

حاشية ابن هشام الكبير



الفيزان مالك

تأليف الإمام

أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن مشام الأنصاري

توفي سنة ٧٦١ هـ رحمه الله

يُطبع لأول مرة

حَقَّقَهُ وَوَعَلَقَ عَلَيْهِ

حمزة مصطفى أبو توهمة

كل السنين

حَاشِيَةُ بَرْهَشَةَ الْكَبِيرِ

عَلَيْهِ

الْفَيْتَنَةُ الْكَبِيرُ

مُحْفَوظٌ جَمِيعُ حَقُوقِ

الطبعة الثانية

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

عنوان الكتاب

حاشية ابن هشام الكبرى على الفقه ابن مالك

سنة الإصدار

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

حققه وعلّق عليه

حمزة مصطفى أبو تروحة

الطبعة

الثانية

عدد الصفحات

٩٦٠ صفحة

قياس الكتاب

٢٥ × ١٧,٥

دار السمان

للدراسات والبحوث

تركيا - اسطنبول - الفاتح - شارع فرحات آغا

+905050839104

+905367772338

www.daralsamman.com

info@daralsamman.com

حاشية ابن هشام الكبير

عَلَيْهِ

الْفَيْزِ بْنِ قَالِكٍ

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

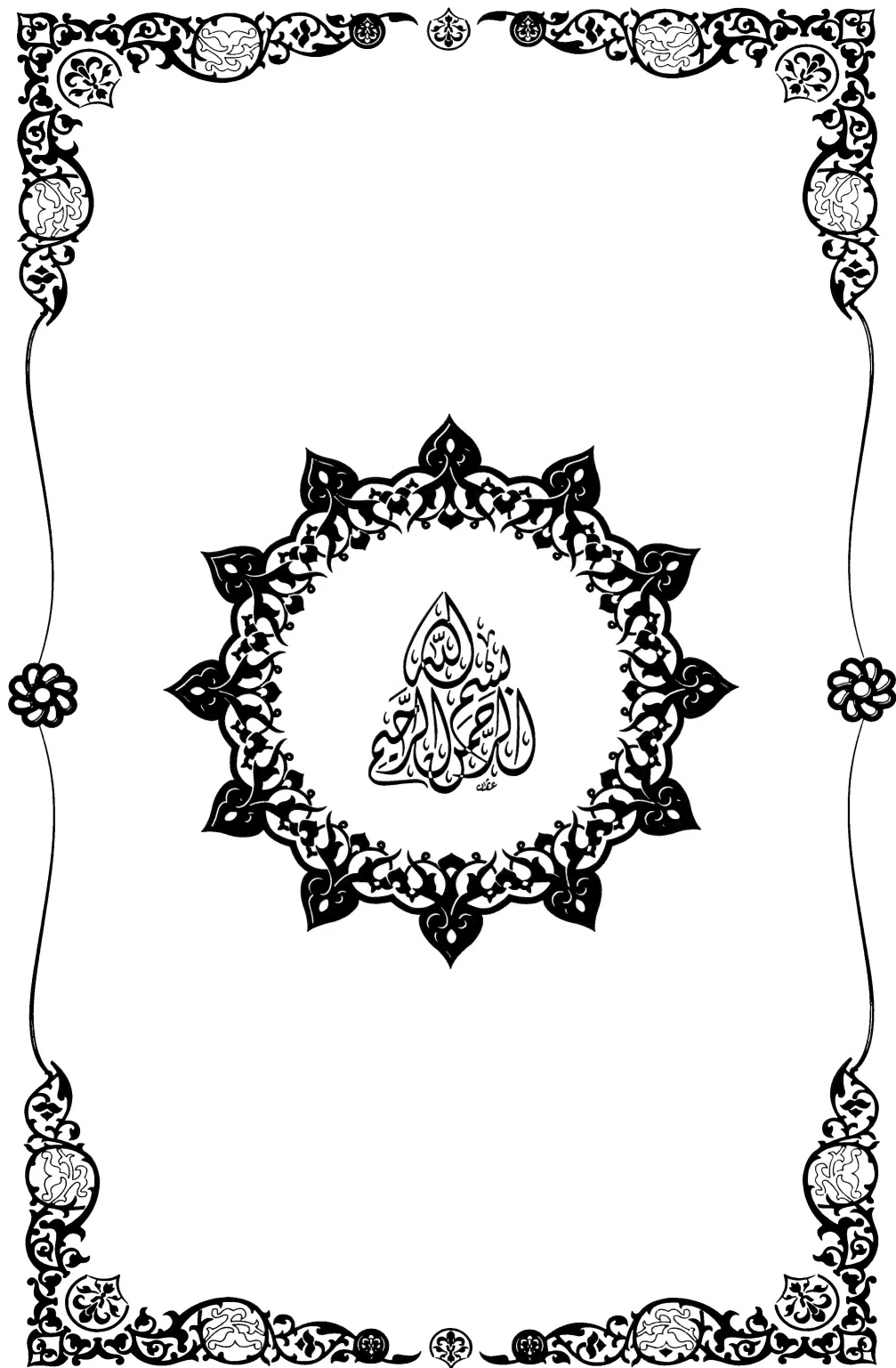
توفي سنة : ٧٦١ هـ رحمه الله

يُطَبِّعُ لَأَفْئِدَةٍ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

حمزة مصطفى أبو توه

كَلَامُ السَّامِعِ



قالوا عن ابن هشام

الصفدي (ت: ٧٦٤):

«واشتهر في حياته في الشام ومصر، واشتغل به أهل العصر».

تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١):

«نحويُّ هذا الوقتِ أبقاها الله تعالى».

ابن خلدون (ت: ٨٠٨):

«وقفنا منه على علمٍ جمٍّ يشهدُ بعلوّ قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحةً أهلِ الموصِلِ الذين اقتفوا أثر ابنِ جنيّ، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء».



مقدمة الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علّم آدمَ الأسماءَ كلّها، وميّزنا بمعجزة اللغة لفظها ورسومها، ثمّ اختصّ أمتنا بالبيان، وكان أن بعثَ نبينا من أفصح القبائل، واختصّه بأفصح لسان، فكانت معجزته القرآن المعجزة الوحيدة الناطقة على مرّ العصور، المحفوظة في الصدور وبين السطور، ثمّ كانت من أمتة فئةٌ جاهدت في سبيل حفظ هذه المعجزة، وبيان أصولها وفروعها، ألا وهم فرسان العربية وحملة رايتها، واستمروا دائبين إلى اليوم لكن دعونا نقف عند القرن السادس الهجري.

إذ بين شرق العالم الإسلامي ومغربه التحم عقلان حصدا جُماع التراث اللغويّ العربيّ؛ حيث ضمّ ما حصده علماء الأندلس التي هاجر نحاتها إلى الشرق، ثمّ عادوا إلى بلادهم يحملون بضاعته ويتصرّفون فيها حسب أذواقهم وما تُملّي عليهم أفكارهم وعقليّاتهم التي فطروا عليها وتأثروا بمحيطهم فيها، فقد اتّصلوا بمدرسة الكوفة فنبغوا فيها، ثمّ اتّصلوا بمدرسة البصرة، فحملوا رايتها طيلة القرون الستة أو ما يزيد عليها.

وما كان القرن السادس حتّى كان الأندلس وحده يحمل راية النحو ويصبح في لمحة البصر أستاذًا للنحو في العالم الإسلاميّ على الإطلاق، وحيا الله مدينة جيان وأقليمها العريق الذي أمدّ هذا العالم الإسلاميّ بعد بنحو ابن مالك.

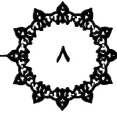
وَضَمَّ من جهة المشرق ما جاء به ابنُ هشامٍ الَّذِي وُلِدَ في القاهرة، وأخذ النحوَ عن أئمتها، ذاك العلم الذي قال فيه ابنُ خلدون: «وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أَنَّهُ ظهر بمصرَ عالمٌ بالعربية يُقال له: ابنُ هشامٍ أنحى من سيبويه» وقوله: «إِنَّهُ على علم جَمٍّ يُشَهِد بعظمته في صناعة النحو».

أَمَّا عن العلاقة العلمية التي جمعت كلا العلمين فقد كان ابن هشام يشيد بإمامة ابن مالك في علمه ينافع عنه حتى شيخه أبا حسان فأقبل على كتبه واختص منها ألفيته^(١).

العالم الذي يبرز عند الحديث عن جهود النحاة القدامى ومنهجهم في تأصيل قواعد النحو العربي فيمثل أمام ناظرنا شخصية ابن هشام الأنصاري بفكره الثاقب ونظرته الدقيقة في قضايا النحو ومسائله، ومن ثم تتساءل ونحن نعرض لموقف ابن هشام من أصول النحو كيف كان تعامله وموقفه من الأصول التي اعتمدها النحاة من تععيد قواعد اللغة، وهل كان معهم على نسقٍ واحدٍ في آرائهم، يكتفي بتريد أقوالهم، أم ترك بصماته واضحةً بفكرٍ ورويةٍ من خلال آرائه ومؤلفاته التي نيفت على الخمسين، ثم إلى أي مدى اتسقت هذه الجهود مع المنهج العلمي الدقيق؟

يكمن الجواب فيما يلي: كان من أوائل الكتب التي جمعت ما نظمه ابنُ مالكٍ صاحبُ النظرَةِ الجمعيَّة بما شرحه ابنُ هشامٍ صاحبُ النظرَةِ النقديَّة كتابُ «أوضح المسالك على ألفية ابن مالك»، كتابٌ بسط ما اختصرته تلك الأرجوزة التي تلقَّتها

(١) النحو الأندلسي وابن هشام المصري بقلم: محمد تاويت رقم العدد: ٣١ تاريخ الإصدار: ١



الطلبة بالحفظ، والكتاب الذي يسر عليهم فهم مستعجمها.

بعدها أن أوأن ذاك العقل النقدي وتلك الموهبة الفذة بالظهور؛ فكان من ابن هشام أن وضع حاشيتين: كبرى وصغرى على هذه الألفية ضمت كنوزاً من كتب التراث التي عدت عليها الدهور، وكاد أن يندرس اسمها بين السطور، شارحاً مرةً ومستشهداً أخرى ومنتقداً ثالثة.

من هنا صدر كتاب «الحاشية الكبرى» «لابن هشام المصري» رحمه الله برعاية «دار السمان»، التي كانت وما زالت دائبة في خدمة طلبة العلوم الإسلامية وإمدادهم بالمصادر التي غُيِّبَت عن سوق الكتب العلمية في هذا العصر.

وفي الختام جزى الله مُحَقِّق الكتاب الأستاذ «حمزة مصطفى أبو توهة» خيرَ جزاءٍ على خدمته المُتَقَبِّلَة بإذنه تعالى، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.

وكتبه

أحمد بن يحيى بن السَّيِّد

١٠ / ذو القعدة / ١٤٤١ هـ

١ / ٧ / ٢٠٢٠ م





مقدمة التحقيق

مَنْ اللهُ على هذه الأمة بعلماء فحول، حفظوا لها الدين بحفظهم وعنايتهم بعلوم العربية، ومن أجل هؤلاء العلماء الإمام ابن مالك، وإذا ذكر ابن مالك فإنه يُذكر معه كتابه «الخلاصة» في النحو، الموسومة بـ: «الألفية»، وقد كتب الله لهذه الألفية من البركة ما فاق الوصف، فقد اعتنى بها القوم شرحًا وتقريرًا وتحشية وتنكيًا، ومن أجل مَنْ اعتنى بها الإمام العالم العلامة جمال الدين بن هشام، وكتابته عليها المسمى بـ: «أوضح المسالك» أعرف من أن يُعرّف، ولكن كتابه «أوضح المسالك» كان نشرًا للألفية، أي إنه لا يعتني بلفظ الألفية، بل إنه أقرب إلى أن يكون متنًا في النحو سار على نهج الألفية في المادة، إلا أن المترجمين قالوا في ترجمة ابن هشام: إنَّ له عدة حواشي على ألفية ابن مالك، وقد مَنْ اللهُ عليَّ بالوقوف على حاشية له على الألفية وتحقيقها على ما يسرُّ ابن هشام ويُقنع أهل العربية.

وتكمن أهمية هذه الحاشية فيما يأتي:

١. أن الذي كتبها ابن هشام، وهو عالم ذو مكانة عظيمة في علوم العربية.
٢. أنها تعرّض مباشر للفظ ألفية ابن مالك، وهذا لم يسبق أن ابن هشام تعرّض له فيما وصلنا من كتبه المطبوعة، وذلك كان على صور مختلفة، كأن يُعرب البيت أو بعض مفرداته، أو يُعدّل نظم الألفية ويقترح تعبيرًا آخر، أو أن ينقل نصّ أحد الأئمة في الكلام على هذه المسألة، أو أن يشرح البيت كاملاً.

٣. أن ابن هشام في هذه الحاشية صبَّ جهده في التعليق على أبيات الألفية، من تميم حدٍّ، أو ذكر شرط، أو تفصيل إجمال، أو تقييد مطلق، وإيراد اعتراض ودفعه.

٤. أن الكتاب يعجُّ بالنقول عن كتبٍ مفقودة، ككتاب «الرد على المقرب» لابن الحاج، و«المؤصل» لابن مالك، و«التقريط» لأبي بكر الزبيدي، و«الحقائق» لابن كيسان، و«الأوسط» للأخفش، و«الفرخ» للجرمي، و«ذكرى حبيب» للمعري، وغيرها كثير.

٥. ظهور شخصية ابن هشام النحوية المجتهدة المحققة، وذلك من خلال موقفه من شيخه أبي حيان حيث أكثر من النقل منه والردُّ عليه، وكان ذلك جلياً من خلال كثرة النقل من كتب أبي حيان مباشرة، كـ: «البحر المحيط» و«التذيل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» و«شرح الألفية» و«غاية الإحسان».

٦. وكذلك موقفه من ابن مالك حيث كان منصفاً معه إذا أحسن، وراداً عليه إذا رأى رأيه ضعيفاً، مقارناً كلامه في «الألفية» بباقي مصنفاته كـ: «التسهيل» و«شرحها» و«الكافية» و«شرحها» و«العمدة» و«شرحها» و«المؤصل» و«سبك المنظوم» و«الفصل» وغير ذلك من كتب ابن مالك.

٧. كذلك موقف ابن هشام من كثير من النحاة، حيث كان في بعض المواضع عنيفاً، لذلك سترى في هذه الحاشية كيف ينسب بعض الأغلاط إلى آراء الفارسي أو ابن الخباز أو أبي حيان.

٨. توظيف هذه الحاشية لغير النحو من العلوم، كالبيان والمعاني والتفسير والحديث وأصول الفقه، حتى إنك تراه ينقل عن أئمة خارج النحو، كابن دقيق العيد والشاطبي وابن عطية والقرطبي وغيرهم كثير.



٩. اعتناء ابن هشام في هذا الكتاب بأصول النحو وتبيين كثير من قواعده،
 وبرز ذلك جلياً في الإكثار من النقل عن ابن جني والتعليق على كلامه.
 ١٠. أن تجد في هذه الحاشية مدرسة عظيمة يُحييها الفحول من أئمة النحو
 من خلال النقل المباشر منهم، كالخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي
 وابن جني والصفار والنحاس وابن يعيش وثلعب والكسائي والسيرافي والفراء، وكثير
 من هؤلاء الأئمة.

وكان العمل في هذا التحقيق بذل غاية الجهد في الوصول إلى إخراج هذه
 الحاشية كما أرادها ابن هشام، وكان ذلك بمزيد جهد في تبُّع نقول ابن هشام،
 وتوثيقها من الكتب التي ينقل منها مباشرة، والأئمة الذين ينقل منهم نصّاً، والبحث
 عن المصادر غير المصرح بها التي استفاد منها ابن هشام، والتنبيه على كل هذا في
 الهامش، وتبعت في الكتاب مَنْ تأثر من بعد ابن هشام بهذه الحاشية المباركة، وكان
 على رأسهم الشيخ خالد الأزهرى في «التصريح» والسيوطي في «النكت» والعلمي في
 حاشيته على «الألفية» وعلى «التصريح».

والله يعصم من الزلل، ويُوفق إلى كلّ خير، هو حسبنا وكفى.

محققه

حمزة مصطفى أبو توهته

فلسطين - غزة



شكر وإهداء

الشكر والتقدير أتوجّه بهما إلى الدكتور أحمد بسيوني، يسّر لي تكاليف شراء المخطوط من دار الكتب المصرية، ولم يبخل عليّ بالمساعدة أيّا كان نوعها، ومن قبلها أمّدي بالنسخ المخطوطة التي اعتمدتها في تحقيق كتاب «الكوكب المنير»، فאלله يجزيه عني خير الجزاء.

وأشكر زوجي الغالية (أمّ حيّان) التي تحمّلت معي عناء مقابلة المخطوط حرفاً حرفاً، فאלله يُبقيها لي سنّداً وعوناً.

والشكر موصول إلى كلّ من ساعدني في حلّ أي إشكال من إشكالات هذا الكتاب، الصديق سامي الأزهري، والدكتور فيصل المنصور، والدكتور منيب ربيع، والصديق محمد صالح، والصديق عماد غزير، والصديق معروف أبو سليمان الذي ساعدني في مقابلة جزء من المخطوط.

وأهدي هذا الجهد إلى والدي الغالي، الذي ما رأيّ جالساً مع الكتاب إلا بارك لي جهدي، ولم يبخل بدعمي نفسياً ومعنوياً ومادياً، وإلى أمي الغالية، التي لولا دعواتها ما كنت شيئاً.

أخي مصعب، لستَ وحدك في غربتك، قلبي معك وروحي، كنتَ وما زلتَ سنّداً أتكلّم عليه، لا حرمنا الله من أياديك المتفضّلة.

إلى ابنتيّ، الجوهرتين المكنونتين، رزان وعواطف، لولاكنّ لخرج الكتاب قبل هذه الفترة، حفظكنّ الله ورعاكنّ، وجعلكنّ ذخراً للإسلام والعربية. وأهدي هذا الجهد إلى كلّ عاشقٍ ومحبٍّ لهذه اللغة العظيمة.



ترجمة الإمام ابن مالك^(١)

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة الأوحّد، جمال الدّين، أبو عبد الله الطّائفي، الجيّاني، الشّافعي، النّحوي.

اشتهر بـ: (ابن مالك) نسبةً إلى جدّه الأعلى، وتكنّى بأبي عبد الله، وهو نازٍ على عِلْمٍ وأشهر من أن نُنسب في ترجمته.

اختلف في سنة ولادته، فقد ذهب الهواري وابن قاضي شعبة إلى أنه وُلد في سنة ٥٩٨ هـ، وذهب ابن شاکر وابن كثير والفيروزبادي والسيوطي إلى أنه ولد سنة ٦٠٠ هـ، وذهب الصفدي إلى أنه ولد عام ٦٠١ هـ، والراجح أنه ولد عام ٥٩٨ هـ؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جيان في الأندلس، وتلقّى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقر أخيراً في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢ هـ.

وتتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

١. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بـ: (ابن الفويرة) تـ: ٦٧٢.

٢. محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الجماعيلي الحنبلي، أبو عبد الله،

(١) انظر: الرافي بالوفيات (٣/ ٢٨٥) وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٦٧) وبغية الرعاة (١/ ١٣٠) ونفع الطيب (٢/ ٢٢٨) وألفية ابن مالك (١١).

شمس الدين ت: ٦٩٩هـ.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله،

شمس الدين ت: ٦٩٩هـ.

٤. محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله،

شمس الدين ت: ٧٠٠هـ.

٥. محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين

ت: ٧٠٢هـ.

٦. أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرحي الشافعي، شهاب الدين ت:

٧٠٣هـ.

٧. محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف

ب: (ابن الخطيب) ت: ٧١٣هـ.

٨. إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي،

مجد الدين ت: ٧٢١هـ.

٩. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله،

المعروف ب: (ابن الخباز) ت: ٧٥٦هـ.

لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر

أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ وابنه تقي الدين الملقب ب: (الأسد)، وهو الذي ألف ابن

مالك له المقدمة الأسدية ت: ٦٩٩هـ وابنه شمس الدين ت: عام ٧١٩هـ.

من تصانيف ابن مالك «المؤصل في نظم المفصل»، وقد حلّ هذا النظم

فسمّاه: «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومَن قال إنَّ اسمَه: «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل، ومن كتب ابن مالك كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، و«شرحها»، و«الخلاصة» وهي مختصر «الكافية الشافية»، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام» وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال» و«شرحها»، و«فعل وأفعِل»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدّة اللافظ وعمدة الحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود» في المقصور والممدود، وغير ذلك ك: «شرح التسهيل»^(١).

* مكانته:

قال الذهبي: (وكان إمامًا في القراءات وعللها؛ صنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار «الشاطبية»، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والإطلاع على وحشيّتها، وأما النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحرًا لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنّحو فكانت الأئمة الأعلام يتحیرون فيه ويتعجّبون من أين يأتي بها؟! وكان نظمُ الشعر سهلًا عليه، رجزه وطوبله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين، وصدق اللّهِجة، وكثرة التّوافل، وحُسن السّمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتّؤدّة)^(٢).

وقال ابن كثير: (وتقدم وساد في فني النّحو والقراءات وحصل منهما شيئًا

(١) انظر: نفع الطيب (٢/٢٢٥).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (١٥/٢٤٩).

كبيراً، وأربى على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن مع الدين والصدق وحسن السمات وكثرة النوافل وكمال العقل والوقار والتودد^(١).



(١) انظر: طبقات الشافعيين (٩٠٨).

ترجمة ابن هشام^(١)

هو جمال الدين: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري المصري، وُلد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة بالقاهرة. لزم الشيخ شهاب الدين ابن المرحّل (ت: ٧٤٤هـ) وتلا على ابن السراج (ت: ٧٤٦هـ) وسمع من أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) وحضر دروس تاج الدين التبريزي (ت: ٧٤٦هـ) وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣١هـ) وروى الشاطبية عن القاضي ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ).

درّس النحو والفقه والتفسير، وتخرج على يديه جماعة، منهم ابن الملاح الطرابلسي (ت: ٧٦٥هـ) وعلي ابن أبي بكر البالسي (ت: ٧٦٧هـ) والنوري (ت: ٧٨٦هـ) وابن الفرات (ت: ٧٩٤هـ) وابنه محب الدين ابن هشام (ت: ٧٩٩هـ) وابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، وجلال الدين بن أحمد التّبّاني (ت: ٧٩٣هـ) ومحمد بدر الدين بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) وعبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ).

(١) انظر ترجمته في الجوهر المنضد، ص: (٧٧، ٧٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٤١٥ - ٤١٧)، ومقدمة ابن خلدون، ص: (٥١٦)، والمقصد الأرشد (٢/ ٦٦، ٦٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٣٦)، وأعيان العصر، ص: (٥، ٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩١، ١٩٢)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦)، والوفيات لابن قنفذ، ص: (٣٦١)، والوفيات لابن رافع السّلاميّ (٢/ ٢٣٤)، والسحب الوابلة (٢/ ٦٦٢ - ٦٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨، ٦٩)، والبدر الطالع (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

ولابن هشام معرفة تامة باللغة، والقراءات، والحديث، والمعاني، والبيان،
والعروض.

قال تاج الدين السبكي^(١) (ت: ٧٧١) عن ابن هشام: «نحويُّ هذا الوقت،
أبقاه الله تعالى».

ولابن هشام طريقة بديعة في سرد أبواب النحو، وضم النظر إلى نظيره،
وتسهيل علم النحو وتمهيده، وكان موصوفاً بكثرة الديانة والعبادة، مع التواضع
والبر والشفقة ودماثة الأخلاق ورقة القلب.

مات - رحمه الله تعالى - في القاهرة في شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين
وسبعمائة.

ورثاه جماعة من العلماء الأدباء بقصائد تدل على بالغ تأثر أهل عصره بفقده،
رحمه الله.



المخطوط - تحقيق العنوان وتوثيق النسبة لابن هشام

نصّ كثيرٌ ممن ترجم للإمام ابن هشام على أن له عددًا من المصنفات على ألفية ابن مالك، أشهرها كتاب «أوضح المسالك»، وهو كتاب لم يتعرّض فيه ابن هشام إلى نظم الألفية، بل إنك تستطيع أن تقول: إنه كتاب في النحو نثر فيه «الألفية» وسار معها، وتستطيع أن تقول: إنه متن نثريّ في النحو؛ لذلك شرّحه كثير من العلماء كالشيخ خالد الأزهرى، وقال المترجمون: إنّ لابن هشام عددًا من الحواشي والتعليقات على «الخلاصة»، قال الإمام الصفدي: (وصنّف كتبًا في العربية، منها: «تعليقه على مشكل ألفية ابن مالك»)، وقال الإمام ابن حجر: (وله تَغْلِيْقٌ على «ألفية ابن مالك»)، وقال الإمام السيوطي: (وله عدّة حواشٍ على «الألفية»)، وكذا قال ابن العماد.

ونقل من هذه الحواشي كثيرٌ من العلماء، منهم الإمام العليمي، حيث نقل من حاشيتين مختلفتين على «الألفية» بخطّ ابن هشام، وكذلك نقل السيوطي في «النكت»، والأزهرى في «التصريح»، والبغدادى في «خزانة الأدب» من حواشٍ أخرى بخطّ ابن هشام.

وقد وقفنا من هذه الحواشي على حاشيتين، الأولى منقولة من خطّ ابن هشام، والثانية أصغر منها بخطّ ابن هشام اعتمدها العيونى في تحقيقه للألفية، والعزم على تحقيق المخطوطة الأولى وإتباعها بالثانية مباشرة إن شاء الله.

أما المخطوطة الأولى التي نعمل على تحقيقها فقد نقل منها العليمي واعتمدها في حواشيه على «الألفية»، وهي إحدى حاشيتين من حواشي ابن هشام، وأما الثانية فلم أقع على أحد نقل منها، وكذلك اعتمد السيوطي في «النكت» على حاشية أخرى بخط ابن هشام لم نصل إليها حتى الآن، وبهذا أستطيع أن أدعي غير جازم أن هذه الحواشي هي التي سمّاها من ترجم لابن هشام بـ: «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، فهي كما قال ابن حجر أربع مجلدات، فلعل كل مجلد يشمل على حاشية مستقلة، والله أعلم.

فيجمل بنا بعد هذا أن نسمي هذه المخطوط بـ: «حاشية ابن هشام على ألفية ابن مالك»، ونميزها بأنها «الحاشية الكبرى»؛ فتكون الحاشية الأولى لابن هشام التي نعمل على إخراجها، والله ييسر فيما بعد أن نلحق بها الحاشية الثانية، ونميزها بـ: «الحاشية الصغرى»؛ إذ إنها أصغر من تلك، وأقل تعليقاً، والله الميسر.

أما توثيق نسبة هذه المخطوطة لابن هشام:

فلا أدل على ذلك من أن ابن هشام يستخدم في هذه المخطوطة الرمز (ع)، وهو اختصار لاسمه: (عبد الله)، حيث إنه في كثير من مواضع المخطوطة إذا أراد أن يعلق على كلام أن يبدأه بالرمز (ع)، تمييزاً له من غيره، وابن هشام نص في المخطوطة التي بخطه مُجِماً منهجاً في الرموز فقال: (كل ما أوله: «ش» فهو من كلام الشَّلوِّينِ في «حَوَاشِيهِ عَلَى الْمُفَصَّلِ»، إلا إن بَيَّنْتُهُ، وما فيه: «ح» فلا بَيَّ حَيَّانَ، أو: «ع» فهو لكاتبه ابْنِ هِشَامٍ، أو: «س» فهو لِسَيِّبَوْنِيهِ، أو: «ص» فهو للبصريين، أو: «ك» فهو للكوفيين).

وهذا صريح في أنَّ هذا المخطوط لابن هشام، وأنا إن شاء الله واضحٌ في هذه الدراسة جدولاً بالرموز كلها التي استعملها ابن هشام في هذه المخطوط.

ومما يدل على أن هذه المخطوطة لابن هشام أنه جاء على غلافها: (فوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تغمده الله برحمته)، وجاء أيضاً بخط علي بن عماد الدين الشافعي: (هذه حواشٍ نُقِلَتْ من خط خاتمة النحاة جمال الدين ابن هشام رحمه الله تعالى، كتبه علي بن عماد الدين الشافعي، لطف الله به)، وجاء بخطه فيه مقيّداً على غلاف المخطوط أنه تملّكه سنة ٩٤٠.

وعلي بن عماد الدين هذا قال فيه ابن العماد^(١): (علاء الدين علي بن إسماعيل بن موسى بن علي بن حسن بن محمد الدمشقي الشافعي، الشهير بـ: (ابن عماد الدين)، وبـ: (ابن الوَسِّ)، الإمام العلامة.

ولازم في الفقه الشيخ تقي الدين القاري وغيره، وأخذ الحديث عن جماعات، منهم الشهاب الحمصي ثم الدمشقي، والبرهان البقاعي، وأخذ العربية عن الشمس ابن طولون، والكمال ابن شقير، والأصول عن المولى أمير جان التبريزي حين قدم دمشق، والكلام والحكمة عن منلا حبيب الله الأصفهاني، والعربية أيضاً والتفسير عن الشيخ مغوش المغربي، وأخذ عن خلائق، وحجّ، وقرأ على قاضي مكّة ابن أبي كثير، وولي نيابة القضاء بمحكمة الميدان، ثم نيابة الباب مدّة طويلة، وأقامه بعض قضاة القضاة مقامه، وسافر إلى الرّوم فعجب علماء الرّوم من فطانتة وفضيلته،

(١) انظر: شذرات الذهب (١٠/ ٥٣٠).

مع قصر قامته وصغر جثته، وسموه (كجك علاء الدين)، وكانوا يضربون المثل به، وأعطى ثمَّ تدريس دار الحديث الأشرفية بثلاثين عثمانياً.

ثم أعرض عن نيابة القضاء وأقبل على التدريس، وغلبت عليه المعقولات، وعمل حواشي على «شرح الألفية» لابن المصنّف، وكان يقرئ، ويدرس، ويفتي. وكان يحفظ القرآن العظيم ويكثر تلاوته، وانتفع به كثيرون، منهم الشيخ إسماعيل النابلسي، والشيخ عماد الدين، والشمس بن المنقار، والمنلا أسد، وغيرهم.

وتوفي بدمشق بعد ظهر يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الآخر، وحضر جنازته قتالي زاده).

ويكفيك في توثيق هذا المخطوط ونسبته لابن هشام شهادة هذا الإمام العلامة علي بن عماد الدين المعتمي بعلوم العربية.

ومما يدل على نسبة هذه المخطوط لابن هشام أن العليمي نقل نصوصاً كثيرة منها ثم نسبها إلى ابن هشام في الحواشي، منها:

١ - في المخطوطة: «(أمس) إذا استعمل ظرفاً فهو مكسورٌ عند جميع العرب، ثم قال الجمهور: بناءً، وقال الخليل: يجوز أن يكون قولك: لقيته أمس، بتقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معرباً ولا مبنياً، بل محكيٌّ، وأنه سمي بفعل الأمر من المساء».

ونقلها العليمي^(١) وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٢ - في المخطوطة: «لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما: أن (الفم) هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه، فهو فرض محال. والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة (الفم) نفسها، والمعرّب الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهو المعتبّر عليها الأحوال الثلاثة...».

ونقلها العلمي^(١) وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٣ - في المخطوطة: «قد تحذف تخفيفاً، وذلك على ضربين: واجب، لنون التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ ءَايَاتِ اللَّهِ﴾...».

ونقلها العلمي^(٢) وعزاه لابن هشام في الحواشي^(٣).

أما تسمية المخطوط:

فقد سماها أحد ملاك المخطوطة بـ: «فوائد»، وسماها علي بن عماد الدين بـ: «حواش»، ولعل التعبير بالحواشي أقرب إلى استخدام العلماء الذين نقلوا منها، كالعلمي الذي ينقل منها ويقول: قال ابن هشام في الحواشي، لكنني آثرت تسمية هذه المخطوطة بـ: «حاشية»؛ لثلاثي القارئ أن هذه كل حواشي ابن هشام،

(١) حاشية العلمي على التصريح (١/٢٠٢).

(٢) حاشية العلمي على التصريح (١/٢٨٨).

(٣) والمواضع كثيرة جداً، منها: المخطوطة الثانية (٩، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤) مع ما يقابلها من

حاشية العلمي على التصريح (١/٣٢٠، ٣٢١، ٤٩٢، ٤٩٣)، وحاشية العلمي على الألفية

(١/٨٩، ٨٦، ٦٥، ٩٠).

وإنما هي حاشية واحدة من حواشيه، وكل حاشية من هذه الحواشي الأربعة التي وضعها ابن هشام مختلفة عن الأخرى.



منهج ابن هشام في هذه الحاشية

من الطرق التي اعتمدها ابن هشام في عرض تعليقه على «الألفية» أنه يكتب تعليقه محاذيًا للبيت الذي يريد أن يعلق عليه، إما أمامه أو فوقه أو تحته، وأحيانًا كان يكتب أول كلمة في الحاشية ثم يمدّها بخط طويل إلى مكان آخر فارغ من الورق ويكمل التعليق هناك، ومنها أنه يكتب في مكان بعيد من البيت تعليقه، لكنه يذكر في أول التحشية الموضع من «الألفية» الذي يريد أن يعلق عليه، وقد يكتب الحاشية في ورقة ملحقة بين المخطوط، فقد فعل هذا في باب التعجب.

وأحيانًا نرى ابن هشام يكتب الحاشية بعيدًا عن البيت ولا يشير ولو بكلمة إلى الشيء الذي يريد أن يعلق عليه، وأحيانًا يكتب الحاشية مجردة عن الإشارة إلى الموضع الذي يعلق عليه من «الألفية» ويكتب التحشية بعد ورقات في نفس الباب، وأحيانًا يكتب التحشية من غير إشارة إلى موضع «الألفية» الذي يعلق عليه ويكتب التحشية في باب آخر لا علاقة له بالتحشية التي يعلق بها، وقد بذلت جهدي في ردّ كل هذه الحواشي إلى مواضعها من «الألفية».

وأحيانًا نجد ابن هشام يكتب جزءًا من الحاشية ثم يضيّق عليه مكان الكتابة فيمد خطًا ويكمل الكتابة في موضع فارغ، وأحيانًا يُحيل إلى موضع آخر من الحاشية، فيكتب شيئًا ويقول: ستراه مستقصى في مكان كذا عند الحديث عن كذا.

* شمول الحواشي لأبيات الألفية:

أما عن تعليقات ابن هشام على أبيات الألفية فإننا لا نجد أن ابن هشام استوفى جميع أبيات الألفية، فأول ما يواجهنا أن ابن هشام لم يعلق على أبيات مقدمة «الألفية»، وترك التعليق على أبواب كاملة، ولعلي أرجع هذا إلى أن الناسخ يظهر منه أنه لم يلتزم نقل جميع حواشي ابن هشام، ظهر هذا لي من خلال تتبع نهاية كل تحشية؛ ففي بعض المواضع يترك الناسخ الحاشية من غير تنمّة، وأحياناً نجد ابن هشام يُحيل على موضع سابق من «الألفية» علّق عليه، وإذا رجعنا إلى ذلك الموضع فإننا لا نرى ذكرًا لما أحال عليه، وهذا يؤكّد أن الناسخ لم ينقل جميع كلام ابن هشام.

وإذا ألقينا نظرة إلى المخطوط فإننا نجد أن ابن هشام علق على الأبيات من ١٨٩-٨ والأبيات من ٣٥٦-٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

* رموز الكتاب:

ظاهر الإشارة بالرمز في هذه المخطوط منتشرة جدًّا، فهو لا يقنع بذكر اسم الكتاب أو العالم كاملاً، بل في كثير من المواضع يذكر حرفاً أو حرفين يرمز بهما إلى الكتاب أو العالم الذي ينقل عنه، وأكثر رموز يُقابلنا في هذه المخطوطة الرمز: (ع)، وهو كما قلنا سابقاً يرمز به إلى نفسه، أي: ابن هشام؛ إذ إن اسمه: (عبد الله)، وهذا الرمز يستخدمه ابن هشام على عدة طرق، فأحياناً يذكره لابتداء مسألة أو تعليق جديد، وأحياناً يأتي بنقل من أحد الأئمة، ثم هو يعترض في أثناء هذا النقل

بتعليق له، ثم هو أحياناً يذكر أن تعليقه انتهى، ثم يكمل النص المنقول، وأحياناً يختم تعليقه برسم دائرة وسطها نقطة، ثم يكمل النص المنقول، وأحياناً لا ينص على نهاية تعليقه فيختلط تعليقه بالنص المنقول.

أما بقية رموز الكتاب فهي كالتالي:

ابنه: ابن الناظم.

س: سيبويه.

ش ف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

شرف: كتاب «ارتشاف الضرب» لأبي حيان.

ع: ابن هشام صاحب الحاشية.

ص: البصريون.

ك: الكوفيون.

ك: «تفسير الكشاف».

ح: أبو حيان.

أح: أبو حيان.

س ص: كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني.

ع ث ج: عثمان بن جني.

ز: الزمخشري.

صف: جامع العلوم الباقولي.

فا: أبو علي الفارسي.

زج: الزجاج.

خ: الأخفش.

عثمان: ابن جني.

الشيخ: ابن مالك.

ن: «النهاية» لابن الأثير.

ب: بدر الدين ابن الناظم.

شع: كتاب «شرح العمدة» لابن مالك.

شغ: كتاب «شرح الغاية» لأبي حيان.

ج ص: ابن جني في كتاب «الخصائص».

شرح ك: كتاب «شرح الكافية الشافية» لابن مالك.

ط: لم أعرف ما يقصد به.

سفا: السفاقي.

غ: البغداديان.

ق ر ط ب ي: الإمام القرطبي.

* طريقة ابن هشام في إبراز الحواشي ومادتها:

نلاحظ في أسلوب ابن هشام في عرض مادته أنه يكثر من أسلوب المجادلة

والمناقشة، فكثيراً ما يعتمد أسلوب: «فإن قيل: كذا، قلنا: كذا»، أو: «فإن قلت:

كذا، قلتُ: كذا»، ومنها أنه يفترض سؤالاً يُسأل، فيضع قبل التحشية كلمة: (سؤال) ثم يجيب، ومنه أنه يضع قبل الحاشية ألفاظاً تدل على أهمية ما سيقوله، مثل قوله: «اعلم أن...»، أو يختتمها بقوله: «فافهمه»، أو: «فتأمل».

ومنها أن يعتد بنفسه في بعض المواضع؛ إذ إنه يرى أنه كتب شيئاً حسناً، أو نبه على شيء لم يسبق إليه، كأن يقول: وهذا حسن بديع، وعندي أجود منه، ولم أر من ذكره، وقوله في موضع: «هكذا أظن في هذا المثال الأخير أنهم قالوا فيه ذلك، وعلى تقدير أن لا يكونوا قد قالوه؛ فما لي لا أقول به بعدما تبين لي أنه الحق؟! كم ترك الأول للآخر».

ومما يلحظ في هذه الحاشية قسوة ابن هشام في بعض المواضع على أئمة كبار، فقال عن رأي لابن الخباز: «خلافًا لِمَنْ غَلِطَ»، وقال عن رأي لابن عصفور: «وهو عندي غَلِطُ منه»، وقال: «وَعَلِطَ ابْنُ النَّازِمِ»، وقال عن كلام لابن جني: «وهذا فيما أجزمُ به خطأ صريح»، وقال عن رأي للأخفش وابن جني: «وما قالاه خطأ نقلًا وعقلًا، والعربية تأباه»، وقال عن كلام لابن عصفور: «هذا أفسد ما يُسمَع». ومن إنصاف ابن هشام أنه يقف في بعض المواضع لا يقطع فيها بقول فيقول: «ولينظر في كذا»، وهذا كثير في كلامه.

ومما يلاحظ من طريقة ابن هشام أنه أحياناً يتصرّف في لفظ «الألفية»، فإذا أراد أن يعلق على لفظةٍ منها أتى بها لا بنصها، بل بتصرف، فعلق على قول ابن مالك: «انصب بذى الأعمال»: «قوله: ذو الأعمال...»، وقال في قول ابن مالك: «في مد وتأنيث»: «قوله: «وتاء تأنيث...».

أيضًا نرى ابن هشام يولي عناية فائقة بابن مالك، فهو يربط كلامه هنا بباقي مؤلفات ابن مالك، وينقل منها بكثرة، ومن الكتب التي نقل منها ابن هشام في هذه الحاشية: «التسهيل» و«شرحه»، «الكافية» و«شرحها»، «العمدة» و«شرحها»، «سبك المنظوم»، «الفصل»، «المؤصل».

أيضًا نرى لابن هشام في هذه الحاشية عناية كبيرة بكلام ابن النازم؛ لأنه أول شرح يصلنا على «الألفية»، فهو كثيرًا ينقل عنه، وكثيرًا يناقشه، وكثيرًا يخطئه ويغلطه، أيضًا نرى ابن هشام يواكب التأليفات في عصره، فهو في نص فريد يذكر شرح ابن عقيل على الألفية، قال: «حُكِيَ لِي عَنْ «نُكْتِ ابْنِ عَقِيلٍ»: أَنَّهُ بِمَعْنَى اطَّرَدَ، وَعَنْ «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: أَنَّهُ غَيْرُ مُطَّرَدٍ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ».

* مصادر ابن هشام في هذه الحاشية:

لا عجب أن تكون هذه الحاشية منجمًا وكنزًا ملثيًا بالكثير من الآراء والمذاهب، ف عالم مثل ابن هشام حقيق أن يكون تحت يده كنوز من التراث التي منها ما هو مفقود اليوم، فابن هشام في هذه الحاشية اعتمد على كثير من العلماء والكتب التي نذكر منها ومنهم:

الخليل، وسيبويه، وأبو عمرو بن العلاء، والأخفش، والمبرد، والفراء، وهشام، والكسائي، والمازني، وثعلب، وأبو زيد، ويونس، وابن كيسان، والزجاج، وابن السراج، وأبو بكر بن الأنباري، والسيرافي، والفارسي، وابن جنبي، وابن برهان، وابن بابشاذ، والجرجاني، والزعفراني، والحريري، والبطلوسي، والزمخشري، وابن الشجري، والجزولي، وابن خروف، وابن أبي الربيع، وابن يعيش، وابن

عمرون، وابن ملكون، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الخضراوي، وأبو حيان، وابن المرحل.

واعتمد على كثير من اللغويين والمحدثين والمفسرين والأصوليين والبيانين، مثل: الأصمعي، وأبو عبيدة، والجوهري، والبخاري، والخطابي، والواحدي، والقرطبي، وابن دقيق العيد.

وفي كثير من المواضيع يذكر ابن هشام الكتاب الذي ينقل منه، مثل: كتب ابن مالك جميعها، «الكفاية»، «الكشاف»، «الحليات»، «شرح المفصل»، «حواشي الشلوين»، «البسيط»، «شرح الكافية» للركن، «نوادر أبي زيد»، «الإغفال» للفارسي، «الخصائص»، «العين»، «المفصل»، «إصلاح الخلل» للبطلوسي، «الأصول» لابن السراج، «الإيضاح الشعري» للفارسي، «مفتاح الإعراب» للأمين المحلي، «اللمع» لابن جني، «المقرب»، «المقتضب»، وغيرها الكثير.

وبعض الكتب التي نقل منها ابن هشام هي الآن في عداد المفقود، منها: «الأوسط» للأخفش، «الفرخ» للجرمي، «الحقائق» لابن كيسان، «المقصود والممدود» لابن السراج، «الأفعال» لابن طريف، «ذكرى حبيب» للمعري، «الإعراب عن مراتب قراءة الآداب» لابن سيده، «البلغة في معرفة أساليب اللغة» لأبي البركات الأنباري، «حلى العلى» لعبد الدائم القيرواني، «الترشيد» لأبي علي بن أبي الأحوص، «الفصل والمؤصل» لابن مالك، «الرد على المقرب» لابن الحاج.

وهنا لا بد من الإشارة إلى شيء، وهو أن ابن هشام ينقل من كتاب لأبي بكر الزبيدي اسمه «التريظ»، واسم الكتاب في المخطوط مهممل غير معجم، لكنني

وجدته عند ابن خبير باسم «التقريط»، ولم أستبعد أن يكون اسمه «التفريط»، فرجعت إلى ابن الساعي في كتابه «الدر الثمين في أسماء المصنفين» فوجدته قال في ترجمة الزبيدي: إن له «كتاب «التفريط في إصلاح خلل كتاب العين»».

أما النقطة الثانية فلعلي أجزم أن هذا الكتاب هو نفسه الكتاب المطبوع باسم «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»؛ وذلك أني وجدت السيوطي في «المزهر» نقل نصاً عن الزبيدي ونسبه إلى كتاب «استدراك الغلط»، ووجدت النص نفسه نقله ابن هشام في هذه الحاشية ناسباً إياه إلى كتاب «التقريط».

* عناية ابن هشام في هذه الحاشية بالألفية:

من عناية ابن هشام بمتن «الألفية» في هذه الحاشية أنه كان حريصاً في النص على ضبط بعض ألفاظ «الألفية»، من ذلك قوله في قول ابن مالك: «وفعل أمر ومضي بنيا»، قال ابن هشام: «وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله، نحو:

أَكَلَّ امْرِيَّ تَحَسَّيْنَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا؟
وينبغي أن يُقرأ: «ومضي» بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإخبار صحيح».

ومنها أنه يقارن بين نسخ «الألفية»، قال ابن مالك: «وكلمة بها كلام قد يوم»، قال ابن هشام: في نسخة: «بها الكلام قد يوم»، وقال ابن مالك: «مسند للاسم تمييز حصل»، قال ابن هشام: في نسخة: «مَيَّزُ قد حَصَلَ».



ومنها أنه يفسر بعض الألفاظ لغوياً، قال ابن مالك: «لحذف موهلاً»، قال ابن هشام: «قوله: (مُوَهَّلًا) اسم للمفعول، من آهَلْتَهُ لكذا، إذا جعلته أهلاً له»، وقال ابن مالك: «إن كان عن مضميه بمعزل»، قال ابن هشام: «قوله: (بِمَعْزِلِ) الباء ظرفية، وَالْمَعْزِلُ: مَفْعِلٌ، مِنْ (عَزَلَهُ عَنْهُ) إِذَا نَحَّاهُ وَأَبْعَدَهُ، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَنَادَى ثُوحُلُ آبْنَتِهِ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾ أي: في مكانٍ عَزَلَ منه نفسه عن أبيه وعن مركب المؤمنين، وقيل: في معزِلٍ عن دين أبيه».

ومنها أن ابن هشام كان في كثير من المواضع يُعرب أبيات الألفية، إما البيت كاملاً، وإما جزء منه، من ذلك:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنَّوْنِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ «صَة» وَ«حِيَهْل»
قال في قوله: (هو اسم): «جملة اسمية مخبرٌ بها عن (والأمر)، وهي دالة على جواب الشرط، لا جوابه، خلافاً لمن غلط، وهو ابن الخباز، حيث قال في قول ابن معط:

الْلَفْظُ إِنْ يُفْذَهُوَ الْكَلَامُ

إن الفاء محذوفة للضرورة».

ومنها:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ [لِاسْمٍ فَاعِلٍ] يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَقَاضِلٍ [«إِنْ نَصِبْتَ (كُلًّا) وَرَفَعْتَ (اسْمُ مَفْعُولٍ) فَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّكَ أَقَمْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَتَرَكْتَ الثَّانِي، وَنَظِيرُهُ: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ»، لَيْسَ فِيهِ

غير تقديم المفعول الثاني على عامله، وهو كثير حسنٌ.

وإن عكست رفعت (كُلًّا)، ونصبت (اسم مفعول) ف: (كُلُّ) مبتدأ، والنائب عن فاعل (يُعْطَى) ضمير راجع إليها، و(اسم مفعول) مفعول ثانٍ، وفيه إقامة المفعول الثاني، وترك المفعول الأول، ولكنه لا تقدم فيه ولا تأخير، وبعضهم يزعم أنه لا يُقام الثاني ويترك الأول حتى يقدّر قلب المعنى، والحق أنه لا يُحتاج إلى ذلك، وأنّ كلام سيبويه مؤوّل.

إذا رفعت (كُلُّ) بالابتداء و(اسم مفعول) بالفعل فهو من باب: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ الله الحُسْنَى﴾.

..... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وهو محل اتفاق عند الناظم.

وإن رفعت (كُلًّا)، ونصبت (اسم مفعول) فجائز أيضًا؛ لأنّ ل: (يُعْطَى) مفعولين، أحدهما مرفوع قائم مقام الفاعل، والثاني منصوب، فإن أقمت الأول وهو (اسم مفعول) فالمفعول الثاني محذوف، والأصل: «يُعْطَاهُ اسم المفعول»، وإن أقمت الثاني قدرته ضميرًا مرفوعًا مستترًا في (يُعْطَى) عائدًا على (كُلُّ)، والتقدير: «والشيء الذي تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل يُعطى ذلك الشيء لاسم المفعول بلا تفاضل بينهما»، وهذا الوجه أحسن؛ لسلامته من الحذف، والأول أحسن لإقامة المفعول الأول دون الثاني.

وإن نصبت (كُلًّا) فهو المفعول الثاني، و(اسم مفعول) واجب الرفع، وهو المفعول الأول.

فأنت ترى هنا كيف تفنن ابن هشام في إيراد ما يحتمله البيت، ودفع ما رآه ضعيفاً.

ومن ذلك أنه كثيراً يستحسن لفظ «الألفية»، من ذلك: «فقولُ الشيخ: «بَقَا النَّفْيُ» عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنه احترازٌ عن المسائل الثلاثة»، ومنها: «ما أَحْسَنَ قَوْلَهُ: «بمعنى: أَفْعَلْ ك: آمِينَ»؛ فإنها مصادفةٌ حسنةٌ للحديث أنه ﷺ سئل عن معنى «آمِينَ» فقال: (افْعَلْ)».

ومنها أنه يعترض على لفظ «الألفية»، ويستدرك عليها، وأحياناً يقترح صياغةً أخرى يراها هو أفضل، وهذا أتركه لك أيها القارئ تطالعه، وتظفر منه بالدرر والفوائد التي لن تجدها في غير هذا الكتاب.



وصف النسخة المخطوطة

النسخة المخطوطة محفوظة في المكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية برقم ١٨٧ نحو تيمور، وهي نسخة يتيمة حسب بحثي الشديد، وقد سافرت إلى القاهرة وحصلت على نسخة ملونة جيدة منها.

تقع هذه النسخة في (١١٢) ورقة، بما يقابل (٢٢٤ صفحة)، فيها عدد من الأوراق لم تقع في محلها فأعدت ترتيبها حسب ما يقتضي، بعض هذه الأوراق فيها أبيات من الألفية لم يعلق عليها.

والمخطوط كامل ليس فيها سقط، غير أنها ناقصة الأبيات؛ إذ هي تشمل على الأبيات من ٨-١٨٩ والأبيات من ٣٥٦-٦٧١ والأبيات ٧٩٢ إلى آخر الألفية، فعدد أبيات الألفية التي في المخطوط المعلق عليها ٧٠٩ بيت.

والمخطوطة خطها نسخي واضح في أغلبها، في الورقة منها يكتب الناسخ تقريباً ثلاثة أبيات أو أربعة ويكتب التعليقات عليها إما حسب البيت أو متناثرة في الورقة، وفي كثير من الأوراق كان الناسخ يكتفي برأس بيت الألفية ولا يكمله.

جاء على غلاف المخطوطة: «فيه من أوله إلى أواخر إن وأخواتها، ومن باب التمييز إلى أواخر ما لا ينصرف، ومن جمع التكسير إلى آخر الكتاب، وبخط الشيخ جمال الدين الطيماني والد صاحب هذه النسخة من باب «أعلم وأرى» إلى أثناء باب الحال، ومن عوامل الجزم إلى أثناء باب العدد».



وهذا يدل على أن النسخة كتبت في القرن التاسع؛ إذ إن جمال الدين الطيماني
توفي سنة ٨١٥هـ.

وأبيات الألفية قد كتبها الناسخ بالحمرة، والحواشي كتبها بالأسود.





منهج التحقيق

١. كتابة المخطوط حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم وفق ما يناسبه ذلك.
٢. ضبط النص ضبطاً عاماً، مع توضيح ما يحتمل أكثر من ضبط.
٣. عملت على تصحيح ما جزمته أنه تحريف أو تصحيف، مع توثيق ذلك من المصادر.
٤. إثبات ما جزمته أنه سقط من كلمات المخطوط، مع وضعه بين معقوفين، وتوثيق ذلك من المصادر.
٥. اعتماد حاشية العلمي على أنها نسخة ثانية من المخطوط، حيث إن العلمي أكثر النقل جداً من هذه الحاشية، فقابلت نصوص المخطوط على ما وجدته منها عند العلمي.
٦. أهملت أغلب التصحيقات والتحريفات التي وقع فيها الناسخ، إلا بعض المواضع أثبتتها حتى يرى القارئ التحريفات والتصحيقات التي وقع فيها الناسخ، والذي جعلني أهمل هذا أن الناسخ كثير التصحيقات والتحريفات حتى في آيات القرآن وأبيات «الألفية»، فما ظنك بغيرها؟!
٧. إثبات أبواب الألفية، وتتميم أبياتها التي ذكر طرفها في المخطوط، وعملت

على إثبات الموضع الذي يعلق عليه ابن هشام من «الألفية» بوضعه أول التحشية بين معقوفين.

٨. ردّ كل حاشية إلى مكانها؛ إذ إن الناسخ لم يلتزم ذلك.

٩. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان رقمها.

١٠. توثيق القراءات القرآنية التي أوردها ابن هشام.

١١. عزو الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحاح، وإن لم أجد فإنني أذكر من أورده.

١٢. توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المصنفة في ذلك.

١٣. تخريج الأبيات الشعرية، وضبطها حرفاً حرفاً، وبيان بحرها الشعري، وتوضيح محل الشاهد إن غمض، وتوثيق ذلك من المصادر.

١٤. توضيح ما يعسر فهمه من كلام ابن هشام، وحل ما أظن أنه من مواضع الإشكال.

١٥. توثيق الأقوال التي نقلها ابن هشام من كتب العلماء تصريحاً.

١٦. تبين المواضع التي نقل فيها ابن هشام من غيره واستفادها منه من غير أن يُصرّح، وتوثيق ذلك.

١٧. تبين معاني الرموز التي استخدمها ابن هشام في حاشيته.

١٨. ضبطت كلمة (ادّغم، وادّغام) وما اشتق منها على مذهب البصريين،

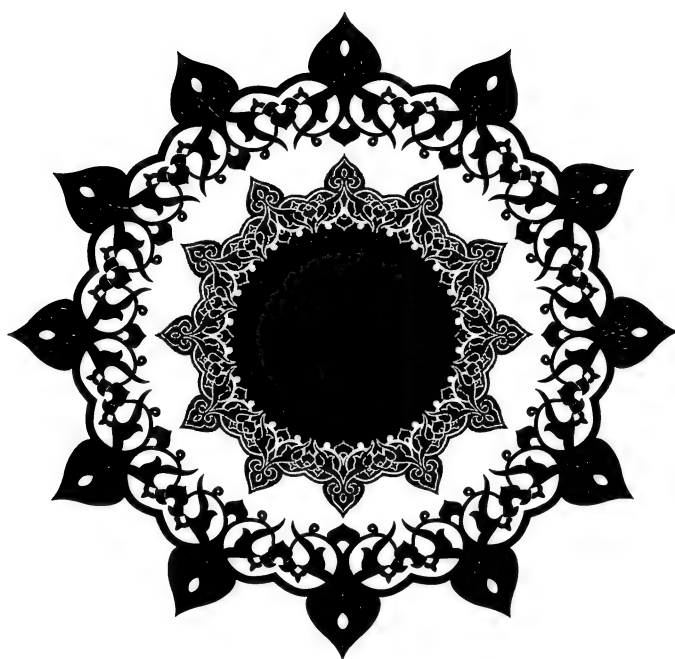
لا على مذهب الكوفيين (أدغم)، والذي قوّى عندي هذا أنها في المخطوط هذا وفي غيره مما بخط ابن هشام كان بهمزة وصل.



١٩. ترجمة مَنْ لا بد من ترجمته ممن لم يشتهر، أما الأعلام المشهورون فلا حاجة لمن وصل لمستوى هذا الكتاب إلى أن يسأل عن ترجمتهم؛ إذ هم معلومون عنده بالضرورة.







شَهِيدٌ عَلَى الْاَلْفِیَةِ مِنْ قَوْلِهِ رَفِیْعُ الْاِمَامِ الْعَالِمِ دَاوُدَ بْنِ اَلدَّبْرِ وَشَامَ تَعْدَا سَبْعِیْنَةَ

هذا الكتاب اسم
 ابن سليمان
 العشاء جمال الله
 له ولما نحمد
 ولما نبع
 له الدرا
 العلم
 ٢٢

کیرا مہاوگا الیوم البین

ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه و تسليما كبيرا

كل من تلقاها بشكر حبله شرفه هذه الدنيا لله

دختره من محمد
عالم رضا
مرکز
نویسنده

۱۸۷ خدیو

صورة غلاف المخطوط



بسم الله الرحمن الرحيم وسو خشي ونم الركيل
 ان في الكلام بيان للخصلة
 في كل من كان له في الكلام
 من حيث هو في كل من كان له في الكلام

الكتاب في بيان

كلامنا في هذا المبدأ الى اخره . قوله مفيد صفة لا خبر بعد خبر لان الاول لا يستقل بالخبر
 وكذا القول في نحو الانسان حيوان ناطق وفي كل من لفظ مفيد ضمير اما الثاني فلا يشق
 واما الاول فلا نساؤل بالمشق والضمير الاول تابع عن الفاعل والثاني فاعل وتظهر الخبر الاول
 هذا خلق الله قوله كما ستعلم على تفسير ابنه نعمت مصدر مخذوف فيومعمل لمفيد اي فائدة فامة
 كفا تلة استقم مخذوف المصدر وصفته والمضاف وعلى قولنا خبر مبتدأ محذوف اي وذلك كما ستعلم
 وفي مفيد من التفرع نقل حركة العين الى الف وفي استقم ازالتم حذف العين اسكونها وتكون
 اللام لامر . قوله ليس هذا الا خبرا على صدق قوله لكونا منطوقا وكلامنا حسن اي ما اخبر
 فيه اعم من المبدأ وانما هو على اخصر اي الكلام في اصطلاحنا مخصرا في اللفظ المفيد كراكل
 حدود محدود لا يكون الا على هذا وري ما هو باخبر لقوله قول مفيد مطلب او خبر اهو الكلام
 وقوله مفيد لا معول له البتة لان معناه ذواتا فهو كقولهم خرج في عرايقها صلى وعلى هذا
 فليس قوله في الكافية طلبا معول له وحده في الكافية نسو ما ادخل من التقسيم فان الانشاج
 منه والحال مفيد فلا يكون القول المفيد كلاما لاحاله كونه طلبا او خبرا فهو ان كان احسن
 من هذا الحد باستقلال جنس قرينه الا ان هذا صحيح وذلك فاسد لا تقتض ان القول المفيد
 انشأ ليس كلام . قوله ثم حرف من قال ان اراد باسم وفعل وحرفا يجمع فمردود لان ذلك خاص
 بالنفي كجاني رجل واداه العزم نحو كل رجل والتميز نحو مشروني رجلا والتقدير نحو اقل رجل
 وسنستفي من هذا وذلك لاننا راجع الى النفي قبل وفي غيرها نحو في حنا ونهر ملكت فمردود لان
 في جملتك عظم قلنا مسجع وفردة قبيل ومناضرة ايضا قلنا لا لا شكل على سبيل
 ابن مسعود وشروط المفرد معنى الجمع ان يكون في الاعيان وان يكون نكرة فمردود في جملتك عظم
 مفرد لان . فان قلنا التهمة تقتضي ان الكلام مركب لانه ذكر انه متولف والمولف مركب من
 وتقبل ينتهي ان بسيط قلنا هو متولف من جزون احدها المتولف والثاني الفاعل المقدر
 الذي هو في قوة المتولف به . قوله وان لم يكن ان تهم جاهلا لا يحسب جهلا انه منك اهله وقلم

يكون

٢٢٥

والله الغفور الرحيم البرزة

مر في السجدة قال المؤمن ان لم يزل هذا الخلاصة من الدعاء فليل
الصبي من يوم الاربعاء في عشر حركات سنة فاعلم من كرمه
وتستاهم بدروس المحرم بالعلماء وصلى عليه وفن الطهر
الاسوي ودفن في جبل فاسيون في نزل العاصم عن الدرس

وصحبه المتجهين انكسب سورة

مسألة اذا كنت في حال شغل من شغل من طاعتك
طوبى لمن لم يدرك الواو الاول في الوقوف في السجدة
فما رطبي من يد البصر كشحن يد الواو الثاني
بما يصدر طش في اصبعه في رابع يات طاعتك في السجدة
للمعلم اعرف صحت حركته الى الاول في الفتح لقلب
الانتم الى السجدة في الواو الثاني في ذلك وحركته
الاولى حين حركته الى السجدة من الواو فصار طش في
فلم طعت الى الاول التي هي لا فلول الى السجدة واضمح
ما قبلها فصار طش في طاعتك الى السجدة
كما انما احسن الى حركه اللام في الاض فبال طاعتك
ولو اضحى طش في السجدة في الاض فبال طاعتك
هو وان طش في السجدة في الاض فبال طاعتك
فما داه طش في السجدة في الاض فبال طاعتك
ادغم فصار طش في السجدة في الاض فبال طاعتك
طش في السجدة في الاض فبال طاعتك
في السجدة في الاض فبال طاعتك
والله انه في السجدة في الاض فبال طاعتك
بالتفسير في السجدة في الاض فبال طاعتك

حاشية ابن هشام الكبير

ع

ألفه ابن قائل

تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

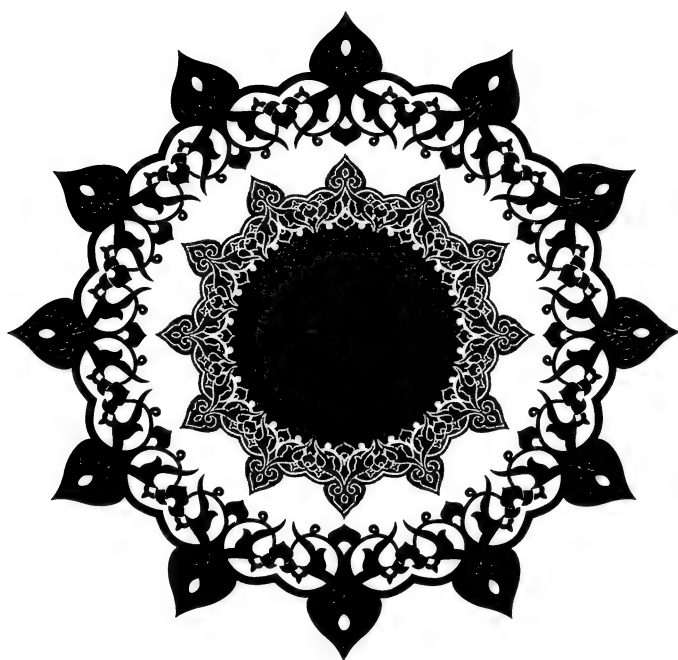
توفي سنة : ٧٦١ هـ رحمه الله

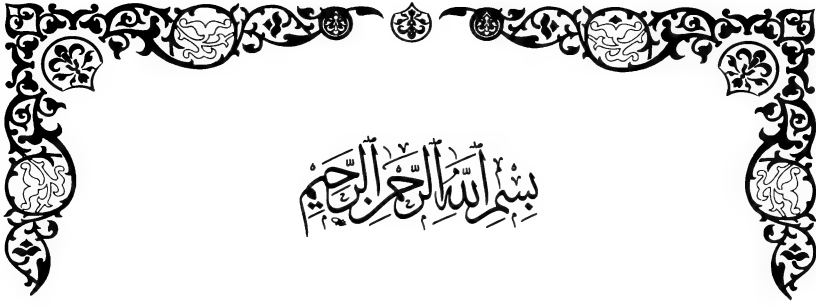
يُطَبِّعُ لَأَوَّلِهِ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

حمزة مصطفى أبو توبة

كليلة السمان





وهو حَسْبِي ونَعَمَ الوَكِيلُ.

الكلامُ وما يتألفُ منه

(آل) في (الكَلَام) لبيانِ الحقيقة، نحو: «الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأة».

وقوله: (مِنْهُ) (مِنْ) هنا بمنزِلَتِها في: «خرجتُ مِنَ البصرة».

* * *

كَلَامٌ لَفْظٌ مُفِيدٌ

إلى آخره، قوله: (مُفِيدٌ) صفةٌ لا خبرٌ بعدَ خبرٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ لا يَسْتَقِلُّ بالخبرِية، وكذا القولُ في نحو: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ».

وفي كُلِّ من (لَفْظٌ) و(مُفِيدٌ) ضميرٌ، أمَّا الثاني فلائِه مشتقٌّ، وأمَّا الأوَّلُ فلائِه مؤوَّلٌ بالمشتقِّ، والضميرُ الأوَّلُ نائبٌ عنِ الفاعلِ، والثاني فاعلٌ، ونظيرُ الخبرِ الأوَّلِ: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾^(١).

وفي (مُفِيدٌ) منَ التصريفِ نقلُ حركةِ العينِ إلى الفاءِ، وفي (اسْتَقِم) كذلك، ثم حذِفَ العينُ؛ لسكونِها وسكونِ اللامِ للأمرِ.

قوله: [كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ]: ليس هذا الإخبارُ على حَدِّ قولِكَ: «أَبُونَا مَنْطَلِقٌ»، و«كَلَامُنَا حَسَنٌ»، أعني مِمَّا الْخَبَرُ فِيهِ أَعْمٌ مِنَ الْمَبْتَدَأِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَصْرِ، أَي: «الْكَلَامُ فِي اصْطِلَاحِنَا مَنْحَصِرٌ فِي اللَّفْظِ الْمَفِيدِ»، وكذا كُلُّ حَدٍّ وَمَحْدُودٍ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى هَذَا، وَرَبَّمَا صَرَّحُوا بِالْحَصْرِ، كَقَوْلِهِ ^(١):

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبَرًا هُوَ الْكَلَامُ
وقوله: (مُفِيدٌ) لَا مَعْمُولَ لَهُ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: (ذُو إِفَادَةٍ)؛ فَهُوَ كَقَوْلِهِ ^(٢):

..... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَضْلِي

وعلى هذا فليس قوله في «الْكَافِيَّة» ^(٣): (طَلَبًا) مَعْمُولًا ^(٤) لَهُ، وَحْدُهُ فِي «الْكَافِيَّة» فَسَدَ بِمَا أَدْخَلَهُ مِنَ التَّقْسِيمِ؛ فَإِنَّ الْإِنْشَاءَ خَرَجَ مِنْهُ، وَالْحَالُ مُقَيَّدَةٌ؛ فَلَا يَكُونُ الْقَوْلُ الْمَفِيدُ كَلَامًا، إِلَّا حَالَةً كَوْنَهُ طَلَبًا أَوْ خَبَرًا؛ فَهُوَ إِنْ كَانَ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْحَدِّ بِاسْتِعْمَالِ

(١) بتمامه:

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبَرًا هُوَ الْكَلَامُ كَذَلِكَ: (اسْتَمْعَ، وَسَتَرَى)
من نظم ابن مالك في الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/١٥٧).

(٢) بتمامه:

فَلِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَضْلِي
والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل، ذو ضروعها: اللين، العراقيب: جمع عرقوب، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها، والنصل: السيف. انظر: ديوان ذي الرمة (١٥٦)
والحجة (٤٩/٥) والمفصل (٧٩).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/١٥٧).

(٤) في المخطوط: (معمول).



جنس قريب، إلا أن هذا صحيح، وذاك فاسد؛ لاقتضائه أن القول المفيد إنشاء ليس بكلام.

قوله: (كَاسْتَقِمَّ) على تفسير ابنه^(١): نعتٌ مصدرٍ محذوف، فهو معمولٌ لـ: (مُفيدٌ)، أي: «فائدة تامة كفايدة (استقيم)»، فحذف المصدر وصفته والمضاف، وعلى قولنا: خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: «وذلك كـ: (استقيم)».

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ) مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَرَادَ بـ: (اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ) الجمع^(٢) فمردود؛ لأنَّ ذلك خاصٌّ بالنفي، كـ: «ما جاءني رجلٌ»، وأداة العموم، نحو: «كلُّ رجلٍ»، والتمييز، نحو: «عشرون رجلاً»، والتقليل، نحو: «أقلُّ رجلٍ»، ومن ثمَّ تستثني من هذا؛ وذلك لأنَّه راجعٌ إلى النفي.

قيل: وفي غيرها، نحو: ﴿فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ﴾^(٣)، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾^(٤)، وقال^(٥):

فِي حَلِيقِكُمْ عَظْمٌ

(١) قال ابن الناظم: «مفيد كـ: (استقيم)، كأنه قال: «الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء

بها، كالفائدة في (استقيم)، فاكتفى عن تميم الحد بالتمثيل». انظر: شرح ابن الناظم (٥).

(٢) فمن الشراح من قال إن المقصود: أسماء وأفعال وحروف.

(٣) القمر: ٥٤.

(٤) التكوير: ١٤.

(٥) بتمامه:

لَا تُنَكِّرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلِيقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

والبيت للمسيب بن زيد مائة الغنوي، وقد نسب ابن جني إلى طفيل، وهو من الرجز، القتل:

أي قتلنا لكم، شجينا: غَصَصْنَا بسبيكم لمن سبيتم منا. انظر: الكتاب (١/٢٠٩) ومجاز

القرآن (١/٧٩) ومعاني القرآن للأخفش (١/٤٩) والمقتضب (٢/١٧٢).

قلنا: مسموعٌ وضرورةٌ.

قيل: وهذا ضرورةٌ أيضًا.

قلنا: فالإشكال على س^(١).

قال ابنُ عصفور^(٢): وشرطُ المفردِ بمعنى الجمعِ أن [لا]^(٣) يكونَ في الإيجابِ، وأن يكونَ نكرةً، فقولُه:

..... في خَلْقِكُمْ عَظْمٌ

ضرورتان.

فإن قلت: الترجمة تقتضي أن الكلامَ مركَّبٌ؛ لأنَّه ذَكَرَ أَنَّهُ مؤلَّفٌ، والمؤلَّفُ مركَّبٌ وزيادةٌ^(٤)، وتمثيله يقتضي أَنَّهُ بسيط.

قلت: هو مؤلَّفٌ مِن جزئين: أحدهما الملفوظُ به، والثاني الفاعلُ المقدَّرُ، الذي هو في قوة الملفوظِ به.
قوله^(٥):

وإنَّ عَنَاءَ أَنْ تُفَهِّمَ جَاهِلًا وَيَخْسَبَ جَهْلًا أَنَّهُ مِنْكَ أَعْلَمُ

(١) قال سيبويه: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». انظر: الكتاب (١٢/١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٨٨/١).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح الجمل.

(٤) وهو أن يكون بين الأجزاء مناسبة.

(٥) البيت لصالح بن عبد القدوس، وهو من الطويل. انظر: البيان والتبيين (٢٠٦/١) و(٢٥٨/٣).

وأما القالي (٩٤/٢) والتمثيل والمحاضرة (٧٨) والتذيل والتكميل (٦٠/٥).



وقوله^(١):

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلًا وَسَمْنًا

ضرورة، خلافاً لمن أجازَه في بابِ (إِنَّ)، قاله شرف^(٢).

ع: المجيزُ ابنُ مالك^(٣)، وأجازَه في (كَانَ) أيضاً^(٤).

(الكَلِم) جمعُ كثرة، زمخشري^(٥): أي: ولو بُرِيت كلُّ شجرة شجرة من أشجار الأرض أقلاماً، حتى لم تبقَ شجرة إلا وقد بُرِيت أقلاماً، وكان البحرُ الأعظمُ بمثابة

(١) بتمامه:

كَأَنَّ سُلَاقَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلًا وَسَمْنًا

والبيت بهذه الرواية غريب من وجهين: الأول أنه لم يرد هكذا في أيٍّ من المصادر، أعني: «عسلاً وسمنًا»، وأيضاً فإن روايته هكذا تُذهب وجه الاستشهاد، والصواب كما يتطابق مع وجه إيراد ابن هشام:

كَأَنَّ سُلَاقَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو من الوافر، السلاقة: الخمر، بيت رأس: قرية من قرى حوران من نواحي دمشق. انظر: ديوان حسان (٧١) والكتاب (٤٩/١) ومعاني القرآن للفراء (٢١٥/٣) والمقتضب (٩٢/٤) والمحتسب (٢٧٩/١).

(٢) يقصده به كتاب الارتشاف لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١١٧٨/٣) و(٢٤٥٢/٥).

(٣) انظر: التسهيل (٤٦).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣٥٦/١).

(٥) هنا كلمة لم تظهر لي قراءتها، وأقرب قراءة لها: «ويجري»، ويظهر أن هذا تحريف لـ:

(زمخشري)، والكلام جواب من الزمخشري عن معجىء (كلمات) بدل (كلم) في قوله

تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ

كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾.

الدّواة، والأبحرُ السبعةُ كَمِلَتْهُ مدادًا، وهي تصبُّ فيه مدادًا أبدًا صَبًّا لا ينقطع، وكُتِبَتْ بتلك الأقلامِ كلّها كلماتُ الله، لنفد البحرِ والمدادِ والأقلامِ، ولم تنفذ كلماته، فكيف كَلِمُهُ قد عُرِفَ؟!

ثم قيل: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ﴾ دون (شَجَرَةٍ)، و﴿كَلِمَتٌ﴾ دون (كَلِمَةٍ)، و﴿يَمُدُّهُ﴾ دون (والأبحرُ مدادًا)^(١).

ورُفِعَ ﴿أَبَحَّرَ﴾ عطفًا على محلِّ (أَنَّ)؛ لَأَنَّهُ فاعِلٌ (تَبَّتْ)، أو مبتدأ، والواو للحالِ وقُرئ^(٢): ﴿وَبَحَّرَ﴾، ﴿وَالْبَحَرُ﴾ عطفٌ على اسمِ (أَنَّ)^(٣).

* * *

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمَّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ
في نسخة:

..... بِهَا الْكَلَامُ قَدْ يُؤَمُّ

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: لِمَ قيل: «مِنْ شَجَرَةٍ» على التوحيد دون اسم الجنس الذي هو شجر؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتقصيصها شجرة شجرة، حتى لا يبقى من جنس الشجر ولا واحدة إلا قد برئت أفلامًا، فإن قلت: (الكلمات) جمع قلة، والموضع موضع التكثر لا التقليل، فهلا قيل: «كلم الله»؟ قلت: معناه أَنَّ كلماته لا تنفي بكتبتها البحار، فكيف بكَلِمِهِ؟». انظر: الكشاف (٥٠١/٣).

(٢) الأولى قراءة أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وابن أبي إسحق وعيسى، والثانية قراءة عبد الله ابن مسعود وطلحة بن مصرف وأبي بن كعب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٠٤/٧).

(٣) هذه الحاشية معظمها مأخوذ من الكشاف وحاشية الطيبي عليه. انظر: الكشاف (٥٠١/٣) ومفاتيح الغيب (١٢٨/٢٥) وفتوح الغيب (٣١٢/١٢).



قوله: (كلمة) اسم الجنس يستوي مذكَّره ومؤنَّته، تقول: (بقرة) للمذكر والمؤنث، وأجاز الكوفيون^(١) أن تكون ألفاظُ الجموع من هذا للمفردِ المذكر، فيقولون: (بقر) للمذكر، وحكوا: «رأيتُ عقرباً على عقربة، وحمّاماً على حمامة»^(٢).
قال ابن عصفور^(٣): إلا في (حية)؛ فإنه يُقال فيها؛ لأنهم لم يقولوا في الجمع؛ لثلاثا يلتبسُ بضدِّ الميت، فلما لم يجمعه لم يكن للمذكر ما ينطلق عليه.
ولا أدري ما هذا^(٤).

* * *

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادَا وَآلٍ وَمُسْنَدٍ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ
في نسخة:

..... مَيِّزُ قَدْ حَصَلَ
إنما كان الإسنادُ أعمَّ من الإخبار؛ لأنَّ الإخبارَ هو الإعلامُ بالخبر، والخبرُ ما كان فيه القطعُ بأحدِ الجائزين، وإيجابُ أو سلب، ويقبلُ التصديقُ والتكذيبُ، والإسنادُ: إلصاقُ الشيءِ بغيره، من قولك: «أسندتُ ظهري إلى الحائط»^(٥)، أي:

-
- (١) انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٥٨/١) و(٣١٠/٢).
(٢) انظر: المخصص (٧٣/٥) وارتشاف الضرب (٦٣٧/٢) والمصباح المنير (١٥٢/١) والطراز الأول (١٠٦/٧).
(٣) انظر: شرح الجمل (٣٧٠/٢).
(٤) أظنه كلام ابن هشام، أما ابن عصفور فقال في ختام كلامه: «فلما لم يجمعه لم يكن للمذكر ما يقع عليه هذا».
(٥) انظر: شرح السيرافي (١٧٤/١).

أَلصَقْتُهُ بِهِ، وَاعْتَمَدْتُ بِهِ عَلَيْهِ، فَالْإِسْنَادُ إِذَا أَعْمُ مِنَ الْإِخْبَارِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْإِسْنَادِ
مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ خَبَرٍ، وَلَيْسَتْ صِفَةُ الْخَبَرِ مَوْجُودَةً فِي كُلِّ إِسْنَادٍ؛ فَلِهَذَا كَانَ كُلُّ خَبَرٍ
إِسْنَادًا، وَلَيْسَ كُلُّ إِسْنَادٍ خَبَرًا.

لِلْأَسْمِ عِلَامَةٌ سَادِسَةٌ تُفْهَمُ مِمَّا سِيَّاتِي، وَهُوَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا يَقْبَلُ نَوْنَ
التَّوَكِيدِ. وَلِلْفِعْلِ أَرْبَعٌ. وَلِلْحَرْفِ مَجْمُوعُ أَمْرَيْنِ: عَدَمُ قَبُولِ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ،
وَأَنْ لَا يَقَوْمَ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ الْحَرْفِيَّةِ.

ثُمَّ الْمَضَارِعُ وَاحِدَةٌ: دُخُولُ (لَمْ). وَعِلَامَةُ الْمَاضِي اثْنَتَانِ: تَاءُ (فَعَلَتْ)، وَتَاءُ
(أَتَتْ). وَعِلَامَةُ الْأَمْرِ نَوْنُ التَّوَكِيدِ مَشْرُوطَةٌ بِالدَّلَالَةِ عَلَى الْأَمْرِ.

يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ ص^(١) فِي اسْتِقَاقِ الْأَسْمِ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ حَذْفَ اللَّامِ أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِ الْفَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ أَقْيَسُ مِنْهُ.

الثَّلَاثُ: أَنَّهُمْ لَمْ يَعْوِضُوا الْهَمْزَةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَحْذُوفِ الْفَاءِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ قِيَاسَ الْعَوَاضِ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْحَذْفِ.

الخَامِسُ: التَّكْسِيرُ.

السَّادِسُ: التَّصْغِيرُ.

السَّابِعُ: اسْتِقَاقُ الْفِعْلِ.

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤٠/١) والمنصف لابن جني (٦٠) والمرتجل (٦) وأسرار

العربية (٣٦) والإنصاف (٨/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١).



بِتَا (فَعَلَتْ، وَآتَتْ) وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبَلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
يعني بتاءِ (آتَتْ) تاءُ التانيثِ الساكنةُ المنسوبُ معناها إلى الفاعلِ، كذا عبَّرَ
عنها الأُمِينُ المحليُّ^(١)، ولا بدَّ من ذلك تحرُّراً عن نحو: (رُبَّتْ، وَنُمَّتْ).
تاءُ التانيثِ الساكنةُ خاصَّةٌ بالفعلِ، والمتحرِّكةُ خاصَّةٌ بالاسمِ؛ ومِن ثَمَّ
قالوا: لو سَمِيتَ بـ: (صَرَبْتَ) خالِياً مِنَ الضميرِ صرفته وثنيته ووقفتَ عليه بالهاءِ؛
لأنها صارتَ بها مِنَ الاسمِ.

* * *

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ: (هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ: (يَشَمُّ)
[هَلْ] حرفٌ مشتركٌ بينَ الاستفهامِ والتحقيقِ.
مثال دخول (في) على الأسماءِ وعملِها فيها: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَوَقِّينَ﴾^(٢) وَفِي
أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ^(٣) وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ^(٤).
ومثال [لم] دخولِها على الأفعالِ وعملِها فيها: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾^(٥)
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُوا أَحَدُكُمْ^(٦).
(لَمْ) حرفٌ جَزَمَ لنفيِ المضارعِ وقلبه ماضياً، وقد يُستعملُ استعمالَ (مَا)
في الضرورةِ، كقوله^(٧):

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٢٦).

(٢) الذاريات: ٢٠-٢٢.

(٣) الإخلاص: ٣-٤.

(٤) لم يُذكر قائل لهذا البيت، وهو من المتقارب، أنشده ابن عصفور في الضرائر وقال: «حكم =

وَأَمْسُوا بِهَالِيلَ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ
 قوله: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ) إلى آخره، يتضمَّنُ ذِكْرَ علاماتِ أقسامِ الأفعالِ الثلاثةِ^(١)
 قبلَ الإعلامِ بالأقسامِ، وليسَ بالحَسَنِ؛ إذ الترتيبُ الجيّدُ طبعًا وصناعةً أن تُعلِّمَ الأقسامَ
 بألقابِها وكمياتِها، ثم تُذكرَ علاماتها، وعلى هذا أئمةُ العلمِ، يقسمونَ الفعلَ ثلاثةَ
 أقسامٍ، ثم يذكرونَ علاماتِ الأقسامِ المميّزةَ لكلِّ واحدٍ منها عن صاحبيهِ، وكذا
 فَعَلَ في «التَّسْهِيلِ»^(٢)، ومثْلُ ما فَعَلَ في «نَظْمِ الأَلْفِيَّةِ» فَعَلَ في «نَظْمِ الكَافِيَةِ»^(٣).

= ل: (لم) بدلًا من حكمها بحكم (ما) لما كانت نافيةً مثلها، فَرَفَعَ الْمُضَارِعَ بَعْدَهَا كَمَا يُرْفَعُ
 بعد (ما)، وذهب ابن مالك إلى أن هذا لغة لا ضرورة، وأنشد هذا البيت أبو حيان في
 الارتشاف، لكن المحقق ضبط (تطلع) بكسر العين، فذهب به وجه الاستشهاد الذي أتى
 به أبو حيان لأجله حيث قال إنه فيه: «استعمال (لَمْ) استعمال (ما) النافية». انظر: ضرائر
 ابن عصفور (٣١٠) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٥٥) وتعليق الفرائد (١/ ١٠٨) وخزانة
 الأدب (٣/ ٩).

(١) في المخطوط: (الثلاث).

(٢) انظر: التسهيل (٤).

(٣) قال في الكافية الشافية:

لِلْفِعْلِ تَا فَاعِلٍ أَوْ يَاهُ عَلَمٌ وَتَا التَّائِيثِ سَائِيًا وَ(لَمْ)
 مُضَارِعًا سِمِ الَّذِي يَضْحَبُ «لَمْ» وَمَاضِيًا مَا يَقْبَلُ التَّائِيثُ: (اضْطَرَمَ)
 وَمَيَّزَنَ بِالْيَاءِ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ يُنَوِّنُ رَفْعٍ فِعْلٌ أَمْرٍ نَحْوُ (جَلِ)
 والبيت الثالث هكذا ورد في الأصل، وجاء في الهامش هذا البيت منقولاً من نسخة المصنف
 هكذا:

سِمِ الَّذِي يَضْحَبُ (لَمْ مُضَارِعًا) وَمَاضِيًا مَا يَقْبَلُ التَّائِيثُ: (دَعَا) =



بدأ بالمضارع لوجهين:

أحدهما: شَرَفَهُ بالإعراب ومشابهة الاسم.

الثاني: أنه أصل الأفعال؛ لأنَّ جميع الأفعالِ أوَّل ما تكونُ حالاً، ثم تصيرُ ماضيةً بعدَ وجودِها، وكانت قبلَ وجودِها مستقبلةً؛ فهو سابقٌ تقديراً ووجوداً. وكما أنَّ الكلامَ ثلاثة: طلبٌ وخبرٌ وإنشاءٌ، فالكلمةُ ثلاثة: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، والفعلُ ثلاثة: ماضٍ^(١) ومضارعٌ وأمرٌ.

وقيلَ الكلامُ اثنان: طلبٌ وخبرٌ، والفعلُ اثنان: ماضٍ ومضارعٌ، والكلمةُ أربعة، زيدٌ: (وخالفه)^(٢)، وهو ما نسميه اسمَ فعل.

* * *

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسَمِ بِالتَّنُونِ فَعَلَ الْأَمْرُ إِنْ أَمَرَ فُهِمَ

= وعبرة باقي النسخ:

مُضَارِعًا سَمِ الَّذِي (لَمْ) أَتْبَعَا

انظر: شرح الكافية الشافية (١/١٦٦).

(١) في المخطوط: (ماضي).

(٢) من قال بهذا أبو جعفر أحمد بن صابر من أعيان القرن الثامن، وأوَّل مَنْ نقل هذا القول عنه أبو حيان، قال في التذييل والتكميل: «وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر ابن صابر، أنه كان يذهب إلى أن ثَمَّ رابعاً، وهو الذي نسميه نحن (اسم فعل)، وكان يسميه (خالفه)؛ إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة». انظر: التذييل والتكميل (١/٢٢-٢٣) وشرح الألفية للمراي (١/٢٧١) وشرح الأزهري (٤).

[مَزَ] مَازَ يَمِيزُ، وَمَيَّزَ يُمِيزُ، وَقَرِئَ بهما^(١)، وَيَسْمَى الفعلُ (أجوف)، و(ذو الثلاثة)^(٢).

[أَمُرٌ] مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ على شريطة التفسير، مثل: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾^(٣).

وَالْأَمْرُ إِن لَّمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ (صَهْ، وَحَيْهَلْ) [هُوَ اسْمٌ]: جملة اسمية مخبر بها عن: (وَالْأَمْرُ)، وهي دالة على جواب

(١) القراءتان: ﴿حَتَّى يُمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ و﴿حَتَّى يُمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، آل عمران: ١٧٩، وأيضاً القراءتان: ﴿لِيُمِيزَ اللَّهُ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ و﴿لِيُمِيزَ اللَّهُ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، الأنفال: ٣٧، قال أبو علي في القراءتين الأوليين: «يقرأ بضم الياء والتشديد، وبفتحها والتخفيف. فالحجة لمن أخذه من ماز يميز. والحجة لمن شدد أنه أخذه من: مَيَّزَ يُمِيزُ. ومعناه: التفرقة بين الشئين»، وقال في القراءتين الأخريين: «يقرأ بفتح الياء والتخفيف، وبضمها والتشديد. والمعنى بين ذلك قريب. وقد ذكرت علة ذلك. ومعناه: التفرقة والتخليص»، قال السمين الحلبي: «وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي الأنفال: (يميز) بالتشديد، والباقون بالتخفيف». انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٤٩) والحجة (١٨١ و ١٧١) والكشاف (١/ ٤٤٥) والدر المصون (٣/ ٥٠٨) والمقاصد الشافية (١/ ٦٠).

(٢) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: «الْأَجُوفُ: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، ك: (قَالَ، وَبَاعَ)، يقال له (أجوف)؛ لَخُلُوقِ جَوْفِهِ مِنَ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ، أَوْ لَوْ قُوعِ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي جَوْفِهِ، ويقال: ذو الثلاثة أيضاً؛ لَصَيَّرَ وَرَثَتَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فِي الْمُتَكَلِّمِ، ك: (قُلْتُ)». انظر: المفتاح (٤١) والشافية (١/ ٩) وشرح الشافية للرضي (١/ ٣٤) وجمع الهوامع (٣/ ٣٠٨).



الشرط، لا جوابه^(١)، خلافاً لِمَنْ غَلِطَ، وهو ابنُ الخَبَّاز^(٢)؛ حيث قال في قول ابن^(٣) معط^(٤):

الْلَفْظُ إِن يُفْذَهُوَ الْكَلَامُ
«إِنَّ الْفَاءَ مَحذُوفَةٌ لِلضَّرُورَةِ»^(٥).



(١) في العليمي: «لا جزاؤه». انظر: العليمي (١٤ / ١).

(٢) عبارة ابن الخباز: «وفي البيت ضرورة، وهو أنه جزم بـ: (إِنَّ) الشرطية فعلاً واحداً ولم يأت بجواب صريح»، وقال ابن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس: «أراد فهو، فحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة». انظر: شرح ألفية ابن معط لابن الخباز (٦٨ / ١) وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط (١٩٢ / ١).

(٣) في المخطوط: (لم).

(٤) انظر: ألفية ابن معط (٢).

(٥) وكان رأي ابن هشام من قديم في المغني أن هذا جائز، وحمل عليه قول ابن معط هذا. انظر: المغني (٨٤٩) وحاشية الصبان (٦٨ / ١) و(٢٠٨ / ١) وحاشية الخضري (٦٠ / ١). ومن قوله: «هو اسم جملة اسمية...» إلى: «محذوفة للضرورة» نقلها العليمي في حاشيته من غير عزو لابن هشام. انظر: حاشية العليمي (١٤ / ١).

المُعَرَّبُ وَالْمُبْنِي

وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمُبْنِي لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي
[مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمُبْنِي]: قد يُثَبِّتُونَ (مِنْ)، ويحذفون أحدَ القسمين، كقولِ ابنِ
قيس الرُّقَيَّاتِ^(١):

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِّهَةٌ هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الشَّمْسَا
وقد يُحذفان، كقوله تعالى^(٢): ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾، أي: مِنْهُمْ
وَمِنْهُمْ.

[لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ]:

سؤال: هل ضُمَّنَتِ الأفعالُ معانيَ الحروفِ؟

قال أبو الفتح^(٣): نعم، في أفعالِ السلبِ ضُمَّنَتِ معنى حرفِ النفي، كما ضُمَّنَتِ
(مَنْ) و(كَمْ) الاستفهامَ.

(١) البيت من الطويل، والغريب أن ابن مالك أنشده في شرح التسهيل وشرح الكافية وشرح
العمدة بـ: (البدرا)، والمقطوعة أصلها في الديوان سينية، وتبعه على ذلك ابنه والمرادي
وبعضهم. انظر: ديوان ابن قيس الرقييات (٣٤) والأغاني (٣٤٨/٨) والوساطة (٤٤٨)
وشرح التسهيل (٨١/٣) وشرح الكافية الشافية (١٠٣٧/٢).

(٢) الشورى: ٧.

(٣) منقول لا بلفظه. انظر: الخصائص (٨٤/٣).



ثم قال: فإن قيل فهل أُبْنِيَتْ أَسْمَاءُ السَّلْبِ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ؟
 وأجاب: بأنَّ أَكْثَرَ السَّلْبِ فِي الْفِعْلِ، وَلَمْ يُوْثَرْ فِيهِ شَيْئًا، فَلَمْ يُوْثَرْ فِيْمَا قُلَّ فِيهِ؛
 لِأَنَّ الْمَاضِيَّ وَالْأَمْرَ مَبْنِيَّانِ، وَالْمُضَارِعَ قَدْ رَفَعَ عَنْ صَعَةِ الْبِنَاءِ إِلَى شَرْفِ الْإِعْرَابِ؛
 فَلَمْ يَرْجِعُوا بِهِ [إِلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهُ] ^(١)، وَأَمَّا بِنَاؤُهُ مَعَ النُّونِ فَلَأَنَّهَا مَنَعَتْهُ مَعْنَى
 الْحَالِ الَّذِي هُوَ بِهِ أَوْلَى؛ فَاقْتَضَتْ بِنَاءَهُ، وَأَمَّا السِّينُ وَ(سُوفَ) فَإِنَّهُمَا لَمْ يَبْنِيَا مَعَ
 الْفِعْلِ بِنَاءَ النُّونِ مَعَهُ ^(٢).

* * *

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْنَا) وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
 بَدَأَ فِي «الْعُمْدَةِ» ^(٣) بِالشَّبهِ الْمَعْنَوِيِّ، وَيَرْجِّحُهُ أَنَّهُ مَعْتَبَرٌ بِاتِّفَاقٍ، بِخِلَافِ
 الْوَضْعِيِّ ^(٤)، وَيَرْجِّحُ هَذَا أَنَّهُ أَوْضَحُ، وَقَالَ فِي «الْعُمْدَةِ» ^(٥): «أَوْ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى
 جَمَلَةٍ»، فَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّأْصِيلَ، وَهَذَا عَكْسٌ، فَيُؤْخَذُ بِمَجْمُوعِ الشَّرْطَيْنِ مِنَ الْكِتَابَيْنِ،

(١) نقلها العلمي من غير نسبة لابن هشام. انظر: الخصائص (٨٥/٣) والعلمي (١٦/١).

(٢) من قوله: «لشبه من الحروف: سؤال...» إلى آخر الحاشية نقلها أيضًا العلمي. انظر: حاشية العلمي (١٥/١) وما بعدها.

(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ (١٠٩/١).

(٤) حتى قال أبو حيان في التذييل: «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل، والذي قال بشبه الحرف فسره بالافتقاري»، نقله عنه البدر الزركشي في تأصيل البنى، وهو ليس موجودًا في الأجزاء التي عندي من التذييل، وأحال محقق تأصيل البنى على التذييل المحقق في الأزهر، وسأحيل عليه هنا فقط في هذا الموضع. انظر: التذييل والتكميل (٥٣٩/١ - ٥٤٠) وتأصيل البنى (٣٤).

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ (١٠٩/١).

ولا بدَّ أن يُضَافَ إليهما اشتراطُ انتفاءِ المُعَارِضِ؛ فَمِنْ ثَمَّ أُعْرِبَ: (أَيُّ، واللذان،
واللتان).

وَكَيْتَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِـلَا تَأْثُرٍ وَكَافِتْقَارٍ أَصْلًا
(بِـلَا تَأْثُرٍ) أَي: بِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: «انزَلَ نَزَالٍ»، كَمَا أَنَّهُ لَا يُقَالُ: «اسْتَفْهَمَ
هَلَّ».

[وَكَاْفِتْقَارٍ أَصْلًا]: لِيُذَكَّرَ هُنَا^(١):

أَنَاكَ: (الَّذِي) أَحْتَاجُ مَا تَحْتَاجُهُ فَاعْنَمْ دُعَائِي وَالتَّنَاءُ الْوَافِي
يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: (أَصْلًا) ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا يَعْرِضُ مِنَ الْاِفْتِقَارِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ، كَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ
الْمُبْهَمَةِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجُمْلِ، وَكَافِتْقَارِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِلَى مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ مَعْنَاهُمَا،
أَعْنِي الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمَا.

وِثَانِيَهُمَا: أَنْ يَحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا يُعَارِضُ مِنَ الْاِفْتِقَارِ بِمَا يَحْمِي عَنِ الْبِنَاءِ، كَاِفْتِقَارِ

(١) وقبله:

انظُرْ إِلَيَّ بِعَيْنِ مَوْلَى لَمْ يَزَلْ يُؤَلِّي النَّدَى وَتَلَفَ قَبْلَ تَلَا فِي
وَالْبَيْتَانِ لَابْنِ عَنِينَ، وَهُمَا مِنَ الْكَامِلِ، وَالْبَيْتَانِ كَتَبَهُمَا إِلَى الْمَلِكِ الْمَعْظَمِ وَهُوَ مَرِيضٌ،
فَعَادَ وَمَعَهُ أَلْفُ دِينَارٍ، وَقَالَ: أَنَا الْعَائِدُ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ. انظُرْ: دِيوَانُ ابْنِ عَنِينَ (٩٢) ثَمَرَاتُ
الْأَوْرَاقِ (٣٩/١) وَالشِّفَاءُ فِي بَدِيعِ الْاِكْتِفَاءِ (٧٨) وَشَرْحُ دُرَةِ الْغَوَاصِ (٥٨٠) وَالْكَلِّيَاتِ
(١٥٧).



(أي)؛ فَإِنَّهُ مُعَارَضٌ بِلُزُومِ إِضَافَتِهَا، وَأَنَّهَا بِمَعْنَى (كُلُّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ، وَبِمَعْنَى (بَعْضُ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

وَنَالِثُهَا: أَنْ [يَكُونَ] ^(١) ذَكَرَهُ تَأْكِيدًا لِمَا قَرَّرَهُ مِنَ الْأَصُولِ، رَافِعًا لِمَا عَسَاهُ يُتَجَوَّزُ بِهِ، أَيْ: أَصَلَ مَا ذَكَرْتُهُ تَأْصِيلًا، وَقَرَّرَ تَقْرِيرًا.

وَيَرْجَحُ الْجَوَابَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ صِلَاحِيَّتُهُمَا جَوَابًا لِمَا لَعَلَّهُ يُعْتَرَضُ، وَيَرْجَحُ الثَّالِثُ كَوْنَهُ أَوْفَقَ لِمَا فِي كِتَابِ النَّاظِمِ ^(٢).

* * *

وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَ: (أَرْضٍ وَسَمَا) [مُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ]: الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى (مِنْ) ^(٣).

[شَبِّهِ الْحَرْفِ]: أَيْ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَهُوَ الشَّبُّ التَّامُّ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالْمُذْنِيِّ مِنَ الْحُرُوفِ.

وَتَعْرِيفُ الْمُعَرَّبِ بِالسَّالِمِ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ أَوَّلَى مِنْ تَعْرِيفِهِمْ إِيَّاهُ بِالَّذِي يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِمَا الْغَرَضُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ مَعْرِفَتُهُ ^(٤).

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي.

(٢) نقلها مع زيادة العليمي في حاشيته على التصريح (١/ ١٧٠).

(٣) نقلها العليمي في حاشية الألفية (١/ ١٩) من غير نسبة لابن هشام.

(٤) قال ابن الحاجب: «وهذا أَوَّلَى مِنْ حَدِّ الْمُعَرَّبِ بِأَنَّهُ: الَّذِي يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ حَدُّ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ التَّبَاسُّ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْغَرَضُ مِنْ =

قد يُعْتَرَضُ على هذا التعريف بـ: (أَيُّ)؛ فإنها معربة وقد أشبهت الحرف،
فالتعريف حينئذ ليس بجامع^(١).

[وَسَمًا]: قال ثعلب^(٢): مَنْ قَالَ: (سِمٌ) أَخَذَهُ مِنْ (سَمَيْتُ)، وَمَنْ قَالَ: (سُمٌ)
أَخَذَهُ مِنْ (سَمَوْتُ)^(٣).

نازع ابن الضائع^(٤) أبا القاسم^(٥) في قوله: «لا تسأل عن اسمٍ لِمَ أُعْرِبَ، ولا عن
فعلٍ لِمَ بُنِيَ»، فقال: «بلى، إذا خالفَ الاسمُ نظائرَه في البناءِ سُئِلَ عنه، فقليل: لِمَ
أُعْرِبَ؟ كـ: (أَيُّ) الموصولة، وإذا ثبتَ للفعلِ الإعرابُ ثُمَّ بُنِيَ سُئِلَ: لِمَ بُنِيَ؟ وذلك
المضارعُ إذا باشرته نُونُ التوكيدِ ونُونُ الإناثِ».

* * *

وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بَيْنَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِبَا

= تعريف المعرب ليعرف كونه يختلف آخره، فلا يليق أن يُحدَّ بالشيء الذي الغرض من
معرفته معرفته، وما هو إلا كَمَنْ يحدُّ الفاعل بأنه: المرفوع بالفعل. انظر: شرح ابن
الحاجب على كافيته (١/ ٢٣٥)، وقد نقل العليمي هذه الحاشية في حاشيته على الألفية
(١٩/١) من غير نسبة لابن هشام.

(١) قال العليمي بعد ذكر هذه الحاشية: «ويجاب بأن المراد ما سلم من شبه الحرف المتقدم،
وهو الذي لم يعارضه معارض بأن لا يشبه أصلًا أو أشبهه ولكن عارضه معارض». انظر:
حاشية العليمي (١/ ٢٠).

(٢) انظر: الصحاح (٦/ ٢٣٨٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٥٢) والدر المصون (١/ ٢٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ٢٦٤).

(٥) يقصد به الزجاجي. انظر: الجمل (٢٦٠).

سكنوا باء^(١) (صَرَبْتُ)؛ لئلا يتوالى أربع متحركات كاللازمة، ولم يكن الساكن الأول؛ إذ لا يُتدأ بساكن، ولا الثاني؛ لاعتنائهم بحركة العين، ولا التاء؛ لأنها اسمٌ على حرفٍ واحد، فإسكانه إجحافٌ، ولئلا يلزم الإلباسُ بتاء التانيث الساكنة. وضمُّوا مع واو الجماعة إن كان صحيح الآخر أو معتلاً بالياء، نحو: (قالوا)، ورضوا)، وقد اجتمعا في: ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾^(٢)، إلّا في المعتلّ بالالف، نحو: (رَمَوْا، وسَعَوْا).

إنما أعرب المضارع لمشابهته في^(٣) الاسم في تلك الأمور المعروفة، وإنما كان بناء الماضي على حركة؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه صلةً وصفةً وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاءً بغير فاء، وأما بناء الأمر على السكون فعلى الأصل، ولأنه شبيهٌ بالمضارع المجزوم بلام الأمر، حتّى ادّعي أنه في الأصل كذلك^(٤).

[وَفَعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُيِّنَا]:

كيف أخبرَ بالفعل المتحمّل لضمير الثنية عن مفردٍ وهو (فَعْلٌ)؟
لا يقال: لإضافته إلى (أَمْرٍ وَمُضِيٍّ)؛ لأنك لو قلت: «غلامٌ زيدٌ وعمرو قاما»، لم يصحّ باعتبار (زيد، وعمرو).

والجواب: أنه على حذف مضاف، أي: «وَفَعْلُ مُضِيٍّ»، والإخبارُ في الحقيقة

(١) في المخطوط: (تاء)، وهو تحريف.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) كذا هي في المخطوط.

(٤) وهو مذهب الكوفيين، وانتصر له ابن هشام في المغني حتى قال: «وبقولهم أقول». انظر: معاني القرآن للفراء (١/٤٦٩) ومغني اللبيب (٣٠٠).

عن المذكور والمحذوف معاً.

وهذا الموضع يُقرأ بالخفض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الخفض؛ لكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله، نحو^(١):
أَكْلَ امْرِئٍ تَحْسِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
وينبغي أن يُقرأ: (وَمُضِيٌّ) بالرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإخبار صحيح^(٢).

قوله: (بُنَيَّا) أصله (بَنَوْهُمَا)، فحذف الفاعل للعلم به، وأبدل الضمير المنصوب ضميراً مرفوعاً نائباً عن الفاعل، بدليل (وَأَعْرَبُوا)^(٣).

قوله: (بُنَيَّا) ليُنظر^(٤): هل يجوز كون الألف إشباعاً، كما قال: (إِنْ عَرِيَا)؟ وأراد بالفعل هذا الجنس المتسبب إلى هذين الأمرين؟ كما تقول: «كلام زيد وعمرو حسن»، و«كلام الزيدَين حسن»^(٥).

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ كَ: (يَرْغَنَ مَنْ فُتِنَ)

(١) البيت لأبي دؤاد في كتاب سيبويه، وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي بن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحيح أنه لأبي داود الإيادي»، والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب (٦٦/١) والأصمعيات (١٩١) ودويان عدي بن زيد (١٩٩).

(٢) نقلها العلمي في حاشيته على الألفية (١٩/١ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) نقلها العلمي في حاشيته على الألفية (١٩/١ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٤) في العلمي: «وانظر...». انظر: حاشية العلمي (٢٠/١).

(٥) نقلها العلمي في حاشيته على الألفية (١٩/١ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.



قوله: (مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ) ينبغي أن يقول: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)، كقوله^(١):

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ
(٢).....

وقولك: «لَا تَكْفُرًا»، بإبدالِ النونِ أَلْفًا في الوقف.

[مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ]: لَأَنَّ مَا بَاشَرَ نُونََ التَّوَكُّيدِ مُبْنِيٌّ؛ لِتَرْكِيبِهَا مَعَ تَرْكِيبِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَمِنْ ثَمَّ إِذَا فَصَّلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ أُعْرِبَ، نَحْوُ: «هَلْ تَفْعَلَانَّ؟»، وَأَصْلُهُ: «هَلْ تَفْعَلَانِ؟»، فَحُذِفَتِ الْأُولَى؛ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ^(٣).

قوله: (مُبَاشِرٍ) ينبغي أن يقول: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)؛ لِيُخْرَجَ عَنْهُ نَحْوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٤)، ﴿فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٥)، وقد ترتَّبَ من الأمرين سؤال.

(١) بتمامه:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وهو للأضبط بن قُريع السعدي، وهو من المنسرح، والبيت له روايات أخرى لا شاهد فيها،
مثل: «لا تحقرنَّ الفقير» و«ولا تُعَادِ الْفَقِيرَ». انظر: الشعر والشعراء (١/ ٣٧١) والزاهر
(٢٩٣/ ٢) والعسكريات (٩٩) وأمالى ابن السجري (٢/ ١٦٦) وشرح المفصل (٥/ ١٧٢).

(٢) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ١٩ - ٢٠) ولم ينسبها لابن هشام.

(٣) قال ابن مالك: «وإذا ثبت أن (تفعلاً) وأخويه بواقي على الإعراب فليعلم أن أصل (تفعلاً): (تفعلاً)، فاستثقل توالي الأمثال فحذفت نون الرفع، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكد كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءاً، ولأن المؤكدة تدل أبداً على معنى، ونون الرفع لا تدل في الغالب على معنى، وبقاء ما يدل أبداً أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال». انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

(٤) القصص: ٨٧.

(٥) مريم: ٢٦.

[كَبِيرُ عَنْ:] ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يَرْبِصَتُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ﴾^(١)،
فالأول مرفوعٌ، والثاني منصوبٌ، وكلاهما مبنيٌّ.

الحاصلُ: أنَّ المضارعَ المؤكَّدَ إنَّ كَانَ مسندًا إلى ضميرِ المخاطَبِ أو المفردِ
الغائبِ أو الغائبةِ، بُني، نحو: «لَتَذْهَبَنَّ يَا زَيْدُ»، و«لَيَذْهَبَنَّ زَيْدُ»، و«لَتَذْهَبَنَّ هِنْدُ».

والحاصلُ^(٢) من هذا أن يُقالَ: المفردُ مخاطبًا أو غائبًا أو غائبةً.

ع: يدخلُ تحتَ العبارةِ المخاطبةِ، وإلا فلا تدخلُ الغائبةُ.

وألخصَّ منه: إنَّ كان من الأمثلةِ الخمسةِ فمعربٌ، وإلا فمبنيٌّ^(٣).

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَضْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وقد تلخَّصَ إلى هنا أنَّ المعربَ نوعان:

الاسمُ بشرطِ خلوِّهِ من مشابهةِ الحرفِ.

والمضارعُ بشرطِ سلامتهِ من نوْنِي التوكيدِ والإناثِ.

وأنَّ المبنيَّ خمسةٌ، ثلاثةٌ مبنيةٌ دائماً، وهي أفعالُ الأمرِ، والأفعالُ الماضيةُ،
وجميعُ الحروفِ، وواحدٌ في حالةٍ، وهو الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ، وواحدٌ في حالتينِ،
وهو المضارعُ المتصلُ بنونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ.

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) في المخطوط: (والحاصر)، وهو تحريف.

(٣) نقلها العليمي في حاشيته على الألفية (١/ ٢٠)، ولم ينسبها لابن هشام.



وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْكَلِمَاتِ لَا تَخْرُجُ عَنْ أَنْ تَكُونَ إِمَّا مُعَرَّبَةً أَوْ مُبْنِيَّةً.

[وَالْأَصْلُ فِي الْمُبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا]: وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَتْ نَوْنُ الْوَقَايَةِ فِي (مِنْ، وَعَنْ، وَقَدْ، وَقَطْ)؛ لِتَحْفَظَ عَلَيْهِنَّ سَكُونُهُنَّ، فَأَمَّا الْحَذْفُ فَشَاذٌ فِيهِنَّ عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْكِفَايَةِ»^(١): «أَصْلُ الْبِنَاءِ السَّكُونُ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْنِيُّ مُبْتَدَأً بِهِ، أَوْ التَّقَى سَاكِنًا، أَوْ عَرَضَ الْبِنَاءُ».

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرِ وَضَمٍّ كَ: (أَيْنَ، أَمْسَ، حَيْثُ) وَالسَّائِكُنُ (كَمْ) (أَمْسٍ)^(٢) إِذَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا فَهُوَ مَكْسُورٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ، ثُمَّ قَالَ الْجُمْهُورُ: بِنَاءً، وَقَالَ الْخَلِيلُ^(٣): يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُكَ: «لَقِيْتُهُ أَمْسٍ» بِتَقْدِيرِ: «لَقِيْتُهُ بِالْأَمْسِ»، فَحَذَفَ الْحَرْفَيْنِ.

وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْكَسَائِيَّ^(٤) أَنَّهُ لَيْسَ مُعَرَّبًا وَلَا مُبْنِيًّا، بَلْ مُحَكِّيٌّ، وَأَنَّهُ سُمِّيَ

(١) هُوَ الْإِمَامُ ابْنُ الْخُبَّازِ، لَهُ مَتْنٌ فِي النُّحُوهِ سَمَاهُ (الْكِفَايَةُ)، وَقَدْ شَرَحَ هَذَا الْمَتْنَ فِي كِتَابِ حَافِلِ سَمَاهُ (النِّهَايَةُ فِي شَرْحِ الْكِفَايَةِ)، وَابْنُ هِشَامٍ نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ الْخُبَّازِ بِتَلْخِيصٍ شَدِيدٍ جَدًّا، وَلَا فَلَكَامِ ابْنِ الْخُبَّازِ هُنَاكَ حَافِلٌ جَدًّا. انْظُرْ: النِّهَايَةُ فِي شَرْحِ الْكِفَايَةِ (١/١٢٣).

(٢) الْحَاشِيَةُ هَذِهِ حَتَّى آخِرِهَا مُسْتَفَادَةٌ مِنْ أَبِي حَيَّانٍ. انْظُرْ: التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ (٨/١٦) وَارْتِشَافَ الضَّرْبِ (٣/١٤٢٧).

(٣) انْظُرْ: الْكِتَابَ (٢/١٦٢) وَشَرْحَ السِّيَرَانِي (٢/٤٨٧) وَ(٣/١٤٢٧) وَشَرْحَ الْأَلْفِيَةِ لِلْمُرَادِيِّ (٣/١٢١٩).

(٤) انْظُرْ: نَتَائِجَ الْفِكْرِ (١١٣) وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ (٨/١٦) وَهَمْعَ الْهُوَامِعِ (٢/١٨٨).

بِفَعْلِ الْأَمْرِ مِنَ (المساء)، كما قال^(١):

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسُ^(٢) أَمْرِسُ

فموضعُ (أَمْرِسُ) مبتدأ، أي: المَقَامُ الذي يُقال فيه: «أَمْرِسُ»، أي: مقام الاستقاء بالدُّلْوِ.

وإن استعملَ غَيْرَ ظَرْفٍ فَالحِجَازِيُونَ^(٣) يَبْنُوهُ عَلَى الْكُسْرِ مُطْلَقًا، كما كان في الظرفية، قال^(٤):

الْيَوْمُ أَغْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ
وَتَمِيمٌ^(٥) يُوَافِقُونَهُمْ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ، وَيُخَالِفُونَهُمْ فِي الرِّفْعِ؛ فَيُعْرَبُونَ، قَالَ^(٦):

(١) بتمامه:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسُ أَمْرِسُ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَفْعُسِسِ
وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من البكرة، والمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٢٤٨/٣) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب (٤٦) وسر صناعة الإعراب (٦٧/٢).

(٢) في المخطوط: (أمر هين)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: (والحجزيون)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٢٨٣/٣).

(٤) ثالث بيتين لأسقف نجران، وهي من الكامل. انظر: البيان والتبيين (٢٢٤/٣) والعقد الفريد (١٣٧/٣) وشرح التسهيل (٢٢٣/٢) والدر الفريد (٢٢٢/٤).

(٥) انظر: الكتاب (٢٨٣/٣).

(٦) لم يعرف له قائل، وهو من الخفيف، وهكذا رواية ابن هشام، ولا نجزم لعل الناسخ وقع في خطأ، ورواية ابن مالك ومن بعده: (الرجاء) بدل (الرجال)، و(بأس) بدل (يأس). انظر: شرح التسهيل (٢٢٣/٢) والتذيل والتكميل (١٨/٨) والمقاصد النحوية (١٨٤٨/٤).



اعْتَصِمَ بِالرَّجَالِ إِنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَ^(١) الَّذِي تَصَمَّنَ أَمْسُ
ومنه من يُعَرِّبُهُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ فِي أَحْوَالِهِ كُلِّهَا، قَالَ^(٢):
لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

ح^(٣): فِي (أَمْسٍ) خَمْسُ لُغَاتٍ: بِنَاؤُهُ عَلَى الْكُسْرِ مُطْلَقًا دُونَ تَنْوِينٍ، وَبِنَاؤُهُ
عَلَيْهِ بِالتَّنْوِينِ، وَإِعْرَابُهُ مُنْصَرَفًا مُطْلَقًا، وَإِعْرَابُهُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ مُطْلَقًا، وَإِعْرَابُهُ غَيْرَ
مُنْصَرَفٍ رَفْعًا، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْكُسْرِ نَصْبًا^(٤) وَجَرًّا^(٥).

﴿تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾^(٦): قَدْ يُذَكَّرُ (الْأَمْسُ) وَلَا يُرَادُ^(٧) بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي قَبْلَ
يَوْمِكَ، وَلَكِنَّ الْوَقْتَ الْمُسْتَقَرَّبَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ^(٨). «كَشَافٌ»^(٩).
قَوْلُهُمْ فِي (حَيْثُ): «إِنَّهُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تُوهِمُ إِعْرَابًا؛ حَسَنٌ
ظَاهِرٌ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ (وَتَنَاسَى).

(٢) الرِّجْزُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ تَنْسَبُ لِلْعِجَاجِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣/ ٢٨٥) وَالْأَزْمَنَةُ وَتَلْبِيَةُ الْجَاهِلِيَّةِ
(٣٢) وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ (٢٥٧) وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ (٨٩).

(٣) يَعْنِي أَبَا حَيَّانٍ. انْظُرْ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (٨/ ٢٠).

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: (رَفْعًا)، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ.

(٥) نَقَلَ الْعِلْمِيُّ أَغْلِبَهَا. انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعِلْمِيِّ (١/ ٢٣).

(٦) الْقِصَصُ: ٨٢.

(٧) فِي الْمَخْطُوطِ (يَذَكِّرُ)، وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ مِنَ النَّاسِخِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْكَشَافِ.

(٨) نَقَلَهَا الْعِلْمِيُّ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ لِأَبْنِ هِشَامٍ. انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعِلْمِيِّ (١/ ٢٣).

(٩) انْظُرْ: الْكَشَافُ (٣/ ٤٣٤).

وقال السيرافي^(١) في هذا الباب شيئاً مستبعداً، قال: «إِنْ قِيلَ: لِمَ فُتِحَتْ (أَيْنَ) وَكُسِرَتْ (جَيْرَ)؟».

وأجاب بوجهين:

أحدهما: أَنَّ ذلك الأصل في حركة التقاء الساكنين.

والثاني: أَنَّ (جَيْرَ) يُحْلَفُ بها، قالوا: «جَيْرٌ لَأَفْعَلَنَّ»، فأوقعوها موقعَ الاسم المحلوف به، وهو مفتوح، قالوا: «اللهُ لَأَفْعَلَنَّ»، وقالوا: «يَمِينُ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ»، فبنوه على حركة لا تكون له لو أعرب.

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لَاسْمٍ وَفَعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ع: قد يقال: إِنَّ هذه العبارة تقتضي أَنَّهُ امتنع دخولُ الجرِّ على الفعلِ من حيث امتنع دخولُ الجزمِ على الاسم، فكيف صارَ امتناعُ دخولِ الجزمِ على الأسماءِ أصلاً لمنع دخولِ الجرِّ على الأفعالِ؟ وما وجهُ ردِّ أحدهما على الآخر؟

والجواب: أَنَّهُ لم يجعل امتناعَ الجزمِ في الأسماءِ علةً لمنع دخولِ الجرِّ في الأفعالِ، وإِنَّمَا أرادَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما ممتنعٌ في بابِهِ؛ للعلَّةِ التي تمنعه، والمعنى الذي يُحيله.



على أن نظيرَ هذه العبارة وقع لسيويهِ - رحمه الله - فإنه قال ^(١): «وليس في الأفعالِ المضارعةِ جرٌّ، كما أنَّه ليس في الأسماءِ جرٌّ».

واختلفَ الناسُ، فمنهم مَنْ حمَلَ كلامَه على ما ذكرتُ، ومنهم مَنْ حمَلَه على غير ذلك.

* * *

فَأَزْفَعِ بَضْمٌ وَأَنْصِبِنَ فَتَحًا وَجُرٌّ كَسْرًا كَ: (ذَكَرُ اللَّهُ عَبْدَهُ يُسْرَ) الإعرابُ: أثرُ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبُه العاملُ في آخرِ الكلمة.

وأَنواعُه أربعةٌ، وأنواعُه في الاسمِ ثلاثةٌ، وفي الفعلِ كذلك.

وإنما كانت في الاسمِ ثلاثةً؛ لأنَّ المعانيَ التي جيءَ به لأجلِها في الاسمِ: معنَى هو عمدةٌ لا يُستغنى ^(٢) عنه كالفاعليةِ، فجعلوها له الرفعَ، ومعنَى هو فضلةٌ يتمُّ الكلامُ بدونه كالمفعوليةِ، وله النصبُ، ومعنَى بينهما، وهو المضافُ إليه، نحو: (غلامُ زيدٍ)، وله الجرُّ.

ع: انظر قولَه: (كالفضلة).

وأما ^(٣) المضارعُ فمحمولٌ؛ فكان له ثلاثةٌ كما للاسمِ؛ فأعرَبَ رفعًا ونصبًا؛ لعدمِ المانعِ، لا جرًّا؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالإضافةِ، والإضافةُ إخبارٌ في المعنى؛

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٤).

(٢) في المخطوط: (فاستغنى)، ويظهر أن هذا تحريف من الناسخ؛ إذ المعنى يخالف ما نُقل لأجله، وما أثبتنا في شرح ابن الناظم، فإن هذه التحشية مستفادة منه.

(٣) يستكمل النقل عن ابن الناظم.

فَعَوَّضَ الْجَزْمَ^(١).

(كَافِيَةٌ)^(٢): الْجَزْمُ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ؛ لَامْتِنَاعِ دُخُولِ عَوَامِلِهِ عَلَى الْاسْمِ،
وَكَذَا قَالَ فِي الْجَرِّ.

وَاجْزِمُ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ يُنُوبُ نَحْوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرَ)

وَأَزْفَعْ بِوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ وَاجْزُرْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ

هذه الأسماء في الوزن ثلاثة أقسام:

(فَعْلٌ) باتفاق، وهي ثلاثة: (أَبٌ، حَمٌّ، هَنْ)^(٣).

(فُعْلٌ) باتفاق، وهي (فَمٌّ، أَصْلُهُ: (فُوَّةً)^(٤).

مختلف فيه:

(أَخٌ)، فقال الفراء: (فُعْلٌ)، بدليل قولهم: (أَخُو)، وقال^(٥):

(١) انظر: شرح ابن النظم (١٦ - ١٧).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٧٨/١).

(٣) هذا باتفاق البصريين لا جميع النحاة؛ فقد ذهب الكسائي والفراء إلى أن وزن (أَب):

(فَعْلٌ)، وكذا ذهب الفراء في وزن (حَم) انظر: المباحث الكاملية (٨٠/١).

(٤) هذا مذهب الفراء، ووزنه عند الخليل وسيبويه (فُعْلٌ)، ولا أدري لعل الناسخ أخطأ في

ضبط وزن (فُعْلٌ)؛ إذ كان الصواب عند ابن هشام أن يضبط الوزن بفتح الفاء. انظر: الكتاب

(٣/٣٦٥) وسر صناعة الإعراب (٤١٤).

(٥) لا يُعرف قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/٤٥) والتذيل والتكميل (١/١٥٨).

مَا الْمَرْءُ أَخَوَكَ

وغيره^(١): (فَعَلَّ).

و(ذُو)^(٢) فقال س^(٣): (فَعَلَّ) (ذَوِي)، بدليل: ﴿ذَوَا أَفْئَانٍ﴾^(٤)، وقال الخليل^(٥) والزجاج^(٦): (فَعَلَّ)؛ لأنَّ الحركة زيادةٌ، فلا يُقدَّم عليها إلا بَبَتَّ. وأجيبَ عن حجةِ س بأنَّ الاسمَ إذا حذفتْ لامُه ثم ثَنِيَ^(٧) لا تُردُّ عينُه إلى سكونها، قال^(٨):

يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَرِّقٍ

وَوَيْدٌ عِنْدَهُمْ: (فَعَلَّ).

* * *

(١) يعني: قال غير الفراء، وهذا مذهب البصريين لا خلاف بينهم فيه. انظر: الكتاب (٣/٣٦٣)

والخصائص (١/٣٣٨) وأمالي ابن الشجري (٢/٢٣٤).

(٢) يعني: (ذو) مختلف فيه.

(٣) انظر: الكتاب (٣/٢٦٢ - ٢٦٣ و ٢٦٦).

(٤) الرحمن: ٤٨.

(٥) انظر: الكتاب (٣/٢٦٣) والنهاية لابن الخباز (١/٣٢١).

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٩٣).

(٧) في المخطوط: (بني) وهو تصحيف.

(٨) لم يُنسب إلى قائل، قال البغدادي: «وَمَعَ كَثْرَةُ تَدَاوُلِهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ لَمْ يُنْسَبْ أَحَدٌ

إِلَى قَائِلِهِ»، وهو من الكامل، وفي المخطوط (يدان) وهو تحريف يُذْهِبُ بوجه الاستشهاد.

انظر: والحجة (٣/١٤٣) والمنصف (١/٦٤) وأمالي ابن الشجري (٢/٢٣١).

مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَّ أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَا
لا يستقيم كلامه؛ لوجهين:

أحدهما: أَنَّ (الفم) هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأنَّ
الموجودَ مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه؛ فهو فرض محال.

والآخر: أَنَّ المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة (الفم) نفسها، والمعرَّب
الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهو الْمُعْتَقَبُ عليها الأحوال الثلاثة، أعني: (فوك،
وفاك، وفيك)؛ فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم، والثابت له الحكم غيرُ
المحكوم عليه، وأمَّا أخواته الخمسة فإنَّ هذا الإعراب ثابت لها أعنيها.

وقد اتفق للناظم مثل [هذا]^(١) الاستعمال أو قريب منه في قوله^(٢):

إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى، وَعَلِمَا)

البيت؛ لأنَّ المحكوم عليه بالتعدِّي إلى ثلاثة هو: (رَأَى، وَعَلِمَ)، والمتعدي
إلى ثلاثة إنما هو: (أَرَى، وَأَعْلَمَ)، و(أَرَى، وَأَعْلَمَ) ليس بـ: (رَأَى، وَعَلِمَ)، وليس
قوله:

..... إِذَا صَارَا (أَرَى، وَأَعْلَمَ)

بنافع له، كما لا ينفعه قوله:

..... حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَا

(١) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العلمي.

(٢) انظر: البيت (٢٢٠).



لَأَنَّ (رَأَى، وَعَلِمَ) لا وجودَ لهما مع (أَرَى، وَأَعْلَمَ)، كما أَنَّهُ لا وجودَ للفهم مع مفارقة الميم.

* * *

(أَبْ، أَحْ، حَمْ) كَذَلِكَ وَ(هَنْ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

* * *

وَفِي (أَبْ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِ هُنَّ أَشْهَرُ
القياس الأول^(١) هو القصر؛ لأنَّ الثلاثة على (فَعَلٍ) في الأصلِ، وقولي:
(الأوَّلُ) أعني به قبل الحذف، والنقص هو القياس الثاني، أعني بعد الحذف؛ لوجهين:
أحدهما: أَنَّ حقَّ الاسم أن يكونَ في الأفراد والإضافة على حدٍّ واحدٍ.

والثاني: أَنَّ القياسَ الظاهرَ كان يقتضي أن لا يجوزَ: «جاءَ أبو زيدٍ»، كمسألة
(أَذَلِ)، ولكنَّهم نَزَّلُوا المضافَ إليه منزلةَ كمالِ الاسمِ، فصارَ بمنزلةِ تاءٍ (عَرْقُوةٍ)،
وهذا ممَّا قد يُستدَلُّ به على شدة امتزاج المتضايفين.

وقد يُقال: لم يَجُزْ ذلك لِمَا ذكرتَ، بل لأنَّ التنوينَ لا يدخلُ هنا، فلمَّا أُمِنُوهُ
صَحَّحُوا.

والجوابُ: أَنَّهُمْ لو نَزَّلُوا المضافَ إليه منزلةَ المنفصلِ لم يُجيزوا ذلك، وإنَّ
كانَ التنوينُ لا يدخلُ.

ذكرَ ابنُ يَعِيشَ في «شرحِ المفصلِ»^(٢) أَنَّ القصرَ والنقصَ لغةُ الحارثِ.

(١) في المخطوط: (القياس وهو القصر الأول)، ولعله سهو من الناسخ.

(٢) انظر: شرح المفصل (١/١٥٦).

[مِنْ نَقْصِهِنَّ]: فيه تقديمُ مفعولِ أفعَلِ التفضيلِ، وقد منعه الفارسيُّ في أولِ الحليّات^(١).

ثُمَّ كَيْفَ حَكَمَ عَلَى قَصْرِهَا بِأَنَّهُ أَشْهَرُ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لِلْقَصْرِ تَعْرِيفُ وَلَا ذِكْرُ؟! وَهَلْ يَخْسُنُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ زَيْدًا.

* * *

وَشَرَطُ ذَا الْإِغْرَابِ أَنْ يُصَفَّنَ لَا لِلْيَاكَدِ: (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِيلًا) فِي حَوَاشِي الشَّلُوبِينَ^(٢): «قَوْلُهُ^(٣): «لَا أَبَ لَكَ»: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «لَا أَبَا لِي» بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْيَاءِ حُكْمُهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ».

* * *

بِالْأَلْفِ ازْفَعِ الْمُثْنَى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا الْمُثْنَى: اسْمٌ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ مُوَافِقٍ لَهُ فِي لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، أَوْ فِي لَفْظِهِ وَالْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلتَّسْمِيَةِ، فَخَرَجَ الْفَعْلُ وَالْحَرْفُ وَالْجَمْعُ، وَنَحْوُ: «زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وَ«جَوْنٌ وَجَوْنٌ» لِلْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَ«عَيْنٌ [وَأَعَيْنُ]» لِلْبَاصِرَةِ وَالْجَارِيَةِ، وَدَخَلَ (مَبْدَأَانِ) لِلنَّقْطَةِ وَالْأَسَاسِ، وَدَخَلَ (الْأَحْمَرَانِ) لِلْحَمِّ وَالْخَمْرِ، وَ(الْأَصْفَرَانِ) لِلذَّهَبِ وَالزَّعْفَرَانِ، وَ(الْأَبْيَضَانِ) لِلشَّحْمِ وَالشَّبَابِ.

(١) انظر: الحليّات (١٧٧).

(٢) انظر: حواشي الشلوبين على المفصل (٢٨٤).

(٣) يعني الزمخشري. انظر: المفصل (٩٧).



[كِلا]: أَلِفٌ (كِلا) أَصْلٌ؛ إِذْ لَا يَنْقُصُ الْأِسْمُ عَنْ ثَلَاثَةِ.

(كِلتَا) كَذَاكَ (ائْتَانِ، وَائْتَانِ) ك: (ابْنَيْنِ، وَابْتَيْنِ) يَجْرِيَانِ
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(١): إِنَّمَا أَبْدَلُوا لَامَ (كِلتَا)؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ قَبْلَ أَلِفِ التَّائِيثِ، وَلَا بَدَّ
مِنْ اخْتِلَافِ لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ فِيمَا عَدَا الْعَلَامَةَ إِذَا كَانَتْ أَلْفًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
قَالُوا: (أَحَدٌ، وَإِخْدَى)، وَأَمَّا اللَّذَانِ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي غَيْرِ الْعَلَامَةِ فَهُمَا
الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ الَّذِي عِلَامَةُ تَأْنِيثِهِ النَّاءُ.

وَيَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَضْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ
قَدْ يُورَدُ نَحْوُ (كَيْتِكَ)؛ فَإِنَّهُ مَثْنًى مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ، وَلَا يُقَالُ: خَلَفَتِ الْيَاءُ الْأَلِفَ؛
لَأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مَرْفُوعًا.

وَالْجَوَابُ: خَلَفَهُمَا فِي التَّقْدِيرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا مَثْنًى، فَأَيْنَ مَفْرُودُهُ؟

قُلْتُ: أُنْشِدُوا^(٢):

(١) انظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي (١٣١).

(٢) بتمامه:

دَعَوْنِي فَيَا لَبِّي إِذَا هَدَرْتُ لَهُمْ شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَشْكَتْهَا هَذِرِي
وهو لابن مقبل، والبيت من الطويل، الشقاشق: جمع شقشقة، وهي شيء كالرثة يخرجها
البعير من فيه إذا هاج، وهدرت شقشقة البعير: قرقرت وصوتت. انظر: ديوان ابن مقبل =

دَعَوْنِي فَيَا لَبِّي إِذَا هَدَرْتُ لَهُمْ
البيت، وبما مر^(١) (شَقَاشِقُ).

نعم، ينبغي أن يعدَّ شبيهاً للمثنى؛ لأنَّه لا يدلُّ على اثنين، بل على الكثير.

قوله: (وَتَخْلُفُ): يُشْكِلُ عليه^(٢):

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَمْ شَوْمُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبُومُ
فرفع المفعول.

والجواب: أنَّ العربَ قد ترفعُ الفاعلَ والمفعولَ معاً لفهم المعنى، نصَّ عليه
صاحبُ البسيط^(٣) نقلاً عن بعضهم، وأنَّه أنشدَ عليه هذا البيت.

ع: وعندي أجودُ منه، وهو أنَّ الأولَ جاءَ على قصرِ المثنى، فتبعه المعطوفُ
على ظاهرِ اللفظ، فهو عطفٌ على التوهم.

* * *

وَأَرْفَعُ بِسَوَاوٍ وَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعٍ (عَامِرٍ، وَمُذْنِبٍ)
الرُّكْنُ^(٤): هو ما سلِمَ فيه بناءُ الواحدِ مع عدمِ المانع، أمَّا مع المانع فغيرُ

= (٩٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٩١/٣) وشرح شواهد المغني (٩٠٩/٢).

(١) كذا في المخطوط، ولعله يقصد (تمامه).

(٢) لا يُعرف له قائل، والبيت من الخفيف، العقق: طائر يشبه الغراب، مشوم: مشؤوم. انظر:

التذيل والتكميل (٢٨٢/٦) ومغني البيب (٩١٨) وتمهيد القواعد (١٦٤٦/٤) وجمع
الهوامع (٧/٢).

(٣) انظر: التذيل والتكميل (٢٨٢/٦).

(٤) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١٢/ب).



واجِب، نحو: (القاضِيْنَ) في جمع (القاضي).

فأَمَّا: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيْنَ﴾^(١)، فالحقُّ أَنَّهُ خبرُ (كَانَ)، وإِلَّا لَقِيلَ: (خَاسِيَتُهُ)، ولم يَقْرَأ بهذا أحد.

[وَمُذْنِبٍ]: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّامِيُّونَ﴾^(٢): قَالَ مجاهدٌ وعِكرمة^(٣): دوابُّ الأرضِ تلعنهم، وتقول: نُمْنَعُ القَطَرَ بخطاياهم.

* * *

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ (عَشْرُونَ) وَيَبْأُهِ الْحِقِّ وَالْأَهْلُونَ

* * *

(أُولُو، وَعَالَمُونَ، عَلِيُّونَا) وَ(أَرْضُونَ) شَذُّ وَالسُّنُونَا
[عَلِيُّونَ]: جَمْعُ سُمِّي بِهِ.

وفي (شَرْحِ كَافِيَتِهِ)^(٤): الجمعُ المسمَّى به أربعٌ: كَذ: (زَيْدِينَ)، كَذ: (غَسِيلِينَ)، كَذ: (عَرَبُونَ)، هكذا^(٥) لكن يُلْزَمُ الواوِ وَفَتْحِ النونِ عن أبي سعيد^(٦)، وأنشد عليها^(٧):

(١) البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦.

(٢) البقرة: ١٥٩.

(٣) انظر: تفسير سفيان الثوري (٥٣) وتفسير الطبري (٢٥٤/٣) ومفاتيح الغيب (١٤١/٤).

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١٩٦/١).

(٥) الوجه الرابع.

(٦) انظر: شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه (٩٢/٢).

(٧) بتمامه:

وَلَهَا بِالْمَطِطُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا =

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ
.....

البيت، وذكر أن العرب تقول: (الْيَاسْمُونَ) في الأحوال كلها، وَ(يَاسْمُونَ الْبَرِّ)،
فلا يحذفون النون، وأمّا الثالثة فشهدها^(١):

طَالَ لَيْلِي
.....
البيت.

وَبَابُهُ وَمِثْلَ (حِينَ) قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ
[وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ]: عندي أنَّ معناه: وهو عند قوم من النحويين مطرِدٌ في
جميع الباب، أعني باب ما جُمع بالواو والنون، سواء كان من باب (السنين) أم لا،
وعليه أحد ما خرج قوله^(٢):

= والبيت من مجموعة مختلف في نسبتها، تنسب إلى أبي دهب الجمحي كما في المستقصى،
والأخطل كما في اللسان، ويزيد بن معاوية كما في المقاصد النحوية، قال البدر العيني إن
الشعر من الرمل، الماطر: بستان بظاهر دمشق، أكل النمل، يقصد به فصل الشتاء.
انظر: شرح السيرافي (٩٣/٢) والمستقصى (٥١/١) واللسان (٤٠٩/١٣) والمقاصد
النحوية (٢٠١/١).

(١) بتمامه:

طَالَ لَيْلِي وَبِتْ كَالْمَحْزُونِ وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ
والبيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وهو من الخفيف، يتشبه فيه برملة بنت معاوية.
انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (٥٩) وشرح السيرافي (٩٣/٣) والخصائص
(٢١٩/٣).

(٢) هو لعمر بن الأيهم، وهو من الخفيف، العرندس: الشديد، القباب: جمع قبة، وهي =



رُبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ صَارِيَيْنَ الْقَبَابِ

* * *

وَنُورٍ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ فَافْتَحْ وَقَلِّ مَنْ يَكْشِرُهُ نَطَقُ

* * *

وَنُورٍ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقِ بِهِ يَعْكُسُ ذَاكَ اسْتَغْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

من العرب^(١) مَنْ يَفْتَحُ نُونَ الثَّانِيَةَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ؛ لِثِقَلِ الْكَسْرِ بَعْدَ الْيَاءِ،
تَشْبِيهَا بِ: (أَيْنَ، وَكَيْفَ)، وَتُجْرِي الْيَاءَ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُلَازِمَةٍ مَجْرَى الْيَاءِ الْمُلَازِمَةِ،
فَيَقُولُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ»، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، وَأَنْشَدُوا عَلَى قَوْلِهِ^(٢):

عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ

وَفَتَحَهَا بَعْضُهُمْ فِي الرَّفْعِ، قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي (نَوَادِرِ) أَبِي زَيْدٍ^(٣):

= الخيمة. انظر: البديع (٩٦/٢) والتذيل والتكميل (٢٨١/١) وأوضح المسالك (٨٠/١)
وتخليص الشواهد (٧٥).

(١) من هنا حتى إنشاده البيت: «أعرف منها الجيد والعينانا» من كلام أبي الفتح بن جني.
انظر: سر صناعة الإعراب (١٥١/٢).

(٢) بتمامه:

عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَاهِي إِلَّا لَمَحَةً وَتَغْيِبُ
وهو لحמיד بن ثور، وهو من الطويل، يصف في البيت قطاة، ويقصد بالأخوذيين جناحيها،
يصفهما بالخفة. انظر: ديوان حميد بن ثور (٥٥) ومعاني القرآن للفراء (٤٢٣/٢) وشرح
الآبيات للفارسي (١٢٤) وشرح المفصل (١٩٠/٣) والمقاصد الشافية (٢٠٣/١).

(٣) بتمامه: =

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا
 ع: أنشده هذا: «الأنف»، وأنشده الصَّفَّارُ^(١) في بابِ الظروفِ المفصولِ بهِ

بينَ أبوابٍ ما لا ينصرفُ: (الوجه)^(٢)، وأنشده بعضهم: (الجيد)^(٣)، فهذا لَعَمْرِي
 اضطرابٌ ما في البيتِ، وقال الصَّفَّارُ وابنُ عصفورٍ^(٤): «إنه مصنوعٌ».
 قال الرُّكنُ في (شرح الحَاجِيةِ الكبيرِ)^(٥) ما نصُّه: «وقد يُجعلُ الإعرابُ على
 النونِ في هذه العقودِ إلى (التسعينَ)، وأكثرُهُ في الشعرِ، كقوله^(٦)»:

= أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَّانَا
 وهو لرجل من بني ضبة كما في نوادر أبي زيد، ولرؤية في ملحق ديوانه، وهو من الرجز.
 انظر: ديوان رؤية (١٨٧) ونوادر أبي زيد (١٦٨) وإعراب القرآن للنحاس (١١٠/٤) وشرح
 السيرافي (١٤٣/١).

- (١) انظر: شرح الصفار على كتاب سيبويه، السُّفر الأول، الورقة (٢٣٥/ب).
- (٢) نقل الدماميني عن ابن جني قوله في سر الصناعة أنه قرأ على أبي علي من نوادر أبي زيد برواية: «أعرف منها الوجه...». انظر: تعليق الفرائد (١٩٦/١).
- (٣) وردت بهذه الرواية في الجمل المنسوب للخليل، وهو في الحقيقة لابن شقير (١٥٧)، وفي كتاب ليس في كلام العرب (٣٣٥)، وفي سر صناعة الإعراب (٣٤٠/٢)، وفي شرح المفصل (١٤١/٣).
- (٤) انظر: المقرب (٤٤٢).
- (٥) انظر: شرح الركن الكبير على الكافية ورقة (١/١٢).
- (٦) بتمامه:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّْي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
 وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، وهو من الوافر. انظر: الأصمعيات (١٩) والمقتضب
 (٣٣٢/٣) وشرح السيرافي (٩٢/٢) وسر صناعة الإعراب (٢٧١/٢).

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

ويلزمُ الياءَ حينئذٍ عندَ أكثرِ النحاةِ، وقد أجازَ بعضُهم بالواوِ في الأحوالِ
الثلاثِ^(١). انتهى بنصّه.

وقالَ أيضًا ما معناه^(١):

«وقد تلخّصَ أنَّ المثنىَ وجمعَ المذكرِ السالمِ خَرَجَا عن القياسِ مِنْ وجهين:
أحدهما: إعرابُهُما بالحروفِ، وإنَّما الأصلُ الحركاتُ.

الثاني: كَوْنُ الحروفِ غيرَ مناسبةٍ للحركاتِ المَنوبِ عنها، وذلك في غيرِ حالةِ
رفعِ الجمعِ وجَرِّه وجَرِّ المثنى.

وعِلَّةُ الأوَّلِ أمران:

أحدهما: أنَّهُما فرعانِ على المفرداتِ، وفي المفرداتِ ما أعربَ بالحروفِ،
وذلك الأسماءُ الستة^(٢)، فاستُقيحَ أن يفضَلَ الفرعُ الأصلُ.

والثاني: أنَّها متكثِّرة^(٣) في المعنى، وفي آخرها حروفٌ تصلحُ لأن تكونَ إعرابًا؛
فجعلَ إعرابُها بتلك الحروفِ.

وعِلَّةُ الثاني:

أنَّ الحروفَ المناسبةَ للحركاتِ ثلاثةٌ، فلو جُعِلَتْ لهما التبتُّ؛ فجعلوا
الألفَ علامةَ رفعٍ؛ لأنَّها ضميرُ رفعٍ، وكذا الواوُ، وناسبوا بكلَّ منهما بابَه، وجروهُما

(١) انظر: شرح الركن على الكافية الورقة (١٠/ب).

(٢) في المخطوط تحرفت إلى: (الـ).

(٣) في المخطوط: (مبكرة)، وهو تصحيف.

بالياء، وحملوا النصب على الجر^(١)؛ لتأخيهما، وفرَّقوا بين الياءين بفتح ما قبل ياء المثني، وكسر ما قبل ياء الجمع، ولم يعكسوا؛ لأنَّ ياء المثني في موضع الألف، وهي تستوجب الفتح قبلها، وزادوا في الفرق بتخالف حركتي النون وصلًا.

وَمَا بِنَا وَإِلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا

كَذَا (أُولَاتٍ) وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَ: (أُذْرَعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبْلَ
قال في سر ص^(٢): «مَنْ قَالَ [في]^(٣) (مُسْلِمَاتٍ) عَلَمًا: «هَذِهِ مُسْلِمَاتٌ»،
فمنع صرْفَهُ تشبيهاً بـ: (حَمْزَةٍ)، فَإِنَّهُ إِذَا نَكَّرَهُ فَقِيَّاسُهُ أَنْ يَنْوَنَهُ كَمَا يَنْوَنَ (حَمْزَةً)^(٤)،
ويكون تنوينه تنوين صرفٍ، كما أنَّ تنوينَ (حَمْزَةٍ) كذلك، وليسَ هذا كَنُونِ
(مُسْلِمِينَ)^(٥).

ثم قال: «واعلم أنَّ قياسَ مَنْ قال في التسمية بـ: (مُسْلِمِينَ): «هذا مُسْلِمِينَ»،
بالتزام الياء وأعرب النون بالحركاتِ منونةً أَنْ يقولَ في (مُسْلِمَاتٍ) مسمًى به امرأَةٌ

(١) في المخطوط: (الجر على النصب)، وهو سهو.

(٢) يقصد كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتيم من سر الصناعة.

(٤) في مثل قولك: «رُبَّ حَمْزَةٍ لَقِيتَ».

(٥) في سر الصناعة: «كنون (مسلمون)». انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٥٩).

(٦) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.



أَوْ رَجُلٌ^(١): (هَذَا^(٢) مُسْلِمَاتَيْنِ)، بِكسْرِ التَّاءِ وَالتَّزَامِ ذَلِكَ مَعَ التَّنْوِينِ، وَإِيقَاعِ الْحَرَكَاتِ بَعْدَ التَّنْوِينِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ مَرْفُوضٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الذَّهَابِ عَنِ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ عِلْمُ التَّائِيثِ حَشْوًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَمِنْ هُنَا قَالَ أَصْحَابُنَا^(٣): إِنَّ أَلِفَ (دُنْيَاوِيٍّ) لَيْسَتْ أَلِفَ (دُنْيَا)، وَأَنَّهُ أَثَرُ مَدَّةِ الْكَلِمَةِ فِي الْإِضَافَةِ فَرَادَ أَلِفًا، ثُمَّ أَبْدَلَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً فِي التَّقْدِيرِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ إِلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ قَالَ (دُنْيَاوِيٍّ)، كَمَا تَقُولُ (حَمْرَاوِيٍّ).

فَوَجِبَ عَلَى مَنْ قَالَ: (مُسْلِمَيْنِ) أَنْ يَقُولَ: (مُسْلِمَاتٍ)، فَيُوافِقَ مَنْ قَالَ: (مُسْلِمُونَ).

ع: سؤال: ما تقول في تنوين (هَيْهَاتِ)؟

الجواب: قال ع ث ج^(٤) في س ص^(٥):

«مَنْ قَالَ (هَيْهَاتَ) فَهُوَ مُفْرَدٌ كـ: (عَلَقَاةٌ)، وَحُكْمُهُ أَنْ يَقِفَ بِالْهَاءِ كَمَا فِي (عَلَقَاةٌ)، وَهُوَ مَعْرُفَةٌ، وَمَنْ قَالَ (هَيْهَاتَ) فَكَأَنَّهُ قَالَ (الْبُعْدَ)، فَهُوَ مَعْرُفَةٌ، وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ قَالَ: (هَيْهَاتِ) بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ فِي هَذَا النُّوعِ بِإِزَاءِ الْفَتْحَةِ فِي الْمَفْرَدِ، وَلَمْ يَنْوُنْ إِنْ أَرَادَ الْمَعْرُفَةَ، وَنَوَّنَ إِنْ أَرَادَ النُّكْرَةَ، وَالتَّنْوِينُ عِنْدَهُ تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ، كَتْنَوِينِ الْمَفْرَدِ، وَهُوَ (هَيْهَاتَ)، وَكَتْنَوِينِ (صَهٍ، وَمَهٍ)، وَمَنْ زَعَمَ فِي (هَيْهَاتَ) أَنَّهَا

(١) في المخطوط: (رجلاً).

(٢) في المخطوط: (هؤلاء)، والتصويب من سر الصناعة.

(٣) انظر: الكتاب (٣/٣٥٣). والمقتضب (٣/١٤٧).

(٤) يقصد به (عثمان بن جني).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/١٦٠).

ظرفٌ سواءٌ كُسِرَتْ أَوْ فُتِحَتْ، وَأَنَّهَا مَعْرَبَةٌ، فَإِذَا^(١) نَوَّنَهَا كَانَ التَّنْوِينُ عِنْدَهُ لِلْمُقَابَلَةِ لَا لِلتَّنْكِيرِ^(٢).

ع: لَأَنَّهُ لَا يَلْحَقُ إِلَّا الْمَعْرَبَاتُ.

وَكَأَنَّهُ^(٣) إِذَا قِيلَ: «هِيَ هَاتَ زَيْدٌ» فَكَأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَهُمْ: «زَيْدٌ فِي الْبُعْدِ»، عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، أَوْ (زَيْدًا) فَاعِلٌ عَلَى رَأْيِ أَبِي الْحَسَنِ وَالْكُوفِيِّينَ. انْتَهَى.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤): «أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ فِي (الْمَسَائِلِ الْمُصْلَحَةِ)^(٥) مِنْ كِتَابِ أَبِي إِسْحَقَ^(٦)».

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدَفٍ

وَأَجْعَلَ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) التَّوْنَا رَفْعًا وَ (تَذْعِينِ، وَتَسْأَلُونَا) إِنَّمَا اخْتَصَّتْ الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ بِالْمَبْدُوءِ بِالتَّاءِ وَالْمَبْدُوءِ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (وَإِذَا).

(٢) لِلتَّوَسُّعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ انْظُرْ: الْكِتَابُ (٢/٢٩١) وَالْمَقْتَضِبُ (٣/١٨٢) وَالْمَحْتَسِبُ

(٢/٩١) وَإِضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِضَاحِ (١/١٩٢) وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٣/٧٥) وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ

(٨/٨٦).

(٣) يَسْتَكْمِلُ النُّقْلَ عَنْ ابْنِ جَنِيٍّ.

(٤) انْظُرْ: سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (٢/١٦١).

(٥) يُسَمَّى بِالْإِغْفَالِ. انْظُرْ: الْإِغْفَالُ (٢/٤٧٧).

(٦) يَقْصِدُ بِهِ أَبَا إِسْحَقَ الزَّجَاجَ، وَيَقْصِدُ بِكِتَابِ أَبِي إِسْحَقَ كِتَابَ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ.



أربعٌ صَيِّغٌ بحسبِ حروفِهِ، فالمبدوءُ بالنونِ والمبدوءُ بالهمزةِ الضميرُ فيهما مستترٌ وجوبًا، وهذان^(١) ليسا كذلك.

[رفعًا]: قد تُحذفُ تخفيفًا، وذلك على ضربين:

واجبٌ: لنون^(٢) التوكيدِ، نحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٣)، ﴿فَإِمَّا تَرِينَ﴾^(٤)، ﴿إِنَّمَا يَلْفُظَنَّ﴾^(٥).

وجائزٌ، وهو ضربان:

كثيرٌ، وذلك لنون^(٦) الوقايةِ، نحوُ: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي﴾^(٧) بالتخفيف^(٨).
وقليلٌ، وهو فيما عدا ذلك، نحوُ: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»^(٩).

* * *

وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ كَد: (لَمْ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً)

(١) في المخطوط: (هذا).

(٢) في المخطوط: (كنون)، وهو تصحيف.

(٣) القصص: ٨٧.

(٤) مريم: ٢٦.

(٥) الإسراء: ٢٣.

(٦) في المخطوط: (كنون)، وهو تصحيف.

(٧) الزمر: ٦٤.

(٨) وهي قراءة ابن عامر وابن ذكون. انظر: الإتحاف (٣٧٧) والكافي (١٦٤) والنشر (٣٦٣/٢).

(٩) أخرجه مسلم في باب الإيمان (٩٤) وأبو داود في باب الأدب (١٣١) والترمذي في باب الاستئذان والقيامة (٥٦) وابن ماجه في المقدمة (٩) وباب الأدب (١١) وأحمد بن حنبل (١/ ١٦٥، ١٦٧)، (٢/ ٣٩١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٩٥، ٥١٢).

النصبُ بـ: (أَنَّ) مقدرةٌ في قوله: (لِتَرْوِي) عندَ ص^(١)، لا باللام، خلافاً لـ ك^(٢)، ولا بكونها قائمةً مقامَ (أَنَّ)، خلافاً لثعلب^(٣).

واللامُ على قولنا متعلّقةٌ بخبرٍ (كَانَ) محذوفاً وجوباً، فتقدّر في ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ يُطْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(٤): (مُرِيدًا لِيُطْلِعَكُمْ)، وعلى قولِ الكوفيين زائدةٌ، ولا حذف، وهذا الخبرُ.

وينبغي على القولين جوازُ تقديم معمولِ المنصوبِ على اللام^(٥).
وزعمَ النازمُ^(٦) أَنَّ النصبَ بـ: (أَنَّ) مضمرةٌ، وأن اللامَ مع ما بعدها الخبرُ.
ح^(٧): ولم يقلْ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ، وهو مُلَفَّقٌ مِنَ المذهبيين.

(١) انظر: الكتاب (٧/٣).

(٢) انظر: شرح السيرافي (١٩٧/٣).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٢/٢) وشرح السيرافي (١٩٥/٣) وشرح المفصل (٢٣١/٤).

(٤) آل عمران: ١٧٩.

(٥) فأجازه الكوفيين مستدلين بقوله:

لَقَدْ عَدَلْتَنِي أَمْ عَمِرُوا وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

وقال البصريون: لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه، وزعموا أن قول الشاعر (مقاتلها) مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور، وأصل الكلام: ولم أكن أسمع مقاتلها، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله «لأسمعا». انظر: شرح السيرافي (١٩٧/٣) والإنصاف (٤٨٥/٢) وشرح المفصل (٢٤٣/٤).

(٦) انظر: التسهيل (٢٣٠) وشرح الكافية الشافية (١٥٣٩/٣).

(٧) يقصد به أبا حيان، وعبارته: «وَيَرْكَبُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ مَذْهَبٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ =

ع: وقد يكون كقولك في الظرف والمجور: إِنَّهُ خَبْرٌ، تَجَوُّزًا لَا حَقِيقَةً.
والأقوال الثلاثة في لام (كَي)، غير أَنَّ إضمارَ (أَنَّ) بعدها جائزٌ لا واجبٌ،
قَالَ اللهُ تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾^(١)، وَ﴿أَنْ يُطْفِئُوا﴾^(٢)، وَ﴿وَأَمْرًا لِلتُّسْلِيمِ﴾^(٣)، وَ﴿أَمَرْتُ
أَنْ أَكُونُ﴾^(٤)، وَ﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾^(٥).

* * *

وَسَمُّ مُفْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَذ: (المُضْطَفَّى) وَ(المُرْتَفِي مَكَارِمًا)
ع: تسمية المَعْتَلِّ مُعْتَلًّا إمَّا لاعتلاله بمعنى ضعفه، أو لاعتلاله بمعنى تغييره
وعدم قراره غالبًا على حالة، وبالمعنى الأول لا تكون الهمزة معتلة، بل هي على
العكس من المَعْتَلِّ بذلك المعنى، وعلى المعنى الثاني يصح، فينبغي أن يكون هذا
أصل الخلاف.

والذي لحظه الشعراء المولدون المعنى الأول، حيث يقول قائلهم^(٦):

= زَعَمَ أَنَّ (أَنَّ) لازمة للإضمار، وأنَّ النصب بها، وزعم أنَّ الفعل بعد اللام هو الخبر: (كان)،
وليس هذا بقول بصري ولا كوفي. انظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٥٨).

(١) الصف: ٨.

(٢) التوبة: ٣٢.

(٣) الأنعام: ٧١، وفي المخطوط بحذف الواو التي في أول الآية.

(٤) الأنعام: ١٤، وفي غيرها من المواضع في القرآن. في المخطوط: «وأمرت لأكون»، ولعله
سبق قلم.

(٥) الزمر: ١٢.

(٦) البيت لابن معاتي، وهو من السريع. انظر: إنباه الرواة (١/٢٦٨) وبغية الطلب (٤/١٥٦٢) =

عَلَامَةُ التَّائِيثِ فِي لَفْظِهِ وَأَخْرَفُ الْعِلَّةِ فِي طَرَفِهِ

فَالأَوَّلُ الْإِغْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
[قُدْرًا جَمِيعُهُ]: لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَحْرُكُ، وَمَتَى تَجِيئُهَا الْحَرَكَةُ تَهَيَّأتْ لِقَبُولِهَا
بَانْقِلَابِهَا هَمْزَةً، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(١)، ﴿إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٢).

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوِّى كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ
لَا بَدَّ أَنْ يَذْكَرَ فِي شُرُوطِ الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ وَالْأَلْفُ أَصْلِيَّتَيْنِ،
وَأَلَّا فَلَا يُسَمَّيَانِ كَذَلِكَ، وَتَقْدِيرُ الْحَرَكَاتِ فِي مِثْلِ: (رَسَا)، إِنَّمَا هُوَ اضْطِرَارِيٌّ، كَمَا
فِي: (عَلَامِي)، لَا لِكَوْنِهِ مَقْصُورًا، وَنَضُّوا عَلَى أَنَّ مِنَ الْضَرُورَةِ^(٣):

وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهِادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا

= ووفيات الأعيان (٢١١/١) والوافي بالوفيات (١٧/٩).

(١) الفاتحة: ٧. وهي قراءة أيوب السخيتاني. انظر: البحر المحيط (٢٩/١) ومختصر ابن خالويه (١) والكشاف (٥٧/١).

(٢) الرحمن: ٣٩. وهي قراءة الحسن وعمر بن عبید. انظر: البحر المحيط (١٩٧/٣) ومختصر ابن خالويه (٧١) والمحتسب (٤٦/١).

(٣) بتمامه:

إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَا عَنْ قَرَائِسِهَا وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهِادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا
وهو لإبراهيم بن هرمة، وهو من البسيط. انظر: ديوان إبراهيم بن هرمة (٩٧) والخصائص (٣/١٥٤) والممتع (٢٥٢) وارتشاف الضرب (٥/٢٤٣٩).

والأصل: (بِهَادِي).

[ظَهَرَ]: في قراءة أبي عمرو^(١): ﴿بَارِكْكُمْ﴾^(٢) بالإسكان، وفي قراءة حمزة^(٣): ﴿وَمَكَّرُ السَّيِّئِ﴾^(٤) بالإسكان أيضًا أنَّهما على تقدير الإبدال، لا سيَّما وأبو عمرو - رَحِمَهُ اللهُ - قراءته الإبدال، وأما حمزة - رَحِمَهُ اللهُ - فيكون وصل بنية الوقف، وهذا حسنٌ بديعٌ، وهو الذي يُقال فيه في غير القرآن: إِنَّهُ عَلَى التَّوَهُّمِ، ويُقال فيه في القرآن: على التقدير والمعنى.

* * *

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُغْتَلًّا عُرِفَ

وفي نسخة: «وَكُلُّ فِعْلٍ»، وما أحسنها!

ومثله في دخول الفاء في الخبر^(٥).

قد تقدّم أن الاعتلال بالواو لا يكون في الماضي، وإنّما يكون ذلك في المضارع، وهو المقصود بالذكر هنا، وإن كان قوله: «وَأَيُّ فِعْلٍ» أعم، ألا ترى أن بعده: «فَالأَلِفُ أُنُو فِيهِ» إلى آخره، ولا يليق شيء من ذلك بالماضي.

* * *

(١) انظر: البحر المحيط (٢٠٦/١) ومختصر ابن خالويه (٥) والمحرر (٢٩٧/١).

(٢) البقرة: ٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط (٣٩١/٧) والمحجة لابن خالويه (٢٩٧) والإتحاف (٣٩٢).

(٤) فاطر: ٤٣.

(٥) يظهر أن للكلام تكملة لم يكتبها الناسخ رحمه الله.

فَالْأَلِفَ انْوِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَضَبَ مَا كَدَ: (يَدْعُوا، يَزْمِي)
 [كَيَدْعُوا]: وندرت قراءة بعضهم^(١): ﴿أَوْيَعُوا الَّذِي يَدِيهِ﴾^(٢) بالإسكان.

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَأَخِذْ جَارِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا



(١) هي قراءة الحسن البصري، فتسقط الواو في الوصل مع الساكن بعدها، وإذا وقف أثبتتها، وفعل ذلك استقلالاً للفتحة على حرف العلة. انظر: المحتسب (١/ ١٢٥) والبحر المحيط (٢/ ٢٢٦) والكشاف (١/ ٢٨٥).

(٢) البقرة: ٢٣٧.

النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

في «التَّسْهِيلِ»^(١) في بابِ (المعرفة والنَّكْرَةُ): «الاسْمُ معرفةٌ ونَّكْرَةٌ، فالمعرفةُ: مُضْمَرٌ، وَعَلَمٌ، ومُشارٍ بِهِ، ومُنَادَى، ومَوْصُولٌ، ومُضَافٌ، وذُو أداةٍ. وأَعْرِفُهَا ضَمِيرُ المتكلمِ، ثُمَّ ضَمِيرُ المخاطَبِ، ثُمَّ الْعَلَمُ، ثُمَّ ضَمِيرُ الغائبِ السَّالِمِ عن إِبْهَامٍ، ثُمَّ الْمُشارِ بِهِ، والمُنَادَى، ثُمَّ المَوْصُولُ، وذُو الأداةِ، والمُضَافُ إِلَيْهِ». انتهى.

قلتُ: قَدَّمَ المعرفةَ على النَّكْرَةِ في الترجمةِ والتقسيمِ؛ لضرورةِ كلامِهِ على أقسامِ المعرفةِ أولاً، وَحَوَالَةِ النَّكْرَةِ عَلَيْهَا ثانياً. وقوله: (مُضَافٌ) قَدَّمَهُ على (ذُو الأداةِ) في الذِّكْرِ، ولا وَجْهَ لذلك، وإنَّما الواجبُ أَنْ يُذَكَّرَ بعدَ الجميعِ، خِلالَ المُنَادَى.

وقوله: «إِنَّ الْعَلَمَ مُقَدَّمٌ على ضَمِيرِ الغيبةِ» لم أرَهُ لغيرِهِ^(٢)، ثُمَّ إِنَّهُ يقتَضِي لكونِهِ قِيَدَهُ بـ: (السَّالِمِ عن إِبْهَامٍ) أَنَّ المُقْتَرَنَ بِهِ إِبْهَامٌ لا فَوْقَ العِلْمِ ولا دُونَهُ، فما محلُّه؟

(١) انظر: التسهيل (٢١).

(٢) سبقه إلى ذلك أبو حيان، قال أبو حيان: «وقوله: ثُمَّ العِلْمُ، ثُمَّ ضَمِيرُ الغائبِ السَّالِمِ عن إِبْهَامٍ لا أعلمُ أحداً ذهب إلى هذا التفصيل في المضمَر، فجعل العِلْمَ أعرفَ من ضَمِيرِ الغائبِ، إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أن أعرفَ المعارفِ هو المضمَرُ قالوه على الإطلاق، ثُمَّ يليه اسم». انظر: التذيل والتكميل (١١٤/٢).

هذا إهمال فيه إخلال.

والمشتهر أن أقسام المعارف خمسة، مضمّر، فعلم وإشارة، فذو أداة ومضاف.
وذو الأداة تحته ثلاثة: (الغلام)، (الذي)، (يا رجل)؛ لأن أصله: (يا أيها الرجل).

وأما (الذي) فعلى قول الفارسي^(١) إن تعريفه بـ: (أل) لا بالصلة، وردّ بـ: (من، وما) ونحوهما، وأجيب بأنهما بمعنى ما فيه (أل).
وأوردت (أي)؛ فإنه لا يمكن فيها تقدير (أل)، وأجيب بأن تعريفها بالإضافة، قاله ابن عصفور^(٢).

وهو عندي غلط منه؛ لأن مرادهم بكون (من، وما) على معنى (أل) أنها^(٣) في معنى (الذي، والتي)، لا أن فيهما (أل) مقدرة، فما اعترض به في (أي) فاسد؛ لأنها على معنى (الذي)، ولو كانت مضافة.
ثم ما أجاب به عن (أي) لا يستقيم؛ لوجهين:

(١) عكس ابن هشام المذهب هنا، فهذا الذي ذكره هو مذهب الأخفش، وهو أن تعريف الموصول بـ: (أل)، أما مذهب الفارسي فهو أن تعريف الموصول بالصلة. قال أبو علي في الشيرازيات بعد كلام في الموصول: «... وهكذا ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن (الذي) إنما يتعرّف بالصلة، وليس يتخصص بلام المعرفة؛ ألا ترى أن أخوات (الذي) معارف ولا ألف ولا م فيهن، وإنما اختصاصن بصلاتهن، ولو اختص (الذي) بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفان. وهذا خلف». انظر: الشيرازيات (٤٩١) والحجة (١٥٢/١) والعصديات (١٦٨).

(٢) وفيه أيضًا نسبة الأقوال كما صححناها. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٣٥/٢).

(٣) في المخطوط: (بأنهما).

أحدهما: على ما يراه هو في أن (أَيَّا) تجوزُ إضافتها إلى النكرة^(١)، فعنده يلزم أن يكون حيثنذكر نكرة؛ لأنّها عنده إنّما تعرّفت بالإضافة، والإضافة هنا [غير]^(٢) معرّفة، ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى (أَل)؛ لأنّ (أَل) والإضافة لا يجتمعان. والثاني: أنّه إنّما قدرَ أولاً عن أبي عليّ أنّه يرى أنّ الموصولَ من قبيل ما عرّف به: (أَل)، فكيف يجيبُ عنه في (أَيّ) بجوابٍ مُخالفٍ لِمَا نقله عنه في المسألة؟ ولكنّه لمّا انحصَرَ أجاب عنه بما لا يقولُ به، وإلّا فكان ينبغي أن يقول: مذهب أبي عليّ أنّ الموصولَ معرفّةٌ به: (أَل) إلا (أَيّا)؛ فإنّها معرفّةٌ بالإضافة، فيذكر هذا في صدرِ المسألة عند نقلِ مذهبه، وإلّا فإطلاقه أولاً فاسد.

وزعم الأخفش^(٣) أنّ المعرّف الصلّة، واختاره الشيخ^(٤)، وردّ بأنّ الصلّة كالجزء من الموصول، وجزء الشيء لا يُعرّفه.

فإن قيل: يشترك إلزام في نحو (الغلام)؛ لأنّ (أَل) كالجزء.

قلت: لا؛ لأنّها تُفارقه، بخلاف الصلّة، فهي بالجزء أشبه؛ لأنّها لا تُفارق بحال.

وأما المضاف ففيه ثلاثة مذاهب مشهورة، أعني في مرتبته في التعريف، وردّ

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٢٤/٣).

(٢) ساقطة من المخطوط، والسياق يطلبها.

(٣) الصواب ما مر، وهو أن ابن هشام عكس نسبة المذاهب في تعريف الموصول، وهذا الذي ذكره هنا هو مذهب الفارسي. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٧٠/٢) والتذييل والتكميل (١١١/٢).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (١١٧/١) وشرح الكافية الشافية (٢٢٣/١).

مذهبُ أبي العباس^(١) بقوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(٢).

انتهى ما يتعلق بكلام «التَّسْهِيل».

نَكْرَةً قَابِلٌ (أَل) مُؤْتَرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

وَعَبْرُهُ مَعْرِفَةٌ ك: (هُم، وَذِي، وَهَنْدَ، وَابْنِي، وَالْفُلَامِ، وَالَّذِي)

[ذِي] الإشارة: وهو ما دلَّ على حاضرٍ، أو مُتَرَّلٍ منزلة الحاضر، وليس متكلِّماً ولا مخاطباً.

وقولنا: «أَوْ مُتَرَّلٍ منزلة الحاضر»؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ: «هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا الْكَلِمُ»^(٣).

قَالَ السِّيرَافِيُّ^(٤): «إِلَامَ أَشَارَ ب: (هَذَا) وَهِيَ لَا يُشَارُ بِهَا إِلَّا لِحَاضِرٍ؟

(١) يعني به المبرد، فقد ذهب إلى أن كل مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دون ما أضيف إليه في التعريف؛ حملاً على المضاف إلى المضمَر، فكما أن المضاف إلى المضمَر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضاف إلى العلمِ دونهُ في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارةِ دونهُ في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداةِ دونهُ في التعريف. انظر: المقتضب (٢٨٢/٤) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١٧٢/٢).

(٢) طه: ٨٠. في المخطوط: «وواعدكم»، وهو خطأ.

(٣) هذه العبارة صدر بها سيبويه كتابه، وقد تكلم عليها كثير من السادة النحاة، حتى إن الإمام أصبغ المعروف بابن مناصف شرح عبارة سيبويه هذه في عشرين كراساً، وبسط فيها القول في مئة وثلاثين وجهاً.

(٤) انظر: شرح السيرافي (٩/١).

الجواب: إلى ما في نفسه من العلم، وذلك حاضر، كقولك: قد نفعنا علمك هذا الذي تبنته، وكلامك هذا الذي تتكلم به.

إلى متوقع^(١) قد عرف، وانتظر وقوعه في أقرب الأوقات إليه، فجعله كالكائن الحاضر؛ تقريباً لأمره، كقولك: «هذا الشتاء مقبل»، و«هذا الخليفة قادم»، وقوله سبحانه: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾^(٢).

أو وضع كلمة الإشارة غير مُشارٍ^(٣) بها؛ ليُشير بها عند الحاجة والفراغ من المُشارِ إليه، كقولك: «هذا ما شهد عليه الشهود المُسمَّون في هذا الكتاب»، وإنما وُضع ليُشهدوا، وما شهدوا بعد.

مثّل ب: (الذي) بلا صلتِهِ، ومذهبه أن الموصول يتعرّف بصلته^(٤)، فما هذا إلا كمن مثّل ب: (رجل) ونحوه مجرّداً عن (أل) التي هي أداة التعريف.

ع: ويؤيد هذا الإشكال أنه قال في الكافية^(٥):

وَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا نَمَّ الْعَلَمُ نَمَّ إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ
وقال^(٦): «أشرت بتقييده ب: (متم) إلى أنه لا يُحكّم على الموصول بالتعريف

(١) في المخطوط (موقع)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٢) الرحمن: ٤٣.

(٣) في شرح السيرافي (مشير).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٢٣).

(٥) في المخطوط (ومضمراً)، والتصويب من الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٢٢).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٢٣).

ما لم يتم بصلته.

فَمَا لِيْذِي غَيَّةٍ أَوْ حُضُورٍ كَ: (أَنْتَ، وَهُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ
مِنْ (الْحَقَائِقِ) ^(١) لَابِنِ كَيْسَانَ: وَكَثِيرٌ مِنَ النِّحَاةِ يُسَمِّيهِ كَنَايَةً ^(٢)، وَلَيْسَ بِذَلِكَ؛
لَأَنَّ الْكَنَايَةَ تَنْطَلِقُ عَلَى ظَاهِرٍ أَقِيمَ مَقَامَ ظَاهِرٍ، نَحْوُ: ﴿كَانَا ^(٣) يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ ^(٤)،
﴿أَوَّلَ لَمَسْمُ السَّاءِ﴾ ^(٥).

لِيَنْظُرَ ^(٦) فِي: ﴿هِيَ زَوْدَتْنِي﴾ ^(٧)؛ فَإِنَّ (هِيَ) لَيْسَ غَيْرَ مُضْمِرٍ بِاتِّفَاقٍ، وَلَيْسَ
هُوَ لِلْغَائِبِ، بَلْ لِمَنْ بِالْحَضَرَةِ، وَكَذَا: ﴿يَا ^(٨) أَبَتِ اسْتَفْجِرْتُ﴾ ^(٩)، فَهَذَا فِي الْمَتَّصِلِ،
وَذَاكَ فِي الْمَنْفَصِلِ، وَقَوْلُكَ تُخَاطَبُ شَخْصًا فِي شَأْنِ شَخْصٍ آخَرَ حَاضِرٍ مَعَكَ: قُلْتَ
لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ، وَأَمْرُهُ بِفَعْلٍ الْخَيْرِ.

(١) لم يصل إلينا حتى الآن.

(٢) المشهور أنه مصطلح كوفي، ووقعت على استعماله عند كثير من متقدمي البصريين. انظر:
المقتضب (٣/ ١٢٣) والأصول لابن السراج (١/ ٧١) وشرح السيرافي (١/ ٣٦٨) والتعليقة
للفارسي (٢/ ٨٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩١١) وشرح المرادي (١/ ٣٥٩).

(٣) في المخطوط: (كما في)، وهو خطأ.

(٤) المائة: ٧٥.

(٥) النساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٦) نقل هذه الحاشية العليمي (١/ ٤٢) بالمعنى، وفيه اختلاف يسير.

(٧) يوسف: ٢٦.

(٨) في المخطوط: (يا يا)، وهو خطأ.

(٩) القصص: ٢٦.



وقد يُقال إنَّه نَزَّلَ فيهنَّ^(١) منزلةَ الغائبِ، وكذا يُفعلُ في عكسِه، يبلُغكَ خبرٌ عن شخصٍ غائبٍ فتقولُ: «يا فلانُ، أتفعلُ مثلَ هذا؟»، تنزيلاً له منزلةَ الحاضرِ.
فإن قيلَ: فكانَ حقُّه أن يقولَ: «مَا لِيذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ أَوْ مُنْزَلٍ مُنْزَلَةَ أَحَدِهِمَا». قلتُ: إِنَّمَا يُحَدُّ^(٢) الشَّيْءُ باعتبارِ وضعِه، وهذه يَصْدُقُ عليها أنَّها لَغَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ باعتبارِ أصلِها، وإنِ اسْتَعْمِلْتَ الآنَ على خِلافِه.

* * *

وَدُو اتَّصَالَ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا

* * *

كَالِبَاءِ وَالْكَافِ مِنْ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْبَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكَ)
ع: التَّمثِيلُ بِهَاءِ (سَلِيهِ)^(٣) مَقْصُودٌ لِلْغَيْبَةِ لَا لِلنَّصَبِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَافِ (أَكْرَمَكَ)، وَالْبَاءُ مِنْ (سَلِي) مَقْصُودٌ لِلرَّفْعِ لَا لِلخَطَابِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَافِ (أَكْرَمَكَ) أَيْضًا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ حَرَصَ عَلَى التَّمثِيلِ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ^(٤)،
وَبِالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ.

* * *

(١) في المخطوط: (فهي)، والتصويب من العلمي.

(٢) في المخطوط: (نجد)، والتصويب من العلمي.

(٣) في المخطوط: (سَلْنِيهِ)، وهو تحريف.

(٤) في المخطوط: (المجزوم)، وهو سبق.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ وَلَقَدْ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرُّ (نَا) صَلَحَ كَد: (اَعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْخَ)

هذا من اللف والنشر على غير الترتيب، كقوله^(١):

كَيْفَ أَسْلُوْا وَأَنْتَ حَقْفٌ وَغُضْنٌ وَعَزَالٌ لَحْظًا وَقَدْ وَرَدَفَا

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَد: (قَامَا^(٢))، وَاعْلَمَا

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَد: (أَفْعَلْ، أَوَافِقْ، نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ)

وَدُوْا اِرْتَفَاعٍ وَأَنْفَصَالٍ (أَنَا، هُوَ، وَأَنْتَ) وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

(١) البيت نسب أبو هلال العسكري لنفسه في الصناعتين، ونسبه ابن الأثير إلى الفرزدق، ونسبه صاحب المصباح وصاحب الإيضاح لابن حيوس، وهو قطعاً ليس لابن حيوس؛ لأن أبو هلال نسب لنفسه قبل أن يولد ابن حيوس، وتدفع نسبة البيت للفرزدق بأن أبا هلال نسبته لنفسه، وهو أيضاً ليس في ديوان الفرزدق، وليس من هيئة شعر الفرزدق، والبيت من الخفيف، والحقف: المعوج من الرمل، وهو كناية عن الامتلاء والاستدارة، والقدة: القامة، والردف: العجيزة. انظر: الصناعتين (٣٤٦) والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمشور (٢٢٣) وتحقيق الفوائد الغياثية (٧٩٩/٢) والمصباح (٢٤٦) والإيضاح (٣٣٣).

(٢) في المخطوط سقطت (ما).

فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِلُفُ

فعلى إنابة ضمير عن ضمير، وكذا: «مَا أَنَا كَأَنَّت».

وعلى قول الفراء^(٢) يكون:

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا

على الموضع، كقوله^(٣):

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

وَأَمَّا: «رَأَيْتُكَ أَنْتَ»، و«مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ»، فعلى الإنابة أيضاً، وهو مُطَرِّدٌ فِي

بَابِ التَّأْكِيدِ دُونَ مَا قَدَّمْنَا، وسيأتي تعليقه في بابه.

فإن قلت: إذا قلت: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ»، فليس لهذا موضع إعراب البتة،

لَا رَفْعٌ وَلَا غَيْرُهُ عِنْدَ ص^(٤):

(١) أنشده الفراء، ولم يُنسب، وهو من البسيط. انظر: معاني القرآن للفراء (٣١١/١) وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٦٠) والتذييل والتكميل (٢٠٧/٥).

(٢) معاني القرآن (٣١١/١).

(٣) من تمامه:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وهو لجران العمود، وهو من الرجز. انظر: ديوان جران العمود (٥٢) ومعاني القرآن للفراء

(٣١١/١) وشرح التسهيل (٥٢/٢) وأوضح المسالك (٣٥٠/١).

(٤) انظر: الكتاب (٣٩٠/٢).

وَمَالَهُ مَحَلٌّ إِعْرَابٍ لَدَى أَئِمَّةِ الْبَصْرَةِ حَيْثُ وَجَدَا^(١)

قلت: ولا هو ضميرٌ على المذهب الصحيح، وكلاؤنا في الضمائر.

فإن قلت: يلزم فساد طرد قوله فيما تقدّم:

فَمَالِ الَّذِي غَيَّبَهُ.....

البيت.

قلت: لا؛ لأنه للغيبة، لا لذي الغيبة، والفرق بينهما ظاهرٌ جلّي، وإنّما هذه

كالهاء في (إيَّاه).

وَدُوْهُ انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُمْلًا (إِيَّايَ) وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَحِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَحِيءَ الْمُتَمِّصِلُ

وذلك لأنهم إنّما عدّلوا عن الظاهر للضمير^(٢)؛ لرغبتهم في الإيجاز وإزالة^(٣)

الإلباس وترك التكرار.

أمّا الأول فإنك إذا قلت: «العيثُ ثَرَانٌ شَمَمْتُهُ»، كان أوجز من إعادته، وفيه

الأمر والثالث، وهو السّلامة من التكرير، وأمّا الثاني فإنك إذا قلت: «زيدٌ ضربتُ

(١) بيت من بعض نسخ الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٣٩).

(٢) في المخطوط: (الضمير).

(٣) في المخطوط: (وإزالة).

زيداً»، لم تأمن من أن يُطَنَّ أَنَّ الثانيَ غيرُ الأولِ، وأنَّ عائِدَ الأولِ متوقَّعٌ، فإذا جاء الضميرُ زَالَ ذلك، ولا شكَّ أَنَّ المتصلَ أخصر. من «الخصائص»^(١).

وقال^(٢): «فإن قلت: فإننا نرى إقامتهم المنفصل مقامه أكثر من العكس.

قيل: لَمَّا كانوا إذا قدروا على المتصل لم يفارقوه غلب المنفصل، فعوضوه أن جاؤوا به في مواضع موضع المتصل، كما قلبوا الياء واوا في: (الشَّروى، والفتوى)؛ لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة».

ليس من المفصول اضطراباً^(٣):

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
بل الأصل: «لَكِنَّ أَنَا»، فنقل وأدغم، أو حذف وأدغم، ثم حذف الألف للوصل، وقيل: «لكنه»، فحذف ضمير الشأن، وقيل: «لكني»، فحذف الاسم والنون، كقوله^(٤):

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٥).

(٢) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (٢/ ١٩٧).

(٣) البيت لأبي ثروان، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٤) والأضداد لابن الأباري (١٨٩) والمفصل (٤٢٧) وأمالى ابن الشجري (٣/ ٢٠٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَلَوْ كُنْتَ صَيًّا عَرَفْتَ قَرَائِي وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَسَافِرِ
وهو للفرزدق، وهو من الطويل، والمشافر: جمع مشفر، وهو شقة البعير. انظر: ديوان الفرزدق (٤٨١) والكتاب (٢/ ١٣٦) وإسفار الفصح (١/ ١٧٩) وشرح المفصل (٤/ ٥٦٣).

..... وَلَكِنْ رَنْجِي
 * * *

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهُهُ فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى
 قَوْلُهُ:

..... هَاءَ (سَلْنِيهِ) ^(١) وَمَا أَشْبَهُهُ

يعني في كونه ثانيَ ضميرين أولُهُما أَحْصُ، وليس مرفوعًا.
 وقولنا: «وَلَيْسَ مَرْفُوعًا» أعمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ منصوبًا أو مخفوضًا ^(٢)، وهذا
 مراده، فلا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ كلامه على إرادة خصوصية المِثَالِ بالنسبة إلى كونِ
 الضمير الأولِ منصوبًا.

فإن قلت: قَوْلُهُ: (فِي كُنْتُهُ) لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِ: (كَانَ)، بل أخواتها كذلك.
 قلت: إِذَا ذُكِرَتْ أَمْهَاتُ الْأَبْوَابِ أَغْنَى ذِكْرُهَا عَنْ ذِكْرِ أَخَوَاتِهَا، ونظيره: ﴿وَجَاءَ
 فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَتُ بِالْحَاطِئَةِ﴾ ^(٣).
 قَوْلُهُ:

..... فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

يُوهِمُ أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ: هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ (سَلْنِيهِ) فِي كونه يُوصَلُ
 وَيُفْصَلُ أَمْ لَا؟

(١) (سَلْنِيهِ) ساقطة من المخطوط.

(٢) في المخطوط: (مخفوضًا).

(٣) الحاققة: ٩.

فيكون ممّا فيه القاعدةُ العامّةُ، وهي كونه واجب الوصل؛ لإمكان وصله.

ويُجاب عن هذا بأنّ هذا الوهم قد ارتفع بقوله:

.....وَاتَّصَّالًا أَخْتَارُ.....

البيت، فنصّ على أنّ الخلاف في الاختيار، لا في أصل الجواز.

ويُعرّض بأنّ قوله: (أَخْتَارُ) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يُريد به الرُّجحان.

والثاني: الجواز.

أمّا الأول فواضح، وأمّا الثاني فكما تقول: «اختلفوا في كذا، فاختر فلان كذا، والمُختار عند غيره كذا»، ولا تُريد بذلك رُجحاناً، بل أنّ الرأي الجيّد عند فلان أن يكون الحكم كذا، والرأي الجيّد عند غيره كذا.

ويُجاب عن هذا: بأنّه شَفَعَ (كُتِبَ) بِ: (خِلَّتِيهِ)، و(خِلَّتِيهِ) مِنْ بَابِ (سَلَّنِيهِ)، وقد تقدّم أنّ (سَلَّنِيهِ) وما أشبهه يجوزُ فيه الوصلُ والفصل.

فدار الأمرُ بين أن يكونَ قوله هُنا:

.....وَاتَّصَّالًا أَخْتَارُ.....

البيت، مراداً به أنّهم اختلفوا في أصل جواز الوجهين، فيكونُ مُخرِجاً له بالكلية من بابِ (سَلَّنِيهِ)، ويكونُ تخصيصاً لذلك العموم، أو تقييداً لذلك الإطلاق، والأصلُ خلافُ ذلك، وأن يكونَ مراده أنّهم اختلفوا في المُختار، لا في أصل الجواز، فيكونُ الكلامُ السابق على ظاهره لم يخرج منه شيءٌ، وهذا أولى قطعاً.

ووجه ثانٍ وهو أنَّ المتبادرَ من ذكر الاختيارِ الرَّجحانُ، فكانَ الحملُ عليه عندَ التردُّدِ أَوَّلَى، وإذا ثَبَتَ الحُكْمُ في (خِلَّتِيهِ) بالدليلِ الأوَّلِ، ثَبَتَ في (كُتَّتُهُ)؛ لأنَّ قرينَهُ، ونسبَتُهُ إليهما معًا، فلا يجوزُ أن يكونَ مُختلفًا.

وأما إذا اعتمدنا على الجوابِ الثاني، فهو شاملٌ لهُما معًا، ولا يحتاجُ أن يُقالَ: دَلَّ الدليلُ في أحدهما، وَوَجَبَ حَمْلُهُ على الآخرِ.

كَذَاكَ (خِلَّتِيهِ) وَاتَّصَالًا اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انفِصَالٍ

وَفِي اتِّحَادِ الرُّبْعَةِ الزَّمْ فَضْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلًا

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ اتَّزَمَ نُونٌ وَقَائِيَّةٌ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ

ع: خَتَمَ بهذا الفصلِ بابَ الضميرِ، وذكرَه في «الكافية»^(١) في أوَّلِهِ، وما فعلَهُ في هذه «الخلاصة» أَوَّلَى.

قوله: (يا النَّفْسِ) فائدةٌ هذا القيدُ للاحترازِ عن ياءِ المخاطبةِ؛ فَإِنَّكَ تقولُ: «تَضَرِّينَ»، بكسرِ الفعلِ لَهَا، ولا يَحْتَاجُ لنونِ الوقايةِ.

خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مَعَ الْفِعْلِ) نَحْوُ: «مَرَّيْ زَيْدٌ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ، بَلْ لَا يَجُوزُ مَعَهُ النُّونُ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّفْسِ لَيْسَتْ مُصَاحِبَةً لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُصَاحِبَةٌ لِلحَرْفِ.
وَدَخَلَ تَحْتَ إِطْلَاقِهِ الْفِعْلُ الْمَاضِي، وَالْأَمْرُ، وَالْمُضَارِعُ الْمُتَصَرِّفُ وَالْجَامِدُ،
قَالَ^(١):

..... لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقال^(٢):

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي

اعلم أَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَكْسُورًا؛ لِمَكَانِ الْمُنَاسِبَةِ، وَلِأَنَّهَا لَا تَسْلَمُ إِلَّا مَعَهُ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ يَقْتَضِي قَلْبَهَا وَأَوَّ، وَالْفَتْحُ يَقْتَضِي قَلْبَهَا أَلْفًا إِذَا فُتِحَتْ.
فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: «يَا غُلَامًا».
فَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّدَاءَ بَابُ تَغْيِيرٍ وَتَخْفِيفٍ؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَجَاءَ فِيهِ ذَلِكَ قَلِيلًا.

(١) بتمامه:

وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعْنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
وهو لعمران بن حطان، وهو من الوافر. انظر: ديوان شعر الخوارج (١٧٦) والكتاب (٣٧٥ / ٢) والمقتضب (٧٢ / ٣) وشرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي (٤٩٤) والخصائص (٢٧ / ٣).

(٢) بتمامه:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَسِيدِي مَوْلَعُ
لا يُعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣٠٧ / ٢) والتذيل والتكميل (٣١٥ / ٨) وأوضح المسالك (١١٧ / ١) والمقاصد النحوية (١ / ٣٣١).

إذا تَقَرَّرَ هذا فنقول: لَمَّا كانت هذه الكسرة واجبةً لأجل...^(١).

[نُونٌ وَقَايَةٌ] تَقِي الفعل، وجاءت وقايةُ الفاعلِ من كسرةِ ياءِ النَّسَبِ في قولِ بعضهم: «كُنْتُي»، في النَّسَبِ إلى: (كُنْتُ).

وهذا عندي^(٢) أَوْلَى مِنْ قولِ ابنِ الصَّائِعِ^(٣) وغيره أَنَّهُ كُرِهَ مَصِيرُ الالتباسِ بضميرِ المؤنَّثِ لو كُسرَ؛ لِأَنَّا نقولُ: ضرورةُ معرفةِ السامعِ للمتكلِّمِ تنفي ذلك. ثم ما ذكرته مناسبٌ لاستدلالِ ابنِ جَنِّي^(٤) بقولهم: «كُنْتُي»، على أَنَّ الفِعْلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ، فنقولُ: كما نسبوا إليهما معاً، كذلك ألحقوا النونَ للفاعلِ، ومُرَادُهم الفعلَ، لكنَّهُ صارَ كالجزءِ منه.

* * *

وَلَيْتَنِي) فَشَا وَلَيْتَنِي) نَدَرَا وَمَعَ (لَعَلَّ) اِغْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
مِنَ الْغَرِيبِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ صَاحِبَ «الْعَيْنِ»^(٥) قَالَ فِي بَابِ [ر، ع، ن] ^(٦): «أَرَعْنِي سَمْعَكَ، أَي: اجْعَلْهُ إِلَيَّ».

قَالَ الزُّبَيْدِيُّ رَادًّا عَلَيْهِ: «إِنَّمَا هَذَا أَمْرُ الْمُعْتَلِّ، وَلَيْسَتْ النُّونُ بِأَصْلٍ، وَإِنَّمَا

(١) في الكلام سقط، وهذا موضع يدل على أن الناسخ لم ينقل جميع الحاشية التي بخط ابن هشام.

(٢) في المخطوط (عند).

(٣) انظر: شرح ابن الصائغ على الجمل (٢١٦/٣).

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (٢٣٤/١).

(٥) وهو في العين بصيغة: «أرعا سمعك، أي: اجعل إلينا سمعك». انظر: العين (١١٩/٢).

(٦) ساقط من المخطوط، والتميم من العين.

النونُ هي الداخلةُ على اسمِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَكْنِيِّ، مثل: ضَرَبَنِي.

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَّارًا خَفَقَا (مَنْي، وَعَنْي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَقَا
أَنشَدَ الْجَوْهَرِيُّ^(١):

وَأِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا
[لَزَارٍ] أي: محل الخلوة، بدليل قوله: «فِيمَا بَيْنَنَا».
[مُسْتَدِيمُهَا] أي: طالب دوامها، أي: دوام مودَّتِهَا لي.

وَفِي (لَدُنِّي): (لُدُنِي) قَلَّ وَفِي (قَدُنِي، وَقَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي
ذَكَرَ لِي بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَعْرِيَّ^(٢) ذَكَرَ فِي (ذَكَرَى حَبِيب) - وهو شرح ديوان أبي

(١) الصحاح (١٩٢٣/٥)، والبيت للمجنون. انظر: ديوان المجنون (١٧٥) وأوضح المسالك (١٢٣/١) والمقاصد النحوية (٣٣٨/١).

(٢) وذلك عند قول أبي تمام:

قَدْكَ أَتَيْتُ أَرَيْتَ فِي الْغُلُوءِ كَمْ تَعْدِلُونَ وَأَنْتُمْ سُجْرَائِي
قال التبريزي: «قال المعري: «قَدْكَ» في معنى حسبك، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات كثيراً، ولا يعرف استعمالها مع الظاهر، وإذا جاءت مع المضمر فإنما يخاطب بها المواجه، ويعني بها المتكلم نفسه، فيقال: «قَدْكَ يَا رَجُل»، و«قَدُنِي»...، وعند النحويين أن النون دخلت هاهنا لتبقى الدال على سكوتها، وربما قالوا: «قَدِي»، والفراء يجيز ذلك في غير الضرورة، وسيبويه يجعله من الضرورات...، فياء «قَدُنِي» عنده مثل ياء «قَدِي»، وحذفت النون لإقامة الوزن». انظر: شرح ديوان أبي تمام للتبريزي (٢٢/١).

تمام - أن س^(١) لا يُجيزُ حذفَ النونِ^(٢) مِن (قَدْنِي) إلا في الضرورة، وأنَّ الفراء^(٣) يُجيزُ الوجهين معاً في النثر، وأنه قال في^(٤):

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْنَيْنِ

البيت المشهور، يجوزُ أن لا يكونَ على حذفِ النونِ، بل يكونُ (قَد) تأكيداً ل: (قَد)، والياءُ للقافية.

السيرافي^(٥): «(قَطْ) اسمُ موضعٍ واقعٍ في أولِ أحواله موقعَ الفعلِ المبنيِّ على السكونِ، وهو ك: (لَيْكُفِ)^(٦)، فُبْنِي عليه، تقولُ: «قَطَكَ دِرْهَمَانِ»، كما تقولُ: «لَيْكُفَكَ^(٧) دِرْهَمَانِ»، فإذا أضفته إلى نفسك ألحقتَ النونَ ليحفظَ عليه السكونُ، كما في: (مِنِّي، وَعَنِّي).

وربَّما حذفوا النونَ في الشعرِ، فأضافوا وكسروا الحرفَ الساكنَ، كما حكي عن بعضِ العربِ أنَّه يقولُ: (مِنِّي، وَعَنِّي، وَقَدِي).
فإن قلتَ: فَلِمَ لَمْ يَتَّبِعِ (حَسْبُ)؟ لعلَّ تناقضَ.

(١) انظر: الكتاب (٣٧١ / ٢).

(٢) في المخطوط: (الياء)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١٨٧ / ٢).

(٤) في المخطوط: (الخبين)، وهو تحريف، والرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٣٧١ / ٢) وأمالِي ابنِ الشجري (٢٠ / ١).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٧٣ / ١).

(٦) في المخطوط: (ككيف)، والتصويب من شرح السيرافي.

(٧) في المخطوط: (ليكيفيك).

قلتُ: إنها في أصلِ الوضعِ بمعنى: (كافيك)؛ لثبوتِ تصاريفها، يُقال: «أَحْسَبُهُ الشَّيْءُ»، إذا كفاه، و﴿عَطَاءٌ حِسَابًا﴾^(١)، أي: كافيًا، فلا جُلَّ تَصَرُّفِهِ لَمْ يُبَيَّنْ.





الْعَلَمُ

اسْمُ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَّمُهُ كَ: (جَعْفَرٍ، وَخَزْنَقَا)

أبو الفتح^(١): «قُلْتُ لِأَبِي الدُّقَيْشِ: مَا الدُّقُشُ؟

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قُلْتُ: فَمَا الدُّقَيْشُ؟

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قُلْتُ: فَاكْتَنَيْتَ بِمَا لَا تَدْرِي؟

قَالَ: إِنَّمَا الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى عَلَامَاتٌ».

وَقَرَنَ، وَعَادَنَ، وَلَا حِقَ، وَشَذَقَمَ، وَهَيْلَةَ، وَوَأَشَقَ

(١) نسب هذا القول إلى أكثر من واحد، فقد نسب الخليل إلى نفسه في العين على فرض صحة نسبة العين إليه، وقد شكك في ذلك ابن دريد، وقال إن هذه المقولة من وضع الليث، والأزهري في التهذيب نسبها إلى الليث، والأزهري نفسه يرى أن العين كله من أوله إلى آخره من وضع الليث، ففي كل موضع ينقل الأزهري من العين يقول: قال الليث، ونسب ابن دريد إلى يونس. انظر: العين (٣٤/٥) وجمهرة اللغة (٦٥١/٢) والمبهم لابن جني (١٨٠) وتهذيب اللغة (٢٤٦/٨) ومقاييس اللغة (٢٨٩/٢) والأشباه والنظائر (١٣٩/٣).

وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَاحِبًا

خالف ذلك الشاطبيُّ إِذْ قَالَ^(١):

وَقَالُوا عَيْسَى

فأما الاسم مع الكنية فيجوزُ فيهما التقديمُ والتأخيرُ، كقوله^(٢):

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ

وقوله^(٣):

(١) بتمامه:

وَقَالُوا عَيْسَى ثُمَّ عُنْمَانُ وَزُشُّهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ نَائِلًا

وهو بيت من الشاطبية. انظر: الشاطبية (٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المتبهي (٩).

(٢) بتمامه:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَيِّنُ

نسبه العيني إلى أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتبعه في ذلك الشيخ خالد الأزهرى، ونسبه البغدادي إلى سعيد بن قيس الهمداني، والبيت من الوافر. انظر: الضرائر لابن عصفور (٢١٩) وشرح التسهيل (٨٥ / ١) وأوضح المسالك (٧٧ / ١) والمقاصد النحوية (٢٠٥ / ١) والتصريح (٧٥ / ١) وخزانة الأدب (٧٥ / ٨).

(٣) بتمامه:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

وهو لأعرابي، عيّنه ابن حجر فقال إنه عبد الله بن كيسبة النهدي، ونسبه الزمخشري إلى عمر بن كيسبة النهدي، وهم ابن يعيش فنسبه إلى روبة، وهذا لا يكون؛ لأن روبة غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥هـ والكلام من الرجز. =

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

وقوله - وهو حسان رضي الله عنه -^(١):

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ مَوْتِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لَسَعِدِ أَبِي عُمَرَ^(٢)

* * *

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتَّمَا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدَفَ

[فَأَضِفْ]: لتجري على منهاج أسمائهم؛ إذ أصلها أن تكون مفردة أو مضافة،
فالمفردة ك: (زَيْدٍ، وعَمْرٍو)، والمضافة ك: (عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ).

وليس لهم اسمان يُستعمل كلُّ منهما مفردًا؛ فلذلك أضفت في المفردين؛
ليكون ك: (عَبْدِ اللَّهِ)، فقلت: «هَذَا زَيْدٌ [بطة^(٣)]»، وأتبت في غيرهما، نحو: «هَذَا
عَبْدُ اللَّهِ [بطة]»، فيكون اللقب بدلًا أو عطف بيان، كما تقول «هَذَا أَبُو بَكْرٍ زَيْدٌ».

* * *

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ ك: (فَضْلٍ، وَأَسَدٌ) وَذُو اِزْنَجَالٍ ك: (سُعَادَ، وَأَدَدُ)

= انظر: الزاهر (١٤٢/١) وشرح المفصل (٢٧٢/٢) والإصابة (٩٦/٥) وريع الأبرار
للمخشي (٢٨٩/١) والمقاصد النحوية (٣٥٥/١).

(١) ليس في ديوانه، وهو من الطويل. انظر: الكامل للمبرد (٨٦/٤) وأوضح المسالك (١٣٦/١)
والمقاصد النحوية (٣٥٦/١) وشرح الأشموني (١١١/١).

(٢) الرسم كذا في المخطوط، وقد أجاز هذا الوجه المبرد، والمشهور (عمرو) بالواو. انظر:
عمدة الكتاب (١٦٤).

(٣) زيادة يقتضيها السياق. انظر: شرح السيرافي (٦١/٤) والمفصل (٢٦) وشرح ابن الناظم
(٤٨).

[مَنْقُولٌ]: إِنَّمَا مِنْ صِفَةٍ كَذ: (حَارِثٌ، وَغَالِبٌ)، أَوْ فِعْلٍ مَاضٍ كَذ: (سَمَرَ) لِفَرَسٍ، وَ(بَذَرَ) لِمَاءٍ، أَوْ جُمْلَةٍ كَذ: (تَأَبَّطُ سُرًّا).

لم يذكر ابنُ النَّاظِمِ ^(١) إِلَّا سِتَّةَ ^(٢): مَصْدَرٌ، وَاسْمٌ عَيْنٍ، وَصِفَةٌ، وَفِعْلٌ مَاضٍ، وَفِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَجُمْلَةٌ، فَالْمَنْقُولُ إِذْنُ سِتَّةِ أَقْسَامٍ، وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ» ^(٣) غَيْرَ السِّتَّةِ.

* * *

وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا ذَا إِنْ يَغْيِرُ (وَنَه) تَمَّ أُغْرِبَا
قال س ^(٤): «وَأَمَّا (عَمَرَوْنَه) فزعم - يعني الخليل - أنه أعجمي، فحطَّوه درجةً
عن (إِسْمَاعِيلَ)؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أُمْرَانِ».

يعني: العُجْمَةُ، وَالزِّيَادَةُ الَّتِي هِيَ التَّرْكِيْبُ، مَرَادُهُ بِذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
(مَعْدِي كَرَب) وَبَابِهِ.

قال الصَّفَّارُ ^(٥): «وَهَذَا يَقْتَضِي نَظِيرَ قَوْلِ الْمَبْرَدِ ^(٦) فِي (حَذَام): إِنَّهُ يُنْيِي لَمَّا
انْضَافَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةٌ أُخْرَى».

(١) انظر: شرح ابن النَّاظِمِ (٤٩).

(٢) في المخطوط: (شبه)، وهو تصحيف.

(٣) بل إن ابن مالك عدّها خمسة، والعجيب أنه أسقط المنقول من مصدر. انظر: شرح الكافية الشافية (٢٤٧/١).

(٤) انظر: الكتاب (٣٠١/٣).

(٥) ليس هذا النص فيما وصلنا من شرح الصفار على كتاب سيويه.

(٦) انظر: المقتضب (٣٧٤/٣).

وقوله: (أَمْرَانِ): يُرِيدُ خِلَافَ التَّعْرِيفِ، وَهَذَا مُشْكِلٌ.

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ دُو الْإِضَافَةِ كَ: (عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةٍ)

[وَشَاعَ]: وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ مِنْهُ الْكُنَى، وَهِيَ فِي غَايَةِ الْإِنْتِشَارِ.

الْعِلْمُ: مُفْرَدٌ، وَمَرْكَبٌ، ثُمَّ الْمَرْكَبُ ثَلَاثَةٌ: إِسْنَادِيٌّ، وَمَزْجِيٌّ، وَإِضَافِيٌّ، وَكُلُّ
مِنْهُمَا نَوْعَانِ، فَالْمَزْجِيُّ: مَخْتُومٌ بِ: (وَيْهِ)، وَغَيْرُ مَخْتُومٍ بِهَا، وَالْإِسْنَادِيُّ: مُصَرَّحٌ
بِجُزْئِيَّهِ، وَمَقْدَّرٌ أَحَدُهُمَا، وَالْإِضَافِيُّ: كُنْيَةٌ، وَغَيْرُهَا.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ

يُمْنَعُ الصَّرْفُ مَعَ التَّائِيثِ فِي (أُسَامَةٍ)، وَالزِّيَادَةِ فِي (حِمَارِ قَبَّانٍ)، وَوزنِ الْفِعْلِ
فِي (ابنِ آوَى)، فَهَذِهِ كَ: (حَسَّانَ، وَأَحْمَدَ، وَطَلْحَةَ).

وقوله: (وَهُوَ عَمٌ) الْعُمُومُ صَرَبَانِ:

عُمُومُ الشُّمُولِ، نَحْوُ: ﴿أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(١).

وَعُمُومٌ بَدَلٍ، نَحْوُ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً».

وَالْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ يُسْتَعْمَلُ لِهَمَا، يَقَالُ: «أُسَامَةٌ أَجْرَأُ مِنْ تُعَالَةٍ»، هَذَا بِمَنْزِلَةِ:

«الْأَسَدُ أَجْرَأُ مِنَ الثَّلَبِ».

وَتَقُولُ: «هَذَا أُسَامَةٌ مُقْبِلًا»، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ: «هَذَا الْأَسَدُ مُقْبِلًا»، فَهَذَا عَامٌ،

بمعنى أَنَّهُ يُقال في كُلِّ أَسَد.

وقد يُمنع هذا ويقال: يلزَم منه أن تكونَ الضمائرُ عامَّةً كَ: (أنا، وأنتَ، وهو) بالاعتبار الذي لحظته، ويشهدُ لهذا أَنَّهُم يقولونَ في نحو: «هَذَا الرَّجُلُ»، إِنَّهُ خاصٌّ، وإنَّ (أَل) لتعريفِ الحضورِ، وليستَ جنسيةً، بل عهديَّة، بخلافِ نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ».

وقال ابنُه^(١): «وُضِعَ هذا العَلَمُ للجنسِ مُشارًا به إليه إشارة المَعْرِفِ بـ: (أَل)؛ ولذلك يصلُحُ للشمولِ في نحو: «أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ تُعَالَةٍ»، وللواحدِ المعهودِ، كنحو: «هَذَا أَسَامَةُ مُقْبِلًا».

مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عَزِيْطٍ) لِلْعَقْرِ وَهَكَذَا (تُعَالَةٌ) لِلتُّغْلِبِ
هذا البيتُ والذي بعده اشتَمَلَا على مُثُلِ صَرَبِي علمِ الجنسِ، أعني الاسمَ، كَ: (تُعَالَةٌ، وَبَرَّةٌ، وَفَجَارٍ)، والكنية، كَ: (أُمُّ عَزِيْطٍ).

وفُهِمَ مِنْ اقْتِصَارِهِ على التمثيلِ بالكنية والاسمِ أنَّ الجنسَ لم يُوضَعْ له لقبٌ، وكذا قالَ غيره مِنَ النحويين، أعني: قَسَمَ علمَ الجنسِ إلى كنيةٍ واسمٍ، ومنهم الزمخشريُّ في (مفَصَّلِهِ)، قال^(٢): «وقد صنعُوا في ذلكَ صَنِيعَهُم في الْإِنْسَانِي، فوضعُوا للجنسِ اسمًا وكنيةً، فقالوا لِلْأَسَدِ (أَسَامَةُ، وَأَبُو الْحَارِثِ)».

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٠).

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

وَمِثْلُهُ (بَرَّةٌ) لِلْمَبَرَّةِ كَذَا (فَجَارٍ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

وفي «خصائص» الموصلي: باب التفسير على المعنى دون اللفظ^(١)، وأورد من ذلك قول س^(٢) في قوله^(٣):

إِنَّا اقْتَسَمْنَا

البيت: (فَجَارٍ) معدول عن (الفَجْرَةِ)^(٤).

قال^(٥): «وإنما غرضه أنها معدولة عن (فَجْرَةِ) علماً معرفة، على هذا يدل هذا الموضع من «الكتاب»، ويقويه ورود (بَرَّة) معه في البيت، وهي كما ترى علمٌ، لكنه فسر على المعنى دون اللفظ، وسوّغ له ذلك أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك بما تعرف^(٦) باللام؛ لأنه لفظ معتاد، وترك لفظ (فَجْرَةِ)؛ لأنه لا يعتاد ذلك علماً، وإنما يعتاد نكرة وجنساً، نحو: «فَجَرْتُ فَجْرَةَ»، كقولك:

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٧٤).

(٣) بتمامه:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَيْتَنَا فَعَمَلْتُ بَرَّةً وَاخْتَمَلْتُ فَجَارٍ

والبيت للنابعة، وهو من الكامل. انظر: ديوان النابعة (٥٥) والكامل (٢/ ٥٤) وأما ابن

الشجري (٢/ ٣٥٧).

(٤) إلى هنا كلام سيويه، وفي المخطوط: (فَجْرَةِ)، والتصويب من الكتاب والخصائص.

(٥) يعني ابن جني في الخصائص. انظر: الخصائص (٣/ ٢٦٤).

(٦) في المخطوط: «فإنما يعرف»، وكذا في إحدى نسخ الخصائص، أما باقي النسخ فهي كما أثبتنا، وهي أتم معنى وأوضح.

«تَجَزَّتْ تَجْرَةٌ»، ولو عُدِلَتْ (بَرَّةً) هذه على هذا الحدِّ لوجب أن يُقال: (بَرَارٍ)».

في ^(١) «المُفَصَّل» ^(٢): «سَمَّوا التَّسْبِيحَ بِ: (سُبْحَانَ)».

ابن ^(٣) عَمْرُون: «ف: (سُبْحَانَ) عَلَّمَ عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ (التَّسْبِيحُ)، لا مصدر؛ لأنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَعْمَلَ مِنْ ذَلِكَ: «سَبَّحَ»، ومصدره (التَّسْبِيحُ)، لا (سُبْحَانَ)، ومعنى (سُبْحَانَ): البراءةُ.

وقد أنكر بعضهم ^(٤) كونَ (سُبْحَانَ) اسماً للتسبيح، قال ^(٥): «لأنَّ معنى (سَبَّحَ): «قَالَ: سبحانَ الله»، فمدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ، ومدلولُ (سُبْحَانَ) تنزيهٌ لا لفظٌ، ثمَّ قال ^(٦): «وأجيبُ بأنَّه لو لم يردِّ بمعنَى التنزيهِ لكانَ كذلك، فأما إذا وَرَدَ فلا إشكالَ» ^(٧)، محمد ^(٨): قوله: «مدلولُ (سَبَّحَ) لفظٌ» ليس بشيءٍ، لأنَّ (سَبَّحَ) فعلٌ، ومدلولُ الْفِعْلِ الحدثُ والزَّمانُ، وهما غير لفظ قطعاً».

ع: هذا القائلُ الذي رَوَى عنه ابنُ عَمْرُون هو أَبُو عَمْرٍو بنُ الْحَاجِبِ رحمه الله،

(١) هذه التحشية حتى آخرها كتبها الناسخ في أواخر الكتاب، والأليق وضعها هنا.

(٢) انظر: المفصل (٢٧).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) هو ابن الحاجب، وسينه عليه ابن هشام بعد قليل.

(٥) النقل بنصه من شرح المفصل لابن الحاجب. انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٦).

(٦) يعني ابن الحاجب.

(٧) انتهى النقل هنا عن ابن الحاجب.

(٨) هو اسم ابن عمرو، وهو هنا يعلق على كلام ابن الحاجب.

وابنُ عَمْرُون مُوَلَّعٌ بِالرَّدِّ عَلَيْهِ.

ومعنى قول ابن الحاجب: «وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِدْ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ» لا جائز أن يُريد به لفظ (سُبْحَانَ) جاءت بمعنى التنزيه؛ لأنَّ ذلك هو الذي قدَّمه في تفسير (سُبْحَانَ) أَنَّهُ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ، فليس هذا مُغَايِرًا لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّ (سَبَّحَ) جَاءَ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ جَاءَ مُرَادِفًا فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ التَّنْزِيَةَ اسْمٌ دَالٌّ عَلَى الْحَدَثِ دُونَ الزَّمَانِ، وَ(سَبَّحَ) فَعْلٌ دَالٌّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، فَاسْتَحَالَ تَرَادُفُهُمَا، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ جَاءَ دَالًّا عَلَى التَّنْزِيهِ، لَا أَنَّهُ مُرَادِفٌ لَهُ، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَبِهِ يَرْفَعُ الْإِشْكَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ (سَبَّحْتُ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (نَزَّهْتُ)، فَالتَّسْبِيحُ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ، وَ(سُبْحَانَ) اسْمٌ لِلتَّنْزِيهِ، فَصَحِيحٌ.



أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

بـ: (ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِ: (ذِي، وَذِهِ، نِي، نَا) عَلَى الْأَنْثَى اقْتَصِرُ [أَشِيرُ]: المعروفُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَفِي الْإِسْتِعْمَالِ تَعَدِّي (أَشَارَ) بـ: (إِلَى)، وَكَأَنَّهُ اسْتِعَارَ اللَّامَ فِي مَكَانِ (إِلَى)، مِثْلُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّبُّ لَا تَجْعَلْ لِي جُحُودًا﴾ (١)، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ (أَوْحَى) اسْتُعْمِلَ بِمَعْنَى (أَشَارَ)، فَهُمَا أَخَوَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾ (٢)، قَالَ مُجَاهِدٌ (٣): أَيُّ أَشَارَ، قَالَ ز (٤): وَيُؤَيِّدُهُ: ﴿إِلَّا رَمَزًا﴾.

* * *

و(ذَا، تَانِ) لِلْمُنْتَنَى الْمُزْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِغِ (ذَا، تَانِ) لِمُنْتَنَى الذَّكَرِ.

يُسْأَلُ هُنَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانِي﴾ (٥)، قَالَ الثَّعْلَبِيُّ (٦): ﴿أَسْأَلُكَ بِدَعَايِكَ﴾: أَذْخَلَهَا، ﴿فِي جَيْمِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءُ مِنْ غَيْرِ سَوَاءٍ﴾، فَخَرَجَتْ بَيْضَاءَ كَأَنَّهَا الْمَصْبَاحُ،

(١) الزلزلة: ٥.

(٢) مريم: ١١.

(٣) انظر: تفسير مجاهد (٤٥٤).

(٤) أي الزمخشري، وكلامه هذا في الكشاف (٧/٣).

(٥) القصص: ٣٢.

(٦) انظر: تفسير الثعلبي (٧/٢٤٨).

﴿وَأَضْمُكُمْ﴾ يدك، ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ أي: الخَوْفِ والْفَرَقِ.

أي: إذا هالَكَ أمرُ يدك وما ترى مِن شُعاعِها، فأَدْخِلْها في جَيْبك تَعُدُّ إلى حَالِتيها الأولى، وقِيلَ: أُمِرَ أَنْ يَضُمَّ يَدَهُ إلى صدرِهِ فيُذهِبَ اللهُ تعالى ما نالَهُ مِنَ الخَوْفِ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الحَيَّةِ، وقِيلَ: معناه سَكُنْ جَأَشَكَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الخَائِفِ أَنْ يَضْطَرِبَ قَلْبُهُ ويرْتَعِدُ^(١).

[ثَانٍ]: السِّيرافي^(٢): إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ ثَنِيَّةٌ لـ: (تَا، وتِي، وَتَة)، وَإِنَّهُمْ لَمْ يَشُوا (ذِي، وَذَة)؛ لِأَنَّ يَلْتَمِسُ الْمُؤَنَّثَانِ بِالْمَذْكُورَيْنِ. وَقَالَ الشَّلَوِيُّ: «لَمْ يُنَنَّ إِلَّا (تَا)»^(٣).

فإن أرادَ نَفْيَ ثَنِيَّةٍ (ذِي، وَذَة) فهو مُوَافِقٌ للسِّيرافي، وإنَّ أَرَادَ ظَاهَرَ لَفْظِهِ فَحُجَّتُهُ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْمُؤَنَّثُ كَالْمَذْكُورِ، وَ(تَا) نَظِيرُ (ذَا)، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الثَّنِيَّةُ لَهُ، وَأَيْضًا فَلَا يُدْعَى أَنَّهُ ثَنِيَّةٌ (تِي)، وَأَنَّ الكسرةَ قُلِبَتْ فَتَحَةً بغيرِ دَلِيلٍ، وَهَذَا لَا يُزِيلُ احْتِمَالَ مَا قَالَ السِّيرافي.

وَبِ: (أَوَّلَى) أَشْرَ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوَّلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا

(١) إلى هنا انتهى كلام الثعلبي.

(٢) انظر: شرح السيرافي (٦٠ / ١).

(٣) انظر: شرح الشلوبيين على الجزولية (٦٦١ / ١).

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَـ) مُنْتَعِنَةً
 [بِالْكَافِ حَرْفًا]: مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(١): «وَلِكُونِهَا حَرْفًا، لَمْ يُخَاطَبِ الْمَلُوكُ
 وَالْعِظَمَاءُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُخَاطَبُوا بِأَسْمَائِهِمْ اسْتِعْظَامًا لَهُمْ.
 فَإِنْ اعْتَرَضَ بِ: (أَنْتَ)، فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا قَبِّحَ أَنْ يُخَاطَبُوا بِهَا وَالتَّاءُ حَرْفُ
 خُطَابٍ؛ لِمَخَالَطَتِهَا لِاسْمِ الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ (أَنْ)». [وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ]: يَجُوزُ نَصْبُ (اللَّامِ) مَفْعُولًا لـ: (قَدَّمْتَ) عَلَى ارْتِكَابِ
 أَمْرَيْنِ:

تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ فَعَلَ الشَّرْطِ عَلَى أَدَاتِهِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْكِسَائِيِّ^(٢).
 وَالْآخَرُ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ
 بِالضَّرُورَةِ.

و(هَـ) تَنْبِيْهُ لِلْمُخَاطَبِ لِيَنْظُرَ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى مَا بِحَضْرَتِهِ، لَا إِلَى مَا غَابَ عَنْ
 بَصَرِهِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا.

ع: وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ^(٣).

* * *

وَيْ: (هُنَا، أَوْ هَاهُنَا) أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَيَبِ الْكَافِ صِلَا

(١) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٠).

(٢) انظر: مجالس ثعلب (٤١٩) والتذيل والتكميل (٦/ ٢٩٩).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضراوي. وهذا الكلام نسبته أبو حيان في منهج السالك (٢٤) وفي
 التذيل والتكميل (٣/ ١٩٨) إلى السهيلي.

[وَبِهِ الْكَافَ صِلَا]: نحو: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِللَّهِ الْحَقُّ﴾^(١)، أو بدونها^(٢)، نحو^(٣):

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَغْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعِ

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِ: (ثُمَّ) فَهُ أَوْ (هَنَا) أَوْ بِ: (هُنَالِكَ) انطِقْنَ أَوْ (هِنَا)

[ثُمَّ]: ﴿وَأَرْزَقْنَا نَمَّ الْأَخْرِينَ﴾^(٤)، ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾^(٥)، ومنه: ﴿وَإِذَا

رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ﴾^(٦)، أي: النعيم، أي: فَإِذَا حَصَلَتْ لَكَ رُؤْيَةُ النَّعِيمِ، فالحذف اقتصار،
وعلى الأول اختصار.

وقول بعضهم^(٧): إِنَّ (ثُمَّ) - مفعول الرؤية - خطأ؛ لأنها لا تتصرف.



(١) الكهف: ٤٤.

(٢) يعني بدون اللام.

(٣) البيت للأفوه الأودي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأفوه (١٩) وشرح التسهيل (١/ ٢٥١)
وتخليص الشواهد (١٢٨) والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٤).

(٤) الشعراء: ٦٤.

(٥) البقرة: ١١٥.

(٦) الإنسان: ٢٠.

(٧) هو قول الأخفش، وأحد قولي الفراء. انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٠٣/٥) ومعاني
القرآن للفراء (٢١٨/٣).



المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الذي) (التي) وَالْبَاءُ إِذَا مَا تَبَيَّنَ لَا تُبَيَّنُ
[مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ]: خَرَجَ الْحُرُوفُ، وَهُوَ سَبْعَةٌ، أَرْبَعَةٌ بِاتِّفَاقٍ: (أَنْ، وَأَنْ، وَمَا،
وَكَيْ)، وَثَلَاثَةٌ بِاخْتِلَافٍ: (كُو)، وَ(الَّذِي)، وَ(أَل) فِي نَحْوِ: (الضَّارِبِ، وَالْمَضْرُوبِ).
[الَّذِي]: ع: أَظُنُّ قَوْلَهُ^(١):

.....إِلَّا لِلَّذِي

كقوله^(٢):

تَعَرَّضَ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ

هَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا^(٣)، وَقَدْ رَأَيْتُهُ لَا بِنِ يَعِيشَ^(٤) أَظُنُّ.

وَلَيْسَ الْمَالُ قَاعَلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ [إِلَّا] لِلَّذِي

(١) سِيَّاتِي بِتَمَامِهِ بَعْدَ أُسْطَر.

(٢) مَعَ مَا قَبْلَهُ:

تَعَرَّضْتُ لِي بِمَكَانٍ حِلٍّ تَعَرَّضَ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ

نَسَبَ هَذَا الرَّجُلَ إِلَى مَنْظَرِ بْنِ مَرْثَدٍ. انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْأَخْفَشِ (٢٠٩/١) وَإِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ

(١٢٩) وَالْحِجَّةُ (٣٦٢/٢) وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ (٢٤٨).

(٣) يَقْصِدُ شَيْخَهُ ابْنَ الْمَرْحَلِ، وَسَيَنْقُلُ عَنْهُ فِي أَوَاخِرِ الْكِتَابِ.

(٤) انْظُرْ: شَرْحَ الْمَفْصَلِ (٢٣٢/٥).

يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَنِّهُ لَأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ^(١)

هذا شاهد التشديد والكسر، وإنما ذكرت البيت الثاني لتعلم أن القوافي مجرورة.

ومن شاهد التشديد والضم^(٢):

أَغْضِي مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمِ الَّذِي يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِي

وَمِنْ الْحَذَفِ وَبِقَاءِ الْكسْرِ^(٣):

لَا تَعْذِلِ اللَّذِي لَا يَنْفَكُ مُكْتَسِبًا حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ

وَمِنْ الْحَذَفِ وَالْإِسْكَانِ^(٤):

فَلَمْ أَرِ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنْ اللَّذِي مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرُ

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ^(٥): «سَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقْرَأُ: ﴿سِرَاطَ لَذِينَ﴾^(٦)

بتخفيف اللام».

(١) لم ينسب البيتان إلى قائل معين، وهما من الوافر. انظر: شرح السيرافي (٤٢/٢) وأمالي

ابن الشجري (٥٤/٣) والإنصاف (٥٥٥/٢) وشرح التسهيل (١٩٠/١).

(٢) لم يعرف قائل له، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١٩٠/١) والتذيل والتكميل (٢٢/٣).

(٣) لم يعرف قائل له، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١٨٩/١) والتذيل والتكميل (٢٤/٣).

(٤) لم يعرف قائل له، وهو من الطويل. انظر: الإبانة (١٨١/٢) والإنصاف (٥٥٢/٢) وشرح التسهيل (١٨٩/١).

(٥) انظر: مختصر شواذ القرآن (١) وشرح التسهيل (١٩٠/١).

(٦) الفاتحة: ٧.



وَمِنَ التَّخْفِيفِ بِالْحَذْفِ وَبِقَاءِ الْكَسْرِ فِي (الَّتِي)^(١):

فَقُلْ^(٢) لِّلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي^(٣) أَرَاهَا لَا تُعَوِّدُ بِالتَّيْمِيمِ
وَقَوْلُهُ^(٤):

شُغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيِّمُكَ فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا يَهَامِنُ لَوْعَةً وَغَرَامِ

* * *

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِيهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تَشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ
عِبَارَةُ ابْنِهِ^(٥): «شَدَّدَ بَعْضُهُمُ النُّونَ تَعْوِضًا عَنِ الْحَذْفِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ:
(الَّذَانِ، وَاللَّتَانِ)، وَمِنْهُمْ مَنْ شَدَّدَ فِي (ذَانَّ، وَتَانَّ)، يَجْعَلُ ذَلِكَ تَعْوِضًا عَنِ الْأَلِفِ
مِنْ (ذَا، وَتَا)».

فَفِي قَوْلِهِ: (بَعْضُهُمْ)، وَ(مِنْهُمْ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّشْدِيدَ لَيْسَ لُغَةً لِّجَمِيعِهِمْ.

* * *

وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ، وَتَيْنِ) شُدِّدَا أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصِدَا

(١) أَنشَدَهُ الْفَرَاءُ كَمَا قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْوَافِرِ. انْظُرْ: أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٣/ ٥٩)

وشرح التسهيل (١/ ١٩٠) والمقاصد الشافية (١/ ٤٠٠).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ (فَقُلْتَ)، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ يَنْكَسِرُ الْوِزْنُ.

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: (قَوْمِي)، وَلَا أُدْرِي كَيْفَ جَاءَ هَذَا التَّحْرِيفُ، وَفِي الْمَصَادِرِ: (نَفْسِي).

(٤) لَا يَعْرِفُ قَائِلُ لَهُ، وَهُوَ مِنَ الْكَامِلِ. انْظُرْ: شرح التسهيل (١/ ١٩٠) والتذيل والتكميل

(٣/ ٢٥) والدر المصون (١/ ٢٠٥) وجمع الهوامع (١/ ٣٢١).

(٥) انْظُرْ: شرح ابن الناظم (٥٥).

ع^(١): في التصغير تقول في (ذَا): (ذَيَّا)، وفي (تَا): (تَيَّا)، وإذا نثيتهما حذفَت الألفَ، فقلت: (ذَيَّانٍ، وَتَيَّانٍ)، فينبغي أن لا يجوزَ التشديد؛ لأنَّ الثنية لم تُزلْ أحدَ الأصلين، إنَّما أزالَت ألفًا زائدةً.

وقالوا أيضًا: تقول في (الذي، والتي): (اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا)، فإن جمعتَ فمذهبُ س^(٢) أنك تقول: (اللَّذَيُّونَ)، ومذهبُ الأحفش^(٣): (اللَّذَيُّونَ)، كما تقول في (المُصْطَفَى): (المُصْطَفَوْنَ)، وفي الثنية: (اللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ) بحذفِ ألفِ التصغيرِ، وعلى هذا فلا يجوزُ التشديدُ.

جَمْعُ (الذي): (الأولَى)، (الذِينَ) مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظْقًا [الذِينَ مُطْلَقًا]: قد يُقال: إنَّ القياسَ كانَ يقتضي أن يكونَ لغةَ الجميع؛ لأنَّ الجَمْعَ لَمَّا كَانَ مُخْتَصًّا بِالأَسْمَاءِ كَانَ مُبْعَدًا لِمِشَابَةِ الحُرُوفِ، واعتُضِدَ بِأنَّه دَاعٍ إِلَى ما هُوَ أَصْلُ الأَسْمَاءِ، وهو الإعرابُ، ودليلُ ذلك: أَنَّ الثنيةَ اتَّفَقُوا على إعرابِها لَمَّا ذَكَرْنَا.

وَيُجَابُ بِالْفَرْقِ بِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَيْسَ مَسْلُوكًا بِهِ سَبِيلُ الْجُمُوعِ الْمَعْهُودَةِ فِي الأَسْمَاءِ، بِدَلِيلِ أَنَّ (الذي) عَامٌّ فِي الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ، وَ(الذِينَ) خَاصٌّ بِالْعُقْلَاءِ، فَلَمَّا كَانَ مُخَالَفًا لِلأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ جُمُوعٌ، لَمْ يَكُنْ شَبِيهَا بِهَا، فَلَمْ تَجِدْ مُشَابَهَةَ الْحَرْفِ مَا يُعَارِضُهَا، وَأَمَّا الذِينَ أَعْرَبُوا رَاعُوا^(٤) الصيغةَ، وَأَنَّ قَوْلَكَ: (الذي، والذِينَ) مُشَبَّهَةٌ

(١) هذه الحاشية مستفادة من ابن عصفور. انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٨٨).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٢٩٠) وشرح السيرافي (٤/ ٢٢٨) واللباب للمعبري (٢/ ١٧٥).

(٤) الوجه: (فراعوا).

بقولك: (الشَّجِي، والشَّجِين).

[الألَى الَّذِينَ]: التحقيق أَنَّها أسماءُ جمع، أمَّا الأولُ فواضح؛ لأنَّه ليسَ مِن لفظِ (الَّذِي)، [وَأَمَّا الثَّانِي] ^(١) فلوجهين:

أحدهما: أَنَّ دلالةَ الجمعِ دلالةُ تَكَرُّارِ الواحدِ بالعطفِ، وهذا ليسَ كذلك؛ لأنَّ (الَّذِي وَالَّذِي) يَحْتَمِلُ الْمُفْلَاءَ، وَغَيْرَ الْمُفْلَاءِ، والنوعين، بخلافِ (الَّذِينَ). والثاني: أَنَّهُ لَا يُشْنَى وَيُجْمَعُ إِلَّا مَا تَتَعَرَّفُ نَكِرَتُهُ.

بِ: (اللَّاتِ، وَاللَّاءِ) (الَّتِي) ^(٢) قَدْ جُمِعَا وَ(اللَّاءِ) كَ: (الَّذِينَ) نَزَرَا وَقَعَا

و(مَنْ، وَمَا، وَآلِ) تُسَاوِي مَا دُكِرَ وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَبِيِّ شُهُرٍ
مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَوْنِ (آلِ) مَوْصُولَةٍ تَعَاقُبُهَا هِيَ وَالْمَوْصُولِ الصَّرِيحِ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣)، ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ^(٤)، فَإِنَّهَا حِكَايَةٌ
لِمَا قَالَه ^(٥) - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَكَ: (الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ) وَمَوْضِعَ (اللَّاتِ) أَتَى (ذَوَاتُ)

(١) زيادة يتطلبها السياق.

(٢) في المخطوط: (الذي)، وهو تحريف.

(٣) الشعراء: ١١٤.

(٤) هود: ٢٩.

(٥) يعني سيدنا نوح.

وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
الْكُوفِيُّونَ^(١) يُطْلَقُونَ (ذَا) مِنَ الْقَيْدَيْنِ، بَلْ يُعْمَمُونَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي جَمِيعِ أَسْمَاءِ
الْإِشَارَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾^(٢).

[وَمِثْلُ مَا]: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَجَازَ تَقْدِيمُهُ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَى الْمُخْبَرِ بِهِ وَالْمُخْبِرِ
عَنْهُ؛ وَلِأَنَّ الْخَبَرَ نَكْرَةً، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ مَعْرُفَةٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ (مِثْلًا) لَا تَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ.
[مَا اسْتِفْهَامٍ]: نَكَّرَ (مَا) وَأَضَافَهَا، وَهَذَا يُبَيِّنُ قَوْلَ مَنْ مَنَعَ فِي قَوْلِهِ:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مَنْ) مُبَيِّنٌ
أَنْ يُخَفِّضَ (مُبَيِّنٌ) عَلَى الصِّفَةِ ل: (مَنْ)، مُدَّعِيًا أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الَّتِي يُرَادُّ
بِهَا الْأَلْفَاظُ [لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَارِفَ]^(٣).

* * *

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهَا صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يُقْبَلُ مُشْتَمَلَةٌ
قَوْلُهُ: (وَكُلُّهَا) أَيُّ كُلِّ الْمَوْصُولَاتِ، نَصَّهَا وَمُشْتَرَكَهَا.

و(بَعْدَهُ)^(٤): ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ قَوْلِهِ: (صِلَةٌ)، لَا ظَرْفٌ^(٥) ل: (يَلْزَمُ)؛
لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ بَعْدَ نَفْسِهَا، وَالظَرْفُ مُحَلٌّ لِعَامِلِهِ وَفَاعِلٍ عَامِلِهِ، فَإِنْ جَعَلْتَ (يَلْزَمُ)

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١٧٧/٢) والتذيل والتكميل (٤٩/٣).

(٢) طه: ١٧.

(٣) انظر: حاشية العليمي (٦٠/١).

(٤) في المخطوط: (بعده)، وهو تحريف.

(٥) في المخطوط: (للظرف)، والتصويب من العليمي.

خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ وَقَدَّرْتَهُ^(١) رَافِعًا ل: (صِلَةٌ)، وَأَجَزَتْ بِلِ رَجَحَتْ كَوْنَهُ بِالتَّاءِ، جَازَ فِي (بَعْدَهُ) الْوَجْهَانِ.

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِّلَ بِهِ كَ: «مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ»
[وَجُمْلَةٌ] لَيْسَ عَطْفًا عَلَى (صِلَةٍ)؛ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: انْحِلَالُ ارْتِبَاطِ قَوْلِهِ: (الَّذِي وُصِّلَ) الْبَيْتَ حِينَئِذٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ هِيَ الْجُمْلَةُ أَوْ شِبْهُهَا، بِلِ الْوَاوِ لِلِاسْتِثْنَاءِ، وَالْكَلَامُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَمُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَأَصْلُهُ: «وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا»^(٢)، فَقَالَ: (وَالَّذِي وُصِّلَ بِهِ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا).

قَوْلُهُ: (الَّذِي وُصِّلَ بِهِ) يَحْتَمِلُ مَرْفُوعٌ (وُصِّلَ) أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا فِيهِ عَائِدًا عَلَى الْمَوْصُولِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ كَوْنَهُ الظَّرْفِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (الَّذِي وُصِّلَ بِهِ) غَيْرَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، بِدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ: (وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ).

* * *

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ (أَل) وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ
[قَلَّ]: وَقِيلَ: ضَرُورَةٌ، عَلَى أَنَّهَا (أَلِ) الْمَوْصُولَةُ، وَقِيلَ: عَلَى أَنَّهَا بَقِيَّةُ (الَّذِي)،

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (وَقَدَّرْتُ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْعِلْمِيِّ.

(٢) قَالَ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ هَذِهِ الْحَاشِيَةَ: «كَذَا بِخَطِّ ابْنِ هِشَامٍ». انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْعِلْمِيِّ

وقيل: (أَلِ) الموصولة، وإنما بقیة (الذي)^(١).

وقال ابنُ عصفور^(٢) في^(٣):

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ

وقال: «وهو الأظهر».

ع: نعم، يجوزُ: «الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ»، وجاء: «إِنَّ الْمَصْدِقَيْنِ وَالْمَصْدِقَتَيْنِ أَقْرَبُ»^(٤)، وإن كانَ المعطوفُ على الصلَةِ صلةً، فقد عطفَ المضارعُ تارةً، والماضي أخرى، فهذا من بابِ اغتفارهم في الثَّواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائلِ، مثلُ: «يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ»، وينبغي أن يجوزَ على نظيرِ هذا على العكسِ: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدُ»^(٥).

* * *

(أَيُّ) كَ: (مَا) وَأَغْرَيْتَ مَا لَمْ تُصَفِّ وَصَدْرُ وَضَلِيلِهَا صَمِيرٌ انْحَدَفَ

شَرَطَ لِبَنَائِهَا شَرْطَيْنِ:

أحدهما: الإضافةُ.

(١) كذا في المخطوط، ويفهم من ابن عصفور أن الجملة هكذا: «وإنما بقیة الذين».

(٢) انظر: ضرائر الشهر لابن عصفور (٢٨٩).

(٣) لم ينسبه من أنشده، وهو من الوافر. انظر: اللامات للزجاجي (٥٤) والإنصاف (٢/٤٢٥) وشرح التسهيل (١/٢٠٢).

(٤) الحديد: ١٨.

(٥) أجازهُ سيويه، ومنعه المبرد كما قال ابن السراج، ولكن ما في المقتضب يوحى أنه يوافق سيويه. انظر: الكتاب (٨٧/٣) والمقتضب (٤/١٦٢ - ١٦٤) والأصول (٢/٣٠٨).

والثاني: حذف صدرِ الصلة.

فلو لم تُضَفْ أُعْرِبَتْ، ونقلَ سيبويه^(١) عن الخليل والإمام يونس أنَّهما في غير المضافِ يَضُمَّانِ كَمَا تُضَمُّ في المضافِ، وخالفَهُما في ذلك، فقال ما نصُّه: «وَمِنْ قَوْلِهِمَا: «اضْرِبْ أَيُّ أَفْضَلُ»، وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فَيَقُولُ: «اضْرِبْ أَيُّ أَفْضَلُ»، وَيُسَلِّمُ ذَلِكَ فِي (أَيُّهِمْ)، وَلَوْ قَالَتْ الْعَرَبُ: «اضْرِبْ أَيُّ أَفْضَلُ»، لَقَلَّتْهُ، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ فِيهِ مِنْ مَتَابِعَتِهِمْ»^(٢). انتهى.

وهما خليقان بإجازة ما أجازَه مِنْ ذَلِكَ وشبهه؛ لأنَّ الضمةَ عندهُما ضمةُ إعرابٍ، لا ضمةُ بناءٍ؛ لأنَّ (أَيُّا) عندَ يونس استفهاميةٌ مُعَلَّقةٌ، وعندَ الخليل استفهاميةٌ عامِلُها وما بعدها مِنْ الجُمْلَةِ قَوْلٌ تُقَدَّرُ هِيَ مُحْكِيَّةٌ بِهِ، وَلَوْ سُمِعَ ما ذَكَرَاهُ لَصَحَّ قَوْلُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ بِشَهَادَةِ س، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ. والذي حملُهُما على ذلك أن قالَا ذلك أَنَّهُما لم يَرِيا للبناءِ وجهًا.

ووجهُ ظاهرٌ، وهو أَنَّهُ القياسُ، أَي: كسائرِ الموصولاتِ، فَلَمَّا دَخَلَهَا حَذْفُ الْعَائِدِ ضَعُفَتْ فُرِدتْ إِلَى أَصْلِهَا، كَمَا أَنَّ (مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ إِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا، أَوْ اقترنتَ بِهِ: (إِلَّا)، رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْإِهْمَالِ، كَذَا شَبَّهَهُ س^(٣).

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ^(٤) فَيُوجِبُونَ النَّصْبَ فِي نَحْوِ: «لَاضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، وَأَيُّهُمْ

(١) انظر: الكتاب (٢/٤٠١).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٤٠٢).

(٣) انظر: الكتاب (١/٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٩٩) ومعاني القرآن للفراء (١/٤٧) والإنصاف (٢/٥٨٣) وشرح

المفصل (٢/٣٨٢).

هُوَ أَفْضَلُ، وَأَيُّ أَفْضَلُ.

وخرَجُوا الآية^(١) على ثلاثة أوجه:

أحدها للكسائي والفراء^(٢) أن «نَزَعَ» اكتفى بالطرف، كما تقول: «أَكَلْتُ مِنْ كُلِّ الطَّعَامِ»، ثم ابتدئ: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ».

الثاني: أن الشيعة الأعوان، والتقدير: «مِنْ كُلِّ قَوْمٍ تَعَاوَنُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مُقَدَّرٌ معه، وأنت لو قلت: «لَأَنْظُرَنَّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، كان النظر مَعْلَقًا.

ولم أر في نسخة السيرافي الوجه الثالث^(٣)، وقال^(٤) بعد أن^(٥) ذكر عنهم الأوجه الثلاثة:

«وَتَلَخَّصَ أَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ: «لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمٌ» عَلَى وَجْهِ مَا، وَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ

(١) يقصد الآية: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» مريم: ٦٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٧/١).

(٣) وهو كما قال، وهذه الأوجه بسطها الرماني في شرح الكتاب وفي منازل الحروف، قال في شرح الكتاب: «فأما الرفع على قراءة غيرهم؛ فلا يحتاج إلى إضمار؛ هو على مذهب الخليل ويونس؛ لأن الخليل يجعلها في مخرج الاستفهام على جهة الحكاية، كأنه قيل: ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا، وعلى ذلك يجيز: اضرب أيهم أفضل. وأما يونس فيجعل على تعليق الفعل كتعليقه إذا قلت: أشهد لزيد خير منك. وأما سيويه فيجعل الضمة ضمة بناء، وهو على معنى: الذي، فلا بد له من حذف: هو». انظر: شرح الكتاب للرماني (٧٠٩) ومنازل الحروف (٤٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (١٦٦/٣).

(٥) في المخطوط (بعد أنهم).

في الآية عليهم على زعيمهم، وأنَّ الخليلَ ويونسَ يُجيزانها على التأويلين المذكورين، وأنَّ س يُجيزُها على الموصولية والبناء، فهذه ثلاثة أقوال.

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذْفِ (أَيَا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَضِي

* * *

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضَلَّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَزَلَ

ع: فإن قلت: بِمَ^(١) يحصل الطُّول؟

قلت: بما زاد على جزئي الإسناد، كالجار والمجرور في: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ

إِلَهُ﴾^(٢)، وكالجار والمجرور والمفعول في: ﴿مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا﴾^(٣).

ع: وقوله: (إِنْ يُسْتَطَلَّ) أي يَكُنْ طَوِيلًا، لا أن يُنسَبَ إلى الطويل؛ لأنَّه قد

يكون طَوِيلًا في نفسه ولا يُنسَبَ للطول للاستلذاذ^(٤) أو نحوه، ولأنَّ الحُكْمَ معلقٌ

بنفس الطُّول لا بشيء آخر زائد على الطُّول.

قال أبو جعفر النحاس^(٥) في شرح قوله^(٦):

(١) في المخطوط (بما).

(٢) الزخرف: ٨٤.

(٣) سمعه الخليل عن العرب. انظر: الكتاب (١٠٨ / ٢).

(٤) في المخطوط: (الاستلذاذ)، وهو تصحيف.

(٥) انظر: شرح القصائد التسع للنحاس (١١٠ / ١).

(٦) بتمامه:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٍ وَلَا سَيِّئًا يَوْمٍ يَذَّارَةُ جُلُجُلٍ =

..... وَلَا سِيَّامًا يَوْمَ

«مَنْ رَفَعَ جَعَلَ (مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي) وَأَضْمَرَ مُبْتَدَأً؛ فَاَلْمَعْنَى: «لَا سِيَّامًا الَّذِي هُوَ يَوْمٌ».

وهذا قبيح جداً؛ لأنه حذف اسماً منفصلاً من الصلة، وليس بمنزلة قولك: «الَّذِي أَكَلْتُ خُبْزٌ»؛ لأنَّ الهاء متصلة؛ فحَسُنَ^(١) حذفها، ألا ترى أَنَّكَ لو قلتَ: «الَّذِي مَرَزْتُ زَيْدٌ»، تريدُ: «الَّذِي مَرَزْتُ بِهِ زَيْدٌ»، لم يعجز؟

* * *

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْضُلِ مُكْمِلٍ وَالْحَذْفُ عَنْدهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
ينبغي أن يذكر من شروط الحذف: «أَلَّا يُؤَكَّدَ».

قال صف^(٢): «رَدِّفَا^(٣) على زج^(٤) في قوله: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾^(٥)، و^(٦):

= وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: شرح المعلقات للزوزني (٣٩).

(١) في المخطوط: (فجر)، والتصويب من شرح القصائد التسع.

(٢) أظن أن هذا اختصار لـ: (الأصفهاني)، وهو يقصد به الإمام جامع العلوم الباقولي، وهو من أعنى الناس بأبي علي الفارسي، والكلام هذا قاله الباقولي في كتابه: (جواهر القرآن ونتائج الصنعة)، وكان الأستاذ الأبياري حققه ونسبه خطأ للزجاج باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وقد بين الدكتور أحمد راتب النفاخ هذا الخطأ، وحقق الكتاب تلميذه الدكتور الدالي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة (١/ ٢٠٤).

(٣) يعني به الفارسي. انظر: الإغفال للفارسي (٢/ ٤٠٨).

(٤) يعني به الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٣/ ٣٦١).

(٥) طه: ٦٣. وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر ونافع وحزمة والكسائي. انظر: البحر المحيط (٦/ ٢٥٥) والمحرد (١٠/ ٤٧) ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٦٩).

= (٦) بتمامه:



أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ
إنَّه على حذفِ المبتدأ.

قَالَ فِي (الإِغْفَالِ)^(١): «لأنَّ القصدَ باللامِ التأكيدَ، والحذفُ يناقضُه». وهذا دأبُ الفارسيِّ، والذي نهجَ له هذا الطريقُ خ^(٢)، زعمَ أنه يجوزُ [في]^(٣): «الَّذِي رَأَيْتُهُ زَيْدٌ»: «رَأَيْتُ» بالحذفِ، وأنَّ الحذفَ لا يجوزُ في «[الَّذِي]»^(٤) رَأَيْتُهُ نفسه زَيْدٌ؛ لأنَّه من حيثُ أَكْذَتِ أَرَذَتِ الطولَ، ومن حيثُ حَذَفَتْ أَرَذَتِ الاختصارَ، فَبَنَى فَ^(٥) على هذا ما لا يُحصى، وكذا صنعَ ابنُ جُنِّي^(٦).

= أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ يَعْظُمُ الرَّقْبَةُ
نسب هذا إلى رؤية ولعنترة بن عروس، وهو من الرجز، والحُلَيْسِ: تصغيرِ حُلَس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتان، شهيرة: العجوز الكبيرة الطاعنة في السن، وأراد من رضاها يعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت، فهي لا تميز بين الحسن والقبیح، وذلك لأن لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم. انظر: مجاز القرآن (١/٢٢٣) والأصول في النحو (١/٢٧٤) والتعليقة للفارسي (٤/١٠).

(١) انظر: الإغفال (٢/٤٠٨).

(٢) أظن أنه يعني به الأخفش، قال ابن جني: «ومثلُ امتناعهم من نقضي الغرضي امتناعُ أبي الحسن من توكيدِ الضميرِ المحذوفِ المنصوبِ في نحو: «الذي ضربتُ زيدٌ»؛ ألا ترى أنه منع أن تقولَ: «الذي ضربتُ نفسه زيدٌ» على أن (نفسه) توكيدٌ للهاءِ المحذوفةِ مِنَ الصلةِ». انظر: الخصائص (١/١٢٨).

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) انظر: الإغفال (٢/٤٠٩).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٥٨).

وينبغي النظر في هذا؛ فإنَّ خبرَ (إِنَّ) يُحذفُ، نحو^(١): «إِنَّ مَاءً»، و«إِنَّ وَلَدًا»، و«إِنَّ يَبَلًا»، و«إِنَّ شَاءً»، وذلك في الفصح.

وقولُ خ في الصلَّةِ صحيحٌ؛ لأنَّ المقتضي للحدفِ هو الطولُ، وألَّا فَلِمَ لا حذفَ في خبرِ المبتدأ لولا الطولُ؟! وألَّا ففيه ما في الخبرِ مِنَ التهيئةِ، فإذا كنتَ قد فررتَ مِنَ الطولِ فكيف توكِّدُ؟! من الطولِ فكيف توكِّدُ؟! من الطولِ فكيف توكِّدُ؟!

ولا تنافي بينَ حذفِ الشيءِ للدليلِ وتأكيده؛ لأنَّ ما حُذفَ للدليلِ بمنزلةِ الثابتِ، فقولُ زج في غايةِ مِنَ الحسنِ.

* * *

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفَعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَ «مَنْ نَزَجُوا يَهَبُ»
(في) متعلِّقٌ بـ: (مُنْجَلِي)، أي: يَتَّضِحُ فيه، أمَّا كَثِيرٌ فَدَلِيلُهُ النُّقْلُ، وَأَمَّا وَاضِحٌ فَدَلِيلُهُ أَنَّهُ فَضْلَةٌ.

ومفهومُه أَنَّهُ في غيرِ ذلك ليسَ كذلك؛ وذلك لأنَّهُ في المبتدأ قَلِيلٌ غيرٌ واضحٍ؛ لكونه مطلوبًا مِن وجهين: كونه عائِدًا، وكونه أحدَ جزئِي الجملة.

ويجوزُ كَوْنُ (كَثِيرٌ مُنْجَلِي فِي عَائِدٍ) مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ إِنْ جَعَلْتَهُمَا خَبَرَيْنِ^(٢)، وإِنْ جَعَلْتَ (مُنْجَلِي) صِفَةً لـ: (كَثِيرٌ) امْتَنَعَ التَّنَازُعُ، وَتَعَيَّنَ التَّعْلِيلُ بـ: (مُنْجَلِي)؛ لأنَّ الوصفَ لا يُوصَفُ قَبْلَ العَمَلِ^(٣).

(١) انظر: الكتاب (٢/ ١٤١).

(٢) في المخطوط: (خبران).

(٣) قال العليمي: «كذا بخط ابن هشام». انظر: حاشية العليمي (١/ ٦٥).



[يَفْعَلُ أَوْ وَضَفَ]: احترازٌ مِنَ المنصوبِ بالحرفِ، كذا في «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(١).
 وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَضَفِ غَيْرَ صِلَةٍ لَ: (أَلْ)، ك: جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدٌ»، فَإِنْ سُمِعَ
 لَمْ يَنْقَسْ.

ع: التَّحْرِيرُ أَنَّهُ مَعَ (أَلْ) إِمَّا ضَرُورَةٌ، نَحْوُ^(٢):

مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ

أَوْ مَمْتَنَعٌ، نَحْوُ: «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدٌ»؛ لِأَنَّهُ مُلْبِسٌ؛ إِذْ لَا يُدْرَى هَلِ الْمَرَادُ
 (الضَّارِبُ، أَوْ الضَّارِبُهَا، أَوْ الضَّارِبُيُهَا، أَوْ الضَّارِبُيُهَا، أَوْ الضَّارِبُيُهَا)، وَإِمَّا قَلِيلٌ،
 نَحْوُ^(٣):

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَأَحْمَدْنَاهُ بِهِ

وَتَلَخَّصَ أَنَّهُ لَا كَثِيرٌ وَلَا (مُنْجَلِي) مَطْلَقًا، بَلْ إِمَّا مُمْتَنَعٌ مَطْلَقًا، وَإِمَّا مَمْتَنَعٌ

(١) لم يقله في شرح الكافية، ولعل هذا في نسخة لابن هشام ليست في نسخ التحقيق. انظر: شرح
 الكافية (٢٨٩/١) وما بعدها.

(٢) بتمامه:

مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ
 ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٠٧/١) والتذيل والتكميل
 (٨٤/٣) وأوضح المسالك (١٧٤/١) وتخليص الشواهد (١٦١).

(٣) بتمامه:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَأَحْمَدْنَاهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ
 ولم ينسب إلى قائل، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٠٥/١) والتذيل والتكميل
 (٧٣/٣) وشرح المرادي (٤٥٣/١) وأوضح المسالك (١٧٣/١).

في النثر جائرٌ في الشعر، وإمّا جائرٌ في النثر بقلّة.

وَعَلِطَ ابْنُ النَّاطِمِ ^(١) هُنَا فَمَثَلٌ لِمَسْأَلَةِ الْوَصْفِ بِقَوْلِهِ ^(٢):

فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيُ
.....

* * *

كَذَاكَ حَذَفُ مَا بَوَّضَ خُفْضًا كَ: «أَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

يُوْهِمُ (كَذَاكَ) [أَنْ] ^(٣) الْحَذَفَ (كَثِيرٌ مُنْجَلٍ) ^(٤)، وَلَا أَدْرِي هَلْ أَرَادَهُ أَوْ لَا؟

وَكَذَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: (مَا بَوَّضَ) إِنْ قُلْتَ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٥): «يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ تَعْذِيبَهُ،

وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ رَحْمَتَهُ»، وَالْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرَ.

قُلْتُ: يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: ثُمَّ قَدَّرْتَ حَذَفَ الْمُضَافِ، ثُمَّ الْمَمْتَنِعُ أَنْ يُحَذَفَ

الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَحْدَهُ.

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٦٧).

(٢) بتمامه:

فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيُ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَنْشَأَ مَا

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلَهُ، وَهُوَ مِنْ مَخْلَعِ الْبَسِيطِ. انظر: شرح ابن الناطم (٦٧) وشرح المرادي

(١/٤٥٥) وتحرير الخصاصة (١/١٥٩) وتخليص الشواهد (١٦١) والمقاصد النحوية

(١/٤٣٥).

(٣) ساقطة من المخطوط، وتمت بها من العلمي.

(٤) في المخطوط: (منجلي)، والتصويب من العلمي.

(٥) انظر: الكشف (٣/٤٤٩).

[كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمُوْصُولُ جَرَّ كَذَا: «مُرٌّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرٌّ»^(١) قوله: (الَّذِي جُرَّ) قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) فِي: «لَمَّا يَقُضْ مَا أَمَرُهُ»^(٣): «التقدير: «ما أمره به». ولم يزد على ذلك.

وفيه نظر؛ فإنه إن قَدَّرَ إسقاطَ الخافضِ فقط لَزِمَ: «مَا أَمَرُهُ»^(٤)، فَيُحْدِثُ الضميرَ انْتِصَالَيْنِ، أَوْ: «مَا أَمَرُهُ إِيَّاهُ»، فَيُحْدِثُ المنفصلُ.

زَمْخَشَرِي^(٥) فِي «مَا كَانَتْ لَهُمُ الْخَيْرَةُ»^(٦): «(مَا) نَافِيَةٌ»، قَالَ: «وَقِيلَ: مَوْصُولَةٌ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَائِدُ مَحْذُوفًا، أَيْ: «وَيَخْتَارُ الَّذِي كَانَ لَهُمْ فِيهِ الْخَيْرَةُ»، كَمَا حُذِفَ فِي: «لِئَنَ ذَلِكَ لَيَنْ عَزِمَ الْأُمُورُ»^(٧).

قَالُوا: إِنَّ مِنَ الْضَرُورَةِ قَوْلَهُ^(٨):

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَنِسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَذِرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ
لأنه نظير: «مَرَزْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ».

(١) سقط هذا البيت من المخطوط، ولكن ابن هشام كتب وعلق حاشية له.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/١٢٧٢).

(٣) عبس: ٢٣.

(٤) في المخطوط (أمره)، والتصويب من العلمي.

(٥) الكشف (٣/٤٢٧).

(٦) القصص: ٦٨.

(٧) الشورى: ٤٣.

(٨) البيت لقيس بن جررة. انظر: النوادر (٢٦٦) والحلييات (١٤٨) وارتشاف الضرب

(١٠٢١/٢).

كذا قال ش ف^(١)، وهو خطأ، إِنَّمَا أَصْلُهُ: (قَابِضُهُ)، والباءُ زائدةٌ، والعائدُ حُذِفَ منصوبًا على رأيٍ الأَخْفَشِ^(٢)، ومخفوضًا^(٣) على رأيٍ غيرِه، فهو ضرورةٌ مِنْ هذا الوجه لا غير.



(١) يعني كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان انظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٤٢٥).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٩٢) وما بعدها.

(٣) في المخطوط: (ومخفوظًا).

المُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ

(أَل) حَزَفُ تَعْرِيفٍ أَوْ السَّلَامُ فَقَطْ ف: (نَمَطٌ) عَرَفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطُ)

مثلٌ في «شرح الكافية»^(١) للمعهود بالحضور بقولك لساتم رجلٍ حاضرٍ:
«لَا تَسْتَمِ الرَّجُلُ».

وهذا حقٌّ، وفيه ردٌّ على مَنْ يحضُرُ (أَل) الحضورية في تلك المسائل الأربع^(٢).
ثمَّ قول أولئك في: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ»: إِنَّ (أَل) للحُضُورِ ممنوعٌ، بل هذه
لغائبٍ لا لحاضرٍ.

وقال أيضًا - أعني النَّاطِمُ^(٣) -: «إِنَّ (أَل) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ» يُسَمِّيها المتكلمونَ
لتعريفِ الماهية، وإنَّ ذلك ملتجئٌ بالعهد؛ لأنَّكَ إِنَّمَا تقوله لِمَنْ يعتادُ قضاءَ
حوادثِكَ، فقد صارَ ما تَبَعُهُ له مقصودًا بالعلم، فهو في حُكْمِ المذكورِ أو المُشَاهَدِ،
وإنَّ (أَل) تَقَعُ لعمومِ الجنسِ، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، وإنَّ مِنْ علاماتِ هذا
صِحَّةَ حُلُولِ (كُلِّ) مَحَلِّهِ».

قلتُ: أمَّا (أَل) في: «اشْتَرِ اللَّحْمَ»، فليست للماهية، بل لتعريفِ مَعْهُودٍ عَهْدًا

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٢).

(٢) يعني: بعد اسم الإشارة، و(إذا) الفجاءة، وفي مثل (الآن)، وفي النداء. انظر: التذييل والتكميل
(٣/٢٣٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٢).

ذهنيًا، وأما (أل) في: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ»، فلتعريف الماهية والجنس المطلق، فلا يصح حُلُولُ (كُلِّ) محلَّها؛ لأنَّ (كُلًّا) إنَّما تأتي هنا لاستغراق الأفراد.

وقوله: «وَعَلَامَتُهَا حُلُولُ (كُلِّ)»، هذا من علامات (أل) الاستغرافية.

ومن علاماتها^(١) أيضًا صحة الاستثناء، وصحة الوصف بالجمع، والعلامة الأولى تتخلَّف في التي للجنس المطلق، ولا تتخلَّف الأخرى.

* * *

وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمَا ك: (الَلَاتِ، وَالْآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِي)

ع: الأحسن أن يُقرأ: (وَقَدْ يُزَادُ) بالياءِ آخِرَ الحروفِ؛ لِيُنَاسِبَ قوله: (لَا زِمَا).

ولو قال: (تَزَادُ) بالناءِ من فوقِ يقول: (لَا زِمَةً)، والقول بأنَّ التقدير: (زَيْدًا لَا زِمًا) تكلفٌ.

* * *

وَلَا ضَطْرَّارٍ ك: (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا وَ: (طِيبَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ)

[وَلَا ضَطْرَّارٍ]: متعلِّقٌ بمحذوفٍ معطوفٍ على (لَا زِمًا)، أي: (وَمُنْفَكًّا^(٢))

لَا ضَطْرَّارٍ)، ودلَّ على ذلك أنَّه قسيمه، والأحسن أن يكون التقدير: وغير لازم لاضطرار.

(١) في المخطوط (علات).

(٢) غير واضحة في المخطوط، وهذه أقرب قراءة لها، وفي الخصري: «وزيدًا لاضطرار». انظر:

حاشية الخصري (١/٢٠١).

أَجَازَ ابْنُ عَمْرٍوْنَ فِي قَوْلِهِ^(١):

..... عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أَنْ يَكُونَ (أَل) لِلتَّعْرِيفِ، عَلَى اعْتِقَادِ التَّنْكِيرِ فِي (بَنَاتِ أَوْبَرٍ)، كَمَا يُعْتَقَدُ فِي سَائِرِ الْأَعْلَامِ التَّنْكِيرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَل) مِثْلَهَا فِي (الْفَضْلِ، وَالْعَبَّاسِ)؛ لِأَنَّ (أَوْبَرَ) صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ.

ع: عِنْدِي فِي الْأَوَّلِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ عَلَّمَ الْجِنْسِ لَا يَبْصَحُ ذَلِكَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ؛ فَلَا تَجِدُ مَعَهُ مِثْلَهُ، فَيَبْصَحُ فِيهِ نِيَةُ التَّنْكِيرِ.

ع: ثُمَّ ظَهَرَ لِي رَدُّ هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ قَطَعًا قَالُوا^(٢): «لَقِيْتُهُ فَيْنَةً، وَالْفَيْنَةَ»، فَلَوْلَا تَنْكِيرُهُ لَمْ تَدْخُلْ (أَل)، وَقَالُوا^(٣): «اعْتَقَبَ عَلَيْهِ تَعْرِيفَانِ».

* * *

وَبَتَضُّ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَاقْدُ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

(١) بتمامه:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

لم ينسب إلى قائل معين، وهو من الكامل، الأكمؤ: جمع الكماء، وهي نوع من الفطري عرف أيضاً بـ: (شحم الأرض) أو (جدري الأرض)، يؤكل مشوياً أو مطبوخاً، العساقل: جمع العسقول، وهو نوع من الكماء، بنات الأوبر: نوع من الكماء صغار، فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم، تشبه اللفت. انظر: المقتضب (٤/ ٤٨) والانتصار لسيبويه (١٣٢) وإعراب القرآن للنحاس (١٠٩/ ٥) وشرح السيرافي (٣٤٧/ ٢).

(٢) حكاه أبو زيد. انظر: نوادر أبي زيد (٤٠٣).

(٣) قاله ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٤٠/ ٢).

ع: هذا النوع بعد استيفاء شرطيه - وهما: أن يُنْقَلِ الْعَلَمُ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، ويكونَ حالةَ النّقلِ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) - سَمَاعِيٌّ عِنْدِي لَا قِيَاسِيٌّ، وَإِنْ أَوْهَمَ أَوْ اقْتَضَى كَلَامُ النَّازِمِ ^(١) وابنه ^(٢) خلافه، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَقُّ الَّذِي لَا يُعْدَلُ عَنْهُ.

وهنا تنبيه: قال ابنُ مُلْكُون ^(٣) في (جَمِيلٍ) اسمَ رجلٍ: «إِمَّا مَنْقُولٌ مِنَ الْجَمِيلِ، وَهُوَ اسْمٌ، أَوْ مِنَ الصِّفَةِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ دُخُولُ (أَل)، وَقَلَّمَا يُنْقَلُ الْاسْمُ مِنَ الصِّفَةِ إِلَّا وَيَدْخُلُهُ (أَل)».

قَالَ الشَّلَوِيُّ ^(٤): «لَيْسَ هَذَا لَازِمًا، بَلْ فِيهِ مَذْهَبَانِ وَغَرَضَانِ، وَقَدْ يَجِيءُ الْغَرَضَانِ فِي الْاسْمِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّ مِثْلَ: (خَالِدٍ، وَحَاتِمٍ، وَنَائِلَةٍ)، وَكَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّوعِ لَا يَنْحَصِرُ، لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَل)، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ وَلَا بُدَّ؟».

ع: وَهَذَا سَهْوٌ وَقَعَ لَهُمَا؛ لِأَنَّ (الْجَمِيلَ) لِلشَّخْمِ صِفَةٌ لَا اسْمٌ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ ^(٥): «جَمَلْتُ الشَّخْمَ»، فَأَرَى أَنَّهُ ^(٦) إِنَّمَا قِيلَ: (جَمِيلٌ) مِنْ ذَلِكَ، بِمَعْنَى (مَجْمُولٌ)، وَقَدْ نَصَّ أَنَّهُ يُقَالُ: «جَمَلْتُ».

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: (٧٢).

(٣) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/ ٤٨٠).

(٤) انظر: حواشي الشلوين على المفصل (٦) والحلل لابن السيد (٤٧).

(٥) انظر: إصلاح المنطق (١٦٥).

(٦) في المخطوط (أنه) ثانية.

يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْأَلِفِ فِي (دَخَلَا) لِلتَّنْثِيَةِ، فَيَكُونُ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى مَعْنَى (أَلْ)

فِي قَوْلِهِ:

(أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ

ومثله: ﴿وَأَجْعَلْنَا... أُمَّةً مُسْلِمَةً لَّكَ﴾^(١)، وبعده: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ﴾^(٢)،

حملاً على معنى (الأمة) لا على لفظها.

ويحتمل أن يكون الألف إشباعاً، فيكون جاء على تذكير الأداة بمعنى (اللفظ)،

وهذا عندي أحسن؛ لأنه يناسب حينئذ قوله: (نُقْلًا).

* * *

ك: (الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ) فَاذْكُرْ ذَا وَحَدِّثْهُ سِيَّانِ

في «الخصائص»^(٣): قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: «قَامَ زَيْدٌ» بِمَنْزِلَةِ: «خَرَجْتُ فَإِذَا^(٤) الْأَسَدُ»،

ومعناه أن قولهم: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ» تعريفه تعريفُ الجنس، كقولك: «الْأَسَدُ شَرٌّ

مِنَ الذَّنْبِ»، وَأَنْتَ لَا تُرِيدُ أَنَّكَ خَرَجْتَ وَجَمِيعُ الْأَسَدِ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُمُ الْوَهْمُ بِالْبَابِ،

هَذَا مُحَالٌ، وَاعْتِقَادُهُ اخْتِلَالٌ، وَإِنَّمَا أُرِدَتْ وَاحِدًا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، فَوَضَعْتَ الْجَمَاعَةَ

عَلَى الْوَاحِدِ مَجَازًا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْسَاعِ وَالتَّوَكِيدِ وَالتَّشْبِيهِ.

(١) البقرة: ١٢٨. وكتبت في المخطوط بغير فاصل، هكذا: «واجعلنا أمة مسلمة لك»، والآية

بتمامها: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ...﴾.

(٢) البقرة: ١٢٩.

(٣) انظر: الخصائص (٢/٤٥١).

(٤) في المخطوط (من)، والتصويب من الخصائص.

أَمَّا الاتساعُ: فَإِنَّكَ وَضَعْتَ اللَّفْظَ الْمُعْتَادَ لِلْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ.

وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ: فَلِأَنَّكَ عَظَّمْتَ قَدْرَ ذَلِكَ الْوَاحِدِ بِأَنْ جِئْتَ بِلَفْظِهِ عَلَى اللَّفْظِ الْمُعْتَادِ لِلْجَمَاعَةِ.

وَأَمَّا التَّشْبِيهُ: فَلِأَنَّكَ شَبَّهْتَ الْوَاحِدَ بِالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ^(١) كُلَّ وَاحِدٍ مِثْلُهُ فِي كَوْنِهِ أَسَدًا^(٢).

وَمِثْلُهُ: «قَعَدَ جَعْفَرٌ»، وَ«انْطَلَقَ مُحَمَّدٌ»، وَ«جَاءَ اللَّيْلُ»، وَ«انْصَرَمَ النَّهَارُ». انتهى.

وَكَانَ أَبُو الْفَتْحِ قَدَّمَ قَبْلَ ذَلِكَ^(٣) أَنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِيَّةِ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ، وَذَلِكَ عَامَّةُ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ يُفَادُ مِنْهُ مَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ؟ فَقَوْلُكَ: «قَامَ زَيْدٌ» مَعْنَاهُ: «كَانَ مِنْهُ الْقِيَامُ»، أَيِ هَذَا الْجِنْسِ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ جَمِيعُ ذَلِكَ، وَكَيْفَ يَكُونُ وَالْجِنْسُ يَشْمَلُ الْأَزْمَنَةَ الثَّلَاثَةَ؟! وَذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُ لِأَحَدٍ فِي وَقْتٍ، وَلَا فِي مِثَّةِ أَلْفِ سَنَةٍ مُضَاعَفَةٍ، فَعَلِمَ أَنَّ: «قَامَ زَيْدٌ» مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ، وَأَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْكُلِّ مَوْضِعِ الْبَعْضِ اتِّسَاعًا، وَمُبَالَغَةً، وَتَشْبِيهًا لِلْقَلِيلِ بِالْكَثِيرِ.

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ (أَلْ) كَ: (الْعَقَبَةُ)

(١) فِي الْمَخْطُوطِ (لَأَنَّكَ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْخَصَائِصِ.

(٢) وَكَذَا فِي الْخَصَائِصِ، وَفِي الْمَخْطُوطِ (أَسَد).

(٣) انْظُرْ: الْخَصَائِصِ (٢/٤٤٩).

وَحَذَفَ (أَل) ذِي إِنْ تُنَادِ^(١) أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ



(١) في المخطوط: (تنادي).



الابْتِدَاءُ

الترجمة: الابتداء.

أقول: الابتداء: تجريد الاسم أو المؤول به من العوامل اللفظية غير المزيده،
مُخْبِرًا عَنْهُ، أو وَصْفًا رَافِعًا لِمُكْتَفًى بِهِ.

والمبتدأ: هو الْمُجَرَّدُ المذكور، وقد أشار إليه في التمثيل.

قال ابنه ^(١): «(وَعَبَّرَ الْمَزِيدَةَ): مدخل ^(٢) لنحو: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ ^(٣).

وفي «شرح الكافية» ^(٤) مثل بقوله: «بِحَسْبِ الذِّكْيِ فَاثِدَّةٌ»، و«بِحَسْبِكَ حَدِيثٌ». ثم قال: «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُتَأَخَّرُ نَكِيرَةً، فَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً فَلَا أَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ(بِحَسْبِكَ) خَبَرًا مُقَدِّمًا؛ فَإِنَّ (حَسْبًا) مِنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُعَرَّفُهَا الْإِضَافَةُ».

مُبْتَدَأً (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ) خَبَرٌ إِنَّ قُلْتَ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ» لا بُدَّ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا: الاسمُ أو ما في تأويله، ثم لا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ، وَهُوَ: التجرُّدُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللفظية غير المزيده، ثم لا بُدَّ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا: كونه إمَّا

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٧٤).

(٢) في المخطوط: (مخرج)، والتصويب من شرح ابن الناطم.

(٣) آل عمران: ٦٢ وص: ٦٥.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٣٧).



مُخْبَرًا عَنْهُ، أَوْ وَضْفًا رَافِعًا لِمَكْتَفَى بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَلَأَ قِيلَ فِي^(١):

أَقْطَاطِطٌ.....

و^(٢):

.....مَا وَافٍ.....

و(أَسَارٍ)، وَنَحْوِهِنَّ بِأَنَّهَا أَخْبَارٌ مُقَدَّمَةٌ.

قُلْتُ: لِعَدَمِ التَّطَابُّعِ.

* * *

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي: «أَسَارِ ذَانِ؟»

المبتدأ ثلاثة أنواع:

اسمٌ ليسَ في تأويلِ الفعلِ، كذ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(١) بتمامه:

أَقْطَاطِطٌ قَوْمٌ سَلِمَ أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا إِنْ يَظَعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنًا

لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٦٩/١) وشرح ابن الناظم (٧٥) واللمحة (٢٩٩/١).

(٢) بتمامه:

خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَتَمَّا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقْطَاطِطُ

لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢٦٩/١) وشواهد التوضيح والتصحيح (٦٦).

واسمٌ في تأويلِ الفعلِ الماضي، نحو: «أَقْلَ رَجُلٌ يَقُولُ^(١) ذَلِكَ».

واسمٌ في تأويلِ المضارع، نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟».

قيل: أو في تأويلِ الأمر، نحو: «حَسْبُكَ دِرْهَمَانِ».

ولا يُغني عن الخبرِ وصفٌ مجرورٌ بإضافة، خلافاً للكسائيِّ وهشام^(٢)؛ أجازا:

«كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ»، مستدلينَ بقراءة أبي جعفر^(٣): «وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ»^(٤).

قلنا: عطفتُ على فاعلٍ (أَقْرَبَ)، أو مبتدأ حُذِفَ خبره.

ع: لِيُنْظَرَ: هل يُقال: خبرٌ مخفوضٌ على الجوارِ؟^(٥)

وَقِسْ وَكَاسَتْفَهُامِ النَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: «فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ»

(١) في المخطوط: (يقوله)، وهو تحريف.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١٠٨٥/٣).

(٣) انظر: المحتسب (٢٩٧/٢) والبحر المحيط (١٧٤/٨).

(٤) القمر: ٣.

(٥) قال ابن هشام في المغني: «وقولُ بعضهم: «الخبرُ مُسْتَقَرٌّ»، وخُفِضَ على الجوارِ، حَمَلٌ على ما لم يثبت في الخبر»، ويقصد بقوله: «بعضهم» الإمام الرازي، وقال أبو حيان من قبله: «وخرَّجه صاحب اللوامح على أنه خبر لـ «كل»، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جُرَّ للمجاورة، وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ الخفض على الجوارِ في غاية الشذوذ، ولأنَّه لم يُعهد في خبر المبتدأ، إنما عُهد في الصفة، على اختلاف النحاة في وجوده». انظر: البحر المحيط (٣٤/١٠) ومغني اللبيب (٧١٣) ومعجم القراءات القرآنية (٢١٤/٩).



[فَائِزٌ أُولُو الرِّشْدِ]: كقوله^(١):

خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ

إِذْ لَوْ عُكِّسَ كَانَ إِخْبَارًا عَنِ الْجَمْعِ بِالْمَفْرَدِ.

قوله: [فَائِزٌ أُولُو الرِّشْدِ] ينبغي أن يقال في ضابطه: أن لا يعتمد على نفي ولا استفهام، ولا يتقدم عليه ما يقرب من الأسماء، ويُعَدُّ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ لِيُخْرَجَ: «إِنَّ فَائِزًا الرِّيْدَانِ»؛ فَإِنَّ النَّاطِمَ^(٢) لَا يُجِيزُهُ، وَإِنْ أَجَارَهُ الْأَخْفَشُ^(٣) وَالْفَرَاءُ^(٤).

[فَائِزٌ أُولُو الرِّشْدِ]: ينبغي أن يُقَيَّدَ بما ذكرَ أَمَامَهُ؛ لِيُخْرَجَ نَحْوُ: «مَا مِنْ قَائِمٍ أَبَوَاهُ فِي الدَّارِ»، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾^(٥)، فَ: (خَالِقٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(غَيْرٌ): صِفَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَ(يَرْزُقُكُمْ): الْخَبَرُ، وَلَيْسَ (غَيْرٌ) فَاعِلًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَلِيقُ بِالْفِعْلِ، وَلِأَنَّ (يَرْزُقُكُمْ) حِينَئِذٍ يَبْقَى لَا مَوْضِعَ لَهُ.

* * *

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ
نَحْوُ: «أَقَائِمُ أَخَوَاكَ؟»؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَطَابُقِ الْخَبَرِ وَالْمُخْبِرِ عَنْهُمَا.

(١) بتمامه:

خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيَا مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

لم يعرف قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/٢٧٣) وأوضح المسالك (١/١٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١١/٢) وشرح الكافية الشافية (١/٤٧٩).

(٣) انظر: الحجة (١/٢٠٠).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/٢٣٢) و(١/٢٥٦).

(٥) فاطر: ٣.

فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

أَقُولُ لَهُ كَالسَّرِّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحَجِّ مُرْتَحِلَانِ
فَأَجْرِي (بِنَا) مُجْرَى (وَنَحْنُ) لِلضَّرُورَةِ.

وعبارة شرف^(٢) أَنَّهُ أَجْرَى غَيْرِ الْمُبْتَدَأِ مُجْرَى الْمُبْتَدَأِ، فَأَخْبَرَ عَنْهُمَا.

وَأَنْشَدَ أَيْضًا^(٣):

لَعَلِّي إِنْ مَالَتْ بِي الرِّيحُ مَيْلَةً عَلَى ابْنِ أَبِي ذِبَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَ

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِنْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ابْنُ السَّيِّدِ فِي «إِصْلَاحِ الْخَلَلِ»^(٤): «أَحْسَنُ مَا قِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى الرَّافِعَ لَهُ عِنَايَةُ
الْمُتَكَلِّمِ وَاهْتِمَامُهُ بِهِ»^(٥)، وَأَنَّهُ^(٦) جَاءَ بِهِ لِيُسْنِدَ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، فَهُوَ بِمَثَابَةِ مَلِكٍ نَوَّةَ

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: البديع لابن الأثير (٧٩/١) والضرائر لابن عصفور (٢٨٢) وشرح الجزولية للأبدي (٦١٠) والتذيل والتكميل (٣٢٢/٣).

(٢) يقصد به كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان. انظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٤٥٠).

(٣) لم يعين قائله، وهو من الطويل. وأبو ذبان: كنية عبد الملك بن مروان، كني بذلك لبخر كان به من أثر فساد كان في فمه، ويعنى الشاعر بابتة هشام بن عبد الملك، وفي المخطوط (ملة) بدل (ميلة)، و(ان) بدل (واين)، وهذه تحريفات. انظر: معاني القرآن للفراء (١/١٥٠) والبصريات (١/٧٣٢) وارتشاف الضرب (٥/٢٤٥٠).

(٤) انظر: إصلاح الخلل (١١٣).

(٥) في إصلاح الخلل: «عناية المتكلم وإقباله».

(٦) في المخطوط: (وأن)، والتصويب من إصلاح الخلل.



بإنسانٍ وعُنِيَ بأمره؛ لِيُسْنِدَ إليه أمورَه، ويقلِّده إِيَّاهَا، والفاعلُ بمثابة رَجُلٍ رفعته أفعاله التي فَعَلَ.

ع: حقيقته أنَّ الرفعَ أشرفُ أنواعِ الإعرابِ، فيستحقُّه الأشرفُ لشرفه، وسَرَفُ المبتدأِ والفاعلِ بما ذَكَرَ، وحينئذٍ فأقولُ: ارتفعَ الخبرُ؛ لأنَّه عَنِ الذي ثَبَتَ شرفه.

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُنْتَمِ الْفَائِدَةُ ك: «اللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ»
في (باب إسقاطِ الدليل) ^(١): «قَالَ الْبَغْدَادِيُّونَ ^(٢): رافعُ المبتدأِ ما عادَ عليه مِنْ ضميرِ الخبرِ، ويُسقطه: «رَيْدٌ هَلْ قَامَ؟»، ومعلومٌ أنَّ ما بعدَ الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبله».

وقال: «لا تكونُ الصفةُ غيرَ مفيدةٍ؛ فلذلك صُرفَ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلٍ» ^(٣)، ويردُّه قولهم [لمن قال] ^(٤): «رَأَيْتُ زَيْدًا»: «الْمَنْيَ يَا فَتَى؟» و(الْمَنْيَ) صفةٌ غيرُ مفيدة» ^(٥).

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢٠٠).

(٢) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك كقولك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زَيْدًا»: «الْمَنْيَ يَا فَتَى؟»، فذ: (الْمَنْيَ) صفةٌ غيرَ مفيدة».

(٣) أي تُكْنَى به عن صفة زنتها (أفْعَل)، كذ: (أَحْمَق). يرى سيبويه منع صرف هذا، ويخالف أبو عثمان المازني. والوزن ضُبُط في المخطوط بضم العين، وهو تصحيف. انظر: الكتاب (٢٠٣/ ٣) والمقتضب (٣٨٤/ ٣).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٥) عبارته في الخصائص: «وإسقاطُ هذا أن يقالَ له: قد جاءت الصفةُ غيرَ مفيدة، وذلك =

إنما ينسبُ بعضُ النحاةِ الفائدةَ للخبرِ من حيثُ جاءَ آخرًا، وتمَّ به الكلامُ، ولم يُشَوَّفْ لِمَا بعدُ كَمَا يُشَوَّفُ^(١) لِمَا بعدُ المبتدأ.

فإن قلت: المبتدأ لا بُدَّ له أن يكونَ معروفًا عندَ السامعِ، والخبرُ مجهولٌ ضرورةً، فإذا ذكرتَ المبتدأ فكأنَّكَ لم تذكرَ شيئًا زائدًا على ما عنده، فإذا ذكرتَ الخبرَ فقد ذكرتَ ما هو مجهولٌ عنده، وذلكَ موضعُ الفائدةِ ضرورةً.

قلتُ: هذا على ظهوره لا يُوجِبُ أن يُقالَ: إنَّ الخبرَ هو الجزءُ المستفادُ وحده دونَ المبتدأ، فنظيرُ عِلْمِكَ بالمبتدأ عِلْمُكَ بالخبرِ، أعني مدلولهما؛ فإنَّ مدلوليهما^(٢) معلومانِ للسامعِ قبلَ الإخبارِ، ولأَلم يصحَّ إفهامُ؛ فكلُّ منهما معلومٌ من جهةٍ، وإنَّما المجهولُ النسبةُ والإضافةُ، وهو الحكمُ بأنَّ هذا هو صاحبُ هذا، وهذا المجهولُ لا يستقِلُّ بواحدٍ منهما على انفرادِهِ، وفي هذا مجال.

وينقطعُ النزاعُ بأنَّ تمثُلَ بـ: «زَيْدٌ أَخوكَ»، فهذانِ معرفتانِ، إن قَدَّرْتَ أنَّ السامعَ كان يعلمُ المبتدأ قَدَّرْتَ أنَّه كان يعلمُ الخبرَ، وإنَّما جَهِلَ أنَّ ما^(٣) يعلمُهُ مِن مدلولِ (زَيْدٍ) هو ما يعلمُهُ مِن مدلولِ (أَخوكَ).

ونصَّ أبو بكرٍ في «الأصول»^(٤) على أنَّه إذا كانَ الخبرُ معرفةً أنَّ الفائدةَ في

= كقولك في جواب من قال: «رَأَيْتُ زَيْدًا»: أَلَمْ تَرَ يَا فُتَى؟، فـ: (الْمَنِي) صفةٌ وغير مفيدة.

(١) في المخطوط: (يشوف)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (مدلولاهما).

(٣) رسمت في المخطوط متصلة: (إنما).

(٤) انظر: الأصول لابن السراج (١/٦٦).



مجموعهما، وقد كَانَ قَدَّمَ^(١) أَنَّ الخبرَ هو الذي يستفيدُه السامعُ في قولك: «عَبَدُ اللَّهِ جَالِسٌ».

فإذا قلنا: إِنَّ كلامَه هو ما قالَ المصنَّفُ، فقد نقضَه ما قالَه في المعرفَتين، ولستُ محتاجًا إلى الاستفادِ بكلامِ النحاة؛ لأنَّ ما قلته يعقلُه كُلُّ ذي عقلٍ سليمٍ مِن كُلِّ ضعفٍ وكُلِّ آفةٍ.

* * *

وَمُفْرَدًا يَأْنِي وَيَأْنِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ
[حَاوِيَةً مَعْنَى]: مَلْفُوظًا بِهِ أَوْ مُقَدَّرًا، نَحْوُ: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾^(٢) الآية، «السَّمْنُ
مَتَوَانٌ»، المِثَالُ.

ويجوزُ في المنصوبِ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا، والمبتدأ (كُلُّ)، نَحْوُ: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ
الْحَقُّ﴾^(٣).

.....كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ^(٤)

(١) انظر: الأصول لابن السراج (٦٢/١).

(٢) الشورى: ٤٣.

(٣) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس، والحديد: ١٠ وهي قراءة ابن عامر وعبد الوارث وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٣٥/٢) و(٣٣٠/٩).

(٤) بتمامه:

قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ
لأبي النجم العجلي، وهو من الرجز. انظر: ديوان أبي النجم العجلي (١٣٢) ومجاز القرآن (٨٤/٢) والكتاب (٨٥/١).

أو شبهة بها في العموم والافتقار لمُتَمِّم، نحو: «امرؤ يدعو إلى الخير أجيب»، وكذا المُشَبِّه في الافتقار دون عموم، نحو^(١):

فَثُوبٌ لَيْسَتْ وَثُوبٌ أَجْرٌ

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا^(٢)
البيت.

ع: فهذه ثلاثة أقسام، فإن خلا من ذلك فأجاز ص^(٣) رفع ذلك في الاختيار، ويشهد لهم: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْعُونَ^(٤)﴾.
أجاز فاه^(٥) في: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ^(٦)﴾ الآية:

(١) بتمامه:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَلَّيْتُهَا فَثُوبٌ لَيْسَتْ وَثُوبٌ أَجْرٌ
والبيت لامرئ القيس، ورواية الديوان بنصب الثوب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٥٩) والكتاب (٨٦/١) وشرح الكافية الشافية (٣٤٦/١) ومغني اللبيب (٨٢٩).

(٢) بتمامه:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَاءً وَيَوْمٌ نُسْرٌ
والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: ديوان النمر بن تولب (٥٧) والكتاب (٨٦/١) وأمالى ابن الحاجب (٧٤٩/٢) وتخليص الشواهد (١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣١٢/١) والبحر المحيط (٣٤٨/٢).

(٤) المائدة: ٥٠، وهي قراءة السلمي وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي. انظر: معجم القراءات (٢٨٧/٢).

(٥) يعني به الفارسي. انظر: الحجة للفارسي (٤٧/١ - ٤٨).

(٦) البقرة: ١٨٥.

مبتدأ محذوف الخبر، أي: «فِيمَا كُتِبَ عَلَيْكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ»، أي: صَوْمُهُ، كَقَوْلِ س^(١) [في]^(٢): ﴿وَالسَّارِقُ﴾^(٣) الآية، ودَلَّ عَلَيْهِ أَنَّ قَبْلَهُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾^(٤).

الخبر: ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾، فـ: ﴿الَّذِي أُنْزِلَ﴾ صفةٌ، ودخلت الفاء كما في: ﴿إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآية؛ لأنَّ المعرفة هنا ليست مُعَيَّنَةً، بل شائعةٌ في جميع هذا القبيل، كالموت الذي لا يُرَادُ بِهِ مَوْتُ بَعِينِهِ.

الخبر: ﴿الَّذِي﴾.

وكان الوجه الثاني أشبه؛ لأنَّه حُضَّ على الأمرِ بصيام الشهر، فأما إعادة ذكر الشهر فمثل: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَّا الْحَاقَّةُ﴾^(٥).

ع: عندي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّ صلة الموصول ماضية.

ع: ليس مثل قوله^(٦):

(١) انظر: الكتاب (١/١٤٢) وما بعدها.

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) المائدة: ٣٨.

(٤) البقرة: ١٨٣.

(٥) الحاقة: ١ - ٢، إلى هنا انتهى ملخصاً من كلام أبي علي في الحجة. انظر: الحجة: (١/٤٧) - (٤٨ - ٤٩).

(٦) بتمامه:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

والبيت لابن ميادة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن ميادة (١٣٤) والكتاب (١/٣٨٦).

..... فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

قوله^(١):

أَلَا يَأْتِيكَ وَنَحْكَ خَبْرِنَا فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ
لأن المعنى: «فَلَيْسَ عِنْدَكَ، أَوْ لَكَ جُودٌ»، فليُنظر في هذا الرابط.

وَأِنْ تَكُنْ إِسَاءَةً مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَ: «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى»
[نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي]: ومثله ما جاء في الدعاء المأثور^(٢): «أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ
- وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ - لَا مَانِعَ... إلى آخره، ف: (أَحَقُّ) مبتدأ، و(لَا مَانِعَ) خبره، وما بينهما
اعتراض.

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارْعُ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ
قوله: (وَإِنْ يُشْتَقُّ) وكذا أَنْ يُؤَوَّلَ بِالمشتق، كقول^(٣) الطائي الكبير، وقد أحسن
ما شاء^(٤):

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من الوافر. انظر: ديوان عبد الرحمن بن حسان (٢١) والكتاب (٣٨٦/١).

(٢) انظر: مسند أحمد (٣٤٣/١٨) وصحيح مسلم (٣٤٧/١).

(٣) من هنا حتى آخر التحشية منقولة من الخصائص. انظر: الخصائص (٢٧٤/٣).

(٤) البيت لأبي تمام، وبه يعنون الطائي الكبير، وهو من الطويل، وفي بعض المراجع: «تحسين».

انظر: ديوان أبي تمام (١٢٠) والخصائص (٢٧٤/٣) وإيضاح شواهد الإيضاح (٣٦٢/١) =



فَلَا تَحْسَبَا هَذَا لَهَا الْعَذْرُ وَخَدَهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هَذَا

أي: «كُلُّ غَانِيَةٍ غَادِرَةٌ»، وقال العربي^(١):

إِنَّ الذَّنَابَ قَدْ اخْضَرَّتْ بَرَانِئُهَا وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا

أي: «كُلُّهُمْ مُتَعَادُونَ»؛ لَأَنَّ بَكْرًا هَكَذَا فَعَلَهُمْ.

وقال^(٢):

مَا أُمُّكَ اجْتَاخَتِ الْمَنَائِيَا كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ

أي: (حَزِينٌ) أَوْ (كَيْبٌ).

وَمِنْ هُنَا قَالُوا^(٣): «نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ خَزَّ قَمِيصُهُ»، أي: (نَاعِمٌ)، و«مَرَزْتُ

بِقَاعٍ عَزَفَجٍ كُلُّهُ»، أي: (خَشِنٌ وَجَافٌ)، فَرَفَعَ (الْخَزَّ) الْقَمِيصَ، وَ(الْعَزَفَجُ) الضَّمِيرُ،
بَدَلِيلُ التَّأَكِيدِ.

وقال^(٤):

= والمقاصد الشافية (١/٦٤٣).

(١) لَرَجُلٍ مِنْ تَمِيمٍ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: الملاحن لابن دريد (٩٢٣) والخصائص (٣/٢٧٢).

(٢) البيت لديك الجن، وهو من مخلع البسيط. انظر: ديوان ديك الجن (١٤١) والخصائص (٣/٢٧٥) وديوان المعاني (٢/١٨١) والمحكم (١٠/٥٧٥).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٤) والإيضاح (٣٨).

(٤) من تمامه:

أَنَا أَبُو بَرَزَةَ إِذْ جَدَّ الْوَهْلُ خُلِفْتُ غَيْرَ رُمْلٍ وَلَا وَكَلٍ

للأعرج المعني، وهو من الرجز أو مجزؤه. انظر: الخصائص (٣/٢٧٥) وإيضاح شواهد =

..... أَنَا أَبُو بَرَزَةَ إِذْ جَدَّ الْوَهْلُ
 أي: «أَنَا النَّافِعُ وَالْمُجْدِي».
 و^(١):

..... أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَخْيَانِ
 وفي «الْخَصَائِصِ»^(٢): «تَبَاحُثُنَا فِي:

..... أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ
 الْبَيْتَ، وَتَلَخَّصَ لَنَا فِيهِ وَجْهَانُ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: «أَنَا مِثْلَهُ»، فَعَمِلَ فِي الظَّرْفِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، أَيِ:
 «أَنَا أَشْبَهُ أَبَا الْمِنْهَالِ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ».

والثاني: أَنْ يَكُونَ أَبُو الْمِنْهَالِ قَدْ اشْتَهَرَ بِالْغَنَاءِ وَالنَّجْدَةِ، فَصَارَ ذِكْرُهُ بِمِثَابَةِ
 أَنْ يُذَكَّرَ: «أَنَا الْمُغْنِي أَوْ النَّجْدُ».

* * *

وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا

= الإيضاح (١/ ٣٦١) والتذكرة الحمدونية (٢/ ٤٠٤) والمجموع المغني (١/ ٣٧).

(١) بتمامه:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَخْيَانِ لَيْسَ عَلَيَّ نَسَبِي بِضَوْلَانِ
 قال الأزهري: لبعض بني أسد، وهو من الرجز. انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٤٧) وشرح
 الأبيات المشككة الإعراب للفارسي (٢٥٠) والتمام لابن جني (١٦٣).

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٣).



ع: إبراز الضمير في نحو: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا»^(١) هو بمنزلة دخول الفصل في نحو: ﴿كَتَبْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، وإن لم يمكن توهم الوصفية هنا، حملوا ما لا لباس فيه على ما فيه لباس، كما حملوا المضمَر على الظاهر.

* * *

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ، أَوْ اسْتَقَرَّ) قَوْلُهُمْ فِي الْخَبَرِ الْآتِي ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا: «شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ تَامًا» جُوزَ فِيهِ أَوْجُهُ: أحدها: أن يكون احترازًا من نحو: «زَيْدٌ فِيكَ رَاغِبًا». والثاني: أن يكون احترازًا عَنِ الظُّرُوفِ الْمُقْطُوعَةِ عَنِ الْإِضَافَةِ، كَ: (قَبْلُ، وَبَعْدُ).

والثالث: أن يكون احترازًا عَنِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجُثَّةِ. وينبغي أن يُحْمَلَ عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ صَاحِبَ «الْمُقَرَّبِ»^(٣) ذَكَرَ هَذَا الشَّرْطَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ لَا يُخْبَرُ^(٤) بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُثَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْمَشْتَهَرَةَ؟

فَرَّغَ يُنَاسِبُ هَذَا الْمَقَامَ: السِّيرَافِيُّ^(٥): «اعْلَمْ أَنَّ (قَبْلًا، وَبَعْدًا) يَكُونَانِ خَبَرَيْنِ

(١) في المخطوط (ضاربه)، وهو سهو من الناسخ رحمه الله.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) انظر: المقرب (١٢٣ - ١٢٤).

(٤) في المخطوط: (يحترز)، والتصويب من المقرب.

(٥) انظر: شرح السيرافي (٥٤ / ٤).

للجثة وغيرها إذا كانا مُضَافَيْنِ، فَإِنْ حُذِفَ مَا أُضِيفَا إِلَيْهِ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ، كَذَا قَالَ س^(١)، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا، وَلَمْ أَرْ مَنْ عَلَّلَ ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِنَا.

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «إِنَّ الْفَائِدَةَ فِي التَّوْقِيتِ بِمَا أُضِفَتْ إِلَيْهِ، فَإِذَا حُذِفَ زَالَتِ الْفَائِدَةُ»، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ لَا فَائِدَةَ لَهُمَا فِي غَيْرِ الْخَبَرِ.
وَأَمَّا الْعِلَّةُ: أَنَّ الْكَلَامَ حِينَئِذٍ فِيهِ إِجْحَافٌ كَبِيرٌ بِالظَّرْفِ بِحَذْفِ عَامِلِهِ وَمَعْمُولِهِ وَمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ.

ع: زَالَ الْإِشْكَالُ: «فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»^(٢).

* * *

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفْذَفَ أَخْبَرًا
قَالَ الْأَخْطَلُ^(٣):

كَأَنْتَ مَزَالٌ أَلْفٍ عَهْدُهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا
فِي «الْإِيضَاحِ الشَّعْرِيِّ»^(٤): «لَا تَكُونُ (إِذْ) خَبَرًا عَنْ (نَحْنُ)، كَمَا لَا يَجُوزُ:

(١) انظر: الكتاب (٢٨٦/٣).

(٢) جزء من كلام رسول الله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»، وفيه وقوع الظرف خبرًا عن الجثة، وهما (بعد، وكسرى). انظر: صحيح البخاري (٨٥/٤) ومسند الشافعي (٢٠٨) ومسند أحمد (٣٥/٧).

(٣) أول من نسب له للأخطل أبو علي، وأنشده أيضًا في المغني، وهو من الطويل. انظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي (٢٨٤) وأمالى ابن الشجري (٣٠٨/١) ومغني اللبيب (١١٧) وتمهيد القواعد (١٩٣٢/٤).

(٤) انظر: الإيضاح الشعري (٢٨٤).



«زَيْدٌ أَمْسٍ»، بل (إِذِ) الْأَوَّلُ ظَرْفٌ لـ: (عَهْدَتْهُمْ)، أي: «عَهْدَتْهُمْ إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، و(دُونَ) ظَرْفٌ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بـ: (عَهْدَتْهُمْ) أَيْضًا، وَخَبَرُ (نَحْنُ) مُحذوفٌ، أي: «عَهْدَتْهُمْ إِخْوَانًا إِذْ نَحْنُ مُتَأَلِّفُونَ إِذْ ذَاكَ»، أي: «إِذْ ذَاكَ كَائِنْ».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «دُونَ»^(١) النَّاسِ مُتَعَلِّقًا بِالْخَبَرِ الْمُضْمَرِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ: «إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ»، فَإِذَا قَدَّمَ الصِّفَةَ صَارَ نَصَبًا عَلَى الْحَالِ.

* * *

وَلَا يَجُوزُ الْإِنْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ مَا لَمْ تُفْذَكْ: «عِنْدَ زَيْدٍ نِمْرَةٍ» [مَا لَمْ تُفْذَكْ]: هَذَا هُوَ الْمَرْجِعُ، وَمَا ذُكِرَ بَعْدُ تَمَثِيلٌ لَصُورٍ حَصَلَتْ فِيهَا الْإِفَادَةُ. وَقَدْ تَعَقَّبَ ابْنُ الْحَاجِّ قَوْلَ «الْمَقْرَبِ»^(٢): «وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نِكْرَةً إِلَّا بِشُرُوطٍ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً...»، إِلَى آخِرِهِ، فَقَالَ: «السَّبَبُ الَّذِي مَنَعَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكَرَةِ عِنْدَ النُّحَاةِ كُلِّهِمْ إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ الْفَائِدَةِ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا، وَالْمَسْوُوعُ فِيمَا حَصَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ إِنَّمَا هُوَ الْفَائِدَةُ، فَالِاشْتِغَالُ بَعْدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ - يَعْنِي بِدُونِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَسْوُوعِ - بُعْدٌ عَنْ فَهْمِ الْغَرَضِ الْمُرَادِ.

وَيَبِينُ لَكَ ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَوَجَّدَتْ وَلَا تَسْوَعُ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكَرَةِ، قَالَ س (٣) فِي نَحْوِ: «كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا»: «لَا يَخْسُنُ؛ لِأَنَّهُ»^(٤) لَا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدُّنْيَا

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الإيضاح الشعري

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) انظر: الكتاب (٥٤ / ١).

(٤) في المخطوط (أنه)، والتصويب من الكتاب.

عَاقِلٌ»، وَنَصَّ عَلَى مِثْلِ هَذَا أَبُو الْعَبَّاسِ فِي «الْمَقْتَضِبِ» فِي بَابِي الْإِبْتِدَاءِ^(١) وَ(كَانَ)^(٢)، وَأَبُو الْحَسَنِ فِي «الْأَوْسَطِ» فِي بَابِ (كَانَ)».

قوله: (كَ: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً») قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ: «وَكَذَا تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ فِي نَحْوِ: [فِي]»^(٣) دَرَاهِمِكَ أَلْفٌ بَيْضٌ»، عَلَى أَنَّ (بَيْضٌ) الْخَبَرُ، فَنَصَّ س^(٤) عَلَى الْجَوَازِ فِي (إِنَّ)، نَحْوُ: «إِنَّ فِي دَرَاهِمِكَ أَلْفًا بَيْضٌ».

ع: مِثَالُ الْمَسْأَلَةِ: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ»، وَعِنْدِي فِي الْمَسْأَلَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ (قَائِمٌ) يُوهِمُ الصِّفَةَ؛ فِيهِهِ الْمَانِعُ الَّذِي فِي قَوْلِكَ: «رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، وَالْمِثَالُ الَّذِي مِثْلَ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ مَعْنَى لِقَوْلِ الْقَائِلِ: «أَلْفٌ بَيْضٌ»، وَإِنَّمَا الظَّاهِرُ أَنَّ (بَيْضٌ) صِفَةٌ، وَأَنَّ (فِي دَرَاهِمِكَ) الْخَبَرُ، ثُمَّ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «إِنَّ (بَيْضٌ) عَامِلٌ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ». ابْنُ الْحَاجِّ: نَصَّ الزَّجَّاجُ^(٥) وَالْفَرَاءُ^(٦) فِي: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٧) عَلَى قُنْجٍ: «رَجُلٌ قَامٌ»، وَحُسْنٍ: «قَامَ رَجُلٌ»، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عِنْدِي التَّبَاسُّ الْخَبَرِ بِالصِّفَةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

(١) انظر: المقتضب (٤/ ١٢٧).

(٢) انظر: المقتضب (٤/ ٨٨).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتسميم من الكتاب.

(٤) انظر: الكتاب (٢/ ١٤٣).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٧).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٤٣).

(٧) النور: ١.



و«هَلْ قَتَى فِيكُمْ؟»، «فَمَا خِلْ لَنَا» وَ«رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا»

[وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ]: لا بد من تقييد الصفة بالفائدة؛ ليخرج: «كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا»، ودخل في كلامه مثل: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ»، وهو المعبر عنه بـ: (خَلَفَ الْمُوصُوفِ)^(١)؛ فإنَّ المبتدأ حقيقة المُقَدَّرُ، ومثل: «أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا»، وهو الذي عُبِّرَ عنه في «المقرب»^(٢) بكونه كمعرفة، ولا يقبل (أل)، وقد يقال: اختصاصه بـ: (من) ومخفوضها^(٣)، فهو داخل في:

... رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ

ويعلم حينئذ أن صورة تلك المسألة لا تختص بالمصدر، والحاصل أنها ليست قسمًا برأسه، وأن عدم قبول (أل) لا مدخل له في التسويغ. ومن الباب: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ يَذَرُهُمْ»؛ لأنَّ الصفة مقدرة. ومنه عند ابنِ الحَاجِّ: «النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ»^(٤) وَرَجُلٌ أَهْتَمْتُ، أي: رَجُلٌ مِنْهُمْ وَرَجُلٌ مِنْهُمْ. وردَّ على ابنِ عُصْفُورٍ^(٥) جَعَلَهُ الْمَسْوُوعَ التَّفْصِيلَ^(٦)، وقال: «يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ

(١) بهذا سماه ابن عصفور، وبنفس المثال مثل. انظر: المقرب (١٢٣).

(٢) انظر: المقرب (١٢٣).

(٣) في المخطوط: (ومخفوضها)، وهو تصحيف.

(٤) تحرفت في المخطوط إلى: (الزمه).

(٥) انظر: المقرب (١٢٣).

(٦) وجعل المسووع التفصيل مذهب ابن هشام في المغني. انظر: مغني اللبيب (٦١٤).

المسوّغ غيره»، قال: «ومن هذا قوله سبحانه: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾»^(١).

و«رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ» وَعَمَلٌ بِرَّيْزِينَ وَلِيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلِّ
﴿مَلَّ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾^(٢)، واختُلِفَ^(٣) فِي ﴿صَدٌّ﴾، فَقِيلَ: عَطْفٌ عَلَى الْخَبْرِ،
وهو ﴿كَبِيرٌ﴾، وكذا ﴿وَكُفْرٌ﴾، ويردُّه أَنَّ الْقِتَالَ فِيهِ لَيْسَ كُفْرًا.

وقيل: مُبْتَدَأٌ، فيكون ﴿فِيهِ﴾ كَالشَّاهِدِ الْأَوَّلِ، وكذا ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾، وخبرُهُما
محذوفٌ، أي: كَبِيرَانِ، وردَّ بَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ إِخْرَاجَ أَهْلِهِ أَكْبَرُ مِنَ الْكُفْرِ.
وقيل: مُبْتَدَأٌ، و﴿كُفْرٌ﴾ و﴿إِخْرَاجٌ﴾ معطوفانِ، و﴿أَكْبَرُ﴾ خبرُ الْجَمْعِ.
واعلم أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الظَّرْفِ فِي الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ صَفَةً، فيكون من قوله تعالى:
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾^(٤).

قوله: (وَعَمَلٌ بِرَّيْزِينَ) مثال ثانٍ لتسويغِ العمل؛ لأنَّ المضافَ عامِلٌ في
المضافِ إِلَيْهِ، وقد نصَّ على ذلك في «شرحِه للتسهيل»^(٥).

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

(١) الشورى: ٧.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) مستفاد من الحجة لأبي علي. انظر: الحجة (٣/ ١٢٧).

(٤) البقرة: ٢٢١.

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٢١).



مراؤه بالتجوزِ عدمُ المنع، لا الإباحةُ المستويةُ الطرفين.

ولمَّا قَسَمَ في «المقرب»^(١) الخبرَ إلى واجبِ التقديمِ وواجبِ التأخيرِ ومستويٍ فيه الأمرانِ، قالَ ابنُ الحَاجِّ: «هذا القسمُ لا وجودَ له عندي»، قالَ: «وإنَّما الأقسامُ واجبُ التقديمِ وواجبُ التأخيرِ ومختارُ التأخيرِ، وهو أوسعُ الأقسامِ، نحوُ: «زَيْدٌ قائمٌ».

ع: والذي في كلامِ ابنِ عصفورٍ: «وَقَسَمْتُ أَنَّتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ»، ولم يَقُلْ: إِنَّ الوجهينِ مستويانِ.

* * *

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
قوله: (فَأَمْنَعُهُ) مُسَبَّبٌ عن مفهومٍ قوله فيما تقدَّم:

وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرًا

فإنَّ مفهومه: «وَمَنْعُوهُ حَيْثُ يَضُرُّ»، ثمَّ فَرَعَ على هذا المفهوم.

قوله: (عُرْفًا) البيت، لم يشترطِ في «المقرب»^(٢): (عَادِمِي بَيَانِ)، وتعقَّبَه ابنُ الحَاجِّ، وقالَ: «ذلك مشروطٌ عند مَنْ يسلِّمُ أنَّ ذلك مُوجبٌ للمنع، وإلا فنَصَّ الرَّجَّاجُ^(٣) في: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾^(٤) على جوازِ الوجهينِ»، وقالَ: «إِنَّهُ

(١) انظر: المقرب (١٢٨).

(٢) انظر: المقرب (١٢٨).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٣٨٦).

(٤) الأنبياء: ١٥.

لَا خِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي ذَلِكَ.

وفي «لمع» ابن جني^(١): «إِذَا [كَانَا]^(٢) مَعْرِفَتَيْنِ كُنْتَ بِالْخِيَارِ، أَيُّهُمَا شِئْتَ جَعَلْتَ الْمَبْتَدَأَ، وَجَعَلْتَ الْآخَرَ الْخَبَرَ».

وقال ابن برهان^(٣): «يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ: (الْآخِرَ) بِكَسْرِ الْخَاءِ، وَحَكَى عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ جَوَازُ تَأْخِيرِهِ هُنَا، وَقَالَ: «مَتَى كَانَتْ الْفَائِدَةُ فِي شَيْءٍ فَهُوَ الْخَبَرُ، مُقَدِّمًا كَانَ أَوْ مُؤَخَّرًا».

[عُرْفًا وَنُكْرًا]: تَمْيِيزَانِ مُحَوَّلَانِ عَنِ الْفَاعِلِ.

يردُّ عليه نحو: «قَائِمٌ غُلَامٌ امْرَأَةٌ»، وهذا معنى قول ابن الحاجب^(٤): «مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَتَيْنِ»، أي: فِي التَّخْصِصِ وَالْقُرْبِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، نحو: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي».

قال الرُّكْنُ^(٥): «إِنَّ أَعْرَفَ الْمَعْرِفَتَيْنِ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَإِنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَمْ يَعتَبِرْهُ».

قلت: وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ اعْتَبَرُوهُ فِي بَابِ (كَانَ)، أَعْنِي جَعَلَ الْأَعْرَفِ الْأِسْمَ، وَمَا دُونَهُ الْخَبَرَ، وَلَمْ يَعتَبِرْهُ أَكْثَرُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) انظر: اللمع (٢٦).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من اللمع.

(٣) لم أجد كلامه في مطبوعة شرحه. انظر: شرح اللمع لابن برهان (١/ ٣٤).

(٤) انظر: الكافية (١٦).

(٥) انظر: الشرح الكبير للركن على الكافية ورقة (١/ ٣٩).



[عَادَمِي بَيَان]: هذا تقييدٌ.

وقال الرُّكنُ^(١) مُعْتَرِضًا على ابنِ الحَاجِبِ: «يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُسَبَّهًا بِالْآخَرِ»؛ لِيُخْرَجَ نَحْوُ^(٢):
بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا

البيت، أي: «بُنُو أَبْنَانِنَا مِثْلُ بَيْنَانَا»، لا يُقال: عَدَلْ إِلَى الْحَمَلِ عَلَى الظَّاهِرِ؛
لأنَّ مراده: أَنَّ الْإِبْنَ يَشْمَلُ ابْنَ الصُّلْبِ وَابْنَ الْإِبْنِ دُونَ ابْنِ الْبَنَتِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ
التَّشْبِيهَ، فَلَا حَاجَةَ لَتَقْدِيرِ الثَّانِي مُبْتَدَأً، وَلَا إِلَى جَعْلِ الْمُبْتَدَأِ مُسَبَّهًا بِالْخَبَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا
الْمَعْنَى حَاصِلٌ، وَالْبَيْتُ عَلَى الظَّاهِرِ.
وَكَذَا قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ^(٣):

لُعَابُ الْأَقَاعِي
.....

(١) انظر: الشرح الكبير للركن على الكافية ورقة (١/٣٩).

(٢) بتمامه:

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَيْنَانِنَا بُنُونُهُنَّ أَبْنَاءُ الرُّجَالِ الْأَبَائِدِ
البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٢٧١) والإنصاف (١/٥٦) والتبيين
للعكبري (٢٤٦).

(٣) بتمامه:

لُعَابُ الْأَقَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَزْيُ الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلِ
وهو من الطويل، والأري: العسل، واشتارته: استخرجته، وعواسل: جمع عاسلة؛ والعاسل:
مستخرج العسل. انظر: الحيوان (١/٤٨) وعيون الأخبار (١/١٠٩) وشرح المفصل
(١/٢٤٨).

البيت، وهذا من كلام الجزولي^(١)، ولقائل أن يقول: يُحمل الثاني على ظاهره
تكثرًا للمبالغة.

* * *

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا
مسألة «زَيْدٌ قَامَ» ضابطها أربعة أمور:

أن يكون الخبرُ فعلًا رافعًا لضميرٍ مفردٍ راجعٍ للمبتدأ، فخرج نحو: «زَيْدٌ
قَائِمٌ»، و«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، و«أَخَوَاكَ قَامُوا»^(٢)، و«إِخْوَتُكَ قَامُوا»، و«غُلَامٌ هِنْدٍ صَرَبَتْهُ»؛
فإن تقديم «صَرَبَتْهُ» لا يضُرُّ؛ إذ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الغلامَ لـ «صَرَبَتْ».

فإن قلت: فما تصنعُ بـ: «غُلَامٌ زَيْدٌ صَرَبَهُ»، إذا قَدَّرْتَ الفاعلَ الغلامَ؟

أوليس الإلباسُ موجودًا لو قَدَّمْتَ، وقد صدقَ عليه ضابطُك؟

قلت: هنا يجبُ إبرازُ الضميرِ؛ لجريانِ الفعلِ على غيرِ مَنْ هو له، فتقولُ:
«غُلَامٌ زَيْدٌ صَرَبَتْهُ هُوَ»، فإذا قلتَ: «صَرَبَتْهُ هُوَ غُلَامٌ زَيْدٌ»^(٣)، فلا لبسَ.

فإن قلتَ: بلى، اللبسُ موجودٌ؛ لاحتمالِ التأكيدِ.

قلتُ: لو اعتبروا ذلكَ لم يُفدْهُمْ الإبرازُ في قولهم: «غُلَامٌ زَيْدٌ»^(٤) صَارِبُهُ هُوَ.
شيئًا؛ لاحتمالِ التأكيدِ، فهذا لازمٌ في الفعلِ والوصفِ، قَدَّمْتَ أم أَخَّرْتَ.

(١) انظر: المقدمة الجزولية (٩٧).

(٢) لعل الصواب: (قاما).

(٣) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/ ٨٩ - ٩٠).

(٤) في المخطوط: (هند)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/ ٨٩ - ٩٠).

فإن قلت: فلم [لا] ^(١) أبرزت أيضًا في: «غُلامٌ هِنْدٌ صَرَبَتْهُ»، فقلت: «هي»؟

قلت: لعدم الإلباس.

فإن قلت: فلم أبرزتم في: «غُلامٌ هِنْدٌ صَارِبَتْهُ هي»، وقد زال الإلباس؟

قلت: فرقا بين الفعل والوصف؛ لأنَّ الاتصال بالفعل أكد، فلم يفصلوا معموله عنه إلاَّ لموجب.

[مُنْخَصِرًا]: سواء كان الحصر بـ: (إِنَّمَا) أو بـ: (إِلَّا)، وسواء كان حصر أفراد أو قلب.

وينبغي أن يرد المحصور بـ: (إِلَّا) على قوله:

وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا

فإنه إنما يمتنع في هذا الحمل على المحصور بـ: (إِنَّمَا)، لأنه لا ^(٢) يضُرُّ، فإنه لو قيل: «مَا إِلَّا قَائِمٌ زَيْدٌ» لم يتغير المعنى.

* * *

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَا أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كـ: «مَنْ لِي مُنْجِدًا»

قوله: (لِذِي لَامٍ ابْتِدَا) فليُسأل عن اللام في: «لَزَيْدٌ قَامَ»، وقال ^(٣):

لَعَمْرِي لَسِنْ أَنْزَقْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ لَيْسَ السَّدَامَى كُنْتُمْ آلَ أَبَجَرَا

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها، وهي عند العليمي.

(٢) في المخطوط: (لأنه).

(٣) البيت للأبيد الرياحي، وهو من الطويل. انظر: مجاز القرآن (١٦٩/٢) ومعاني القرآن

للزجاج (٣٠٤/٤).

اللام في «لعمري» لام الابتداء، ولام «لئن» موطن، ولام «لئس» لام جواب القسم.

وَنَحْوُ «عِنْدِي ذَرَمٌ» وَ«لِي وَطَرٌ» مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبَرُ

لهذه المسألة أربع صور:

أحدها: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير، والخبر مضافاً إلى ما يعود عليه ذلك الضمير، كقوله^(١):

..... مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيئَهَا

الثانية: أن يكون بدل المضاف إليه مجروراً بالحرف، نحو: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدِ الْمُحْسِنِ إِلَيْهَا»^(٢).

الثالثة: أن تركب صورة من النوعين، نحو: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدِ بَعْلُهَا».

(١) بتمامه:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُذْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيئَهَا

والبيت لنصيب بن رباح، وهو من الطويل. انظر: ديوان نصيب (٦٨) وسمط اللالي

(١/٤٠١) وشرح ابن الناظم (٨٤) وارتشاف الضرب (٣/١١٠٧).

(٢) قال ناظر الجيش: «ومثال الالتباس بغير إضافة قولك: «مُعْرِضٌ عَنْ هِنْدِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهَا».

انظر: تمهيد القواعد (٢/٩٤٦).

والرابعة: أن يكون مفسر الضمير منصوبًا، نحو: «مُخْرِزٌ زَيْدًا أَجَلُهُ».

واختلفَ في هذه وفيما إذا كان المفسر مجرورًا بالحرف: هل يجوز تأخير الخبر وتقدير المفسر، فتقول: «عن هند المحسن إليها معرض»، و«زَيْدًا»^(١) أَجَلُهُ مُخْرِزٌ؟

فأجازَ ذلك البصريونَ وهشامٌ مطلقًا^(٢)، ومنعه الكوفيونَ إلا هشامًا والكسائيَ مطلقًا، وفصلَ الكسائي، فأجازَه إن كان العاملَ وصفًا، نحو (مُخْرِزٍ)، ومنعه إن كان فعلًا، نحو (أَخْرَزَ).

فيقال في ضابطِ المسألة: إذا اتَّصَلَ بالمبتدأ ضميرٌ عائِدٌ على ما اتَّصَلَ بالخبر، فتارةً يكونُ الاتصالانِ مِنْ جهةِ الإضافة، وتارةً يكونانِ مِنْ جهةِ المعمولِ، وتارةً يَخْتَلِفانِ، وتحتَ ذلك صورتانِ.

* * *

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْدِيرَ ك: «أَيَّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا؟»
و«كَيْفَ أَنْتَ؟»، و«أَيَّانَ اعْتِكَافُكَ؟»، و«مَتَى سَفَرُكَ؟»، و«كَمْ ذَرَاهِمُكَ؟».

* * *

وَحَبَرَ الْمُخْصُورِ قَدْ أَمَّا ك: «مَالَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ»

* * *

(١) في المخطوط (زيد)، والتصويب من العلمي.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج (٢/ ٢٤٠).

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: «زَيْدٌ بَعْدَ: «مَنْ عِنْدَكُمْ؟»

* * *

وَفِي جَوَابٍ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قُلْ: «دَيْفٌ» فَ: (زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

مِنْ «مِفْتَاحِ الإِعْرَابِ» لِلأَمِينِ^(١): إِذَا كَانَتْ (كَيْفَ) فَضْلَةً، فَإِنْ كَانَتْ سُؤْلاً عَنْ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، أَوْ عَنْ هَيْئَةِ الْفِعْلِ فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ «كَيْفَ رَأَيْتَ الْهَلَالَ؟»، وَجَوَابُهُ إِذَا كَانَ عَنْ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ: «جَالِسًا» أَوْ «قَائِمًا»، وَإِذَا كَانَ عَنْ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ: «ظَاهِرًا» أَوْ «خَفِيًّا»، وَإِذَا كَانَ عَنْ هَيْئَةِ الْفِعْلِ: «رُؤْيَةً صَالِحَةً أَوْ صَعِيفَةً».

وَكَقَوْلِكَ: «مِسْكٌ» عِنْدَ شَمِّ طِيبٍ، وَ«قِرَاءَةٌ» عِنْدَ سَمَاعِ صَوْتٍ، وَ«إِنْسَانٌ» عِنْدَ رُؤْيَةِ شَيْخٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ مَعْرِفَةً جَازَ كَوْنُهُ خَبَرًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الْمِسْكُ» وَ«الْقِرَاءَةُ» وَنَحْوُ ذَلِكَ، كَذَا فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»^(٢).

قَالَ^(٣):

إِذَا ذُقْتُ فَأَهَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ

(١) انظر: مفتاح الإعراب للأمين المحلي (٥١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢٨٦/١).

(٣) بتمامه:

إِذَا ذُقْتُ فَأَهَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعْتَقَةٍ مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التَّجَرُّ

وَالْبَيْتَ لَامِرَى الْقَيْسِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ، وَالتَّجَرُّ: جَمْعُ تَاجِرٍ أَوْ تِجَارٍ، وَتِجَارٌ جَمْعُ تَاجِرٍ.

انظر: ديوان امرئ القيس (١١٠) وشرح الجمل لابن عصفور (٣٦٤ / ٢) ولسان العرب

وَمِنْ حَذْفِ الْخَبَرِ ^(١) قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ ^(٢):

وَيَتَنَانِ بَيْتُ اللَّهِ نَحْنُ وَلَانَهُ وَبَيْتُ إِيلِيَاءَ مُشَرَّفُ
أَي: «لَنَا بَيْتَانِ»، فحذف الخبر، و(بَيْتُ اللَّهِ) مبتدأ، والجملة بعده خبره، و«بَيْتُ
إِيلِيَاءَ مُشَرَّفُ» مبتدأ، وما بعده صفة، والخبر محذوف لدلالة ما تقدم،
والجملة في هذه كالمفرد في [أَنَّ] ^(٣) المعنى: «وَبَيْتُ صَفْتُهُ كَذَا نَحْنُ وَلَانَهُ أَيْضًا»،
ولا يُجْعَلُ (بَيْتُ اللَّهِ) بتقدير: «أَحَدُهُمَا بَيْتُ اللَّهِ»؛ لَأَنَّهُ يَفْخَرُ بِوَلَايَتِهِمُ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ
وَالْبَيْتَ الثَّانِي، فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ «نَحْنُ وَلَانَهُ» خَبَرًا لِقَوْلِهِ: «بَيْتُ ^(٤) اللَّهِ» لم يَسْتَقِمْ أَنْ
تُضْمِرَ فَتَجْعَلَهُ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ الْآخَرِ، الَّذِي [هُوَ] ^(٥): «وَبَيْتُ بِأَعْلَى إِيلِيَاءَ»، أَلَا تَرَى
أَنَّكَ تُضْمِرُ الْخَبَرَ وَلَا تُضْمِرُ غَيْرَهُ

* * *

وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِيًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ
بِخَطِّ عُثْمَانَ ^(٦): لَا يَجُوزُ حَذْفُ جَوَابِ (لَوْلَا)؛ لَأَنَّهُ جُعِلَ عَوَضًا مِنَ الْخَبَرِ،
بِخِلَافِ جَوَابِ (لَوْ).

(١) هذه التحشية برمتها منقولة من كلام أبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح الشعري (٣٠٧).

(٢) البيت كما نقل للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٥٩٩) وجمهرة أشعار العرب (٣٠٧) وشرح النقااض (٧٢٦/٢).

(٣) تسميم من الإيضاح الشعري.

(٤) في المخطوط أقحم واوًا قبل (بيت).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتسميم من الإيضاح الشعري.

(٦) يقصد به ابن جني. انظر: التمام لابن جني (١٤٨).

ع: لَيْسَ كَمَا زَعَمَ، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾^(١).

* * *

وَبَعْدَ وَإِوَيْتَ مَفْهُومَ (مَغ) كَمَثَلِ: «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»
قِيلَ: لَا حَذْفَ الْبَتَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ ذَكَرْتَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ خَرُوفٍ^(٢)،
وَقِيلَ: حُذِفَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ (مَقْرُونَانِ)، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ^(٣)، وَقِيلَ: بِتَقْدِيرِ
خَبَرَيْنِ، وَجَعَلَ الْكَلَامَ جَمْلَتَيْنِ، أَيْ: «كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ، وَضِيعَتُهُ مَعَهُ»، وَهُوَ
قَوْلُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ^(٤)، قَالُوا: فَالْوَاوُ إِنَّمَا عَطَفَتْ عِنْدَهُ جُمْلَةً.
قَالَ ابْنُهُ^(٥): «فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ لِلْمَصَاحِبَةِ لَمْ يَجُزِ^(٦) الْحَذْفُ»، وَهَذَا فَاسِدٌ؛
بَلْ جَازَ الْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ، نَصَّ عَلَيْهِ النَّازِمُ فِي «شرح التسهيل»^(٧).
[وَبَعْدَ وَإِوَيْ...]: نَحْوُ: «الرَّجَالُ وَأَعْصَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا»، وَجَوَزَ

(١) النور: ١٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/٣٩٤).

(٣) انظر: الكتاب (١/٢٩٩ و ٢٩٣) وشرح السيرافي (٢/١٩٨) وشرح المفصل (١/٢٤٦).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (١/٥٥٤).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٨٨).

(٦) في شرح ابن الناظم: «لم يجب الحذف»، وهي كذلك في شرح الأشموني، ومن قبل في شرح التسهيل لوالده، ولعل النسخة التي وقع عليها ابن هشام من شرح ابن الناظم فيها تصحيف، وعلى ذلك بنى ابن هشام فساد قول ابن الناظم، والله أعلم.

(٧) انظر: شرح التسهيل (١/٢٧٧).



الفارسي في «الحليّات»^(١) في: «إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا» أن يكون الخبر محذوفًا، وأن تكون الواو بمنزلة (مع)؛ سَدَّتْ مَسَدَ الخبر، كما سَدَّ المرفوع في: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟»، وجَوَزَ^(٢) الوجهين في: «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ»^(٣)، وهذا يكون من الحذف الجائز لا الواجب؛ إذ لم تقم قرينة تشهد بإرادة المعية نصًا.

* * *

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ حَبْرًا عَنِ الَّذِي حَبْرُهُ قَدْ أَضْمِرَا
عَطْفٌ عَلَى: (بَعْدَ لَوْلَا)، كما أن قوله: (وَبَعْدَ وَاوٍ) كذلك.
ع: لا بد أن يُشترط في تلك الحال أن لا يكون مقدّرًا كونها معمولةً للمبتدأ؛
ولهذا صُرِّحَ بالخبر في قول ذي الرِّمَّةِ غِيلَانَ^(٤):

..... مَذْرَجِي مُتْرَوِّحًا عَلَى بَابِهَا

فَ: (مَذْرَجِي) مبتدأ ومضاف إليه، والمَذْرَجُ هنا مصدر لا ظرف؛ لِعَمَلِهِ في (مُتْرَوِّحًا)، وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى، و(عَلَى) خبر.
وقد يُقال: استغنى الناظم بقوله: (وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ)؛ لأنَّ الحال متى

(١) انظر: الحليّات (١٤٩).

(٢) انظر: الحليّات (١٥٠).

(٣) الحديد: ١٨.

(٤) بتمامه:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَذْرَجِي مُتْرَوِّحًا عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَفْلَحِي وَعَادِيَا
وهو من الطويل، ومدرجي: مروري. انظر: ديوان ذي الرمة (١٣١١) والكامل (٤٢/٢)
وأما الزجاجي (٨٩/١) والمحتسب (٢٦٦/٢).

قُدِّرَتْ معمولَةٌ للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر؛ إذ لا يُخْبَرُ عن المصدرِ قبلَ تمامِهِ بمعموله.

قال ابنه^(١): «فإن صحَّ كونُ الحالِ خبراً فالإضمارُ على سبيلِ الجوازِ، نحو: «زَيْدٌ قَائِمًا»، «وَنَحْنُ عُصْبَةٌ»^(٢)، وهذا حسنٌ، ويلزمه مثل ذلك في مسألة الواو.

ك: «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِينًا» و«أَنْتُمْ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحَكَمِ» في «إصلاح الخلل»^(٣): «تارة يكون الحال من الفاعل، نحو: «أَكْثَرُ رُكُوبِي الْفَرَسَ دَارِعًا»، وتارة يكون من المفعول، نحو: «أَكْثَرُ ضَرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتَوَاتًا»، و«أَكْثَرُ أَكْلِي اللَّحْمَ مَشْوِيًا»، وقول لبيد^(٤):

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَنَسِرٌّ وَنَدَامٌ
وَأَمَّا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ فَقَوْلُكَ: «أَكْثَرُ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا»، تقديره: [إِذَا كَانَ، أَوْ: «إِذَا كَانَ»، أَوْ «إِذْ كُنْتُ»، أَوْ «إِذَا كُنْتُ»].

ع: وكونه حالاً من الثاني أولى؛ لأنه أقرب، فاعتباره أظهر.

(١) انظر: شرح ابن النظم (٨٩).

(٢) يوسف: ٨ و ١٤، وهي قراءة الإمام علي رضي الله عنه. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٨٤/٤).

(٣) إصلاح الخلل (١٠٦).

(٤) البيت من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٦٠) والكتاب (١٩٠/١) وشرح المفصل (٧٧/٤).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتسميم من إصلاح الخلل.

وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَذِبًا: «هُم سَرَاءُ شُعْرًا»

ومثله: «وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُمُّوا وَبُكِّمُوا»^(١).

وغلط ابن الناظم^(٢) فجعل الآية مما تعدد مع عدم تعدد من هو له، والتحقيق

أن يقال: إنه تعدد لا لتعدد من هو له، ولا يقال: مع عدم تعدد من هو له.



(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٩١).

(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَ: «كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ»

النواسخُ على ثلاثة أقسامٍ:

قِسْمٌ يرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ، وهو (كَانَ) وأخواتُها، و(مَا) الحجازيةُ وأخواتُها، وأفعالُ المقاربةِ.

وقِسْمٌ ينصبُ المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، وهو (إِنَّ) وأخواتُها، و(لَا) النافيةُ للجنسِ.

وقِسْمٌ ينصبُهُما معًا، وهو (ظَنَنْتُ) وأخواتُها، و(أَعْلَمَ) وأخواتُها.

وقد ذَكَرَ هذه النواسخُ في سبعةِ أبوابٍ.

[تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ]: فَإِنْ قُلْتَ: هذا تحصيلُ الحاصلِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَرْفُوعًا.

قُلْتَ: لَا؛ لِأَنَّ هَذَا رُفِعَ بِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ، وَذَاكَ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ، فَنَزَلَ الْمَغَايِرَةُ فِي

الْوَصْفِ مَنْزِلَةَ الْمَغَايِرَةِ فِي الذَاتِ.

* * *

كَ: (كَانَ) (ظَلَّ)، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا، أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا

وجدتُ بخطَّ ابنِ الجواليقيِّ أَبُو زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سَعِيدِ النَّحْوِيِّ عَنْ

أَبِي الْقَاسِمِ الْقُضْبَانِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الصَّيْدَلَانِيِّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، قَالَ

لِي: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: عِنْدَ الرَّعْفَرَانِيِّ، فَقَالَ: فِيمَ كُنْتُمَا؟ فَقُلْتُ: سَأَلَنِي عَنْ وَزْنِ

(لَيْسَ)، فَقُلْتُ لَهُ: (فَعَلَ) أَوْ (فَعُلَ)، فَقَالَ: أَخْطَأْتُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِخَطْئِكَ،

فقلتُ: فما وزنه؟ قال: (فَعِلَ)، ولم أسأله عَن عِلَّةِ ذَلِكَ، وماتَ وفي قلبي مِن ذلك حِزَازَةٌ، فرأيتُه في النَّوْمِ، فسألتُه عَن ذَلِكَ، فقالَ لي: لا يَكُونُ (فَعَلٌ)؛ لَأَنَّ (فَعَلَ) لا يُخَفَّفُ، ولا (فَعُلَ)؛ لَأَنَّ ذَوَاتِ الْبَاءِ لا تَأْتِي عَلَى (فَعُلَ)، فتَعَيَّنَ أَن تَكُونَ (فَعِلَ) ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ الْكَسْرَةِ، كما تقولُ في (عَلِمَ): (عَلِمَ).

ع: قلتُ: ولا انتفاءً (فَعُلَ) وجهٌ ثانٍ، وهو أَنَّ أفعالَ هذا البابِ مُشَبَّهَةٌ بِالْمَتَعَدِي، و(فَعُلَ) لا يَكُونُ إِلَّا قَاصِرًا؛ ولهذا لم تجِ ثَلَاثِيَّاتُ البابِ إِلَّا عَلَى (فَعَلَ) أو (فَعِلَ).

* * *

(فَتَى، وَانْفَكَ) وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَفْسِي أَوْ لِنَفْسِي مُتَّبَعَةٌ [لِشِبْهِ نَفْسِي]: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، ز^(٢): بِمَعْنَى الْعَدَمِ، ن^(٣): تُسْتَعْمَلُ فِي نَفْسِي أَصْلُ الشَّيْءِ^(٤)، وفي الْحَدِيثِ^(٥): «كَانَ يُقَالُ لِلْغَوِّ، أَي: «لَا يَلْغُو»، وقول الحماسي^(٦):

(١) البقرة: ٨٨.

(٢) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (١/ ١٦٤ - ٥١٨).

(٣) يقصد به كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. انظر: النهاية (٤/ ١٠٤).

(٤) أول من نبه على هذا في الآية الإمام الفراء، ونقل معناه عن الكسائي، وقد ذكر هذا المعنى سيبويه من قبلهم، ومن بعده نقل القوم هذا، منهم ابن الزمخشري وابن الأثير. انظر: الكتاب (٢/ ٣١٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٥٩) والكشاف (١/ ١٦٤) والنهاية لابن الأثير (٤/ ١٠٤).

(٥) أخرجه النسائي (١٤١٤).

(٦) بتمامه:

قَلِيلُ التَّشْكِي لِلْمِهِمْ يُصِيئُهُ كَثِيرُ الْهَوَى سَتَى النَّوَى وَالْمَسَالِكِ
والبيت لتأبط شراً، وهو من الطويل، يمدح ابن عمه شمس بن مالك. انظر: ديوان تأبط =

قَلِيلُ الشَّكِيِّ
.....

الماضي يُنفَى بثلاثة: (مَا، وَلَا، وَإِنْ)، والمضارعُ بكلِّ نافيةٍ حتى (لَيْسَ)،
نحو^(١):

وَلَسْتُ وَإِنْ أَقْصَيْتُ
.....

البيت، قال^(٢): «فَلِذَلِكَ أَطْلَقْتُ النَّفْيَ وَلَمْ أَقَيِّدْهُ بِنَافٍ»، قال: «وَشِبْهُ النَّفْيِ^(٣)
يَتَنَاوَلُ ثَلَاثَةً: النَّهْيَ نحو^(٤):

صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ
.....
البيت، وَ(غَيْرِ)، نحو^(٥):

= شراً (٤٤) والحماسة (٧٥ / ١) وأمالى القالي (١٣٨ / ٢).

(١) بتمامه:

وَلَسْتُ وَإِنْ أَقْصَيْتُ أَنْفَكَ ذَا هَوَى بِإِ الْعَاذِلِ الْقَاسِي يُمَهِّدُ لِي عُذْرًا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح الكافية الشافية (١ / ٣٨٢).

(٢) يعني ابن مالك في شرح الكافية الشافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١ / ٣٨٣)

(٣) في المخطوط (النهي) والتصويب من شرح الكافية الشافية.

(٤) بتمامه:

صَاحٍ شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَ الْمَوْ تَ فَنَسِيَانُهُ صَ لَّالٌ مُبِينٌ

لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١ / ٣٣٤) وشرح الكافية الشافية
(١ / ٣٨٣).

(٥) بتمامه:

إِنَّ أَمْرًا غَيْرَ مُنْفَكٍّ مُعِينٍ حَجًّا عَلَى هَوَى فَاتِحٍ لِلْمَجْدِ أَبْوَابًا

لم ينسبه ابن مالك، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (١ / ٣٨٣).

إِنْ أَمَرَأ
 والتقليل المراد به النفي، نحو^(١):

قَلَمَا يَنْرُحُ اللَّيْبُ
 البيت.

وقال ابنه^(٢): «النفي نحو^(٣):

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَائِكَ

البيت، و^(٤):

لَيْسَ يَنْفَكُ
 البيت.

(١) بتمامه:

قَلَمَا يَنْرُحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيَا أَوْ مُجِيَا
 لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (٣٨٤/١) والعدة في
 إعراب العمدة (٢٣٨/٣) وتمهيد القواعد (١٠٧١/٣) والتصريح (٢٣٦/١).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٩٣).

(٣) بتمامه:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَائِكَ الْقَطْرُ
 والبيت لذى الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٥٥٩) ومجاز القرآن (٩٤/٢).

(٤) بتمامه:

لَيْسَ يَنْفَكُ دَاغِيَا وَاعْتَزَّازِ كُلُّ ذِي عَفَّةٍ مُقْبِلٌ قُتُوعِ
 لم ينسبه ابن مالك، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣٣٤/١) وشرح ابن الناظم
 (٩٣) وتخليص الشواهد (٢٣٠) والمقاصد النحوية (٦٣٢/٢).

ثُمَّ قَالَ مَا نَصُّهُ ^(١): «وَأَمَّا شِبْهُهُ فَهُوَ النَّهْيُ، كَقَوْلِهِ ^(٢):

صَاح
.....
الْبَيْتُ».

وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ: (مَا) كَ: «أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا»

قَالَ ابْنُهُ ^(٣): «الْمَعْنَى: «أَعْطِ دِرْهَمًا مَا دُمْتَ مُصِيبَهُ».

ع: ويجوزُ في (دِرْهَمًا) غَيْرَ مَا قَدَّرَ.

قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ ^(٤): «فَإِنْ قُلْتُ: أَطْلَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَمِثْلُ (كَانَ) (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ: (مَا) ^(٥).....

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ، فَيُقَالُ ^(٦): «الْمَصْدَرَةُ الظَّرْفِيَّةُ»، قُلْتُ: أَحَالَ عَلَى الْمَثَالِ؛

فَإِنَّهُ إِنَّمَا مِثْلُ لِلتَّقْيِيدِ».

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(٧):

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٢) سبق تخريجه قبل أسطر.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٩٤).

(٤) انظر: شرح ابن قاسم - وهو المرادي - (١/٤٩٣).

(٥) التميم من المرادي.

(٦) في شرح المرادي: «فيقول».

(٧) أنشده ابن مالك ولم ينسبه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/٢٦٠) والتذييل

والتكميل (٣/٢٣٨) وتخليص الشواهد (١٦٨) والمساعد (١/١٩٨).

دُمْتَ الْحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكَ مُتَّصِرًا عَلَى الْعِدَا فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
فمُشْكِلٌ؛ لَأَنَّهُ إِنْ قُدِّرَ حَالًا فَالْحَالُ نَكْرَةٌ، أَوْ خَبْرًا فَإِنَّمَا يَرْفَعُ (دَامَ) الْاسْمَ
وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ بَعْدَ (مَا) الظَّرْفِيَّةِ، وَالْجَوَابُ بِالْأَوَّلِ، وَ(أَلْ) زَائِدَةٌ، مِثْلُهَا فِي:
﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(١).

وَعَبَّرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيَيْنَ﴾^(٢).
فِي «الْخَصَائِصِ»^(٣): «(خَاسِيَيْنَ): خَبْرُ (كَانَ)^(٤) لَا صِفَةً، وَإِلَّا لَكَانَ الْأَخْلَقُ:
(خَاسِيَةً)، وَلَأنَّ الْقِرَدَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا خَاسِتًا لِذُلِّهِ وَصِغَارِهِ؛ فَوَضَعَهُ بِذَلِكَ لَا يُفِيدُ،
بِخِلَافِ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: «كُونُوا قِرَدَةً كُونُوا خَاسِيَيْنَ».
[وَعَبَّرُ مَاضٍ]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخَلِّفِينَ﴾^(٥)، ﴿لَنْ نَنْجُو عَنْكِفِينَ﴾^(٦)، ﴿لَنْ
تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٧).

- (١) المنافقون: ٨، وهذه قراءة قوم كما قال الكسائي والفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (١٦٠ / ٣)
- وإعراب القرآن للنحاس (٢٨٧ / ٤) ومعجم القراءات القرآنية (٤٧٦ / ٩).
- (٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.
- (٣) انظر: الخصائص (١٦٠ / ٢ - ١٦١).
- (٤) يقصد أنه خبر ثان.
- (٥) هود: ١١٨.
- (٦) طه: ٩١.
- (٧) الصافات: ٢٩.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْعَبْرِ أَجَزَ وَكُلُّ سَبْقِهِ (دَامَ) حَظَرَ
قال^(١):

مَا دَامَ حَافِظٌ سَرِّي مَنْ وَفَّقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا
وإذا جازَ ذلكَ في (لَيْسَ) مع مُلازمتِها للجُمودِ، فذ: (دَامَ) أَحَقُّ وَأَوْلَى.
ومنع ابنُ دُرستويه^(٢) التَّوَسُّطَ في (لَيْسَ)، تشبيها لها بـ: (مَا)، وهو مَحْجُوجٌ
بقوله^(٣):

أَلَيْسَ عَجِيْبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
وقوله^(٤):

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ مُلَمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مَعَوَّلٌ
وقوله^(٥):

-
- (١) قال ابن هشام في تخلص الشواهد: إن ابن مالك أنشد هذا البيت ردًا على ابن معط، قلت - حمزة -: ولا أدري أين أنشده ابن مالك، والبيت أنشده أبو حيان في التذيل والتكميل.
انظر: التذيل والتكميل (١٧١/٤) وتخلص الشواهد (٢٤٠) والتصريح (١/٢٤٣).
(٢) انظر: البحر المحيط (١٣١/٢) والتذيل والتكميل (١٧٠/٤) وأوضح المسالك (١/٢٣٧).
(٣) البيت لمحمود الوراق في البيان والتبيين والكمال، ولمحمد بن حازم الباهلي في ديوانه وفي الموازنة، والبيت من المتقارب. انظر: البيان والتبيين (١٣٤/٣) والكمال (١٢٩/٢) وديوان ابن حازم (١٠٧) والموازنة (٢١٣/٢) والتذيل والتكميل (١٧١/٤).
(٤) البيت لعروة ابن الورد، وهو من الطويل. انظر: ديوان عروة (١٣١) والحماسة (١/٥٩٥) والبحر المحيط (١٣١/٢) والدر المصون (٢٤٥/٢) وتخلص الشواهد (٢٣٧).
(٥) بتمامه:

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجْهٌ

وقراءة بعض السبعة: ﴿لَيْسَ إِلَهَ أَنْ تُولُوا﴾^(١)، وفي البيت الأول دخول الباء على اسم (لَيْسَ) إذا حل محل الخبر، ك: (أَنْ) والفعل، وقُري شاذاً: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُولُوا﴾^(٢) بنصب (البر)، وزيادة الباء. بخط عثمان^(٣):

وَلَيْسَ غَرِيبًا مَنْ تَنَاءَتْ دِيَارُهُ وَلَكِنَّ مَنْ تَنَائَيْنَ عَنْهُ غَرِيبٌ
فا^(٤): ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ﴾ يدل على تأنيث الضمير على

= سَلِي إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجْهٌ
والبيت للسموئل، وهو من الطويل. انظر: ديوان سموئل (٩٠) وشرح التسهيل (١/٢٤٩).
(١) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة حمزة وحفص وعاصم المطوعي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/٢٣٩).

(٢) البقرة: ١٧٧، وهي قراءة أبي وابن مسعود، وفي المخطوط أول الآية واو، وهو خطأ. انظر: المحتسب (١/١١٧).

(٣) يعني به ابن جني، والبيت في ديوان امرئ القيس، وقال ابن داود الأصفهاني: إنه لبعض أهل عصره. انظر: ديوان امرئ القيس ت المصطفى (٨٣) والزهرة (٥٤) والإبانة (٣/٥٧٥).

(٤) يقصد به الفارسي، والفارسي لم يتحدث عن هذه الآية، بل تحدث عن قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الشعراء: ١٩٧، وهي قراءة ابن عامر، وإنما قاس الإمام جامع العلوم الباقولي الآية التي ذكرها ابن هشام على الآية التي ذكرها الفارسي. انظر: الحجة (٤/١٤٥) وجواهر القرآن للباقولي (١/٢٨٠).

(٥) غافر: ٥٠.

شريطة التفسير.

ك^(١): «لأنَّ اسمَ «تَكُ» ضميرُ القصة^(٢)، من حيثُ إنَّ (رُسُلَكُمْ) فاعِلٌ، ولا يكونُ اسمَها؛ لأنَّ المبتدأ الذي خبره فعلٌ لا يتقدَّم.

في «المقربِ»^(٣): «أنَّه يلزمُ تقدُّمُ الخبرِ على الاسمِ في نحو: «كَانَهُ زَيْدٌ»؛ لثَلَا يلزمُ فصله»، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الفصلَ هنا جائزٌ باتِّفاقٍ، بخلافِ: «ضَرَبَهُ زَيْدٌ».

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ (لَيْسَ) اضْطِفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
وهو قولُ الكوفيين^(٤) والمبرد^(٥) وابنِ السَّرَّاجِ^(٦)، وأجازَ ذلك س^(٧)
والفارسي^(٨) والسيرافي^(٩) وابنُ برهان^(١٠).

(١) يقصد به كتاب (الكشاف). انظر: الكشاف (٣/ ٣٣٥).

(٢) في المخطوط: (الصفة)، والتصويب من الكشاف..

(٣) انظر: المقرب (١٤٧).

(٤) انظر: الحلييات (٢٨٠) والإنصاف المسألة (١٨) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٢٩٧).

(٥) ليس للمبرد نص في المنع لا في المقتضب ولا في الكامل، وإنما نُسب إليه هذا القول، ولعله نقل عنه سماعاً. انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٧٨).

(٦) انظر: الأصول (١/ ١٠٢).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٨) انظر: الحلييات (٢٨٠).

(٩) انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٣٠٠).

(١٠) انظر: شرح اللمع لابن برهان (٥٢) وما بعدها.

حُجَّتُهُمْ: ﴿يَوْمَ بَأْنِيَهُمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾^(١)، وحكاية س^(٢): «أَزِيدَا لَسْتَ مِنْهُ؟». وللأولين: أَنَا لَمْ نَرِ جَامِدًا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ، بدليل: «مَا أَحْسَنَ زِيدًا!»، و«عَسَى زَيْدًا أَنْ يَقُومَ»؛ لِأَنَّ الْجَامِدَ كَالْحَرْفِ، وَهُوَ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ. كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ هُنَا عَلَى تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَبَرِ: جَوَازًا وَامْتِنَاعًا، وَلَا يَعْتَرِضُ بِالْكَلَامِ عَلَى التَّمَامِ وَالنَّقْصَانِ.

* * *

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي (فَتَيٍّ، لَيْسَ، زَالَ) دَائِمًا فَيُفِي قَوْلُهُ: (وَالنَّقْصُ) إِلَى آخِرِهِ، قَالَ صَاحِبُ «الْبَدِيعِ»^(٣) - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ): (زَالَ، وَفَتَيٍّ)، وَذَكَرَ أَنَّ (كَانَ) تُسْتَعْمَلُ تَامَّةً -: «قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ»^(٤): أَمَّا (فَتَيٍّ، وَزَالَ) فَيُعْزَرُ فِيهِمَا أَنْ تَوْجِدَا تَامَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا يُصَوِّرُ فِي (زَالَ) أَنْ تَسْتَغْنِي عَنْ الْخَبَرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٥):

شَبَابٌ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ وَشَيْبٌ كَأَنَّ لَمْ يَزَلْ

(١) هود: ٨.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ١٠٢).

(٣) هو أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١هـ، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وكان يُظن أن كتاب البديع مفقود، وعندني منه جزء مخطوط، والله الحمد والمنة. انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٥٣).

(٤) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/ ٤٠٢).

(٥) البيت لعلي بن جبلة، وهو من مجزوء المتقارب. انظر: ديوان علي بن جبلة (٩٠) والشعر والشعراء (٢/ ٨٥٥) والوساطة (٢٤٤).

وذلك أنَّ (لَمْ يَزَلْ) وقع هنا في مقابلة (لَمْ يَكُنْ)، فكما أنَّ (لَمْ يَكُنْ) تامة؛ إذ المعنى: «كَأَنَّ لَمْ يُوجَدْ»، ولا خبر له، كذلك (لَمْ يَزَلْ) بمنزلة قولك: «قَدْ وَجَدَ أَبَدًا»، أو «كَانَ وَجَدَ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى مِنَ الْعُمُرِ».

ع: وكذا: «كَأَنَّكَ بِالْذُّنْيَا وَلَمْ تَكُنْ، وَبِالْآخِرَةِ وَلَمْ تَزَلْ»^(١).

ابنُ الْحَاجِّ: التَّمَامُ والنَّقْصَانُ في هذه الأفعال ليسا بمعنيين متغايرين مِنْ كُلِّ وجه، بياؤه: أَنَّ (كَانَ) ناقصةٌ تُفِيدُ وجودَ الثاني للأولِ فيما دلَّت عليه مِنَ الزمانِ، وتامةٌ تُفِيدُ وجودَ الأولِ لنفسه، وأخواتها مثلها في هذا، بحسبِ معانيها الموضوعية لها؛ فهي في النقصانِ تُفِيدُ نسبةَ الثاني للأولِ، وفي التمامِ تُفِيدُ الأولَ نفسه.

وتبيَّن بهذا أَنَّ (لَيْسَ) لا يُمكنُ أن تكونَ تامةً؛ لأنها حرفٌ لا معنى لها في نفسها؛ فلا يصحُّ أن يُضافَ لها شيءٌ، ولا يُمكنُ أن يستقلَّ كلامٌ منها ومن اسمٍ مفردٍ، وأمَّا سائرُ أخواتها فذلك فيه مُمكنٌ، لا يمنعُ منه مانعٌ معنويٌّ، وإنما يمنعُ منه استعمالٌ إن كان، واستثنى ابنُ عصفور^(٢) مع (لَيْسَ): (مَا زَالَ، وَمَا فَتَى، وَجَاءَ، وَقَعَدَ).

* * *

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفَا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ
ثمَّ هو في الجارِّ والمجرورِ ليسَ بالأحسنِ مُطلقاً، ولهذا سألَ الزمخشري^(٣)

(١) من كلام الحسن بن أبي الحسن ومطرف بن عبد الله إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء (٣٠٥/٥) والزهد الكبير للبيهقي (٢١٦) والزهد لأحمد بن حنبل (١/٤١٩).

(٢) انظر: المقرب (١٣٩).

(٣) انظر: الكشف (٨١٨/٤).

في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَآلَهُ﴾^(١) كُفُوا أَحَدٌ^(٢)، فقال ما نصّه: «فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخّر الظرف الذي هو لَفْوٌ^(٣) غير مُسْتَقَرٍّ^(٤)، ولا يُقَدِّمُ، وقد نصّ س على ذلك في «كتابه»^(٥)، فما باله مُقَدِّمًا في أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سبق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مَصْبُوه ومركزه هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيء وأعناؤه وأحقّه بالتقديم وأخراؤه».

وَمُضْمَرِ الشَّأْنِ اسْمًا اِنْوَانٍ وَقَعَ مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ اِئْتَنَعَ

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) الإخلاص: ٤.

(٣) تحرفت حتى كتبها الناسخ: «آخر»، والصواب ما أثبتناه، ويعضد التصويب ما في الكشف.

(٤) كنت قد كتبت في أيام الصبا بحثًا عن هذه القضية، وتحريّر هذا المصطلح وتطوره بين متقدمي النحاة ومتأخريهم، ملخصه أنه كان سيبويه والمتقدمون يطلقون على الجار والمجرور أو الظرف إذا لم يكونا خبرين «ظرفًا لَفْوًا» وإذا كانا خبرين يسمونهما «ظرفًا مُسْتَقَرًّا» بفتح القاف، أي أنه متعلق بمحذوف واقع خبرًا تقديره «مُسْتَقَرٌّ» أو «استقرّ» وانتقل الضمير من الفعل المحذوف إلى الجار أو الظرف واستقرّ فيه، هذا كله في عرف متقدمي النحاة، لكن الأمر اختلف عند المتأخرين، فقد تطور المصطلح وأصبحوا يستخدمون هذين المصطلحين - اللَّفْوُ وَالْمُسْتَقَرُّ - لمعنى مختلف، فالظرف أو الجار إن كان العامل فيه والمتعلّق فيه مذكورًا سمّاه المتأخرون «لَفْوًا»، وإذا كان متعلّقًا بمحذوف واجب الحذف كواقع نعمًا أو خبرًا أو صلة أو حالًا فإنهم يسمونه مُسْتَقَرًّا لأنه متعلق باستقرار محذوف، ولعل الرضي أول من شرع للمتأخرين هذا التجديد.

(٥) انظر: الكتاب (١/٥٦).

كما يؤوّل على ذلك مثل: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وقوله^(١):

..... كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ

ونحو^(٢):

..... إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

ونحو: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(٣)، ونحو^(٤):

..... إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا

(١) بتمامه:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُنِّنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
والبيت للعبير السلولي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٧١) وشرح المقدمة المحسبة
لابن بابشاذ (٢/ ٣٥٤) وأسرار العربية (١١٤) وتخليص الشواهد (٢٤٦).

(٢) بتمامه:

كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ
والبيت لبعض الفزاريين، وهو من البسيط، وقد جاء في بعض المصادر بالنصب هو والبيت
الذي يسبقه. انظر: الحماسة (١/ ٥٧٤) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٨) والتذيل والتكميل
(٨٥/ ٦).

(٣) انظر: صحيح مسلم (٣/ ١٦٧٠).

(٤) بتمامه:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءَ
والبيت يُنسب للأخطل، وليس في ديوانه، كذا قال البغدادي، والبيت من الخفيف. انظر:
المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/ ٩٢) وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٢٧٣) ومغني
الليب (٥٦) وخزانة الأدب (١/ ٤٥٧).

وَحُكْمُ الْخَبَرِ فِي ذَلِكَ وَجُوبُ التَّأْخِيرِ، وَكَذَا حَيْثُ كَانَ الْاسْمُ ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ.

وقد استدرك ابنُ الحَاجِّ على ابنِ عُصْفُور^(١)؛ لكونه لم يذكره فيما يجب تأخيرُه من الأخبارِ، بل ذَكَرَ خَبَرَ (دَامَ، وَقَعَدَ)، و(جَاءَ) فِي الْمَثَلِ^(٢)، فَقَالَ: نَقَصَهُ أَخْبَارُ جَمِيعِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ إِذَا كَانَتْ أَسْمَاؤُهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ؛ فَإِنَّ وَضْعَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِمَا قَصِدَ بِهِ مِنَ الْإِبْهَامِ وَالتَّحْرِيكِ لِمَا يُعْنَى بِهِ.

* * *

وَقَدْ تَرَاوَدَّ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَ: «مَا كَانَ أَصَحَّ عَلِمَ مَنْ تَقَدَّمَ!»
كما أُجْرِيتْ (كَانَ) مُجْرَى الْأَدْوَاتِ فِي الدَّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، كَذَلِكَ أُجْرِيتْ مُجْرَاهَا فِي اسْتِعْمَالِهَا زَائِدَةً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ سَبِيلُ الْأَدْوَاتِ، وَهِيَ حِينَئِذٍ دَالَّةٌ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطْ دُونَ الْحَدَثِ، بِخِلَافِ [غَيْرِ]^(٣) الزَّائِدَةِ؛ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ مَعًا، وَأَمَّا النَّاqِصَةُ فَاخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ.
وَقَوْلُهُ: (كَانَ) فِيهِ أَمْرَانِ^(٤):

أحدهما: تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِهَذَا الْفِعْلِ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ غَيْرُ: (أَمْسَى، وَأَصْبَحَ) فِي قَوْلِهِمْ: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا!»، و«مَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا!»، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ،

(١) انظر: المقرب (١٣٩).

(٢) وهو قولهم: «ما جاءت حاجتك». انظر: الكتاب (٥٠ / ١).

(٣) ساقطة من المخطوط، لا يستقيم الكلام بدونها.

(٤) لم يأتني المخطوط إلا أمر واحد، فلعل هذا إهمال من الناسخ.

خلافاً للكوفيين^(١).

[مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ!] وكذلك: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا!»، وهي عند السيرافي^(٢) تامة، وفاعلها مضمر، وهو مصدرها، وعند آخرين ناقصة، وهي مُحْتَمَلَةٌ لضمير (مَا)، وفعل التعجب خبرها.

فإن قلت: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدًا!»، بتأخير (كَانَ) عن (أَحْسَنَ)، واجتلاب (مَا) المصدرية، صَحَّ أيضًا، وكانت (كَانَ) تامة، و(زَيْدٌ) فاعلها، وأجاز المبرد^(٣) النصب مع بعده في المعنى، فتقول: «مَا أَحْسَنَ الَّذِي كَانَ هُوَ زَيْدًا!»، كأنه كان اسمه زَيْدًا، ثُمَّ انتقل عنه، فأوقع (مَا) على صفة الرجل.

ع: وقد زيدت بين المضاف والمضاف إليه^(٤):

تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مَنْ أَرَمَى الْبَشْرُ

(١) انظر: الأصول (١/١٠٦) وشرح الكتاب للسيرافي (١/٣٥٩) وشرح الكافية الشافية (١/٤١٤).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٥٩).

(٣) انظر: المقتضب (٤/١٨٥)، والمبرد هو الذي نص في المقتضب على بعده.

(٤) بتمامه:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ
وَعَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ
تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مَنْ أَرَمَى الْبَشْرُ

وهو رجز لم يعين قائله، وفي بعض الروايات: «جادت» بدل: «ترمي». انظر: المقتضب

(٢/١٣٩) والأصول (٢/١٧٨) وأمالى ابن الشجري (٢/٤٠٦).

أي: «بِكَفِّي مَنْ هُوَ أَرْمَى^(١) الْبَشَرِ»، كذا رواه أبو الفتح في «خصائصه»^(٢)، وقال في تقديره كذا، وقال: «كَانَ» زائدة، وإنه يُروى بكسر الميم، أي: «بِكَفِّي رَجُلٍ كَانَ».

ع: إن قَدَّرَ (مَنْ) نكرة موصوفة لم يحتج إلى تقدير (هُوَ)، والبيت نظير^(٣):
عَلَى كَأَنَّ الْمُسَوِّمَةَ

ابن الحاج: صرَّح ابنُ عصفور^(٤) بأنَّ معنى الزائدة كمعنى الناقصة، ولم يصرَّح بحكم الزائدة؛ هل لها اسمٌ وخبرٌ كالناقصة؟ أو فاعلٌ كالتامة؟ أو لا معمولٌ لها؟

وظاهرُ كلامِ س^(٥) أنَّها تامةٌ، وإنَّما تُعتبرُ زيادتها بوقوعها بينَ ما لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالزيادة فيها نظيرُ الإلغاء في (ظَنَّ)، إلَّا أنَّ (ظَنَّ) وأخواتها لا تُسمَّى زائدةً، وسببه عندي أنَّ (كَانَ) الزائدة لا تحتاجُ لأكثرَ من فاعلٍ غائبٍ يَستترُ

(١) في المخطوط (أرمى) ثانية، ولعلها زائدة، وهي غير موجودة في الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣٦٩/٢).

(٣) بتمامه:

سَرَاةٌ يَبْسِي أَيْسِي بِكُفْرِ تَسَامَى عَلَى كَأَنَّ الْمُسَوِّمَةَ الْعَرَابِ
نسبه ابن جني للقتال الكلابي، والعكبري للفرزدق، وقال العيني: إن الفراء أنشده، والبيت من الوافر. انظر: شرح الكتاب للسيرا في (٢٩٦/١) والحجة (٤٣٧/٢) وعلل النحو (٢٤٩) والفسر (١٩١/١) وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (٩/٤) وتخليص الشواهد (٢٥٢) والمقاصد النحوية (٦٠٣/٢).

(٤) انظر: المقرب (١٤٠).

(٥) انظر: الكتاب (٧٣/١).

فيها، وهو ضميرٌ عائِدٌ على مضمونِ الجملة، فتجيءُ صورتُها صورةً ما لا حُكَمَ لها ولا عملٌ، بخلافِ (ظَنَنْتُ)؛ فإنه لا بدَّ لـ: (ظَنَنْتُ) مِنْ فاعِلٍ مُصَرَّحٍ به، وإنَّما تُلغى عَنِ المفعولين.

وينبغي أن يُنظَرَ في قولك: «أَنَا كَانَ قَائِمٌ»، وَأَنْتَ كَانَ قَائِمٌ؛ هل سُمِعَ أو لا؟ فلا تتمحُّصُ زيادتها إلا على ذلك.

والأقوى عِنْدِي أَنَّ ذلك كلامُ العربِ؛ لأنَّهم يقولونَ: «مَا كَانَ أَحْسَنَنِي!»، و«مَا كَانَ أَحْسَنَكَ!»، والحُكْمُ في ذلك كُلِّهِ واحدٌ.

وأكثرُ ما زِيدت (كَانَ) في التعجبِ.

وغايرَ ابنِ عصفورٍ^(١) بينَ معنى (حَضَرَ) و(وُجِدَ)، ولا طائِلَ بينهما؛ فمعنى «حَضَرَ الشَّيْءُ»: «وُجِدَ»، فإن قِيَدَتِ (حَضَرَ) بالمفعولِ، فقلتُ: «حَضَرْنَا»، أو «حَضَرَ فلانٌ» قِيَدَتِ (وجدت) بالمجرورِ، فقلتُ: «وُجِدَ بِحَضَرَتِنَا، أو فِي مَوْضِعِ كَذَا».

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقَوْنَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتِهَارٍ
كما اسْتُعْمِلَتِ (كَانَ) مُسْتَعْنَى عَنْهَا حَيْثُ تَكُونُ زَائِدَةً، كَذَلِكَ اسْتُعْمِلَتِ
محذوفةً حيثُ الحاجةُ إليها، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ اسْمُهَا محذوفًا معها، وتَارَةً يُحذفُ معها
الخبرُ، وتَارَةً تُحذفُ وحدها، والغالبُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الفعلَ ومرفوعَه كالشيءِ الواحدِ.
ع: وعكس هذا؛ يحذفون الخبرَ، ويبقونها والاسمَ، وذلك حيثُ تدخلُ لَامُ

البحرود، نحو: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(١)، أي: «مَا كَانَ مُرِيدًا لِدَلِكْ»، هذا قول ص^(٢)، وقال ك^(٣): الخبرُ «يَذَرُ»، واللامُ زائدةٌ.
واستبعد؛ لأنَّه يقتضي الإخبارَ عَنِ الذاتِ بالمصدرِ، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّهم لا يُضْمرونَ (أَنْ)، فأينَ المصدرُ؟

* * *

وَبَعْدَ (أَنْ) تَغْوِيضُ (مَا) [عَنْهَا] اِزْتِكِبَ كِمَثَلٍ: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»

* * *

وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ: (كَانَ) مُنْجَزِمٌ تُحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفُ مَا التَزِمَ
[وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ: (كَانَ): إِنَّمَا اخْتَصَّ بِذَلِكَ عَنِ نظائره، فلم يُقَلَّ في: «لَمْ يَصْنُ»، و«لَمْ يَهْنُ»، و«لَمْ يَخُنْ»: «لَمْ يَهْ»، و«لَمْ يَخُ»، و«لَمْ يَصُ»؛ لأنَّه أَكْثَرُ مِنْهُنَّ استعمالاً، والكثرةُ مدعاةٌ إِلَى التَخْفِيفِ.
[وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ: (كَانَ): وَهِيَ (كَانَ) الَّتِي لَهَا مُضَارِعٌ، وَهِيَ الناقصةُ والتامةُ،
وَقُرِئَ بِالْوَجْهِينِ: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾^(٤).

(١) آل عمران: ١٧٩.

(٢) انظر: المقتضب (٧/٢) والجنى الداني (١٠٥).

(٣) انظر: التبيان للعكبري (٣١٤/١) واللباب له أيضًا (١٧٢/١) و(٤٦/٢) وشرح المفصل (٢٤٣/٤).

(٤) النساء: ٤٠، بالنصب قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ويعقوب، وبالرفع قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر وابن محيصة والشنبوزي والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧٣/٢).

وقوله: (تُحَذِّفُ) تشبيها لها بحرف اللين؛ لأنَّ غُثَّتْهَا كالمُدِّ، ومن ثمَّ إذا تحرَّكت للساكنين لم تُحذف؛ لزوال الشَّبه، وصيرورتها كالحروفِ الصحيحة. ومنعُ الحذفِ في مثل: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) من بابِ قوله^(٢):

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ

والذين حذفوا رأوا أنَّ الحذفَ قبل مجيء الساكن، فهو قبل التحريك.

[تُحَذِّفُ نُونٌ]: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي النُّحْلِ﴾^(٣) بالنحل، وفي النمل^(٤) بالإنثبات، فحُجِّمَ ما في النملِ أَنَّهُ الْأَصْلُ، وأنه مناسبٌ لِ: (تَحْزَنْ)، وحُجِّمَ ما في النحلِ موافقُهُ ما في أَوَّلِ الْعُشْرِ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٥). [تُحَذِّفُ نُونٌ]: إِلَّا إِنْ كَانَ الْخَبَرُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، نحو^(٦):

(١) البينة: ١.

(٢) بتمامه:

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَوَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا
والبيت لمحمود الوراق، وهو من المتقارب، وأخطأ الناسخ فكتب بعد يفضي: «إلى آخره»، وهو يظن أن ابن هشام اقتصر على: «رأى الأمر يفضي»، وظن أن ابن هشام يقصد بـ: «إلى آخره»: إلى آخر تكلمة البيت. انظر: عيون الأخبار (٦٢/٣) والعقد الفريد (١١٦/٢) والرواية في هذين الكتابين: «رأى الأمر»، وخصائص (٢١٠/١) وكثيراً ممثله ابن جني في كتبه.

(٣) النحل: ١٢٧.

(٤) النمل: ٧٠.

(٥) النحل: ١٢٠.

(٦) بتمامه:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخْوَمَ غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلَيَانِهَا =

فَلِإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ.....

لأنَّ الضمير يُرَدُّ الشيءَ لأصله، ومن ثمَّ منعوا أن تخفَّفَ (إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَانَ) إذا كانت أسماءُهنَّ ضمائرٌ متصلةٌ لذلك، فأما قوله^(١):

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ.....

فضرورة، وقالوا: مَنْ قَالَ: (لَدُ) قَالَ: (لَدُنْهُ)، ومن البابِ أنْ مَنْ قَالَ: «صَرَبْتُكُمْ» قَالَ: «أَعْطَيْتُكُمْوه»، وَأَنْتَ تَقُولُ: أَلْ فَلَانِ وَأَهْلُهُ، عَلَى الْأَحْسَنِ [لَا]^(٢) الواجب، وقال الفراء^(٣) من قال^(٤):

..... شَرِقتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ.....

لم يقل: «شَرِقتْ صَدْرُهَا»، وهذا ظريفٌ، ولعلَّه مبنيٌّ على هذا.

= والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي الأسود (١٦٢) والكتاب (٤٦/١) والمقتضب (٩٨/٣) وتخليص الشواهد (٩٢).

(١) بتمامه:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ
ولم يعين هذا البيت قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٩٠/٢) والزاهر (٢١٥/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤٦٩/٢) ومغني اللبيب (٤٧).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١٨٧/١) و(٣٧/٢) و(٣٢٨/٢).

(٤) بتمامه:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَاهُ كَمَا شَرِقتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدَّمِ
والبيت للأعشى، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٣) والكتاب (٥٢/١).

قوله: (وَهُوَ حَذْفُ مَا التَّزَمَ) فَمِنْ الْإِثْبَاتِ: ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ يَبْنِيكُمْ وَيَبْنِيهِ،
مَوَدَّةٌ﴾^(١)، ﴿وَعَلَمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾^(٢)، ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾^(٣).



(١) النساء: ٧٣، وفي المخطوط: «وبينهم».

(٢) النساء: ١١٣.

(٣) النساء: ١٣٥.

فَصْلٌ فِي (هَآ، وَلَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) ۞ الْمُشَبَّهَاتِ بِ: (لَيْسَ)

إِعْمَالِ (لَيْسَ) أَغْمِلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ
ذَكَرُوا مِنْ أَوْجِهٍ الشَّبْهِ نَفْيِ الْحَالِ، وَذَلِكَ إِذَا تَجَرَّدَ الْكَلَامُ مِنْ قَرِينَةٍ خِلَافِهِ،
لَا مَطْلَقًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ^(١):

وَلَسْتُ بِمُسْتَبْقٍ أَحَا لَا تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ
وقوله^(٢):

وَلَسْتُ لِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ وَاجِدًا وَلَا عَادِمًا مَا اللَّهُ حَمَّ وَقَدَّرَا
وقوله^(٣):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ.....

(١) البيت للناطقة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٨) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/٢٩١) وأمالى ابن الشجري (١/٤٠٨).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/٣٨١) والتذيل والتكميل (٤/٣٠٦) وتمهيد القواعد (٣/١٢٣٧).

(٣) بتمامه:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٨٧) والكتاب (١/١٦٥).

وقوله^(١):

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ

الْبَيْتَيْنِ.

قَالَ السَّلَوِيُّ فِي حَوَاشِيهِ^(٢): «قَوْلُهُ^(٣): بِ: (إِلَّا): يَجْرِي مَجْرَى (إِلَّا): (بَلْ، وَلَكِنْ)».

ع: فَقَوْلُ الشَّيْخِ: (بَقَا النَّفْيِ) عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ؛ لِأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثَةِ^(٤).
[مَعَ بَقَا النَّفْيِ]: تَقُولُ فِي: «مَا أَنْتَ قَائِمًا»: «مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ»، فَأَمَّا قَوْلُ الْجَمِيعِ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا» فَلَيْسَ أَصْلُهُ فِي الْإِيجَابِ: «أَنْتَ سَيِّرٌ»، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ: «أَنْتَ تَسِيرُ سَيِّرًا»، ثُمَّ: «أَنْتَ سَيِّرًا»، ثُمَّ: «مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا»، فَالْتَّاصِبُ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ لَا (مَا)، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ لَا الْمَنْصُوبُ.
فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥):

(١) بتمامهما:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهُ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَيْدِيكَ مِنْهُنَّهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا
وَالْبَيْتُ لِلْأَعْوَرِ الشَّنِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَقَارِبِ. انظر: الكتاب (٦٤ / ١) والمقتضب (١٩٦ / ٤).

(٢) انظر: حواشي المفصل للشلوبيين (٢٩٥).

(٣) يعني به الزمخشري. انظر: المفصل (١١٢).

(٤) كذا في المخطوط بتأنيث العدد.

(٥) بتمامه:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونُنَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا =

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونَا

البيت، فنَصَبَ على المصدر^(١)، قال: (مُعَذَّبٌ) مصدرٌ، و(الْمَنْجُنُونُ) نائبٌ عَنْ مضافٍ، وهو مصدرٌ.

على أن يُوَسَّسَ أَجَارَ النصبِ مُطْلَقًا استدلًّا بظاهِرِهِ، ووافقه الفراء^(٢) في الوصفِ، نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا»^(٣)، وبقية ك^(٤): في الخبرِ الْمُنْزَلِ الاسمُ منزَلته، نحو «مَا زَيْدٌ إِلَّا زُهَيْرًا»، وفي نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا لِحَيْتِهِ»، أي: «مَا فِيهِ غَيْرُهَا».

وقال ص^(٥) في الجميع بالرفع، إِلَّا في المصادرِ، وفي ما دَلَّ دليلاً على تقدير الفعلِ، نحو: «مَا أَنْتَ إِلَّا عِمَامَتُكَ تَحْسِينًا، وَرِدَاءُكَ تَزِينًا»^(٦)، والنصبُ فيها خارجٌ

= والبيت لبعض بني سعد، وهو من الطويل، والمنجون: الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه، وفي بعض الروايات: «أرى الدهر...». انظر: المحتسب (٣٢٨/١) واللباب للعكبري (١٧٦/١) وتوجيه اللمع (١٤٦) وأوضح المسالك (٢٦٨/١) وشرح شواهد المغني (٢١٩/١).
(١) في المخطوط: «فَنَصَبَ وَلَا مَصْدَرٌ»، ولا معنى لهذا الكلام، والصواب ما أثبتناه، وهو مستفاد من الهمع. انظر: همع الهوامع (٤٤٨/١).

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٥/٢) وشرح المرادي (٥٠٧/١) والجنى الداني (٥٥) وهمع الهوامع (٤٤٨/١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١١١/٣) وشرح الكتاب للسيرافي (٢٣٥/٢).

(٤) في المخطوط: (قائم)، وبهذا لا وجه لإيراد المثل، والتصويب من الهمع. انظر: همع الهوامع (٤٤٨/١).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٢٧٠/٤) همع الهوامع (٤٤٨/١).

(٦) انظر: الكتاب (٣١٦/٢).

(٧) هذه التحشية مستفادة من الارتشاف والتذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (٢٧٠/٤) =

عَنْ حُكْمٍ (مَا)، وَعَنْ النَّحَّاسِ^(١) أَنَّهُ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى النَّصْبِ^(٢) فِي (مَا) بَعْدَ (إِلَّا) وَهُوَ مُرَدُّدٌ.

* * *

وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفُ كَذٍّ: «مَا» بِ«أَنْتَ مَعْنِيًا» أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

* * *

وَرَفَعَ مَغْطُوفٍ بِ: (لَكِنْ) أَوْ بِ: (بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ: (مَا) الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

* * *

وَبَعْدَ (مَا، وَلَيْسَ) جَرَّ الْبَاءِ الْحَبَرِ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيٍ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ
وَوَرَدَ جُزْأُهَا اسْمَ (لَيْسَ) إِذَا تَأَخَّرَ، وَكَانَ (أَنْ) وَالْفِعْلَ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ:
﴿وَلَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تُولُوا﴾^(٣)، وَقَوْلِهِ^(٤):

أَلَيْسَ عَظِيمًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

= وارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٩).

(١) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٠) والبحر المحيط (١/ ٤٧٢).

(٢) المنقول عن النحاس أنه نقل الإجماع على الرفع.

(٣) البقرة: ١٧٧، وقد سبق أن قال ابن هشام إنها من الشواذ، وهي قراءة أبي وابن مسعود.

انظر: المحتسب (١/ ١١٧).

(٤) البيت لمحمود الوراق، وهو من المتقارب، وروايته في كتب القوم: «أليس عجيبي». انظر:

البيان والتبيين (٤/ ١٣٤) والكامل (٢/ ١٢٩) والعقد الفريد (٢/ ٣٦١) وأمالى القالي

(١/ ١٠٩) والتذييل والتكميل (٤/ ١٧١).

قَالَ النَّازِمُ^(١): كَقَوْلِهِ^(٢):

وَكُنْ.....

الْبَيْتَ، وَكَقَوْلِهِ^(٣):

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمٍ
وَكَذَلِكَ^(٤) لَا خَيْرَ وَلَا شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ
وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ^(٥): «لَمْ يُسْمَعْ فِي خَبَرٍ (لَا)؛ فَلَا يُقَاسُ عَلَى خَبَرٍ (مَا)؛ لِأَنَّ
الزِّيَادَةَ مَجَازٌ».

(١) انظر: شرح التسهيل (١/٣٧٦).

(٢) بتمامه:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوشَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وَالْبَيْتَ لِسَوَادِ بْنِ قَارِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «سَوَاكَ بِمُغْنٍ».
انظر: جمهرة أشعار العرب (٥٥) والزهرة (٢٤٠) والجليس الصالح الكافي (٢٢٦) وشرح
التسهيل (١/٣٧٦) و(٣/٢٥٨).

(٣) من مجموعة أبيات تنسب للمرقش وخز بن لوزان والمرقم الذهلي السدوسي، وقيل:
إن المرقم لقب خز بن لوزان، ونسبه ابن عصفور إلى امرئ القيس، والأبيات من مجزوء
الكامل. انظر: الوحشيات (١٦٦) والحيوان (٣/٢٠٧) وربيع الأبرار (٤/١٩٤) والضرائر
لابن عصفور (٦٤).

(٤) في المخطوط (وكذلك) وبه ينكسر البيت.

(٥) يقصد به الإمام ابن هشام الخضراوي، وهذا الكلام منقول من التذييل والتكميل (٤/٣٠٩)
والارتشاف (٣/١٢١٥).

وقال ح^(١): «لا حُجَّةَ فِي الْبَيْتَيْنِ؛ لَجَوَازِ كَوْنِ (لَا) مَهْمَلَةً، وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْ، فَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ قَلِيلًا».

ع: وَإِنَّمَا عَدُمُ التَّكَرُّارِ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ.

* * *

فِي التَّكْرَارِ أُعْمِلْتُ ك: (لَيْسَ): (لَا) وَقَدْ تَلَّى (لَاتَ، وَإِنْ) ذَا الْعَمَلَا
قَوْلُهُ: (وَإِنْ) قَالَ فِي «الْمَقْرَبِ»^(٢): «وَقَدْ أَجَرُوا (إِنْ) النَّافِيَةَ فِي الشَّعْرِ مَجْرَى
(مَا) فِي نَصَبِ الْخَبَرِ؛ لِشَبْهِهَا بِهَا، قَالَ^(٣):
إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِّيًّا عَلَى أَحَدٍ

الْبَيْتَ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصِيَةٍ. انْتَهَى
وقال ابنُ خروفٍ في «شرحِ الْجُمْلِ»^(٤): «إِذَا كَانَتْ (إِنْ) نَفْيًا عَمِلَتْ عَمَلُ
(مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَعْمَلُ فِيهِ (مَا)».
[فِي التَّكْرَارِ أُعْمِلْتُ ك: (لَيْسَ): (لَا): ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّ عَمَلَ (لَا) كَثِيرٌ، وَ(إِنْ)

(١) يقصده به أبا حيان، وكلامه في التذييل والتكميل (٤/ ٣٠٨).

(٢) انظر: المقرب (١٦٣).

(٣) بتمامه:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِّيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَشْغَفِ الْمَجَانِينِ
ولا يعلم قائل هذا البيت، وهو من المنسرح، وفي روايه: «إلا على حزبه الملاعين». انظر:
الأزهية (٤٦) وأمالى ابن الشجري (٣/ ١٤٣) وشرح التسهيل (١/ ١٥٠) وأوضح المسالك
(١/ ٢٨٠).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٥٩٠).

قَلِيلٌ، وكذا في «التسهيل»^(١)، وردّه ح^(٢) بأنَّ (إِنْ) أَعْمَلَتْ في النشْرِ، وَأَمَّا إِعْمَالُ (لَا) فَقَلِيلٌ، حَتَّى زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ^(٣) أَنَّ الرِّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَأَنَّكَ تَقُولُ: «لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» بِرَفْعِ (أَفْضَلُ) لَا غَيْرَ.

في «شرح التسهيل»^(٤) قَالَ: «وَرَفَعُهَا مَعْرِفَةً نَادِرًا»، كَقَوْلِهِ^(٥):

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا
وَقَالَ^(٦):

..... لَا أَنَا بَاغِيَا

وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ الْمُتَنَبِّي قَوْلَهُ^(٧):

(١) انظر: التسهيل (٥٧).

(٢) انظر كلام أبي حيان هذا في التذييل والتكميل (٢٨١ / ٤).

(٣) يقصد به الأخفش. انظر معاني القرآن للأخفش (٤٨٨ / ٢).

(٤) كلامه هذا في التسهيل. انظر: التسهيل (٥٧)، وشرح التسهيل (٣٧٧ / ١).

(٥) ليس هذا البيت في مطبوع شرح التسهيل، وما بعده من أبيات موجود في شرح التسهيل، وهذا البيت لا يعرف صاحبه، وهو من البسيط. انظر: الجمل المنسوب للخليل - والظن أنه لأبي بكر بن شقير - (٧٦) والتذييل والتكميل (٢٨٧ / ٤) وشرح شذور الذهب (٢٥٦).

(٦) بتمامه:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا يَسَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

والبيت للناطقة الجعدي رضي الله عنه، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابتة الجعدي (١٧١) أمالي ابن الشجري (٤٣٣ / ١) وشرح التسهيل (٣٢٥ / ١) وتخليص الشواهد (٢٩٤).

(٧) بتمامه:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا =

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

وَمَا لِي: (لَات) فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

[وَالْعَكْسُ قَلَّ]: كقراءة بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾^(١)، وفيها شدوذان:

أحدهما: حذف المنصوب وبقاء المرفوع، وهو خلاف المشهور.

والثاني: أنه مُحَوَّجٌ إلى كثرة التقدير؛ وذلك لما قَدَّمنا في إعرابِ قراءة الجماعة من أنه لا بُدَّ مِنْ تقديرِ الحينِ المحذوفِ معرفة؛ لأنَّ المرادُ نفْيُ كَوْنِ الحينِ الحاضرِ حينَ مناصٍ، لا نفْيُ جنسِ حينٍ مناصٍ.

وإذا كَانَ كَذَلِكَ فَقَالَ النَّاظِمُ^(٢): «لَيْسَ حِينَ مُنَاصٍ مَوْجُودًا لَهُمْ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ»؛ إِذْ كَانَ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ حِينَ مُنَاصٍ؛ فَلَا يَصِحُّ نَفْيُ جَنْسِهِ مُطْلَقًا. انتهى كلامه.

قُلْتُ: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ جَعَلَ (مَوْجُودًا) الْخَبَرَ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ (لَات) لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ تَقْدِيرَ [ه]: «لَيْسَ حِينَ مُنَاصٍ حِينَ مَوْجُودًا» إِلَى آخِرِهِ، فَيَكُونُ (مَوْجُودًا) صِفَةً لِلْخَبَرِ، لَا خَبَرًا^(٣).

= وهو من الطويل، ورواية ابن مالك في شرح التسهيل: «فلا المجد». انظر: ديوان المتنبي (٢٨٣/٤) وأمالى ابن الشجري (٤٣١/١) وشرح التسهيل (٣٧٧/١).

(١) ص: ٣، وهي قراءة الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبي السمال. انظر: معجم القراءات القرآنية (٧٦/٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤٤٢/١)

(٣) استفاد من هذه التحشية الصبان حيث قال عند قول الأشموني: «أي: كائنًا لهم»: «ظاهره»=

شرطُ معمولي (لَآتْ) ثلاثة:

أحدها: كونُهما (الحينَ، أو الساعةَ، أو الآنَ)، بكثرةٍ في الأولِ، وقلةٍ في الأخيرينِ،
كذا في «شرح الكافية»^(١)، وهو الواقعُ، فنحوُ^(٢):
.....لَآتْ هُنَا حَنَّتْ

مهملةٌ.

والثاني: أن لا يجتمعا، بل يُحذفُ أحدهما.

الثالث: أن يكونَ المذكورُ منهما نكرةً لا معرفةً.



= جعلُ (كَاثِنًا) خبرَ (لَآتْ)، وهو لا يصحُّ؛ لأنَّ من شروط عملِها كونُ معمولِها اسمي زمانٍ،
فيجبُ أن يقدَّرَ: «وَلَآتْ حِينَ مَنَاصٍ حِينًا كَاثِنًا لَهُمْ»، فيكونُ (كَاثِنًا) صفةً للخبرِ، لا خبراً.
انظر: حاشية الصبان (١/٣٧٨).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٤٤٢).

(٢) بتمامه:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَآتْ هُنَا حَنَّتْ وَيَذَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتْ

والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي، أو لحجل بن فضلة، وهو من الكامل. انظر: المسائل
البصريات (٢/٧٥٦) والمفصل (١٢٨) وشرح التسهيل (١/٣٧٨).

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

ك: (كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى) لَكِنْ نَدَّرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَٰذَيْنِ خَبَرِ
 ش ع^(١): «(كَانَ)^(٢)، وَكَادَ، وَكَرَبَ) للمقاربة اليقينية، و(عَسَى، وَحَرَى،
 وَاخْلَوْلَقَ) للمقاربة الظنية»، تقول: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يُفْلِحَ»، و«اخْلَوْلَقَ زَيْدٌ أَنْ يَنْجَحَ»،
 أي: «رُجِيَ مِنْهُمَا ذَلِكَ»، والباقي للشروع.
 ع: مِنْ هُنَا يَنْحَلُّ قَوْلُ ب^(٣): «لِلْمُقَارَبَةِ فِي الْإِمْكَانِ».

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزَرُ وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا
 أي كَوْنُ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبَرًا.
 واختارَ هو^(٤) وابنه^(٥) أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ نَوَاسِخَ إِذَا كَانَتْ بِدُونِ (أَنْ)، وَأَنَّهَا فِي
 غَيْرِ ذَلِكَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ مَنْسُوخٌ أَوْ مَقِيدٌ، وَنَقْلَاهُ عَنْ س^(٦).

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨١٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا وجود لها في شرح العمدة.

(٣) يقصد به الإمام بدر الدين، وهو ابن الناطم. انظر: شرح ابن الناطم (١١٠).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٢١).

(٥) انظر: شرح ابن الناطم (١١٢).

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٧ و ١٦٠).

وَجَوَزَ ابْنَهُ^(١) كَوْنَهَا حَيْثُ نَاسِخَةٌ، وَصَحَّ الْإِخْبَارُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ.
وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ^(٢): «لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا؛ إِذْ لَا يُقَالُ: «عَسَى زَيْدٌ الْقِيَامُ»،
وَلَا يَكُونُ الْحَدُثُ خَبْرًا عَنِ الذَّاتِ إِلَّا فِي مَوَاضِعِ الْمَشَاهِدَةِ وَالْعِلْمِ وَالِدَوَامِ عَلَى
الْفِعْلِ، فَحَيْثُ تَأْتِي الْمُبَالَغَةُ، نَحْوُ: «إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا»، وَ«ضَرْبًا ضَرْبًا» أَيْ أَنَّهُ
يَجُوزُ رَفْعُهُ، قَالَ^(٣):

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ
وَتَقُولُ: «زَيْدٌ صَوْمٌ وَفِطْرٌ». انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ «شَرْحِ الْجُمْلِ» لَهُ^(٤).
وَالِى مَا ذَكَرَ مِنْ هَذَا الشَّرْطِ يُشِيرُ كَلَامُ ابْنِ عُصْفُورٍ فِي «مَقَرَّبِهِ»^(٥).

* * *

وَكَذ: (عَسَى): (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا خَبْرَهَا حَتْمًا بِ: (أَنْ) مُتَّصِلَا

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٢).

(٢) ما بعد قوله: «خبراً عن الذات» ليس موجوداً في مطبوعة شرح الجمل لابن خروف بنصها،
وهذا الكلام منقول بالمعنى من موضع لاحق. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٨٣٦/٢).

(٣) بتمامه:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ
والبيت للخنساء، وهو من البسيط. انظر: ديوان الخنساء (٥٠) والكتاب (٣٣٧/١) ومعاني
القرآن للأخفش (١٠٣/١) والمقتضب (٢٣٠/٣).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٨٤٢/٢).

(٥) انظر: المقرب (١٥٢) وما بعدها.

وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقْ): (أَنْ) مِنْلَ (حَرَى) وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا
هذا وقوله:

وَمِنْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا

مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ فِي «شرح الكافية»^(١): «وَالْأَمْرَانِ فِي (أَوْشَكَ، وَكَرَبَ) عَلَى
السَّوَاءِ، أَوْ مُقَارِبَانِ لَهُ».

والحق ما ذَكَرْهُنَا، وَكَيْفَ يَتَسَاوَيَانِ أَوْ يَتَقَارِبَانِ فِي (كَرَبَ) وَس (٢) لَمْ يَسْمَعْ
لِحَاقِ (أَنْ)؟

* * *

وَمِنْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبَا

* * *

كَ: «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْذُو»، وَ(طَفِقَ) كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ)
[جَعَلْتُ]:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْكَاشِحِينَ تَتَّبَعُوا^(٣) هَوَانَا وَأَبْدُوا دُونَنَا نَظَرًا شَرًّا
جَعَلْتُ وَمَا بِي مِنْ صُدُودٍ وَلَا قَلَى أَزُورُكُمْ يَوْمًا وَأَهْجُرُكُمْ عَشْرًا
أُنشِدَ الْقَالِي^(٤) الْبَيْتَ الثَّانِي:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٤٥٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/١٥٩).

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: (تَتَّبَعْنَا)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ قَالَ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِي: «وَأَسْقَطَ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ هَذَا الشَّعْرِ الْبَيْتَ الَّذِي بِهِ =

صَدَدْتُ وَمَا بِي

البيت، وردّه أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري في الكتاب المسمّى بـ: «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه»^(١)، وأنشد البيتين وأبياتاً أخر أنشدها أبو علي.

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعَالِ: (أَوْشَكَ) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ وَزَادُوا (مُوشَكَ)
شع^(٢): «نَدَرَ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلٍ (أَوْشَكَ)، وَأَنْدَرُ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلٍ
(كَادَ)».

قال عبد الدائم القيرواني^(٣) في كتابه «حُلَى العُلَى»: إِنَّ (عَسَى) قَدْ اسْتُعْمِلَ

= يقوم معنى البيت الآخر لأنه جواب له ولا فائدة له إلا بذكره، قلت - حمزة -: لعل البيت سقط من نسخة أبي عبيد للأمامي، وهو ثابت في النسخة التي بين يدي ابن هشام، وهذا في مطبوع الأمالي رواية: «وأهجرهم». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٧٢) وأمالي القالي (٢١٨/١) وسمط اللآلي لأبي عبيد البكري (٥٠٧/١) وتوجيه اللمع (١٨٩) وخزانة الأدب (٣٥٣/٩).

(١) انظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (٦٨).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٨٢٣/٢ - ٨٢٤).

(٣) قال القفطي: «عبد الدائم بن مرزوق بن جبير اللغوي الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل، يكنى أبا القاسم. نزل المريّة، وكان قد روى كثيراً من كتب الأدب واللغة. وكان قد رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها في سنة ست وعشرين وأربعمئة، ولقي أبا العلاء المعري، وأخذ عنه شيئاً من الأدب، وروى عنه شيئاً من شعره سقط الرّند في سنة ثلاث وعشرين وأربعمئة. وكان حيّاً في سنة سبع وستين وأربعمئة؛ فإنه كتب شيئاً بخطه =

منه صفةٌ، وقد قال المعري^(١):

عَسَاكَ تَعْدِرُ إِن قَصَرْتُ فِي مَذْحِي فَإِنْ مِثْلِي بِهِجْرَانِ الْقَرِيضِ عَسِي
وما قاله غلطٌ؛ لأنَّ (عَسِي) في البيتِ بمعنى: (خَلِيقٌ، وَحَقِيقٌ)، وكلامنا في
(عَسَى) التي معناها الإطماعُ والإشفاقُ.

وحكى اللحياني^(٢) في «نواذره» عن الكسائي: «سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُ: «أَعَسِ
بِأَنْ تَفْعَلَ!»، أي: «أَخْلُقُ!»، وَبِالْعَسِيِّ أَنْ يَفْعَلَ»، قال: «وَلَا يُفْعَلُ هَذَا بِ: (عَسَى)
التي معناها الْعَرُضُ وَالْإشْفَاقُ»^(٣). مِنْ «بُغْيَةِ الْأَمَالِ»^(٤).

مِنْ مُثُلِ (عَسَى) لِلْإشْفَاقِ قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ -
لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ لَتُشْبِهُ الدَّجَالَ»: «عَسَى أَنْ يَضُرَّنِي شَبَهُهُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ»^(٥).

فهذا إشفاقٌ قطعاً لا طمعٌ.

* * *

= في هذا التاريخ. انظر: إنباه الرواة (١٥٨/٢).

(١) وهو من البسيط. انظر: سقط الزند (١٢٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٥٦/٣) والمحكم (٢٢٠/٢).

(٣) في بغية الآمال (الطمع والإشفاق).

(٤) للإمام اللبلي، وذكره أيضاً اللبلي في تحفة المجد الصريح. انظر: بغية الآمال (٣٠)،
وتحفة المجد الصريح (٤١).

(٥) انظر: سيرة ابن هشام (٧٦/١) وتفسير الطبري (١١٨/١١) والروض الأنف (٢٠٨/١)
ولسان العرب (٢٣/٦).

بَعْدَ (عَسَى، اِخْلَوْلَوْ، أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدُ غِنَى بِـ: (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فَيَقْدُ
 كما سَدَّ (أَنْ، وَأَنْ) مَسَدَّ مَفْعُولِي (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَكَمَا سَدَّ (أَنْ) مَسَدَّ الْجُمْلَةِ
 بَعْدَ (لَوْ)، وَكَمَا سَدَّتْ (أَنْ) وَالْفِعْلُ مَسَدَّ جَزْأَيِ (لَعَلَّ) فِي قَوْلِهِ^(١):

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ
 وَلَيْسَ بِضُرُورَةٍ؛ لِمُكْنَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: «عَلَيَّ أَنْ»، بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ، وَإِعْمَالِ
 (عَلَّ) فِي بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ أَنْ لَغْتَهُ النُّقْلُ. سَلَّمْنَا؛ إِلَّا أَنْ لَغْتَهُ إِنْ كَانَتْ فَتَحَ بَاءُ
 الْمُتَكَلِّمِ فَلَا يَصِحُّ النُّقْلُ لِمُحَرَّكٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَغْتَهُ الْإِسْكَانَ فَحَرْفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ لَا يَصِحُّ
 النُّقْلُ إِلَيْهِ.

وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ^(٢) أَنَّ الْأِسْمَ مَحْذُوفٌ، وَالَّذِي قَدَّمْتُهُ أَوَّلَى.

وَكَمَا سَدَّ (أَنْ) مَسَدَّ مَعْمُولِي (كَيْتَ) كَقَوْلِهِ^(٣):

فَيَا كَيْتَ أَنْ الظَّلَاعَيْنِ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَعَرَامٍ

* * *

وَجَرَّدَنَ (عَسَى) أَوْ أَرْفَعَ مُضَمَّرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: «أَتَدْمَا»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالْبَيْتُ لِنَافِعِ بْنِ سَعْدِ الطَّائِي، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ.

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨١٧) وسمط اللالي (١/ ٧٤٥).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خُرُوف (٢/ ٨٣٥) وتنقيح الأبواب (٢٥٠).

(٣) لَمْ يَعْين قَائِلُهُ ابْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٩) والتذييل والتكميل

ح^(١): نقل ابن إياز البغدادي^(٢) عن الرمانى^(٣) أنّه لا يجوز أن تُضميرَ في (عَسَى) ضميرَ غيبة.

ع: فعلى هذا لا يُجيز في: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ» إِلَّا التَّمَامَ، ولا يُجيز: «الزَّيْدَانِ عَسَيَا»، ولا: «الزَّيْدُونَ عَسَوْا»، ولا: «الْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ». انتهى
وزعم الحوفي^(٤) في: «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا»^(٥) أَنْ: «تَكْرَهُوا» في موضع نصب.

ح^(٦): «ولا يُمكنُ إِلَّا بتكلفٍ». انتهى
سفا^(٧): «يُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ في (عَسَى) ضميرٌ، بناءً على أنّه مِنْ التَّنَازُعِ، أي: «عَسَى الشَّيْءُ أَنْ تَكْرَهُهُ»^(٨).
وبقي وجه آخر، وهو أَنَّ (عَسَى) ناقصةٌ، وسَدَّتْ (أَنْ) وصلتها مسدّد الاسم

(١) يقصد به أبو حيان. انظر: البحر المحيط (٣٦٢/٢).

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز (٣١٥).

(٣) انظر: شرح كتاب سيويه للرمانى (٨٠٠ و ٨٠٥ و ١٠٣٢).

(٤) الغريب أن الحوفي في البرهان يقول بعكس هذا، قال في آية: «عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا»: «و(أَنْ) في موضع رفع ي: (عَسَى)، و(أَنْ) يلزمها لتدل على الاستقبال». انظر: البرهان للحوفي (٨٤/٤ ب).

(٥) البقرة: ٢١٦.

(٦) المقصود به أبو حيان، انظر: البحر المحيط (٣٨٠/٢).

(٧) يقصد به الإمام السفاقي. انظر: المجيد للسفاقي (٩٨/١ أ).

(٨) وقد ذكره ابن هشام في المغني أيضًا. انظر: مغني اللبيب (٢٠٤).

والخبر، كما سَدَّتْ مسدَّ المفعولين في (ظَنَّ)، ذكره ابنُ عصفورٍ في «شرح المقرَّب»^(١).

* * *

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزَ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكِنَ [وَالْفَتْحَ]: على الأصل.

(وَالْكَسْرَ) قَالَ ابْنُهُ^(٢) إِتْبَاعًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا^(٣).

قُلْتُ: أَيُّ إِتْبَاعًا^(٤) لِلْيَاءِ^(٥) السَّاكِنَةِ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ هَذَا الْحَكْمُ بِالْمُسْنَدِ لِلتَّاءِ وَالنُّونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ نَحْوُ (عَسَيَا).



(١) انظر: المقرَّب (١٥٤).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١١٥).

(٣) في المخطوط: (شيء).

(٤) في المخطوط (أتبا).

(٥) في المخطوط: (التاء)، والتصويب من العليمي (١٢٦/١).

(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا

لِ: (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِ: (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ

عِنْدِي أَنْ تَقْدِمْ الْخَبَرَ لِلْحَصْرِ، أَيْ: مَا لَهَا إِلَّا عَكْسُ [مَا لِ: (كَانَ)]^(١)، خِلَافًا
لِابْنِ سَلَامٍ^(٢) فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ الْجَزَائِنَ فِي لَفْظٍ، نَحْوُ^(٣):

..... إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً^(٤)

الْبَيْتَ، وَلِلْفَرَاءِ^(٥) فِي تَخْصِيصِهِ بِ: (لَيْتَ)، نَحْوُ^(٦):

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العلمي (١٢٧/١).

(٢) انظر: طبقات فحول الشعراء (٧٨/١).

(٣) بتمامه:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ حُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو لأبي زيد الطائي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل
(٩/٢) وتخليص الشواهد (٣٠٦) وشرح أبيات المغني للبغدادي (١٨٣/١).

(٤) بتمامه:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُورًا نَأْكُلُ كُلُّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا

والرجز لم يعين قائله. انظر: العين (٦٤/٦) نوادر أبي زيد (٤٧٤) ومقاييس اللغة (٤٤١/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٤١٠/١).

(٦) الرجز للعجاج. انظر: ملحقات ديوان العجاج (٣٠٦/٢) والكتاب (١٤٢/٢) ومغني اللبيب
(٣٧٦).



يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

ولنا: أَنَّ الخبرَ محذوفٌ، نحو^(١):

وَلَكِنْ زَنْجِيًّا.....

أي: «لَا يَعْرِفُ قَرَابَتِي»^(٢)، وَ(حَبَّةٌ) عَلَى الدَّمِّ، وَ(تَأْكُلُ) الخبرُ.

وَأَبُو نُخَيْلَةَ لَحَنَهُ^(٣) الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ فِي^(٤):

كَأَنَّ أَذْنِيَهُ.....

فِيُسْتَنَى مِنْ كَلَامِهِ الْجَرْيُ بِ: (لَعَلَّ) الْمَذْكُورُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرْيِ، عَلَى أَنَّ

ابْنَ عُصْفُورٍ^(٥) يَرَاهُ إِنَّمَا ثَبَتَ فِي الْمَكْسُورَةِ اللَّامِ، وَتِلْكَ لَمْ يَسْتَقَرَّ فِيهَا^(٦) نَصَبُ الْأَسْمِ

(١) بتمامه:

فَلَوْ كُنْتَ صَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، وفي بعض الروايات: «ولكن زنجي عظيم». انظر: ديوان

الفرزدق (٤٨١) والكتاب (١٣٦) ومجالس ثعلب (٢٥) وجمهرة اللغة (٣/١٣١٢).

(٢) في المخطوط (فذاك) والتصويب من العلمي.

(٣) في المخطوط (لجزم)، والتصويب من شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٢٥) والعلمي

(١/١٢٧)، وكذا قال ابن هشام في المغني (٢٥٥).

(٤) بتمامه:

كَأَنَّ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

قيل: لأبي نخيلة، وقيل: لمحمد بن ذؤيب، وهو من الرجز. انظر: الكامل (٣/١٠٤)

والخصائص (٢/٤٣٢).

(٥) انظر: شرح الجمل (١/٤٢٦).

(٦) في المخطوط: (فيها في)، و(في) الثانية زائدة.

ورفع الخبر، ومن ثمَّ جعل^(١):

لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَّارِ

على إضمار اللام، مثل: «خَيْر»^(٢)، والقصة، مثل^(٣):

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنَاتِ بَيْتِي حَسًّا نَ

والموصوف، أي: «جَوَابُ قَرِيب»، بخلاف: «لَعَلَّ الله».

والمفارسي^(٤) يؤوّل الأوّل على التخفيف وفتح اللام، مثل^(٥):

(١) بتمامه:

فَقُلْتُ اذْغِ أُخْرَى وَازْفَعْ الصَّوْتِ دَاعِيَا لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ
والبيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو من الطويل. انظر: نوادر أبي زيد (٢١٨) واللامات
للزجاجي (١٣٦).

(٢) يشير إلى قول رؤية حينما مثل: «كيف أصبحت؟»، فقال: «خير، عافاك الله». انظر: الكامل
(٧٠ / ٢) وشرح الكتاب للسيرافي (٤٤٤ / ٢) والخصائص (٢٨٦ / ١).

(٣) بتمامه:

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنَاتِ بَيْتِي حَسًّا نَ أَلْمُهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ
والبيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٣٨٥) والكتاب (٧٣ / ٣)
والإيضاح العضدي (١٢٢).

(٤) انظر: الحجة (١٧٦ / ٢) والبصريات (٥٥٢ / ١) وإيضاح الشعر (٧٥).

(٥) بتمامه:

وَتَأْمُرُنِي رَبِّعَةً كُلَّ يَوْمٍ لِأَشْرِيهَا وَأَقْتَنِي الدَّجَاجَا
والبيت للنمر بن تولب، وهو من الوافر، ورواية أبي علي تختلف:
تَوَاعِدُنِي رَبِّعَةً كُلَّ يَوْمٍ لِأَمْلِكُهَا وَأَقْتَنِي الدَّجَاجَا =

لَأَشْرِيَهَا.....

ع: المناطقَةُ يقولون: «أَنَّهُ مَا هُوَ؟»، وقد رأيتُ ما يتمسَّكُ به مَنْ يُجيز ذلك، وهو: ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١)؛ لأنه (فَعَلَّ) للتعجب، وهذا إِنَّمَا ينتهضُ دليلاً على القولِ بأنَّه ليسَ بخبرٍ.

ك: «إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّاءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ»
فإن قلتَ: بقي عليه مما يرفعُ الخبرَ وينصبُ الاسمَ: (عَسَى) في قوله^(٢):
أَوْ عَسَاكَ.....

و(إِلَّا) في المنقطع، و(لَا) النافية للجنس.
قلتُ: المختارُ عنده^(٣) في (عَسَاكَ) مذهبُ الأخفش^(٤)، وفي (إِلَّا) مذهبُ
البصريين^(٥)، وأما (لَا) فقد أفردها بالتبويب؛ لِمَا تختصُّ به مِنَ الأحكام.

= انظر: الحجة (٢/ ٤٣٤) والبصريات (١/ ٥٥٤).

(١) التوبة: ٩ والمجادلة: ١٥ والمنافقون: ٢.

(٢) بتمامه:

تَقُولُ بَنِي قَدْ أَنْسَى إِنْكَا يَا أَبَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ
والرجز لرؤية. انظر: ديوان رؤبة (١٨١) والكتاب (٢/ ٣٧٥) والمقتضب (٣/ ٧١).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٧).

(٤) ذكره الأخفش في تعليقاته على كتاب سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٥) حاشية (٦).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٦٤).

وَرَأَى ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَذَلِكَ: «لَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي»
إذا كَانَ الْخَبْرُ طَرَفًا فَقَدْ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، وَقَدْ يَجُوزُ فِيهِ
الْأَمْرَانِ:

فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»، وَ«إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا أَبَاهُ»^(١).

وَالثَّانِي: نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ».

وَالثَّلَاثُ: نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ». مِنْ «حَوَاشِي الشَّلَوِينِ»^(٢).

[ذَا التَّرْتِيبِ]: الْمُرَادُ خُصُوصِيَّةُ التَّرْتِيبِ الْمُمَثِّلِ بِهِ، لَا مُطْلَقُ تَقْدِيمِ الْأَسْمِ
وَتَأْخِيرِ الْخَبْرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا جَالِسًا»، فَأَمَّا^(٣):
..... فَإِنَّ بِحُبِّهَا

الْبَيْتَ، فَمَتَعَلَّقٌ بِهِ: (أَعْنِي) مَقْدَرَةً، وَالْجُمْلَةُ اعْتِرَاضِيَّةٌ، مِثْلُ^(٤):

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَالصَّوَابُ كَمَا نَقَلَ الْعَلِيمِيُّ: «إِنَّ فِي دَارِ زَيْدِ أَبَاهُ»، أَوْ كَمَا قَالَ الشَّلَوِينِ:
«إِنَّ قَدَامَ زَيْدِ أَبَاهُ».

(٢) انْظُرْ: حَوَاشِي الشَّلَوِينِ عَلَى الْمَفْصَلِ (١/٧٩).

(٣) بِتَمَامِهِ:

فَلَا تَلْخِصِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ
هَذَا الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَمْ يَنْسِبْهَا إِلَى قَاتِلِ مَعِينٍ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ.
انْظُرْ: الْكِتَابَ (٢/١٣٣) وَالْحِجَّةَ (٣/٤١١) وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ (٢/١٢).

(٤) بِتَمَامِهِ:

كَأَنَّ- وَقَدْ آتَى حَوْلَ جَدِيدٍ- أَتَانِيهَا حَمَامَاتٌ مُثَوَّلُ
وَالْبَيْتُ لِأَبِي الْغُولِ الطَّهَوِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْوَافِرِ. انْظُرْ: الْنَوَادِرُ لِأَبِي زَيْدٍ (٤٣٢) وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ
(٢/١٣).

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ -

وَالْأَفْتَقْدُمُ الْمَعْمُولُ مُؤَذَّنٌ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ، وَالْعَامِلُ هُنَا لَا يَتَقَدَّمُ.
وَيُلْزَمُ مِنْ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْعَامِلِ.

وَمَمْنَزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ
أَي: «وَمَسَدٌ مَعْمُولٌ لَهَا»، قَالَ ابْنُ النَّازِمِ^(١): «بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا فَاضِلٌ»،
فَفَتَحَ؛ لِأَنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَهُ: «بَلَّغْنِي الْفَضْلُ».
وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَهُ: «الْفَضْلُ»!.

قَوْلُهُ: (وَفِي سِوَى ذَلِكَ) يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَسُدَّ الْمَصْدَرُ مَسَدَهَا، وَذَلِكَ أَنْ لَا يَسُدَّ
مَسَدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ.

وَتَلَخَّصَ أَنَّ الْمَوْضِعَ إِنْ صَلَحَ لِلْمَصْدَرِ فَالْفَتْحُ، أَوْ لِلْجُمْلَةِ فَالْكَسْرُ، وَقَدْ
يَصْلُحُ الْمَوْضِعُ لهُمَا، فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ.

فَأَكْسِرْ فِي الْإِيتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَخَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ
لَيْسَ الْمَرَادُ بِالْإِبْتِدَاءِ افْتِتَاحِ النَّطْقِ، بَلْ إِبْتِدَاءُ الْكَلَامِ، سِوَاءِ افْتِتَاحِهَا النُّطْقُ،
نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٢)، أَوْ وَقَعَتْ فِي قُوَّةِ ذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ آلَ اللَّهِ﴾^(٣)،

(١) انظر: شرح ابن النازم (١١٧).

(٢) يوسف: ٢ والدخان: ٣ والقدر: ١.

(٣) يونس: ٦٢.

أو مبنية على ما قبلها، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ»، وقال^(١):

مِنَّا الْأَنَاءُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْسِبُنَا
إِنَّا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَانِنَا سَرَعٌ
فَإِنْ قُلْتَ: فعلى كذا: «فِي اعْتِقَادِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ».

قلت: هذا ابتداء مفرد، لا كلام، بخلاف: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ».

فإن قلت: فهذا مفهومٌ من قوله: (وَهَمَزَ إِنْ) افْتَحَ البيت.

قلت: والمواطنُ كلها كذلك، وإنما هذا تفصيلٌ لها.

وذكر ابنه^(٢) هذه الأقسام الثلاثة تحت قوله: (فِي الْإِبْتِدَاءِ)، ولَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى ما يجوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ ذَكَرَ (حَتَّى)، و(لَا جَرَمَ)، و(أَمَّا)، وَفَسَّرَهُ بِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ (حَتَّى) ابْتِدَائِيَّةً كُسِرَتْ، نَحْوُ: «حَتَّى إِنْهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ»، أَوْ عَاطِفَةً أَوْ جَارَةً فُتِحَتْ، نَحْوُ: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ»، وَإِنْ كَانَتْ (أَمَّا) بِمَعْنَى (أَلَا) كُسِرَتْ، أَوْ (حَقًّا) فُتِحَتْ، وَإِنْ كَانَتْ (لَا جَرَمَ) بِمَعْنَى (حَقًّا) - وَبِذَلِكَ فَسَّرَهَا الْمَفْسُورُونَ^(٣) - فُتِحَتْ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ، كَقَوْلِكَ: «لَا جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ»، وَ«لَا جَرَمَ لَا تَيْتَنُكَ» كُسِرَتْ. فَيُقَالُ: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَذْكُرَ (حَتَّى) الْإِبْتِدَائِيَّةَ مَعَ (أَلَا) الْاسْتِفْتَاخِيَّةَ فِي وَجُوبِ الْكُسْرِ، كَمَا ذَكَرْتَهَا بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ قَدْ ابْتَدِئَ بَعْدَهَا، وَكَذَا بَعْدَ (لَا جَرَمَ)

(١) البيت لوضاح ابن إسماعيل، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (١/ ٣٢٤) وشرح التسهيل (٢٠/ ٢).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (١١٧) وما بعدها.

(٣) قاله الفراء. انظر: تفسير مقاتل (٢/ ٢٧٨) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٨) وتفسير الطبري (٢٨٨/ ١٥) وتفسير الماتريدي (٦/ ١١٥).

إِذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ، (أَلَا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (حَقًّا)، وَأَنْ لَا تَذَكَّرَ ذَلِكَ فِيمَا يَجُورُ فِيهِ الْوَجْهَانِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُفْتَحُ بَعْدَهُ غَيْرُ الَّذِي يُكْسَرُ، بِخِلَافِ الْمَوَاطِنِ الَّتِي ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِيهَا جَوَازَ الْوَجْهَيْنِ.

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَّرَ مَوَاطِنَ الْكُسْرِ كُلَّهَا تَحْتَ قَوْلِهِ: (فِي الْإِتِّدَا)؛ إِذْ حَمَلَهُ عَلَى ابْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ، وَالتَّحْقِيقِ أَنَّ لَا يَذَكَّرُ مَسْأَلَةَ الْخَبَرِ، وَأَنْ يَذَكَّرَ بِدَلَّهَا مَسْأَلَةَ الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ يَتَرَكَّهَا وَيَذَكَّرَ افْتِتَاحَ النُّطْقِ وَالْوَاقِعَ بَعْدَ حُرُوفِ الْإِسْتِفْتَاكِ.

وَلَقَدْ أَجَادَ النَّازِمُ حَيْثُ لَمْ يَذَكِّرْ هَذِهِ الْمَوَاطِنَ الثَّلَاثَةَ فِيمَا يَجُورُ فِيهِ الْوَجْهَانِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُهُ، عَلَى أَنَّ ابْنَهُ إِنَّمَا اقْتَفَى فِي ذَلِكَ إِثْرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١) وَغَيْرِهِ^(٢).

* * *

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَ: «زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ»
يَعْنِي: «أَوْ كَانَتْ حِكَايَةً لِقَوْلٍ فِي حَالٍ مُصَاحِبَتِهَا الْقَوْلَ»، وَأَرَى^(٣) أَنَّ الْأَصْلَ:
«أَوْ حُكِيَتْ بِهَا بِالْقَوْلِ»، فَحُذِفَ الْجَارُّ الْأَوَّلُ، فَارْتَفَعَ الضَّمِيرُ، وَاتَّصَلَ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ
(إِنْ) يُحْكِي^(٤) بِهَا [قَوْلٌ]^(٥) مَسْمُوعٌ، لَا أَنَّهَا هِيَ مُحْكِيَةٌ بِكَلَامٍ آخَرَ.
وَحَاوَلَ ابْنُهُ^(٦) تَأْوِيلَ كَلَامِهِ، فَقَالَ: «إِذَا حُكِيَتْ بِهَا قَوْلٌ - يَعْنِي: مَسْمُوعٌ - فَقَدْ

(١) انظر: التسهيل (٦٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨١).

(٣) في المخطوط (ورأى)، والتصويب من العلمي.

(٤) في المخطوط: (يحا)، والتصويب من العلمي.

(٥) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العلمي.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (١١٨).

حُكِيتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ».

كَذَا قَالَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، أَمَّا أَنَّهَا إِذَا حُكِيَ بِهَا قَوْلٌ مَسْمُوعٌ كَانَتْ مَصَاحِبَةً لِلْقَوْلِ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهَا إِنْ لَمْ تَصَاحِبْهُ كَانَتْ إِخْبَارًا مِنْ عِنْدِ الْمُتَكَلِّمِ عَنْ نَفْسِهِ، لَا إِخْبَارًا عَمَّنْ قَالَ، فَنَحْنُ إِنَّمَا نَدَّعِي أَنَّ الْكَلَامَ حِكَايَةٌ مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ، وَإِلَّا فَالظَاهِرُ خِلَافُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَقَدْ حُكِيتْ هِيَ نَفْسُهَا»، فَاسْتِقَامَتُهُ عَلَى أَنْ يُرِيدَ بِالْحِكَايَةِ الْإِخْبَارَ، كَمَا تَقُولُ: «حَكَى لَنَا حِكَايَةً عَنْ نَفْسِهِ»، أَيْ: «أَخْبَرَ بِخَبَرٍ عَنْ نَفْسِهِ»، عَلَى أَنَّ هَذَا يَرْجِعُ أَيْضًا إِلَى مَعْنَى الْمُمَاثَلَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ أَخْبَرَنَا عَنْ شَيْءٍ مُمَّاثِلٍ لِمَا اتَّفَقَ لَهُ، لَكِنْ كَانَ هَذَا الْمَعْنَى تُؤَسِّسِي مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «فَقَدْ حُكِيتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ»، أَيْ: «أَخْبَرَ بِهَا فِي حَالَةِ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ».

وَعِبَارَةُ ابْنِهِ^(١) عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ قَالَ: «الرَّابِعُ: أَنْ تُحَكَّى بِقَوْلٍ مُجَرَّدٍ مِنْ مَعْنَى الظَّنِّ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٢)، وَقَوْلُهُ: (أَوْ حُكِيتْ بِالْقَوْلِ) مَعْنَاهُ: حُكِيتْ وَمَعَهَا الْقَوْلُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا حُكِيَ بِهَا الْقَوْلُ فَقَدْ حُكِيتْ هِيَ نَفْسُهَا مَعَ مَصَاحِبَةِ الْقَوْلِ، وَاحْتِرَزَ بِ: «الْمُجَرَّدِ مِنْ مَعْنَى الظَّنِّ» مِنْ: «أَتَقُولُ أَنَّكَ فَاضِلٌ؟».

قُلْتُ: عَلَيْهِ نَقْدَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْبَّرَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ كَاشِفَةٍ عَنْ مَعْنَاهَا؛ لِتَكُونَ عِبَارَتُهُ تَفْسِيرًا لِعِبَارَةِ النَّازِمِ، وَإِضَاحًا^(٣) لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَفَاءِ، أَمَّا أَنَّهُ

(١) انظر: شرح ابن الناظم (١١٨).

(٢) مريم: ٣٠.

(٣) في المخطوط: (وإيضاً)، وهو تحريف للفظه.

أتى بمثل العبارة الخفية، ثم شرح عبارة أبيه المساوية لعبارته هو في الخفاء؛ ليلزم من ذلك شرح عبارته هو، فلا يحسن.

وقد يُجاب بأن ما يذكره من التراجم عن المسائل المذكورة إنما يذكره على أنه فكٌ للمنظوم، ثم يشرح ذلك، ولم يذكره ليكون شرحاً، فيقال: فكان ينبغي أن يقول: «وَمَعْنَى هَذَا»، ولا يقول: «وَمَعْنَى قَوْلِهِ».

وقد يُجاب: بأن الأهم تفسير ما في النظم؛ لأن الكتاب موضوع له، ولعله لو فسّر معنى الباء في كلامه لتوهم أن ذلك خاصٌ بعبارته، أما إذا فسّر كلام الناظم، وتوهم اختصاص ذلك التفسير بعبارة الناظم دون عبارته هو فقد سهل؛ لأن غرضنا الأهم تفسير كلام الناظم.

والاعتراض بعد هذا كله قوي عليه.

والاعتراض الثاني عليه: أن قوله: «الْمُجَرَّدُ مِنْ مَعْنَى الظَّنِّ» لا فائدة له؛ لأن القول إذا كان بمعنى الظن فلا حكاية، وهو قد شرط الحكاية.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَ: «اعْلَمْ إِنَّهُ لَدُوْتُقَى»

بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

مما يجوز فيه الفتح والكسر: الموطن المحتمل للتعليل، نحو: «أَنَا أَحِبُّ فَلَنَا أَنَّهُ مُتَيِّ»، فإن فتح فتقدير اللام، وإن كسرت فكأنك قدرته جواباً لسؤال، أو تقول: قدرته استئنافاً مقررًا للفعل السابق، وكأن هذا الثاني أجود، وكأن الكسر في

كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ: ﴿اتَّقُوا رَبَّ كَيْفَ أَنْتُمْ إِذْ زَلَزَلَتِ السَّاعَةُ﴾^(١)، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ﴾^(٢)، ﴿فَنَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ...﴾^(٣)، وقرأ أبو نوفل ابن أبي عقرب: «أَنَّهُ»^(٤).
وَلْيُنْظَرِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾^(٥)
فَإِنَّهُ يُقْرَأُ بِالْوَجْهِينِ فِي السَّبْعَةِ^(٦).

* * *

مَعَ تَلْوِئِ فَالْجَزَا وَذَا يَطَّيَّرُ فِي نَحْوِ: «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَخْمَدُ»

* * *

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَضَحُّبُ الْخَبَرِ لَمْ يَنْدَاءِ نَحْوُ: «إِنِّي لَوَزَزْ»
وَعَنِ الْمَبْرِدِ^(٧) إِجَازَتُهُ بَعْدَ ذَاتِ الْفَتْحِ، وَنَقْلُ النَّاطِمِ^(٨) الْإِجْمَاعَ مُرَدُّو، وَقُرِئَ
شَاذًا: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾^(٩)، وَقَالَ^(١٠):

(١) الحج: ١.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) البقرة: ٣٧، وفي المخطوط: «عليهم».

(٤) انظر: البحر المحيط (٣١٩/١) ومعجم القراءات القرآنية (٨٥/١).

(٥) الطور: ٢٨.

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة بالكسر، وقرأ أبو جعفر ونافع والكسائي بالفتح. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٦٢/٩).

(٧) انظر: المقتضب (٣٤٣/٢ - ٣٤٤).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢٩/٢).

(٩) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبيرة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/٣٣٥).

(١٠) أنشد هذا الرجز قطرب. انظر: القوافي للأخفش (١١) وشرح الكتاب للسيراfi (٨٢/٥) =



أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ الْعَلِيِّ
أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِي

وقال^(١):

عَلَى أَنَّهُ فِيهَا لَغَيْرُ مَنَافِسٍ

قَالَ النَّحَّاسُ^(٢): وَأَجَارَهُ الْفَرَاءُ^(٣) بَعْدَ (لَكِنَّ)، وَأَنْشَدَ^(٤):

وَلَكِنَّتِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

وَيَأْنَّ^(٥) أَصْلَاهَا: «وَلَكِنَّ إِنَّ»، فَخَفَّتْ نُونُ (لَكِنَّ)، وَتَرَكْتَ هَمْزَةً (إِنَّ)،

وَسَقَطَتْ نُونُ (لَكِنَّ) حَيْثُ اسْتَقَلَّتْ سَاكِنًا، كَمَا قَالَ^(٦):

..... وَلَاكِ اسْقِنِي

= والخصائص (٣١٦/١).

(١) بتمامه:

فَنَافِسٌ أَبَا الْمَغْرَاءِ فِيهَا ابْنُ رَازِعٍ عَلَى أَنَّهُ فِيهَا لَغَيْرُ مَنَافِسٍ

والبيت من الطويل. انظر: سفر السعادة (٢/ ٦٧١) وضرائر الشعر لابن عصفور (٥٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس (٢/ ١٤٩).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥).

(٤) مضى ذكر الكلام عليه قبل أسطر قليلة.

(٥) يظهر أن هنا سقطاً، والتقدير: «وأجيب بأن...».

(٦) بتمامه:

فَلَنْسَتْ بِأَتِيهِ وَلَا أَشْطَطِيْعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

والبيت للنجاشي الحارثي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ٢٧) والمعاني الكبير

(١/ ٢٠٧).

قَالَ ح^(١) فِي بَابِ (إِنْ).

وَقَالَ فِي بَابِ ظَنْ^(٢) - كِلَاهُمَا فِي «شرح التسهيل» - حَكَى أَبُو الْعَبَّاسِ^(٣)
عَنِ الْمَازَنِى إِجَازَةً فَتَحَ (أَنَّ) مَعَ اللَّامِ، وَأَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَرَأَ: ﴿لَا
أَنَّهُمْ﴾^(٤).

وَأَجَازَ الْفَرَاءُ^(٥) ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا طَالَ الْكَلَامُ، وَأَنشَدَ^(٦):

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ كَدَلِيلُ
وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿أَنَّ رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٧).

[وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ]: وَلَا يَجُوزُ فِي ذَاتِ الْفَتْحِ إِلَّا نَادِرًا، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ:
﴿لَا أَنَّهُمْ لَيَّا كُوتٌ﴾^(٨)، و﴿أَنَّ رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(٩)، وَلَا فِي (لَكِنَّ) إِلَّا نَادِرًا،
كَقَوْلِهِ^(١٠):

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: التذيل والتكميل (١١٧/٥).

(٢) انظر: التذيل والتكميل (٨٥/٦)، كقوله: «في باب ظن» تكرر مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الأصول (٢٧٤/١).

(٤) الفرقان: ٢٠. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٣٥/٦).

(٥) انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان طرفة (٦٧) والعين (٢٦٨/٣).

(٧) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة.

انظر: معجم القراءات القرآنية (٥٤٦/١٠).

(٨) الفرقان: ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبيرة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٣٥/٦).

(٩) العاديات: ١١، وهي قراءة أبي السمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرمة.

انظر: معجم القراءات القرآنية (٥٤٦/١٠).

(١٠) بتمامه:



وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وَلَا فِي الْبَوَاقِي اتِّفَاقًا.

قوله: (تَضَحَّبُ الْحَبْرُ) (أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ، أَي: (خَبَرَهَا)، لَا كُلَّ خَبْرٍ، فَأَمَّا

قوله^(١):

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارَبْ شَقِيٍّ وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدُ

فنادرٌ، نعم، هو أحسنُ مِنْ قَوْلِهِ^(٢):

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

ومثل: «فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ» قَوْلُهُ^(٣):

إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وَخِلَافُ طَرْفٍ لِمِمَّا أَخْفَرُ

وذكر الناظم^(٤) وابنه^(٥) أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ مَوْطِنٍ زِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ، وَقَوْلُهُ: «فَإِنَّكَ

مَنْ حَارَبْتَهُ» الْبَيْتُ، عِنْدِي أَحْسَنُ.

= يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وفي رواية: «لكميد»، والبيت بلا نسبة، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٥).

(١) البيت لأبي عزة عمرو بن عبد الله الجمحي، وهو من الطويل. انظر: السيرة لابن هشام (١/ ٦٦٠) وشرح التسهيل (٢/ ٢٨) وتخليص الشواهد (٣٥٨).

(٢) سبق تخريج البيت.

(٣) أنشده الكسائي، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٤٥) والزاهر (٢/ ٢٣١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣١).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (١٢٤).

وَلَا يَلِي ذِي السَّامِ مَا قَدْ نُفِيََا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَدَ: (رَضِيَا)

فَأَمَّا الْجَامِدُ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْأَسْمِ، أَلَا تَرَى [أَنَّهُ] ^(١) يَلِي (أَنْ) بِلا فَاصلٍ إِذَا خَفَّفْتَ؟ نَحْوُ: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ ^(٢)﴾، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ ^(٣)﴾، وَلَمْ يَقْدَحْ فِي اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهَا بِسَبَبٍ، كَمَا لَمْ يَقْدَحْ فِي امْتِنَاعِ تَصَرُّفٍ (عِنْدَ) انْجِرَازِهَا بِ: (مِنْ)، لِذَلِكَ تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى [أَنْ] ^(٤) يَقُومَ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ».

كَذَا مِثْلُهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ تُمْنَعَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْإِنْشَاءَ عِنْدِي لَا ^(٥) يَقَعُ خَبَرًا، لَا أَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «إِنَّ عَبْدِي بِعُتْكَه»، قَاصِدًا الْإِنْشَاءَ.

وَفُهُمَ مِنْ هَذَا الشَّرْطِ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الظَّرْفِ، نَحْوُ: ﴿وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ^(٦)﴾، وَالْمَفْرَدِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ^(٧)﴾، وَالْمُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ ^(٨)﴾، وَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، نَحْوُ ^(٩):

إِنَّ الْكَرِيمَ لَمَنْ يَرْجُوهُ ذُو جِدَّةٍ وَلَوْ تَعَذَّرَ إِيسَارُ وَتَنَوَّيْلُ

(١) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/١٤٣).

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) النجم: ٣٩.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/١٤٣).

(٥) في المخطوط (لأن) أو (له أن) والتصويب من العلمي.

(٦) القلم: ٤.

(٧) الرعد: ٦.

(٨) النحل: ١٢٤.

(٩) لم يعين قائله ابن مالك، وهو البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢/٢٧) وشواهد التوضيح والتصحيح (٢٠٩) وشرح ابن الناظم (١٢٢) وتخليص الشواهد (٣٥٥).

لأنَّه خَصَّصَ ما ذَكَرَ بالمنع، فَبَقِيَ ما عَدَّاهُ على الجَوَازِ.

* * *

وَقَدْ تَلِيَهَا مَعَ (قَدْ) [ك: «إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا»]

* * *

وَتَضَحَّبُ الْوَاسِطُ [مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ]

* * *

وَوَضُلُ (مَا) [بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ]

* * *

وَجَائِزُ رَفْعُكَ [مَعْطُوفًا عَلَى مَعْمُولِ (إِنْ) قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا]

ذكر ابنُ عُصْفُورٍ^(١) في: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا»^(٢) أن كَوْنَ خَبَرِ (إِنْ) محذوفًا - أي: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَجْرُهُمْ»، و(الصَّابِثُونَ) مُبْتَدَأٌ، والجملةُ الشرطيةُ خَبَرٌ - أَرْجَحُ مِن أن تكونَ الشرطيةُ خَبَرَ (إِنْ)، وخَبَرُ (الصَّابِثُونَ) محذوفٌ؛ لئلا يُلْزَمَ تَقَدُّمُ المَعْطُوفِ على بعضِ المَعْطُوفِ عليه، قال: وَإِنَّمَا جَاوَزَ ذَلِكَ كما جَاوَزَ^(٣):

(١) انظر: شرح الجمل (٣/ ٢٨٢).

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) بتمامه:

جَمَعْتُ وَفُخْشَا غَيَّةً وَنَيْمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتُ عَنْهَا بِمُزَعَّرِي

والبيت لبزید بن الحكم، وهو من الطویل. انظر: عیون الأخبار (٢/ ١٥) وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ٢٠٠).

جَمَعْتَ وَفُخْشَا غَيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ

وغيره يعكس الترجيح؛ لأن في الحذف من الأول دلالة الثاني ضعفاً.
 واعتراض على من جعله من باب العطف على الموضع مثل قولهم: «إِنَّكَ
 وَزَيْدٌ ذَاهِبَان» بأنه: كيف يقال: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ؟»
 وأجاب: بأن التقدير: «مَنْ دَاوَمَ مِنْهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ».
 وقال غيره^(١): «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِالسَّيِّئَةِ، وَهُمْ الْمُنَافِقُونَ.
 وَالْجَاهَانِ فِي: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا﴾»^(٢).
 وفي هذه وجه ثالث: أن المراد: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ آمِنُوا بِمُحَمَّدٍ»، أي: «يَا مَنْ
 آمَنَ بِمُوسَى وَبِإِسَى آمِنُوا بِهَذَا النَّبِيِّ»، ولا يمكن هذا التأويل هنا؛ لقوله سبحانه:
 ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّصَارَى﴾.
 وهذا الذي اعتراض به وارد على جعل الشرطية خبراً لـ: (إِنَّ)، «وَالصَّابِغُونَ»
 مبتدأ، والجوابان بعينهما.
 ومما يرجح أن الحذف من الثاني قوله^(٣):

(١) يعني به الزجاج، وعليه سار الزمخشري. انظر: معاني القرآن للزجاج (١٩٤/٢) والكشاف (٦٦١/١).

(٢) النساء: ١٣٦.

(٣) بتمامه:

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَفِيَّارٍ بِهَا لَقَرِيْبُ
 والبيت لضايغ بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: نوادر أبي زيد (١٨٢) والكتاب (٧٥/١).



فَلِإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وغلط ابنُ عصفور^(١) فقال: إِنَّهُ حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَدَّرَ: «فَلِإِنِّي لَغَرِيبٌ، وَقَيَّارٌ لَغَرِيبٌ».

وَمِمَّا يُرْجَحُ أَنَّ الْحَذْفَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ^(٢):

..... فَلِإِنِّي وَأَنْتُمْ دَنَفَ إِنْ
ومثل هذا^(٣):

..... فَلِإِنِّي وَجَزُوءٌ لَا تَرُودُ
فَإِنَّ الرِّوَايَةَ فِيمَا زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٤) بِالتَّاءِ لَا بِالنُّونِ.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٨٤).

(٢) بتمامه:

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَلِإِنِّي وَأَنْتُمْ وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنَفَانِ
أنشده ابن مالك ولم يعزه، وقال العيني إنه من إنشاد ثعلب، والبيت من الطويل. انظر:
شرح التسهيل (٢/ ٥٠) وأوضح المسالك (١/ ٣٤٩) وتخليص الشواهد (٣٤٩) ومغني
اللبيب (٦١٧) والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥٠).

(٣) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَلِإِنِّي وَجَزُوءٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُقَارُ
والبيت لشداد بن معاوية العبسي، وهو أبو عنتره الفارس المشهور، والبيت من الوافر.
انظر: أمثال العرب للمفضل الضبي (٩٧) وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد (١٣) والكتاب
(٣٠٢/١).

(٤) انظر: شرح الجمل (٣/ ٢٨٤).

قَالَ: وَخَرَجَ الْفَارَسِيُّ^(١) هَذَا كُلَّهُ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَهُمَا، وَأَنَّهُ نَزَلَ نَفْسَهُ مَعَ جَرَوْهَ فَرَسِهِ مِنْزَلَةَ الْمُتَلَاذِمِينَ، وَكَذَا^(٢):

..... شَرْخَ الشَّبَابِ
.....

مُلَاذِمٌ لِلشَّعْرِ الْأَسْوَدِ، فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ^(٣):

وَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفَلٍ

الْبَيْتِ.

قَالَ^(٤): وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاطِنَ وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا جَارَتْ عَلَى أَنَّ الْوَائِدَ بِمَعْنَى (مَعَ)، وَأَجَازُوا قِيَاسًا: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمٌ»، عَلَى مَعْنَى: «مَعَ عَمْرٍو»، فَإِنَّكَ حِينَئِذٍ لَيْسَ مَعَكَ مَا تُخْبِرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ^(٥):

(١) انظر: إيضاح الشعر للفارسي (٣١٦).

(٢) بتمامه:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَالَمَ يُعَاصِرْ كَانَ جُنُونًا
والبيت لحسان بن ثابت، وهو من الخفيف. انظر: ديوان حسان (٢٨٢) ومجاز القرآن (٢٥٨/١).

(٣) بتمامه:

وَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفَلٍ أَوْ سُبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَأَتْ
والبيت لسلمي بن ربيعة السدي، وهو من الكامل. انظر: نوادر أبي زيد (٣٧٥) والأصمعيات (١٦٢).

(٤) يعني ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له (٢٨٥/٣).

(٥) بتمامه:

فَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ كَذَابِغَةً وَقَدْ حَلِمَ الْأَدِيمُ =

فَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ

البيت، ولو أخبرَ عنهما لقال: «كَذَابَةٌ وَذُبْعُهَا»؛ فإنه يشبه الكاتب بالداغية،
والكتاب بالديغ.

قلنا: التقديرُ كذلك، ولكنه حذفَ المعطوف، مثل: «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ». ففي توجيه الخبرِ المفردِ في هذه الأبياتِ ونحوها ثلاثة مذاهب، وفي اقتباسه وعدم ذلك مذهبان.

وردَّ عليهم ابنُ عُصفور^(١) في اعتذارهم عمَّا الواوُ فيه بمعنى (مع) بأنَّها للتشريك، كالواوِ العاطفة، والخبرُ يكونُ عنهما، بدليل: «كَانَ»^(٢) زَيْدٌ وَعَمْرٌا كَالْأَخَوَيْنِ، فنصبوا (عَمْرًا)، وقالوا: «كَالْأَخَوَيْنِ» بالثنية.

وَأَلْحَقْتُ بِـ: (إِنْ): (لَكِنَّ، وَأَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ) مُقْتَضَى كلامِ ابنِ عُصفور^(٣) أَنَّ ما عدا (إِنْ، وَلَكِنَّ) لَا يُعْطَفُ على محلِّ اسمه قَبْلَ مُضِيِّ الخبرِ باتِّفاقٍ، وَأَنَّ الكسائيَّ والفراءَ^(٤) أَجَازَا ذلكَ في هَذَيْنِ فقط، قال: «لأنَّهما لم يُغَيَّرَا الجملةَ عن معناها، ولا عَن لفظِها إلى الإفرادِ، واشترطَ الفراءُ خَفَاءَ الإعرابِ».

= والبيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط يحض فيها معاوية على قتال الإمام علي رضي الله عنه، وهو من الوافر. انظر: نوادر أبي زيد (٥٥٧) وإصلاح المنطق (١٤٩) والزاهر (٩٢/١).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٨٥/٣).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح الجمل لابن عصفور.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٨٩/٣).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٣١١/١).

وليس كما زعم، بل الفراء^(١) يُجيزُ في سائرِ عواملِ البابِ.



(١) انظر السابق.



التَّمْيِيزُ

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) «مُبِينٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ»
التَّمْيِيزُ: كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٌ بِمَعْنَى (مِنْ)؛ لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ مِنْ اسْمٍ مَبْهَمٍ الْحَقِيقَةِ، أَوْ
إِجْمَالٍ فِي نِسْبَةِ الْعَامِلِ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ.

ف: (نَكْرَةٌ) مُخْرَجٌ ل: (وَجْهَهُ، وَالْوَجْهَ) فِي: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، أَوْ الْوَجْهَ»،
وَنَحْوِ ذَلِكَ.

و(بِمَعْنَى «مِنْ») مُخْرَجٌ نَحْو: «رَأَيْتُ رَجُلًا»، و«أَعْطَيْتُ دِينَارًا»، و«اعْتَكَفْتُ
لَيْلَةً»، و«ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا».

وقوله^(١): «لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ» مُخْرَجٌ لَنَحْوِ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، و^(٢):

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا

وقولنا: «مَا قَبْلَهُ» فِيهِ أَنَّ عَامِلَ التَّمْيِيزِ مُقَدَّمٌ.

وقولنا: «مُبْهَمٌ الْحَقِيقَةُ» ك: (العَشْرُونَ) فِي قَوْلِكَ: «عِشْرُونَ دِرْهَمًا».

(١) يقصد به ابن الناطم؛ فإن تعريف التميز مأخوذ منه. انظر: شرح ابن الناطم (٢٥٠).

(٢) بتماه:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الرُّجْعُ وَالْعَمَلُ
والبيت أنشده الكسائي، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٣٧/١) ومعاني القرآن للفراء
(٢٣٣/١).

وقولنا: «إلى فاعله» ك: (نَفَسًا) في: «طَبَّتْ نَفْسًا».

وقولنا: «أو مفعوله» ك: (عُيُونًا) في: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١).

وقد اشتمل قول الناظم:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكْرَةً

على معنى الحد الذي ذكرنا، إلا أنه لم يقسم المبين باعتبار المبين، ولا يلزمه ذلك، وقد بينا قسمته، وهذا الحد من كلام ابنه^(٢).

ثم أعلم أن المبين على ما فهم من الحد إما مفرد أو نسبة، والمفرد إما مقدار أو غيره، والنسبة إما لفاعل، أو مفعول، فهذه أربعة أقسام.

والبداءة بمفسر المفرد:

فالمفرد المقدار أربعة: مكيل، وموزون، وممسوح، ومعدود، وقد أهمل الناظم ذكره إلى باب المعقود له.

وشبه المقدار خمسة: شبه المكيل، نحو: «رَأَقُوذٌ خَلًّا»، و«وَطَبٌ لَبَنًا»^(٣)، و«نَحْيٌ سَمْنًا»، و«سِقَاءٌ مَاءً»، وشبه الموزون نحو: «مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرًا»^(٤)، و«مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ شَرًّا»^(٥)، وتميز أصل لفرعه، وإن شئت قلت: جنس لنوعه،

(١) القمر: ١٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٥٠).

(٣) هذا المثال موجود في شرح الشذور.

(٤) الزلزلة: ٧.

(٥) الزلزلة: ٨.

والعبارة الأولى أَسَدٌ، نحو: «تَوْبٌ خَزًا»، و«خَاتَمٌ حَدِيدًا»، و«بَابٌ سَاجًا»، وإنَّما كانت العبارة الثانية غير مستحسنة؛ لأنَّ الجُبَّةَ^(١) ليست نوعًا للخَزِّ، ولا الخاتَمَ للحديد، فافهمه، أو تفسيرا للمماثلة والمغايرة، نحو «إِنَّ لَنَا مِثْلَهَا إِبِلًا، وَغَيْرَهَا شَاءً».

* * *

ك: (شَبْرٍ أَرْضًا، [وَقَفِيرٌ بُرًّا وَمَنْوِينَ عَسَلًا وَتَمْرًا]) عَرَفْتُ تَقْسِيمَ الْمُمَيِّزِ بِاعْتِبَارِ الْمُمَيِّزِ إِلَى الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْحَاشِيَةِ أَعْلَاهُ، وَاعْلَمْ الْآنَ أَنَّ مُمَيِّزَ الْمَفْرَدِ أَقْسَامٌ:

مُمَيِّزٌ لِمَقْدَارٍ بِاتِّفَاقٍ، وَهُوَ مُمَيِّزُ الْمَسَاحَةِ، نَحْوُ: «مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، وَ«مَا لَزِيدُ مَوْضِعُ شَبْرٍ أَرْضًا»، وَالْكَيْلُ، نَحْوُ: «صَاعٌ تَمْرًا»، «قَفِيرٌ بُرًّا»، «مَكْرُوكٌ دَقِيقًا»، وَوزن، «رِطْلٌ سَمْنًا»، وَ«مَنْوَانٍ عَسَلًا».

وَمُمَيِّزٌ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ: هَلْ هُوَ مَقْدَارٌ؟ وَهُوَ الْعَدَدُ.

وَمُمَيِّزٌ لَشَبْهِ الْمَقْدَارِ فِي الْإِبْهَامِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهُوَ: «مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرًا»، وَ«مِثْقَالٌ ذَرَّةٌ شَرًّا»؛ فَهُمَا مُشْبِهَانِ الْعَدَدِ، وَنَحْوُ: «ذَنُوبٌ مَاءً»؛ فَإِنَّهُ يُشَبِّهُ الْكَيْلَ. وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ: «كَأْسٌ خَمْرًا»، وَلَا: «كَأْسٌ مَاءً»؛ لِأَنَّ فِي «الْكَشَافِ»^(٢) فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ أَنَّ الْكَأْسَ: الزَّجَاجَةُ مَمْلُوءَةٌ مِنَ الْخَمْرِ؛ فَالثَّانِي غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَالْأَوَّلُ لَا إِبْهَامَ فِيهِ.

(١) هُوَ مِثْلُ الْبَثْبَثِ لَا بِالْجَبَّةِ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ؛ فَكُلَاهُمَا لِبَاسٍ.

(٢) انْظُرْ: الْكَشَافُ (٢/٧٣).

ومميّز لشبه المقدار في الإيهام دون التقدير، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، و«بَابٌ سَاجًا»، و«غَيْرَهَا إِيْلًا»، و«أَمْثَالُهَا شَاءَ».

فهذه ثلاثة، صارت خمسة مضافة للمقادير، وهي ثلاثة أو أربعة، فذلك تسعة أو ثمانية.

ومميّز النسبة أقسام:

واقِعٌ بعدَ فعلِ الفاعلِ مَنْقُولًا عَنْهُ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا».

وبعدَ فِعْلٍ والمفعولِ مَنْقُولًا عَنِ الْمَفْعُولِ، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١).

وبعدَ اسمٍ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وحروفه، نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَتْنًا﴾^(٢)، و«سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةً»^(٣).

وبعدَ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دونَ حروفه، نحو: «لَهُ دُرَّةٌ إِنْسَانًا»، أي: «عَظُمَ»^(٤)، و«وَنَحَهُ رَجُلًا»، أي: «ضَعُفَ»، و«حَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا»، أي: «اِكْتَفَى بِهِ»، أي: «يَكْفِيكَ». فهذه أربعة.

وَبَعْدَ ذِي [وَنَحْوَهَا] اجْرُزُهُ إِذَا أَصَفْتَهَا ك: (مُدَّ حِنْطَةً غِدًا)

وقوله: (وَبَعْدَ ذِي) أي: الكيل والوزن والمساحة.

(١) القمر: ١٢.

(٢) مريم: ٧٤.

(٣) مثل يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته. انظر: مجمع الأمثال (١/ ٣٣٦).

(٤) في المخطوط: (عظيم)، وهو تحريف.

قوله: (وَتَحْوِيهَا) يدخل فيه الوزن، وأسماء الأوعية، وغير ذلك مما شرحناه بأعليه، ويخرج ما بعد الدال على المغايرة والمماثلة من قوله بعد:

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا

وكذلك يخرج أيضا نحو: «جُمَامُ الْمَكُولِ دَقِيقًا»، وأما مسألة العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فخارج بما نذكره في باب العدد.

فالحاصل أن هذا الكلام محتاج إلى تخصيص؛ فمنه ما ذكر هنا، ومنه ما ذكر في باب الأعداد.

* * *

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا [أُضِيفَ وَجَبَا] إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»^(١)

قوله: (أُضِيفَ) قلت قديماً: ينبغي أن قوله (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) [محمول]^(٢) على ما هو أعم من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ ليدخل نحو: «مَلَأُ مَاءً»، ثم رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: (إِنْ كَانَ).

قوله (وَجَبَا) قيل: يرده أنه سيذكر أنه يجوز خفضه بـ: (من).

قلت: إنما أراد بوجوب النَّصَبِ أن الإضافة لا تجوز.

قوله: (إِنْ كَانَ) احتراز من نحو: «رَبْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا».

واقتضى كلامه أن المميز المضاف على قسمين: ما يجوز إضافته إلى المميز

(١) آل عمران: ٩١.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي (١/ ٣٣١).

بعدَ حذفِ المضافِ إليه، وما لا يجوزُ، وكذلك الحُكمُ فيما تمَّ بالتنوينِ، وما تمَّ بالنونِ، فالأولُ نحوُ: «شَبْرُ أَرْضٍ»، و«قَفِيزُ بُرٍّ»، والثاني نحوُ: «مَنَوَا عَسَلٍ»، و«حَسَنِي وَجْهِ»، و«عَشْرِي رَجُلٍ»^(١)، و«ممتلئي ماءً».

* * *

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى [انْصَبَنَ بِ: (أَفْعَلًا) مُفَضَّلًا ك: «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»]

قوله: (وَالْفَاعِلُ) البيت، شرع في تمييز النسبة، وهو واقعٌ بعد فعلٍ باعتبارِ فاعله، ك: (طَابَ، وَتَصَبَّبَ، وَاشْتَعَلَ، وَتَفَقَّأَ)، أو باعتبارِ مفعولٍ، ك: ﴿فَجَزَّنَا﴾^(٢)، و(غَرَسْتُ)، أو بعد اسمٍ فعلٍ، نحو: «سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةٍ»، ونحو: «حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا»، أي: «اِكْتَفَ بِهِ»، أو مصدرًا^(٣)، ك: «وَيَنْحَهُ رَجُلًا»، أي: «ضَعُفَ رَجُلًا»، أو وصفي قاصرٍ، ك: «هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا»، و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا﴾^(٤)، و«هُوَ كَرِيمٌ أَبًا»، أو جملة اسمية مؤولة بالفعلية، نحو: «لِلَّهِ دُرَّةُ فَارِسًا»، أي: «عَظُمَ فَارِسًا»، فهذه الجملة بمنزلة اسمِ الفعلِ والمصدرِ في التأوُّلِ بالفعلِ.

فهذه الستة مظاهُها، كما أنَّ تلكَ المواضعَ التسعة السابقة هي مظانُّ تفسيرِ المفردِ.

[وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى]: سواءُ أَكَانَ فاعلاً حقيقةً كما مثَّل، أو مجازاً، نحو: ﴿أَوْ

(١) في المخطوط: (رجلاً)، وهو تحريف.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) كذا في المخطوط بالجذر، ولعل الصواب بالجر.

(٤) مريم: ٧٤.

أَشَدَّ ذِكْرًا^(١)، قال أبو الفتح^(٢): «التقدير: «أَوْ ذِكْرًا أَشَدَّ ذِكْرًا»، وأنه على حدِّ قولهم: «جَدَّ جِدُّه».

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا [اِقْتَضَى تَعَجُّبًا مَبْزُكًا: «أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»]

* * *

وَأَجْزُزٍ (مِنْ) [إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَ: «طَبَّ نَفْسًا تُفَدَّ»]

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ [قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقًا]



(١) البقرة: ٢٠٠.

(٢) انظر: التمام لابن جني (٩٢).

حُرُوفُ الْجَرِّ

قدَّم الكلام بالجرِّ بالحرفِ على الجرِّ بالإضافة؛ لأنَّ الجرَّ بالحرفِ هو الظاهرُ، إذ عامله ظاهرٌ، ولأنَّ الحرفَ تُقدَّرُ به الإضافةُ، لا العكسُ، ودليلُ التقديرِ إقحامهم اللامَ، ولأنَّ عملَ الاسمِ دونَ عملِ الحرفِ في القياسِ، ولأنَّ المضافَ كثيرًا ما يُحمَلُ في أحكامه على الجارِّ.

ألا ترى أنَّ أبا الفتحِ ذَكَرَ في بابِ (تَدْرِيجِ اللُّغَةِ)^(١) أَنَّهُ إِنَّمَا جَارَ: «عَلَامَ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبَ» حملًا على: «بِمَنْ تَمُرُّزُ أَمُرُّزُ»؛ وذلك لأنَّ الأصلَ أنَّ الاستفهامَ لا يَعْمَلُ فِيهِ ما قبله، وَلَمَّا كانوا لم يجدوا لحرفِ الجرِّ سبيلًا أن يُعَلِّقُوهُ استجازوا فيه ذلك، فَلَمَّا سَاغَ لَهُمْ إِعْمَالُهُ فِيهِ تَدَرَّجُوا مِنْهُ إِلَى أَنْ أَضَافُوا إِلَيْهِ الاسمَ، والمَانِعُ في حرفِ الجرِّ أَنَّهُمْ لم يجدوا سبيلًا إلى تعليقِ الجارِ، فأما قولهم^(٢): «أَتَذَكَّرُ إِذْ مَنْ يَأْتِيَنَا نَأْتِيهِ»، فخاصٌّ بالضرورة، وإِنَّمَا يجوزُ على تقديرِ مبتدأٍ، فَلَمَّا بَاشَرَ المضافُ غيرَ المضافِ إِلَيْهِ في اللفظِ أَشْبَهَ الفَصْلَ بَيْنَ المتضايفين؛ فلهذا أُجِيزَ في الضرورةِ، وإِنَّمَا امتنعتْ إِضافَتُهُ إِلَى الشرطِ؛ لأنَّ لَهُ الصدرَ، فلو أَضَفْتَهُ إِلَيْهِ لَعَلَّقْتُهُ بما قبله، وتلك حالانِ مُتَدَاَفِعَتَانِ.

ع: وهذا فيما أَجْزَمُ بِهِ خطأ صريحٌ؛ لأنَّ (إِذْ) إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى الجملةِ لا المفردِ،

(١) انظر: الخصائص (١/٣٥٣).

(٢) انظر: الكتاب (٣/٧٥).



وذلك لا يُخرجُ اسمَ الشرطِ عنِ الصدرية، كما لا يُخرجُه عنها قولُك: «كَانَ زَيْدٌ مَنْ يَأْتِيهِ يُكْرِمُهُ»، ولأنَّ قولك: «إِنَّ زَيْدًا مَنْ يَأْتِيهِ يُكْرِمُهُ»^(١).

ثمَّ أَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ قولُه: إِنَّا فصلنا بينَ المتضايفين حينَ قَدَرْنَا المبتدأ، ثمَّ يقولُ في الأول: كما أَنَّ الجارَّ لا يُعلِّقُ؛ المضافُ لا يعلِّقُ، فما بالُه جعله محمولاً على الجارِّ؟

ووجهُ ما ذكرَ أَنَّهُم جعلوا ما يُلاقِي المضافَ مِنَ المضافِ إليه كأنَّه المضافُ إليه.

ونظيرُ هذا تعليلُ بعضهم - أَظُنُّه الزمخشري^(٢) - البناءُ في: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾^(٣) بأنَّ (لَا) حرفٌ، والحروفُ مبنيةٌ، معِ عَلِمْنَا بأنَّ أَحَدًا^(٤) لا يَتَخَيَّلُ الإضافةَ للحرفِ^(٥).

* * *

هَآكَ حُرُوفُ الْجَزْرِ [وَهِيَ: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)]

* * *

(١) لعل هنا شيئاً لم ينقله الناسخ.

(٢) صدَّقَ ظَنُّ ابنِ هشام. انظر: الكشف (٧١٧/٤).

(٣) الانفطار: ١٩.

(٤) في المخطوط: (أحد).

(٥) نقل هذه التحشية البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني، ونسبها لابن هشام في الحواشي،

وفي المخطوط: «أحد لا يتحمل»، والتصويب من البغدادي. انظر: خزانة الأدب (٤٠٦/٣)

وشرح أبيات المغني (٣٩٥/٣).

(مُذٌ، مُنْذٌ، [رُبُّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآؤٌ، وَتَاٌ وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى])

* * *

واخصص [بِ (مُذٌ، وَمُنْذٌ) وَقَتًا وَبِ: (رُبُّ) مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لـ: (الله، وَرَبُّ)] قوله: (وَبِ: (رُبُّ) مُنْكَرًا) ولا يكون عاملها إلا مؤخرًا، واختلِفَ في وجوبِ مضية.

وعاملُ (مُذٌ، وَمُنْذٌ) لا يكون إلا ماضيًا، لا يجوز: «أَرَاهُ مُنْذٌ كَذَا، وَمُذٌ كَذَا»، لا نَعْلَمُ في ذلكِ خِلافًا.

وله شرط آخر وهو أن يكون إِمَّا مَنفِيًّا، نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، أو فعلًا مُتَطَاوِلًا، نحو: «سِرْتُ مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، ولا يجوز: «قَتَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ». وعاملُ الواوِ والتاءِ لا يكون إلا مَحْذُوفًا.

قوله: (وَالْوَاوُ) أي: واو القسم، لا هذه واو (رُبُّ) ^(١).

قوله: (وَقَتًا) شرطه التصرفُ، وأن يكون مَحْدُودًا أو مَعْرَفًا، وأن يكون مِمَّا يُشارُ إليه إن كانَ حالًا، وقيل: شرطه أن يكون مُشارًا إليه حقيقةً.

ويجوز: «مَا رَأَيْتُهُ مُذِ اللَّيْلَةِ، وَمُذِ الْيَوْمِ»، ومنعوا: «مُذِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»، قال الأَخْفَشُ ^(٢): «لأنَّ اللَّيْلَ عِنْدَهُمْ عبارةٌ عن الظلام، والنَّهَارَ عبارةٌ عن الضياء، وذلك لا يحصلُ شيئًا [فشيئًا] ^(٣)».

(١) حق هذه الحاشية أن تكون في البيت السابق، والبيت ساقط من كتابة المخطوط.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩/٢).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من ابن عصفور.

فَإِنْ قِيلَ: «أَفَلَمْ يُجْزِ س^(١)»: «سِرْتُ اللَّيْلِ»، تَرِيدُ لَيْلَ لَيْلَتِكَ، وَ«النَّهَارَ»، تَرِيدُ نَهَارَ نَهَارِكَ؟ فَأَجِزُوا: «مُذِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ».

قُلْنَا: ذَاكَ لَا يَتَصَرَّفُ، وَ(مُذٌ، وَمُنْذٌ) يُوجِبَانِ التَّصَرُّفَ؛ لِأَنَّهُمَا يَرْفَعَانِ أَوْ يَجَرَّانِ، وَلَمْ يُدْخِلُوهُمَا عَلَى الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ إِلَّا قَلِيلًا؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ الْإِمْسَاءُ وَالْإِصْبَاحُ، قَالَ^(٢):

أَفَنَّى رَبَّاحًا وَيَنِي رَبَّاحٍ
تَخَالَفُ الْإِمْسَاءُ وَالْإِصْبَاحُ

ثُمَّ اسْتُعْمِلَا فِي الزَّمَانِ، فَهَذَا نَقْلٌ عَلَى نَقْلِ؛ أَقِيمَا مَقَامَ الْمَصْدَرِ، ثُمَّ مَقَامَ الزَّمَانِ؛ فَلِذَلِكَ جُمُوعُهُمْ لَا يَجْرُونَهُمَا بَعْدَهُمَا، وَلَا يَرْفَعُونَهُمَا.

وَيُجَابُ بَأَنَّهُمَا عَلَى حَذْفٍ، أَي: «مُذٌ زَمَنٍ».

وَيُورَدُ أَيْضًا: «مُذٌ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَيُجَابُ بِذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٣): «وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ تُعَلَّقُ عَمَّا تَخْفِضُهُ بِاتِّفَاقٍ، وَلَا يَعْلَقُ خَافِضٌ سِوَاهُمَا».

(١) انظر: الكتاب (١/٢١٨).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الرجز، وتختلف رواياته في: «رباحًا» بدل: «رباحًا»، و: «تعاقب» و«تعاقب» بدل: «تخالف»، ويروى بفتح الهمزة: «الأمساء والأصباح» على أنهما جمع. انظر: تهذيب اللغة (٤/١٥٤) والأفعال (٣/٣٩٦) والكشاف (٢/٤٨) وشمس العلوم (٦/٣٦٦٦) والبحر المحيط (٤/٥٩٣).

(٣) شرح الجمل (٢/٦٠).

قال^(١): «وتقدير الزمان في: «مُذَّ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ» قول الفارسي^(٢)، وقيل: لا حذف، وجعل (أَنْ) مصدرًا يراؤه الزمان بمنزلة: «خُفُوقَ النَّجْمِ» و«مُقَدَّمِ الْحَاجِّ»، والقول الأول أحبُّ إليَّ؛ لأنَّهم لا يقولون: «مُذِ الصَّبَاحِ» إلا قليلًا؛ فالأحرى أن لا يجزوا بها الذي يتقدَّرُ بالمصدر، ثم يكون ذلك المصدرُ زمانًا».

[وَإِخْصَصَ بِمُذٍّ وَمُتْدٍّ]: لا يدخلان إلا على الزمان، أو ما يُسأل به عن الزمان، بشرط أن يكونَ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ ظرفًا، يُقال: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، فتقول: «مُتْدُّ كَمْ؟»، ويقال^(٣): «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، فتقول: «مُتْدُّ مَتَى؟»، و«مُتْدُّ أَيِّ وَقْتٍ؟»، ولا يجوز: «مُتْدُّ مَا؟»؛ لأنَّ (مَا) لا تكونُ ظرفًا، وأجاز بعضهم: «مُتْدُّ مَا؟»؛ لأنها قد تُشَبَّه بالظرف؛ ألا تراها تكونُ مَعَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، وذلك المصدرُ يكونُ ظرفًا نحو^(٤): «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا»، و«سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ». من «شرح الجمل» لابن عصفور^(٥).

وقوله: (وَإِخْصَصَ بِمُذٍّ) سيأتي أنها تكونُ رافعةً، وهي حينئذٍ أيضًا خاصَّةٌ بالزمانِ، فالحاصل: أنها لا تعملُ إلا في الزمانِ، سواء رَفَعْتَ أو خَفَضْتَ.

لا يجوز: «مُتْدُّ سَخَرٍ»، تريدُ به سَخَرًا بعينه؛ لأنَّه لا يتصرف؛ فلا يُجَرُّ ولا يُرْفَعُ.

(١) يعني ابن عصفور.

(٢) قدره الفارسي بـ: «مذ زمن خلق الله إياي». انظر: الإيضاح (١٣٢) والتعليقة (٢/٢٣٣).

(٣) في المخطوط: «وتقول ويقال»، ويظهر أن: «وتقول» زائدة.

(٤) كلاهما من كلام العرب. انظر: المقتضب (٢/٢٩٦) والأصول (٢/١٣٥) وشرح الكتاب

للسيرافي (٢/٤٣٩).

(٥) شرح الجمل (٣/٦٥ - ٦٦).

لا يجوزُ: «مُدَّ زَمَنٌ»؛ لَأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُجَابُ بِهِ: (مَتَى، وَكَمْ).

فَتَلَخَّصْ لِمَجْرُورِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: الزَّمَانُ، وَالتَّعْيِينُ، وَالتَّصَرُّفُ، وَكَذَا مَرْفُوعُهُمَا، وَشَرْطٌ رَابِعٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الزَّمَانُ حَالًا فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ يَشَارُ إِلَيْهِ، كَذَلِكَ: (لَيْلَتِنَا، وَيَوْمِنَا، وَعَامِنَا، وَالْيَوْمُ، وَالسَّاعَةُ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَدَّ فِي الْحَالِ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، مَوْجُودَةٌ، نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمِنَا هَذَا»، نَقَلَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ^(١)، وَهُوَ غَرِيبٌ.

قَالَ^(٢): وَلَوْ قُلْتُ: «مَا لَقِيتُهُ مُدَّ يَوْمِنَا أَوَّلَهُ» لَانْجَرَّ الْأَوَّلُ بَدَلًا مِنَ الْيَوْمِ كَمَا ذَكَرْنَا، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، أَمَّا فِي الْمَاضِي فَأَجَازُوا: «مَا لَقِيتُهُ مُدَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوَّلَهُ» بِالْخَفْضِ بَدَلًا؛ إِذْ لَا مَانِعَ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يَجُوزُ فِي هَذَا الَّذِي تُبَدِّلُهُ أَنْ يُنْصَبَ؟

قُلْتُ: أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ الْحَالِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: «مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمِنَا» كَانَ فَاقْدًا لَهُ فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ، فَلَا فَائِدَةَ أَنْ تَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ إِنَّكَ لَمْ تَرَهُ فِي [أَوَّلِ]^(٣) الْيَوْمِ، هَذَا عَيٌّْ. وَأَمَّا فِي الْمَاضِي فَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٤): «يَجُوزُ إِنْ كُنْتَ لَمْ تَرَهُ فِي صَدْرِهِ وَآخِرِهِ، وَرَأَيْتَهُ فِي وَسْطِهِ».

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٦٣/٢).

(٢) في المخطوط: «قالوا»، ويظهر أنه تحريف؛ لأن الكلام عن ابن عصفور.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتتيم من ابن عصفور.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٦٢/٢).

ع: ولا أدري هذا، وما الذي أفاد ذلك؟ وعلى هذا فيختلف معناه مع الخفض؛
لأنك إذا قلت: «ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوَّلَهُ» بالخفض فمعناه: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوَّلِ
يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

ذكروا أنه إذا أُضيفَ إلى زمنٍ مضافٍ لفعلٍ لم يكن إلا ماضيًا، نحو: «مُذْ
زَمَنِ كَانَ عِنْدِي»، أو مضارعًا على حكاية الحال، أي: «مُذْ زَمَنِ يَقُومُ»، أي: «كَانَ
يَقُومُ»، وعلى هذا لا يصحُّ إعماله في ظرفٍ مستقبلٍ، نحو: «مُذْ زَمَنِ يَقُومُ غَدًا».
ومنعوا إذا أدخلتهما على الفعل أن يكون إلا ماضيًا، فلا يجوز: «مُذْ يَقُومُ»؛
لأنَّما يجتمع مجازان: حذف المضاف، وهو الزمان، وإرادة الحال بالمضارع.
قوله: (وقتا) إن قلت: سينصُّ على دخولهما على الأفعال.

قلت: الجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّهما حيثنَّذا ليسا حرفي جرٍّ باتفاق، والكلامُ فيهما إذا كانا جازئين.
والثاني: أنَّهما حيثنَّذا داخلان على زمانٍ محذوفٍ، وهذا عندي أولَى في
الجواب؛ لأنَّهما يختصَّان بالزمان إذا رفعَا، وليسا حيثنَّذا حرفي جرٍّ، فلا ينبغي أن
يُحملَ كلامه على ما تَقُلُّ به الفائدة.

لكن هنا شيء: وهو أنه يراهما^(١) مع الفعلين مضافين للجملة، فكيف يُحملُ

كلامه؟

* * *

(١) في المخطوط: (يراهما)، والتصويب من العلمي (١/٣٣٧).



وَمَا رَوَوْا مِنْ [نَحْوِ: «رُبُّهُ قَتَى» نَزَّرَ كَذَا: «كَهَا» وَنَحْوُهُ أَتَى]

بَعْضُ وَبَيِّنَ [وَابْتَدِئَ فِي الْأَمْكِنَةِ بَ: (مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ]

وَزِيدَ فِي نَفْسِي [وَشَبَّهِهُ فَجَرَّ نَكِرَةً كَ: «مَا يَبَاغِ مِنْ مَقَرٍّ»]

جَعَلَ الْأَخْفَشُ^(١) مِنْ زِيَادَةِ (مِنْ): «فَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ»^(٢)، «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ»^(٣)، وَأَجَارَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٤) فِي قَوْلِهِ^(٥):

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ

زِيَادَتُهَا، فَيَكُونُ (إِذَا) بَدَلًا مِنْ (غَدٍ)، أَيْ: «يَا لَهْفَ نَفْسِي غَدًا»، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَعَامِلٌ (إِذَا) اللَّهْفُ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنْ يَعْمَلَ فِي (إِذَا) مَعْنَى الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «يَا لَهْفَ نَفْسِي» لَفْظُهُ لَفْظُ النَّدَاءِ، وَمَعْنَاهُ التَّوَجُّعُ، فَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا فَالتَّقْدِيرُ: «أَتَأَسَّفُ وَأَتَوَجَّعُ وَقَتِ رَوَاحِ أَصْحَابِي وَتَخَلُّفِي عَنْهُمْ».

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٧٦).

(٢) المائة: ٤.

(٣) النور: ٣٠.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/٢٨).

(٥) بتمامه:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ

والبيت لأبي الطمحات القيني، وهو من الطويل. انظر: الفروق اللغوية (١١١) وشرح ديوان

الحماسة (٨٨٧) وتخليص الشواهد (٤٦٤) ومغني اللبيب (١٢٨).

[وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ]: وقد تَزَادُ في معمولٍ فعلٍ نسبته لمعمولاته على سبيل الإيجاب في اللفظ، إذا كَانَ المعنى على أَنَّ النسبة على سبيل النفي، نحو: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) الآية؛ لأنَّ المعنى بشهادة التأمل: «يَوَدُّونَ أَنْ لَا يَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ»؛ فإنَّ العَرَبَ قد تُدْخِلُ النفي على شيءٍ ومرادها نفي غيره، إذا صَحَّ استلزامه له بوجه، ومن هذا: «مَا عَلِمْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ»؛ لأنَّ معناه: «مَا يَقُولُ ذَلِكَ أَحَدٌ فِي عِلْمِي»، ولهذا تَأَوَّلُوا^(٢):

..... وَمَا إِخَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ
على معنى: «إِخَالٌ أَنْ لَا تُتَوَلَّيْنَا»، وقد أشار إلى هذا أبو العباس ثعلب في «أماليه»^(٣).

وقال أبو عبيدة معمر^(٤): المعنى: «أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ خَيْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ»، يعني أنَّها^(٥) زائدة، وقال أبو ذؤيب^(٦):

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْحُبِّ لَمَّا اسْتَشَيْتِهِ وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضُّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

(١) البقرة: ١٠٥.

(٢) بتمامه:

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ

والبيت لكعب بن زهير - رضي الله عنه - من برده المشهورة، وهي من البسيط. انظر: ديوان

زهير (٩) وشرح البردة لابن هشام (١٥٢).

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٤٢.

(٤) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (٤٩/١).

(٥) في المخطوط (أن).

(٦) من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (٣٥/١) ومجاز القرآن (٤٩).

أَرَادَ: «أَحَدٌ».

وقال الأخفش عُلِّيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بَعْدَ أَنْ حَكَى كَلَامَ أَبِي عُبَيْدَةَ هَذَا: «(مِنْ) هُنَا لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ، وَهِيَ عِنْدِي كَذَا فِي كُلِّ مَكَانٍ، ثُمَّ تَنْقَسِمُ؛ فَتَصْلُحُ لِلتَّبْعِيضِ وَغَيْرِهِ، كَ: «ذَهَبْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ»، جَعَلَتِ الْبَصْرَةَ ابْتِدَاءً غَايَتِكَ».

[وَزَيْدٌ]: زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَمَى^(١):

قَوْمٌ سَنَانُ آبُوهُمْ حِينَ تَنْسِبُهُمْ طَابُوا وَطَابَ مِنَ الْأَوْلَادِ مَا وَلَدُوا
لَوْ كَانَ يَفْعُدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ أَحَدٍ يَوْمًا بِمَجْدِهِمْ أَوْ فَضْلِهِمْ قَعَدُوا
إِنْسٌ إِذَا أَمِنُوا جَنًّا إِذَا فَرَعُوا غُرُّ بَهَائِلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ صِيدُ
مُحَسَّدُونَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نَعَمٍ لَا يَنْزِعُ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا لَهُ حَسَدُوا
وقومٌ يروونَ هذا الشعرَ لجريـر، وقومٌ لبعضِ العُذْرَيْنِ.

* * *

لِلْأَنْتَهَا (حَتَّى، وَلَآئِمٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ) وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ فَاطِرٍ: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي
لِأَجَلٍ﴾^(٢)، وَفِي سُورَةِ لُقْمَانَ: ﴿إِلَى أَجَلٍ﴾^(٣).

* * *

(١) مِنَ الْبَسِيطِ. انْظُرْ: دِيوَانَ زُهَيْرٍ (٢٨٢) وَجُمْهُرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ (٦٩).

(٢) فَاطِرٌ: ١٣.

(٣) لُقْمَانُ: ٢٩.

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ [وَشَبَّهَ وَفِي تَعْدِيَةِ أَنْصَا وَتَعْلِيلِ قُفِي]
 قوله: (وَتَعْلِيلِ) فِي نُسْخِ الْبُخَارِيِّ^(١): «لَمْ يَضْرِبْ أَحَدُكُمْ أَمْرًا ضَرَبَ الْفَخْلُ،
 ثُمَّ لَعَلَّهُ يُعَانِقُهَا؟».

السُّلُوبِيُّ الصَّغِيرُ^(٢): «لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولُوا: «لَزَيْدٌ أُعْطِيَتْ دِرْهَمًا». انتهى.
 وقد جاء ذلك، قال^(٣):

أَحْجَاجٌ لَا تُعْطِي الْعَصَا مُنَاهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعَصَا مُنَاهَا
 ع: يعني: فإذا جازَ ذلكَ معَ قوَّةِ العاملِ فمعَ ضعفِهِ أحقُّ وأولى.

وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ [اسْتَبْنِ يَا وَفِي)، وَقَدْ يُيْتَانِ السَّيِّئَا]
 [وَزَيْدًا]: «سَمْعُوتٌ لِلْكَذِبِ سَمْعُوتٌ لِقَوْمٍ آخَرِينَ»^(٤).
 ذكرَ في بابِ التَّعَجُّبِ^(٥) أَنَّ الْفَعْلَ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا^(٦) لاثْنَيْنِ فِي الْأَصْلِ، نَحْوُ:

(١) انظر: صحيح البخاري (٦٠٤٢/٤).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله، من النبهاء الفضلاء،
 شرح أبيات سيويه شرحاً مفيداً، توفي سنة ٦٦٠ هـ وهو غير الإمام أبي علي السلوليين
 انظر: بغية الوعاة (١/١٨٧).

(٣) البيت لليلي بنت عبد الله بن الرحالة بن كعب بن معاوية، تخاطب فيه الحجاج، والبيت من
 الطويل. انظر: المحاسن والأضداد (١٧٤) وأمالى القالي (١/٨٦) ومغني اللبيب (٢٨٨).

(٤) المائدة: ٤١.

(٥) انظر: التسهيل (١٣١).

(٦) في المخطوط (متعد).

«مَا أُعْطِيَ!»، و«مَا أَظُنَّ!»، فص وك على نصبٍ ما كانَ فاعِلًا^(١)، قَالَ ص: يُذَكِّرُ أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ بِاللَّامِ وَيُتْرَكُ الْآخَرُ، فَإِنْ سُمِعَ قَدَّرَ لَهُ عَامِلٌ، وَقَالَ ك: فِي (كَسَا) يُعَدِّي لِلثَّانِي بِاللَّامِ، وَلِلثَّالِثِ^(٢) بِنَفْسِهِ، وَفِي (ظَنَّ) إِنْ أَلْبَسَ عُدِّيَ إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ^(٣)، نَحْوُ: «مَا أَظُنَّ زَيْدًا لِأَخِيكَ لِأَيِّكَ»، وَإِنْ لَمْ يُلْبَسْ فَلأَوَّلِ بِاللَّامِ، وَلِلثَّانِي بِلَا وَاسِطَةٍ^(٤).

ع: فَعَلَى قَوْلِكَ لَا تَمْتَنِعُ التَّقْوِيَةُ بِاللَّامِينَ فِي: «زَيْدًا فَإِنَّمَا ظَنَنْتُ».
قَوْلُهُ: (يَبَا، وَفِي) بَقِي: (وَمِنْ، وَاللَّامُ): «مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ»^(٥)، «وَأَتَّخَذُوا مِنْ مَقَامٍ إِنْزِهَةً»^(٦)، وَقِيلَ: هَذِهِ تَبْعِيضِيَّةٌ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ^(٧).
قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا) وَيُشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا (مِنْ)، نَحْوُ^(٨):
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَائِيهِ

(١) فِي الْمَخْطُوطِ شَيْءٌ مِنَ الْحَبْرِ لَا أُدْرِي هَلْ هُوَ كَلِمَةٌ!

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: (الثَّالِثُ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. انْظُرْ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (١٠/٢٢٥).

(٣) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ أَوْ سَهْوٌ، وَالصَّوَابُ: بِاللَّامِ.

(٤) انْظُرْ مُزِيدَ تَفْصِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ فِي الْمَقْرَبِ (١١١) وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ (١٠/٢٢٢).

(٥) فَاطِرٌ: ٤٠ وَالْأَحْقَافُ: ٤.

(٦) الْبَقَرَةُ: ١٢٥.

(٧) انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ (١/٢٧٦).

(٨) بِتَمَامِهِ:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَائِيهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَشَرَّبُ

وَالْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ، وَيَنْسَبُ بَعْضُ آيَاتِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ إِلَى الْحَزِينِ اللَّيْثِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ.

انْظُرْ: الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ (١/٢٩٥) وَالشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ (١/٦٥) وَالْكَامِلُ (٢/٤٥).

واللام، نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾^(١)، وهي أصل في ذلك.

بِالْبَا اسْتَعِينَ [وَعَدَّ عَوْضَ الْأَصْقِ وَمِثْلَ (مَع، وَمِنْ، وَعَنْ) بِهَا انْطِقِ] لم يذكر الاستعانة في «التسهيل»^(٢)، وضابطها: صحة إسناد الفعل إلى ما بعدها على جهة المجاز.

(عَدَّ) ضابطها: أن يصحَّ أن تخلقها الهمزة، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِرُهُمْ﴾^(٣).

(عَلَى) لِلْإِسْتِعْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ) بِ: (عَنْ) تَجَاوَزًا عَنْ مَنْ قَدْ فَطَنَ]

[عَلَى لِلْإِسْتِعْلَا]: يُوَافِقُهَا ذَلِكَ (فِي)، نحو^(٤):

بَطَلَ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ

﴿وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ التَّخَلِّ﴾^(٥). من «شرح الكافية»^(٦).

(١) النساء: ١٠٥.

(٢) انظر: التسهيل (١٤٥).

(٣) البقرة: ١٧.

(٤) بتمامه:

بَطَلَ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُخَذَى نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ
والبيت بجر: (بطل)؛ لأنه نعت لـ: (حامي الحقيقة) في بيت قبله، ويجوز الرفع بقدير: هو
بطل، والبيت لعنرة في معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنتره (٢١٢) والكمال
(٧٩/١) وشرح المعلقات السبع (٣٥٢) ومغني اللبيب (٢٢٤).

(٥) طه: ٧١.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٨٠٥/٢).



قوله: (وَعَنْ) ع: يمكنُ أن يُجعلَ منه^(١):

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَخْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أَوْ يَضْمَنُ (يَخْكِي) معنى (يَنْمُ)، فلا دليل.

[عَلَى] لِلاِسْتِغْلَا [وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ) ع: وتأتي للاستدراك، مثل^(٢):

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَتِيلًا.....

ثُمَّ قَالَ^(٣):

عَلَى أَنَّهُ تَغْفُو الْكُلُومُ.....

وكقول^(٤)ه، وهو النابعة الجعدي^(٥):

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح أو عدي بن زيد، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان

عدي بن زيد (١٩٤) والكتاب (٣١٢/٢) ومغني اللبيب (١٩١).

(٢) بتمامه:

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَتِيلًا رَزْتُهُ بِجَانِبِ قَوْسَى مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ

والبيت من قطعة أبيات، انظر باقي الكلام عليه في الحاشية التالية؛ فالبيت التالي من تمته.

(٣) بتمامه:

عَلَى أَنَّهُ تَغْفُو الْكُلُومُ وَإِنَّمَا نُوكِّلُ بِالْأَذَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَنْضِي

والشعر لأبي خراش الهذلي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الهذليين (١٥٨/٢) والمقصود

والممدود لابن ولاد (١٠٢) وأمالى القالي (٢٧١/١).

(٤) هذه الحاشية مستفادة من كلام ابن جني. انظر: التنبيه على شرح مشكل الحماسة لابن

جني (٢٦٣).

(٥) من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (٢٨٤/١) وأمالى القالي (٢/٢) وتخليص الشواهد

(٣٠٠).

فَتَى تَمَّ فِيهِ مَا يَسُرُّ صَدِيقَهُ عَلَى أَنْ فِيهِ مَا يَسُوءُ الْأَعَادِيَا
لَمَّا كَانَ النَّاسُ فِيهِمُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ خَشِي أَنْهُ إِنْ سَكَتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى
ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَنْكِي أَعْدَاءَهُ؛ فَتَمَّ وَصَفَهُ بِأَنْ قَالَ: «عَلَى أَنْ فِيهِ» الْبَيْتُ:
فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَافُهُ.....

الْبَيْتُ^(١).

و(عَلَى أَنْ) الْحَالُ.

التبريزي^(٢): «هُوَ حَالٌ، وَإِنْ كَانَ جَمْعًا بَيْنَ صِفَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «فِيهِ
مَا تَمَّ؛ يَسُرُّ صَدِيقَهُ، مَرْكَبًا عَلَى مَا يَسُوءُ الْأَعَادِي».

ع: يَشِيرُ لِمَعْنَى الْاسْتِعْلَاءِ فِيهَا.

«و(بَاقِيًا): مَفْعُولٌ، أَوْ مُصَدِّرٌ أَوْ قَعَهُ مَوْضِعَ الْإِبْقَاءِ»^(٣).

* * *

وَقَدْ نَجَّيْ مَوْضِعَ [بَعْدِ، وَعَلَى] كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا
[مَوْضِعَ بَعْدِ]: وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤):

(١) بتمامه:

فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَافُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُنْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا
وَالْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِي مِنْ تَمَّةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ.

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٤٠٠).

(٣) مِنْ تَمَّةِ كَلَامِ التَّبْرِيزِيِّ.

(٤) بتمامه:

أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ

أي: بَعْدَهُ، بدليل قوله:

..... بَعْدَ كَسْرَةٍ

* * *

شَبَّهَ بِكَافٍ [وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَرَائِذَا لِتَوْكِيدٍ وَرَدًا]

بزيادتها قَالَ الْأَخْفَشُ ^(١)، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ﴾ ^(٢)، وجعل (الذي) عطفًا على:

﴿الَّذِي حَاجَّ﴾ ^(٣)، وأجاز أبو علي ^(٤) كونه عطفًا على المعنى، أي: «أَرَأَيْتَ كَالَّذِي

حَاجَّ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ؟» ^(٥)، فلا زيادة.

قوله: (وَقَدْ يُعْنَى) ^(٦) قَالَ فِي «شرح الكافية» ^(٧): «كونُ الكافِ الجارَّةِ حرفَ

تشبيه هو المشهور، ودلالاتها على التعليل كثيرة. انتهى بنصه.

= إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الِهْمَزَ طَوَّلًا

قال أبو شامة: «وقوله: (عَنْ ضَمٍّ) أي: بعد ضم؛ لأن (عن) للمجاوزة. انظر: إبراز المعاني

(١١٣).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ١٩٧).

(٢) البقرة: ٢٩٥.

(٣) البقرة: ٢٩٤.

(٤) انظر: الحلييات (١٥٢) والبغداديات (٤٠٠).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٩).

(٦) في الألفية: «قد يعنى»، من غير واو، ورحم الله ابن هشام فقد تصرف في نص الألفية.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨١١).

فقد يُقال: إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: (قَدْ يُعْنَى)، مع أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ بُرِّمَتْهُ فِي «الْكَافِيَةِ»^(١) نَفْسِهَا.

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا [وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلًا] فاعلاً نحو^(٢):

كَالطَّغْنِ

ونحو^(٣):

[وَأَمَّا هَذَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَلَا أَعَانِكَ فِي غُرْمٍ [كَغَرَامٍ] وَاسْمًا لـ: (كَانَ)^(٤):

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ فَضَلًا لِغَيْرِكَ مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي وَمَبْتَدَأُ كَقَوْلِهِ^(٥):

(١) انظر: السابق.

(٢) بتمامه:

أَتَتْهُنَّ وَلَكِنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّزْتُ وَالْفُتْلُ

والبيت للأعشى، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأعشى (١١٣) والمقتضب (٤/ ١٤١).

(٣) البيت لعمر بن بَرَّاق، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٧١) وشرح أبيات المغني (٣٠/ ٨).

(٤) البيت لجميل بثينة، وهو من الكامل. انظر: ديوان جميل (١٠٧) والمذكر والمؤنث للأنباري (٢٩١/ ١).

(٥) بتمامه:

..... كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا

ومجرورة كقوله^(١):

[يضحكن] عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَنَهِّمِ

وقوله^(٢):

تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَذْرِ لَا بَلَّ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

وَلَمَّا قَيَّدَ اسْمِيَّةَ (عَنْ، وَعَلَى) بِوَجُودِ (مِنْ) عُلِمَ أَنَّ اسْمِيَّةَ الْكَافِ لَا تَتَقَيَّدُ.

فرع^(٣):

«مَا زِيدَ كَعَمِرٍ وَلَا شَبِيهَا بِهِ»: إِنْ نَصَبْتَ (شَبِيهَا) فَإِمَّا عَطَفْتَ عَلَى الْكَافِ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ، أَوْ عَلَى مُحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ إِنْ جَعَلْتَهَا حَرْفًا، فَإِنْ خَفَضَ الْمَعْطُوفَ فَقَدْ نَفَى أَنْ يَكُونَ كَشَبِيهِ عَمِرٍ، فَاتَّبَتْ لَهُ شَبِيهَا، وَأَنْ زِيدًا لَا يَشْبِيهِهُ، وَلَا يَشْبِيهِ مَنْ يَشْبِيهِهُ، كَذَا قَالَ س^(٤) وَالْأَخْفَشُ^(٥).

= أَبَدًا كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَازُ
والبيت لا يعرف قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية (١٨٣/٢) والجنى الداني (٨٣).

(١) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٣٢٨/٢) وإصلاح المنطق (١٨٥) وأعجب العجب (٢٠).

(٢) لم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١٧٠/٣) والجنى الداني (٨٢).

(٣) هذه التحشية مستفادة من ابن جني. انظر: سر صناعة الإعراب (٣٠٤/١).

(٤) انظر: الكتاب (٦٩/١).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤٨/١).

وأجازَ الفارسي^(١) أن لا يكونَ أثبتَ له شبيهاً، وذلك على زيادةِ الكافِ.
وقالَ الأخفشُ: إذا نصبتَ لم تُثبتَ شبيهاً، وهذا الذي قاله نصٌّ عليه س.
ع: لينظر في فائدةِ النصبِ؛ فإنَّ قولك: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو» ينفي المشابهةَ، فكيفَ
جازَ: «وَلَا شَبِيهَا»، وهو بتقدير: «وَلَا هُوَ شَبِيهَا»؟
[وَأَسْتَعْمِلَ اسْمًا]:

أَتَتَّهُوْنَ وَلَنْ [يُنْهَى]^(٢) ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ
فالكافُ فاعِلٌ، لا يُقالُ: التقديرُ: «شَيْءٌ كَالطَّعْنِ»، كما قيلَ في: ﴿وَدَانِيَةٌ﴾^(٣)
إنَّ التقديرَ: «وَجَنَّةٌ دَانِيَةٌ»؛ لأنَّ حذفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ عنه قبيحٌ، والوجهُ
في: (دَانِيَةٌ) عطفُهُ على (مُتَكَيِّنٍ)، وأمَّا^(٤):
كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالٍ
فضرورةٌ، وقالَ^(٥):

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَائُوتَيْنِ

(١) انظر: التعليقة لأبي علي الفارسي (١/١٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والبيت مر قبل قليل.

(٣) الإنسان: ١٤.

(٤) بتمامه:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالٍ بَيِّ أَفْشِي يُقَعِّعُ بَيْنَ رَجُلَيْهِ بِشَرٍّ

والبيت للنابعة، وهو من الوافر. انظر: ديوان النابعة (١٢٦) والكتاب (٢/٣٤٥).

(٥) هذا لخطام المجاشعي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب (٤/٢٧٩) والمقاصد النحوية (٤/٢١٢٩).



الكافُ الثانيةُ اسمٌ؛ لدخولِ الجارِّ، فأما^(١):

وَلَا لِلْمَآبِهِمْ.....

فَالثَّانِيَةُ زائدةٌ، لا اسمٌ؛ لأنَّه لم يثبت اسميَّتها، وجاء^(٢):

وَزَعْنْتُ بِكَ الْهَرَاوَةَ أَغْوَجِي إِذَا وَنَّتِ الرِّيحُ جَرَى وَثَابَا

وقال^(٣):

أَيِّتُ عَلَى مَيِّ.....

البيتَ، وقال^(٤):

(١) بتمامه:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَآبِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ
والبيت لمسلم بن معبد الوالي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب (٢/ ٢٥٦) والصاحبي
(٣١).

(٢) البيت لابن غادية السلمي، أو لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن
للغراء (٣/ ٨٥) والاقتضاب (٣/ ٣٣٤) ولسان العرب (١١/ ٣٧٢).

(٣) بتمامه:

أَيِّتُ عَلَى مَيِّ كَيِّيًا وَيَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ
والبيت لذي الرمة، وهو الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٢١٠) والخصائص (٢/ ٣٧١)
وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٣٢).

(٤) بتمامه:

عَلَى كَالْحَنِيفِ السَّخِي يَذْعُو بِهِ الصَّدَى لَهُ قُلُوبٌ عُفَى الْحِاضِي أَجْوَنُ
والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٨٣) وحروف المعاني
والصفات (٧٨) وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٩٧).

..... عَلَى كَالْخَنيفِ السَّخِي يَدْعُو بِهِ الصَّدَى

* * *

و(مُذْ، وَمُنْذُ) [اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ كَ: «جِئْتُ مُذْ دَعَا»]

قوله: (أَوْلِيَا الْفِعْلِ) لا يكونُ الفعلُ إلا ماضياً، لا يجوزُ: «مُذْ يَقُومُ»؛ لأنَّ عاملها لا يكونُ إلا ماضياً، فلا يجتمعُ الماضي والمستقبلُ.

فإن قلتَ: جَوَزُهُ على معنى حكاية الحالِ.

فلأنهم منعوا ذلك؛ لثلاً يجتمعُ مجازانِ: هذا^(١)، وتقديرُ الزَّمانِ، فإن^(٢) المعنى: «مُذْ زَمَنَ يَقُومُ»، وإن كانوا إذا صرَّحوا بالزمانِ أجازوا المضارعَ على حكاية الحالِ.

هذا كلام ابن عصفور^(٣)، وقياسُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مضافَةٌ للجُمْلَةِ، وإنَّه لا زمانٌ مقدَّرٌ = أن يُجِزَ ذلكَ، كذا ظهرَ لي، ولا أعلمُ فيها نصّاً، وقد يُقالُ إنَّ لها ما يُعارضُ، وهو أنَّه حينئذٍ بتأويلِ المصدرِ وتأويلِ الماضي.

قوله: (حَيْثُ رَفَعَا) قَالَ الكسائيُّ^(٤): فاعِلٌ بفعلٍ مضمرٍ.

رَدُّ بقولهم: «مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ»، والجُمْلَةُ لا تكونُ فاعلاً^(٥)، قاله ابنُ عُصفورٍ^(٦)،

(١) يشير بـ: (هذا) إلى حكاية الحال.

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦١).

(٤) انظر: عمدة الكتاب (٢٦٤) وتمهيد القواعد (٤/ ١٩٦٥) والنجم الثاقب (١/ ٤٩٣).

(٥) في المخطوط: (فاعل).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٠).

وهذا أفسد ما يُسمَعُ؛ إذ لا جُمْلَةٌ هُنا.

وقال الزجاجي^(١): (مُذْ) خبرٌ، وما بعدها مبتدأ، أي: «بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ».

الفارسي^(٢) وأبو بكر^(٣): (مُذْ) مبتدأ، والتقدير: «أَمُدَّ ذَلِكَ يَوْمَانِ».

ويردُّ قول الزجاجي: «مُذْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ»؛ إذ لا يَصِحُّ تقديره؛ لأنَّ بينكما أكثر

من يومِ الْجُمُعَةِ، بخلاف أن يقدَّرَ: «أَوَّلُ ذَلِكَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ».

ع: فيقدَّرُ في الحال: الأمدُ، وفي الماضي: الأوَّلُ، ولم يتعرَّضِ الناظم لمعنى

الرَّفْعِ.

قوله: (أَوْ أُولَئِكَ الْفِعْلُ) لم يذكر إيلاءها الجملة الاسمية، وكذا في «الكتاب»^(٤)؛

فإنَّه قال: «وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ قَوْلُكَ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدِي»، و«مُنْذُ جَاءَنِي».

فصرَّح بإضافة (مُذْ) إلى (كَانَ)، و(مُنْذُ) إلى (جَاءَنِي)، ولم يذكر إضافتهما

للإسمية، والحقُّ جواز ذلك لكن بقلَّةٍ، قال^(٥):

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ صَغِينَةً وَمُضْطَلِّعَ الْأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

* * *

وَلِإِنْ يَجْرَأَ [فِي مُضِيِّ فَكْ: (مِنْ)] هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ]

(١) انظر: الجمل للزجاجي (١٤٠).

(٢) انظر: الإيضاح (٢٦١) والتعليقة (٢٣/١).

(٣) يقصد به ابن السراج. انظر: الأصول (١٣٧/٢) والموجز (٥٩).

(٤) انظر: الكتاب (١١٧/٣).

(٥) البيت للكُميت بن معروف، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٤٥/٢) والمخصص (٥٦/٥).

الزمان إن كان حالاً جرّاه دائماً، ففي قوله: (وإن يجرّوا) إشكال.

والجواب: أن ذلك لتقسيم المجرور، لا للشك، ولا للتقسيم في الحال.

وإن دخلت (مُذ) على الماضي فتميم وبعض الحجازيين يرفعون، وجمهورهم يجرّون، وإن دخلت (مُنذ) - ولا يتكلّم بها إلا الحجاز - فكما تقدّم في (مُذ)؛ جمهورهم يجرّ، وبعضهم يرفع.

والحال أن تميماً لا تجرّ الماضي، بل الحال، فأما الماضي فيرفعونه به: (مُذ)، ولا يستعملون (مُنذ) أصلاً.

قوله: (فَكَ: مِنْ) المراد التي لا ابتداء الغاية، وقال ابن عصفور^(١): إنها للغاية، كما في: «أَخَذْتُهُ مِنَ التَّابُوتِ»^(٢)؛ ألا ترى أن ابتداء الأخذ وانتهاءه التابوت؟ قال: وكذا في المعدود، نحو: «مُذ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، هي أيضاً للغاية.

وتلخص أن الزمان بعدها^(٣) ثلاثة: ماضٍ، ك: (يَوْمِ الْجُمُعَةِ)، وحاضرٌ، ومعدودٌ.

وإذا وقع بعدهما عددٌ قليل: لا يعتدُّ إلا بالكامل، فلا بد أن تكون جميع الثلاثة لم تره فيها، وقيل: يعتدُّ بالناقص الأول، فإذا رأيته ظهر يوم الجمعة ثم لم تره إلى ظهر الإثنين قلت: «مُذ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، وقيل: يُعكس^(٤)، فالمثال واحد، وقيل:

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥٥).

(٢) لا أدري ما مصدر هذه الجملة على كثرة تنقيبي.

(٣) أي: بعد مذ ومنذ.

(٤) أي: يعتد بالناقص الثاني لا الأول.

يعتدُّ بالناقصين^(١)، فنقول: «مُذْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ»، والأقيسُ الأوَّلُ؛ لأنَّ تسميةَ الناقصِ يومًا مَجَازًا، ولا يُعتدُّ بناقصٍ إلَّا مع يومٍ كاملٍ؛ فلا يجوزُ إن رأيتَه يومَ الجمعةِ، ثمَّ لم تَرَه إلى ظَهِرِ السَّبْتِ أن تقولَ: «مُذْ يَوْمَيْنِ»؛ لأنَّ الكلامَ كُلَّهُ مَجَازٌ، فلم تختلطِ الحقيقةُ بالمجازِ.

شرطُ الماضي أن لا يُعطفَ عليه ماضٍ، لا تقولَ: «مُذْ يَوْمِ الجمعةِ ويومِ الخميسِ»، ولا العكسُ؛ لأنَّها في الماضي لا ابتداءً الغاية كما ذَكَرَ الناظمُ، وعلى كلامِهِ انبنى فسادُ هذا الفرعِ؛ لأنَّ: «مُذْ يَوْمِ الخَمِيسِ» يقتضي أنَّك لم تَرَ يومَ الجمعةِ، ويومُ الجمعةِ إذا ذُكِرَ اقتضى أنَّك رأيتَه في أوَّلِهِ، فتناقض، وفي الآخرِ أيضًا تناقض، وأصلُ هذا أن ما جُعِلَ مَبْدَأً فَإِنَّ الرُّؤْيَةَ حَصَلَتْ في أوَّلِهِ، ثمَّ استمرَّ النفي.

وإذا نصبتَ الثانيَ بتقديرٍ: «مَا رَأَيْتُ»، فإن كنتَ قد بدأتَ بالتأخيرِ جازًا؛ لأنَّكَ أخبرتَ بابتداءِ انقطاعِ الرُّؤْيَةِ من يومِ الخميسِ، ثمَّ قُلْتَ: «وَيَوْمَ الأَرْبَعَاءِ»، أي: «وَمَا رَأَيْتُهُ أَيُّضًا يَوْمَ الأَرْبَعَاءِ»، وإن عكستَ لم يجز؛ لأنَّه عِيٌّ.

وأما الحالانِ فيتعاطفان، نحو: «مُذْ يَوْمَيْنَا وَلَيْلَتِنَا، وَ: عَامِنَا وَشَهْرِنَا»، أو بالعكسِ، ويكونُ من ذِكْرِ خاصٍّ بعدَ عامٍّ.

ولا يُعطفُ ماضٍ على حالٍ، ولا عكسه؛ لاختلافِ معنى (مُذْ، ومُنْذُ) بالنسبةِ إليهما، فإن جعلتَ الثانيَ منصوبًا بتقديرِ فعلٍ جازٍ، فإن كانَ المتقدمُ حالًا فهو من عطفِ العامِّ على الخاصِّ، أو العكسُ بالعكسِ، وأما منعُ ابنِ عَصْفُورٍ^(٢) عطفَ

(١) يراد بالناقصين الأول والثاني.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٨/٢).

الحال على الماضي لأنه عِيٌّ فمردودٌ.

وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زَيْدَ (مَا) فَلَمْ يَعْشُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

وَزَيْدَ بَعْدَ (رُبِّ) [وَالْكَافِ فَكَفَّ] وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ
هِيَ الْخَمْرُ [لَا شَكَّ] تُكْنَى الطَّلَاءُ كَمَا الذُّنْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ^(١)

وَحُذِفَتْ (رُبِّ) [فَجَرَتْ بَعْدَ (بَل)] وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ الْوَاوِ) كَقَوْلِ مَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ^(٢):

وَإِخْوَانِ صَدِيقٍ لَسْتُ مُطْلَعٌ بَعْضُهُمْ عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أَنِّي جَمَاعُهَا
لِكُلِّ امْرِئٍ شَغَبٌ مِنَ الْقَلْبِ فَارُغٌ وَمَوْضِعٌ تَجْوَى لَا يُرَامُ اِطْلَاعُهَا
يَظْلُمُونَ شَتَّى فِي الْبِلَادِ وَسِرُّهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ أَغْيَا الرِّجَالُ انْصِدَاعُهَا
[وَإِخْوَانِ]: خ^(٣): (فَتَيَانِ).

[صَدِيقٍ] أَي: يَصْدُقُونَ فِي الْوَدِّ.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبيد (٦٢) والأمثال لابن سلام (٨٨).

(٢) والبيت من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٥٢) الحماسة (٥٥٧/١).

(٣) يعني: وفي نُسخ، وهذه الرواية في الكامل (٢٢٩/٢) وأمالى القالي (١٧٦/٢).

[إِلَى صَخْرَةٍ]: أَي: مضمومٌ إليها، فحذف المتعلق.

* * *

وَقَدْ يُجَرِّسُ [رُبَّ] لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

الإِضَافَةُ

نُونَا تَلِي الإِغْرَابَ [أَوْ تَنُونَا مِمَّا تُضَيَّفُ اخْدِفْ كَ: (طُورِ سِينَا)]

نحو: ﴿إِنَّا رَأَوْهُ إِلَيْنِ﴾^(١)، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا السَّاعَةِ﴾^(٢)، ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾^(٣).

قوله: (نُونَا) يُحذفُ للإِضافةِ أربعةُ أمورٍ:

اثنانِ بلزومٍ وتقييدٍ:

الأولُ: [أل]^(٤) بشرطِ كونِ الإِضافةِ محضةً أو غيرَ محضةٍ، والأوّلُ غيرُ مثنًى

ولا جمعٍ على حدّه، والثاني مجرّدٌ من (أل).

الثّاني: النونُ إن وليت الإِعرابَ، و^(٥):

..... ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

(١) القصص: ٧.

(٢) القمر: ٢٧.

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) يقتضيها السياق.

(٥) بتمامه:

رُبَّ حَيٍّ عَزَّيْزٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَرَأُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

والبيت لمعرو بن الأيهم التغلبي، وهو من الخفيف. انظر: البديع (٩٦/٢) وتوجيه اللمع

و^(١):

..... مُخْتَصِرٌ رُوْنُهُ

مؤولٌ.

وواحدٌ بلزوم وإطلاق، وهو التنوين، نحو: «عَلَامُكَ»، و«سَيَبَوِيهِ الْبَصْرَةُ»،
و«عَرَفَاتُ مَكَّةَ»، و«جَوَارِيكَ».

وواحدٌ بجوازٍ وتقيد، وهو تاءُ التأنيث، إن لم يقع لَبَسٌ بحذفها، نحو:
«عُدَّةٌ»^(٢)، «غَلِيْهَمٌ»^(٣)، «وَأَقَارِ الصَّلَاةِ»^(٤)، ولا يجوزُ في نحو: «شَجَرَةُ زَيْدٍ»،
و«نَمْرَةٍ عَمْرٍو»^(٥)؛ للإلباس، كما لا يجوزُ في (الشجرِ) أن يؤنَّثَ إذا صُغِرَ؛ لثلاثِ يُلْبَسُ،
ولا في (خَمْسٍ) أن يؤنَّثَ.

قوله: (تَلِي الإِعْرَابَ) وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي (ذَلِكَ): إِنَّ الْكَافَ حَرْفُ خُطَابٍ، بِدَلِيلِ
قولهم: (ذَانِكَ)، فلو كانت مضافاً إليه لَحُذِفَتِ النونُ.

(١) بتمامه:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُخْتَصِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهُ

والبيت لم ينسب، وهو من الطويل، ويرتفق: يتكئ على يده، والمعترفون: طلاب المعروف،
ورواهقه: دانية منه. انظر: الكتاب (١/١٨٨) والكامل (١/٢٨٦) والجليات (٣٢١).

(٢) التوبة، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية. انظر: معجم القراءات
القرآنية (٣/٣٩٥).

(٣) الروم: ٣.

(٤) النور: ٣٧.

(٥) قال ابن المنير في حاشيته على الكشف: «واشترطهم للحذف عدم اللبس، فيمتنع في «شَجَرَةُ
زَيْدٍ» للبسِ بـ: (شَجَرِ زَيْدٍ)». انظر: الكشف بحواشي ابن المنير (١/٣٢٣).

فإن قلت: فما تقول في ملازم الإضافة؟

قلت: حُذِفَ منه نونٌ وتنوينٌ قارنا وضعه قبل الإضافة.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ س^(١): وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سُمِّيَ بـ: (أَلِي) وَ(ذَوِي)، فَقَالَ: أَقُولُ: «هَذَا ذَوُونٌ»، وَ«أَلُونٌ»؛ لِأَنَّ النَّوْنَ إِنَّمَا سَقَطَتْ فِي (أُولِي) وَ(ذَوِي) لِلإضافة، فإِذَا أَفْرَدْتَهَا عَادَتِ النَّوْنُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ سُمِّيَ (ضَارِبُو) مِنْ (ضَارِبُو زَيْدٍ)، قَالَ الْكَمِيتُ^(٢):

فَلَا أَغْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَ

* * *

وَالثَّانِي اجْرُزْ [وَأَنوِ (مِنْ، أَوْ فِي) إِذَا لَمْ يَضْلَحِ الْأَذَاكُ وَاللَّامُ خُذَا]

[وَالثَّانِي اجْرُزْ]: قِيلَ: بِجَارٍ مُقَدَّرٍ، وَيُرَدُّ أَنَّ الْجَارَ لَا يَحْدَفُ وَيَبْقَى عَمَلُهُ

إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ نَادِرٍ كَلَامٍ، وَقِيلَ: بِالْمُضَافِ؛ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْجَارِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَوْلُهُ: (وَأَنوِ مِنْ) تَخْتَصُّ هَذِهِ الإضافةُ بِجَوَازِ إِتْبَاعِ مَخْفُوضِهَا^(٣) لِلْمُضَافِ،

وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، وَالْإِتْبَاعُ أَقْلُ الْأَوْجِهِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَكُونُ

فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِّ إِلَّا قَلِيلًا، وَالْحَالُ يَكْثُرُ فِيهَا ذَلِكَ.

وَتَخْتَصُّ الإضافةُ الَّتِي بِمَعْنَى (فِي) بِجَوَازِ انْتِصَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَخْرَوْا الْكَلَامَ عَلَى بَيَانِ الْحَرْفِ الَّذِي يَقْدَرُ لِلإضافةِ

(١) انظر: الكتاب (٢٨٢/٣).

(٢) انظر: ديوان الكميته (١٠٩/٢) والمسائل والأجوبة لابن قتيبة (٢٩١).

(٣) في المخطوط: (مخفوضها)، وهو تصحيف.

عَنِ الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِهَا، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْأَهَمَّ يَسْتَحَقُّ التَّقْدِيمَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَعْرِفَةَ كَوْنِ الْإِضَافَةِ مُحَضَّةً أَوْ غَيْرَ مُحَضَّةٍ، وَكَوْنِ الْمُضَافِ يَقْتَرِنُ بِهِ: (أَل) أَوْ لَا، وَكَوْنُهُ يَكْتَسِبُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ، وَكَوْنُهُ لَا يَكُونُ مُسَاوِيًا لِلْمُضَافِ مَعْنًى = أَهَمُّ.

(مِنْ) بشرطين:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ بِهِ.

وذلك كـ: «خَاتَمُ فَضَّةٍ»، و«تَوْبُ خَزٍّ»، و«بَابُ سَاجٍ»، و«خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ».

وخرج بالأوّل نحو: «يَوْمُ الْخَمِيسِ»، وبالثاني نحو: «يَدُ زَيْدٍ».

قوله: (أَوْ فِي) وذلك بشرط كَوْنِ الثَّانِي زَمَانًا لِلأَوَّلِ، كـ: «مَكْرُ أَيْلٍ»^(١)،

«فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»^(٢)، «تَرْبُصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ»^(٣)، أو مكانًا له، نحو: «يَصْنَعِي

الْيَجَنِّ»^(٤).

قوله: (وَاللَّامُ خُذًا لِمَا سَوَى ذَنِيكَ) وهي إمَّا لِلْمَلِكِ، نحو: «دَارُ زَيْدٍ»، أو

الاختصاصِ الْحَقِيقِيِّ، نحو: «مِنْبَرُ الْخَطِيبِ»، و«مَرْجُ الدَّائِيَّةِ»، أو المجازي، نحو^(٥):

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) البقرة: ١٩٦ والمائدة: ٨٩.

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) يوسف: ٣٩ و٤١.

(٥) بتمامه:

إِذَا كَوَّسَ الْخَرْقَاءُ لَاحَ سُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ =

إِذَا كَوَّكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(١)

ومثل ابنه^(٢) لمجيء الإضافة بمعنى اللام بقوله: «لِحَامِ الْفَرَسِ»، و«بَعْضُ الْقَوْمِ»، و«رَأْسُ الشَّاةِ»، و«يَوْمُ الْخَمِيسِ»، ومثل أيضًا بـ: «مَكْرُ الْإِيلِ»، وخالف أباه محتجًا بأمور:

أحدها: أنه يلزمه كثرة الاشتراك في معناها، وأنه خلاف الأصل.

الثاني: أن حَمَلَ ما احتجَّ به على مجيئها بمعنى (في) على معنى لام الاختصاص المجازية ممكن؛ فوجب المصير إليه من وجهين:

أحدهما: أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

والثاني: أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق، والإضافة بمعنى (في) مختلف فيها؛ والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه. والثالث^(٣): أن الإضافة في نحو: «مَكْرُ الْإِيلِ» إمَّا بمعنى اللام، على جعل

= والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة (٢/١١٠٨) والمحتسب (٢/٢٢٨).
(١) بتمامه:

إِذَا قُلْتُ قَدْ نِي قَالَ بِاللهِ حِلْفَةً لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا
والبيت لابن عتاب الطائي، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٣٦١)
ومجالس ثعلب (١/٥٣٨) وتخليص الشواهد (١٠٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٢).

(٣) هذا الثالث مما احتج به ابن الناظم على أبيه في منع الإضافة على معنى (في).

الظرف مفعولاً على السَّعة، وإمّا بمعنى (في) على بقاء الظرفية، ولكنَّ الأوَّل حملٌ على المتفقِ عليه، كما في: «صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ»، و«وُلِدَ لَهُ سِتُونُ عَامًا»، والثاني حملٌ على المختلفِ فيه.

قوله: (وَأَنُومِنَ أَوْ فِي) قَالَ الزمخشريُّ^(١) في قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾^(٢): أضيفَ الشقاقُ إلى الظرفِ على طريقِ الاتساع، مثلُ: ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ﴾، وأصله: «مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ»، أو على أَنْ جُعِلَ الْبَيْنُ مُشَاقًّا، والليل والنهارِ مأكْرين، على حدِّ قولهم: «نَهَارُكَ صَائِمٌ». انتهى.

وفي «شرح ابن الناظم»^(٣): «الإضافة في نحو: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ﴾ إمّا على جعلِ الظرفِ مفعولاً به على سعةِ الكلام، وإمّا بمعنى (في) على بقاءِ الظرفية، ثمَّ قال: «والأوَّلُ متفقٌ عليه، والثاني مختلفٌ فيه، والأخذُ بالمتفقِ عليه أولى من الأخذِ بالمختلفِ فيه».

* * *

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ [وَإِخْصَاصُ أَوَّلَا] أَوْ أُعْطِيَهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا]

زَادَ ك^(٤): بِمَعْنَى (عِنْدَ)، نَحْوُ: «شَاةٌ رَقُودُ الْحَلْبِ».

فلنا: يُمكنُ جَعْلُ (رَقُودٍ) صفةً مُشَبَّهَةً كَ: «حَسَنُ الْوَجْهِ»، وَوُصِفَ الْحَلْبُ

(١) انظر: الكشف (١/٥٠٨).

(٢) النساء: ٣٥.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٤).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/٧٤) وارتشاف الضرب (٤/١٨٠٠).

بأنه رَقُودٌ لَمَّا كَانَ الرَّقَادُ عِنْدَهُ، فَجُعِلَ (رَقُودٌ) مبالغةً، مثل: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾،
حيث جُعِلَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مَآكِرَيْنِ؛ لكثرة وقوع المَكْرِ فيهما.

وإن يُشَابِهَ الْمُضَافُ [(يَفْعَلُ)] وَضَفًا فَعَنْ تَنكِيرِهِ لَا يُغْزَلُ [الشرطُ أمران: كونُ المضافِ صفةً، والمضافِ إليه معمولٌ لتلك الصفة].
فإن وُجِدَا فِيهِ غَيْرُ مُحَضَّةٍ، وإن فُقِدَا فمَحَضَّةٌ، خلافًا للفراسي^(١)، نحو:
﴿دَارُ الْآخِرَةِ﴾^(٢)، وهي إضافةُ الموصوفِ للصفة، وكذا إن فُقِدَا أَحَدُهُمَا، خلافًا
لابن الطَّراوَةِ^(٣) وابنِ بَرَهَانَ^(٤) في: «صَرَبُ رَيْدٍ»، وللجرمِيِّ والمَازِنِيِّ والمَبرِّدِ^(٥) في
نحو^(٦):

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ

وللفراسيِّ والكوفيين^(٧) في: «أَفْضَلُ الْقَوْمِ».

(١) انظر: الإيضاح (٢٧١).

(٢) يوسف: ١٠٩ والنحل: ٣٠.

(٣) انظر: الإيضاح لابن الطراوة (٩٣).

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان (١٩٨).

(٥) انظر: المقتضب (٣٤٨/٢) والتذيل والتكميل (٢٤٦/٧).

(٦) بتمامه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَنْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

والبيت لحاتم الطائي، وهو من الطويل. انظر: ديوان حاتم (٢٢٤) والكتاب (٣٦٨/١).

(٧) انظر: الإيضاح (٢٦٩).

ثم الإضافة المحضة صَربان: ما يُعرَّف، وما لا يُعرَّف، والأوَّل الغالب، والثاني محصورٌ فيما حلَّ محلًّا لا تكون فيه معرفة، نحو: «كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِيهَا»، و«رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، و«لَا أَبَاكَ»، و«فَعَلَ ذَلِكَ جُهْدَهُ»، و«سَفِهَ نَفْسَهُ»، أو كَانَ المضاف مُبْهَمًا إِبْهَامًا شَدِيدًا، ك: (مِثْلٍ، وَغَيْرِ).

وعلى هذه الأنواع أشار مُجَمِّلاً بقوله: (وَاخْصُصْ أَوَّلًا) بالتنكير، أي: نوعًا مِنَ المضاف، قد نَبَّهَ ابْنُهُ ^(١) على شيءٍ مِنْ هذا.

وكثِيرٌ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الإضافة المحضة أَبَدًا تُعرَّفُ وتخصَّصُ، وكلامُ الشيخِ في «التَّسْهِيلِ» ^(٢) مِثْلُ الذي شَرَحْتُ في انْقِسَامِ المحضةِ لِلْقَسَمَيْنِ.

قوله: (وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) لا حاجةَ إليه، بل هو مُفْسِدٌ؛ لَأَنَّهُ لا يَدْخُلُ فيه إِلَّا اسْمُ الْفَاعِلِ خَاصَّةً؛ لَأَنَّهُ الذي يشبه المضارع. وقولُنَا ^(٣): (إِلَى مَعْمُولِهَا) يَخْرُجُ عنه نحو: «صَارِبُ الْقَاضِي، وَكَاتِبُهُ»، وقوله ^(٤):

أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ
الْبَيْتَ، أَي: «الَّذِي يَكْسِبُ لَهُمْ».

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٧٤).

(٢) انظر: التسهيل (١٥٥).

(٣) يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ قَدْ تَكَلَّمَ عَلَى هَذَا، لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ النَّاسِخَ لَمْ يَنْقُلْهُ.

(٤) بتمامه:

أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَفَرٍ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُو

والبيت للحطيفة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيفة (١٦٤).

وجعلَ ابنُ عَصْفُورٍ^(١) غيرَ المحضَةِ نحوَ: (عَيْرُكَ، وشَبْهَكَ)، وألفاظٌ كثيرةٌ من هذا البابِ، فاختلَفَ هو والناظمُ في الإضافةِ المحضَةِ: هل هي وقفٌ على التعريفِ والتخصيصِ، أو تنقِسم؟

ولمَّا ذَكَرَ ابنُ عَصْفُورٍ هذه الألفاظَ قَالَ: «لا خِلَافَ أَنَّ إضافةَ هذه الألفاظِ غيرُ محضَةٍ».

ابنُ عَصْفُورٍ^(٢): استدلُّوا على أَنَّ إضافةَ (أفْعَل) غيرُ محضَةٍ بقولهم: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ».

أُجِيبَ بَأَنَّ (أَفْضَلَ) بدلٌ.

ورُدَّ بَأَنَّ البدلَ في المشتقِّ ضعيفٌ قليلٌ؛ لأنَّه في نيةِ استئنافِ عامِلٍ، فهو في التقديرِ تالٍ لذلكِ العامِلِ، والصفةُ لا تلي العوَامِلَ إلا بشروطٍ، وليسَ هذا ممَّا فيه تلكَ الشروطُ، وكونُ العربِ تقولُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ الْقَوْمِ» كثيرًا = دليلٌ على أَنَّهُ نعتٌ، وليسَ ببدلٍ؛ إذ لو كانَ بدلًا لَمَّا كَانَ كثيرًا؛ فثبتَ أَنَّ إضافتها محضَةٌ، وهو مذهبُ س^(٣).

ع: فقولنا^(٤): (صِفَةٌ): يخرجُ عنه: «دَارُ الْآخِرَةِ»، ونحوُ: «ضَرْبُ الْأَمِيرِ»، ونحوُ: «ادَّخَارُهُ».

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٧٢/٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٧١/٢).

(٣) انظر: الكتاب (٢٠٢/١).

(٤) يُفهم من هذا أن ابن هشام قد تكلم على هذا، لكن يظهر أن الناسخ لم ينقله.

وقولنا (إِلَى مَعْمُولِهَا) يخرجُ عنه: «مُصَارَعٌ»^(١) مِصْرَ، و﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٢)،
و«أَفْضَلُ الْقَوْمِ».

قوله: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْرَلُ) وَمِنْ أَدْلَةٍ ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٣):

اِخْتَكَمَ كَحُكْمِ فِتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ شَرَّاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ
فوصفَ (حَمَامًا) بِ: (شَرَّاعٍ) وب: (وَارِدِ الثَّمَدِ) على حدِّ سواء.

* * *

ك: (رُبَّ رَاجِيْنَا، [عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ، قَلِيلِ الْحِيلِ])

* * *

وَذِي الْإِضَافَةِ [اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ]

قوله: (ذِي) مبتدأ، و(الْإِضَافَةُ) صفةٌ عندَ الجمهورِ، وعطفُ بيانٍ عندَ ابنِ
جَنِّي وابنِ السَّيِّدِ^(٤) والنَّاظِمِ^(٥)، و(اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) جملةٌ مخبرٌ بها، و(تِلْكَ) مبتدأ،
و(محضةٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: «اسْمُهَا مَحْضَةٌ»؛ إذ ليسَ المرادُ الإخبارَ عنها
بأنَّها متمحضةٌ وذاتٌ معنًى، بل أنَّ ذلكَ اسمُها في الاصطلاح.

* * *

(١) في المخطوط (مضارع) والتصويب من العلمي.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) البيت من البسيط. انظر: ديوان النابغة (٢٣) والكتاب (١/١٦٨).

(٤) انظر: رسالة الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، ضمن رسائل ابن السَّيِّد في اللغة
ص (٢٠٨).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/٣٢١).

وَوَضِلُّ (أَل) بِذَا [المُضَافِ مُغْتَفَرٍ] إِنَّ وَصَلْتَ بِالثَّانِ ك: (الْجَعْدِ الشَّعْرَ) [فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ قَالُوا: (الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ)؟، وَقَالَ^(١):

..... مِنْ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقْبِي

قُلْتُ: (أَل) زائدةٌ فيهما، ورأى الناظم^(٢) أَنَّ التقدير: «كَالْأَفْحَوَانِ الْمُسْتَقْبِي مِنَ الرَّشَاشِ»، مثل: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣)، وما رآه أبو علي^(٤) أَوْلَى عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ يَلْزُمُ النَّاطِمَ حَذْفُ الْمَوْصُولِ وَصَلَتِهِ وَبِقَاءِ مَعْمُولِ الصَّلَةِ، وَلَا يَلْزُمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَر: «وَكَاثُوا زَاهِدِينَ فِيهِ».

* * *

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ [الثَّانِي] ك: (زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي) [ع: يَنْبَغِي لِمَنْ أَجَازَ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِي» أَنْ يُجِيزَ: «الْفَاضِلُ

(١) بتمامه:

عَذَبَ الْمَذَاقِ مَفْلَجًا أَطْرَافَهُ كَالْأَفْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقْبِي

هذه الرواية الصحيحة، وقد لفق من استشهد به بين بيتين كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو من الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣٦).

(٢) انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦١).

(٣) يوسف: ٢٠.

(٤) انظر: الشيرازيات (١/ ٢٣٥). ولم أعثر على كلام أبي علي في كنهه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٠) وكل من نسب هذا إلى أبي علي إنما أخذه من ابن مالك.

نَعَمْ غَلَامَةٌ، وقد أجازَه بعضهم مستدلاً بقوله^(١):

فَنَعَمْ أَخُو الْهَيْجَا وَنَعَمْ شَهَابُهَا

ع: في «الكتاب»^(٢) ما نصّه: «وَمَنْ قَالَ: «هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ» لم يقل: «عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ الرَّجُلِ»؛ لأنَّ (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) مشبّه بـ: (الحَسَنِ)؛ لأنّه وصفٌ للاسم، كما أنَّ (الحَسَنَ) وصفٌ له، وليس هذا حدّ الكلام مع ذلك، وقد ينبغي في قياس مَنْ قَالَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) أن يقول: (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ)، كما تقول (الحَسَنُ الْأَخُ)، و(الحَسَنُ وَجْهُ الْأَخِ)، وكان الخليل - رحمه الله - يراه. انتهى.

وفيه فائدتان:

إحداهما: لأيّ شيء لم تجتمع (أل) والإضافة في مسألة المصدر؟

الثانية: أنّه لم نظفر بمثل (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ) مسموعاً.

زاد في «التسهيل»^(٣) فقال: إِنَّهُ يُضَافُ مَا فِيهِ (أل) إِلَى [مضاف إلى]^(٤) ضمير المعرّف بهما، نحو: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غَلَامَهُ»، ولا يُغْنِي كَوْنُ الْمَفْعُولِ بِهِ

(١) بتمامه:

فَنَعَمْ أَخُو الْهَيْجَا وَنَعَمْ شَهَابُهَا إِذَا الْبَيْضُ تَخَتَّ الْمَشْرِقَاتِ صَلَّتْ

والبيت للكُميت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٤/٤٠٤) وارتشاف الضرب

(٤/٢٠٤٨).

(٢) انظر: الكتاب (١/١٩٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/٨٢).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتّميم من شرح التسهيل.

معرفاً بغير ذلك، خلافاً للفراء^(١)، ك: (الضَّارِبُ زَيْدٌ) ولا كونه ضميراً، ك: (الضَّارِبُكَ)،
خلافاً للرماني^(٢) والمبرد^(٣) في أحد قوليه.

ويتبين من كلامه أن الفراء لا يجيز نحو: (الضَّارِبُ غَلَامٌ).

ع: وعلى جواز المسألة الأولى جاء^(٤):

الوَاحِبُ الْمِئَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا

لا على أنه يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل.

* * *

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ [كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُشْتَرِكٌ أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ]

(كُونُهَا) مبتدأ، و(في الوصف) متعلق به، و(إن) بالكسر شرطٌ حذف جوابه؛
لدلالة الجملة السابقة، مثل: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ».

ولا يكون (أَنْ) بالفتح مبتدأ، و(كافٍ) خبرٌ، والجملة خبرٌ (كُونُهَا) خلافاً
لابنه^(٥)؛ لعدم رابطٍ بين الجملة والمخبر عنه، ولا (أَنْ) بالفتح، وهي فاعلٌ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٢٦).

(٢) قاله الرماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للرماني (١/ ٣٦٣) والأصول

(٢/ ١٤) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

(٣) انظر: المقتضب (٤/ ١٥٢).

(٤) بتمامه:

الوَاحِبُ الْمِئَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عُوْدًا تَرْجِي خَلْقَهَا أَطْفَالَهَا

والبيت للأعشى، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٧٩) والكتاب (١/ ١٨٣).

(٥) انظر: شرح ابن الناطم (٢٧٦).

ب: (كاف)؛ لأنَّ الضميرَ في (وَقَعَ) إنما يعودُ على الوصفِ؛ لأنَّه هو الذي يكونُ
مثنًى وجمعاً، فليسَ الخبرُ المشتقُّ متحملاً هو ولا مرفوعه لضميرِ راجعٍ إلى
المبتدأ.

اختلفَ في الضميرِ المتَّصلِ بالوصفِ، فقال الأخفشُ^(١): نصبٌ، وقال
الرماني^(٢): موضعه جرٌّ.

حُجَّةُ الأخفشِ: ﴿إِنَّا مُجْرِكُكَ وَأَهْلَكَ﴾^(٣)، ألا ترى أنَّ الكافَ لو لم تكن
منصوبةً لم يجزِ نصبُ (أَهْلَكَ).

حُجَّةُ الرُّمَّانِيِّ حذفُ النونِ والتنوينِ.

قالَ س^(٤): «الضميرُ كالظاهرِ، فأما: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ فبتقديرٍ: «وَنُنَجِّي أَهْلَكَ».

* * *

وَرِيئًا أَكْسَبَ [ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا]
إِذَا بَعْضُ السَّانِينَ تَعَرَّقَتْنَا^(٥)

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٠).

(٢) قاله الرماني في شرحه للأصول لابن السراج. انظر: شرح الكتاب للرماني (١/ ٣٦٣) والأصول
(٢/ ١٤) وشرح المفصل (٢/ ١٣٥).

(٣) العنكبوت: ٣٣.

(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٨٧).

(٥) بتمامه:

إِذَا بَعْضُ السَّانِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْإِيثَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَسِيمِ
والبيت لجريز، وهو من الوافر. انظر: ديوان جريز (٢١٩) والكتاب (١/ ٥٢).

..... تَسَفَّفَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ^(١)

..... تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ^(٢)

سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ^(٣)

وشرط الفراء^(٤) أن لا يكون المضاف إليه ضميراً، وخالفه ابن جني^(٥)، وجعل من ذلك: «لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتَانُهَا»^(٦).

في «التسهيل»^(٧): «ويؤنث المضاف»، ثم قال: «وقد يرد مثل ذلك في التذكير»، فدل على قلة.

(١) بتمامه:

مَسْنِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّفَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٧٥٤) والكتاب (٥٢/١).

(٢) بتمامه:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ
والبيت لجري، وهو من الكامل. انظر: ديوان جري (٢٧٠) والكتاب (٥٢/١).

(٣) بتمامه:

أَبَا عَزْوٍ لَا تَبْعَدْ كُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَتَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيَجِيبُ
والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١٨٧/١) والمذكر
والمؤنث للأنباري (١٨٦/٢) وأمالى ابن الشجري (١٩٥/١).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٨٠/١) والمذكر والمؤنث (١٠٣).

(٥) انظر: المحتسب (٢٣٦/١).

(٦) الأنعام: ١٥٨.

(٧) انظر: التسهيل (١٥٦).

قال^(١):

بَهْجَةُ الْحُسْنِ [فَاتِنٌ]^(٢) فَاعْضُضِ الطَّرْ فَ لَتَكْفِي صَيْدَ الطَّبَّاءِ الْأُسُودَا

وقال^(٣):

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمُ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقال^(٤):

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ

وقال^(٥):

إِسَاءَةٌ مَنْ يَنْغِي

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وتمهيد القواعد (٣١٩٦/٧).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وشرح الكافية الشافية (٩٢١/٢) والمقاصد النحوية (١٢٩٥/٣).

(٤) بتمامه:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْنِ هَوَى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنَوِيرًا

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وأوضح المسالك (٨٨/٣).

(٥) بتمامه:

إِسَاءَةٌ مَنْ يَنْغِي عَلَى النَّاسِ مَوْجِعٌ بِحَوْبَائِهِ الْهَلَكَاءِ مِنْ حَيْثُ لَا يَذْهَبُ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢٣٨/٣) وتمهيد القواعد (٣١٩٦/٧).

البيت.

قوله: (مُوَهَّلًا) اسمٌ للمفعولِ مِنْ: «أَهْلَتْهُ لِكَذَا» إذا جعلته أهلاً له.
وإنما الشرط أن يكون أهلاً لذلك، لا أن يكون قد جُعِلَ أهلاً له؛ فإنَّ كونَ
الشيءِ أهلاً للحذفِ ليس بِجَعْلٍ الجاعِلِ.

* * *

وَلَا يُضَافُ [اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ]
قوله: (اتَّحَدَ مَعْنَى) لا يُريدُ بذلك ما هو الظاهرُ منه، وهو الترادفُ، وإنما
يريدُ أن يتساوى صدقاً على الذاتِ الواحدة، فَمِنْ ثَمَّ لا تُضَافُ صفةٌ لموصوفٍ،
ولا موصوفٌ إلى صفته، وإن لم يترادفاً، ونظيره قولهم في الخبرِ المفرد: إنه لا بدَّ أن
يكونَ بمعنى المبتدأ، أو مُنْزَلاً منزله، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، «وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ»^(١).
وقوله: (اتَّحَدَ مَعْنَى) احترازٌ مِنْ أن يَتَّحِدَا لفظاً دونَ معنى، كقولك: «مَرَزْتُ
بِعَبْدٍ عَيْدٍ، وَسَيِّدٍ سَيِّدٍ».

استشكل مَنْ قَالَ: «الاسمُ هو المسمَّى» إضافته إليه في: «بِسْمِ اللَّهِ»، فأجاب
أبو البقاء^(٢) بثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الاسمَ هنا بمعنى التسمية، والتسمية غيرُ الاسمِ؛ لأنَّ التسميةَ
هي اللفظُ بالاسمِ، والاسمُ هو اللازمُ للمسمَّى، فتغaira.

الثاني: أن في الكلام حذفَ مضافٍ، تقديره: «بِاسْمِ مُسَمَّى اللَّهِ».

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (١/ ٤).



الثالث: أن لفظة (اسم) زائدة، كقوله^(١):

..... ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وإليه ذهب أبو عبيدة^(٢) والأخفش^(٣) وقطرب^(٤).

* * *

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ [يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا]

أي: وبعضها لا يُضَافُ أبدًا، وتحت هذا المفهوم قسمان: ما لا يُضَافُ أصلًا، وما يُضَافُ وقتًا دونَ وقتٍ، والقسمانِ موجودانِ، فالأقسامُ ثلاثةٌ. ثم قسم الذي يُضَافُ أبدًا إلى قسمين: ما قد يُقْطَعُ في اللفظِ، وما لا يُقْطَعُ، وهو الغالبُ.

وقوله: (مُفْرَدًا) حالٌ، وقوله: (لَفْظًا) أي: في اللفظِ، فحُذِفَ الخافضُ، وهذا النوع إذا حُذِفَ منه الخافضُ يَنْكَرُ، ومثله: «الأُصُولُ لُغَةٌ»، و«الفِقْهُ لُغَةٌ»، و«الكَلِمَةُ اضْطِلَاحًا».

والأحسنُ عندي في قوله: (لَفْظًا) أن يكون تمييزًا محوّلًا عن الفاعلِ، أي:

(١) بتمامه:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَنْكِحِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَدَرَ

والبيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٧٤) ومعاني القرآن للفراء (١/٤٤٨).

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٦).

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب (٧٧٢).

قد يأت لفظه مفردًا، أي: لفظه لا معناه، فلا إشكال في تنكيره.

مثال ما يُضَافُ أبدًا لفظًا ومعنى: عِنْدَ، وَلَدَى، وَكَلَا، وَكَلْنَا، وَسَبَحَانَ، وَبَلَهَ الْمُعْرَبُ، وَقَعْدَكَ، وَلَعْمُرَكَ، وَحُمَادَى، وَقُصَارَى، وَوَحْدَ، وَذُو، وَذَاتُ بمعنى صاحبٍ وصاحبةٍ، وَأَلُو، وَأُولَاتُ.

ومثال ما يُضَافُ أبدًا لفظًا وقد يُقْطَعُ معنى: قَبْلُ، وَبَعْدَ، وَأَلْ بمعنى أَهْلٍ، وَكُلُّ غيرِ النعتية.

* * *

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ [حَتْمًا امْتَنَعَ] إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

* * *

ك: (وَحْدَ، لَبِّي، [وَدَوَّالِي، سَعْدِي] وَشَدَّ إِيلَاءَ (يَدِي) لـ: (لَبِّي)]
مثلُ بأربعة ألفاظ:

مفرد، وقدمته؛ لأنه الأصل، وهو: (وَحْدَ).

ومختلف في إفراده، وهو: (لَبِّيكَ).

ومتفق على تشنيته، وهو الباقي، وختمَ بها؛ لأنها أولى بالتأخير.

وأما (وَحْدَ) فقال يونس^(١): ظرفٌ، و«جَاءَ وَحْدَهُ» معناه: «عَلَى انْفِرَادِهِ»، والأصل: «عَلَى وَحْدِهِ»، ثم حُذِفَ الجارُّ.

قلنا: لا زمان ولا مكان؛ فلا ينبغي أن يُجعل ظرفًا بقياس، ثم إنك تقول: «جَاءَ

الْقَوْمُ وَخَذَهُمْ، فَتَوَخَّذَهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ عِنْدَهُ.

وقال ^(١) غيره: مصدرٌ، ثم اختلفَ، فقليل ^(٢): ك: (الْأَبْوَةُ، وَالْخُؤُولَةُ)، وقيل ^(٣): مثلُ: «أُثْبِتَ نَبَاتًا»، وقيل: مصدرٌ جارٍ على المصدرِ؛ لِأَنَّهُ حُكِيَ ^(٤): «وَحَدَّ يَحْدُ وَخَدًا»، فهذا فِعْلُهُ، وهو متعدُّ، ومعنى (وَخَدَهُ): «مَرَّ بِهِ مُنْقَرِدًا» ^(٥)، وهذا لم يحكه ابنُ عصفورٍ ^(٦)، ولكنه قال في هذه الحكاية: إنها إنما تعرفُ مِنْ كِتَابِ «الْعَيْن» ^(٧).

وتلخصت لنا ثلاثة أقوالٍ على القولِ بالمصدرية، مشتلةٌ على القولِ بجميعِ ما يُمكنُ أن يُقالَ في المصدرِ.

ورُدَّ ^(٨) على قولِ مُدْعِي المصدرية بأنَّ المصادرَ [التي] ^(٩) لا تُستعملُ لها أفعالٌ

(١) تُسبب هذا القول للبرصين، ونسب للزجاج. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٥٥/٥) والغرة المخفية (٢٧٣/١).

(٢) هذا القول بلا نسبة. انظر: ارتشاف الضرب (١٥٦٧/٣).

(٣) هذا ظاهر قول المبرد حيث قال: «أما قولك: «مررت بزيد وحده»، فتأويله: «أوحدته بمرورى إيحادًا»، كقولك: «أفردته بمرورى إفرادًا»، وقولك: (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب». انظر: المقتضب (٢٣٩/٣).

(٤) حكاها الأصمعي. انظر: الزاهر (٢٣٢/١).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٤/٢).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٥٩/٢).

(٧) كلام ابن عصفور كاملاً: «إنَّ الذي حكى في (وحده، وقضه) مما انفرد به كتاب العين، وكثيراً ما يوجد فيه أمور منكرات؛ لِأَنَّهُ لا واضح له». انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢).

(٨) الذي ردَّ ابنُ عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢).

(٩) زيادة يقتضيها السياق.

فمعنى: «فَعَلْنَا ذَلِكَ دَوَالِيكَ»: «مُتَدَاوِلِينَ»، أي: «مُتَعَاقِبِينَ»، وهو في موضع الحال.

قَالَ الْأَعْلَمُ^(١): فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ الْإِضَافَةُ لِلْكَافِ مَانِعَةٌ مِنَ الْحَالِيَةِ؟

قلنا: إنما هي حرفُ خطابٍ^(٢).

و(هَذَاذِيكَ) من: «هَذَايْهَذَا»^(٣) إِذَا أَسْرَعَ، ومنه الْهَذَا فِي الْقِرَاءَةِ وَفِي الضَّرْبِ^(٤)،
وإِنَّمَا تُنَيِّنُ لِلتَّكْثِيرِ، (حَوَالِيكَ) بمعنى: «حَوْلَكَ»، وَثْنِي؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ الْإِحَاطَةَ مِنْ كُلِّ
وَجْهِ.

قوله: (وَشَدَّ إِيْلَاءُ) كَالْبَيْتِ الْمَشْهُورِ، ومعناه: دَعَوْتُهُ [لِلنَّائِبَةِ]^(٥) أَصَابَنِي،
وَأَجَابَنِي بِالْمِرَادِ، وَخَصَّ الْيَدَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا الدَّافِعَتَانِ إِلَيْهِ مَا سَأَلَهُ.

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦): وَيُرَدُّ قَوْلُ الْأَعْلَمِ بِأَنَّ كَوْنَ الْكَافِ خَطَابًا لَا يَنْقَاسُ، وَأَنَّ

(١) انظر: تحصيل عين الذهب للأعلم (٢٢٠).

(٢) وقد ردَّ ابن هشام قولَ الأعلم بثلاث علل: الأولى: إضافته إلى ضمير الغيبة والاسم الظاهر في قولهم: (حَنَاتِيَّ) و(لبي زيد)، فتعين أن تكون الكاف في (لييك) وأخواته اسمًا؛ لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله، الثانية: أنهم يحذفون النون لأجل الكاف، ولم يحذفوها في (ذانك)، وفي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه، الثالثة: أن الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف، و(لييك) وأخواته لا تشبه الحرف؛ فلذلك لا تلحقها الكاف الحرفية. انظر: أوضح المسالك (١٠١/٣).

(٣) في المخطوط: «هذه»، وهو تحريف، والتصويب من ابن يعيش وابن النحاس. انظر: شرح المفصل (١٩٤/١) والتعليقة لابن النحاس (٢٠٦).

(٤) مأخوذ من كلام ابن يعيش. انظر: شرح المفصل (١٩٤/١).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتميم من الأعلم.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤١٥/٢).

نونَ التَّشْنِيةِ لَا تُحَذَفُ لغيرِ إضافة.

قال: لشبهِ الإضافة.

قلنا: لم يثبت.

قال: إن لم يكن على ما ذكرتُ فسد^(١)؛ لأنَّ المصدرَ المضافَ إلى غيرِ فاعلِ الفعلِ الناصبِ له يكونُ تشبيهاً، كـ: «صَرَبْتُ صَرَبَكَ»، يكونُ المعنى: «تَدَاوَلْنَا مِثْلَ مُدَاوَلَتِكَ»، و«أَجَبْتُكَ إِجَابَتَكَ لغيرِكَ»، و«أَلَزَمْتُ طَاعَتَكَ لِرُؤُومِكَ طَاعَةَ غَيْرِكَ»، الأولُ تفسيرٌ لـ: (سَعْدَيْكَ)، والثاني لـ: (كَبَيْكَ)، وكذا القولُ في الثاني، وليسَ المعنى على شيءٍ من ذلك.

قلنا: لا يمتنعُ أن يكون: إِجَابَتَكَ لغيرِكَ إذا أُجِبْتَهُ، وكذا في الباقي، كما قالوا: «دَقَّقْتُه دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبَّ الْفُلْفُلِ»^(٢).

* * *

وَأَلَزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ، وَإِذْ) وَإِنْ يُؤَوَّنُ يُخْتَمَلُ
قوله: (وَإِذْ) فَأَمَّا قوله^(٣):

هَلْ تَرَجَعْنَ لَيْسَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا
وقولهم: «مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ» فَإِنَّمَا الإضافةُ إلى جملةٍ حُذِفَ أَحَدُ جُزْئِهَا،

(١) في المخطوط: (فشذ)، وهو تصحيف.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٧).

(٣) نسبة الزجاج لرجل من بني نمير، وهو من البسيط. انظر: النوادر لأبي زيد (٤٩٤) واشتقاق أسماء الله للزجاج (٢٢٦) واللمع لابن جني (١٩٩).



أي: «إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ»، وحذف الخبر في ذلك كحذفه في قوله^(١):

أَيَّامُ جُمُلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا هَجْرًا لَخُولِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ
أي: «جُمُلٌ أَكْرَمُ بِهَا خَلِيلًا».

ومن ذلك في (إِذْ) قولُ الأخطل^(٢):

كَأَنْتَ مَنَازِلَ أَلْفٍ عَهْدَتْهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا
خبرُ (نَحْنُ، وَذَاكَ) محذوفان، والمعنى: «عَهْدَتْهُمْ إِخْوَانًا إِذْ نَحْنُ مُتَأَلِّفُونَ»،
أو «مُتَّخُونَ»، والدليل على الأولِ ذِكْرُ الألفِ، وعلى الثاني ذِكْرُ الإخْوَانِ، وأراد:
«إِذْ ذَاكَ كَأَنَّ»، وليست (إِذْ) خبراً عن (نَحْنُ)؛ لَأَنَّهُ جُثَّةٌ، بل (إِذْ) الأولى ظرفٌ بـ:
(عَهْدَتْهُمْ)، وأمَّا الثانيةُ فعاملُها الخبرُ المقدَّرُ بـ: (مُتَّالِفُونَ) أو (مُتَّخُونَ)، وعاملُ
(دُونَ) إمَّا (عَهْدَتْهُمْ)، أو الخبرُ المحذوفُ، أو بمحذوفٍ على أَنَّهُ في الأصلِ صفةٌ
لـ: (إِخْوَانًا)، ثُمَّ صارَ حالاً؛ لَأَنَّ المكانَ يكونُ خبراً وحالاً للأعيانِ.

فإن قيل: إلَلامٌ تَوَجَّهَتِ الإِشارةُ بـ: (ذَاكَ)؟

فالجوابُ: إلى التجاورِ الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المنازلِ^(٣).

* * *

(١) مما نسب من أبيات الكتاب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: الكتاب

(٢/٢٣٨) والانتصار لسيبويه (١٥٤) وسر صناعة الإعراب (٢/٢٦٧).

(٢) البيت نسب للأخطل كما قال، وليس في ديوانه، وهو من البسيط. انظر: إيضاح الشعر

لأبي علي (٢٨٤) ومغني اللبيب (١١٧).

(٣) نقل ابن هشام معظم هذه الحاشية في مغني اللبيب، وهي منقولة بنصها من ابن الشجري، =

إِفْرَادُ (إِذْ) [وَمَا كَ: (إِذْ) مَعْنَى كَ: (إِذْ) أَضِفَ جَوَازًا نَحْوُ: «حِينَ جَانُذُ»]

مثال إضافة (إِذْ) إلى الجملة الاسمية: ﴿إِذْ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(١)، والتي صدرها ماضي: ﴿وَلَا يَوْنَا﴾^(٢)، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمُّهُ مَنَّهُمْ﴾^(٣)، والتي فعلها مضارع: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي﴾^(٤)، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ﴾^(٥).

ع: يقولون: يُضَافُ إلى الجمل أسماء الزمان، (ذُو)، و(آيَةُ)، وبقي عليهم ثلاثة أخرى: (حَيْثُ)، و(قَوْلُ)، و(قَائِلُ)، قال^(٦):

قَوْلُ بَا لِلْكُھُولِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُھُولَ وَالشَّبَابَا
قال^(٧):

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَادِي
(إِذْ) على أقسام:

= وابن الشجري نقلها من الإمام أبي علي الفارسي. انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (٢٨٤) وأمالى ابن الشجري (٣٠٩/١) ومغني اللبيب (١١٧).

(١) غافر: ٧١.

(٢) الحج: ٢٦.

(٣) الأعراف: ١٦٤.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) الأنفال: ٧.

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف، وإنشاد ابن مالك: «قول يا للرجال»، وفي المخطوط زيادة الواو أول البيت، وبها ينكسر البيت. انظر: شرح التسهيل (٩٧/٢).

(٧) البيت لبشار بن برد، وهو من الكامل. انظر: ديوان بشار (٢٧٠) وشرح التسهيل (٩٨/٢).



أحدها: أن تكون ظرفاً لما مضى، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١)،
﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾^(٢).

الثاني: أن تكون ظرفاً لما يستقبل، وذلك على جهة المجاز، نحو: ﴿إِذْ قَالَ
اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٣)؛ لأنَّ (إِذْ) بدلٌ مِنْ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ﴾^(٤)، وهو مستقبل المعنى،
﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٥)، ﴿إِذْ الْأَغْلُلُ﴾^(٦)، ﴿يَوْمَ يُنْزِلُ أَنْبَارَهَا﴾^(٧)؛ للمعنى،
ولتقدم: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾^(٨)، وقال^(٩):

مَتَى يَنَالُ الْفَتَى الْيَقْظَانُ حَاجَتَهُ إِذِ الْمَقَامُ بِأَرْضِ اللَّهِ وَالْغَزَلُ
الثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَإِذْ أَعْرَضْتُمْ عَنْهُمْ﴾^(١٠)، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا
بِهِ﴾^(١١)، ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(١٢)، وقوله^(١٣):

(١) الأنفال: ٢٦.

(٢) الأعراف: ٨٦.

(٣) المائدة: ١١٠.

(٤) المائدة: ١٠٩.

(٥) غافر: ٧٠-٧١.

(٦) الزلزلة: ٤.

(٧) الزلزلة: ١.

(٨) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القاضي (١/٢٥٩).

(٩) الكهف: ١٦.

(١٠) الأحقاف: ١١.

(١١) الزخرف: ٣٩.

(١٢) بتمامه:

فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ
.....

البيت، وقوله^(١):

أَلَا رَجُلٌ أَخْلَسَهُ رَحْلِي وَنَاقَتِي يُبْلَغُ عَنِّي الشَّعْرُ إِذْ مَاتَ قَائِلُهُ

والرابع: أن تكون للمفاجأة، كقوله^(٢):

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا^(٣)

البيت،

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيَّانِهَا^(٤)

= فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢٣) والكتاب (٦٠ / ١).

(١) البيت لعلامة بن عبدة، وهو الطويل. انظر: ديوان علقة (١٣١) والاشتقاق لابن دريد (٥٣٦).

(٢) البيت لجميل بثينة، وهو من الخفيف، وفي المخطوط: «فينا»، وبها ينكسر البيت. انظر: ديوان جميل (١٨٨) والشيرازيات (٤٩٦).

(٣) بتمامه:

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَأَزْصَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن بقلعة الغساني، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٥٢٨ / ٣) وشرح أبيات المغني (١٦٨ / ٢).

(٤) بتمامه:

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيَّانِهَا إِذْ هَوَّأُوا فِي هَوٍّ فِيهَا فَهَارُوا =

البيت.

و(إذا) على أقسام:

أحدها: أن تكون ظرفاً لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزمانِ، نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَافِقُونَ﴾^(١) الآية.

الثاني: أن تكون لِمَا مَضَى مِنَ الزمانِ، نحو: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ﴾^(٢)،
﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾^(٣) الآية، وقول الشاعر^(٤):

مَا ذَا قِ بُؤْسٍ مَعِيشَةٍ وَنَعِيمَهَا فِي مَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَغْشَقِ
وقوله^(٥):

وَنَدْمَانِ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيًّا سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ
الثالث: أن تكون للمفاجأة، نحو: ﴿فَإِذَا الْأَسَدُ﴾، وقوله^(٦):

= والبيت للأفوه الأودي، وهو من الرمل. انظر: ديوان الأفوه (١١) والتذييل والتكميل
(٣٠١/٧).

(١) المنافقون: ١.

(٢) التوبة: ٩٢.

(٣) الجمعة: ١١.

(٤) البيت للكميت، وهو من الكامل. انظر: شعر الكميت (٢١٨/١) ومعاني القرآن للفراء
(٢٤٤/١).

(٥) البيت للبرج بن مسهر الطائي، وهو من الوافر. انظر: الحماسة (٣٤/١) وشرح أبيات المغني
(٢٣٤/٢).

(٦) بتمامه:

فَيِنَّا تَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ تَنْتَصِفُ =

فَيَنَّا نُسُوسُ النَّاسَ

البيت، وقوله^(١):

وَيَنَّمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ

البيت، وقوله^(٢):

يَنَّمَا الْمَرْءُ فِي فُتُونِ الْأَمَانِي إِذَا رَأَيْدُ الْمُنُونِ مُوَافِي

* * *

وَابْنِ أَوْ اغْرِبَ [مَا كَدَ: (إِذْ) قَدْ أُجْرِبَا وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْ فَعِلَ بَيْنَا]

﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾^(٣) في هذا الموضع نصبان، متواتر: وهو نصب (يَوْمٌ)، وتخريجه على قول الكوفي^(٤)، وشاذ: (صِدْقُهُمْ)، قُرى^(٥): (صِدْقَهُمْ)، وخَرَجَهُ

= والبيت لحرقة بن النعمان، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (٦١٨/١).

(١) بتمامه:

وَيَنَّمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُتَّيِّطًا إِذْ صَارَ فِي الرَّمْسِ تَغْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

البيت لحريث بن جبلة العذري، أو لعبد المسيح بن بقلبة الغساني، وهو من البسيط. انظر:

مجالس نعلب (٢٢٠/١) وأمالى القالي (١٨١/٢) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (١١٥/١)

وشرح شواهد المغني (٢٤٤/١).

(٢) أنشد ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢١٥/٢).

(٣) المائدة: ١١٩، وهي قراءة نافع وابن محيصن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٧٩/٢).

(٤) وهو أن بني لإضافته إلى الجملة الفعلية، كما قال الفراء: أضيف إلى غير اسم. واختاره

ابن مالك. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢٦/١).

(٥) لم يعين قارئه. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٨١/٢).



فا^(١) على ثلاثة: إمّا مصدرٌ ل: (الصَّادِقِينَ)، وإمّا مفعولٌ له، أو على إسقاط اللام^(٢).

ط^(٣): والفاعل فيهن ضميره تعالى، أو ضمير العمل.

قوله: (وَاخْتَرَبْنَا الْبَيْتَ، وَمِنْ ثَمَّ أُجِيزَ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤)):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيئِي

أن تكونَ في موضعٍ خفضٍ، عطفاً على قوله^(٥):

وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

وأن يكونَ مفعولاً، بتقدير: (اذْكُرْ)، وهو أرجح؛ لأنه لم يروَ أحدٌ بخفض

(١) كلام أبي علي الفارسي هذا في كتابه التذكرة كما ذكر الرضي، والتذكرة كتاب مفقود، وقد حفظ لنا الزمن تهذيب هذه التذكرة لابن جني، ولكن ابن جني في التهذيب لم يذكر كلام أبي علي هذا، بل اكتفى بذكر الكلام في (يوم). انظر: تهذيب التذكرة (٣٧٧) إعراب القراءات الشواذ (٤٦٧/١) وشرح الكافية للرضي (٥١٢/١).

(٢) لعل الصواب أن يقول: «أو على إسقاط الباء». انظر: أمالي ابن السجري (١/ ٧٠) والفريد للمتجيب (٥٣٧/٢).

(٣) هكذا قرأتها، ولعلها حرف كاف فيشير به إلى العكبري. انظر: إعراب العكبري (٤٧٧/١).

(٤) بتمامه:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيئِي فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو من معلقته على بحر الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (١١).

(٥) بتمامه:

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

انظر الحاشية السابقة.

(يَوْمٌ) ^(١)، كما روي ^(٢):

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ

بالخفض وبالفتح، ويحتمل أنه رُفِعَ عطفًا على (يَوْمٌ)، أو نُصِبَ عطفًا على (يَوْمًا).

(لِلْعَدَاوَى) متعلق بـ: (عَقَر)، وأصله بكسر الراء، وَفُتِحَ تخفيفًا، وإنما لم يجز ذلك في (القاضي)؛ لأنَّ الجمع أثقل من المفرد، هذا الذي عندي، ونقل النَّحَّاسُ ^(٣) أنه ^(٤) اعتلَّ بأنَّ في الكلام (فَاعَلَّ) بالفتح، كـ: (طَائِعَ)، و(خَاتِمَ)؛ فخافوا الإلباس، ولا كذلك (العَدَاوَى)؛ لانتفاء (فَعَالَلَّ)، فلا إلباس.

* * *

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّغَرَّبٍ [أَوْ مُبْتَدَأٍ] أَغْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا
أقول: ينبغي أن يكون أصل خلاف الفريقين في علة محل الوفاق، وهو المضاف للفعل الماضي، هل بُنِيَ حملًا على (إِذْ، وَإِذَا)؛ لشيبه بهما في الظرفية

(١) يقصد (يوم) التي في: «يوم عقرت»، أما: «ولا سيما يوم» فقد قال أبو علي: إنها رويت (يوم) هنا بالأوجه الثلاثة. انظر: التذيل والتكميل (٨/ ٣٦٧).

(٢) بتمامه:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
والبيت للناطقة الذيباني، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابتة (١٦٣) والكتاب (٢/ ٣٣٠).

(٣) نسب النحاس هذا القول للخليل. انظر: شرح المعلقات التسع لأبي جعفر النحاس (١١٢).

(٤) يعني به الخليل.

الزمانية والمضي والاستقبال والإيهام، أو بُني لإضافته إلى المبني؟ كما بُني (بَيْنَ) في قوله^(١):

فَأَذْبَرْنَ كَالْجَزَعِ الْمُفْصَلِ بَيْنَهُ بِجِدِّ مُعَمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخَوِّلِ
قَالَ الْفَرَاءُ^(٢): «(بَيْنَ) مفعولٌ ما لم يسم فاعله، وأُقرَّ على نصبه؛ ليدلَّ على أصله».

وقال الناظم^(٣) في قوله^(٤):

وَلَمْ يَنْرُكِ النَّبْلُ الْمُخَالَفُ بَيْنَهَا أَخَا لِأَخٍ يُرْجَى وَمَأْثُورُهُ الْهِنْدِ
«(بَيْنَهَا) في موضع رفع بإسناد (الْمُخَالَفُ) إليه، إلَّا أَنَّهُ بُنِيَ؛ لإضافته إلى مبني مع إيهامه». انتهى.

فعلى الأولِ يَبْنَى المضافُ إلى الجملة، بخلاف الثاني.

* * *

وَالزَّمُوا [إِذَا] إِضَافَةً [إِلَى] جُمِلِ الْأَفْعَالُ كَذَلِكَ: «هُنَّ إِذَا اغْتَلَى»
قوله: (وَالزَّمُوا إِذَا) قد يُقال: هذا ما لم تكن ظرف مكان؛ فإنها لا تُضاف البتة، لا إلى اسمية ولا فعلية، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ»، وإنما الذي ذكره إذا كانت زمانًا.

(١) البيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٢).

(٢) انظر: شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري (٩٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٣١).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢/٢٣١).

والجواب: أَنَّ النَّاظِمَ ^(١) يَرَى أَنَّ الْأَوَّلَى [كونها] ^(٢) حَرْفًا.

وقد يُقَالُ: (إِذَا) الزَّمَانِيَّةُ ضَرْبَانِ: جَازِمَةٌ، وَغَيْرُ جَازِمَةٍ؛ فَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مَا لَمْ تَكُنْ جَازِمَةً، نَحْوُ ^(٣):

تَرَفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ
فقد يُمنَعُ هذا، وحكى ابنُ الحَاجِبِ ^(٤) الخِلافَ في (مَتَى، وَإِذَا) في إِضافتهما،
مع أَنَّ (مَتَى) جَازِمَةٌ، وظاهرُ كلامِهِ أَنَّ المِخَالَفَ فِيهِمَا واحِدٌ.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ تَجْزَمْ (إِذَا) في الغالبِ؟

قلت: لِأَنَّ وَضْعَهَا مِخَالِفٌ لَوْضِعِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا تَحَقَّقَ كَوْنُهُ، نَحْوُ:
﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ^(٥)، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ ^(٦)، ولا يُقَالُ: «إِنْ قَامَتِ الْقِيَامَةُ عَذَّبَ اللَّهُ
الْكَافِرِينَ»، بل (إِذَا)، كما لا يُقَالُ في أَحْسَنِ الكَلَامِ: «إِذَا دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ»،
وإنَّما وَضِعُ أَدَوَاتِ الشُّرُوطِ عَلَى احْتِمَالِ الْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ؛ فَلِهَذَا لَمْ تَجْزَمْ ^(٧) غَالِبًا،
قَالَ ذُو الرِّمَّةِ ^(٨):

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢١٤).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢١٦) والكتاب (٣/ ٦٢).

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٢) والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٣).

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) الانشقاق: ٣.

(٧) في المخطوط: «تجز»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٨) البيت من البسيط. انظر: ديوان ذي الرمة (٤٨) وجمهرة أشعار العرب (٧٥٣).



تُضْفِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي عَزْزِهَا تَثْبِ
فَإِنْ قُلْتَ: فما معنى قولهم: «فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ»؟
قُلْتُ: معناه أَنَّ تَالِيَهَا مُسْتَلَزَمٌ لِتَالِيِهِ، كما أَنَّ أَدْوَاتِ الشُّرُوطِ كَذَلِكَ.

* * *

لِمَفْهُومِ اثْنَيْنِ [مُعَرَّفٍ بِـلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ (كِلْتَا، وَكِـلَا)]

* * *

وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ [مُعَرَّفٍ (أَيًّا) وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفَ]
(أَيُّ) اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِتَعْمِيمِ بَعْضِ الْأَجْنَاسِ، أَوْ بَعْضٍ مَا هُوَ مُتَشَخَّصٌ بِأَحَدِي
طَرُقِ التَّعْرِيفِ.

فَإِنْ أُريدَ بِهَا الْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَضِيفَتْ لِلنَّكَرَةِ، مُفْرَدَةً كَانَتْ أَوْ مُشَاءَةً أَوْ مُجْمُوعَةً،
وَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ (كُلِّ) فِي وَجُوبِ مُطَابَقَةٍ مَا بَعْدَهَا إِذَا أَضِيفَتْ لِلنَّكَرَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُتَافَ
الْمُفْرَدَ مَعَ أَنَّهَا لِلْعُمُومِ؛ لِصَلَاحِيَةِ النَّكَرَةِ لِلْعُمُومِ.

وَإِنْ أُريدَ بِهَا الْمَعْنَى الثَّانِي أَضِيفَتْ إِمَّا لِمُتَنَّى أَوْ مُجْمُوعٍ مُطْلَقًا، أَوْ لِمُفْرَدٍ
مُكَرَّرٍ مَعَهُ (أَيُّ)، نَحْوُ: «أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، وَلَا تُضَافُ لِلْمُفْرَدِ الْمَعْرُوفِ فِي غَيْرِ
ذَلِكَ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، كَقَوْلِكَ: «أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟»، تَرِيدُ: «أَيُّ أَجْزَائِهِ؟»، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
إِنَّمَا أَضِيفَتْ لِمُجْمُوعٍ، وَهُوَ الْأَجْزَاءُ؛ وَلِهَذَا يُجَابُ بِالْأَجْزَاءِ، فَيَقَالُ: «عَيْنُهُ»، أَوْ
«أَنْفُهُ»، وَلَا يَقَالُ: «زَيْدٌ الطَّوِيلُ»، وَلَا: «زَيْدٌ الْقَصِيرُ».

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) أَيُّ: (أَيًّا) مُضَافَةٌ لِمَعْرُوفٍ آخَرَ، وَهَذَا يُؤْهِمُ جَوَازَ هَذَا

التركيب مطلقاً، وإنما يجوز في الشعر، نصّ على ذلك ابنه^(١)، وهو حق.

وفي «شرح المفصل» لابن الحاجب^(٢): نظّر الزمخشري^(٣): «أَيُّ وَأَيْكَ؟» بقولهم: «أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ»، و«هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ»^(٤)، وإنما كُرِّرت (أَيُّ) لِيُمكنَ العطفُ على الضميرِ المخفوضِ.

فعلى هذا لا يجوز: «أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرٍو؟»، ولا يكون: «أَيُّ وَأَيْكَ؟» ضرورةً.

قوله: (فَأَضِفْ) فاصلٌ بينَ التابعِ الذي هو (تَنَوٍّ) وبينَ المتبوعِ الذي هو (كَرَّرْتَهَا)، ولعلّه استجازَ هذا؛ لكونِ الفاصلِ جواباً للمتبوعِ، فهو غيرُ أجنبيٍّ.

* * *

أَوْ تَنَوٍّ الْأَجْزَاءِ [وَأَخْصَصَنَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً (أَيًّا) وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ] (تَنَوٍّ) عطفٌ على (كَرَّرْتَهَا)، و(كَرَّرْتَهَا) شرطٌ، والمعطوفُ على الشرطِ شرطٌ، لكن لا جوابٌ لـ: (تَنَوٍّ) في اللفظِ، ولا يُحذفُ جوابُ الشرطِ إلّا إذا كانَ ماضياً أو مجزوماً بـ: (لَمْ)، اللهمَّ إلّا في الشعرِ، وهذا شعرٌ، فهو كقولهِ^(٥):

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٨٣).

(٢) لم يقع هذا الكلام نصّاً عند ابن الحاجب، ولعل النقل من شرح ابن يعيش. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٥١/٢) والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٣٨٧).

(٣) المفصل (١٠٨).

(٤) الكهف: ٧٨.

(٥) بتمامه:

فَلَمْ أَزِقْهُ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يُمُتْ فَطَغَنَةً لَا عُسْ وَلَا بِمُعَمَّرٍ =

فَلَمْ أَرْقِهِ

البيت، وقوله^(١):

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ

البيت، وقوله^(٢):

إِنْ تَسْتَغِيثُوا

البيت.

وحسّن هذا أمران:

أحدهما: أَنَّ التابع يُغْتَفَرُ فيه ما لا يُغْتَفَرُ في المتبوع.

وَأَنَّ المتعاطفين لا بدَّ من اتحادِ زمانيهما، فكأنَّه ماضٍ مثله.

ولا يصحُّ جعلُ (فَأَضِفْ) جوابًا لـ: (تَنُو)؛ لأنَّ جوابَ الشرط لا يتقدّم عليه.

قوله: (تَنُو) فيه سؤالان:

أحدهما: كيف عطفَ المضارعَ على الماضي؟

= والبيت لزهير بن مسعود، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد (٢٨٣) والخصائص (٣٩٠/٢).

(١) بتمامه:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يُمُوتُكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ يَنْتَهِي وَإِسْعُ

والبيت للكُميت، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٦٦/١) وشرح التسهيل (٢٠٨/٣).

(٢) بتمامه:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بَنَّا إِنْ تَدْعُرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزُّ زَانَهَا كَرَمُ

أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية (١٦٤/٣).

والجواب: أن الماضي في معنى المضارع، ألا ترى أنه شرط، والشرط مستقبلي؟
فالمعنى: «إِنْ تَكْرَّرَهَا».

الثاني: (تَنَوَّى) عَطَفَ عَلَى الشَّرْطِ، والمعطوف على الشرط شرط^(١)، فيلزم
تقديم الجواب على الشرط.

والجواب: أنه قد جاء في التنزيل العظيم: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا
وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾^(٢)، ف: (أَجَلٌ) عَطَفَ عَلَى (كَلِمَةٍ)، و(كَلِمَةٍ) من جملة الشرط، فإذا
جازَ للمفرد أن يُعْطَفَ عَلَى المفرد بعد مضي الجواب فإن يجوزَ ذلك في الجملة أحقُّ
وأولى؛ لأنَّ مبناها على الاستقلال.

قوله: (وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ) لا أَجِدُ مانعاً مِنْ أن يقال: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ أَيَّ
الرَّجُلِ»، و«بِالْغُلَامِ أَيَّ الْغُلَامِ»، كما جازَ في نظيره: «أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ»، و^(٣):
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ

فأضيفت إلى المعرفة وإلى النكرة.

* * *

(١) جاءت كلمة (شرط) في المخطوط بعد قوله: (فيلزم تقديم الجواب على الشرط)، ويظهر
أن الأولى وضعها هنا.

(٢) طه: ١٢٩.

(٣) بتمامه:

وإِنَّ الَّذِي حَاسَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
والبيت للأشهب بن رميلة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٨٦/١) ومعاني القرآن للأخفش
(٩١/١).

وَأِنْ تَكُنْ شَرْطًا [أَوْ اسْتِفْهَامًا] فَمُطْلَقًا تَمَّمُ بِهَا الْكَلَامَ]

ع: قوله: (تَمَّمُ بِهَا الْكَلَامَ) كان صوابه: «تَمَّمَهَا بِمَا شِئْتَ مِنَ الْكَلَامِ»، بمعنى: من نكرة ومعرفية، فانقلبت عليه العبارة، فقال: (تَمَّمُ بِهَا الْكَلَامَ).

وقد يُجَابُ عن هذا بأن يُدْعَى أَنَّ الضميرَ في (بِهَا) راجعٌ إلى الإضافة، لا إلى (أَيٍّ)، وذلك لأنَّ (أَيَّا) مكْمَلَةٌ بالفتح، لا مكْمَلَةٌ بالكسر، وأنَّ (الكلام) إمَّا مُطْلَقٌ على (أَيٍّ) إطلاقًا لغويًّا، فإنَّ الكلمة تُسَمَّى كلامًا في اللغة، وإمَّا على الكلام التركيبي، ووجهه أنَّ (أَيَّا) إذا كانت محتاجةً للمضاف إليه كَانَ تكميلُها تكميلًا للكلام التركيبي.

* * *

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً [لَدُنْ] فَجَرَّ وَنَصَبُ (عُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدْرًا

الألفاظ بالنسبة إلى الدلالة على ابتداء الغاية ثلاثة أقسام:

ما يدلُّ على ابتداء الغاية في الزمان، وهو: (مُدٌّ)، و(مُنْدٌ).

وما يدلُّ على ابتداء الغاية في المكان، وهو: (مِنْ).

وما يدلُّ على ابتداء الغاية مطلقًا في الزمان والمكان، وهو: (لَدُنْ).

[وَنَصَبُ عُدْوَةٍ]: ع: مَنْ شَبَّهَ بِ: (ضَارِبٌ زَيْدًا) قَالَ: مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ،

وَمَنْ شَبَّهَ بِ: (رَطَلٌ زَيْتًا) قَالَ: مُشَبَّهٌ بِالْتَّمْيِيزِ.

وابنُ النَّاظِمِ^(١) جَزَمَ بِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ لَا مُشَبَّهٌ بِالْتَّمْيِيزِ، وَقَالَ: يَلْزَمُ (لَدُنْ) الْإِضَافَةَ

إِلَى مَا يَفْسِّرُهَا إِلَّا (عُدْوَةً)، فَلَهَا مَعَهَا حَالَتَانِ: الْإِضَافَةُ، وَالْإِفْرَادُ وَنَصَبُ (عُدْوَةٍ)

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٢٨٤).

على التمييز.

وَمَعَ: (مَعَ) فِيهَا [قَلِيلٌ وَنَقِلٌ] فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ]

في هذا الكلام نظر؛ لأنَّ المحكومَ عليه هو (مَعَ) بفتح^(١)، والحكم هو تسكينُ العين، وتسكينُ العين المفتوحة مع كونها مفتوحةً ممتنعٌ، فمثلُ هذا لا يحسنُ استعماله، وإنما يحسنُ أن يكونَ مفهومُ المحكومِ عليه موجودًا مع الحكمِ ومع عدمه، كالحكمِ على الاسمِ بأنَّه يُرْفَعُ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ؛ فإنَّ مفهومَ الاسمِ موجودٌ مع الإعرابِ وعدمه.

وَاضْمُ بِنَاءٍ [غَيْرًا] اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عَدِمَا]

(قَبْلُ) كَ: (غَيْرُ) [بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونَ] وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَ(عَلُ)]

ع: قوله: (قَبْلُ كَغَيْرُ) البَيْتَ، كلامُ ابنِ الحاجبِ^(٢) يقتضي أنَّ الحكمَ في الأصلِ لـ: (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ونحوهما مِنَ الظروفِ، وأنَّهم حَمَلُوا عليهنَّ (غَيْرًا) و(حَسْبًا)، وكلامُ الناظمِ قد يُوهِمُ العكسَ؛ فَإِنَّهُ صَدَّرَ الحكمَ لـ: (غَيْرُ)، ثم بَيَّنَّ أَنَّ هذه الألفاظَ تجري مجراها، والصوابُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الظرفَ أَحَقُّ بالبناء، وأمكنُ فيه مِن

(١) يعني بفتح العين، كما عند العليمي (١/٤٠١).

(٢) انظر: كافية ابن الحاجب (٣٦).

(غَيْرُ)؛ لَأَنَّهَا مَضْمَنَةٌ مَعْنَى الْحَرْفِ.

قَالَ السِّيرَافِيُّ^(١): الظرفُ المَقْطُوعُ عن الإضافةِ إِنَّمَا يُبْنَى إِذَا أُريدَ بِهِ التَّعْرِيفُ، وَكَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُرَادًا وَمَنُوبًا، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُفْتَقِرًا إِلَى مَا بِهِ يَتَعَرَّفُ، فَيُشَبَّهُ الْحَرْفَ؛ لِأَفْتَقَارِهِ إِلَى غَيْرِهِ، أَمَّا إِذَا مَا قُطِعَ عَنِ الإضافةِ، وَلَمْ يُرَدَّ بِهِ الْمَعْرِفَةُ، فَهُوَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فَيَعْرَبُ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَمْثَرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٢) عَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ فِي تَقْدِيرِ التَّعْرِيفِ، أَي: مِنْ قَبْلِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَبَعْدِهَا، وَقِرَاءَةُ الْخَفْضِ^(٣) عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْكِيرِ، أَي: مُتَقَدِّمًا وَمُتَأَخِّرًا، فَعَلَى هَذَا (قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) الْمَبْنِيَانِ وَنَحْوُهُمَا مَعَارِفٌ بِالإضافةِ الْمَقْدَّرَةِ، فَإِذَا لُفِظَ بِالْمُضَافِ الْمَقْدَّرِ كَانَتْ مَعْرِفَةً، فَهِيَ إِذَا مَتَمَكَّنَتْ إِذَا لُفِظَ بِالْمُضَافِ، وَإِذَا قُدِّرَتْ غَيْرَ مَتَمَكَّنَةٍ فَهِيَ نَفْسُهَا مَتَمَكَّنَةٌ فِي مَوْضِعٍ، وَغَيْرُ مَتَمَكَّنَةٍ فِي مَوْضِعٍ، كَمَا زَعَمَ س^(٤).

وَأَمَّا (عَلُ) فَإِنَّهَا أَيْضًا إِذَا بُنِيَتْ مَعْرِفَةٌ كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا يُلْفِظُ لَهَا بِمُضَافٍ إِلَيْهِ.

السِّيرَافِيُّ^(٥): (قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) أَصْلُهُمَا أَنْ يَكُونَا مُضَافَيْنِ، فَإِذَا حُذِفَ مَا أُضِيفَا

(١) انظر: شرح السيرافي (١/٦٨).

(٢) الروم: ٤.

(٣) وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٤٠/٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٢٨٩٣).

(٥) انظر: شرح كتاب سيويه (١/٦٧).

إليه، واكتفي بمعرفة المخاطب صاراً بمنزلة بعض الاسم؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلماً بقي المضاف دون المضاف إليه، وتضمن معنى الإضافة وجب أن يُنْبئ؛ لأن بعض الاسم مبني، فإذا نُكِّرا لِحَقِّهِمَا الإعراب، كقولك: «جِئْتُكَ قَبْلَ يَا هَذَا»، و«مِنْ قَبْلَ»، و«مِنْ بَعْدَ»؛ لَأَنَّهُمَا لَمَّا نُكِّرا لم يتضمنا معناهما مضافين، فلم يصيرا كبعض الاسم، قال^(١):

..... وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

فإن قيل: وما وجه كونهما منكورين في حال، ومعروفين في حال إذا كانا مفردين؟

قيل: أمَّا كونُهُمَا معروفين فأن يكون المضاف المحذوف منهما معرفة، فيتعرَّفَانِ به، فإذا حذفته لمعرفة المخاطب فقد فهِمَ بهما مفردين ما كان يفهمه بهما مضافين، فهما على حدِّهما في التعريف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِللَّهِ الْأَمْثَرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(٢)، أراد: مِنْ قَبْلِ الْأَشْيَاءِ وَمِنْ بَعْدِهَا، فحذف الأشياء، وفهم المعنى.

(١) بتامه:

فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

والبيت ليزيد بن الصعق، أو لعبد الله بن يعرب، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢٠/٢) وأوضح المسالك (١٣٣/٣) والمقاصد النحوية (١٣٤٨/٣) والتصريح

(٧١٩/١).

(٢) الروم: ٤.



وإذا كانا منكورين فكأنهما أضيفا إلى منكور، [و]حذف^(١) المضاف إليه، فبقيا على التنكير، وإنما [لم]^(٢) يبيننا منكورين؛ لأنهما لم يتضمنا معنى الإضافة، فإذا كان كذلك لم يكونا كبعض الاسم، وصارا بمنزلة قولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَغُلَامٍ». والعلة التي ذكرناها في (قَبْلُ) و(بَعْدُ) هي العلة في (أَوَّلُ) وفي (وَرَاءُ) و(قَدَامُ)، قال^(٣):

..... وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ انتهى.

ثم قال^(٤): «والنحويون يسمون (قَبْلُ) و(بَعْدُ) إذا ضُمَّا بعد حذف المضاف إليه: (غَايَةً)؛ وذلك لأنه لما كان حدُّ الكلام أن يُطَوَّقَ بهما مضافين، فحذف المضاف إليه واقتصر بهما، وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدهما، ضيِّرا غَايَةَ الكلام في النطق، وتمَّ الكلام بلفظهما دون المضاف إليه في النطق، فصارا^(٥) غَايَةً ينتهي عندها المتكلم».

(١) الواو ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/٦٨).

(٢) (لم) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/٦٨).

(٣) بتمامه:

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ
والبيت لعتي بن مالك، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٢٠) والكمال (١/٥٤).

(٤) انظر: شرح السيرافي (١/٦٩).

(٥) في المخطوط: «فصار»، والتصويب من السيرافي. انظر: شرح السيرافي (١/٦٩).

المتنبي^(١):

عَزِيزُ أَسَى مِنْ دَاوُدَ الْحَدَقُ النُّجْلُ عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمُجْبُونَ مِنْ قَبْلُ
فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْظُرْ إِلَيَّ فَمَنْظَرِي نَذِيرٌ إِلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْهَوَى سَهْلُ
وَمَا هِيَ إِلَّا لَخْظَةٌ بَعْدَ لَخْظَةٍ إِذَا نَزَلَتْ فِي قَلْبِهِ رَحَلَ الْعَقْلُ
(عزیز): یقلُّ وجوده.

(عَيَاء): داءٌ لا علاج له، أعياء الأطباء.

(نُجْل): جمعُ (أَنْجَل)، الواسعُ [العين]^(٢).

(مَنْظَرِي): موضعُ النظرِ، أو مصدرٌ مضافٌ للمفعول، أي: منظرِي مُنْذِرٌ مَنْ
ظَنَّ أَنَّ الْهَوَى سَهْلٌ.

و(هي): كنايةٌ عن لحظاتِ العاشقِ^(٣).

جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي مِنْ مَفَاصِلِي فَأَصْبَحَ لِي عَنْ كُلِّ شُغْلٍ لَهَا شُغْلُ
(حَسْبُ) معناها: (كَافٍ)، ثُمَّ تَكُونُ تَارَةً مَحْمُولَةً فِي الْمَعْنَى عَلَى غَيْرِهَا، وَتَارَةً
لَا تَكُونُ:

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَهِيَ مُبْتَدَأٌ، [أَوْ خَيْرٌ]^(٤)، أَوْ مَعْمُولٌ نَاسِخٌ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «حَسْبُكَ

(١) الأبيات كما قال للمتنبي، وهي من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (٣٩/١).

(٢) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها، والتميم من شرح الواحدي الذي استفيد منه في هذه التحشية.

(٣) مستفاد من الواحدي. انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي (٣٥).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٤٠٧/١).

دِرْهَمٌ»، وقوله^(١):

وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ

والثاني نحو: «حَسْبُكَ زَيْدٌ»، ومنه: «فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ»^(٢)، وتحمل الوجه

الآخر، والثالث: «فَاتَ حَسْبَكَ اللَّهُ»^(٣).

وإن كانت محمولة على غيرها، فإن كان ذلك الغير نكرة فهي صفة، نحو:

«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ»^(٤)، ولا تُشْنَى ولا تُجْمَع؛ وذلك لأنه مصدر في

الأصل، وإن كان معرفة فهي حال، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ يَافَتَى»، قال الجوهري^(٥):

«تُرِيدُ: (حَسْبِي)، أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت هذا؛ فلذلك لم تنون؛ لأنك أردت

الإضافة، كما تقول: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرٌ»، تريد: «لَيْسَ غَيْرُهُ عِنْدِي». انتهى.

فعلى هذا تقول: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ حَسْبِكَ»، أي: (كَافِيكَ)، ولا يمتنع: «مَرَزْتُ

بَزَيْدٍ حَسْبًا»، أي: (كَافِيًا).

(١) بتمامه:

فَمَمْلَأُ بَيْنَنَا أَقْطَا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الوافر. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٧) وقواعد الشعر

لثعلب (٧٨).

(٢) البقرة: ٢٠٦.

(٣) الأنفال: ٦٢.

(٤) في المخطوط ضبطت «حسبك» بالفتح، وهذا يخالف ما أورده ابن هشام، فالترجيح أنه من

خطأ الناسخ.

(٥) انظر: الصحاح (١/١١١).

ويصح حينئذ قوله: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) البيت، غير أن النصب هنا ليس على الظرفية كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، بل على الحالية.

ويبقى عليه إذا صحَّ هذا التأويل اعتراضان:

أحدهما: أنه يوهَّم ظاهر كلامه أن النصب فيهنَّ على وجه واحد، وإنما هو مختلف، كما بيَّنا.

والثاني: أن النصب بعد المعرفة خاصَّة، لا مُطلقاً؛ لأنَّه بعد النكرة لا يكون حالاً، بل نعتاً، فلا يستقيم نصبه مطلقاً.

وهنا تنبيهان:

أحدهما: أن بناء (أَوَّلُ) على حركة مُبطل لتعليل بناء (قَبْلُ) و(بَعْدُ) على الحركة لخشية التقاء الساكنين، على أنه باطلٌ من وجه آخر، وهو أن كلَّ مبنيٍّ أصله الإعراب فليس حقُّ السكون، بل الحركة.

الثاني: أن بناء (حَسْبُ) على الضمِّ دليلٌ على بطلان قول من علَّل بناء (قَبْلُ) و(بَعْدُ) على الحركة بأنَّهم أرادوا تكميل الحركات لهما، لبوت الفتحة والكسرة لهما حالة الإعراب، أو بأنَّهم تخيَّروا لهما حركة لا تُوهِم إعراباً؛ لأنَّهما حالة الإعراب لا يكونان مضمومين.

وبيان المراد: أن (حَسْبًا) تكون مضمومةً في حالة الإعراب، وإنما الظاهر - والله أعلم - أنَّهم أرادوا أن يخصُّوا هذه الأسماء بأقوى الحركات حين طرأ البناء عليها بعد أن لم يكن، ومثل ذلك (أَيُّ) الموصولة، فإنَّها حالة الإعراب صالحة للحركات الثلاث، ومثل ذلك المنادى؛ فإنَّ بناءه عارضٌ أيضاً، وأما (خَمْسَةُ عَشَرَ)

فراعوا فيه الخِفةَ للطول، وأما: «لَا رَجُلَ» فك: (خَمْسَةَ عَشَرَ) أيضًا.

قوله: (وَدُونُ) تقول: «قَبَضْتُ عَشْرَةَ فَمَا دُونَهَا»، فإن حذفَ قلت: «فَمَا دُونُ». [وَعَلُ]: هذا الذي قاله يوهيم أن (عَلُ) تُضَافُ وتَقَطَّعُ، وليس كذلك، قال ابنُ الضائع^(١): «(عَلُ) لَا يُلْفَظُ لَهَا بِمُضَافٍ إِلَيْهِ، فيكون مشعر به في الإضافة، فتكون المعربةُ هي المبنيةُ بعينها بالنسبةِ إلى^(٢) التعريفِ، كما في (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، وإنَّما تُعَرَّبُ (عَلُ) إذا أريد بها النكرةُ فقط، فقول: «مِنْ عَلٍ»، فالمبنيةُ معرفةٌ، والمعربةُ نكرةٌ، وليست المعرفةُ هي النكرة».

* * *

وَأَعْرَبُوا نَضْبًا [إِذَا مَا نَكَّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا] بخطَّ عثمان^(٣): ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾^(٤)، نكَّرَ، والمراد: «مِنْ قَبْلِ الغَلْبَةِ وَمِنْ بَعْدِهَا»، وذلك معرفةٌ، وهذا عندي مِنْ وضعِ العمومِ في موضعِ الخصوصِ، ومثله أن تقولَ لِمَنْ تخافُ أذاه: «أَنَا مَنْ أَذَانِي آذَيْتُهُ»، فتُخْرِجُهُ شَرْطًا عامًا، وإن كَانَ غَرَضُكَ فِيهِ الحالُ مقابلةً صاحِبِكَ خاصةً، لا أن تُعَرِّفَهُ رَأْيَكَ فِي كُلِّ مَنْ يُؤْذِيكَ، وإخراجُ ذلك على العمومِ أَكْثَرُ بجعلِ الخبرِ معتادًا في كُلِّ مَنْ يُؤْذِيكَ،

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/٢٦٩).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) يقصده به ابن جني. انظر: الخصائص (٢/٣٦٥ - ٣٦٧) والمحتسب (١/٣٣٨).

(٤) الروم: ٤، وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: معجم القراءات القرآنية

(٧/١٤٠).

ولهذا قال^(١):

تَبْنِي كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَبْنِي وَتَفْعَلُ [مِثْلَ]^(٢) مَا فَعَلُوا
قوله: (وَمَا [مِنْ]^(٣) بَعْدِهِ) يخرج عنه (غَيْر)؛ فَإِنَّهَا ذُكِرَتْ قَبْلَ (قَبْلِ)، وهم
قد حَكَّوْا فِيهَا إِعْرَابَهَا بِالنَّصْبِ.

قوله: (نَصْبًا) قد يُقَالُ: «وَحَفْضًا»^(٤) ب: (مِنْ)^(٥).

والجواب: أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِقَوْلِهِ: (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) [إِلَّا]^(٥) مطلق الإعراب، لا النصب
المخصوص، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَقَابِلَةِ الْبِنَاءِ.

وقد اعتدِرَ بِمِثْلِ هَذَا عَنِ الْجَزُولِيِّ^(٦) وَابْنِ مُعَظٍ^(٧)، فَإِنَّهُمَا صَرَّحَا بِوُجُوبِ
نَصْبِ اسْمِ (لَا) إِذَا كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ، وَاعْتَرَضَ^(٨) عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُ يَجُوزُ

(١) اختلف في نسبته، منهم من نسبه للمتوكل بن عبد الله الليثي، ومنهم من نسبه لعبد الله بن معاوية، والبيت من الكامل. انظر: ديوان المتوكل (٢٧٦) وديوان عبد الله بن معاوية (٦٣) والخصائص (٤١ / ١).

(٢) ساقطة من المخطوط.

(٣) ساقطة من المخطوط.

(٤) في المخطوط: (وَحَفْظًا)، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من المخطوط، ولا يتم الكلام إلا بها، والتميم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٠٧ / ١).

(٦) انظر: المقدمة الجزولية (٢١٨).

(٧) انظر: الفصول الخمسون لابن معط (٢٠٢).

(٨) الذي اعترض على الجزولي الإمام الشلوبين. انظر: شرح الجزولية للشلوبين (٩٩٩ / ٢).

رفعه على إعمالها عمل (ليس)، فأجيب^(١) بأنَّ مرادهما بقولهما: «وَجَبَ النَّصْبُ»: وجَبَ الإِغْرَابُ؛ لآثته في مقابلة بناء المفرد.

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ [يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِغْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا]
ع: ينبغي أن يستثنى من ذلك ألا يكون المكان مشروطاً فيه الإفراد لحكم
والإضافة لحكم، ومن ثمَّ قالوا: «أَيَا^(٢) الْخَلِيفَةُ هَيْبَةٌ بِالضَّمِّ، وَأَصْلُهُ: «يَا سَبَةَ
الْخَلِيفَةُ هَيْبَةٌ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ إِنَّمَا يُنْصَبُ بِهِ الْمُضَافُ لَا الْمَفْرَدُ، فَلَوْ أَقَمْتَ
(الْخَلِيفَةَ) مَقَامَ الْأَوَّلِ وَنَصَبْتَهُ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَوْ كَانَ وَحْدَهُ كَانَ مَضْمُونًا،
فكَذَلِكَ الثَّانِي.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي [أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ]

لَكِنْ بِشَرْطِ [أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَّا لَمْ يَلَمَّا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ]

(١) الذي أجاب عن هذا الإمام ابن إياز في شرحه لفصول ابن معط. انظر: المحصول في شرح
الفصول (٤٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، وفي المغني والتوضيح والعلمي والتصريح: (يا الخليفة هيبة). انظر:
المغني (٨٤٥) وأوضح المسالك (٢٤ / ٤) والتصريح (٢٢٥ / ٢) وحاشية العلمي
(٤٠٨ / ١).

وَيُحَذَفُ الثَّانِي [فَيَقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَصِلُ]

بِشَرْطِ عَطْفٍ [وَرِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفَتْ الْأَوَّلَ]

اشتراطُ العطفِ هنا؛ ليكونَ المحذوفُ كالمذكورِ، نظيرُ اشتراطِ العطفِ لجوازِ حذفِ الموصولِ وبقاءِ صليته، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(١).

[بِشَرْطِ عَطْفٍ]: نحو^(٢):

إِلَّا عَلَاءَةً.....

البيت، ونحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَهُ»^(٣) المثال.

قوله: [بِشَرْطِ] إنما هذا شرطٌ في المقيس، وقد شُمعَ بدونه، كقراءة ابنِ مُحَيِّصٍ: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، حكى الكسائي: «أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ؟»، [على تقدير: «أَفَوْقَ»]^(٥) هَذَا تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ مِنْهُ؟.

(١) العنكبوت: ٤٦، والآية في المخطوط: «وَأَمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ».

(٢) بتمامه:

إِلَّا عَلَاءَةً أَوْ بُدَا هَا سَابِغِ تَهْدِ الْجُرَازَةِ

والبيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٠٩) والكتاب (١/ ١٧٩).

(٣) هذا من قول العرب، قاله أبو ثروان العكلي، وهو بتمامه: «قَطَعَ اللَّهُ الْغَدَاةَ يَدَ وَرَجُلَ مَنْ قَالَهُ». انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٢) وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٧٩).

(٤) البقرة: ٣٨. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٨٧).

(٥) زيادة يقتضيها السياق. انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٧) وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٨) وشرح =



ع: يجوزُ كونُ هذا للازدواج؛ لأنَّ (أَسْفَلَ) لا يَنْوَنُ، ولا يكونُ قد قدَّرَ شيءٌ، فهو من باب:

..... وَكُنْتُ قَبْلًا

ولم يَنْوَنُ الثاني؛ لأنَّه لا ينصرفُ، ولا الأولُ؛ لأجلِ الازدواجِ، ويكونُ في إبتاعِ الأولِ للثاني نظير: «مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ»^(١).
وقوله^(٢):

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاثِمَ وَقَا

وقوله^(٣):

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ

وزعمُ الأَخْفَشُ أَنَّ مِنْ هَذَا: «لَا غَيْرُ»، فزعم أنَّ الضمةَ إعرابٌ، وليس ما ذهب إليه ببعيدٍ، إذا كان ما قبله مرفوعًا. ملخصٌ من «شرح الكافية»^(٤)، وفي تمثيله

= الكافية الشافية (٢/٩٧٧). وشرح ابن الناظم (٢٨٨).

(١) من تمامه: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»، وهو من حديث طويل للنبي ﷺ أخرجه ابن ماجه. انظر: سنن ابن ماجه (١/٥٠٢).

(٢) هذا الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٨٢) والمقتضب (١/٢٤٠).

(٣) بتمامه:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

والبيت لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٢/٣٥٠) وضرائر الشعر لابن عصفور (١٢٧).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/٩٧٦).

ب: (لا غَيْرَ) نَظَرٌ.

فَصَلَ مُضَافٍ [شِبْهَ فِعْلِ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجَزَ وَلَمْ يَعْزَبْ]
يجوزُ الفصلُ بينَ المتضامينِ في الكلامِ في ثلاثِ مسائلٍ خلافاً لكثيرٍ من
النحويين:

أحدها: الفصلُ بمفعولٍ المصدرِ.

الثانية: الوصفُ المتعدِّي لاثنتين، مضافاً إلى أولهما، منفصلٌ ثانيهما، نحو:
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ﴾^(١)، ونحو^(٢):

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

الثالث: الفصلُ بالقسم، نحو: «صَوْتُ - وَاللَّهُ - رَبُّهَا»^(٣)، ونحو: «غَلَامٌ - وَاللَّهُ -
زَيْدٌ»، و«إِذَا جَاءَ اشْتَرَيْتُهُ بِوَالِدِهِ [أَلْفٍ]»^(٤) دِرْهَمٍ، فهذا أحرى.
المتنبى^(٥):

(١) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٢) بتمامه:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمَلِكُ بِالْغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ
أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الكامل. انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٨).

(٣) حكاه عن العرب أبو عبيدة، وهو بتمامه: «إن الشاة تعرف ربها حين تسمع صوت والله ربها». انظر: الإنصاف (٢/ ٣٥٢) وشرح التسهيل (٣/ ١٩٤).

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) من الطويل. انظر: ديوان المتنبى (٢١٢).



حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ ثَنَائِي حَذِيقَةً سَفَاهاَ الْحِجَا سَقَى الرِّيَاضَ السَّحَابِ

قوله: (مُضَافٌ) أي: من المضاف إليه، فحذف للعلم به.

قوله: (شِبْهُ فِعْلٍ) يدخل تحتَه المصدرُ والوصفُ، نحو: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(١)، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ﴾^(٢)، إلّا أنّه في الثاني دونَه في الأول؛ ففي كلامه بعض إجمالٍ وإيهام.

قوله: (مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا) مثاَلُهُما في المصدرِ: ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾، و﴿تَرَكْ يَوْمًا نَفْسِكَ﴾^(٣)، والجارُّ والمجرورُ كالظرفِ، ومثاَلُهُما بعدَ الوصفِ: ﴿وَعْدَهُ﴾، «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»^(٤)، ومثَلُ الجارِّ والمجرورِ^(٥) الظرف.

قوله: (مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا) مُخْرِجٌ لِلْفَاعِلِ؛ فَإِنَّهُ: ما رَفَعَ، لا: ما نَصَبَ، فالفصلُ به ضرورةٌ؛ لَأَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُنَوَّى بِهِ [التَّأخِيرُ]^(٦)؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعُهُ، فاستَحْكَمَ الفصلُ به.

ونظيره أَنَّ الفاعِلَ المحصورَ لا يُجِيزُ ابْنَ الأَنْبَارِيِّ^(٧) تَقْدِيمَهُ، وإن أجازَ تَقْدِيمَ

(١) الأنعام: ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر وأهل الشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٥٥٤).

(٢) إبراهيم: ٤٧، وهي قراءة جماعة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥١٨).

(٣) من كلام من يوثق بعربيته، وهو بتمامه: «تَرَكْ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاها سَغَى لَهَا فِي رَدَاها». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٧٣).

(٤) حديث أخرج البخاري عن أبي الدرداء. انظر: صحيح البخاري (٥/ ٦٧).

(٥) في المخطوط: (من) زائدة.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتسيم من العليمي (١/ ٤١٥).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

المفعول المحصور؛ وذلك [لأنه]^(١) لا يُنَوَّى به حينئذٍ التأخيرُ.

قوله: (أَجِزْ) أي في النثر، خلافاً لأكثر النحاة في أنه خاصٌ بالشعرِ.

* * *

فَضْلٌ يَمِينٍ [وَأَضْطَرَّ أَرَاؤُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بَغْتِ أَوْ نَدَا]

قوله: (فَضْلٌ يَمِينٍ) مطلقاً، سواءً أكانَ المضافُ شبه الفعلِ أم لا.

قوله: (بِأَجْنَبِيٍّ) وهو معمولٌ غيرِ المضافِ، وهو إمّا ظرفٌ، كقوله^(٢):

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ ————— وَدِيٌّ

أو مجرورٌ، كقوله^(٣):

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ

أو فاعلٌ، وقد اجتمعَ الفاعلُ والمجرورُ في قوله^(٤):

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٣٤).

(٢) بتمامه:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والبيت لأبي حية النميري، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (١/ ١٧٩) والمقتضب (٤/ ٣٧٧).

(٣) بتمامه:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا تَبَوَّءَ قَدَعَاهُمَا

والبيت لعمره الخثعمية، أو لدرني بنت عبيدة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٠)

والنوارد لأبي زيد (٣٦٥) والمفصل (١٣١).

(٤) البيت للأعشى، وهو من المنسرح، قال ابن مالك: «أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، ففصل

بين (أيام) و(إذ) بفاعل (أنجب)، ولا عمل لـ: (أيام) فيه». انظر: ديوان الأعشى (١٥٧) =



أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَزِنِعَمَ مَا نَجَلَا
أو مفعول، نحو^(١):

تَسْقِي امْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيقَتَهَا كَمَا تَضْمَنَ مَاءُ الْمُزْنَةِ الرَّصْفُ
وبقي عليه الفصل بغير الأجني إذا كان فاعلاً، فإنه أيضاً خاصٌ بالشعر،
كقوله^(٢):

مَا إِنْ عَرَفْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ
وَلَا جَهْلْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبِّ

وفي هذا البيت طباق، وقوله^(٣):

تَرَى أَشْهُمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَنْثِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤِنَا الْعَزْمِ
قوله: (أُونِدَا) أنشد^(٤) عليه^(٥):

= ومجالس ثعلب (٧٧/١) وشرح التسهيل (٢٧٤/٣).

(١) البيت لجريز، وهو من الطويل. انظر: ديوان جريز (٣٨٦) وشرح التسهيل (٢٧٤/٣).

(٢) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعزه. انظر: شرح التسهيل (٢٧٤/٣).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وقال العيني إن ثعلباً أنشده، وهو من الطويل. انظر: شرح

التسهيل (٢٧٤/٣) والمقاصد النحوية (١٣٨٨/٣).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢٧٥/٣) وشرح الكافية الشافية (٩٩٣/٢).

(٥) بتمامه:

كَأَنَّ يَرْزُدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ جَمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أنشد ابن جني هذا الرجز ولم ينسبه. انظر: الخصائص (٤٠٦/٢) وأوضح المسالك
(١٦٣/٣).

كَأَنَّ بِرُزْدُونَ.....

البيت، ويحتمل أن يكون على لغة^(١):

إِنَّ أَبَاهَا.....

وأنشد^(٢) أيضًا^(٣):

إِذَا مَا أَبَا حَفْصٍ أَتَاكَ رَأَيْتَهَا عَلَى شُعْرَاءِ النَّاسِ يَغْلُو قَصِيدُهَا

وإنما يستقيم إذا ثبت أن (إذا) مضافة بشرطها، وكثير منهم يمنع.

قوله: (أَوْنِدَا) حقه أن يقيد بالمحذوف منه حرف النداء؛ فإنه هكذا سُمِعَ

فيما أعلم.



(١) بتمامه:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وهذا الرجز لأبي النجم العجلي أو لرؤية. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وملحقات ديوان رؤية (١٦٨) وسر صناعة الإعراب (٣٤١ / ٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢٧٥ / ٣).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل، و«أتاك» كذا في المخطوط، وفي غيره: «أتك»، ولعلها الأصوب، بدليل: «رأيتها»، و«قصيدها». انظر: ديوان الفرزدق (١٩٩ / ١).



[المضاف إلى ياء المتكلم]

آخِرَ مَا أَضِيفَ [لِلْيَا الْخِسرَ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا ك: (زَام، وَقَذَى)]
صَحِيحًا كَانَ ك: (غُلَامٍ)، أو مُعْتَلًّا جَارِيًا مَجْرَى الصَّحِيحِ، نَحْوُ: (ظَنِي)،
و(صَبِي)، و(عَزَوِي)، و(عَدُو)، مفردًا كَانَ ذَلِكَ كَمَا مَثَلْنَا، أو جَمْعَ تَكْسِيرِ ك:
(غِلْمَانِي)، أو تَصْحِيحِ الْمُؤنَّثِ ك: (مُسْلِمَاتِي).

* * *

أَوْ يَكْ ك: (ابْنَيْنِ، وَزَيْنِدِينَ) فَذِي جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِزِي [

* * *

وَتُدْعَمُ الْيَاءُ فِيهِ [وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمٌّ فَأَكْسِرُهُ يَهْن]

* * *

وَأَلْفًا سَلَّمْ [وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا]

قال النَّحَّاسُ^(١): «وَعَلَّةٌ لُغَةٌ هُذَيْلٍ عِنْدَ س^(٢) وَالْخَلِيلِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -
أَنْ سَبِيلَ يَاءٍ الْإِضَافَةِ أَنْ يُكْسَرَ مَا قَبْلَهَا، فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ تَتَحَرَّكَ الْأَلْفُ أُبْدِلَتْ يَاءٌ
وَأُدْغِمَتْ».

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٤٨).

(٢) انظر: الكتاب (٣/٤١٤).

ع: قلت: فهذا من نياية الحرف عن الحركة في غير أبواب الإعراب، ومثله: «لَا رَجُلَيْنِ»، و«لَا قَائِمَيْنِ»، فافهم ذلك، فإنه مثله أو قريباً منه.

وبين هذه اللغة ولغة تميم وعُكَل^(١) في قراءتهم: «وَلَا الضَّالِّينَ»^(٢) مناسبة، وهي العدول عن الألف إلى حرفٍ يُحَصِّلُ لهم الغرض، إلا أن هؤلاء عدلوا إلى حرفٍ يقارب الألف في مخرجها؛ لِيَتِمَّ كُنُوزُها من كسرِها، وهذيلٌ عدلوا إلى حرفٍ يشبهها في أبواب الإعراب؛ لِيَكُونَ نَائِبًا عنها، وخَلَفًا منها.

وبين الياء المُبَدَّلَةِ عن أَلِفِ المقصورِ ونونِ الوقاية مناسبةٌ ما، وهي أنَّها جاءت خَلَفًا من غيرها؛ لِتَقُومَ بما كَانَ مُتَعَدِّرًا في ذلك الغير، وكون ذلك الذي تعدَّر الكسرة.



(١) انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩).

(٢) الفاتحة: ٧، وهي قراءة أيوب السخيتاني. انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت (٤٩٩) وإعراب القراءات السبع لابن خالويه (٥٢ / ١) ومعجم القراءات القرآنية (٢٤ / ١).



إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

يَفْعَلُهُ الْمَصْدَرُ [الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَل)]

ماضيًا كان أو حالًا أو استقباليًا، فالأول نحو^(١):

أَمِنْ بَعْدِ رَمِيِ الْغَايِبَاتِ فُؤَادُهُ بِأَنسِهِمُ الْحَاظِ يُلَامُ عَلَى الْوَجْدِ

وقال^(٢):

عَلِمْتُ بَسْطَكَ بِالْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلًا

والثاني نحو: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣)، وقوله^(٤):

وَدِدْتُ - عَلَى حُبِّي الْحَيَاةَ - لَوْ أَنَّهَا يُزَادُ لَهَا فِي عُمرِهَا مِنْ حَيَاتِنَا

والثالث كقوله^(٥):

فَرُمْ يَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا جَبَالًا مِنْ نَهَامَةِ رَاسِيَاتِ

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو الطويل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١١٠).

(٣) الروم: ٢٨.

(٤) البيت لجميل، وهو من الطويل، وفي المخطوط (حب)، وبهذا يفوت وجه الاستشهاد.

انظر: ديوان جميل (٧٥) وأمالي القالي (١/ ٢٢٤).

(٥) البيت للغزدق، وهو من الوافر. انظر: ديوان الغزدق (١/ ١٢٨).

وقوله^(١):

لَوْ عَلِمْنَا إِخْلَافَكُمْ عِدَّةَ السَّلِّ — مِمَّ عَدِمْتُمْ عَلَى النَّجَاةِ مُعِينًا
[بفعله المصدر] فإذا قلت: «يَنَامُ زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) فاعِلٌ، وإذا قلت: «زُكَاةٌ
زَيْدٌ» فـ: (زَيْدٌ) نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ (زُكِمَ)، وتقول: «صَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا»،
و«إِعْطَاءُ زَيْدٍ عَمْرًا الْمَالَ»، و«إِعْلَامُ زَيْدٍ عَمْرًا بَكْرًا فَاضِلًا».
[بفعله المصدر] لا ضَمِيرُهُ خِلَافًا لـ ك^(٢)، قالوا^(٣):

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

واختلف أيضًا في المجموع، وقد جاء^(٤):

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْحَزَمَ وَالْفَنَعَ
(الْفَنَعُ): الفضل الكثير والعطاء، وقبله:

قَدْ حَمَلُوهُ فَيَا سَنَ مَا حَمَلَتْ سَادَاتُهُمْ فَأَطَاقَ الْجِمْلَ وَاضْطَلَعَا
وَالشَّعْرُ لَأَعشى قيس، وقال^(٥):

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١١٠/٣).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٨/٢) وشرح التسهيل (١٠٦/٣).

(٣) بتمامه:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ
والبيت من معلقة زهير، وهي من الطويل. انظر: ديوان زهير (٢٦).

(٤) البيت لأعشى قيس كما سيذكر، وهو من البسيط. انظر: ديوان أعشى قيس (١٥٩).

(٥) البيت لابن الزبير الأسدي، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٠٧/٣).

كَأَنَّكَ لَمْ تُنْبَأْ وَلَمْ تَكْ شَاهِدًا بَلَايِي وَكَرَّاتِي الصَّنِيعَ بِنَيْطَرَا

ولا يعمل المحدود، فأما قوله^(١):

يُحَايِي بِهَا الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

وقال كثير^(٢):

وَأُجْمِعُ هِجْرَانًا لِأَسْمَاءٍ إِنْ دَنَتْ بِهَا الدَّارُ لَا مِنْ زَهْدَةٍ فِي وَصَالِهَا

فشاذان، وليس مثلهما^(٣):

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

قال الناظم^(٤): «ولا يعمل المنعوت قبل تمامه».

ح^(٥): «وصوابه: «الْمُتَّبِعُ»^(٦)؛ أعم من أن يتبع بالنعت أو غيره.

ولو أخر التابع صحَّ، قال^(٧):

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ عَاهَدْتُ فِيكَ عَذُولًا

(١) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/ ١٨٤٦).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان كثير (٣٠٢).

(٣) البيت مجهول قائله، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١٨٩) و«إيضاح شواهد الإيضاح» (١/ ١٧٠).

(٤) انظر: التسهيل (١٤٢).

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: التذيل والتكميل (١١/ ٦١).

(٦) في التذيل والتكميل: «وفي قول المصنف: «ولا منعوت» قصور، وكان ينبغي أن يقول: «ولا متبوع بتابع»؛ ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل».

(٧) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٠٩).

وقال^(١):

فَلَوْ كَانَ حُبِّي
.....

البيت، فأما قول الحطيئة^(٢):

أَجْمَعْتُ يَا سَا
.....

البيت، فليقدر له عامل، أي: يَسْتُ مِنْ نَوَالِكُمْ، وقال^(٣):

فَلِإِنِّي رَعِيمٌ إِنْ رَجَعْتُ مُمْلَكًا بِسَيْرٍ تُرَى مِنْهُ الْفُرَانِقُ أَزُورًا

عَلَى لَاحِبٍ
.....

وَمِنْ ثَمَّ رَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ^(٤):

أَزْوَاحُ مُوَدَّعٍ أَمْ بِكُورٍ أَنْتَ
.....

(١) بتمامه:

فَلَوْ كَانَ حُبِّي أَمْ ذِي الْوَدَّعِ كُلُّهُ لِأَهْلِكَ مَا لَا لَمْ تَسْعُهُ الْمَسَارِحُ

والبيت لابن مقبل، وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن مقبل (٥٠) والشرازيات (٢٣٩).

(٢) بتمامه:

أَجْمَعْتُ يَا سَا مُنِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَكِنْ يُرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

والبيت كما قال للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة (١٠٧) والكمال (٧٢٠ / ٢).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٦٦).

(٤) بتمامه:

أَزْوَاحُ مُوَدَّعٍ أَمْ بِكُورٍ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

والبيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان عدي بن زيد (٨٤) والكتاب

(١/١٤٠).

أَنْ (أَنْتَ) فاعِلُ المَصْدَرِ^(١).

ع: مِنْ إِعْمَالِ الْمَجْرَدِ: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾^(٢) فِي قِرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ^(٣)،
﴿أَوْ إِطْعَمَ... يَتِيمًا﴾^(٤) فِي قِرَاءَةِ عَاصِمٍ وَنَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ^(٥)، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ
الْعَرَبِ^(٦): «عَجِئْتُ مِنْ قِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ الْقُرْآنِ»، بِالرَّفْعِ^(٧)، أَيْ: «مِنْ [أَنْ]^(٨)
قُرِئَ»، وَهَذَا غَرِيبٌ، أَعْنَى الرَّفْعِ بِالْمَصْدَرِ الْمُنَوَّنِ، وَالْمُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا النَّصْبُ بِهِ،
وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي وَقْعَ الرَّفْعِ وَحْدَهُ، أَوْ^(٩) مَعَ النَّصْبِ، وَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا
فَالرَّفْعُ أَحَقُّ، وَالْأَكْثَرُ الْوَاقِعُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ. مِنْ «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(١٠).

ع: مِنْ مُشْكِلِ الْبَابِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي^(١١):

(١) الذي ردّ أبو علي الفارسي، وقد رد على أبي سعيد السيرافي. انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١/ ٤٩٥) وشرح ابن السيرافي على أبيات الكتاب (١/ ٢٧٤) وشرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي (٣٢٥).

(٢) الصافات: ٦.

(٣) انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٥).

(٤) البلد: ١٤.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (١٠/ ٤٤٢).

(٦) انظر: مجالس ثعلب (٤٥).

(٧) في المخطوط: (وبالرفع)، ولعل الناسخ ظن أن ضمة (القرآن) واوًا، ومن غير واو في شرح العمدة.

(٨) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح العمدة.

(٩) في المخطوط: (وبالنصب)، والتصويب من شرح العمدة والعلمي (١/ ٤٢٢).

(١٠) انظر: شرح العمدة (٢/ ٦٩٥).

(١١) من الكامل. انظر: ديوان المتنبّي (١١٥).

فَتَبَيَّتْ تُسْنِدُ مُسْنِدًا فِي نَبِّهَا إِسَادَهَا فِي الْمَهْمَةِ الْإِنْضَاءِ
 (الإِسَادُ): إِغْدَاذُ السَّيْرِ، وَقِيلَ: يَخْصُ اللَّيْلَ، وَ(النَّبِيُّ): الشَّحْمُ، أَي: تَسِيرُ
 هَذِهِ النَّاقَةُ وَتَسْرَعُ فِي سَيْرِهَا فِي حَالَةِ إِسْرَاعِ الْإِنْضَاءِ فِي نَبِّهَا، كَقَوْلِكَ: «تَبَيَّتُ»^(١)
 هِنْدٌ تُصَلِّي مُصَلِّيًّا عَمَرُو فِي دَارِهَا صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ، فَ: (مُسْنِدًا): حَالٌ مِنْ
 النَّاقَةِ، وَهُوَ فِعْلٌ لِلْإِنْضَاءِ؛ لِمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (نَبِّهَا)، ك: «مَرَرْتُ بَهْنِدٍ
 وَاقِفًا عِنْدَهَا عَمَرُو»^(٢).

* * *

إِنْ كَانَ فِعْلٌ [مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا نَسِمَ مَضَدِرِ عَمَلٍ]
 ع: كَانَ إِعْمَالُ الْمُنَوَّنِ مَعَ الْفَصْلِ بِظَرْفٍ أَحْسَنَ مِنْهُ مَعَ الْوَصْلِ، نَحْوُ: «أَوْ
 يُطْعَمُ»^(٣)، وَنَحْوُ^(٤):

بِضَرْبٍ بِالشُّيُوفِ

لَشِدَّةِ طَلَبِ الْمُتَّصِلِ لِلْإِضَافَةِ.

قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ فِعْلٌ) الْبَيْتَ، قَالَ فِي «الْعُمْدَةِ»^(٥) مَا مَلَخَّصُهُ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا

(١) التَّمِيمُ مِنْ ابْنِ جَنِّي. انْظُرْ: الْفَرْسَ (٨٧/١).

(٢) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ بِرِمَتِهَا مُسْتَفَادَةٌ مِنْ ابْنِ جَنِّي. انْظُرْ: الْفَرْسَ لِابْنِ جَنِّي (٨١/١).

(٣) بِتَمَامِهِ:

بِضَرْبٍ بِالشُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْزُلْنَا مَأْمَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
 الْبَيْتَ لِلْمَرَارِ بْنِ مَنقَذٍ، وَهُوَ مِنَ الْوَافِرِ. انْظُرْ: الْكِتَابَ (١١٦/١) وَالْمَحْتَسِبَ (٢١٩/١)
 وَ(١٣٩٦/٣).

(٤) انْظُرْ: شَرْحَ الْعُمْدَةِ (٦٩٢/٢).

يَعْمَلُ إِنْ قُرْنَ بِالْكَافِ أَوْ مَعْنَاهَا، أَوْ حَسَنَ مَوْضِعَهُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، أَوْ (مَا) أَخْتُهَا.
وَقَالَ فِي «الشَّرْحِ»^(١) فِي مِثَالِ الْكَافِ: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾^(٢)،
وَمِثَالُ مَعْنَاهَا: ﴿فَسَتَرِيُونَ شَرَبَ الْهَيْبِ﴾^(٣).

قَالَ^(٤): «وَلَا يُغْنِي ذِكْرُ (مَا) وَ(أَنْ) عَنْ^(٥) ذِكْرِ الْإِقْتِرَانِ بِالْكَافِ أَوْ مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ
تَقْدِيرَ (أَنْ) أَوْ (مَا) فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُلْفِظُ فِيهِ بِالْكَافِ أَوْ يُنَوَّى فِيهِ مَعْنَاهَا لَا يَحْسُنُ».
قُلْتُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْغَيْرِ، وَلَا لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَفِي «الْكَافِيَةِ» قَالَ^(٦):
كَفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَعْمَلُ حَيْثُمَا يَصِحُّ حَرْفُ مَصْدَرِيٍّ تَمَمًا
مُنَوَّاتًا أَعْمَلُهُ أَوْ مُضَيَّفًا كَذَا إِذَا نَالَ بِ: (أَلْ) تَغْرِيفًا
كَذَا إِذَا سَبَقَ لِتَشْبِيهِ نَوِي كَ: «اضْرِبْهُ ضَرْبَ الْحَاكِمِ اللَّصِّ الْغَوِيِّ»
وَلَيْسَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ انْتِفَاءِ حُسْنِ تَقْدِيرِ (أَنْ) أَوْ (مَا) فِيمَا ذَكَرَهُ صَحِيحًا؛ أَمَّا مَعَ
التَّصْرِيحِ بِالْكَافِ فَبَاطِلٌ قَطْعًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقْدَرُ: «كَمَا تَذْكُرُونَ آبَاءَكُمْ»؟
وَأَمَّا فِي مِثْلِ: ﴿شَرَبَ الْهَيْبِ﴾ فَيَصِحُّ إِذَا صَرَحْتَ بِالْكَافِ، فَتَقْدَرُ^(٧): «كَمَا
تَشْرَبُ الْهَيْبَ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكَافَ مُخْتَصَرَةً مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ:

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٦٩٧).

(٢) البقرة: ٢٠٠.

(٣) الواقعة: ٥٥.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/٦٩٨).

(٥) مكررة في المخطوط.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/١٠١١).

(٧) في المخطوط (فتقدير)، والتصويب من العليمي.

«شُرْبًا كَشُرْبِ الْهَيْمِ»، ولخفاء صحة التقدير مع التشبيه المقدر قال في «الكافية» ما قال، ولم يذكر التشبيه الصريح.

[إِنْ كَانَ فِعْلٌ ...]: فُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ إِنْ حُلَّ مَحَلًّا فَعَلٍ فقط، وهو قول س^(١)، ووافقه أكثر المتأخرين، وقال الأخفش والفراء^(٢): ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وقيل^(٣): في الأمر والدعاء والاستفهام والتوبيخ والخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد، وهو اختيار الناظم^(٤) في غير هذا، قال^(٥):

فَنَذَلَا

البيت، وقال^(٦):

هَجَرًا الْمُظْهِرَ الْإِحْوَاءِ إِذَا لَمْ يَكُ فِي النَّاتِيَّاتِ جَدًّا مُعِينٍ
وقال^(٧):

(١) انظر: الكتاب (١/ ١١٥ - ١١٦)، (١/ ١٨٩ - ١٩٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٧).

(٣) انظر: التذيل والتكميل (١١/ ١٠٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

(٥) بتمامه:

عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَذَلَا زُرْنُقُ الْمَالِ نَذَلُ الثَّعَالِبِ

والبيت لأعشى همدان أو لجرير أو للأحوص، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/ ١١٦) وديوان الأحوص (٢٦٧) والكامل (١/ ٢٣٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٥).

(٧) بتمامه:

يَا قَابِلَ الثُّوبِ غُفْرَانًا مَائِمٌ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌّ =

وَفَاقَا بَنِي الْأَمْوَاءِ وَالْغَيِّ وَالْوَنَى وَغَيْرُكَ مَغْنِيَّ بِكُلِّ جَمِيلٍ

ومثال الخبري المقصود به الإنشاء^(١):

حَمْدًا لِلَّهِ ذَا الْجَلَالِ وَشُكْرًا وَبِدَارًا لِأَمْرِهِ وَانْقِيَادًا
والوعد^(٢):

قَالَتْ نَعَمْ وَيُلُوغًا بُغْيَةً وَمُنَى فَالصَّادِقُ الْحُبُّ مَبْذُولٌ لَهُ الْأَمَلُ
وقد جاء خبراً صريحاً عارياً من كل ما ذكرنا نحو^(٣):

وُقُوفًا بِهَا صَخْبِي

أي: وقف وقوفاً، ولا ينقاس هذا؛ لقلته.

قوله: (وَلَا نَسْمَ مَضْدَرٍ عَمَلٍ) كقوله^(٤):

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءُ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُسِيرًا
وقوله^(٥):

(١) والبيت كلخوته، أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (١٢٦/٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١٢٧/٣).

(٣) بتمامه:

وُقُوفًا بِهَا صَخْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ

والبيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٣/٣).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (١٢٣/٣).

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لغيرِهِمُ الْوَفَاءَ
وقوله^(١):

أَلَا هَلْ إِلَى مَيِّ سَبِيلٌ
البيتين، وقوله^(٢):

قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا
البيت، وقوله^(٣):

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ
البيت، وقولِ حَسَّانَ^(٤):

لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُحَوِّدٍ جَنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخْلَدُ

(١) بتمامها:

أَلَا هَلْ إِلَى مَيِّ سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا
فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا فَإِنَّ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا
والبيتان ينسبان إلى ذي الرمة، وهما من الطويل. انظر: ملحقات ديوان ذي الرمة (٦٧٦)
والحماسة البصرية (٢/ ٢٠٣) والتذيل والتكميل (١١/ ١٠٣).

(٢) بتمامه:

قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
أنشده ابن مالك: (دعدًا) ولم يعزه، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٢٣).

(٣) بتمامه:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْيَمَّةَ الرُّنَاءَا
والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٣٧) والمحكم (٢/ ٣١٠).

(٤) من الطويل. انظر: ديوان حسان (١/ ٣٠٦).

وفي الحديث^(١): «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، وهذا النوع لا يُعْمَلُهُ ص، بل ك و غ^(٢)، أمّا الميمِي نحو^(٣):

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي
و^(٤):

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا
البيتين، وقوله^(٥):

مُسْتَعَانَ الْعَبْدِ إِلَهِ يُرِيهِ كُلُّ مُسْتَضْعَبٍ مِنَ الْأَمْرِ هَيْئًا
فِيُعْمَلُهُ الْجَمِيعُ.

(١) انظر: الموطأ (١/٤٤).

(٢) يقصد بهم البغداديين. انظر: التذيل والتكميل (١١/١٠٣).

(٣) بتمامه:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَّابَهُنَّ وَلَا اجْتِلَابَا
والبيت لجريز، وهو من الوافر، وفي المخطوط: (تعلمي)، وهو تحريف. انظر: ديوان جريز (٦٥١) والكتاب (١/٢٣٣).

(٤) بتمامه:

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَفَدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلُمُ
والبيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو من الكامل، ولا أدري ما يقصد ابن هشام بالبيت الثاني، والشعر بأكلمه عند العيني في المقاصد فانظره. انظر: الأصول (١/١٣٩) ومراتب النحويين (٩٢) والمقاصد النحوية (٣/١٣٩٩).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/١٢٥).

«شرح العمدة»^(١): «(الغُسْلُ، والقُبْلَةُ، والعَوْنُ)^(٢) أسماءُ مصادرٍ؛ لأنَّها جاريةٌ على غيرِ ثلاثيٍّ، وهي بزنةٍ مصادرٌ ثلاثيةٌ، ك: (الشُّكْرُ، والقُدْرَةُ، والصَّوْنُ)، وأفعالٌ تلك: (اغْتَسَلَ، وَقَبَّلَ، وَأَعَانَ)، ومصادرُها: (الِاغْتِسَالُ، والتَّقْيِيلُ، والإِمْعَانَةُ)، فوضعُ هذه سابقٌ على وضعِ تلك؛ فلهذا نقولُ: المصدرُ دالٌّ على الحدثِ بالأصالةِ». ع: واسمُ المصدرِ دالٌّ عليه بالفرعية؛ لأنَّه إذا استعملَ فكالنائبِ عن تلك.

* * *

وَبَعْدَ جَرِّهِ [الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْضَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ]
مثالُ الإضافةِ للمرفوعِ: ﴿فَأَسْتَبِشِرُوا بَيْنَكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ﴾^(٤)، ﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ﴾^(٥)، ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ...، إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ﴾^(٦)،
وللمفعولِ: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٧)، ﴿سُؤَالِ نَجِيكَ﴾^(٨).
قوله: (كَمَلٌ يَنْضَبُ) ﴿كَذِكْرُكُمْ أَبَاءَكُمْ﴾^(٩)، ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ﴾

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٦٨٩).

(٢) في المخطوط (العورة)، وهو تحريف.

(٣) التوبة: ١١١.

(٤) التوبة: ١١٤.

(٥) الرعد: ١٤، غافر: ٥٠.

(٦) هود: ١٠٢.

(٧) فصلت: ٤٩.

(٨) ص: ٢٤.

(٩) البقرة: ٢٠٠.

(١٠) في المخطوط (دفاع).

النَّاسَ ﴿١﴾، ﴿وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ..... وَأَكَلَهُمْ آمَنَ النَّاسُ﴾ ﴿٢﴾، ﴿عَنْ قَوْلِهِ إِلا تَدْرَأُ أَكَلَهُمُ السُّحْتُ﴾ ﴿٣﴾، ومثال الإضافة للمنصوب والتكميل بالرفع ﴿٤﴾:

..... قَزَعُ الْقَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

..... أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنٌ ﴿٥﴾

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ ﴿٦﴾

فَلِإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ ﴿٧﴾

(١) البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠.

(٢) النساء: ١٦١.

(٣) المائدة: ٦٣.

(٤) بتمامه:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَزَعُ الْقَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
والبيت للأقيشر الأسدي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأقيشر (٦٠) والمقتضب (٢١/١).

(٥) بتمامه:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنٌ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَا
أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١١٨/٣).

(٦) بتمامه:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَزْبَعٍ وَمَصِيفُ لَعْنَتِكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْونِ وَكَيْفُ
والبيت للحطية، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطية (٨١) شرح ابن الأنباري على
المفضليات (٧٢٨).

(٧) بتمامه:

البيت، والحديث^(١)، وقراءة شاذة عن ابن عامر^(٢).
وقد يُضاف للظرف، نحو: ﴿رَبُّنَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾^(٣)، ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَيْلٌ وَالنَّهَارِ﴾^(٤)،
ويجوز أن يكمل عمله بالرفع والنصب، كقوله^(٥):
رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُلَيْمٍ
البيت.

* * *

وَجُرَّ مَا يَبْعُ [مَاجِرٌ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ]
﴿أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَبْتَرِ وَذُو الطَّفِيتَيْنِ﴾^(٦)، ﴿وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾^(٧)،

= فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطْرٌ حَرَامٌ
والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٨٣) والعقد الفريد (٨٧/٧).

(١) يقصد به: وَحُجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. انظر: مصنف عبد الرزاق (١٢٥/٣).

(٢) يقصد بها: ﴿ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَاءُ﴾، مريم: ٢. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٣٣/٥).

(٣) البقرة: ٢٢٦.

(٤) سبأ: ٣٣.

(٥) بتمامه:

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ لِسُلَيْمٍ مُثْمَعِلٌ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَسْرِ زَادَ الْكَسِلَ
وهذا للشماخ، وهو رجز. انظر: ديوان الشماخ (٣٨٩) والكتاب (١٧٧/١).

(٦) جزء من حديث بهذه الرواية في إعراب الحديث، وروي عند البخاري ومسلم بغير هذه الرواية.

انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري (١٩٩) وشرح التسهيل (١٢١/٣).

(٧) البقرة: ١٦، وهي قراءة الحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٢٢/١).

وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ^(١)

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ^(٢)
البيتين، و^(٣):

مَا جَعَلَ امْرَأًا لِقَوْمٍ سَيِّدًا
إِلَّا اِعْتِيَادُ الْخُلُقِ الْمُمَجَّدَا

هَوَيْتَ نِثَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبَّدًا فَلَمْ تَخُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مَجْدٍ وَسُودَدَا^(٤)
﴿وَقِيلَ لَهُ يَكْرَبُ﴾^(٥): قُرئ بالثلاثة، فَالنَّصْبُ^(٦) عطف على: ﴿تَسْمَعُ سِرَّهُمْ

(١) بتمامه:

يَا، لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ
لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: المفصل (٧٢) وأمالى ابن الحاجب (٤٤٨/١).

(٢) بتمامهما:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الْحَازِمُ الْبَاطِلُ
السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعِلُ الْفُضْلُ
والشعر للمتنخل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) أنشد ابن مالك هذا الرجز ولم يعين قائله، وفي المخطوط: «اعتیاد والمجد»، وهو تحريف.
انظر: شرح التسهيل (١٢٠/٣).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١٢٠/٣).
(٥) الزخرف: ٨٨.

(٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي والمفضل عن عاصم وأبو بكر
والحسن وخلف ويعقوب وأبو جعفر. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤١١/٨).

وَيَجْعَلُهُمْ ﴿١﴾، قَالَه الْأَخْفَشُ ^(٢)، أَوْ عَلَى مَحَلٍّ: ﴿السَّاعَةُ﴾ ^(٣)، قَالَه الزَّجَاجُ ^(٤)، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ حُرُوفِ الْقِسْمِ، وَإِعْمَالِ الْفِعْلِ دُونَهُ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٥).

وَالْجَزُّ ^(٦) عَلَى لَفْظٍ: (السَّاعَةُ)، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٧): عَلَى إِعْمَالِ حُرُوفِ الْقِسْمِ. وَالرَّفْعُ ^(٨) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرٍ: «وَعَلَّمَ قِيلَهُ»، وَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٩): عَلَى قَوْلِهِمْ: «أَيُّمُنُ اللَّهُ»، وَ«لَعَمْرُكَ»، أَيْ: «وَقِيلَهُ يَا رَبِّ فَسَمِي إِنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ».

(١) الزخرف: ٨٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٣) الزخرف: ٨٥.

(٤) قال الزجاج: «والذي أخترته أنا أن يكون (قيلَهُ) نصباً على معنى: «وعنده علم الساعة، ويعلم قيلَهُ»، فيكون المعنى إنه يعلم الغيب، ويعلم قيلَهُ؛ لأن معنى: «عنده علم الساعة»: يعلم الساعة ويعلم قيلَهُ، ومعنى الساعة في كل القرآن الوقت الذي تقوم فيه القيامة». انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٢١).

(٥) انظر: الكشف (٤/ ٢٦٨).

(٦) وهي قراءة عاصم وحمزة والأعمش وبعض أصحاب عبد الله والسلمي وابن وثاب وهي رواية أبي علي الضرير البصري عن أصحابه عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٠).

(٧) انظر: الكشف (٤/ ٢٦٨).

(٨) وهي قراءة أبي هريرة وأبي قلابة والحسن وقتادة وأبي رزين ومسلم بن جندب وهارون الفارسي عن الأعرج وسعيد بن جبير. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ٤١٢).

(٩) انظر: الكشف (٤/ ٢٦٨).

وقال^(١) في الأوجه التي ذكروها: «ليست قوية في المعنى، مع وقوع الفصل بين المتعاطفين بما لا يحسنُ اعتراضًا، ومع تناقض النظم». وفي «شرح الكافية»^(٢): (الفُضْل): اللَّابِسةُ ثوبِ الْخَلوةِ، وهو نعتٌ لـ: (الهِلوكِ).

وفي «الصحيح»^(٣) أيضًا كذلك. وفي خطِّ الافتخارِ العجميِّ^(٤) أنَّ في «الصحيح» أنَّ (الفُضْل): ثوبٌ تُخَالِفُ المرأةُ بينَ طرفيه، فتشدُّهما على عاتقها، وساعداها مكشوفان. وهو كذبٌ على «الصحيح»^(٥)، ولو صحَّ لم يكن^(٦) في البيتِ شاهدٌ.



(١) انظر: الكشف (٢٦٨/٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٢٣/٢).

(٣) انظر: الصحيح (١٧٩١/٥).

(٤) هو المفتي الرئيس افتخار الدين أبو طالب عبد الرحمن بن الصدر أبي طالب عبد الرحمن ابن الحسن بن العجمي الحلبي الشافعي، ت: ٦٥٨ هـ. انظر: العبر (٢٤٧/٥) والسير (٢٣٣٤٨).

(٥) جاء في هامش الصحيح: «زيادة في المخطوطة: «وامرأة متفضلة: عليها ثوب فضل، وهو أن يخالف بين طرفيه على عاتقها وتتوشح به». انظر: الصحيح (١٧٩٢/٥).

(٦) (لم يكن) مكررة في المخطوط.



إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلٍ
قَوْلُهُ:

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلٍ
ليس هذا الشرط لإعماله مطلقاً، بل لإعماله في المنصوبِ خاصّةً، قاله^(١)
الصَّفَّارُ^(٢)، فأما المرفوعُ فطلبه له شديدٌ؛ فلم يتوقّف على شرطٍ؛ ولهذا أجمعنا على
أنّه يعملُ في المضمَرِ، وكلُّ ما عملَ في المضمَرِ عملَ في المظهرِ، لا ينخرمُ هذا إلّا
في (لَوْلَايَ) على مذهبِ س^(٣)، وأما (أَفْعَلُ مِنْ) فإنّه يرفعُ الظاهرَ في مسألةِ الكُحْلِ^(٤).
وإلى ما قرّرناه ذهبَ صاحبنا^(٥) أبو الحسنِ بنُ عصفورٍ^(٦)، ورامَ الأستاذُ^(٧)

(١) لعل الصواب: (قال)؛ لأن كل الكلام الآتي من كلام الصفار.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠١/ب).

(٣) انظر: الكتاب (٣٧٣/٢).

(٤) سميت بهذا؛ لأن مثال المسألة: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد». انظر:

الكتاب (٣٢/٢) والمقتضب (٢٤٨/٣) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٣٩٩/٢).

(٥) هذا من كلام الصفار.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٥٠/١).

(٧) لعله يقصد أبا علي الشلوبين.

أَنْ يَرَدَّ عَلَيْهِ بَأَنَّ س^(١) اسْتَشْهَدَ عَلَى إِعْمَالِهِ فِي الْحَالِ بِقَوْلِهِ^(٢):

مَشَائِمُ.....

الْبَيْتَ، فَرَفَعَ ب: (نَاعِبٍ) قَوْلَهُ: (غُرَابُهَا)، وَلَهُ أَنْ يُجِيبَ بَأَنَّهُ إِنَّمَا أُنْشَدَهُ عَلَى إِعْمَالٍ (مُضْلِحِينَ).

[إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعْزِلٍ]: خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ وَهَشَامٍ وَابْنِ مَضَاءٍ^(٣)، قِيلَ: وَالْعَرَاقِينَ^(٤)، وَاسْتَدْلُوا ب: ﴿بَسِطْ ذِرَاعِيهِ﴾^(٥)،

وَمَجْرٍ كَغُلَّانٍ الْأَنْعِيمِ بَالِغٍ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانٍ^(٦) وَقَوْلُهُ^(٧):

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَانِعٌ بَطْنٌ نَخْلَةٍ وَأَخْرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدٌ كَبْكَبِ

(١) انظر: الكتاب (١/ ١٦٥ - ٣٠٦).

(٢) بتمامه:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَيْنِ غُرَابُهَا
والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (١٢٣) والكتاب (١/ ١٦٥).

(٣) انظر: شرح السيرافي (٣/ ٢٠٤) وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٩١) والمقتصد (١/ ٥١٢)
وشرح المفصل (٤/ ١٠٠) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٥٥٠)، والبحر المحيط (٣/ ٣٦٩) - (٧/ ١٥٤).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢٤).

(٥) الكهف: ١٨.

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

(٧) البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

فَلِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشْتَتْ وَأَنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحَصَّبِ

لأن الآية إخبارٌ عمّا مضى، وواو (رُبَّ) تُخَلِّصُ للمضي.

قلنا: لَمَّا لم نجده يعمل وهو ماضٍ إلا في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع، نحو: «كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا»، دلّ على قولنا، وأنهم أرادوا حكاية الحال، وكذا: «جَاءَ زَيْدٌ وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ»، أي: «يَضْرِبُ»، و«يَضَعُ»، وكذلك جاء حالاً منصوبة وإن كان ماضياً، ولم يُسمع قط: «هَذَا ضَارِبٌ عَمْرًا أَمْسٍ»، وأنه قال^(١):

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلُغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمُبْلِغِكَ الْوَاشِي أَعَشُ وَأَكْذَبُ
فلولا أن إضافته أفادته التعريف ما وُصِفَ بالمعرفة.

عُورِضَ بقوله^(٢):

يَا رَبِّ هَاجِي مِنْقَرٍ يَتَغَيَّرُ بِهِ لِيَكْرُمَ لَمَّا أَعُوزَتْهُ الْمَكَارِمُ
فدخلت عليه (رُبَّ)، ودليلُ مضيّه: (لَمَّا)، وُسْمَعُ قَائِلٌ بعدَ انقضاءِ رمضانَ يقول: «يَا رَبِّ صَائِمُهُ لَنْ يَصُومَهُ»^(٣).

قلنا: يجوزُ تقديرُ الأولِ على الحال، وأن يَقْدَرَ في الثاني: «يَا رَبِّ مُقَدَّرُ صَوْمِهِ»، مثلاً^(٤): «صَائِدًا بِهِ غَدًا».

(الْمَجْرُ): الجيشُ الكثيرُ العظيمُ، (الْغُلَانُ): بالغينِ المعجمةِ المضمومةِ

(١) البيت للناطقة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابغة (٧٢).

(٢) أنشده الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (١٥/٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١٥/٢).

(٤) من أمثله سيبويه، بتمامه: «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً». انظر: الكتاب (٥٢/٢).

الأودية الكثيرة الشجر^(١)، شبه بها^(٢) الجيش في كثافته وكثرتة، «جَزَعْتُ الْوَادِيَّ»: قطعتُه عرضاً، و(الأنعم): موضعٌ.

وقوله: «بَالِغَ دِيَارِ الْعَدُوِّ» أي: يصيرُ في نحرِ العدوِّ ويدنو منه كلُّ الدُّنُوِّ لقوَّته. والزُّهَاءُ: الكثير، يقال: هُم زُهَاءُ أَلْفٍ، أي: مَحْزَرُهُمْ وَمِقْدَارُهُمْ، وإنما يُسْتَعْمَلُ في العددِ الكثير، كأنه لكثرتِه لا تُعَرَفُ حقيقته، وإنما يُحْزَرُ ويقدَّرُ. والأركان: جوانبه المحيطة به.

وبعده:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى [تَكِلَ] مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ وَمِنْهَا:

كَتَيْسِ الظُّبَاءِ الْأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عِقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ نَهْلَانٍ [شَمَارِيخِ نَهْلَانٍ]: أعالي، [نَهْلَانٍ]: جبل، [انْضَرَجَتْ لَهُ]: انقضَّتْ لكسره فذعرتِه.

أولُّها:

قَفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعَرْفَانٍ وَرَسَمَ عَفَتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْسَانِ أَتَتْ حَجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زُبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانٍ مِنْهَا:

(١) في المخطوط: (الشجرة)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَانٍ
[إن كان عن مضيه بمعزل]: فَأَمَّا: ﴿وَكَلَّهْمُ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ﴾^(١)، فعلى حكاية
الحالِ الماضية، كما حُكِيتِ الحالُ الآتيةُ في: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٢). مِنْ
«الْحُجَّةِ»^(٣).

قوله: (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ) البيت، اسْتُدِلَّ لِمَنْ أَعْمَلَ الْمَاضِي بِأَمْرِ:
أَحْدُهَا: ﴿وَكَلَّهْمُ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ﴾^(٤).

الثاني: «يَا رَبَّ صَائِمِهِ»^(٥).

الثالثُ^(٦):

يَا رَبَّ هَاجِي مَنَقَرٍ
الرابعُ^(٧):
وَمَجْرٍ كَفُلَّانٍ
.....

(١) الكهف: ١٨.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٣) انظر: الحجة (٣/٢٩٤) - (٤/٤٤٥).

(٤) الكهف: ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/١٥).

(٦) أنشد الفراء ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/١٥).

(٧) بتمامه:

وَمَجْرٍ كَفُلَّانٍ الْأَنْسِيمِ بَالِغٍ دِيَارَ الْقَدُودِ ذِي زُهَاءٍ وَأَزْكَانٍ
البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩٣).

الخامس^(١):

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَانَعٌ.....

البيتين.

السادس^(٢):

لَمُبْلَغُكَ الْوَاشِي.....

السابع^(٣):

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي

مَا لَمْ أَجِدْكَ عَلَى هُدَى أَثَرٍ يَقْفُو مَقْصَّكَ قَائِفٌ قَبْلِي

قال الصَّفَّارُ^(٤): «إخراجُ هذا الشعرِ من يدِ الكسائيِّ عسيرٌ؛ لأنَّه قد أعملَ

الوصفُ في (مَا) المصدرية الموصولة بـ: (لَمْ يَقْعَلْ)، وهو للماضي.

(١) بتمامهما:

فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَانَعٌ نَخْلَةٍ وَآخِرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ

فَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشَتْ وَأُنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحْصَبِ

البيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٤٣).

(٢) بتمامه:

لَحْنٌ كُنْتُ قَدْ بُلَغْتَ عَنِّي حَيَاةً لَمُبْلَغُكَ الْوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

البيت للنابعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان النابعة (٧٢).

(٣) الشعر لامرئ القيس، وهو من الكامل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٣٩) والكتاب

(١٦٤/١).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول (٢٠٢/ب).

وقال^(١) لي طالبٌ مألقي: «كونُ الوصفِ حالاً أبلغُ؛ لأنَّه أرادَ أن يُعَلِّمَها^(٢) بما يكونُ منه، وما كانَ منه فقد علَّمته.

فقلت: معنى إخباره بما مضى أنَّ أخلاقي على هذا الذي علَّمته.
فقال هذا المعنى دونَ ذلك.

قلت: اقتضاه أنَّهم لا يَعْمَلُونَ المستقبلَ في الماضي، وإنَّما الجوابُ أن تقدَّرَ (ما) شرطيةً، وما قبلها دليلُ الجوابِ.

ع: أصلُ الإشكالِ فاسدٌ؛ لأنَّ (ما) المصدريةَ تَقْلِبُ الماضيَ مستقبلاً، تقولُ: «آتِيكَ^(٣) مَا وَصَلْتَنِي، وَمَا لَمْ تَهْجُرْنِي»، و«أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ، وَمَا لَمْ تُفَارِقِ الْعَدْلَ».

[إن كان عن مضيه بمعزل]: اقتضى كلامه أنَّ الذي بمعنى المضى لا يعملُ شيئاً.

وأقول: العملُ إمَّا في المفعولِ، ففيه مذهبُ الكسائيِّ^(٤) ومَن وافقه، والبصريين^(٥)، وإمَّا في فاعلٍ ظاهرٍ؛ فقال قومٌ: لا يعملُ فيه، وهو اختيارُ أبي الفتح^(٦)

(١) من كلام الصفار.

(٢) في المخطوط (يعملها)، والتصويب من العلمي، وجاء عند الصفار: (يخبرها). انظر: حاشية العلمي (١/٤٣٠).

(٣) أغلبها مطموس، والتميم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/٤٣١).

(٤) انظر: الموفي في النحو الكوفي (٧٩ - ٨٠).

(٥) انظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي (١/١٤٢).

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٢٨٧).

والأستاذ أبي علي^(١) والمتأخرين من المغاربة^(٢)، وقيل: يرفعه، واختاره ابنُ عصفور^(٣)، وإما في فاعلٍ مضمَرٍ، فنقل ابنُ عصفور الإجماع على أنه يرفعه، وليس كذلك، بل منعه ابنُ خروف^(٤) وابنُ طاهر^(٥) شيخه.

قوله: (بِمَعَزِلٍ) الباء ظرفية، والمَعَزِلُ: مَفْعِلٌ، مِنْ (عَزَلَهُ عَنْهُ): إذا نَحَاهُ، وأبعده، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَاهُ وَكَانَ فِي مَعَزِلٍ﴾^(٦)، أي: (٧) في مكانٍ عَزَلَ منه نفسه عن أبيه وعن مركبِ المؤمنين، وقيل^(٨): في معزِلٍ عن دين أبيه.

وقوله: (عَنْ مُضِيٍّ) لا يكونُ خبراً؛ لنقصانه، ولا متعلقاً بـ: (مَعَزِلٍ)؛ لأنه اسمُ مكانٍ لا مصدرٍ، وإنما المصدرُ (مَعَزَلٌ) بفتح الزاي كـ: (الْمَضْرَبِ)، ولا معنى له هنا، وإنما هو حالٌ، وهو في الأصلِ صفةٌ لـ: (مَعَزِلٍ).

وقوله: (فِي الْعَمَلِ) متعلقٌ بما في قوله: (كَفَعْلِهِ) مِنْ معنى التشبيه.

(١) انظر: التوطئة في النحو لأبي علي الشلوين (٢٦١) وشرح أبي علي الشلوين على الجزولية (٨٧٧/٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع (١٠٥٦/٢).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٦٤/١).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٣٢ - ٥٥١).

(٥) هذا المذهب نقله الشلوين عن ابن طاهر. انظر: تذكرة النحاة (٢٦٥).

(٦) هود: ٤٢.

(٧) نقل من الكشاف. انظر: الكشاف (٣٩٦/٢).

(٨) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٥٤/٣).

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
وقوله: (وَوَلِيَّ) إمَّا عطفٌ على (كَانَ)، وإمَّا حالٌ بتقدير: «وَقَدْ وَلِيَّ»، مثل:
﴿الَّذِينَ قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾^(١).

قوله: (اسْتِفْهَامًا) إلى آخره، لا يُمَثَّلُ بنحو^(٢):

[أ] فَاطِنٌ قَوْمٌ سَلَمَى

ولا بنحو^(٣):

..... مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا

ولا بنحو: ﴿فَإِنَّهُ ءَاتَىٰ قَلْبَهُ﴾^(٤)، ولا بنحو: ﴿وَمُزِيلُ عَيْنِ﴾^(٥) لَاهِيَةٍ
قُلُوبِهِمْ^(٦)، ولا بنحو: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾^(٧)؛ لأنَّ العملَ المراد في البابِ العملَ

(١) آل عمران: ١٦٨.

(٢) بتمامه:

أَفَاطِنٌ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا إِنْ يَظَعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَّا
لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشرح ابن النازم (٧٥)
واللمحة (١/ ٢٩٩).

(٣) بتمامه:

خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (١/ ٢٦٩) وشواهد التوضيح
والنصح (٦٦).

(٤) البقرة: ٢٨٣.

(٥) الأنبياء: ٢ - ٣.

(٦) مكررة في المخطوط.

في (١) المنصوب، بل يُمَثَّلُ بنحو (٢):

أَنَاوِرِ جَالِكَ قَتَلَ امْرِئٍ

مَارَاعِ الْخَلَّانُ ذِمَّةً نَاكِثٍ (٣)

﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (٤).

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِيَا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِيَا (٥)

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبي عمرو وحزمة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (١١ / ٢٩١).

(٢) بتمامه:

أَنَاوِرِ جَالِكَ قَتَلَ امْرِئٍ مِّنَ الْعَرَفِ فِي حُبِّكَ اعْتَاصَ ذُلًّا

أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من المتقارب. انظر: شرح التسهيل (٣ / ٧٣).

(٣) بتمامه:

مَارَاعِ الْخَلَّانُ ذِمَّةً نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدِ الْخَلِيلَ خَلِيلًا

أنشده ابن مالك ولم ينسب لقائل، وهو من الكامل. انظر: شرح التسهيل (٣ / ٧٣).

(٤) الطلاق: ٣، الإضافة قراءة حفص وجبله عن المفضل عن عاصم وأبان عن جماعة عن

أبي عمرو ويعقوب وطلحة من مصرف وزيد بن عليو الأعمش، وأما القراءة التي أوردها ابن هشام بالتثنية ونصب ما بعده فهي قراءة باقي السبعة وأبي جعفر وخلف. انظر: معجم القراءات القرآنية (٩ / ٥٠٢).

(٥) البيت لسعد بن ناشب، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء (٢ / ٦٨٥) والزهرة

(٢٠١).

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ [مَحذُوفٍ عُرِفَ] فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ

وكذلك في الاستفهام نحو^(١):

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمَ الْعُذْرِ قَوْمِي لِي أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَازِلُونَ

وفي الخبر، كأن يُقَالَ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟»، فيُقَالَ: «أَكِلَ الْخُبْزَ»، أو «ضَارِبٌ عَمْرًا»، أو «فَاعِلٌ الْخَيْرِ».

وزعم السهيلي^(٢) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: «هَذَا غُلَامٌ ضَارِبٌ زَيْدًا»، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

قَوْلِهِ^(٣):

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ

الْبَيْتَ، بَأَن قَالَهُ: إِنَّ الْمَنْعُوتَ الْمَحذُوفَ بَعْدَ (كَمْ) هُوَ فِي الْمَعْنَى نَفْسُ (كَمْ)، وَلَا كَذَلِكَ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ وَنَحْوِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ وَإِنْ كَانَ: «هَذَا غُلَامٌ رَجُلٍ»، كَمَا أَنَّ التَّقْدِيرَ: «وَكَمْ رَجُلٍ»، إِلَّا أَنَّ الْغُلَامَ غَيْرَ الرَّجُلِ فِي الْمَعْنَى؟ فَلَمْ يُنَبِّ مَنَابَهُ، وَ(كَمْ) نَفْسُ الرَّجُلِ.

قَالَ: وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ: «كُلُّ مُكْرِمٍ زَيْدًا فَأَكْرَمُهُ»؛ لِأَنَّ (كُلًّا) بِمَنْزِلَةِ

(كَمْ) فِي النِّيَابَةِ عَنِ الْمَنْعُوتِ إِذْ لَيْسَ غَيْرَهُ. انْتَهَى.

(١) أَنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٧٤).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣٢١).

(٣) بتمامه:

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالْذَّمَى

والبیت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٥٩) والحلل (١٩).

ويرد عليه نحو قوله^(١):

إِنْ تَبْلُغُوهُ تَكُونُوا مِثْلَ مُتَّجِعٍ غَيَا يَمْحُ ثَرَاهُ الْمَاءَ وَالزَّهْرَا

* * *

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَل) [فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى]

مثال إعماله ماضياً^(٢):

وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا
حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا
الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحَلَّاحِلَا
خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا

* * *

(فَعَّالٌ، أَوْ مَفْعَالٌ، [أَوْ فَعِيلٌ] فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بِدِيلٍ

وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَرْدُودًا قَوْلُ قَوْمٍ فِي: (عَلَامَةٍ) وَ(نَسَابَةٍ) إِنَّ التَّاءَ لِلْمَبَالِغَةِ؛ لِأَنَّ

المبالغة مستفادة مِنَ الْوِزْنِ، بَلِ الصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ لِتَأْكِيدِ الْمَبَالِغَةِ^(٣).

قَوْلُهُ: (فِي كَثْرَةٍ) فَلَا يُقَالُ^(٤): «زَيْدٌ قَتَلَ عَمْرًا»، وَيُقَالُ: «قَتَلَ النَّاسَ»، فَأَمَّا

قَوْلُهُ^(٥):

(١) البيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٤٢٣).

(٢) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٣) نَبّه عليه الإسنوي تلميذ ابن هشام. انظر: الكوكب الدرّي للإسنوي (٣٥١).

(٤) مأخوذ من التذييل والتكميل (٣١٨/١٠).

(٥) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: ديوان حميد (٢٥) والكامل (٩٢/٣).

مَحَلَّةُ طَوِّقٍ لَمْ يَكُنْ عَنْ تَيْمِمَةٍ وَلَا ضَرْبِ صَوَاحٍ بِكَفِّهِ دِرْهَمًا
 ف: (دِرْهَمًا) نكرة في سياق النفي فتعم، فالمراد: درهما [فما] ^(١) فوقه، كما
 تقول: «مَا رَأَيْتُ نَافِخَ صَرَمَةٍ».

فإن قيل: ما فائدة قوله: (عَنْ فَاعِلٍ)؟

قلتُ أمورٌ:

أحدها: التنبيه على سبب الإعمال.

والثاني: الاعتذار عن إعمالها مع أنها غير جارية على الفعل.

والثالث: الإعلام بأنها إنما تحوّل عن اسم فاعل الثلاثي.

فإن قلت: هذا منقوض بقوله ^(٢):

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا

وقوله ^(٣): سَأَارٌ وَدَرَاكٌ وَمِعْطَارٌ وَمِهْدَاءٌ وَمِعْوَانٌ وَنَذِيرٌ، وقال ^(٤):

(١) ساقطة من المخطوط، والتسيم من التذيل والتكميل.

(٢) بتمامه:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الشَّمْسَا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من الطويل. انظر: ديوان عبيد الله (٣٤) وشرح التسهيل (٨١ / ٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٨٢ / ٣).

(٤) بتمامه:

أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّيِّعِ يُؤَزُّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ

والبيت لعمر بن معدى كرب، وهو من الوافر. انظر: شعر عمرو (١٤٠) والأصمعيات (١٧٢).

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ

قلنا: شاذة مسموعة، والأوّل الظاهر أنّه على إسقاطِ الخافضِ، أي: (بِهَلَالٍ)؛
لأنّك تقول^(١): «شَبِيهٌ بِهِ»، قالوا: «مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَلَا شَبِيهٌ بِهِ».

والرابع: الإعلام بأنّ كلامه ليس في نحو: خَيْرٍ وَبَصِيرٍ، بالنسبة إلى (فَعِيلٍ)،
ولا في: فَرِحَ وَأَشْرَ ونحوهما، بالنسبة إلى (فَعِلٍ)، وضابطهما: ما وُضِعَ مِنْ أَوَّلِ
الأمرِ على (فَعِيلٍ) أو (فَعِلٍ)، ولم يكن محوّلًا مِنْ شَيْءٍ، وإنّما هذا مِنْ بابِ الصفةِ
المشبهة.

* * *

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ [وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلٍ)]
[يستحق ما له من عمل]: وفاقًا لسيبويه^(٢)، وخالفه ك^(٣)؛ لأنّها زادت على
معاني أفعالها فخالفتها؛ فاستحقّت أن لا تحمّل عليها.

ومنع المازني^(٤) والزّيادي^(٥) والمبرد^(٦) وأكثر ص^(٧) إعمال (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ)،

(١) انظر: الكتاب (٦٩/١).

(٢) انظر: الكتاب (١١٠/١).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٦١/١).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرا في (٢١٥/٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٦٢/١).

(٥) انظر: الانتصار (٦٨ - ٧٢).

(٦) انظر: المقتضب (١١٤/٢ - ١١٧).

(٧) انظر: الأصول (١٢٤/١).

ومنع الجرمي^(١) إعمال (فَعِيل) دون (فَعِل)، وتقدّمه أبو عمرو^(٢)، واختلّفا في (فَعِل)، فقال أبو عمرو^(٣): إعمال (فَعِل) ضعيف، وخالفه الجرمي أبو عمرو. وزعم ابن طاهر^(٤) وتلميذه ابن خروف^(٥) أنها كلّها تعمل، ولو بمعنى الماضي، مجردة من (أَل)؛ لقوّتها بالمبالغة، ولأنّ السماع وردّ بذلك، كقوله^(٦):
بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يُخَمِّدُ يَوْمُهُ

البيت، ألا ترى أنّه يرثيه؟

وأجيب: بأنّه على حكاية الحال، مثل: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذِرَاعِيهِ﴾^(٧).
قوله: (فَيَسْتَحِقُّ) أي: كلّها، خلافاً لمن ذكرنا.
قوله: (مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ) أي: بشروطه، خلافاً لهذين الرجلين^(٨).

* * *

(١) انظر: الأصول (١٢٤/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٢١٦/٣) والتبصرة (٢٢٧).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٥٦٢/١) والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١٠٥٨).

(٣) انظر: الانتصار (٦٨).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٣١٨/١٠).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٥٥١).

(٦) بتمامه:

بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يُخَمِّدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ صَرُوبٌ

نسبه ابن يعيش لأبي طالب، ونسبه صاحب الحماسة البصرية لكعب بن سعد بن عقبة الغنوي، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٤٦) والكتاب (١١١/١).

(٧) الكهف: ١٨.

(٨) ابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وَمَا سَوَى الْمَفْرَدِ [مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ]
ع: وهو في الشئنة وجمعي التصحيح أقيس؛ لسلامة نظم الواحد؛ فالمجaraة
حاصلة بالفعل لا بالقوة.

المتنبى^(١):

بِأَبِي السُّمُوسِ الْجَانِحَاتِ غَوَارِبَا اللَّائِسَاتُ مِنَ الْحَرِيرِ جَلَابِيبَا
الْمُنْهَبَاتُ عُيُونَنَا وَقُلُوبَنَا وَجَنَاتُهُنَّ النَّاهِبَاتُ النَّاهِبَا^(٢)
يقول: اللواتي أنهبن قلوبنا وعقولنا وجناتهن، فلما نظرنا إليهن نهبن قلوبنا
وعقولنا^(٣).

المتنبى^(٤):

هَذَا الَّذِي أَبْصَرْتُ مِنْهُ حَاضِرًا مِثْلَ الَّذِي أَبْصَرْتُ مِنْهُ غَائِبًا
يجوزُ نصبُ (مِثْلَ) بـ: (أَبْصَرْتُ)، و(الَّذِي) خبرٌ، والإشارة للممدوح، ورفعُه
خبراً عن الإشارة واقعةً على الفعلِ، و(الَّذِي) صفةٌ، والعائدُ ضميرٌ محذوفٌ معمولٌ
لـ: (أَبْصَرْتُ).

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكِ الْحَلَّاحِلَا

(١) انظر: ديوان المتنبى (٩٩/١).

(٢) في المخطوط: (الناهيا)، وهذا تصحيف.

(٣) وهذا أحد إعرابات وأوجه البيت، وقد ذكره المعري، وذكر الوجه الثاني وهو النصب على أنه مفعول ثان. انظر: معجز أحمد (٩٣).

(٤) انظر: ديوان المتنبى (١٠٢/١).

خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلًا^(١)

* * *

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ [تَلَوْا وَاخْفِضِ وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي] قوله: (أَنْصَبَ وَاخْفِضِ) ع: إلا المضمَر المتصل إذا كَانَ الْعَامِلُ مَعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَجْرَدًا فَالْخَفْضُ لَا غَيْرُ، نَحْوُ: (مُكْرِمُكَ)، وَإِنْ كَانَ بِ: (أَلْ) فَالْنَصْبُ لَا غَيْرُ، نَحْوُ: (الْمُكْرِمُكَ).

قوله: (ذُو الْإِعْمَالِ)^(٢) فَأَمَّا غَيْرُ ذِي الْإِعْمَالِ فَيُخْفِضُ مَا يَلِيهِ لَا غَيْرُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ أَمْرُهُ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَا يُضَافُ مَرَّتَيْنِ، وَلَا يَنْصَبُ؛ إِذْ لَيْسَ أَهْلِيَّةُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْكَسَائِنِيِّ وَهَشَامِ بْنِ مِصْبَاءٍ، وَاخْتَلَفَ غَيْرُهُمْ: فَقَالَ السِّيرَافِيُّ^(٣) وَمَنْ تَبِعَهُ: يَجُوزُ أَنْ تَنْصَبَ لِلشَّبهِ بِالْفِعْلِ فِي الطَّلَبِ الْمَعْنَوِيِّ وَامْتِنَاعِ الْإِضَافَةِ.

وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا مُتَقَضٍّ بِقَوْلِكَ: «هَذَا ضَارِبُ الْيَوْمِ زَيْدًا أُنْسٍ»؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِمَحْذُوفٍ.

وَرَدَّ بَأَنَّهُ غَيْرُ مَا شِ فِي: «هَذَا ظَانُّ زَيْدٍ مُنْطَلِقًا»^(٤)؛ لِأَنَّا إِنْ لَمْ نَقْدِرْ الْمَفْعُولَ

(١) لامرئ القيس، وهو رجز. انظر: ديوان امرئ القيس (١٣٤).

(٢) هذا تصرف من ابن هشام - رحمه الله - في عبارة الناظم، وإلا فعبارة ابن مالك: «بذي الأعمال».

(٣) انظر: شرح السيرافي (٤٣٦/١).

(٤) انظر: شرح المفصل (١٠١/٤) والتذيل والتكميل (٣٣٤/١٠).

الأوّل فلا يجوزُ الحذفُ اقتصارًا، أو إن قدرناه فما ناصبه؟ وأجيب بأوجه:
أحدها: أنّه إنّما يمتنعُ حذفُ الاقتصارِ إذا لم يكن المفعولانِ مذكورين، ويدلُّ
على ذلك: «ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ»، وقولك: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟»، و«زَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا»؛
فلا تقدّرُ ثانيًا ل: (ظَنَّ) المحذوفة.

والثاني: أنّ (ظَنَّ) هذا من: (ظَنَّ بِهِ)؛ فلا يحتاجُ إلى مفعولين، وأصله: «ظَنَّ
بِرَّيْدٍ».

الثالث: أنّ (ظَنَّ) ذاتُ المضِيِّ لا مفعولَ لها، بل هي كالفعلِ القاصرِ.
الرابع: أنّا نمنعُ صوغَ اسمِ الفاعلِ حينئذٍ لِمَا فِيهِ مِنَ المحذورِ.
ورُدَّ بأنّه مخالفٌ لِمَا عُهِدَ فِي الصفاتِ المشتقاتِ مِنَ المصادرِ أنّها لا يتعدّزُ
صوغُها لِمَنْ قامت به بحالٍ.

والخامس: أنّه يجبُ استعمالُه ب: (أَل)؛ ليصحَّ إعمالُه.
ويردّه عندي أنّ معنى المعرّفِ غيرُ معنى المنكّرِ؛ فلا يصحُّ أن يُقامَ أحدهما
مقامَ الآخرِ إذا كانَ المقامُ يقتضي ذلك.
قوله: (مَا سِوَاهُ) شَمَلَ الثانيَ فِي بابِ (ظَنَّ) و(أَعْطَى)، والثاني والثالثَ فِي بابِ
(أَعْلَمَ وَأَرَى).

* * *

وَاجْزُرْ أَوْ انْصِبْ [تَابِعِ الَّذِي انْحَفَضَ كَ: مُتَّبِعِي مَالٍ وَجَاهَا مَنْ نَهَضَ]
ع: الجزُّ بالإضافة، والنَّصْبُ إمّا على مراعاةِ الموضعِ، أو بإضمارِ اسمِ فاعلٍ،
أو بإضمارِ فعلٍ، ويتعيّنُ الأخيرُ إن كانَ الوصفُ غيرَ صالحٍ للعملِ.

قوله: (تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ) أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَافِضُ صَالِحًا لِلْعَمَلِ أَوْ لَا.
قوله: (تَابِعَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّصْبَ عَلَى الْمَوْضِعِ، لَا بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَلَا بِتَقْدِيرِ
اسْمٍ فَاعِلٍ، وَإِلَّا لَمْ يَسْمَهُ تَابِعًا، وَالْمَحْقُقُونَ^(١) عَلَى التَّقْدِيرِ، وَكَذَا يَقُولُونَ فِي بَابِ
الْمَصْدَرِ، وَفِي بَابِ (إِنْ) إِذَا قُلْتَ: «إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَمْرُو»، فَ: (عَمْرُو) مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ
مَحْذُوفٌ، أَيْ: «وَعَمْرُو كَذَلِكَ»، أَوْ يَعْطِفُونَهُ عَلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ إِنْ وَجَدَ.

فصل: وَأَمَّا بَابُ (لَيْسَ) وَ(مَا) إِذَا جُرَّ الْخَبَرُ بِالْبَاءِ، وَاسْمُ (لَا) الَّتِي لِنَفْسِي
الْجِنْسِ فِي مِرَاعَاةِ مَحَلِّ الْخَبَرِ فِي (لَيْسَ) وَ(مَا) وَمَحَلِّ الْاسْمِ فِي (لَا) فَجَائِزٌ إِجْمَاعًا؛
لَأَنَّ الطَّالِبَ مَوْجُودٌ فِيهِمَا، وَهُوَ (لَيْسَ) وَ(مَا) وَالْإِبْتِدَاءُ؛ لِأَنَّ (لَا) مَعَ اسْمِهَا فِي
مَوْضِعِ الْمَبْتَدَأِ.

قوله: (تَابِعَ) أَطْلَقَهُ، وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٢): إِنَّهُ يَجُوزُ النِّصْبُ فِي
الْمَعْطُوفِ، نَحْوُ^(٣):

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ أَوْ عَبْدَرَبُّ
وَفِي النَّعْتِ قَالَ: وَلَمْ أَجِدْ لَهُ شَاهِدًا، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ بِالْقِيَاسِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي

(١) انظر: أخبار الزجاجي (٣) وشرح الرضي (٤/ ٣٥٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٤٧/ ٢).

(٣) بتمامه:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَرَبُّ أَخَا عَزُوزِ بْنِ مِخْرَاقٍ
اختلف في نسبة البيت حتى قيل إنه مصنوع، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (١/ ١٧١)
ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٨٩) والمقتضب (٤/ ١٥١).

تابع معمول المصدر، نحو^(١):

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

ونحو^(٢):

مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

واقضى كلامه أنه لا يجوز في بقية التوابع.

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ [لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ]

إن نصبَ (كُلًّا) ورفعتَ^(٣) (اسْمُ مَفْعُولٍ) فهو وجهُ الكلام؛ لأنك أقمتَ المفعولَ الأولَ مقامَ الفاعلِ، وتركتَ الثانيَ، ونظيره: «دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ»، ليس فيه غيرُ تقديمِ المفعولِ الثاني على عاملِهِ، وهو كثيرٌ حسنٌ.

وإن عكستَ رفعتَ (كُلًّا)، ونصبَ (اسْمُ مَفْعُولٍ) ف: (كُلُّ) مبتدأ، والنائبُ

(١) بتمامه:

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
والبيت للبيد، وهو من الكامل. انظر: ديوان لبيد (١٢٨) ومعاني القرآن للفراء (٦٦/٢).

(٢) من تمامه:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الْحَازِمُ الْبَطْلُ
السَّالِكُ النَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ
والشعر للمتنخل الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٨١).

(٣) في المخطوط: (أو رفعت)، والتصويب من العلمي (٤٣٩/١).

عن فاعل (يُعْطَى) ضميرٌ راجعٌ إليها، و(اسْمُ مَفْعُولٍ) مفعولٌ ثانٍ، وفيه إقامة المفعول الثاني، وترك المفعول الأول، ولكنه لا تقدم فيه ولا تأخير، وبعضهم يزعم أنه لا يُقام الثاني ويترك الأول حتى يقدرَ قلب المعنى، والحق أنه لا يحتاج إلى ذلك، وأن كلام سيبويه^(١) مؤوّل.

إذا رَفَعْتَ (كُلُّ) بالابتداء و(اسْمُ مَفْعُولٍ) بالفعل فهو من باب: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾^(٢).

..... كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ^(٣)

وهو محل اتفاق عند الناظم^(٤).

وإن رَفَعْتَ (كُلًّا)، ونصبت (اسْمُ مَفْعُولٍ) فجائزٌ أيضًا؛ لأنّ لـ: (يُعْطَى) مفعولين^(٥)، أحدهما مرفوعٌ قائم مقام الفاعل، والثاني منصوبٌ، فإن أقيمت الأول وهو (اسْمُ مَفْعُولٍ) فالمفعول الثاني محذوفٌ، والأصل: «يُعْطَاهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ»، وإن أقيمت الثاني قدرته ضميرًا مرفوعًا مستترًا في (يُعْطَى) عائداً على (كُلُّ)، والتقدير: «والشيء الذي تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل يُعطى ذلك الشيء لاسم المفعول

(١) انظر: الكتاب (١/ ٤٧ و ١٨١).

(٢) النساء: ٩٥، وهي قراءة الحسن وابن عباس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٥).

(٣) من تمامه:

قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

من مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (١٣٢) والكتاب (١/ ٨٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٢).

(٥) في المخطوط: «مفعولان».

بلا تفاضل بينهما»، وهذا الوجه أحسن؛ لسلامته من الحذف، والأول أحسن لإقامة المفعول الأول دون الثاني.

وإن نصبت (كلاً) فهو المفعول الثاني، و(اسم مفعول) واجب الرفع، وهو المفعول الأول.

* * *

فَهُوَ كَفَعْلٍ [صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ: «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»]

* * *

وَقَدْ يُضَافُ [ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ»]

تمثيله بـ: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ» ظاهرٌ، ومثل ابنه^(١) بقوله: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَيْدُهُ»، وقدره بأن الإسناد حُوِّلَ عَنِ الْعَبْدِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ.

وعندي أنه ينبغي التوقف في هذا، فإن ذلك يؤول إلى الإخبار عن زيد بأنه مضروبٌ، وذلك خلاف الواقع، أمّا مَنْ حُمِدَتْ مقاصده فلا يمتنع أن يقال فيه مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ، وكذا مَنْ حَسُنَ وجهه لا يمتنع أن يقال فيه أنه حسنٌ، ووجه رفع (المقاصد) أنه وجه الكلام وحقيقته، ووجه نصبه قصد المبالغة بتعميم المدح، ووجه الخفض بعد ذلك تخفيف اللفظ.

والذي دلّ على أن الإضافة فرعُ النصب لا فرعُ الرفع أمران:

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٣٠٨)، وقد هتك محقق الكتاب ضبط أمثله ابن الناطم هناك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



أحدهما: أنه لا تجوزُ إضافةُ شيءٍ إلى نفسه.

والثاني: تذكيرُ الوصفِ، ولو كانَ (المقاصد) في موضعِ رفعٍ والفعلُ خاليًا
من الضميرِ لبقِيَ الوصفُ على تأنيئه.



[أبنية المصادر]

(فَعْلٌ) قِيَاسٌ [مَصْدَرُ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَ: «رَدَّ رَدًّا»]

[فَعْلٌ]: هذا الوزن، (المُعْدَى): أي: الفعل المعدَّى.

(مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) مِنْ جِنْسِ ذِي الثَّلَاثَةِ، أَي: الَّذِي هُوَ مِنْ ذِي الثَّلَاثَةِ، فذ: (مِنْ)

لبیان الجنس.

(قِيَاسٌ) وَلَا يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ، يَدُلُّكَ: (صَدَقْتُهُ الْحَدِيثَ)، وَ(كَذَبَهُ الْخَبَرَ)،

و(عَلِمَ الْمَسْأَلَةَ)، وَ(حَسِبْتُ زَيْدًا فَاضِلًا).

ش ع^(١): (فَعْلٌ) قِيَاسٌ مَصْدَرٍ (فَعْلٌ) الْمُتَعَدِّي، صَحِيحًا كَانَ أَوْ مَعْتَلًا، ك:

«وَصَلَّاهُ وَضَلَّاهُ»، وَ«وَعَاهُ وَعْيَاهُ»^(٢)، وَ«عَطَاهُ عَطَوًا».

ع: كَأَنَّهُ مِثْلٌ لِلصَّحِيحِ ب: (وَصَلَّاهُ)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ مَعْتَلٌ مِثَالٌ لِلصَّحِيحِ،

وَالْكَلَامُ فِي التَّصْرِيفِ، وَالتَّصْرِيفِيُّ سَمِيَ ذَلِكَ مَعْتَلًا، بِخِلَافِ النَّحْوِيِّ. انْتَهَى.

و(فَعِلٌ)^(٣) الْمُتَعَدِّي مَصَادِرُهُ مَعْلُومَةٌ مُخْتَلِفَةٌ مَحْفُوظَةٌ، ك: «حَمَدَ حَمْدًا»،

و«عَلِمَ عِلْمًا»، وَ«عَمِلَ عَمَلًا»، وَ«شَرِبَ شُرْبًا»، وَ«رَجِمَ رَجْمَةً»، وَ«نَسِيَ نَسْيَانًا»،

و«قَبِلَ قَبُولًا»، وَ«سَمِعَ سَمُوعًا»، وَ«وَلِيَ وَلَايَةً».

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٧١٤).

(٢) في شرح العمدة (ورعيته رعياً).

(٣) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة ولكن من مكان آخر. انظر: شرح العمدة (٢/٧١٨).

ع: هذا من بابِ الحَرْفِ، وقياسُها (الْفَعَالَةُ)، ولو كانَ متعدِّيًا كـ: «نَجَرَ»، و«خَاطَ»، وسيأتي ذلك من كلامه بعدُ. انتهى.

و«سَمِعَ سَمَاعًا»^(١)، و«لَقِيَ لِقَاءً، وَلُقِيَانًا»^(٢)، و«أَمِنَهُ أَمَانَةً»، و«وَمِقَهُ مِقَةً»، و«رَضِيَهُ رِضًى»، و«أَلْفَهُ أَلْفَةً»، و«كَرِهْتُ الشَّيْءَ كَرَاهَةً»، و«خَفْتُهُ خِيفَةً»، و«خَشِيتُهُ خَشِيَةً».

وَكَثُرَ^(٣) في (فَعِلَ) مضعفًا كـ: «مَسِسْتُ مَسًّا»، و«شَمِمْتُ شَمًّا»، و«مَصِصْتُ مَصًّا»، و«عَضِصْتُ عَضًّا»، و«سَفِفْتُ سَفًّا».

وَكَثُرَ (فَعُلَ) أيضًا فيما أفهم أخذًا بالفهم، كـ: «زَرَدَ زَرْدًا»، و«سَرِطَ سَرْطًا»، و«لَقِمَ لَقْمًا»، و«نَهِمَ نَهْمًا»، و«بَلَعَ بَلْعًا»، و«لَحَسَ لَحْسًا»، و«قَضِمَ قَضْمًا»، و«خَضِمَ خَضْمًا».

وَأُطْرِدَ (فَعَالَةً) في مصدرِ (فَعُلَ) المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: «أَثَلُ الْمَالِ والشرفُ أَثَالَةٌ» إذا كَثُرَ، و«أُزِبَ الرجلُ أَرَابَةً» إذا عَقَلَ، و«حُسِبَ حِسَابَةً» إذا كانَ حَسِيًّا، و«صَلَعَ صَلَاعَةً» إذا قَوِيَ وَصَلَبَ، و«حُصِفَ حَصَافَةً» إذا رَزَنَ عَقْلُهُ، و«حُصِنَ حَصَانَةً»، و«بَطَانَةً»، أي: عَظُمَ بَطْنُهُ، و«بَدَانَةً»، و«بَاسَةً»، أي: سَجَاعَةٌ، و«ضَالَةً»، و«مَهَانَةً»، و«مَقَاتَةً»، و«صَلَابَةً»، و«كَثَافَةً»، و«صَلَاتَةً»^(٤).

(١) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

(٢) في شرح العمدة: «لَقِيَ لُقًى وَلُقِيَانًا».

(٣) أي: كثر أن يجيء مصدره على (فَعُلَ). انظر: شرح العمدة (٧١٨/٢).

(٤) انتهى النقل. انظر: شرح العمدة (٧١٩/٢ - ٧٢٠).

ع: قوله: (فَعَلُ) البيت، إِنَّمَا يَكْثُرُ فِي (فَعَلِ) المتعدي إذا كان مضعفاً، كـ: (شَمِئْتُ)، أو مُفْهِمًا عَمَلًا، إِنَّمَا بِاللِّسَانِ كـ: (لَحِئْتُ الشَّيْءَ)، و(حَمِئْتُ)، أو بِالْفَمِ كـ: (لَقِئْتُ) و(بَلِغْتُ) و(قَضِئْتُ) و(خَضِئْتُ)، وَالْخَضْمُ: الْأَكْلُ بِجَمِيعِ الْفَمِ، وَالْقَضْمُ: الْأَكْلُ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(١): قَدِمَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى ابْنِ عَمٍّ لَهُ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ بِلَادُ مَقْضَمٍ، وَلَيْسَتْ بِلَادَ مَخْضَمٍ».

وَقَدْ يَجْتَمِعُ كَوْنُهُ بِاللِّسَانِ، وَكَوْنُهُ مَضَاعِفًا، كـ: (مَصِضْتُ)، و(مَشِشْتُ)، و(عَضِضْتُ)، وَقَدْ تَخَلَّفَ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ وَيَأْتِي (فَعَلُ) كـ: (فَهَيْئْتُ).

قَالَ الْكَسَائِيُّ^(٢) فِي «الْمَعَانِي» بَعْدَ أَنْ حَكَى فِي مِضَارِعِ (صَدَّ) بِمَعْنَى (أَعْرَضَ) لِعَتَيْنِ: الضَّمَّ وَالْكَسْرَ: «مَنْ قَالَ: «صَدَدْتُه» قَالَ: (صَدًّا)، وَمَنْ قَالَ: «صَدَدْتُ عَنْهُ» قَالَ: (صُدُودًا)».

ع: فهذا مقررٌ لقوله:

(فَعَلُ) قِيَاسُ مُضَدِّ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ.....
وقوله:

و(فَعَلُ) اللَّزِمُ يَنْفُلُ (فَعَدَا) لَهُ (فُعُولُ) بِأَطْرَافِ.....
واعلم أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ قَوْلِهِ: (فَعَلُ قِيَاسُ) الْبَيْتِ، وَقَوْلِهِ: (وَفَعَلَ اللَّزِمُ)

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٥٥).

(٢) وقد سبقه الخليل إلى تقرير هذا. انظر: العين (٨٠/٧).

البيت، وبين ما حكى الثقات^(١) عن أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء أنه قال: «إذا جاءك (فَعَلَ) مما لم يسمع مصدره فاجعله (فَعَلًا) للحجاز، و(فُعُولًا) لنجد» يحتاج إلى نظير جيّد.

* * *

و(فَعَلَ) اللَّازِمُ [بابه (فَعَلَ) كَ: (فَرَحَ) وك: (جَوَى) وك: (شَلَلُ)]

بدأ ب: (فَعَلَ) لطول الكلام على (فَعَلَ) اللازم.

قوله: (بابه فَعَلَ) كالْفَرَحِ والمَرَحِ والأشْرِ والْبَطْرِ.

في «شرح العمدة»^(٢): «ويشارك (فَعَلًا): (فُعَلَةً)، أو تُغْنِي عنه فيما الوصف منه للمذكّر (أَفْعَلُ)، وللمؤنث (فَعَلَاءُ).

فا: نحو: «كَهَبَ البعيرُ كَهَبًا، وكُهَبَةً» إذا اغبرَّ، و«سَفَعَ سَفْعًا، وسُفْعَةً» إذا اسودَّ، و«جَذِمَ الرَّجُلُ جَذَمًا، وجُذْمَةً» إذا انقطعت يده.

و^(٣): «كَمَدَ اللونُ كُمْدَةً» إذا كَدِرَ، و«كَمَتَتِ الدَّابَّةُ كُمْتَةً» إذا صارَ لونُها بينَ الشُّقْرِه والذُّهْمَةِ، و«سَمِرَ سُمْرَةً»، و«أَدِمَ أَدْمَةً» معروفان، و«أَدِمَ البعيرُ أَدْمَةً» إذا ابيضَّ.

ويتشارك أيضًا في (فَعَلَ): (فَعَلُ) و(فَعَالَةً)، ك: «نَدِمَ نَدَمًا، ونَدَامَةً»، و«سَيِّمَ

(١) نقله الفارابي. انظر: ديوان الأدب للفارابي (١٣٩/٢) وشمس العلوم (٩٧/١) والشافعية (٢٦).

(٢) شرح العمدة (٧١٦/٢).

(٣) بعد الواو من (وكمد) علامة (٢) ويظهر أنها إشارة إلى النوع الثاني، والتوضيح أن ابن مالك قال في شرح العمدة: «واغناء فعلة عن فعل نحو كمد...».

سَأَمًا، وَسَأَمَةً، و«سَلِمَ سَلَمًا، وَسَلَامَةً»، و«سَلِسَ سَلَسًا، وَسَلَاسَةً»، و«زَمِنَ زَمَنًا، وَزَمَانَةً»^(١)، و«ذَرَبَ ذَرْبًا، وَذَرَابَةً» إذا احتدَّ لسانه.

وقد يُعْنِي (فَعَالَةً) عن (فَعَلٍ) في المعاني اللازمة^(٢)، ك: «زَهَدَ زَهَادَةً» إذا نَعِمَ، و«زَهَشَ زَهَاشَةً»^(٣)، و«شَرِقَ شَرَاقَةً» إذا حُسِنَتْ حمرته، و«شَرِسَ شَرَاسَةً» إذا ساءَ خلقه، و«شَقِيَ شَقَاوَةً»، و«سَعِدَ سَعَادَةً»^(٤).

* * *

و(فَعَلٍ) اللَّازِمُ [مِثْلُ (فَعَدَا)] لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادِ ك: (عَدَا)]
قوله: (وَفَعِلَ اللَّازِمُ) خرج المتعدي؛ فإنَّ له (فَعَلًا) كما تقدَّم.

ولهذا مَنْ قال: «وَقَفْتُ الدَّابَّةَ» فإنه يقول (وَقَفًّا)، وَمَنْ قال: «وَقَفَّتِ الدَّابَّةُ» فإنه يقول (وُقُوفًا)، وَمِنْ ثَمَّ غُلُطَ^(٥) مَنْ قالَ في قوله^(٦):
وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيَّهِمْ

(١) في شرح العمدة ثلاثتها بالناء.

(٢) في المخطوط (اللازم) والتصويب من شرح العمدة.

(٣) يظهر أنهما في المخطوط بالبدال والتصويب من شرح العمدة.

(٤) انتهى النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٢/٧١٧-٧١٨).

(٥) هو أبو بكر الأنباري. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري (٢٤).

(٦) بتمامه:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيَّهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَنَجَمَلِ

والبيت من معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٩).

إِنَّ (وُقُوفًا) مصدرٌ عاملٌ في (مَطِيَّهِمْ).

ولهذا أيضًا أَخَذَ [على] ^(١) أبي نواس في قوله ^(٢):

وَإِذَا تَزَعْتَ عَنِ الْغَوَايَةِ فَلْيَكُنْ اللَّهُ ذَاكَ النَّزْعُ لَا لِلنَّاسِ
وإنما هو: «تَزَعْتُ نَزُوعًا» قياسًا وسماعًا، قال ^(٣):

لَا أَسْتَطِيعُ نَزُوعًا عَنْ مَحَبَّتِهَا أَوْ يَصْنَعُ الْوَجْدُ بِي بَعْضَ الَّذِي صَنَعَا
قوله: (فُعُولٌ بِاطْرَادٍ) ع: مراده بالاطراد هنا وفي كثيرٍ من بابٍ جمع التفسير:
كثرة النظائر، لا أَنَّ لنا أن نقوله وإن لم يُسمع.

فمن مجيئه: (الْفُتُوتُ)، و(الرُّكُوعُ)، و(السُّجُودُ)، و(الْجُلُوسُ)، و(الْقُعُودُ)،
و(الْخُشُوعُ)، و(الْعُكُوفُ)، و(الصُّعُودُ)، و(النُّزُولُ)، و(الخُرُوجُ)، و(النُّزُوعُ) عن
الشيء، و(الْعُدُولُ عنه).

ومن مجيئه مرجوحًا أنهم قالوه في مصدرٍ: (كَسَدَ)، و(فَسَدَ)، و(ذَهَبَ)،
والأكثر من (الكَسَادِ)، و(الفَسَادِ)، و(الذَّهَابِ)، والذي حكى (الفُعُولَ) فيهنَّ
الواحد ^(٤) في تفسيره: ﴿لِيُقْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ ^(٥).

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي.

(٢) البيت من الكامل. انظر: ديوان أبي نواس (٥١١).

(٣) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: ديوان الأحوص (١٠٦).

(٤) ومن قبله قاله أبو مسحل وابن السكيت وابن دريد. انظر: التفسير البسيط للواحدى (٧٩/٤)،

وانظر أيضًا: نوادر أبي مسحل (٢٤) وإصلاح المنطق (٨٧) وجمهرة اللغة (٦٤٦/٢).

(٥) البقرة: ٢٠٥.

ومن امتناعه البتة: «رَشَدُ رُشْدًا»، و«حَكَمَ حُكْمًا»، و«رَقَدَ رُقَادًا»، و«صَمَتَ صَمْتًا، وُصْمَاتًا».

قوله: (بِاطْرَادٍ) يَرُدُّ نَحْوُ: (غَزَا)، و(دَعَا)، و(سَعَى).
وفي «العمدة» و«شرحها»^(١): «يَشْرُطُ صِحَّةَ عَيْنِهِ».
ع: فخرج نحو: (مَاتَ)، و(عَاشَ)، و(صَامَ)، و(نَامَ).
وكان ينبغي أن يقول: «أو اللّام».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فَعَالًا) [أَوْ (فَعَلَانًا) فَادِرٍ أَوْ (فُعَالًا)]
ش ع^(٢): ك: «حَرَنَ الْفَرَسُ حِرَانًا»، و«جَمَحَ جِمَاحًا»، و«قَمَصَ قِمَاصًا».
وإن أفهم الفعل ولاية أو حرفة ك: «أَمَرَ إِمَارَةً»، و«عَرَفَ عَلَى الْقَوْمِ عِرَافَةً»،
و«نَقَبَ عَلَيْهِمْ نِقَابَةً»، و«وَزَرَ وَزَارَةً».
ع: و«خَلَفَ خِلَافَةً». انتهى.
و^(٣) «كَتَبَ كِتَابَةً»، و«تَجَرَ تِجَارَةً»، و«جَرَى الْمَاءُ جَرِيَانًا»، و«غَشِيَ النَّفْسُ غَشِيَانًا».

أو صوتًا فعلى (فُعَالٍ) أو (فَعِيلٍ)، ك: «بَعَمَتِ الظَّبْيَةُ بُعَامًا»، و«صَرَخَ الدِّيكُ صُرَاخًا»، و«رَغَا الْبَعِيرُ رُغَاءً»، و«خَارَ الثَّوْرُ خَوَارًا»، و«نَهَقَ الْجِمَارُ نُهَاقًا، وَنَهَيْقًا».

(١) انظر: شرح العمدة (٧١٣/٢) و(٧١٦/٢).

(٢) انظر: شرح العمدة (٧١٤/٢).

(٣) يستكمل ابن هشام النقل من شرح العمدة.

و«نَبَحَ الْكَلْبُ نُبَاحًا، وَنَبِيحًا».

أو سِرًا ف: (فَعِيلٌ)، ك: «وَزَفَ وَزِيْفًا»، و«وَجَفَ وَجِيْفًا»، و«ذَمَلْ ذَمِيْلًا»، و«وَشَجَ وَشِيْجًا»^(١)، و«وَهَسَ وَهِيْسًا».

استثنى أربعة^(٢) مصادر، اثنان خاصان، وهما: (فَعَالٌ) للإباء، و(فَعَلَانٌ) للتحرك، واثنان مشتركان، وهما: (فُعَالٌ) للأصوات والأدواء، و(فَعِيلٌ) للأصوات والسير.

ع: لِيُنْظَرَ فِي: «نَسَزَتِ الْمَرْأَةُ نُسُورًا».

فَأَوَّلَ لِذِي [امْتِنَاعٍ ك: (أَبَى) وَالْثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا]

لِلدَّاءِ (فُعَالٌ) [أَوَّلِصَوْتٍ وَشَمَلٌ سِيرًا وَصَوْتًا (الفَعِيلُ) ك: (صَهْلٌ)]
مِنْ (الفَعِيلِ) لِلصَّوْتِ: (الزَّفِيرُ)، و(الشَّهيقُ)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٣) فِي: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ﴾^(٤): الزَّفِيرُ فِي الْحَلْقِ، وَالشَّهيقُ فِي الصَّدْرِ.

تَنْبِيْهُ: قَدْ يَأْتِي (فَعِيلٌ) و(فُعَالٌ) ل: (الفَعْلُ)، ك: «نَعَبَ الْغُرَابُ نَعِيْبًا، وَنُعَابًا»، و«نَعَقَ الرَّاعِي نَعِيْقًا، وَنُعَاقًا»، و«أَزَّتِ الْقِدْرُ أَرْيزًا، وَأُزَارًا».

(١) كذا في بعض مخطوطات شرح العمدة، وأثبت المحقق في متن شرح العمدة: «وسج وسيجًا».

(٢) في المخطوط: (أربع).

(٣) انظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (١٩١) وتفسير ابن أبي حاتم (٢٠٨٥/٦).

(٤) هود: ١٠٦.

وقد ينفردُ (فُعَالٌ)، ك: «بَغَمَ الظَّنِّيُّ بُغَامًا»، و«صَبَحَ الثَّغْلُبُ صُبَاحًا».

وقد ينفردُ (فَعِيلٌ)، ك: «صَهَلَ الْفَرَسُ صَهِيلًا»، و«صَحَدَ الصُّرْدُ صَحِيدًا».

قوله: (وَشَمَلُ) الفتح في الميم هنا أفصح؛ لمناسبة (كَصَهَلَ)، ومثله: «وَلَا أَتَقَمُّ وَلَوْ لَدَغْنِي الْأَزَقَمُ»^(١)، ومثلهما: «إِنَّهُ هُوَ يَدِي وَيُعِيدُ»^(٢).

قوله: (كَصَهَلَ) ذكر ابنُ الضائع^(٣) في قوله^(٤):

وَيَضْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلًا يُبَيِّنُ لِلْمُغْرِبِ
أَنَّهُ يُرَوَّى: (يَضْهَلُ) بفتح الهاء وكسرهما، و(الطَّوِيُّ): البئرُ المطويةُ بالحجارة،
شبهَ جوفَ الفرسِ بها لسَعَتِهِ، ومفعولُ (يُبَيِّنُ) محذوفٌ.

وزعمَ أبو القاسم^(٥) أنَّ (الْمُغْرِبَ) الذي له خيلٌ عِرابٌ، قال: أي: سَمِعَ صَوْتَهُ
مَنْ لَهُ خَيْلٌ عِرابٌ عَرَفَ أَنَّهُ عَتِيقٌ.

وردَّ عليه ابنُ السِّيد^(٦) بأنَّ: مَنْ لَهُ خَيْلٌ عِرابٌ قد لا يعرفُ علاماتِها، فَمِنْ أَيْنَ
يَكُونُ الصَّهِيلُ مُبَيِّنًا لَهُ أَنَّهُ عَتِيقٌ؟ لَأَنَّ الْمَعْنَى: يُبَيِّنُ ذَلِكَ الصَّهِيلُ لِلْمُغْرِبِ أَنَّ صَاحِبَ

(١) من كلام الحريري في المقامة الدمياطية. انظر: مقامات الحريري (٤١).

(٢) البروج: ١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٢٦٥/٣).

(٤) البيت للناطقة الجعدي، وهو من المتقارب. انظر: ديوان الناطقة الجعدي (٣٣) والجيم

(٢٤٧/٢).

(٥) انظر: الجمل لأبي القاسم الزجاجي (٢٦١ - ٢٦٢).

(٦) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد (٣٠٠).

ذلك الصَّهْلَ عَتِيقٌ^(١)، قَالَ^(٢): «بَلِ الْمَرَادُ بِالْمَعْرِبِ الْعَارِفُ بِالْخَيْلِ الْعِرَابِ، لَا مَنْ لَهُ الْخَيْلُ الْعِرَابُ».

قَوْلُهُ: (وَشَمَلٌ) مُسْتَنَى مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُسْتَنَى مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَرْجِ الْأَعْرَابَ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣)، بَعْدَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾^{(٤)(٥)}.

* * *

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ [لِـ: (فَعُلَا كَ: «سَهْلُ الْأَمْرِ» وَزَيْدٌ جَرُلاً]

قَالَ ابْنُهُ فِي شَرْحِ قَصِيدَةِ أَبِيهِ فِي (الْأَبْنِيَّةِ)^(٦) فِي قَوْلِهِ:

وَقِسْ فَعَالَةً أَوْ فُعُولَةً لِفَعْلٍ كَالشَّجَاعَةِ وَالْجَارِي عَلَى (سَهْلًا)

(فَعَالَةً) مَقِيسٌ فِي مَصْدَرٍ (فَعَلَّ) الَّذِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى (فَعِيلٍ)، نَحْوُ:

(١) يظهر أنه حدث للناسخ هنا انتقال نظر؛ فقد خلط الكلام، والكلام في المخطوط: «فمن

أين يكون الصَّهْلُ مَبْنًى له أنه عَتِيق؛ لأن المعنى يبين ذلك الصَّهْلُ للمعرب أن صاحب ذلك

الصَّهْلُ مَبْنًى له أنه عَتِيق».

(٢) يقصد به ابن السيد.

(٣) التوبة: ٩٩.

(٤) التوبة: ٩٧.

(٥) تكررت جملة «بَعْدَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾» مرتين في هذه الجملة في

المخطوط.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم على لامية الأفعال (٣٠).

«شَجِعَ شَجَاعَةً»، فهو: «شَجِيعٌ»، و«مَلَحَ مَلَاحَةً»، فهو «مَلِيعٌ»، و«نَظَفَ نَظَافَةً»، فهو «نَظِيفٌ».

و(فُعُولَةٌ) مقيسٌ في مصدرٍ (فَعَلَّ) الذي الوصفُ منه على (فَعَلٍ)، نحو: «سَهَّلَ سُهُولَةً»، فهو «سَهْلٌ»، و«صَعَبَ صُعُوبَةً»، فهو «صَعْبٌ»، و«حَزَنَ الْحَزْنَ» حُزُونَةً، فهو «حَزَنٌ». انتهى.

وهذا التفصيل لا إشعار لنظم الألفية بشيء منه.

«سَرَوْ سَرَاوَةً»، و«السَّرَاوَةُ المروءةُ والشرفُ».

وفي «شرح العمدة»^(١): «وَكَثُرَ (فُعُولَةٌ) في مصدرٍ (فَعَلَّ) المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعَلٍ)، كـ: (سُهُولَةٍ)، و(صُعُوبَةٍ)، و(رُطُوبَةٍ)، و(عُدُوبَةٍ)، و(جُعُودَةٍ)، و(فَعُولَةٍ)^(٢) في المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعِيلٍ)، كـ: (النَّظَافَةِ)، و(المَلَاحَةِ)، و(القَبَاحَةِ)، و(الفَصَاحَةِ)، و(الرَّزَانَةِ).

وقد يُستغنى بـ: (فَعَالَةٍ) عن (فُعُولَةٍ) في المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعَلٍ)، كـ: (النَّزَارَةِ)، و(النَّدَابَةِ)، و(الضَّنَاكَةِ).

وقد تشترك (فَعَالَةٌ) و(فُعُولَةٌ) في المعبرِ عن فاعله بـ: (فَعَلٍ)، كـ: «جَهْمُ الوجهِ»، و(وَجَفَ)، و(رَخُصَ)، و(فَسَلَ)، و(قَدَّمَ)، و(فَعَمَ).

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٢٠).

(٢) كذا في المخطوط، ولا أدري ما محلها هنا، ولعلها تصحيف لـ: (فعالة)، ومن هنا حتى قوله: «الرزانة» غير موجود في شرح العمدة، فلعله من زيادة ابن هشام من غير أن يشير، أو لعله من نسخة عند ابن هشام من شرح العمدة غير موجودة في المطبوع، والله أعلم.

وقد يُغني عن (فَعَالَة): (فُعِلَ)، و(فَعَلَ) في المعبر عن فاعله بـ: (فَعِيل)، كـ: (القُرْبِ)، و(البُعْدِ)، و(البُطْءِ)، و(القُبْحِ)، و(السُّخْقِ)، و(النُّبْلِ)، و(الغِلَظِ)، و(الكِبَرِ)، و(الصَّغَرِ)، و(القِصَرِ).

وقد يُغني عن (فَعَالَة) غيرُ (فُعِلَ)، و(فَعَلَ)، كـ: «جَمَلَ جَمَالًا»، و«شَرَفَ شَرَفًا».

* * *

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا [لِمَا مَضَى] فَبَابُهُ النُّقْلُ كـ: (سُخِطَ) و(رَضَا) [مِمَّا أَتَى مُخَالَفًا مَا مَضَى: «فَرَكَّتِ الْمَرْأَةُ رُوجَهَا فَرَكًا»، والقياسُ (فَرَكًا)، و«فَرَكْتُهُ»^(١) فَرُوكًا، والقياسُ (فَرَكًا)].

* * *

وَعَبَّرُ ذِي ثَلَاثَةِ [مَقِيسٍ مَصْدَرُهُ كـ: «قُدَّسَ التَّقْدِيسُ» (فَعَلَ) له مصادرُ:

أحدها: (التَّفْعِيلُ)، كـ: (التَّعْلِيمُ)، و(التَّكْلِيمُ).
والثاني: (التَّفْعِلَةُ)، كـ: (التَّبْصِرَةُ)، و(التَّكْرِمَةُ)، و(التَّجَرِبَةُ).
والثالث: (الْفِعَالُ)، نحو: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَابًا﴾^(٢).
والرابع: (الْفِعَالُ)، قال^(٣):

(١) في العليمي: (وفريكة).

(٢) النبأ: ٢٨.

(٣) البيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٨) والكامل (١٥٦/٢).

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

والخامس: (المُفْعَلُ)، نحو: ﴿وَمَرَقْنَهُمْ كُلَّ مَرْقٍ﴾^(١).

«وَزَكَّاهُ تَزَكِيَةً» [وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا]

وَأَسْتَعِذَّ اسْتِعَاذَةً [أَقَمَّ إِقَامَةً] وَغَالِيَا ذَا التَّلَازِمِ

هذا داخلٌ تحت قوله:

وَمَا يَلِي الْأَخْرَمُ مَدًّا وَافْتَحَا

البيت، وكان ينبغي أن يؤخَّرَ الكلامَ على مصدرِ (اسْتَفْعَلَ) معتلَّ العينِ على الكلامِ على مصدرِ (اسْتَفْعَلَ) الصحيحِ العينِ؛ لأنَّه السابقُ ذهناً وصناعةً، ثم يصيرُ إلى نحوِ (اسْتِعَاذَةً) [ذهناً]^(٢) وصناعةً، وكذا فعلٌ في «التَّسْهِيلِ»^(٣) و«الْفَيْصَلِ»^(٤) و«سَبَكِ الْمَنْظُومِ»^(٥)، وكذلك فعلٌ في مصدرِ (أَفْعَلَ)، قدَّم الكلامَ على الصحيحِ العينِ، ثم ثنى بالكلامِ على المعتلِّها، وكذا فعلٌ في مصدرِ (فَعَّلَ)، قدَّم [الكلام]^(٦)

(١) سبأ: ١٩.

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

(٣) انظر: التسهيل (٣١١).

(٤) كتاب لابن مالك لم يصل إلينا حتى الآن، وقد نقل منه السيوطي في المزمهر.

(٥) انظر: سبك المنظوم (٢٠٢).

(٦) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/ ٤٥١).

على الصحيح اللام، ثم^(١) نثى بالكلام على المعتلها.

* * *

وَمَا يَلِي الْآخِرَ [مُدَّ وَافْتَحَا] مَعَ كَسْرِ يَلُو الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا]

* * *

بِهَمْزٍ وَضَلِ [كَ: (اضْطَقَى) وَضَمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَثْنَالٍ: «قَدْ تَلَمَّمَا»]

* * *

فَلَلَّ^(٢) أَوْ فَعْلَلْتُ [لِ: (فَعْلَلَا) وَاجْعَلْ مَقْبَسًا نَائِيًا لَا أَوَّلًا]

* * *

لِ: (فَاعَلَّ): (الْفِعَالُ، [وَالْمُفَاعَلَةُ] وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ]

* * *

وَفَعْلَلْتُ لِمَرَّةٍ [كَ: (جَلَسَ) وَفَعْلَلْتُ لِهَيْئَةٍ كَ: (جَلَسَ)]

«هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ، وَالْحِلُّ مَيْتُهُ»، أبو سليمان الخطابي^(٣): «عوامُ الرواةِ

يكسرون الميم، وإنما هي مفتوحة، والمرادُ حيوانُ البحرِ إذا مات فيه، وسمعتُ أبا

عمر^(٤) يقول: سمعتُ المبردُ يقول: (الْمَيْتَةُ): الموتُ، وذلك لا يُقالُ فيه: حلالٌ

(١) في المخطوط: (على)، والتصويب من العليمي. انظر: حاشية العليمي (١/٤٥١).

(٢) في المخطوط: (فعال).

(٣) التحشية كلها من كلام الخطابي. انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/٢١٩).

(٤) يقصد به غلام ثعلب.

ولا حرام، وعليه الحديث: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، فهذا بالكسر، يريدُ الحال التي ماتَ عليها، يقال: مَاتَ مِيتَةً حَسَنَةً، ومَاتَ مِيتَةً سَيِّئَةً، كما قالوا: فلانٌ حَسَنُ الْقَعْدَةِ وَالْجَلْسَةِ وَالرَّكْبَةِ وَالْمَشْيَةِ وَالسَّيْرِ وَالنِّيمَةِ، يُرادُ بها الحال والهيئة.

ومثله: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ».

وقوله - عليه السلام - لعائشة: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»، هو بكسر الحاءِ على إرادة الاسم أو الحال، أي: ليست نجاسة المحيض وأذاهُ في يدك، فأما (الْحَيْضَةُ) بالفتح فالمرءُ الواحدة.

* * *

فِي غَيْرِ ذِي [الثَّلَاثِ بِالثَّالِثَةِ الْمَرَّةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةُ ك: (الْخِمْرَةُ)]





أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

الصفة: ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، ثمَّ هي أربعة أقسام:

اسمُ فاعِلٍ: وهو ما دلَّ على حُدوثٍ وحدثٍ وفاعله.

واسمُ مفعولٍ: وهو ما دلَّ على حُدوثٍ وحدثٍ ومفعوله.

وصفةٌ مُشَبَّهَةٌ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، ولم يقتضِ المشاركةَ والزيادةَ.

واسمُ تفضيلٍ: وهو ما دلَّ على ثبوتٍ، واقتضى المشاركةَ والزيادةَ.

قوله: (أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ) قَالَ شُع^(١): المرادُ باسمِ الفاعِلِ هنا: ما دلَّ على المحدثِ عنه بالفعلِ الذي لم يُبَيَّنْ للمفعولِ، والأصلُ فيه إذا كان فعلُهُ ثلاثيًا أن يكونَ على زِنَةِ (فَاعِلٍ)؛ ولذلك أُجِيزَ صوغُهُ على (فَاعِلٍ) مطلقًا إذا قُصِدَ به الاستقبالُ، قَالَ الْفَرَّاءُ^(٢): «العَرَبُ تَقُولُ لِمَنْ لَمْ يَمُتْ: «مَاتَتْ عَنْ قَلِيلٍ»، وَلَا يَقُولُونَ لِمَنْ قَدْ مَاتَ: «هَذَا مَاتَ»، إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْإِسْتِقْبَالِ».

* * *

ك: (فَاعِلٍ) صُغِ [اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ك: (عَدَا)]

* * *

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٧٠٣).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٢٣٢).

وَهُوَ قَلِيلٌ [فِي] (فَعَلْتُ، وَفَعِلَ) غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلَ) [

الجوهري^(١): «نَجَسَ الشَّيْءُ» بالكسر يَنْجَسُ نَجَسًا، فهو نَجَسٌ وَنَجَسٌ أَيْضًا، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٢)، قَالَ الْفَرَّاءُ^(٣): «إِذَا قَالَ هُوَ مَعَ الرَّجْسِ اتَّبَعُوهُ إِيَّاهُ، فَقَالُوا: «رَجَسَ نَجَسٌ».

ع: إِنَّمَا كُتِبَتْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤) حِينَ ذَكَرَ مَا قُلَّ مِنَ الْأَوْصَافِ مِنْ (فَعِلَ فَعَلًا).

ع: وَإِنِّي لِأَخْشَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: «فَهُوَ نَجَسٌ» مِنْ بَابِ الْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، وَلَمَّا رَأَى الْجَوْهَرِيُّ ذَلِكَ تَوَهَّمَهُ وَصَفًا حَقِيقِيًّا؛ فَعَدَّهُ قَسِيمًا لِلْمَصْدَرِ.

قَالَ بَدْرُ الدِّينِ فِي «شَرْحِ قَصِيدَةِ النَّاطِمِ فِي الْأَبْنِيَةِ»^(٥): «بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ (فَعِلَ) الْإِلَازِمِ: (فَعِلَ) وَ(أَفْعَلَ) وَ(فَعَلَانٌ):

ف: (فَعِلَ) لِلْأَدْوَاءِ وَالْأَعْرَاضِ: «خَبِطَ فَهُوَ خَبِطٌ»^(٦)، وَ«وَجِعَ فَهُوَ وَجِعٌ»، وَ«فَرِحَ فَهُوَ فَرِحٌ»، وَ«أَشِيرَ فَهُوَ أَشِيرٌ».

(١) انظر: الصحاح (٣/ ٩٨١).

(٢) التوبة: ٢٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (١٣٦).

(٥) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناطم (٢٢).

(٦) لعله بالحاء.

وقد يوافقه (فَعَلٌ)، نحو: «نَدَسَ فهو نَدِسٌ [ونَدُسٌ]^(١)»، و«يَقْطُ فهو يَقْطُ»، وقد تخفَّفَ عنه فيجيء على «فَعِلٍ»، نحو: «شَيَّرَ المكانُ شَأْرًا»: خشن؛ لكثرة حجارته.

و(أَفْعَلٌ) للألوانِ والخلقِ، نحو: «خَضِرَ الزَّرْعُ فهو أَخْضَرُ»، و«عَوَرَ فهو أَعْوَرُ».

و(فَعْلَانُ) للامتلاءِ وحرارةِ الباطنِ، نحو: «شَبِعَ فهو شَبَعَانُ»، و«رَوِيَ فهو رَيَّانُ»، و«عَطِشَ فهو عَطْشَانُ»، و«ظَمِيَ فهو ظَمَّانُ».

وقد يُحْمَلُ (فَعِلٌ) اللازمُ على غيره، فيجيءُ اسمُ الفاعلِ منه على (فَاعِلٍ) و(فَعِيلٍ)، قالوا: «سَخِطَ فهو سَاخِطٌ»، و«رَضِيَ فهو رَاضٍ»، حملاً على: «شَكَرَ فهو شَاكِرٌ»، و«فَنِيَ فهو فَانٍ»، حملاً على: «ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ»، وقالوا: «بَخِلَ فهو بَخِيلٌ»، حملاً على: «لُؤِمَ فهو لُئِيمٌ»، و«مَرَضَ فهو مَرِيضٌ»، و«سَقِمَ فهو سَقِيمٌ»، حملاً على: «ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ».

وقد حملوا (فَعَلٌ)^(٢) على غيره، فجاؤوا باسمِ الفاعلِ منه على (فَعِيلٍ)^(٣) و(فَعِيلٍ) في المعتلِّ العينِ، قالوا: «خَفَّ فهو خَفِيفٌ»، حملوه على: «ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ»، و«سَحَّ فهو سَحِيجٌ»، حملوه على: «لُؤِمَ [فهو لُئِيمٌ]^(٤)»، وقالوا: «طَابَ فهو طَيِّبٌ»،

(١) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

(٢) في المخطوط: (أَفْعَلٌ)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) يعني: في المضعف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح ابن الناظم. انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم

فجاؤوا بالاسم على (فَعِيلٍ) نيابةً عن (فَعِيلٍ)، حملاً على: «خَبِثَ فهو خَبِيثٌ»، و«لَانَ يَلِينُ، فهو لَيِّنٌ»، حملاً على: «صَلَبَ فهو صَلِيبٌ».

ومما حملوا^(١) منه (فَعَلَ) على غيره قولهم^(٢): «شَاخَ فهو شَيْخٌ».

قوله: (بَلْ قِيَاسُهُ) البيت، يُسْتَعْنَى عن مجيء اسمِ فاعِلٍ (فَعَلَ) القاصرِ على (فَاعِلٍ) بمجيئه على (فَعَلَ) في الأعراضِ، كـ: «فَرِحَ»، و«خَجَلَ»، وعلى (أَفْعَلَ) في الخَلْقِ والألوانِ، كـ: (أَشْنَبَ)، و(أَسْوَدَ)، وعلى (فَعْلَانِ) في الامتلاءِ وضدّه، كـ: (شَبَعَانِ)، و(غَرَّثَانِ)، وعلى (فَعِيلٍ) في قوةٍ أو ضعفٍ، كـ: (قَوِيٌّ)، و(عَمِيٌّ)^(٣)، و(سَمِينٍ)، و(مَرِيضٍ). من «شرح العمدة»^(٤).

و(أَفْعَلٌ، فَعْلَانٌ) [نَحْوُ (أَشْرٍ) وَنَحْوُ (صَدَيَانِ) وَنَحْوُ (الْأَجْهَرِ)]

و(فَعْلٌ) أَوَّلَى [و(فَعِيلٌ) بِـ: (فَعْلٌ) كـ: (الضَّخْمِ، وَالْجَمِيلِ) وَالْفَعْلُ (جَمُلٌ)]

يأتي الوصفُ مِنْ (فَعْلٌ) على ثمانية: فاعِلٌ: كـ: (عَاقِرٍ)، و(فَارِهٍ)، و(حَامِضٍ).

ع: في ذهني أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ^(٥) عَدَّ مِنْ ذَلِكَ: «خَثِرَ اللَّبَنُ، فهو خَاثِرٌ»، بمعنى:

(١) في المخطوط (حملوه) والتصويب من شرح ابن الناظم على اللامية.

(٢) في المخطوط (قالوا) والتصويب من شرح ابن الناظم على اللامية.

(٣) في المخطوط: وأغنى، والتصويب من شرح العمدة.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/٧٠٦-٧٠٧).

(٥) منهم الفيومي. انظر: المصباح المنير (١/١٦٤).

«تُخَنُّ»، وهذا مردود؛ لأنَّ ابنَ طَرِيفٍ^(١) حكى في «أفعاليه»^(٢): «خَنَرَ مَثَلُ الثَّاءِ»، فعلى هذا يكونُ (خَائِزٌ) مَبْنِيًّا عَلَى (خَنَرَ) بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَأَفْعَلٌ: ك: (أَخْطَبُ)، و(أُكْذِرُ)، وَفَعَالٌ: ك: (جَبَانٌ)، وَفَعَالٌ: ك: (شُجَاعٌ)، وَفَعْلٌ: ك: (ضَخَمَ)، و(شَهَمَ)، وَفَعِيلٌ: ك: (ظَرِيفٌ)، وَفَعْلٌ: ك: (بَطَلٌ)، و(حَسَنٌ)، وَفَعِيلٌ: ك: (جَيِّدٌ)، و(سَيِّدٌ).

* * *

وَأَفْعَلٌ فِيهِ [قَلِيلٌ وَفَعْلٌ] وَبِسَوَى ال: (فَاعِلٍ) قَدْ يَغْنَى (فَعْلٌ) [قوله: (وَبِسَوَى الْفَاعِلِ)^(٣) الْبَيْتَ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٤): وَإِنْ جَاءَ فَاعِلُ (فَعْلٌ) عَلَى غَيْرِ (فَاعِلٍ) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِهِ؛ لَشَبْهِهِ مَعْنَوِيًّا، ك: «جَلٌّ فَهُوَ جَلِيلٌ»، وَ«طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ»، وَ«شَابَ فَهُوَ أَشْيَبُ»، حُمِلَتْ عَلَى: «عَظُمَ»، وَ«جَادَ»، وَ«شَمِطَ».

* * *

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ [اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ ك: (الْمُؤَاصِلِ)] وَرَبَّمَا جَاءَ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ) أَوْ (فَعُولٍ):

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن طريف القرطبي، أخذ عن ابن القوطية، وتوفي في حدود ٤٠٠ هـ.

انظر: إنباه الرواة (٢/ ٢٠٨) وبغية الوعاة (٣١٧).

(٢) يقصد به كتاب الأفعال لابن طريف، وهو كتاب هذب فيه ابن طريف كتاب الأفعال لشيخه ابن القوطية.

(٣) في المخطوط (ويستوي الفاعل).

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٠٦).

فَالأَوَّلُ نحوُ قولِهِمْ: «أَوْرَسَ الرِّمْتُ، فهو وَارِسٌ»، و«أَيْفَعَ الغَلَامُ، فهو يَافِعٌ»،
و«أَبْقَلَ المَكَانُ، فهو بَاقِلٌ»، وجاء: «مُبْقِلٌ»، قال^(١):

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادِ مُبْقِلُ
أَكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

و«أُورَقَ وَارِقٌ»، قال^(٢):

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وقد عكسوا ذلك إذ قالوا: «حَبَّةٌ، فهو مُحِبٌّ»، ولم يقولوا: (حَابٌّ)، «عَمَّ
الرَّجُلُ بمَعْرُوفِهِ، فهو مُعِمٌّ»، و«لَمْ مَتَاعَ القَوْمِ، فهو مُلِمٌّ»، وُسْمِعَ في هَـذِينَ أَيضاً:
(مِفْعَلٌ)، ولم يقولوا: (عَامٌّ)، ولا: (لَامٌ).

والثاني: في قولِهِمْ: «أَعَقَّتْ، فهي عَقُوقٌ»، إذا حملت، و«أَخَصَرَتِ النَّاقَةُ،
فهي حَصُورٌ»، إذا ضَاقَ مجرى لبنِها، وقالوا في الفعلِ «فَعَلَتْ»، و«أَفْعَلَتْ»، فيكونُ
(عَقُوقٌ) و(حَصُورٌ) مِنْ بَابِ مَا اسْتَعْنِي فِيهِ بِمَا لِلثَّلَاثِي عَمَّا لغيرِهِ، لا مِنْ بَابِ إِقَامَةِ
وزنٍ مقامٍ وزنٍ مَهْجُورٍ.

* * *

(١) الرجز لأبي دؤاد. انظر: التمام لابن جني (١٨٦) وإيضاح شواهد الإيضاح (١١٢/١).

(٢) بتمامه:

وَيَوْمَ مَا تُؤَايِنَا بِوَجْهِ مُقْسِمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
والبيت لباعث بن صريم الشكري، أو علباء بن أرقم الشكري، أو لغيرهما، وهو من الطويل.
انظر: الكتاب (٢/٢٣٤) والأصمعيات (١٥٧) والأصول (١/٢٤٥).

مَعَ كَسْرِ مَنْتَوٍ [الْأَخِيرِ مُطْلَقًا] وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
 قَوْلُهُ: (مَعَ كَسْرِ) وَرَبَّمَا ضَمُّوا إِتْبَاعًا لِمَا بَعْدُ مِنْ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ، قَالُوا: «هُوَ
 مُنَحْدَرٌ مِنَ الْجَبَلِ»، أَوْ لِمَا قَبْلَ مِنْ مِيمِ الْفَاعِلِ، قَالُوا: «أَنْتَنَ فَهُوَ مُنْتَنٌ»، وَرَبَّمَا
 فَتَحُوا شَدُودًا، قَالُوا: «أَسْهَبٌ»^(١)، إِذَا أَكْثَرَ فِي الْكَلَامِ، وَإِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ لَدَغِ الْحَيَةِ،
 فَهُوَ (مُسْهَبٌ)، وَ«أَلْفَجٌ»، إِذَا افْتَقَرَ، فَهُوَ (مُلْفَجٌ)، وَ«أَخْصَنَ»، فَهُوَ مُخْصَنٌ.
 قَوْلُهُ: (وَضَمِّ مِيمٍ) وَرَبَّمَا كَسَرُوا إِتْبَاعًا، قَالُوا: (مِيتَنٌ).

* * *

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ [مَا كَانَ أَنْكَسَرَ] صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُتَنْظَرِ)
 وَيَتَّحِدَانِ لَفْظًا فِي نَحْوِ: (مُخْتَارٌ)، وَ(مُبْتَرٌّ)، تَقُولُ: «اللَّهُ مُخْتَارٌ مُحَمَّدًا ﷺ»،
 وَ(زَيْدٌ مُبْتَرٌّ ثَوْبَ عَمْرٍو)، وَ(مُحَمَّدٌ مُخْتَارٌ اللَّهُ تَعَالَى)، وَ(ثَوْبٌ زَيْدٌ مُبْتَرٌّ).
 قَوْلُهُ: (وَإِنْ فَتَحْتَ) الْبَيْتَ، وَذَلِكَ لِيَوَازِنَ فِعْلَ الْمَفْعُولِ؛ فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ فَتْحِ
 مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَضَارِعِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي بَابِ النِّيَابَةِ، فَ: (مُكْرَمٌ) يَشِبُّهُ (يُكْرَمُ)،
 وَ(يُسْتَخْرِجُ) يَشِبُّهُ (مُسْتَخْرِجٌ).

* * *

وَفِي اسْمِ مَفْعُولٍ [الثَّلَاثِيَّ أَطْرَدَ] زَنَةُ (مَفْعُولٍ) كَاتٍ مِنْ (قَصْدٍ)
 قَوْلُهُ: (الثَّلَاثِيَّ) وَمِنْ ثَمَّ كَانَ لِحْنًا أَنْ يُقَالَ: (مَعْلُوقٌ)، وَ(مَطْبُوقٌ)،
 وَ(مَعْتُوقٌ)، وَ(مَلْصُوقٌ)، وَ(سَطْرٌ مَلْحُوقٌ)، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو الْأَسْوَدِ^(٢) فِيمَا

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (سَهَبٌ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) انْظُرْ: دِيوَانُ أَبِي الْأَسْوَدِ (١٥٩).

روى ابن بُرِّي وغيره^(١):

وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ: مَغْلُوقٌ وَلَا أَقُولُ لِحُلِّ الحَلِيِّ^(٢): مَطْبُوقٌ
وَلَا أَقُولُ لِمَوْلَى الحَيِّ: مَعْتُوقٌ وَلَا أَقُولُ لِدَفِّ البَابِ: مَلْصُوقٌ
وَلَا أَقُولُ لِسَطْرِ مُلْحَقٍ أَبَدًا بَيْنَ السُّطُورِ وَلَوْ عُذِّبْتُ: مَلْحُوقٌ
ع: وكأنَّ الذي وَهَمَ مَنْ قَالَ: (مَغْلُوقٌ) قولهم: (غَلَقَ البَابَ)، يقال: «أَمَرْتُهُ
بِغَلَقِ البَابِ»، وإنَّما هذا مصدرٌ جارٍ على غيرِ المصدرِ^(٣)، وإنَّما القياسُ (إِغْلَاقُ
البَابِ)، وقال الحريري^(٤):

وَأَبْدَى التَّلَافِي قَبْلَ إِغْلَاقِ بَابِهِ

فهذا هو الأصلُ.

جاءَ (أَفْعَلْتُهُ) فهو (مَفْعُولٌ)^(٥) في: «أَحْبَبْتُهُ»، و«أَخَزَنْتُهُ»، و«أَجَنَّهُ اللهُ»،
و«أَزَكَمْتُهُ»، و«أَكَزَرْتُهُ»، و«أَقَرَرْتُهُ»، و«أَرَضَيْتُهُ»، و«أَمْلَأْتُهُ»، و«أَضَادْتُهُ»، و«أَحَمَمْتُهُ»: مِنْ
الْحُمَى، و«أَهَمَمْتُهُ»: مِنْ الهَمِّ، و«أَزَعَقْتُهُ»، أي: أذعره، و«أَرْقَه»، أي: مَلَكَه، و«أَزَعَدْتُهُ»،
قَالَ^(٦):

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٤٢) والبارع (٣٩٤) والصحاح (١٥٣٨/٤).

(٢) عند العليمي: (الحلي الحللي).

(٣) في العليمي: «على غير قياس المصدر». انظر: حاشية العليمي (٤٦٢/١).

(٤) انظر: مقامات الحريري (٢٠٣).

(٥) منقول من ابن جنِّي. انظر: الخصائص (٢١٨/٢).

(٦) البيت للشماخ، وهو من البسيط. انظر: ديوان الشماخ (١١٩).



مَعِيَ رُذَيْنِي أَقْوَامِ أَدُوْدُ بِهِ عَنْ عِزِّهِمْ وَفَرِيصِي غَيْرُ مَرْغُودٍ
 وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْفَعْلِ إِلَّا: «أَزَعَدَهُ»، و«أَرَقَّ اللَّهُ زَيْدًا».
 لَحَنَ بَعْضُهُمْ^(١) قَوْلَهُمْ: (الْمَحْسُوسَاتُ)، وَفِي «الْكُشَافِ»^(٢): وَقَرَأَ:
 ﴿تَحِسُّ﴾^(٣)، مِنْ: «حَسَّهُ»، إِذَا شَعَرَ بِهِ، وَمِنْهُ الْحَوَاسُ وَالْمَحْسُوسَاتُ.

* * *

وَنَابَ تَفْلًا [عَنْهُ ذُو (فَعِيلٍ) نَحْوُ (فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَجِيلٍ)]
 قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤): إِنَّهُ كَثِيرٌ، وَمَعَ كَثَرَتِهِ لَا يَنْقَاسُ.
 فَسَلْتُ عَنْ هَذَا، فَأَجَبْتُ بِأَنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَدْعِي شَيْئَيْنِ: كَثَرَةُ الْمَقْيَاسِ عَلَيْهِ،
 وَكَوْنُهُ جَارِيًا^(٥) عَلَى الْقِيَاسِ، وَهَذَا وَجَدَ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ جَارٍ فِي التَّذْكِيرِ
 وَالتَّأْنِيثِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، فَلَوْ جُعِلَ هَذَا النُّوعُ قِيَاسًا مِنْ حَيْثُ الصُّوْغُ عَلَى (فَعِيلٍ)
 لَكَانَ إِمَّا أَنْ يُؤَنَّثَ عَلَى الْقِيَاسِ، فَيُخَالَفَ الْمَقْيَاسَ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يُؤَنَّثَ، فَيُجْعَلَ بَابٌ
 مَطْرُودٌ غَيْرَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ.



(١) مِنْهُمْ الْجَوَالِيْقِي. انْظُرْ: التَّكْمَلَةُ فِيمَا تَلَحَّنَ فِيهِ الْعَامَّةُ (٨٥٣).

(٢) الْكُشَافُ (٤٨/٣).

(٣) مَرِيْم: ٩٨، انْظُرْ: مَعْجَمُ الْقُرْآنِ (٤٠٢/٥).

(٤) انْظُرْ: التَّسْهِيلُ (١٣٨).

(٥) فِي الْمَخْطُوطِ (جَارٍ).

الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

كتبْتُ على حد الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ كَلَامًا شَافِيًا فِي رَأْسِ الْوَرَقَةِ بَعْدَ هَذِهِ فَتَأَمَّلْهُ ^(١).
اعْلَمْ ^(٢) أَنَّ مِنْهُمْ ^(٣) مَنْ ضَبَطَ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ بِأَنَّهَا: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى
ثَابِتٍ مَبَايِنَةٍ ^(٤) لَوْزَنِ الْمَضَارِعِ.
وَرَدَّ الْمُؤَلَّفُ ^(٥) الْوَصْفَ الْأَوَّلَ ^(٦) بِأَنَّهَا تُبْنَى مِنْ نَحْوِ: «عَرَضَ» وَ«طَرَأَ»،
وَالثَّانِي ^(٧) بِأَنَّهُمْ يَعْدُونَهَا مِنْهَا نَحْوَ: «مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ» وَ«مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ
أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ الْمُؤَدِّيَةِ مِنَ الْمَعَانِي مَا يُؤَدِّيهِ (فَعِيلٌ) وَغَيْرُهُ مِمَّا لَا يُؤَاوِزُ الْمَضَارِعَ.
وَعَدَلَ إِلَى ضَبْطِهَا بِأَنَّهَا: الصِّفَةُ الصَّالِحَةُ لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى
بِاسْتِحْسَانٍ.

-
- (١) يريد بذلك حاشية كتبها في الصفحة التي ستأتي، وأنا أنقلها لك هنا، وهي الآن ستأتيك بعد هذه التحشية.
- (٢) هذا هو الموضع الذي أشار إليه من قبل وقال عنه: إنه تحدث فيه عن الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بكلام شاف.
- (٣) يُفهم بعض هذا من كلام الزمخشري. انظر: المفصل (٢٩٣).
- (٤) في المخطوط: (مباينة)، وهو تحريف.
- (٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥٥/٢).
- (٦) وهو الدلالة على معنى ثابت.
- (٧) وهو مباينة المضارع.

قال^(١): فخرج بذلك اسم^(٢) الفاعل المتعدي مطلقاً.

يعني^(٣): فإنه إما أن تمتنع إضافته للفاعل، كـ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، أو تكون غير مستحسنة، نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ».

قال^(٤): وخرج اسمُ الفاعلِ القاصرُ الذي ليسَ فيه معنى (فَعِيلٍ) وشبهه من أبنية الغرائز، كـ: (مَاشٍ) و(جَالِسٍ).

ودخل^(٥) شيئان: ما ليس باسمِ فاعلٍ؛ لكونه غيرَ موازنٍ للمضارع، نحو: (حَسَنٍ) و(جَمِيلٍ)، وما هو اسمُ فاعلٍ وفيه معنى (فَعِيلٍ) وشبهه، فإنه يصلح أيضاً للإضافة للفاعل.

ويلتحق^(٦) بالصفات المشبهة كـ: (مُبْسِطُ الْوَجْهِ) و(مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ)؛ فإنهما بمعنى (طَلِيقٍ) و(فَصِيحٍ).

قال: وهذا ضابطٌ جامعٌ مانعٌ.

قلت^(٧): وقد اعترض من جهات:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥٦/٢).

(٢) في المخطوط (الاسم) والتصويب من العلمي.

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥٦/٢).

(٥) هذا من كلام ابن هشام.

(٦) هذا والسطر الذي بعده من كلام ابن مالك.

(٧) يعني به ابن هشام نفسه.

أحدها: أنه غير صادق على بعض المحدود؛ وذلك لأن منه نحو^(١): (تَهَرَّأْتُ الدَّمَاءَ) و(غَرَبَالُ الإِهَابِ)، ونحو: (مَحْمُودُ الْمُقَاصِدِ)، وليس في الأول ولا الثاني وصف، ولا في الثالث فاعل.

الثاني: أنه غير صادق على شيء من^(٢) المحدود؛ لأن الصحيح في نحو: (حَسَنُ الْوَجْهِ) أنها إضافة من نصب، لا من رفع.

الثالث: أنه مؤد إلى الدور؛ لأن العلم باستحسان الإضافة موقوف على العلم بأنها صفة مشبهة، فإذا وَقَفَ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِاسْتِحْسَانِ الإضافة جاء الدور.

والجواب عن الأول: أن التشبيه في الفعل ممنوع، وأن الجامد مؤول بالوصف، فهو وصف بالقوة، وأن المراد بالفاعل المرفوع بإسناد الوصف إليه، وربما سَمُوا النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ فَاعِلًا بِالْمَجَازِ، وهو مشهور في كلام الزمخشري^(٣) والأقدمين.

وعن الثاني: أنه مندفع بقوله: (فَاعِلٌ مَعْنَى)، ولولا أن الإضافة عنده من نصب لم يحتج إلى أن يقول: (معنى)، فإنه يكون مضافاً للفاعل لفظاً أيضاً.

وعن الثالث: بمنع توقّف استحسان الإضافة على العلم بأنها صفة مشبهة.

(١) من حديث أم سلمة، أن امرأة كانت تهارق الدماء على عهد رسول الله. انظر: سنن أبي داود (٢٧٤).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) انظر: الكشف (١/ ٢٢٤).

وحدها ابنه^(١) بأنها: الصفة المصوغة لغير تفضيلٍ من فعلٍ لازمٍ لنسبة الحدثِ إلى موصوفها دونَ الحدثِ.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لاقتضائه أنْ نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ» صفةٌ مشبهةٌ، والنحاة لا يسمونها مشبهةً إلَّا إذا خَفَضَتْ أو نَصَبَتْ.

ثم قلتُ: وهذا واردٌ على حدِّ الناظم أيضًا.

صفةٌ استُخِصِنَ جَرُّ [فَاعِلٍ] مَعْنَى بَهَا: الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ [قد فهم من قوله (استُخِصِنَ) أمران:

أحدهما: إن امتنع أو قُبِحَ فليست مشبهةً، فالأوَّلُ نحو: «ضَارِبُ الْأَبِ»؛ للإلباسِ، والثاني نحو: «قَائِمُ الْأَبِ».

هذا مقتضى كلام ابنه^(٢)، وأمَّا كلامُ الشَّيْخِ^(٣) نفسه فإنَّ للأوَّلِ مثالين، أحدهما: ما ذكرَ، وعلتهُ الإلباسُ، وقولُك: «قَائِمُ الْأَبِ»؛ لأنَّه لا يؤدي معنى (فَعِيلٍ)، بخلافِ نحو: «مُبْسِطُ اللِّسَانِ»، وقولُ ابنه أوفقٌ للقياسِ وكلامُ الشَّيْخِ في النظم.

الثاني: أنَّها تسمَّى مُشَبَّهَةً ولو لم تجرَّ، وذلك من^(٤) أن تنصبَ أو ترفعَ.

وفي ذلك في الرَّفْعِ نظرٌ، والصوابُ خلافُه؛ لأنَّ رفعَ الفاعلِ مستندُه الاشتقاقُ

في المصدرِ.

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٧).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣١٨).

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (١٠٥٥/٢).

(٤) كذا في المخطوط، ولعلها زائدة.

وقوله أَوَّلًا: (جَرُّ فَاعِلٍ) صوابه: «جَرُّ مَرْفُوعٍ».

[المشبهة اسم الفاعل]: في «التسهيل»^(١): «وإن قُصِدَ ثبوت معنى اسم الفاعلِ عُمُومًا معاملَةً الصفة المشبهة، ولو كان من متعدّدٍ إن أُمِنَ اللَّبْسُ وَفَاقًا لِلْفَارِسِيِّ»^(٢)، والأصحّ أن يجعل اسم مفعول المتعدّي إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقًا، وقد يُفَعَّلُ ذلك بجامدٍ لتأويله بالمشتقّ. انتهى بنصه.

ع: فهذه ثلاث مسائل، أولاها: عكس المسألة التي كتبت عليها في وسط هذه الصفحة^(٣)، ومثالها قول ابن رواحة^(٤):

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعٌ
وقول طائي^(٥):

وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ الْعَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدٌ
ومن مجيئه في المصوغ من متعدّدٍ قوله^(٦):

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمَا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّاغٍ وَإِنْ حُرَمَا

(١) انظر: التسهيل (١٤١).

(٢) ذكر أبو علي هذا في التذكرة، وهو من كتبه المفقودة. انظر: شرح التسهيل (١٠٤/٣).

(٣) يقصد أن اسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به التجدد والحدوث فإنه يجوز صوغه على وزن (فاعل)، وسيتكلم عن هذا فيما يأتي.

(٤) البيت من البسيط، ولا يوجد في ديوان ابن أبي رواحة. انظر: شرح التسهيل (٩١/٣).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٠٤/٣).

(٦) أورده ابن مالك في التسهيل ولم ينسبه إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (١٠٤/٣).

[المشبهة اسم الفاعل]: قَالَ بَدُرُ الدِّينِ^(١) فِي «شرح قصيدة أبيه في الأبنية»: إذا قُصِدَ بِاسْمِ فاعِلِ الفعلِ الثلاثيِّ مطلقاً الحدثُ والتجدُّدُ جازَ بناؤه على (فَاعِلٍ)، فيقال: «زَيْدٌ شَاجِعٌ أَمْسٍ، وَجَابِنٌ الْيَوْمِ، وَجَاذِلٌ غَدًا»، قال^(٢):
وَلَا يَسْرُورُ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

وقال^(٣):

بِمَنْزِلَةِ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا
وقال آخر^(٤):

حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْمَجْدَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا
انتهى كلامه.

ع: ومن ذلك^(٥):

أَرَى النَّاسَ مِثْلَ السَّفَرِ وَالْمَوْتُ مَنَهْلٌ بِهْ كُلَّ يَوْمٍ وَارِدٌ ثُمَّ وَارِدٌ

(١) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناطم (٢٣).

(٢) بتمامه:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزءٍ وَإِنْ جَلَّ جَانِعٌ وَلَا يَسْرُورُ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ
البيت لأشجع بن عمرو السلمي، وهو من الطويل. انظر: الحماسة (١/ ٤١٤) وأما القالي (١١٨/٢).

(٣) البيت كما سيذكر بعد للسهمري، وهو من الطويل. انظر: التمام لابن جني (١٨١).

(٤) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٢٤٦).

(٥) البيتان للحكم بن صخر، وهما من الطويل. وفي المخطوط: «بعد وارد»، وهو تصحيف، و(حيث) ساقطة من المخطوط. انظر: شرح التسهيل (١٠٣/٣).

إِلَى [حَيْثُ] يُنْقِي اللَّهُ مَنْ كَانَ شَاقِيًا وَيُسْعِدُ مَنْ فِي عِلْمِهِ هُوَ سَاعِدٌ
وقوله (١):

فَقُلْتُ لَهُمْ شَاةٌ رَغِيبٌ وَجَامِلٌ فَكُلُّكُمْ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ شَابِعٌ
وقوله (٢):

لَقَدْ أَلَفَ الْحَدَّادُ بَيْنَ عَصَايَةٍ تَسْأَلُ فِي الْأَشْجَانِ مَاذَا دُنُوْبُهَا
الْحَدَّادُ: السَّجَّانُ، والأشجان: جمعُ سَجْنٍ، ك: (جَمَلٍ، وَأَحْمَالٍ)، وبعده:
بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكَرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا
هذا البيتُ لِلسَّمْهَرِيِّ (٣) الْعُكْلِيِّ أَحَدِ اللُّصُوصِ، أَحَدٌ وَحْسٍ فَقَالَ:
إِذَا حَرَسِي فَقَعَّعَ الْبَابَ أُرْعِدَتْ فَرَائِصُ أَقْوَامٍ وَطَارَتْ قُلُوبُهَا
بِمَنْزِلَةٍ.....
البيت.

فَإِنْ يَكُ عُكْلٌ سَرَّهَا مَا أَصَابَنِي فَقَدْ كُنْتُ مَضْبُوبًا عَلَى مَا يُرِيْبُهَا
وقرئ: ﴿إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُمْ مَائِتُونَ﴾ (٤)، وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فَمَعْنَاهَا: إِنَّكَ

(١) البيت لقيس بن العيزارة، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٩٠).

(٢) هذا البيت مع ما بعده، وما بينهما اعتراض ليشرح بعض المفردات، وقد سبق تخريج البيت الثاني منهما، وهو محل الشاهد.

(٣) في المخطوط (السهمري).

(٤) الزمر: ٣٠، وهي قراءة عبد الله بن الزبير وعبد الله بن أبي إسحق وعيسى الثقفي وابن محيصن ومحمد بن السميعف اليماني وأبو الحسن موسى بن سيار الأسواري وابن أبي غوث =

وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى، وقوله^(١):

وَلَا يَمْلِكُ الْإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمٍ
ع: كذا قال بعض الناس^(٢).

وقال الناطم في «شرح العمدة»^(٣): الأصل في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على صيغة (فَاعِلٍ)؛ ولذلك أُجِيزَ صوغه على (فَاعِلٍ) مطلقاً إذا قُصِدَ به الاستقبال، قال الفراء^(٤): العرب تقول لِمَنْ لم يمت: «مَاتَتْ عَنْ قَلِيلٍ»، ولا يقولون لِمَنْ قد مات: «هَذَا مَاتَتْ»، إنما يُقَالُ في الاستقبال، وكذلك يُقَالُ: «فُلَانٌ سَيِّدُ قَوْمِهِ»، فإذا أخبرت بأنه سيسودهم قلت: «هُوَ سَائِدٌ قَوْمَهُ عَنْ قَلِيلٍ»، وكذلك الشَّريفُ، والطَّمِعُ، إذا قُصِدَ بها الاستقبال صيغت على (فَاعِلٍ).

قلت^(٥): وقد يعبر عن معنى (فَعِيلٍ) وغيره بـ: (فَاعِلٍ) مع إرادة غير الاستقبال، كقوله:

وَلَا يَمْلِكُ الْإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَخِيهِ مِنْ حَدِيثٍ وَقَادِمٍ
وقوله:

بِمَنْزِلَةِ أُمِّ اللَّثِيمِ فَسَامِنٌ

= وابن أبي عبلة وابن أبي عقرب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٥٧/٨).

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٧٠٤/٢).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٤٩/١١).

(٣) انظر: شرح العمدة (٧٠٣/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٢/٢).

(٥) القائل ابن مالك.

البيت، وقوله:

..... فكلُّكم من ذلك المالِ شاعٍ

وقوله^(١):

وَذِي شَفَقٍ مَا يَأْتِلِينِي نَصِيحَةً عَصَيْتُ وَقَلْبِي لِلَّذِي قَالَ فَاهُمْ
انتهى.

وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ [لِلْحَاضِرِ كَد: (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ]

قوله: (من لازم) يردُّ عليه نحو: «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ».

قوله: (لِلْحَاضِرِ) أي: لماضٍ دائمٍ موجودٍ في الحالِ.

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ [الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ خُذَا]

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ [فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ]

قوله: (ذَا سَبَبِيَّةٍ) فيه نظر؛ فإنَّ معمولَ هذه الصفة قد يكونُ ضميراً، والضميرُ

يذكرُه النُّحَاةُ في مقابلةِ السَّبَبِيِّ، قال الصَّيْمَرِيُّ^(٢): «الصفةُ المشبهةُ تعملُ في شيئين:

ضميرِ الموصوفِ، وما كان من سببِيَّةٍ».

(١) أنشده ابن مالك في شرح العمدة ولم يعين قائله. انظر: شرح العمدة (٧٠٦/٢).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٢٨).

ويحتمل أن يُقال: احترز بالسببي عن الأجنبي فقط، فيدخل الضمير؛ لأنه ليس بأجنبي، وقد أشار إلى هذا من قال: يعمل في السبي دون الأجنبي.

ع: مثال عملها في الضمير غير المرفوع قوله^(١):

حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّلْدِ مِ فِي الْحَرْبِ كَالْحِ مُكْفَهَرُ
ويكون معمولاً لها على وجه ثانٍ، وهو السبي الموصول، كقوله^(٢):

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دَقَّاقُ خُصُورِهَا وَثِيرَاتُ مَا التَّقَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَا حِفُ
وثالث، وهو الموصول المشبه له، نحو^(٣):

إِنْ رُمْتَ أَمْنًا وَعِزَّةً وَغَنًى فَاقْصِدْ يَرِيدَ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ
وقوله^(٤):

عُذِّ بِأَمْرِئٍ بَطْلٍ مَنْ كَانَ مُعْتَصِمًا بِهِ وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ أَضْعَفِ الْبَشَرِ
ورابع، وهو المضاف إلى أحدها^(٥):

أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٍ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزَمَةَ الدَّهْرِ
وقوله^(٦):

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٩١/٣).

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٤٦٤).

(٣) أنشده ابن مالك ولم ينسب لقائل. انظر: شرح التسهيل (٩٤/٣).

(٤) ذكره ابن مالك ولم يعين له قائلًا. انظر: شرح التسهيل (٩٤/٣).

(٥) أورده ابن مالك ولم ينسب إلى أحد. انظر: شرح التسهيل (٩١).

(٦) سيذكر ابن هشام العجز بعد، والبيت للفرزدق، وهو من البسيط. انظر: ديوان الفرزدق (٢٢١).

وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّائِتُ بِهِ الْأَزْرُ

وصدره:

فَعَجَّهَا قِيلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً

فَازْفَعُ بِهَا وَانْصَبْ [وَجُرَّ مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ) مَضْحُوبَ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ]

[وَدُونَ أَلْ]: في «الكافية»^(١): «وَدُونَهَا» بدل قوله: (وَدُونَ أَلْ)، وهو أحسن.

مثال: «حَسَنُ وَجْهِهِ» قوله في الحديث: «أَعُورُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى»^(٢)، و«صَفْرُ

وَسَاحِهَا، وَمِلْءُ رِدَائِهَا»^(٣)، أو «مِلْءُ كِسَائِهَا»، و«شُنْ أَصَابِعِهِ»، ومنه: «شُنْ الْكَفَّيْنِ

وَالْقَدَمَيْنِ طَوِيلَ أَصَابِعِهِمَا»^(٤)، وبيتي الشماخ^(٥):

أَمِنْ دِمْتَيْنِ.....

وقول الأعشى^(٦):

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٤١).

(٣) جزء من حديث أم زرع. انظر: صحيح البخاري (٦/ ١٤٦).

(٤) هذا من وصف النبي. انظر: أمالي القالي (٢/ ٦٩) وشرح التسهيل (٣/ ٩٥).

(٥) بتمامهما:

أَمِنْ دِمْتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّحَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رُبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَامَتَا

وكما قال فهما للشماخ، وهما من الطويل. انظر: ديوان الشماخ (٣٠٧) والكتاب (١/ ١٩٩).

(٦) من المتقارب. انظر: ديوان الأعشى (١١٩).

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِيهَا إِلَيْنَا بِأَذْمَاءٍ مُقْتَادِيهَا
وقول أبي حية^(١):

عَلَى أَنْبِي مَطْرُوفُ عَيْنَيْهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ الْبَيْضِ الْحَسَنِ قَيْلُ
وقوله^(٢):

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنَ مَغْرُورَ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَأْنِي اِزْتَاغَ ثُمَّتَ عَرْدًا
ومثال: «حَسَنٌ وَجْهَهُ» قوله^(٣):

أَنْعَتُهَا إِنْبِي مِنْ نُعَاتِهَا
مُدَارَةَ الْأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا
غُلِبَ الذَّفَارَى وَعَفَرَنِيَاتِهَا^(٤)
لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرْغِ بِصِفَاتِهَا
لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا^(٥)

(١) ليس في شعر أبي حية النميري، وقد أنشده الزمخشري. انظر: أعجب العجب (٢٥) والتذييل والتكميل (٢٣/١١).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٠٥/٣).

(٣) الرجز لعمر بن لجأ التميمي. انظر: شعر عمر بن لجأ (١٥٣ - ١٥٥).

(٤) في المخطوط (غفره نياتها).

(٥) من تمامه:

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرْغِ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا
ولعله من تمة الرجز السابق، ويظهر من صنيع أبي حيان أنه مغاير، وقد أنشد البيت هذا ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٠٥/٣) والتذييل والتكميل (٢٤/١١).

الْعَقَرَتَى: الْغَلِيظُ.

ومثال: «حَسَنُ وَجْهِ» قوله^(١):

بِثُوبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَذِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَاهُنَا رَأْسُ

وقوله^(٢):

بِئْهَمَةٍ مُنِيَتَ شَهْمٍ

الْبَيْتَ.

* * *

بِهَا مُضَافًا [أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ (أَل) سُمَا مِنْ (أَل) خَلَا]

مسألة: قَالَ صَاحِبُ «الْجَمَلِ»^(٣): «الْوَجْهُ الْحَادِي عَشَرَ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ»، أَجَارَهُ س^(٤) وَحْدَهُ، وَخَالَفَهُ جَمِيعُ النَّاسِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ^(٥)؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَالْأَمْرُ كَمَا قَالُوا».

(١) لم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء (٥١/١) وشرح الأبيات المشككة الإعراب (٣١٤).

(٢) بتمامه:

بِئْهَمَةٍ مُنِيَتَ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّدٍ لَا ذِي كَهَامٍ يَبْـُـو

الرجز لم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٩٦/٣).

(٣) انظر: الجمل (١١١).

(٤) انظر: الكتاب (١٩٩/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٤٧/٢) والمقتضب (٢٢٢/٤).

قال ابنُ السَّيِّدِ^(١): «هذا كلامٌ قد جَمَعَ الكَذِبَ والخطأ؛ لأنَّ سَيَّوِيَهُ لم يُجزِ المسألة، بل قال^(٢) ما نصُّه^(٣): «قد جاءَ في الشعرِ: «حَسَنَةُ وَجْهَهَا»، شَبَّهَوه بـ: (حَسَنَةِ الْوَجْهِ)، وهو رديءٌ»، وأنشدَ للشَّمَاخِ:
أَمِنْ دِفْتَتَيْنِ

البيتين، فذكرَ أَنَّهُ إنما جاءَ في الشعرِ، وَأَنَّهُ رديءٌ، فكيفَ يُقالُ: إِنَّهُ أَجازَهُ؟
وقوله: «إِنَّ الجَمِيعَ خالفوه» كَذِبٌ أَيْضًا، بل أَكثَرُ أَصْحَابِهِ يوافِقُه^(٤).
وحكى الكوفيون^(٥): «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وأنشدوا^(٦)»:

..... وَإِدْقَةً ضَرَّائَهَا

وإذا كانَ هذا الوجهُ مستعملًا لم يلزم مِن قولنا: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ» إضافةُ الشيءِ إلى نفسه؛ لأنَّ الوجهَ إذا جازَ نصبُه مع إضافته إلى ضميرِ الرجلِ صارَ بمنزلة: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ غَلَامَةً»، فيكونُ في (حَسَنٍ) ضميرٌ يرجعُ إلى (رَجُلٍ)، كما في (ضَارِبٍ)، فيقالُ حينئذٍ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ غَلَامَةٍ»، ويكونُ في (ضَارِبٍ) ضميرٌ في حالِ الخفضِ، كما كانَ في حالِ النصبِ، على قياسِ: «ضَارِبٍ

(١) انظر: إصلاح الخلل لابن السيد (١٨٧).

(٢) (بل قال) مكررة مرتين في المخطوط.

(٣) انظر: الكتاب (١/١٩٩).

(٤) انظر: الأصول (٣/٤٧٥) وشرح الكتاب للسيرافي (١/٢٥٠).

(٥) انظر: انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٥١) وشرح المفصل (٢/١٢٩).

(٦) سبق تخريجه كاملاً ونسبه لعمر بن لجأ، مع اختلاف في الروایتين: (ضراتها) و(سراتها).

غُلامِهِ» و«ضَارِبٌ غُلامَهُ»، فلا تقبُح المسألةُ على هذا التأويلِ من جهةٍ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه، وإنَّما تقبُحُ وتستحيلُ من جهةِ اجتماعِ الشيءِ ونقيضه؛ لأنَّ إضافةَ الوجهِ إلى ضميرِ الرجلِ يُوجبُ أن يكونَ: (الحَسَنُ) الوجهُ، غيرَ منقولٍ عنه إلى الرجلِ، والإضمارُ في (حَسَنٍ) يُوجبُ أن يكونَ منقولاً إلى الرجلِ، فيصيرُ (الحَسَنُ) منقولاً غيرَ منقولٍ في حالٍ واحدةٍ، وكذلك الضميرُ المثنى في: (جَوْنَتَا) يُوجبُ أن تكونَ (الجَوْنَةُ) منقولةً عن (المُضْطَلَّى) إلى (الجَارَتَيْنِ)، وإضافةُ (المُضْطَلَّى) إلى ضميرِ (الجَارَتَيْنِ) يُوجبُ أن تكونَ (الجَوْنَةُ) غيرَ منقولةٍ، وهذا تناقضٌ.

ولهذا قال س إنَّه رديٌّ، ولم يستحلَّ عنده من جهةٍ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه كما استحالَ عند غيره؛ ولهذا مثله ب: «حَسَنَةٌ وَجْهَهَا»، لا ب: «حَسَنٌ وَجْهُهُ»؛ لبيِّنَ بتأنيثِ الصفةِ أنَّ فيها ضميراً يرجعُ إلى الموصوفِ، وأمَّا الذين زعموا أنَّ قُبْحَهَا من تلك الجهة - يعني: حتى لا يلزم إضافةُ الشيءِ إلى نفسه - فإنهم اعتقدوا أنَّ الوجهَ لا يُنصبُ إذا كان مضافاً إلى ضميرِ الموصوفِ، بل يُرفعُ، ف: (الحَسَنُ) على هذا: الوجه^(١)، فإذا أُضيفَ الوصفُ إلى مرفوعه لَزِمَ ذلك قطعاً، والذي رفعَ هذا الإشكالَ روايةُ الكوفيين النصبَ.

وكان المبرد^(٢) ومن وافقه يقولون في شعرِ الشَّماخِ: إنَّ الضميرَ المثنى للأعالي،

(١) في إصلاح الخلل: «فالحسن للوجه». انظر: إصلاح الخلل (١٨٩).

(٢) لا يوجد نص للمبرد في كتبه، وإنما نقل كلامه الزمخشري وابن عصفور. انظر: أعجب

العجب للزمخشري (٢٥) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٥٧٤).

لا للجارتين؛ لأنَّ الأعاليَّ إنّما جُمعَ اتِّساعًا، وإنّما هو في الحقيقة: الأعلىان؛ لأنَّ
الجَوْنَتَيْنِ لا يكونُ لها أعالي، وإنّما هو بمنزلة: «عَظِيمِ الْمَنَاقِبِ».

قال ابنُ دُرُستويه: وهذا التَّخْرِيجُ أردأُ مِنَ الوجهِ الَّذِي أنكره على سيبويه؛
لأنَّه جعلَ ضميرَ اثنتين عائدًا على جماعةٍ، ولأنَّه أَضَافَ الجَوْنَتَيْنِ إلى مضافٍ إلى
ضميرِ الجارتين، وإنّما الجَوْنَتَانِ صفةٌ للجارتين؛ فكانَ يجبُ أن يُرْجَعَ الضميرُ
للجارتين، فلا بدَّ له من أن يزعمَ أنَّه حمَلَه على المعنى؛ لأنَّ الأعاليَّ في المعنى من
سببِ الجارتين، إذا كانت (أَل) فيهما عوضًا عن^(١) ضميرِ الجارتين.

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا



(١) في إصلاح الخلل: (من).

التَّعَجُّبُ

بِ: (أَفْعَلْ) انْطِقْ [بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبًا أَوْ جِيْ بِ: (أَفْعِلْ) بَعْدَ مَجْرُورٍ بِ: (بَا)]

مَا أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ حِينَ يَسُوقُهَا قَدَرٌ وَأَبْعَدَهَا إِذَا لَمْ تُقْدَرْ^(١)

مَا أَكْثَرَ الْعِلْمَ وَمَا أَوْسَعَهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَقْدِرُ أَنْ يَجْمَعَهُ^(٢)

من تراكيب التعجب غير المبوب لها: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ
أَمُوتًا فَأَخْيَكُمُ اللَّهُ﴾^(٣) الآية، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٤)، وقول جرير^(٥):

غِيْضَنَ مِنْ عَبْرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي مَاذَا لَقِيتَ مِنَ النَّوَى وَلَقِينَا
وقول الآخر^(٦):

وَكَيْفُ يُسِغُ الْمَرْءُ رَاذًا وَجَارُهُ خَفِيفُ الْمَعَى بَادِي الْخِصَاصَةِ وَالْجَهْدِ

(١) البيت لعبد الله بن يزيد الهلالي، وهو من الكامل. انظر: عيون الأخبار (١٣٨/٢) وحماسة
البحري (٣٢٥).

(٢) البيت لابن أغنس، وهو من السريع. انظر: جامع بيان العلم (٤٣٧/١).

(٣) البقرة: ٢٨.

(٤) انظر: صحيح البخاري (٦٥/١).

(٥) من الكامل. انظر: ديوان جرير (٣٨٦).

(٦) البيت لقيس بن عاصم المنقري، وهو من الطويل. انظر: البيان والتبيين (٢٠٥/٣) وعيون
الأخبار (٢٨٦/٣).

وقول الأعشى^(١):

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَتَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

ع^(٢):

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِبِي عَلَى شَحْطِ

قَالَ التبريزي^(٣): لفظه تعجب، ومعناه الدعاء والطلب.

ع: استدلوا على اسمية (أَفْعَل) بأنه يصغُر، والتصغير مختصُّ بالأسماء؛
لأنَّه وصفٌ في المعنى بالصَّغَرِ، ولا يُوصَفُ إلا الأسماء؛ لأنَّ الصفة إخبارٌ عن
الموصوف، ولا يخبر إلا عن الأسماء.

والجواب من وجهين:

أحدهما: أَنَّهُ شاذٌّ، ففي «الصَّحاح»^(٤) تخصيُّصُه بـ: (أَحْسَنَ) و(أَمْلَحَ) فقط.

والثاني: أَنَّهُ إِنَّمَا جازَ لشبهه بالأسماءِ عموماً وخصوصاً:

أَمَّا عموماً فَمِنْ وجهين، أحدهما: أَنَّهُ لا يتصرَّف، والثاني: أَنَّهُ لا مصدرَ له.

وأما خصوصاً فإنه شبيهٌ بـ: (أَفْعَل) التفضيل من وجهين: إشعاره بالمزية،

(١) هو من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٥).

(٢) بتمامه:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِبِي عَلَى شَحْطِ مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ

والبيت لحندج بن حندج، وهو من البسيط. انظر: الحماسة (٢/ ٤٢٠) وأمالى القالي (٩٩/١).

(٣) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ٣٩٢).

(٤) انظر: الصحاح (١/ ٤٠٧).

وَأَنَّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ عَلَى وَزْنِهِ، وَوَجْهٌ رَابِعٌ: أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ.

ع: أَنشَدَ ابْنُ عَصْفُور^(١) فِي أَوَائِلِ «شَرْحِ الْجُمَلِ»^(٢):

يَا مَا أَمْلَحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوُكَيَاءِ بَيْنَ الصَّالِ وَالسَّمْرِ
وَرَأَيْتُ مَنْ يَنْشُدُهُ^(٣):

يَا مَا أَحْيَسَنَ
وَيُنْشُدُهُ:

..... هَوُكَيَاءُ نَكَنَ

وكلاهما خطأ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَمِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِذَلِكَ، وَلَأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ إِذَا كَانَ جَمْعًا مَمْدُودًا مُلْحَقًا كَافَ الْخَطَابِ لَا يَلْحَقُهَا (هَا) مِنْ أَوَّلِهِ فِيمَا أَحْفَظُ.

* * *

وَتَلَوْ (أَفْعَلَ)^(٤) [انْصَبَّنَهُ كَ: «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدَقَ بِهِمَا!]

* * *

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/١١٣).

(٢) البيت ينسب للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله، وهو من البسيط. انظر: ديوان المجنون (١٦٨) وأمالى ابن الشجري (٢/٣٨٣).

(٣) انظر: نضرة الإغريض (٤٩).

(٤) كتب الناسخ في هامش البيت: «(ما) نكرة تامة عند سيبويه، فهي في موضع رفع، وإنما سَوَّغَ =

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ [تَعَجَّبْتَ اسْتَيْحَ] إِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِغُ
في «الإيضاح الشعري»^(١)، وقد أورد قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿اسْمِعْ يَوْمَ يُنصَرُّ﴾^(٢)،
وأنشد قول أوس^(٣):

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَخْصِنَ وَأَزِينَ لِمَرِيٍّ إِنْ تَسْرَبَلَا
لا يجوزُ في: «أَحْسِنَ بَرِيدٌ» حذفُ الجارِّ والمجرورِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُجْزَ حَذْفُ
الفاعلِ.

فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ وَالْبَيْتِ: فَإِنَّ نَاسًا^(٤) مِنْ أَهْلِ النَّظْرِ أَجَازُوا حَذْفَ
الفاعلِ، وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ^(٥) إِلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَمَنْ لَمْ يُجْزَ حَذْفَ الْفَاعِلِ
- وَهُوَ قَوْلُ س^(٦) - جَعَلَ فِي: «أَبْصُرُ» ضَمِيرًا، كَمَا كَانَ فِي قَوْلِ أَوْسٍ.

= الابتداء بها قصدُ الإبهامِ، ذُكِرَ فِي التَّسْهِيلِ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ، وَقَالَ الشَّارِحُ: «لَأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ
التَّخْصِصِ، وَالْمَعْنَى: شَيْءٌ عَظِيمٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، أَيْ: جَعَلَهُ حَسَنًا، فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: «شَيْءٌ جَاءَ
بِكَ»، وَ«شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ». انْتَهَى.
قَالَ ابْنُ أُمِّ قَاسِمٍ: «وَفِيهِ نَظَرٌ».

قَوْلُ الشَّارِحِ: الْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي: «أَفْعَلُ بَرِيدٌ»، الْبَاءُ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي: ﴿كَفَى يَاللَّهِ شَهِيدًا﴾.
الشُّبُهَةُ فِي الزَّائِدِ فَقَطْ، لَا فِي جَوَازِ الْحَذْفِ كَمَا بَيْنَهُ فِي التَّوْضِيحِ.

(١) انظر: الإيضاح الشعري (٤٣٧).

(٢) مريم: ٣٨.

(٣) من الطويل. انظر: ديوان أوس (٨٤).

(٤) وهو الكسائي. انظر: الجمل (١١٣) والحليبات (٢٣٧).

(٥) هذا من نقل أبي علي عنه.

(٦) انظر: الكتاب (٧٩/١).

وإنما لم يُجمع كما تقول: «الْقَوْمُ كَفَّوْا» إذا لم تُلْحَقِ الجارَّ فتقول: «الْقَوْمُ كَفَى بِهِمْ»؛ لأنه يُقال: يجوزُ أن يكونَ أَضْمَرَ على لفظِ المفردِ دونَ الجميعِ؛ لأنَّ هذا الفعلَ بمنزلةِ (نَعَمْ) و(بَشَى)، فكما لم يُلْحَقُوا علامةُ الجمعِ هذينِ الفعلينِ كذلك لم يُلْحَقْ هذا، وجُعِلَ الفاعلُ على لفظِ المفردِ وإن كانَ في المعنى جميعاً.

وأيضاً فإنه يجوزُ أن يكونَ أَجْرِي مجرى (أَفْعَل) الذي في قولهم: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!»، فكما لم يُجْمَعْ الضميرُ في (أَحْسَنَ) كذلك لم يُجْمَعْ في (أَحْسِنَ) و(أَسْمِعْ)، من حيث اتَّفقا في المعنى.

وأيضاً فإنَّ هذا الفعلَ قد جَرَى مجرى الاسمِ في تصحيحهم له، ألا تراهم قالوا: «أَقُولُ بِهِ!»، و^(١):

... أَطِيبَ بِرَاحِ الشَّامِ صِرْفًا

فكما لم يُظهروا علامةَ الفاعلِ^(٢) في اسمِ الفاعلِ، كذلك لم يُظهروا في هذا الفعلِ.

وإن شئتَ قلتَ: إنَّ هذا المحذوفَ في حُكْمِ الثابتِ؛ لتقدُّم ما يدلُّ عليه، كما قال^(٣):

(١) بتمامه:

فَأَطِيبَ بِرَاحِ الشَّامِ صِرْفًا وَهَذِهِ مُعْتَقَةً صَهْبَاءَ وَهِيَ شَيْبَاهَا

والبيت لأبي ذؤيب، وهو من الطويل. انظر: ديوان الهذليين (١/ ٨٠).

(٢) عند الفارسي: (الضمير)، وعند العليمي: (الفعل).

(٣) بتمامه:

أَكُلْ اَمْرِئٍ تَخَسَّيْنِ اَمْرًا وَنَارِ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا =

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

ولم يكن هذا في الحكم عطفًا على عاملين لِمَا ثَبَتَ مِنَ التَّقْدِيرِ.

ع: تَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْإِضْمَارَ هُنَا قَوْلُ س، وَقُوَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ نَصًّا، وَلَمْ يُوَخِّذْ مِنْهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ مِنْ قَاعِدَتِهِ، وَاقْتَضَى كَلَامُهُ الْجَوَابَ عَمَّا يُورَدُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ.

يقال: «وَضَحَّ الْأَمْرُ» بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، ثُمَّ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ «وُضُوْحًا»، وَأَوْضَحَ، ثَلَاثِيًّا وَرَبَاعِيًّا: ظَهَرَ، و«الوجه»^(١): حَسُنَ، قَالَ خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ الْأَقْطَعُ^(٢):

كَفَى الْهَجَرَ أَنَا لَمْ يَضَحْ لَكَ أَمْرُنَا وَلَمْ يَأْتِنَا عَمَّا لَدَيْكَ يَقِينُ

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ [قَدْ مَا لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حِيَمَا]

وَصُغْنَهُمَا مِنْ ذِي [ثَلَاثِ صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ نَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا]

وَعَبَّرَ ذِي وَصَفٍ [يُضَاهِي (أَشْهَلًا) وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلٍ (فَعِلًا)]

= البيت لأبي دؤاد في كتاب سيبويه وكذا الأصمعيات، ونسبه المبرد في الكامل إلى عدي ابن زيد، وجاء في حواشي النسخة (ر) من الكامل: «الصحیح أنه لأبي داود الإيادي»، والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب (٦٦/١) والأصمعيات (١٩١) وديوان عدي بن زيد (١٩٩).

(١) يعني: (وضح الوجه) معناه: حسن.

(٢) من الطويل. انظر: زهر الآداب (٨٥٣/٣).

[وغير ذي وصف...]: هذه العبارة أخصر وأسهل من قولهم: (أفعال الألوان والعيوب)، وأسلم عن الاعتراض؛ لأنَّ تلك لا بدَّ أن تقيَّد العيوب فيها بـ: (الظاهرة)، وإلا دخل نحو: (جَهَل) و(خَرِفَ) و(نَهَمَ)، وأشمَل؛ لأنَّه يدخل فيها: (هَيْفَ).

ع: ينبغي أن يفهم من قوله (سَالِكٍ سَبِيلَ فَعْلٍ)، وكونه لم يقل: «وغير فعل المفعول» أنَّه إن كان مُلَازِمًا للبناء للمفعول تُعَجَّب منه، نحو: «وَقَصَّ»، و«سُقِطَ فِي يَدِهِ»، و«زُهِيَ زَيْدٌ»، و«عُنِيَ بِحَاجَتِكَ»؛ لأنَّ السَّالِكَ طريقَ (فَعْلٍ) على معنى السالكِ جَادَّةَ (فَعْلٍ)، وجَادَّةُ (فَعْلٍ) أنَّه لا يكونَ لَازِمًا، بل جائزًا، وذلك أنَّه إذا جاء الفاعل رجَعَ البناءُ له، أعني أنَّك متمكِّنٌ من الرجوع بصيغته إلى صيغة فعلِ الفاعلِ.

وفائدة أخرى في قوله (سَالِكٍ) البيت، وكونه لم يقل: (وَفَعْلٍ)؛ لأنَّ ذلك يقصُر المنع على هذه الصيغة، فيخرجُ عنه نحو: «قِيلَ»، و«بِيعَ»، باعتبارِ ظاهرِ أمرِهما، ويخرجُ عنه أيضًا نحو: «اسْتُخْرِجَ الْمَالُ».

فإن قيل: فإنَّ هذا^(١) لا يحتاج لإخراجه هنا؛ لأنَّه قد علِمَ أنَّه لا يُتَعَجَّبُ منه من حيث هو غير ثلاثي.

قلت: قد يتوهم أنَّ صيغةَ فعلِ المفعولِ إنَّما تقتضي المنعَ في الثلاثي، فبيِّن أنَّها مانعةٌ في الثلاثي وفي غيره، حتى لو فرض أنَّ غيرَ الثلاثي يجوزُ التعجُّبُ منه لم يَجْزِ التعجُّبُ منه إذا بُنِيَ للمفعولِ، ويُستفادُ حينئذٍ في نحو: «اسْتُخْرِجَ» مانعان^(٢)،

(١) الإشارة إلى (استخرج).

(٢) الصواب عند العليمي: (أن في نحو: استخرج مانعين).

لا مانعًا واحدًا.

وَيُعْلَمُ حِينَئِذٍ أَنَّ مَنْ قَالَ فِي (أَفْعَلَ): إِنَّهُ يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ؛ لكونه على صيغة فعل التعجب = أَنَّهُ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

الصِّمَرِيُّ^(١): «وَلَا يُنْقَلُ فَعْلُ التَّعَجُّبِ إِلَّا مِنْ فَعْلِ الْفَاعِلِ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَا أَبْغَضَهُ إِلَيَّ!» و«مَا أَمَقَّتَهُ عِنْدِي!»، وَأَنْتَ تَرِيدُ: [أَنَّهُ]^(٢) مَقِيَّتٌ، وَأَنَّهُ مُبْغَضٌ، فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ: «بَغَضَ»، و«مَقَّتَ»، وَهُمَا فِعْلُ فَاعِلٍ».

لَحْنُ ابْنِ سِيدِهِ^(٣) فِي كِتَابِ «الْإِعْرَابِ عَنْ مَرَاتِبِ قِرَاءَةِ الْأَدَابِ» أبا الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ^(٤):

إِنْعِدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا يَبَاصُّ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ
لَأَنَّ الْأَلْوَانَ كَالْخَلْقِ، فَكَمَا لَا يُقَالُ: «مَا أَيْدَاهُ!»، وَلَا «مَا أَرْجَلُهُ!»، كَذَلِكَ
هَذَا، وَلِأَنَّ أَفْعَالَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ فِي الْأَصْلِ عَلَى (أَفْعَلَ) و(أَفْعَالًا)، وَمَا يَجَاوِزُ
الثَّلَاثَةَ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ.

قَالَ^(٥): فَأَمَّا اسْتِشْهَادُ بَعْضِهِمْ بِقَوْلِهِ^(٦):

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْقُضْفَاضِ

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٥٥).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الصيمري.

(٣) انظر: درة الغواص (٣٧).

(٤) من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٥) يعني ابن سيدة.

(٦) الرجز لرؤبة. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٦).

أَبْيَضٌ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ

فَعُقِلَ مَجْهُولٌ، غَيْرُ مُوسُومٍ وَلَا مَعْلُومٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ طَرَفَةَ^(١):

إِذَا الرَّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحٍ

فإنَّه لا يعني بـ: (أَبْيَضَ) هنا صيغة المفاضلة، وإنما عني به: الأبيض، فكأنَّه

قال: فَأَنْتَ وَاضِحُهُمْ أَوْ نَقِيَّهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحٍ.

ثُمَّ قَالَ^(٢): وَقَدْ يُتَأَوَّلُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي عَلَى أَنَّ (مِنْ) لِلتَّبْعِيضِ، أَي: لَأَنْتَ أَسْوَدُ

فِي عَيْنِي، وَلَأَنْتَ ظَلَمَةٌ مِنَ الظُّلَمِ، فَيَكُونُ كَبَيْتِ طَرَفَةَ.

ع: جَعَلَ (مِنْ الظُّلَمِ) خَبْرًا ثَانِيًا.

ع: بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّرُوطِ: وَغَيْرِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بـ: (مَا أَفْعَلَهُ!)، وَذَلِكَ نَحْوُ:

(أَجَابَ)، وَ(قَالَ) مِنَ الْقَائِلَةِ، وَ(قَعَدَ)، وَ(جَلَسَ)، وَ(سَكَّرَ)، وَ(نَامَ)^(٣).

(١) البيت من البسيط. انظر: ديوان طرفة (١٨).

(٢) يعني ابن سيده.

(٣) جاء في طرف هذه الورقة فائدة كتبها الناسخ: «فائدة: من الشروط أن يكون مثبتًا، فلا يصاغان من فعلٍ مقصودٍ نفيه لزومًا كـ «لم يعجب»، أو جوازًا كـ «لم يعجب»، كذا قال في شرح التسهيل، يعني أن (عاج يعجب) بمعنى (انتفع) لم يُستعمل إلا منفياً، و(عاج يعوج) بمعنى مالك استعمل مثبتًا ومنفياً، ودعوى الاختصاص في الأول جرى عليه الشارح وابن هشام في التوضيح، وفيه نظر، فإنه قد وجد مثبتًا فيما أنشده أبو علي القالي في نوادره، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

وَلَمْ أَرِ شَيْئًا بَعْدَ لَيْلَى أَلَدُّهُ وَلَا مَنَظَرًا أَرَوَى بِهِ فَأَعْيِجُ =

فائدة: علة المنع إذا كان معبراً عن فاعله بـ: (أَفْعَلْ فَعَلَاءً) أَنْ حَقَّ مَا يُصَاغَانِ منه أن يكون ثلاثياً محضاً، وأصل الفعل في هذا النوع أن يكونَ على (أَفْعَلْ)، كذا علَّه الجمهور^(١)، قال في «شرح التسهيل»^(٢): «وعندي تعليل آخر أسهل منه، وهو أن يُقال: لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على (أَفْعَلْ) لم يبين منه أَفْعَلْ تفضيل؛ لثلاثا يلتبس أحدهما^(٣) بالآخر، فلَمَّا امتنع صوغُ أَفْعَلِ التفضيل [امتنع صوغُ فعل التعجب]^(٤) لتساويهما وزناً ومعنى، وجريانِهما مجرى واحداً^(٥) في أمورٍ كثيرة»، قال: «وهذا الاعتبار بين، ورجحانه متعين».

ويشذُّ من هذا النوع قولهم: «مَا أَحْمَقَهُ!»، و«مَا أَرْعَنَهُ!»، و«مَا أَهْوَجَهُ!»، و«مَا أَنْوَكَهُ!»، بمعنى: «أَحْمَقَهُ»، و«مَا أَلَدَّهُ!»، مِنْ: «لَدَّ» إذا كان عسيرَ الخصومة، وبناء الوصف من كل هذه على (أَفْعَلْ) في التذكير، و(فَعَلَاءً) في التأنيث. وكلامه في «الكافية»^(٦) و«التسهيل»^(٧) يقتصرُ ظاهره أن صوغَهما [مِنْ] (أَفْعَلْ

= أفاده ابن قاسم.

انظر: شرح المرادي (٢/ ٨٩٥) وأمالى القالي (٢/ ١٦٨) وشرح ابن الناظم (٣٣٠) وأوضح المسالك (٣/ ٢٣٧) وشرح التسهيل (٣/ ٤٤).

(١) انظر: التذيل والتكميل (١٠/ ٢٣٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٣) في المخطوط (أحدهما).

(٤) ساقط من المخطوط، والتميم من شرح التسهيل. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٥).

(٥) في المخطوط (واحد).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٨٧).

(٧) انظر: التسهيل (١٣١).

فَعَلَاءَ) إِذَا أَفْهَمَ جَهْلًا أَوْ عُسْرًا مَقِيسٌ.

فائدة: قَالَ الشَّارِحُ^(١): «لَا يُصَاغُ مِمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ لِأَنَّ بِنَاءَهَا مِنْهُ يُفَوِّتُ الدَّلَالََةَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ، أَمَا فِيمَا أَصُولُهُ أَرْبَعَةٌ نَحْوُ: (ذَخْرَجَ) وَ(سَرْهَفَ)؛ فَلِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى حَذْفِ بَعْضِ الْأَصُولِ، وَلَا خَفَاءَ فِي إِخْلَالِهِ بِالدَّلَالَةِ». يَعْنِي بِحَذْفِ حَرْفٍ لَجَعْلِهِ عَلَى (أَفْعَلَ).

وَ(أَشَدَّ، أَوْ أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعَضَ الشُّرُوطِ عُدْمًا]

وَمَضْدَرُ اللَّامِ [بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدُ (أَفْعَلَ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ]

مَا فِعْلُهُ مَزِيدٌ فِيهِ، وَمَا اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى (أَفْعَلَ) يُؤْتَى لِهَمَا بِالمصدرِ الصريحِ. وَأَمَّا مَا لَا مَصْدَرَ لَهُ، وَهُوَ مُتَصَرِّفٌ تَصَرُّفًا نَاقِصًا، ك: «يَذَرُ»، وَ«يَدْعُ»، وَالمنفى، وَالمبني للمفعول إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»، وَتَرِيدُ أَنَّهُ مُضْرُوبٌ، حَيْثُ لَا قَرِينَةً، وَالنَّاقِصُ إِنْ قُلْنَا لَا مَصْدَرَ لَهُ = فَيُؤْتَى بِالمصدرِ المؤوَّلِ.

وَأَمَّا مَا لَا يَتَفَاوَتُ أَصْلًا، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ أَصْلًا فَلَا يَتَعَجَّبُ مِنْهَا أَصْلًا.

وَبِالنُّدُورِ اخْتُلِمَ [لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ] وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُتِرَ]

[لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ]: كَقَوْلِهِمْ: «مَا أَذْرَعَهَا»، أَيْ: أَخَفَّهَا فِي الْغَزْلِ! مِنْ قَوْلِهِمْ:

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٢٩).

امرأة ذراع، ولا فعل له، و«أَقْمِنِ بِهِ!»، اشتقوه من: هُوَ قَمِينٌ بِكَذَا، و«مَا أَعْسَاهُ!»، و«أَعْسِ بِهِ!»، أي: مَا أَحَقَّهُ! و(عَسَى) جامدٌ.

قيل^(١): و«مَا أَغْنَاهُ!»، و«مَا أَفْقَرُهُ!»، و«مَا أَشْهَاهُ!»، و«مَا أَحْيَاهُ»، من: «اشْتَهَى»، و«اشْتَحْيَا»، قال الشيخ^(٢): «والحقُّ أَنَّهُنَّ من: «عُنِيَ»، و«فُقِرَ»، و«شَهِيَ»، و«مُقَّتَ».

وقيل: وما أمقته، بناءً على أَنَّهُ من: «مُقَّتَ»، وَأَنَّهُ لم يبن للفاعل، وليس كذلك، بل قالوا: مُقَّتَ.

وقالوا: ما أَخْصَرَهُ! من: اخْتُصِرَ.

* * *

وَفَعْلٌ هَذَا الْبَابِ [لَنْ يُقَدِّمَا مَعْمُولُهُ وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا]

* * *

وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ [أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ] الصحيحُ الجوازُ، وليسَ لِس فيه نصٌّ.

قالَ الشَّلَوِيُّ^(٣): «حكى الصَّيْمَرِيُّ^(٤) أَنَّ مذهبَ س^(٥) منعُ الفصلِ بالظرفِ،

(١) قاله الأخفش في الأوسط نقلًا عن العرب. انظر: التذييل والتكميل (٢٣٨/١٠).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٤٦/٣).

(٣) انظر: شرح الجزولية للشلوبيين (٨٩٢/٢).

(٤) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٥٧).

(٥) سيبويه لم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم. انظر: الكتاب (٧٣/١).

والصواب الجواز، وهو المشهور المنصور.

وقال السيرافي^(١) في قول س^(٢): «ولا تُزِيلُ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ»: «إنما أراد أنك تقدم (ما)، وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل».

قال الناظم^(٣): «ويؤيد الجواز^(٤)»:

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا

البيت، وقول عمرو بن معدي كرب^(٥): «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا! وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَيَاتِ عَطَاءَهَا!».

اللزبة بسكون الزاي: شدة وقحط، قال الجوهري^(٦): «اللزبة: السَّهَّةُ، وجمعها: لَزَيَاتٌ».



(١) انظر: شرح السيرافي (١/٣٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (١/٧٣).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/٧٤٨) وشرح الكافية الشافية (٢/١٠٩٦).

(٤) بتمامه:

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا وَأَخِيرُ إِذَا خَالَتُ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

والبيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل، ورواية الديوان والمصادر: «بدار الحزم ما دام حزمها». انظر: ديوان أوس (٨٣) والأفعال لابن الحداد (١/٤٠٢) شرح التسهيل (٣/٤١).

(٥) انظر: الأغاني (١٥/١٤٦) وأمالي القالي (٢/١١٤).

(٦) لم يذكره الجوهري، بل ذكره ابن دريد، لكن لعل ابن هشام نقل عن نسخة عنده من الصحاح. انظر: الصحاح (١/٢١٩) وجمهرة اللغة (١/٣٣٤).

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِفْعَلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
[فِعْلَانِ]: خِلَافًا لِلْفَرَاءِ^(١)، كَذَا فِي «التسهيل»^(٢)، وَقَالَ فِي «شرحِه»^(٣): «وَأَكْثَرُ
الْكُوفِيِّينَ»^(٤).

[فِعْلَانِ] بِدَلِيلِ اتِّصَالِ تَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ بِهِمَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، وَضُمَائِهِ
الرَّفْعِ الْبَارِزَةِ فِي لُغَةِ حَكَاهَا الْكِسَائِيُّ^(٥).
[غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ]: فِي «شرحِ العُمْدَةِ»^(٦): «إِنَّمَا أُلْزِمَا لَفْظَ الْمَضْيِ؛ لِأَنَّهُمَا لِإِنْشَاءِ
الْمَدْحِ وَالذَّمِّ».

ع: يَعْنِي: وَكُلُّ فِعْلٍ خَبَرِيٌّ يُقَالُ إِلَى الْإِنْشَاءِ التَّزِمُ فِيهِ الْمَضْيِ.
«فَبِهَا وَنِعْمَتْ»^(٧)، قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٨): «هُوَ بِكسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ،

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٦٨/١) و(١٤١/٢).

(٢) انظر: التسهيل (١٢٦).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٥/٣).

(٤) كثعلب وأصحابه. انظر: مجالس ثعلب (٢٧٣/١) وأمالى ابن السجري (٤٠٤/٢).

(٥) انظر: مجالس ثعلب (٢٧٣/١) وأمالى ابن السجري (٤٠٤/٢).

(٦) انظر: شرح العمد (٧٨٠/٢).

(٧) انظر: سنن أبي داود (٩٧/١).

(٨) انظر: غريب الحديث للخطابي (٢٢٣/٣).

أي: نِعِمَّتِ الْحَلَّةُ، والعوامُّ يروونه بفتح النونِ وكسر العينِ، وليس بالوجهِ، ورواه بعضهم: «وَنِعِمَّتْ»، أي: نعمك الله.

* * *

مُقَارِنِي (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا ك: «نِعِمَّ عُقْبَى الْكَرَمَا» [

مُقَارِنِي أَلْ]: «فَنِعِمَّ الْمَوْلَى وَنِعِمَّ النَّصِيرُ»^(١)، «وَيَسَّ أَلِيَهَادُ»^(٢).

ع: قوله: (أَلْ) أي^(٣): الجنسية، بدليل قوله في بابِ الفاعلِ:

لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

[مقارني أَلْ]: الجنسية، مثلها في: «لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْ خَيْرٌ»^(٤) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا»^(٥)،

وقوله^(٥):

بِهِمْ هَدَى اللَّهُ جَمِيعَ الْإِنْسَانِ

مِنَ الضَّلَالِ وَهُمْ كَالْعُمَيَّانِ

وقوله^(٦):

(١) الحج: ٧٨.

(٢) آل عمران: ١٢ - ١٩٧ والرعد: ١٨.

(٣) هذه المواضع من الحاشية كلها مستفاد من أبي حيان. انظر: التذيل والتكميل (١٠ / ٨٤).

(٤) العصر: ٢.

(٥) الرجز غير معين القائل. انظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي (١١٣) والتذيل والتكميل (١٠ / ٨٥).

(٦) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي. انظر: النواذر لأبي زيد (٢٤٨) ومجالس ثعلب (٥٣٣) - (٥٣٦).



إِنْ تَبَخَّلِي يَا هِنْدُ أَوْ تَعْتَلِّي
أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي

وقيل: إنها عهديّة.

حجة الأولين لزوم (أل) في فاعليها، أو فيما أضيف إليه، فلو لا الجنسية كان فاعلها كل اسم، وقولهم^(١): «نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدُ»، كما يقولون^(٢): «قَامَ النِّسْوَةُ»، وقال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٣).

قيل: فأجيزوا في قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ» أن يُقال: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ» كما يقال: «قَامَتِ الرَّجَالُ»، و«نِعْمَتِ الرَّجَالُ».

قلنا: مقتضى القياس أن لا يجوز: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ»؛ رعيًا لجانب اللفظ، ولكنهم راعوا جانب المعنى المعتضد بالأصالة، وهي التذكير، فأما هذا فمخالفٌ لذلك؛ لأنه لم يعتضد بالأصل، أعني في: «نِعْمَتِ الرَّجُلُ»، بل هو خلاف اللفظ والأصل جميعًا. وحجة الآخرين أنه يثنى ويُجمع، فلو كانت للجنس استغرقت جميع أفرادها، ولو كانت للعهد الذهني كانت لمعقول الماهية، وذلك شيء مفرد لا يقبل ثنية ولا جمعًا.

رُدَّ بعدم صحة الملازمة، بدليل قوله^(٤):

(١) انظر: اللمع (١٤١).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٥٢/١٣).

(٣) يوسف: ٣٠.

(٤) البيت لنصر بن سيار، وهو من الوافر. انظر: البيان والتبيين (١٥٨/١).

فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكَّى وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلُهَا الْكَلَامَ

ألا ترى أنه لا عهد في قوله: (العُودَيْنِ)، وقد ثناه؟

واختلف كل من الفريقين، فقل: جنسية حقيقية، وقيل: جنسية مجازاً، هذا خلاف الأولين، وقال الآخرون: المعهود ذهني لا خارجي، وقيل: شخصي.

أجاز الناظم^(١) في (أل) في هذا الباب وجهين:

قال: «استعملوا (أل) الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذمماً، نحو: «نعم الرجل زيد»، و«بئس الرجل عمرو»، كأنه قال: «نعم الجامع لخصال المذح زيد»، و«بئس الجامع لخصال الذم عمرو».

أو يكون العموم قد قصد هنا على سبيل المبالغة المجازية، كما فعل من قال^(٢): «أطعمنا شاة كل شاة»، و«مررت برجل كل رجل»، أي: جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال. هذا نصه في «شرح الكافية»^(٣).

فإن قلت: الوجه الأول هو الوجه الثاني قطعاً، وفي بعض النسخ^(٤): (وَيَكُونُ الْعُمُومُ) بالواو، لا بـ: (أو)، وهو مؤيد لما ذكرت، وأن الهمزة غلط من بعض النسخ، والذي قوى الرؤية أنه أعاد قوله: (الْمَجَازِيَّة) بعد قوله أولاً: (مَجَازاً)؛ فأوهم أن هذا المجاز غير ذلك المجاز، وإلا لم يذكره.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/١١٦).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٢٤).

(٤) لم يشر محقق شرح الكافية الشافية إلى هذا، أو لم تقع هذه النسخة أو الرواية بين يديه.

قلت: إنما هما وجهان، فالأول حاصله أنه استعمل (الرَّجُلُ) في مكان قوله: (الْجَامِعُ لِخِصَالِ الرِّجَالِ الْمَمْدُوحَةِ)، والثاني حاصله أنه جعل (الرَّجُلُ) نفس الجنس كله.

(مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا) ﴿وَلِنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(١)، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٢).

وقد يكون ذلك بتوسط مضاف بينهما، كقوله^(٣):

فَإِنْ تَكُ فَقَعَسُ بَانُوا وَبِنَا فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةِ الْخَلِيلِ
وقوله^(٤):

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ

البيت.

فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أحد عشر شيئاً، وهي أربعة أنواع:

نوعٌ أجمعوا على اطراحه، وهو (٤): أن يكون بـ: (أَلْ)، أو مضافاً لما فيه (أَلْ)، أو لمضافٍ لما فيه (أَلْ)، أو مضمراً مستتراً.

ونوعٌ أجمعوا على شذوذه، وهو (٤): أن يكون نكرة مفردة، وأن يكون نكرة مضافة، وأن يكون علماً، أو مضافاً لعلم، وأن يكون ضميراً بارزاً.

(١) النحل: ٣٠.

(٢) الزمر: ٧٢ وغافر: ٧٦.

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الوافر. انظر: شرح التسهيل (٩/٣).

(٤) بتمامه:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ زَهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: السيرة النبوية (١/٢٧٩).

ونوعٌ اختلفوا: هل هو فاعلٌ أو لا؟ وهو (٢): (مَنْ) و(مَا).

ونوعٌ اختلفوا في جوازِ التكلمِ به، وهو أن يكونَ الذي مرادًا به الجنسُ.

الأمينُ المَحَلِّيُّ في «مفتاحِ الإعرابِ»^(١): «يكونُ فاعلٌ (نِعَمَ، وَبِئْسَ) معرّفًا ب: (أَلِ) الجنسيةِ، أو مضافًا إلى المَعْرِفِ بهما، أو إلى ضميره معطوفًا، كقولِكَ: «نِعَمَ غُلامُ الرَّجُلِ وَخَادِمُهُ بِشْرٌ».

مسألة: أجازَ بعضهم: «الرَّجُلُ نِعَمَ غُلامُهُ»، و«الْفَاضِلُ نِعَمَ كَلَامُهُ»، وقد جاءَ في ذلك قولُه^(٢):

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا

ع: وينبغي أن يلتزمَ ذلك مَنْ أجازَ: «مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الصَّارِبِ غُلامُهُ».

ش ع^(٣): «حكى الكسائي^(٤) عَمَّنْ يوثقُ بعربيته أَنَّهُ يرفعُ ب: (نِعَمَ، وَبِئْسَ) مضمراً عائداً على ما تقدّمَ مطابقاً، وأجازَ الفراء^(٥) أن يكونَ مِنْ هذا: «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا»^(٦).

(١) انظر: مفتاح الإعراب (٦٧).

(٢) بتمامه:

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا إِذَا الْبَيْضُ تَحْتَ الْمَشْرِفَاتِ صَلَّتِ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: أنساب الأشراف (٨/ ٤٠٤).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٨٨).

(٤) انظر: مجالس ثعلب (١/ ٢٧٣) وأمالى ابن الشجري (٢/ ٤٠٤).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤١).

(٦) الكهف: ٥٠.

ع: يعني: يكونُ فاعِلُ (بِئْسَ) عائداً على ما تقدّم، لا عائداً على البدل. انتهى.

اتفقَ ^(١) الأخفش ^(٢) والفراء ^(٣) على جواز كونِ فاعليهما نكرةً مختصةً، كقوله ^(٤):

بِئْسَ قَرِينَا يَفْنِي هَالِكِ

وأجازَ الأخفش ^(٥) وحده كونه نكرةً غيرَ مختصةٍ، كقوله ^(٦):

نَيَافُ الْقُرْطِ غَرَاءُ النَّايَا وَرَيْدٌ لِلنِّسَاءِ وَنِعْمَ نَيْمٌ

وأجازَ المبرد ^(٧) كونه موصولاً جنسياً، ويؤيده قوله ^(٨):

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

ولا يكونُ الفاعلُ مضمراً و(مَنْ) تمييزاً؛ لأنها لا تقبلُ (أَلْ)، ولأنّها لم تقع

(١) يستكمل من هنا النقل عن ابن مالك من شرح العمدة.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٥٧ - ٢٦٧).

(٤) بتمامه:

بِئْسَ قَرِينَا يَفْنِي هَالِكِ أُمُّ حَبْنِيشٍ وَأَبُو مَالِكِ

والبيت لم يعين قائله، وهو من السريع. انظر: أمالي القالي (٢/ ١٨٣) وثمار القلوب (٢٤٩).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١).

(٦) البيت لتأبط شراً، وهو من الوافر. انظر: ديوان تأبط شراً (٢٠٢).

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ١٤٣)، (٤/ ١٧٥).

(٨) بتمامه:

فَنِعْمَ مَرْكَأٌ مَنْ صَافَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

والبيت لم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: جمهرة اللغة (٢/ ١٠٩٨) وإيضاح الشعر

قَطُّ نَكْرَةً تَامَةً^(١).

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ كَ: «نِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ» [مضمراً]: يجب أن يقول: «مُسْتَرًّا»؛ لئلا يتوهم [أنه]^(٢) يبرز كسائر الضمائر، قال^(٣):

لَنِعْمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءُ ذِي الْإِحْنِ وَقَالَ^(٤):

نِعْمَ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٌ وَكَغَبٌ
كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

«نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ»^(٥)، قولٌ ص^(٦) فيه ما في النَّظْمِ، وقال الكسائي والفراء^(٧):
الفاعل (زَيْدٌ)، و(رَجُلًا) حالٌ عند الكسائي تمييزٌ عند الفراء.
لنا قولهم: «نِعْمَ رَجُلًا أَنْتَ»، و«يَنْسُ رَجُلًا هُوَ» فلو كانا فاعلين اتَّصَلَا،

(١) انتهى النقل هنا من شرح العمدة، ولم يشر ابن هشام إلى انتهائه من النقل. انظر: شرح العمدة (٧٩١/٢).

(٢) ساقطة من المخطوط، التميم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٨٩/١).

(٣) أشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٩/٣).

(٤) أورده ابن مالك ولم ينسبه لقائل معين، وهو رجز. انظر: شرح العمدة (٧٨٢/٢).

(٥) هذه التحشية مستفادة من أبي حيان. انظر: التذييل والتكميل (١٠٦/١٠).

(٦) انظر: الكتاب (١٧٧/٢، ١٧٨) والمقتضب (١٤١/٢) والأصول (١١٤/١).

(٧) انظر: التذييل والتكميل (١٠٦/١٠) وارتشاف الضرب (٢٠٤٨/٤).

وقولهم: «إِنْخَوْتُكَ نِعْمَ رَجَالًا»، والفاعل لا يتقدّم، و«نِعْمَ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ»، والفاعل لا تعمل فيه النواسخ.

ابن الطرواة^(١): الفاعل محذوف لا مضمّر، بدليل عدم بروزه، وسوّغ الحذف أنّه موضع إبهام، كما قال^(٢):

فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

حَذَفَ؛ لإبهام المحلّ، وصار التفسير بدلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ^(٣).

* * *

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ [وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهَرَ]
[وجمع تمييز وفاعل]:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ كَوْبَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ يَابِئَاءِ^(٤)
في «شرح العمدة»^(٥): أجازَه المبرّد^(٦)، ومنعه س^(٧) معتمدًا على أنّه لا إبهام؛

(١) انظر: التذييل والتكميل (١٠/١٠٧).

(٢) بتمامه:

فَإِنَّ الْمَيِّتَةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

والبيت للنمر بن تولب، وهو من المتقارب. انظر: أدب الكاتب (٢١٤).

(٣) انتهى هنا النقل عن التذييل والتكميل. انظر: التذييل والتكميل (١٠/١٠٨).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (١٦٩).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/٧٨٦).

(٦) انظر: المقتضب (٢/١٥٠).

(٧) انظر: الكتاب (١/٣٠١)، (٢/١٧٦).

فلا حاجة للتفسير، ويلزمه منع التمييز في نحو: «لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا»، ويردّه: ﴿وَأَخَذَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾^(٢) الآية.

مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا^(٣)

ثم قد ورد ذلك في هذا البيت، كقوله^(٤):

فَحُلَا.....

«كافية»^(٥):

وَابْنُ يَزِيدَ الْجَمْعَ قَدْ أَجَارَا وَسَيُؤَيِّوِيهِ مَنَعَ الْجَوَارَا
وَابْنُ يَزِيدَ قَوْلُهُ الصَّحِيحُ وَفِي مَقَالِهِمْ لَهُ تَوْضِيحُ

* * *

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) التوبة: ٣٦.

(٣) هذا البيت ليس في مطبوع شرح العمدة، والبيت بتمامه:
وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
والبيت لأبي طالب، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي طالب: (٨٧).

(٤) بتمامه:

وَالْتَغْلِيْثُونَ بِشَسِّ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحُلَا وَأُمُّهُمْ رَلَاءُ مِنْطِقُ
والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (١٩٢).

(٥) هذه الرواية من نسخة من كافية ابن مالك مع ابن هشام، وفي مطبوع الكافية النظم يختلف، قال ابن مالك في مطبوع الكافية:

وَمَنْ ظَهَرَ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزَ دَغْ فِي رَأْيِ عَمِيْرٍ وَهَوَ فِي ذَا لَمْ يَطْعُ
انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٤).

وَمَا) مُمَيِّزٌ [وَقِيلَ: فَاعِلٌ فِي نَحْوِ: «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»]

[وما مُمَيِّزٌ]: عَزِيَّ إِلَى الْأَخْفَشِ^(١)، وَتَبَعَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢) وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فَاعِلٌ) عَزِيَّ لِسِ^(٤) وَالْكَسَائِيِّ^(٥).

وَفِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٦) أَنَّهُ مَذْهَبُ سِ وَابْنِ خُرُوفِ^(٧) وَالسِّيَرَاوِيِّ^(٨)، وَأَنَّهُ الْحَقُّ،

بَدَلِيلٌ أَنَّ (مَا) لَا تَقْبَلُ (أَلْ)، وَمَا عَهَدْنَا تَمْيِيزَ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) إِلَّا قَابِلًا لَهَا، فَمِنْ ثَمَّ

لَمْ يُمَيِّزْ بِ: (مِثْلٍ، وَغَيْرٍ، وَأَفْعَلٍ مِنْ)، وَقَوْلُهُمْ: «دَقَّقْتُه دَقًّا نِعِمًّا»، وَ«غَسَلْتُه غَسَلًا

نِعِمًّا»، وَالتَّكْرَةُ التَّالِيَةُ (نِعْمَ) لَا يُقْتَصَرُ عَلَيْهَا إِلَّا فِي نَادِرٍ بِشَرْطِ الْعَطْفِ، كَالْحَدِيثِ^(٩):

«فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ»، الْحَدِيثُ، وَقَوْلُهُ^(١٠):

تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ

بِئْسَ امْرَأً وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةَ

وَأَنَّ التَّمْيِيزَ إِنَّمَا يُجَاءُ بِهِ لِتَعْيِينِ الْجِنْسِ، وَ(مَا) الْمَذْكُورَةُ لَا تُعَيَّنُ جِنْسًا.

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٣٩).

(٢) انظر: المفصل (٣٦٢).

(٣) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٤٧٧) والكافية: (٥٠).

(٤) انظر: الكتاب (١/٧٣).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/٥٧).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/٧٨٣).

(٧) انظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (٢٤٤).

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيراوي (٣/٣٨٦).

(٩) انظر: سنن النسائي (٣/٩٤).

(١٠) الرجز لبعض العرب. انظر: الاشتقاق: (١٥) والبصريات (١/٢٨٢).

قال الصَّمِيرِيُّ في «التَّبصرة»^(١): «وإذا دخلت (مَا) على (نِعَمَ، وَبِئْسَ) بطلَ عملُهما، وجاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخولِ (مَا)، تقول: «نِعَمَ مَا أَنْتَ»، و«بِئْسَ مَا صَنَعْتَ»، قال الله سبحانه: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٢)، ولم يَجْزُ قبل أن تدخلَ (مَا) أن تقول: «نِعَمَ أَنْتَ»، ولا «بِئْسَ صَنَعْتَ»^(٣).

في «التَّسهيل»^(٤): «(مَا) معرفةٌ تامَّةٌ، وفاقاً لسيبويه^(٥) والكسائي^(٦)، لا معرفةٌ ناقصةٌ، خلافاً للفراء^(٧)، ولا نكرةٌ مميّزةٌ، خلافاً للزمخشري^(٨)، وللفارسيّ قولان^(٩)، كقولِي الفراءِ والزمخشريّ».

وفي «شرحِه»^(١٠): جعلَ السيرافي^(١١) مثلَ (نِعَمَ مَا) في تمامِ (مَا) وتعريفها:

(١) انظر: التبصرة (١٦٣).

(٢) البقرة: ٩٠.

(٣) في المخطوط: «بئس ما صنعت»، وبها لا يستقيم التمثيل، وهي محذوفة عند الصيمري والعلمي.

(٤) في التسهيل: «(مَا) معرفةٌ تامَّةٌ، وفاقاً لسيبويه والكسائي، لا موصولةٌ، خلافاً للفراءِ والفارسيّ، وليست بنكرةٌ مميّزةٌ، خلافاً للزمخشريّ وللفارسيّ في أحدِ قوليه». انظر: التسهيل (١٢٦).

(٥) انظر: الكتاب (٧٣/١).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(٨) انظر: الكشف (٣١٦/١).

(٩) انظر: الإيضاح العضدي (٩٠) والحجة (٣٩٦/٢) والحليات (١٨٤) وشرح الأبيات (٣٨١).

(١٠) انظر: شرح التسهيل (١٢/٣).

(١١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٨٦/٣).



«إِنِّي مِمَّا أَنْفَعَلَ»، أي: «مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ».

ويؤيدُهُ أَنَّ المجرورَ المخبرَ به عن مبتدأٍ لا يكونُ بالاستقراءِ إِلَّا معرفةً، أو نكرةً مختصةً بالصفة، ولا صفةً هنا.

ع: ولا صلة؛ لأنها مفردة.

فتعينَ التعريفُ والتماؤ.

ثم اختلفَ س والكسائيُّ، فقالَ الكسائيُّ^(١): المخصوصُ (مَا) أخرى مقدرةٌ، والمحققون من أصحابِ س يقدرون: «نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتُ»، فيقدرون موصوفاً لا موصولاً.

ويقويّ تعريفَ (مَا) هذه كثرةُ الاقتصارِ عليها، ك: «عَسَلْتُهُ عَسَلًا نِعْمًا»، ولا يقتصرُ على النكرة بعدَ (نِعْمَ) إِلَّا نادراً، كقوله:

بِئْسَ امْرَأً وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةَ

في «شرح الكافية»^(٢) أَنَّ قولَ الزمخشريّ ذهبَ إليه كثيرٌ من المتأخرين، وأنَّ القولَ بأنَّ (مَا) فاعلةٌ، وأنها معرفةٌ تامةٌ ظاهرٌ قولِ س^(٣)، وصرّحَ به ابنُ خَرُوفٍ^(٤)، وسبقه إلى ذلك السيرافي^(٥)، وجعلَ منه: «إِنِّي مِمَّا أَنْفَعَلَ»، أي: «مِنَ الْأَمْرِ أَنْ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١١١/٢).

(٣) انظر: الكتاب (٧٣/١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (١٢/٣).

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٨٦/٣).

أَفْعَلْ»، فذ: (أَنْ أَفْعَلَ) مبتدأ، و(مِنْ الْأَمْرِ) خبر، والجملة خبر (إني)، ومثل قول السيرافي قَالَ س، ونَصُّه^(١).

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ [بَعْدَ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَنْدُو أَبَدًا]
قوله: (الْمَخْصُوصُ) يُفْهَمُ مِنْهُ شَرْطَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَعَمَّ مِنَ الْفَاعِلِ، فَلَا يَجُوزُ: «نِعَمَ الصَّيَّامُ جُنَّةً»، ولا: «نِعَمَ الْإِنْسَانُ حَيَّوَانٌ»، ولا: «نِعَمَ الرَّجُلُ إِنْسَانٌ».

والثاني: أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسَاوِيًا لَهُ، فَلَا يَجُوزُ: «نِعَمَ الْبَعِيرُ الْجَمَلُ» عِنْدَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْبَعِيرَ خَاصٌّ بِالْمَذَكَّرِ^(٢)، ولا: «نِعَمَ الْعَيْرُ الْحِمَارُ»، ولا: «نِعَمَ الدُّسُرُ الْمَسَامِيرُ»، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْبَعِيرَ يَنْطَلِقُ عَلَى الْجَمَلِ وَالنَّاقَةِ فَذَلِكَ جَائِزٌ.

وَأِنْ يُقَدَّمَ [مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَدَ: «الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى»]
[كفى]: ع: وَمِنْ هُنَا رُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَيْرٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُ

(١) يظهر أن في الكلام تنمة، وهي في شرح الكافية الشافية كاملة، قال ابن مالك هناك: «وكلام السيرافي موافق لكلام سيبويه؛ فإنه رحمه الله قال: «ونظير جعلهم «ما» وحدها اسمًا قول العرب: «إني مما أن أصنع»، أي: «من الأمر أن أصنع»، فجعل «ما» وحدها اسمًا، ومثل ذلك: «غسلته غسلًا ناعمًا»، أي: «نعم الغسل»، فقدّر (ما) بـ: (الأمر)، وبـ: (الغسل)، ولم يقدرها بـ: (أمر)، ولا بـ: (غسل)، فعلم أنها عنده معرفة».

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢/٢٢٩).

(٣) في التذييل والتكميل (١٠/١٣٤) أنه رد على من قال: إنه خبر لمبتدأ محذوف.

يقتضي حذف الجملة بأسرها، وذلك إجحافٌ.

وَمِنْ ثَمَّ رُدُّ عَلَى الْمَبْرَدِ^(١) فِي قَوْلِهِ فِي نَحْوِ: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي﴾^(٢): إِنَّ الْمُنَادَى مَحذُوفٌ؛ لِاِقْتِضَائِهِ حَذْفَ جَمِيعِ الْجُمْلَةِ مَعَ غَيْرِ حَرْفِ الْجَوَابِ وَالشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ^(٣):

..... قَالَ لَتُوتُ: وَإِنْ

مِنَ الْحَذْفِ^(٤):

لَوْلَا جَرِيرٌ هَلَكَتْ بَجِيلَةٍ

نِعْمَ الْفَتَىٰ وَبُئْسَتِ الْقَبِيلَةُ

أَي: نِعْمَ الْفَتَىٰ هُوَ، وَبُئْسَتِ الْقَبِيلَةُ هِيَ.

فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٥): مَا مَلَخَّصُهُ: قَدْ يُحَذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عَلِمَ، فَيُقَدَّرُ مَكَانَهُ مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، نَحْوُ: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٦)،

(١) انظر: الخصائص (١٩٨/٢) وجواهر العلم (٦٥٠/٢).

(٢) يس: ٢٦.

(٣) بتمامه:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَىٰ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُّغْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ

وَالرَّجُلُ لِرُؤْيَةٍ. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٨٦).

(٤) الرجز لعوف القوافي، وهو عوف بن معاوية بن عقبة بن حصن بن حذيفة الفزاري. انظر: عيون الأخبار (٣٩١/١) والعقد الفريد (٣٣٧/٣) والأغاني (٢٠٠/١٩).

(٥) انظر: شرح العمدة (٧٩٤/٢).

(٦) الذاريات: ٤٨.

..... فَنِعْمَ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ^(١)

وقد تكون له صفة، فتقوم مقامه، نحو: «نِعْمَ الصَّدِيقُ حَلِيمٌ كَرِيمٌ»، و«بِئْسَ الصَّدِيقُ عَذُولٌ خَذُولٌ»، ويكثر ذلك إذا كان الوصفُ فعلاً، والفاعلُ (ما)، نحو: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ﴾^(٢) الآية، ويقول إذا كان غير (ما)، كقوله:

بِئْسَ الْمَرْءُ قَدْ مَلِيَ اِزْتِيَاعَا

البيت، وقد يحذف الموصوفُ وصفته، ويبقى ما يتعلقُ بصفته، كقوله^(٣):

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ

البيت.

ع: قد يحذف وتبقى صفته غير اللاتفة بمقامه، كقوله^(٤):

إِلَى خَالِدٍ حَتَّى أَنَاخَتْ بِخَالِدٍ فَنِعْمَ الْفَتَى يُرْجَى وَنِعْمَ الْمُؤَمَّلُ

(١) بتمامه:

إِنِّي دَعَوْتُكَ يَا يَزِيدُ ————— د فَنِعْمَ مُعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ

والبيت للطرماح، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ديوان الطرماح (٢١٩).

(٢) البقرة: ٩٣.

(٣) بتمامه:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسِ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَفْعَنَسِ

وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من

البكرة، والمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٢٤٨/٣) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب

(٤٦) وسر صناعة الإعراب (٦٧/٢).

(٤) البيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (٢٧).

وقوله^(١):

لِبِئْسَ الْمَرْءُ قَدْ مَلِئَ اَزْيَاعًا وَيَأْبَىٰ أَنْ يُرَاعِيَ مَا يُرَاعَىٰ
أي: فتى يُرَجَى، ومَرْءٌ قد ملىء.

واعلم أن المشعر بهذا هو الفاعل مع قوة معنى الكلام، فلا يساعد على دخوله
قوله: (وَأِنْ يُقَدِّمَ).

قال الصِّمَرِيُّ^(٢): «يجوزُ:» زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ، ولا يجوزُ: «زَيْدٌ قَامَ الرَّجُلِ»؛
لأنَّ (نِعَمَ) لَمَّا كانت تعملُ في الجنسِ صارَ بمنزلةِ ما فيه عائِدٌ إلى المبتدأ؛ لأنَّ معناه:
«زَيْدٌ مَمْدُوحٌ فِي الرِّجَالِ»، وليس كذلك: «زَيْدٌ قَامَ^(٣) الرَّجُلِ»؛ لأنَّه لا تقديرَ فيه
أكثرَ مِنْ لفظه.

* * *

وَاجْعَلْ كَ: (بِئْسَ): (سَاءَ) [وَاجْعَلْ (فُعَلًا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَ: (نِعَمَ) مُسْجَلًا]
[وَاجْعَلْ كِبِئْسَ سَاءَ]: قَالَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٤): «وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾»^(٥).

ع: الظاهر أنَّ (سَاءَ) هنا ليست مِنْ هذا، بدليل أنَّ (الْمُرْتَفَقَ) مذكَّرٌ، والفعلُ

(١) أنشدته ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (١٩/٣).

(٢) انظر: تبصرة المبتدي للصيمري (١٦١).

(٣) في المخطوط (قال)، والتصويب من الصيمري.

(٤) انظر: شرح العمدة (٧٩٨/٢).

(٥) الكهف: ٢٩.

مؤنث، وإنما الضمير عائذ على ما تقدّم.

قوله: (سَاءَ) ع: كَانَ يُغْنِي عَنْهُ: (وَأَجْعَلْ فَعْلًا) الْبَيْتَ؛ لِأَنَّ «سَاءَ»: «فَعْلَ».

ذَكَرَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(١) أَنَّ «فَعْلَ» يَخَالِفُ «نَعَمْ» وَ«بَشَسَ» بِأَمُورٍ:

أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى التَعْجِبِ.

الثاني: أَنَّهُ يَجُوزُ جُرْ فَاعِلِهِ بِالْبَاءِ الزَائِدَةِ، وَهَذَا الْوَجْهُ نَاشِئٌ عَنِ الْأَوَّلِ.

الثالث: أَنَّهُ يَجُوزُ مَجِيئُهُ بِغَيْرِ (أَلْ).

الرابع: أَنَّهُ يَجُوزُ عَوْدُهُ إِذَا كَانَ مُضْمَرًا عَلَى مَا قَبْلَهُ.

والخامس^(٢): مَجِيئُهُ مُطَابَقًا لِمُفْسِرِهِ.

ع: هَذَا مَعْنَى كَلَامِ شَرْحِهِ وَإِضَاحِهِ وَتَقْسِيمِهِ^(٣).

وَفِي نَصِّ «الْعُمْدَةِ»^(٤): «وَيُلْحَقُ بِ: (بَشَسَ): (سَاءَ)، وَبِهَا وَب: (نَعَمْ): (فَعْلَ)

بِوَضْعٍ أَوْ تَحْوِيلٍ عَنِ (فَعْلَ) وَ(فَعِلَ)، وَيَكْثُرُ انْجِرَاؤُ فَاعِلِهِ بِالْبَاءِ، وَتَجَرُّدُهُ مِنْ

(أَلْ)، وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ».

[وَأَجْعَلْ فَعْلًا]: ع: يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنَى مِنْ هَذَا مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءٌ، وَهَذَا وَإِنْ

كَانَ قَدْ حُكِيَ فِيهِ خِلَافٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُرْتَكَبَ تَجْوِيزُهُ؛ لِعَدَمِ^(٥) الْإِعْتِدَادِ بِمَا جَاءَ مِنْ

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٨-٧٩٩).

(٢) في المخطوط: «الرابع»، وهو سهو.

(٣) وهذا من دقة ابن هشام، فالبنود الخمسة الأخيرة لم تؤخذ نصًّا من ابن مالك، بل أخذها فهمًا.

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٧٩٥).

(٥) مكررة في المخطوط.

(فَعَلَ) بضم العين مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ، نحو: «هَيَّؤْ»، وكذلك ينبغي أن يُسْتثنى من ذلك المضاعف، أعني ما عَيْنُهُ وَلَا مُمَّةٌ مِنْ وَاوٍ^(١) واحدٍ؛ لِقَلَّةِ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، نحو: «لَبِثْتُ»^(٢).

قوله فيما تقدَّم^(٣): (وَاجْعَلْ فَعْلًا) البيت، إذا وجدنا (فَعَلَ) أو (فَعَلْ) قد حُوِّلا إلى (فَعَلْ) علمنا - ولا بُدَّ - إرادةَ معنى المبالغةِ فيهما، وأنَّهما أُجْرِيَا مَجْرَى (نِعْمَ، وَبِئْسَ)؛ فأوجبنا لفاعليهما ما وجب لفاعليهما.

وإذا وجدنا (فَعَلَ) الوضعيَّ وفاعله غيرُ فاعليهما، ك: «شَرَفَ زَيْدٌ»، و«كَرَّمَ عَمْرُو»، علمنا^(٤) عدمَ إرادةِ إدخالِهما في بابِ (نِعْمَ، وَبِئْسَ).

وإن وجدنا فاعليهما كفاعليهما احتمل أن يكون ذلك بطريقِ الاتفاقِ أو القصدِ؛ فيحتملُ الدخولُ في بابِ (نِعْمَ) وعدمَ الدخولِ فيه، ومن ثَمَّ احتملَ نحو: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾^(٥) أن يكونَ تعجبًا، وأن لا يكونَ، وكذلك: ﴿ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾^(٦) جوزوا فيه الوجهين، وإذا كانَ المقامُ مقامَ استغرابٍ واستعظامٍ ترجَّحَ الحملُ على التعجبِ، فافهمه.

(١) في المخطوط (واحد) والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (١/٤٩٧)

(٢) في العلمي: «لب». انظر: حاشية العلمي (١/٤٩٧).

(٣) قال هذا لأنه كتب هذه التحشية في باب أفعل التفضيل، وأنا نقلتها هنا.

(٤) في المخطوط: «وعلمنا»، ويظهر أن هذه الواو سهو من الناسخ.

(٥) الصف: ٣.

(٦) الحج: ٧٣.

وَمِثْلُ (نَعَمْ): (حَبَّذَا) [الْفَاعِلُ (ذَا)] وَإِنْ تُرِيدَ ذَمًّا فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»]

جعفر بن أبي طالب ذو الجناحين رضي الله عنه^(١):

يَا حَبَّذَا الْجَنَّةُ وَافْتِرَائُهَا طَيِّبَةٌ وَبَارِدًا شَرَابُهَا
وَالرُّومُ رُومٌ قَدْ ذَنَّا عَذَابُهَا عَلَيَّ إِذْ لَا قِتْمُهَا ضِرَابُهَا
قوله: (الْفَاعِلُ ذَا) قول سيبويه والخليل^(٢)، فإن سيبويه - رحمه الله - قال:
«وزعم الخليل أن (حَبَّذَا) بمنزلة: «حَبَّ الشَّيْءِ»، ولم يخالفه في ذلك، وغلط ابن
الحاج من نسب إلى سيبويه غير هذا المذهب.

قال: «فيدل على بقاء (ذَا) على معناها مجيء التمييز بعدها؛ ليفسر إيهامها،
ولولا ذلك لم يجرى تمييز، ووجب النصب على الحال، وامتنع دخول (من)».
ع: يقال: «حَبَبْتُ زَيْدًا» بالفتح، بمعنى: «أَحْبَبْتُهُ»، وفيه شذوذ من ثلاثة
أوجه:

أحدها: الاستعمال؛ فإن الأكثر في الاستعمال: «أَحْبَبْتُ».

الثاني: في مضارعه، وهو: «يَحِبُّ» بالكسر، مع أن «فَعَلَ» المضاعف المتعدي
إنما قياسه: «يَفْعُلُ» بالضم.

الثالث: استغنواؤهم عن اسم فاعله، وهو: (حَابٌّ) باسم الفاعل المزيد فيه،
وهو: (مُحِبٌّ)، وعكسوا في اسم المفعول، فاستغنوا به: (مَحْبُوبٌ) و(حَبِيبٌ) عن

(١) انظر: السيرة النبوية (٢/٣٧٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/١٨٠).

(مُحَبِّ)، على أَنَّهُم رَبَّمَا قالوه، كقوله^(١):

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

وأذكرُ في هذا الموضع مسألة: «رَسَا» و«أَرْسَى»، قال ابنُ دريدٍ في كتابِ «الجمهرة»^(٢) في بابِ ما لم يعرفه الأصمعيُّ وعرفه أبو زيد وأبو عبيدة: أن «أَرْسَى» مقولٌ بمعنى: «رَسَا»، إلا أن العربَ لم تقل: (مُرْسٍ)، بل اجتزأت به: (راسٍ). ونقلَ هذا أبو عليّ البغداديُّ^(٣) في كتابه (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ)^(٤)، إلا أَنَّهُ أخطأ؛ إذ استدَلَّ على «أَرْسَى» بقوله: ﴿وَلِجَالِ أَرْسَاهَا﴾^(٥)، وإنَّما هذه همزةُ النقلِ، مثلها في: «جَلَسَ، وأَجْلَسْتُهُ»، و«قَامَ، وأَقَمْتُهُ»^(٦).

ابنُ الحاجِّ: قيل: (حَبَدًا) اسمٌ منقولٌ عن جملةٍ، وبه قالَ أبو العباسِ في «المُقْتَضَبِ»^(٧)، وقال: إِنَّهُ مبتدأ.

(١) بتمامه:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

والبيت لعنرة من معلقته، وهي من الكامل. انظر: ديوان عنرة (١٧٢) وجمهرة أشعار العرب (٣٥١).

(٢) انظر: الجمهرة (٣/١٢٥٧).

(٣) يعني به أبا عليّ القالي.

(٤) لم أقع على الكتاب.

(٥) النازعات: ٣٢.

(٦) في المخطوط: «أقام، وأقمته»، وهو تحريف.

(٧) انظر: المقتضب (٢/١٤١ - ١٤٥).

وقال الأخفش في «الأوسط»^(١): أصل (حَبَّدَا) أن يُرْفَعَ (ذَا) بـ: (حَبَّ)، ثم رُكِّبَا، [وارتفع] ^(٢) (زَيْدٌ) بـ: (حَبَّدَا)، كما يرتفع بـ: (ضَرَبَ).

وقال الجرمي في (الفرخ)^(٣): (حَبَّ) فعلٌ رَفَعَ (ذَا)، ثم جُعِلَا بمنزلة فعلٍ، فَرَفَعَ (زَيْدَا).

وقال السيرافي في «الإقناع»^(٤): (حَبَّدَا) مبتدأ، و(زَيْدٌ) خبرٌ، كما قال المبرِّدُ، وبه قال صاحب «اللمع»^(٥).

وقال ابنُ كَيْسَانَ^(٦): (حَبَّ) فعلٌ، و(ذَا) فاعلٌ، و(زَيْدٌ) كمخصوصٍ (نِعْمَ). وكذا قال الفارسي في الجزء الأول والثاني من «التذكرة»^(٧).

قال ابنُ كَيْسَانَ: وأشرت بـ: (ذَا) إلى أمرٍ قد جرى، فصوَّرته كالحاضر، وأردت: «حَبَّدَا الأمرُ أمرُ زيدٍ»، فحذفت المضاف.

وعن بعض البصريين أن (حَبَّدَا) خبرٌ مقدَّمٌ، نقله الفارسي ولم يرَّضه. وقال الفارسي في «شرح الأبيات»^(٨): مَنْ زَعَمَ أَنَّ (حَبَّ ذَا) كلمةٌ واحدةٌ ينبغي

(١) انظر: الأصول (١/ ١٢٠).

(٢) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٣) انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٢).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٢) وارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٥٩).

(٥) انظر: اللمع لابن جني (١٤٢).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٠).

(٧) انظر: البغداديات (٢٠١ - ٢٠٤).

(٨) انظر: شرح الأبيات للفارسي (٩٧).

له أن يُغَلَّبَ حُكْمُ الاسم؛ لَأَنَّهُ الْأَقْوَى، فيعرب (زَيْدًا) خبراً للمبتدأ لا فاعلاً.
وأجاز الصِّمَرِيُّ^(١) في رفع (زَيْدٌ) بعد (حَبْدًا) ثلاثة أوجه، أن يكون مبتدأ
وخبره (حَبْدًا)، والعكس، وأن يكون خبراً والمبتدأ محذوف، كما كان في: «نِعْمَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ».

ومذهبُ دُرَيْدٍ^(٢) أن (ذَا) زائدة لا اسمُ إشارة، بدليل حذفها في قول [ابن]
رواحه^(٣):

فَحَبْدًا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا

قلنا: استعمل (حَبَّ) على الأصل، مثلها في قوله^(٤):

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ.....

لا أنها محذوفة من (حَبْدًا).

واستدلَّ ابنُ عصفورٍ^(٥) على اسميتها بدخول (يَا)، وليس بشيء؛ لأنَّ (يَا)

(١) انظر: تذكرة المبتدي للصيمري (١٦٤).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٠)، وهو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن
سالم الأندلسي القرطبي، قال السلفي: معروف بالنحو والأدب وكان أعمى، شرح كتاب
الكسائي، وله شعر كثير، توفي عام ٣٢٥ هـ. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٤).

(٣) رجز. انظر: ديوان عبد الله بن رواحة (١٤٢).

(٤) بتمامه:

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ

والبيت للأخطل، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأخطل (١٤٣).

(٥) انظر: المقرب (١٠٦) وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٦١٠).

تكون تنبيهًا، فتقع بعدها الحروف والأفعال، وهذا مشهورٌ من أمرها، وأما قول المبرد في «الكامل»^(١): إِنَّ (يَا) قد حُذِفَ بعدها المنادى في: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٢)، فخالفه في ذلك النحويون: أبو علي في «الآيات المشككة»^(٣)، وابن جني في «الخصائص»^(٤)، وهو مذهب س^(٥) أيضًا.

وقد كَلَّمْتُهُ^(٦) في ذلك إشفاقًا عليه، فإذا هو يرى في^(٧):

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ

أنه بمنزلة: «يا محبوب»، و(جَبَلُ الرِّيَّانِ) خبرٌ لمبتدأ محذوف.

شع^(٨): «المبرد»^(٩) وابن السَّراج^(١٠): «حَبَّ ذَا» رُكْبًا، وجُعلا اسمًا.

(١) لم أعثر عليه.

(٢) النمل: ٢٥، وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحמיד الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقناة وأبي العالية والأعمش وابن أبي عبله. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦/ ٥٠٤).

(٣) انظر: شرح الآيات المشككة للفارسي (٦٦).

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ١٩٨).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٤).

(٦) المتكلم ابن الحاج، يقصد ابن عصفور.

(٧) بتمامه:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

والبيت لجريز، وهو من البسيط. انظر: ديوان جريز (١٦٥).

(٨) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٠١).

(٩) انظر: المقتضب (٢/ ١٤٥).

(١٠) انظر: الأصول (١/ ١٣٥).

والحقُّ أنَّ «حَبَّ» فعلٌ باقٍ على فعليّته، مقصودٌ به المحبةُ والمدحُ، وجُعِلَ فاعله (ذَا)؛ ليدلَّ على الحضورِ القلبيِّ، ولم يُغَيَّرْ؛ لجريانهما مجرى المثلِّ. ويردُّ كونُهُما اسمًا أنَّهما لم يتغيَّرا بعدَ التركيبِ معنًى ولا لفظًا، فبقيا على ما كانا عليه، كما بقيت حرفيةُ (لَا) واسميةُ اسمِها في نحو: «لَا رَجُلَ»، ولأنَّ المبتدأَ يدخله النواسخُ، ولأنَّه كان يلزمُ تكرارُ (لَا)، فتقولُ: «لَا حَبْدًا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو». وقد يُحذفُ المخصوصُ إن عُلِمَ، وحذفه مع بقاءِ تمييزِ أجود.

فالأوَّلُ كقوله^(١):

أَجَبْتُ عَصَامًا إِذْ دَعَانِي قَائِلًا أَلَا حَبْدًا مُسْتَنْصَرًا وَنَصِيرًا

والثاني كقوله^(٢):

قُلْتُ إِذْ أَدْنَيْتُ سُعَادُ بَوَاضِلٍ [حَبْدًا] يَا سُعَادُ لَوْ تَصْدُقِينَا

فتقديرُ الأوَّلِ: «حَبْدًا أَنْتَ وَأَنَا»، وتقديرُ الثاني: «حَبْدًا يَا سُعَادُ إِذَا أَنْكَ بِالْوَضِلِ».

وتنفردُ «حَبْدًا» عن «نِعْمَ» و«بِئْسَ» ع بأمور:

١. عدمُ تطابقِ الفاعلِ والمخصوصِ.
٢. عدمُ جوازِ تقديمِ المخصوصِ.
٣. عدمُ جوازِ دخولِ النواسخِ.
٤. جوازُ دخولِ (يَا).

(١) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: شرح العمدة (٨٠٣/٢).

(٢) أنشده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الخفيف. انظر: شرح العمدة (٨٠٤/٢).

٥. جوازُ دخولِ (لَا).

٦. كثرةُ وقوعِ تمييزٍ أو حالٍ قبلِ المخصوصِ وبعده، فالتمييزُ كقوله^(١):

أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَقَفُوا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالنَّصْرِ
وقوله^(٢):

حَبَّذَا الصَّبْرُ شَمِيَّةٌ لِأَمْرِئٍ رَا مَ مُبَارَاةَ مُوَلِّعٍ بِالْمَعَالِي
والحالُ كقوله^(٣):

يَا حَبَّذَا مَرْجُوءَا الْبَرُّ السَّخِي
مَنْ يَرْجُهُ فَعَيْشُهُ الْعَيْشُ الرَّحِي

وقوله^(٤):

يَا حَبَّذَا الْمَالُ مَبْذُولًا بِلَا سَرْفٍ فِي أَوْجِهِ الْبِرُّ إِسْرَارًا وَإِعْلَانًا
قَالَ^(٥): «وَيُسْتَعْمَلُ «حَبَّ» مع غيرِ «ذَا»، فيتجددُ لها أمورٌ:
جوازُ جرِّ فاعليها بالباءِ.

وقلةُ الاستغناءِ عَنْ تمييزٍ، لا سَيِّمَا عندَ جرِّ الفاعلِ.
ولزومُ الاكتفاءِ بالفاعلِ عَنِ المخصوصِ.

(١) أنشده ابن مالك ولم يعزه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٢٨/٣).

(٢) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٨/٣).

(٣) أورده ابن مالك ولم ينسبه لشاعر، وهو من الرجز. انظر: شرح العمدة (٨٠٦/٢).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٨٠٦/٢).

(٥) يعني به ابن مالك، فهو الآن يستكمل النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٨٠٧/٢).

وجوازُ ضمِّ فائِها».

ابنُ عصفور^(١): «المنصوبُ بعدَ (حَبَدًا) تميِّزُ أجامدًا كان أو مشتقًّا؛ لصحَّةِ دخولِ (مِنْ)».

ابنُ الحاجِّ: الصوابُ أنَّه إذا لم تدخل (مِنْ) يحتملُ الحالَ والتمييزَ؛ فهما معنيانِ مقصودانِ، ويدلُّ^(٢) على جوازِ الحالِ أنَّه يصحُّ أن يُقالَ: «حَبَدًا زَيْدٌ فِي حَالٍ كَوْنِهِ»، فهذا تصريحٌ بالحالِ، ولا مانعَ يمنعُ منه، وإن كنتُ لا أحفظُه.

وإذا كانَ حالًا فإن كانَ صاحبُها المخصوصَ لم تكن الحالُ (رَجُلًا) ونحوه مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْوَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي الْحَالِ، وَلَيْسَ مَوْضِعَ تَأْكِيدٍ، وَصَلَحَ أَنْ يَكُونَ مَا فِيهِ فَائِدَةٌ، جَامِدًا كَانَ أَوْ مُشْتَقًّا، وَالْأَحْسَنُ فِي هَذَا عِنْدِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمَخْصُوصِ.

وإن كانَ صاحبُها (ذَا) صَلَحَ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَائِدَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ بَيَّنْتَ هَذَا الْمُبْهَمَ، أَهْوَ رَجُلٌ أَوْ رَاكِبٌ؟

والفرقُ بَيْنَ الْحَالِ فِيهِمَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ فَاعِلٌ (ذَا) صَاحِبُهَا فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِمَا تُعْطِيهِ (ذَا) مِنَ الْعُمُومِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَدْلُولٌ (ذَا) مَدْلُولٌ مَخْصُوصٍ.

ويجوزُ عِنْدِي عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ فِي: «نِعْمَ رَجُلًا» حالًا، وَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ دُرَيْوُدٌ فِي (كِتَابِهِ)^(٣).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٦١١).

(٢) في المخطوط (ويد).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٨).

وينبغي عندي أن يكون الحال إلى جانب (ذا) متصلة به، والمخصوص بعد؛
لوجهين:

أحدهما: أن تأخيرَه يُلبسُ بأنه حالٌ من المخصوص، وهما معنيان.
والآخر: ما فيه من الفصل.

وإذا كان تمييزاً؛ فإن كان المميز (ذا) فلا حسن أن يتصل به؛ لثلاث يكون فصلاً
بين التفسير والمفسر بأجنبي، فأما^(١):

فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
فقليلٌ فيما يقتضيه القياسُ عندي.

ابنُ خروف^(٢): تقديمُ التمييزِ على [المخصوص] أحسن، وسوى بين
التقديم والتأخير في الحال.

وقال الجرمي^(٣): إذا كان المنصوب تمييزاً قُبِحَ تقديمه قبل (زَيْد)، فإن كان
حالاً فإن شئتَ قَدِّمْتَ، وإن شئتَ أَخَّرْتَ، وهذا منه بناءً على أن (زَيْد) فاعلٌ، وهو
مذهبه، أعني الجرمي، وقال: التمييزُ إنما يكون بعدَ الفاعلِ، وهذا يقتضي أنه لا يُقال:

(١) بتمامه:

تَزَوَّدَ مِنْ لَزَادِ أَبِيكَ فَنَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

والبيت لجري، وهو من الكامل. انظر: ديوان جري (١١٨) والمقتضب (٢/ ١٥٠).

(٢) هذا منقول من الارتشاف. انظر: شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٦٠١) وارتشاف الضرب
(٢٠٦٢/٤).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح الجمل والارتشاف، والإحالة على الحاشية السابقة.

(٤) انظر: البصريات (٢/ ٨٤٥).

«امتلاء ماء الكوز»^(١).

وقال الفارسي في «التذكرة»^(٢): «تقديم التمييز إلى جانب (ذَا) هو الأحسن»،
بناءً على ما يذهب إليه من أن (ذَا) فاعل، فهو مثل: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ».

ثم قال: «وعلى ما يذهب إليه النحويون من أن (حَبَّذَا) بمنزلة اسم مبتدأ فيه
معنى فعل فيكون الفصل بين (حَبَّذَا) والمخصوص بالتمييز كالفصل بين الفعل
وفاعله بالمفعول؛ فلا قُبْح في: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ» على مذهب».

وقول أبي عمر^(٣): «إنه قبيح» مُشْكِلٌ.

وقد حُكِيَ أن الكوفيين لا يُجيزون: «حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدٌ»، ولا وجه لقولهم
عندي».

قلت: نقل ابن الحاج عن «التذكرة الفارسية»^(٤).

* * *

(١) من عند نقله عن ابن خروف إلى هنا كله منقول بنصه من أبي حيان. انظر: الارتشاف
(٢٠٦٢/٤).

(٢) كتاب التذكرة لم يقع عليه أحد مخطوطاً حتى الآن، وقد طبع تهذيب التذكرة لابن جني،
ولكن هذا النص الذي نقله ابن هشام موجود بقصه ونصه في كتاب أبي علي الفارسي:
(البصريات). انظر: البصريات (٨٤٥/٢).

(٣) يعني به الجرمي.

(٤) أقول: هذا الكلام بنصه مأخوذ من البصريات، ولا أدري هل هذا وهم في نسبه كلام أبي
علي للتذكرة أم هل الكلام قاله أيضاً أبو علي في التذكرة، وما يحسم هذا الوقوف على
كتاب التذكرة لأبي علي، وليس يبعد أن يفتح الله على أحد عباده ويجد هذا الكتاب العظيم
المبارك جليل النفع.

وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
 قوله: (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ: كَمَا أَنَّ^(١): «أَطْرِي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ»^(٢)
 إِذَا قُلْنَا لَهُ مَذْكَرٌ لَا يُعْتَقَدُ فِي مُفْرَدَاتِهِ أَنَّهَا تَغَيَّرَتْ، بَلْ هِيَ كَمَا كَانَتْ، وَالْمَعْنَى إِذَا
 خَاطَبْتَ بِهِ الْمَذْكَرَ: «أَنْتَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةٍ مَنْ قِيلَ فِيهِ هَذَا».

ع: هَذَا الْمَثَلُ يَضْرِبُ لِلْقَوِيِّ عَلَى الْأَمْرِ، وَأَصْلُهُ: أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ لَهُ أَمْتَانِ
 رَاعِيَتَانِ، إِحْدَاهُمَا نَاعِلَةٌ، وَالْأُخْرَى حَافِيَةٌ، فَقَالَ لِلنَّاعِلَةِ: «أَطْرِي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ»، أَيْ:
 «خُذِي طَرَرَ الْوَادِي»، فَإِنَّكَ ذَاتُ نَعْلَيْنِ، وَدَعَى وَسَطَ الْوَادِي لِصَاحِبَتِكَ، فَإِنَّهَا حَافِيَةٌ.
 اعْلَمْ أَنَّ [ابْنَ]^(٣) الْحَاجِّ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ (حَبْدًا) بِمَنْزِلَةٍ: «أَطْرِي إِنَّكَ نَاعِلَةٌ» قَالَ:
 كَتَبْتُ هَذَا، ثُمَّ ظَهَرَ لِي فَرْقٌ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ (حَبْدًا) لَيْسَ كَلَامًا مُحْكِيًا كَالْأَمْثَالِ؛
 لِأَنَّهُ يَخْصُصُ فِيهِ كُلُّ مُتَكَلِّمٍ مَمْدُوحَهُ بِالذِّكْرِ، فَالْصَوَابُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ (ذَا) تَنَزَّلَتْ
 مَنْزِلَةَ الشَّيْءِ، وَأُرِيدَ بِهَا لِإِبْهَامِهَا مَا يَرَادُ بِهِ، فَكَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (مَا) فِي: «نِعْمَ مَا»، فَهِيَ
 إِذَنْ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثَنًا، مثنًى أَوْ مَجْمُوعًا، وَلَا يَفْسُدُ اعْتِقَادُ
 الْمَخْصُوصِ بَدَلًا بِلِزُومٍ^(٤) وَلَا يَتَّهَ لَهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: صَارَتْ طَرِيقَةُ الْمَدْحِ مُلْتَزِمَةً بِهَذَا
 الْكَلَامِ كَالْمَثَلِ؛ وَلِهَذَا لَا يُقَالُ: «زَيْدٌ حَبْدًا»، وَلَا بَدَلٌ لِمَنْ يَقُولُ: إِنَّ (حَبْدًا) مُبْتَدَأٌ،
 وَ(زَيْدٌ) خَبَرٌ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِيزُ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (أَنْكَ)، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ.

(٢) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ. انْظُرْ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ (١/ ٤٣٠) وَالْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ (١/ ٢٢١).

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٤) فِي الْمَخْطُوطِ: (بِلِزْمٍ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.



ع: قد يكونُ الجوابُ أنَّ (حَبْدًا) في تأويلِ المعرفة، وأنَّ (زَيْدًا) هو الخبرُ، وهو معرفةٌ، إلا أنَّ هذا الجوابَ لا يمشي في نحو^(١):

وَحَبْدًا نَفَعَاتٍ مِنْ يَمَانِيَةٍ

وَأَمَّا مَنْ قَالَ بَأَنَّ (حَبْدًا) فعلٌ فلا إشكالَ في وجوبِ تأخيرِ الفاعلِ عن فعلِهِ.

* * *

وَمَا سَوَى (ذَا) [ازْفَعِ بِ: (حَبَّ) أَوْ فَجَرَّ بِالْبَا وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرَ]

قوله: (انْضِمَامُ الْحَا كَثُرَ) وكذا^(٢) كلُّ فعلٍ على «فَعَلَ» إذا ضُمِّنَ معنى التعجُّبِ يجوزُ فيه هذا النقلُ، قال^(٣):

حُسْنُ فِعْلاً لِقَاءِ ذِي الثَّرْوَةِ الْمُثْمَرِ لِقَى بِالْبِشْرِ وَالْعَطَاءِ الْجَزِيلِ

فلو خلا من معنى التعجُّبِ جازَ إسكانُ عينِهِ، ولم يَجْزِ ضَمُّ فائِهِ، كقوله^(٤):

يَا فَضْلُ يَا خَيْرُ مَنْ تُرَجَى نَوَافِلُهُ قَدْ عَظُمَ لِي مِنْكَ فِي مَعْرِفِكَ الْأَمَلُ

وحكى الكسائي^(٥): «مَرَرْتُ بِأَيَّاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَتْيَاتًا، وَجَدَنْ أَتْيَاتًا».

(١) بتمامه:

وَحَبْدًا نَفَعَاتٍ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ جَبَلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانًا

والبيت لجريز، وهو من البسيط. انظر: ديوان جريز (١٦٥).

(٢) ينقل من كلام ابن مالك في شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٨٠٧/٢).

(٣) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٢٨/٣).

(٤) أنشده ابن مالك ولم يعزه إلى قائل معين، وهو من البسيط. انظر: شرح العمدة (٨٠٨/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٦٨/١) ومجالس ثعلب (٢٧٣) والمسائل البصريات (٤٢٢/١).

وفي نصّ «العمدة»^(١): «وشرّكها في النقلِ وجَرُّ الفاعلِ كُلُّ فعلٍ على «فَعَلَ»
مضمّنٍ تعجباً».



(١) انظر: شرح العمدة (٢/٨٠٠).

اسْمُ التَّفْضِيلِ

صُغِ مِنْ [مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ (أَفْعَلٌ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أُبِي] قوله: (صُغِ) البيت، أي: صغُ (أَفْعَلٌ) للتفضيلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صِغٌ لِلتَّعْجُبِ، أي: صِغٌ مِنْهُ (أَفْعَلٌ) و(أَفْعِلٌ) للتعجبِ، فيقال: هو أَضْرَبُ، وأَعْلَمُ، وأَحْسَنُ، كما يُقال: مَا أَضْرَبَهُ! وَأَضْرِبْ بِهِ! وَمَا أَحْسَنَهُ! وَأَحْسِنْ بِهِ! وَمَا أَعْلَمَهُ! وَأَعْلِمْ بِهِ! والقائم مقامُ فاعِلٍ: (مَصْوَغٍ) قوله: (مِنْهُ).

قوله: (أَفْعَلٌ): وشَدَّ: (خَيْرٌ) و(شَرٌّ) باطرادٍ، و(حَبٌّ) بُدُورٍ في قوله^(١): وَزَادَنِي كَلْفًا فِي الْحُبِّ أَنْ مَنَعْتُ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا قوله: (وَأَبَ اللَّذْ^(٢) أُبِي) في نسخة: (وَأَبَ مَا أُبِي)، وهو أَحْسَنُ. قال ابنُه^(٣): «فَلَا يُبْنَى مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ، كـ: (غَيْرٍ، وَسَوَى)، وَلَا مِنْ فِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةٍ، نَحْوُ: «اسْتَخْرَجَ»، وَلَا مَعْبَرٍ عَنْ فاعِلِهِ بـ: (أَفْعَلٌ)، كـ: «عَوَرَ»، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، كـ: «ضَرَبَ»، وَلَا غَيْرٍ مُتَصَرِّفٍ، كـ: «عَسَى، وَنَعَمْ، وَبَشَى»، وَلَا غَيْرٍ مُتَفَاوِتٍ الْمَعْنَى، كـ: «مَاتَ، وَفَنِيَ».

(١) البيت للأحوص، وهو من البسيط. انظر: الحيوان (١/١٦٨) وعيون الأخبار (٢/٥).

(٢) في المخطوط: (الذي)، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤١).

قلت: بقي عليه: ولا ناقص، نحو: «كَانَ، وَظَلَّ».

وقال ابنه^(١) حينَ عَدَّ ما شَدُّوا فيه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «أَزْهَى مِنْ دِيكَ»، و«أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحَّيْنِ»، و«أَعْنَى بِحَاجَتِكَ» فلا يَعدُّ شاذًّا، وإن كانت من فعلِ المفعول؛ لأنه لا لَبَسَ فيها؛ إذ لم يُستعمل لها فِعْلٌ فاعِلٌ». ع: هذا خطأ في: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحَّيْنِ»، وإنما الدالُّ القرينة، على أنَّهم أيضًا قالوا^(٢):

عَانَ بِأَوَّلِهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

وهذا دليلٌ على: «عَنِيتُ» بمعنى: «اعْتَنَيْتُ».

وقال ابنه^(٣) أيضًا: «إِنْ سَمِعَ بِنَاؤُهُ مِنْ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ عُدَّ شاذًّا، وَحُفِظَ وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ، كَمَا فِي التَّعَجُّبِ تَقُولُ: «هُوَ أَقْمَنُ بِهِ»، أَيْ: أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ، كَمَا قُلْتُ: «أَقْمِنُ بِهِ!»، وَتَقُولُ مِنْ «اخْتَضَرَ الشَّيْءُ»: «هُوَ أَخْضَرُ مِنْ كَذَا»، كَمَا يُقَالُ: «مَا أَخْضَرُهُ!».

ع: اقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّكَ تَقُولُ بِالْقِيَاسِ: «هُوَ أَقْمَنُ بِكَذَا»، حَمَلًا عَلَى قَوْلِهِمْ: «مَا أَقْمَنَهُ!»، و«هُوَ أَخْضَرُ مِنْ كَذَا»، كَمَا تَقُولُ: «مَا أَخْضَرُهُ!»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي شَدَّ فِي بَابٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ فِي بَابٍ آخَرَ.

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٣٤٢).

(٢) أنشد هذا الرجز ابن الأعرابي، وقد أخلت به مطبوعة النوادر، ورواية ابن الأعرابي: «عان بأخراها»، وهذه الرواية التي أوردها ابن هشام رواية الأنباري أبي بكر. انظر: شرح الأنباري على المفضليات (٤٦٢) والصاحبي (٢٠٣).

(٣) انظر: شرح ابن الناطم (٣٤١).

فإن قيل: البابان بابٌ واحدٌ.

قلنا: فليُجز في بابي التصغير والتكسير في كلٍّ منهما نظير ما جاز في الآخر من الشذوذ؛ لأن هذين البابين في النحو نظير ذينك البابين في التصريف في التأخي. ثم قوله: «احتضر الشيء» إنما هو: «احتضر زيد» أو نحوه ممّا يعقل، ولا أعلم وجهًا لذكر الشيء هنا؛ لأن (الاحتضار): مُشارفة الموت، والدخول في النزع، وإنما نعرفه يُقال فيمن يعقل^(١).

قوله: (وَأَب) البيت، ومن ثم لُحِنَ المتنبي في قوله^(٢):

إِنْعِدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَهَاءَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

قوله: (وَأَب اللَّذْ أَيْ) قالوا: وما شَدَّ ثُمَّ شَدَّ هنا، كقول الراجز^(٣):

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْبَيَاضِ

مِثْلُ الْغَزَالِ زَيْنَ بِالْخِصَاصِ

قَبَاءُ ذَاتُ كَفَلٍ رَضْرَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي

(١) هذا غريب جدًا من العلامة ابن هشام رحمه الله؛ فإن بدر الدين لم يُجر ذكر الشيء من مثال الاختصار، إنما المضروب به المثل الاختصار، وهذا والله أعلم ربما نشأ عن تصحيف من نسخة شرح ابن الناظم التي مع ابن هشام.

(٢) من البسيط. انظر: ديوان المتنبي (٢٩).

(٣) الرجز لرؤية. انظر: ملحقات ديوان رؤية (١٧٦) والأصول (١٠٤/١).

تُقَطَّعُ الْحَدِيثُ بِالْإِيمَانِ

سَأَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّلَاحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾^(٢)

سُؤَالَيْنِ:

الأول: أَنَّ الْكَافِرِينَ لَا ثَوَابَ لَهُمْ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنَّ لَهُمْ ثَوَابًا.

وَأَجَابَ: بِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: ثَوَابُهُم النَّارُ، عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ^(٣):

..... فَأُعْتَبُوا بِالصَّالِمِ

وقوله^(٤):

تَحِيَّةٌ يُنْهَمُ صَرْبٌ وَجِيعُ

وقوله^(٥):

شَجَعَاءَ جَرَّتْهَا الدِّمِيلُ تَلَوُّكُهُ أَصْلًا إِذَا رَاحَ الْمَطِيُّ غَرَائِ

(١) انظر: الكشف (٣٨/٣).

(٢) الكهف: ٤٦.

(٣) بتمامه:

عَضِبَتْ تَمِيمٌ أَنْ تُقَتَّلَ عَامِرٌ يَوْمَ النَّسَارِ فَأُعْتَبُوا بِالصَّالِمِ
والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الكامل. انظر: جمهرة أشعار العرب (٣٩٩) وتهذيب
اللغة (١٦٥/٢).

(٤) بتمامه:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ يُنْهَمُ صَرْبٌ وَجِيعُ
والبيت لعمر بن معدى كرب، وهو من الوافر. انظر: ديوان عمرو (١٤٩) والكتاب
(٣٢٣/٢) - (٥٠/٣).

(٥) البيت لأبي تمام، وهو من الكامل. انظر: ديوان أبي تمام (٢٢١) والموازنة (٢٧٧/٢).

ع: الشَّجَعُ فِي الْإِبِلِ: سُرْعَةُ نَقْلِ الْقَوَائِمِ، وَالْغِرَاثُ: الْجِيَاعُ. انْتَهَى.

قَالَ^(١): «ثُمَّ بُنِيَ عَلَيْهِ: ﴿خَيْرٌ نَوَابًا﴾، وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّهْكُمِ.

السُّوَالُ الثَّانِي أَنْ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجْهُ التَّفْضِيلِ؟ كَانَ لِمَفَاخِرِهِمْ شُرْكَاءُ؟

قُلْتُ: هَذَا مِنْ وَجِيزِ كَلَامِهِمْ، يَقُولُونَ: «الصَّيْفُ أَحَرُّ مِنَ الشِّتَاءِ»، أَيْ: أَبْلَغُ

فِي حَرِّهِ مِنَ الشِّتَاءِ فِي بَرْدِهِ».

يُشْكِلُ عَلَى اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قَابِلًا لِلكَثْرَةِ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ

أَذْوَمُهَا»^(٢)، وَ«أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ أَذْوَمُهُ»^(٣)؛ لِأَنَّ الدَّوَامَ لَا يَقْبَلُ مَعْنَاهُ الْكَثْرَةُ.

فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا فِي «الْبَخَارِيِّ»^(٤): «خَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ

اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ»، وَالَّذِي حَسَنَهُ الْإِزْدَوَاجُ بَيْنَ (أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ)

و(أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ)، بِخِلَافِ مَا لَوْ قِيلَ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ»؛ لِعَدَمِ الْمَوَازِنَةِ

لَفْظًا بَيْنَ (أَشَدُّ) وَ(أَطْيَبُ)، وَلِزِيَادَةِ التَّمْيِيزِ لَوْ قِيلَ: (أَشَدُّ) أَوْ نَحْوَهُ، وَأَمَّا مَا وَجَّهَهُ

النَّاظِمُ^(٥) فَلَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ.

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/٥٤١).

(٣) انظر: صحيح مسلم (١/٥٤١).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٨/١١٩).

(٥) قال الناظم في التسهيل: «وإنما كان هذان شاذين؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء»، وقال في

شرح الكافية: «وجائز أن يكون (أبيض) مبنياً من قولهم: «باص الشيء الشيء بيوضاً» إذا

فاقه في البياض، فالمعنى على هذا: أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من

غلبة بعضها بعضاً، و(أبيض) بهذا الاعتبار أبلغ من (أشد بياضاً)، ويجوز أن تكون (من)=

في «الفصيح»^(١): «اللَّصُوصِيَّةُ، وَالْخَصُوصِيَّةُ، وَحُرْبَيْنُ الْحَرُورِيَّةِ، الْفَتْحُ فِي الثَّلَاثَةِ أَفْصَحُ، وَقَدْ يُضْمَنُ».

في «الفصيح»^(٢): «أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ حَلَكِ الْغَرَابِ، وَحَنَكِ الْغَرَابِ، وَاللَّامُ أَكْثَرُ».

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْبَصْرِيُّ^(٣): «أَنْكَرَ النُّونَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ دُرَيْدٍ^(٤) وَغَيْرُهُمَا، وَالْوَجْهُ: حَلَكٌ، وَمَنْ قَالَ: حَنَكُ الْغَرَابِ: مِنْقَارُهُ فَمَرْدُودٌ مُنْكَرٌ، وَمَنْ قَالَ: حَنَكٌ: حَلَكٌ، وَأَبْدَلَتِ اللَّامُ نُونًا فَقَدْ أَصَابَ».

* * *

وَمَا بِهِ إِلَى [تَعْجَبٍ وَصَلٍ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صَلٍ] قَوْلُهُ: (وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجَبٍ) الْبَيْتَ، هَذِهِ الْحَوَالَةُ غَيْرُ وَافِيَةٍ بِشَرْحِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَاعْلَمْ: أَنَّ الْعِبَارَةَ الْمُتَوَصَّلَ بِهَا هُنَا تَخَالِفُ الْعِبَارَةَ الْمُتَوَصَّلَ بِهَا ثُمَّ فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُنَا تَمَيِّزٌ، وَالْمَنْصُوبُ ثُمَّ مَفْعُولٌ؛ فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ:

= المذكورة بعد (أبيض) متعلقة بمحذوف دل عليه (أبيض) المذكور، والتقدير: «ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٥٢) وشرح الكافية الشافية (١١٢٦/ ٢).

(١) انظر: الفصيح (٢٨٣).

(٢) انظر: الفصيح (٣١٧).

(٣) انظر: التنبيهات على أغاليط الرواة (١٨٥) وتاج العروس (١٢٨/ ٢٧).

(٤) انظر: جمهرة اللغة (٥٦٣/ ١).

إِنَّ المصدرَ الذي يوتى به هُنا يكونُ تمييزًا وهناك^(١) يكونُ فاعلاً أو مفعولاً.

الثاني: أَنَّ [المنصوب]^(٢) هنا نكرةٌ، وهناك يكونُ معرفةً، وهذا ناشئٌ عن الوجهِ الأول؛ لأنَّ الفاعلَ والمفعولَ في ذلك البابِ لا بدَّ من اختصاصِهِ، والتمييزُ في هذا البابِ وغيره لا بدَّ من كونه نكرةً.

الثالث: أَنَّك هناك تستعملُ العبارةَ النافيةَ في بابي المنفيِّ والمبنيِّ للمفعولِ، ولا كذلك هناك، والسببُ في هذا أَنَّك إنما تتوصَّلُ إليهما ثَمَّ بالمصدرِ المؤوَّلِ، وهنا لا سبيلَ إليه؛ لأنَّه معرفةٌ، وهو هناك ماشٍ، كما ذكرنا.

و[أَفْعَلِ] التَّفْضِيلِ [صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ: (مِنْ) إِنْ جُرِّدًا]
[وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ] تَقْدِيرًا ﴿يَالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾^(٣)، ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ﴾^(٤) الآية،
إلى ﴿تَرْتَابُوا﴾، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾^(٥)، ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾^(٦)،
﴿وَالْبَلِيغِيْنَ الصَّالِحِيْنَ خَيْرٌ﴾^(٧)، إلى ﴿أَمَلًا﴾، ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ﴾^(٨)، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ﴾

(١) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

(٥) آل عمران: ٣٦.

(٦) آل عمران: ١١٨.

(٧) الكهف: ٤٦.

(٨) مريم: ٧٣.

مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا ﴿١﴾ الآية.

وأكثر ذلك في الخبر، سواء خبر المبتدأ، كما مثلنا، أو خبر الناسخ، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٢)، ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾^(٣) وقال الشاعر^(٤):

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا

البيت.

ويقل في غير^(٥) الخبر، نحو: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٦)، وقال^(٧):

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ

البيت، وقوله^(٨):

(١) مريم: ٧٥.

(٢) النحل: ٩٥.

(٣) المزمّل: ٢٠.

(٤) بتمامه:

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرَا

والبيت لزفر بن الحارث الكلابي، وهو من الطويل. انظر: الزهرة (٢٠٥) وأمالى الزجاجي

(١٠).

(٥) في المخطوط (خبر)، والتصويب من العلمي.

(٦) طه: ٧.

(٧) بتمامه:

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَذْرِ أَجْمَلَا فَظَلَّ فُسَوَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا

أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل (٥٧/٣).

(٨) أنشده ابن مالك ولم يعين صاحبه. انظر: شرح التسهيل (٥٧/٣).

عَمَلًا زَاكِيًا تَوَخَّ لَكَيْ تَجْ — زَى جَزَاءِ اَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيدًا
وقال^(١):

تَرْوِّحِي أَجْدَرَ
البيت^(٢).

فلو قيل: «زَيْدٌ أَفْضَلُ»، ولم يؤتَ بـ: (مِنْ) لفظًا، ولا هي مقدرة؛ لم يجز.
ولهذا أيضًا قالوا: لو سَمَّيتَ بـ: (أَفْضَلَ مِنْهُ)، ثُمَّ نَكَرْتَهُ، فهل ينصرفُ أو لا؟
قولانِ مبنيانِ على اعتبارِ الصفةِ الأصليةِ وعدمِها، فلو سُمِّيَ بـ: (أَفْضَلَ) بغيرِ (مِنْ)
ثُمَّ نَكَرَ انصرفَ قولًا واحدًا^(٣)، وعلَّلوا ذلك بأن قالوا: لَأَنَّهُ لَا يَشْبَهُ الْحَالَ الَّتِي كَانَ
عليها صفةً.

ع: وفيه نظر؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ).

قوله: (إِنْ جُرِّدَ) يعني مِنْ (أَلْ) والإضافة، وشذَّ^(٤):

نَحْنُ نَبْغِزُ الْوَدِيِّ^(٥) أَعْلَمُنَا مِنْ بَرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّلْفِ

(١) من تمامه:

تَرْوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ يَقِيلِي غَدًا يَجْنُبْنِي بَارِدِ ظَلِيلِ

والرجز لأحيحة بن الجلاح. انظر: ديوان أحيحة (٨١) والإيضاح (١٨٤).

(٢) من أول هذه التحشية استفادها ابن هشام من شرح التسهيل والتذيل والتكميل.

(٣) في المخطوط (واحد).

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: ملحقات ديوان قيس (٢٣٦) وغريب

الحديث (٢٢٨/٥).

(٥) في المخطوط: (الوادي).

وقوله^(١):

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فجاءت الإضافة في الأول، و(أل) في الثاني.

ثم قال ابنه^(٢) في بيت الأعشى: «إِنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنْ وَجْهِهِ تَأْوِيلُهُ أَنَّ (مِنْ) فِيهِ لَيْسَتْ لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس، كما هي في: «أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الشُّجَاعُ»، أي: مِنْ بَيْنِهِمْ».

ع: فالتقدير: «وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ بَيْنِهِمْ حَصَى»، وهذا يتكلم به الناس، يقال: فلان هو الأفضل من إخوته، وهو الأعلَم من أهل بيته، أي: هو الموصوف بالأفضلية والأعلمية من بينهم، ويلزم من هذا تفضيله عليهم، ولكنهم ما ذكروا لهذا.

وتسمية (مِنْ) هنا لبيان الجنس يُعَكِّرُ على تفسيرهم (مِنْ) التي لبيان الجنس، فإنك في: «أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ» لا يصح أن تقول: التقدير: «أَنْتَ الَّذِي هُوَ الْفَارِسُ»، ولا: «أَنْتَ الَّذِي هُوَ هُمْ»، فكيف يقال: إِنَّ (مِنْهُمْ) بَيَانٌ لـ: (أَنْتَ)؟ ثم إِنَّ (أَنْتَ) في غاية الوضوح، لا يحتاج إلى شيء يفسره، كما احتاج إليه (الرَّجْسُ)^(٣).

(١) بتمامه:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

والبيت للأعشى، وهو من السريع. انظر: ديوان الأعشى (١٩٣) والنوادر (١٩٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٣)، وهذه التحشية معطوفة على قوله: «قال ابنه: فلا يبنى من وصف».

(٣) يقصد قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾.

وإنَّما فَسَّرَ (الرَّجْسَ) - وهو مفردٌ - بـ: (الأَوْثَانِ)؛ لأنَّ (الرَّجْسَ) اسمُ جنسٍ، فهو للواحدِ وغيره صالحٌ، والذي في عبارة أبيه في «شرح الكافية»^(١): أَنَّهَا لِلتَّبَيِّنِ، ولم يَذْكُرِ الجنسَ كما ذكر ابنه، فَلْيَنْظُرْ.

ثُمَّ قَالَ: الثالثُ: أَنَّ الألفَ واللامَ زائدتانِ، فلم يَمْنَعَا مِنْ (مِنْ)^(٢)، كما لم يَمْنَعَا مِنْ الإضافةِ في قوله^(٣):

..... مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقْيِ

ع: فقد يُقالُ: فقُولُ الناظمِ: (إِنْ جُرِّدَا) مدخولٌ؛ لأنَّه يَحْتَاجُ أن يقيَّدَ بالمجرَّدِ مِنَ الإضافةِ و(أَل) التي للتعريفِ^(٤)، وعبارة ابنه^(٥) في «الشرح» جيدةٌ؛ فَإِنَّه قَالَ: «وَإِذَا كَانَ مَعْرِفًا بـ: (أَل) لَزِمَهِ مِطَابَقَةُ مَا هُوَ لَهُ فِي التَّذْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَفِرْعَاهُمَا»، هذا معنى كلامه ملخصًا، فَشَرَطَ كَوْنَ (أَل) للتعريفِ، ولم يعلِّقَ الحُكْمَ بـ: (أَل) مطلقًا.

* * *

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١١٣٥/٢).

(٢) في المخطوط: (أَل)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) بتمامه:

عَذَبَ الْمَذَاقِ مَفْلَجًا أَطْرَافَهُ كَالْأَفْخَوانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقْيِ

هذه الرواية الصحيحة، وقد لفق من استشهد به بين بيتين كما نبه عليه العيني، والبيت للقطامي، وهو الكامل. انظر: ديوان القطامي (١١٠) وشرح التسهيل (١/ ٢٦٠) والمقاصد النحوية (١٥٣٦/٤).

(٤) هذه نهاية ورقة، وما بعدها بداية ورقة جديدة.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٣٤٤).

وَلِنْ لِمَنْكُورٍ [يُضَفُّ أَوْ جُرْدًا] أَلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

قوله: (وَلِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) البيت، ومن ثم قالوا [في] ^(١) (أُخْرَ): إِنَّهُ مَعْدُولٌ، وَلَحَنُوا الْحَسْنَ بْنَ هَانِيٍّ فِي قَوْلِهِ ^(٢):

كَأَنَّ صُغْرَى

البيت، أَجَابَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ ^(٣): بَأَنَّا وَجَدْنَا (أَفْعَلَ) يَأْتِي عَلَى (فُعْلَى)، كَقَوْلِهِ ^(٤):

فِي سَعْيٍ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ

وقوله ^(٥):

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهِيَ مُقْبِلَةٌ

(١) السياق يقتضيها.

(٢) بتمامه:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَضَبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

والبيت كما قال لأبي نواس الحسن بن هاني، وهو من البسيط. انظر: ديوان أبي نواس (٧٢) وثمار القلوب (١٦٦).

(٣) انظر: الفلك الدائر لابن أبي الحديد (٤٣/٤).

(٤) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/٤١٠) ومعاني القرآن للأخفش (١/١٣٥).

(٥) بتمامه:

لَا تَبْخَلَنَّ بِدُنْيَا وَهِيَ مُقْبِلَةٌ فَلَيْسَ يَنْقُصُهَا التَّبْذِيرُ وَالسَّرْفُ

والبيت للإمام علي رضي الله عنه، وهو من البسيط. انظر: الديوان (٢٨٤) والشعر والشعراء (٧٠٥/٢).

وَإِنْ دَعَوْتُ إِلَى جُلَى وَمَكْرَمَةٍ^(١)

وقيل: (من) زائدة على قول الأخفش^(٢).

وكأن هذا القائل توهم أن (من) إذا كانت زائدة كان الجرُّ بالإضافة، وهذا فاسدٌ.

[وإن لمنكورا]: ولا بدَّ من مطابقة تلك النكرة لِمَا (أفعل) التفضيل له، ما لم يكن مشتقاً؛ فيجوزُ إفراؤه مع جمعية ما قبل المضاف، نحو: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِئْ﴾^(٣)، وقد تضمَّن الوجهين قوله^(٤):

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامَ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ
قَالَ ق ر ط ب ي^(٥): «الضميرُ في (به) قيل: له عليه السلام، وقيل: للقرآن، وهو: ﴿بِمَا أَنْزَلْتُ﴾، وقيل: للتوراة، وهو: ﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾، والتقدير: «أولُ فريق كافر».

(١) بتمامه:

وَإِنْ دَعَوْتُ إِلَى جُلَى وَمَكْرَمَةٍ يَوْمَ سَرَاةِ كِرَامِ النَّاسِ فَأَذِيعَنَا
والبيت للمرقش الأكبر أو لبشامة بن حزن النهشل أو غيره، وهو من البسيط. انظر: ديوان المرقشين (٨٠) والمفضليات (٤٣١).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٧٦)، وهنا انتهى النقل عن ابن أبي الحديد، وما بعده تعليق لابن هشام.

(٣) البقرة: ٤١.

(٤) لأحد الجاهليين لم يعين، وهو من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣) والنوادر (٤٣٤).

(٥) يقصد به الإمام القرطبي. انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٣٣).

وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(١) وَالْفَرَاءُ^(٢): مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى الْفَعْلِ، أَي: «أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ»،
وَحَكَى س^(٣): «هُوَ أَظْرَفُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: «هُوَ أَظْرَفُ فَتَى وَأَجْمَلُهُ».

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ كَفَرَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ قَرِيشٍ قَبْلَ هَؤُلَاءِ.

قِيلَ: الْمَعْنَى: «أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ».

ع: قَدْ يَرَجَّحُ هَذَا أَنَّ الضَّمِيرَ: ﴿لَمَّا مَعَكُمْ﴾.

زَعَمَ الْمَبْرَدُ^(٤) أَنَّ النُّكْرَةَ الْمُضَافَ إِلَيْهَا (أَفْعُلُ) يَجُوزُ إِفْرَادُهَا مَطْلَقًا، وَخَالَفَهُ
النَّحْوِيُّونَ، هَذَا إِنْ كَانَتْ جَامِدَةً، فَإِنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً فَالْجُمْهُورُ أَيْضًا يُوجِبُونَ الْمِطَابَقَةَ،
وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَرْكَهَا، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ:

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَّامٌ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرٌّ جِيعٍ
وَمِنْهُ عِنْدَهُمْ: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهٖ﴾.

أَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ: «أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ»، وَ«أَلَّامٌ فَرِيقٍ طَاعِمٍ»، ثُمَّ أُقِيمَتِ
الصِّفَةُ مَقَامَ مَوْصُوفِهَا، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: «أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ»، وَقِيلَ: أَي: لَا يَكُنْ كُلُّ
مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ، كَقَوْلِكَ: «كَسَانَا حُلَّةً».

تَنْبِيْهُ: لَا مَفْهُومَ لِهَذِهِ الصِّفَةِ، أَي: لَا يُرَادُّ: «بَلْ كُونُوا آخِرَ كَافِرٍ».

وَلَمَّا اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَهَا مَفْهُومًا قَالَ: زَائِدَةٌ، أَعْنِي (أَوَّلَ).

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١٢٣/١).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢/١).

(٣) انظر: الكتاب (٨٠/١).

(٤) انظر: المقتضب (٣١١/٣ - ٣٣٩).

وقال آخر: حُذِفَ المعطوف، أي: «وَلَا آخِرَ كَافِرٍ»، ونصَّ على الأوَّل؛ لأنَّه أفضَحُ، للابتداء به، ونظيره قوله:

مِنْ أَنَاسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ الْجَزَعِ
ولا يريد: أنَّ فيهم فُحْشًا أَجَلًا، بل لا فحشَ عندهم البتَّة.

قوله: (أَوْ جُرْدًا) ذكر في «التسهيل»^(١): أنَّه إذا أُوِّلَ بما لا تفضيل فيه وجَرَّدَ فالغالب أن يكون كذلك، وقد يطابق، فمثالُ عدم المطابقة: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٢)، ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾^(٣)، ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾^(٤)، ومثالُ المطابقة^(٥):

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ
ف: (الْأَيْمُ) جمع: (الْأَمُّ)، بمعنى: لثيم.

ع: وعلى هذا يمشي قول [أبي] ^(٦) نُوَاس:

كَأَنَّ صُفْرَى

البيت.

(١) انظر: التسهيل (١٣٤).

(٢) الفرقان: ٢٤.

(٣) الإسراء: ٤٧.

(٤) طه: ١٠٤ وق: ٤٥.

(٥) جاء في المعاني الكبير نسبتها للفرزدق، والحقيقة أن هذه النسبة في متن الكتاب من زيادة الناشرين، والبيت من الطويل. انظر: المعاني الكبير (١/ ٥٦١) والزاھر (٢/ ٢٣٢).

(٦) ساقطة من المخطوط.

وفي «شرح العمدة» له^(١): وقد يؤنث العاري، كقول حنيف^(٢): «الرّمكاءُ
بُهَيّا، والحمراءُ صُبْرِي، والخوّارةُ غُزْرِي، والصفراءُ سُزْعِي»، وقد يُجمع، كقول
الوليد بن عقبة^(٣):

لَعَمْرِي لَسِنٌ أَضَحَّتْ عَلَيَّ عَمَائَةٌ لَقَدْ رُزِيَ الْأَبْصَارَ قَوْمٌ أَكَارِمُ
أبو البركات بن الأنباري في كتاب «البلغة في معرفة أساليب اللغة»^(٤): «قد
يذكرون الشيء بأحد وصفيه دون الآخر، ولا يكون له دليل خطاب، بل يكون الحكم
عند ذكره وعدم ذكره سواء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، والكفر لا يجوز
في حال من الأحوال، وكقول الشاعر^(٥):

مِنْ أَنْاسٍ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ الْجَزَعِ
ولو كان له مفهوم خطاب بذكر الوصف لجاز أن يستجيز أجل الفحش؛ لذكره
عاجل الفحش.

(١) انظر: شرح العمدة (٢/٧٦٢).

(٢) هو حنيف الحناتم، رجل من بني تميم اللات بن ثعلبة، كان من أعلم الناس بالإبل. انظر:
مجمع الأمثال (١/٢٧٣).

(٣) في شرح العمدة: «والصهباء».

(٤) في المخطوط: (عمامة)، و(الأنصار)، وهذا تحريف ظاهر، ويظهر هذا إلى أن الشاعر قال
هذا الشعر وقد فقد بصره. انظر: حماسة البحري (٤٢١).

(٥) يظهر أن ابن الأنباري نقله بنصه من ابن فارس. انظر: الصاحبي (١٤٧).

(٦) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو من الرمل. انظر: ديوان سويد (٢٧) والمفضليات
(١٩٤).

وكان أبو عبيدة^(١) وجماعة من الفقهاء يذهبون إلى أن لذكر الوصف دليل خطاب، وأن الحكم مع ذكره يُخالف الحكم مع عدم ذكره. انتهى.

* * *

وَتَلَوْ (آل) طِنْقُ [وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفُ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ] ما أُضِيفَ للمعرفة ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مطلقاً له التفضيل، فلا تنوى بعده (من) البتة؛ لأنك لم ترد أنه فضل شيئاً بعينه، بل أن له زيادة فضل في ذلك الشيء، وذلك كقولك: «يوسفُ أحسنُ»، تريد: «حُسْنُهُ ذُو زِيَادَةٍ»، وعلى هذا تصحُّ إضافته إلى إخوته.

الثاني: أن يؤوَّلَ بما لا تفضيل فيه البتة، فيكون معناه كمعنى اسم الفاعل، نحو: ﴿هُوَ أَغْلَرِيكَ إِذْ أُنْشَاكَ﴾^(٢)، ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾^(٣)، ﴿هَنْ أَطَهَّرَ لَكُمْ﴾^(٤)، ﴿لَا يَصْلَهُ إِلَّا الْأَشْفَى﴾^(٥)، ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾^(٦).

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ^(٧)

(١) في الصحاحي (أبو عبيد)، ولعله الصواب؛ لأنه هو المقصود عند ذكر الفقهاء.

(٢) النجم: ٣٢.

(٣) الروم: ٢٧.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) الليل: ١٥.

(٦) الفرقان: ٢٤.

(٧) بتمامه:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ =

..... إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمُ أَعْجَلُ^(١)

..... دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٢)

قُبْخِئْتُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا

الْأَمَّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا^(٣)

وقول الشافعي رحمه الله^(٤):

فَتِلْكَ سَبِيلُ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدٍ

= والبيت لمعن بن أوس، وهو من الطويل. انظر: العين (٦/ ١٨٢) ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٠).

(١) بتمامه:

وَأِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمُ أَعْجَلُ

والبيت للشنفرى من لاميته المشهورة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشنفرى (٥٩) وحماسة الخالدين (١/ ٥٣).

(٢) بتمامه:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَّيِّبُ دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

والبيت للفرزدق، وهو من الكامل. انظر: ديوان الفرزدق (٧١٤) وشرح النقااض لأبي عبيدة (١/ ٣٥٤).

(٣) لم يعين قائله، وهو رجز. انظر: المقتضب (٣/ ٢٤٧).

(٤) بتمامه:

تَمَنَّى رَجَالٌ أَنْ أُمُوتَ وَإِنْ أُمْتُ فَتِلْكَ سَبِيلُ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدٍ

والبيت ينسب للشافعي ولمالك بن القين ولطرفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الشافعي (٥٧) ومجاز القرآن (٢/ ٣٠١) والاختيارين (١/ ١٦١).

قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ^(١)

وهذا النوعُ إنما ذهبَ إلى ثبوته المتأخرون، والباقون يؤولون.

والثالث: أن يكونَ للتفضيلِ على مَنْ أضيفَ إليه.

فالأولانِ يطابقان، كاسمِ الفاعلِ، والثالثُ مختلفٌ فيه، فابنُ السَّرَّاجِ^(٢)

يُوجِبُ أن لا يطابقَ، عكسَ القسمينِ الأولينِ، والجمهورُ يجيزونَ الوجهينِ.

وهذا كله يُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ عَنْ: (ذُو وَجْهَيْنِ): (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ)،

فأشعرَ قوله: (ذِي مَعْرِفَةٍ) بالخلافِ، ثُمَّ قَالَ: (وَلِنْ لَمْ تَنْوِ) أي: معنى (مِنْ)، وذلك

إِمَّا لِأَنَّكَ أَرَدْتَ تَفْضِيلًا مُطْلَقًا، أَوْ لَمْ تُرِدِ الْبَتَّةَ.

هَذَا إِذَا تَوَنَّتْ [مَعْنَى (مِنْ) وَإِنْ] لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرِنَ]

﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾^(٣) أي: أحرص من سائر الناس غيرهم، كما أن (أَحْسَنَ

الرِّجَالِ) بمنزلة: (أَحْسَنَ رَجُلٍ).

فا^(٤): ولولا ذلك لم يعطف عليه: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(٥).

(١) بتمامه:

إِنِّي لَأَمْتَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ

والبيت للأحوص، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأحوص (٢٠٩) والكتاب (٣٨٠ / ١).

(٢) في المخطوط: (بن الرابع)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٦ / ٢).

(٣) البقرة: ٩٦.

(٤) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم في جواهر القرآن (٦٢٢ / ٢).

(٥) البقرة: ٩٦.

ع: إنما كتبت هذا ليعلم أن إضافة (أفعل) على معنى (من) حيث يراؤ به التفضيل، ألم تر أنها صرّح بها في المعطوف؟ و﴿يودُ﴾ في موضع الحال، أي: (واديّن).

قوله: (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) ابتدأ النصف الثاني من الكتاب.

وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو (مِنْ) [مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا]

كَمَثَلِ: (مِمَّنْ [أَنْتَ خَيْرٌ؟] وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا]

قوله: (وَلَدَى إِخْبَارِ) البيت، قد استعمله هو في قوله:

وَقَضَرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وفي «كتاب» سيويه^(١) في باب (الإضافة) - أعني باب النَّسَبِ - ما نصّه: «وقال بعضهم: (خَرْفِي)، إذا أضافَ إلى (الخَرْفِ)، وحذَفَ الياءَ، و(الخَرْفِي) في كلامهم مِنْ (الخَرْفِي) أكثرُ، إمّا أضافَه إلى (الخَرْفِ)، وإمّا بَنَى (الخَرْفِ) على (فَعْلٍ)». انتهى.

وقال عمران بن حطان^(٢):

(١) كذا في نسخة ابن خروف (٦٧/أ).

(٢) بتمامه:

يُحِبُّ الْفَتَى طَوْلَ الْحَيَاةِ وَطَوْلَهَا إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْغَضُ

والبيت من الطويل. انظر: الدر الفريد (١١/٣٢٠).

... الفَتَى طُولَ الْحَيَاةِ وَطُولُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَالَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَبْغَضُ
وفي (الغرة)^(١): «وإذا استقبِحو تقديم الجار والمجرور عليه فالأولى أن
يستقبِحو تقديم الظرف^(٢)، ألا ترى إلى امتناعهم من قولهم: «زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ»،
وقال المازني^(٣): هو قبيحٌ جداً، وقد وجدتُ أنا^(٤) منه في الشعرِ أبياتاً، أنشدَ
الفرزدق^(٥):

لَأُخْتُ بَنَى ذُهْلٍ عَدَاةً لِقَيْتِهَا فُكِنَتْهُ فِينَا مِنْكَ فِي الْخَيْرِ [أَرْغَبُ]
وقال الآخر^(٦):

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا

البيت، وهذا لقلته يجعلونه شاذاً، ولو أجازَه مجيزٌ في حروفِ الجرِّ، ومنعه
من الظرف، كانَ مناسباً لقول الكوفي هُشام: «فِيكَ لَا رُغْبَنَ»^(٧)، وامتناعهم من قولهم:
«خَلَفَكَ لَا قَوْمَنَ». انتهى.

(١) انظر: الغرة (١/ ٤١٤).

(٢) في مطبوعة الغرة: «فالأولى أن يستقبِحو تقديم الحال».

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٨٨).

(٤) المتكلم: ابن الدهان صاحب الغرة.

(٥) انظر: ديوان الفرزدق (١/ ٣٢) وشرح النقائص (٣/ ٧٦٥).

(٦) بتمامه:

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّخْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ
والبيت هذا قبل البيت السابق، وهو من مجموعة أبيات للفرزدق، ورواية الديوان: «هو
أطيب».

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيراقي (٢/ ٢٧٥).

وفي «الحَلِّيَّات»^(١) في قولهم: «هَذَا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبًا»: «لا يخلو العامل في (بُسْرًا) من أن يكونَ (هَذَا) أو (أَطِيبٌ) أو مضمراً، وهو (إِذَا كَانَ) أو (إِذَا كَانَ):

لا جائز أن يكونَ (أَطِيبٌ) وقد تقدّم عليه؛ لأنَّ (أَفْعَلٌ) هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تُجيزُ: «أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ؟»، ولا: «مِمَّنْ أَفْضَلُ أَنْتَ؟»، فتقدّم الجارّ عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدّمه؟ وإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جرٍّ إذا تقدّم - مع أن ما يكون متعلقاً بحرف الجرّ قد يعمل فيه ما لا يعمل في غيره، نحو: «هَذَا مَارٌّ بِرَيْدٍ أَمْسٍ»، و«هَذَا مُعْطٍ لِرَيْدٍ»^(٢) أَمْسٍ دَرْهَمًا - فإن لا يعمل فيما يتعلّق لا بحرف الجرّ ممّا يشابه المفعول به أولى، فأما قول الفرزدق:

..... أَوْ مَا رَوَدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

فللضرورة.

وإذا كان كذلك لم يعمل (أَطِيبٌ) في (بُسْرٍ) المتقدم عليه، فإذا لم يجز أن يكونَ (أَفْعَلٌ) كان إمّا (هَذَا)، وإمّا المضمّر، فإذا أعملت المضمّر لزم أن يكون العامل في ذلك المضمّر قولك (هَذَا)، فإذا لم يكن بُدٌّ من إعمال (هَذَا) في الظرف أعملت (هَذَا) في نفس الحال، واستغنيت عن الإضمار.

ع: ابنُ دريد^(٣):

(١) انظر: الحليّات (١٧٦).

(٢) في المخطوط (معطي زيد)، وكذا في النسخة الأصل من الحليّات، والتصويب من شرح المفصل؛ فإن ابن يعيش قد نقل هذا الموضوع هناك. انظر: شرح المفصل (١٣/٢).

(٣) انظر: شرح الأردبيلي على المقصورة (٢٦٢).

فَاسْتَنْزَلَ الزَّبَاءَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عُقَابٍ لُوحٍ الْجَوِّ أَعْلَى مُتَمَّى
[مِنْ عُقَابٍ: مُتَعَلِّقٌ بـ: (أَعْلَى)، [مُتَمَّى]: تَمَيِّزٌ، لَا مِضَافٌ إِلَيْهِ؛ لِفَسَادِ
الْمَعْنَى.

المتنبى^(١):

يَا عَاذِلَ الْعَاشِقِينَ دَغَ فِتْنَةً أَصْلَهَا اللَّهُ كَيْفَ تَرْشِدُهَا
لَيْسَ يُحِيكَ الْمَلَامُ فِي هَمَمٍ أَقْرَبُهَا مِنْكَ عَنْكَ أَبْعَدُهَا
بِئْسَ اللَّيَالِي سَهَرْتُ مِنْ طَرَبِي شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُهَا
أَحْيَيْتُهَا وَالْدُمُوعُ تُنْجِدُنِي شُؤُونُهَا وَالظَّلَامُ يُنْجِدُهَا

الواحدى^(٢): «أَحَاكَ^(٣) فِيهِ الشَّيْءُ»: أَثَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا: «حَاكَ».

ع: ابْنُ الْقَطَّاعِ^(٤): «مَا يُحِيكَ فِيهِ الْمَلَامُ»، و«مَا يُحِيكَ»: إِذَا لَمْ يُوَثِّرْ.

[أَحْيَيْتُهَا]^(٥): تَرَكَ النَّوْمَ فِيهَا، «فَلَانٌ يُحْيِي اللَّيْلَ»: يَسْهَرُهُ، «وَيُؤْمِتُ اللَّيْلَ»:

يَنَامُهُ.

[شُؤُونُهَا]: قَبَائِلُ الرَّأْسِ، وَهِيَ مَجَارِي الدَّمْعِ، يَقُولُ: كَانَ لِلدَّمْعِ [مِنْ

(١) وَأَغْلَبَ تَحْشِيَةُ هَذِهِ الْآيَاتِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْوَاحِدِيِّ. انْظُرْ: دِيْوَانَ الْمُتَنْبِيِّ (٣) وَشَرْحَ الْوَاحِدِيِّ (٥).

(٢) انْظُرْ: شَرْحَ الْوَاحِدِيِّ عَلَى دِيْوَانَ الْمُتَنْبِيِّ (٥).

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: «حَاكَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْوَاحِدِيِّ.

(٤) انْظُرْ: كِتَابَ الْأَفْعَالِ (١/٢٦٣).

(٥) يَسْتَكْمِلُ النُّقْلَ عَنِ الْوَاحِدِيِّ.

الشؤون [إمداد، ولليالي من الظلام إنجاد^(١)]، والمعنى: أن تلك الليالي طالت، وطال البكاء فيه.

قال أبو البقاء^(٢) في قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾^(٣) الآية: «(بغضهم) بدل، أو مبتدأ، و(في كتاب) متعلق بـ: (أولى)، أو حال عامله معنى (أولى)، ولا يكون حالاً من (أولي الأرحام)؛ للفصل بينهما بالخبر، ولأنه لا عامل إذا، و(من المؤمنين) إمّا متصل بـ: (أولو الأرحام)؛ فهو منصوب على التبيين، أي: أعني، أي: أولو الأرحام من المؤمنين أولى من الأجانب، وإمّا متعلق بـ: (أولى)». ع: الحطية^(٤):

سِيرِي أَمَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصَى وَالْأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا
قَوْمٍ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا
ع: حَذَفَ المضاف إليه (أمام)، وفصل بين (...) (٥) تمييز وعامله بالظرف^(٦).

* * *

[وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرًا وَمَتَى عَاقَبَ فَعَلًا فَكثيراً ثَبَتَا

(١) أغلب هذه التحشية تحرفت في المخطوط، فكانت: «كان الدموع إمداد، والليالي من الظلام إمداد»، والتصويب من شرح الواحدي.

(٢) انظر: التبيان للعكبري (٢/ ١٠٥٢).

(٣) الأحزاب: ٦.

(٤) من البسيط. انظر: ديوان الحطية (١٢٨) والعقد الفريد (٦/ ١٧٧).

(٥) غير واضحة في المخطوط، تشبه رسم: (المتصاد).

(٦) انظر: التذيل والتكميل (١١/ ٣٣).

كَ: «لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ»^(١)
 ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾^(٢)،
 أنشدوا هنا^(٣):

إِذَا اشْتَبَكَتْ دُمُوعٌ فِي خُدُودٍ تَبَيَّنَ مَنْ بَكَى مِمَّنْ تَبَاكَى
 ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾^(٤)، أنشدوا هنا^(٥):

وَكُتُبُكَ حَوْلِي لَا تُفَارِقْ مَضْجَعِي وَفِيهَا شِفَاءٌ لِلَّذِي أَنَا كَاتِمٌ
 وَلَسْتُ وَإِنْ أَحْبَبْتُ مَنْ يَسْكُنُ الْفَضَا بِأَوَّلِ رَاحٍ حَاجَةً لَا يَنَالُهَا^(٦)



(١) هذه التحشية حتى الآخر مستفادة من تفسير القشيري. انظر: تفسير القشيري (١/ ٤٨٩).

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) البيت للمتنبي، وهو من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٥٨٦).

(٤) كتب الناسخ جملة (فاتبعوه) بجانب قوله: «وأنشدوا هنا» التي في أول التحشية.

(٥) الأنعام: ٩٢.

(٦) انظر: تفسير القشيري (١/ ١٦٤).



[النَّعْتُ]

يَبْعُ فِي الْإِعْرَابِ [الْأَسْمَاءُ الْأُولَى] نَعْتُ وَتَأْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلُ

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ [مَا سَبَقَ] بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اغْتَلَقَ

[متم]: بدر الدين^(١): «أي: مكملٌ لمتبوعه، ورافعٌ عنه الشَّرْكَهَ واحتمالها، بيانٌ صفةٍ من الصفات التي له، أو للمتعلِّق به؛ ولذلك لا يكونُ إِلَّا مُشْتَقًّا، أو مؤوَلًا بمشتقٍّ؛ لأنَّ الجوامدَ لا دلالةَ لها بوضعها على معنى منسوبٍ إلى غيرها».

[فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ]: فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُنْعَتِ الضَّمِيرُ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ نَفْسِهِ؛ فَلَا يَحْتَاجُ لِمَتْمٍ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُضْمِرُ بَعْدَ أَنْ يُعْرَفَ.

بل أبلغُ من هذا أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ^(٢) امْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ؛ لِحُلُولِهِ مُحَلَّ الضَّمِيرِ، وَمُشَابِهَتِهِ لَهُ.

وَأَنَّ بَعْضَهُمْ^(٣) امْتَنَعَ مِنْ نَعْتِ الْمُرْخَمِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْخَمْ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ مَنْ تَعْنِي، وَالْوَصْفُ لِلْبَيَانِ، فَتَجَمُّعُ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ لِلْبَيَانِ، وَمَا يَقْتَضِي أَنْ لَا إِبْهَامَ، وَلَا حَاجَةَ

(١) يعني به ابن الناظم. انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٠).

(٢) انظر: الأصول (٣٧١/١).

(٣) منهم الفراء والسيرافي، واستقبحه وابن السراج، وهذا الذي ذكره ابن هشام كلام ابن السراج.

انظر: الأصول (٣٧٤/١) وجمع الهوامع (٢٣٥/٣).

للبيان، وهذا تناقض، قال: فإذا قيل: «يَا جَعْفَ بْنَ عَمْرٍو» فهو على نداءٍ ثانٍ.
وهذا خُلْفٌ؛ لأنَّ المرخَّم إنما اعتمدَ على أنَّ المخاطَبَ عَلِمَ أنَّ الاسمَ
(حارثٌ) أو (مالكٌ) ^(١) أو نحوهُ، لا أنَّ مسمَّاهُ مَنْ هو.

(أَوْ وَسْمٍ) نحو: ﴿الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ ^(٢)، ﴿فَأَخْرَجَاهُ نَمْرَتٍ مُّخْلِفاً لَّوْنُهَا﴾ ^(٣).

قوله: (أَوْ وَسْمٍ) البيت، إن قيل: كيف صحَّ أن تصفَ الشيءَ بصفةٍ غيره؟
فإنَّ س ^(٤) احتجَّ لهذا: «بأنَّكَ تَضَعُ هذه الصفاتِ في موضعِ الاسمِ ^(٥) الأوَّلِ،
فتقولُ: «مررتُ بالكريمِ أبوه»، و«رأيتُ موسَعًا عليه الدنيا»، و«أتاني الحسنَةُ أخلاقُه»،
فالذي أتيتَ وأتاكَ غيرُ صاحبِ الصفةِ، وقد وقعَ موقعَ اسمِهِ، وعملَ فيه ما كان
عاملاً فيه، فكما جرى مجرى اسمِهِ فكذلك جرى مجرى صِفَتِهِ».

قال أبو سعيد ^(٦): وليست هذه الصفاتُ الأسماءُ المتقدمةُ في التحقيقِ ^(٧)؛ لأنَّنا
إذا قلنا: «لعنَ اللهُ قائمًا ^(٨) أبوه» كان الأبُّ غيرَ داخلٍ في اللَّعْنِ، فجعلَ (قائِمًا) ^(٩)

(١) في المخطوط: (حارثًا ومالكًا)، وهو تصحيف.

(٢) النساء: ٧٥.

(٣) فاطر: ٢٧.

(٤) انظر: الكتاب (٢/٢٢).

(٥) في المخطوط: (اسم)، والتصويب من كتاب سيويه.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٥٣).

(٧) عند السيرافي: (التحصيل).

(٨) في المخطوط: (كافرًا)، وهو تصحيف، والتصويب من شرح السيرافي.

(٩) في المخطوط: (قائم)، والتصويب من السيرافي.

هو الموصوفُ الذي قام مقامه.

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ [وَالْتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَاكَ: «أَمَرُزْ يَقُومُ كَرَمًا»]

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ [وَالْتَّنْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا]

اعلم: أنَّ الاسمَ باعتبارِ الإعرابِ على ثلاثة أنواع: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، وباعتبارِ الأفرادِ والتعددِ على ثلاثة أيضًا: مفردٌ، ومثنًى، ومجموعٌ، وباعتبارِ التذكيرِ والتأنيثِ على قسمين، وباعتبارِ التنكيرِ والتعريفِ كذلك.

وهذه عشرة، لا بدَّ أن يكونَ الاسمُ على أربعةٍ منها:

واحدٌ من أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ من الأوجهِ الثلاثةِ الأخر.

وواحدٌ من التذكيرِ والتأنيثِ.

وواحدٌ من التعريفِ والتنكيرِ.

وزعمَ أكثرُ النحويينَ أنَّ النعتَ يتبعُ منوعتهُ في الأربعةِ الحاصلةِ مِنَ العشرةِ،

وهذا معلومُ الانتقاضي؛ لأنَّك تقولُ: «برجلٍ قائمةٍ أمُّه»، و«بامرأةٍ قائمِ أبوها»،

و«برجلينِ قائمِ أبواهما»، و«برجالٍ قائمِ آباؤهم».

والصوابُ: أنَّ النعتَ يجبُ أن يتبعَ متبوعه في اثنينِ من خمسةٍ:

واحدٌ من أوجهِ الإعرابِ.

وواحدٌ مِنَ التعريفِ والتَّنكِيرِ.

وإلى الأوَّلِ أشارَ بقوله: (يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ) البيتَ، وإلى الثاني أشارَ بقوله: (وَلْيُعْطَ).

وَمِنَ النِّعَتِ المحضِ: «مررتُ برجلٍ كريمٍ أباً»، و«كريمٍ الأبِ»؛ لأنَّ في الوصفِ ضميراً عائداً إلى الموصوفِ مبالغةً وتجوُّزاً، ولولا هذا تَعَيَّنَ الرِّفْعُ في (الأبِ)، وامتنعَ نصبُه تمييزاً؛ لتقدُّمِ الفاعلِ حينئذٍ، وخفضُه؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يُضَافُ إلى نفسه.

وأما في الأمورِ الباقيةِ فهو فيها كالفعلِ الذي يحلُّ محلَّه.

فيجبُ أنْ يُعْلَمَ هنا حكمُ الفعلِ فنقولُ:

الفعلُ يذكَّرُ إنْ كَانَ فاعلُه مذكَّراً، ويؤنَّثُ إنْ كَانَ مؤنَّثاً، ويطابقُ ما قبلَه في إفرادٍ وثنائيةٍ وجمعٍ إنْ لم يذكَّرْ بعده اسمٌ ظاهرٌ، ولا يطابقُه إنْ كَانَ بعده اسمٌ ظاهرٌ إلَّا في الإفرادِ، إلَّا في لُغَيَّةٍ فيوافقُ في الثنائيةِ والجمعِ أيضاً.

إذا عرَفْتَ هذا فنقولُ:

قد عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ) البيتِ^(١)، أَنَّ النِّعْتَ ضَرْبانِ: خالِصٌ، وسببيٌّ.

والخالِصُ: يطابقُ النِّعْتَ فِيهِ المنعوتَ، نحوُ: «برجلٍ قائمٍ»، و«بامرأةٍ قائمةٍ»، و«برجلَيْنِ قائِمَيْنِ»، و«بامرأتَيْنِ قائِمَتَيْنِ»، و«برجالٍ قائِمِينَ»، و«بنساءٍ قائِماتٍ»؛ لأنَّ الفعلَ لو حلَّ هنا طابقَ ما قبلَه، فامتَحَنَ ذلكَ في الأمثلةِ.

(١) (البيت) مكررة في المخطوط.

والسبي: يطابق ما بعده في التذكير والتأنيث دون ما قبله، ولا يطابقه في التأنيث إلا في تلك اللغية، وأما حكمه في الجمع فإنه يأتي معه على ثلاثة أوجه:
مفردًا، وهو القياس، نحو: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(١)؛ فإنَّ حكم الحال حكم النعت فيما ذكرنا، وقال^(٢):

وَرَجَالٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ مِنْ إِيَادِ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعْدُ
فهذا في النعت، وقال^(٣):

وَكُنَّا وَرَثَتَهُ عَلَى عَهْدِ بَيْعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ
ومصححًا، وهو على تلك اللغية.

والتكسير، وهو أفصحها، كقراءة قوم: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾^(٤)، وقوله^(٥):
بَكَرْتُ عَلَيْهِ سُحْرَةً فَوَجَدْتُهُ قَعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَازِلُهُ
وإن كان له مانع من جمع التصحيح فوجهان، أرجحهما التكسير، ودونه

(١) القمر: ٧، وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش وأبو عمرو وحمة والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢١٩/٩).

(٢) البيت لأبي ذؤاد الإيادي، وهو من الرمل. انظر: شعر أبي ذؤاد (٣٠٥) ومعاني القرآن للفراء (١٠٥/٣).

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٧٦٥) والكتاب (٤٤/٢).

(٤) القمر: ٧، وهي قراءة قتادة وأبي جعفر وشيبة والأعرج وابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو رجاء العطاردي والحسن وقاتدة وابن محيص. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢١٨/٩).

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: ديوان زهير (١٤٠) والزاهر (٣٢٥/١).

الإفراد، مثل: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ﴾، و﴿خُشَعًا﴾، وقوله: «حَسَنٌ أَوْجُهُهُمْ»، وقوله: «طَوِيلًا سَوَارِيهِ».

وإن كَانَ مِمَّا لَا يَكْسُرُ تَعَيَّنَ التَّصْحِيحُ وَالْإِفْرَادُ، نَحْوُ: «بِرَجَالٍ مُضْرُوبٍ آبَاؤُهُمْ»، أَوْ «مُضْرُوبِينَ»، وَإِنْ كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُمَا أَصْلًا تَعَيَّنَ الْإِفْرَادُ، نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُ رِجَالًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِمُ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ».

هذه ثلاثة أقسام في الجمع، وبها تبين نقص كلام الناظم، فإنه يخرج عنه مسألتيان.

تنبيه: تلخص أن الصفة إما محضة لفظًا وتقديرًا، نحو: «مررتُ برجلٍ فاضلٍ»، أَوْ سَبَبِيَّةٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، نَحْوُ: «بِرَجُلٍ فَاضِلٍ أَبُوهُ»، وَمَحْضَةٌ فِي الْمَعْنَى سَبَبِيَّةٌ فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ: «بِرَجُلٍ قَائِمٍ الْأَبِ» و«قَائِمٍ أَبَا».

وربما أجرت العرب على هذا النوع الأخير حكم النوع الثاني، بشرط كون الاسم السببي بـ: (أل)، كقوله^(١):

يَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ

البيت، وقوله^(٢):

(١) بتمامه:

يَا لَيْلَةَ خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهَرْتُهَا يَبْغِدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي
أنشده الكسائي ولم يعين قائله، وهو من الطويل. انظر: الزاهر (٣٨٦/٢) والبصريات (٥٦٣/١).

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل، وفي المخطوط: (الطلام)، وهو تحريف. انظر: ديوان حميد (٢٦) ومنتهى الطلب (٣٦٩/٧).

فَمَاحَتْ بِهِ غُرَّ النَّيَا مُفْلَجًا وَسِيمًا جَلَا عَنْهُ الطَّلَالُ مُوشِمًا
وقوله^(١):

تَأْوِي إِلَيَّ قُنَّةً خَلَقَاءَ رَاسِيَةٍ حُجْنِ الْمَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهَا الشُّبْعُ
وأجاز ابن مالِك^(٢) على قياس ذلك: «مررتُ برجلٍ حسنة العين»، كما يُقال:
«حسنة عينه».

فائدة جليلةٌ تتعلقُ باتحاد المتواصفين وتخالُفهما:
قال الزمخشري^(٣) في «حم» السجدة: «كانوا لَتَعَتَّهُمْ يقولون: هَلَّا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ
بِلِسَانٍ أَعْجَمِيٍّ؟ فَعِيلٌ مَا مَعْنَاهُ: لَوْ أُنْزِلَ نَاهٍ كَمَا يَقْتَرِحُونَ لَمْ يَتْرَكُوا الْإِعْتِرَاضَ، وَقَالُوا:
لَوْلَا بَيَّنَّتْ آيَاتُهُ بِلِسَانٍ نَفَقَهُهُ، وَقَالُوا: أَقْرَأَنَّ عَجْمِيٍّ وَرَسُولٌ عَرَبِيٌّ؟ أَوْ: وَمُرْسَلٌ
إِلَيْهِ عَرَبِيٌّ؟».

ثم استشكل الزمخشري هذا الوجه؛ لأنَّ العرب أمةٌ؛ فكيف يكون (العربي)
وصفاً لهم؟
وأجاب بما نصُّه:

«قُلْتُ: هُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ لَوْ رَأَيْتَ كِتَابًا عَجْمِيًّا كُتِبَ لِقَوْمٍ عَرَبٍ: أَكْتَابُ
عَجْمِيٍّ وَمَكْتُوبٌ إِلَيْهِ عَرَبِيٌّ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَبْنَى الْإِنْكَارِ عَلَى تَنَافُرِ الْكِتَابِ وَالْمَكْتُوبِ
إِلَيْهِ، لَا عَلَى أَنَّ الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يَجْرَدَ لِمَا سَبَقَ لَهُ مِنْ

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو البسيط. انظر: ديوان زهير (١٧٤) وتهذيب اللغة (١/٢٦٩).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/١٠١ - ١٠٢).

(٣) انظر: الكشف (٤/٢٠٢).

الغرض، ولا يوصل به ما يخيّل غرضاً آخر، ألا ترى أنك إذا رأيت لباساً طويلاً على امرأة قصيرة قلت: «اللباس طویل واللابس قصير؟»، ولو قلت: «واللابسة قصيرة» جئت بما هو لكنه؛ [لأنّ الكلام^(١)] لم يقع في ذكورة اللابس وأنوثته، إنّما وقع في غرض وراءهما.

إن قلت: كيف قال^(٢):

فِيهَا اثْنَانِ وَأَزْبَعُونَ حَلْوَبَةً سُوْدَا.....

فوصف المفرد بالجمع؟

ففي «الحُجَّة»^(٣): أنّ الجرميّ حكى عن أبي عبيدة^(٤) أنّ الحلوب لا يكون إلا جمعاً، وأنّ الحلوبة يكون واحداً ويكون جمعاً؛ فيجوز أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً.

ع: أجاز الزّجاج^(٥) في: «ثَلَاثَ مَائَةِ سِنِينَ»^(٦) كون (سِنِينَ) مخفوضاً

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الكشاف.

(٢) بتمامه:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَزْبَعُونَ حَلْوَبَةً سُوْدَا كَخَافِيَةِ الْغَرَابِ الْأَسْحَمِ

والبيت لعنترة من معلقته، وهو من الكامل. انظر: ديوان عنترة (١٩٣) وجمهرة أشعار العرب (٣٥٢).

(٣) انظر: الحجة (١٣٨/٥).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأباري (٥٤/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢٧٨/٣).

(٦) الكهف: ٢٥.

صفة ل: (ثلاثية)^(١).

في كتاب «العين»^(٢): «رجلٌ ملأمانُ معرفةٌ لا ينصرفُ».

وفي كتاب «التقريط»^(٣): «هذا مُحالٌ؛ ذكرَ أنه معرفةٌ، ووصفَ به النكرة».

* * *

وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ [ك: (صَغِبَ، وَذَرِبَ) وَشَبِهَهُ ك: (ذَا، وَذِي) وَالْمُتَسَبِّبُ]

[بمشتق]: وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَحْسَنُ فِي: «مررتُ برجلٍ فَضَّةٌ حَلِيَّةٌ سَيْفُهُ»، و«بَسْرَجٍ خَزَّ صُفَّتُهُ»، و«بصحيفةٍ طِينٌ خَاتَمُهَا» = الرفع، قَالَ س^(٤): «وهو قولُ العامة؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصِفَةٍ»، أَعْنِي الْأِسْمَ الَّذِي رَفَعْتَهُ؛ لِأَنَّهُ جَامِدٌ، قَالَ: «لَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ»، وَ«هَذَا خَاتَمٌ طِينٌ» كَانَ قَبِيحًا، إِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ تُضَيِّفَ».

قَالَ: «وَيَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ ك: (حَسَنٌ، وَطَرِيفٌ) أَنْكَ^(٥) تَقُولُ: «مررتُ بِحَسَنِ أَبِيهِ»، وَلَا تَقُولُ: «مررتُ بِخَزَّ صُفَّتُهُ»، وَلَا: «بطينٍ خَاتَمُهُ»، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: «بِقَاعٍ عَزَفَجٍ كُلُّهُ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ^(٦): «إِذَا أُرِدَتْ بِالْخَزِّ وَأَخَوَاتِهِ حَقَائِقُهَا فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ الرِّفْعِ،

(١) هذا توسع في العبارة من ابن هشام؛ فإنه لا يكون نعتًا لثلاثية إذا قصد جزءها الأول؛ لأن جزءها الأول منصوب، والصواب - وهو في عبارة الزجاج -: أن الجر نعت لمتة وحدها.

(٢) لم أقع عليه في كتاب العين.

(٣) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٢٢).

(٤) انظر: الكتاب (٢٣/٢).

(٥) في المخطوط (وأنك) والتصويب من كتاب سيويه.

(٦) انظر: شرح السيرافي (٣٥٣/٢).

وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى أجزى فيها ما حكيت عن العرب.
ثم منهم من يقدّر في الجميع (مثلاً)، ومنهم من يؤوّل: «بقاع ثابت كلّه»، أو
«مُشيك كلّه»؛ لأنّ العرفج شوكٌ، و«بقوم منعوتين أو منسويين أجمعون»، وتقديرُ
(مثلي) قولُ المبرد^(١)، وتقديرُ اسمِ الجوهرِ بالوصفِ قولُ غيره، فيقولونَ في: «مررتُ
بدارٍ ساجٍ بائها»: إنه جعلَ (الساج) في تقديرٍ: (وثيق) أو (صلب)، ويتأوّلونَ في الخزّ
اللين، وفي كلّ شيءٍ [منه ما يليقُ بمعناه]^(٢).

قوله: (وذي) ولا يضافُ لمضميرٍ؛ لأنّ وضعها ليتوصّل بها إلى الوصفِ بأسماءِ
الأجناسِ.

قوله: (والمُتسبب) هو أطبعها في الباب، ومن ثمّ يؤنّث ويذكّر، ويشيّ ويجمعُ
تصحيحاً، ويوصّفُ به الحقيقيّ والسببيّ.

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ [مُنْكَرًا] فَأُعْطِيََتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا
[وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ]: على سبيلِ النّيايةِ عن المفردِ؛ ولذلك رجّح أبو الفتح^(٣)
قراءةَ من قرأ: ﴿ثَابِتٌ أَصْلُهَا﴾^(٤) على قراءةِ الجماعةِ: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾.

(١) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (١٢١).

(٢) هذه العبارة مطموسة في المخطوط، والتّميم من السّيرافي.

(٣) لم يرجح أبو الفتح قراءة أنس، بل قال: «إن قراءة الجماعة أقوى معنى...، إلا أن لقراءة أنس هذه وجهًا حسنًا»، ثم ذكر العلة التي ذكرها ابن هشام. انظر: المحتسب (١/ ٣٦٢).

(٤) إبراهيم: ٢٤، وهي قراءة أنس بن مالك، وبجر (ثابت) نعتًا لـ: (شجرة). انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٤٨١).

ولمرجح أن يرجح قراءة الجماعة بأن (ثابتاً) في هذه القراءة جرى على (الشجرة)، وليس لها، ولا كذلك في قراءة الجماعة^(١).

أعرب^(٢) الزمخشري^(٣): ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾^(٤) صِفَةً، وَأَقِيمَ (الْخَلْقَ) مَقَامَ الضَّمِيرِ.

عبدُ القاهر^(٥): الجملُ نكراتٌ، فيوصفُ بها الأسماءُ النكراتُ، وهي أربعُ:

جملةٌ اسميةٌ.

جملةٌ فعليةٌ.

جملةٌ ظرفيةٌ.

جملةٌ شرطيةٌ.

فأ^(٦): ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾^(٧) عطفٌ على ﴿وَالِدٌ﴾، وقوى ذلك إعادةُ ﴿لَا﴾، و﴿هُوَ جَانٍ﴾ صفةٌ^(٨) لـ ﴿مَوْلُودٌ﴾، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ في ﴿مَوْلُودٌ﴾، و﴿جَانٍ﴾ صفةٌ مفردةٌ، أو ﴿هُوَ﴾ تأكيدٌ للضميرِ، و﴿جَانٍ﴾ خبرٌ لـ ﴿هُوَ﴾ مضمرةٍ، والجملةُ

(١) هذا مأخوذ من معنى كلام ابن جني في مقدمة حديثه عن الآية.

(٢) في المخطوط: [إعراب]، ولعله تحريف.

(٣) انظر: الكشف (٥٧٦/٤).

(٤) الملك: ٣.

(٥) انظر: المقتصد (٩١١/٢).

(٦) لم أقع على كلام أبي علي، وقد نقله جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن (٥٤٥/٢).

(٧) لقمان: ٣٣.

(٨) تكررت في المخطوط.

صفة، وحُذِفَ الضميرُ مِنَ الصفةِ كما حُذِفَ مِنَ الصلةِ.

ع: هذا تارة قال ابنُ عصفور^(١): إنه لا يجوزُ، وتارة قال^(٢): يجوزُ بضعفٍ
وشذوذٍ، كقوله^(٣):

..... وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ

فكيف يجوزُ تخريجُ التنزيلِ العظيمِ عليه مع عدمِ الاحتياجِ إليه؟ انتهى.

وليس^(٤) ﴿مَوْلُودٌ﴾ مبتدأ، و﴿جَارٍ﴾ خبرٌ، و﴿هُوَ﴾ فصلٌ؛ لأنَّه لا يبتدأ
بالنكرة، ولأنَّ الفصلَ لا يقعُ بينَ النكرتين.

ع: النكرةُ يبتدأُ بها بعدَ النفي.

أنشد ابنُ الشجري^(٥):

مِنَ الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلِي إِنَّهَا سَيَأْتِي عَلَيْهَا حِقْبَةٌ لَا تَزُورُهَا
أي: فيها، فهذا مثلُ قوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٦)، أي:

(١) انظر: ضرائر الشعر (١٧٣).

(٢) انظر: المقرب (٢٩٥).

(٣) بتمامه:

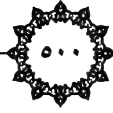
إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ

والبيت لثابت بن قنطة، وهو من الكامل. انظر: البيان والتبيين (٢٤٣/١) والشعر والشعراء
(٦١٦/٢).

(٤) تكملة لكلام الفارسي.

(٥) لكثير. انظر: أمالي ابن الشجري (٦/١).

(٦) البقرة: ٤٨ و١٢٣، وفي المخطوط: (يوم)، وهو تحريف.



لا تجزي فيه، كما قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، وفيها حُذِفَ (فيه) أربع مراتٍ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾^(١).

قال ابنُ الشجري: «قال الكسائي^(٢): لا يكون المحذوف إلا الهاء؛ وذلك أنهم حذفوا الجارَّ أولًا، ثم الهاء ثانيًا، فيكونُ جُعِلَ الظرفُ أولًا مفعولًا على السَّعة^(٣)، مثلُ^(٤):

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

ومثله: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾^(٥)، أي: يبشِّرُ به الله، ثم: يبشِّرُهُ الله، ثم: يبشِّرُ الله.

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعٍ [ذَاتِ الطَّلَبِ] وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصَبِّ [

(١) النصف الثاني من هذه الفقرة منقول بالمعنى من ابن الشجري، قال في تقديره ابن الشجري: «فالتقدير: ولا تقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه»، والرابع الذي يقصده ابن هشام أول تقدير: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئًا. انظر: أمالي ابن الشجري (٦/١).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/١٢٨).

(٣) نقل هذا ابن هشام أيضًا في المغني وردّه. انظر: المغني (٦٥٤).

(٤) بتمامه:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا يَسُوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وهو لرجل من بني عامر، وهو من الكامل. انظر: الكتاب (١/١٧٨).

(٥) الشورى: ٢٣.

مفهوم الظرف^(١) أن الجملة الطلبية تقع خبراً للمبتدأ من غير احتياج إلى تأويل.

من إضمار القول: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾^(٢)، أي: قالوا: «ما نعبدُهم إلا ليقربونا»، وذكر ابن الأنباري أبو البركات^(٣) في كتاب «البلغة في معرفة أساليب اللغة» أن ابني مسعود وعباس - رضي الله عنهم - قرآ^(٤)، وجعل منه قراءة بعضهم: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾^(٥)، أي: قل: بل عَجِبْتُ، ومثله: ﴿قُلْ إِنِّي أُرِيتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ﴾^(٦)، أي: وقيل لي: لا تكوننَّ، ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْدِرٍ﴾^(٧)، إلى: ﴿شُكْرًا﴾، أي: وقيل له: اعملوا، فالخطابُ له في اللفظ، وله ولأهل بيته في المعنى.

قد يُحذف بعض القول، ويبقى البعض، في «التذكيرة»^(٨) في: ﴿قُلْ اللَّهُمَّ مَلِكٌ

(١) يقصد بالظرف قول ابن مالك: «هنا».

(٢) الزمر: ٣.

(٣) ذكر هذا من قبل الإمام أبو جعفر النحاس. انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦/٦).

(٤) يعني بإثبات: «قالوا». انظر: الكشف (١١١/٤).

(٥) الصفات: ١٢، وهي كما قال قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، وهي أيضًا قراءة الإمام علي وحزمة والكسائي وابن سعدان وابن مقسم وأبي بكر وطلحة وابن أبي ليلى والنخعي وابن وثاب والسلمي وخلف وطلحة وسفيان والأعمش وأبي عبيد وأبي وائل وشقيق بن سلمة وسعيد بن جبير، وهي اختيار أبي عبيدة، وقال الفراء إن الضم أحب إليه. انظر: معجم القراءات القرآنية (١٣/٨).

(٦) الأنعام: ١٤.

(٧) سبأ: ١٣.

(٨) نقل هذا الإمام جامع العلوم الباقولي. انظر: جواهر القرآن ونتائج الصنعة (٣٩/١).

الْمَلِكِ ﴿^(١) الْآيَةُ، حُذِفَ: «أَعَزَّنَا، وَلَا تُذَلِّلَنَا».

وَنَعْتُوا بِمُضْدِرٍ كَثِيرًا فَالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ]

﴿يَدْمِرُ كَذِبٌ﴾^(٢)، أي: (ذي كذبٍ)، أو وُصِفَ بالمصدرِ مبالغةً، كأنه نفسُ الكَذِبِ وعينه، كما تقولُ للكُذَّابِ: «هو الكذبُ بعينه، والزورُ بذاته»، ونحوه^(٣):

فَهَنَ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلٌ

قاله كله في «الكشاف»^(٤)، وفيه تصريحٌ بما يقولُ ابنُ عصفورٍ^(٥) من أنه إذا كانَ على المبالغةِ لم يَحْتَجْ لتقديرٍ.

وفي «شرح التسهيل»^(٦) للناظم: أنَّ الوصفَ بالمصدرِ يقاربُ الاطرادَ، وأنَّ مِمَّا وُصِفَ بِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ: عَذْلٌ، وَرِضًا، وَزُورٌ، وَصَوْمٌ، وَفِطْرٌ، وَقَالَ فِي الْوَصْفِ بِالْعَدَدِ أَيْضًا: إِنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْاِطْرَادِ.

وربَّمَا وَصَفُوا بِأَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ، كَقَوْلِهِمْ: «فَرَسٌ قَيْدُ الْأَوَابِدِ»، فَوَصَفُوا

(١) آل عمران: ٢٦.

(٢) يوسف: ١٨.

(٣) بتمامه:

فَفِيهِنَّ فَضْلٌ قَدْ عَرَفْنَا مَكَانَهُ فَهَنَ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلٌ

أنشده الزمخشري ولم يعين قائله. انظر: الكشاف (١/٢١٥) وأساس البلاغة (١/١٥٤).

(٤) انظر: الكشاف (١/٢١٥).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/١٩٨).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٣/٣١٥).

بالجوهري؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ: (تَقْيِيدُ الْأَوَابِدِ)، فَحُذِفَ زَائِدُهُ، فَيَكُونُ وَصْفًا بِالمَصْدَرِ وَقَالَ^(١):

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْدَى لَأُبْتُ وَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ
وقال^(٢):

مِثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ

أي: دقيقة المرفق.

* * *

وَنَعْتٌ غَيْرِ وَاحِدٍ [إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاظِفًا قَرْنُهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ]

ع: هذا موضوعُ فصلِ (الثنية والجمع)، لا من موضوعِ (النعت)؛ لأنَّ تفریق الاسمين إذا اختلفا، وجمعهما إذا ائتلفا، لا يختصُّ بالنعت، وكذا القول في الجمع. بل أقول: إنَّ هذه المسألة لا تتعرَّضُ للنعتِ بخصوصٍ ولا عمومٍ؛ لأنَّ هذه أمورٌ تعرَّضُ للاسم قبل التركيب، وقبل التركيب لا يوصفُ الاسمُ بكونه نعتًا، إنما يثبتُ له ذلك عند التركيب.

يكونُ المنعوت^(٣) متحدًا فلا إشكال، ومتعدّدًا، وهو على ضربين: متعدّدٌ لفظًا ومعنى، ومتعدّدٌ معنى لا لفظًا، وأيًا ما كانَ فإمّا أن تكونَ النعوتُ مؤتلفةً أو مختلفةً:

(١) البيت مختلف في نسبه، نسب لعفيرة بنت طرامة، ولمنذر بن حسان، ولعميرة بنت حسان.

انظر: الوحشيات (٨) والأغاني (١٥٢/٩) والمقاصد النحوية (١٤٠/٣).

(٢) من الرجز، لم يعين قائله. انظر: الحجة (٢٠٠/٤) والخصائص (٢٢٣/٢).

(٣) في المخطوط: (النعوت)، وهو تحريف.

فإن اختلفت وجب الثنية والجمع، نحو: «برجلين صالحين»، و«برجالٍ صلحاء»، وكذا: «زيد وعمر^(١) الصالحين»، و«بالزيدين الصالحين». وإن اختلفت وجب أمران: التفريق، وكونه بالعطف، وأمر ثالث: وهو كونه بالواو، نحو^(٢):

عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
قوله: (غَيْرِ وَاحِدٍ) يشمل الاثنين فصاعدًا، ويشمل ما كان لفظًا واحدًا أو لفظين فأكثر، بالعطف، نحو: «جاء الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»^(٣)، و«جاء زيدٌ وعمروُ الفاضلُ والجاهلُ»، وكذا في أكثر [من]^(٤) الاثنين، فما كان يُغنيه هنا أن يقول: ونعتُ المشئى والمجموع.

قوله: (إِذَا اختلفَ) أي: اختلافًا يمنع من الثنية والجمع، وهو الاختلاف في اللفظ باتفاق، وفي المعنى على رأيي.

قوله: (فَعَاطِفًا) إشارة إلى أنه لا يصح: «جاء الزيدانِ الفاضلُ والجاهلُ»،

(١) كذا في المخطوط، وقد أجاز رسمه (عمرو) هكذا المبرد. انظر: الخط لابن السراج (١٢٥).

(٢) بتمامه:

بَكَيْتُ وَمَا بَكَارَ جُلِّ حَلِيمٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
والبيت لرجل من باهلة، أو لابن ميادة. وهو من الوافر. انظر: ديوان ابن ميادة (٢١٤) والكتاب (٤٣١/١).

(٣) في المخطوط هنا كلمة (إن) زائدة. وفي المخطوط تشبيه رسم كلمة: (الجاهلان)، وإن كان كذلك فهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيه.



ويجبُ أن يعيدَ العطفَ بالواوِ، كما في: «بَنُوكَ شاعِرٌ وكاتبٌ وفقيهٌ»؛ وذلك لأنَّ الإخبارَ بمفردٍ عن متعدِّدٍ باعتبارِ مفرداته كان لا ينبغي أن لا يجوزَ؛ لعدمِ التطابقِ لفظًا، ولكنَّ واوَ الجمعِ تُنزِلُ المتعاطفين منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنَّ التثنيةَ والجمعَ يَنُوبانِ عَنِ العطفِ بالواوِ فقط؟ فتأملْه.

فإن قلتَ: قوله: (نُعْثُ) مفردٌ، والضميرُ في (اِخْتَلَفَ) مفردٌ، وأنت تقولُ: «القومُ اختلفوا»، أو تقولُ: «زَيْدٌ اختلفَ»؟

قلتُ: هذا وإن كانَ مفردًا إلا أنَّه واقعٌ على الاثنينِ فصاعدًا.

وَنَعَتْ مَعْمُولِي [وَجِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ]

ع: إذا كانَ النُّعْثُ كلمةً واحدةً، والمنعوتُ أكثرَ من كلمةٍ، وعاملُه كذلك، فلا يخلو هذا العاملُ المتعدِّدُ من أن يختلفَ معْنَى وعَمَلًا، أو معْنَى لا عملًا، أو العكس، فيجبُ القطعُ، أو يَتَّحدُ فيهما، فيجوزُ القطعُ والِإِتِّباعُ.

قوله: (نُعْثَ) مفعولٌ مقدَّمٌ، عاملُه: (أَتْبَعَ)، و: (أَتْبَعَ) أمرٌ للإِباحَةِ لا للإِيجابِ، و: (وَجِيدِي) صفةٌ لمُحذوفٍ، أي: عاملينِ وحدي، وفيه نقصٌ؛ لأنه لا يختصُّ بالاثنتين، وضعفٌ في الاستعمالِ، بل فسادٌ؛ لأنَّ (وَجِيدًا) لم يثبتَ بمعنى (مُتَّحِدٍ)، بل بمعنى (فريدٍ).

وفُهِمَ أنَّ ما فَقَدَ الاتِّحادَ مِنَ الطرفين أو مِن أحدهما فلا يُباحُ فيه الإِتِّباعُ؛ فالمفهومُ: أوسعُ في المنطوق، وأعمُّ فائدةً.

[وَوَنَعْتَ مَعْمُولِي]: ع: نظيرُ هذه أَنَّهُ قَالَ ^(١) فِي مِثْلِ: «قَامَ قَامَ زَيْدٌ»، و ^(٢):

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

إِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ الْعَمَلَ لِهَمَا؛ لِأَنَّهُمَا بَاسْتَوَائِهِمَا لَفْظًا وَمَعْنَى كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ الْعَمَلَ لِلأَوَّلِ، وَقَدَّرْتَ الثَّانِيَ لِمَجَرَّدِ التَّوَكُّيدِ، مِثْرًا لَا مِثْرَةَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ.

ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ الْناظِمُ فِي «شرح التسهيل» ^(٣).

وَإِنْ نُعَوْتُ كُثِّرَتْ [وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ]

إِذَا كَانَ لِلْاسْمِ نَعَوْتُ فَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ لَا يُفْهَمَ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي بَدَأَ بِهَا الْناظِمُ، وَمِثَالُهَا أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا ثَلَاثَةٌ ^(٤) زَيْوِدٍ: شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ لَا فُقِيَّةً، وَشَاعِرٌ فُقِيَّةٌ لَا كَاتِبٌ، وَشَاعِرٌ كَاتِبٌ فُقِيَّةٌ، فَإِذَا أَخْبَرْنَا عَنِ الثَّالِثِ، وَأَرَدْنَا أَنْ نَمَيِّزَهُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ الْآخَرَيْنِ ذَكَرْنَا الصِّفَاتِ الثَّلَاثَ تَابِعَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى لَا يَتَضَحُّ إِلَّا بِمَجْمُوعِ الْمَنْعُوتِ

(١) يعني ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٢) بتمامه:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْعَلْتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبِ أَحْسِبِ

لَا يَعْلَمُ قَاتِلَ هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: الخصائص (٣/ ١٠٥) وأمالى ابن الشجري (٣٧٢/ ١).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦٥).

(٤) في المخطوط (ثلاث).

ونعوته تنزّلت كلّها منزلة كلمة واحدة، فاستحققت إعراباً واحداً، وأن لا يخالف بينها.

الحالة الثانية: أن يكون مفهوماً بدونها، وذلك إذا لم يكن معناً إلا زيداً واحداً، فهذا يتخير فيه المتكلم، فإن شاء أتبع الجميع، وإن شاء قطع الجميع، وإن شاء أتبع بعضاً وقطع بعضاً، إلا أنه إذا جمّع بين القطع والإتباع وجب تقديم الإيتباع، وتأخير القطع.

الحالة الثالثة: أن يكون المنعوت^(١) تتوقّف معرفته على بعض تلك النعوت دون بعض، كما إذا كان معناً زيدان: أحدهما شاعرٌ كاتبٌ، والآخر كذلك وفقية، وأردنا الثاني، فيجب علينا تقديم النعت الذي به التمييز، وأن ننبّه، ويجوز فيما عداه ثلاثة أوجه.

وهذه الأنواع الثلاثة تُفهم من كلام الناظم، أمّا الأول فمن قوله: (وَإِنْ نُعُوتُ) البيت، وأمّا الثاني فمن قوله: (وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ) البيت، وأمّا الثالث فمن مجموع البيتين؛ لأنّ الذي لا يتميّز إلا به هو الذي نصّ على جواز إيتباعه وقطعه والجمع فيه بين القطع والإتباع.

قوله: (كَثُرَتْ) تجوز به عن: «تَعَدَّدَتْ».

فإن قيل: وهذا حكم النعت الواحد أيضاً، فما وجه ذكر الكثرة أو التعدّد؟ قلت: الكلام في مسألة يتصوّر فيها جواز قطع، وجوب إيتباع، وجواز الجمع بينهما، وذلك لا يتأتى في النعت الواحد.

(١) في المخطوط (النعوت)، وهو تحريف.

فإن قلت: فما باله لم ينصَّ على جواز القطع في النعت الواحد؟

قلت: يؤخذ بالقياس على ما ذكرنا.

فإن قلت: فهلاً ذكر القطع في الواحد واحد القطع فما فوقه بالقياس على

ما ذكر في الواحد؟

قلت: قد ذكرت أنه أراد أن يذكر مسألة ثلاثة أوجه، فلو ذكر مسألة النعت

الواحد لم يُغْنِهِ ذلك عن ذكر مسألة النعوت، بخلاف العكس، وأيضاً فالقطع مع

تعدد النعوت أكثر منه مع انفرادها؛ فكان تخصيص ما يجوز القطع فيه بكثرة بالذكر

أولى؛ من حيث إن الحكم فيه أقوى، وأيضاً فلو فرض تساوي الطريقتين، وأن

هذه التي سلكها لا مرجح لها، فالسؤال فاسد؛ لأنه يدور؛ إذ لو عكس لقيلاً ذلك،

فعلى المعارض أن يبين وجه ترجيح هذه الطريق التي ذكرها.

وقوله: (أُتْبِعْتُ) أي وجوباً، وفهم ذلك من الاقتصار عليه.

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعْلَنًا

قوله: (وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ) كلام مفهوم [من] ^(١) البيت الأول؛ فإن مفهومه: أنه

إذا لم يكن متوقف البيان عليها لا يجب القطع.

وتحت هذا ثلاثة أمور: أن يُتْبِعَ الجميع، أو يقطع، أو يُتْبِعَ بعضاً ويقطع بعضاً.

النعت كالخبر والحال، فكما يكونان متعدّين كذلك يكون النعت متعدّداً،

وكما يكون متعدّدهما بالعطف وبغيره كذلك يكون تعدّدهما.

فمثال تعدد الخبر بالعطف: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا بِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ﴾^(١)،
ومثال تعدده من غير عطف: ﴿وَهُوَ الْمَعُورُ الْوُدُودُ﴾^(٢) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(٣).
ومثال الأول في الحال: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِخَيْرٍ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا
وَحَصُورًا﴾^(٤) الآية، ومثال الثاني فيه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْرَانًا عَلَى سُرْرِ
مُنْقَلِيلِينَ﴾^(٥).

ومثال الأول في النعت: ﴿سَجَّ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٦) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى^(٧) وَالَّذِي قَدَرَ
فَهَدَى^(٨) وَالَّذِي^(٩) الآية، ومثال الثاني: ﴿وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلَاظٍ مَّهِينٍ﴾^(١٠) الآية.
فإذا تعددت النعوت فتارة لا يكون معلوماً إلا بمجموعها، وتارة يكون
معلوماً بدونها^(١١)، وتارة يكون معلوماً بالبعض دون البعض، فالأول يجب فيه إتيان
الجميع، والثاني يجوز فيه إتيان الجميع وقطع الجميع وإتيان بعض وقطع بعض،
والثالث^(١٢) يجب فيه إتيان ما توقفت معرفته عليه، ويجوز فيما عداه الأوجه الثلاثة.
قال ابنه^(١٣) ما معناه: تقول: «مررتُ بزيد الفاضل الشاعر الكاتب»، فيجوز فيه

(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) البروج: ١٤ - ١٥.

(٣) آل عمران: ٣٩.

(٤) الحجر: ٤٧.

(٥) الأعلى: ١ - ٤.

(٦) القلم: ١٠ وما بعدها.

(٧) جملة: «وتارة يكون معلوماً بدونها» تكررت في المخطوط مرتين.

(٨) في المخطوط: «والثاني»، وهو سهو من الناسخ.

(٩) انظر: شرح ابن الناظم (٣٥٥).

الأوجه الثلاثة، ولك أن تجمع في القطع بين الرفع والنصب، وتقول: مررتُ برجلٍ
فاضلٍ شاعرٍ كاتبٍ، فيجبُ إتياعُ الأول؛ لأنَّ النكرةَ غيرُ غنيَّةٍ عن التخصيصِ، ويجوزُ
فيما عداها الأوجه الثلاثة، قال^(١):

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ وَشُغْنَا
فَاتَّبَعَ الْأَوَّلَ، وقطع الثاني.

وقال^(٢) في قوله: (أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ): «أي: وإن يكن مُعَيَّنًا ببعضها اقطع
ما سواه»، هذا نصُّه.

* * *

وَأَزْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ [إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ
الْمَعْرِيُّ^(٣)]:

فَدُونَكُمْ خَفَضَ الْحَيَاةَ فَإِنَّا نَصَبْنَا الْمَطَايَا فِي الْفَلَاةِ عَلَى الْقَطْعِ
فَلَيْتَ مِلَاحًا مِلْعِرَاقٍ خَلَعَنِي جُعِلَنَ وَلَمْ يَفْعَلَنَّ ذَاكَ مِنَ الْخَلْعِ
أي^(٤): لَيْتَ قَلَاصًا خَلَعَنِي مِنَ الْعِرَاقِ، «جُعِلَنَ مِنَ الْخَلْعِ» أي: مِنَ اللَّحْمِ

(١) بتمامه:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ وَشُغْنَا مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي
والبيت لأمية بن عاذل الهذلي، وهو من المتقارب. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ٢٨٤) والكتاب
(٣٩٩/١).

(٢) انظر: شرح ابن النازم (٣٥٥).

(٣) انظر: سقط الزند (٢٤٠).

(٤) انظر: شروح سقط الزند (٣/ ١٣٦٥).

الذي يتخذُه المسافرونَ في مَزَاوِدِهِمْ، ولا يفعلنَ ما فعلنَ مِن خليجي مِن العراقِ.

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ [وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقْلُ]

لا يحذفُ المنعوتُ إلا بثلاثةِ شروطٍ:

أحدها: كونه مدلولاً عليه، وذلك يكون إمّا باختصاصِ النعتِ به^(١)، نحو: «رأيتُ كاتباً»، و«أكرمتُ حاسباً»، و«سمعتُ صاهلاً»، و«ركبتُ ناهقاً»، أو بتقدم ذكره، نحو: «ألا ماءً ولو بارداً»^(٢)، أو يتقدم ما يعينه، نحو: «وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ»^(٣)، أَنْ أَعْمَلَ سَلِيغَتِ^(٤)، أي: دروعاً سابغاتٍ، أو تأخره، نحو: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا»^(٥)، أي: طعاماً محرماً، بدليل: «عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ»^(٦)، أو كليهما، نحو: «فِيهِ قَصِيرَتٌ»^(٧)، أي: حورٌ قاصرات، ولو قلت: «عندي قاصرات»، لم يجز، ولكن تقدم ضمير الجنة - وقد استقر في الأذهان أن فيها الحور - وتأخر ذكر (الطرف) = أفادا بيان المراد.

وَمِنَ الْأَوَّلِ: «وَأَعْمَلُوا صَالِحًا»^(٨)، «فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا»^(٩) الآية، إذا قيل بأنَّ

(١) رد ابن هشام ذكر هذا وأمثله في كتبه. انظر: المسائل السفرية (١٣) وتخليص الشواهد (٢٨٣).

(٢) انظر: الكتاب (١/٢٢٧).

(٣) سبأ: ١٠ - ١١.

(٤) الأنعام: ١٤٥.

(٥) المؤمنون: ٥١ وسبأ: ١١.

(٦) التوبة: ٨٢.

ذلك نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ.

ومتى فقدَ واحدٌ ممَّا ذكرنا لم يَجُزْ، فأما قوله^(١):

وَقُصِّرَى شَنِجِ الْأُنْثَا ء

البيت، فضرورة؛ لأنَّ (شَنِجَ النِّسَاء) كما يُنعتُ به بقُرِّ الوحشِ كذلك يُنعتُ به
الفرسُ والغزالُ، والمرادُ هنا: وقصرى ثورٍ شَنِجِ الأنساءِ.
وذلك من قِبَلِ أَنَّهُ أَرَادَ: وقصرى ثورٍ شَنِجِ الأنساءِ، و(شَنِجِ الأنساءِ) لا يختصُّ
ببقَرِ الوحشِ، بل يكونُ للفرسِ والغزالِ أيضًا^(٢).
وهذا عندي نظيرُ قوله^(٣):

..... بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُرْ

في بابِ حذفِ المضافِ.

الثاني: أن يكونَ النعتُ إمَّا اسمًا مفردًا أو غيرَ مفردٍ، والمسألةُ واحدةٌ من

(١) بتمامه:

وَقُصِّرَى شَنِجِ الْأُنْثَا ء بَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ
والبيت ينسب لأبي دؤاد، ولعقبه بن سابق، وهو من الهزج. انظر: الأصمعيات (٤١) وأدب
الكاتب (١٥٢).

(٢) والمسألة موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر:
شرح الجمل (١/٢٢١).

(٣) بتمامه:

عَيْشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُرْ
والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٢٣٥) وتأويل مشكل القرآن
(١٢٧).

أربع - لُتَحَرَّرَ المسألة من «شرح الجمل»^(١) :-

أحدها: أن يكون المنعوت تمييز (نعم، وبئس)، نحو: «نعم الرجل يقوم زيد»، أي: رجلاً يقوم.

الثانية: أن يكون المنعوت بعض ما تقدّم من مجرور بـ: (من)، نحو: «مِنَّا ظعن».

الثالثة: أن يكون بعض ما تقدّم من مجرور بـ: (في)، نحو: «ما فيهم يفعل الخير إلا زيد»، أي: ما فيهم أحد يفعل الخير، قاله ابن مالك^(٢)، وأنشد عليه^(٣):
لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا.....

البيت، وهذا جعله [ابن] عصفور^(٤) ضرورة.

الرابعة: أن يكون المنعوت مخصوصاً في باب (نعم، وبئس)، قاله ابن مالك^(٥)، وجعل منه قوله^(٦):

(١) موجودة في شرح الجمل لابن عصفور، ومنها نقل ابن هشام هذا الكلام. انظر: شرح الجمل (١/٢٩١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/٣٢٣).

(٣) بتمامه:

لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَنْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ
والرجز لأبي الأسود الحماني. انظر: الكتاب (٢/٣٤٥) وشرح المفصل (٢/٢٥٤).

(٤) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور (١٧١) وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢١٩) و(٢/٥٨٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/١٩).

(٦) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/١٩).

لِبَشْسِ الْمَرْءِ قَدْ مُلِيَ اَزْيَاءَا وَيَأْبَى أَنْ يُرَاعِيَ مَا يُرَاعَى
وقوله^(١):

بَشْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسِ
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا فِي بَابِ (نَعَمْ، وَيَسَّ)، وَنَصَّهُ فِيهَا^(٢): «وَقَدْ
يَحْدَفُ - يَعْنِي الْمَخْصُوصَ^(٣) - وَيَخْلُقُهُ صِفَتُهُ اسْمًا وَفِعْلًا». انْتَهَى.
فَقَيَّدَهَا بِالْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، فَيَخْرُجُ الظَرْفُ وَالْمَجْرُورُ.
قوله^(٤):

وَقَضَى رَى

الْبَيْتُ لِأَبِي دَوَادٍ، وَالْقُصْرَى وَالْقُصَيْرَى: الضِّلْعُ الَّتِي تَلِي الشَّكْلَةَ، وَهِيَ
الْوَاهِنَةُ فِي أَسْفَلِ الْأَصْلَاعِ.
وَالشَّيْخُ: الْمَنْقُضُ الْجِلْدِ وَالْأَنْسَاءِ، وَفَرَسٌ شَيْخُ النِّسَاءِ: مَدْحٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
لَا تَسْتَرُخِي رِجْلَاهُ.

(١) بتمامه:

بَشْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسِ إِمَّا عَلَى فَعْوٍ وَإِمَّا أَفْعَنِيَسِ
وهذا الرجز بلا نسبة فيما وقعت عليه من كتب القوم، أمرس: أعد الحبل إلى موضعه من
البكرة، والمَرَس: الحبل. انظر: الجيم (٢٤٨/٣) وإصلاح المنطق (٦٧) ومجالس ثعلب
(٤٦) وسر صناعة الإعراب (٦٧/٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢٠/٣).

(٣) في شرح التسهيل: «وقد يحذف الموصوف».

(٤) سبق تخريج البيت.



ونَبَحَ الكَلْبُ والظبي، وعلى هذا أنشدَه الجوهري^(١)، أعني على نُبَاحِ الظبي.
الشُّعْبُ بضمُّ الشينِ المعجمة، وبالعينِ المهملة، وبالباءِ ثانيةِ الحروفِ.
ويُروى: (نَبَّاج) بالجيم، وهو الشديدُ الصوتِ، قال^(٢):

بِأَسْتَاوِ نَبَّاجِينَ شُنُجِ السَّوَاعِدِ

والأشعْبُ: الذي بينَ قَرْنَيْهِ بعيدٌ جدًّا، يقالُ: تيسُّ أشعْبُ بينَ الشَّعْبِ، وعلى
هذا أنشدَه الجوهري^(٣) أيضًا، فهو تيسُّ لا ثورٌ.

من حذفِ الموصوفِ: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾^(٤)، في «الحجَّة»^(٥): «مِثْلُ دَكَّاءٍ»، فحذفَ
المضافِ، يُقالُ: ناقَةٌ دَكَّاءٌ، أي: لا سنامَ لها، ولا بدَّ من تقديرِ الحذفِ؛ لأنَّ الجبلَ
مذكَّرٌ، و(دَكَّاءٌ) مؤنَّثٌ.

ع: فيه حذفُ مضافٍ وموصوفٍ، وهذه الصفةُ خاصةٌ بالنُّوقِ، وإلا لم يجز.
انتهى.

«ويمكنُ أن يكونَ حالًا»^(٦).

ع: مثلُ: «بَدَتِ الجاريةُ قمرًا».

(١) انظر: الصحاح (١/١٥٦) و(١/٤٠٩).

(٢) لم أقع له على تنمة أو قائل معين. انظر: ديوان الأدب (١/٣٢٦) والصحاح (١/٣٤٢).

(٣) انظر: الصحاح (١/١٥٦).

(٤) الكهف: ٩٨.

(٥) انظر: الحجَّة (٥/١٨٢).

(٦) هذا استكمال لكلام أبي علي. انظر: الحجَّة (٥/١٨٣).

«وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ^(١): ﴿دَكَّاءَ﴾ فَبِتَقْدِيرِ مَضَافٍ، أَي: ذَا دَكٍّ، أَوْ «جَعَلَ» بِمَعْنَى «خَلَقَ، وَعَمِلَ»، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: دَكَّهُ دَكًّا، فَهَذَا حَمْلٌ عَلَى الْمَعْنَى^(٢).
ع: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَتِمَّ.

وَمِنْ حَذْفِ النَعْتِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَالْحَقْنِي بِالرَّفِيقِ»^(٣)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَمْ يَبْقَ مِنْ مَبْشَرَاتِ النَّبَوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ»^(٤)، أَي: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى^(٥) إِثْبَاتُ هَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَوْلَا إِرَادَتُهَا عِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِهَا لَتَنَاقَضَ الْحَصْرَانِ، وَهَذَا حَذْفٌ غَرِيبٌ، أَعْنِي حَذْفَ شَيْءٍ مَقْصُودٍ بِالْحَصْرِ؛ إِذِ الْحَصْرُ مَانِعٌ مِنَ حَذْفِ الْمَحْصُورِ، وَيَحْتَمِلُ كَوْنُ اللَّامِ فِي (الرُّؤْيَا) لِعَهْدِ ذِكْرِي أَوْ ذَهْنِي؛ فَلَا يُحْتَاجُ لِحَذْفِ الصِّفَةِ.

ع^(٦):

فَمِنْ ثَلَاثِ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُرَّضِعٍ

(١) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وهبيرة عن حفص عن عاصم ويحيى بن وثاب وأبي جعفر ويعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/٣١٢).

(٢) هذا استكمال لكلام أبي علي. انظر: الحجة (٥/٢٣).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/١١) وصحيح مسلم (٤/١٨٩٣).

(٤) انظر: صحيح مسلم (١/٣٤٨).

(٥) انظر: صحيح مسلم (١/٣٤٨).

(٦) بتمامه:

فَمِنْ ثَلَاثِ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُرَّضِعٍ فَالْهَيْتُهُا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغْبِلٍ

والبيت لامرئ القيس، من معلقته، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (١٢) والكتاب

البيت، وقوله^(١):

إِذَا جَانِبُ أَغْيَاكَ فَالْحَقَّ بِجَانِبِ

أي: بجانب آخر، ومن مثل س^(٢): «سِيرَ عليه ليل»، أي: طويل.

في «الخصائص»^(٣): من حذف الصفة حكاية «الكتاب»^(٤): «سِيرَ^(٥) عليه ليل»، يريدون: «ليل طويل»، وكأن ذلك إنما جازَ لدلالة الحالِ عليها، وذلك أنك تُحسُّ في كلامِ القائلِ مِنَ التطريحِ والتطويحِ والتفخيمِ والتعظيمِ ما يقومُ مقامَ قوله: «طويل»، وأنت تُحسُّ ذلك من نفسك، وذلك أنك إذا كنتَ في مدحِ إنسانٍ فتقولُ: «كَانَ اللهُ رجلاً»، وتريدُ في قوة اللفظِ ب: (الله)، وتتمكَّنُ في تمطيهِ اللامِ وإطالةِ الصوتِ بها^(٦).



(١) بتمامه:

إِذَا جَانِبُ أَغْيَاكَ فَالْحَقَّ بِجَانِبِ فَإِنَّكَ لَا فِي الْبِلَادِ مُعَوَّلًا

والبيت لجابر بن ثعلبة، وهو من الطويل. انظر: شرح التبريزي على الحماسة (١١٠ / ١) ومجمع الأمثال (٣١ / ١).

(٢) انظر: الكتاب (١ / ٢٢٠ - ٢٢٦ - ٢٣٢).

(٣) انظر: الخصائص (٢ / ٣٧٢).

(٤) انظر: الكتاب (١ / ٢٢٠ - ٢٢٦ - ٢٣٢).

(٥) في المخطوط: «سهر»، وهو تحريف.

(٦) وهو تابع في ذلك الإمام أبي الحسن الأخفش، فقد ذكر هذا الأخفش بنصه. انظر: معاني القرآن للأخفش (١ / ٣٣٧) والحجة (٥ / ١٨٢).



التَّوَكُّيدُ

لَمَّا فَرَعَ مِنْ ذِكْرِ النِّعَةِ سَرَعَ فِي ذِكْرِ التَّوَكُّيدِ؛ لِأَنَّهُ ثَنِيٌّ أَوَّلًا فِي قَوْلِهِ:
نَعْتُ وَتَأَكِيدُ وَعَظْفٌ وَبَدَلُ

وَأَمَّا رَبَّهَا ثُمَّ عَلَى هَذَا الْمَنْهَاجِ؛ لِأَنَّهَا تُرْتَّبُ كَذَلِكَ فِي الذِّكْرِ إِذَا اجْتَمَعَتْ،
اللَّهُمَّ إِلَّا عَظْفَ النَّسَقِ، فَإِنَّهُ يُؤَخَّرُ عَنِ الْبَدَلِ.

مِنْ «الْخَصَائِصِ» لابنِ جَنِّي^(١): «يَقَالُ: «قَطَعَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ»، تَرِيدُ أَنْ الْقَطَعَ
بِأَمْرِهِ أَوْ بِفَعْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: «قَطَعَ الْأَمِيرُ نَفْسَهُ اللَّصَّ» اِرْتَفَعَ الْمَجَازُ مِنْ جِهَةِ الْفَعْلِ،
وَتَبَقَّى مَجَازٌ فِي الْمَفْعُولِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ إِنَّمَا هُوَ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ، فَإِنْ احْتَضَتْ لَهُ
قُلْتَ: «قَطَعَ [الْأَمِيرُ]^(٢) نَفْسَهُ يَدَ اللَّصِّ، أَوْ رِجْلَهُ».

ع: فَإِنْ قُلْتَ: هَلِ التَّوَكُّيدُ مَانِعٌ مِنْ إِرَادَةِ الْمَجَازِ الْبَتَّةَ، حَتَّى لَا يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ
الْوَهْمُ؟

قُلْتُ: لَا، أُنْشِدَ الْمَوْصِلِيُّ^(٣) فِي «خَصَائِصِهِ»^(٤) لِلْفَرَزْدَقِ^(٥):

(١) انظر: الخصائص (٢/٤٥٢).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الخصائص.

(٣) يعني به ابن جني.

(٤) انظر: الخصائص (٢/٤٥٥).

(٥) وهو من الطويل، ورواية الديوان والكتب: «موت» بدل: «يوم». انظر: ديوان الفرزدق

(٨٦١) والكامل (١/١١٨).

عَشِيَّةً سَالِ الْمَرْبَدَانِ كِلَاهُمَا سَحَابَةٌ يَوْمَ بِالشُّيُوفِ الصَّوَارِمِ
 قَالَ: «وإنَّما هو مَرِيدٌ واحدٌ، فثناه مجازاً؛ لِمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ مُجَاوِرِهِ، أَوْ سَمَّى
 كَلًّا مِنْ جَانِبَيْهِ مَرِيدًا، ثُمَّ ثَنَاهُ وَأَكَّدهُ».
 وأنشد^(١):

إِذَا الْبَيْضَةُ الصَّمَاءَ عَضَّتْ صَفِيحَةً بِحِزْبَانِهَا صَاخَتْ صِيَاخًا وَصَلَّتْ
 فَأَكَّدَ «صَاخَتْ» بالمصدر، وهو مجازٌ.

وجعل من ذلك بعضهم: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢) على مذهبه
 السَّوِّءِ^(٣)، وقال: ليس بحقيقة، وقال المَوْصِلِيُّ^(٤) - مع أَنَّهُ مِنْ رُؤُوسِ الْمُعْتَزَلَةِ -:
 «ليس بمجاز، بل هو حقيقة»، ونقل عن أبي الحسن^(٥) أَنَّهُ اللهُ سبحانه خلقَ رَأْسًا فِي
 الشَّجَرَةِ كَلَّمَ بِهِ مُوسَى، قال: «وإذا أَدَّاهُ كَانَ مُتَكَلِّمًا بِهِ». انتهى.
 وما قالاه خطأ نقلًا وعقلًا، والعربية تأباه، وهو مؤوَّلٌ، ولا بدَّ إلى المجازِ.
 ولنرجع إلى ما كُنَّا فِيهِ: وَقَالَ اللهُ سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آرَيْنَهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا﴾^(٦)،
 وقال الشاعر^(٧):

(١) البيت للعجير السلولي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٣٣٧/٢).

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) يعني به مذهب المعتزلة.

(٤) انظر: الخصائص (٤٥٦/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢٦٩/١).

(٦) طه: ٥٦.

(٧) البيت لقيس بن الملوخ، وهو من الطويل. انظر: ديوان قيس (٢٩٢) ورسائل ابن السيد (١٦٩).



وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

بِ: (النَّفْسِ) أَوْ بِ: (الْعَيْنِ) [الْإِسْمُ أُكْثَرًا مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمُؤَكَّدًا]

وَاجْمَعُهُمَا بِ: (أَفْعُلِ) [إِنْ تَبَعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا]

و(كُلًّا) اذْكَرْ [فِي الشُّمُولِ وَ(كِلًا، كِلْتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا]
[وَكُلًّا اذْكَرْ]: مثال تأكيد هذا المفرد ذا الأجزاء قول جرير^(١):

فَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْنَ ذِي الْوُدِّ كُلُّهُ وَلَا بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيًا
فَعَيْنُ الرِّضَا
البيت.

كَمَا أَنَّ عَيْنَ

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا [كَ: (كُلُّ): (فَاعِلُهُ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكُّيدِ مِنْلِ النَّافِلَةِ]

(١) اختلف في نسبة هذا الشعر، نسبة المبرد لعبد الله بن معاوية وأبو الفرج الأبيرد، وفي ذيل الأمالي لسبار بن هبيرة. انظر: الكامل (١/ ١٧٢) والأغاني (١٣/ ١٢٧) وذيل الأمالي (٧٣).

وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْثَدُوا [بِ: (أَجْمَعًا، جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمِعَا)]
 في كتاب «العين»^(١): «تَبَضَّعَ الْعَرَقُ مِنَ الْجَسَدِ، إِذَا نَبَعَ مِنْ أَصُولِ الشَّعْرِ».
 وقال الزُّبَيْدِيُّ في كتاب «التقريط»^(٢): «ذَكَرَ ابْنُ كَيْسَانَ: تَبَضَّعَ الْعَرَقُ مِنَ
 الْجَسَدِ، إِذَا سَالَ، بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ».

* * *

وَدُونَ (كُلِّ) [قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ، جَمْعَاءَ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمِعُ)]
 كَرَّرَكَ لِأَمْنِينَ.....^(٣)
 وهما السهمان^(٤)، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتتظن
 إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين^(٥).
 [وَدُونَ كُلِّ]: ع: الذي أحفظه مجيئه في (أَجْمَعُ) وجمعه، لا في (جَمْعَاءَ)
 وجمعهما، ويجوز أن يختصَّ المذكور بما لا يُجْعَلُ للمؤنَّث؛ لآثَةِ الْأَصْلِ، قَالَ^(٦):

(١) انظر: العين (٣١٢/١).

(٢) لم يقع في مطبوعة الكتاب، وهي ناقصة.

(٣) بتمامه:

نَطَعَنُهُمْ سُلْنَكِي وَمَخْلُوجَةً كَرَّرَكَ لِأَمْنِينَ عَلَى نَابِلٍ
 والبيت لامرئ القيس، وهو من السريع. انظر: ديوان امرئ القيس (٢٥٧) وتأويل مشكل
 القرآن (٦٤).

(٤) هذا مأخوذ من ابن جني. انظر: الخصائص (١٠٥/٣).

(٥) هذه التحشية الصغيرة من تمام تحشية في ورقة تالية، وسيذكر هذا ابن هشام.

(٦) رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٤٩/٤) وشرح التسهيل (٢٩٥/٣).

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

وقال^(١):

أَزْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعُ أَجْمَعُ

وقال الله تعالى: ﴿لَا تُؤْتِيهِمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢)، وفي الحديث: «فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ»^(٣).

ع: قول ابن جني^(٤) في (أَكْتَعَ، وَأَبْصَعَ، وَأَبْتَعَ) كقول الخليل^(٥) في (مَهْمَا):
إن أصلها: (مَا مَا)، فاستُثْقِلَ اللَّفْظُ فُغِيرَ.
ع: قريب منهما قوله^(٦):

(١) الرجز لحميد الأرقط. انظر: الكتاب (٢٢٦/٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (٥٠٢/١).

(٢) ص: ٨٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٢٥٣/١).

(٤) قال ابن جني: «واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عاناها هناك وأهمها، فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه، ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة - مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها - أنهم لما أكدوا فقالوا: (أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون) لم يعيدوا (أجمعون) البتة، فيكرروها، فيقولوا: (أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون)، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحامياً - مع الإطالة - لتكرير الحروف كلها». انظر: الخصائص (٨٤/١).

(٥) انظر: الكتاب (٥٩/٣).

(٦) البيت لعبد الله بن أبي رواحة، وقيل لحسان، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل =

فَوَاللَّهِ مَا نَلِثُمْ وَلَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقِي وَلَا مُتَقَارِبٍ
 ينبغي أن يكون أصله: «مَا مَا نَلِثُمْ»، فكُره تكرر اللفظ، فحذف (ما) الموصولة
 تخفيفاً.

ع: شَذَّ إِسْقَاطُ سَابِقَيْنِ فِي قَوْلِهِ^(١):

..... حَوْلًا أَكْتَعَا

فإنه أسقط (كُلَّهُ أَجْمَعَ)، ومتوسطين في (جُمَعَ بُعَ)، ومتوسط في (أَجْمَعَ
 أَبْصَعَ).

* * *

وَاعْنِ بِ: (كِلْتَا) [فِي مُنْتَى وَ(كِلاَ) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)]

* * *

وَلِنْ يُضَدَّ تَوَكُّيدُ [مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ]
 قَالَ ابْنُهُ^(٢): «مذهب الكوفيين أنه يجوزُ توكيدُ النكرة المحدودة، مثل: (يَوْمَ،

= (٢١٢/٣) ومغني اللبيب (٨٣٦).

(١) من تمامه:

بَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْصَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
 إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعِ إِذْنُ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وقد مر الشطر الأخير قبل قليل، وهو رجز لم يعين قائله. انظر: العقد الفريد (٩٤/٤)
 والاقتضاب (٣/٣٤٢).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٠).

وَلَيْلَةٍ، وَشَهْرٍ، وَحَوْلٍ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ الْمَقْدَارِ، وَلَا يُجِيزُونَ تَوْكِيدَ النِّكَرَةِ غَيْرَ الْمَحْدُودَةِ، ك: (حَيْنٍ، وَوَقْتٍ، وَزَمَانٍ) مِمَّا يَصْلُحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِتَأْكِيدِهِ».

قُلْتُ فِي كَلَامِهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ النِّكَرَةَ الْمَفِيدَةَ تَوْكِيدُهَا لَا تَكُونُ إِلَّا اسْمَ زَمَانٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِ:

أَزْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وَيَقْوِي ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِعَدِّ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: السَّمَاعُ، وَالثَّانِي: مَسِيسُ الْحَاجَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ نَحْوِ: «صَمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، وَالسَّمَاعُ لَمْ يَرِدْ بِهِ إِلَّا فِي أَسمَاءِ الزَّمَانِ، وَفِي كَلَامِ أَبِيهِ فِي «شرح التسهيل»^(١) مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ظَاهَرَ كَلَامِهِ أَنَّ تَأْكِيدَ النِّكَرَةِ الْمَحْدُودَةِ يُفِيدُ تَأْكِيدَها دَائِمًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْفَاطِ الْإِحَاطَةِ.

ع: مِثَالُهُ فِي (الْيَوْمِ) قَوْلُهُ^(٢):

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦).

(٢) من تمامه:

إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَعَّقَعَا قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

قال ابن الأنباري: لا يعرف قائله. انظر: المفصل (١٤٧) وأسرار العربية (٢١٢ - ٢١٣).

ومثاله في (الشَّهْرِ)^(١):

يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ رَجَبُ

ومثاله في (الْحَوْلِ)^(٢):

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ

وقوله:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وقول مسافع بن حذيفة العبسي^(٣):

أُولَاكَ بُتُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كُلِّهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٍّ وَمُنْكَرٍ

التبريزي^(٤): «ص: بدل، ك: تأكيد».

(١) بتمامه:

لِكَيْتُهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ رَجَبُ

والبيت لعبد الله بن مسلم الهذلي، وهو من البسيط، والغريب هنا أن ابن هشام أنشده (شهر)، وهو قد قال في أوضح المسالك: «ومن أنشد (شهر) مكان (حول) فقد حرّفه». انظر: مجالس نعلب (١/٤٠٧) والتمام (١٦٨) و(٣/٣٠٠).

(٢) بتمامه:

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجٍ

والبيت للعرجي، وهو من السريع. انظر: الكامل (٢/١٩٣) وأمالى الزجاجي (١/٢٣١) ضرائر الشعر (٢٩٥).

(٣) نسبه الجاحظ للعتبي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان (٢/٨٩) والمفردات (١٤٧) وشرح التسهيل (٣/٢٩٧).

(٤) التبريزي أعرب (كليهما) بدلًا من غير إشارة إلى خلاف بين المصيرين، ولعل ذلك في نسخة =

وجهُ ذكرِ هذه المسألة عقيبَ ذكرِ تلك المسألة اجتماعُهما في أنَّهما خلافتانِ
بين ص و ك، ووجهُ تقديمِ تلك أنَّها كلامٌ في تشنيةٍ لفظيتينِ ذكرنا قبلها تليها.

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ [الْمُتَّصِلَ] بِ: (النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ [

عَيْنَتْ ذَا الرَّفْعِ] وَأَكْدُوا بِمَا سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا [

قوله: (وَأَكْدُوا) البيت، قال ابنه^(١): «وكذا لو كان المؤكِّدُ غيرَ الضميرِ المرفوعِ
المتصل، لا فرقَ بينِ توكيدهِ بـ: (النفسِ) أو بـ: (العَيْنِ) وبينِ توكيدهِ بغيرِهما في
عدمِ وجوبِ الفصلِ بالضميرِ المتفصل، تقولُ: «رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ»، و«مررتُ بِكَ
عَيْنِكَ»، كما تقولُ: «رَأَيْتُهُمْ كُلَّهُمْ»، و«مررتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ»، وإن شئتَ قلتَ: «رَأَيْتُكَ
إِيَّاكَ نَفْسَكَ»، و«مررتُ بِكَ أَنْتَ عَيْنِكَ»، فتؤكِّدُ بالمعنويِّ بعدَ اللفظيِّ».

قلتُ: أخطأ من وجهين:

الأولُ: أنَّ الكلامَ في الفصلِ بالضميرِ المرفوعِ؛ فلا يصحُّ تمثيلُهُ بالمنصوبِ.

والثاني: أنَّ ما مثَّلَ به عندَ ص^(٢) بدلٌ لا تأكيدٌ.

= أخرى من شرح الحماسة. انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/٤١١).

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٢٨٦).

وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ [الْفُظِّي يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: «ادْرُجِي ادْرُجِي»]

لَمَّا أَنَّى الْقَوْلُ فِي التَّوَكُّيدِ الْمَعْنَوِيِّ شَرَعَ فِي التَّوَكُّيدِ اللفظي، وهو: تَكَرُّرُ
مَعْنَى الْمُؤَكِّدِ بِإِعَادَةِ لَفْظِهِ، أَوْ ذِكْرِ مُرَادِفِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿صَفَا صَفَا﴾^(١)، وَالثَّانِي
نَحْوُ: «أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قِمْنٌ»، وَ«قَمْتُمْ أَنْتُمْ».

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي حَمْلُ قَوْلِهِ: (مُكَرَّرًا)؛ لِيَشْمَلَ الْقَسْمَيْنِ، وَبِذَلِكَ فَسَّرَ ابْنُهُ^(٢)
كَلَامَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ تَقْوِيَتُهُ بِمُرَادِفِهِ»، وَفِي ذِكْرِ التَّقْوِيَةِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِيهَامُ كَوْنِ التَّكَرُّارِ نَفْسَ التَّقْوِيَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ التَّقْوِيَةَ فَائِدَةٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْحَدِّ لَا فِي الْفَائِدَةِ، وَسَنَذْكُرُ الْفَائِدَةَ بَعْدُ.

وَفَائِدَةُ التَّوَكُّيدِ اللفظي قصدُ^(٣) التَّقْرِيرِ؛ خَوْفًا مِنْ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ:
النِّسْيَانُ، أَعْنِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَعَدَمُ إِصْغَاءِ السَّامِعِ.

وَعَدَمُ اعْتِنَائِهِ.

وَكَذَا التَّوَكُّيدُ الْمَعْنَوِيُّ، فَائِدَتُهُ أَيْضًا التَّقْرِيرُ، لَكِنَّ ذَاكَ خَوْفٌ مِنْ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا:

تَوْهُمُ تَقْدِيرِ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَتَّبِعِ.

أَوْ إِرَادَةُ الْخُصُوصِ بِمَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ.

وَهَذَا التَّأَكُّيدُ يَخَالِفُ الْمَعْنَوِيَّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٢).

(٣) في شرح ابن الناظم: (فصل)، وهي تحريف.

أحدهما: أَنَّ ذلك بالفاظٍ مخصوصةٍ.

والثاني: أَنَّ المتبوعَ هناك لا يكونُ جملةً، ولا مفردًا غير اسمٍ.

واللفظيُّ بخلافه فيهما؛ فإنه لا يتقيّدُ بلفظٍ بعينه، ولا يتقيّدُ متبوعه بإفرادٍ ولا غيره، بل الأكثرُ كونه جملةً تابعًا للجملة.

فأما توكيدُ الجملة - وهو الغالبُ، كما ذكرنا - فالغالبُ أن تكونَ المؤكّدةُ مقرونةً بعاطفٍ، نحو: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(١)، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾^(٢)، ﴿ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾^(٣)، ومن عدمِ اقترانها به: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٤)، وقوله^(٥):

لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

وأما الاسمُ فإن كانَ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا أو متصلًا، وأكّدَ بمرادفه فلا إشكالَ، فالأوّلُ نحو: ﴿صَفَا صَفًا﴾^(٦)، و﴿دَكَدَكَ﴾^(٧)، والثاني نحو: «أَنْتُمْ أَنْتُمْ

(١) التكاثر: ٤.

(٢) القارعة: ١٠، وفي المخطوط: «ثم ما أدراك ما هي»، وهو سبق قلم.

(٣) القيامة: ٣٥.

(٤) الشرح: ٦.

(٥) من تمام الشاهد:

أَيَّامَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

والشعر من الهزج، أنشده ابن مالك ولم يعين قائله. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٢).

(٦) الفجر: ٢٢.

(٧) الفجر: ٢١.

ذاهبون»، والثالث نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ﴾^(١).

وإن كان ضميراً متصلاً، وأكَّد بإعادة لفظه وجبَ عَمْدُ المؤكِّد بما عُمِدَ به المؤكِّد، نحو: «قُمْتُ قُمْتُ»، و«أَكْرَمَكَ أَكْرَمَكَ زَيْدٌ»، و«مَرَزْتُ بِكَ بِكَ».

وأما الفعلُ فلكونه مع الفاعلِ كالكلمة الواحدة كان الغالبُ أن لا يؤكَّد إلاَّ مع فاعله، فإن كانَ الفاعلُ ضميراً جيءَ به بعينه، كقوله: «اذرْجِي اذرْجِي».

أو ظاهراً فالأكثرُ أن يُجاءَ بضميره، نحو: «قامَ أخواك قاما»؛ دفْعاً لفتح التكرار.

وعلى هذا فقولك: «قامَ أَخَوَاكَ قامَ أَخَوَاكَ» لا يُدرى: هل المراد تأكيدُ الجملة أم المؤكَّدُ الفعلُ فقط، وجاءَ الفاعلُ للغرض الذي ذكرناه؟

أما: «قامَ أَخَوَاكَ [قاما]»^(٢) فإنَّما يَقْوَى في النفسِ أَنَّهُ ليسَ إلاَّ تأكيداً للفعلِ خاصةً، بدليلِ المجيءِ بالفاعلِ على هذه الصورة، أعني المجيءِ بالفاعلِ على وجهِ يؤدِّنُ بأنَّ المقصودَ ليسَ إلاَّ شُغْلُ الفاعلِ بشاغلٍ ما، لا على وجهِ أَنَّهُ مقصودٌ لذاته.

وقد يؤكَّدُ الفعلُ بدونِ فاعله، كقوله^(٣):

(١) الأنبياء: ٥٤.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) بتمامه:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةِ يَبْتَغِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ

لا يعلم قائل هذا البيت، وهو من الطويل. انظر: الخصائص (١٠٥/٣) وأمالى ابن السجري

(٣٧٢/١).

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ

وأما الحرف فإما أن يكون جوابياً أو لا، إن كان جوابياً أكد مع الفصل بالجملة المُجَابِ بها، والمجيب بها متصلة بالمؤكد أيضاً وبعدها أو أحدهما، فيقال: «نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ»، و«نَعَمْ نَعَمْ»، و«نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ»، ويُعَكَّسُ هذا.

وذكر ابنه^(١) أن الأكثر في الحرف الجوابي أن يؤكد بمرادفه كقوله^(٢):

أَجَلٌ جَيْرٌ

ولا أدري ما سبب هذا، ولا من أين تَلَقَّه؟^(٣)

وإن كان غير جوابي فلا بُدَّ في الغالب من الفصل بين المؤكِّد والتأكيد بفواصل، فإن كان اسماً مضمراً وجب عَمْدُ التأكيد به، نحو: «أَنْكُرُ إِذَا بَيْتُكُمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَانًا أَنْكُرُ مَخْرُجُونَ»^(٤)، وإن كان ظاهراً عُمِدَ به أو بضميره، نحو: «إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ»، و«إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا»^(٥) فَاضِلٌ، وليس هذا أحسن ولا أكثر من العَمْدِ بالضمير كما

(١) عبارة ابن الناطم: «والأولى». انظر: شرح ابن الناطم (٣٦٣).

(٢) بتمامه:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أَيْحَتْ دَعَايِرُهُ
والبيت لمضرس بن ربعي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مضرس (٧٦) ومعاني القرآن
للفراء (١٢٢/٢).

(٣) قلت: تعبير ابن الناطم في شرحه: «والأولى توكيده بذكر مرادفه»، والتعبير الذي نقله ابن هشام عنه: «والأكثر أن يؤكد بمرادفه»، وأنت تعرف فرق بينهما، ولعل ابن هشام نقل من نسخة من شرح ابن الناطم، وسيشير ابن هشام إلى هذا بعد.

(٤) المؤمنون: ٣٥.

(٥) في المخطوط: «زيد».



يُوهِمُهُ قَوْلُ ابْنِ الْمُؤَلَّفِ^(١): «ويجوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِالضَّمِيرِ»، وَلَا مَمْتَنًّا كَمَا يُوهِمُهُ قَوْلُ
الناظم^(٢) نفسه:

إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ
وَأِنْ كَانَ الْفَاصِلُ سَكَنَةً أَوْ جُمْلَةً اعْتَرَاضَ أَوْ عَاطِفًا^(٣) فَلَا شَيْءَ يُعَادُ مَعَ
الْمُؤَكِّدِ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ^(٤):

.....فَمَــــا

مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

والثاني كقولِهِ^(٥):

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

والثالثُ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٦):

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٦٣).

(٢) في المخطوط: (ابن الناظم)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: «أو عاطف».

(٤) بتمامه:

لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

الرجز غير معين القاتل، أنشده ابن مالك ولم يعينه. انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧١).

(٥) ينسب لرؤبة، وهو رجز. انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧١) وأسرار العربية (٨٧) وشرح التسهيل (٢/ ١٣١).

(٦) بتمامه:

لَيْتَ يُغْفِرِي هَلْ نُمَّ هَلْ آتَيْتُهُمْ أَمْ يَحْـوُلَنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامِي =

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

مثَّلْ ذُو «الْخَصَائِصِ»^(١) التَّوَكِيدَ اللَّفْظِيَّ بِأَمْثَلِهِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتْ
الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ».

ع: الأولُ مَسْلَمٌ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِإِنْشَاءٍ. انْتَهَى.

وقوله (٢)(٣):

إِذَا التَّيَّارُ ذُو الْعَصَلَاتِ قُلْنَا

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ (٤)

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ (٥)

= والبيت ينسب للكميت، وهو من الخفيف. انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٤٤٦/٣) وشرح المفصل (١٠٠/٥) وشرح التسهيل (٣٠٢/٣) والمقاصد النحوية (١٥٩٦/٤).

(١) انظر: الخصائص (١٠٤/٣).

(٢) يستكمل هنا النقل عن ابن جني.

(٣) بتمامه:

إِذَا التَّيَّارُ ذُو الْعَصَلَاتِ قُلْنَا إِيَّاكَ إِيَّاكَ صَاقَ بِهِ ذِرَاعَا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: ديوان القطامي (٤٠) ومعاني القرآن للفراء (٢٥٦/١).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٧٩/١) وخزانة

الأدب (٦٤/٣).

(٥) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ

لَجَدِيدُونَ بِالْوَقَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ =



أَخَاكَ أَخَاكَ إِن مَن لَا أَخَا لَهُ (١)

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرْبَدُ (٢)

قال: ويجوزُ كونُ الثاني خبراً، أي: المشهورُ بالدناءةِ

فَمَ قَائِمًا فَمَ قَائِمًا (٣)

فَأَيْنَ إِلَى أَيِّنَ النَّجَاةُ

البيت.

نَطَعَنُوهُمْ سُلُوكِي وَمَخْلُوجَةٌ كَرَّ كَلَامَيْنِ عَلَى نَائِلٍ (٤)

= أنشدتهما الفراء بلا نسبة، وهما من الخفيف. انظر: معاني القرآن للفراء (١٨٨/١) والخصائص (١٠٤/٣).

(١) بتمامه:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِن مَن لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ

والبيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (٢٥٦/١) والحنة (٢٠٧/٦).

(٢) بتمامه:

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرْبَدُ غَيْرَ شَكٍّ أَخْلَكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلًّا

والبيت لجميل، وهو من الوافر. انظر: ديوان جميل (١٩١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٢٨).

(٣) من بتمامه:

فَمَ قَائِمًا فَمَ قَائِمًا لَقِيَتْ عَبْدًا نَائِمًا

أنشدته امرأة من العرب ترقق ابنها، وهو من مجزوء الرجز. انظر: الصاحبي (١٨٠) والإيضاح لابن الحاجب (٣١٠) وشرح التسهيل (٣٥٧/٢).

(٤) كُتِبَ عَجْزُ الْبَيْتِ فِي الْمَخْطُوطِ مُحَرَّفًا: «كَرَّ كَلَامَيْنِ عَلَى نَائِلٍ»، وفي الخصائص: «كر ك =

يريدُ: قولك له: ارمِ ارمِ، وفيه قول ثانٍ، وهو^(١): «كَرَّكَ لِأَمِينٍ»، وهما السهمان، أي كما تردُّ السهمين على باريهما إذا أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما، فإنهما يقعان مختلفين.

مثلٌ في «الخصائص»^(٢) التأكيد اللفظي بقولهم: «قد قامت الصلاةُ قد قامت الصلاةُ»، «الله أكبرُ الله أكبرُ».

أقول: إنَّ التمثيل في الأوَّل، وأمَّا الثاني فيمما يتعبَّد به.

قال الناظم^(٣): «تُفَصِّلُ الْجُمْلَةَ مِنَ الْجُمْلَةِ بِالْعَاطِفِ فِي مِثْلِ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾^(٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ»^(٤)، إن لم يلبس نحو: «قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ»، و«صَرَبْتُ زَيْدًا صَرَبْتُ زَيْدًا».

ع: وعندي أنَّ الآيةَ الكريمةَ حَمَلُهَا عَلَى خِلَافِ التَّأْكِيدِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمًا بَعْدَ عِلْمٍ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِ الْإِلْبَاسِ لَوْ كَانَ ثُمَّ قَدْ أُريدَ التَّأْكِيدُ، فَهَذَا كَانَ يَمْتَنِعُ الْعَاطِفُ.

وقد يُقال: إنَّ أَوَّلَى مِنْ هَذَا: التَّمَثِيلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾^(٥) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ^(٥).

= لا أمين، وقد سبق تخريج هذا البيت.

(١) جاء هنا في المخطوط: «تمامه في رأس الصفحة التي قبلها»، وقد وضعت الكلام هنا لأنتمه.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ١٠٤).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٠٥).

(٤) النبأ: ٤ - ٥.

(٥) التكاثر: ٦ - ٧.

فإن^(١) قلت: إذا عُطِفَ فأينَ التَّوكُّيدُ؛ إنَّما يصيرُ عطفاً؟

قلتُ: وكذا نقولُ، وهذا كما نقولُ: إذا تعددتِ الصفاتُ جازَ لك أن تأتيَ بها بعطفٍ وبغيرِ عطفٍ، ولا نريدُ أنَّها تبقى^(٢) صفةً مع العاطفِ، وكذلك أيضاً نقولُ في بابِ بدلِ الغلطِ إذا قيلَ: «جاءني زَيْدٌ حِمَارٌ»، ونظيره قولنا في نحو: «قَامَا وَقَعَدَا أَحْوَاك»، و«قَامَ وَقَعَدَا أَحْوَاك»: إنَّه من التنازعِ، وهذا - والحالةُ هذه - لا تنازعَ فيه، إنَّما التنازعُ قبلَ الإضمارِ، فافهمه.

* * *

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ [ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ] إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

* * *

كَذَا الحُرُوفُ [غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا] بِهِ جَوَابُ كَ: (نَعَمْ) وَكَ: (بَلَى) [كَذَا الحُرُوفُ]: هذا هو الغالبُ، وقد يُفقد الشرطانِ، أعني المصرَّحَ به، والمأخوذَ من كلامه باللازم، كقوله^(٣):

وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

(١) في المخطوط: (فا).

(٢) مكررة في المخطوط.

(٣) بتمامه:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب (٢/٢٥٦) والإنصاف

(٢/٤٦٥) وخزانة الأدب (٢/٣٠٨٣)

وهو في غاية الشذوذ.

وأسهل منه قوله^(١):

..... عَنْ يَمَاهِ

لأمرين:

أحدهما: أنَّ الأوَّلَ على أكثر من حرف؛ فهو أقدرُّ على الاستقلالِ النُّطْقِيِّ مِنَ الحرفِ الأوَّلِ.

والثاني: أنَّ الثانيَ من غير لفظِ الأوَّلِ؛ فالاستهجانُ في اللفظِ.

وأسهلُ منهما قوله^(٢):

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ

لكونِ الحرفِ على أكثر من حرفٍ، بل أكثر من حرفين، ولا ينقاسُ، خلافاً لابنِ هشامِ الخَضْرَاوِيِّ^(٣) وللزمخشريِّ^(٤).

(١) بتمامه:

فَأَضْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ يَمَاهِ أَصْعَدَ فِي غَاوِي الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا
والبيت للأسود بن يعفر، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأسود (٢١) ومعاني القرآن للفرء
(٣/٢٢١) وسر الصناعة (١/١٤٧).

(٢) بتمامه:

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيَمَا
أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/٣٠٣).

(٣) انظر: آراء ابن هشام الخضراوي (١٠٨) وارتشاف الضرب (٤/١٩٥٩).

(٤) انظر: المفصل (١٤٦)، وابن هشام الخضراوي تبع للزمخشري.

قوله: (غَيْرَ مَا تَحَصَّلَ) البيت، استأثر الحرفُ الجوابيُّ عَنِ الحرفِ غيرِ الجوابيِّ بأمرين:

أحدهما: تأكيده، والتأكيدُ بهِ بغيرِ شرطٍ.

والثاني: أَنَّ الغالبَ تأكيدهُ بمرادِفِهِ لا بلفظه، ذكرَ ذلك ابنُه^(١).

وإنَّما جازَ فيها المعنى الأولُ؛ لشبهِها بالأسماءِ في الاستقلالِ بأنفسِها، ألا ترى أَنَّهُ يُقالُ: «أَقَامَ زَيْدٌ؟»، فتقولُ: «نَعَمْ»، فتقتصرُ عليها؟ فصارت كالْمستقلةِ بمعناها، فأشبهت قولَكَ: «زَيْدًا» في جوابِ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟».

ع: (بَلَى) لإِبْطالِ نفيِّ محضٍ، نحوُ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيَ عَنْكَ بَلَى﴾^(٢)، أو مقرونٍ بهمزةِ التقريرِ، نحوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾^(٣)، أو منقوضٍ بـ: (إِلَّا)، نحوُ: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى... قُلْ هَاتُوا بُرْهَنَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٤) بَلَى.

والإِبْطالُ في هذا النوعِ يكونُ باعتبارِ الانتفاءِ عَنِ المستثنى منه؛ وذلكَ لأنَّ التقديرَ: «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى».

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ [الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ] أَكْذِبُهُ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ]

(١) انظر: شرح ابن النازم (٣٦٣).

(٢) التغابن: ٧.

(٣) الأعراف: ١٧٢.

(٤) البقرة: ١١١ - ١١٢.

فتقول: «قُمْتُ أَنَا»، و«قُمْتَ أَنْتَ»، و«قَامَا هُمَا»، و«رَأَيْتَنِي أَنَا»، و«رَأَيْتَكَ أَنْتَ»، و«رَأَيْتُهُ هُوَ»، و«مَرَزْتَ بِي أَنَا»، و«رَأَيْتَكَ أَنْتَ»، و«مَرَزْتَ بِكَ أَنْتَ».

قوله: (أَكْذِبُهُ) يريدُ أنك تؤكِّدُ به كلَّ ضميرٍ اتصل، ولا تؤكِّدُ بغيره من الضمائر، أما المتصل فلتعذرُه، وأما المنفصل المنصوب فقالوا: إذا قلت: «رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ» كان (إِيَّاكَ) بدلاً لا تأكيداً، نصَّ عليه أبو سعيد^(١)، قال: «وَكأنَّكَ قلتَ: «إِيَّاكَ رأيتُ»، ولم تذكرِ الكاف»، قال: «وقدَّرنَاهُ متقدِّماً؛ لينفصل».

لكن اختار الناظم^(٢) أن هذا تأكيدٌ لا بدلٌ، وأنَّ الضميرَ لا يُبدلُ لا من ضميرٍ ولا من ظاهرٍ، فإذا حُمِلَ كلامُه هنا على مذهبه كانَ أوفقَ لـ ك^(٣).

وقد يُستدلُّ عليه بقوله: (أَكْذِبُهُ)، ولم يقل: (بِهِ أَكْذِبُ)؛ لئلا يفيدَ الحصرَ، مع أنَّه كانَ يمكنُه أن يقولَ:

بِهِ أَكْذِبُنْ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

قوله: [اتَّصَلَ]^(٥) وقد يُطلقُ على الضميرِ المستترِ (متَّصلاً) تجوُّزاً.

ومما يحتملُ أن يكونَ مثلَ هذه المسألة: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾^(٦)، فهذا يحتملُ

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥٢).

(٢) انظر: التسهيل (١٦٦).

(٣) انظر: المفصل (١٥٨) وتوجيه اللمع (٢٧٧).

(٤) باختلاس كسرة الهاء من (به)؛ حتى يترن.

(٥) زيادة يقتضيها السياق، لعلها تكون هي.

(٦) الكهف: ٣٩.

التَّأْكِيدَ والفَصْلَ، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(١)، فهذا أيضًا مثلُ الأوَّلِ في جوازِ الوجهين، ولولا هذه المسألة لم يَجْزَ إلا وجهٌ واحدٌ، وهو الفصلُ، وكذلك: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾^(٢)، إلا أنَّ جوازَ هذين الوجهين لا إشكالَ في شيءٍ منه؛ إلا أنَّ التَّأْكِيدَ قد يُطابِقُ المؤكِّدَ في إعرابه.

فإن قلت: لأي شيءٍ جازَ هذا كله؟ أعني أن يؤكَّدَ بالضميرِ المنفصلِ المرفوعِ كُلُّ ضميرٍ متصلٍ.

قلت: أشارَ إلى ذلك سيبويه^(٣)، وفَسَّرَه السيرافي^(٤) تفسيرًا حسنًا، وخلاصةُ ما ذكرَ أن قال: أصلُ الضميرِ أن يُوضَعَ على صيغةٍ واحدةٍ مشتركةٍ بينَ الرفعِ والنصبِ والخفضِ، كما أنَّ الأسماءَ المَظْهَرَةَ وأسماءَ الإِشَارَةِ كذلك، ويكونُ الدالُّ على إعرابها عوامِلُها ومحالُّها، ولكنَّهم فَصَّلُوا في المضمَرِ في بعضِ الأحيان؛ وذلك زيادةً بيانٍ أحسنوا فيها، فهذه قاعدةٌ.

قاعدةٌ ثانيةٌ: وهي أنَّ أصلَ الضمائرِ المنفصلةِ أن تكونَ مرفوعةً^(٥)؛ لأنَّ الأصلَ في أحوالِ الاسمِ الابتداءُ، فهو أوَّلُها وأسبَقُها، فإذا أُضْمِرَ المبتدأُ لم يكن بُدًّا من كونه منفصلًا، وأمَّا المنصوبُ والمجرورُ فلا بُدَّ لهما من لفظٍ يعملُ فيهما، فإذا أُضْمِرَا اتَّصَلَا بذلك اللفظُ، فصارَ المرفوعُ مختصًّا بالانفصالِ، فإذا أكَّدنا المضمَر

(١) المزمّل: ٢٠.

(٢) الزخرف: ٧٦.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٥).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥٠).

(٥) في المخطوط: (هو) زائدة.

احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا منفصل إلا ضمير المرفوع، فاستعملناه في الثلاثة: المنصوب، والمجرور، والمرفوع، كما اشتركن جميعاً في (نا)، وكما ذكرنا من إيجاب القياس اشتراكها كلها في لفظ واحد.

رجعنا إلى مسألة ضمير الفصل: ولو قلت: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» امتنع في الضمير أن يكون مبتدأ؛ لانتصاب ما بعده، وتأكيذاً لظهور ما قبله، وتعينت الفصلية.

فإن قلت: لأي شيء لم يُجيزوا تأكيد الظاهر بالضمير؟

قلت: قال القاضي أبو سعيد^(١) - رحمه الله - ما ملخصه: إن التأكيد في كونه يرفع عن المؤكّد الالتباسَ يَنْزِلُ عندهم منزلة الصفات، ولهذا يُسمّى س^(٢) - رحمه الله - صفة، ومن شروط الصفة أن لا تكون أعرف من الموصوف، ولا شك أن الضمير أعرف من المظهر، فاستحال أن يكون تأكيداً له.

وإنما أجازوا إبدال الضمير من الظاهر؛ لأنه لا يجب في البدل والمُبدل منه أن يتوافقا في تعريف ولا تنكير؛ فلذلك لا يضرّ فيهما كون الثاني أعرف من الأول، فهذا وجه.

وجه ثانٍ: وهو أن الظواهر لا يليق بها لو أكّدت بالضمير إلا ضمائر الغيبة، لا ضمائر التكلم والخطاب، وضمائر التكلم والخطاب هي الأصل والأكثر في الاستعمال، واستعمال ما يوجب إسقاط أصله وأكثره مطروح متروك.

(١) يعني به السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٥١ - ١٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٣٨٦).

قُلْتُ^(١): بِدَلِيلٍ أَنَّ الضَّمَائِرَ لَا تُنَعَتْ بِنُعُوتِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّرْحُمِ، وَقَدْ خَفِيَ هَذَا الْوَجْهَانِ عَلَى مَنْ قَالَ مُعْتَرِضًا عَلَى النُّحَوِيِّينَ: لَا يَشَيْءُ اسْتَقْبَحُوا تَأْكِيدَ الْمُظْهَرِ بِالْمُضْمَرِ، وَلَمْ يَسْتَقْبَحُوا الْعَكْسَ، بَلْ أَجَازُوا أَنْ يُقَالَ: «مَرَزْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ»؟



(١) يعني ابن هشام نفسه.



[عَطْفُ الْبَيَانِ]

الْعَطْفُ إِمَّا دُوْبَيَانٍ [أَوْ نَسَقُ] وَالْعَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَّا سَبَقُ]

* * *

فَدُو الْبَيَانِ تَابِعٌ [شِبْهُ الصُّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ]

* * *

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقٍ [الْأَوَّلِ] مَّا مِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي]

* * *

وَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ [كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ]

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) فِي: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾^(٢): إِنْ (سِنِينَ) عَطْفُ بَيَانٍ.

* * *

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ [إِزْرَى] فِي غَيْرِ نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَغْمُرُ»]

* * *

وَنَحْوِ (بَشِيرٍ) [تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)] وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ]



(١) انظر: الكشاف (٢/٧١٦).

(٢) الكهف: ٢٥.

[عَطْفُ النَّسَقِ]

[تَالِ بِحَرْفِ مُنْبِعِ عَطْفِ النَّسَقِ ك: «اِخْصُصْ بُوْدَ وَتَنَاءِ مَنْ صَدَقَ»]

* * *

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا [ب: (وَاوٍ، ثُمَّ، فَا حَتَّى، أَمْ، اَوْ) ك: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»]

* * *

وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا [فَحَسْبُ (بَلْ، وَلَا، لَكِنْ) ك: «لَمْ يَنْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا»]

قوله: (بَلْ، وَلَا، لَكِنْ) ولها رابعٌ عند ك^(١)، وهو (لَيْسَ)، ونقله ابنُ عصفور^(٢) عن البغداديين^(٣)، فهذه في مقابلة الواوِ والفاءِ و(ثُمَّ، وَحَتَّى)، وهي أربعة تشريكٌ في اللفظِ والمعنى، صارت ثمانيةً، وبقي: (أَمْ، وَأَوْ)، وفي معناهما خلافٌ.

[لَيْسَ]: خَرَجَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ^(٤) قَوْلَ الْمُتَنَبِّي^(٥):

بَقَائِي شَاءَ لَيْسَ هُمْ اَزْتَحَالَا

قال: المعنى: بقائي شاء لا هم، فأجرى (لَيْسَ) مجرى (لَا)، قال ابنُ سيده:

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٤٨/١) ومجالس ثعلب (٤٤٧/١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٥/١).

(٣) انظر: الحلييات (٢٦٤).

(٤) يقصد به الواحدي. انظر: شرح ديوان المتنبّي (١١٠).

(٥) انظر: ديوان المتنبّي (١٢٨).

إنَّما المعروفُ العكسُ، نحو^(١):

فَأَنَا ابْنُ قَنَسٍ لَا بَرَّاحٍ

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ [لَا حِقًّا أَوْ سَابِقًا] فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا]

[فَاعْطِفْ بِوَاوٍ]: معناه أَنَّهَا تَعْطِفُ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْمَتَّبِعِ فِي حَصُولِ مَا وَقَعَ الْإِشْرَاقُ فِيهِ، وَسَابِقًا عَلَى الْمَتَّبِعِ فِي حَصُولِ مَا وَقَعَ الْإِشْرَاقُ فِيهِ، وَمُصَاحِبًا لَهُ مُوَافِقًا فِي زَمَنِ حَصُولِ مَا وَقَعَتِ الْمَشَارَكَةُ فِيهِ.

وَتَلَخَّصَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهَا لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ. وَاعْلَمْ أَنَّهَا قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى الْبَاءِ، كَقَوْلِهِمْ: «اشْتَرَيْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدِرْهَمًا»^(٢)، وَالْوَاوُ هُنَا لَيْسَتْ لِلْجَمْعِ، بَلْ دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَاءُ هُنَا. الْجُرْمِيُّ^(٣)، وَمِثْلُهُ: «أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ»^(٤).

ع: أَصَحُّ مَا قِيلَ فِيهِ^(٥).

(١) بتمامه:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَّانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَنَسٍ لَا بَرَّاحٍ

والبيت لسعد بن مالك القيسي، والبيت من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (٥٨/١) والصحاح (٣٥٥/١).

(٢) انظر: الكتاب (٣٩٢/١) وشرح الكتاب للسيرافي (٢٨٤/٢) ومغني اللبيب (٤٦٩).

(٣) قاله الجرمي في كتابه (الفرخ). انظر: التذييل والتكميل (٢٨٥/٣) - (١١٦/٨).

(٤) انظر: الكتاب (٣٠٠/١).

(٥) نقل السيوطي عن ابن هشام أنه قال هذا، ونصه: «والذي يدلُّ على مجيء الواو خَلْفًا عَنْ =



ع: ولأنَّ الواوَ للتشريك والجمع عادَ الضميرُ بين متعاطِفِيها عليهما، لا على أحديهما فقط، بخلافِ (أو).

وليُنظَرُ في: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ [رَسُولُهُ] أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾^(١) بالثنية^(٢)، ثمَّ جاءَ: ﴿مَنْ أَمَرَهُمْ﴾.

ويظهرُ لي فرقٌ بين: «وَزَيْدٌ»، وبين: «وَلَا زَيْدٌ»، وكأنَّه استئنافٌ.

فإن قيلَ قوله: (في الحُكْمِ) يُسألُ هُنا عَنِ نحوِ: ﴿وَلَكِنْ تَصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^(٣)، فإن قلتَ: الواوُ عاطفةٌ، فلا تَوافَقَ في الحُكْمِ، أو (لَكِنْ) عاطفةٌ، فالعاطِفُ لا يدخلُ على العاطِفِ؟

قلتُ: الجوابُ بالأوَّلِ، وهو مِن عطفِ الجُمْلِ، ولا يُشترَطُ فيها تَوافَقُ في شيءٍ البتَّة، تقولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو».

* * *

وَإِخْصَصَ بِهَا [عَطْفَ الَّذِي لَا يَغْنِي] مَتَّبِعُهُ ك: «اضْطَفَّ هَذَا وَإِنِّي»

= الباءُ قولُهُم: «بِعْتُ الشَّاءَ شاةً وِدْرَهُمَا»، أي: «شاةً بَدْرَهُم»؛ لأنَّنا قاطعونَ بأنَّ الدرهمَ ثَمَنُ لا مَبِيعٌ، ولأنَّهُم قالوا أيضًا: «بِعْتُ الشَّاءَ شاةً بَدْرَهُم»، وهذا الذي ذَكَرْتُهُ هو أَصَحُّ وَأَوْصَحُّ ما يُقالُ في المسألة، ومتَّبِعِي فيه الجرميُّ مِنَ المتقدمين، وابنُ مالِكٍ مِنَ المتأخِّرين، فَمِنَ كلامِهِما أخذْتُ، وعلى ما أشارَ إِلَيهِ اعتمدْتُ. انظر: الأشباه والنظائر (٤/٣٦).

(١) الأحزاب: ٣٦، وفي المخطوط: (لهما)، وهو سهو من ابن هشام لا من الناسخ؛ فإن ابن هشام قال بعد الآية: (بالثنية).

(٢) لم أقع على هذه القراءة، والقراءة: «لهم».

(٣) يونس: ٣٧، يوسف: ١١١.

قوله: (لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ) فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ: «اسْتَوَى زَيْدٌ وَعَمْرُو»، إِذَا أُرِدَتْ بِهِ: «تَسَاوَا»، فَهَلَّا مَا جَازَ فِي: «اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ» الْمَفْعُولُ مَعَهُ ^(١)؟
وَكَيْفَ تَرِكَ الْمَعْطُوفَ الْبَتَّةَ فِي: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ﴾ ^(٢) الْآيَةِ؟

قُلْتُ: أَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ حُذِفَ؛ لَوْضُوحِ الْمَعْنَى، وَالنَّاطِقُ قَالَ: (لَا يُغْنِي)، وَذَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَا يُغْنِي لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَلَا يُغْنِي لَفْظًا، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: «لَا يَسْتَوِي زَيْدٌ» لَمْ يَجُزِ الْحَذْفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي: (وَإِخْصَصُ) لَفْظَةً مَا يُغْنِي بِمَعَادِلِهِ.

ع: مِنْ خِصَائِصِ الْوَاوِ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ بِالظَرْفِ وَالْمَجْرُورِ، وَمِنْهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ﴾ ^(٣)، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ ^(٤).
الزَّمْخَشَرِيُّ ^(٥): «عُطِفَ عَلَى (جَنَّاتٍ)، أَي: وَأَنْشَأَ مِنَ الْأَنْعَامِ مَا يَحْمِلُ الْأَثْقَالَ، وَمَا يُفَرِّشُ لِلذَّبْحِ».

وَتَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا غَيْرِ الْمَجْرُورِ؛ لِأَجْلِ الْضَرُورَةِ.
﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ﴾ ^(٦) وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَّارٍ ^(٧).

وَفِي مَكَانٍ آخَرَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ ^(٨) وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ

(١) لعل الصواب: «فهلل جاز غير المفعول معه».

(٢) الحديد: ١٠.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) الأنعام: ١٤٢.

(٥) انظر: الكشف (٧٣/٢).

(٦) الرحمن: ١٤ - ١٥.

مِنْ قَبْلِ مِنْ نَارِ السَّمُورِ ﴿١﴾.

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ [بِاتِّصَالٍ] وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِإِنْفِصَالٍ]

ع: اشتركت الواو والفاء و(ثُمَّ) في إفادة التشريك في الحكم، كما قدّمنا، وانفردت الفاء و(ثُمَّ) عَنِ الْوَائِ بِأَنَّهُمَا تَفِيدَانِ التَّرْتِيبَ، وَهِيَ لَا تَفِيدُهُ، وَانْفَرَدَتِ الْفَاءُ عَنْ (ثُمَّ) بِأَنَّ (ثُمَّ) تَرْتَّبُ بِانْفِصَالٍ، وَالْفَاءُ تَرْتَّبُ بِاتِّصَالٍ، وَالْمَعْنَى بِالاتِّصَالِ وَالْانْفِصَالِ: التَّعْقِيبُ وَالتَّرَاخِي؛ لِأَنَّ الْآتِيَ عَلَى عَقَبِ الشَّيْءِ مَتَّصِلٌ بِهِ، وَالتَّرَاخِي عَنْ الشَّيْءِ مُحْجُوزٌ بَيْنَهُمَا بِالْمَدَّةِ الْمُتَخَلِّلَةِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَمَانَهُ، فَأَقْبَرَهُ﴾ (١) ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴿٢﴾.

وقد تُحْمَلُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الْأُخْرَى؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي إِفَادَةِ الْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ، فَمِنْ حَمَلِ الْفَاءِ عَلَى (ثُمَّ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَخْرَجَ الْمُرْعَى﴾ (٣) فَجَعَلَهُ غَنَاءً ﴿٤﴾، وَمِنْ عَكْسِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥):

كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ
وقد يُسْتَعْمَلُ كُلُّ مِنْهُمَا فِي مَوْطِنِ الْوَائِ، حَمَلًا عَلَيْهَا؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي إِفَادَةِ

(١) الحجر: ٢٦-٢٧.

(٢) عبس: ٢١-٢٢.

(٣) الأعلى: ٤-٥.

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وينسب لحميد بن ثور، وهو من المتقارب. انظر: ديوان أبي دؤاد (٤٩٢) وديوان حميد (٤٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٥٥).

التشريك في الحكم، كقوله^(١):

..... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

وقوله^(٢):

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ [قَدْ] سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ
وقولهم^(٣): «إِنَّهُمَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الذِّكْرِ فِي الْبَيْتَيْنِ» فيه نظرٌ، ولا يحسنُ دعوى
ذلك إلا بينَ الجُمْلِ، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ^(٤)﴾ الآية، وقوله تعالى:
﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ^(٥)﴾، بعد قوله سبحانه: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ^(٦)﴾، أي:
أَخْبَرَكُمْ بِذَلِكَ الْخَبَرِ، ثُمَّ أَخْبَرَكُمْ بهذا.

وفي الآية تأويلان آخران:

أحدهما: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ شَطْرِ السُّورَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا

(١) بتمامه:

فَقَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَمَنْزِلٍ يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

والبيت مطلع معلقة امرئ القيس، وهي من الطويل. انظر: ديوان امرئ القيس (٢١) وجمهرة
أشعار العرب (١١٣) ومجالس ثعلب (١٠٤ / ١).

(٢) البيت لأبي نواس، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي نواس (٤٩٣) وجواهر القرآن
(١٠٥ / ١) ونتائج الفكر (١٩٦) ومغني اللبيب (١٥٩) وخزانة الأدب (٣٧ / ١١).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرحه على الكافية (٣٩٠ / ٤).

(٤) هود: ٤٥.

(٥) الأنعام: ١٥٤.

(٦) الأنعام: ١٥٣.

لَهُ لِمَسْحَقٍ وَيَعْقُوبَ ﴿١١﴾، نقله الزمخشري^(١) عَنْ بَعْضِهِمْ، وما أبعدَه عَنِ الصَّوَابِ.
وقال هو^(٢): «هذه التوضيعة لم تزل تُوصَّاهَا كُلُّ أمةٍ على لسانِ نبيِّها، كما قال
ابن عَبَّاسٍ^(٣): مُحْكَمَاتٌ لَمْ يَنْسَخْهُنَّ شَيْءٌ مِنْ جَمِيعِ الْكُتُبِ، فكأنَّه قيل: ذلكم
وصاكم به يا بني آدمَ قديمًا وحديثًا، ثمَّ أعظمَ من هذا أنا آتينا موسى الكتابَ، وأنزلنا
هذا الكتابَ المبارك». انتهى.

وفيه عندي نظرٌ، والظاهرُ أنَّ الضميرَ في: ﴿وَصَنَّكُمْ﴾، والخطابَ في: ﴿ذَلِكَ﴾
للمَكْنِيِّ عنهم بالواوِ في: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا﴾^(٤) والمخاطَبينَ بقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ
عَلَيْكُمْ﴾^(٥).

[الفاء]: وزعمَ بعضهم^(٦) أنَّها تأتي بمنزلة (حتى)، وجعلَ منه: ﴿فَهُمْ فِيهِ
شُرَكَاءُ﴾^(٧)، أي: حتى هُم فيه.

فا^(٨): جوَّزَ أبو الحسن^(٩) في: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(١٠) كَوْنَهُ زائدةً،

(١) الأنعام: ٨٤.

(٢) انظر: الكشف (٨٠ / ٢).

(٣) هذا التأويل الثاني.

(٤) انظر: تفسير الطبري (٦٦٧ / ٩).

(٥) الأنعام: ١٥١.

(٦) الأنعام: ١٥١.

(٧) انظر: التحفة الوفية بمعاني حروف العربية (٢٤) والجنى الداني (٧٧).

(٨) الأنعام: ١٣٩.

(٩) انظر: الشيرازيات (١٥١ / ١) وجواهر القرآن (١٠٤ / ١).

(١٠) انظر: سر صناعة الإعراب (٢٧٤ / ١) وشرح الكافية الشافية (١٢٥٨ / ٣).

(١١) التوبة: ١١٨، وفي المخطوط: (عليكم).



وجعل: ﴿تَابَ﴾ جواباً ب: (إذا) في: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ﴾، ويجوز أن يكون محذوفاً، أي: «تَدَمُّوا، ثُمَّ تَابَ»، ومعنى (إذا) بعد (حَتَّى) الجزاء، بمعنى (مَتَى).
ط: لأن (إذا) ظرفٌ للزمانِ المُبْنَى، و(مَتَى) كذلك، و(حَتَّى) لانتهاء الغاية في الزمانِ وفي المكانِ أيضاً، فكما جاز: «حَتَّى مَتَى يَكُونُ»^(١) كذا وكذا، جاز: «حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا».

* * *

وَاخْصُصْ بَقَاءَ عَطْفٍ [مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ]
قال عبدُ القاهر^(٢): «إنما جاز: «الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابِ»؛ لأنَّ في الكلام معنى المجازاة، ألا ترى أنَّ المعنى: «الَّذِي إِنْ طَارَ غَضِبَ زَيْدُ الذَّبَابِ»؟، وإنما جازَ هذا؛ لاقتضاء الشرطِ الجزاء، كما يقتضي المبتدأُ الخبر؛ فالجملتانِ كالجملةِ الواحدة، فلا يُطلَبُ منهما إلا ذِكْرُ واحدٍ.

ع: ف: «الذي يضيرُ فيغضبُ زيدٌ» في [منزلة]^(٣): «الذي إِنْ يَطِرُ يغضبُ زيدٌ»، وهذا بمنزلة: «الذي أبوه قائمٌ»، فهذا الحقُّ لا يُعدُّ عنه.

وأما قولهم: «السَّبَبُ والمسبَّبُ كالشيءِ الواحدِ»، وقولُ أبي عليٍّ^(٤): «إِنْ ثُمَّ حرفٌ شرطٌ مقدَّرٌ = ليس بمحرَّرٍ ولا مستحسنٍ، ومما يردُّ على أبي عليٍّ أَنَّهُ لَا يَمَكِّنُ

(١) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١١٥٤/٢) وشرح البردة لابن هشام (٦٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: الإيضاح (٦٠).

تقدير الشرط في صلة (أل).

والذي دلَّ أنَّ المعنى: «الذي [إن]»^(١) يَطْرُ يَعْضُبُ» أمران:

معنوي: وهو ثبوت سببية الأول، ومسببية الثاني.

ولفظي: وهو وجود الفاء التي هي عِلْمُ الْمُجَازَاة.

بَعْضًا بِ: (حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

ع: (حَتَّى) في العربية على ثلاثة أقسام:

ابتدائية، فتدخل على ثلاثة:

الجميل الاسمية، نحو^(٢):

..... حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةً أَشْكُلُ

والفعل الماضي، نحو: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾^(٣).

والمضارع المرفوع، نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤).

(١) زيادتها يقتضيها السياق.

(٢) بتمامه:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةً أَشْكُلُ
والبيت لجريز، وهو من الطويل. انظر: ديوان جريز (١٤٣) والزاهر (٤٥٦/١) واللمع (٧٩).

(٣) الأعراف: ٩٥.

(٤) البقرة: ٢١٤، وهي قراءة نافع ومجاهد والكسائي وابن محيصة وشيبة والأعرج. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/٢٩٥).

وليست الجملة بعدها في موضع خفضٍ، خلافاً للزجاج^(١) وابن دُرستويه^(٢).
وجارة، فتدخل على ثلاثة:

اسم صريح، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣).

واسم مؤولٍ من (أن) المضمرة والمضارع، نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤)،
﴿حَتَّى يَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٥).

واسم مؤولٍ من غير ذلك، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ».
وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر، ولم أدْرِجِه تحت هذا؛ لِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ
الأحكام.

وعاطفة، وإنما تعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها اسماً مفرداً، فلا تكون عاطفة في الجمل.

والثاني: أن يكون ما بعدها بعضاً لِمَا قبلها، أو كـبعض.

والثالث: أن تكون غاية له، إمّا في كثرة أو قلة، إمّا في مقدارٍ أو قدر.

تنبيه: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ»، يحتمل العطف والجرف: (أن)
مفتوحة، والابتدائية ف: (إن) مكسورة^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/٢٨٦).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٩/٢٠٤).

(٣) القدر: ٥.

(٤) البقرة: ٢١٤ - وهي قراءة الجمهور.

(٥) الحجرات: ٩.

(٦) جاء هنا جزء مكرر من الحاشية، وهي قوله: «واسم مؤول غير ذلك، نحو: عرفت أُمورك =

[بَعْضًا بِ: (حَتَّى) اغْطِفْ]: وذهب بعضهم إلى أنها تُرْتَّبُ، وهو فيها ظاهر؛ لدلائلها على الغاية؛ لأنك إذا قلت: «قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءِ»^(١) أخبرت بقدم الحجاج شيئًا فشيئًا إلى أن قَدِمَ المشاء، ولا يمكن أن يكون قدوم المشاء سابقًا على قدوم الحاج؛ لأنَّ الغاية لا تتقدَّم على المُغَيَّاء. من «شرح الغاية»^(٢).

ع: والمختار أنَّه لا ترتيب فيها.

وتلخص لنا إلى هنا أربعة من حروف العطف، اثنان لا يقتضيان ترتيبًا على الأصحَّ فيهما، وهما: الواو و(حَتَّى)، بدأ بالواو، وختمَ بِ: (حَتَّى)، واثنان يقتضيان الترتيب على الأصحَّ فيهما: وهما: الفاء و(ثُمَّ)، وقد وسَّطَهما بينهما.

وَحُجَّةٌ مَنْ قَالَ: «لا يقتضيان» ظاهر: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾^(٣)، ﴿أَهْلِكْنَاهَا﴾^(٤)، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٥).

* * *

= حتى أنك فاضل، وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر ولم أدرجه تحت هذا لما تختص به من الأحكام.

(١) المقصود بالحاج الحُجَّاج، فهو مفرد مراد به الجماعة، كما قال تعالى: ﴿أَجْمَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ...﴾.

(٢) انظر: شرح الغاية (١٢٧). وشرح الغاية هذا كتاب شرح فيه أبو حيان متناً له اسمه (غاية الإحسان في علم اللسان)، وسمى شرحه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان).

(٣) النحل: ٩٨.

(٤) الأعراف: ٤.

(٥) الأعراف: ١١.

و(أَمْ) بِهَا اِغْطِفُ [إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةَ عَنِ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَةً]

قوله: (هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) ليس المرادُ بها الواقعةَ بعدَ (سَوَاءٍ)، كما يتبادرُ إلى الذهن، بل الداخلةُ على جملةٍ يصحُّ حلولُ المصدرِ محلَّها.

زعمَ أبو العباسِ أحمدُ بنُ طلحةَ الأمويُّ في «بديعه» أنَّ (أَمْ) هي التي تتقدَّرُ بـ: (أَيٍّ)، وقال صاحبُ «المفتاح»^(١): «المُغْنِي عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مجموعُ الهمزةِ و(أَمْ)».

إن قلت: هل الهمزتانِ شرطٌ في كونها متصلتين، أو في كونها عاطفتين؟

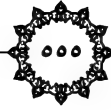
قلت: بل شرطُ الثاني، ويلزمُ عن ذلك الأولُ، ألا تراهُ قال: (اِغْطِفُ بِهَا إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ)، إلى آخره؟ فجعلَ ذلك شرطاً للعطفِ، فأذنَ بأنَّ ذلك إذا فُقدَ فُقدَ العطفُ.

ومعناه: و(أَمْ) اِغْطِفُ بها إذا كانت متصلةً، وإنَّما تكونُ متصلةً إذا قرِئَ ما عطفَ عليه بهمزِ التسويةِ، أو همزةً عن لفظِ (أَيٍّ) مغنيةً.

ولا يُعْطَفُ بها إذا كانت منقطعةً، وإنَّما تكونُ منقطعةً إذا خلا المعطوفُ عليه من الاقترانِ بإحدى الهمزتين، فحذَفَ الناظمُ ذِكْرَ الاتصالِ مِنَ الْأَوَّلَى؛ اكتفاءً بما فُهِمَ من تخصيصِ الانقطاعِ بالقسمِ الآتي، وحذَفَ التنبيهَ على أنَّ المنقطعةَ غيرُ عاطفةٍ؛ اكتفاءً بما فُهِمَ من التنصيصِ على كونها في القسمِ الأولِ عاطفةً.

فإن قلت: لِمَ سُمِّيَتْ في الضَّرْبِ الْأَوَّلِ متصلةً؟

قلت: لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عَنِ الْآخَرِ؛ لكونهما



مفردين^(١)، تحقيقاً نحو: «أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو؟»، أو تقديراً نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾^(٢).

فإن قلت: وَلِمَ سُمِّيَتْ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي مَنْقُطَةً؟

قلت: لعكس ذلك، وهو أن ما قبلها وما بعدها يُسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لكونهما جملتين^(٣)، تحقيقاً نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَيْنَاهُ﴾^(٤)، أو تقديراً نحو: «إِنَّهَا لِأَبْلَ أَمْ شَاءَ»^(٥)، أي: بَلْ أَهِيَ شَاءَ.

وَرُبَّمَا أَسْقَطَ [الْهَمْزَةُ] إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ [قوله: (إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى)، ع: ... التسوية نحو^(٦)]:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ
لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

(١) في المخطوط (مفردان).

(٢) البقرة: ٦.

(٣) في المخطوط (جملتان).

(٤) يونس: ٣٨، وغيرها مواضع أربعة في القرآن.

(٥) انظر: الكتاب (١٧٢/٣) ومعاني القرآن للأخفش (١/٣٣).

(٦) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات تقريباً.

(٧) هاتان روايتان للبيت، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ديوان عمر (٢٦٦)

والكتاب (٣/١٧٥).

وقراءة ابنِ مُحَيِّصٍ^(١)، أمّا مثل: «أَزَيْدٌ قَائِمٌ»^(٢) أم عمرو؟ «فلا يجوز: «زَيْدٌ قَائِمٌ أم عمرو؟»، فلا يجوز فيه حذف الهمزة؛ لأنّ هذا الموضع يؤمُّه المنقطعة، فافهمه.

وَبِإِنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى [بَلْ] وَكَتَّ إِنَّ تَكُ مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ خَلَّتْ
قَالَ مَيْمُونٌ، وَهُوَ أَعَشَى بِكَرِّ بْنِ وَائِلٍ^(٣):
هُرَيْرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَمْ لَائِمٌ عَدَاةٌ عِدِ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ
خطر لي من فروع (أم) المتصلة: أنّه لا يجوز أن يُصَرَّحَ بالعامل بعدها، فإذا
قيل: «أَصْرَبَتْ زَيْدًا أم عمرو؟»، لا يجوز: «أَمْ صَرَبَتْ عَمْرًا؟»؛ لئلاَّ يُتَوَهَّم أَنَّهَا
المنقطعة، فهذا كما قالوا في: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو»؛ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ: «لَا جَاءَنِي عَمْرُو»؛
لئلاَّ^(٤) يُتَوَهَّم الدَّعَاءُ، ولا في: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» أن يُقال: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاخْتَصَمَ
عَمْرُو»، وهكذا أَظُنُّ في هذا المثل الأخير أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ ذَلِكَ، وعلى تقدير أن لا
يكونوا قد قالوه فما لي لا أقول به بعدما تبيَّن لي أَنَّهُ الْحَقُّ؟ كم ترك الأوَّل للآخر.

(١) يقصد بها: «سواء عليهم أُنذرتهم أم لم تنذرهم»، وهي قراءة الزهري أيضًا. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٧/١) وشرح التسهيل (٣/٣٦١).

(٢) تكررت كلمة: (قائم) مرتين في المخطوط.

(٣) وهذا مطلع قصيدة له، وهي من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٧٧) والكمال (١٩٦/٢).

(٤) في المخطوط (لا).

خَيْرَ أَبَحٍ قَسَمَ بِ: (أَوْ) وَأَبْهَمَ وَأَشْكُكَ وَإِضْرَابُ بِهَا أَيْضًا نُمِي [

ع: قُدِّمَ التَّخْيِيرُ؛ لِأَنَّ (أَمْ) تَنَافَى الْجَمْعَ، بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ، فَلَا تَنَافِيهِ، وَ(أَوْ) مَوْضُوعَةٌ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، فَمَعْنَى التَّخْيِيرِ بِهَا أَمْسٌ، وَأَمَثَلَتْهُ: «كُلُّ سَمَكًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا»، «تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، «خُذْ مِنْ مَالِي ذَرْهَمًا أَوْ دِينَارًا».

فَأَمَّا: ﴿أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(١)، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ (أَوْ) لِلتَّخْيِيرِ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ كِفَارَةٍ.

[أَبَح]: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ»، «اقْرَأْ فِيهَا أَوْ حَدِيثًا»، ﴿إِلَّا لِمُعُولَتِهِمْ أَوْ آبَائِهِمْ﴾^(٢).

[قَسَمَ]: «مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى»^(٣)، «غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا»^(٤).

فَقَالُوا لَنَا اثْنَتَانِ (٥)

الْبَيْتَ، (أَوْ) هُنَا لِلتَّقْسِيمِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَنَا^(٦) اثْنَتَانِ» لَا بَدَّ فِيهِمَا قَدْ اقْتَضَى هَذَيْنِ

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) النور: ٣١.

(٣) آل عمران: ١٩٥، وغيرها ثلاثة مواضع.

(٤) النساء: ١٣٥.

(٥) بتمامه:

فَقَالُوا لَنَا اثْنَتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَثْرَعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

وَالْبَيْتَ لَجَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَارِثِيِّ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان الحماسة (٢٥/١) وإيضاح شواهد الإيضاح (٥٩/١).

(٦) لا وجه لذكر الجار والمجرور هنا.

الشَّيْبَانِيَّةِ، فذ: (أَوْ) بَعْدَ ذَلِكَ لِلتَّقْسِيمِ، وَفِي الْحَدِيثِ^(١): «مَا أَخْطَأْتُكَ ثِنْتَانِ: سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ»، وَمِثْلُهُ^(٢):

هُمَا خُطَّتَا

الْبَيْتِ.

ع: إِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ جَعَلْتُمْ مِنْ مَعَايِبِ الْوَاوِ^(٣):

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عَنَانَ لَجَامِي
قُلْتُ: هَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مَجْمَلٌ فَيَقْسَمَ، كَمَا تَقَدَّمَ (ثِنْتَانِ) وَنَحْوَهُ.
[وَأَنْبِهِمْ]: قِيلَ فِي^(٤):

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

إِنَّهَا لِلْإِبْهَامِ.

(١) هذا من كلام ابن عباس. انظر: صحيح البخاري (١٤٠ / ٧) ومصنف ابن أبي شيبة (١٧١ / ٥).

(٢) بتمامه:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ
وَالْبَيْتُ لَتَأْبُطُ شَرًّا، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: الحماسة (٧٢ / ١) وشرح كتاب سيويه للسرياني
(٢٤٩ / ١).

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو من الكامل. انظر: الحماسة (٣٥ / ١) وأمالى القالي (١٩٠ / ٢).

(٤) بتمامه:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ
وَالْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان لبيد (٢١٣) والتعازي
والمراثي (٢٦٤).

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ [إِذَا] لَمْ يُلَفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنَفَذًا
 أبو الفتح^(١) في باب (تدريج اللغة): «وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يُشْبِهَ شَيْءٌ شَيْئًا؛ فَيُعْطَى
 حَكْمَهُ، ثُمَّ يُتَرَقَّى مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَمِنْ [ذَلِكَ]^(٢) قَوْلُهُمْ: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ
 سِيرِينَ»، وَلَوْ جَالَسَهُمَا جَمِيعًا كَانَ مُصِيبًا مُطِيعًا، وَذَلِكَ لِقَرِينَةٍ انضَمَّت مِنَ الْمَعْنَى
 إِلَى (أَوْ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ إِنَّمَا رَغِبَ فِي مُجَالَسَةِ الْحَسَنِ لِمَا لِمُجَالَسِهِ فِي ذَلِكَ مِنَ
 الْحِظِّ، وَهَذِهِ الْحَالُ مَوْجُودَةٌ فِي مُجَالَسَةِ ابْنِ سِيرِينَ أَيْضًا، وَكَأَنَّهُ قَالَ: «جَالِسِ هَذَا
 الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ»، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى النِّهْيُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطْعِمُوهُمْ إِثْمًا أَوْ
 كُفْرًا﴾^(٣)، أَيْ: «لَا تُطْعِمُوا هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ».

ثُمَّ لَمَّا رَأَوْا (أَوْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَدْ جَرَتْ مَجْرَى الْوَاوِ تَدَرَّجُوا مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ،
 فَأَجْرَوْهَا مَجْرَاهَا فِي مَوْضِعٍ عَارٍ مِنَ الْقَرِينَةِ الَّتِي سَوَّغَتْ اسْتِعْمَالَ (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ،
 كَقَوْلِهِ^(٤):

فَكَانَ سَيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ الشُّوْحُ
 وَ(سَوَاءٌ، وَسَيَّانٍ) إِنَّمَا يُسْتَعْمَلَانِ بِالْوَاوِ.
 ع: وَأُنْشِدَ فِي «الْحُجَّةِ»^(٥):

(١) انظر: الخصائص (١/٣٤٩).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الخصائص.

(٣) الإنسان: ٢٤.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٢٢) والإيضاح
 العضدي (٢٨٥).

(٥) انظر: الحجة (١/٢٦٧)، والبيت لأبي محمد البزدي، وهو من معزوء الكامل. انظر: =

سَيَّانٍ كَسْرُ رَغِيفِهِ أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ
وَكُلُّ ذَلِكَ لِلْقَرِينَةِ، خِلَافًا لِأَبِي الْفَتْحِ^(١).

وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ [إِمَّا] الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةِ»
ع: أُرْسِلَ الْكَلَامُ فِي الْمِمَاتِلَةِ، قَالَ أَبُو مُوسَى^(٢): «الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا لَزُومُ التَّكَرَّارِ
فِي (إِمَّا)، وَامْتِنَاعُهُ فِي (أَوْ)، وَأَنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى مَا لِأَجْلِهِ
جِيءَ بِهَا، وَ(أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ».

قَالَ الْأَبْدِيُّ^(٣): «الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الشَّكِّ أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا
عَلَى الشَّكِّ، وَ(أَوْ) لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ قَدْ يُبْنَى الْكَلَامُ أَوَّلًا عَلَى الشَّكِّ، فَتَكُونُ ك:
(إِمَّا)، وَقَدْ يُبْنَى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ عَلَى الْيَقِينِ أَوَّلًا، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشَّكُّ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي
عَنَاهُ أَبُو مُوسَى بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى مَا لِأَجْلِهِ جِيءَ بِهَا،
وَ(أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ»، بَلْ الْأَظْهَرُ فِيهَا أَنَّ يُبْنَى الْكَلَامَ قَبْلَهَا عَلَى الْيَقِينِ، وَيجوزُ
أَنْ يُبْنَى الْكَلَامُ قَبْلَهَا عَلَى الشَّكِّ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ؛ وَلِذَلِكَ أَتَى ب: (قَدْ)؛ لِأَنَّهَا تُعْطَى
مَعْنَى التَّقْلِيلِ».

وَقَالَ اللَّوْزَقِيُّ^(٤): «(أَوْ) هِيَ الْأَصْلُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُخْتَلَفْ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ عَطْفٍ،

= ديوان اليزيديين (٨٣) وشرح الرضي (٣٩٨/٤).

(١) انظر: الخصائص (٣٤٩/١).

(٢) يقصد به الإمام الجزولي. انظر: المقدمة الجزولية (٧٢).

(٣) انظر: شرح الأبدى على الجزولية (٦٣٢/١).

(٤) انظر: المباحث الكاملية للورقي (٣٧٢/١).

وَأَتَسَّعَتْ أَقْسَامُهَا، وَإِنَّمَا التَّرِمُّ التَّكَرُّرُ فِي (إِمَّا)؛ تَقْوِيَةً لِمَا تُفِيدُهُ مِنَ الشَّكِّ وَغَيْرِهِ،
فَفِي (أَوْ) يَمْضِي صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى الْجَزْمِ، ثُمَّ يَعْقِبُهُ الشَّكُّ، وَفِي (إِمَّا) يُسْتَفْتَحُ الْكَلَامُ
بِهَا مَشْكُوكًا فِيهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ^(١): «لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا عَلَى مَا لِأَجَلِهِ جِيءَ بِهَا»،
فَلَا يَنْفَكُ كَلَامُكَ عَنِ الشَّكِّ مَعَ (إِمَّا) مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى مَا لِأَجَلِهِ جِيءَ بِهَا»، أَي: الْمَعَانِي الَّتِي تَقَدَّمَتْ مِنَ الشَّكِّ وَالْإِبْهَامِ.
وَقَوْلُهُ: «و(أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ»، أَي: قَدْ تَأْتِي بَعْدَ أَنْ يَمْضِي صَدْرُ الْكَلَامِ
عَلَى الْجَزْمِ، وَقَدْ تَأْتِي مِثْلَهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: «أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو؟»، وَبِهَا هُنَا مَضَى
صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى الشَّكِّ.

ع: الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَفُ فِي نَحْوِ هَذَا الْمِثَالِ بِ: (أَمْ)، وَأَنَّهُ يَقَالُ: «أَزِيدُ قَامَ
أَمْ عَمْرُو؟»، بِتَوْسِيطِ الْمُتَحَقِّقِ.

وَزَعَمَ ^(٢) بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا لِأَجَلِهِ جِيءَ بِهَا»، أَنَّهَا
تُعَلَّقُ الْحُكْمُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، «و(أَوْ) قَدْ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ»، كَمَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ،
نَحْوُ:

..... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا

وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ.

* * *

وَأَوَّلِ (لَكِنْ) تَفْئِيًا [أَوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْبَاءً تَلَا]

(١) يعني قول الجزولي في مقدمته، وهذا يرجح أن المقصود الإمام اللورقي.

(٢) يستكمل النقل عن اللورقي.

ابن إياز^(١): «وقوله^(٢): «(لَكِنْ): للاستدراك بعد الجحد»، مذهب بصري^(٣)، وإنما اشترط ذلك فيها؛ لأنَّ معناها الاستدراك، فلا بدَّ من مخالفة ما بعدها لِمَا قَبْلَهَا؛ ولهذا قُدِّرَتْ (إِلَّا) في الاستثناء المنقطع بها، وأجاز الكوفي^(٤) العطف بها في الإيجاب، قياسًا على (بَلَّ)».

ثمَّ قالَ: «وها هنا تنبيهات^(٥)»:

الأوَّل: أنَّ الاستدراك هو المعنى اللازم لها، والعطف يفارقها، ألا تراها عند دخول الواو مُتَمَحِّضَةً للاستدراك؟».

[لكن]: قال ابن خروف في «شرح الجمل»^(٦): «ولا تُستعمل إِلَّا بعد نفي، وما بعدها موجب، قال س^(٧): «وَأَمَّا (لَكِنْ) فيوجبُ بها بعد نفي، فإن وقعت بعد إيجاب لم يكن ما بعدها إِلَّا كلامًا تامًّا مضافًا لِمَا قَبْلَهَا، نحو: «قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو قَاعِدٌ»، وَلَكِنْ عَمَرُو قَاعِدٌ»^(٨).

(١) انظر: المحصول لابن إياز (٦٨٠).

(٢) يعني قول ابن معط في الفصول الخمسون. انظر: الفصول الخمسون (٢٣٧).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (١٥٦/١٣).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (١٥٦/١٣).

(٥) وعند ابن إياز: «ثلاثة تنبيهات»، وابن هشام لم يذكر إلا واحدًا.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف (٣٢٤/١).

(٧) عبارة سيويه: «وَأَمَّا (لكن) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي»، وأما بقية العبارة فلعلها في إحدى نسخ الكتاب التي لم تصل إلى المحقق. انظر: الكتاب (٢٣٢/٤).

(٨) في مطبوعة شرح ابن خروف على الجمل: «قام زيد لكن عمرو قاعد، وهو زيد قعد ولكن خرج عمرو». انظر: شرح الجمل لابن خروف (٣٢٤/١).

وغفل أبو القاسم^(١) عَنْ قَوْلِهِ: «مُضَادًّا لِمَا قَبْلَهَا»، وهو مراده، وتمثيله يدلُّ عليه.

ابنُ خروفٍ في «شرح كتاب الجُمَلِ»^(٢): «وَأَمَّا (لَكِنْ) فَمَا أَظْنُكَ يَا نَحْوِي تَجِدُهَا بِغَيْرِ وَاوٍ، فَهِيَ إِذَا لِلْاسْتِدْرَاكِ، وَالْوَاوُ هِيَ الْعَاطِفُ ك: (إِمَّا)».

ابنُ النَّحَّاسِ أبو جعفر^(٣): «وَأِنَّمَا دَخَلَتِ الْوَاوُ عَلَى (لَكِنْ) تَشْبِيهَا...»^(٤).

ع: شرطُ كَوْنِ (لَكِنْ) عاطفةً لثلاثة أمور:

الأول: أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا مَفْرُودٌ، وَإِلَّا فَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: ﴿لَكِنْ الرِّسْحُونَ﴾^(٥).
الآية.

الثاني: أَنْ لَا تَصْحَبَ عَاطِفًا؛ إِذِ الْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ، فَنَحْوُ: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^(٦)، ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٧)، عَلَى إِضْمَارِ «كَانَ».

(١) يقصده الزجاجي. انظر: الجمل للزجاجي (٣٢).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف (١/٣٢٤).

(٣) والنحاس نسبته للأخفش الأصغر علي بن سليمان. ونص النحاس: «وقال علي بن سليمان: «المعنى: (وَلَكِنْ لِيَقُلْ)، ودخلت الواو على (لَكِنْ) - وهما حرفا عطف على قول قوم - لضعف (لَكِنْ)»، قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: «الْوَاوُ هِيَ الْعَاطِفَةُ، وَ(لَكِنْ) لِلتَّحْقِيقِ». انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١/١٦٧).

(٤) كلمتان لم أتبين قراءتهما، تشبهان: «بغير طنا».

(٥) النساء: ١٦٢.

(٦) يونس: ٣٧ ويوسف: ١١١.

(٧) الأحزاب: ٤٠.

الثالث: أن يتقدمها نفْيٌ أو نهي، فلا يجوز: «قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو»، خلافاً للكوفيين^(١).

قوله: (وَلَا)، إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بِشْرُوطٍ:

أحدها: تقدُّمُ ما ذَكَرَ^(٢)، فليس يجوز: «ما جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمَرُو».

والثاني: كونُ المعطوفِ مفرداً لا جملةً، فليس: «لَا تُضَاكِرْ»^(٣)، عطفاً على: «لَا تُكَلِّفْ»؛ لانتفاء الشرط، خلافاً للكسائي^(٤).

الثالث: أن لا تقترنَ بالواو، فليس منه: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاكِلِينَ»^(٥)، خلافاً لبعضهم؛ لانتفاء هذا والأوّل.

الرابع: أن لا يصدقَ ما بعدها على ما قبلها، فلا يصح: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا رَجُلٌ»، ولا العكس، فلا يجوز: «جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ».

قيل^(٦): وخامس: أن لا يكونَ العاملُ فعلاً ماضياً؛ لثلا يوهَمُ الدعاءُ، وخولفَ.

(١) انظر: توجيه اللمع (٣١) ومغني اللبيب (٣٨٥).

(٢) وهو قوله:

..... وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا لَا

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) والفراء. انظر: ارتشاف الضرب (١٩٩٨/٤).

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) منع كونه ماضياً الزجاج، قال أبو حيان: «قليل، يحفظ ولا يقاس عليه». انظر: ارتشاف

الضرب (١٩٩٧/٤).

و(بَل) ك: (لَكِنْ) [بَعْدَ مَضْحُوتَيْهَا] ك: «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعِ بَلِ نَيْهَا»
 ع: (لا) لنفي الموجِبِ، و(لَكِنْ) لإيجابِ المنفيِّ، و(بَل) لنفيِّ^(١) الإيجابِ،
 وإيجابِ المنفيِّ.

«شرح الغاية»^(٢): «ذهب^(٣) المبرد^(٤) في مثل: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلِ عَمَرُو» إلى أَنَّهُ
 يجوزُ أن يكونَ تقدِيرُهُ: «بَلِ مَا قَامَ عَمَرُو»؛ لأنَّ المنسوبَ لزَيْدٍ إِنَّمَا هو نفيُّ القيامِ،
 فينبغي أن يكونَ هو المنسوبُ إلى عمرو».

ع: آخِرُ الكلامِ يُوجِبُ ذلكَ، وأَوَّلُهُ يُجَوِّزُهُ.

في «شرح الدرَيْدِيَّةِ» لابن هشامِ اللَّخْمِيِّ لَمَّا تَكَلَّمَ على قولِ ابنِ دُرَيْدٍ^(٥):
 شَجِيتَ لَا بَلْ أَجْرَضَتْنِي عُصَّةٌ

الْبَيْتَ، ما نَصَّهُ^(٦): «(لَا بَلْ) حُرُوفُ عَطْفٍ، و(لَا) [لَا]^(٧) يُعْطَفُ بها إِلَّا بَعْدَ
 الإيجابِ، و(بَلْ) يُعْطَفُ بها بَعْدَ النفيِّ والإيجابِ».

(١) في المخطوط: «النقل»، وهو تحريف. انظر: أوضح المسالك (٣/٣٤٧).

(٢) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (١٢٨).

(٣) في المخطوط: (زعم)، وهو تحريف، والتصويب من شرح الغاية.

(٤) لا يوجد في المقتضب ما يؤيده. انظر: المقتضب (١/١٢) وشرح الجمل لابن عصفور

(١/٢٣٩) وارتشاف الضرب (٤/١٩٩٥).

(٥) بتمامه:

شَجِيتَ لَا بَلْ أَجْرَضَتْنِي عُصَّةٌ عَتُودُهَا أَقْتُلُ لِي مِنَ الشَّجَى

انظر: شرح ابن دريد على مقصورته (٤٨).

(٦) انظر: شرح اللخمي على الدرَيْدِيَّةِ (١٣٦).

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي ساقطة أيضًا من شرح اللخمي.

ع: أنشد الناظم^(١).

اِخْتُلِفَ فِي (الْمَرْبِعِ)، وَاتَّفَقَ فِيهِ:

أَمَّا الْإِتِّفَاقُ فَعَلَى إِطْلَاقِهِ عَلَى مَنَزِلِ الْقَوْمِ فِي الرَّبِيعِ^(٢)، ك: (الْمَشْتَى،
وَالْمَصِيفِ)، قَالَ^(٣):

(١) يظهر أن هنا سقطاً، وظناً يمكنني أن أنقل شيئاً يتعلق بما سقط من المخطوط، قال ابن مالك في شرح التسهيل: وتزاد (لا) قبل (بل)؛ لتأكيد الإضراب عن الأول، نحو: «قام زيد لا بل عمرو»، و«خذ هذا لا بل ذاك»، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة؛ لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، وكذا كل ما لا ينهي فيه ولا نفي، فلو وجد أحدهما قبل (لا) أفادت تأكيد تقريره، ولم تقتض إضراباً، نحو: «ما قام زيد لا بل عمرو»، و«لا تضرب خالدًا لا بل بشرًا»، فـ: (لا) في هذين المثالين زائدة لتأكيد بقاء النهي والنفي، ومن زيادة (لا) مع عدم النفي والنهي قول الشاعر:

وَجُهِكَ الْبَدْرُ لَا بِلَ الشَّمْسِ لَوْلَمْ يُقْصَ لِلشَّمْسِ كَشْفَةٌ أَوْ أُفُولٌ
ومثله:

وَكَاثِمًا اشْتَمَلَ الصَّجِيعُ بَرِيظَةً لَا بِلَ تَزِيدُ وَثَارَةً وَلَيَانًا
ومن زيادتها بعد النفي قول الشاعر:

وَمَا سَلَوْتُكَ لَا بِلَ زَادَنِي شَغْفًا هَجَرٌ وَبُعْدُ تَمَادَى لَا إِلَى أَجَلٍ
ومن زيادتها بعد النهي قول الشاعر:

لَا تَمَلَّنْ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بِلَ طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّيْتُ اسْتَدِيمَا
انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٠).

(٢) في المخطوط (الربيع) ولعل الصواب ما أثبتناه. انظر: الصحاح (٣/ ١٢١٢) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٥٣) والمقاصد الشافية (٥/ ١٤٦).

(٣) البيت للحطيفة، وهو من الطويل. انظر: ديوان الحطيفة (٨١) وشرح المفضليات لابن الأنباري (٧٢٨).



[أ] مِنْ رَسْمِ دَارِ مَرْبَعٍ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ
وقال^(١):

رَدُّوا الْجِمَالَ بِذِي طُلُوحٍ بَعْدَمَا هَاجَ الْمَصِيفُ وَقَدْ تَوَلَّى الْمَرْبَعُ
هذا الجري، والأوّل لجزول، أعني الحطيئة.

وأما الاختلاف ففي إطلاقه على مكان الإقامة مطلقاً، سواءً أكان في الربيع
أو غيره، فنفى ذلك ابنُ الخشاب^(٢)، وخطأ الحريري^(٣) في قوله: «فَجَعَلَ يُسَيِّعُ مَنْ
يَتَّبَعُهُ؛ لَكِنِّي يُجْهَلُ مَرْبَعُهُ».

وأثبت ذلك ابنُ برّي^(٤)، وردّ على ابنِ الخشاب، واستدلّ بقولِ الحادرة^(٥):

بَكَرَتْ سُمَيَّةٌ غُدْوَةً فَتَمَتَّعَ وَعَدَتْ غُدْوًا مُفَارِقٍ لَمْ يَرْبَعِ
قال: «يقال: «رَبَعَ بِالْمَكَانِ» إذا أقامَ به في الربيع، و«رَبَعَ بِهِ» إذا أقامَ متى
شاء، واسمُ المكانِ منهما: (الْمَرْبَعُ)، ك: (الْمَصْنَعُ، وَالْمَضْرَعُ)»^(٦).

* * *

(١) البيت لجري، وهو من الكامل. انظر: ديوان جري (٣٤٢) وشرح النفاض (١٠٤٦/٣) وخزانة الأدب (١٢٤/٨).

(٢) انظر: نقد مقامات الحريري لابن الخشاب (٩).

(٣) انظر: مقامات الحريري (٢٢).

(٤) انظر: رد ابن بري على انتقادات ابن الخشاب (٩).

(٥) انظر: ديوان الحادرة (٣) والمفضليات (٤٣).

(٦) انظر: رد ابن بري (٩).

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ [حُكْمَ الْأَوَّلِ] فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ]

وَأِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ [مُتَّصِلٌ] عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ]

قوله: (مُتَّصِلٌ) بقي عليه: (أَوْ مُسْتَتِرٌ)، وابنه ^(١) ذكر النّوعين، وهو الحق؛ فإنّ المستتير لا يُسمّى متصلاً؛ لأنّ الاتّصال والانفصال من عوارض الألفاظ.

قوله: (فَافْصِلْ) أعمُّ من أن يكون الفصل بين المعطوف [عليه] ^(٢) والعاطف، وهو الغالب، أو بين العاطف والمعطوف، وشرط هذا أن يكون الفاصل (لَا).

قوله: (بِضَمِيرٍ مُتَفَصِّلٍ) ^(٣) فإن قلت: (أَوْ مُتَّصِلٌ)، بدليل: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ ^(٤).

قلت: هذا من قوله: (أَوْ فَاصِلٍ مَا)، لا من قوله: (بِضَمِيرٍ).

فإن قلت: فما وجه هذا التطويل؟ وهلاً قال: «فَافْصِلْ بِفَاصِلٍ مَا».

قلت: أراد بذلك التنبيه على ^(٥) أنّ الفصل بالضمير المتفصل هو الغالب.

مثل س ^(٦) في باب الضمائر حين تعرّض إلى أنّ الضمير يُفصل إذا لم يُقدّر

(١) انظر: شرح ابن النّاطم (٣٨٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كذا في المخطوط، وهو بعض روايات الألفية. انظر: الألفية (١٣٨).

(٤) الرعد: ٢٣.

(٥) مكررة في المخطوط.

(٦) انظر: الكتاب (٢/٣٥٢).

على اتصالٍ بنحوٍ: «أَيْنَ أَنْتَ؟»، و«نَحْنُ»^(١) وَأَنْتُمْ ذَاهِبُونَ».

قَالَ الصَّفَّارُ: «فِيمَا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ، وَهُوَ فِي الشَّعْرِ، أَوْ أَجَارَهَا بِشَرْطِ تَصْحِيحِهَا، وَهُوَ أَنَّكَ إِنْ تَكَلَّمْتَ بِهَا أَتَيْتَ بِالْمَصْحَحِ، وَإِلَّا فَهُوَ قَدْ نَصَّ قَبْلَ هَذَا»^(٢) عَلَى أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ مَمْتَنِعٌ، أَعْنِي: إِذَا لَمْ تَنْفَصِلْ.

مِنْ عَطْفِ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ عَلَى الظَّاهِرِ^(٣):

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو

الْبَيْتِ.

مَثَلُ النَّاطِمِ^(٤) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾.

وَنَصَّ فَا فِي «التَّذَكُّرَةِ»^(٥) عَلَى أَنْ: ﴿مَنْ صَلَحَ﴾ لَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى الْوَاوِ، قَالَ: «لَأَنَّ ﴿جَنَّتَ﴾ تَفْسِيرٌ ل: ﴿عَقَبَى الدَّارِ﴾، وَهِيَ مَعْنَى، وَالْجَنَاتُ عَيْنٌ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يُقَدَّرَ: «دُخُولُ جَنَاتٍ».

ع: حُذِفَ الْمِضَافُ، وَ: ﴿مَنْ﴾ عَطْفٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (كنا)، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ سَيَوِيهِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ (٢/ ٣٥٢).

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٢/ ٣١) وَ(٢/ ٣٧٩).

(٣) بِتَمَامِهِ:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنِّي أَنَا فَذَلِكَ بِنَا تَدَانِي

وَالْبَيْتُ لِحَجْدَرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعُكْلِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْوَافِرِ. انْظُرْ: أُمَّالِي الْقَالِي (١/ ٢٨٢) وَمُنْتَهَى الْطَلَبِ (١١٢).

(٤) انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/ ٣٧٣).

(٥) انْظُرْ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ فِي جَوَاهِرِ الْقُرْآنِ (١/ ٨٣) وَ(٢/ ٦٠٠).

ط^(١): وهذا كله هَرَبٌ من عَطْفٍ على الضميرِ المرفوعِ، وقد وقعَ في أشدِّ منه؛ لأنَّ المحذوفَ الذي عُطِفَ عليه كالجزءِ من حيثُ هو مضافٌ.
ومَنَعَ أن يكونَ ﴿مَنْ﴾ مبتدأ؛ لأنَّ ﴿يَعْلَمُونَهَا﴾ صفةٌ، فهو غيرُ مستقلٍّ ولا تامًّا؛ فلا يدلُّ على الخبرِ، بخلافِ: «زَيْدٌ صَرَبَتْهُ وَعَمَرُو»^(٢).

* * *

أَوْ فَاصِلٍ مَا [وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ فِي النِّظْمِ فَاشِيًا وَصَعْفُهُ اغْتِقِدْ]

* * *

وَعَوْدُ خَافِضٍ [لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِعَ لَا]
[خافض]: ولو كانَ اسمًا، نحو: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾^(٣).

ع: فيها إطلاقُ الآباءِ على الأبِ، وهو إسحٰقُ، والعَمُّ، وهو إسماعيلُ، والجَدُّ، وهو الخليلُ صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ على نبيِّنا وعليهم^(٤).
وَمِنْ هَذَا: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾^(٥)، إِلَّا أَنَّ هَذَا بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ ضَمِيرٌ، وَالضَّمِيرُ الْمَخْفُوضُ لَا يَنْفَصِلُ.

(١) لم أتبين معنى هذا الرمز، ولا صاحب هذا الكلام.

(٢) انظر: الأصول (٦٤/١) والانتصار (٦٠).

(٣) البقرة: ١٣٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٨٢/١) وشرح الأبيات المشككة الإعراب (١٨٩) والمفردات للراغب (٥٧).

(٥) الكهف: ٧٨.

وقال ابنُ الحريري^(١): «لا يجوزُ: «بَيْنَ زَيْدٍ وَبَيْنَ عَمْرٍو»، وفعلُهُ من أَقْبَحِ اللَّحْنِ».

ورده عبدُ الله بنُ بري^(٢)، قال: «بل هو جائزٌ على إعادةِ (بَيْنَ) على جهةِ التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾، فأعادَ (لَا) تأكيداً».

قال: وقد جاءَ مثلُ هذا في الشعر، كقولِ أعشى باهلة^(٣):

بَيْنَ الْأَشْجِ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٌ بَخْ بَخْ لَوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ
وقولِ عدي^(٤):

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِضْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا
وقولِ ابنِ الزُّبَيْرِ الأَسدي^(٥):

جَمَعَ ابْنُ مَرْوَانَ الْأَعَزُّ مُحَمَّدٌ بَيْنَ ابْنِ أَشْتَرِهِمْ وَبَيْنَ الْمُضْعَبِ
وقولِ بعضِ الهلاليين^(٦):

(١) انظر: درة الغواص (٧٢).

(٢) انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (٩٠).

(٣) والصواب أنه لأعشى همدان، وهو من الكامل. انظر: ديوان أعشى همدان (١١٣) وتفسير أسماء الله للزجاج (٢٩) وجمهرة اللغة (٦٥/١).

(٤) يقصد به عدي بن زيد، والبيت من البسيط. انظر: ديوان عدي (١٥٩) وغريب الحديث (٤٧٧/١).

(٥) من الكامل، وروايته عند غير ابن بري: «الأغر». انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٢٥٨) وحواشي ابن بري (٩١).

(٦) في المخطوط: (البلايين)، وهو تصحيف، والبيت لمتقد الهلالي، وهو من الخفيف. =

أَيُّ عَيْشٍ عَيْشِي إِذَا كُنْتُ فِيهِ بَيْنَ هَمٍّ وَبَيْنَ وَشَكٍ رَجِيلٍ
ع: حرفُ المسألة: أن (بينَ) الثانية هي الأولى لا غيرها، ذُكرت تأكيداً^(١)،
فليس معنًى إلا بينيةً واحدةً في المعنى، وإن تعددت في اللفظ، وهذا ينتج جوازاً:
«اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَاجْتَصَمَ عَمْرُو» على الوجه الذي ذكرناه، والنحاة يمنعونه^(٢) أرى.

* * *

وَلَيْسَ عِنْدِي لَزِمًا [إِذْ قَدْ أَتَى فِي التَّشْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَأًا]
لا يختصُّ عدمُ اللزومِ بالناظمِ^(٣) كما يُوهمُه ظاهرُ كلامه.
و: (إذ) تعليلٌ.

﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤)، قيل: عطفٌ على: ﴿الشَّهْرِ﴾، وهُم لم يسألوا عن
المسجدِ.

وقيل: عطفٌ على: ﴿سَبِيلِ﴾، وفيه الفصلُ بينَ المصدرِ وصلتهِ بالأجنبيِّ.
وقيل: على الهاءِ في: ﴿يَوْمِ﴾، وجمهورُ البصريين يشترطون إعادةَ الخافضِ.
وقيل: الخافضُ مقدَّرٌ، أي: «وَبِالْمَسْجِدِ»^(٥)، وحُذِفَ باقياً عمله؛ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ.

= انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٤٢) والحماسة البصرية (٨١/٢).

(١) في المخطوط (توكيد).

(٢) انظر: الخصائص (٤١١/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٦٠/١).

(٣) فهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش واختاره الشلوين. انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٦)
وشرح المرادي (١٠٢٦/٢).

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) في المخطوط: «وبالمصدر»، وهو تحريف.

وقيل: التقدير: «وَصَدُّ عَنِ الْمَسْجِدِ»، وفيه أمران:

حذف الجارِّ وبقاء عمله من غير أن يكون المجرور وجراره معطوفين على مثلهما.

وأعمال المصدر محذوفًا.

وقيل: قَسَمٌ، كما قيل في: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾^(١)، وكما قيل في^(٢):

... فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

فهذه ستة أوجه^(٣).

* * *

وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ [مَعَ مَا عَطَفْتَ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ]

حذف من كل من الاثنين^(٤) ما أثبت في الآخر، والأصل: «والفاء قد تُحذفُ مع ما عطفَتْ إذ لا لبس، والواو قد تُحذفُ مع ما عطفَتْ إذ لا لبس»، لا بد من ذلك؛ لأنَّ قوله: (وَالْوَاوُ) لا بدَّ له من خبر، فهو مثل: ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا وَظَلُّهَا﴾^(٥)،

(١) النساء: ١.

(٢) بتمامه:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

والبيت غير معين القائل، وهو من البسيط. انظر: الكتاب (٣٨٣/٢) والكامل (٣٠/٣)

والأصول (١١٩/٢).

(٣) لمزيد تفصيل انظر: الدر المصون (٣٩٣/٢).

(٤) في المخطوط: (اثنين).

(٥) الرعد: ٣٥.

والظرف لا يكون معمولاً لعاملين، والحذف في مسألة الفاء ليس عامّاً في اللبس وغيره؛ فوجب تقدير الظرف.

ز^(١): فإن قلت: لم لا قيل^(٢): «فَضَرَبَ فَأَنْبَجَسَتْ»؟

قلت: لعدم اللبس، ولِيُجْعَلَ الانبجاسُ مسبباً عن الإيحاء بضرب الحجر؛ للدلالة على أَنَّ الموحى إليه لم يتوقَّف عن اتِّباع الأمر، وأَنَّهُ مِنْ انتفاء الشكِّ عنه بحيث لا حاجة إلى الإفصاح به.

البيانون^(٣) يقولون: الفاء الفصيحة، وحقيقتها التي تكون عاطفة على مقدَّر يدلُّ عليه سياق الكلام، مع كون المقدَّر سبباً عطفَ عليه ما بعد الفاء، وشرطه: أن لا يقدرَ - أعني المحذوف - شرطاً؛ لئلا تكون جزائية لا فصيحة. قالوا^(٤): إِنَّمَا سُمِّيَتْ فصيحة؛ لَأَنَّهَا تُفْصِحُ عَنْ محذوف، أو لَأَنَّهَا لا يُفْصِحُ عَنْ معناها إلا البليغ الفصيح.

ع: وهذا كأنه أولى من ذاك، وأنسب لمقاصدهم.

لم يتكلَّم على حذف العاطف دون معطوفه، وقد ذكره النحاة^(٥)، ومن

(١) يعني به الزمخشري. انظر: الكشاف (١٦٩/٢).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿... أَرَبِ أَضْرِبِ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، الأعراف: ١٦٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (٢٧٨) وشروح التلخيص (١٩٨/٣).

(٤) في المخطوط: (والواو)، وهو تحريف.

(٥) انظر: الخصائص (٢٩١/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٨٤/١) وشرح التسهيل (٣٨٠/٣) والفصول المفيدة (١٢٦).

غريبه قول الجوهري^(١) ما نصّه: «وقوله تعالى: ﴿لَا يَلْفَ قَرِيْشٌ ۖ ۝١﴾ إِلَّا فِيْهِمْ»^(٢)، يقول: أهلك أصحاب الفيل؛ لأولف قريشاً مكّة، ولتؤلف قريش رحلة الشتاء والصيف، أي تجمع بينهما، إذا فرغوا من ذيه أخذوا في ذيه، وهذا كما تقول: «ضربته لكذا لكذا»، بحذف الواو.

ع: ف: ﴿إِلَّا يَلْفَ﴾ على رأيه مضاف للمفعول الأول، وحذف فاعله، وهو ضميره سبحانه، والمفعول الثاني، وهو (مكّة)، وحذف العاطف، وهو الواو، وأضيف المصدر الثاني إلى فاعله، ونصب بعد ذلك مفعوله.

يَعْطِفُ عَامِلٍ [مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْ هُمْ أَتَقَي] ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾^(٣)، أي: «وَأَرْزُقْ مَنْ كَفَرَ»^(٤)، أو: ﴿مَنْ﴾ مبتدأٌ حذف خبره، أي: «أَرْزُقْهُ فَأَمْتَعُهُ»، أو: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ الخبر، والفاء زائدة على قول الأخفش^(٥)، لا جوابية؛ لأن التمتع لا يستحق بالكفران.

وعلى الأولين فالعطف في: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ على المحذوف، ففي الآية حذف المتبوع، ﴿مَنْ﴾ فيها موصولة، أو موصوفة، ويجوز كونها شرطية، والفاء جواب،

(١) انظر: الصحاح (١٣٣٢/٤).

(٢) قريش: ١-٢.

(٣) البقرة: ١٢٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٧٧/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١٣١/١).

وقيل^(١): الجواب محذوف، أي: «مَنْ كَفَرَ أَرْزُقْ».

ع: كيف أجاز الشرطية ومنع تضمّن معنى الشرط^(٢)؟

كأنّه توهم أنّ المعنى الذي ذكره لا يجب في الشرط، وهذا خطأ؛ لأنّه إنما وجب في الموصول بالحمل على ما ذلك لازم فيه، وهو الشرط. انتهى.

ولا تكون (من) الشرطية نصبا؛ لأنّ أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها^(٣).

ع: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾^(٤)، لا جائز كونه من عطف المفردات؛ لانتفاء الشّرْكة في العامل، ولا مفعولا معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الذين يحبّون من هاجر إليهم بمصاحبة الإيمان، فلم يبقَ إلّا أن يكون بتقدير: «وَالْفُؤَادِ الْإِيمَانَ»^(٥).

وإنّما قلنا: إنّ لا فائدة في الإعلام بالمصاحبة؛ لأنّ كلّ المهاجرين صاحبوا الإيمان، ولكنّ منهم من ألف قلبه الإيمان، ومنهم من لا، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٥)، وذلك قد يتفق لمن كان منهم - رضوان الله عليهم أجمعين - ناشئا في الإيمان، لم يطل زمنه فيه، وهذه الصفات المذكورة - وهي محبة من هاجر، وأنهم لا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا، وأنهم يؤثرون على

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ١١٠).

(٢) يقصد به الزمخشري؛ فإنه قال: «ويجوز أن يكون: «ومن كفر» مبتدأ متضمنا معنى الشرط».

انظر: الكشف (١/ ١٨٦)، يجوز أن يكون القصد به العكبري؛ فإنه ذكر هذه الأوجه في التبيان (١١٤/١).

(٣) هذا كلام أبي البقاء العكبري. انظر: التبيان (١/ ١١٤).

(٤) الحشر: ٩.

(٥) الحجرات: ١٤.

أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ - مَوْقُوفَةٌ عَلَى إِلْفِ الْإِيمَانِ، لَا عَلَى مَجَرَّدِ الدَّخُولِ فِيهِ.
 قَوْلُهُ: (دَفْعًا لَوْهَمٍ) قَالَ ابْنُهُ ^(١) بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْآيَةِ: «وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ مِنَ
 الْإِضْمَارِ انْدَفَعَ تَوْهَمُ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ مَفْعُولًا مَعَهُ، وَإِنَّمَا دُفِعَ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي
 تَقْيِيدِ الَّذِينَ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ بِمَصَاحِبَةِ الْإِيمَانِ، بِخِلَافِ تَقْيِيدِهِمْ بِالْإِلْفِ
 الْإِيمَانِ». انْتَهَى.

قُلْتُ: فَذ: (دَفْعًا) مُصَدِّرٌ نَائِبٌ مُنَابٍ: «ادْفَعْ»، وَالْوَهْمُ الْمَدْفُوعُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
 دُفِعَ لِأَجْلِ الصَّنَاعَةِ، أَوْ لِأَجْلِ الْمَعْنَى، فَالثَّانِي كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ
 وَزَوْجُكَ﴾ ^(٢).

وَحَذَفَ مَتَّبِعٍ [بَدَأْنَا اسْتَيْخَ وَعَطَّفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ]
 ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ ^(٣)، أَيْ ^(٤): «فَتَابُوا وَاتَّخَذُوا»، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ:
 وَاتَّخَذُوا، فَالتَّقْدِيرُ ^(٥): «وَقُلْنَا اتَّخَذُوا».
 ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ^(٦)، فَاخْتَلَفُوا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٧): «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٨٩).

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) البقرة: ١٢٥، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٩٠).

(٤) هذا تقدير أبي البقاء العكبري. انظر: التبيان (١/ ١١٢).

(٥) هذا تقدير الزَّمَخْشَرِيُّ. انظر: الكشف (١/ ١٨٥).

(٦) البقرة: ٢١٣.

(٧) انظر: الكشف (١/ ٢٥٥).

وَاحِدَةً مُتَّفِقِينَ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ، يَرِيدُ: «فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللَّهُ»،
وَأَمَّا حُذْفُ؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، وفي قراءة
عبد الله: ﴿فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللَّهُ﴾^(١)، ويدل عليه: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً
فَاخْتَلَفُوا﴾^(٢).

ع: في «صحيح البخاري»^(٣): «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا
أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»، فَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ يَنْبَغِي تَقْدِيرُهُ: «أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا».

وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ [شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلًا] وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا
[واعطف على اسم]: عبد يغوث^(٤):

وَقَدْ كُنْتُ نَحَارَ الْجَزُورِ وَمُعْمِلَ آلِ حَمَطِي وَأَمْضِي حَيْثُ لَا حَيٍّ مَاضِيًا
(مَاضِيًا): نعت ل: (حَيٍّ) على اللفظ أو الموضع، والمعنى أَنَّهُ خَبِرَ.

[واعطف على اسم]: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِآ إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾^(٥) أَوْ كَلَّمَآ^(٦)، قرأ أبو
السَّمَالِ^(٦): ﴿أَوْ كَلَّمَآ﴾، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧): «عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: «إِلَّا الَّذِينَ فَسَقُوا أَوْ

(١) عبد الله بن مسعود، وهي قراءة أبي بن كعب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢٩١).

(٢) يونس: ١٩.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٢٤٥٥).

(٤) يستشهد به ابن هشام على عطف: «أَمْضِي» على (معمل). انظر: المفضليات (١٥٩).

(٥) البقرة: ٩٩ - ١٠٠.

(٦) وهي أيضًا قراءة ابن مجاهد وروح. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ١٦١).

(٧) انظر: الكشف (١/ ١٧١).

كُلَّمَا، أي: «أَوْ تَقْضُوا عَهْدَ اللَّهِ مِرَارًا كَثِيرَةً».

ع: وليس من هذا: ﴿وَأَقْرُضُوا﴾^(١)، أَنَّ الْفَصْلُ يَأْبَى عَطْفَهُ عَلَى: (مُصَدِّقِينَ)، أعني الْفَصْلُ بـ: (الْمُصَدِّقَاتِ)، وَلَكِنَّ الْعَطْفَ عَلَى مَجْمُوعٍ: (مُصَدِّقِينَ، وَمُصَدِّقَاتٍ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: «إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرُضُوا»، عَلَى أَنْ يَكُونَ: «الَّذِينَ تَصَدَّقُوا» شَامِلًا لِلْمَذْكُورِينَ وَالْمُؤَنَّثَاتِ، أَوْ اعْتِرَاضٍ بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وَخَبَرِهَا، أَوْ مُسْتَأْنَفٌ.

ع: الْعَطْفُ فِي: ﴿وَأَقْرُضُوا﴾ إِمَّا عَلَى مَجْمُوعِ الصَّلَتَيْنِ، وَغُلَّبَ الْمَذْكُورُ، أَوْ: الْوَاوُ لِلْحَالِ، أَوْ: حُذِفَ الْمَوْصُولُ، وَهَذِهِ صَلَتُهُ، قِيلَ: أَوْ عَطْفٌ عَلَى: (مُصَدِّقِينَ)، وَيُرَدُّهُ الْفَصْلُ.

قَوْلُهُ: (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ) جَعَلَ مِنْ هَذَا فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٢): ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْيَمِينِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْيَمِينِ﴾^(٣)، وَفِي «الْكَشَافِ»^(٤): ﴿مُخْرِجٌ عَطْفٌ عَلَى: ﴿فَالِقُ﴾، وَ: ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْيَمِينِ﴾ جُمْلَةٌ مَبْنِيَّةٌ لـ: ﴿فَالِقُ الْمَيِّتِ وَالنَّوَى﴾؛ لِأَنَّ فَلَقَهَا مِنْ جَنْسِ إِخْرَاجِ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ النَّامِي كَالْحَيَوَانِ.

ع: وَعِنْدَ هَذَا يَرْجَحُ - بَلْ يَتَعَيَّنُ بِمَقْتَضَى عِلْمِ الْمَعَانِي - عَطْفُ: ﴿مُخْرِجٌ﴾ عَلَى: ﴿فَالِقُ﴾ لَا عَلَى: ﴿يُخْرِجُ﴾؛ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ لِتَبْيِينِ: ﴿فَالِقُ الْمَيِّتِ وَالنَّوَى﴾.



(١) الحديد: ١٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٢).

(٣) الأنعام: ٩٥.

(٤) انظر: الكشاف (٢/ ٤٧).

[البذل]

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ [بِالْحُكْمِ بِلاَ واسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا]

اعلم أن ابن الناظم^(١) لم يُحَسِّنْ شرحَ هذا الحدِّ، بل الناظمُ نفسه لم يُحَسِّنْ شرحَ كلامِ نفسه؛ فإنَّه شرَّحه في «شرح الكافية»^(٢) شرحًا فاسدًا، وتلقَّفه ابنُه منه، ففَقِفْ على كلامِهما، واعلم أن الصوابَ ما أنا ذاكرُه:

وهو أن قوله: (التَّابِعُ) جنسٌ يشملُ التَّوابعَ كُلَّها.

وقوله: (المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) فصلٌ مُخْرِجٌ للنَّعتِ والتَّأكيدِ والبيان؛ لأنَّها مكملَّةٌ

للمَقْصُودِ بِالْحُكْمِ، وليست عينُ المَقْصُودِ بِالْحُكْمِ.

وللمعطوفِ بـ: (لا، ولكن)؛ لأنَّ المَقْصُودَ بِالْحُكْمِ في: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو»

المتبوعُ لا التَّابِعُ، وكذا في: «مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو»، و: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ

عَمْرًا»؛ لأنَّا نعني بالمَقْصُودِ بِالْحُكْمِ: المَقْصُودَ بِعاملِ المَبْدَلِ منه، نفيًا كانَ أو إثباتًا،

لا: المَقْصُودَ بِإثباتِ الحُكْمِ، ألا تَرى أنَّ قولَكَ: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ» مِن بابِ

البَدَلِ قَطْعًا؟ لأنَّ (أَخُوكَ) هو المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ السَّابِقِ، وهو نفيٌ المَجِيءُ^(٣) فافهمه،

وَقَعَ الغَلَطُ لهُمَا، وَلَمَنْ وافقهُمَا، وكذلك المعطوفُ بـ: (لَكِنْ) في المعنى، كما تقدَّمَ

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٩٣).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٢٧٦/٣).

(٣) في المخطوط: (القيام)، وهو سبق قلم؛ لأنَّ الفعل: «جاء» هو الممثلُ به في جميع أمثله.

مشروحاً في الباب قبل هذا.

و: (بِلاَ واسِطَةٍ) مُخْرِجٌ لبقية المعطوفات؛ فإن قولك: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» يَصْدُقُ فيه على (عَمْرُو) أَنَّهُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ، لَكِنْ بِوَاسِطَةٍ، وكذا الباقي، ومنه المعطوف بـ: (بَل) بعد أمر، أو خَبَرٍ مُثَبِّتٍ.

وتلخص أن الحد مانع، وأنَّ الْمَسْئُوقَ لَا يَخْرُجُ بفصلٍ واحدٍ، بل بفصلين. [التابع المَقْصُودُ]: لكونِ البدلِ هو المقصود بالحكم كان الكثير أن يكون هو المعتمد بما يرد بعده من ضمير وغيره، نحو: «إِنَّ هَذَا حُسْنَهَا فَاتَيْنِ»، و«إِنَّ زَيْدًا نَجَابَتُهُ بَيِّنَةٌ»، و«إِنَّ هَذَا طَرَفُهَا غَنِيٌّ»، وقرئ: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾^(١)، على أن: (مُسْوَدَّةً) حالٌ، ولم يقل: (مُسْوَدَّيْنِ)، وقال الشاعر^(٢):

فَمَا كَانَ قَنِسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ

وندرَ عكسه، نحو^(٣):

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَرَوَاحُها تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

(١) الزمر: ٦٠، وقراءة الجمهور بالرفع. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨١).

(٢) بتمامه:

فَمَا كَانَ قَنِسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُيُوتٌ قُومٌ تَهْدَمُ
والبيت لعبدة بن الطيب، وهو من الطويل. ديوان عبدة (٨٨) والكتاب (١/ ١٥٦) وشرح
المفصل (٢/ ٢٦٠).

(٣) البيت للأخطل، وهو من الكامل. انظر: ديوان الأخطل (٣٢٩) ومعاني القرآن للأخفش
(١/ ٢٣٧) والكامل (٣/ ١٥).

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا [أَوْ مَا يَنْشَتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْقَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِ: (بَل)]

ع: اعلم أن البدل ينقسم باعتبار مفهومه ومفهوم متبوعه أربعة أقسام؛ لأنهما [إمّا] ^(١) أن يتطابقا، وهو بدل كل من كل، ك: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، ومنه: «الْحَمِيدُ ۝ اللَّهُ» ^(٢)، أو لا يتطابقا، وهذا ضربان؛ لأنهما إمّا أن يكون بينهما نسبة، أو لا، والأوّل ضربان؛ لأنهما إمّا أن يتباينا، أو لا، فإن لم يتباينا فإن كان تناسُبهما بالجزئية فبدل البعض، أو غيرها فبدل اشتمال، فإن تباينا فإن كنت قد سبقك اللسان إلى الأوّل فغلط، أو الجنان فَنسيان، وإن لم يسبق فإضرابٌ وبداء ^(٣).

(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) إبراهيم: ١ - ٢، وفي هذه الآية يسميه ابن مالك ببدل موافق أو مطابق، قال ابن مالك: «وعبرت عن هذا النوع ببدل كل من كل جريا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة؛ فإن المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحداً؛ فيدخل في ذلك ما لا يُطلق عليه كل، نحو: «إِلَى صَرِيحِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ»؛ فالعبارة الجيدة أن يقال: (بدل موافق من موافق) انتهى. وقال أيضاً: «وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى؛ فإنها لا تصدق إلّا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترك؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى، كقراءة غير نافع وابن عامر: «إِلَى صَرِيحِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ» انتهى. وقال الفاكهي عن بدل الكل من كل: «ويسمى عند ابن مالك البدل المُطَابِق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: «إِلَى صَرِيحِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ» في قراءة الجرّ؛ ف: (الله) بدل من: (العزير) بدل مطابق، ولا يقال فيه: بدل كل من كل؛ إذ (كل) إنما يقال فيما ينقسم ويتجزأ، تعالى الله عن ذلك؛ فالتعبير بالمطابقة أولى من تعبيرهم؛ لا طرادها وصدقها على ما لا يصدق عليه تعبيرهم». انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٣٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٦ - ١٢٧٧) وشرح الحدود للفاكهي (٢٦٣).

(٣) في المخطوط (وبدل)، وهو تحريف.

أو نقول في المتباينين: فإمّا أن يكونا مقصودين فإضراب، أو المقصودُ الثاني، والأوّل لم يُقصد قطّ غلطاً، أو المقصودُ الثاني، والأوّل قصّد سهواً فنسيان.

وصرّح ابنه^(١) بأنّ الغلط هو النسيان، فقال: «بدل الغلط والنسيان: ما لا يريد المتكلّم ذكر متبوعه، بل يجري على لسانه من غير ما قصد».

من البدل المطابق بدل التفصيل، ومنه قول ابن عباس^(٢): «أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم: الكفين، والركبتين، والقدمين، والجبّه»، وقول الشاعر^(٣):

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ.....

ع: ومنه: ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾^(٤)، ﴿إِخْوَةٌ﴾ خبر، وما بعده بدل منه بدل تفصيل.

فا^(٥): وجاز؛ لأنّ (الإخوة) يشمل الذكر والأنثى على التغليب، وإنّما للأنثى إذا انفردت (الأخوات).

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٣٩٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١٦٢/١ - ١٦٣).

(٣) بتمامه:

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ
والبيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: ديوان كثير (٩٩) والكتاب (٤٣٣/١) ومعاني
القرآن للفراء (١٩٢/١).

(٤) النساء: ١٧٦.

(٥) انظر: الكشف (٥٩٩/١).

قوله فيما تقدم^(١): (أَوْ بَعْضًا) نحو: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ أَمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ﴾^(٢).

قوله فيما تقدم^(٣): (أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ)، وذلك نحو: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ
مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾، أو مفعول لأجله، أي: كراهة أن يُذْكَرَ، أو التقدير:
«مِنْ أَنْ يُذْكَرَ»، كما تقول: «مَنَعْتُ زَيْدًا مِنْ كَذَا»، ففي موضع (أن) الخلاف
المشهور^(٤).

مِنْ مُثْلِ بَدَلِ الْاِسْتِمَالِ: ﴿مَرِيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ﴾^(٥)، (إِذْ) تابعة^(٦) (مَرِيَمَ)، قَالَ
ز^(٧): «لأنَّ الأحيانَ شتملةٌ على ما فيها، وفيه أنَّ المقصودَ بذكرِ مريمَ ذكرُ وقتِها
هذا؛ لوقوعِ هذهِ القصةِ العجيبةِ فيه».

(١) قال هذا؛ لأن هذه الحاشية كتبت بعد، وقد نقلتها هنا.

(٢) البقرة: ١٢٦.

(٣) قال هذا؛ لأن هذه الحاشية كتبت بعد، وقد نقلتها هنا.

(٤) يقصد اختلافهم في محل المصدر بعد الحذف بين النصب والجَر، قال البدر الغزوي في البهجة
الوفية:

وَهَلْ مَحَلُّ «أَنْ» وَ«أَنَّ» حَيْثُ نَزَدَ فِي نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ فَأَوَّلُ أُخِذَ
مِنْ قَوْلِ سَيِّبِيهِ وَالْفَرَاءِ وَالثَّانِ مَنْقُولٌ عَنِ الْكِسَائِيِّ
مَعَ الْخَلِيلِ وَأَزْتَصَّاهُ الْأَخْفَشُ لِشَاهِدِ اتَّشَدَّهُ لَا يُخْدَشُ
انظر: الكتاب (١٢٨/٣) وشرح الكافية الشافية (٦٣٤/٢) والبهجة الوفية (٢٩٤/١).

(٥) مريم: ١٦.

(٦) في المخطوط: «وتابعة»، ولعل ما أثبتته أقرب.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشف (٩/٣).

قوله: (أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلٍّ) قالوا: والأحسنُ أن يُستعملَ معطوفاً بـ: (بَلٍّ)، وفيه نظرٌ على ما تقررَ من معنى المعطوفِ بـ: (بَلٍّ)، فنحو^(١): «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلِّ حِمَارٌ»، ماشٍ هنا، بخلاف: «أَكَلْتُ سَمَكًا بَلِّ تَمْرًا بَلِّ زَبِيحًا»؛ فإنه يقتضي أن الذي أكله ليس سمكاً^(٢).

* * *

وَذَا لِإِلْضَرَابٍ اغْرُ [إِنْ قَصْدًا صَحِبَ] وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٍ بِهِ سُلِبَ [

* * *

كـ: زُرُهُ خَالِدًا، [وَقَبْلُهُ الْيَدَا،] وَاغْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مَدَى [

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾^(٣)، فإ^(٤): يجوزُ كَوْنُ (ذَلِكَ) الثانيةً بدلاً من الأولى، ولا يجوزُ في: ﴿بِمَاعَصَا﴾ إبداله من: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾؛ لأنَّ: ﴿بِمَاعَصَا﴾ أَعَمُّ.

فا: يجوزُ في^(٥): ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ كَوْنُ الثاني بدلاً أو مفعولاً به، والأمنة مفعولٌ له، أي: «أُنْزِلَ الْأَمَنَةُ نُّعَاسًا»، ويجوزُ العكس، أي: «أُنْزِلَ النُّعَاسُ أَمَنَةً».

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ [الظَّاهِرِ لَا] تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا [

(١) في المخطوط هنا (في فنحو)، ويظهر أن (في) زائدة.

(٢) هنا في المخطوط كلمة تشبه كلمة: «ثم».

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) انظر: جواهر القرآن للباقولي (٢/ ٥٨٩).

(٥) آل عمران: ١٥٤.

كَيْفَ يَصْنَعُ بِمَا جَاءَ فِي الذِّكْرِ المشهور^(١): «خَسَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَسَعْرِي وَبَشْرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ^(٢) الْأَبْدَالِ الْغَلَطُ وَالنَّسِيَانُ وَالْإِضْرَابُ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِلَّا فِي بَدَلٍ كُلِّ مِنْ كُلٍّ إِذَا لَمْ يُفِدِ الْإِحَاطَةَ.

فَائِدَةٌ^(٣) الْبَدَلُ فِي: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ﴾ - وَلَمْ يَقُلْ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِغَيْرِ مَتَّبِعٍ - التَّأْكِيدُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّكْرِيرِ وَالْإِشْعَارِ بِأَنَّ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ بَيَّانُهُ وَتَفْسِيرُهُ: صِرَاطُ الْمُسْلِمِينَ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ شَهَادَةً^(٤) لَصِرَاطِهِمْ بِالْإِسْتِقَامَةِ عَلَى أَبْلَغِ وَجْهِ وَآكِدِهِ، كَمَا تَقُولُ: «هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى أَكْرَمِ النَّاسِ وَأَفْضَلِهِمْ؟ فَلَانٌ»؛ فَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ: «هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى فَلَانٍ الْأَكْرَمِ الْأَفْضَلِ؟»؛ لِأَنَّكَ ذَكَرْتَهُ مُجْمَعًا وَمَفْصَلًا، وَأَوْقَعْتَ (فُلَانًا) تَفْسِيرًا لَهُ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: «مَنْ أَرَادَ الْجَامِعَ لِهَاتَيْنِ الْخَصْلَتَيْنِ فَعَلَيْهِ بَفُلَانٍ، فَهُوَ الْمَعِينُ لِاجْتِمَاعِهِمَا».

أَشَدُّ الْقَالِي^(٥) عَنْ ابْنِ الْأَبَرِيِّ عَنْ ثَعْلَبٍ لِلْفَرَزْدَقِ:

يُقَلِّقُنَ هَامَنْ لَمْ تَنْلُهُ سِيُوفُنَا بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ الْقِمَاقِمِ

قَالَ ثَعْلَبٌ: (هَآ) تَنْبِيْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: «يُقَلِّقُنَ بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ الْقِمَاقِمِ»، ثُمَّ

قَالَ: (هَآ) لِلتَّنْبِيْهِ، ثُمَّ اسْتَفْهَمَ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ تَنْلَهُ سِيُوفُنَا؟».

(١) انظر: مسند الشافعي (١/ ٢٧٠).

(٢) في المخطوط: (والأبدال)، وهو تحريف.

(٣) منقولة من الكشف. انظر: الكشف (١/ ١٥).

(٤) في المخطوط: (شهادهم)، والتصويب من الكشف.

(٥) انظر: أمالي القالي (١/ ٢٧٠).

قال ابنُ دريد^(١): سمعتُ شيخًا منذُ حينٍ يعيبُ هذا، ويقولُ: (هَامًا) جمعُ (هَامَةٍ)، و(هَامَ المُلُوكُ) مردودٌ^(٢) على (هَامًا)، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣) صِرَاطِ اللَّهِ^(٣).

قالَ أبو عليّ القاليّ: «فاحتججتُ عليه بقوله: «تَنَلُّهُ»، ولو أرادَ الهامَ لقالَ: «تَنَلَّهَا»؛ لأنَّ العربَ لم تؤنثُ الهامَ، لا يقولونَ: «الهامَ فَلَقَّتْهُ»، كما قالوا: «النَّخْلَ قَطَعْتُهُ، وَقَطَعْتُهَا».

قالَ أبو عبيدٍ البكريّ^(٤): «لم يوفَّق في هذا الاحتجاجِ، كيفَ وهو يروي قولَ النابغة^(٥):

بِضَرْبِ يُزِيلُ الهَامَ عَنْ سَكَاتِهِ
وقولَ غيره^(٦):

(١) هكذا في المخطوط، ولعله سبق، والصواب: ابن الأنباري، ونشأ هذا الوهم؛ لأن العبارة في الأمالي: (قال أبو بكر)، وهي كنية ابن الأنباري وابن دريد.

(٢) يعني بالمردود أنه بدل.

(٣) الشورى: ٥٢ - ٥٣.

(٤) انظر: التنبيه للبكري (٨٥).

(٥) بتمامه، وسيذكره:

بِضَرْبِ يُزِيلُ الهَامَ عَنْ سَكَاتِهِ وَطَعْنِ كَلْبِزَاغِ المَخَاضِ الصَّوَارِبِ
انظر: ديوان النابغة (٤٦).

(٦) بتمامه، وسيذكره:

بِضَرْبِ يُزِيلُ الهَامَ عَنْ سَكَاتِهِ وَيَنْقَعُ مِنْ هَامِ الرُّجَالِ بِمَشْرَبِ
والبيت لطيفيل بن عوف، وهو من الطويل. انظر: الاختارين (١ / ٤٠).

بَصْرٍ.....

مثله؟

وتمام الأول:

وَطَعْنِ كَيْلَإِغِ الْمَخَاضِ الضَّوَارِبِ

وتمام الثاني:

وَيَنْقَعُ مِنْ هَامِ الرُّجَالِ بِمَشْرَبِ

فالتذكير هو المعروف، وإنما المُنْكَرُ فسادُ المعنى، كيف يقول: «لَمْ تَنْلُهُ

سُيُوفُنَا»، ثم يقول: «بِأَسْيَافِنَا»؟

فإن قيل: أراد: لَمْ تَنْلُهُ نَمَّ نَالَته.

فهذا معنى لا يشك أحدٌ فيه؛ إذ من المعلوم أن ما نِيلَ اليومَ لم يكن أمسَ مَنِيلاً،

ومن قُتِلَ اليومَ لم يكن أمسَ مقتولاً.

وهذا الشعرُ يقوله الفرزدقُ في قتلِ وكيعِ قتيبةَ بنِ مسلمٍ، وقبل البيت:

فَدَى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَقَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ [الْأَهَاتِمِ]

شَفَيْنَ حَرَارَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدْعُ عَلَيْنَا مَقَالاً فِي وَفَاءٍ لِلْأَتَمِ

يُقَلِّقُ.....

البيت، والأهاتم: آل الأهتم بنِ خالدِ بنِ منقرٍ.

* * *

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا [أَوْ اشْتَمَلَا] كَ: «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتَمَلَا»



قوله: (أَوْ اشْتَمَالًا)، وقوله: (اشْتَمَالًا) هذا من الجناسِ المسمّى بالمُصَحَّفِ،
وسيجي مثله في (النُدْبَةِ)^(١).

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَ: «مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمِّ عَلِيٍّ؟»
أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَا [ذَا] يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أُمُّ ضَلَالٍ وَيَاطِلُ^(٢)
وقال^(٣):

وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَتُهُمَا يَلِينِي
أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي
قال الزمخشري^(٤) في: «أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ»^(٥): «أَنَّهُمْ» بدل من: «كَمْ
أَهْلَكْنَا» على المعنى لا على اللفظ، تقديره: «ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من
قبلهم كونهم غير راجعين إليهم».

(١) يقصد بين: «تُرِدْ، وتُرْد» في قول ابن مالك في باب النُدْبَةِ:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَنٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ
وسينه عليه في موضعه.

(٢) البيت للبيد، وهو من الطويل. انظر: ديوان لبيد (٤٢٥) والكتاب (٤١٧/٢).

(٣) الشعر للمثقب العبدى، وهو من الوافر. انظر: ديوان المثقب (٢١٢) وتأويل مشكل القرآن
(١٤٥).

(٤) انظر: الكشاف (١٣/٤).

(٥) يس: ٣١.

(٦) في المخطوط: «أنه»، والتصويب من الكشاف.

وقال الزَّجَّاجُ^(١): «أَنْتُمْ» بدلٌ من معنَى: ﴿الَّذِينَ كَرَّاهَلَكُنَا﴾، والمعنى: ألم يروا أنَّ القرونَ التي أهلكنا أنَّهم إليهم لا يرجعون؟»
 ع: وصوابُ القولِ على ما يريدُه ز^(٢): «أَنْتُمْ» بدلٌ من: ﴿كَرَّاهَلَكُنَا﴾، يعني: من مجموعِ الجُمْلَةِ التي هي: ﴿كَرَّاهَلَكُنَا﴾؛ لأنَّ: ﴿الَّذِينَ كَرَّاهَلَكُنَا﴾ وما بعده...^(٣).
 وفي «معاني القرآن» للفراء^(٤)، وفي «إعرابِ مكِّي»^(٥): أنَّ (أَنَّ) وما بعدها بدلٌ من (كَمْ)، وهي استفهاميةٌ عندهما، بخلافِ ما تضمَّنَه الكلامُ السابقُ، ولم يُعَد مع البدلِ الهمزةُ.
 ع: لِيُحَرَّرَ النُّقْلُ مِنَ الْكِتَابَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُنْقَلَ^(٦).

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٨٥).

(٢) يقصد به الزمخشري.

(٣) في المخطوط بياض في مقدار خمس كلمات.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).

(٥) انظر: مشکل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦٠٢).

(٦) قال الفراء في معاني القرآن: «وقوله: ﴿الَّذِينَ كَرَّاهَلَكُنَا﴾: (كَمْ) في موضع نصبٍ من مكانين: أحدهما أن توقع (يَرَوْا) عَلَى (كَمْ)...، فهذا وجه، والآخر أن توقع (أهلكنا) عَلَى (كَمْ) وتجعله استفهاماً...، وقوله: أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ فَتَحَتِ الْفَهَا؛ لأن المعنى: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون». انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٦).

وقال مكِّي في مشکل إعراب القرآن: «قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكُنَا﴾: (كَمْ) في موضع نصبٍ بـ: (أهلكنا)، وَأَجَازَ الفراء أن تنصبها بـ: (يروا)، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ وَمَا وَقَعَ مَوْقَعَهُ لَا يَغْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، قَوْلُهُ: ﴿أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾: (أَنَّ) في موضع نصبٍ على الْبَدَلِ من (كَمْ)». انظر: مشکل إعراب القرآن (٢/ ٦٠٢).

[وَبَدَّلَ الْمُضْمَنَ الْهَمْزَ]: ع: قد يُرَدُّ بهذا على الكوفيَّين^(١) في قولهم في (بابِ الحكاية): إِنَّ الحَرَكَاتِ فِي: «مَنْ زَيْدٌ؟»، و«مَنْ زَيْدًا؟»، و«مَنْ زَيْدٍ؟» حركاتُ إعرابٍ، وإنَّ الكلامَ جملتانِ، فإذا قلتَ: «مَنْ زَيْدٌ؟» فـ: (مَنْ) عندهم فاعلٌ بـ: «قَامَ» مضمراً، وأجازوا أن يَقْدَرَ مقدِّماً ومؤخراً، فيقدَّرُ: «قَامَ مَنْ؟»، أو: «مَنْ قَامَ؟»، و(زَيْدٌ) عندهم بدلٌ من (مَنْ)، وكذا في النصبِ والجرِّ.

ع: فيقالُ: كيفُ أُبدِلُ من اسمٍ مضمَّنٍ الهمزَ ما لم يلِ همزاً؟ وهذا نظيرُ تعسفِهم^(٢) في: «كَيْمَةٌ؟»، وزعيمهم أنَّه جملةٌ مقتطعةٌ من جملتين، وأنَّ الأصلَ: «جِئْتُ كَيْ تَفْعَلُ مَاذَا؟»، ورُدَّ ذلكُ بأمورٍ، منها: عدمُ حذفِ ألفِ (مَا) الاستفهاميةِ.

وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ [مِنْ الْفِعْلِ كَـ: «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ»] جُورًا أن يكونَ من هذا: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾^(٣)؛ لأنَّ تعلِيمَ السحرِ كفرٌ في المعنى.



(١) انظر: ارتشاف الضرب (٦٨٨/٢) والبرود الضافية (٩٧٠/١).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٩٦/٣) والمفصل (٤٤٥).

(٣) البقرة: ١٠٢.

[المنادى]

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ [أَوْ كَالنَّاءِ (يَا، وَأَيُّ، وَآ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)]

ش ع^(١): «فيما سوى الهمز مدٌّ موجودٌ أو ممكنٌ؛ فجُعِلَت للبعيدِ وشبهه؛ لافتقاره إلى مدِّ الصوت، والقريبُ مستغنٍ عن ذلك؛ فخصَّ بالهمزة المفردة. وقد يُنادَى القريبُ بما يُنادَى به البعيدُ؛ قصدًا للتوكيد، والتنبية على أنَّ الباعثَ على ندائه أمرٌ مهمٌّ، وقد يُفعلُ ذلك؛ لكونِ المنادى غافلًا أو نائمًا أو ضعيفَ السَّمْعِ، وهذا هو المشارُ إليه بقولي^(٢): (أَوْ كَبَعِيدٍ).

و(أَيُّ) وإن لم يظهر فيها مدٌّ إلاَّ أنَّها يمكنُ مدُّها؛ لأنَّ مثلها لا يَمْنَعُ مِنْ ادِّغَامِ ما بعده، كما لا يَمْنَعُ الألفُ، فيقالُ: (دُويَّةٌ)، كما يقالُ: (دَابَّةٌ)؛ ولذلك سوى ورشٌ في المدِّ بينَ ياءٍ: ﴿شَيْءٌ﴾^(٣)، و﴿سَيِّئٌ﴾^(٤).

وزعم المبرد^(٥) أنَّ (أَيُّ) للقريبِ، وتبعه الزمخشري^(٦) ظانًّا أنه مذهبُ س،

(١) انظر: شرح العمدة (١/ ٢٧٥).

(٢) المتكلم ابن مالك، ويعني به نصُّ متن (عمدة الحافظ).

(٣) يقصد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. البقرة: ٢٠. انظر: السبعة (١٤٨).

(٤) يقصد قوله تعالى في سورة الملك: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. الملك: ٢٧. انظر: التيسير (٢١٢).

(٥) لم يصرح به في المقتضب. انظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣) وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) انظر: المفصل (٤١٣).

وقد صرّح س^(١) بخلافه.

* * *

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي [وَوَا] لِمَنْ نُدِبْ أَوْ (يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ [وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي]^(٢):

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَغَضَ هَذَا التَّدْلِيلِ

قوله: (وَوَا) لِمَنْ نُدِبْ في «شرح الكافية»^(٣): «أجاز المبرد^(٤) استعمالها في نداء البعيد».

* * *

وَعَبِيرٌ مَنْدُوبٌ [وَمُضْمَرٌ وَمَا جَا مُسْتَفَانًا قَدْ يُعَرَّى فَاغْلَمَا]

قوله: (قَدْ يُعَرَّى) أي: من (يَا)، كذا قيّده في «شرح التسهيل»^(٥).

﴿يُؤَسَفُ أَعْرِضْ﴾^(٦)، ز^(٧): «حُذِفَ حرفُ النداء؛ لَأَنَّهُ منَادَى قَرِيبٌ، مُفَاطِنٌ

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٢٥).

(٢) بتمامه:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَغَضَ هَذَا التَّدْلِيلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَزْمَعْتَ صَرَمِي فَأَجْمِلِي

وهو من معلقة امرئ القيس. انظر: ديوان امرئ القيس (٣٢).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٩).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٣٣).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٨٦).

(٦) يوسف: ٢٩.

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشاف (٢/ ٤٦١).

للحديث، وفيه تقريبٌ له، وتلطيفٌ لمحلّه.

من حذف حرف النداء مع الموصول^(١): «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنَ».

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ [وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ]

ع: لَا يُحَذَفُ حَرْفُ النِّدَاءِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مَنَادَى إِلَّا ب: (يَا)، وَالنِّدَاءُ بِجَمْعِ حَرْفِ الْعَوْضِ، وَالْعَوْضُ^(٢) هُوَ الْمِيمُ.

[و]^(٣) لَا مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ، قَالَ ابْنُ النَّاطِمِ^(٤): «لَأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ مَعَهُ كَالْعَوْضِ مِنْ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ؛ فَحَقُّهُ أَنْ لَا يُحَذَفَ، كَمَا لَا تُحَذَفُ الْأَدَاةُ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي مَعْنَى اسْمِ الْجِنْسِ؛ فَجَرَى مَجْرَاهُ».

«أَصْبَحَ لَيْلٌ»، «افْتَدِ مَخْنُوقٌ»، «أَطْرِقْ كَرًا»^(٥)، «ثَوْبِي حَجَرٌ»^(٦)، «أَزْمَةٌ تَنْفَرَجِي»^(٧).

(١) يذكر النحاة هذا المثال كثيرًا. انظر: الكتاب (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ٢٥٨) والكشاف (٤/ ٣٩٠) وشرح المفصل (١/ ٣٦١).

(٢) في المخطوط: «والعوض وهو»، ويظهر أن الناسخ ظن ضمة الضاد التي في: (العوض) وأوّا.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: شرح ابن الناطم (٤٠٣).

(٥) انظر هذه الثلاثة في الكتاب (٢/ ٢٣١).

(٦) من حديث للنبي عن موسى عليهما السلام. انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٥٦) وصحيح مسلم (١/ ٢٦٧).

(٧) هذا من كلام رسول الله ﷺ، وتمامه: «اشتدي أزمة تنفرجي». انظر: مسند القضاعي (١/ ٤٣٦) والجامع الصغير (١/ ٨٠).



- جَارِي لَا تَسْتَكْرِ عَذِيرِي (١)
عَاذِلْ قَدْ أُولِغْتَ بِالتَّرْقِيشِ (٢)
فَقُلْتُ لَهُ عَطَاؤُهُ هَلَّا أَتَيْتَنَا (٣)
بَنُورِ الْخُزَامَى أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجِ
قوله: (وَالْمُشَارِ لَهُ)، نحو:

- إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي (٤)
بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَعَرَامُ
ذِي دَعَى اللَّوْمَ فِي الْعَطَاءِ فَإِنَّ الـ (٥)
لَوْمْ يُغْرِي الْكَرِيمَ بِالْإِجْزَالِ
إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ (٦)
هَذَا اعْتَصَمَ تَلَقَّى مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا
لَا يُغَرِّنُكُمْ أَوْلَاءٌ مِنَ الْقَوْمِ (٧)
مِ جُئُوحٍ لِلْسَّلَامِ فَهُوَ خَدَاعٌ

(١) بتمامه:

جَارِي لَا تَسْتَكْرِ عَذِيرِي سَيَّرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
والرجز هذا للعجاج. انظر: ديوان العجاج (١/٣٣٢) والكتاب (٢/٢٣١).

(٢) بتمامه:

عَاذِلْ قَدْ أُولِغْتَ بِالتَّرْقِيشِ إِلَيَّ سِرًّا فَاطْرُقِي وَمِيشِي
والرجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (٧٧) والعين (٥/٤٠) والأفعال (٣/٢٥٣).

(٣) لم يعين قائل هذا البيت، وهو من الطويل، وفي المخطوط: «بخصور عرفج»، وهو تحريف.
انظر: جمهرة اللغة (١/٦٠٦) والمحتسب (٢/٧٠).

(٤) البيت لذى الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (٣/١٥٩٢) وشرح التسهيل (٣/٣٨٦).

(٥) أنشده ابن مالك ولم يعين قائله، وهو من الخفيف. انظر: شرح التسهيل (٣/٣٨٦).

(٦) أنشده ابن مالك، ونسبه لرجل من طيء، وهو من البسيط. انظر: شرح التسهيل (٣/٣٨٦).

(٧) أنشده ابن مالك، ولم يعين قائله، وهو من الخفيف، وكلمة: «يغرنكم» نصفها مطموس =

[وَالْمُشَارِ لَهُ]: زَعَمُوا^(١) فِي: «هَؤُلَاءِ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ»^(٢).

ع: وهو خيرٌ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ: «هَؤُلَاءِ» خبراً، و: «تَقْتُلُونَ» حال؛ لِمَا فِيهِ مِنْ لَزُومِ الْحَالِ الَّتِي بَائِهَا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ لَازِمَةٍ، وَمِنْ أَنْ يُجْعَلَ خبراً أيضاً، و: «تَقْتُلُونَ» صلة؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ إِذَا وَقَعَ خبراً عَنْ ضَمِيرٍ حَاضِرٍ كَانَتْ صَلْتُهُ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ؛ فَكَانَ حَقُّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ: «يَقْتُلُونَ» بَالِيَاءِ بَاثْنَيْنِ مِنْ تَحْتِ، وَلَا يَكُونُ صِلَةً - وَالْحَالَةُ هَذِهِ بِلَفْظِ الْحُضُورِ - إِلَّا فِي شَذُوذٍ لَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهِ، قَالَ الْمَازَنِيُّ^(٣) مَا مَعْنَاهُ: «لَوْلَا أَنَا سَمِعْنَاهُ لَمْ نُجْزِهِ».

تَوْضِيحٌ: فِي الْحَدِيثِ^(٤): «فَقَالَ الذُّبُّ: «هَذَا، اسْتَنْقَذَتْهَا، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ»^(٥)، يَوْمَ لَا رَاعِي لَهَا غَيْرِي؟»: إِمَّا مَنَادَى، أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ مُصَدِّرٌ، أَيْ: «هَذَا الْيَوْمَ»، أَوْ: «هَذَا الْاسْتِنْقَازَ».

وَأُسْكِنَ الْبَاءُ مِنَ (السَّبْعِ) عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ^(٦)؛ يُسْكِنُونَ كُلَّ عَيْنٍ مَضْمُومَةٍ أَوْ مَكْسُورَةٍ، سِوَاءَ أَكَانَا مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ.

= فِي الْمَخْطُوطِ. انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ (٣/٣٨٧).

(١) انْظُرْ: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ (١/١٠٢) وَالْإِنْصَافُ (٢/٥٩١).

(٢) الْبَقَرَةُ: ٨٥.

(٣) انْظُرْ: الْمَقْتَضِبُ (٣/١٢٧).

(٤) انْظُرْ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٤/١٧٤).

(٥) فِي الْمَخْطُوطِ: «السَّبْعِ»، وَكَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ بَعْدَهَا يَخَالِفُ مَا أَثْبَتَهُ النَّاسِخُ.

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٤/١١٣).



ع: دليل على أنَّ الرواية بإسكان الباء؛ فليُعمَّد.

ابنُ سيده في كتاب «الإعراب»: ليت المتنبي قال^(١):

يَا ذِي بَرَزَتْ لَنَا

* * *

وَأَنؤِ انْضِمَامَ [مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مُجَرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا]^(٢)

«يَا هَؤُلَاءِ الْكُرَمَاءُ»، و«يَا سَيِّبَوِيهِ الْفَاضِلُ»، و«يَا تَأَبَّطَ شَرًّا الْخَيْثُ»، فهذا

كما قالوا في المعتل: «يَا مُوسَى الْكَرِيمُ»، و«يَا فَتَى اللَّيْبِ»^(٣).

* * *

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ [الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا]^(٤)

(١) أما المتنبي فقد قال:

هَـذِي بَرَزَتْ لَنَا فَهَجَتْ رَسِيْسَا ثُمَّ انْتَبَيْتَ وَمَا شَفَيْتَ نَيْسِيَا

وقد أورد هذا البيت كثير من النحاة، قاسوه على آية: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ...»،

ومنهم من لحنه. انظر: ديوان المتنبي (٣٠١/٢) وشرح المفصل (٣٦٣/١) والمقرب

(٢٤٤) وشرح التسهيل (١٨٢/٢).

(٢) جاء هذا البيت بعد البيت التالي في المخطوطة.

(٣) قال ابن الناظم: «فإن كان مبنيًا ك: (سيبويه) كان في محلِّ النصب، وقُدِّر بناؤه على الضمِّ،

كما يقدَّرُ الرفعُ إذا كان بناؤه يشبه الإعرابَ من جهة وروده في الاستعمال على قياسٍ مطَّردٍ،

وكذا كلُّ اسمٍ مبنيٍّ قبل النداء، ويظهر أثرُ هذا التقدير في التابع؛ فإنه يجوزُ فيه النصبُ

إتباعًا للمحلِّ، نحو: «يَا سَيِّبَوِيهِ الظَّرِيفَ»، والرفعُ إيتباعًا للبناء المقدر، نحو: «يَا سَيِّبَوِيهِ

الظَّرِيفُ».

(٤) جاء هذا البيت قبل البيت السابق في المخطوطة.

«يَا زَيْدٌ مُشَبَّهٌ لَكَافٍ: «أَكْرَمَكَ»، في الأفراد، والتعريف، والخطاب، وكاف: «أَكْرَمَكَ» تُشَبَّهُ كَافٌ (ذَلِكَ)، في الأفراد، والخطاب، والمُشَبَّهُ لِلْمُشَبَّهِ مُشَبَّهٌ لِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ الشَّيْءَ.

ونظيره أَنَّ أَبَا عَمْرٍو وَهَشَامًا^(١) ادَّعَمَا الدَّالَّ فِي الْجِيمِ، مَعَ تَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا، بدليلين:

أحدهما: أَنَّ لَامَ الْمَعْرِفَةِ تُدَعِّمُ فِي الدَّالِ، وتُظْهَرُ فِي الْجِيمِ، فلم يتناسبَا.
والثاني: أَنَّ مَخْرَجَهُ مِنَ الْحَنْكِ.

وإنَّما جَارَ الْأَدْغَامُ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ مِنْ تَبَائِنُهُمَا؛ لِأَنَّ الْجِيمَ مَخْرَجُهُ مِنَ الشَّيْنِ، وَالشَّيْنُ مُسْتَطِيلٌ، لَتَفْشِيهَا، حَتَّى يَشَارِكَ الدَّالَّ مِنْ مَخْرَجِهَا، ادَّغَمَتِ الدَّالُّ فِي الْجِيمِ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ الَّتِي بَيْنَ الدَّالِّ وَبَيْنَ الْحَرْفِ الْمُنَاسِبِ لِلْجِيمِ، وَهُوَ الشَّيْنُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ لَامَ الْمَعْرِفَةِ تُدَعِّمُ فِي الشَّيْنِ كَمَا تُدَعِّمُ فِي الدَّالِّ.

ونظيره هَذَا: ادَّغَامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّوْنِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:
أحدهما: أَنَّ الْوَاوَ تُشَبَّهُ الْمِيمَ، مِنْ حَيْثُ كَانَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ؛ فَادَّغَمَتِ النُّونُ فِيهَا؛ لَشَبَّهَهَا بِمَا يُشَبَّهُ الْمِيمَ، وَهُوَ الْوَاوُ.

والثاني: أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ ضَارَعَتَا النُّونَ؛ لِلَّيْنِ الَّذِي فِيهِمَا، فَإِنَّهُ شَبِيهٌ بِالْغُنَّةِ.

أُنْشِدَ فِي «الْكَشَافِ»^(٢) فِي أَوَاخِرِ (الْكَهْفِ)^(٣):

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع (٤٢) وجامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٦٣٠).

(٢) انظر: الكشاف (٢/ ٧٢٨).

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الهذليين (٢/ ١٠٤) والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٩).



أَرْهَيْرَ هَلْ عَنْ شَيْئَةٍ مِنْ مَضْرَفٍ

تمامه:

أَمْ لَا خُلُودَ لِيَاذِلِ مُتَكَلِّفٍ

(رُهِيرٌ)^(١) بالفتح [ترخيم: (رُهِيرَةُ) اسم امرأة، أي: أَيْتُهَا اللَّائِمَةُ، هل يقدِّرُ أحدٌ أن يحتالَ في تغييرِ الشَّيْءِ؟ بل أترعمين أن من بذلَ ماله في إنفاقه لا يبقى اسمه مخلِّداً على وجهِ الزمان؟

* * *

وَالْمُفْرَدَ الْمَنكُورَ [وَالْمُضَافَا وَشَبَّههُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا]

[وَالْمُفْرَدَ الْمَنكُورَ]: كقوله: «يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي»، وقوله:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغَا

وقولِ قَتِيلَةَ بِنْتِ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ^(٢):

يَا رَاكِبًا إِنَّ الْأُثْلَ مَظْنَةٌ مِنْ صُبْحِ خَامِسَةٍ وَأَنْتَ مُوَفَّقُ

ابنُ عمرو^(٤): لَيْسَ (إِمَّا) وما بعدها صفةٌ لـ: (رَاكِبًا)؛ لتضمينها الأمر.

(١) هذه التحشية بنصها مأخوذة من الإمام الطيبي. انظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٩/ ٤٩٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند الطيبي.

(٣) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٧٣) وبلاغات النساء (١٦٩) حماسة البحرى (٥٢٦).

(٤) يتكلم على قول عبد يغوث:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاوِيَا

و(رَاكِبٌ): مَنْ رَكِبَ الْفَرَسَ، أَوِ الْبَغْلَ، أَوِ الْحِمَارَ، أَوِ الْبَعِيرَ، أَوِ الْبَحْرَ،
والجمعُ: (رُكْبَانٌ)، واسمُ الجمعِ: (رُكْبٌ)، وجمعُ (رَاكِبِ الْبَحْرِ): (رُكَّابٌ).
و«عَرَضْتُ»: «تَعَرَّضْتُ».

و(النَّدَامَى): الْأَصْحَابُ عَلَى الْخَمْرِ، وَقِيلَ: لِلْأَصْحَابِ مُطْلَقًا.

و(مِنْ نَجْرَانَ): حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَي: مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ.

وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(١) لَا يَنْصِبُونَ فِي نَحْوِ: «يَا رَجُلًا»، وَيَنْصِبَانِ فِي النُّثُوتِ،
كَالْبَيْتِ، وَكَقَوْلِكَ: «يَا رَاكِبًا»؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: «يَا رَجُلًا رَاكِبًا»^(٢)، لَنَا: مَا أُنْشَدَ س^(٣):
أَذَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً
لَعَلَّكَ يَا تَيْسَانَزَا فِي مَرِيرَةٍ.....^(٤)

(١) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (١/٣٥٧) وارتشاف الضرب (٢١٨٤/٤).

(٢) في المخطوط: «راكب».

(٣) بتمامه:

أَذَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُقُ أَوْ يَتَرَفَّقُ
والبَيْتُ لَذِي الرِّمَةِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان ذي الرمة (٤٥٦) والكتاب (١٩٩/٢)
والمقتضب (٢٠٣/٤).

(٤) بتمامه:

لَعَلَّكَ يَا تَيْسَانَزَا فِي مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَرْوَمًا
والبَيْتُ لَتُوبَةِ بْنِ الْحَمِيرِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: الكتاب (٢٠٠/٢) والنوادر (٢٨٦)
والمقتضب (٢٠٣/٤).



(الأُنَيْلُ): موضعُ قبرِ النَّضْرِ.

دَعَتْ رَاكِبًا مِمَّنِ الرُّكْبَانِ، فَكُلُّ مَنْ أَجَابَهَا فَهُوَ الْمَدْعُوُّ.

و(الْمَظَنَّةُ): الموضعُ، «فُلَانٌ مَظَنَّةُ الْخَيْرِ»، أي: يُظَنُّ بِهِ.

تَقُولُ: إِنَّكَ تَبْلُغُ الْأُنَيْلَ صَبِيحَةَ خَامِسٍ، إِنْ وُقِفْتَ لِطَرِيقِكَ، وَلَمْ تَجْزِ

عنه^(١).

بَلِّغْ بِهِ مِيثَابًا نَّاحِيَةً مَا إِنْ تَزَالُ بِهَا الرُّكَّابُ تَخْفِقُ

ع: أي: بَلِّغْ بِالْأُنَيْلِ مِيثَابَ نَاحِيَةٍ.

مِنْهُ إِلَى عِبْرَةٍ مَسْفُوحَةٍ جَادَتْ لِمَائِحِهَا وَأُخْرَى تَخْنُقُ

أَرَادَتْ بِالْمَائِحِ: أَبَاهَا؛ لِأَنَّهَا تَبْكِي لِأَجْلِهِ، فَكَأَنَّهُ يَسْتَمْطِرُهَا.

فَلَيْسَ مَعَنَّ النَّضْرُ إِنْ نَادَيْتَهُ إِنْ كَانَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ أَوْ يَنْطِقُ

ظَلَلْتُ سُيُوفَ بَنِي أَبِيهِ تَنْوُشُهُ لِلَّهِ أَرْحَامٌ هُنَاكَ تُشَقِّقُ

أُمَحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ صِنُو..... (٢).....

الْبَيْتَ، نَوْنُهُ لِلزُّرُورَةِ، وَس (٣) يَخْتَارُ رَفْعَهُ.

(١) ملخص من كلام التبريزي، والتبريزي استفاده من أبي القاسم الفارسي. انظر: شرح الحماسة

للفارسي (٤٣٨/٢) وشرح الحماسة للتبريزي (٤٠٠/١).

(٢) بتمامه:

أُمَحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ صِنُو نَجِيَّةٍ فِي قَوْمِهَا وَالْفَخْلُ فَخْلٌ مُغْرَقٌ

(٣) انظر: الكتاب (٢٠٢/٢).

و(ضِنْءٌ)^(١): وَلَدٌ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو^(٢): بَكْسِرٌ وَبَفَتْحٍ: الْوَلَدُ، وَقَالَ الْأُمَوِيُّ^(٣):
 (ضِنْءٌ)^(٤): أَصْلٌ، وَ(ضِنْءٌ)^(٥): وَلَدٌ.
 وَ(مُعْرِقٌ): لَهُ عِرْقٌ فِي الْكَرَمِ، يُقَالُ: مُعْرِقٌ، وَعَرِيقٌ، ك: (مُؤْلِمٌ، وَأَلِيمٌ،
 وَلَا^(٥) يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ (مُعْرِقٌ) إِلَّا فِي الْمَدْحِ^(٦).
 ... كَانَ ضَرْكَ
 البيت،

وَالنَّضْرُ أَقْرَبُ مَنْ أَصَبَتْ وَسِيلَةٌ وَأَحَقُّهُمْ [إِنْ]^(٧) كَانَ عِتْقٌ يُعْتَقُ
 أَيْ^(٨): وَأَحَقُّهُمْ [بِأَنْ] يُعْتَقَ، فَحُذِفَ الْبَاءُ وَ(أَنْ)، وَرَفَعَ الْفِعْلَ.

-
- (١) هذا يقتضي أن تكون رواية البيت عند ابن هشام: «ولأنت ضنء نجية»، ولا أدري هل هو تغيير من الناسخ!
- (٢) انظر: الغريب المصنف (٣٩٤/١) والصاح (٦٠/١).
- (٣) والأُموي يرويه عن أبي المفضل من بني سلامة. انظر: الغريب المصنف (٣٩٤/١) وتهذيب اللغة (٤٨/١٢).
- (٤) في المخطوط: (ضن)، وهو تحريف.
- (٥) في المخطوط هنا كلمة: «يكاد» زائدة.
- (٦) رأيت هذه التحشية مستفادة كلها من إحدى الطبقات القديمة لشرح التبريزي على الحماسة، وهي باعثناء غيورغ ولهم فريتغ، فلعل ابن هشام أخذ منها مباشرة. انظر: شرح الحماسة بعناية غيورغ، ص (٤٣٨) ط بن سنة ١٨٣٨ م.
- (٧) ساقطة من المخطوط.
- (٨) هذا الكلام منقول من المرزوقي. انظر: شرح ديوان الحماسة (٦٨٣).
- (٩) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح المرزوقي على ديوان الحماسة. انظر: شرح الحماسة (٦٨٣).



(شِبْهَةٌ): ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِهِ، وَهُوَ (٣): إِمَّا مَعْمُولٌ، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّاءِ، أَوْ صِفَةٌ إِنْ كَانَ نَكْرَةً غَيْرَ مُتَجَدِّدٍ تَعْرِيفُهَا.

قَالَ الْفَرَّاءُ^(١): «النَّكْرَةُ الْمُوصُوفَةُ»^(٢) الْمُنَادَاةُ تُؤَثِّرُ الْعَرَبُ نَصْبَهَا، يَقُولُونَ: «يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبِلْ»^(٣)، فَإِذَا أَفْرَدُوا رَفَعُوا أَكْثَرَ مِمَّا يَنْصُبُونَ.

قُلْتُ^(٤): وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْفَرَّاءِ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَجْدِهِ^(٥): «سَجَدَ لَكَ خَيَالِي وَسَوَادِي، وَأَمَنْ بِكَ قُودَايَ، رَبِّ هَذِهِ يَدِي بِمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ، أَذْفَعُ عَنِّي كُلَّ عَظِيمٍ».

ع: كَيْفَ وَصِفَتِ الْمَعْرِفَةُ^(٦) بِالنَّكْرَةِ؟

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: «قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٧): «صَرَّحَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(٨) بِتَجْوِيزِ: «يَا رَجُلًا رَاكِبًا»^(٩)، لِمُعَيَّنٍ، جَعَلُوهُ مِنَ الشَّيْءِ بِالْمُضَافِ، وَمِنْ ثَمَّ أَجَازَا:

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٥).

(٢) في لفظ الفراء: «الموصولة بشيء».

(٣) في المخطوط (يا أقبل)، والظاهر أن (يا) مقحمة بالخطأ، وهي من غير تكرار (يا) عند الفراء.

(٤) نقله عن الفراء، وقوله: «قلت»، وما بعدها نقل من ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٩٣).

(٥) يُنْظَرُ الْحَدِيثُ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (٢/ ١٢٨) بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةٍ، وَهُوَ بِتَحْرِيرِ الْحَافِظِينَ الْعِرَاقِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ. وَانْظُرْ: مَجَالِسُ ثَعْلَبِ (١/ ٢٦٤).

(٦) لعل ابن هشام عدَّ (عظيمًا) معرفة؛ لأنها مقصودة لمعين، وهو رب العزة.

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٨) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٥٧) وارتشاف الضرب

(٩) (٢١٨٤/٤).

(٩) في المخطوط (راكبها)، والتصويب من كلام ابن الحاجب في شرح المفصل. انظر: =

«يَا رَاكِبًا»، لِمُعَيِّنٍ.

ع: يعني: لأنه صفةٌ لِمُقَدَّرٍ. انتهى.

«وفي^(١) كلامٍ س^(٢) ما يُشْعِرُ بجوازه، وفيه نظر^(٣)؛ لأنه يَسْتَلِزِمُ جوازَ: «لَا رَجُلًا رَاكِبًا». انتهى، يعني: كلامُ ابنِ الحاجب^(٤).

* * *

وَنَحْوُ (زَيْدٍ) ضَمٌّ [وَأَفْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ: «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ»]

[ونحو زيد]: في العِلْمِيَّةِ، واستحقاقِ الضَّمِّ، وكونه ظاهرًا.

وقوله: (مِنْ نَحْوِ: «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ») أي: في الأمورِ المذكورة^(٥)، وفي الوصفِ بـ: (ابنٍ) متَّصِلٍ به، مضافٍ إلى عِلْمٍ.

فهذه ستةُ أمورٍ، ثلاثةٌ في المنادى، وثلاثةٌ خارجةٌ عنه، وبعضُ هذه الأمورِ الستةِ مأخوذٌ مِنَ اللَّفْظِ المذكورِ في البيتِ والذي بعده، وبعضُها يؤخَذُ مِنَ التَّوْقِيفِ عليه، لا مِنْ صَرِيحِ كَلَامِهِ.

واعلم أنَّ العِلْمِيَّةَ لَا تُشْتَرِطُ نَفْسُهَا كَمَا يَقْتَضِيهَا كَلَامُهُ، بل الشَّرْطُ: العِلْمِيَّةُ

= الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

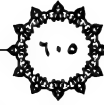
(١) يستكمل النقل عن ابن الحاجب.

(٢) انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٣) عند ابن الحاجب: «وفيه إشكال».

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٢٣٦).

(٥) في المخطوط بياض في مقدار أربع كلمات.



أَوْ تَوَافَقَ لَفْظُ الْمَنَادَى وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ (ابْنُ)، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ (ابْنِ)، بَلْ (ابْنَةُ) كَذَلِكَ.

وَأَمَّا النِّعْتُ بِ: (بِنْتِ) فَلَا أَثَرَ لَهُ فِي النِّدَاءِ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْوَصْفِ بِهَا فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، أَوْ لَا يُعْتَبَرُ؟ وَجِهَانِ.

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ (الابْنُ) [عَلَمًا وَيَلِ (الابْنُ) عَلَمٌ قَدْ حُيِّمًا]

وَاضْمُ أَوْ انْصَبَ [مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِخْفَاقٌ ضَمٌّ يِيًّا]
[وَاضْمُ]:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا (١)
حَيَّتْكَ عَزَّةٌ (٢)

(١) بتمامه:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
والبيت للأحوص، وهو من الوافر. انظر: ديوان الأحوص (١٩٠) والكتاب (٢/ ٢٠٢)
وقواعد الشعر للعلب (٦٢).

(٢) بتمامهما:

حَيَّتْكَ عَزَّةٌ يَوْمَ النَّفْرِ وَأَنْصَرَفَتْ فَحَيَّ وَنَحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ
مَا ضَرَّهَا لَوْ أَشَارَتْ فِي تَحْيَيْهَا مَكَانَ يَا جَمَلُ حَيَّتَ يَا رَجُلُ
والبيتين لكثير عزة، وهما من البسيط. انظر: ديوان كثير (٤٥٣) وأمالى القالي (٢/ ٥٦)
والحلل (٣٣).

البيتين.

ويضبطهما^(١): السلام والتحية، قَالَ النَّاظِمُ^(٢): «الرواية المشهورة:

الضم».

[أَوْ أَنْصَبَ]:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ^(٣)

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي^(٤)

أَعْبَدًا حَلًّا^(٥)

(١) يقصد موضعي الشاهد في البيتين.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٠٦/٣).

(٣) بتمامه:

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ أَنْ عَفَا رَسْمُ مَنْزِلِ النَّبَّاجِ

والبيت لأبي دؤاد، وهو من الخفيف. انظر: ديوان أبي دؤاد (٦٩) والمقتضب (٢١٥/٤) والأغاني (٥١٧/١٦).

(٤) بتمامه:

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

والبيت لمهلهل بن أبي ربيعة، وهو من الخفيف. انظر: ديوان المهلهل (٥٩) والمقتضب (٢١٤/٤) وأمالي القالي (١٢٩/٢).

(٥) بتمامه:

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيَا أَلْزُمَا لَا أَبَالَكَ وَاغْتَرَا

والبيت لجبرير، وهو من الوافر. انظر: ديوان جبرير (٦٥٠) والكتاب (٣٣٩/١) ومعاني القرآن للفراء (٢٩٧/٢).



وَيَضْبِطُهُنَّ: ثلاثُ عِيناتٍ^(١): (عَدِيًّا، عَدِيًّا، أَعْبَدًا).

* * *

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ [جَمْعُ (يَا) وَ(أَل)] إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَخَكِي الْجُمْلِ
ومثله^(٢):

هَمَا نَفَّأ فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْنِهِمَا

وحمل عليه ابنُ جني^(٣) قوله^(٤):

يَا أُمَّتَا أَبْصَرْنِي رَاكِبٌ
البيت.

وقد كان مقتضى هذا القياس أن لا يجوز: «يَا زَيْدُ وَالضَّحَاكُ»، إلا أنهم

(١) يقصد أول حرف من كل كلمة من كلمات الشواهد الثلاثة.

(٢) بتمامه:

هَمَا نَفَّأ فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْنِهِمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رَجَامٍ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل، والشاهد في المسألة على كلمة كلمة (فم)، حيث إنه عندهم الميم بدل من الواو، وهنا في البيت جمع بين الميم والواو، وهو جمع بين البدل والمبدل منه. انظر: ديوان الفرزدق (٧٧١)، والكتاب (٦٢٢/٣) والأصول (٢٧٣/٣) وشرح التصريف للثمانيني (٣٤٥) والتذيل والتكميل (١٦٩/١).

(٣) انظر: المحتسب (٢٣٩/٢) وسر صناعة الإعراب (٩٤/٢).

(٤) بتمامه:

يَا أُمَّتَا أَبْصَرْنِي رَاكِبٌ يَسِيرُ فِي مُسْحَنَفٍ لَا حِبِّ

والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال

(٢١٠/١).

يَغْتَفِرُونَ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فِي الْأَوَائِلِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ جَوَازُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ ^(١):
«جَمْعُ يَا وَآلٍ»، وَلَمْ يَقُلْ: «نِدَاءُ مَا فِيهِ أَلٍ»، فَافْهَمَهُ.

وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) [بِالتَّعْوِضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ] فِي قَرِيضٍ
مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمُعَوِّضِ مِنْهُ ^(٢) قَوْلُهُ ^(٣):
إِذَا جَفَّ ثَمَّهُمْ أَوْ سَايَلَتْهُمْ وَجَذَّتْ بِهِمْ عِلَّةٌ حَاضِرَةٌ
وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَهُ: «وَسَاءَلْتُهُمْ»، وَلَهُ أَنْ يُبَدَلَ الْهَمْزَةُ يَاءً، فَيَقُولُ: «سَايَلْتُهُمْ»،
فَتَكُونُ الْيَاءُ عَوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ، فَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، حِينَ
اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ، وَأَضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ قَدَّمَ الْهَمْزَةَ عَلَى أَلِفٍ (فَاعَلَّ)، فَقَالَ: «سَايَلُ».
وَاعْلَمْ أَنَّ فِي هَذَا الْفِعْلِ لُغَتَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ: «سَالَ يَسَالُ»، كَمَا يُقَالُ: «ذَابَ
يَذَابُ»، وَيُقَالُ: «سَالَ يَسَالُ»، كَمَا يُقَالُ: «خَافَ يَخَافُ»، وَعَيْنُ هَذَا وَآوُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ:
«هُمَا يَتَسَاوَلَانِ»، كَمَا يُقَالُ: «يَتَقَاوَلَانِ»، وَ«يَتَخَاوَفَانِ»؛ فَهُوَ مِثْلُ: «خَافَ» وَزْنَا
وَعَيْنًا.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (قُولُهُمْ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) مِنْ هُنَا حَتَّى آخِرِ الْحَاشِيَةِ ابْنُ هِشَامٍ عِيَالٌ فِيهَا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ بْنِ جَنِي، فَكَمْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ
فِي هَذِهِ اللَّغَةِ! انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (١٤٨/٣) - (٢٨٣/٣) وَالْمَحْتَسَبُ (٨٩/١) - (١٧٥/١) -
(٢٨٧/٢) وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ (٩٥/٢) وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ (٣٨٠/١).

(٣) وَالْبَيْتُ لِبَلَالِ بْنِ جَرِيرٍ، وَهُوَ مِنَ الْمُتْقَارِبِ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: «ثُمَّ سَاءَلْتُهُمْ». انْظُرْ:
بَلَالُ بْنُ جَرِيرٍ وَمَا تَبَقِيَ مِنْ شِعْرِهِ (٣٩٢) مَنْشُورٌ فِي مَجَلَّةِ جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى (ج ٨١ ع ٣٩٤)
وَمُجَالِسُ ثَعْلَبِ (٣٠٨/١) وَالْخَصَائِصُ (١٤٨/٣).



وَقُرِئَ شاذًا: ﴿سِأَلْتُمْ﴾^(١)، وَخُرِجَتْ عَلَى التَّدَاخُلِ؛ لِأَنَّ الْكَسَرَ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْهَمْزَةَ عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى^(٢).

الْأَمِينُ الْمُحَلِّيُّ فِي «مِفْتَاحِ الْإِعْرَابِ»^(٣): «قَدْ يُنَادَى اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى مُرَدِّفًا بِالْمِيمِ الْمَشْدَدَةِ قَبْلَ (إِلَّا)؛ إِذَا نَا بِنَدُورِ الْمُسْتَثْنَى وَعِزَّتِهِ، كَمَا يُنَادَى قَبْلَ (نَعَمْ، وَلَا)؛ تَنْبِيْهَا عَلَى تَحْقِيقِ الْجَوَابِ وَصِحَّتِهِ».



(١) البقرة: ٦١، وهي قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب. انظر: معجم القراءات القرآنية (١/١١٤).

(٢) لمزيد تفصيل انظر: المحتسب (١/٨٩).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب: (٨٣).

﴿فصل﴾

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ [المُضَافَ دُونَ (أَل)] أَلَزِمَهُ نَصْبًا كَد: «أَزِيدُ ذَا الْجِبَلِ» [

نحو: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢):

أَزِيدُ أَخَا وَزَقَاءٍ إِنْ كُنْتُ نَائِرًا

وأجاز ابنُ الأنباريُّ أبو بكر^(٣) النصبَ في تابعِ المنادي المضافِ الخالي مِن

(أَل)، ونقلَ س^(٤) أن إجماعَ العربِ على وجوبِ النصبِ.

في «شرح الإيضاح» لابن أبي الربيع^(٥): «المنادي المنصوبُ لا خلافَ في

جوازِ نعتِهِ، وأمَّا المبنيُّ فثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقًا، والمنعُ مطلقًا؛ لتَنَزُّلِهِ مَنزِلَةً

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) بتمامه:

أَزِيدُ أَخَا وَزَقَاءٍ إِنْ كُنْتُ نَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ

والبيت غير معين القائل، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١٨٣/٢) واللمع (١٠٨)

والمفصل (٦٢).

(٣) وهو في ذلك تبع للكسائي والفراء وأبي عبد الله الطوال انظر: الزاهر لابن الأنباري (١٠/٢)

والتسهيل (١٨٢) وشرح الكافية للرضي (٣٦٤/١) وارتشاف الضرب (٢١٩٨/٤).

(٤) انظر: الكتاب (١٨٣/٢).

(٥) أسجل شكري وتقديري هنا إلى صديقي الدكتور منيب ربيع الذي تجشم عناء السفر إلى

جامعة الأزهر في القاهرة ليوثق لي هذا النقل من الكتاب المذكور، وهو محققٌ هناك

عندهم. انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع (٢/٤٢٦ -

٤٢٧).

أسماء الخطاب، والتفرقة^(١) بين ما غيّر في النداء، وحيّء به على حالة لا تكون في غيره، نحو «يَا هَنَاءُ»، و«يَا مَلَأْمَانُ»، و«يَا فُلُّ»، و«اللَّهُمَّ»، وهو مذهب س^(٢)، قال في: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾^(٣): «ليس: ﴿فَاطِرٌ﴾ نعتاً، وإنما هو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أو على حذفِ حرفِ النداء».

احتجّ مَنْ منع مطلقاً بما ذكرنا، وردّه الفارسي^(٤) ب: «يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ»، فبالوجه الذي جازَ جازَ النعت، وإذا تبيّنَ الرّدُّ على هذا تبيّنَ صحة مذهب س؛ لأنَّ الاسم الذي حيّء به في النداء على غير حاله في غير النداء قد تمحّص للوقوع موقعَ حرفِ الخطاب، من جهة بنائه على الضمّ، أو بتغيّر بنائه، كتغيّر (لَتِيم) إلى (لُؤْمَانُ)، و(فُلَانٍ) إلى (فُلُّ)، وهو الصّحيح. انتهى.

وفيه نظر؛ لأنَّ وقوع الاسم موقعَ أسماءِ الخطاب مانعٌ من النعت؛ لأنَّ أسماءِ الخطاب لا تُنعت، فكذا ما يقع موقعها، وليس بمانعٍ من التأكيد؛ لأنها تؤكّد، فكذا ما يقع موقعها، لكن روعي في إضافة التوكيد إلى ضمير الغيبة لفظُ المؤكّد، وهذا حين يثبت بنقل صحيح خارج عن حدّ القلة، نحو: «يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ»، والظنّ - بل العلم - بأنّ ذلك لا يوجد.

وَمَا سِوَاهُ اِرْزَعْ [أَوْ اَنْصِبْ وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَيَدَلَا]

(١) هذا المذهب الثالث.

(٢) انظر: الكتاب (١٩٦/٢).

(٣) الزمر: ٤٦.

(٤) انظر: الإيضاح (٢٣١).

قَالَ^(١):

لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا

وقَالَ^(٢):

يَا حَكْمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ

وقَالَ^(٣):

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا

وقَالَ^(٤):

(١) بتمامه:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا
وهذا لرؤية، وهو رجز. انظر: ديوان رؤية (١٧٤) والمقتضب (٢٠٩/٤) والأصول (٣٣٥/١).

(٢) بتمامه:

يَا حَكْمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوِ الْمُعْتَنِكَ
وهذا لرؤية، وهو رجز. انظر: ديوان رؤية (١١٨) والمقتضب (٢٠٨/٤) وشرح الأبيات
المشكلة الإعراب لأبي علي (٤١١) وأمالى ابن الشجري (٤٤/٣).

(٣) بتمامه:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَإِنْ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا
والبيت لجريز، وهو من الوافر. انظر: ديوان جريز (١١٨) والكمال (١٨٦/١) والأصول
(٣٦٩/١).

(٤) بتمامه:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوَفَّلَا أُعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُخْدِنَا حَرْبَا
والبيت لأبي طالب، وهو من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٣) والعقد الفريد (٢٧٤/٣)
والروض الأنف (٢٤٧/٥) وشرح الكافية الشافية (١١٩٧/٣).



أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا

الأولُ مثالُ التأكيد، والثاني النعت، والثالثُ البيانُ.

ونقل في «شرح التسهيل»^(١) أن: «أكثر النحويين يجعلون الثاني [في نحو] «يَا زَيْدُ زَيْدٌ» بدلًا».

* * *

وَأِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ (أَلْ) [مَا نُسِفَا] فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُتَقَى [قوله: (وَرَفْعٌ يُتَقَى) هو قولُ س والخليل^(٣) والمازني^(٤)، يجمعها: (خَمْسٌ)^(٥)، واختيارُ النصبِ مذهبُ أبي عمرو وأبي عُمَرُ ويونسُ وعيسى^(٦)].

* * *

وَأَيْهَا مَضْحُوبٌ (أَلْ) [بَعْدُ صِفَةٍ تَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ] نَبَّهُوا بـ: (هَآ) على أَنَّ مَا يَلِيهَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالدَّاءِ، وَلَمْ يَنْبَهُوا بِغَيْرِ (هَآ)^(٧) مِنْ حُرُوفِ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّهُنَّ يَقْتَضِينَ الْإِسْتِنَافَ، وَقَطَعَ مَا بَعْدَهُنَّ عَمَّا قَبْلَهُنَّ، بِخِلَافِ (هَآ)، قَالَ^(٨):

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٠٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح التسهيل.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ١٨٦ - ١٨٧).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢).

(٥) رَمَزَ بـ: (خمس) إلى الخاء من: (الخليل)، والميم من: (المازني)، والسين من: (سيويه).

(٦) انظر: المقتضب (٤/ ٢١٢) والأصول (١/ ٣٣٦).

(٧) يصح قراءة هذه الكلمة متصلة، هكذا: «بغيرها»، والضمير يعود على (ها) التنبيه.

(٨) بتمامه:

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا

وقال^(١):

فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

فإن قلت: فما تقول في نحو قوله:

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي^(٢)

أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ^(٣)

أهي (ها) التي تصحب (ذا)؛ فأجز: «يَا أَيُّ ذَا»، أو (ها) التي تصحب (أيّا)؛ فلم يلها اسمٌ تالي فتكون تنبيهاً له؟

= تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَسْلِكُ
والبيت لزهير، وهو من البسيط. انظر: ديوان زهير (١٨٢) والكتاب (٣/ ٥٠٠) والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

(١) بتمامه:

وَنَحْنُ أَقْسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا
والبيت ينسب للبيد، وهو من الطويل. انظر: ملحقات ديوان لبيد (٣٦٠) والكتاب (٢/ ٣٥٤).

(٢) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَغْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ
والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٨٨) والكتاب (٢/ ١٩٣).

(٣) بتمامه:

أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ لِسَيِّءٍ نَحْنُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ
والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ديوان ذي الرمة (١٠٣٧) وغريب القرآن (٢٦٣) والمقتضب (٤/ ٢٥٩).

فالجواب بالثاني، ولا يلزم ما ذكرت؛ لأنَّ (ذا) مع صفتها كالكلمة الواحدة؛ لإبهامها. من «حواشي ابن الرواحي»^(١).

في «أمالِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ»: «رَأَى قَوْمٌ أَعْرَابِيًّا فَقَالُوا لَهُ: «أَرَأَيْتَ مِنَ الشَّعْرِ شَيْئًا؟»، قَالَ: «لَا»، قَالُوا: «أَفَقَرَضْتَ مِنْهُ شَيْئًا»، قَالَ: «مَا قُلْتُ مِنْهُ إِلَّا بَيْتَيْنِ»، قَالُوا: «أَنْشِدْنَا»، فَأَنْشَدَهُمْ^(٢):

أَلَا أَيُّهَا الْمَوْتُ الَّذِي لَيْسَ آتِيَا أَرِحْنِي فَقَدْ أَتَيْتَ كُلَّ خَلِيلِ
أَرَاكَ بَصِيرًا بِالَّذِينَ أَحَبَّهُمْ كَأَنَّكَ تَنْحُو نَحْوَهُمْ بِدَلِيلِ

* * *

وَأَيُّهَا [الَّذِي] وَرَدَ وَوَصَفَ (أَيَّ) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ]

* * *

وَدُوْ إِشَارَةٌ ك: (أَيَّ) فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ]

ع: قد مضى في الباب السابق أَنَّهُمْ يَخْصُصُونَ بِالضَّرُورَةِ جَمْعَ (يَا) وَ(أَلْ)، إِلَّا فِيمَا اسْتُثْنِيَ، وَالْإِشَارَةُ هُنَا إِلَى كَيْفِيَةِ الْوُصُولِ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ (أَلْ)، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لَهُ عَنْ حَالَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، وَإِلَى حُكْمٍ يُخَالِفُ الْحُكْمَ الْمُتَقَدِّمَ ذَكَرُهُ فِي تَوَابِعِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّكَ تَتَوَصَّلُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: (أَيُّ)، وَ(ذَا)، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ أَنْ يُتَبَعَ

(١) لم تظهر لي، ورسمها: الركلي.

(٢) وقد نسب المرزباني هذا للإمام علي رضي الله عنه، والشعر من الطويل. انظر: المنازل والديار (٤٦٩) والدر الفريد (٧١ / ٥) ومجاني الأدب (٢٥ / ٢).

كِلَاهُمَا بِالاسْمِ الَّذِي فِيهِ (أَلْ)، إِلَّا أَنَّ هَذَا الَّذِي فِيهِ (أَلْ) الْمُتَوَصَّلَ إِلَى نِدَائِهِ بِ: (أَيُّ) وَ(هَذَا) لَا تَكُونُ (أَلْ) مِنْهُ إِلَّا جَنْسِيَّةٌ، أَوْ فِي مَوْصُولٍ، وَلَكِ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ (أَيُّ) وَ(ذَا)، فَصَارَتِ الْعِبَارَاتُ ثَلَاثَةً.

وَعَلِمَ أَنَّهُمْ قَدْ يُنَادُونَ الْإِشَارَةَ ابْتِدَاءً، مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ وَصْلِهِ، وَلَا يَتَّفِقُ ذَلِكَ لـ: (أَيُّ)، تَقُولُ: «يَا هَذَا»، وَتَسْكُتُ، وَلَا تَقُولُ: «يَا أَيُّهَا»، وَتَسْكُتُ، نَعَمْ، إِنْ جُمِعَتَ بَيْنَهُمَا جَازَ أَنْ لَا تَأْتِيَ بِالْاسْمِ الَّذِي فِيهِ (أَلْ)، فَتَقُولُ^(١):

أَيُّهُدَانِ كُلا زَادُكُمَا

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ [الْأَوْسِ]»^(٢) يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمٌّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصَبُّ



(١) بتمامه:

أَيُّهُدَانِ كُلا زَادُكُمَا وَذَرَانِي وَاعْلَا فِيمَنْ يَغْلُ

وَالْبَيْتَ لَمْ يَعِينَ صَاحِبَهُ، وَهُوَ مِنَ الرَّمْلِ. انظر: مجالس ثعلب (٤٢/١) وشرح التسهيل (٣٩٩/٣) وشرح شذور الذهب (١٩٩).

(٢) إشارة إلى قوله من الطويل:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِيِّنِ الْعَطَارِفِ

الشاهد فيه: «يا سعد سعد الأوس» حيث كرر المنادى مضافاً فإنه يجب نصب الثاني وفي الأول وجوه، والمقصود بالسعديين سعد بن معاذ وسعد بن عباد. انظر: حاشية ابن حمدون (٤١/٢) والمجالسة وجواهر العلم (٩٦/٤) والمستدرك على الصحيحين (٢٨٣/٣) وأكام المرجان (١٩٠) وهواتف الجنان (٣٦) والتمهيد (١٠٥/٢٤).



[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ [إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَ: (عَبْدِي، عَبْدِي، عَبْدًا، عَبْدِيَا)]
ع: كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ مَنْ قَالَ: «يَا غُلَامُ» هُوَ الَّذِي يَسْكُنُ الْيَاءَ، فَرَأَيْتُ فِي
«الْخَصَائِصِ»^(١): «قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي إِنْشَادِ سَبْيُوهِ^(٢):

دَارُ لِسُغْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكََا

إنه خرج من الخطأ إلى الإحالة.

يعني^(٣): لَأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ وَابْتَدَأَ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ مُحَرَّكَةً لِلابْتِدَاءِ سَاكِنَةً لِلْوَقْفِ.
قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤): «وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي حَذَفَ الْيَاءَ هُوَ الَّذِي يَقُولُ: (هَي)،
بِالْإِسْكَانِ، وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ^(٥)، فَإِذَا احتَاجَ هَذَا إِلَى الْوَقْفِ رَدَّهَا، فَقَالَ: (هَي)،
فَصَارَ الْحَرْفُ الْمَبْدُوءُ بِهِ غَيْرَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنْ الْحَذَفَ عَلَى لُغَةِ الْإِسْكَانِ؛ لِأَنَّ^(٦) الْحَذَفَ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْلَالِ،

(١) انظر: الخصائص (٩٠ / ١).

(٢) انظر: الكتاب (٢٧ / ١).

(٣) هذا كلام لابن هشام، اعترض به خلال كلام ابن جني ليوضح.

(٤) انظر: الخصائص (٩٠ / ١).

(٥) قال الفراء: «وَبَنُو أَسَدٍ يَسْكُنُونَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ مِنْ (هَي، وَهُوَ) فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، سَمِعْتُهَا مِنْ بَنِي دَبِيرٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ». انظر: لغات القرآن للفراء (٢٩).

(٦) هنا في المخطوط كلمة (الحذ) أظنها زائدة.

وهو إلى السواكن؛ لضعفها أقرب منه إلى المتحرّك؛ لقوّته، ولهذا قُبِحَ الحذفُ في^(١):

لَمْ يَكُ الْحَقُّ

لأنّه موضعٌ تتحرّك فيه النون، فتقوى بالحركة.

ع: الذي يحتاج إليه أبو الفتح هنا ما أخبرتّا به من أن الحاذِفَ راوٍ للمحذوف وَقَفًا، وأمّا كون المحذوف ساكنًا أو متحرّكًا فشيءٌ آخر لا يتعلّق به، ولا بنا في هذا الموضع، ولكنه قاله فاتبعناه.

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ [وَحَذَفُ الْيَا اسْتَمَرَّ] فِي: «يَا بَنُ أُمِّ، يَا بَنَ عَمٍّ لَا مَفْرَ»

وَفِي النَّدَا [أَبَتْ،] عَرَضَ وَأَحْسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنَ الْيَا النَّأِ عَوْضَ

في «العزّي»^(٢): «وَأُمَّةٌ وَأُمٌّ، يُقَالُ: «هذه أُمَّةٌ زَيْدٍ»، أي: «أُمُّ زَيْدٍ».

وفي «الغريبي»^(٣): «قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾^(٤) يُقَالُ في النداء: «يَا أَبَتَ»،

(١) بتمامه:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَنَمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

والبيت لحسيل بن عرفة، وهو من الرمل. انظر: النوادر (٢٩٦) والتمام (١٧٥).

(٢) انظر: غريب القرآن لابن عزيز السجستاني (٩١).

(٣) انظر: الغريبين للهرودي (٤٠/١).

(٤) مريم: ٤٢.



و«يَا أَبَتَا»، و«يَا أَبَتِ»، و«يَا أَبَتِي».

قَالَ الْفَرَّاءُ^(١): «الهاءُ فيها هاءٌ وقفَةٌ، وكُثِرَتْ في الكلامِ حتَّى صارتَ كهاءِ التَّأْنِيثِ، وأدخِلُوا عليها الإضافةَ».

قَالَ ابْنُ بَرِّي: «هاءُ السَّكْتِ لَا تَرْجِعُ تاءً موصولةً في شيءٍ مِنَ الكلامِ، والذي ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ دعوى لَا دليْلَ عليها».



(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢/٢) وتفسير الطبري (٥٤٩/١٥).

[أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النِّدَاءِ]

وَقُلْ (بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ) (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا وَاطَّرَدَا]

قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِحَدِيثَةِ لَيْلَةِ الْخَنْدَقِ^(١): «قُمْ يَا نَوْمَانُ».

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ: (قُلْ، وَقُلْ)، (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ)، (خَبَاثُ، فَسَقُ) وَتَرَكَ
سِتَةً: (هَنَاءُ)، وَنَحَوَ: (مَكْرَمَانُ، وَمَكْذَبَانُ، وَمَخْبَتَانُ، وَمَلَأْمَانُ)، وَ(أَبَتِ، وَأُمَّتِ)،
و(يَا مَلَأْمُ)، ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٢)، وَ(اللَّهُمَّ).

* * *

فِي سَبِّ الْإِنْسِيِّ [وَزَنُ (يَا خَبَاثُ) وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنْ الثَّلَاثِي]

قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) كَانَ الْأَجُودَ:

وَذَا وَالْأَمْرُ قَسَمٌ مِنَ الثَّلَاثِي

قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ) الْبَيْتُ، قَالَ^(٣):

تَرَكَهَا مِنْ إِيْلٍ تَرَكَهَا

أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا

(١) انظر: صحيح مسلم (٣/ ١٤١٤).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣٠).

(٣) الرجز لطيف بن يزيد الحارثي. انظر: الكتاب (٣/ ٢٧١) وأمالى ابن السجري (٢/ ٣٥٣).



أَبُو النِّجْمِ^(١):

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ

رُؤْيَا^(٢):

نَظَارٍ كَنِي أَرْكَبَهَا نَظَارٍ

وَقَالَ آخِرُ^(٣):

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاخَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شِمَالِ بَارِدَاتِ الْأَتَامِلِ

وَقَالَ آخِرُ^(٤):

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجَرْدَاءِ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٍ حُجُولُهَا

السَّيْرَافِيُّ^(٥): «فهذه كُلُّهَا معدولةٌ عن: «افْعَلْ»، وَبُنِيَتْ عَلَى الْكسْرِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُوْنْتُ بِهِ: (ذَلِكَ)، وَ: «إِنَّكَ ذَاهِبَةٌ»، وَ: «أَنْتِ تَقُومِينَ».

ع: وهذا شبيهٌ بِيَابِ (حَذَامٍ، وَفَسَاقٍ)؛ فَأَجْرِي مَجْرَاهُ، فَبَابُ (حَذَامٍ) مَحْمُولٌ

(١) من تمامه:

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ أَوْ تَجَعَّلُوا مِنْ دُونِكُمْ وَبَارٍ

وهو رجز. انظر: ديوان أبي النجم (٩٧) والكتاب (٢٧١/٣) والاشتقاق (١٣٣).

(٢) كذا نسبه من نسب أبيات كتاب إمام الصنعة سيوييه، وهو ليس في ديوان رؤْيَا، بل هو في

ديوان أبي العجاج. انظر: ديوان العجاج (٧٦) والكتاب (٢٧١/٣) وشرح أبيات سيوييه

(٢٦٩/٢).

(٣) والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: ديوان الفرزدق (٦٥/٢) والكتاب (٢٧٢/٣).

(٤) والبيت ينسب لجبرير، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٧٢/٣) والإنصاف (٤٣٧/٢).

(٥) انظر: شرح كتاب سيوييه للسيرافي (٣٩/٤).

على هذا في أصل البناء، وهذا محمولٌ عليه في صورته. انتهى.

سِيرَافِي^(١): ولم يجعلها س^(٢) مبنيةً على أصلِ التقاء الساكنين؛ لأنه يرى أنَّ أوْلَهما إن كانَ أَلِفًا فإنما حركته الفتح، بدليلِ قوله^(٣) في (إِسْحَارٌ) مسمًى به رجلٌ، ثمَّ يُرْخَمُ، فإنه يقول: «يَا إِسْحَارَ أَقِيلْ»، بفتحِ الراء؛ لأنَّ قبلها فتحة الحاء، والألفُ بينهما ساكنةٌ، وهي تؤكِّدُ الفتح، وحَمَلَه^(٤) على قولهم: «عَصَّ يَا هَذَا»؛ لفتحِ العين.

فإن قيل: فإنهم يقولون: «رُدَّ، وفِرَّ».

قيل له: الحجةُ في [عَصَّ] أقوى من^(٥) قولِ مَنْ يقول: «رُدَّ، وفِرَّ»، ويقولُ في: «عَصَّ»: «عَصَّ»، فيفصلُ بينهما، ويفتحُ من أجلِ فتحةِ العين، ومما يقوِّي ذلك: «انْطَلَقَ يَا زَيْدٌ»، وقوله^(٦):

..... لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

* * *

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٩/٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢٧٢/٣).

(٣) انظر: الكتاب (٢٦٤/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٢٦٥/٢).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من السيرافي.

(٦) بتمامه:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

والبيت لرجل من أسد السراة، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٢٦٦/٢) والكامل (١٣١/٣)

والحجة (٦٦/١).



وَشَاعَ فِي سَبِّ [الدُّكُورِ (فَعَلُ)] وَلَا تَقْسُ وَجُرَّ فِي الشُّعْرِ (فُلُ)]
 قوله: (فَعَلُ) أي: مختصاً بالنداء، وإلا لم يذكره هنا، وشذ قول عمر بن أبي
 ربيعة^(١):

لَسْتُ أَنْسَى قَوْلَهَا مَا هَذَهَدَتْ ذَاتَ طَوْقٍ فَوْقَ غُضَنِ مِنْ عَشْرِ
 حِينَ صَمَمْتُ عَلَى مَا كَرِهَتْ هَكَذَا يَفْعَلُ مَنْ كَانَ غَدَرَ
 وقوله: (صَمَمْتُ عَلَى مَا كَرِهَتْ): كناية عما رام من الفاحشة، وفيه مدح لها
 بالعفاف، ولا يفهم من كلامه أنها أجابت.

قوله: (وَجُرَّ فِي الشُّعْرِ فُلُ)، ومثله^(٢):

يَدْعُوهُ سِرًّا وَإِعْلَانًا لِيَرْزُقَهُ شَهَادَةَ يَدَيَّ مِلْحَادَةَ غَدَرٍ
 وقوله^(٣):

أَطَوُّ مَا أَطَوُّ ثُمَّ آوِي إِلَى يَتِّ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ



(١) من الرمل. انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (٩٠).

(٢) والبيت لأم عمران بنت الحار، وهو من البسيط. انظر: شعر الخوارج (٧٣) والكامل (٢١٤/٣).

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الوافر. انظر: ديوان الحطيئة (٢٨٠) والمقتضب (٢٣٨/٤) وديوان المعاني (٣٩/١).



[الاستغاثة]

إِذَا اسْتُعِثَّ اسْمٌ [مُنَادَى خُفْضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ: «يَا لِلْمُرْتَضَى»]

* * *

وافتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ [إِنْ كَرَّرْتَ (بَا) وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيًا]

* * *

وَلَامٌ مَا اسْتُعِثَّ [عَاقَبْتَ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ دُو تَعَجَّبَ أَلِفٌ]

قوله: (عَاقَبْتَ أَلِفٌ)؛ لمدِّ الصوت، وكانت هي الزائدة دُونَ أُخْتِهَا^(١)؛ لأنها أخفُّ وأطول مدًّا، وأكثرُ زيادةً في الكلام من أُخْتِهَا، بل من جميع الحروف التي تُزَادُ.

قوله: (أَلِفٌ)، وقوله: (أَلِفٌ) جناسٌ، يسمَّى (الجناس المَحَرَّفَ)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿٧٦﴾ فَأَنْظَرَكَيْفَ كَانَ عَذِيبَةُ الْمُنْذِرِينَ ﴿٧٧﴾﴾^(٢)، وقولهم: «جُبَّةُ الْبَرْدِ، جُنَّةُ الْبَرْدِ»، وهو من الجناس التَّامِ^(٣).



(١) في المخطوط: (أُخْتِهَا).

(٢) الصافات: ٧٢-٧٣.

(٣) انظر: عروس الأفراح (٢/٢٨٦).



[النَدْبَة]

ذكر ابنُ الحَاجِبِ^(١) النَدْبَةَ بعدَ الترخيمِ، وليسَ بحَسَنِ، والصوابُ فِعْلُ الناظِمِ.
مَا لِلْمُتَادَى اجْعَلْ [لِلمُتَدَوِّ وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَ] [مَا لِلْمُتَادَى اجْعَلْ]: يعني: «فِي أَحْكَامِهِ وَأَقْسَامِهِ»^(٢)، إلا ما يُسْتَثْنَى، كذا
فعلٌ في «سَبْكِ المنظوم»^(٣)، وكان ينبغي له أن يقدِّمَ الأقسامَ على الأحكامِ في اللفظِ؛
لكونها مقدَّمةٌ عليها بالطَّبْعِ.

ع: قوله: (وَلَا مَا أُبْهِمَ)، دَلَّ ذِكْرُهُ إِيَّاهُ مع النكرة على أَنَّهُ بعضُ أنواعِ المعرفةِ،
وإِلَّا لَمْ يُذَكَّرْ، وعلى أَنَّ الإِبْهَامَ خلافُ التعريفِ، لا ضِدُّهُ؛ فلهذا صَحَّ اجتماعُهُما
في المحلِّ الواحدِ.

قالوا^(٤): «والمبهمُ شيان: الإشارةُ، والموصولُ»، ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ.

قوله: «إِنَّ النكرةَ والمبهمَ لا يُندبان»، زادَ في «المُؤَصَّل»^(٥): التابعُ.

* * *

(١) انظر: الكافية ٢٠ - ٢١.

(٢) في المخطوط: «في أقسامه وأحكامه»، وهو سهو من الناسخ؛ فإنه كذلك في سبك المنظوم،
وتعليق ابن هشام عليه يدل على هذا الترتيب.

(٣) انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(٤) انظر: الأصول (١/١٤٩) والجمل للجرجاني (١٤) والمفصل (٢٤٥).

(٥) يقصد به كتاب (المؤصل في نظم المفصل) للإمام ابن مالك، وهذا الكتاب مفقود، وقد نثره =

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَذ: (بَثْرَ زَمْزَمَ) يلي: «وَأَمَّنْ حَقَرًا»
[ويندب الموصول]: كالاستثناء من قوله: (وَلَا مَا أَبْهَمَا).

وأرسل القول في الموصول، وقيدته في «سبك المنظوم»^(١)، فقال: «شَرُطُ
الْمُنْدُوبِ أَنْ لَا يَكُونَ مُبْهَمًا غَيْرَ (مِنْ) الْمُوصُولَةِ بِمُعَيَّنٍ، كذ: «مَنْ حَقَرَ بَثْرَ زَمْزَمَ».
وفي مثل هذا الاستعمال خلاف، أعني: أن يُطْلَقَ الْعَامُّ وَيُخَصَّصَ إِلَى أَنْ يَبْقَى
واحد، الجمهور على منعه»^(٢).

قوله: (بِالَّذِي اشْتَهَرَ)، حَذَفَ الْعَائِدَ الْمَجْرُورَ بِالْحَرْفِ، وَلَمْ يُكْمِلْ شَرْطَ
الْحَذْفِ، لَا يُقَالُ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: «بِالصَّلَةِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ»، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَجْرُورٍ؛ لِأَنَّ
شُهْرَةَ الصَّلَةِ وَحْدَهَا فِي نَفْسِهَا لَا تَكْفِي فِي نُدْبَةِ الْمُوصُولِ، بَلْ لَا بَدَأَ مِنْ شُهْرَةِ
الموصول بها.

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ [صِلَةٌ بِالْأَلْفِ مَنَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ]

كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي [بِهِ كَمَلُ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمْلُ]

= ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(٢) كلام الأصوليين أن الجمهور على جوازه انظر: العدة في أصول الفقه (٥٤٤/٢) والتبصرة

للشيرازي (١٢٥) وقواطع الأدلة (١٨١/١) وروضة الناظر (٥٢/٢) والإبهاج (٢٧٤/٢)

والتحبير (٢٥٢٠/٦).



ع: نقل القرطبي^(١) عن الكسائي^(٢) أنه قال في: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا﴾^(٣)،
 إِنَّ: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ نداء مضاف، وإن المعنى: «يَا سُبْحَانَكَ».
 ع: وفيه نظر؛ لأنه لا يجوز: «يَا غُلَامَكَ»، وإنما يجوز في الندبة خاصة، نحو:
 «وَا غُلَامَكَ»^(٤).

* * *

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أُولِهِ [مُجَانِسًا] إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهُمْ لَا بِسَا
 (لَا بِس): اسم فاعل، مِنْ: كَبَسَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: خَلَطَهُ.

* * *

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ [إِنْ تُرِدْ] وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ
 [وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ]: وَمِنْ ثَمَّ لُحْنُ الْمُتَنَبِّي^(٥) فِي قَوْلِهِ^(٦):
 وَآخَرَ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَيْمٌ

(١) انظر: تفسير القرطبي (١/٢٨٧).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٤٤) والبحر المحيط (١/٢٣٨).

(٣) البقرة: ٣٢.

(٤) انظر: الأصول (١/٣٥٧) والحجة (٤/٣٣٦).

(٥) ممن لحنه ابن جني وابن يعيش. انظر: الخصائص (٢/٢١٤) وشرح المفصل (٥/٤٠٢).

(٦) بتمامه:

وَآخَرَ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَيْمٌ وَمَنْ يَجْنِسِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ

والقصيدة من البسيط. انظر: ديوان المتنبّي (٣٢٢).

قالوا: وَإِنَّمَا تَلْحَقُ فِي الْوَقْفِ؛ لَخَفَاءِ الْأَلْفِ، فُتُبِّنُ بِهَا، فَإِذَا^(١) وَصَلَتْ
حَذَفَتْ.

قال الجرجاني في «الْوَسَاطَةِ»^(٢): «وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْفَرَاءَ»^(٣) وَغَيْرَهُ أَجَازُوا ذَلِكَ،
وَأَنْشَدُوا^(٤):

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْأَلُ

يَا مَرْجَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ^(٥)

وقال المجنون^(٦):

فَقُلْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا

(١) في المخطوط (ذا).

(٢) انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٢٢ / ٢).

(٤) بتمامه:

يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْأَلُ عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

والرجز لعروة بن حزام. انظر: إصلاح المنطق (٧٤) وشرح المفصل (١٧٧ / ٥).

(٥) بتمامه:

يَا مَرْجَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرْبُهُهُ لِلْسَّائِيَةِ

والرجز هذا غير معين القائل، وعند الفراء: (نَاجِيَةٍ). انظر: الخصائص (٣٦٠ / ٢) والاقتضاب

(٢٥٦ / ٣).

(٦) وفي الديوان: «يا رحمن». انظر: ديوان المجنون (٥٦) والشعر والشعراء (٥٥٥ / ٢) والزاهر

(٦ / ١).



وقال أبو زيد^(١) في قول امرئ القيس^(٢):

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهَا

البيت: إن هذه الهاء هاء الوقف، وخالفه جُلُّ النحويين^(٣).

قوله: (إِنْ تُرِدْ)، وقوله: (لَا تُرِدْ) جناسٌ خطي^(٤)، ومثله: ﴿وَمَنْ يَحْسَبَنَّ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾^(٥)، وقول علي^(٦) - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «قَصْرُ نِيَابِكَ؛ فَإِنَّهُ أَبْقَى وَأَنْقَى وَأَتَقَى»، وقولهم^(٧): «عَرَّكَ عِرْكَ، فَصَارَ قُصَارُ ذَلِكَ ذَلِكَ، فَأَخْشَ فَاخْشَ فِعْلِكَ، فَعَلَّكَ تُهَذَا بِهَذَا»، وقول الحريري^(٨):

(١) انظر: الصحاح (٦/٢٥٣٧) وشرح المفصل (٥/٤٠٢).

(٢) بتمامه:

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهَا يَا هَنَا هُ وَنَحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرِّ
وهو من المتقارب. انظر: ديوان امرئ القيس (١٠٦) والزهرة (٢٨) والمذكر والمؤنث لابن
الأنباري (٢/٢٠٧).

(٣) انتهى النقل هنا من الوساطة. انظر: الوساطة (٤٦٣).

(٤) ويسمى الجناس المصحف أو التصحيف. انظر: عروس الأفرح (٢/٢٩٣).

(٥) الكهف: ١٠٤.

(٦) انظر: الإعجاز والإيجاز (٣٤) وتحقيق الفوائد الغيائية (٢/٨١٣).

(٧) ينسب أيضًا للإمام علي رضي الله عنه. انظر: مفيد العلوم (٣٨٠) وتصحيح التصحيف (٢١)
وتاج العروس (١٣/٤٣٣).

(٨) بتمامه:

رُئِيتَ زَيْنَبٌ يَقْدُ يُقْدُ وَتَلَاهُ وَتَلَاهُ تَهْدُ يَهْدُ
وهو من الخفيف. انظر: مقامات الحريري (٤٩٧) وشرح الشريشي على مقامات الحريري
(٣/٣٧٧).

زَيْتٌ زَنْبٌ بِقَدْ يُقْدُ

وَقَائِلٌ: «وَأَعْبِدِيَا، [وَأَعْبِدَا] مَنْ فِي النَّدَا يَلَاذَا سُكُونِ أَبْدَى]

فإن قلت: «وَأَغْلَامٌ غُلَامِي» وجب تحريك الياء.

وفي «الْوَسَاطَةِ»^(١) في: «وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ» ما نصّه: «وَأَضْعَفُ مِنْ لَحَاقِ هَذِهِ الْهَاءِ إِسْقَاطُ يَاءٍ (قَلْبِيَّاهُ)، والصواب إثباتها، وكذا: «وَأَنْقِطَاعَ ظَهْرِيَّاهُ»^(٢)؛ لأنَّ الياء إنما تَسْقُطُ حيثُ يُحْذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الْمَنَادَى، فَلَمَّا كُنْتَ تَقُولُ: «وَأَزِيدُ»، فَتُحْذَفُ التَّنْوِينُ، قُلْتَ: «وَأَغْلَامَاهُ»، بِإِسْقَاطِ الْيَاءِ، وَلَوْ قُلْتَ: «وَأَغْلَامٌ غُلَامِيَّاهُ» أَثْبَتَ الْيَاءَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي النَّدَاءِ: «يَا غُلَامَ زَيْدٍ»، فَتُنَوِّنُ^(٣) الْمِضَافَ إِلَى^(٤) الْمَنَادَى، وَلَكَ فِي الْمَفْرَدِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ، تَقُولُ: «وَأَغْلَامِيَّاهُ»، وَإِذَا جَاءَ مَوْضِعُ ثَبَتِ فِيهِ النُّونُ فَلَيْسَ غَيْرُ إِثْبَاتِ الْيَاءِ، هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ جِلَّةُ النُّحَوِيِّينَ وَحُدُودُهُمْ، وَقَدْ أَجَارَ بَعْضُهُمْ^(٥) إِسْقَاطَ الْيَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ فِي الشَّعْرِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْكَلَامِ.



(١) انظر: الوساطة (٤٦٤).

(٢) انظر: الكتاب (٢٢٢/٢) والمقتضب (٢٧١/٤).

(٣) في المخطوط (فتنوين) والتصويب من الوساطة.

(٤) فوقها في المخطوط: (ظ)، وهي تعني الظن.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي (٤١٦/١).



[الترخيم]

تَرْخِيمًا احْذِفْ [آخِرَ الْمُنَادَى كَذ: «يَا سَعَا» فَيَمْنُ دَعَا (سُعَادًا)]

ع: تجويزُ ابنِ الناظم^(١) في قوله: (تَرْخِيمًا) أن يكونَ ظَرْفًا، أي: وَقَتَ الترخيمِ، مُخَالِفٌ لِمَا اشترَطَه في بابِ (الظَرْفِ)^(٢)؛ إذ قَالَ: «بشَرَطِ إِفْهَامِ تَعْيِينِ وَقْتِ أَوْ مِقْدَارٍ».

ع: مرادُه بـ: (المنادى): الصرِيحُ، فخرَجَ المستغاثُ، والمندوبُ، قالوا: الحذفُ مِنْهُمَا يُنَافِي المرادَ بِهِمَا مِنْ تطويلِ الصوتِ.

ولكَ أن تقولَ: إِنَّهُمْ أَجَازُوا فِي الْمُسْتَغَاثِ: «يَا لِرَيْدٍ»، بكسرِ اللامِ، على حذفِ المستغاثِ البتَّةَ، فتجويزُ حذفِ آخرِه أسهلُّ، فافهمه.

* * *

وَجَوَزْنَاهُ مُطْلَقًا [فِي كُلِّ مَا أَنتَ بِالْهَاءِ وَالذِي قَدْ رُحِّمًا]

قوله: (وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا) احترازٌ قَبْلَ أن يجيءَ الْمُحْتَزُّ^(٣) عنه، وذلك أَنَّهُ يَقُولُ

بعدُ:

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٢٣).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٢٠٣).

(٣) في المخطوط: «المحترز وعنه»، فالظاهر أن الناسخ ظن أن ضمة (المخبر) واوًا، فكتبها واوًا.

فَحَسُنَ أَنْ يَدْخَلَ تَحْتَهُ، نَحْوُ: (عَقْبَاءُ)، كَذَا قَالَ ابْنُهُ ^(١).
وفي «الصَّحاح» ^(٢): «وَعُقَابٌ عَقْبَاءُ، وَعَبْنَقَاءُ، وَبَعْنَقَاءُ، عَلَى الْقَلْبِ، أَي:
ذَاتُ مَخَالِبٍ جِدَادٍ».

* * *

يَحْدِفُهَا وَفَرُّهُ [بَعْدُ وَآخِظْلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا]
[بحذفها وفره بعد]: اعترض بهذا بين ذكر أقسام ما يُرَخِّمُ، وَمَا لَا يُرَخِّمُ،
وكان ينبغي تأخيرهُ عند الكلام على ما يُحْدَفُ للترخيم.
فإن قيل: فقد قال في أول الباب:
..... اخْدِفْ آخِرَ الْمُتَادَى
فهلّا اعترضت عليه هناك.
قلت: لم يذكره هناك لبيان ما يُحْدَفُ، وإنما ذكره لتعريف الترخيم.

* * *

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا [فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ مُتَمِّ]
قوله: (دُونَ إِضَافَةٍ) قَالَ ابْنُهُ ^(٣): «وَلَا شَيْءَ بِهِ».
ع: مثلُ أَنْ تُسَمِّيَ رَجُلًا ب: «ضَارِبٌ زَيْدًا».

* * *

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٤٢٣ - ٤٢٤).

(٢) انظر: الصحاح (١/١٨٧).

(٣) انظر: شرح ابن الناطم (٤٢٥).



وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفْ [الَّذِي نَلَا] إِنَّ زَيْدَ لَيُنَاسَاكِتَا مُكَمَّلَا]

* * *

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا [وَالْخُلْفُ فِي] وَارٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحُ فُفِي]

* * *

وَالْعَبْرَ اخْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ [وَقَلَّ] تَرْخِيمٌ جُمْلَةً وَذَا عَمَرُو نَقَلْ]

[عمرو]: في «شرح المفصل» للسُّغْنَاقِي^(١): «سَيَّبُوهُ كَانَ فَتَى أَعْجَمِيًّا، يَعْتَادُ شَمَّ التَّفَّاحِ؛ فَلَقَّبَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: لُقِّبَ بِذَلِكَ؛ لِنَظَافَتِهِ؛ لِأَنَّ التَّفَّاحَ مِنْ نَظِيفِ الْفَوَاحِ. وَلِلزَّمْخَشَرِيِّ^(٢) فِيهِ:

أَلَا صَلَّى إِلَهَ صَلَاةٍ صَدَقِ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبَرِ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بُوْقَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرِ
وَكَانَ الْكِنْدِيُّ يَقُولُ: «كَأَنَّ النَّحْوُ أُوجِي إِلَيْهِ»، وَقِيلَ: لَمْ يَلْغُ مَبْلَغُهُ مَنْ تَقَدَّمَ،
وَلَا مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ، وَهُوَ ابْنُ بَضِيعٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ^(٣): «تُوفِّي بِالْأَهْوَاِزِ، وَقَدْ نَيْفَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ»^(٤).

* * *

(١) انظر: شرح المفصل للسُّغْنَاقِي (٢٤).

(٢) انظر: ديوان الزَّمْخَشَرِيِّ (٢٨٤).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٧/١).

(٤) انتهى النقل عن السُّغْنَاقِي، وقد قال صديقنا الدكتور فيصل المنصور: «مِنْ الْوَهْمِ الْمَشْتَهَرِ أَنَّ سَيَّبُوهُ تُوْفِّيَ وَهُوَ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ عَمْرِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ تُوْفِّيَ وَقَدْ بَلَغَ الْخَمْسِينَ أَوْ كَادَ =

وَأِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ [مَا حُذِفَ] فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

في مسألة (منصور)^(١): إِذَا قُلْتَ: «يَا مَنْصُ» تَخْتَلِفُ الضَّمَّةُ تَقْدِيرًا.

ومثل ذلك: (الْفُلُكُ)، كَسَرُوا: (فُعَلًا) على (فُعَلٍ)، مِنْ حَيْثُ كَانَ: (فُعَلٌ) يُعَاقِبُ (فُعَلًا)، ك: (شُغْلٌ، وَيُخْلٍ، وَعُزْبٌ، وَعُجْمٌ)، وَ(فَعَلٌ) يُكَسِّرُ عَلَى (فُعَلٍ)، ك: (أَسَدٌ، وَوَثْنٌ، ذَكَرَ س^(٢) أَنَّهُ قُرِيَ: ﴿إِلَّا أَتْنَا﴾^(٣)، ف: (فُلُكٌ) مَفْرَدًا ك: (قُفْلٌ)، وَجَمْعًا ك: (رُفْلٌ).

وكذا: (دِلَاصٌ، وَهِيَجَانٌ)، فِي الْجَمْعِ [ك] ^(٤): (كِرَامٌ، وَلِثَامٌ)، وَفِي الْمَفْرَدِ ك: (ضِنَاكٌ، وَكِتَاظٌ).

وكذا ضَمَّةُ: (رُبَابٌ) غَيْرُ ضَمَّةِ (رُبَى)؛ لِأَنَّ (رُبَابًا) ك: (عُرَاقٍ، وَطُؤَارٍ،

= أَوْ جَاوَزَهَا. وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ عِيْسَى بْنِ عِمْرَ، وَقَدْ تَوَفَّى عِيْسَى عَامَ ١٤٩ هـ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلُ سَمَاعِ سَيُوبِيهِ مِنْهُ عَامَ ١٤٥ هـ وَكَانَ عَمْرُهُ حِينَ إِذْ ١٥، فَإِنَّ سَنَةَ حَيْثُ تَوَفَّى عَامَ ١٨٠ هـ تَكُونُ ٥٠ سَنَةً. وَقَدْ ذَكَرَ نَحْوًا مِنْ هَذَا ابْنُ مَسْعَرٍ. انْظُرْ: تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النَّحْوِيِّينَ لِابْنِ مَسْعَرٍ (١١٠).

(١) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ حَتَّى آخِرَهَا مَلَخَصَةٌ مِنْ كِتَابِ الْخَصَائِصِ لِابْنِ جَنِيٍّ، وَسَيُشِيرُ ابْنُ هِشَامٍ فِي نَهَايَةِ الْحَاشِيَةِ إِلَى هَذَا. انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (٢/ ١٠٠) وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) سَيُوبِيهِ لَمْ يَنْصَ عَلَى هَذَا، بَلْ إِنَّهُ أَلْمَحَ، فَقَالَ: «وَوَثْنٌ وَوَثْنٌ، بَلَغْنَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ»، وَيَفْسِرُهُ قَوْلُ الْفَرَاءِ: «وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَتْنَا»، جَمَعَ الْوَثْنَ، فَضَمَّ الْوَاوَ فَهَمْزُهَا، كَمَا قَالَ: «وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ». انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣/ ٥٧١) وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ (١/ ٢٨٨) وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ (٢/ ١٥٨).

(٣) النِّسَاءُ: ١١٧، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ.

(٤) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

وتَوَامٍ، وأَوَائِلُ كُلِّ مِنْهِنَّ مُخَالِفٌ لِأَوَائِلِ وَاحِدِهَا، وهو: (عَرَقٌ، وَظَنَرٌ، وَتَوَامٌ)، وكذا في (رُبَابٍ).

وكذا: (فُومٌ، وفُومَانٌ)، و(خُوطٌ، وخُوطَانٌ)، الضَّمَّةُ والسُّكُونُ مُخْتَلِفَانِ، وكذا سَكُونٌ (ظَهْرٍ)، غَيْرُ سَكُونٍ (ظَهْرَانٍ)، وكسْرٌ لَامٍ (دَهْلِيْزٍ) غَيْرُهَا فِي (دَهَالِيْزٍ)؛ لِأَنَّ هَذِهِ كَسْرَةٌ مَا يَأْتِي بَعْدَ أَلْفٍ الْجَمْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَاحِدِ مَكْسُورًا، كذا: (مِفْتَاحٍ، وَمِفَاتِيحٍ).

وقَالُوا: (صِنُوْ، وَقِنُوْ)، و: (صِنُوَانٌ، وَقِنُوَانٌ)، وكذا فِي: (حِسْلٍ، وَخِشْفٍ)؛ لَوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (فِعْلًا، وَفَعَلًا) تَعَاقَبَا فِي: (بَدَلٍ، وَشَبِيهِ، وَمَثَلٍ)، و(فَعَلٌ) يُجْمَعُ عَلَى (فِعْلَانٍ)، كذا: (شَبَبٌ، وَخَرَبٌ، وَتَاجٌ، وَقَاعٌ).

وَالثَّانِي: أَنَّ (فِعْلًا، وَفَعْلًا) تَعَاقَبَا فِي: (عُلُوٍّ، وَسُفْلٍ، وَرُجْزٍ)، و(فُعْلٌ) يُجْمَعُ عَلَى (فِعْلَانٍ)، نَحْوُ: (كُوزٍ، وَخُوتٍ)، فَكَمَا أَنَّ كَسْرَ فَاءٍ: (شِبْنَانٍ، وَبِرْقَانٍ) غَيْرُ فَتْحَةٍ: (شَبَبٌ، وَبَرَقٌ)، كَذَا الْكَسْرَتَانِ فِي: (صِنُوٍ، وَصِنُوَانٍ)، وَكَمَا أَنَّ ضَمَّةَ: (كُوزٍ) غَيْرُ كَسْرَةٍ: (كِيْزَانٍ)، كَذَا الْكَسْرَتَانِ أَيْضًا فِي: (صِنُوٍ، وَصِنُوَانٍ).

مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(١)، وَلِيُنْقَلَ إِلَى بَابِ (التَّكْسِيرِ)؛ فَهُوَ أَمْسٌ بِهِ.

ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢): «(فَعِلٌ، وَفَعْلُولَةٌ) خَاصَّانِ بِالْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ، كذا: (سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ، وَهَيِّنٌ)، وَيجوزُ تَخْفِيفُهُ، وَيجِبُ فِي (فَعْلُولَةٍ)؛ لَطَوِيلِهِ، كذا: (قَيْدُودَةٌ، وَصَيِّرُورَةٌ)،

(١) انظر: الخصائص (١٠٠/٢) وما بعدها.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١٦٩/٢).

مصدرًا: «قَادَ، وَصَارَ»؛ فوزنهما: (فَيْلُولَةٌ).

و(فَيْعَلٌ) خاصٌّ بالصحيح، ك: (صَيَّرَ)، للمتصرف في الأمور، و(جَيِّدَر)، للرجل القصير، و(عَيْلَمَ)، بالغين المعجمة، للسُّلْحَفَاةِ، والجارية أيضًا، و(عَيْلَمَ)، للبئر الكثيرة الماء، وللبحر أيضًا.

فأما قولهم للملك الذي دونَ الملك الأعظم: (قَيْلٌ)، فقال فيه ابنُ السَّكَيْتِ^(١): «القَيْلُ: الملكُ من ملوكِ حَمِير، وجمعه: (أَقْيَالٌ)، على اللَّفْظِ، و(أَقْوَالٍ)، على الأصلِ، وأصله من ذواتِ الواوِ، وأصله: (قَيْلٌ)، فحُفِّفَ.

وأبى قومٌ من النحاة هذا القول^(٢)، وجعلوا للقيل اشتقاقين، بحسب اختلاف جمعه، فذهبوا إلى أنه: (فَعْلٌ)، من الياء^(٣)، فمن قال: (أَقْيَالٌ)، فهو ك: (قَيْدٍ، وَأَقْيَادٍ)، واشتقاقه من قولهم: «تَقَيَّلَ فلانُ أباهُ»، إذا رجعَ إليه في الشَّبهِ، وقولهم في الملكِ: (قَيْلٌ)، معناه: أنه أشبه الملك الذي كان قبله، كما أن (تُبَّعًا) معناه: «تَبَعَ في [الملكِ]»^(٤) من كان قبله»، كما قيل للظلِّ: (تُبَّعٌ)؛ لأنه يتبعُ ضوءَ الشمسِ، قالوا: ولو كان (قَيْلٌ) من الواوِ^(٥) لم يأتِ في جمعه إلا (أَقْوَالٌ)^(٦)، كما لم يُجَمَّع (مَيْتٌ)

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) جاء في هامش مخطوطة أمالي ابن الشجري: «وهذا قول أبي علي الفارسي، في كتابه المعروف بالتذكرة، ولم يسبق إليه، وهو اشتقاق واضح، ولم ينكر قول ابن السكيت، ولكن ترجح عنده قول نفسه». انظر: أمالي ابن الشجري (٢ / ١٧٠).

(٣) في ابن الشجري: (اليائي).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتيم من أمالي ابن الشجري.

(٥) في ابن الشجري: (الواوي).

(٦) في المخطوط: (قوال)، وهو تحريف.

إِلَّا عَلَى (أَمْوَاتٍ).

وعندي أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ قَوْلُ ابْنِ السَّكِّيتِ^(١)، كَمَا قَالُوا مِنْ (الشَّوْبِ): (مَشُوبٌ)، عَلَى الْأَصْلِ، وَ(مَشِيبٌ)، عَلَى لَفْظِ (شَيْبٍ)، وَمِثْلُهُ (الْمَجْفُوفُ، وَالْمَجْفِيُّ)، وَهُوَ مِنْ: «جَفَوْتُ»، حَمَلًا عَلَى: «جَفِيَّ»^(٢)، قَالَ^(٣):

مَا أَنَا بِالْجَافِي وَلَا الْمَجْفِيَّ

وَلَمْ يَطَّرِدْ ذَلِكَ، فَيَقُولُوا^(٤) مِنْ (الصَّوْغِ): (مَصِيعٌ)، وَلَا مِنْ (الْعَزْوِ): (مَغْزِيٌّ)، وَكَذَا قَالُوا: (أَقْيَالٌ)، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا: (أَمْيَاتٌ)^(٥).

* * *

وَأَجْعَلُهُ إِنْ لَمْ يُنَوِّ [مَخْدُوفٌ كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَمًا]
ع: (كما لو كان): الاسم، (بالآخر): أي: بما هو آخر الآن في اللفظ.

* * *

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ [فِي (تُمُودَ): «يَا تُمُو»، وَ«يَا تَمِي» عَلَى الثَّانِي يَبَا]

(١) انظر: إصلاح المنطق (١٦).

(٢) وهذا قول الفراء وتعليقه. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٦٠١) والمحكم (٤٥٦/٣).

(٣) رجز لم يعين قائله. انظر: إصلاح المنطق (١٣٩) وأدب الكاتب (٥٦٨).

(٤) يظهر في الرسم أن الفاء ساقطة من المخطوط، وهي عند ابن الشجري، والسياق يقتضيها.

(٥) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١٧١/٢).

ع: لانتفاء نحو (ثَمُو) ^(١) في الأسماء التامة استرذَل قول أزد السَّراة ^(٢): «هَذَا زَيْدُو» ^(٣)، وإن كَانَ الجمهورُ يوافقونهم في النَّصْبِ، وإنَّما خالفوهم في: «مَرَزْتُ بِزَيْدِي»؛ لِإِلْبَاسِهِ ^(٤).

* * *

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي [ك: (مُسْلِمَةً) وَجَوُزِ الْوَجْهَيْنِ فِي ك: (مُسْلِمَةً)]
لا تجوز هذه اللغة في (مُسْلِمَةً)، ولا في نحو (حَمَامَاتٍ) عَلَمًا، ولا في نحو (طَلِيلَسَانٍ) عَلَمًا ^(٥).

ع: ولا في نحو (مَقْدَرَةٌ) عَلَمًا.

* * *

وَلَا ضَطْرَّارٍ رَحْمُوا [دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ (أَحْمَدَا)]



(١) فمما لا نظير له عندهم أن يكون الاسم صحيحًا مختومًا بواو لازمة مضموم ما قبلها.
(٢) فهم يبقون على المرفوع بقلب التنوين واوًا، وعلى المنصوب بقلبه ألفًا كلغة الجمهور، وعلى المجرور بقلب تنوينه ياء. انظر: الكتاب (١٦٧/٤) والقوافي للأخفش (١٧) وشرح المفصل (٢١٣/٥).

(٣) في المخطوط سقطت الواو.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب (١٧٩/٢).

(٥) انظر: الأصول (٣٧٣/١) وأمالى ابن الشجري (٣٢٩/٢).

[الاختصاص]

الِاخْتِصَاصُ كَنَدَاءٍ [دُونَ يَا] ك: «أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ: «ارْجُونِيَا» [من كتاب «البُلغة في معرفة أساليب اللُّغة» لأبي البركات الأنباري^(١): يردُّ الخبرُ بمعنَى الأمرِ، نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢)، أي: آمِنُوا^(٣)، بدليل: ﴿يَقْفَرْ لَكُمْ﴾^(٤)، بالجزم، وأنَّ ابنَ مسعودٍ قرأ كذلك^(٥)، وبمعنَى الدعاءِ، نحو: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾^(٦).

ع: الذي يظهرُ لي أنَّه خبرٌ على حقيقته، بخلاف قولك: «عَفَرَ اللَّهُ لَكَ». وبمعنَى^(٧) الشرطِ، نحو: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾^(٨)، أي: إِنَّا إِن نَّكَشِفُ نُعَوِّدُوا.

(١) بعد مقابلة كلام ابن الأنباري ظهر لي أنه لخصه من ابن فارس، فالحاشية حتى آخرها مستفادة من كتاب الصاحبي لابن فارس. انظر: الصاحبي (١٣٣).

(٢) الصف: ١١.

(٣) قاله المبرد والزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (١/٢٢٦) والتعليقة للفراسي (٢/٢٠٣).

(٤) الصف: ١٢.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية (٩/٤٤٣).

(٦) التوبة: ٤٣.

(٧) يستكمل هنا النقل عن أبي البركات.

(٨) الدخان: ١٥.

ع: يجوزُ كَوْنُ الجُمْلَتَيْنِ على بابهما، وما ذكره صحيحٌ من حيث المعنى.
ويردُ^(١) الأمرُ بمعنى التكوين، نحو: ﴿كُونُوا قَرَدَةً﴾^(٢)، والتلخيص، نحو:
﴿مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾^(٣).

ع: ويستعملون النفي مُرادًا به الإيجاب [و] النهي، نحو: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾^(٤)،
و: «لَا غِيَبَةَ لِفَاسِقٍ»^(٥)، و: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٦)، كأنه تُصَوَّرُ وقوعُ ذلك،
فأخبر عنه.

وفائدة هذا: التنبيه على الرغبة في فعل الشيء وإيجاده، حتَّى إنه ليتصوَّر واقعًا
كذلك؛ فيُخبر عنه.

وَقَدْ بُرِيَ ذَا دُونَ (أَيِّ) [تَلَوَ (آلَ)] كَمِثْلِ: «نَحْنُ الْعُرَبُ أَسْحَى مِنْ بَدَلٍ»
[نحن العرب]: «سَلَمَانٌ مِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ»^(٧)، نصبٌ على الاختصاص عند
س^(٨).

(١) يستكمل النقل هنا عن أبي البركات.

(٢) البقرة: ٦٥ والأعراف: ١٦٦.

(٣) آل عمران: ١١٩.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/٣٢١).

(٦) الواقعة: ٧٩.

(٧) انظر: مسند البزار (١٣/١٣٩) والمعجم الكبير (٦/٢١٢) والمستدرک على الصحيحين (٣/٦٩١).

(٨) انظر: الكتاب (٢/٢٣٦).

وقيل: يجوزُ الخفضُ على البدلِ مِنَ الضميرِ، وهو مذهبُ الأخفش^(١)، وهو مردودٌ عندَ س^(٢)؛ فإنه في غايةِ البيانِ، فلا يحتاجُ للبيانِ بالإبدالِ منه^(٣).
 قَالَ بعضُ الفضلاءِ^(٤): وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «مِنَّا» يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَطْ، وَأَنْ يَرِيدَ الْجَمَاعَةَ، ثُمَّ الْجَمَاعَةُ تَحْتَمِلُ الصَّحَابَةَ وَأَهْلَ الْبَيْتِ، فَلَمَّا تَعَدَّدَ الاحْتِمَالُ جَازَ الْإِبْدَالُ؛ لِلْبَيَانِ.
 مِمَّا يَحْتَمِلُ الْاِخْتِصَاصَ وَالنِّدَاءَ^(٥): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٦).

كعبُ بنُ مالكٍ^(٧): «وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ [صلى الله] عليه وسلم المسلمين عَنْ كَلَامِنَا - أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ - مِنْ بَيْنِ مَنْ^(٨) تَخَلَّفَ عَنْهُ»، يَعْنِي نَفْسَهُ، وَمِرَارَةً بَنَ الرَّيْبِ،

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٩٣).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٧٦).

(٣) انظر: الروض الأنف (٦/٢١٠).

(٤) نقله المناوي في فيض القدير، وظاهر السياق أنه من كلام الأخفش، قال في فيض القدير: «الجر على البدل من الضمير عند الأخفش، قال: والمضمر يحتمل أن يراد به المتكلم فقط، وأن يراد المتكلم وجماعة، يعني الصحابة وأهل البيت، فلما تعدد الاحتمال وجب البيان بالإبدال، والنبي ﷺ داخل في أهل البيت دخولاً أولياً». انظر: فيض القدير (٤/٤٠٦).

(٥) قاله الزجاج. انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/٢٢٦).

(٦) الأحزاب: ٣٣.

(٧) انظر: صحيح البخاري (٣/٦).

(٨) ساقطة من المخطوط.

(٩) في المخطوط (من من من)، وهو تحريف.

وَهَلَالَ بْنِ أُمِيَّةَ.

[العُزْبُ]: الحُزْنُ والحَزَنُ، والبُخْلُ والبَخْلُ، والعُدْمُ والعَدَمُ، والعُزْبُ
والعَرَبُ، والسُّخْطُ والسَّخَطُ، والرُّهْبُ والرَّهَبُ، والفُلْكَ والفَلْكَ.





[التحذير والإغراء]

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوُهُ [نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثْنَاهُ وَجَبَ]

قوله: (وَنَحْوُهُ) يريد به: نحوه من الألفاظ المبدوءة بـ: (إِيَّا)، المختومة بعلامة المخاطب: إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، وفي الحديث^(١): «إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ»، «إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ»^(٢)، «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثٍ بِدْعَةٍ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٣).

ويخرجُ عنه: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاهُ، إلى: إِيَّاهُنَّ.

يدلُّ على أَنَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرْتُهُ: جَعَلَهُ بَعْدُ (إِيَّايَ، وإِيَّاهُ) شاذِّين؛ فهذا يُفَسَّرُ أَنَّ مراده بـ: (النَّحْوِ) ما كَانَ مِنْ ذَلِكَ لِلْمُخَاطَبِ.

* * *

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا [لِ: (إِيَّا) انْصَبَ وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا]

(١) هو كذلك في المحكم لابن سيده وفي شرح التسهيل، ولم أقع عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وقد وقع قريب منه، قال: «إِيَّاكَ يَا حُمَيْرَاءُ». انظر: الفتن (١/ ٨٤) والمحكم (٣/ ٣٣١) والمدخل لابن هشام اللخمي (٣٦٤) وشرح التسهيل (١/ ١٥٤) ولسان العرب (٢/ ٩٩٠) وتاج العروس (١١/ ٧٣).

(٢) انظر: مسند الشهاب القضاعي (٢/ ٩٦) وأمثال الحديث للرامهرمزي (١٢٠).

(٣) انظر: مسند أحمد (٤/ ١٢٦) وسنن الدارمي (١/ ٢٨٨) وسنن ابن ماجه (١/ ١٥).

قوله: (وَدُونَ عَطْفٍ): كقولك: «نَفْسُكَ الشَّرُّ»، بإضمار: «جَنَّبَ»، وإن شئتَ أظهرتَ العاملَ، قاله ابنُ النَّازِمِ^(١)، وفيه مُخَالَفَةٌ لِمَنْ جَعَلَ مِنْ وَهْمِ الْخَوَاصِّ^(٢): «إِيَّاكَ الْأَسَدَ» بغيرِ عطفٍ.

قوله: (وَدُونَ عَطْفٍ) تحته صورتان:

إحداهما: التَّكرارُ، كقولك: «إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْأَسَدَ».

والثانية: أن لا يكونَ ثَمَّ تَكَرُّرٌ، نحو: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدَ».

في بابِ (تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلِزُومِهِ) مِنْ «شرح التسهيل» ما نصُّه^(٣): «ولا يُحذفُ العاطِفُ بعدَ (إِيَّاكَ) إِلَّا والمَحذُورُ مجرورٌ بـ: (مِنْ)، نحو: «إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ».

وفيه: «ويجوزُ حذفُ (مِنْ) مع (أَنْ) والفعلِ، ورُبَّمَا أُجْرِيَ مجرهما المصدِرُ الصريحُ، نحو^(٤)»:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

ع: أصله: «مِنْ أَنْ تَمَارِي»، ثُمَّ: «أَنْ تَمَارِي»، ثُمَّ أوقعَ موقعه: (المِرَاءَ).

انتهى.

(١) انظر: شرح ابن النازم (٤٣٣).

(٢) يقصد به الحريري. انظر: درة الغواص في أوهام الخواص (٢٩).

(٣) انظر: شرح التسهيل (١٦٠/٢).

(٤) بتمامه:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

والبيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (١/٢٧٩)

والمقاصد النحوية (٤/١٦٠٠) وخزانة الأدب (٣/٦٣).

«وقيل: إنه بتقدير فعلٍ آخر، وكيفما كان فهو ضرورة»^(١).

إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ [ك: الضَّيْعَمُ الضَّيْعَمُ يَا ذَا السَّارِي]

[مع العطف]: نحو: «مَارِ^(٢)، رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ^(٣)»، و: «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا^(٤)».

قوله: (كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ)، لم يُمثل بنحو: «نَفْسَكَ نَفْسَكَ مِنْ كَذَا»؛ لِتَعْلَمَ أَنَّهُمْ يَسْتَغْنُونَ بِذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ عَنْ ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ؛ فَيَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ فِي وُجُوبِ الْحَذَفِ فِي مِثْلِ: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»، و«الشَّيْطَانَ وَكَيْدَهُ»، وفي جَوَازِهِ فِي نَحْوِ: «نَفْسَكَ مِنْ الْأَسَدِ»، فاشتمل قوله: (الضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ) على تمثيل المسألة التي ذكرها، وعلى إنشاء مسألة أخرى.

وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) [أَشَذَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ]

[وَشَذَّ إِيَّايَ]: كقولِ عُمَرَ - رضي الله عنه -^(٥): «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ

الْأَرْبَبَ»، قَالَ ابْنُهُ^(٦): «أَي: نَحْنِي عَنْ حَذَفِ الْأَرْبَبِ، وَنَحْنُوا أَنْفُسَكُمْ عَنْ حَذْفِهِ»، فَكَتَفَى بِذِكْرِ الْمُحَذَّرِ أَوَّلًا، وَبِذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ ثَانِيًا، قَالَ ابْنُهُ.

(١) هذا السطر استكمال لكلام ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦١).

(٢) ترخيم لاسم (مازن).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٥) والمقتضب (٣/ ٢١٥).

(٤) الشمس: ١٣.

(٥) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٤) والإيضاح لابن الحاجب (٢٨٢).

(٦) انظر: شرح ابن النازم (٤٣٣).

[ولياه أشد]: في مقدمة «صحيح مسلم» مرفوعاً^(١): «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَاسٌ^(٢) يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ». انتهى.
ويُعزَى لعليّ - رضي الله عنه -^(٣):

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ فَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ
قَالَ الصَّفَّارُ^(٤): «ذهب الخليل^(٥) إلى أَنَّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ^(٦)، وما بعده هو الضمير، مستدلاً بقولهم: «فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابَّ»^(٧)، ولو كان مضمراً ما أُضيف، وهذا عندنا غيرُ قَاضٍ؛ لأنَّ (إِيَّا) هذه ليست تلك، وإنما هي بمعنى الحقيقة، وكأنَّه قال: «إِيَّاهُ وَحَقِيقَةَ الشَّوَابَّ».

قوله: «وإيَّا الشَّوَابَّ»: استدلَّ به على أَنَّ الضميرَ في (إِيَّاكَ): (إِيَّا) مضافاً إلى الكافِ ضميراً، بدليلِ ظُهورِ الخفضِ في الظاهر.
أجيب: بأنَّ هذا شاذٌّ^(٨).

(١) انظر: صحيح مسلم (١٢/١).

(٢) في صحيح مسلم: (أناس).

(٣) من الهزج. انظر: ديوان عليّ (١٥٣).

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٢/٢١٣).

(٥) انظر: الكتاب (١/٢٧٩).

(٦) كثير من الكلام هذا على (إِيَّا) مستفاد من أبي حيان، وبعضه من ابن عصفور. انظر: التذييل والتكميل (٢/٢١١) وما بعد وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢١).

(٧) تمام قول العرب: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّنَيْنِ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ». انظر: الكتاب (١/٢٧٩٣).

(٨) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٢/١٧٧) والكشاف (١/١٣) والإنصاف (٢/٥٧٢).



قُلْنَا: الشذوذُ إِنَّمَا يَقْدَحُ فِي الْقِيَاسِ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَنَحْنُ لَمْ نَدَّعِهِ،
وَلَا يَقْدَحُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَوْ اِعْتَبِرَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ اِسْتِدْلَالُ سَيِّبُوهِ^(١)
عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ يُونُسَ^(٢) بِقَوْلِهِ^(٣):

..... فَلَبَّيْ يَدِّي مِسْوَرٍ

فَإِنَّهُ شَاذٌ قَطْعًا^(٤).

أَجِيبْ: بَأَنَّ اِلْاِسْتِدْلَالَ هَذَا لَمْ يَعَارِضْهُ مُعَارِضٌ، بِخِلَافِ اِلْاِسْتِدْلَالِ بِذَاكَ،
فَإِنَّهُ عَارِضٌ أَنَّ الضَّمَائِرَ لَا تُضَافُ.

قُلْنَا: عَيْنُ النِّزَاعِ.

قَالُوا: يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَعْرَفَ لَا يُعْرَفُ؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

قُلْنَا: يُزَادُ تَعْرِيفًا وَتَوْضِيحًا، كَمَا بِالنَّعْتِ.

* * *

(١) انظر: الكتاب (١/٣٥٢).

(٢) انظر: الكتاب (١/٣٥١).

(٣) بتمامه:

دَعَاؤُ لِمَا نَاتِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ يَدِّي مِسْوَرٍ

والبيت لأعرابي من بني أسد، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب (١/٣٥٢) والمحاسب

(١/٧٨).

(٤) وتوضيح هذا أن يونس يرى أن ياء (ليك) ليست للثنائية، بل هي كياء «الديك»، فاحتجّ س

بشوت ياء (لي) مع الظاهر، ولو كانت كياء (لدى) لم تثبت إلا مع المضمّر، كما أن ياء

(لدى) لا تثبت إلا مع المضمّر. انظر: التذييل والتكميل (٢/٢١٢).

وَكَمْحَذِرٍ بِلَا (إِنَّا) اجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَا
 قوله: (فِي كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَا) قَالَ ابْنُهُ^(١): وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ - وَإِنْ كَانَ لَمْ يَذْكُرْهُ - أَنْ
 الْمَكْرَرَّ قَدْ يَرْفَعُ عَلَى التَّحْذِيرِ، كَقَوْلِهِ^(٢):

..... السَّلَاحُ السَّلَاحُ

ع: هَذَا يَأْبَاهُ قَوْلُهُ: (قَدْ فَضَّلَا)، وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ فِي: (سَائِرِ أَحْكَامِهِ) لَكَانَ قَدْ يُمَكِّنُ
 بِكُلْفَةٍ كَبِيرَةٍ.

وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: مَرَادُهُ: فِي كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَ النُّحُيُونَ مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا فِي كُلِّ مَا قَدْ
 فَضَّلْتُهُ أَنَا، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمَا لَا يَفْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ.

الْأَمِينُ الْمُحَلِّيُّ فِي «مِفْتَاحِ الْإِعْرَابِ»^(٣): «وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ الْمَاضِي فِي
 الْإِعْرَاءِ، كَقَوْلِهِمْ^(٤): «كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَقُّ»، أَيْ: «أَقْصَدُوهُ، وَالزَّمُوهُ»؛ لِأَنَّ الْمَكْذُوبَ
 عَلَيْهِ مَغْرَى بِقَصْدِ الْكَاذِبِ لِيَجَارِيَهُ^(٥)، وَقَوْلِهِمْ^(٦): «أَكْثَبَكَ الصَّيْدُ»، أَيْ: «ازِمِهِ»؛

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٤).

(٢) بتمامه:

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا
 لَجِيدُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا
 لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ
 أَشَدُّهُمَا الْفِرَاءُ بِلَا نِسْبَةٍ، وَهُمَا مِنَ الْخَفِيفِ. انظر: معاني القرآن للفرأ (١٨٨/١)
 والخصائص (١٠٤/٣).

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١١٦).

(٤) من كلام سيدنا عمر. انظر: مسند الفاروق (٤٥٦/١) ومصنف عبد الرزاق (١٧٢/٥).

(٥) عند الأمين المحلي: «لمحاربته».

(٦) انظر: معجم ديوان الأدب (٢٨٤/٢) وتهذيب اللغة (١٠٦/١٠).



لأنَّ دُنُوَّه مِنْهُ يُغْرِيه بِرَمِيهِ».

ع: مأخوذٌ مِنَ (الكُتُبِ)، وهو القُرْبُ^(١).



(١) انظر: الغريب المصنف (٨١٩/٣) ومعجم ديوان الأدب (٢٠٤/١).

[أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ]

ابنُ جَنِّي^(١): «لأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثُ فَوَائِدَ:

إِحْدَاهَا: السَّعَةُ فِي اللُّغَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ احْتَجَجْتَ إِلَى قَافِيَةِ بوزن^(٢):

قُدْنَا إِلَى الشَّامِ جِيَادَ الْمِضْرَيْنِ

لَأَمْكَنَكَ أَنْ تَجْعَلَ إِحْدَى قَوَافِيهَا: (دُهِدْرَيْنِ)، وَلَوْ جَعَلْتَ هُنَاكَ مَسْمَاهَا

- وهو: (بَطَل) - لَبَطَلَ؟

وَالْآخَرُ: الْمِبَالِغَةُ؛ لِأَنَّكَ فِي الْمِبَالِغَةِ لَا بَدَأَ أَنْ تَتَرَكَ لَفْظًا إِلَى لَفْظٍ، أَوْ جِنْسًا

إِلَى جِنْسٍ، فَالْلَفْظُ كَقَوْلِكَ: (عُرَاضٌ، وَحُسَانٌ، وَوُضَاءٌ، وَكُرَّامٌ) مَكَانَ: (عَرِيضٍ،

وَحَسَنِ، وَوُضِيءٍ، وَكَرِيمٍ)، وَكَذَا إِذَا أُريدَ بِالْفِعْلِ الْمِبَالِغَةُ فِي مَعْنَاهُ أُخْرِجَ عَنْ

قِيَاسِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ، كَذَلِكَ: «نِعَمَ، وَبِئْسَ» وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ.

وَالثَّالِثُ: الْإِيجَازُ؛ لِأَنَّهَا تُجْعَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِلْجَمِيعِ^(٣).

[هُوَ اسْمُ فِعْلٍ]: دَلِيلُ اسْمِئِهَا أُمُورٌ^(٤):

(١) انظر: الخصائص (٤٨/٣).

(٢) بتمامه:

قُدْنَا إِلَى الشَّامِ جِيَادَ الْمِضْرَيْنِ أَلِ الْحُرُونِ قَدْ سُحِقْنَ الْعَصْرَيْنِ

وهذا لأبي ميمون النضر بن سلمة المعجلي. انظر: المعاني الكبير (١/١٧١).

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٤٦/٣).

(٤) مستفاد من ابن جني، وسيشير في نهاية النقل إلى هذا. انظر: الخصائص (٤٤/٣).

أحدها: التنوينُ.

الثاني: التثنية، وذلك في قولهم: (ذُهِدْرَيْنِ)، والمرادُ بها التثنية، لا [ما]^(١)
يشفعُ الواحدَ، كما أنك إذا قلتَ: «بَطَلٌ بَطَلٌ»، إنما تريدُ ذلك.

والثالث: الجمعُ في: (هَيْهَاتَ).

والرابع: التانيثُ في: (هَيْهَاتَ)، فيمن وقفَ بالهاءِ.

الخامس: الإضافةُ في: (دُونَكَ، وَعِنْدَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَمَكَانَكَ).

والسادس: دخولُ لامِ التعريفِ في: (النَّجَاءَكَ)، بمعنى: «انجِ».

والسابع: التحقيرُ في: (رُؤَيْدَكَ).

وبعضُ هذا تثبُّتُ الاسمِ «من» «الخصائص»^(٢).

* * *

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ [ك: شَتَّانَ، وَصَه] هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا (أَوْهَ، وَمَهَ) [

[مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ]: معنى واستعمالاً، ونظيرُ هذا التأويلُ:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولِ جَرَّ

قِيلَ فِيهِ^(٣): «بمثل ما جَرَّ الموصولُ معنى ومتعلقاً».

* * *

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣/٤٤ - ٤٥).

(٣) قاله أبو حيان، وقاله من قبل ابن مالك. انظر: منهج السالك (٣٣) والتسهيل (٣٥).

وَمَا بِمَعْنَى «أَفْعَلْ» [كَدَ: (آمِينَ) كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَدَ: (وَا، وَهَيْهَاتَ) نَزُرُ]

[وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ]: مثل^(١): «هَأَ، وَهَاءَ»، بمعنى: «خُذْ»، مجردين، ومثلوي

كاف الخطاب، ويجوز في الممدود الاستغناء بتصريف همزته تصاريف الكاف عن الكاف [و]^(٢) تصريفها، قال النَّاظِمُ:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ.....

وفي حديث الربا^(٣): «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»، أي: «خُذْ وَخُذْ»، أي: كلُّ منهما يقول

لِلْآخَرِ: «خُذْ»، وعلى اللغة العالية: «هَآؤُمُ أَفْرَءُ وَأَكْنِيَّةُ»^(٤)، و: «هَلُمَّ إِلَيْنَا»^(٥)،

«هَلُمَّ شَهْدَاءَ كُمْ»^(٦)، لَ: «أَخْضَرُ»، أو: «أَقْبَلُ»^(٧) في لغة الحجاز، ولـ: «عَجَلْ، أو

أَقْبَلْ، أو قَدَمْ»: «حَيَّهْلُ»، و«هَلَا» بمعنى^(٨): «اسْكُنْ»، أو: «أَسْرِعْ»، و«هَيْتَ» بمعنى:

«أَسْرِعْ»، و«إِيه»: «حَدَّثْ»، و«وَيْهًا»: «أَغَرَّ»، و«إِيهًا»: «انْكَفَفْ»، وكذا: «مَه»^(٩).

ما أحسن قوله: (بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَامِينَ)! فإنها مصادقة حسنة للحديث أنه ﷺ

(١) استفاد من التسهيل كما سيذكر. انظر: التسهيل (٢١٠).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر: صحيح البخاري (٧٥٠/٢).

(٤) الحاقة: ١٩.

(٥) الأحزاب: ١٨.

(٦) الأنعام: ١٥٠.

(٧) في المخطوط: «أخضر»، والتصويب من التسهيل.

(٨) لم يذكره ابن مالك في التسهيل، وهذا نقل من ابن الأثير. انظر: النهاية في غريب الحديث

(٢٧٢/٥).

(٩) يعني أنها بمعنى: «انكفف».

سُئِلَ عَنْ مَعْنَى: (آمِينَ)، فَقَالَ: «أَفْعَلٌ»^(١).

قَوْلُهُ: (كَذَ: «وَا»)، وَجَعَلَ مِنْهُ فِي «تَوْضِيحِهِ»^(٢): «وَا عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ»، قَالَ: «(وَا) اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى: «أَعْجَبُ»، وَ(عَجَبًا) توكيدٌ، وَمَنْ لَمْ يَنْوْنُهُ فَـ(وَا) نداءٌ، وَالْأَصْلُ فِي (عَجَبًا): (عَجَبِي)، مِثْلُ: «يَا حَسْرَتًا»^(٣)، وَفِيهِ دَلِيلٌ لِلْمَبْرُودِ^(٤) عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ (وَا) فِي مَنَادَى غَيْرِ مَنْدُوبٍ، وَرَأْيُهُ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ.

قَوْلُهُ: (كَذَ: «وَا»): وَ(وَايَ، وَوَاهَا) لَ: «أَعْجَبُ»، وَ(كَخَ)، وَ(أَفَّ)، وَ(أَوْهَ)، وَ(بَجَلْ)، وَ(قَطْ)، وَ(قَدْ): لَ: «أَتَكْرَهُ»، وَ«أَنْتَضَجُرُ»، وَ«أَتَوَجَّعُ»، وَ«أَكْتَفِي» فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ^(٥).

ذَكَرَهُ فِي «تَسْهِيلِهِ»^(٦)، وَفِي بَعْضِهِ نَظَرٌ.

قَوْلُهُ: (وَهَيْهَاتَ): وَكَذَا: «شَتَّانَ»، وَ«بُطَّانَ»، وَ«سَرَّعَانَ» مُثَلَّثِي الْفَاءِ، لَ: «أَفْتَرَقَ»، وَ«سَرَّعَ» فِي الْأَخِيرِينَ^(٧).

(١) انظر: تفسير السمرقندي (١٩/١) وتفسير الثعلبي (١٢٥/١).

(٢) يقصد به كتاب ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (٢٦٨).

(٣) الزمر: ٥٦.

(٤) انظر: المقتضب (٢٢٣/٤) - (٢٦٩/٤).

(٥) يعني أن: «بَجَلْ»، وَ«قَطْ»، وَ«قَدْ» معناها: «أَكْتَفِي».

(٦) انظر: التسهيل (٢١٠) وما بعدها.

(٧) انظر: التسهيل (٢١٢).

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ [«عَلَيْكَ» وَهَكَذَا «دُونَكَ» مَعَ «إِلَيْكَ»]
 فِي «التَّسْهِيلِ»: «عِنْدَكَ»، وَ«لَدَيْكَ»، وَ«دُونَكَ» - دَلَوِي دُونَكَ - ^(١) بِمَعْنَى:
 «خُذْ»، وَ«وَرَاءَكَ» - «وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ» ^(٢) -: «تَأَخَّرَ» ^(٣)، وَ«أَمَامَكَ»: «تَقَدَّمَ»،
 وَ«مَكَانَكَ» - «مَكَانَكُمْ» ^(٤) -: «اثْبُتْ»، وَ«إِلَيْكَ، وَإِلَيَّ»: «تَنَحَّ، وَاتَّنَحَى»، وَ«عَلَيْكَ،
 وَعَلَيَّ، وَعَلَيْهِ» - «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ» ^(٥) -: «الزَّمْ، وَأُولِنِي، وَلِيَلْزَمْ».

حكى الأخفش ^(٦): «عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا»، بِإِبْدَالِ (عَبْدِ اللَّهِ) مِنَ الْيَاءِ، وَهُوَ
 دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الضَّمَاثِرَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ، وَقَالَ الْفَرَاءُ ^(٧): رَفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ،
 وَالْكَسَائِيُّ ^(٨): نَصَبٌ، وَلَا وَجْهَ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْكَافَ لَا تَكُونُ رَفْعًا، وَلَا لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ

(١) بتمامه:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
 وَالرَّجَزُ يَنْسِبُ لِرُؤْيَا وَلِرَجُلٍ مِنْ بَنِي أُسَيْدِ بْنِ عَمْرٍو. انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٠)
 والوساطة (٢٧٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٨٢) والمقتضب (٣/ ٢٥) ومجمع الأمثال (٢/ ٣٧٠).

(٣) في المخطوط: «تأخره»، وهذا تحريف؛ فإن الناسخ ظن سكون الراء هاء، وكذلك وقع له
 مع الضمة من قبل إذ كان يظنها في بعض المواضع واوًا، غفر الله لنا وله، وأجزل لنا وله
 المثوبة.

(٤) يونس: ٢٨.

(٥) انظر: صحيح البخاري (٣/ ٢٦).

(٦) انظر: التسهيل (٢١٣) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣) وشرح الرضي (٣/ ١٠٦) وجمع
 الهوامع (٣/ ١٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١٠).



الاسم قد استوفى مفعوله بعد الضمير.

تنبيه: يجوز: «عَلَيْكُمْ كَلُّكُمْ زَيْدًا»، و«عَلَيْكُمْ كَلُّكُمْ».

بعد قوله:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَشْمَائِهِ

البيتين، من «الكافية»^(١):

وَكُلُّ ذَا نَقْلٍ، وَقَائِسٌ عَلَيَّ^(٢) لَدَى الْخِطَابِ وَقِيَّاسُهُ^(٣) جَلِي
وَوَحْدَهُ أَجَارَ أَنْ يَقْدَمَا مَنْصُوبٌ ذَا الْبَابِ وَإِنْ ذَا أَوْهَمَا
كَ: «أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَا» فَنَاصِبًا أَضْمِرُ^(٤) تُوَافِقُ ذُو ذَكَا
وفي «الشرح»^(٥): «(ذُو) مَوْصُولٌ، و«ذَكَا» فِعْلٌ، فاعله مستترٌ».

كَذَا (رُؤِيْدَ، بَلَّه) [نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَضْرَبَيْنِ]

قال:

وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَضْرَبَيْنِ

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٩٢/٣).

(٢) يقصد به الكسائي. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢٣/١).

(٣) كذا في المخطوط، وهي رواية لإحدى نسخ الكافية، والصواب: (وخيلافه).

(٤) في المخطوط (أضممه).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٩٥/٣).

يَقْتَضِي أَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ النَّصَبَ مُصَدِّرِينَ، وَقَالَ ابْنُهُ^(١): إِنَّهُ إِذَا قِيلَ: «رُوَيْدًا زَيْدًا» بِالتَّنْوِينِ كَانَتْ مُصَدَّرًا.

لَمْ يَذْكُرْ مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ فِي «الْكَافِيَةِ»، وَلَا فِي «شَرْحِهَا»^(٢).

وَمَا لِمَا تُنَوِّبُ عَنْهُ [مِنْ عَمَلٍ] لَهَا وَأَخَّرَ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلُ [زَعُمُوا - وَمِمَّنْ زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ^(٣) - أَنَّ أَسْمَاءَ الْفِعْلِ فِي الْخَبَرِ لَا يَنْصَبُ شَيْءٌ مِنْهَا الْمَفْعُولَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُوضَعْ مَوْضِعَ أَفْعَالٍ مُتَعَدِّيَةٍ.

وَإِخْرَاجُكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي [يُنَوِّبُ] مِنْهَا وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ [

وَمَا بِهِ خُوطِبَ [مَا لَا يَفْعَلُ] مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْنًا يُجْعَلُ [كَقَوْلِهِمْ^(٤) لِلْإِبِلِ إِذَا دَعَوْتَهَا لِلشُّرْبِ: «جَاجَأْ»، مَهْمُوزٌ، يَقُولُونَ: «جَاجَأْتُ بِإِبِلِي»، وَيَقُولُونَ لِلضَّأْنِ إِذَا دَعَوْهَا: «حَاحَا»، وَلِلْمَعْرِ: «عَاعَا»، غَيْرَ مَهْمُوزِينَ^(٥)، وَالْفِعْلُ مِنْهُمَا: «حَاحَيْتُ»، وَ«عَاعَيْتُ»، وَالْمُصَدَّرُ: (الْحَيْحَاءُ، وَالْعِيَاءُ)، عَنْ

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٤٣٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٣٨٢/٣).

(٣) انظر: المقرب (١٣٤/١).

(٤) الحاشية إلى آخرها منقولة من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١١٧/١).

(٥) كذا عند ابن الشجري، وفي المخطوط: «مهموز»، وأثبتنا ما عند ابن الشجري؛ لأنه أولى.



[ابن] ^(١) السَّكِّيْتِ ^(٢) قَالَ ^(٣):

يَا عَنزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ
وَحُجْرَةٌ فِي جَوْفِهَا صَلَاءٌ
عَايَنْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ
وَقَبْلَ ذَلِكَ ذَهَبَ الْحِيَاءُ

* * *

كَذَا الَّذِي أَجْدَى [حِكَايَةً كـ: «قَبْ» وَالزَّمَ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوْ قَدْ وَجَبَ]



(١) ساقطة من المخطوط.

(٢) انظر: المقصور والممدود للقالبي (٤٦٩) وأمالبي ابن الشجري (٤١٧/١).

(٣) الرجز لأبي صفوان الأحوري. انظر: المقصور والممدود للقالبي (٤٦٩) وأمالبي ابن الشجري (٤١٧/١).



[نونا التوكيد]

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ [بِنُونَيْنِ هَمَا كُنُونِي: «أَذْهَبَنَّ»، و«اقْصِدْنَهُمَا»]

* * *

يُؤَكِّدَانِ «افْعَلْ» وَ«يَفْعَلْ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا]

قوله: (وَيَفْعَلْ آتِيَا): وَمِنْ ثَمَّ كَانَ وجودُهُمَا أَمَارَةً عَلَى اسْتِقْبَالِ الْفِعْلِ،
وَيُشَارِكُهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ عَشْرَةٌ^(١)، وَهِيَ: السَّيْنُ، وَ(سَوْفَ)، وَالنَّوَصِبُ،
وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، وَ(لَعَلَّ)، وَ(لَوْ) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَ(إِنْ)، وَ(إِذْمَا)، وَحَادِي عَشَرَ مِنْ مَعْنَاهُ،
وَهُوَ: اقْتِضَاؤُهُ طَلَبًا، وَثَانِي عَشَرَ كَذَلِكَ، وَهُوَ: اقْتِضَاؤُهُ وَعْدًا، وَثَالِثَ عَشَرَ كَذَلِكَ،
وَهُوَ: اقْتِضَاؤُهُ وَعِيدًا، وَرَابِعَ عَشَرَ مَنْفَصِلٌ عَنْهُ، وَهُوَ: إِسْنَادُهُ إِلَى مُتَوَقَّعٍ، وَخَامِسَ
عَشَرَ كَذَلِكَ: إِعْمَالُهُ فِي ظَرْفٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَسَادِسَ عَشَرَ كَذَلِكَ، وَهُوَ: إِعْمَالُ ظَرْفٍ
مُسْتَقْبَلٍ فِيهِ، وَتَمَامُ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ، وَهِيَ: أَسْمَاءُ الشَّرْطِ، وَسَادِسُ وَعَشْرُونَ، وَهُوَ:
تَقْدُّمُ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «هَلْ تَقُومُ؟»، وَ«مَتَى تَقُومُ؟».

قوله: (ذَا طَلَبٍ) ش غ^(٢): «نَحْوُ: «أَتَقُومَنَّ؟»، وَ«أَيُّ رَجُلٍ تَضَرِّبَنَّ؟»، وَ«كَيْفَ
تَقُومَنَّ؟»، وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُهُمْ^(٣) لِحَاقِهَا فِي الاسْتِفْهَامِ عَنِ الْاسْمِ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ،

(١) كثير منه مستفاد من التسهيل (٥).

(٢) يقصد كتاب أبي حيان: «شَرْحُ الْغَايَةِ». انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٣) هو ابن الطراوة. انظر: السابق.

وقد منعه بعضهم.

يَا أَيُّهَا الْقَلْبُ هَلْ تَنْهَاكَ مَوْعِظَةٌ أَوْ يُحْدِثُكَ طُولُ الدَّهْرِ نِسْيَانًا^(١)
وكان بلال إذا أَقْلَعَتْ^(٢) عنه يرتجز، يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ، فيقول^(٣):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرُّ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَا يَوْمًا مِائَةً مَجَنَّةٍ وَهَلْ يَبْدُونَ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ
مِنْ «الْبُخَارِيِّ»^(٤).

شرح^(٥): قوله: (أَمَّا تَالِيَا): وتأكيده واجب عند المبرِّد^(٦) والزَّجَّاج^(٧)،
وخالفهما الفارسي^(٨).

أَوْ مُتَّبِعًا فِي قَسَمٍ [مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لَا)]
[قسم مستقبلا]: كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾^(٩).

(١) البيت لسوار بن مضرب، وهو من البسيط، والشاهد نون التوكيد الخفيفة في: «يحدثنا».
انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٥٢).

(٢) يقصد الحمى.

(٣) انظر: الموطأ (١٣١٠/٥) وجمهرة اللغة (١٠٢/١).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٦٦٧/٢).

(٥) انظر: شرح الغاية (٢٠٣ - ٢٠٤).

(٦) انظر: المقتضب (١٣/٣ - ١٤).

(٧) انظر: معاني القرآن للزجاج (٨٦/١).

(٨) انظر: الإغفال للفارسي (١٢٦/١).

(٩) الأنبياء: ٥٧.

ش غ^(١): والنون واجبة عند ابن السراج^(٢)، وقال غيره: جائزة، وأجاز ك^(٣) تعاقب اللام والنون^(٤).

ز^(٥): ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ﴾^(٦)، ز: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾: إمّا جوابٌ للأمير، أو نهى بعد أمر، أو صفة:

فعلى الأول معناه: «إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبَنَّ الظالمينَ خاصةً، بل تعمُّكم»، ودخلت النون في جواب الأمر؛ لأنَّ فيه معنى النهي، تقول: «انزِلْ عَنِ الدابةِ لَا تَطْرَحْكَ»، و^(٧): «لَا تَطْرَحْكَ»، و: «لَا تُصِيبَنَّ»، و: «لَا يَحْطِمَنَّكُمْ». وعلى النهي: كأنَّه قيل: «وَاحْذَرُوا ذَنْبًا أَوْ عِقَابًا»، ثم قيل: «لَا تَعْرِضُوا لِلظُّلْمِ، فَيُصِيبَ وَبَالُهُ مَنْ ظَلَمَ مِنْكُمْ خاصةً».

وكذا على الصفة، ويكون على إرادة القول.

ويؤيد الأخير أن ابن مسعود قرأ^(٨): «لَتُصِيبَنَّ»، على جواب القسم، وعن

(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٣).

(٢) انظر: الأصول (١٩٩/٢).

(٣) انظر: التذيل والتكميل (١٠١/١).

(٤) انظر: الحجة (٣٤٤/٦) والإيضاح (٢٧٧) والبسيط (٩١٨/٢) وارتشاف الضرب (١٧٧٩/٤) والجنى الداني (١٢٧).

(٥) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشف (٢١١/٢).

(٦) الأنفال: ٢٥.

(٧) في المخطوط: (فلا لا تطرحك)، وهو تحريف، وفي الكشف: «فلذلك جاز لا تطرحك».

(٨) انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٨٢/٣).



عليّ بن الحسين^(١): نزلت في عليّ وعمار وطلحة والزبير، وهو يومُ الجَمَلِ.
و(من) تبعيْضُ على الأوّل، وتبيينٌ على الثاني، أي: «لَا تُصَيِّبُكُمْ خَاصَّةٌ عَلَيَّ
ظُلْمِكُمْ»^(٢).

* * *

وَعَبْرٍ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ [الْجَزَا] وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَد: «ابْرُزَا» [

* * *

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ [لَيْنٍ بِمَا] جَانَسَ مِنْ تَحْرُكِ قَدْ عَلِمَا]
لأنَّ وَاوَ الجماعةِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَيَاءُ الْمُخَاطَبِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ كَسْرَةٍ،
وَالْأَلْفَ مَطْلَقًا لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ فَتْحَةٍ.

فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْفِعْلِ صَحِيحًا فَلَا إِشْكَالَ، نَحْوُ: «اضْرِبَنَّ، وَابْرُزَنَّ، وَابْرُزَا»^(٣).
وَكَذَا إِنْ كَانَ مَعْتَلًّا الْآخِرِ ثَابِتَهُ، نَحْوُ: «لَتَغْزُونَ، وَلَتَرْمِينَ، وَلَتَخْشِينَ»،
رَجَعَتْ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ وَفَتْحَتُهُمَا، وَبِالْأَلْفِ، وَهِيَ لَا تُفْتَحُ؛ فَرَجَعَتْ بِهَا إِلَى أَصْلِهَا
وَفَتْحَتَهَا.

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًّا الْآخِرِ مَحْذُوفُهُ تَرُدُّ إِلَى مَحْذُوفِهِ، وَتَفْتَحُهُ، نَحْوُ: «اغْزُونَ»،
وَأَزْمِينَ، وَاخْشِينَ، رَدَدَتْ الْأَلْفَ إِلَى أَصْلِهَا وَفَتْحَتَهَا.

* * *

(١) انظر: تفسير مقاتل (١٠٨/٢).

(٢) انظر: الكشف (٢١٢/٢).

(٣) كتب الناسخ نون التوكيد الخفيفة في المثال الأخير ألفًا، وهو مذهب البصريين.

وَالْمُضْمَرِ اخْذَفْنَهُ [إِلَّا الْأَلِفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ]
[وَالْمُضْمَرِ اخْذَفْنَهُ]: أَمَّا الْوَاوُ وَالْيَاءُ؛ فَلِلتَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا؛
لَأَنَّ الْأَوَّلَ وَإِنْ كَانَ مَدًّا وَلَيْنًا، وَالثَّانِي وَإِنْ كَانَ مُشَدَّدًا؛ إِلَّا أَنَّ الْحَرْفَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ،
لَا مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ نَوْنَ التَّكْثِيرِ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا، فَأَشْبَهَ نَحْوُ: ﴿وَإِذْ قَالُوا
اللَّهُمَّ﴾^(١)، ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾^(٢).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَقَدْ كَانَ قِيَاسُهَا أَنْ تُحْدَفَ، كَمَا فِي نَحْوِ: ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ
وَكَيْلٌ﴾^(٣)، وَلَكِنْ عَارِضُهُ أَنَّهُ يُوقَعُ فِي التَّبَاسُ فِي الْاِثْنَيْنِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ؛ فَتَرْكُهُ^(٤)،
كَمَا تَرِكَ حَذْفُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي: «أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ؟»؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ الْخَبَرُ بِالِاسْتِخْبَارِ،
وَبِخِلَافِ نَحْوِ: ﴿أَصْطَفَى الْأَبْنَاتِ﴾^(٥).

(إِلَّا الْأَلِفَ)؛ لِخِفَّتِهَا، وَلَا يُقَالُ: لِثَلَا يَلْتَبَسَ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ حَاصِلٌ
بِكَسْرِ النُّونِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ، قَالَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ^(٦).

ع: يُقَالُ لَهُ: الْإِلْبَاسُ حَاصِلٌ فِي الْوَقْفِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَكْتَفُوا بِالْفَرْقِ بِتَخَالُفِ حَرَكَةِ
النُّونَيْنِ فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ، بَلْ أَضَافُوا إِلَى ذَلِكَ كَسْرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَفَتْحَهَا.

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) إبراهيم: ١٠.

(٣) يوسف: ٦٦، وَلَا أَرَى مَوْضِعًا لِلِاسْتِشْهَادِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، لَكِنْ رُبَّمَا سَبَقَ إِلَى ذَهْنِهِ أَنَّهَا: «قَالَ
اللَّهُ»، وَلَوْ كَانَتْ: ﴿وَقَالَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾، لَكَانَ أَوْجَهُ.

(٤) لعل الصواب: (فترك).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٥).

(٦) انظر: المقتصد لعبد القاهر (٢/ ١١٣٢).



تنبيه: هل حُذِفَتْ نونُ الرفعِ في قولك: «هَلْ تَفْعَلَانَّ؟» لاجتماعِ الأمثالِ أو للبناء؟

فيه خلافٌ، مبنيٌّ على أنَّ بناءَ المضارعِ للنونِ: هل شرطُه المباشرةُ^(١) أو لا؟

* * *

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا [غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ يَاءَ ك: «اسْعَيْنِ سَعْيًا»]

* * *

وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعٍ [هَاتَيْنِ وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفْيَ]

* * *

نَحْوُ: «اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ» [بِالْكَسْرِ وَ«يَا قَوْمُ اخْشَوْنَ» وَاضْمُ وَقَسْ مُسَوِّيًا]

ع: الحاصل: أن الفعلَ إن كانَ رافعًا للياءِ والواوِ فاحذفِ الألفَ؛ لسكونِها وسكونِ الياءِ والواوِ بعدها، ثم يُنظَرُ بعدَ ذلكِ إلى الياءِ والواوِ، وبعدها نونُ التوكيدِ:

قد التقى ساكنانِ آخرانِ، ولا سبيلَ لكِ إلى حذفِ الأوَّلِ منهما، وإن كانَ معتلاً؛ لأنَّه إنَّما سَهَّلَ مع أنَّه عمدةٌ في نحو: «اضْرِبْنِ، واضْرِبْنِ»؛ لبقاءِ ما يدلُّ عليهما، وهو الضمةُ والكسرةُ قبلهما، فصارا لوجودِ الدليلِ كأنَّهما موجودانِ، وأمَّا هنا فآخرُ الفعلِ، وهو الألفُ، قد حُذِفَ، وبقيَتِ الفتحةُ دليلاً عليه، فلم يَوجدِ ما يدلُّ على الواوِ والياءِ؛ لاشتغالِ ما بقيَ آخرًا بحركةٍ تدُلُّ على لامِ الكلمةِ المحذوفةِ.

ولا سبيلَ إلى حذفِ الثاني؛ لأنَّه خلافُ قاعدةٍ حذفِ أحدِ الساكنتينِ إذا

اجتماعاً؛ فإنهم إنما يحذفون الأوّل المعتلّ، لا الثاني الصحيح، ولأنّ ما وُضِعَ للتأكيد لا يليقُ به الحذف.

فوجب العدولُ عن الحذف إلى التحريك، وكانت حركة الياء الكسر، والواو الضمة^(١)؛ للمجانسة.

* * *

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ [بعد الألف] لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ
في «الخصائص»^(٢): أن يونس^(٣) يلحق النون الخفيفة بعد الألف، فيجمع بين ساكنين في الوصل، فيقول: «اضربنَّانَ زَيْدًا»، و«اضربنَّانَ بَكْرًا»^(٤)، من قبيل أن الألف إذا أشبع مذهباً صارَ ذلك كالحركة، ألا ترى إلى أطرادِ نحو: (شايّة، ودأية)؟ فإن قلت: إنّما ذلك لأنّ الحرف المُدْغَمَ خَفِيفٌ؛ فنبا اللسان عنه وعن الألف نبوة واحدة.

قلت: والنون^(٥) أيضاً حرفٌ خَفِيفٌ إذا كانت ساكنةً، فهذه تجري مجرى الحرف المُدْغَمِ.

وقريبٌ من ذلك قولهم: «التَقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ»؛ لأنّ اللام تُضَارِعُ النون، ألا ترى أنّ مقطع اللام غنة كالنون؟ وهي أيضاً تقربُ من الياء، حتى إنّ بعضهم

(١) كلمة (الواو) مجرورة بمضاف محذوف؛ حتى لا تقع في عطف معمولين على عاملين مختلفين.

(٢) انظر: الخصائص (١/٩٢).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٥٢٧).

(٤) في المخطوط: «اضربان»، والتصويب من الخصائص، وعند ابن جني: «اضربنان عمراً».

(٥) في المخطوط: (أو النون).

لِيَجْعَلُهَا يَاءً فِي اللَّفْظِ.

ونظيرُ هذا حملُهم (لَعَلِّي) على (كَأَنِّي، وَإِنِّي)، وأنَّهم قالوا: (بِلَوْ سَفَرٍ، وَبِلِي سَفَرٍ)، فأبدلوا الضعيفَ حِجْزَ اللامِ، كما قالوا: (فَنِيَّة)؛ لضعفِ حِجْزِ النونِ^(١)، وإنما هي عندنا من: «قَنَوْتُ»، ومثل: (بِلِي) قولُهم: «هُوَ مِنْ عِلْيَةِ النَّاسِ»، و«نَاقَةُ عَلِيَّانٍ»، وهذا كُلُّهُ عندنا أَجُودُ مِنْ قولِهم: (عِذِّي، وَصِيَّانٍ)؛ لأنَّه لا غَنَّةَ فِي الذَّالِ وَالْيَاءِ. فأما إبدالُ يونسَ هذه النونَ فِي الوقفِ أَلْفًا، وجمعه بينَ الْفَيْنِ، فهو الضعيفُ الْمُسْتَكْرَه.

وقال أبو إسحق لخصيم نازعه في جواز اجتماع الْفَيْنِ، وقد قال الرجل: «هذا»، وأطال مدَّ الألفِ: «لو مددتها إلى العصرِ ما كانت إلا ألفًا واحدة». وعلةُ ذلك عندي: أَنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحًا، فلو التقت أَلِفَانِ مدَّتَانِ انتَقَصَ ذلك؛ لأنَّ الأولى ساكنةٌ. ع: وتلخص أن قولَ يونسَ مُشْكِلٌ وصلًا؛ لجمعه بينَ ساكِنَيْنِ على غيرِ حَدِّهِمَا، ووفقًا؛ لزعمه أَنَّهُ جمعَ بينَ الْفَيْنِ. وتلخص أيضًا أَنَّ قراءةَ ابنِ ذَكْوَانَ^(٢) لَيْسَتْ على قولِ يونسَ^(٣)، وأنَّه لا بدَّ

(١) فِي المخطوط: (اللام)، وهو سبق، والتصويب من الخصائص.

(٢) يقصد قراءة ابن ذكون: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِي سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يونس: ٨٩. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣/ ٦١٥) والحجة (٤/ ٢٩٢) وأمالى ابن السجري (٢/ ٥٣٤) والفريد للهمداني (٣/ ٤٢١) وأمالى ابن الحاجب (١/ ١٩٩) وشرح التسهيل (٢/ ٣٦٨) وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٤١٨) وشرح ابن الناظم (٤٤٦).

(٣) تعريض بقول ابن مالك، وقد صرح بذلك ابن هشام في التوضيح. انظر: شرح الكافية =

مِنْ تَخْرِيجِهَا عَلَى وَجْهِ يَقُولُ بِهِ جَمِيعُهُمْ.

وَأَلْفَازِ قَبْلَهَا [مُؤَكَّدًا] فَنَلَّا إِلَى نُونِ الْإِنْسَانِ أُسْنِدًا
وَأَمَّا عَدَلُوا فِي تَأْكِيدِ: «تَضَرَّبَانِ» إِلَى الْحَذْفِ، فَقَالُوا: «تَضَرَّبَانِ»، لَا:
«تَضَرَّبَانَّ»؛ كَرَاهِيَةً لِلطُّوْلِ الْمُفْرِطِ، وَأَمَّا لَمْ يَحْذِفُوا كَمَا حَذَفُوا فِي: «تَضَرَّبَانِ»؛
لأنَّهم إِنْ يُبْقُوا السَّاكِنَ * يَقُولُونَ: «تَضَرَّبْنِ» بِالْحَذْفِ؛ كَرَاهِيَةً الثَّقَلِ *^(١) فَيَقُولُوا:
«تَضَرَّبْنِ» التَّقَى سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ حَذْفِهِمَا، وَإِنْ يَحَرِّكُوا الْأَوَّلَ بِالْفَتْحِ التَّبَسُّ بِفَعْلٍ
الوَاحِدِ، أَوْ بِالضَّمِّ فَلَا مُقْتَضِيَّ لَهُ، وَالتَّبَسُّ بِفَعْلٍ الْجَمَاعَةِ، أَوْ بِالْكَسْرِ فَلَا مُقْتَضِيَّ
لَهُ.

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً [لِسَاكِنٍ رَدِفٍ] وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ
[واحذف خفيفة]: مَثَلُ^(٢):
اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا

= الشافية (١٤١٨/٣) وأوضح المسالك (١٠٨/٤).

(١) ما بين العلامتين *... * يظهر لي أنه مقحم، أو سها الناسخ وهو في مكان آخر فكتبه هنا.

(٢) بتمامه:

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

والبيت لطرفة بن العبد، وهو من المنسرح. انظر: ديوان طرفة (١٥٥) ونوادير أبي زيد

(١٦٥) والعسكريات (٩٧).



كما قيل^(١): «خَالَفَ تُعْرِفُ»^(٢).

* * *

وَأَزْدُ إِذَا حَذَفَتْهَا [فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عِدَمًا]

* * *

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحٍ [أَلْفًا وَفَقًا كَمَا تَقُولُ فِي «قَفْنٍ»: «قَفَا»]

قال الصِّمَرِيُّ في «التَّبَصُّرَةِ»^(٣): إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ النُّونِ مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُورًا فَمَذْهَبُ س^(٤) أَنْ تَحْذِفَ النُّونَ فِي الْوَقْفِ، وَلَا تَعَوِّضَ مِنْهَا شَيْئًا، كَمَا كَانَ ذَلِكَ مَعَ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْمَجْرُورَةِ، وَيُونُسُ^(٥) يَعَوِّضُ فِي الْمَضْمُومِ وَأَوَّاءَ، وَفِي الْمَكْسُورِ يَاءً، فيقول: «أَخْشَوْا»، و«أَخْشِي»، على مذهب مَنْ يقول^(٦): (زَيْدٌ، وَزَيْدِي)، في الوقف على المرفوع والمجرور.

ع: هذا النقل يطلِّقه الناس عن يونس، وأنت ترى هذا يُقَيِّدُهُ بما إذا تكلَّمت على قياس تلك اللغة؛ وذلك لأنَّ نون التوكيد الخفيفة قد ثبت لها حكم التنوين، والتنوين في تلك اللغة يعلِّبُ بعد الضمة والكسرة، فكذا نون التوكيد، ولا يُقال: إنَّه يُجيزُ ذلك على الإطلاق، وينبغي أن لا يُخَالَفَ يونس في ذلك.

(١) كلمة (قيل) مكررة في المخطوط.

(٢) انظر: التنبيه على الألفاظ في كتاب الغربيين (٢١١).

(٣) انظر: التبصرة (٢٨١).

(٤) انظر: الكتاب (٥٢٢/٣).

(٥) انظر: الكتاب (٥٢٢/٣).

(٦) هم أزد السراة. انظر: الكتاب (١٦٧/٤).

وفي ش غ^(١) أَيضًا: أَنَّ يونسَ أَجَارَ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى مَنْ يَقُولُ: (زَيْدُو، وَزَيْدِي).
 تنبيه: إِذَا وَقَفَ عَلَى: «اضْرِبَنَّ» أَبْدَلَ أَلْفًا، فَإِذَا وَقَفَ عَلَى: «اضْرِبَانَّ»، عَلَى
 قولِ يونسَ^(٢) وك^(٣) أَبْدَلَتِ أَلْفًا، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ س^(٤).
 ثم قيل: يُجْمَعُ بَيْنَ الْفَيْنِ بِمَقْدَارِهِمَا، وَقِيلَ: يَنْبَغِي أَنْ تُحَذَفُ إِحْدَاهُمَا، وَيَقْدَرُ
 بقاءُ المبدلةِ وحذفُ الأوَّلِ، وفي (الغُرَّة)^(٥): «تُهَمَزُ الثَّانِيَةُ».
 ع: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَالْوَقْفِ عَلَى: «رَأَيْتُ فَتَى»^(٦).
 ز^(٧): «قُرئ: ﴿وَلَيْكُونَنَّ﴾»^(٨)، والتخفيفُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا كُتِبَتْ أَلْفًا عَلَى حُكْمِ
 الوقفِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلخَفِيفَةِ.



(١) انظر: شرح الغاية (٢٠٤).

(٢) انظر: الكتاب (٥٢٢/٣).

(٣) انظر: الأصول (٢٠٣/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٥٢٧/٣).

(٥) انظر: الغرة (١٥٦).

(٦) في المخطوط: (فتا).

(٧) يقصد به الزمخشري. انظر: الكشف (٤٦٧/٢).

(٨) يوسف: ٣٢، وهي قراءة فرقة. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢٥٢/٤).



[ما لا ينصرف]

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ [أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا]

ع: بَابُ مَنْعِ الصَّرْفِ.

اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ الْإِسْمَ يَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى شَبْهِهِ بِالْحَرْفِ وَعَرَائِهِ عَنِ ذَلِكَ

قَسْمَيْنِ:

مُشَبَّهٌ لَهُ، فَيُنَى، وَيُقَالُ فِيهِ: (غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ).

وغيرُ مُشَبَّهٍ لَهُ، فَيُعْرَبُ، وَيُقَالُ: (مُتَمَكِّنٌ).

ثُمَّ (الْمُتَمَكِّنُ) يَنْقَسِمُ بِحَسَبِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِ وَعَرَائِهِ عَنِ ذَلِكَ قَسْمَيْنِ:

غَيْرُ مُشَبَّهٍ لَهُ، وَيُقَالُ لَهُ: (أَمْكَنُ).

وَمُشَبَّهٌ لَهُ، وَيُقَالُ لَهُ: (غَيْرُ أَمْكَنٍ).

وَقَدْ مَضَى فِي صَدْرِ الْكِتَابِ تَفْسِيرُ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِهِ، وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي تَفْسِيرِ

الْأَمْكَنِ وَغَيْرِهِ.

وَلِنَقْدَمُ أَوَّلًا مَقْدَمَةً، وَهِيَ: أَنَّ أَنْوَاعَ التَّنْوِينِ سِتَّةٌ:

نَوْعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ، رَاجِعٍ إِلَى صَوْتِهِ، وَهُوَ تَنْوِينُ التَّرْتُّمِ؛ فَإِنَّهُ

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ التَّرْتُّمَ.

وَنَوْعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ، رَاجِعٍ إِلَى وَضْلِهَا وَقَضْلِهَا، وَهُوَ تَنْوِينُ

الْغُلُو؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَتَكَلَّمَ وَقَفَّ، كَذَا قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ^(١)، وَهُوَ عِنْدِي بِأَنَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاصِلٌ أَحَقُّ؛ لِأَنَّ وَضَعَ التَّنْوِينَ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِلْوَصْلِ لَا لِلْوَقْفِ.

وَنَوْعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْكَلِمَةِ، لَيْسَ مِنْ عَوَارِضِهَا، وَلَكِنَّهُ مِنْ وَضْعِهَا الْأَصْلِيِّ، وَهُوَ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ.

وَنَوْعٌ يَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ أَزِيدَ بِالْكَلِمَةِ، وَهُوَ مُعَادَلَتُهَا لِكَلِمَةٍ أُخْرَى، أَوْ تَقُولُ: مُعَادَلَةٌ نَوْعِهَا لِنَوْعٍ آخَرَ، وَهُوَ تَنْوِينُ الْمَقَابِلَةِ.

وَنَوْعٌ^(٢) يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى^(٣) كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِكَلِمَةِ التَّنْوِينِ، أَوْ حَرْفٍ كَانَ مِنْ تَمَامِهَا، وَهُوَ تَنْوِينُ التَّعْوِيزِ.

فَإِنْ جَمَعْتَ التَّوَعِينَ قُلْتَ: وَنَوْعٌ دَالٌّ عَلَى جَزْءٍ، أَوْ كَالْجَزْءِ لِكَلِمَةِ التَّنْوِينِ. وَنَوْعٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى تَكُونُ بِهِ الْكَلِمَةُ أَمَكْنُ، وَهُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ^(٤)، نَحْوُ: (زَيْدٌ، وَعَمْرُو)، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، وَهُوَ خِفَةُ الْكَلِمَةِ بِكَوْنِهَا لَمْ تُشَبَّهِ الْفِعْلَ، وَلَا الْحَرْفَ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُتَّيَّبَةٌ فِي بَابِ الْأَسْمِيَةِ، رَاسِخَةٌ الْقَدَمِ فِيهِ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ النَّاطِمِ.

وَيَتَّضِحُ مِنْ هَذَا الْحَدِّ حَدَّانِ، هُمَا: الْمَرَادُ مِنْهُ: حَدُّ الْمَنْصَرَفِ، وَحَدُّ غَيْرِ الْمَنْصَرَفِ.

(١) انظر: المقتصد لعبد القاهر (١/ ٧٥).

(٢) (ونوع) تكررت مرتين في المخطوط.

(٣) لعل الصواب: (كلمة).

(٤) ترتيب الجملة في المخطوط: «ونوعٌ دالٌّ أمكنُ، وهو على معنى تكونُ به الكلمة تنوين الصَّرفِ».



فَقُولُ: (الْمَنْصَرِفُ): الَّذِي يَلْحَقُهُ تَنْوِينٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنُ،
(وغير المنصرفِ): بخلافه.

فَيَرِدُ عَلَى عَكْسِ الْأَوَّلِ: (الرَّجُلُ)، وَ: (عَلَامُكَ)، وَ: «جَاءَ زَيْدٌ» فِي الْوَقْفِ.
وُجَابُ بَأَنَّهُ: إِنَّمَا زَالَ مِنْهُ التَّنْوِينُ لِمَا عَرَضَ لَهُ مِنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ وَالْوَقْفِ،
وَفِي هَذَا الْحَكْمِ: أَنَّ الزَّائِلَ لَغَرَضٍ كَالثَّابِتِ الْمَوْجُودِ.

وكَذَلِكَ قَدْ يُورَدُ عَلَى طَرْدِ الثَّانِي^(١) نَحْوُ: «صَه»، وَ(يَوْمَيْد).

فِيُجَابُ بَأَنَّهُ: قَدْ اسْتَقَرَّ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ أَنَّ الْمَنْصَرِفَ وَغَيْرَ الْمَنْصَرِفِ
مِنْ بَابِ الْمَعْرَبِ، لَا مِنْ بَابِ الْمَبْنِيِّ؛ فَقَيَّدُ الْإِعْرَابِ مَأْخُودٌ فِي الْحَدِّ، وَهَنَا، وَإِنْ لَمْ
يَصْرُحْ بِهِ ذِكْرًا؛ فَهُوَ مَوْجُودٌ ذِكْرًا لَا ذِكْرًا.

وَيُعْتَرَضُ حَيْثُذُ بِنَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ) غَيْرَ عَلَمٍ، وَهَذَا لَا مَحِيصَ عَنْهُ.

ع: الْأِسْمُ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ بُنْيَ، كَمَا سَبَقَ شَرْحُهُ فِي ابْتِدَاءِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ،
وَمَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ لَا بُنْيَ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ كَانَ سَبَبَ إِعْرَابِ الْفِعْلِ، فَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ سَبَبَ
بَنَائِهِ، وَهَذَا عِنْدِي شَبِيهٌ بِقَوْلِهِمْ: الْأَبُ كَانَ سَبَبَ وُجُودِ الْابْنِ، فَلَا يَكُونُ الْابْنُ سَبَبَ
عَدَمِ الْأَبِ، فَتَأَمَّلْهُ.

وَلَكِنَّهُ ثَقُلَ؛ فَمُنِعَ مِنْ عَلَمِ الْخِفَّةِ، إِذْ كَانَ وُجُودُ التَّنْوِينِ عِلَامَةً خِفَّةٍ مَا
يَسْتَخِفُّونَ، وَعَدَمُهُ عِلَامَةٌ ثِقَلٍ مَا يَسْتَقِيلُونَ؛ إِذْ كَانَ الْخَفِيفُ يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ، بِخِلَافِ
الثَّقِيلِ^(٢).

(١) فِي الْمَخْطُوطِ تَكَرَّرَ: (الثَّانِي).

(٢) مُسْتَفَادٌ مِنْ ابْنِ مَالِكٍ. انْظُرْ: شَرْحُ الْعَمْدَةِ (٢/٨٤٢).

وجعلوا زوال الكسرة تبعاً لزوال التنوين؛ لأن بقاءها مع زواله مؤهّم البناء؛ إذ لا تكون كسرة علامة إعرابٍ إلّا مع تنوينٍ أو ما يقوم مقامه؛ ولذلك إذا اضطرّ شاعرٌ إلى تنوينٍ غير المنصرف جرّه بالكسرة، وإن كان لم يضطرّ إليها، ولذلك عادت في: (بِأَحْمَرِكُمْ)، و: (بِالْأَحْمَرِ)؛ لأنّ التنوين لفظاً وتقديراً^(١).

شع^(٢): فلو كانت الكسرة صرفاً، أو بعض صرفٍ، لامتنت هنا؛ لوجود العِلَّتَيْنِ.

قال أبو الفتح في «الفاثي»^(٣): «علامة الصرف التنوين وحده، لا التنوين والجُرّ، بدليل اتفاقهم على تسمية بعض الأسماء المقصورة مُنْصَرِفًا، مع أنّه لا يدخله جرٌّ ولا غيره، إنّما هو التنوين فقط، ألا ترى إلى قول س^(٤): «فالتنوين علامة الأمكن عندهم، والأخفّ عليهم، وتركه علامة لِمَا يَسْتَقِلُّونَ»؟

قال أبو الفتح^(٥): «هذا تصريح بأنّ التنوين علّم الصّرف، لا الجرّ، وأنّ تركه علّم ثقل الاسم، كما أنّ لحاقه علّم خفته»^(٦).

* * *

فَأَلِفُ التَّائِبِ [مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ]

(١) الفقرة جميعها من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٨٤٢/٢).

(٢) انظر: شرح العمدة (٨٤٢/٢).

(٣) هذا أيضًا استمرار في النقل عن العلامة ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٨٤٢/٢ - ٨٤٣).

(٤) انظر: الكتاب (٧/١).

(٥) تحرفت في المخطوط إلى: (القسم).

(٦) انتهى النقل من شرح العمدة.



[فألف التأنيث]: فإن قلت: لأي^(١) شيء استأثرت بالمنع، ولم تحتج لعلّة أخرى كما احتاجت إليه نظيرتها، وهي: تاء التأنيث، في نحو: (طلحة، وفاطمة)؟ قلت: نزلوا لزومها منزلة تاء التأنيث، بخلاف باب: (فاطمة)؛ فإن أصل التاء في الصفات وضعي؛ فهي غير لازمة.

فإن قلت: فهلاً منعوا صرف: (شقاوة، وعرفوة، وشاة)؛ للزومها. قلت: لَمَّا لم توضع التاء في أصل بابها على أن تكون لازمة إذا وجدت لم يُعتد بما يعرض من لزومها.

* * *

وَزَائِدًا (فَعْلَان) [فِي وَضْفِ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثِ خُتِمَ]

* * *

وَوَضْفُ اضْلِي [وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَمْنُوعٌ تَأْنِيثِ بِتَا ك: (أَشْهَلَا)]
وإنما أثر في منع صرف هذا النوع كونه صفة؛ لِمَا علمت من أن الصفة فرعٌ عن الاسم الجامد من وجهين:

أحدهما^(٢): أنها مشتقة منه، والمشتق فرع المشتق منه.

والثاني: أنها محتاجة إليه؛ لانتساب معناها.

وإنما أثر كونه على وزن (أَفْعَل)؛ لآثته وزن الفعل به أولى؛ لأن في أوله زيادة

(١) في المخطوط (لا).

(٢) تكررت مرتين في المخطوط.

لمعنى في الفعل دون الاسم، وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى؛ لأنَّ الأصل فيما يختلف أن يكون لمعنى.

وإنما اشترط أن لا تلحقه التاء؛ لتحقيق مشابهته للفعل؛ لأنَّ الفعل لا تلحقه تاء التانيث.

قوله: (ممنوع تانيث) نظير قوله: (في وصف سليم) البيت.
وامتناع التانيث بالتاء إمَّا لأنَّ مؤنثه (فعلاء)، كـ: (أشهل، وأخمر)، أو (الفعلى)، كـ: (أفضل، وأكبر)، أو ^(١) لا مؤنث له معنى ولا استعمالاً، كـ: (آدر)، أو استعمالاً لا معنى، كـ: (آلى)، فهذه أربعة أنواع.

وَالْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ [كـ: (أربع) وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ]

فـ: (الأذهم) القيد [لكنزه وضع في الأصل وصفاً انصرافه مُنِع]

و(أجدل، وأخيل، وأفعى) مضروقة وقد ينلن المنعاً

ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ (مثنى، وثلاث، وأخر)

(١) في المخطوط: (و)، وهو تحريف.



وَوَزَنُ (مَثْنَى، [وُثْلَاثَ] كُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَزْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا]

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ [مَفَاعِلًا، أَوِ الْمَفَاعِيلَ] بِمَنْعٍ كَافِلًا]

وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ [ك: (الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ ك: (سَارِي)]

وَلِ: (سَرَاوِيلَ) بِهَذَا [الْجَمْعِ شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ]

ع: وقد تبين أن الناظم ذكر هنا أمرين، وجزم بهما، والناس يُجَوِّزُونَ معهما أمرًا آخر، والصواب معه:

أحدهما: أنه جزم بمنع الصرف، حيث قال: (عُمُومَ الْمَنْعِ)، ولم يُسمع غير ذلك، على ما ذكر.

والثاني: قوله في تعليل منع الصرف: إن ذلك؛ لشبهه بالجمع.

وقال قوم^(١): إنه جمع ل: (سِرْوَالَةٍ) تقديرًا، وأنشدوا^(٢):

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦) والصحاح (٥/ ١٧٢٩).

(٢) بتمامه:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وقائله مجهول، وهو من المتقارب. انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).

قِيلَ^(١): والبيتُ مصنوعٌ؛ فلا يُلتَفَتُ إليه، وأيضًا^(٢): فالتَّغْلُّ في أسماء الأجناسِ نادرٌ؛ فلا يُقاسُ عليه، وأيضًا^(٣): فـ: (سَرَوَالَةٌ) إن ثبتَ بالبيتِ فهو مرادفٌ لـ: (سَرَاوِيلَ)، أو يكونُ بمعنى القَمِيصِ، لا أَنَّهُ جزءٌ منه؛ لأنَّه إنما يُريدُ: أَنَّ اللُّؤْمَ قد عمَّه، لا أَنَّهُ أحدُ أقطاره، فهذه ثلاثة اعتراضاتٍ على هذا القولِ.

* * *

وإنَّ بِهِ سُمِّيَ [أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ] فَإِلَّا نَصَرَافٌ مَنَعُهُ يَحِقُّ[
ع: قوله: (بِهِ) الضميرُ للجمع المتقدم ذكره.
قوله: (أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ) هو (سَرَاوِيلُ).
وقال ابنُ النَّاظِمِ ما ملخصه وشرحه^(٤): يعني: أَنَّ ما سُمِّيَ به مِن مثالي (مَفَاعِلَ،
أو مَفَاعِيلَ) فحقُّه منعُ الصرفِ، سواء أكانَ منقولًا عن جمعٍ محققٍ، كـ: (مَسَاجِدَ)
اسمِ رجلٍ، أو مقدَّرٍ، كـ: (شَرَاجِيلَ).
والعلةُ في مَنعِ الصَّرْفِ أمران:
أحدهما: ما فيه مِن الصَّيغَةِ، وهذا اعتَبَرَهُ الجميعُ.
والثاني: مختلفٌ فيه، فقليلٌ: أصالتهُ في الجمعِيةِ، وقيل: قيامُ العلميَّةِ مقامَ
الجمعِيةِ.

(١) انظر: شرح الشافعية للرضي (٤/ ١٠٠) وشرح ابن الناظم (٤٦١) والمطلع على ألفاظ المقنع (٢١) والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٣٠).

(٢) قاله السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٢٣٣).

(٣) قاله السيرافي أيضًا. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٤٩٦).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٤٦١).



وابتنى على هذا الخلاف أنه: هل إذا نُكِّرَ بعد التسمية ينصرف أو لا؟
فعلى مقتضى التعليل الأول لا ينصرف، بخلاف الثاني^(١).

* * *

وَالْعَلَمَ امْتَنَعَ [صَرْفُهُ مُرَكَّبًا] تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ (مَعْدِيكِرَبَا) [قوله: (مزج): وهو: عبارة عن الاسمين يُجعلان اسمًا واحدًا، منزلاً ثانيهما من أولهما منزلة تاء التانيث مما قبلها، بدليل التزام فتح آخر الاسم الأول، كما التزموا فتح ما قبل تاء التانيث.

فإن قلت: فلم التزموا في آخر الأول إذا كان معتلاً الإسكان؟
قلت: للتخفيف.

فإن قلت: فإن الفتحة لا تُسْتَقْلَلُ، بدليل نصب المنقوص.
قلت: هذه حركة بناء، فهي لازمة؛ فاستقلَّت، هذا مع أن هذا الاسم في نفسه ثَقِيلٌ بالتركيب، فهذان ثقلان في الاسم لو فُتِحَ.
فإن قلت: فهلاً استقلَّت في: (رَامِيَّةٌ، وَغَازِيَّةٌ) الذي زعمت أن هذا مُلْحَقٌ به، مع أنها حركة نياية، والاسم ثَقِيلٌ بالتانيث.
قلت: ثَقُلَ التركيب أشدَّ من ثَقُلَ التانيث؛ فَخُصَّ بمزيد التخفيف.

* * *

(١) انتهى تلخيصه كلام ابن الناطم، وكلام ابن الناطم في شرحه أخصر. انظر: شرح ابن الناطم (٤٦١).

كَذَاكَ حَاوِي [زَائِدِي (فَعَلْنَا) ك: (غَطَفَانَ) وك: (أَضْبَهَانَا)]

[فَعَلْنَا]: وكذا (أَفْعَلَان)، مثل: (أَزَوْنَان) عَلَمًا، فَأَمَّا مَنْ قَالَ^(١): إِنَّهُ مِنَ (الرَّيَّة)؛ لَأَنَّهُ تَتَّبِعُ الشَّدَّةَ، وَ(الْيَوْمُ الْأَزَوْنَان): الشَّدِيدُ، فَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ: (أَفْوَعَالٌ)، وَلَا نَظِيرَ لَذَلِكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ^(٢).

وَقَالُوا: لَوْ سَمَّيْتَ ب: (أَصِيلَالٍ) رَجُلًا مَنَعْتَ صَرْفَهُ؛ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ بَدَلَ مِنَ النُّونِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَنَعُ صَرْفِ: (حَمَرَاءَ، وَصَخْرَاءَ)، مَعَ أَنَّ الْإِفَّ التَّانِيثِ قَدْ زَالَتْ بِأَنَّ أُبْدِلَتْ مِنْهَا الْهَمْزَةُ.

ع: فَرُعٌ: لَوْ سَمَّيْتَ ب: (بُرْهَانٍ) أَوْ (دِهْقَانٍ) رَجُلًا صَرَفْتَهُمَا.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي «التَّنْبِيهِ»^(٣): «هُمَا عِنْدَنَا (فُعْلَالٌ)، ك: (قُرْطَاسٍ)، وَ(فُعْلَالٍ)، ك: (حِمْلَاقٍ)، بِدَلِيلِ: «بَرَهْنْتُ لَهُ عَلَى كَذَا»، أَي: أَقَمْتُ لَهُ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُمْ: قَدْ تَدَهَّقَنَ، وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ: (تَفْعَلَنَ)، وَكَانَ الْقِيَاسُ زِيَادَتُهُمَا؛ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ، لَكِنَّ السَّمَاعَ أَبْطَلَ الْقِيَاسَ».

كَذَا مُؤَنَّثٌ [بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتَقَى]

[كَذَا مُؤَنَّثٌ]: أَي: كَذَا عَلِمَ مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ، فَخَرَجَ نَحْوُ (قَائِمَةٍ).

(١) وهو ابن الأعرابي. انظر: مجالس العلماء (٩٢) والخصائص (٣/٢١٨).

(٢) قال أبو علي: «ليس هذا من غلط أهل الصناعة، لأنه ليس في الكلام أفعوال». انظر: الخصائص (٣/٢٨٧).

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة (٢٠).



فإن قلت: لأي شيء، وفيه الصفة والتأنيث، وهما عِلَّتَان؟
 قلت: لأن التاء في الصفات في تقدير الزوال إذا أُريدَ المُذَكَّرُ؛ فلم تُعتبر.
 فإن قلت: فلم لا منعوا صرفَ (رَبْعَةٍ)؛ فإنها فيه مُلازِمَةٌ؟
 قلت: لزوم التاء فيه على خلاف القياسِ الثابت في أخواتها.
 قوله: (كَذَا مُؤَنَّثٌ) أي: كذا اسمٌ عَلِمَ مؤنَّثٌ بالتاء لفظاً أو تقديرًا.
 أمّا لفظاً فبأن تكون فيه علامة تأنيث، سواء كان مُسمَّاهُ مؤنثًا، كـ: (فَاطِمَةٌ)،
 أم مُذَكَّرًا^(١)، كـ: (طَلْحَة)؛ لأن التاء حيثُ لا زِمَةٌ، فصارت كالفِ التأنيث، كـ: (جُبَلِي)،
 وصَحْرَاءَ).

وأمّا تقديرًا فبأن يكون مُعلَّقًا على مؤنث، إمّا في الحالِ أو الأصل، فالأول
 كـ: (زَيْنَبَ، وسُعادَ)، والثاني كـ: (عَنَاقَ، وعَقْرَبَ)^(٢) عَلَمَيْنِ لرجلين؛ لأنَّ المؤنَّثَ
 بالمعنى في الحالِ أو الأصلِ تُقدَّرُ فيه تاءُ التأنيث، ألا ترى أنك تقول: «هَذِهِ زَيْنَبُ»،
 و«هَذِهِ العَنَاقُ»^(٣)؟

والحرفُ الزائدُ على الثلاثة في ذلك مُنزَّلُ منزلةِ التاء، فنائبُ التاء فيه موجودٌ
 بأصلِ الوَضْعِ في اسمِ الجِنْسِ، وبوضعِ نحوِ (زَيْنَبَ) في العَلَمِيَّةِ، وأمّا نحوُ (هِنْدَ)
 ففيه التاء مقدَّرةٌ، وليس فيه ما ينبُ عنها في اللفظِ؛ فهذا ينقصُ عن الأوَّلِ درجةً،
 أعني عن نحوِ (زَيْنَبَ)، وأمّا نحوُ (عَنَاقَ) علمًا ففيه نائبُ التاء بأصلِ الوَضْعِ؛ فلم

(١) في المخطوط (مذكر).

(٢) انظر: الكتاب (٢٢٩/٣).

(٣) انظر: البحر المحيط (٣٧٩/٤).

يتغير ذلك، وإن صار الآن معناه مُذَكَّرًا، كما لا تُنافي تاءُ التانيثِ الملفوظُ بها كونَ المسمَّى مُذَكَّرًا.

ع: (زَيْبُ) ك: (عَائِشَةُ)، في أَنَّهُ مؤنَّثُ المعنى، لكنَّ علامته تقديريةٌ لا لفظيةٌ، و: (عَنَاقُ) اسمُ رجلٍ بمنزلة: (حَمْرَةَ، وَطَلْحَةَ)، في أَنَّهُ مذكَّرُ المعنى، وأنَّ فيه تاءً، لكنَّها ملفوظٌ بها فيهما، ولا لفظٌ في: (عَنَاقُ)، بل الحرفُ الرابعُ خَلَفَ عنها.

* * *

فَوَقَّ الثَّلَاثِ [أَوْ ك: (جَوْرَ، أَوْ سَقَرَ) أَوْ (زَيْدِ) اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ] أبو سعيد^(١): «إِذَا سَمَّيْتَ ب: (هُوَ) أَوْ (هِيَ) ضَعَفْتَهُمَا، فَقُلْتَ: (هُوَ)، و(هِيَ)، فَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّى ب: (هِيَ) مُؤَنَّثًا فَالْصَّرْفُ وَعَدْمُهُ، ك: (هِنْدِ)، وَإِنْ سَمَّيْتَ مُؤَنَّثًا ب: (هُوَ) لَمْ يُصَرَّفْ عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَصْرِفْ امْرَأَةً سُمِّيَتْ ب: (زَيْدِ)؛ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سَمِّيَتْ بِهِ مُؤَنَّثًا».

قوله: (اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ): خلافاً للجرمي^(٢) والمبرد^(٣) وعيسى^(٤) في أَنَّهُ ذُو وَجْهَيْنِ.

* * *

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ [تَذْكِيراً سَبْقُ وَعُجْمَةً ك: (هِنْدَ) وَالْمَنْعُ أَحَقَّ]

(١) يقصد به السيرافي. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤ / ٣١).

(٢) انظر: المقتضب (٣ / ٣٥٢).

(٣) واختار أن المنع هو الفاشي. انظر: المقتضب (٣ / ٣٥١).

(٤) انظر: الكتاب (٢ / ٢٣).



قوله: (وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) جعل منه في «شرح العمدة»^(١): ﴿وَقَالَ أَذْخُلُوا مِصْرَ﴾^(٢)، فيكون^(٣) مثال الصَّرَفِ: ﴿أَفْطِلُوا مِصْرًا﴾^(٤)، وقول بعضهم^(٥): إِنَّ الْمَرَادَ مِصْرًا مِنَ الْأَمْصَارِ بَعِيدٌ، وخلاف الظاهر، وقول النِّبَلِيِّ^(٦): إنه معدولٌ عَن (أَلْ)، أعني (مِصْرًا) الممنوع الصَّرَفِ، مردودٌ بَأَنَّ الْعَدْلَ خِلَافُ الْأَصْلِ، ولا دليل عليه، وإنما قيلَ به في: (سَحَرَ، وَأَمْسَ)؛ لَعَدَمِ وجودِ^(٧) علةٍ غيره.

* * *

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ [وَالْتَعْرِيفُ مَع] زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعِ [وَالْعَجَمِيُّ]: أي: والعلمُ العجميُّ، ولا يُغْنِي عن ذلك قوله: (وَالْتَعْرِيفُ)؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُتَكَرَّرُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، ويصدق ذلك عليه.

قاس قومُ الأعجميِّ على المؤنَّثِ المعنويِّ، فقالوا: إذا تجاوزَ الثلاثة، أو

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٥٥).

(٢) يوسف: ٩٩. والذي مثل به في مطبوعة شرح العمدة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾، ولعل كلامه قبل: «وقال: «ادخلوا...» يكون فيها سهو، فتكون: «قال» التي في الآية المذكورة في مطبوعة شرح العمدة، والله أعلم.

(٣) هذا كلام ابن هشام.

(٤) البقرة: ٦١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣) ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٦) والمقتضب (٣/ ٣٥٢).

(٦) وقد ذهب النبلي في شرح ألفية ابن معط إلى أنها ممنوعة للعلمية والتأنيث. انظر: الصفوة الصفية للنبلي (١/ ٣٧٠).

(٧) في المخطوط: (وجوده).

تَحَرَّكَ وَسَطُهُ، تَحْتَمَّ مَنَعُ صَرْفِهِ، وَإِنْ سَكَنَ فَهُوَ ذُو وَجْهَيْنِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَوْجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: مَخَالَفَةُ السَّمَاعِ.

والثاني: مَخَالَفَةُ الْمَقْيسِ لِلْمَقْيسِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعَجْمَةَ سَبَبٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا
عَلَامَةَ لَهَا أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، وَالتَّأْنِيثُ لَهُ غَالِبًا عَلَامَةٌ.

[وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ]:

أَلَا أَضْرِفُ شُعْبًا نَمَّ هُوْدًا وَصَالِحًا وَنُوحًا وَلُوطًا وَالنَّبِيَّ مُحَمَّدًا
ع: (أَدَمُ) قِيلَ: (فَاعِلٌ)، فَمَا نَعُهُ: الْعُجْمَةُ وَالْعِلْمِيَّةُ، وَقِيلَ: (أَفْعَلٌ)، فَالْعِلْمِيَّةُ
وَالْوِزْنُ.

(يُوسُفَ): قِيلَ: عَرَبِيٌّ، وَرَدَّ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١) بِاسْتِلْزَامِ ذَلِكَ صَرْفَهُ.

فَإِنْ قِيلَ^(٢): فَهَلْ يَصْخُحُ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ^(٣): ﴿يُوسُفُ﴾، ك: (يُكْرِمُ)،

أَوْ^(٤): ﴿يُوسُفُ﴾، ك: (يُكْرِمُ)، مَا نَعُهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ الْعِلْمِيَّةُ وَالْوِزْنُ؟

قَالَ ز^(٥): لَا؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ الْمَشْهُورَةَ شَهِدَتْ بِالْعَجْمَةِ؛ فَلَا تَكُونُ عَرَبِيَّةً تَارَةً،

عَجْمِيَّةً أُخْرَى، قَالَ: وَنَحْوُ (يُوسُفَ) فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ: (يُوسُفُ)، وَلَا يُقَالُ: هُوَ

(١) انظر: الكشف (٢/ ٤٤١).

(٢) من كلام الزمخشري يكمل.

(٣) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمرو والحسن وابن وثاب والأعمش. انظر:
معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٤) وهي قراءة طلحة بن مصرف وعيسى بن عمرو والحسن والأعمش ويحيى، وهي لغة بعض
بني عَقِيل. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٤).

(٥) يقصد به الزمخشري.

عربي؛ لكونه في لغتين منها بوزن المُضارع من: «آنس»، أو: «أونس»^(١).
ع: ونظيرُ هذا (طوى)، لا تقولُ فيمن منعه الصرف: إنه ك: (عمر)؛ لأنَّ لغةَ
الصرفِ تأبى ذلك، كذا نصُّ عليه الناظم^(٢)، مع أنَّه يُمكنُ في هذا أن يُقال: مَنْ صَرَفَه
قَدَرَه غيرَ معدولٍ، وَمَنْ منعَ صَرَفَه قَدَرَه معدولاً؛ لكونِ عدليه تقديرياً، لا تحقيقياً،
فما ظنُّكَ بامتناعِ ذلك هنا؟

[زَيْدٌ]: قَالَ ذُو الإصْبَعِ العَدَوَانِي^(٣):

وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مِثْلِهِ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طَرًّا فَكِيدُونِي
قِيلَ: (زَيْدٌ) مصدرٌ، وقيل: جمعُ (زَائِدٍ)، ك: (صاحب)^(٤)، وصَحِبَ، وحكى
الفراء^(٥): «زَادَ زَيْدٌ زَيْدًا، وزَيْدًا، وزَيْدَانًا»، وأنشد البيتَ بكسرِ الزايِّ من (زَيْدٌ).

* * *

كَذَاكَ ذُو^(٦) وَزَنٍ يَتَخَصُّ الْفَعْلًا أَوْ غَالِبٍ ك: (أَحْمَدٌ، وَيَغْلَى)
قوله: (أَوْ غَالِبٍ) ردّه ابنُ الحاجبِ^(٧) بما هو معروفٌ من كلامه.

(١) انظر: الكشف (٤٤١/٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٤٧٣/٣).

(٣) من البسيط. انظر: ديوان ذي الإصبع العدواني (٩٥) والاشتقاق لابن دريد (٢٠) وشرح كتاب سيبويه للسرياني (١٦٢/١) وشرح المفصل (١٠٠/١).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العلمي (٢١٢/٢).

(٥) انظر: شرح المفضليات للأنباري (٧٦٣) والصاح (٤٨٢/٢).

(٦) في المخطوط: (ذا).

(٧) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (١٠١).

وقوله: إِنَّ ذَلِكَ رَدُّ إِلَى جِهَالَةٍ؛ إِذْ لَا يُعْرِفُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْإِحَاطَةِ بِمَا وَرَدَ مِنْهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، يُقَالُ لَهُ: وَارِدٌ عَلَيْكَ فِي الْخَاصِّ بِالْفِعْلِ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ بِهِ.

ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ فِي «شَرْحِ الدَّرِيدِيِّ»^(١) فِي (سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ) قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ (يَزَنَ) أَصْلُهُ: «يُوزَنُ»، ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ؛ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرَةٍ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْكَسْرَةُ فَتَحَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَصْلَ: «وَزَنَ»، فِعْلٌ مَاضٍ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، كَمَا فِي: (أَنَاءَةٍ، وَأَحَدٍ)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً.

قَالَ: «وَهُوَ مَصْرُوفٌ عَلَى هَذَا، وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ عَلَى الْأَوَّلِ».

* * *

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِلْحَقِيقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ [فليس ينصرف]: وَذَلِكَ لِمِشَابَةِ^(٢) الْأَلْفِ لِأَلِفِ التَّائِيثِ فِي اللَّفْظِ، وَالزِّيَادَةِ، وَالتَّطَرُّفِ، وَالْمُوَافَقَةِ لِمِثَالِ مَا هِيَ فِيهِ؛ فَإِنَّ (عَلَقَى) نَظِيرُ (سَكَّرَى)، وَ(عَزَهَى) نَظِيرُ (ذَكَّرَى).

وَسَبَّهَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ كَثِيرًا مَا يُلْحِقُهُ بِهِ، ك: (حَامِيمٍ) اسْمَ رَجُلٍ، فَإِنَّهُ عِنْدَ س^(٣) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِمِشَابَتِهِ ل: (قَابِيلٍ)^(٤) فِي الْوِزْنِ، وَامْتِنَاعِ دُخُولِ (أَل).

(١) انظر: شرح ابن هشام اللخمي على الدرديدية (٢٠٥).

(٢) في المخطوط مطموس نصف الكلمة، ولعل الصواب ما تمنا به.

(٣) انظر: الكتاب (٢٥٧/٣).

(٤) في المخطوط (قابل).



وك: (حَمْدُونَ) عَلَمًا لِرَجُلٍ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْفَارَسِيِّ^(١) لَا يَنْصَرِفُ؛ لِمَجِيئِهِ بزيادة
لَا تَكُونُ لِلْأَحَادِ الْعَرَبِيَّةِ.

لَوْ قَالَ:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ مُلْحَقَةٍ مَقْصُورَةٍ لَمْ يَنْصَرِفْ
كَانَ أَحْسَنَ.

* * *

وَالْعَلَمَ امْتَنَعَ [صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَ: (فَعَلَ) التَّوَكُّيدِ أَوْ كَ: (تُعَلَّا)]

يَمْتَنِعُ صَرْفُ الْأَسْمِ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: (فَعُلُ) عَلَمًا لِمَذْكُورٍ، مَعْدُولًا عَنْ (فَاعِلٍ).

الثَّانِي: (فُعُلُ) فِي التَّوَكُّيدِ.

الثَّالِثُ: (سَحَرُ، وَأَمْسُ).

الْأَوَّلُ نَحْوُ: (عُمَرَ)، وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ عَدْلِهِ: مَجِيئُهُ مَمْنُوعَ الصَّرْفِ، وَلَا عِلَّةَ
مَعَ الْعِلْمِيَّةِ مُمْكِنَةً غَيْرَ الْعَدْلِ، كَ: (عُمَرَ، وَزُقَرَ، وَزُحَلَ)، بِخِلَافِ: (أُدِدَ)؛ فَإِنَّهُ
سُمِعَ مَصْرُوفًا، وَبِخِلَافِ: (طَوَى)، فِي لُغَةٍ مَنْ لَا يَصْرِفُهُ؛ فَإِنَّ فِيهِ مَا يُمْكِنُ ادِّعَاؤُهُ
غَيْرَ الْعَدُولِ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ.

وَالثَّانِي: (فُعُلُ) فِي التَّوَكُّيدِ، وَتِلْكَ فِي أَرْبَعَةِ أَلْفَاظٍ، هِيَ: ([بُعُ] ^(٢)، جُمِعُ، كُتِعُ،

(١) نقله ابن برهان. انظر: شرح اللمع لابن برهان (٤٧٦) وشرح ديوان المتنبي للعكبري

(٢٧٧/١) وشرح التسهيل (٨٧/١) وشرح ابن الناظم (٤٦٥).

(٢) مكان هذه الكلمة بياض في المخطوط.

بُصْعُ، أَمَّا تَعْرِيفُهَا فَبِنِيةِ الإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَأَمَّا عَدْلُهَا فَعَنْ (فَعْلَاوَاتٍ)؛ لِأَنَّ لَهَا مَذْكَرًا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَقِيَاسُهَا هِيَ أَنْ تُجْمَعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ. انْتَهَى ^(١).

وَأَمَّا (سَحَرُ)، فَإِنْ لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَعِينٌ صُرِفَ، نَحْوُ: ﴿بَجَّيْنَهُمْ سَحَرًا﴾ ^(٢) يَقْمَةُ مِنْ عِنْدِنَا ^(٣)، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَعِينٌ، فَإِنْ اسْتُعْمِلَ غَيْرَ ظَرْفٍ وَجِبَ كَوْنُهُ بِ: (أَل) أَوْ الإِضَافَةِ، نَحْوُ: «طَابَ السَّحَرُ سَحَرًا لَيْلَتَنَا»، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ ظَرْفًا جازَ كَوْنُهُ بِ: (أَل) أَوْ بِالِإِضَافَةِ، فَلَا يَدْخُلُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَجازَ اسْتِعْمَالُهُ بِغَيْرِهَا، فَيَكُونُ مَفْتُوحًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ بِاتِّفَاقٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ، فَقَالَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ ^(٤): مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: مَعْرَبٌ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالتَّضْمِينِ أَنَّ: التَّضْمِينَ: اسْتِعْمَالُ الْكَلِمَةِ فِي مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ، مَزِيدًا عَلَيْهِ مَعْنَى آخَرٍ. وَالْعَدْلُ: تَغْيِيرُ صِيغَةِ اللَّفْظِ مَعَ بَقَاءِ مَعْنَاهُ.

ف: (سَحَرُ) عِنْدَنَا مَعْدُولٌ ^(٥) عَنْ (السَّحَرِ)، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ مَعْنَاهُ، وَعِنْدَهُ ^(٥) وَارِدٌ عَلَى صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَمَعْنَاهَا، مَزِيدًا عَلَيْهِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ. وَأَمَّا (أَمْسُ): فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ نُكِّرَ أَعْرَبَ مَنْصَرَفًا بِاتِّفَاقٍ، قَالَ ^(٦):

(١) استفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٤).

(٢) القمر: ٣٤-٣٥.

(٣) انظر: التخمير لصدر الأفاضل (١/ ١٨٢).

(٤) أغلبها مطموس في المخطوط.

(٥) يقصد به صدر الأفاضل، وفي المخطوط: (عند).

(٦) بتمامه:



مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسٍ

وإن استعمل مفردًا مكبرًا، فإن أُريدَ به منكرٌ فكذلك، كقولك: «اتَّفَقَ لِي كَذَا فِي أَمْسٍ»، تريدُ أَمْسًا مِنَ الْأُمُوسِ، وإن أردتَ به اليومَ الذي قَبْلَ اليومِ الذي أَنْتَ فيه، فإن استعملَ بـ: (أَل) أو بالإضافة كَانَ مُعْرَبًا، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ﴾^(١)، كذا استدلُّوا، وإن كَانَ بغيرِهما، ففيه ثلاثُ لغاتٍ:

الحِجَازِيُّونَ^(٢) يبنونه على الكسرِ مُطلقًا.

وبعضُ تميمٍ^(٣) يُعربُه غيرَ مُنصرفٍ مُطلقًا؛ للتعريفِ والعدلِ.

وجمهورُ تميمٍ يُعربُه غيرَ مُنصرفٍ رفعًا، ويبنيه على الكسرِ نصبًا وجرًّا.

وعلى اللغةِ الأولى جاءَ قولُه^(٤):

مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقْلُبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِي
إِلَى أَنْ يَقُولَ:

= مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسٍ تَمِيسُ فِينَا مِشْيَةَ الْعَرُوسِ
أنشده قطرب ولم يعين قائله، وهو رجز، وفي المخطوط: (مررت)، وهو تحريف. انظر:
الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب (٣٣) والمحتسب (٢٢٤ / ٢).

(١) يونس: ٢٤.

(٢) انظر: الكتاب (٢٨٣ / ٣).

(٣) انظر: الكتاب (٢٨٣ / ٣).

(٤) مجموعة أبيات تنسب لأسقف نجران أو تبع بن الأقرن أو روح بن زنباع، وهي من الكامل.
انظر: مراتب النحويين (٧١) وثمار القلوب (٢٣٢) والروض الأنف (٨٥ / ١) والمقاصد
النحوية (١٨٤٩ / ٤).

وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

وعلى اللغة الثالثة جاء قوله^(١):

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا

وتلخص أن الممنوع الصرف للعدل والتعريف ثلاثة أنواع:

ما تعريفه بالعلمية، نحو: (عُمَرُ، وَزُقَرُ، وَحَدَامُ، وَقَطَامُ).

وما تعريفه بالعدل عن (أَلْ)، وهو: (سَحَرُ، وَأَمْسُ).

وما تعريفه بتقدير الإضافة، وهو: (جُمُعُ) وأخواته.

قوله: (كَفَعَلِ التَّوَكُّيدُ): الأصح أن تعريفه بشبه العلمية^(٢)، لا بالعلمية نفسها.

قوله: (كثُعَلًا) الظاهرُ فسادُ التمثيل؛ لأنَّ (ثُعَلُ) اسمٌ لقبيلة، فيكون كـ:

(مَجُوسَ، وَثُمُودَ)^(٣).

مِنْ «مِفْتَاحِ الإِعْرَابِ» لِلأَمِينِ الْمُحَلِّي^(٤): «(جَحَا) معدولٌ عن (جَاحٍ)، مِنْ:

«جَحَوْتُ بِالْمَكَانِ»، إِذَا أَقَمْتُ بِهِ، قُدِّمَتْ عَلَيْهِ عَلَى فَائِهِ، فَوَزَنُهُ (عُقْلُ)، وَحَكَى أَبُو

الْحَسَنِ بْنُ سَيِّدِهِ^(٥): «جَحَا بِالْمَكَانِ»، وَ: «جَحَا»، إِذَا أَقَامَ بِهِ؛ فَعَلَى هَذَا: (جَاحٍ):

(١) رجز ينسب للعجاج. انظر: ملحقات ديوان العجاج (٢/ ٢٩٦) والكتاب (٣/ ٢٨٥) والنوادر

لأبي زيد (٢٥٧).

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الحجة (٤/ ٣٥٥) وارتشاف الضرب (٢/ ٨٨٤).

(٤) انظر: مفتاح الإعراب (١٧٩).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٣/ ٤٦١).



(فَاعِلٌ)، و: (جَحَا): (فُعِلَ)، من غير قلبٍ.

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ [مَانِعَا] (سَحَرَ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَضَا يُعْتَبَرُ

ابنُ عَصْفُورٍ^(١): «(سَحَرَ) ممنوعُ الصرفِ في مثلِ: «جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ»؛ للعدلِ وشبه تعريفِ العلمية، من حيث كان تعريفًا من غير أداة في اللفظ، وتعريفه في رتبة تعريف ما فيه (أَل)، وكذا القول في: (أَجْمَعَ) وأخواته؛ فإنَّ تعريفها على الأصحَّ بإضافة مُقدِّرة، وجاز ذلك لشبهه تعريفَ العلمية، وقيل: التعريفُ بالعلمية، وكأنَّه علَّقَ على معنى الإحاطة لِمَا يَتَّبَعُهُ».

(سَحَرَ): قَالَ فِي (بَابِ الظُّرُوفِ)^(٢) مِنْ «التَّسْهِيلِ»^(٣) وَ«شَرْحِهِ»^(٤) مَا مَلَخَّصُهُ:

إِنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ وَالتَّصَرُّفِ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ التَّعْيِينُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ.

وِثَالُ^(٥) لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، اسْتَغْنَى^(٦) عَنْ ذِكْرِهِ بِكَوْنِهِ يَتَكَلَّمُ

فِي (بَابِ الظُّرُوفِ).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٧٢).

(٢) في المخطوط: (الظرف)، والتصويب من التسهيل، ومما سيقوله ابن هشام بعد.

(٣) انظر: التسهيل (٩١).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٠٢).

(٥) قوله: (وِثَالُ) مكرر مرتين في المخطوط.

(٦) أي: ابنُ مالك.

وَبَقِيَ عَلَيْهِ رَابِعٌ^(١)، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ مُكَبَّرًا لَا مُصَغَّرًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَنَّ (سُحَيْرًا) إِذَا أُريدَ بِهِ مُعَيَّنٌ كَانَ مُنْصَرَفًا لَا مُتْصَرَفًا، وَهَذَا أَغْنَاهُ عَنْ اشْتِرَاطِ التَّكْبِيرِ أَوَّلًا.

فَصَارَتِ الشُّرُوطُ أَرْبَعَةً: أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا، مُكَبَّرًا، مُجَرَّدًا، ظَرْفًا.



(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (أَرْبَع).



[جمع التكسير]

جرت عادتهم، س^(١) فَمَنْ بعده، أن يتكلموا على المفردات، فيقولون مثلاً:
(فَعَلٌ) يُجْمَعُ على كذا، و(فَعَلٌ) على كذا، إلى آخرها، وبعضهم يذكر الجمع، ثم
يستوفي مثاله من المفردات.

وقد سلك النّاظم هذه الطريقة في كتبه^(٢)، وهي عندي أحسن؛ لطول تلك؛
لأن بعض المجموع تكون مفرداته كثيرة متشعبة، ك: (فَعَالٍ، وَأَفْعَالٍ)، وهم يرتّبون
المفردات على ترتيبها الطبيعي: الثلاثي أولاً، ثم الرباعي، ثم الخماسي، والمذكر، ثم
المؤنث، والاسم، ثم الصفة، فيحتاجون إلى ذكر الجمع مع كل مفرد من تلك
المفردات المتشعبة.

وفي ذلك تطويلٌ وبُعْدٌ عن الضبط، أمّا إذا عُرِفَ في محلٍّ واحدٍ جميع ما يُجْمَعُ
على (أَفْعَالٍ، أو فَعَالٍ) أو غير ذلك، فإنه أخصر وأوفر للدّهن، وأيضاً فسالك طريقة
الناظم متمكّن [مِنْ ذِكْرِ]^(٣) أوزان القلة قبل الكثرة، كما هو القياس، بخلاف
سالك الطريقة الأخرى.

* * *

(١) انظر: الكتاب (٥٦٧/٣) والمقتضب (١٩٥/٢) والأصول (٥٢/٣) واللمع (١٧١).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١٨١٥/٤) وشرح عمدة الحافظ (٩١٦/٢).

(٣) ساقط من المخطوط، والتّميم من العليمي. انظر: حاشية العليمي (٣٩٣/٢).

وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ [وَضَعَا يَفِي ك: (أَرْجُل) وَالْعَكْسُ جَاءَ ك: (الصُّفَى)]
أشارَ بقوله: (وَضَعَا) إلى أَنَّ مَجِيئَهُ كَذَلِكَ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْوَضْعِ، فَيَكُونُ
مَشْتَرَكًا، لَا بِطَرِيقِ الْمَجَازِ، وَنَصَّ ابْنُهُ^(١) عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ صِيغِ كُلِّ مِنَ النُّوعَيْنِ
فِي مَوْضِعِ الْأُخْرَى مَجَازًا.

وَيُمَثِّلُ لِهَذَا بِقَوْلِ دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ^(٢):

تَنَادَوْا وَقَالُوا أَزْدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا فَقُلْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ ذَلِكَكُمْ الرَّدِّي
كَمِيشُ الْإِرَارِ خَارِجٌ نِصْفُ سَاقِهِ بَعِيدٌ مِنَ الْآفَاتِ طَلَاعٌ أَنْجِدُ
وَيُرَوَّى^(٣): «صَبُورٌ عَلَى اللَّأْوَاءِ»، بَدَلُ: «بَعِيدٌ مِنَ الْآفَاتِ»، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤):
«وَهِيَ رَوَائِنَا»، قَالَ: «وَهَذَا تَكْسِيرُ قَلَةٍ».

* * *

لِ: (فَعَلٍ) اسْمًا صَحَّ [عَيْنًا (أَفْعَلُ)] وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا اِنْضًا يُجْعَلُ
[لِفَعْلٍ]: وَشَدَّ ذَلِكَ فِي (فَعْلٍ)، قَالُوا: (ذَنْبٌ، وَأَذُوبٌ)، وَفِي (فَعْلٍ)، قَالُوا:
(ضَلَعٌ، وَأَضْلَعُ)، وَ(فُعْلٌ)، قَالَ^(٥):

(١) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٧).

(٢) من الطويل. انظر: ديوان دريد (٦٣) وجمهرة أشعار العرب (٤٧١) وتأويل مشكل القرآن (٩٠).

(٣) وهذا ما أثبتته ابن هشام في غير هذا الكتاب. انظر: تلخيص الشواهد لابن هشام (٢٩٠).

(٤) انظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لأبي الفتح بن جني (٢١٨).

(٥) رجز لرؤبة. انظر: ديوان رؤبة (١٦٤) والكتاب (٥٧٨/٣) والمقرب (٤٨٩).

وَرَحِمُ رُكْنَيْكَ شَدِيدُ الْأَرْكَانِ

وقالوا: (فُفُلٌ، وَأَفْفُلٌ)، وفي (فَعْلٍ)، ك: (صَبْعٍ)، و(فَعْلَةٍ)، ك: (أَكْمَةٍ)، و(فَعْلَةٍ)، ك: (نِعْمَةٍ).

[صح عينا]: ش غ^(١): «وَشَدَّ: (أَنْتُوبٌ، وَأَسِيفٌ)».

قوله: (صَحَّ عَيْنًا)^(٢) اشترط في «المقرب»^(٣) أيضًا انتفاء التضعيف، فخرج نحو: (رَقٌّ، وَقَدْ، وَفَدَّ، وَصَكَّ)، فعلى هذا يكون قولهم: (كَفَّ، وَأَكْفُ) من الشاذِّ، وكذا: (صَكَّ، وَأَصْكُ).

لكنه بعد ذلك قال^(٤): إن (فَعَلًا) المضعف يُجمَعُ في القلة على (أَفْعَلٍ)، ك: (أَصْكُ)، وفي الكثير على (فِعَالٍ، وفُعُولٍ)، ك: (صِكَائِكِ، وَصُكُوكِ)، فثبت أن ذلك ليس بشرط.

قوله: (أَفْعَلٍ): ومن ذلك: (أَيَّدَ، وَأَظْبِ)؛ لأنَّ (يَدًا): (فَعْلٌ): (يَدِي)، والمنقوص الذي لم يكْمَلْ بالتاء يُرَدُّ إليه محذوفه، ثم يُجمَعُ على قياس نظيره، ولأنَّه إذا أدَّى قياس إلى اسمٍ معربٍ آخره واوٌ لازمةٌ مضمومةٌ ما قبلها رُفِضَ ذلك.

وأما إذا كان المنقوص مُكْمَلًا بالتاء فبابه أن يُجمَعَ للقليل بالالف والتاء، ولل الكثير بالواو والنون، فتقول: (سَنَوَاتٌ، وَسُنُونٌ)، وتكسیره شاذٌّ، والذي سُمِعَ

(١) انظر: شرح الغاية (٢١٠)، وإن كان يعني شرح العمدة فهو في (٩١٨/٢).

(٢) في المخطوط: (صَحَّ لَأَمًا)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: المقرب (٤٨٧).

(٤) انظر: المقرب (٤٨٩).

منه: (أَمَّةٌ، وإِمَاءٌ، وإِمَوَانٌ، وآمٌ)، و(بُرَّةٌ، وَلُغَةٌ)، و(بُرَى، وَلُغَى)، و(شَفَّةٌ، وَشَفَاءٌ).
 مِن «المَقْرَبِ»^(١).

ع: وجه كون الواو والنون للكثرة أنَّ هذا في الحقيقة تكسير لا تصحيح،
 وإن أشبه في اللفظ علامة التصحيح، ألا ترى أنه جَبَرَّ لِمَا فَاتَ الكلمة مِن لَامِهَا؟
 اقتصاره في عَدِّ مفرد (أَفْعُلْ) على (فَعْلٍ) اسمًا صحيح العين، وعلى الرباعي
 المقيّد ظاهرٌ في أنه لا ينقاس في غيرهما؛ ولهذا حَكَمُوا بأنَّ (أَجِرَ) مِن قوله^(٢):
 أَجِرَ وَأَغْرَأْسُ
 على خلاف القياس.

فإن قيل: كيف ارتكبوا هذا، ونصّوا عليه، مع اعترافهم بأنَّه سُمِعَ في (جِرْو) الفتح؟
 فهل جعلوه^(٣) جمعًا له؛ ليسلموا مِن ارتكبه.
 فالجواب: أن الذي حملهم على ذلك أنَّ الكسرَ في (جِرْو) أفصح وأكثَرُ مِن
 الفتح، وقد حَكُوا^(٤) فيه الضمَّ أيضًا.

* * *

(١) انظر: المقرب (٤٨٧) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٤٧/٢).

(٢) بتمامه:

لَيْتَ هَزْبَرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسِيَّةٍ بِالرَّفْعَتَيْنِ لَهُ أَجِرٌ وَأَغْرَأْسُ

والبيت لمالك بن خويلد الخناعي، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين (٤٤٢/١)

والإيضاح (٢٠) وشرح التصريف للثمانيني (٤٨١).

(٣) في المخطوط: (جعلوا).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٣٢).

إِنْ كَانَ كَ: (العَنَاقِ، وَالذَّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَخْرُفِ [

قوله: (وتاء تأنيث) ^(١) وشذ في ^(٢): (طِحَالٍ، وَعَنَانٍ، وَمَكَانٍ، وَجَنِينٍ).

قوله: (وَعَدُّ الْأَخْرُفِ) وشذ في (أُنْبُوبِ).

وليس ^(٣) التَّأْنِيثُ مُصَحَّحًا؛ لاطِّرادِهِ فِي (فَعَلٍ)، ك: (قَدَمٍ)، خِلَافًا لِيُونُسَ ^(٤)،

وَلَا فِي (فُعْلٍ)، ك: (قَدِرٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (قَتَبٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (قَدَمٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك:

(غُولٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (عَجْزٍ)، وَ(فُعْلٍ)، ك: (عُنُقٍ)، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ ^(٥).

* * *

وَعَبَّرَ مَا (أَفْعُلُ) [فِيهِ مُطَّوَّرٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِ: (أَفْعَالٍ) يَرِدُ]

قوله: (وَعَبَّرَ مَا أَفْعُلُ) البَيِّنَةُ، أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ (أَفْعَالٍ) لِمَا ذَكَرَ بِاطِّرَادِ

وَلِزُومِ، أَوْ كَثَرَةِ أَوْ قِلَّةِ أَوْ نَدْوَرِ، فَالْقَلِيلُ فِي (فَعْلٍ) مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ، ك: (حَالٍ، وَمَالٍ)،

وَالنَّادِرُ فِي (فُعْلٍ)، ك: (زُطْبٍ)، وَاللَّازِمُ فِي (فُعْلٍ)، ك: (كَيْدٍ، وَنَمِيرٍ)، وَالْغَالِبُ فِي

(مَدْيٍ، وَظَنِيٍّ، وَلَبِيبٍ، وَكَبِيدٍ، وَعَضِيدٍ، وَعِنَبٍ، وَطُنْبٍ)، [و] ^(٦) يُحْفَظُ فِي (فُعْلٍ)

صَحِيحَ الْعَيْنِ، ك: (فَرِيخٍ).

(١) هذا تصرف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٦٩) وارتشاف الضرب (٤١٠/١).

(٣) من هنا حتى نهاية هذه التحشية منقولة بلفظها من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٤) انظر: الكتاب (٥٩١/٣) والأصول (٤٣٣/٢) والمقاصد الشافية (٢٦/٧).

(٥) انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٦) ساقطة من المخطوط، والسياق يقتضيها.

ح^(١): «ثَبَتَ مِنْهُ مَا لَا يُحْصَى، فَلَوْ جُعِلَ قِيَاسًا لَكَانَ مَذْهَبًا حَسَنًا».

ع: فهذان مذهبان.

وزعمَ الفراء^(٢) أَنَّهُ مَقِيسٌ فِيهِ إِنْ كَانَتْ فَاوُهُ هَمْزَةً، ك: (أَنْفٍ)، أَوْ وَأَوَا^(٣)، ك: (وَهُم).

وَيُحْفَظُ (أَفْعَالٌ) أَيْضًا فِي (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ)، ك: (شَرِيفٍ)، وَ(فَعَالٍ)، ك: (جَبَانٍ)، وَ(فَعْلَةٍ)، ك: (بَيْضَةٍ)، وَ(فُعْلَةٍ)، ك: (بُرْكَةٍ)، وَهُوَ طَائِرٌ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ، وَفِي (شَعْفَةٍ)، وَ(قَصْرَةٍ)، وَهِيَ أَصْلُ الْعُنُقِ، وَ(نَمْرَةٍ)، وَ(جَلْفٍ)، وَ(نَضْوٍ)، وَ(حُرٍّ)، وَ(خَلْقٍ)، وَ(جُنُبٍ)، فِي لُغَةٍ مِّنْ جَمْعَةٍ، وَ(يَقُظُ)، وَ(نَكِيدُ)، وَ(كُوُودٍ)، وَ(قِمَاطٍ)^(٤)، وَ(غُشَاءٍ)، وَ(خَرِيدَةٍ)، وَمَيِّتٍ، وَمَيِّتَةٍ، وَ(جَاهِلٍ)، وَ(وَادٍ)، وَ(ذَوُطَةٍ) لِّضَرْبٍ مِنَ الْعِنَاكِيبِ يَلْسَعُ، وَ(أَغْيَدُ)، وَ(قَحْطَانِي)، وَأَقْحَاطٍ، وَفَيْقَةٍ^(٥).

قوله: (بِأَفْعَالٍ): لَزُومًا أَوْ غَلْبَةً، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ اسْتِثْنَاءُ (فَعْلٍ) فِي قَوْلِهِ: (وَعَالِيًا أَغْنَاهُمْ) الْبَيْتَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ هُنَا:

وَب: (فُعُولٍ): (فَعِلٌ)، نَحْوُ: (كَبِذُ) يُخَصُّصُ غَالِيًا.....

فَإِنَّهُ أَيْضًا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ.

(١) يقصده أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/٤١٣).

(٢) هذه التحشية حتى آخرها منقولة من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٦٩).

(٣) في المخطوط (واو).

(٤) في المخطوط: (رقاط).

(٥) في المخطوط (وأقحاط ورفيقة)، والتصويب من التسهيل.

والحاصل: أَنَّ كَلًّا مِنْ (فَعْلٍ، وَفَعِلٍ) اسْمَيْنِ يَأْتِي عَلَى (أَفْعَالٍ) قَلِيلًا، نَحْوُ: (رُطَبٍ، وَأَرْطَابٍ، وَوَعَلٍ، وَأَوْعَالٍ)، وَ(كَيْدٍ، وَأَكْبَادٍ)، وَيَأْتِي (فَعْلٌ) عَلَى (فِعْلَانٍ)، ك: (صُرْدٍ، وَصِرْدَانٍ)، وَ(فَعْلٌ) عَلَى (فُعُولٍ، ك: (كَيْدٍ، وَكُبُودٍ)، وَ(نَمِرٍ، وَنُمُورٍ)، وَمَجِئُهُمَا عَلَى غَيْرِ (أَفْعَالٍ) هُوَ الْغَالِبُ فِيهِمَا^(١).

مِنْ مَجِيءِ (فَعْلٍ) عَلَى (أَفْعَالٍ): (حِمْلٌ، وَعِذْلٌ، وَحِبٌّ).

ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢): «وَلَيْسَ (الْأَخْبَابُ) جَمْعَ (حَبِيبٍ)، ك: (شَرِيفٍ، وَأَشْرَافٍ)، وَ(يَتِيمٍ، وَأَيْتَامٍ)؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَمْعَ (فَعْلٍ) عَلَى (أَفْعَالٍ) أَقْسَمُ مِنْ جَمْعِ (فَعِيلٍ) عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُ مِنْهُ.

الثَّانِي: أَنَّ (شَرِيفًا، وَيَتِيمًا) مِنْ بَابِ (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ)، بِخِلَافِ (حَبِيبٍ)؛ فَإِنَّهُ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ)، ك: (قَتِيلٍ)، أَصْلُهُ (مَقْتُولٌ)؛ فَقَدْ افترقا^(٣).

وَمِنْ ثَمَّ خُطِئَ^(٤) الْفَرَاءُ^(٥) فِي قَوْلِهِ فِي (أَخٍ، وَأَبٍ) إِنَّهُمَا (فَعْلٌ): (أَخُو، وَأَبُو)؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ جَمْعُهُمَا عَلَى (آخَاءٍ، وَأَبَاءٍ).

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٤) والمقتضب (٢/ ٢٠٣).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٣) انتهى هنا النقل عن ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٥٢).

(٤) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ). انظر: شرح التسهيل (١/ ٤٥) والتذيل والتكميل (١/ ١٥٨).

(٥) كتبت هذه التحشية متصلة بالسابقة، وهي عند العليمي (٢/ ٣٩٦). مسبوقة بأن كلام ابن مالك يقتضي أن (فَعْلًا) لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ).

وَمِنْ ثَمَّ اعْتَدَرَ ابْنُ مَالِكٍ ^(١) عَنْ: «ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ» ^(٢) بَأَنَّ (أَقْرَاءً) شَاذٌ.

أربعةٌ تُجْمَعُ في القلة والكثرة على (أَفْعَالٍ): (فَعَلٌ)، ك: (عَضِدٌ - وَأَعْضَادٌ)، وقد يجيء على (فِعَالٍ)، ك: (سَبَاعٌ)، و(فَعَلٌ)، ك: (ضَلَعٌ)، وشَدَّ (أَضْلَعُ، وَضْلُوعٌ)، و(فِعْلٌ)، ك: (إِبِلٌ)، و(فُعْلٌ)، ك: (عُنُقٌ).

[فُهُمَ مِنْ هَذَا] ^(٣) أَنَّ مَا (أَفْعَلُ) فِيهِ مَطَرِدٌ لَا يَأْتِي عَلَى (أَفْعَالٍ)، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ» ^(٤)، وقوله سبحانه: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» ^(٥)، فالمفردُ: (نَقْلٌ، وَشَرَطٌ)، بفتح العين، لغة في السَّاكِنِهَا ^(٦)، قال ^(٧):
إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَقْلُ

نعم، شَدَّ: (رَأْدٌ وَأَزَادٌ)، وهو أصل اللحيين ^(٨)، و(رَنَدٌ، وَأَزَادٌ)، و(فَرَحٌ،

(١) انظر: شرح التسهيل (٣٩٦/٢).

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي (٣٩٦/٢).

(٤) الأنفال: ١.

(٥) محمد: ١٨.

(٦) انظر: جمهرة اللغة (٧٢٦/٢).

(٧) بتمامه:

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَقْلُ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَنَيْي وَعَجَلُ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: ديوان لبيد (١٤٢) وجمهرة أشعار العرب (٢١) والكامل (٢٨٨/٣).

(٨) وكذا عند العليمي (٣٩٦/٢)، وفي المخطوط: (الجبين)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٥٦٨/٣).

وَأَفْرَاحُ، وَأَنْفٌ، وَأَنَافٌ، وَحَمْلٌ، وَأَحْمَالٌ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾^(١).

وعكس هذه: مجيء (فَعَلٍ) على (أَفْعَلٍ)، ك: (زَمِنَ، وَأَزْمِنَ)، و(جَبَلَ، وَأَجْبَلَ)، قَالَ^(٢):

إِنِّي لَأَكْزِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجْبِلِهَا^(٣)

* * *

وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ [فَعْلَانُ] فِي (فَعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ) [

قوله: (وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ) ع: كان سبب ذلك أَنَّ (فَعَلَ) إما مقصورٌ من (فُعَالٍ)، كما ستأتي حكايته فيما بعد، أو قريبٌ منه، و(فُعَالٌ) يُجْمَعُ على (فُعْلَانٍ)، ك: (غَلَامٌ، وَغُلْمَانٍ)، و(غُرَابٌ، وَغُرَبَانٍ).

قَالَ ابْنُهُ^(٤): «أَمَّا (فُعَلٌ) فَجَاءَ بَعْضُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ)، ك: (أَرْطَابٍ)، وَالْغَالِبُ مَجِيئُهُ عَلَى (فُعْلَانٍ)، ك: (صِرْدَانٍ، وَنُعْرَانٍ)».

(١) الطلاق: ٤.

(٢) بتمامه:

إِنِّي لَأَكْزِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجْبِلِهَا وَيَأْسِمُ أَوْدِيَّةٌ عَنَ ذِكْرِ وَادِيهَا

والبيت غير معين قائله، وهو من البسيط. انظر: المقتضب (٢/ ٢٠٠) والخصائص (٣/ ٦١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٥١٥).

(٣) في المخطوط: (اجبيلها).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (٥٤٨).

وهذا قريب مما قاله أبوه في «شرح الكافية»^(١).

وفي «التبصرة» للصيمري^(٢): «(فُعَلْ) بابه في القلة والكثرة (فُعَلَانْ)، وأكثر ما يقع في الحيوان، ك: (جُعَلٍ، وَجُرَذٍ، وَصُرْدٍ)، وشذ منه: (رُبْعٌ، وَرُطْبٌ)، فجاء على (أفعَالٍ)، فأما (رُبْعٌ) فجاء ذلك فيه حملاً على (جَمَلٍ، وَأَجْمَالٍ)؛ لأنه منه، وأما (رُطْبٌ) فليس من هذا الباب؛ لأنه جمع (رُطْبَةٍ)، كقولك: (ثَمَرَةٌ، وَثَمَرٌ)، ولا يلزم جمعه؛ لأنه اسم جنس».

عبد اللطيف الحراني^(٣): «(فُعَلْ) في غير الحيوان مقارب له في الحيوان، أو مساو».

فقول الصيمري: «أكثر ما يكون في الحيوان» يؤهم خلاف هذا، والأمر على ما قدّمْتُ.

وقال صاحب «ميزان العربية»^(٤): «ربما خصصوا نوعاً ببناءً، فلا يكادون يخرجون عنه، نحو: (نُعْرٍ، وَنُعْرَانٍ)، و(صُرْدٍ، وَصُرْدَانٍ)، وإنما خصّوه بهذا البناء؛ لأنهم جعلوه كالمخفف من (فُعَالٍ)، نحو: (غُرَابٍ، وَعُقَابٍ)».

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١٨١٨/٤).

(٢) انظر: التبصرة (٤٠٩).

(٣) هو ابن المرحل، وقد لازمه ابن هشام، قال ابن حجر: «وَمَاتَ بِالْقَاهِرَةِ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ ٧٤٤ هـ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ هِشَامٍ، وَهُوَ الَّذِي نَوَّهَ بِهِ، وَعَرَفَ بِقَدْرِهِ، وَكَانَ يَطْرِيهِ وَيُفَضِّلُهُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ وَغَيْرِهِ، وَيَقُولُ: كَانَ الْإِسْمُ فِي زَمَانِهِ لِأَبِي حَيَّانَ، وَالْإِنْتِفَاعُ بِإِبْنِ الْمَرْحَلِ». انظر: الدرر الكامنة (٢١٠/٣).

(٤) هو أبو البركات بن الأنباري. انظر: بغية الوعاة (٨٦/٢).



ابن هشام^(١): كما قالوا في (مِفْعَلٍ)^(٢): إِنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ (مِفْعَالٍ)، و(عَوَزٍ)^(٣):
إِنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ (اعَوَزَ).

وَمِنْ (فُعَلٍ، وَفُعْلَانٍ): (خُزَزَ) لَذَكَرِ الْأَرَانِبِ وَ(خِزَّانٍ)^(٤).
فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٥): «وَلَا يَطْرُدُ جَمْعُ قَلَّةٍ عَلَى (فُعَلٍ)».

* * *

فِي اسْمِ مُذَكَّرٍ [رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ (أَفْعَلَةً) عَنْهُمْ أَطْرَدًا]
قَوْلُهُ: (فِي اسْمٍ): إِلَّا إِنْ كَانَتِ الْمَدَّةُ وَأَوَّاءَ فِي صِفَةِ مُذَكَّرٍ.
فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٦) أَنَّ مُؤَنَّثَ (فَعُولٍ) كَمَذَكَّرِهِ، فَنَحْوُ (قَدُومٍ، وَأَقْدَمَةٍ)، بِمَنْزِلَةِ
(عَمُودٍ، وَأَعْمِدَةٍ).

قَوْلُهُ: (بِمَدٍّ) قَيَّدَ فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٧) الْوِزْنَ بِوَاحِدٍ مِنْ خَمْسَةِ:

١ - قِدَالٍ.

٢ - حِمَارٍ.

٣ - رَغِيفٍ.

(١) يقصد به نفسه، أو لعله يقصد به الخضر وای.

(٢) انظر: الكتاب (٣٥٦/٤) والأصول (٢٣/٣).

(٣) انظر: المقتضب (٩٩/١).

(٤) انظر: الكتاب (٥٧٤/٣).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢٠٩).

(٦) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٧) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

٤ - غَرَابٍ.

٥ - عَمُودٍ.

ع: ذكر ابن جني^(١) أنَّ اليزيديَّ والكسائيَّ اختلفا في (الشَّرى)^(٢)، أَيْمَدُ أمْ يَقْصُرُ؟ فمَدُّه اليزيديُّ وقصره الكسائيُّ، وذلك بحضرة الرشيد، واحتكموا إلى العرب، فمَدُّوه، ويدلُّ على المَدِّ (أشْريَّة)، ك: (سَقَاءٍ، وَأَسْقِيَّةٍ)، وفي الجملة اللغتان صحيحتان.

وَالزَّمَةُ فِي (فَعَالٍ) [أَوْ (فِعَالٍ)] مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ] كما التزموا (فِعَالًا) في نحو: (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ)، و(أَفْعَالًا) في (فَعُولٍ) معتلَّ اللام، ك: (فُلُوءٍ)، و(أَفْعَلَةٌ) فيما ضُعِّفَ مِنْ (فَعَالٍ) و(فِعَالٍ)، نحو: (جَنَانٍ، وَأَجِنَّةٍ)^(٣)، و(كِنَانٍ، وَأَكْنَةَ)، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْنَتٍ﴾^(٤).

زمخشري^(٥): «أَكْنَةُ: جمعُ كِنَانٍ».

ع: ف: (كِنَانٌ، وَأَكْنَةُ) ك: (غِطَاءٍ، وَأَغْطِيَّةٍ) وزناً ومعنى، و(أَفْعَلَةٌ) في (كِنَانٍ) واجبٌ؛ لتضعيفه، وفي بابِ (غِطَاءٍ) واجبٌ؛ لاعتلاله.

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٩٢).

(٢) كذا في بعض نسخ الخصائص، وبعضها: (الشراء).

(٣) في المخطوط بفك التشديد.

(٤) فصلت: ٥.

(٥) انظر: الكشف (٤/ ١٨٥).

(فُعْلٌ) لِنَحْوِ (أَحْمَرٍ، وَحَمْرًا) وَ(فُعْلَةٌ) جَمْعًا يَنْقَلِبُ يُذْرَى [

[فُعْلٌ]: تنبيه: ومنه (يَبِضٌ، وَعَيْسٌ، وَهَيْمٌ)؛ فَإِنَّهِنَّ (فُعْلٌ)، ولكن قَلِبَتِ الضمة

كسرة؛ لِتَصِحَّ الْيَاءُ، كما سيأتي شرحه إن شاء الله في عِلْمِ التَّصْرِيفِ.

قوله: (لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا) قَالَ فِي «تَسْهِيلِهِ»^(١): «وهو ل: (أَفْعَلٌ، وَفَعْلَاءٌ)

وصَفَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، أَوْ مُنْفَرِدَيْنِ لِمَانِعٍ فِي الْخَلْقَةِ».

ع: نحو: (آدَرٌ، وَأَكْمَرٌ، وَعَفْلَاءٌ، وَرَتَقَاءٌ).

ثم قَالَ^(٢): «إِن كَانَ الْمَانِعُ الْاسْتِعْمَالَ فَ: (فُعْلٌ) فِيهِ مُحْفُوظٌ».

ع: نحو (آلَى، وَعَجَزَاءٌ) فِي أَشْهُرِ الْاسْتِعْمَالَيْنِ، وَقَالُوا: «دِيمَةٌ هَطْلَاءٌ».

وَيُحْفَظُ^(٣) فِي نَحْوِ: (سَقْفٍ)^(٤)، وَ(وَزْدٍ) صِفَةً لِفَرَسٍ، وَ(خَوَارٍ)، قَالَ^(٥):

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ

وَ(خَوَّارَةٌ، وَنُمُومٌ، وَبَازِلٌ)، وَ(عَائِذٌ)، وَهِيَ النَّاقَةُ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالنَّجَاحِ،

وَ(أَسَدٌ)، وَ(أَظْلٌ)، وَهُوَ بَاطِنُ الْقَدَمِ؛ فَإِنَّهُ (أَفْعَلٌ) اسْمًا لَا صِفَةً، وَ(بَدَنَةٌ، وَنَاقَةٌ)،

(١) انظر: التسهيل (٢٧٠).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧١).

(٣) مستفاد من ابن مالك وأبي حيان. انظر: التسهيل (٢٧١) وارتشاف الضرب (١/٤٢٢).

(٤) في المخطوط: (شقف)، وهو تحريف.

(٥) بتمامه:

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِإِثَامِ غَدَاةِ الرُّوْعِ أَوْزَاعٍ

والبیت لضرار بن خطاب، وهو من البسيط. انظر: سيرة ابن هشام (٢/١٤٥) والروض

الأنف (٦/٩٣) وشرح التسهيل (٣/٣٦٨) وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٣٥).

وكثُرَ في نحو: (دَارٍ، وَقَارَةٍ)، وندَرُ في (زُعْبُوبٍ)، قالوا: «زُعْبٌ»، وكان قياسه (زُعَابِيٌّ)، ك: (عَصَافِيرٍ)، وأن لا تُحذف الباءُ الثانية؛ لأنَّها للإلحاقِ بـ: (عُصْفُورٍ)، وعلى هذا ينبغي حَمْلُ قوله^(١) في بابِ الإلحاقِ: إنَّ الملحَقَ محكومٌ له بحُكمِ الملحَقِ به غالبًا، لا ما قال ح^(٢).

مِنْ كِتَابِ «الْفَسْرِ»: «أَغْنِ وَغْنِ»^(٣).

كان اللائقُ تقديمَ عَجَزِ هذا البيتِ على صدره؛ لوجهين:

أحدهما: أن يتصلَ جملة^(٤) القلةِ، وهو (فَعْلَةٌ)، بما قبله مِنْ جموعِ القلةِ، وحينئذ يكْمُلُ الكلامُ على جموعِ القلةِ غيرِ مفصولٍ بينها بأجنبيٍّ، ثم يتكَلَّمُ بعد ذلك على جموعِ الكثرةِ.

الثاني: أنَّ القليلَ سابقُ الكثيرِ طبعًا، فليسبقه وضعًا؛ ولهذه العلةُ بُدِئَ بـ: (أَفْعُلْ، وَأَفْعَالِ، وَأَفْعَلَةٍ).

والثالثُ: أن يتصلَ (فُعْلٌ) بـ: (فُعْلٍ)؛ فإنَّهما متقاربان ومتآخيان، مِنْ حيثُ إنَّ كِلَا منهما يجوزُ استعمالُ الآخرِ فيه، إلا أنَّ استعمالَ (فُعْلٍ) في (فُعْلٍ) ضرورةٌ، وعكسه على تفصيلٍ يُذكرُ، ومَنْ أجازَ في نحوِ (قُفْلٍ): (قُفْلٌ)^(٥)، فينبغي له هنا أن

(١) يقصد ابنُ مالكٍ في التسهيل (٢٩٨).

(٢) يقصد به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل (٨٢٢/أ) مخطوط (نور عثمانية).

(٣) قاله ابنُ هشامٍ أيضًا في شرحه على البردة (٢١).

(٤) عند العليمي (٤٠٣/٢): (جمع).

(٥) يُحكى هذا عن الأخفش. انظر: شرح الشافية (٤٦/١).

لا يَخُصُّ ذلك بالضرورة.

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ [رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ]

[بمد]: قَالَ ابْنُهُ^(١): «إِنْ كَانَتِ الْمُدَّةُ أَلْفًا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُذَكَّرًا أَوْ مَوْثَنًا،

نَحْوُ: (قَدَالٍ، وَحِمَارٍ، وَأَتَانٍ، وَذِرَاعٍ)».

ومفهومُ هذا مع عدم ذكره مثله في مسألتَي الواوِ والياءِ أَنَّ المذكَرَ والمؤنَّثَ

يفترقان.

قوله: (فَقَدْ اِعْلَالًا)^(٢) مُخْرِجٌ لِنَحْوِ: (كِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، وَصَبِيٍّ وَنَبِيٍّ).

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ فِي (فُعْلٍ): (فُعْلٌ)؟

قُلْتُ: هُوَ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَا يَجُوزُ فِيهِ، وَمَا يَجِبُ، وَمَا يَمْتَنَعُ.

فَالَّذِي يَجُوزُ فِيهِ هُوَ الْغَالِبُ، نَحْوُ: (كُتِبَ، وَرُسِلَ، وَسُبِّلَ)، فَهَذِهِ جَازٌ فِيهَا

التخفيفُ، كَمَا جَازَ فِي (السُّحُتِ)^(٣)، وَالْعُنُقِ، بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَثْقَلَ مِنَ الْمَفْرَدِ.

وَالَّذِي يَجِبُ فِيهِ: مَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَآوًا، نَحْوُ: (سَوَارٍ، وَسُورٍ)، وَ(سَوَالِكٍ، وَسُوكٍ)،

[و]^(٤) قوله^(٥):

(١) انظر: شرح ابن الناطم (٥٤٩).

(٢) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٣) كذا في المخطوط مضبوط بالوجهين.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي عند العليمي (٤٠٤ / ٢).

(٥) بتمامه:

وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوزٌ

وقوله^(١):

..... سُوزُكَ الْإِنْشَجِلِ

ضرورتان.

وكذلك عندي ما الإسكان فيه مُلْبِسٌ، نحو: (حَمَارٍ، وَحُمِرٍ)، لا يُقَالُ فيه: (حُمَرٌ)؛ لثَلَا يَلْتَبِسُ بِجَمْعٍ: (أَحْمَرٌ، وَحَمَرَاءُ).

وعكسُ هذا الفصلِ جَوَازُ (فُعْلٍ) في (فُعْلٍ)، إلا أَنَّ هذا خاصٌّ بالشَّعرِ، قَالَ^(٢):
وَمَا اتَّخَمْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِيَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْزَاعٍ
(كُشْفٌ) جمعُ (أَكْشَفَ)، وهو الفارسُ الذي لا مِجَنَّ له، وقوله^(٣):

طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا [قَدْ] كُنْتُ أَنْشُرُهُ وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ التَّجُلِ

= عَنْ مُبْرِقَاتِ الْبَيْرِينَ وَتَبْدُو وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوزٌ
والبيت لعدي بن زيد، وهو من السريع. انظر: ديوان عدي (١٢٧) والكتاب (٣٥٩/٤)
والمقتضب (١١٣/١).

(١) بتمامه:

أَغْرُ الشَّيْطَانِ أَحْمُ اللَّثَا تِ تَمْنَحُهُ سُوزُكَ الْإِنْشَجِلِ
والبيت لعبد الرحمن بن حسان، وهو من المتقارب. انظر: ديوان عبد الرحمن (٤٨)
والمقتضب (١١٣/١).

(٢) مر قبل قليل.

(٣) البيت لأبي سعيد المخزومي، وهو من البسيط. انظر: أمالي القالي (٢٥٩/١) وشرح
المرادي (١٣٨٣/٣).



وقوله^(١):

أَيُّهَا الْفَتَيَانِ فِي مَجْلِسِنَا جَرِّدُوا مِنْهَا وَإِذَا^(٢) وَشَقُّرُ
فَإِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ، نَحْوُ (أَعْمَى، وَعُمِّي)، أَوْ عَيْنُهُ، ك: (أَبْيَضَ، وَبَيْضَ)، أَوْ
كَانَ مُضَاعَفًا، ك: (أَعَزَّ، وَأَحَمَّ)، لَمْ يَجْزِ فِيهِ الضَّمُّ فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ.

* * *

مَا لَمْ يُضَاعَفْ [فِي الْأَعْمُ ذُو الْأَلْفِ وَ (فُعْلٌ) جَمْعًا لِ: (فُعْلَةٍ) عُرِفَ]
[ما لم يضاعف]: ع: إِنْ كَانَ مُسْتَنْدُ ابْنِ مَالِكٍ^(٣) فِي إِبْطَاتِ (عُنْ) مَا فِي كِتَابِ
«الْعَيْن»^(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «عِنَانُ اللَّجَامِ» مَعْرُوفٌ، وَجَمْعُهُ (عُنْ، وَأَعْنَةٌ)، فَالْكِتَابُ
غَيْرُ مُوْتَوِقٍ بِهِ.

وَقَدْ رَدَّ الزُّبَيْدِيُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَا يُجْمَعُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْمَثَالِ الْمُضَاعَفِ
عَلَى (فُعْلٍ)؛ كَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ^(٥)، وَغَيْرُهُ».
انْتَهَى كَلَامُهُ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيطِ» لِلْخَلِيلِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ (عُنْ) مِنْ
غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ؛ فَرَدَّهُ.

(١) البيت لطرفة، وهو من الرمل. انظر: ديوان طرفة (٥٧) والخصائص (٣٣٧/٢) وشرح
المفصل (٣٠٦/٣).

(٢) في المخطوط: (وارد).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧١) وشرح الكافية الشافية (٤/١٨١٥ - ١٨٢٥).

(٤) انظر: العين (٩٠/١).

(٥) انظر: الكتاب (٣/٣٦١) و(٤/٣٥٨).

قوله: (فُعَلَّةٌ جَمْعًا) ^(١) زاد في «التسهيل» ^(٢): «ول: (فُعَلَّةٌ)»، نحو ^(٣): (جُمُعَةٌ)، وقال: «اسْمَيْنِ»؛ فخرج الوصف، ك: (حُلُوةٌ، ومُرَّةٌ).
وينبغي أن يقال: «ولو منقوصًا»؛ ليدخل صريحًا نحو: (بُرَّةٌ، وبُرَّى)، و(ظَبَّةٌ، وظَبَّى)، وهذا بخلاف (فِعَلٍ)؛ فلا يكون للناقص.
ولو معتلاً، ك: (مُدَيَّةٌ، ومُدَى)، و(دُمَيَّةٌ ^(٤))، ودُمَى)، و(زُبَيَّةٌ، وزُبَى)، ويُشارِكُهُ في هذا (فُعَلَّةٌ).

ع: شد (فُعَلٌ) في (فُعَلَّةٌ)، نحو (قَرَيَّةٌ، ونَوْبَةٌ)، وفي (فُعَلَّةٌ) صفةٌ، نحو (بُهْمَةٌ) للشجاع، وفي: (نُفَسَاءٌ) حكى ابن سيده ^(٥) فيه: (نُفَسٌ)، مخفَّفًا، وممدودًا ^(٦).
ويُحَفَظُ في (ظَبَّةٌ، وظَبَّى)، و(عُجَايَّةٌ، وعُجَى)، و(عَدُوٌّ، وعِدَى)، يُكْسَرُ أولُه ^(٧)، ويُضَمُّ، ومثله في ذلك جمع: (لَحْيَةٌ، وحِيلَةٌ، وقُوَّةٌ، وصُورَةٌ)، وفي (فُعَلَّةٌ)، ك: (تُخَمَّةٌ)، وليس منه: (رُطْبَةٌ، ورُطْبٌ)، وفي (فُعَلَى) غير ما ذَكَرَ، نحو: (رُؤْيَا).

وشدَّت (فِعَلٌ) في (فُعَلَّةٌ)، نحو (قَصْعَةٌ)، وفي (فُعَلَّةٌ)، ك: (حَاجَةٌ، وجَوَجٌ)،

(١) هذا تسامح من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) هذا من كلام ابن هشام.

(٤) في المخطوط (ديمة).

(٥) انظر: المحكم (٨/ ٥٢٧).

(٦) في المخطوط (ممدود).

(٧) (أوله) تكررت في المخطوط مرتين.



و(فَعَلٍ)، ك: (هَذِمَ)، و(فَعَلَى)، ك: (ذَكَرَى)^(١).

* * *

وَنَحْوِ (كُبِّرَى) [وَل: (فُعْلَة): (فَعَل)] وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلٍ) [

[ونحو كبرى]: في «التسهيل»^(٢): «ول: (فُعَلَى)^(٣) أنى (الأفْعَل)».

ك: (الصُّغَرِ، والكَبَرِ)، ولو كانت مضعفة، ك: (الجُلَى)، تأنيث: (الأَجَلُ).

ثم قال: «ويُحْفَظُ في (الرُّؤْيَا، وَتَوْبَةٍ) ولا يُقَاسُ عليهما، خلافاً للفراء^(٤)».

ع: فإنه يقول في (رُجْعَى): (رُجِعَ)^(٥)، وفي (جَوْزَةٍ): (جُوزَ)^(٦). انتهى.

ثم قال: «ويُحْفَظُ أَيْضًا في (فُعْلَة) وصفًا».

نحو (بُهْمَةٍ)، وهو الرَّجُلُ الشُّجَاعُ.

ثم قال: «واطَّردَ عندَ بعضِ تميمٍ وكَلَبٍ^(٧) في المضاعفِ المجموعِ على

(فُعَلٍ)».

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (٤٢٧/١).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) في المخطوط: (ولفعل)، والتصويب من التسهيل.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي (١٦٦/٢) وارتشاف الضرب (٤٢٧/١) وشرح المرادي

(١٣٨٨/٣) وجمع الهوامع (٣٥٤/٣).

(٥) في المخطوط: (ورجع)، فلعل الناسخ ظن ضمة الراء واوًا.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (١٦٦/٢) وارتشاف الضرب (٤٢٧/١) وشرح المرادي

(١٣٨٨/٣) وجمع الهوامع (٣٥٤/٣).

(٧) انظر: لغات القرآن للفراء (٧٨).

نحو: (جَدِّدْ، وَسَرِّرْ، وَذَلِّلْ) ^(١).

والحاصل: أَنَّهُ اطَّرَدَ فِي أَرْبَعَةٍ: (فُعْلَةٍ)، و(فُعْلَةٍ)، و(فُعْلَى) بشرطيهِنَّ، وفي المضغَفِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَاخْتَلَفَ فِي آخَرَيْنِ، وهما: (نَوْبَةٍ)، و(رُؤْيَا).

قوله: (وَلِفُعْلَةٍ فِعْلٌ) قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» ^(٢): «اسْمًا تَامًا».

فَخَرَجَ نَحْوُ: (لِدَةٍ، وَحِشَةٍ، وَرِقَةٍ).

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ ثُمَّ شَرَطَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا تَكُونَ (فِعْلَةً) وَاحِدَةً (فِعْلٍ).

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ مَعَوَّضًا مِنْ لَامِهِ التَّاءِ.

وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ نَحْوَ ^(٣): (سَدَرَ، وَعِزَّةٌ، وَعِزَّى، وَلِثَّةٌ، وَلِثَى) مُحْفُوظٌ بِاتِّفَاقٍ؛

فَعَلَى هَذَا لَا يُقَالُ بِهِ فِي ^(٤).

ثُمَّ قَالَ: «وَيُحْفَظُ فِي (فِعْلَى) اسْمًا».

ع: كَ: (ذُكِّرَى).

«وَنَحْوُ: (ضَيْعَةٍ)، وَلَا يُقَاسُ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ» ^(٥).

(١) انظر: الكتاب (٥٨٠/٣) والکامل (١٥٩/١) والمقتضب (٢/٢١٢) وإعراب ثلاثين سورة

لابن خالويه (٦٩) والمحتسب (٢/٢٠٠) وارتشاف الضرب (١/٤٢٦).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٣) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٣/٤٢٤) وتمهيد القواعد (٩/٤٧٨٥).

(٤) انتهى الكلام هنا، ولا تنمة.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/٤٢٨).



مَمَا شَذَّ فِي (فُعْلَةٍ)^(١): «امْرَأَةٌ ذَرَبَتْ: حديدَةُ اللِّسَانِ، ونِسَاءٌ ذَرَبَتْ»، فهذا وإن كَانَ (فِعْلَةً) إِلَّا أَنَّهُ صَفَةٌ، كَذَلِكَ: «رَجُلٌ صِمَّةٌ، ونِسَاءٌ صِمَمٌ»، و(الصِّمَّةُ): الرجلُ الشجاعُ.

وشَذَّ أَيْضًا مَجْمُوعًا عَلَى (فِعْلٍ): (جِدَاءَةٌ، وَعَدُوٌّ، وَصُورَةٌ، وَهَذْمٌ، وَهُوَ الثَّوْبُ الخَلْقِ، وَقَامَةٌ، وَحَاجَةٌ، وَقَصْعَةٌ، وَهَضْبَةٌ، وَقَشْعَةٌ^(٣)، وَمَعْدَةٌ).
أَلْحَقَ الْفَرَّاءُ^(٤) ب: (فُعْلَةٍ، وَفِعْلَةٍ): (فُعْلًا، وَفِعْلًا) مُؤَنَّثِينَ، كذ: (جُمْلٌ، وَهِنْدٌ).

* * *

فِي نَحْوِ (رَامٍ) [ذُو أَطْرَادٍ (فُعْلَةٍ) وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ، وَكَمَلَةٍ)]
[في نحو رام]: اشترط ابنه^(٥) الصفة، والوزن، والعقل، واعتلال اللام، وكذا في «التسهيل»^(٦)، فكان ينبغي أن يُمَثَّلَ ب: (قَاضٍ) ونحوه، ممَّا يختصُّ بالعَاقِلِ، فأَمَّا (رَامٍ) فالرَّمِي لا يختصُّ بالعَاقِلِ، قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿تَرْمِي بِشَكْرٍ﴾^(٧).

(١) منقول جله من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) لعل الصواب: (ورجال).

(٣) في المخطوط: (وقشع)، والتصويب من التسهيل والارتشاف. انظر: التسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/٤٢٩).

(٤) الصواب: (المبرد)، وكذا في التسهيل والارتشاف. انظر: المقتضب (٣/٣٧٦) والتسهيل (٢٧٢) وارتشاف الضرب (١/٤٣٠).

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٠).

(٦) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٧) المرسلات: ٣٢.

«وندر في نحو: (غوي، وعزيان، وعدو، وهادير، وهو الرجل الذي لا يعتد به، ورزي، وهو البعير المهزول، وباز)»^(١).

في «شرح الكافية»^(٢): «لأنه لا يعقل».

ع: ولأنه ليس صفة.

أجاز الفارسي في «التذكرة»^(٣) في: «لَا أَنْ تَكْتُمُوا مِنْهُمْ تَقْنَةً»^(٤) أن يكون «تَقْنَةً» حالاً، جمعا ل: (تَقِي)، ك: (كَمِي، وكُمَاة)، قال: وهذه الحال مثلها في قوله^(٥):

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافٍ

قوله: (وَسَاعَ) بعد قوله في أخويه: (ذُو أَطْرَادٍ) يُؤْذَنُ بعدم الاطراد، وفي عبارة ابنه^(٦) أنه مُطَرِّدٌ، وهو ظاهر قوله في «التسهيل»^(٧): «ومنها (فَعَلَّةٌ) ل: (فَاعِلٍ) وصفاً

(١) نقل من ابن مالك. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/١٨٤٣).

(٣) انظر: مختصر تذكرة الفارسي لابن جني (٣٩٢) والحجة للفارسي (٣/٢٧) و(١/١٨٣) والبحر المحيط (٣/٩٤).

(٤) آل عمران: ٢٨.

(٥) بتمامه:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافٍ وَلَيْسَ لِجُبَّهَا إِذْ طَالَ شَأْفِي
والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الوافر. انظر: ديوان بشر (١٦٢) والقوافي للأخفش
(١) والحجة للفارسي (٢/٤٤٠) و(٥/٥٦) وإيضاح الشعر للفارسي (١١٠ و ٢٣١).

(٦) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٠).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٤).

مُذَكَّرًا صَحِيحَ اللَّامِ.

فليُنْظَرْ في (ضَارِبٍ، وَعَاقِلٍ، وَقَاتِلٍ، وَقَائِمٍ، وَذَاهِبٍ، وَعَالِمٍ)، ونحو ذلك مِمَّا لَا يَطَّرِدُ، لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ (فَعْلَةً).

قوله: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ): كَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يُمَثَّلَ بِنَحْوِ: (كَاذِبٍ، وَكَاتِبٍ)، مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْعَاقِلِ؛ لِتَوْجَدِ خُصُوصِيَّةِ الْمِثَالِ، لَوْلَا مَا اعْتَرَضَهُ مِنْ إِصْلَاحِ الْقَافِيَةِ. وَفِي «التَّسْهِيلِ»^(١): «وَيَقُلُّ فِيمَا لَا يَعْقِلُ».

نَحْوُ: (نَاعِقٍ، وَنَعَقَةٍ)، وَهِيَ الْغُرْبَانُ^(٢).

«وَنَدَّرَ فِي نَحْوِ»^(٣): (خَبِيثٍ، وَسَيِّدٍ، وَبَرٍّ، وَخَيْرٍ، وَأَجْوَقٍ)^(٤)، وَهُوَ الْعَظِيمُ الشَّدَقِ.

قوله: (نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ): نَحْوُ: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾^(٥)، ﴿كَرَامٍ بَرَزَةٍ﴾^(٥)، ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾^(٦)، وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيِّ^(٧) أَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ كُلَّ

(١) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٢) هذا من كلام ابن هشام.

(٣) يكمل النقل من التسهيل.

(٤) انتهى النقل من التسهيل، وتفسير الكلمة بعد من كلام ابن هشام.

(٥) عبس: ١٥ - ١٦.

(٦) الأنعام: ٦١.

(٧) نقل هذه القصة ابن هشام من الزمخشري، والأشهر أن هذا من كلام أعرابي قاله للأصمعي؛

لأنه يكتب عنه كل شيء. انظر: الكشف (٣٢ / ٢) وأخبار النحويين البصريين للسرياني (٥٣)

والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦٠٢ / ٢).

شيء يُلْفِظُ به من فوائد العلم، حتَّى قال فيه: «أَنْتَ سَبِيهُ الْحَفْظَةِ، تَكْتُبُ لَفْظَ اللَّفْظَةِ»، فقال أبو حاتم: «وهذا أيضًا ممَّا يُكْتَبُ».

من «الخصائص»^(١): «قالوا في (حائِك، وخائِن، وبائع، وسائل)^(٢): (فَعَلْتُ)، بالفتح، وكذا بائِهْنٌ، فلم يلتفتوا لاعتلال العين، بل أجروه مجرى صحيحها، ك: (كَاتِب، وكافِر)، بخلاف معتل اللام، ك: (قَاضٍ، وعَازٍ)؛ لأنَّ العينَ لقُوَّتِها بالتقدُّمِ التحقَّت بالصحيحة»^(٣).

(فَعَلَى) لَوْصِفٍ [ك: قَتِيل، وَرَمَن، وَهَالِك، وَمَيَّت] بِهِ قَمِنَ [قوله: (لِفُعْلٍ اسْمًا) كَانَ يَحْسُنُ أَنْ يَذْكُرَ إِلَى جَنْبِ (فَعْلٍ): (فَعَلَى)، كما قال في «التسهيل»^(٤) على عَقِبِهِ: «ومِنْهَا (فَعَلَى)، ك: (حِجْلَى، وَظَرْبَى)»^(٥)، فَتَرَكُهُ لَهُ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ، أَوْ مُوَافَقَةً لِابْنِ السَّرَّاجِ فِي أَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ^(٦). قوله: (رَمَن): لَا يَرِيدُ بِهِ (فَعْلٍ) صِفَةً كَيْفَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ^(٧) عَلَى نُدُورِ:

(١) انظر: الخصائص (٢/٤٨٦).

(٢) في الخصائص: (سائد).

(٣) انظر: الخصائص (٢/٤٨٧).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٥) في مطبوعة التسهيل: «حجل وظران».

(٦) انظر: الوافية نظم الشافية (٢/٣٧) شرح الكافية الشافية (٤/١٨٤٥) وشرح المرادي

(٣/١٤٠٩).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/١٨٤٤).



(ذَرِبْ، وَذَرَبِي) في قوله^(١):

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ غُضْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ذَرَبَى الْأَيْسَنَةَ كُلَّ يَوْمٍ تَلَاقِ
ع: الذي أراه أَنَّ قوله: (زَمَنْ) مبتدأ، وخبره قوله: (فَمِنْ)، وما بينهما في نية
التأخير، محذوف الخبر، وهو في الحذف والاعتراض وعدم صلاحية الخبر للجميع
أو لغير الأول كقوله^(٢):

فَلِإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وفي الدلالة بالمفرد على الجمع كقوله^(٣):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عَنْكَ رَاضٍ
ومعنى (فَمِنْ) هنا ليس أنه أولى به، بل هو راجعٌ إلى حُكْمِكَ، أي: فَمِنْ بَأَن
تَحْكُمَ بَأَن جَمَعَهُ عَلَى (فَعَلَى)، وذلك على وجهين:

(١) البيت لسلامة بن جندل، وهو من الكامل. انظر: ديوان سلامة (١٥١) وتمهيد القواعد (٤٧٩٩/٩).

(٢) بتمامه:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَخْلُهُ فَلِإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ
والبيت لضابط بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب (٧٥ / ١) والأصمعيات (١٨٤) ومعاني القرآن للفراء (٣٣١ / ١) ونوادر أبي زيد (١٨٢).

(٣) بتمامه:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عَنْكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفُ
والبيت لعمر بن امرئ القيس الخزرجي، أو لقيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: جمهرة أشعار العرب (٥٣١) والكتاب (٧٥ / ١) ومعاني القرآن للفراء (٣٦٣ / ٢).

أحدهما: أن يريد أنه فيه كثير؛ فهو قَمِنْ أن^(١) يُنْبِتَ له كذلك، كما أثبت
لنحو: [قَتِيل].

الثاني: [٢] ثبوت ذلك فيه بالسماع لا بالقياس، والحكم الثابت بالسماع
أقوى، من جهة موافقته لمراد الواضع بالقَطْع لا بالظَنِّ.

وبقي عليه: «(سَكَرَانُ، وَأَجْرَبُ، وَمَرِيضُ)»، قد ذكر ثلاثة، وترك ثلاثة.
إنما قلتُ هذا؛ لأنه لا جائز أن يعودَ للجميع؛ لأنَّ (قَمِنًا) بكسر الميم^(٣) لا
يكون إلا للواحد، ومتى أردتَ به أكثر من ذلك ثَبِيتَ، وجمعتَ، ولو ذهبْتَ تفتحُ
الميم^(٤) عُبْتُ النِّظْمَ.

ولا يحسنُ أن يُجعلَ للأخير، وخبرُ ما قبله محذوف؛ لأنه استدلالٌ بالثاني
على الأول.

ولا أن^(٥) يُجعلَ قوله: (وَزَمِنْ) وما بعده من المعطوفين مخفوضين^(٦) على
العطف، وقوله: (وَمَيِّتٌ) مبتدأ؛ لأنَّ جعله منسوقاً مع (قَتِيلٍ)، مقطوعاً عن (مَيِّتٍ)
ما يشهدُ ظاهراً باختصاصه دون (مَيِّتٍ) بالقياس؛ لعطفه على المقيس، وقطعه عن
غيره، والواقعُ بخلاف ذلك، فافهمه؛ فإنه موضعُ حسنٍ إن شاء الله تعالى.

(١) في المخطوط: (أَي)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٢/٤٠٧).

(٢) ساقط من المخطوط، والتسيم من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٢/٤٠٧).

(٣) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٤) في المخطوط: (النون)، ويظهر أن هذا سهو.

(٥) في المخطوط: (ولأن)، وهو تحريف.

(٦) في المخطوط: (مخفوظين)، وهو تصحيف.



ل: (فُعِل) اسْمًا [صَحَّ لَأَمَّا (فَعَلَهُ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعَلٍ، وَفَعِلٍ) قَلَّلَهُ] في «المقرب»^(١): «(فُعِل) المضعَّف يُجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى (أَفْعَالٍ)، ك: (أَعْشَاشٍ)، وفي الكثير على (فُعَالٍ)، ك: (عِشَاشٍ)، و(فُعُولٍ)، ك: (عُشُوشٍ)، وقد يُجْمَعُ عَلَى (فَعَلَةٍ)، ك: (عِشَّةٍ)، و(فُعْلَانٍ)، ك: (عُشَّانٍ)». وُجِدَ بَخْطُ النَّاطِمِ^(٢) أَنْ (فَعَلَةً) مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَالشَّائِعُ مِنْهُ جَمْعُ (فُعِل).

ع: فيكونُ (فَعَلَةً) فِي كَوْنِهِ لَا يَطْرُدُ فِي شَيْءٍ نَظِيرَ (فَعَلَةٍ)، إِلَّا أَنْ هَذَا يُخَالِفُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكْثُرُ فِي شَيْءٍ بَعِينِهِ.

قوله: (فَعَلَةً)^(٣) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى (فَعَلَةٍ)، ك: (فُضَاةٍ)، و(فَعَلَةٍ)، ك: (سَحَرَةٍ، وَكَذَبَةٍ)، وَهَذَا ثَالِثُهَا، (فَعَلَةً).

وكان ينبغي ذِكْرُ هَذَا الْبَيْتِ قَبْلَ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ: (فَعَلَى لَوْصَفٍ)؛ لَيَتَجَاوَرَ الْمُتَنَاسِبَانِ، كَمَا جَاوَرَ بَيْنَ (فُعِلٍ، وَفَعِلٍ)؛ لِلتَّنَاسُبِ وَالتَّأْخِي.

* * *

و(فُعِل) ل: (فَاعِلٍ، وَفَاعِلُهُ) وَصَفَيْنِ نَحْوُ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلُهُ) قوله: (وَصَفَيْنِ) خَرَجَ نَحْوُ (كَاهِلٍ، وَكَأْغِدٍ)، و(فَاطِمَةً) عِلْمًا.

(١) انظر: المقرب (٤٨٩).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٣) ضبطت في المخطوط بسكون العين.

ومثال ذلك: (سَاجِدٌ، وَسُجَّدٌ)، و(رَاكِعٌ، وَرُكْعٌ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالرُّكْعُ السُّجُودُ﴾^(١)، وَقَالُوا: (طَائِفٌ، وَطُفَيْخٌ)، قَالَ^(٢):

وَاللهُ لَوْ لَا أَنْ يَحُشَّ الطُّبَيْخُ

بِئِى الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَضَرِّحُ

يُقَالُ^(٣): حَشَشْتُ النَّارَ، أَحَشْتُهَا، إِذَا أَذَكَيْتَهَا، شَبَّهَ مَلَائِكَةَ [النَّارِ]^(٤) بِالطُّبَاخِينَ.

* * *

وَمِثْلُهُ [الْفُعَّالُ] فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلُ لَأَمَّا نَدَرَا

[الْفُعَّالُ]: قَالَ النَّازِمُ^(٥): «مِنَ الشَّدُوذِ فِي [فُعَّالٍ]: (حَكَمٌ، وَحُكَّامٌ)، وَ(حَفِيطٌ، وَحُفَاطٌ)، وَفِي [فُعَلٍ]: (أَعَزَلٌ، وَعُزَّالٌ)^(٦) وَ(خَرِيدَةٌ، وَخُرْدٌ)، وَ(جَرَادٌ سَرَوٌّ)، أَيْ: بَيَوضٌ، وَ(جَرَادٌ سُرَّاءٌ)، وَنَدَرَا مَعَا فِي: (سَخَلٌ، وَنُقَسَاءٌ)».

ع: وَلَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (حُكَّامٍ، وَحُفَاطٍ): إِنَّمَا هُمَا جَمْعُ (حَاكِمٍ، وَحَافِظٍ)؛ فَلَا شَدُوذَ، وَيُظْهَرُ لِي جَوَابُ ذَلِكَ فِي (حُفَاطٍ)، وَهُوَ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ لِمَنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، فَيُنَاسِبُهُ مِنَ الْمَفْرَدِ: (حَفِيطٌ)، لَا: (حَافِظٌ)، وَيَكُونُ جَمْعُ (حَافِظٍ): (حَفَظَةٌ)،

(١) البقرة: ١٢٥ والحج: ٢٦.

(٢) الرجز للعجاج. انظر: ديوان العجاج (٤٥٩) ومعاني القرآن للزجاج (١/ ٢٧٠) والحجة (١/ ١٩٤).

(٣) هذا السطر منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٤).

(٤) ساقطة من المخطوط، والتسميم من أمالي ابن الشجري.

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٦) في المخطوط (أَغْزَا وَغَزَاةً) والتصويب من التسهيل.

ك: (كَاتِبٍ، وَكُتِبَ).

قوله (فِيمَا ذُكِّرَ) أي: مِنْ هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ، وهو (فَاعِلٍ).

وَكَانَ أَنْ يَقُولَ: «وَمِثْلُ الْفُعَالِ فِي فَاعِلٍ»، أَخْصَرَ؛ لَكِنْ لَمْ يَتَزَنَّ لَهُ.

قوله: (وَذَانِ) الْبَيْتِ، اسْتَغْنَاءٌ فِي (فَاعِلٍ) ب: (فُعَلَةٍ)، ك: (قَاضٍ، وَغَازٍ)، وَفِي

(فَاعِلَةٍ) ب: (فَوَاعِلٍ)، ك: (رَامِيَةٍ).

ومثال^(١) ما نَدَرَ مِنَ الْمَعْتَلِّ فِي (فُعَلٍ): (رَبْعٌ عَافٍ)، أَي: دَارِسٌ، وَ(رُبُوعٌ عَفَى)،

وَحَكَى ابْنُ سِيدِهِ^(٢): (سَاقٍ، وَسُقَى)^(٣)، وَفِي (فُعَالٍ): (سَارٍ وَسَرَاءٌ)، قَالَ^(٤):

تَقْرِي يُؤْتِيهِمْ سُرَاءً لَيْلَهُمْ وَلَا يَبِيتُونَ دُونَ اللَّيْلِ أَضْيَافًا

وَحَكَى س^(٥): (جَانٍ، وَجَنَاءٌ)، وَسُمِعَ فِي جَمْعِ (غَازٍ): الْفُعْلُ وَالْفُعَالُ^(٦).

وَمِنَ الْجَمْعِ^(٧): (فُعَالٌ): (رُبَّى، وَرَبَابٌ)، وَ(تَوَأَّمْ، وَتَوَأَّمْ)، وَ(ظَلَّزَّ^(٨)، وَظُؤَارٍ)،

(١) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٦).

(٢) انظر: المحكم (٦/ ٤٨٨).

(٣) في المخطوط: (سقاء)، والتصويب من ابن سيدة والعلمي (٢/ ٤٠٩).

(٤) لم يعين قائله، وهو من البسيط، وهو عند الجاحظ وابن قتيبة: (قدورهم)، (الحي)، بدلاً

من: (بيوتهم)، (الليل). انظر: الحيوان (٥/ ٥٩٥) والمعاني الكبير (١/ ٥٥٩) وتمهيد القواعد

(٩/ ٤٧٩٥).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ٤٨).

(٦) انتهى هنا النقل عن ابن مالك من شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٤٦).

(٧) منقول من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣٥).

(٨) كذا في المخطوط بفتح الهمزة، وفي غيره بالسكون. انظر: القاموس المحيط (١/ ٦٠٦).

و(ثَنَيْتُ، وَثَنَاءً)، وَ(رَخَلَ^(١)، وَرُخَالٌ)، وَ(نَفَسَاءُ، وَنَفَاسٌ)، وَ(الرَّبَى): الشاةُ التي تُحْبَسُ لِلْبَيْنِ^(٢)، وَقِيلَ: الحديثةُ العهدُ بالولادةِ، وَ(التَّوَأَمُ): الذي يُوَلَّدُ مَعَ آخَرٍ، وَ(الظُّنَرُ): الدَّائِيَةُ، وَ(الثَّنْيُ): وَلَدُ الشاةِ إِذَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ^(٣)، وَ(الرُّخْلُ)^(٤): الْأُنثَى مِنْ أَوْلَادِ الضَّانِ، وَ(النَّفَسَاءُ): الْمَرْأَةُ الَّتِي وَضَعَتْ، وَقِيلَ فِي جَمْعِهَا أَيْضًا: (نَفَاسٌ)، بِكَسْرِ النُّونِ، وَ(النَّفَاسُ) أَيْضًا الْكَثِيرُ^(٥) وَلَاذُهَا^(٦).

* * *

(فَعْلٌ، وَفَعْلَةٌ): [فِعَالٌ] لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا]

«مُقَرَّبٌ»^(٧): «فَعْلَةٌ» مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ لِلْكَثِيرِ بِغَيْرِ تَاءٍ، ك: (بَيْضٌ، وَجَوْزٌ)، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى (فِعَالٍ)، ك: (خِيَامٌ، وَرِيَاضٌ، وَقِيَانٌ)». وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَيْهِ (فَعْلٌ)^(٨)، ك: (بَثْرٌ، وَبَثَارٌ)، وَ(فَعْلٌ)، ك: (سَبْعٌ، وَسِبَاعٌ). قَوْلُهُ: (عَيْنُهُ): بَقِيَ عَلَيْهِ: (أَوْ فَاوَةٌ)، نَحْوُ: (يَعْرُ، وَيَعَارٌ)، ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٩).

(١) ضبط هكذا في المخطوط بفتح الخاء، وهي لغة فيه. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣٤٦/٤).

(٢) في المخطوط: (اللبن)، والتصويب من أمالي ابن الشجري.

(٣) في المخطوط: السادسة، وهو سهو ظاهر، والتصويب من ابن الشجري.

(٤) كذا ضبط في المخطوط، وهو مخالف لضبطه الأول من التحشية، وهي أيضًا لغة.

(٥) كذا في المخطوط، وعند ابن الشجري: «بالكسر».

(٦) انتهى النقل عن ابن الشجري.

(٧) انظر: المقرب (٤٩٣ و ٤٨٨).

(٨) في المخطوط: (فَعْلٌ)، وهو تصحيف، والتصويب من المقرب.

(٩) انظر: التسهيل (٢٧٣).



قوله: (مِنْهُمَا) مُخَالَفٌ لِمَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(١)؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «(فَعَالٌ)»^(٢)، وهو ل: (فَعَل) غير الياثي العين، ول: (فَعَلَةٌ) مطلقاً. انتهى.

يعني: يائياً كان، ك: (غَيْضَةٌ، وَغِيَاضٍ)، و(ضَيْعَةٌ، وَضِيَاعٍ)، أو غير يائئِها، ك: (جَفْنَةٌ، وَجِفَانٍ)، و(صَعْبَةٌ، وَصِعَابٍ).

* * *

و(فَعَلٌ) أَيْضًا [لَهُ (فَعَالٌ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ] في «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣): «(فَعَالٌ): مَقِيسٌ فِي (فَعَلٍ، وَفَعَلَةٍ)، مَا لَمْ يُضَاعَفَا، أَوْ تَعْتَلَّ لَامُهُمَا، ك: (جَمَلٍ، وَرَقَبَةٍ)، وَالْأَكْثَرُ فِي (قَلَمٍ): (أَقْلَامٌ)، وَحَكَى ابْنُ سَيِّدِهِ»^(٤) أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ أَيْضًا: (قَلَامٌ)».

قوله:

مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ

فإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى (فُعُولٍ)، ك: (عِصِيٍّ).

فعلى هذا (دَمٌّ، وَدِمَاءٌ) شاذٌّ، ومعتلُّ العين كصحيحها، ك: (ذَارٍ، وَذِيَارٍ).

* * *

أَوْ يَكُ مُضْعَفًا [وَمِثْلُ (فَعَلٍ) ذُو النَّوَ (فَعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ) فَاقْبَلِ]

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢).

(٢) اللام ساقطة من المخطوط.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٥٠).

(٤) انظر: المحكم (٦/ ١٦٩ و ٤٣٨).

[أَوْ يَك مَضْعُفًا]: خَرَجَ نَحْوُ (طَلَّلَ)؛ فَبَابُهُ (أَفْعَالٌ).

قَوْلُهُ: (ذُو النَّا) نَحْوُ: (أَكْمَةً، وَثَمَرَةً، وَرَقَبَةً، وَرَحَبَةً)، وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ قَلِيلٌ، وَقَالُوا: (أَصَاةً، وَإِصَاءَةً).

قَوْلُهُ: (ذُو النَّا) أَي: مِنْ هَذَا الْوِزْنِ، وَهُوَ الثَّلَاثِيُّ الْمَفْتُوحُ الْأَوَّلَيْنِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَتْ اسْمًا أَوْ صِفَةً، كَذَا مُقْتَضَى مَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(١)، كَذَلِكَ: (حَسَنَةً، وَرَقَبَةً، وَرَحَبَةً).

قَوْلُهُ: (وَفَعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) شَرَطَ فِيهِمَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) الْإِسْمِيَّةَ، وَكَوْنَ (فُعْلٍ) غَيْرَ وَائِيٍّ الْعَيْنِ، كَذَلِكَ: (حُوتٍ)، وَلَا يَأْتِي اللَّامُ، كَذَلِكَ: (مُدِّي).

لِيُضْبَطَ بِتَقْدِيمِ (فُعْلٍ)؛ لِأَنَّهُمْ يَبْدُؤُونَ بِالْأَخْفِ، ثُمَّ بِالْأَثْقَلِ.

و(فُعْلٍ): (ذُئِبْتُ، وَقَذِخْتُ)، وَفِي (فُعْلٍ) نَحْوُ: (ذُهْنِي، وَرُمُحِي).

قَالَ بَعْضُهُمْ^(٣): وَهُوَ فِي الْمَضَاعِفِ كَثِيرٌ، نَحْوُ: (فُفٌّ، وَقَفَافٌ)، وَ(خُفٌّ، وَخِفَافٌ)، وَ(عُسٌّ، عِسَاشٌ).

* * *

وَفِي (فَعِيلٍ) [وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَ] كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِ أَيْضًا اطرْدَ [وَفِي فَعِيلٍ]: (ظَرِيفٌ).

فَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي جَمْعِ (فَصِيلٍ، وَأَفِيلٍ) فَشَاذٌ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ، وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي:

(١) انظر: التسهيل (٢٧٢ - ٢٧٣).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٣) قاله الرضي. انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (٩٤ / ٢).



(صَحِيح، وَشَدِيد) فَقَالَ ح^(١): «شَاذٌ».

ع: وهو خلاف إطلاق الناظم أن ذلك قياس في وصف (فاعل)، فشمَلها؛ إذ لا يُتَخَيَّلُ لها مانع من الجواز إلا التضعيف، ولم يُشترَط انتفاؤه.

قوله: (كَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ) أَرَادَ الحَظِيئَةُ سَفَرًا، فَقَالَ لزوجته^(٢):

عُدِّي السَّيْنِ إِذَا هَمَمْتُ بِرَجْعَةٍ وَدَعِيَ الشُّهُورَ فَإِنَّهُنَّ قِصَارُ
فَقَالَتْ:

أَذْكَرُ تَحْتُنَا إِلَيْكَ وَشَوْفَنَا وَأَذْكَرُ بَنَاتِكَ إِنَّهُنَّ صِغَارُ
فَقَالَ: لَا رَحَلْتُ لَسَفَرٍ أَبَدًا.

* * *

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ [عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أُثْنِيهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)]

[وشاع]: حُكِيَ لِي عَنْ «نُكْتِ ابْنِ عَقِيلٍ»^(٣): أَنَّهُ بِمَعْنَى اطَّرَدَ، وَعَنْ «شَرْحِ الكَافِيَةِ»^(٤): أَنَّهُ غَيْرُ مُطَّرِدٍ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِي (سَكْرَانٍ): (سَكَارٌ)، وَلَا فِي (عُرْيَانٍ): (عِرَاءٌ).

وَفِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٥)، وَفِي «الْعُمْدَةِ»^(٦) أَيْضًا: أَنَّ (فَعْلَانًا)، وَأُثْنِيهِ، وَ(فُعْلَانًا)،

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: ارتشاف الضرب (١/٤٣٤).

(٢) انظر: عيون الأخبار (١١١/٢٢٦) ومجمع الأمثال (٢/٢٢٣).

(٣) يقصد بها شرح ابن عقيل على الخلاصة. انظر: شرح ابن عقيل (٤/١٢٦).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/١٨٥٠).

(٥) انظر: شرح العمدة (٢/٩٢٥).

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/٩٢٣).

وَأَنشَاء، يُقَاسُ فِيهِنَّ (فِعَالٌ) ^(١).

* * *

وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) [الرَّزْمَةُ فِي نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي] [والرزمة: عبارة عنه] ^(٢): «وَلَمْ يُجَاوِزْ (فِعَالٌ) إِلَى غَيْرِهِ فِيمَا عَيْنُهُ وَأَوْ لَامُهُ صَحِيحَةٌ مِنْ (فَعِيلٍ، وَفَعِيلَةٍ) وَصَفَيْنِ، نَحْوُ: (طَوَالٍ) فِي جَمْعِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ). وَيُحْفَظُ (فِعَالٌ) فِي نَحْوِ: (قَائِمٍ، وَرَاعٍ، وَأَمٍّ، وَقَائِمَةٍ، وَرَاعِيَةٍ، وَأَعْجَفَ، وَجَوَادٍ، وَخَيْرٍ، وَبَطْحَاءَ، وَقُلُوصٍ). (نَحْوِ طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ): (فَعِيلٌ، وَفَعِيلَةٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) وَصَفًا صَحِيحَ اللَّامِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّكَ تَقُولُ: (طَوِيلُونَ، وَطَوِيلَاتٌ). فَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِي التَّكْسِيرِ.

* * *

وَبِ: (فُعُولٍ): (فَعِيلٌ) [نَحْوُ (كَبِدٌ) يُخَصُّ غَالِيًا كَذَلِكَ يَطْرُدُ] فِي «المَقْرَبِ» ^(٣): إِنْ كَانَ - يَعْنِي الْأِسْمَ الثَّلَاثِيَّ - عَلَى (فَعِيلٍ) جُمِعَ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عَلَى (أَفْعَالٍ)، ك: (أَنْتَمَارٍ)، وَقَدْ يُجْمَعُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى (فُعُولٍ)، ك: (نُمُورٍ)، وَقَوْلُهُ ^(٤):

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (فَعْلَانٌ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْعَمْدَةِ.

(٢) انْظُرْ: شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (٥٥٢).

(٣) انْظُرْ: الْمَقْرَبِ (٤٨٨).

(٤) هَذَا بَعْضُ رَجْزٍ، وَهُوَ لِحَكِيمِ بْنِ مَعِيَةَ الرَّبْعِيِّ. انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣/ ٥٧٤) الْمُقْتَضِبُ =



فِيهَا عَيَائِلٌ أُسُودٌ وَنُؤْمَرٌ

مَقْصُورٌ مِنْ (نُؤْمَرٍ) لِلضَّرُورَةِ^(١).

قال ابنه^(٢): «ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمعَ (فَعِلٍ) على (فُعُولٍ) إلى جمعه على (فِعَالٍ)، فإن جاء منه شيءٌ عَدَّ نادرًا».

ع: قلت: نحو: (نَمِرٍ، وَنَمَارٍ)، سَمِعَ ذلك.

وفي كلام النَّاظِمِ أَمْرَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ (فَعَلًا) يَخْتَصُّ بِـ: (فُعُولٍ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْمَفْرَدَاتِ، وَهَذَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ يَطْرُدُ) إِلَى آخِرِهِ، وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ، وَ(فُعُولٌ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْجُمُوعِ خَاصٌّ بِـ: (فَعِلٍ)، أَي: إِنَّهُ لَا يُجْمَعُ إِلَّا عَلَيْهِ، أَي: فِي الْكَثْرَةِ، لَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْوَاقِعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَهُوَ حِينَئِذٍ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ: (وَعَبَّرَ مَا أَفْعَلُ) الْبَيْتَ.

والثاني: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْاِخْتِصَاصِ وَالْغَلَبَةِ، وَهُوَ كَالْمُتَضَادِّينِ.

[وَبِ: (فُعُولٍ): فَعِلٌ]: الَّذِي تُعْطِيهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ: أَنَّ (فُعُولًا) مَقْصُورٌ عَلَى (فَعِلٍ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (فُعُولًا) يَكُونُ جَمْعًا لـ: (فَعِلٍ، وَفَعْلٍ، وَفُعْلٍ) وَغَيْرِ ذَلِكَ، بَلْ يَطْرُدُ فِيهِ كَمَا تَرَاهُ مِنْ قَوْلِهِ: (كَذَلِكَ يَطْرُدُ) الْبَيْتَ، وَإِنَّمَا (فَعِلٌ) مَقْصُورٌ عَلَى (فُعُولٍ) دُونَ غَيْرِهِ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ.

= (٢/٢٠٣) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/٣٤٠).

(١) وقال في شرح الجمل: «وقد يجوز أن يكون قَصْرُهُ مِنْ نُؤْمَرٍ ضَرُورَةً». انظر: شرح الجمل

لابن عصفور (٢/٥١٦).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

وفي «التسهيل»^(١) بعد أن ذَكَرَ أَنَّ (فُعُولًا)^(٢) يُشَارِكُ (فِعَالًا) مَا نَصَّهُ^(٣): «وانفردَ مَقِيسًا بنحوٍ (كَبِدٍ)».

وفي «سَبْكِ الْمَنْظُومِ»^(٤) بعد أن ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ: «وانفردَ (فُعُولٌ) مَقِيسًا بنحوٍ: (نَمِرٍ)».

وقوله (غالبًا) زائدٌ على ما في «التسهيل»^(٥)، و«سَبْكِ الْمَنْظُومِ»^(٦)، واحترزَ به عَن نَحْوِ: (كَفِّفْ، وَأَكْتَفِ)، وَيُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (وَعَبَّرَ مَا أَفْعُلُ) (الْبَيْتَ).

وقوله: (وَفِعْلُ) أي: اسمًا، واكتفى بتمثيله بـ: (كَبِدٍ).

قوله: (نَحْوُ كَبِدٍ) وكذا (كَرِشٌ، وَوَعِلٌ)، إشارةٌ إلى اشتراطِ الاسمِيةِ، فخرَجَ نَحْوُ (خَشِنٍ).

* * *

فِي (فَعْلٍ) اسْمًا [مُطْلَقَ الْفَا] (فَعْلٌ) لَهُ وَلِ: (الْفِعَالِ): (فِعْلَانٌ) حَصَلَ [قَوْلُهُ: (فِي فِعْلٍ اسْمًا) مِثَالُ (فَعْلٍ): (فَلَسٌ، وَبَيْتٌ، وَشَيْخٌ، وَصَيْفٌ، وَعَيْنٌ).

زَادَ فِي «التسهيل»^(٧): «لَيْسَ عَيْنُهُ وَآوًا»؛ فخرَجَ نَحْوُ: (سَوَاطِ، وَخَوْضٍ)،

(١) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٢) في المخطوط بفتح العين، وهو تصحيف.

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٤).

(٤) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٥) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٦) انظر: سبك المنظوم (٢٥١).

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣).



فَنَحَوْ: (قَوَّسٍ^(١)، وَقَوَّجَ) غَيْرُ مُطَرِّدٍ.

ومثال (فَعَلَ): (حَمَلَ، وَجَسَمَ)، وَقَالَ^(٢):

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

جمعُ: (شِفَّ)^(٣)، الثوبُ الرَّقيقُ.

ومثال (فَعَلَ): (بُرِدَ، وَبُرِجَ)، وَشَرَطَ^(٤) فيه أن لا يكون مُضاعفاً، فخرج نحو:

(خُفَّ)، ولا معتل العين بالواو، فخرج نحو: (خَوِيَ)، ولا اللام بالياء، فخرج نحو:

(نُؤِي)، فَجَمَعَ (نُؤِي، وَخُصَّ) على: (نُؤِي، وَخُصُوصٍ)، شاذٌّ^(٥)، كما شذَّ في نحو:

(كَهَلٍ، وَقَسِلَ^(٦)؛ لَأَنَّهُ وَصَفَ، وَكَذَا: (ضَيَّفَ، وَقَوَّجَ).

قوله: (فِي فَعَلٍ) وَشَذَّ نَحْوُ^(٧): (سَاقٍ، وَبَذَرَةٍ، وَشُعْبَةٍ، وَقُنَّةٍ، وَسَمَاءٍ، وَعَنَاقٍ،

وطلَّلٍ).

(١) كذا في المخطوط، والنحاة يمثلون بـ: (سَوَّوْقٍ)، وابن الحاجب قال: «ولا يقولون: (قووس)،

إلا ما شذَّ». انظر: المفصل (٣٣٩) والإيضاح لابن الحاجب (٥٢٨).

(٢) بتمامه:

لِّلْبُسِّ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والبيت لميسون بنت بحدل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب (٤٥/٣) والمقتضب (٢٧/٢)

والمحتسب (٣٢٦/١).

(٣) الكسر لغة فيه، وهو بالفتح أيضاً. انظر: إصلاح المنطق (٣٠).

(٤) انظر: التسهيل (٢٧٣).

(٥) في المخطوط واو زائدة قبل (شاذ).

(٦) في المخطوط (قبل)، وكذا في الموضع التالي، وهو تحريف.

(٧) انظر: التسهيل (٢٧٣) وارتشاف الضرب (١/٤٣٥).

قوله: (اسمًا) وشذ في: (كهل، وفسل، وصيف).

قوله: (مطلق الفاء) أمّا في (فعل) فك: (فلس، وكغب)، وأمّا في (فعل) فك: (جمل، وضرس)، وأمّا في (فعل) فك: (جند، وبزد)، وشَرَطُ (فعل) أن لا يكون معتل العين أو اللام ولا مضاعفًا، وشذ (حص، وحصوص)، و(نؤي، ونؤوي)^(١)، وشذ في (فعل)، ك: (أسد، وشجن، وندب، وذكر، وساق)، وفي (فعل)، ك: (شاهد، وبالك، وصال).

قوله: (وفعل) قال ابنه^(٢): «يعني: له (فعل)، ولم يقيده باطراد؛ فعلم أنه محفوظ فيه».

ع: فعلى تقديره: (له) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر: (فعل)، وقد يُقال: إنه يجوز كون: (فعل) مبتدأ، و: (له) متعلق ب: (حصل)، و: (للفعال) عطف على: (له)، واستأنف الخافض؛ لكون المتبوع ضميرًا، و: (فعلان حصل) جملة اسمية مخبر بها عن: (فعل)، ويكون مراده: أن (فعل) يجمع على (فعلان)، ك: (أخ، وخرب، وفتى).

قوله: (وللفعال) الحاصل: أن (فعلان)^(٣) جمع ل: (فعال)، ك: (غراب، وغلام)، وشذ في (فعال)، ك: (غزال)، و(فعال)، ك: (صواري)، وللمقصود منه،

(١) هكذا في المخطوط، والصواب: (نؤي)، وقد سبق استعماله الصواب قبل هذا، وهو إن لم يكن تحريفًا فربما نظر ابن هشام إلى أصل الجمع قبل أن يقع فيه التغيرات الصرفية.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٣).

(٣) في المخطوط: (فعلان)، وهو تصحيف.

وهو (فَعَلٌّ)، ك: (صُرِدَ، وَغَرَّ، وَخَزَزَ)، وللمخففِ مِنْ هذا، وهو (فُعْلٌ)، بشرطِ اعتلالِ عَيْنِهِ بالواوِ، ك: (كُوِزَ، وَحُوتَ، وَثُونِ)، و(فَعَلٍ)، بفتحَتَيْنِ معتلَّ العَيْنِ^(١) بالواوِ، ك: (ذَارٍ، وَجَارٍ، وَقَاعٍ، وَتَاجٍ، وَخَالٍ)، فَإِنْ كَانَ صَحِيحَهَا فِشَادُ، ك: (خَرِبَ، وَأَخِ)، وَشَدَّ أَيْضًا فِي (فَعِيلٍ)، ك: (ظَلِيمٍ)، و(فَعُولٍ)، ك: (خَرُوفٍ)، و(فَاعِلٍ)، ك: (حَائِطٍ)، و(فِعْلٍ)، ك: (قَنَوٍ)^(٢).

* * *

وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعٍ) مَعَ مَا صَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا [قَالَ ابْنُهُ^(٣): «وَيَطْرُدُ (فِعْلَانٌ) فِي جَمْعِ مَا عَيْنُهُ وَآوٌ مِنْ (فُعْلٍ، أَوْ فَعَلٍ)، ك: (عُودٍ، وَكُوِزٍ، وَثُونٍ، وَتَاجٍ، وَخَالٍ، وَقَاعٍ)»].

[وَشَاعَ فِي حُوتٍ]: يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ مَرَادَهُ (فُعْلٌ) الْوَائِيَّ الْعَيْنِ، وَفِي «التَّسْهِيلِ»^(٤): «أَوْ (فَعَلٍ مُطْلَقًا، أَوْ (فُعْلٍ) وَائِيَّ الْعَيْنِ»^(٥)، فَظَاهِرُ هَذِهِ الْمَقَارِنَةِ، بَلْ تَنْصِيصُ قَوْلِهِ^(٦): «مُطْلَقًا» يَقْضِي بَأَنَّ (فَعَلًا) لَا شَرْطَ لَهُ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (الْلَامِ)، وَهُوَ سَهْوٌ، فَالْمُمَثَّلُ بِهِ مَعْتَلُ الْعَيْنِ لَا اللَّامِ؛ فَالْصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ: «مَعْتَلُ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ». انْظُرْ: الْكِتَابُ (٥٩٠/٣) وَالْخَصَائِصُ (١٠٣/٢) وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (٥٥٣) وَشَرْحُ الْمُرَادِيِّ (١٣٩٧/٣).

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٥٩٠/٣).

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ (٥٥٣).

(٤) انْظُرْ: التَّسْهِيلُ (٢٧٦).

(٥) فِي الْمَخْطُوطِ الْعَكْسُ، أَيْ: «فُعْلٌ مُطْلَقًا، أَوْ فَعَلٌ وَائِيَّ الْعَيْنِ»، وَهَذَا تَصْحِيفٌ.

(٦) يَعْنِي فِي التَّسْهِيلِ.

ثُمَّ قَالَ مَا مَعْنَاهُ^(١): إِنَّهُ يُحْفَظُ^(٢) فِي نَحْوِ: (خَرِبَ، وَأَخَ)، وَ(الْخَرِبُ): ذَكَرَ الْحُبَارَى.

وَفِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣) قَالَ: «فِي (فَعَلٍ) صَحِيحَ الْعَيْنِ»، وَجَعَلَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٤) نَحْوُ: (أَخَ، وَإِخْوَانٍ) مَقِيسًا.

رَجَعْنَا إِلَى مَا فِي «التَّسْهِيلِ»^(٥): «وَعَزَّالٍ، وَصَوَّارٍ، وَهُوَ قَطِيعُ بَقَرِ الْوَحْشِ، وَخَرُوفٌ، وَظَلِيمٌ، وَحَائِطٌ، وَقَصْفَةٌ، وَهِيَ الْأَكْمَةُ، وَقِنُورٌ، وَنِسْوَةٌ، وَعَبْدٌ، وَضَيْفٌ، وَثَوْرٌ، وَقَوْزٌ».

قَوْلُهُ: (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) صَوَابُهُ: (فِي غَيْرِهَا)؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ.

ثُمَّ هَذَا الْإِطْلَاقُ مُقَيَّدٌ بِقَوْلِهِ: (وَعَالِيًا أَغْنَاهُمْ) الْبَيْتَ.

وَمِثَالُ مَا قَلَّ فِيهِ (فِعْلَانٌ): (أَخَ، وَفَتَى، وَغَزَّالٌ، وَصَوَّارٌ، وَظَلِيمٌ، وَخَرُوفٌ، وَحَائِطٌ، وَقِنُورٌ).

[وَشَاعَ فِي حُوبٍ]: قَالَ^(٦):

(١) نَصُّهُ: «يُحْفَظُ فِي اسْمٍ عَلَى فَعَلٍ». انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: (يُحْفَضُ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١٨٥٨/٤).

(٤) انظر: شرح العمدة (٩٣١/٢).

(٥) وَهُوَ مَقُولٌ مِنَ التَّسْهِيلِ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ؛ إِذْ إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ الْأَوْزَانَ، وَابْنَ هَشَامٍ لَمْ يَذْكُرْهَا، بَلْ ذَكَرَ الْأَمْثَلَةَ عَلَيْهَا. انظر: التسهيل (٢٧٦).

(٦) لَمْ يَعْينِ قَائِلُهُ، وَهُوَ مِنَ السَّرِيعِ، وَرَوَايَةٌ غَيْرُهُ: «يَنْغَضُنْ». انظر: الاشتقاق (٢٠) وإيضاح شواهد الإيضاح (٧٦٤/٢) وشرح المفصل (٢٣٧/٣).



وَالْعِيسُ يَنْهَضُ نَبْكِيرًا نَنَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُ هُنَّ الْكَلِيبُ
(الْكَيْرَانُ): جمعُ (كُورٍ)، وهو الرَّحْلُ، و(الْكَلِيبُ): جَمْعُ كِلَابٍ.

* * *

و(فَعْلًا) اسْمًا [و(فَعِيلًا، وَفَعَلٍ) غَيْرُ مَعْلٍ الْعَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلٌ]
[وَفَعْلًا]: وَشَذَّ فِي (فِعْلٍ): (ذَنْبٌ، وَذُوبَانٌ)، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ^(١).
وَفِي «التَّسْهِيلِ»^(٢): «(فُعْلَانٌ) لَاسِمٍ عَلَى (فَعِيلٍ) أَوْ (فَعَلٍ) صَحِيحِ الْعَيْنِ،
أَوْ (فَعْلٍ)، أَوْ (فِعْلٍ)». ثُمَّ قَالَ: «يُحْفَظُ فِي (فَاعِلٍ)، وَ(أَفْعَلٌ فَعْلَاءً)، وَنَحْوِ (حُورٍ، وَزُقَاقٍ، وَثَنِيٍّ،
وَفَعِيدٍ، وَجَذَعٍ، وَرِخْلٍ)». قَوْلُهُ: (وَفَعْلًا اسْمًا): وَلَمْ يُقَيِّدْ (فَعِيلًا، أَوْ فَعْلًا) بِالْأَسْمِيَّةِ؛ فَأَوْهَمَ ذَلِكَ ظَاهِرًا
أَنَّهُ شَرَطَ فِيهِ دَوْنَهُمَا، وَالْوَاقِعُ بَخْلَافِ ذَلِكَ، كَمَا لَا يُجْمَعُ نَحْوُ: (شَهْمٌ، وَضَخْمٌ)
عَلَى (فُعْلَانٍ)؛ كَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ نَحْوُ (ظَرِيفٍ، وَشَرِيفٍ)، وَنَحْوُ (حَسَنٍ، وَبَطْلٍ).
[غَيْرُ مَعْلٍ الْعَيْنِ]: فَخَرَجَ نَحْوُ: (سَاقٍ، وَقَاعٍ)، بِخِلَافِ (جَذَعٍ، وَحَمَلٍ،
وَجَمَلٍ).

* * *

وَلِ: (كَرِيمٌ، وَبَخِيلٌ): [(فَعْلًا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا]

(١) انظر: ارتشاف الضرب (١/٤٤٨).

(٢) انظر: التسهيل (٢٧٦).

ضابطُ (فُعْلَاءُ) أن يكونَ مفردهُ على (فَعِيلٍ) صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ^(١).

ع: وسواءٌ كان مدحاً أو ذمّاً أو غير ذلك.

غير^(٢) مضاعفٍ اللام ولا معتلّها، ك: (ظَرِيفٍ، وَكَرِيمٍ).

فقولنا: (عَلَى فَعِيلٍ) يُخْرِجُ غَيْرَهُ، وَشَذَّ فِي: (جَبَانٍ، وَخَلِيفَةٍ، وَسَمُوحٍ، وَوَدُودٍ، وَرُسُولٍ).

وقولنا: (صِفَةً) يُخْرِجُ نَحْوَ: (قَضِيبٍ، وَنَصِيبٍ).

وقولنا: (غَيْرَ مُضَاعَفٍ اللام) خَرَجَ نَحْوُ: (شَدِيدٍ).

وقولنا: (وَلَا مُعْتَلٍّ) خَرَجَ نَحْوُ: (غَنِيٍّ، وَوَلِيِّ).

وقوله: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا) يعني: ممّا دلَّ على معنى كالغريزة، وإن لم يكن على وزن (فَعِيلٍ)، وذلك ك: (عَاقِلٍ، وَصَالِحٍ، وَشَاعِرٍ)؛ فَإِنَّهُنَّ لَكُونُهُنَّ دَالَّاتٌ عَلَى معنى كالغريزة، وَلَكُونُ الغريزةِ وَشَبْهَهَا حَقُّهَا أَلَا تُؤَدِّي إِلَّا ب: (فَعِيلٍ)؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ أَكْثَرِ مَجِيءِ الغرائزِ عَلَى (فَعِيلٍ)، وَقَلَّةِ مَجِيئِهَا فِي غَيْرِهِ، كَالنَّائِبَاتِ عَنْ (فَعِيلٍ)؛ فَلِهَذَا أُجْرِيْنَ مَجْرَاهُ.

قَالَ ابْنُهُ^(٣): «وَمِنْ جُمُوعِ الكثرةِ: (فُعْلَاءُ)، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي (فَعِيلٍ) صِفَةً لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) غَيْرَ مُضَاعَفٍ، وَلَا مُعْتَلٍّ اللام، وَذَلِكَ نَحْوُ: (رَجُلٌ ظَرِيفٌ،

(١) مأخوذ من التسهيل. انظر: التسهيل (٢٧٥).

(٢) يكمل النقل عن ابن مالك.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٤).



وَكَرِيمٌ، وَكُرْمَاءٌ^(١).

وَكَثُرَ فيما دَلَّ على مدح، ك: (عَاقِلٍ، وَعُقْلَاءُ)، و(صَالِحٍ، وَصُلَحَاءُ)، و(شَاعِرٌ، وَشُعْرَاءُ).

وإلى ذا الإشارة بقوله: (لِمَا ضَاهَاهُمَا)، [يعني أَنْ نحواً]^(٢): (عَاقِلٍ، وَشَاعِرٍ، وَصَالِحٍ) مساوية^(٣) لنحو: (بَخِيلٍ، وَكَرِيمٍ) في الدلالة على معنى هو كالغريزة، فهو كالنائبِ عَنِ (فَعِيلٍ)؛ فلهذا أُجْرِيَ مجراه.

«شرح العمدة»^(٤): «(فُعْلَاءُ) مقيسٌ في كُلِّ صفةٍ مثل: (كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ)، في الوزنِ، وصحة اللامِ، وعدمِ التضعيفِ، والدلالة على فاعليَّةٍ مدحٍ أو ذمٍّ، نحو: (كَرِيمٍ، وَحَلِيمٍ، وَبَخِيلٍ، وَسَفِيهِ).

وَحُمِلَ عليه ما وافقه في المعنى مِنْ (فَاعِلٍ) صحيح اللامِ غيرِ مضعَّفٍ، ك: (عَاقِلٍ، وَصَالِحٍ).

و(أَفْعِلَاءُ) مقيسٌ في كُلِّ صفةٍ تُشَبِّهُ: (شَدِيدًا، أَوْ غَنِيًّا)، في الوزنِ والتضعيفِ، أو الاعتلالِ في اللامِ، مع الدلالة على فاعليَّةٍ مدحٍ أو ذمٍّ، ك: (عَزِيزٍ، وَخَسِيسٍ، وَذَكِيٍّ، وَغَبِيٍّ)^(٥).

* * *

(١) عبارة ابن الناظم: «نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء».

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتيم من شرح ابن الناظم.

(٣) عند ابن الناظم: (مشابه).

(٤) انظر: شرح العمدة (٩٢٩/٢).

(٥) انتهى النقل من شرح العمدة. انظر: شرح العمدة (٩٣٠/٢).

وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) [فِي الْمُعَلِّ] لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلَّ

قوله: (وَعَبَّرَ ذَاكَ قَلَّ) أي: ومجيء (أَفْعِلَاءُ) في غير ما ذكرته قليل، وذلك ك: (نَصِيبٍ، وَأَنْصِبَاءٍ)، و(هَيْنٍ، وَأَهْوَنَاءٍ)، و(صَدِيقٍ، وَأَصْدِقَاءٍ).

وجوز بعضهم^(١) في قوله^(٢):

عَلَى أَطْرِقًا بِأَلِيَّاتِ الْخِيَا م.....

البيت، أن يكون جمع (طَرِيقٍ)، وقُصِرَ للضرورة، ويؤيده أنه روي:

عَلَا أَطْرِقًا بِأَلِيَّاتِ.....

أي: علا السيلُ أَطْرِقًا^(٣).

* * *

(فَوَاعِلٌ): لِ: (فَوَعَلٍ، وَفَاعِلٍ، وَفَاعِلَاءُ) مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

(١) يقصد به ابن يعيش، وقال: في لغة هذيل، وابن يعيش نقل هذا نصًا من أبي عبيد البكري في معجمه، وأبو عبيد نسب له بعضهم، وقد استفاد أبو عبيد من ياقوت. انظر: معجم البلدان (٢١٨/١) ومعجم ما استعجم (١٦٧/١) وشرح المفصل (١٠٥/١).

(٢) بتمامه:

عَلَى أَطْرِقًا بِأَلِيَّاتِ الْخِيَا م إِلَّا الثَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِي

والبيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٦٥) والحلييات (٢٤٢) والمفصل (٢٥).

(٣) هذا من كلام ابن يعيش، وهذا يؤيد أن ابن هشام نقل من ابن يعيش مباشرة، وكما قلنا من قبل: إن ابن يعيش نقل هذا من أبي عبيد البكري، وأبو عبيد البكري استفاد من ياقوت.



في «خَصَائِصٍ»^(١) أَبِي الْفَتْحِ، فِي بَابِ: (الْلَفْظُ يَرِدُ مُحْتَمِلًا لِأَمْرَيْنِ)، مِنْ ذَلِكَ^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدَمُ جَوَازِيَهُ

فظاهرُ هذا أن [يَكُونُ]^(٣) جمع: (جَازٍ)، أي: لَا يَغْدَمُ شَاكِرًا عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ لـ: (جَزَاءٍ)، وَجُمِعَ: (جَزَاءٌ) عَلَى: (جَوَازٍ)؛ لِمِشَابَهَةِ الْمَصْدَرِ اسْمَ الْفَاعِلِ، فَكَمَا جُمِعَ: (سَيْلٌ) عَلَى: (سَوَائِلٍ) فِي قَوْلِهِ^(٤):

وَكُنْتُ لَقَى تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ

أي: السُّيُولُ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ (جَوَازِيَهُ) جَمْعُ (جَزَاءٍ).

ومثله^(٥):

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٩١).

(٢) بتمامه:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدَمُ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ
وَالْبَيْتَ لِلْحَطِيطَةِ، وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ. انظر: ديوان الحطيفة (٢٨٤) والكامل (٢/ ١٤٠) والحجة
(١/ ٢٩٦).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٤) بتمامه:

فَلَيْتَكَ حَالَ الْبَحْرِ دُونَكَ كُلُّهُ وَكُنْتُ لَقَى تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ
وَالْبَيْتَ لِلْأَعْشَى، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان الأعشى (٢٣٣) والتمام لابن جني (١١٣)
والمحتسب (١/ ٥٧).

(٥) بتمامه:

يَقْلَنَ حَرَامَ مَا أَحْلَى بِرَبَّنَا وَتَتْرُكُ أَمْوَالًا عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ =

وَتَتْرُكُ أَمْوَالَ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

يجوز أن يكون جمع: (خَاتَم)، أي: آثار الخواتم، أو جمع: (خَتَم) على

ما مضى.

وعلى ذلك قال س^(١) في: «لَهُ عَلَيَّ مِئَةٌ بَيْضًا»، و^(٢):

لِمِئَةِ مَوْحِشًا طَلَّلُ

إنَّ الحالَّ مِنَ النِّكَرَةِ، مع أنَّه لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ

فِي: (لَهُ)، وَ: (لِمِئَةٍ)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْجُمْلَةِ وَجْهٌ صَحِيحٌ^(٣).

= والبيت للأعشى، وهو من الطويل، وهذه رواية الديوان، ويرويه النحاة: «وَتَتْرُكُ أَمْوَالَ». انظر: ديوان الأعشى (١٢٩) والمقتضب (٢٥٧/٢) والحجة (٢٩٩/١) وشرح المفصل (٣٨١/٥).

(١) انظر: الكتاب (١١٢/٢).

(٢) تمامه في إحدى الروايات:

لِمِئَةِ مَوْحِشًا طَلَّلُ يَلُورُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ

والبيت لكثير عزة، وهو من مجزوء الوافر. انظر: ديوان كثير (٥٠٦) والكتاب (١٢٣/٢) ومعاني القرآن للرفاء (١٦٧/١) وأمالى ابن الشجري (٩/٣).

(٣) انتهى النقل عن أبي الفتح، وأحب أن أنقل نص كلامه الأخير لجماله وعظمته، قال أبو

الفتح: «فَقَالَ سَبِيوِيهِ فِيهِ: إِنَّهُ حَالٌ مِنَ النِّكَرَةِ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ، أَفَيُحْسِنُ بِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي عَلَى أَحَدٍ مَتَوَسِّطِينَ أَنْ يَخْفَى هَذَا الْمَوْضِعُ عَلَيْهِ، فَضَلَّ عَنِ الْمَشْهُودِ لَهُ بِالْفَضْلِ سَبِيوِيهِ، نَعَمْ، وَرَبَّمَا أَتَى بِالْوَجْهِ الْأَضْعَفِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْحَالِ وَجْهٌ صَحِيحٌ».

اهـ. رحم الله إمام الصنعة سبيويه، ورحم الله الإمام ابن جني، ورحم الله السادة النحاة ورزقنا من علومهم.



و(حَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، [وَفَاعِلَةٍ] وَشَدَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعَ مَا مَائِلَةٍ [قَوْلُهُ: (وَفَاعِلَةٍ) نَحْوُ (الْقَوَاعِدِ) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾^(١)، وَ﴿مِنْ أَلْبَيْتٍ﴾ حَالٌ مِنْهَا، أَوْ مَتَعَلِّقٌ بِ: ﴿يَرْفَعُ﴾، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، أَيْ: «مِنْ أَرْضِ الْبَيْتِ»، وَأَمَّا: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النَّسَاءِ﴾^(٢) فَجَمْعُ (قَاعِدٍ).

* * *

وَبِ: (فَعَائِلٌ) اِجْمَعَنَّ [فَعَالَةٍ] وَشَبَّهَهُ ذَاتَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ خَصَّصَ ذَلِكَ فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٣) بِخَمْسَةِ أَوْزَانٍ^(٤):

١ - عِمَامَةٌ، وَرِسَالَةٌ.

٢ - صَحِيفَةٌ.

٣ - ذُوَابَةٌ.

٤ - حُلُوبَةٌ.

٥ - سَحَابَةٌ.

(١) البقرة: ١٢٧.

(٢) النور: ٦٠، والآية في المخطوط ليس فيها حرف الواو.

(٣) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٠).

(٤) ذكر ابن هشام ستة أمثلة لهذه الأوزان الخمسة، وقد ذكر أبو حيان في شرح الغاية: عمامة، ورسالة، وصحيفة، وذوابة، وحلوبة، وإذا كان كذلك فيظهر أن أبا حيان لم يمثل لـ: (فَعَالَةٍ)، إلا أن نقول إنه لا فائدة في تكرير عمامة ورسالة؛ لأنهما بنفس الوزن، فربما يكون تصحيف حدث لـ: (عمامة) وتصحفت إلى (عَمَامَة)، والله أعلم.

في «الكشاف»^(١) في قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٢)، ما نصّه: «فإن قلت: كيف جَمَعَ (الْيَتِيمَ)، وهو (فَعِيلٌ) ك: (مَرِيضٍ)، على (يَتَامَى)؟ قلتُ: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُجْمَعَ على (يَتَمَى)، ك: (أَسْرَى)؛ لأنَّ اليَتِيمَ مِنْ وادي الآفَاتِ والأوجاعِ، ثم يُجْمَعُ (فَعَلَى) على (فَعَالَى)، ك: (أَسَارَى). والثاني: أن يُجْمَعَ على (فَعَائِلٌ)، لِجَزْيِ اليَتِيمِ مجرى الاسمِ، نحوُ (صَاحِبٍ، وفَارِسٍ)، فيقال: (يَتَائِمٌ)، ثمَّ (يَتَامَى)، على القلبِ».

وقال^(٣) في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾^(٤): «هو جمعُ: (يَتِيمَةٍ)، على القلبِ، كما قيل: (أَيَامَى)، والأصلُ: (أَيَائِمٌ، وَيَتَائِمٌ)». ع: هذا مستقيمٌ، وأمّا الجوابُ الثاني مِنْ جَوَابِي الأوَّلِ ففاسدٌ؛ لأنَّ (فَعِيلًا) في الأسماءِ لا يُجْمَعُ على (فَعَائِلٌ)، إلّا إذا كانَ مؤنَّثًا؛ ولذلك نُوزِعَ في (دَلِيلٍ، ودَلَائِلٍ).

وَب: (الْفَعَالِي، وَالْفَعَالَى) [جُمِعَا صَحْرَاءُ، وَالْعَذْرَاءُ] وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا

الْجَوْهَرِيُّ^(٥): «الصَّحْرَاءُ: الْبَرِّيَّةُ، وَهِيَ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ، وَإِنْ [لَمْ] تَكُنْ

(١) انظر: الكشاف (١/٤٦٣).

(٢) النساء: ٢.

(٣) انظر: الكشاف (١/٤٦٧).

(٤) النساء: ٣.

(٥) انظر: الصحاح (٢/٧٠٨).

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الصحاح.



صفة، وإنما لم تُصَرَّف؛ للتأنيث ولزوم حرفِ التأنيثِ له، وكذلك القولُ في: (بُشْرَى)، والجمعُ: (الصَّخَّارَى^(١))، والصَّخْرَاوَاتُ، وكذلك جَمْعُ كُلِّ (فَعْلَاءَ) إذا لم يكن مؤنَّثَ (أَفْعَلٍ)، مثلُ: (عَذْرَاءَ)، و(وَرَقَاءَ) اسمَ رَجُلٍ.

وأصلُ (الصَّخَّارَى): (صَخَّارِيٌّ)، بالتشديد، وقد جاءَ في الشُّعْرِ؛ لَأَنَّكَ إذا جمعتَ: (صَخْرَاءَ) أدخلتَ بينَ الحاءِ والراءِ ألفاً، وكسرتَ الراءَ، كما تكسِرُ ما بعدَ ألفِ الجمعِ في كلِّ موضعٍ، نحوُ: (مَسَاجِدَ، وَجَعَاظَ)، فتَنقَلِبُ الأولى التي بعدَ الراءِ ياءً؛ للكسرة^(٢) التي قبلها، وتنقَلِبُ الألفُ الثانيةُ التي للتأنيثِ أيضاً [يَاءً]^(٣)، وتُدْعِمُ، ثم حذفوا الياءَ الأولى، وأبدلوا الثانيةَ ألفاً؛ لَسَلَمَ الألفُ مِنَ الحذفِ عندَ التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرِّقوا بينَ الياءِ المنقلبةِ مِنَ الألفِ [للتأنيثِ، وبينَ الياءِ المنقلبةِ مِنَ الألفِ]^(٤) التي ليست للتأنيثِ، نحوُ أَلِفٍ (مَرَمَى)، إذا^(٥) قالوا: (مَرَامِي، وَمَعَاذِي)، وبعضُ العربِ لا يحذفُ الياءَ الأولى، ولكن الثانيةَ، فيقولُ: (الصَّخَّارِي)، بالكسرِ، وهذه صحارٍ^(٦).

وقال^(٧) في (عَذْرَاءَ): «العَذْرَاءُ: الْبِكْرُ، والجمعُ (العَذَارَى، والعَذَارِي،

(١) في الصحاح ضبطت بكلا الضبطين، أعني: (الصخاري، والصخاري).

(٢) في المخطوط: (لكسرة).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من الصحاح.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتميم من الصحاح.

(٥) في الصحاح: (إذ).

(٦) انتهى هنا النقل الأول عن الجوهري.

(٧) انظر: الصحاح (٢/٧٣٨).

وَالْعَذْرَاوَاتُ)، كَمَا قُلْنَا فِي: (الصَّحَارِي).

قَوْلُهُ: (صَحْرَاءُ) يَعْنِي: (فَعْلَاءُ) اسْمًا.

قَوْلُهُ: (وَالْعَذْرَاءُ): يَعْنِي: (فَعْلَاءُ) وَصَفًا، لَا (أَفْعَلَ) لَهَا، وَهِيَ عِبَارَةٌ قَاصِرَةٌ؛ فَإِنَّهُ نَصَّ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١) عَلَى أَنَّ (فَعَالِي) بِكسْرِ اللَّامِ تُغْنِي عَنِ (الْفَعَالِي) بِفَتْحِهَا جَوَازًا فِيهِمَا، وَفِي (فَعْلَاءُ) وَفَعْلَى^(٢)، وَفَعْلَى اسْمًا، وَفِي (فَعْلَى) لَا أَنْتَى (الْأَفْعَلِ)، وَفِي نَحْوِ: (مَهْرِيٍّ)، وَلِزُومًا^(٣) فِي الْفَاطِ ضَبْطُهَا هُنَاكَ^(٤).

وَفِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٥): «فَعَالَى: ل: (فَعْلَى فَعْلَانٌ) وَعَكْسِهِ، نَحْوُ: (سَكْرَى سَكْرَانٌ، وَسَكَارَى)، فَيَسْتَوِي^(٦) فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ»^(٧).

وَفِي «شَرْحِ الْخُلَاصَةِ» لابنِ النَّاظِمِ^(٨): «الْفَعَالِي: ل: (فَعْلَاءُ)، ك: (سِغْلَاءُ)،

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: (فَعْلَا).

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: (وَلِزُومِ).

(٤) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «وَلِزُومًا فِي نَحْوِ: جَذْرِيَّةٍ، وَسِغْلَاءُ، وَعَرْقُوقٌ، وَالْمَأْقِي، وَفِيمَا حَذَفَ أَوَّلَ زَائِدِيهِ مِنْ نَحْوِ: حَبْنَطَى، وَعَفْرَنَى، وَعَدَوَلَى، وَفَهَوْبَاءُ، وَبُلْهَنِيَّةٍ، وَقَلْنُسُوءَ، وَحُبَارَى، وَنَدَرَ فِي: أَهْلٍ، وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةٍ وَكَيْكَةٍ». انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٥) انظر: شرح الغاية لأبي حيان (٢١٢).

(٦) فِي شَرْحِ الْغَايَةِ: «أَي: يَسْتَوِي».

(٧) أَمَّا مُحَقِّقُ «شَرْحِ الْغَايَةِ» فَقَدْ صَحَّفَ، وَضَبَطَ (فَعَالَى) وَ(سُكَارَى) بِضَمٍّ أَوَّاهِلَهَا، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ (سُكَارَى) إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ هُنَا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ وَزْنُ (فَعَالَى) بِالْفَتْحِ، وَقَدْ يَكُونُ التَّصْحِيفُ مِنْ نَاسِخِ الْمَخْطُوطِ، لَكِنْ يَجِبُ التَّنْبِيْهُ وَالتَّوْبِيْهُ.

(٨) انظر: شرح ابن النّاظم (٥٥٦).



و(مَوْمَاةٌ)^(١)، و(فَعْلَوَةٌ)، ك: (عَرْقَوَةٌ)، و(فَعْلِيَّةٌ)، ك: (هَيْرِيَّةٌ)، و(رَبِّمَا)^(٢) حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ مِنْ نَحْوِ: (حَبْنَطَى)، وَيَشْتَرِكَانِ فِي جَمْعِ (فَعْلَاءَ) اسْمًا، ك: (صَحْرَاءَ)، أَوْ صِفَةً، ك: (عَذْرَاءَ)».

ع: ما لم يكن من باب: (حَمْرَاءَ).

«ولما^(٣) فيه أَلِفُ التَّائِيثِ مَقْصُورَةٌ، أَوْ أَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُورَةٌ، ك: (حُبْلَى، وَذِفْرَى)»^(٤).

* * *

وَاجْعَلْ (فَعَالِيٍّ) [لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ك: (الْكُرْسِيِّ) تَتَّبِعِ الْعَرَبُ] [فَعَالِيٍّ]: وَأُضْحِيَّةٌ وَأَصَاحِيٍّ، وَبُخْيِيَّةٌ وَبَخَاتِيٍّ، وَأَوْقِيَّةٌ وَأَوَاقِيٍّ، وَعَارِيَّةٌ وَعَوَارِيٍّ.

العبارة الجيدة قول ابنه^(٥): «لِكُلِّ ثَلَاثِيٍّ آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ لِلنَّسَبِ، نَحْوُ: (كُرْسِيٍّ، وَبُرْدِيٍّ)».

وكذا: (بُخْيِيٍّ)، والفقهاء^(٦) يقولون: منسوبةٌ إِلَى (بُخْتِ نَصْرَ).

(١) يقصد وزن (فَعْلَاءَ).

(٢) في المخطوط (وبما)، والتصويب من شرح ابن الناظم.

(٣) يستكمل النقل عن شرح ابن الناظم.

(٤) هذا فيه لف ونشر مرتب؛ فذ: (حبلَى) مثال لألف التائيث المقصورة، و(ذفرى) مثال لألف الإلحاق المقصورة، وهنا انتهى ابن هشام من النقل عن شرح ابن الناظم.

(٥) انظر: شرح ابن الناظم (٥٥٦).

(٦) انظر: تبين الحقائق (١/ ٢٦١) والعناية شرح الهداية (٢/ ١٧٨) والجوهرة النيرة (١/ ١١٧).

وَشَرَطَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١) سَكُونُ الْعَيْنِ، فَقَالَ: «وَمِنْهَا: (فَعَالِيٌّ) لثَلَاثِيٍّ سَاكِنِ الْعَيْنِ زَائِدًا آخِرَهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لَا لِتَجْدِيدِ نَسَبٍ، وَلِنَحْوِ (عَلْبَاءٍ، وَقُوبَاءٍ، وَحَوْلَايَا)، وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ (صَحْرَاءَ، وَعَذْرَاءَ، وَإِنْسَانٍ، وَظَرَبَانٍ)».

* * *

وَبِ: (فَعَالِلٌ) وَشِبْهِهِ [انْطَقَا] فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْنَقَى]

* * *

فِي^(٢) غَيْرِ مَا مَضَى [وَمِنْ خُمَاسِيٍّ جُرْدَ الْأَخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ] [فِي غَيْرِ مَا مَضَى]: يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ: (أَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْصَعُ، وَأَبْتَعُ)؛ فَإِنَّهُ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى مُشْبِهِ (فَعَالِلٍ)، وَهُوَ (أَفَاعِلُ)، كَمَا جُمِعَ: (أَفْكَلُ، وَأَيْدَعُ، وَأَضْبَعُ، وَأَزْمَلُ، وَأَفْضَلُ).

* * *

وَالرَّابِعُ الشَّيْءُ [بِالْمَزِيدِ قَدْ يُخَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ] فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣): أَنَّ كَوَالِخَفَشَ^(٤) يَعَامِلُونَ بِهَذِهِ الْمَعَامِلَةَ مَا قَبْلَ الرَّابِعِ، وَيَقْوِيهِ مَا نَقَلَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٥) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي تَصْغِيرِ (جَحْمَرٍ شِ):

(١) انظر: التسهيل (٢٧٧).

(٢) كذا في المخطوط، ورواية الألفية: (من).

(٣) انظر: التسهيل (٢٧٩).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٣/٤٦٣).

(٥) انظر: المفصل (٢٥٣).

(جَحَيْرَش)، بحذف الميم.

وفي «المِفْتَاح»^(١): أَنَّ (جَحَمَرِشًا) يُكَسَّرُ عَلَى (جَحَارِشٍ)؛ لكونِ الميمِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

[الشَّيْبَةُ: لفظًا، نحو: (خَذَرْتُ)، أو مخرجًا، نحو: (فَرَزْدَقٌ، وَشَمَرْدَلٌ)^(٢)، وزعمَ المبردُ^(٣) أَنَّهُ لَا يُحَدَفُ دَائِمًا إِلَّا الْخَامِسُ، فهذه ثلاثةُ مذاهبٍ^(٤): مذهبُ الزمخشريِّ وك^(٥).

فإن قلت: هل شرطُ ذلك أن لا يكونَ الأخيرُ مِنْ لفظَةِ الزائدِ؟

قلت: كذا كنتُ أرى، ثم رأيتُ في شُع^(٦) أَنَّهُ يُقَالُ فِي (قُدَّعِمِلٍ): (قُدَّاعِمٌ، وَقُدَّاعِلٌ)، وفي التصغيرِ^(٧): (قُدَّيْعِمٌ، وَقُدَّيْعِلٌ).

مسألة^(٨): إِنْ كَانَ الْمَجْمُوعُ أَوْ الْمَصْغَرُ مَجْمُوعَيْنِ^(٩) بَقِيَا بِحَالِهِمَا، فَتَقُولُ فِي (مِقْصَصٌ، وَمُدَّقٌ، وَدَابَّةٌ): (مَقَاصٌ، وَمَدَاقٌ، وَدَوَابٌّ)، وَ: (مُقَيِّصٌ، وَمُدَيِّقٌ، وَدُؤَيَّةٌ)، وَإِنْ كَانَا مَفْكُوكَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْفَلَكُ غَيْرَ شَاذٍّ بَقِيَ، كـ: (قَرَدَدٍ)، يُقَالُ فِيهِ: (قَرَادِدٌ،

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٤٨).

(٢) وهو مذهب سيويه. انظر: الكتاب (٣/ ٤١٧ - ٤٤٨).

(٣) انظر: المقتضب (٢/ ٢٢٨ - ٢٤٨).

(٤) سيويه والمبرد والكوفيين مع الزمخشري.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٤٦٢).

(٦) انظر: شرح العمد (٢/ ٩٣٨).

(٧) انظر: شرح العمد (٢/ ٩٥٤).

(٨) مستفادة من ابن مالك جله بالنص. انظر: شرح العمد (٢/ ٩٥٦ - ٩٥٧).

(٩) يعني: مدغمين، وهو تعبير ابن مالك في العمد.

وَقُرَيْدُ)، وَإِنْ كَانَ شَاذًا اذْغَمَ، مَثَلُ: (مَحَبِّ، وَالنَّدِيدِ)، فَتَقُولُ: (مَحَابُّ، وَالْأَذُّ)،
و: (مُحَبِّتٌ، وَالْيَدُّ)، وَيَتَجَدَّدُ ل: (الْأَنْدِيدِ) فِي التَّصْغِيرِ مَعَ الِاذْغَامِ مَنَعِ الصَّرْفِ^(١).

وَزَائِدَ الْعَادِي [الرُّبَاعِي اخْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُنْ لَيْتًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا]
عَبْدُ اللَّطِيفِ^(٢): يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ: مِيمٌ (مِفْتَاحٍ، وَمِنْدِيلٍ، وَمَسْعُودٍ)
عَلَمًا، وَنَحْوَهُنَّ مِمَّا جَاوَزَ الْأَرْبَعَةَ، وَفِيهِ زَائِدَانِ، أَحَدُهُمَا لَيْنٌ قَبْلَ الْآخِرِ، وَلَيْسَ
مُدْغَمًا فِيهِ اذْغَامًا أَصْلِيًّا، فَإِنَّكَ لَا تَحْذِفُ، مَعَ أَنَّهُ زَائِدٌ فِيمَا جَاوَزَ الْأَرْبَعَةَ، وَلَيْسَتْ:
(لَيْتًا)^(٣) إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَ).

وَالسَّيْنَ وَالْثَا [مِنْ كَذ: (مُسْتَدْعٍ) أَرْزَلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلًا]
نَهَايَةُ مَا يَرْتَقِي إِلَيْهِ بِنَاءُ الْجَمْعِ: (فَعَالِلٌ، وَفَعَالِيلٌ)، وَ(فَعَالِلٌ) يَأْتِي فِي الرُّبَاعِيِّ،
وَ(فَعَالِيلٌ) يَأْتِي فِي خُمَاسِيٍّ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةً، فَإِذَا تَجَاوَزَتْ الْكَلِمَةُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ،
وَهُمَا الْأَرْبَعَةُ وَالْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ، وَجِبَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ مِنْ تَقَوُّمِ هَذَيْنِ
الْجَمْعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

فَنَحْنُو (مُكْرِمٌ) رُبَاعِيٌّ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ شَيْءٍ، فَقُلْ: (مَكَارِمٌ)، وَلَا تَقُلْ:

(١) انظر: الخصائص (٣/١١٩).

(٢) عبد اللطيف الحراني، المعروف بابن المرحل، شيخ ابن هشام، وقد سبق الحديث عنه،
ولعل هذه الفائدة من تقييدات ابن هشام من عبد اللطيف سماعًا في أحد المجالس.

(٣) في المخطوط: (لين)، والتصويب من العلمي (٢/٤٢٠).

كَيْفَ أَقَرَرَتِ الزَّائِدُ، وَهُوَ الْمِيمُ، وَحَذَفَ الْأَصْلَ، وَهُوَ لَامٌ (سَفَرَجَلٍ)؟
لَأَنَّا نَقُولُ: ذَاكَ الْأَصْلُ ^(١) يَضُرُّ، وَهَذَا الزَّائِدُ ^(٢) لَا يَضُرُّ، وَالْحَذْفُ دَائِرٌ مَعَ
الضَّرَرِ وَعَدَمِهِ.

وَنَحْوُ: (مِفْتَاحٍ) لَا يُحَذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ خُمَاسِي الْأَحْرَفِ، إِلَّا أَنَّ رَابِعَهُ
مُدَّةٌ قَبْلَ الْآخِرِ؛ فَلَا حَذْفَ.

وَنَحْوُ (آخِرِ نَجَامٍ) سُبَاعِيٍّ، فَيُحَذَفُ مِنْهُ اثْنَانِ: الْهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَتَبَقَّى الْأَلِفُ،
أَمَّا إِبْقَاءُ الْأَلِفِ ^(٣)؛ فَلَأَنَّهَا مُدَّةٌ قَبْلَ الْآخِرِ، وَأَمَّا حَذْفُ الْهَمْزَةِ؛ فَلَأَنَّ صِيغَةَ (مَفَاعِلَ)،
وَمَفَاعِيلَ) بِتَحْرِيكِ الْحَرْفِ الثَّانِي، وَتَحْرِيكِ مَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ، يَقْتَضِي إِسْقَاطَهَا؛
لِزَوَالِ حِكْمَتِهَا ^(٤)، وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ؛ فَلِلْإِخْلَالِ.

وَنَحْوُ (مُسْتَخْرِجٍ) تَحَذِفُ اثْنَيْنِ؛ لِيَصِيرَ أَرْبَعَةً، وَلَا تَحَذِفُ وَاحِدًا ^(٥)؛ لِيَصِيرَ
خَمْسَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ آخِرِهِ مُدَّةٌ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الزِّيَادَاتِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ حَذْفِ الْمَفْضُولِ، وَبَقِيَ الْفَاضِلُ،
وَسَبَبُ الْفَضْلِ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: تَصَدُّرُ الزِّيَادَةِ، وَتَجَدُّدُهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى، كَمِيمٍ: (مُسْتَدْعٍ،

(١) وهو لام سفرجل.

(٢) وهو ميم مكرم.

(٣) في المخطوط: (اللام)، والتصويب من العلمي (٢/ ٤٢١).

(٤) لأنه إنما جيء بها للساكن بعدها، والآن لا ساكن، فلا حاجة لها.

(٥) في المخطوط: (ثلاثة)، وهي هنا سبق قلم إما لابن هشام وإما للناسخ، والتصويب من

العلمي (٢/ ٤٢١).

وَمُنْطَلِقٍ)، وَقَوْلُنَا: (وَتَجَدُّدُهَا) احْتِرَازٌ مِنَ السَّيْنِ وَالتَّاءِ؛ فَإِنَّهُمَا يَدْلَآنُ، لَكِنَّهُمَا لَيْسَا مُتَجَدِّدَيْنِ.

الثَّانِي: كَوْنُهُمَا فِي مَوْضِعٍ يَدْلَآنُ فِيهِ عَلَى مَعْنَى، كَهَمْزَةٍ (أَلْنَدَدِ)، وَيَاءِ (يَلْنَدَدِ).

وَالثَّالِثُ: كَوْنُ حَذْفِهَا لَا يُحَوِّجُ إِلَى حَذْفٍ، بِخِلَافِ حَذْفِ الزِّيَادَةِ الْآخَرَى، كِيَاءِ (حَيَّرْتُونِ)، وَيَاءِ (نَيْدَلَانِ)، تَقُولُ: (حَزَابَيْنُ، وَنَدَالَيْنُ).

وَالرَّابِعُ: مِمَّا ثَلَّثَتْهَا لِأَحَدِ الْأَصُولِ، وَلَا مِيمَ مُصَدَّرَةٍ، ك: (عَفَنْجَجِ)، تَقُولُ: (عَفَاجِجِ)، لَا: (عَفَانِجِ)، فَأَمَّا نَحْوُ: (مُقَعْنَسِسُ)، فَقَالَ الْمَبْرَدُ^(١): (فَعَايسُسُ)، وَالصَّوَابُ عِنْدَ س^(٢): (مَقَاعِسُ)، وَهُوَ الْحَقُّ.

وَالْخَامِسُ: عَدَمُ إِيْهَامِهَا خِلَافَ الْوَاقِعِ، فَنَحْوُ: (مَرْمَرِيسِ) يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (مَرَارِيسُ)، لَا: (مَرَامِيسُ)؛ لِثَلَاثِهِمْ أَنَّهُ: (فَعَالِيلُ)، لَا: (فَعَاغِيلُ).

السَّادِسُ: أَنْ تَكُونَ مُحَرَّكَةً، وَنَظِيرُهَا^(٣) سَاكِنَةٌ، نَحْوُ: (حُطَّائِطُ)، بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَبِقَاءِ الْهَمْزَةِ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا.

السَّابِعُ: أَنْ لَا تَوْدِّيَ إِلَى بِنَاءٍ لَا نَظِيرَ لَهُ، بِخِلَافِ الزَّائِدِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي (اسْتِخْرَاجِ): (تَخَارِيجُ)، وَلَا تَقُلْ: (سَخَارِيجُ)؛ لِانْتِفَاءِ (سَفَاعِيلِ)، وَثُبُوتِ نَحْوِ (تَمَائِيلِ).

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢٩).

(٣) في المخطوط، ونظيرها، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٢/ ٤٢٠).



ع: قالوا في: (كَوَأَلِّلِ): إِنَّ الْوَاوَ وَاللَّامَ متكافئتان؛ لتحركهما، وفي: (عَفَنَجَجَ):
 إِنَّ الْجِيمَ أَفْضَلُ مِنَ النُّونِ؛ لكونها مماثلة للأصل، ولك أن تقول: إِنَّمَا ذَلِكَ لِتَحْرُكِهَا
 وسكونِ النُّونِ، وإِلَّا فقولوا في (كَوَأَلِّلِ): إِنَّ اللَّامَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَاوِ.
 ولك أن تُتَنَازَعَ أَيضًا في (حُطَّائِطٍ)، وتقول: لَا أُسَلِّمُ أَنَّ الْمَحذُوفَ الْأَلْفُ^(١)،
 بل الْمَحذُوفُ الْهَمْزَةُ، ثُمَّ أُبِيدَتِ الْأَلْفُ هَمْزَةً؛ لوقوعها ثالثةً بَعْدَ أَلِفٍ (مَفَاعِلَ)،
 كما في (رِسَالَةٍ، وَرَسَائِلَ).

مِنْ «خَصَائِصِ» أَبِي الْفَتْحِ^(٢): قَدْ يَغْلِبُ الزَّائِدُ الْأَصْلَ، كَقَوْلِكَ: «هَذَا قَاضٍ»^(٣)،
 وَمُضْطَفِّي، وَيَعْدُ، وَيَزُنُ، وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِنَائِهِمْ بِالْمَعَانِي، وَيَدُلُّ لِأَبِي
 الْحَسَنِ^(٤) فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَحذُوفَ مِنْ: (مَبِيعٍ، وَمَقُولٍ) إِنَّمَا هُوَ الْعَيْنُ؛ مِنْ حَيْثُ
 كَانَتِ الْوَاوُ دَلِيلَ اسْمِ الْمَفْعُولِ.
 وقال الشاعر^(٥):

بَنِي عُقَيْلٍ مَا ذِهِ الْخَنَافُ
 الْمَالُ هَذَا هَذَا وَالنِّسَاءُ طَالِقُ

(١) في المخطوط: (اللام)، والتصويب من العليمي (٢/ ٤٢١).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤٧٩) وما بعدها.

(٣) في الخصائص: (قاضي).

(٤) يعني به الأخفش. انظر: المقتضب (١/ ١٠٠).

(٥) لم يعين قائل هذا الرجز، وفي المخطوط: (مادة الخناق)، وهو تصحيف. انظر: معاني القرآن

للفراء (١٠٣) والإيضاح الشعري للفارسي (٥٣٠) والخصائص (٢/ ٤٨٠).

(الْخَنَافِقُ): جمعُ (خَنَفِيقٍ)^(١)، النونُ زائدةٌ، والقافُ الأولى عندَ الخليل^(٢) هي الزائدة، والثانية هي الأصلية، والنونُ والقافُ جميعًا لمعنى، وهو الإلحاق، فإذا كانوا قد حذفوا الأصلَ للزائد، وهما في طبقةٍ واحدةٍ، أعني في اجتماعيهما للإلحاق، فكيف إذا كانَ الزائدُ لمعنى، والأصلُ المحذوفُ لا لمعنى؟

وفي قولهم: (خَنَافِقُ) تصحيحُ لقولِ س^(٣) في^(٤) (مُقَعْنِيسٍ): (مَقَاعِسُ، وَمُقَيْعِسُ)، بل إذا حذفوا المُلْحَقَ للمُلْحِقِ، فحذفُ المُلْحِقِ لذي المعنى أقوى، وكأنَّهم إنَّما حذفوا الأصلَ للزائد؛ تنويهاً به، وإعلاماً بأنَّه التحقُّ بأصولهم. ومن ذلك قولهم: «قَلَسْتُهُ»، والياءُ بدلٌ من واوٍ (قَلَسُوهُ) الزائدة، ومَن قال: «قَلَسْتُهُ» فقد أثبتَ النونَ، وهي أيضًا زائدة، وقالوا: «تَعَفَّرَتِ»، إذا خَبَثَ، فاشتقُّوا من (العِفْرِيتِ)، والتاءُ زائدةٌ.

ونظيرُ تقويَّتِهِم أمرَ الزائدِ، وحذفِهِم الأصلَ لَهُ قولُهُ^(٥):

أَمِيلُ مَعَ الذَّمَامِ عَلَى ابْنِ عَمِّي وَأَخْمِلُ لِلصَّادِقِ مَعَ الشَّقِيقِ
وَإِنْ كَانَ الْفَتَى حُرًّا مُطَاعًا فَإِنَّكَ وَاجِدِي عَبْدَ الصَّادِقِ

(١) في المخطوط (خنفيق)، والتصويب من الخصائص.

(٢) انظر: الكتاب (٢٢٩/٤).

(٣) انظر: الكتاب (٤٢٩/٣).

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) الشعر من الوافر، ونسب لعبد الله بن طاهر، ولإبراهيم بن العباس الصولي، والبيت الثاني

ليس في مطبوعة الخصائص. انظر: الشعر والشعراء (٨٨/١) وعيون الأخبار (٣٧٧/١)

والزهرة (١١٠) والعقد الفريد (١٦٤/٢).

وهذا كله يُضَعِّفُ قولَ مَنْ حَقَّرَ تحقيرَ الترخيم، وَمَنْ كَسَّرَ على حذفِ الزيادة،
إِلَّا أَنْ وَجَّهَ جَوَازَهُ قَوْلُهُ^(١):

وَأَنْفُ الْفَتَى مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ أَجْدَعُ

وقوله^(٢):

كَيْمًا أَعِدَّهُمْ لِإِبْعَادِ مِنْهُمْ وَلَقَدْ يُجَاءُ إِلَى دَوِي الْأَحْقَادِ

وقوله^(٣):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغِيرِ سِلَاحٍ

* * *

وَالْمِيمُ أَوْلَى [مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا]

* * *

(١) بتمامه:

وَنَحْنُ تُزَجِّجُهُ عَلَى الْكُرْزِ وَالرَّضَا وَأَنْفُ الْفَتَى مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ أَجْدَعُ

والبيت لأبي تمام من البسيط، وهو كما ترى لا للاستشهاد؛ لأن حبيبا ليس من أهل فترة الاحتجاج، لذلك قال ابن جني قبل أن يورد البيت: «وقال المولّد»، ورواية غير الديوان: (نرجيه)، وفي المخطوط: (أجدع)، وهو تحريف. انظر: ديوان أبي تمام (٥٨٣) وجمهرة الأمثال (٢٤٣/٢) وديوان المعاني (١٦٠/٢).

(٢) البيت من الكامل، وقد نسب لمرداس الأسدي ولهبيرة بن ظالم المري. انظر: الجيم (٧٠/١) وحماسة البحترى (٤٨٤) وشرح الحماسة للمرزوقي (١٦٩).

(٣) البيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: ديوان مسكين (٢٩) والكتاب (٢٥٦/١) والحقبة (٢٠٧/٦).

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ [أَحْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَذ: (حَيَزُبُونِ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتَمًا
[وما كحيزبون]: وكذا: (نَيْدِلَان)، تحذف الياء لا الألف، فتقول: (نَدَالَيْنُ)،
وكذا (عَيْطُمُوسُ)، تقول: (عَطَامَيْسُ)، تحذف الياء لا الواو.

* * *

وَحَبَّرُوا فِي [زَائِدِي (سَرَنْدِي) وَكُلُّ مَا صَاهاهُ كذ: (الْعَلَنْدِي)]
[كالعندى]: وكذا (كَوَالِلُ)، تقول: (كَالِلُ، وَكَوَالِلُ)؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنَ الْوَاوِ
وَاللَامِ زِيَادَةٌ مُحَرَّكَةٌ مُفِيدَةٌ لِلإِلْحَاقِ، فَلَا وَجْهَ لِإِجَابِ تَخْصِيصِ إِحْدَاهُمَا بِالْحَذْفِ
دُونَ الْآخَرَى.

لم يذكر في هذا الكتاب (مَفَاعِيلُ)، وذكر أخاه، وهو (فَعَالِلُ) وشبهه، وذكر
الجميع في «العمدة»^(١) و«شرحها»^(٢)، فقال ما معناه: إِنَّهُ لَأَمْرَيْنِ:

أحدهما: ما^(٣) حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ غَيْرُ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَقُصِدَ التَّعْوِيضُ مِنْهُ، سِوَاءَ
أَكَانَ ذَلِكَ الْحَرْفُ أَصْلِيًّا، كَلَامٍ: (سَفَرَجَلٍ)، أَوْ زَائِدًا، كَمِيمٍ: (مُدْخَرَجٍ)، وَأَخْرَجَ
هَاءَ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّا إِذَا [جَمَعْنَا]^(٤) (دَخَرَجَةً) قُلْنَا: (دَحَارَجُ)، وَلَمْ يُجْزِ التَّعْوِيضُ عَنِ
الْهَاءِ.

الثاني: ما اجتمعت فيه شروطُ:

(١) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٣٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٤١).

(٣) في المخطوط (أما) والتصويب من شرح العمدة والعلمي.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتميم من العلمي (٢/ ٤٢٢).

أحدها: أن يكون خماسياً أو أكثر، والأحسن: «مُتَجَاوِزاً للأربعة».

الثاني: أن يكون هذا المتجاوز أربعة من غير ما سبق ذكره.

الثالث: أن يكون الحرف الرابع منه ليناً، فخرج نحو: (سَفَرَجَلٍ)، ودخل نحو: (كَنْهَوْرٍ) ممّا تحرّك فيه اللّين، و: (فَزْدَوْسٍ)، ممّا سكّن فيه بعد حركة غير مجانسة، و: (عُصْفُورٍ)، ممّا هي بعد مجانيس ولا زيادة فيه غيرها، ونحو: (أُسْلُوبٍ، وَيَرْبُوعٍ، وَمِخْرَابٍ، وَإِعْصَارٍ، وَتَجْفَافٍ، وَفَنْدِيلٍ، وَإِبْرِيْقٍ، وَيَقْطِيقٍ)، ممّا فيه زائد غيرها.

الرابع: أن يكون زائداً، فخرج نحو: (مُخْتَارٍ، وَمُنْقَادٍ).

الخامس: أن يكون غير مدغم فيه، فخرج نحو: (مُصَوِّرٍ)، فيقال فيه: (مَصَاوِرُ)، لا (مَصَاوِيرُ)؛ لأنّ الواو الثانية كالجيم الثانية من: (مُحَجَّلٍ)، وهو يُقال فيه: (مَحَاجِلُ)، وشرط هذا الإدغام المانع أن يكون أصلياً، فخرج الإدغام العارض، نحو: (قَوَوِّلٍ)، مثلاً: (سَفَرَجَلٍ) من (الْقَوْلِ)، فجمعه: (قَوَاوِيلُ)، كما يقال في: (كَنْهَوْرٍ): (كَنْهَائِيرُ)^(١)؛ لأنّ الإدغام غير أصلي؛ لأنّ المدغم فيه مُقَابِلٌ لِمَا لم يُدْغَم فيه، وهو جيم: (سَفَرَجَلٍ)^(٢).

ع: هذه المسألة تردّ على ح^(٣) في شيء كثير من مسائل «شرح التسهيل»^(٤)

(١) في مطبوعة شرح العمدة: (كناهر).

(٢) انتهى النقل هنا من شرح العمدة.

(٣) يقصد به أبا حيان.

(٤) انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٦/ ١٣٢).

اقتضى قوله فيها أنا إذا بنينا كلمة على وزن أخرى كان ذلك إلحاقاً لها بها في أحكامها، فتعامل معاملتها، ولو كان كذلك لقليل هنا: (قَوَاوٍ)، بحذف اللام، [ثم] ^(١) أُعْلِتِ الواو الثانية بالقلب.

وبعد، فعندي أن الشيخ غلط في البناء؛ فإننا إنما نزيد مثل اللام، لا مثل العين، فإنما نقول: «قَوَّلٍ»، وإنما مثال المسألة فيما يظهر: أن تبني من (الغزو)، فنقول: (غَزَوٌ)، ثم تجمعه على: (غَزَاوِيٍّ)، ثم تقلب الواو الأخيرة ياءً، فنقول: (غَزَاوِيٍّ). ثم إنه يقال له: كيف قلت: لأنّ الدّغام هنا عارض، مع أنّه نظير: (مُصَوِّرٍ)، لا يفترقان؟ وكون الحرف في مقابلة حرف غير مدغم فيه لا ينفعه شيئاً.



(١) زيادة يقتضيهما السياق، وهي عند العليمي (٢/٤٢٣).

التَّصْغِيرُ

جَرَتْ العَادَةُ بِذِكْرِ بَابِي التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ مُقْتَرَنَيْنِ، وَجَعَلَ التَّصْغِيرُ هُوَ الْمُؤَخَّرَ؛ لِيُحْمَلَ عَلَى التَّكْسِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْكِسُوا؛ لِمَا فِي «الْخَصَائِصِ»^(١)، وَهُوَ: «أَنَّ اللَّفْظَ مَتَى تَغَيَّرَ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى، وَأَنَّ أَكْثَرَ الْأَمْرَيْنِ أَنْ يَكُونَ مَا حَدَثَ زِيَادَةً لَا نَقْصًا».

قَالَ: «وَلِهَذَا لَمْ يَعْتَدَّ بِالتَّصْغِيرِ مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ، ك: (دُرَيْهَمٍ)، كَمَا اعْتَدَّ بِالتَّكْسِيرِ، ك: (دَرَاهِمٍ)».

قَالَ: «وَمِنْ هُنَا قَالَ س^(٢): «تَقُولُ: (سُرَيْحِينُ، وَضَيْعِينُ)؛ لِقَوْلِهِمْ: (سَرَّاحِينُ، وَضَبَّاعِينُ)»، وَلَا تَقُلْ^(٣): (سُكَّيرِينُ)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: (سَكَارِينُ)، سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ كَلَامِهِ فَأَجَابَنِي بِهَذَا».

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤): «وَسِوَاءُ أَكَانَ التَّغْيِيرُ بِزِيَادَةٍ أَوْ تَحْرِيفٍ، فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِكَ فِي: (حَسَنٍ، وَجَمِيلٍ، وَمَلِيحٍ، وَوَضِيءٍ): (فُعَّالٌ)، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِمْ فِي: (طَوِيلٍ، وَعَرِيضٍ، وَخَفِيفٍ، وَسَرِيعٍ، وَقَلِيلٍ): (فُعَّالٌ) بِالتَّخْفِيفِ، فَهَذَا أَبْلَغُ، وَإِنْ [لَمْ] ^(٥) يَزِدْ».

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١).

(٣) في الخصائص: (ولا تقول)، وهذا لفظ ابن جني، وقد انتهى لفظ سيبويه.

(٤) انظر: الخصائص (٣/ ٢٧٠) وما بعدها.

(٥) ساقطة يقتضيها السياق وكلام ابن جني.

في «التنبيه على مُشْكِلِ الحِمَاسَةِ»^(١): «سألت أبا علي: ما بال^(٢) س^(٣) يحْمَلُ التحْقِيرَ أبداً على التَّكْسِيرِ؟ فقال: لأنَّ التَّكْسِيرَ أَقْوَى التَّغْيِيرِ؛ فَحُمِلَ التحْقِيرُ عليه.

وفي «الخصائص»^(٤) أَنَّهُ قَالَ: «له ما بال^(٥) س^(٦) يَرُدُّ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِ التحْقِيرِ إلى أَحْكَامِ التَّكْسِيرِ، وَيَحْمِلُهَا عَلَيْهَا، كَقَوْلِهِ^(٧): «تَقُولُ: (سُرَيْحِينُ)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (سَرَا حِينُ)، وَلَا تَقُولُ: (عُثَيْمِينُ)؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: (عَنَامِينُ)؟» فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّكْسِيرَ بَعِيدٌ عَنْ رُتْبَةِ الْآحَادِ؛ فَاعْتَدَّ بِمَا يَعْرِضُ فِيهِ؛ لِاعْتِدَادِهِ بِمَعْنَاهُ، وَالْمَحْقَرُّ هُوَ الْمَكْبَرُ، وَالتَّحْقِيرُ فِيهِ جَارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَحْدَثْ بِالتَّحْقِيرِ أَمْرٌ يُحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، كَمَا حَدَثَ بِالتَّكْسِيرِ حُكْمٌ يُحْمَلُ الْإِفْرَادُ عَلَيْهِ، هَذَا مَعْقِدٌ مَعْنَاهُ، وَمَا أَحْسَنَهُ وَأَعْلَاهُ!». انتهى.

* * *

(فُعَيْلًا) اجْعَلْ [لِثَلَاثِي إِذَا صَغَرْتَهُ نَحْوُ (قُدَيْي) فِي (قَدَى)]
 (لِثَلَاثِي) أي: لاسم ثلاثي؛ لأنه وصف، ولا يقبله إلا الاسم؛ لأنه حكم،
 ولا يُحْكَمُ إِلَّا عَلَى الْاسْمِ.

(١) انظر: التنبيه على مشكل الحماسة (١٣).

(٢) في المخطوط والعلمي: (ما قال س)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٠٦).

(٤) انظر: الخصائص (١/ ٣٥٥).

(٥) في المخطوط (ما قال س) ولعل الصواب ما أثبتناه، والعبارة منقولة بالمعنى من الخصائص.

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٤٢١).

(٧) انظر: الكتاب (١/ ٣٥٥).



وقد صَغَرَ (أَفْعَلُ) في التعجب، وهو مطرَدٌ عند س^(١)، وخالفه قومٌ في اطراده^(٢)، وأجاز ابنُ كيسان^(٣) وحده تصغيرَ (أَفْعَلُ)، وإذا قلت: «مَا أَحْيَسَنَ زَيْدًا!» دلَّ على تعظيم حُسْنِهِ، مع صِغَرِ سَنِّهِ.

فرع^(٤): «مَا أَحْيَا زَيْدًا!»، تقول: «مَا أَحْيَى».

قوله: (فُعَيْلًا اجْعَلِ) البَيِّن، حَصَرَ أوزانَ التصغيرِ في ثلاثة، وزعموا أنَّ هذا وَضَعُ الخليل^(٥)، وأَنَّهُ مَثَلُهَا بـ: (فُلَيْسَ، وَدُرَيْهَمَ، وَدُنْيَيْرَ)، فقلَّ له: «لِمَ بَنَيْتَ التصغيرَ على هذه الأمثلة؟»، فقال: «وجدتُ معاملةَ الناسِ عليها».

ورَدَّ بِأَنَّهَا غَيْرُ وافيةٍ بصيغِ التصغيرِ؛ ألا ترى أنَّ (أَحْيَمَدَ): (أَفْعِيلُ)، و(مُكَيِّثُ): (مُفْعِيلُ)، و(سُلَيْطِينُ): (فُعَيْلِينُ)، و(سُفَيْرِجُ): (فُعَيْلِلُ)؟

وأجيبَ بوجهين:

أحدهما: أَنَّهُم قصدوا أن يكونَ للتصغيرِ أمثلةٌ راتبَةٌ ينفردُ بها.

والثاني: أَنَّهُم لو قالوا في (سُفَيْرِجُ): (فُعَيْلِلُ) لتوالى مثلاً.

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٧٨).

(٢) يقصد به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٤٠).

(٣) انظر: التسهيل (١٣١).

(٤) مأخوذ وما قبله من أبي حيان. انظر: التذيل والتكميل (١٠/ ٢٠٨).

(٥) قال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: «وأخبرنا محمد بن يحيى، قال: حدَّثنا محمد بن يزيد، قال: حدَّثنا المازني عن الأصمعي، قال: قال الخليل بن أحمد: وضعتُ كتابَ التصغيرِ على (دينارٍ، ودرهمٍ، وفلسٍ)، فقلت: (دُنْيَيْرُ، ودُرَيْهَمُ، وفُلَيْسُ)، (فُعَيْلِلُ، وفُعَيْلِلُ، وفُعَيْلِلُ)». انظر: المقتضب (٢/ ٢٣٦) ومراتب النحويين (٧٠) وشرح المرادي (٣/ ١٤٢١).

وَأَمَّا ثَعْلَبُ فَجَرَى عَلَى الظَّاهِرِ، فَقَالَ: (سُفَيْرُجْ): (فُعِيلُ)، و(مُكَيْرُمٌ): (مُفَعِيلُ)، وهذا ظاهر؛ لسلامة الأصل.

وقال ابنُ بَابِشَادٍ^(١): «فإن قلت: هَلَّا أَدَخَلْتَ فِي الْأَسْمَاءِ: (أَفْعَالٌ)، ك: (أَجِيمَالٍ)، و(فُعِيلَانٍ)، ك: (عُطَيْشَانٍ)، و(فُعِيلَاءٌ)، ك: (حُمَيْرَاءٌ).

قيل: أَمَّا (أَفْعَالٌ) فشيءٌ يَخْصُ الْجَمْعَ، [وتصغيرُ الجمعِ]^(٢) له أَحْكَامٌ تُخَالِفُ تصغيرَ المفردِ، وَأَمَّا (فُعِيلَاءٌ، وَفُعِيلَانٌ) فَإِنَّمَا صَغَّرَتْ صَدْرَهُ، وَصَارَ بوزنِ (فُعِيلُ)، ثُمَّ أَلْحَقَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الزِّيَادَةَ.

[فِي قَدَى]: مِمَّا اسْتَحْسَنُوهُ مِنْ شِعْرِ الْأَعْشَى مِمْوْنِ بْنِ قَيْسٍ قَوْلُهُ فِي الْخَمْرِ^(٣):

تُرِيكَ الْقَدَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ
أَرَادَ: أَنَّهَا مِنْ صِفَائِهَا تُرِيكَ الْقَذَاةَ عَالِيَةً عَلَيْهَا، وَالْقَذَاةُ فِي أَسْفَلِهَا^(٤).

(فُعَيْلٌ) مَعَ (فُعَيْلٍ) [لِمَا] فَأَقْ كَجَعْلٍ (دَرْهَمٌ): (دُرَيْهَمًا)

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ [بِهِ إِلَى أَمَثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ]

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاد (٤٦٤).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من ابن بابشاد والعلمي (٤٢٤/٢).

(٣) من الطويل. انظر: ديوان الأعشى (١٣٠) والشعر والشعراء (٢٥٧/١).

(٤) هذا الكلام كله من نص ابن قتيبة. انظر: الشعر والشعراء (٢٥٧/١).



ظاهرُ كلامِ ابنِ عَصْفُورٍ^(١)، بل نصُّه، أنَّ الرَّابِعَ الشَّيْبَةَ^(٢) بِالْمَزِيدِ لَا يُحَدَفُ
دُونَ الْآخِرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْآخِرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنْ حُرُوفِ
الزِّيَادَةِ لَمْ يُحَدَفْ غَيْرُهُ».

ع: ك: (شَمَرْدَلٍ)^(٣).

* * *

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ [يَا قَبْلَ الطَّرَفِ] إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ
قَوْلُهُ: (تَعْوِيضُ) الْأَسْمِ، أَصْلِيًّا كَانَ، كَلَامِ (سَفَرَجَلٍ)، أَوْ زَائِدًا، كَتُونِ (مُنْطَلِقٍ)،
إِلَّا إِنْ كَانَ الزَّائِدُ هَاءَ التَّأْنِيثِ، ك: (دَحْرَجَةٍ)، كَذَا اسْتَشْنَى فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٤).
وَكَأَنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ أَنَّ التَّاءَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، فَإِذَا زَالَتْ لَمْ تَكُنِ الْكَلِمَةُ كَأَنَّهَا
زَالَتْ مِنْهَا شَيْءٌ؛ فَلَا تَسْتَحِقُّ التَّعْوِيضَ الْبَتَّةَ.

* * *

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ [كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا]
مِمَّا^(٥) شَذَّ فِي الْجَمْعِ: (حَدِيثٌ، وَأَحَادِيثٌ)، كَأَنَّهُ جَمْعٌ: (إِحْدَاثٌ)، ك: (إِعْصَارٌ، وَأَعَاصِيرٌ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَحَادِيثٌ) جَمْعَ (أُخْدُوثَةٍ)، ك: (أُغْلُوطَةٍ)،

(١) انظر: المقرب (٤٧٨).

(٢) في المخطوط: (التشبيه)، وهو تحريف.

(٣) وهذا تمثيل ابن عصفور. انظر: المقرب (٤٧٨).

(٤) انظر: شرح العمدة (٩٥٤/٢).

(٥) منقول بنصه من ابن الشجري. انظر: أمالي ابن الشجري (١/٤٣٥).

وأغاليط؛ لقولهم: «أَحَادِيثُ النَّبِيِّ»^(١)، ولم يقولوا في مفردِه: «أُخْدُوثةُ النَّبِيِّ».

قال سعد بن مالك^(٢):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَزَاهِطَ فَأَسْتَرَاخُوا

وذكر أبو علي^(٣) «أَزَاهِطَ»^(٤) الذي هو العصابة دون العشرة، لم يُجمع إلا

على: (أَزَاهِطَ)، أما: (أَزْهَطَ) فإنما هو جمع لـ: (الرَهْطِ) اسمًا للديم، تلبسه الحائض، يكون قدره ما بين السرة إلى الركبة.

وغير س^(٥) حكى في (الرَّهْطِ) الذي هو العصابة: أنهم جمعوه على: (أَزْهَطَ)،

وجمعوا: (أَزْهَطَ) على: (أَزَاهِطَ)، كما جمعوا: (الكَلْبَ) على: (الأكْلَبِ)، ثم

جمعوا: (الأكْلَبِ) على: (أكَالِبِ)^(٦).

مما^(٧) خرج عن القياس في الجمع: (سَوَاسِيَّةٌ)، جمع: (سَوَاءٌ)، فهذا كـ:

(١) عند ابن الشجري: «لأنهم قد قالوا: «حديث النبي، وأحاديث النبي».

(٢) من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب (٢٠٧/٢) واللامات (١٠٨) والتمام لابن جني (١٢٠).

(٣) انظر: التكملة لأبي علي (٤٤٩) والحجة (٣٥٣/٥) والمسائل العسكرية (١١٤).

(٤) لعل الصواب: (الرَهْطَ).

(٥) انظر: الكتاب (٦١٦/٣).

(٦) انتهى النقل هنا من ابن الشجري، ولكن من عند بيت سعد بن مالك وحتى آخر هذه التحشية من مكان سابق للنقل الذي قبله. انظر: أمالي ابن الشجري (٤٣٤/١).

(٧) نقل هذه الفقرة من الحاشية الشيخ خالد الأزهرى في التصريح، وقال بعدها: «وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي»، وقد نقل الأزهرى أن هذا منقول عن حواشي ابن بري على الصحاح. انظر: حواشي ابن بري على الصحاح المسمى بـ: (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) (١٠٢/٦) والتصريح (٧١٠/٢).

(بَاطِلٌ، وَأَبَاطِيلٌ)، و(حَدِيثٌ، وَأَحَادِيثٌ)، و(ذَكْرٌ، وَمَذَاكِيرٌ)، فهذه كأن مفردَها: (سَوْسَاةٌ، وَإِبْطَالٌ، وَمِذْكَارٌ، وَإِحْدَاثٌ)، ووزنُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَعَالِلَةٌ)، ومفردُها المقدرُ^(١): (فَعْلَلَةٌ)، ك: (شَوْشَاةٌ، وَمَوْمَاءَةٌ)، لا (فَعْلَلَةٌ).

و[لا]^(٢) تكونُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَعَالِيَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (سَلِسَ) قليلٌ، ولا يكونُ (سَوَاسِيَةٍ): (فَوَاعِلَةٌ)؛ لأنَّ بابَ (كَوَكَبَ، وَدَدَنَ) أَقلُّ من بابِ (سَلِسَ)، ولا: (فَعَالِلَةٌ)، و(سَوْسَاةٌ): (فَعْفَلَةٌ)؛ لأنَّ الفاءَ لم تتكرَّرْ وحدها، وإنما تتكرَّرُ معَ العَيْنِ، ك: (مَرْمِيسٍ)^(٣)، وإذا بطلَ كونُها (فَعَالِيَةٌ، وَفَوَاعِلَةٌ، وَفَعَالِلَةٌ) تعيَّنَ (فَعَالِلَةٌ)، ويؤيِّدُ ذلك أنَّهم قالوا فيها: (سَوَاسِوَةٌ) أيضًا، فهذا يدلُّ على أنَّ (سَوْسَاةً): (فَعْلَلَةٌ)، (سَوْسَوَةٌ) مثلُ (مَرْمَرَةٍ).

في «الكشاف»^(٤): «وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(٥): ﴿وَجَاؤُوا آبَاءَهُمْ غُشْيًا﴾، على تصغيرِ (غُشْيٍ)، يُقالُ: «لَقِيْتُهُ غُشْيًا، وَغُشْيَانًا، وَأَصِيلًا، وَأُصِيلَانًا»، ورواه ابنُ جُنِّي^(٦): ﴿غُشَا﴾^(٧)، بضمَّ العينِ والقصرِ، وقال: «غُشُوا^(٨) مِنَ الْبُكَاءِ».

* * *

(١) وهو: (سَوْسَاةٌ).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي في التصريح.

(٣) في المخطوط: (مرميس)، وهو تحريف.

(٤) انظر: الكشاف (٢/ ٤٥٠).

(٥) يوسف: ١٦. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤/ ٢٠٤).

(٦) انظر: المحتسب (١/ ٣٣٥).

(٧) في المخطوط: (غشى).

(٨) في مطبوعة المحتسب ضبطت: (غشوا). انظر: المحتسب (١/ ٣٣٥).

لِنَلْوِيَا التَّضْغِيرَ [مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ]

كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ [أَفْعَالٍ] سَبَقَ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانٌ) وَمَا بِهِ التَّحْقُقُ]

[ما مدة أفعال سبق]: كقولك في (أَجْمَالٍ): (أَجِيْمَالٌ)، وفي (أَقْوَامٍ): (أَقِيَامٌ)،

وما أحسن قول ابن فارسي^(١):

لَهَا بِأَعْيَشَابِ الْحِجَازِ تَحَرُّشٌ بِهَا عَنْ أَصِيْحَابِي خُصِصْتُ بَسْكَرَتِي

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ [حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْقَصِلَيْنِ عُدًّا]

كَذَا الْمَزِيدُ [آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ]

وَهَكَذَا زِيَادَتَا [فَعْلَانِ] مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ ك: (زَعْفَرَانِ)]

وَقَدَّرَ انْفِصَالَ [مَا دَلَّ عَلَى تَنْتِيَةِ أَوْ جَمْعٍ تَضَحِيحٍ جَلَا]

(١) رواية الديوان:

لَهَا بِأَعْيَشَابِ الْحِجَازِ تَحَرُّشٌ بِهِ لَا بَخْمَرٍ دُونَ صَحْبِي سَكْرَتِي

وهو من الطويل. انظر: ديوان ابن الفارض (٣٣).



وَأَلِفُ التَّائِيثِ [ذُو الْقَصْرِ مَتَى رَأَدَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَبْتَنَّا]

* * *

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ [حُبَارَى] حَيْرِ بَيْنَ (الْحَبِيرَى) فَادِرٍ وَ (الْحَبِيرِ) [

سَأَلَ أَبُو الْحَسَنِ ^(١) أَعْرَابِيًّا: كَيْفَ تُصَغَّرُ (حُبَارَى)؟ فَقَالَ: (حُبْرُورٌ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَرَّخَ الْحُبَارَى.

وَسَأَلَ أَبُو الْفَتْحِ ^(٢) أَعْرَابِيًّا: كَيْفَ [تُصَغَّرُ] ^(٣) (دَمَكَمَكَا)؟ فَقَالَ: (شُخَيْتٌ) ^(٤).

* * *

وَأَزْدَدُ لِأَضْلٍ [ثَانِيًا لَيْنًا قُلُوبَ فَ: (فِيْمَةً) صَيْرَ (قُونَمَةً) تُصَبُّ]

قَالَ فِي شِعْ ^(٥): «يَقُولُ س ^(٦) فِي تَصْغِيرِ (مُتَعِدٍ) وَجَمَعَهُ: (مُتَعِدٌ، وَمَتَاعِدٌ)، وَالْجَرْمِيُّ ^(٧): (مُؤْنِعِدٌ، وَمَوَاعِدٌ)» ^(٨).

* * *

(١) يعني به الأخفش. انظر: المبهج (١٥٨) والخصائص (٤٦٨/٢) والتمام لابن جني (١٨٦).

(٢) انظر: الخصائص (٤٦٨/٢).

(٣) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٤) الدمكمك من الرجال والإبل: القوي الشديد، والشخيت: النحيف الجسم الضئيل.

(٥) انظر: شرح العمدة (٩٥٢/٢).

(٦) انظر: الكتاب (١٢٧/٢) وما بعدها و (٤٦٥/٣).

(٧) وينسب للزجاج. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٠٤/٤) وشرح الكافية الشافية (١٩٠٩/٤).

(٨) ليس بنصه في شرح العمدة، وليس في مطبوعة العمدة نسبة ولا حديث عن الجرمي ومذهبه، بل هذا في شرح الكافية. انظر: شرح الكافية الشافية (١٩٠٩/٤).

وَشَدَّ فِي (عِيدٍ): [عُيِّنَ] وَحُتِمَ لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ
 يوافق ما حكى عن الجرجاني^(١) أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَنْقُضُ أَصُولَهَا لِأَجْلِ اللَّبْسِ
 الَّذِي يَعْرِضُ: أَنْ تَقُولَ: (عَوَيْدٌ)، وَضَعَفَ^(٢) قَوْلُهُ بِأَنَّ الْعَرَبَ صَغَّرَتْ: (أَعْلَامًا) جَمَعَ
 (عَلِمَ) عَلَى (أَعْلَامٍ)؛ لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِتَصْغِيرِ (إِعْلَامٍ) مُصَدَّرَ (أَعْلَمَ)، وَفِي هَذَا التَّضْعِيفِ
 نَظْرٌ.

* * *

وَالْأَلِفُ الثَّانِي [الْمَزِيدُ يُجْعَلُ] وَأَوَا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ

* * *

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ [فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُوعِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَ: (مَا)]
 قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَخُوعِ): خِلَافًا لِيُونَسَ^(٣)، فَكَانَ يَقُولُ فِي (هَارٍ): (هُوَئِيْرٌ)، وَفِي
 (يَضَعُ): (يُؤَيَضِعُ)، وَفِي (بَالَةٍ) - مِنْ قَوْلِهِ: «بَالَيْتُ بِهِ بَالَةً» -: (بُؤَيْلِيَّةٌ).
 تَنْبِيْهُ: الْمَازِنِيُّ^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُوَافِقُ يُونَسَ فِي الرَّدِّ، وَيُوَافِقُ سَ^(٥) فِي
 نَحْوِ (قَاضٍ) اسْمَ امْرَأَةٍ، يَنْوُنُ^(٦).

(١) انظر: شرح التكملة (٣٩٨/١) والأشباه والنظائر (٥٤١/١). وانظر أيضًا: إعراب القراءات

السبع وعللها لابن خالويه (٢٥٠/٢) واللمع (٢١٣) والإيضاح لابن الحاجب (٥٦٣).

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب (٥٥٨).

(٣) انظر: الكتاب (٤٥٦/٣).

(٤) انظر: الانتصار (٢٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٩٨/٤) والخصائص (٧٤/٣).

(٥) انظر: الكتاب (٣١١/٣).

(٦) في الخصائص مثل ب: (جوارٍ، وغواشٍ).

ولو سَمَّيَتْ بِ: (يَرَى)، قَالَ يونس^(١): (يُرِيئِي)، بغير تنوين وبالهَمْزِ، وس^(٢): (يُرِيَّ)، بلا هَمْزٍ وبلا تنوين؛ لَأَنَّهُ صَارَ كَ: (أُخِيَّ)^(٣) تَضْغِيرَ: (أُحَوَّى)، وقياسُ قولِ عيسى بنِ عمر^(٤): (يُرِيَّ) بِالصَّرْفِ، كما قال في: (أُخِيَّ)، فَكُلُّ مَنْهُمْ عَلَى مَذْهَبِهِ. وبتَرَكُّبٍ لأبي عثمانَ مذهبٌ ثالثٌ، وهو (يُرِيَّءُ) بِالهَمْزِ وَالتَّنْوِينِ مَعًا، فلو حَقَّقْتَ الهمزةَ فقلت: (يُرِيَّي) لم تحذفِ الأخيرةَ، وإن انكسرَ ما قبلُها وهي ثالثةٌ؛ لأنَّ الوسطى همزةٌ في التقديرِ، ولو ردَّ عيسى كما ردَّ يونسُ لَلَزِمَهُ منعُ الصَّرْفِ في النصبِ؛ لِتَمَامِ الفِعْلِ، وأن يصرفَ رفعًا وجرًّا على مذهبِ س، حملاً على (جَوَارٍ). من «الخصائص»^(٥).

ش ع^(٦): «سُمِعَ فِي (هَارٍ): (هُوَيَّرَ)، وَهُوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَأَجَازَ أَبُو عَمْرٍو^(٧) أَنْ يُقَالَ فِي (مِرٍ): (مُرِيَّعٌ)، قِيَاسًا عَلَى (هُوَيَّرَ)».

* * *

وَمَنْ يَتَرَخِّمُ يُصَغِّرُ [اكتَفَى بِالْأَصْلِ كَ: (الْعُطِيفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)]

* * *

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٧).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٦ - ٤٥٧).

(٣) في المخطوط: (أخي)، وهو تصحيف.

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٤٧٢).

(٥) انظر: الخصائص (٣/ ٧٣) وما بعدها.

(٦) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٥٢).

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٧). وفي المخطوط: (أبو عمرو)، وهو أحد الوجوه التي أجازها المبرد،

وتقدم أمثال هذا.

وَاخْتِمَ بِتَا التَّائِيَةِ [مَا صَفَرَتْ مِنْ مُؤَنِّثٍ عَارِ ثَلَاثِيٍّ ك: (سِن)]
 قوله: (ثَلَاثِيٍّ) في ش ع^(١): «أو رباعي بمدة قبل آخره إن كان آخره مُعْتَلًا،
 ك: (سَمَاءٍ، وَشَمِيَّةٍ)، والأصل: (سُمِّيَّةٍ)، بثلاث ياءات، الأولى: التي للتصغير،
 والثانية: المبدلة من الألف، والثالثة: لام الكلمة، فحذفت الثالثة؛ لأنها ثانية ياءين
 وَلِيَّتَا^(٢) ياء التصغير، فبقي اللفظ على أربعة أحرف ياء التصغير، كما يكون لفظُ
 الثلاثي المجرد، فجرى مجراه في إلحاق^(٣) الهاء، ويشترط أيضًا أن لا يكون وصفًا،
 فنحو: (نَصَفٍ، وَخَوْدٍ) لا تلحقهما التاء».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ يُرَى ذَا لَبْسٍ ك: (شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسٍ)

* * *

وَشَذَّ تَرْكُ [دُونَ لَبْسٍ وَتَذَرٍ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرًا]
 [وشذ ترك]: نحو: (نَابٍ، وَقَوْسٍ، وَعُغْرَسٍ، وَحَرْبٍ، وَعَرَبٍ، وَذَوْدٍ، وَدِرْعٍ،
 فَرَسٍ، ضُحَى).

جُمِعَتْ فِي بَيْتٍ^(٤):

(١) انظر: شرح العمدة (٩٥٩/٢).

(٢) في المخطوط: (وليت)، والتصويب من شرح العمدة.

(٣) في شرح العمدة: (لحاق).

(٤) نقل هذا البيت الشيخ ياسين العلمي في حاشيته على التصريح، وقال قبله: «اقتصر المصنف

في الحواشي على عشرة ذكرها، وقال: جمعت في بيت...». انظر: حاشية ياسين على

التصريح (٤٢٨/٤).



دَوْدُ وَقَوْسُ وَحَرْبُ دِرْعُهَا فَارِسُ نَابُ كَذَا نَصْفُ عُرْسُ ضُحَى عَرَبُ
وفي (الْقَدْرِ) وَجْهَانِ، والأَجُودُ: (قُدَيْرٌ).

* * *

وَصَغَرُوا سُذُودًا [(الَّذِي، الَّتِي، وَذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا (تَا، وَتِي)]



النَّسَبُ

يَاءُ كَيَا (الْكُرْسِيِّ) [زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ]
 اعلم أنَّ كُلَّ [مَا]^(١) نَسَبَتْ إِلَيْهِ فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنْ ثَلَاثَةِ^(٢) تَغْيِيرَاتٍ لَفْظِيَّةٍ، وَتَغْيِيرَيْنِ
 مَعْنَوِيَيْنِ.

واللفظية: زيادةُ الياءِ المشدَّدة، وكَسْرُ الآخرِ، وانتقالُ الإعرابِ إلى الياءِ.
 والمعنوية: أنَّه يَنْتَقِلُ إلى مَسْمًى آخَرَ، وَأَنَّهُ يَصِيرُ صِفَةً بَعْدَ الْجُمُودِ، وَمِنْ ثَمَّ
 يَرْفَعُ الْمَضْمَرَ وَالظَّاهِرَ، وَيُجْمَعُ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، أَوْ يُلْحَقُهُ التَّاءُ إِذَا أُرِدَتْ بِهِ
 الْمُؤَنَّثُ.

[يَاءُ كَيَا الْكُرْسِيِّ]: مُشَدَّدَةٌ، لَا يَرِيدُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ صَوْنًا لَهُ عَنِ التَّكَرَّارِ إِنْ
 حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى كَسْرِ مَا قَبْلَهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تُسَلِّمْ كَوْنَهَا مُشَدَّدَةً، بِدَلِيلِ (يَمَانٍ).

فَالْجَوَابُ وَاضِحٌ، وَأَمَّا^(٣):

يَمَانِيٌّ يَظْلُ يُشَدُّ كِيَرًا وَيَنْفَعُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِ

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط (ثلاث).

(٣) البيت لأمية بن خلف الخزاعي، وهو من الوافر، وفي غير المخطوط: (يمانيًا)، و(دائبا).

انظر: لسان العرب (٧/٤٤٦) والمقاصد النحوية (٤/٢٠٨٣).



فيرخمونها^(١)، وقوله^(٢):

..... يَا اللَّهُمَّ

وقوله^(٣):

يَا أُمَّتَا أَبْصِرْنِي رَاكِبٌ

[كَبَا الْكُرْسِيِّ]: للبياءِينِ أحوال:

أحدها - وهي الغالب -: الثبوت، نحو (كُوفِي، وبَصِرِي).

الثانية: حذف إحداهما، وتعويض الألف، نحو (يَمَانٍ، وَشَامٍ، وَتَهَا [م])^(٤).

الثالثة: حذفهما معاً، وبقاء الكسرة^(٥)، كقوله^(٦): «رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمٍ عَدِيٍّ»،

(١) هذه أقرب قراءة للكلمة، وفي العلمي: «فضرورة»، وهو متجه جداً. انظر: حاشية العلمي

(٢/٤٤٦)، ويجوز أن يكون في المخطوط سقط، والتقدير: «ضرورة، مثل: من فمويهما»،

ويكون قد أشار به إلى بيت الفرزدق.

(٢) بتمامه:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

والرجز لأبي خراش الهذلي. انظر: ديوان الهذليين (٣/١٣٤٦) والمقتضب (٤/٢٤٢).

(٣) بتمامه:

يَا أُمَّتَا أَبْصِرْنِي رَاكِبٌ يَسِيرُ فِي مُنْخَفِرٍ لَاحِبٍ

والبيت لجارية من الأعراب، وهو من السريع. انظر: أخبار الزجاجي (٢) ومجمع الأمثال

(١/٢١٠).

(٤) قال سيويه: «وَمَنْ كَسَرَ النَّاءَ قَالَ: (تَهَامِيٌّ)». انظر: الكتاب (٣/٣٣٧).

(٥) في المخطوط: (السكون)، وهو سبق قلم.

(٦) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/٢٧٤) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٤٢٢) =

فإنَّ البغداديين^(١) قالوا: المخفوض بدل من الياءين، والياء اسم.

قلنا: فلم لا جراً بالإضافة؟ وكيف يرفع^(٢) المضاف إليه؟ ولم جامعا (أل)؟
ولم لا جرى آخر الأول بمقتضى العوامل؟

قال الفارسي^(٣): وإنما هذا من باب حذف المضاف، كقوله^(٤):

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

البيت، أو حُجِّلَ على المعنى؛ لأنَّ (التَّيْمِيَّ) معناه: (صَاحِبُ تَيْمٍ)، فأبدل
مراعياً هذا القصد، كما جاء^(٥): ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ﴾، لَمَّا كَانَ^(٦): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي﴾
في قوَّة: «أَرَأَيْتَ كَالَّذِينَ».

الصفار: الباب فيما خرَّج عليه من الأمرين الشَّعْرُ، و(تَيْمٍ عَدِيٍّ) عندي
قياس، والأولى التخرُّج على أنَّ ياء النَّسَبِ حُذِفَتْ، وَبَقِيََّتْ الكسرة، وهو مطَّردٌ

= والإيناص (٢/ ٣٨٧).

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٠).

(٢) مقتضى التمثيل أن يقول: (ينصب).

(٣) انظر: التكملة للفارسي (٢٣٩) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧١).

(٤) بتمامه:

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجْنَتَانِ طَلَحَةِ الطَّلَحَاتِ

والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو من الخفيف، والشاهد في: (طلحة الطلحات)
برواية الجر. انظر: ديوان ابن قيس الرقيات (٢٠) والمقتضب (٢/ ١٨٨) والمسائل
العسكريات للفارسي (١١٣).

(٥) البقرة: ٢٥٩.

(٦) البقرة: ٢٥٨، وفي المخطوط: (الذين)، وهو تحريف.

في الجمع، ك: (الْأَشْعَرِينَ، وَالْأَعْجَمِينَ)، و(الْمَهَالِبَةِ، وَالْأَشَاعِنَةِ)^(١).

* * *

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ [اخْذِفَ وَتَا تَأْنِيْثٍ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتَا]

قال قومٌ: إنما وجب حذف التاء؛ لشبهها بالياء، فلا ينبغي أن يجتمعا، وتشابهُهما من وجوه:

الأول: أنهما زيادتان.

الثاني: أنهما خاصَّتانِ بالأسماء.

الثالث^(٢): وبالأخير.

الرابع: ويتنقل إليهما الإعراب.

الخامس: ويغيران المعنى.

السادس: ويجب لِمَا قبلهما حركة خاصة.

السابع: وقد يفرقان الواحد من الجنس، ومثاله في الياء (زُومٌ، وزِنْجٌ، ومَجُوسٌ)، ثم تَلَحُّقُ الياء.

وقال غيرهم: إن النسب يُصَيِّرُ الكلمةَ صفةً، فتَلَحُّقُها التاء، فإذا نسبت مؤنثاً لمؤنثٍ، فيجتمع تأنيثان في كلمة.

ويقع في تعليل بعضهم: أن المانع أن التاء لا تقع حَسَوًا، ولا تكون إلا محلًّا

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة (١/٢٧٣).

(٢) في المخطوط: (الثالثة)، والتصويب من العلمي (٢/٤٤٧).

إعراب، وقد يُرَدُّ ب: (مُسْلِمَتَانِ)، وإنَّما امتنع (مُسْلِمَتَاتُ) ^(١) لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ كَرَاهِيَةِ.

وَأِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ [ذَا ثَانٍ سَكَنُ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذْفُهَا حَسَنُ]

[تربع ذا ثان سكن]: نحو ^(٢): دَقَرَى، وَنَمَلَى، وَصَوَرَى: مِيَاهُ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ، وَجَمَزَى: الَّذِي يَجْمَزُ فِي سَيْرِهِ، كَذَا قَالَ السَّيرافي ^(٣)، ومفهومُه: أَنَّ (الْجَمَزَى) الشَّخْصُ، لَا نَفْسَ السَّيْرِ، وَبَشَكَى، وَوَقَدَى، وَمَرَطَى، وَجَفَلَى ^(٤).

لِشَبْهِهَا الْمُتْلِحِ [وَالْأَصْلِيُّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى]

ع: (مَا): مبتدأ، و(لَهَا): صلة، و(لِشَبْهِهَا): خبره، و: (الْمُتْلِحِ وَالْأَصْلِيِّ): صِفَةٌ لِدَلَالَةِ الشَّبْهِ، أَي: مَا اسْتَقَرَّ لَهُذِهِ الْأَلْفُ - أَعْنِي أَلْفَ التَّائِيثِ الرَّابِعَةَ السَّاكِنَ ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ - مُسْتَقَرٌّ لِمَا أَشْبَهَهَا فِيهَا ذَكَرْنَا مِنَ الرَّبْعِ وَسُكُونِ ثَانِي الْكَلِمَةِ، فَعَلَى ذَلِكَ تَقُولُ فِي: (عَلَقَى، وَمَلَهَى، وَمَسَعَى): (عَلَقَوِيٌّ، وَمَلَهَوِيٌّ، وَمَسَعَوِيٌّ)، أَوْ: (عَلَقِيٌّ، وَمَلَهِيٌّ، وَمَسَعِيٌّ)، فَهَذَا مَرَادُهُ بِالشَّبْهِ، أَعْنِي الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

(١) في المخطوط (مسلمات)، ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) تمثيل مخالف للبيت؛ فلعلَّ الصواب: (على خلاف نحو...).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٥١/٥).

(٤) حدث عند الناسخ وهم في ترتيب العبارة، فهي في المخطوط: «نحو: دَقَرَى، وَنَمَلَى، وَصَوَرَى، مِيَاهُ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ، وَجَمَزَى، كَذَا قَالَ السَّيرافي، ومفهومُه: أَنَّ «الْجَمَزَى» الشَّخْصُ، لَا نَفْسَ السَّيْرِ الَّذِي يَجْمَزُ فِي سَيْرِهِ، وَبَشَكَى وَوَقَدَى وَمَرَطَى وَجَفَلَى». والصواب ما أثبتته في المتن إن شاء الله.



والضميرُ في: (لَهَا) و: (شِبْهَهَا) لأقربِ مذكورٍ، وهو أَلْفُ نحوٍ: (حُبْلَى)،
لا لألفِ التَّأْنِيثِ مطلقاً.

قوله: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى): أي: وللمنقلبةِ عَن أَصْلِ قَلْبٍ يُخْتَارُ.
وبقي عليه: وللمُلْحَقَةِ حَذْفٌ يُعْتَمَى.

فإن قيل: يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)؛ لَأَنَّهُ خَصَّ الْأَلْفَ الْأَصْلِيَّةَ
بِاخْتِيَارِ الْقَلْبِ.

قلتُ: لا يدلُّ على ذلك؛ لجواز^(١) أن يكونَ الأمرُ في أَلْفِ الْإِلْحَاقِ على
السَّوَاءِ، وهذا الاحتمالُ أظهرُ ممَّا ذكرتُ.

* * *

وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ [أَرْبَعًا أَرْزَلْ كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلْ]
قوله: (وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْزَلْ): يعني: والألفُ مِنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ، وإِلَّا
فَأَلْفُ التَّأْنِيثِ قَدْ مَضَتْ مِنْ قَوْلِهِ: (وَتَأْتِيهِ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثَبِّتَا)، واستثنى مِنْهُ مَسْأَلَةٌ:
(حُبْلَى)، فذكرَ أَنَّ الحذفَ فِيهَا لَا يَجِبُ، بل يجوزُ، وهذا هو الذي قَضَى بِحَمْلِ
قَوْلِهِ: (لِشِبْهَهَا) على ما ذكرتُ مِنَ الْأَلْفِ الرَّابِعَةِ، لا على أَلْفِ التَّأْنِيثِ مطلقاً؛ وذلك
لأنَّ فِيهِ حِينْتِذَا فَسَادَيْنِ:

أحدهما: التَّكَرُّارُ فِي قَوْلِهِ: (وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْزَلْ).

والثاني: أَنَّهُ يَقْتَضِي حِينْتِذَا أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي لِلْإِلْحَاقِ وَالَّتِي انْقَلَبَتْ عَنْ أَصْلِ
يَنْقَسِمَانِ إِلَى مُتَجَاوِزَيْنِ لِلْأَرْبَعَةِ، فَتُحْذَفَانِ، وَإِلَى رَابِعَةٍ سَاكِنٍ ثَانِي مَا هِيَ فِيهِ،

(١) في المخطوط: (الجواز)، والتصويب من العلمي (٢/٤٤٨).

فيجوزُ فيها وجهان: الحذفُ والقلبُ، وإلى رابعةٍ متحرِّكٍ ثاني ما هي فيه، فيجبُ الحذفُ، ولكنَّ هذا النوعَ الأخيرَ ما وُجدَ، ولا يقتضي القياسُ ثبوته.

* * *

وَالْحَذْفُ فِي الْبَا [رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَنْمُ قَلْبٍ ثَالِثٍ يَعْنِ] قوله: (قَلْبُ ثَالِثٍ) أَعْمٌ مِنَ الْمَقْصُورِ وَالْمَنْقُوصِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمَقْصُورِ فِيمَا مَضَى، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ فِيهِمَا، وَقَدْ صَحَّ تَنَاوُلُ الْعِبَارَةِ لهُمَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (ثَالِثٍ)، وَلَمْ يَقُلْ: (الْبَاءُ الثَّالِثَةُ)، كَمَا قَالَ: يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا [عُزِّلَ]

وَالْحَذْفُ فِي الْبَا رَابِعًا.....

فائدة: المتنبي^(١):

وَكَمْ لَظْلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ
ولقد أحسن ابنُ دحية^(٢) في حديثِ المعراج^(٣) لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَكْرَمَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا^(٤) بِأَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَيْلًا؛ إِبْطَالًا لِقَوْلِ الثَّنَوِيَّةِ: إِنَّ الظُّلْمَةَ مِنْ شَأْنِهَا الْإِهَانَةُ وَالشَّرُّ، وَالتُّورُ مِنْ شَأْنِهِ الْإِكْرَامُ وَالْخَيْرُ، ثُمَّ أَوْرَدَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ:

(١) من الطويل. انظر: ديوان المتنبي (٤٦٦).

(٢) هو عمر بن الحسن أبو الخطاب بن دحية الأندلسي المحدث، ولد سنة ٥٤٢هـ وتوفي سنة ٦٣٣هـ، ويلقب بذِي النَّسْبَتَيْنِ، نسبةً إلى دحية الكلبي، ونسبةً إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما. انظر: لسان الميزان (٨٠ / ٦) وبغية الوعاة (٢١٨ / ٢).

(٣) انظر: الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية (١٢٣).

(٤) في المخطوط: (محمد).



و(الْمَانَوِيَّةُ) أصحابُ مَنَا، أكثرُ^(١) الثَّنَوِيَّةِ فِرْقَةً، وهم الذين يقولون: الخيرُ من النورِ، والشرُّ من الظلمةِ.

قال: وقِيَدَه أهلُ اللغة: (مَنَا)، بتخفيفِ النونِ، وألفٍ بعدها، وأما (مَانِي) فهو: المَوْسَوْسُ^(٢)، ذكرَه في «تَثْقِيفِ اللِّسَانِ»^(٣) أبو حَفْصِ الحَمِيرِي، وهو فارسيٌّ، لا اشتقاقَ له، وأما قولُ أكثرِهِم: (مَانِي)، كـ: (قَاضِي)، ونسبتُهُم إليه: (مَانَوِيَّةُ)، كما في: (قَاضَوِي)، يَقبلونَ الفَتْحَةَ كسرةً، والياءَ ألفاً، ثُمَّ الألفَ واوًا، أمَّا إِذَا قِيَدَه: (مَنَا)، فلا إشكالَ.

* * *

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ [إِنْفِتَاحًا وَفَعِلَ، وَفَعِلَ] عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَ(فَعِلَ)

ش غ^(٤): ذكرَ طاهرُ القزويني^(٥) في (مُقدِّمة)^(٦) له أنَّ نحو: (نَمِرٍ، وإِبِلٍ،

(١) عند ابن دحية: (أكبر).

(٢) هو محمد بن القاسم، أبو الحسن المعروف بـ: (ماني الموسوس)، من أهل مصر، قدم بغداد أيام المتوكل، وكان من أظرف الناس وأطفهم. توفي سنة خمس وأربعين ومئتين. انظر: تاريخ بغداد (٢٨٣/٤) وفوات الوفيات (٣٢/٤).

(٣) انظر: تثقيف اللسان (١٢٩).

(٤) يقصد بهذا الرمز كتاب «شَرْحُ الْغَايَةِ» لأبي حيان. انظر: شرح الغاية (١٩٨ - ١٩٩).

(٥) هو طاهر بن أحمد بن محمد، بهاء الدين أبو محمد القزويني، المعروف بالنجار، أخذ عن الزمخشري، وصنف (لب الألباب في مراسم الإعراب) و(غاية التوقيف في علم التصريف)، ومن تأليفه (سراج العقول في منهاج الأصول)، توفي عام ٥٨٠ هـ. انظر: التدوين في أخبار قزوين (٩٦/٣) ومعجم الأدباء (١٤٥٦/٤) والوافي بالوفيات (٢٢٥/١٦) والدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠١) وهدية العارفين (٤٣١/٥).

(٦) ذكر ابن الساعاتي أن لطاهر القزويني من المؤلفات: (غاية التوقيف في علم التصريف)، =

وَدُّيْل) مثل: (تَغْلِبَ) في جواز الوجهين.

وفي «شرح الغاية»^(١) أيضًا - من كلام ح^(٢) لا مِمَّا نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ -: أَنَّ «نحو: (يَلِزُ) يجوزُ فيه الوجهانِ؛ لأنَّ أصلَه عندنا: (يَلِزُ) بالتشديد، وقد سُمِعَ كذلك، فإذا نُسِبَ إليه مُحَقِّفًا جاز أن يُرَاعَى أصلُه، فتبقى اللامُ مكسورةً، وجاز أن يُرَاعَى ما صارَ إليه، والأخفُّ^(٣) ينسبُ إليه بالفتحِ فقط فيجعلُه كـ: (إِيلِ)، فأما نحو: (يَزِرُ)^(٤)، مُحَقِّفًا من: (يَزِرُ)^(٥)، يُسَمَّى به ثم يُنسبُ إليه، فقد جَوَزَ أصحابنا فيه الوجهين»^(٦).

وَقِيلَ فِي (الْمَرْمِي): [(مَرْمُويُّ) وَاخْتِيَرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)]

وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتَنُحُ ثَانِيهِ [يَجِبُ وَازْدُدْهُ وَأَوَّا إِن يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبُ]

وَعَلِمَ الثَّانِيَةَ [اخْذِفِ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضَحِيحٍ وَجِبْ]

= و(الرائقة في التصريف)، و(الفائقة) في شرح الرائقة، فلعل ابن هشام وأبا حيان يقصدان كتاب (الرائقة). انظر: الدر الثمين لابن الساعاتي (٤٠٢).

(١) انظر: شرح الغاية (١٩٩).

(٢) يقصد به أبا حيان.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٦١٦/٢).

(٤) في شرح الغاية: (يرز)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٣٣٤/٢) والمحتسب (٧/٢).

(٥) في شرح الغاية: (يروز)، وهو تصحيف. انظر: الخصائص (٣٣٤/٢) والمحتسب (٧/٢).

(٦) وقد قال هذا أبو حيان في التذييل، ونقله ناظر الجيش. انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٢٥٠/٥) وتمهيد القواعد (٤٧٠٩/٩).

مِنْ «شَرْحِ أَبِي حَيَّانَ» عَلَى «التَّسْهِيلِ»^(١): «إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (مُسْلِمِينَ، أَوْ مُسْلِمَاتٍ) مَسْمًى بَهِمَا أَوْ غَيْرَ مَسْمًى بَهِمَا، قُلْتَ: (مُسْلِمِيٌّ)، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِثَلَاثٍ يَجْتَمِعُ إِعْرَابَانِ فِي: (مُسْلِمِينَ)، وَحَرْفَانِ يَدُلَّانِ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ فِي: (مُسْلِمَاتٍ)، فَلَوْ أَعْرَبْتَ: (مُسْلِمِينَ) عَلَمًا بِالْحَرَكَاتِ لَمْ تُغَيِّرْهُ، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى نَحْوِ: (عَرَفَاتٍ، أَوْ ظُلُمَاتٍ، أَوْ سِدْرَاتٍ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْلَامًا وَجَبَ الرُّجُوعُ لِلْمَفْرَدِ، فَتُسَكِّنُ الثَّانِيَةَ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامًا بَقِيََتِ الْحَرَكَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ الْآنَ فَيَرُدُّ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ فِي: (سِدْرَاتٍ): (سِدْرِيٌّ)، بَفَتْحِ الثَّانِي، كَمَا تَقُولُ فِي: (إِبِلٍ): (إِبِلِيٌّ)». ع: فَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ قَوْلُهُ: (وَعَلَّمَ الثَّنِيَّةَ اخْذِفْ) لَيْسَ بِنَاءً، بَلْ إِنْ كَانَ مَا نَبَحْتُ فِيهِ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ، فَذَلِكَ رَجُوعٌ لِلْمَفْرَدِ، لَا حَذْفٌ، كَمَا أَنَا إِذَا نَسَبْنَا إِلَى (كُتُبٍ، وَصُحُفٍ) وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ عَلَمًا، فَهَذَا مِنْ بَابِ الْحَذْفِ، لَا مِنْ بَابِ الرُّجُوعِ لِلوَاحِدِ.

[وَعَلَّمَ الثَّنِيَّةَ]: يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ مَا سُمِّيَ بِهِ وَأَعْرِبَ بِالْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حِينَئِذٍ يُعَدُّ عَلَمًا لِلثَّنِيَّةِ، أَمَّا مَا سُمِّيَ بِهِ، أَوْ أَعْرِبَ كَمَا كَانَ، فَالْبَاقِي فِيهِ عَلَمُ الثَّنِيَّةِ قِطْعًا، وَلِهَذَا نَقُولُ: أُبْقِيَتِ عَلَامَةُ الثَّنِيَّةِ فِيهِ، عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُتَنَبَّهَ لَهُ مَسْأَلَةُ (الْبَحْرَيْنِ)؛ فَإِنَّ سَيَبَوِيه^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ عَنْ الْخَلِيلِ: «وَبَنُوا (الْبَحْرَ) عَلَى (فَعْلَانِ)»، فَتَوَهَّمَ ابْنُ سِيدِهِ^(٣) أَنَّ السَّبَّ إِلَى (الْبَحْرِ):

(١) انظر: التذييل والتكميل رسالة في الأزهر (٢٥١/٥).

(٢) انظر: الكتاب (٣٣٦/٣).

(٣) انظر: المحكم لابن سیده (٣١٩/٣) والمخصص (١٣/٣) - (١٦١/٤).

(بَحْرَانِيّ)، على ظاهر قول من، وخطأه السَّلَوِيّ، وقال^(١): «إنما كلامه في (البَحْرَيْنِ) اسم موضع؛ لأنه جار مجرى التثنية في الإعراب».

قال ابن الضائع^(٢): «وكذا زعم السيرافي^(٣) والفارسي^(٤) أن (البَحْرَانِيّ) نسبة إلى: (البَحْرَيْنِ)، قال السيرافي^(٥): «وفرقوا^(٦) بين النسب إلى الموضع والنسب إلى (البَحْرِ)، وليست الألف والنون في: (بَحْرَانِيّ) هي التي في (بَحْرَان) اسم الموضع؛ لأن تلك الألف تنقلب في النصب والجر ياء؛ لأنه جار مجرى التثنية، فلذلك زعم من^(٧) أنهم زادوا الألف والنون في (البَحْرِ)، كما قالوا: (بَهْرَانِيّ، وَرَوْحَانِيّ)، وقالوا أيضًا: (بَهْرَاوِيّ، وَرَوْحَاوِيّ) على القياس، وقالوا في (حَرَوْرَاءَ، وَجَلُولَاءَ): (حَرَوْرِيّ، وَجَلُولِيّ) بال حذف^(٨)».

فهذا وجه آخر في النسب إلى ما آخره أَلْفٌ وهمزة تأنيث^(٩).

(١) نقل عن السلوين هذا التغليط ابن الضائع. انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣١).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣١).

(٣) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٤/ ٩٥).

(٤) انظر: التكملة للفارسي (٢٦٦).

(٥) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٤/ ٩٥).

(٦) في المخطوط (وقوا بين)، والتصويب من السيرافي.

(٧) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٧).

(٨) انتهى هنا في تقديري كلام ابن الضائع. انظر: شرح الجمل لابن الضائع (٣/ ١٣٢).

(٩) فصل هذه الجملة عما سبق من كلام ابن الضائع اجتهاد مني، وقدّرت أنه لابن هشام؛ فهذه الجملة ليس بلفظها ولا بمعناها في كلام ابن الضائع، والله تعالى أعلم.



وَنَالَتْ مِنْ نَحْوِ [طَبَّيْ] حُذِفَ وَشَذَّ (طَائِيٍّ) مَقُولًا بِالْأَلِفِ
 فِي «الْخَصَائِصِ»^(١): «وإنما جمعوا بين خمسِ ياءاتٍ في (مُهَيِّمِيٍّ)، وقد
 كرهوا أربعًا في (طَبَّيٍّ)^(٢)، وأُسَيِّدِيٍّ؛ لأنَّ الثانيةَ مِنْ هَذَيْنِ لَمَّا كَانَتْ مُحَرَّكَةً،
 وبعدها حرفٌ مُحَرَّكٌ، فَلَقْتُ لَذَلِكَ وَجَفْتُ، وَلَمَّا تَبَعْتُهَا فِي: (مُهَيِّمِيٍّ) ياءُ المَدِّ
 نَعَمْتُ وَلَانْتُ، وَذَلِكَ مِنْ شَأْنِ المَدَّاتِ، وَلِذَلِكَ اسْتَعْمِلْتُ^(٣) فِي الأَرْدَافِ وَالْوَصُولِ
 وَالتَّاسِيسِ وَالخُرُوجِ، وَفِيهِ يَجْرِي الصَّوْتُ لِلْغِنَاءِ وَالْحُدَاءِ وَالتَّرْتُّمِ وَالتَّطْوِيعِ».

* * *

و(فَعَلِيٍّ) فِي [فَعِيلَةٍ] التَّرْزِمِ وَ(فُعَلِيٍّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمَ
 أَهْمَلُ الْكَلَامِ فِي النَّسَبِ إِلَى (فَعُولَةٍ)، ك: (شُنُوءَةٌ)، فَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ يَبْقَى
 عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ إِثْبَاتُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ، وَلَعَلَّهُ يَقُولُ هُنَا بَعْدَ الحَذْفِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ
 قَالَ بِالْحَذْفِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ^(٤)، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ: مِنْهُمْ مَنْ حَذَفَ^(٥)
 قِيَاسًا عَلَى (فَعِيلَةٍ)، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحْذَفْ^(٦)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ.

* * *

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٢٣٥).

(٢) ليست في مطبوعة الخصائص، وتجاوز قراءتها: (طبيي).

(٣) في الخصائص: (استعملن).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٨٩١) وشرح التعريف بضروري التصريف لابن مالك (١٦٩)

وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٦).

(٥) وهو سيبويه. انظر: الكتاب (٢/ ٧٠).

(٦) وهو المبرد. انظر: المقتضب (٣/ ١٤٠).

وَالْحَقُّوْا مُعْلَلًا مِّنَ الْمَثَلَيْنِ بِمَا تَأْوِيلَا

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ [ك: (الطَّوِيلَة)] وَهَكَذَا مَا كَانَ ك: (الْجَلِيلَة)]

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي السَّبِّ مَا كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ
 شرح^(١): «تقول في باب (حَمَرَاءَ): (حَمَرَاوِيٍّ)، إلّا في نحو: (لَأَوَاءَ): (لَأَوَائِيٍّ)،
 ولا تقلّب الهمزة واوًا؛ لِمَا مَرَّ فِي الثَّنِيَّةِ».

وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَا وَلِئِنْ تَمَّ مَا
 قوله: (وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً) كَانَ أَحْسَنَ مِنْهُ: (لِصَدْرٍ مَخَكِيٍّ)، قَالَ س^(٢)
 بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْجُمْلَ: «وَكَذَلِكَ: (حَيْثُمَا، وَلَوْلَا، وَإِنَّمَا)».
 يعني: أَنْتَ تَقُولُ: (حَيْثِيٍّ، وَلَوْيٍّ، وَإِنِّيَّ). انتهى.

وسمع س^(٣) (كُونِيٍّ) فِي: «كُنْتُ»، وَقَالُوا أَيْضًا: «كُنْتِيَّ»، وَاسْتَدَلَّ بِهِ [ابن^(٤)]
 جَنِّي^(٥) عَلَى أَنَّ الْفَعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ؛ إِذْ جَعَلُوهُمَا كَالْكَلِمَةِ، فَلَمْ يَحْذَرُوا

(١) يقصد بهذا الرمز كتاب «شرح الغاية» لأبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٠١).

(٢) انظر: الكتاب (٣/٣٧٧).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٣٧٧).

(٤) ساقطة من المخطوط.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني (١/٢٣٤).



الثاني على القياس في نظائره، وُسِمِعَ: «كُنْتُي»، بزيادة النون؛ لتقيي الفاعل^(١) من الكسر؛ لثلاً يصير كضمير المؤنث^(٢).

ع: وينبغي أن يكون هذا دليلاً ثانياً^(٣) لأنَّ الفاعل كجزء الفعل.

قوله: (وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَا) لوجهين:

الأوّل: أَنَّ الْعَجْزَ مُنْزَلٌ مِّنْزَلَةَ تَاءِ التَّائِيثِ، فَمِنْ ثَمَّ التَّزِمَ فَتَحَ آخِرَ الْأَوَّلِ، وتَوَالَتْ مَتَحَرِّكَاتٌ فِي: (أَحَدَ عَشَرَ)، كما تَوَالَتْ فِي (شَجَرَةٍ)، وتَجَاوَزَ الْأِسْمُ الْعِدَّةَ الثَّابِتَةَ لَهُ فِي: (أَيَادِي سَبَا)، كما تَجَاوَزَهَا إِلَى الثَّمَانِيَةِ أَيْضًا بِالتَّاءِ فِي: (أَشْهِيهَاةَ)، وتَاءُ التَّائِيثِ تُحَذَفُ لِلنَّسَبِ، فكَذَا مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهَا.

الثاني: شَبَهُهُ بِرَكِيبِ الْإِضَافَةِ، قَالَه س^(٤)، وَهُوَ جَيِّدٌ، إِذْ تَجَوَّزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ، وَلَوْلَا انْعِقَادُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا مَا جَازَ؛ وَلَآئِثُهُمْ عَلَى وَجْهِ الْإِضَافَةِ شَبَّهُهُ فِي إِسْكَانِ يَاءِ الْأَوَّلِ بِالْمَمْزُوجِ، وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُضَافَ يَسْتَحِقُّ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ حَذْفَ الثَّانِي.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: يُقَالُ فِي: (بَعْلَبَكْ): (بَعْلِي)، وَفِي: (خَمْسَةَ عَشَرَ): (خَمْسِي)، بِحَذْفِ: (عَشَرَ)، ثُمَّ حَذْفِ التَّاءِ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ - أَعْنِي النَّسَبَ إِلَى: (خَمْسَةَ عَشَرَ) - لَا يَكُونُ حَالَةً كَوْنَهُ عِدَّةً.

تمرين: كيف تقول في: (بَعْلَبَكْ)؟

(بَعْلِي).

(١) تكررت في المخطوط.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٢٨/٤).

(٣) في المخطوط والعلمي: (دليل ثان). انظر: حاشية العلمي (٤٥٧/٢).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٣٧٧).

ف: (حَضَر مَوْتَ)؟

(حَضَرِيَّ).

ف: (خَمْسَةَ عَشَرَ)^(١)؟

(خَمْسِيَّ).

ف: (إِخْدَى)^(٢) عَشْرَةَ؟

(إِخْدِيَّ، أَوْ إِخْدَوِيَّ، أَوْ إِخْدَاوِيَّ)، ك: (حُبْلَى).

فكيف تنسبُ إلى هذا وهو مُنْبَسٌ بالنسبةِ إلى الأعدادِ المُفْرَدَاتِ؟

الجوابُ: إِنَّمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِيهِ عِلْمًا.

على أَنَّ السيرافي^(٣) حكى عن السَّجِسْتَانِيَّ^(٤) النسبةَ إليهما كُلِّ منهما مذكورين معًا^(٥)، فتقولُ: «هذا الثوبُ إِخْدِيَّ عَشْرِيَّ»، تريدُ: طوله إِخْدَى عَشْرَةَ^(٦)، قاسه على^(٧):

(١) في المخطوط: (خمسة عشر خمسة)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٥٨/٢).

(٢) في العلمي: (أحد). انظر: حاشية العلمي (٤٥٨/٢).

(٣) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (١٢٥/٤).

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (٥٦).

(٥) في المخطوط: (جا)، والتصويب من العلمي. انظر: حاشية العلمي (٤٥٩/٢).

(٦) في العلمي: (أحد عشر). انظر: حاشية العلمي (٤٥٩/٢).

(٧) في قول الشاعر:

تَزَوَّجَتْهُ زَاوِيَّةٌ هُزْمَرِيَّةٌ يَفْضُلُ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ =

..... رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ

بل أُولَى؛ لَأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الثَّانِي أَلْبَسَ، أَعْنِي فِي الْعَدَدِ، بِخِلَافِ (رَامٍ هُرْمُزٍ).
والجمهورُ اسْتَغْنَوْا عَنِ النَّسَبِ [إِلَيْهِ] ^(١) بِمَا يُعْطِي مَعْنَاهُ، كَمَا اسْتَغْنَوْا عَنِ
إِضَافَةٍ: (اثنَيْ عَشَرَ) اسْمَ عَدَدٍ.
وقد بَنَوْا مِنْ نَحْوِ: (حَضَرَ مَوْتَ) اسْمًا، فَقَالُوا: (حَضَرَمِيٌّ)، وَلَمْ يَطْرُدُوهُ،
كَمَا لَمْ يَطْرُدُوا النَّسَبَ إِلَى الْأَسْمَنِ، وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فَكَذَا لَا يَنْسُبُونَ
إِلَى الْأَسْمَنِ.

وَحَكَى السِّيرَافِيُّ ^(٢) عَنِ الْجَزْمِيِّ ^(٣) الْإِضَافَةَ إِلَى أَيِّ الْأَسْمَنِ شِئَتْ، فَتَقُولُ:
(بُعْلِيٌّ، أَوْ بَكِّيٌّ)، وَكَأَنَّهُ قَاسَهُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الثَّانِي عَلَى الْمُضَافِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى
الثَّانِي عَلَى الْمُضَافِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُنْسَبُ إِلَى ثَانِيهِ، وَالْمَزْجِيُّ قَدْ يُضَافُ، وَلَيْسَ هَذَا
بَشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ الثَّانِي، كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: (وَلِثَانٍ تَمَمَ) إِنَّمَا لَمْ يَنْسُبُوا إِلَى الْمُتَضَافَيْنِ جُمْلَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّكَ لَوْ
قُلْتَ فِي: (عَلَامٍ زَيْدٍ): (عَلَامٌ زَيْدِيٌّ)، لَزِمَ إِمَّا أَنْ تَنْقَلَ إِلَى الْبَاءِ إِعْرَابَ الْأِسْمِ الْأَوَّلِ،
مَعَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي، فَلَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ، وَإِنْ أُزْلِفَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ تَغْيِيرَ مَعْنَاهُ وَالْحَالَةُ

= انظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (٥٦) والمذكر والمؤنث للأنباري (٢/ ٢٤٤) والمسائل
العسكريات (٨٤).

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من العليمي (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ١٢٤).

(٣) انظر: المخصص (٤/ ١٦٣).

التي كانت عليها، وإما أن تنقل إلى الياء إعراب الاسم الثاني، فيلتبس بمضاف إلى منسوب، قال س^(١): «كما لا تقول في تشية: (أبي عمرو): (أبو عمروين)»، فالأول هو الذي ينبغي أن تجرى عليه الأحكام، ولا يجوز أن تلحق الأول بياء النسب، وتضيفه إلى الثاني، فيلتبس بمضاف إلى ما بعده، هذا مع أن النسب قد يحذف من الاسم الواحد إذا طال، فهذا أولى بالحذف؛ لأنه أطول، مع أنه قد حُكِمَ له بحكم اسم منفصل؛ فهو أولى بالحذف، غير أنه إذا كان المقصود الثاني، ولم يؤت بالأول إلا ليتعرف به، مع أن نسبة الأول والثاني إلى المسمى واحدة؛ لأن مجموعهما هو الاسم، يمتنع حذف الثاني؛ لأنه المقصود، وبه الشهرة والمعرفة، فلو حُذِفَ لم يحصل المقصود من التعريف، فيجب حذف الأول، وإبقاء الثاني، وذلك: (ابن فلان، وأبو فلان)، ك: (ابن كراع، وابن الزبير، وابن عباس)، و(أبو بكر، وأبو مسلم)^(٢)، فإن قبل هذا واضح^(٣).

* * *

إِصَافَةُ مَبْدُوءَةٍ [ب: (ابن) أَوْ (اب)] أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ [

في «الصَّحاح»^(٤): «في النسبة إلى اسم مُضافٍ ثلاثة مذاهب:

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥).

(٢) إلى هنا منقول من سيبويه بتصرف. انظر: الكتاب (٣/ ٣٧٥-٣٧٦).

(٣) لعلها كذا، ويظهر أنها في المخطوط تشبه: «فإن قيل هذا واضح»، ولو كان كذا لكان هنا سقط؛ لأن المعنى لم يتم، والله أعلم.

(٤) انظر: الصحاح (٣/ ٩٤٠).

إِنْ شِئْتَ نَسَبْتَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، كَقَوْلِكَ: (عَبْدِيُّ)، إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (عَبْدِ الْقَيْسِ)، قَالَ^(١):

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْئَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا
وَإِنْ شِئْتَ نَسَبْتَ إِلَى الثَّانِي إِذَا خِفْتَ اللَّبَسَ، فَقُلْتَ: (مُطَّلِبِيُّ)، إِذَا نَسَبْتَ
إِلَى (عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).

وَإِنْ شِئْتَ أَخَذْتَ مِنَ الْأَوَّلِ حَرْفَيْنِ، وَمِنَ الثَّانِي حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتَ الْإِسْمَ إِلَى
الرَّبَاعِيِّ، ثُمَّ نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَقُلْتَ: (عَبْدَرِيُّ)، إِذَا نَسَبْتَ إِلَى (عَبْدِ الدَّارِ)، وَإِلَى (عَبْدِ
شَمْسٍ): (عَبْسَمِيُّ)، قَالَ^(٢):

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسَمِيَّةٌ
الْبَيْتُ^(٣).

* * *

فِيمَا سِوَى [هَذَا] انْتَسَبَنَ [لِلْأَوَّلِ] مَا لَمْ يُخَفْ لَبَسٌ كَذَلِكَ: (عَبْدِ الْأَشْهَلِ)

(١) نسب لامرأة من العرب، ولسويد بن كاهل، ولقراد بن حنش الصاردي، وهو من الطويل.
انظر: جمهرة اللغة (٣/١٣١٦) والخصائص (٢/٣١٣) والحماسة البصرية (١/٢٥٨)
وأمالى ابن الشجري (٢/٦٠٦) والتذييل والتكميل (١١/٢١١).
(٢) بتمامه:

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
والبيت لعبد يغوث الحارثي، وهو من الطويل. انظر: شرح المفضليات (٣١٨) والزاهر
(٢/٣٠٥) والحلييات (٨٤) والمفصل (٥٣٨).

(٣) انتهى النقل من الجوهرى. انظر: الصحاح (٣/٩٤١).

قوله: (مَا لَمْ يُخَفْ لِبَسٍّ) ينبغي - بل يَجِبُ - أَنْ لَا يُجْتَنَبَ اللَّبَسُ، بل يقولوا^(١):
(عَبْدِي)، وقد قال:

وَهُمْ صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ

وذلك أنهم لم يجتنبوه في النسبة إلى: (مُصْطَفَى، وَمُصْطَفِي)^(٢)، وإلى:
(ضَارِبٍ، وَضَارِبَةٍ)، وإلى: (مَسْجِدٍ، وَمَسَاجِدٍ)، وإلى: (زَيْدَيْنِ، وَزَيْدَيْنِ)، وإلى:
(خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ أَنْ يُقَالَ: (خَمْسِي)، وكان ينبغي أَنْ يقولوا:
(خَمْسِي عَشْرِي)؛ فَإِنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الْأَوَّلِ وَحْدَهُ، أَوِ الثَّانِي وَحْدَهُ، غَيْرُ كَافِيَةٍ فِي دَفْعِ
الِإِلْبَاسِ.

وبالجُمْلَةِ فالقولُ بمراعاةِ الإلباسِ هادمٌ لقواعدِ هذا البابِ، أو مقتضى لترجيحِ
أحد المتساويين.

وفي «المقرب»^(٣) مثلُ ما قال الناظمُ.

* * *

وَأَجْزُرُ بَرْدَ اللَّامِ [مَا مِنْهُ حَذَفَ] جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ [أَلْف]

* * *

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ [أَوْ فِي الثَّانِيَةِ] وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ

* * *

(١) في المخطوط (بقوا)، والتصويب من العلمي (٢ / ٤٦١).

(٢) يقصد ابن هشام هنا اللفظة كاملة؛ لذلك لم يحذف ياء المنقوص، وكان الأولى أَنْ يمثل
بمثال صحيح.

(٣) انظر: المقرب (٤٥٢).



وَبِ: (أَخْ): (أُخْتَا) [وَبِ: (ابْنِ): (بِتْنَا) أَلْحَقْ وَوُسُوسُ أَبِي حَذَفَ النَّا]

* * *

وَضَاعِفِ الثَّانِي [مِنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَ: (لَا، وَلَايِي)]
هذا لا يختص بالنسب، بل متى سميت بـ: (لَوْ، أَوْ فِي، أَوْ مَا) زِدَتْ لِنَا
كَالْآخِرِ، وَادَّعَمَتْ فِي غَيْرِ الْأَلْفِ، وَهَمَزَتْ فِي الْأَلْفِ؛ لثَلَا يَذْهَبُ الثَّانِي بِالتَّنْوِينِ،
فِيَكُونُ اسْمٌ مَعْرَبٌ عَلَى حَرْفٍ.

فَقِيلَ: فَهَلَّا لَمْ تُضَعَّفُوا لَوْ سَمَّيْتُمْ مُؤَنَّثًا، وَمَنْعُ الصَّرْفِ يَأْبَى دُخُولَ التَّنْوِينِ.
قُلْنَا: لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّنْكِيرُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، فَيَنْصَرِفُ، قَالَهُ أَبُو سَعِيدٍ^(١)، ثُمَّ قَالَ:
«وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمَزُ فِي مِثْلِ (لَوْ)، فَيَجْعَلُ الزِّيَادَةَ الْمَحْتَاجَ إِلَى اجْتِلَابِهَا هَمْزَةً،
فَيَقُولُ: (لَوُءٌ)».

* * *

وَأِنْ يَكُنْ كَ: (شِيَّة) [مَا الْفَاعِلُ] فَجَبْرُهُ وَقَنْعَ عَيْنِهِ التَّنْزِيمُ

* * *

وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ [نَاسِبًا لِلْجَمْعِ] إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
خُطِيَّ الْفُقَهَاءُ^(٢) فِي قَوْلِهِمْ: (أَفَاقِيَّ)، وَقِيلَ: الصَّوَابُ (أَفَقِيَّ)، وَأَنْ يُرَدَّ إِلَى
مُفْرَدِهِ، وَحُكِيَ^(٣) شَاذًا: (أَفَقِيَّ).

(١) انظر: شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي (٣١ / ٤).

(٢) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢٦) وتهذيب الأسماء واللغات (٩ / ٣).

(٣) انظر: إصلاح المنطق (١٠٢) والجمهرة (٩٦٨ / ٢).

جَرَى كَلَامٌ بَيْنَ أَسْعَدَ بْنِ نَصْرِ الْأَسَدِيِّ^(١) وَبَيْنَ أَبِي مَنْصُورٍ^(٢)، فَقَالَ أَسْعَدُ:
أَنْتَ لَا تُحْسِنُ أَنْ تُنْسِبَ نَفْسَكَ.

ع: يعني أَنَّ (الْجَوَالِيْقِيَّ) نَسَبَهُ إِلَى الْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ لَا تَجُوزُ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ.
وَفِيهَا أَيْضًا شَذُوذٌ ثَانٍ، وَهُوَ الْخَاطِئُ الْبَاءُ، مَعَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي الْمُفْرَدِ، إِنَّمَا
الْمُفْرَدُ (جَوَالِقِ).
وَمِثْلُ (جَوَالِقِ) فِي الْمُفْرَدِ وَ(جَوَالِقِ) فِي الْجَمْعِ: «رَجُلٌ حُلَا حِلٌّ»، أَيْ: وَقَوْرٌ،
و«رِجَالٌ حُلَا حِلٌّ»، و«رَجُلٌ عُرَاعِرٌ»، أَيْ: سَيِّدٌ، و«رِجَالٌ عُرَاعِرٌ»^(٣)، و«رَجُلٌ
عَلَكَدٌ»، أَيْ: شَدِيدٌ، و«رِجَالٌ عَلَكَدٌ»^(٤).

ابْنُ عَمْرٍو^(٥): (الشُّعُوبِيَّةُ) - بَضَمُّ الشَّيْنِ -: قَوْمٌ يَصْغُرُونَ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ،

(١) هو أبو منصور بن نصر بن أسعد العبدي، تلمذ لابن الخشاب وأبي البركات الأنباري، توفي عام ٥٨٩هـ، والقصة تروى لأحمد بن أسد، أبي سعد الأسدي الهروي، كان أديبا فاضلا، عالما باللغة، توفي عام ٥٣٦هـ. انظر: المنتظم (١٢/١٦) ونزهة الألباء (٢٨٩) وبغية الوعاة (٤٠٤/٢).

(٢) يعني به الجواليقي، روى هذه القصة ابن الجوزي، وهو تلميذ الجواليقي. انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٢/١٦).

(٣) في المخطوط: (عرار)، وهو تحريف.

(٤) انظر: التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقي (٩٠٠).

(٥) قاله في شرحه على المفصل، عند قول الزمخشري: «وأبي لي أن أنفردَ عَنْ صَمِيمٍ أَنْصَارِهِمْ، وَأَمْتَارَ، وَأَنْضَوِيَّ إِلَى لَفَيْفِ الشُّعُوبِيَّةِ، وَأَنْحَازَ»، وهذا الكلام عن شرح (الشعوبية) بنصه قد أخذه ابن عمرون من ابن يعيش، وابن يعيش شيخ ابن عمرون، قد استفاد بعضا منه من التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/١) والتخمير (١٣٦/١) وشرح المفصل لابن الحاجب (١٣).



وَيُنْسَبُونَ إِلَى: (الشُّعُوبِ)، وهو جمعُ: (شُعْبٍ)، وهو ما تَشَعَّبَ مِنْ قبائلِ العربِ والعجمِ، ونظيره من النسبِ إلى الجمعِ: (أَبْنَاوِيٌّ) في: (أَبْنَاءِ فَارِسٍ).

وقيل^(١): جازَ النسبُ إلى لفظِ الجمعِ؛ لأنَّه لم يردْ معنى الجمعِ، وإنَّما أريدَ لفظُ: (شُعُوبٍ)، فلم يَكُنْ نسبًا إلى الجمعِ؛ لتعلُّقهم بظاهرِ قولِه تعالى^(٢): ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾.

أو قيل^(٣): (الشُّعُوبِيَّةُ) بلفظِ الجمعِ غَلَبَ على جيلٍ مِنَ العجمِ، ثمَّ قيلَ لِمُحْتَقِرِ العربِ: (شُعُوبِيٌّ)، وإن لم يكن منهم، وأضيفوا إلى الجمعِ؛ لَغَلَبَتِهِمْ على الجيلِ الواحدِ، كقولهم: (أَنْصَارِيٌّ).

* * *

وَمَعَ (فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، [فَعِلٌ] فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فُقُبْلَ]

«كَشَافٌ»^(٤): ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٥)، أي: منسوبة إلى الرِّضَا، والنسبةُ

نسبتان:

نسبةٌ بالحرفِ، ونسبةٌ بالصيغة، أو جعلُ الفعلِ لها مجازًا، وهو لصاحبها.

انتهى.

(١) قاله صدر الأفاضل. انظر: التخمير له (١/١٣٦).

(٢) الحجرات: ١٣.

(٣) قاله ابن الحاجب، وابن الحاجب أخذ بنصه من ابن سيده. انظر: المحكم لابن سيده

(١/٢٣٥) وشرح المفصل لابن الحاجب (١/٤٧).

(٤) انظر: الكشاف (٤/٦٠٣).

(٥) الحاقة: ٢١.

ومنه (لثال)^(١)، لِيَّاع اللؤلؤ، ثبت في كتاب «العين»^(٢): (لثال)، لصاحب اللؤلؤ، وكأنه يريد: بئعه.

وفي «التقريظ»^(٣) للزبيدي: «(لثال) غير جائز عند أبي حاتم»^(٤) وغيره من اللغويين، وقد أجازَه غير واحد، وليس هو من لفظ: اللؤلؤ.

ع: لأنَّ (فَعَّال) لا يكون إلا من ثلاثي، ضرورة أنَّ أحدَ عَيْنَيْه زائدٌ، وألفه زائدةٌ، فلم يبقَ معنا من الأصولِ إلا ثلاثةٌ، و(لؤلؤ) كُلهُ أصولٌ، كما تقولُ في (سَمْسِم)، فلو ادَّعَى أنَّ (لثالاً) منه، لكانَ الأقلُّ مبنياً من الأكثرِ، وذلك هدمٌ لا بناءٌ، وحكاياتُ اللغويين في ذلك مشهورةٌ، وإنَّما هذا مبنيٌّ على (لأل) مقدَّر.

* * *

وَعَبْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ [مُقَرَّرًا] عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا]



(١) في التحشية هذه كلها في المخطوط كُتبت (لثال) هكذا: (لال).

(٢) انظر: العين (٨/ ٣٥٤).

(٣) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين للزبيدي (٢٢١).

(٤) انظر: المخصص (٢/ ٣١٠).



[الوقف]

تَنْوِينًا ائْتَرَ فَتَحَ [اجْعَلْ أَلِفًا وَقَفًا وَتَلَوْ غَيْرَ فَتَحَ اخِذَفًا]

[ائْتَرَ فَتَحَ]: ولو بنائية، كقوله^(١):

وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

شع^(٢).

فإن قلت: إنما يشمل البناء خاصة دون الإعراب، فلا يدخل نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا».

قلنا له: ليس كذلك؛ لأن الوقف من الأحكام التصريفية، والفتح عند التصريفين يشمل حركتي الإعراب والبناء.

* * *

وَاخِذَفَ لَوْ قَفَ [فِي سَوَى اضْطِرَّارٍ صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ]

لم يذكر الناظم قيد الضرورة هنا في «تسهيله»^(٣)، ولا في «كافيتيه»، ولا في

(١) الرجز لأبي النجم العجلي. انظر: ديوان أبي النجم (٢٢٧) وإصلاح المنطق (٢٠٩).

(٢) انظر: شرح العمدة (٩٦٧/٢).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٨).

«شرحها»^(١)، ولا في «سبك المنظوم»^(٢)، ولا في «العمدة»^(٣)، ولا في «شرحها»^(٤).

وَأَشْبَهَتْ (إِذَا) [مُنَوَّنًا نَصَبَ قَالَفَا فِي الْوَقْفِ نُوْنَهَا قُلُوبَ]

كَانَ اللَّاتِقُ أَنْ يَلصَقَ هَذَا الْبَيْتَ بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ [ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوَّلَى مِنْ بُيُوتٍ فَأَعْلَمَا]

[وحذف يا المنقوص: نحو^(٥): ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾^(٦)، ﴿وَيَنْ حَبِيرٍ﴾^(٧)،

وَمِنْ الْإِثْبَاتِ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٨)، ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٩)، ﴿وَمَا

لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾^(١٠)، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾^(١١)، قَرَأَهُنَّ بِالْإِثْبَاتِ وَقَفًّا.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) انظر: سبك المنظوم (٢٨٢).

(٣) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٦).

(٤) انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٧).

(٥) مستفاد من ابن مالك. انظر: شرح العمدة (٢/ ٩٦٩) وما بعدها.

(٦) النحل: ١٠١.

(٧) الرحمن: ٤٤.

(٨) في المخطوط: (بن).

(٩) الرعد: ٧.

(١٠) النحل: ٩٦.

(١١) الرعد: ١١.

(١٢) الرعد: ٣٤.



وإن كانَ غيرَ منوّنٍ فالأكثرُ الإثباتُ، كذا أظنُّ^(١)، والذي في عبارته في «شرح العمدة»^(٢): «والأقيسُ إثباتُ الباءِ وصلًا ووقفًا، كما قرأ ابنُ^(٣) كثير^(٤): ﴿الْمُعَالِي﴾^(٥)، و﴿الْمُنَادِي﴾^(٦)، و﴿التَّنَادِي﴾^(٧)، و﴿الجَوَارِي فِي الْبَحْرِ﴾^(٨)، و﴿يَدْعُ الدَّاعِي﴾^(٩)، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي﴾^(١٠)، و﴿الصَّخْرَ بِالْوَادِي﴾^(١١)، وقد تحذفُ»^(١٢).
فعبارته: (الأقيسُ)، لا: (الأكثرُ)، وكذا عبارته في النظم هنا.

* * *

وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ [بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتِصَافِي]

* * *

-
- (١) الظن متوجه إلى (الأكثر).
(٢) انظر: شرح العمدة (٩٧١/٢).
(٣) في المخطوط: (بن).
(٤) كتبت هذه المواضع في المخطوط بالياء على قراءة ابن كثير، كما أشار المصنف، وهي في جميع المصاحف بغير ياء، موافقة لقراءة الجمهور.
(٥) الرعد: ٩.
(٦) ق: ٤١.
(٧) غافر: ٣٢.
(٨) الشوري: ٣٢.
(٩) القمر: ٦.
(١٠) القمر: ٨.
(١١) الفجر: ٩، وفي المخطوط: (الواد).
(١٢) انظر: شرح العمدة (٩٧٢/٢).

وَعَبَّرَهَا التَّائِيثِ [مِنْ مُحَرِّكَ سَكَّنَهُ أَوْ قَفَ رَائِمَ التَّحَرُّكِ]

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ [أَوْ قَفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا]

[أَوْ قَفَ مُضْعِفًا]:

يَقُولُ أَضِيحُ لَيْلٌ لَوْ يَفْعَلُ^(١)

إِلَّا أَنَّ هَذَا ضَرْوَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَضْعِيفٌ فِي الْوَصْلِ مِنْ «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»^(٢).

مُحَرِّكًَا وَحَرَكَاتٍ [انْقَلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا]

[أَوْ حَرَكَاتٍ انْقَلَا لِسَاكِنٍ]: كَقَوْلِهِ^(٣):

عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ

وَنَقْلُ فَتْحٍ [مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَضْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا]

(١) الرجز للزبيان، وينسب لهميان بن قحافة السعدي. انظر: ديوان الزبيان (١٥١) والصحاح (١٧١٤/٤).

(٢) انظر: شرح العمدة (٩٧٤/٢).

(٣) الرجز لزيادة الأعجم. انظر: ديوان زياد (٤٥) والكتاب (١٨٠/٤) والكمال (١٢١/٢).



وَالْقُلُوبُ إِنِ يُعَدِّمَ [نَظِيرٌ مُّتَنَبِّعٌ وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ]

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثٍ [الْإِسْمُ هَا جُعِلَ] إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ [تَصْحِيحٌ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ ائْتَمَى] قَالَ^(١):

بَلْ جَوُوزٌ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ

وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة^(٢) فيما كُتِبَ بالتاء، نحو^(٣):
﴿أَمْرَاتٌ نُوحٌ وَأَمْرَاتٌ لُوطٌ﴾^(٤)، وهي لغة حمير^(٥)، ومنه قول بعض ملوكهم^(٦) للذي
قال: «ثُبَّ»، يريد بذلك: «اجلس»، فظنَّ المَقُولُ له أنه يريد بذلك الظفَّور^(٧)، فألقى

(١) وهذا بعض أرجوزة لسؤر الذئب. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٩٥) وشرح الشافعية للرضي (٤/ ١٩٩) والخصائص (١/ ٣٠٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٢/ ٧٩٨).

(٣) كُتِبَت هذه الآيات في المخطوط بالتاء المبسوطة.

(٤) التحريم: ١٠.

(٥) انظر: الجمل لابن شقير المنسوب خطأ للخليل (٢٧٢).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والأضداد لابن الأنباري (٩٢) والخصائص (٢/ ٣٠).

(٧) كذا في المخطوط، وعند غيره: الوثوب، والقصة كما يرويها ابن السكيت: «وتقول: هذا عود ظَفَّاري، وجزعٌ ظَفَّاري، منسوب إلى مدينة باليمن يقال لها: ظَفَّار، قال الأصمعي: ودخل رجل من العرب على ملك من ملوك حمير فقال له: ثُبَّ - وثب بالحميرية: اقعِد - فوثب الرجل فتكسر، فقال الحميري: ليس عندنا عربيت، من دخل ظَفَّار حَمَرٌ.» =

نفسه من ذروة الجبل إلى حضيضه - قَالَ الجوهري^(١) عَنْ الْأَصْمَعِيِّ^(٢): «فَتَكَسَّرَ»،
وقال ابن^(٣) طَرِيفٍ: «فَمَاتَ» -^(٤): ليس عنده عَرَبِيَّةٌ، يريدُ: (عَرَبِيَّةً).
وقد حَكَيْتُ الحِكَايَةَ بِالنَّصِّينِ فِي بَابِ (النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ).

* * *

وَقَفَ بِهَا السَّكَبُ [عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلَّ] بِحَذْفِ آخِرِ كَ: «أَعْطِ مَنْ سَأَلَ»
قوله: (بِحَذْفِ آخِرِ) لجزم، نحو: «لَمْ يَعْه، وَلَمْ يَزْمِهِ»، أو وَقَفَ، نحو^(٥):
﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَهُ﴾.

* * *

وَلَيْسَ حَتْمًا [فِي سَوَى مَا كَ: (ع) أَوْ كَ: (بِع) مَجْزُومًا فَارِعَ مَا رَعَوْا]
قوله: (كَ: (ع) أَوْ كَ: (بِع)) مقتضاه أَنْ يَوْقَفَ بِالْهَاءِ فِي مِثْلِ: ﴿وَلَا تَلُفْ فِي
صَبَقٍ﴾^(٦)، وفيه نظر؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ حَذْفَ آخِرِ هَذَا الْفِعْلِ لَيْسَ وَاجِبًا.
وَلْيَنْظُرْ فِي: ﴿وَمَنْ تَقِ السَّيَّاتِ﴾^(٧)، كَيْفَ يَوْقَفُ عَلَى: ﴿تَقِ﴾؟

* * *

= انظر: إصلاح المنطق (١٢٣).

(١) انظر: الصحاح (١/ ٢٣١).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (١٢٣) والخصائص (٢/ ٣٠).

(٣) في المخطوط: (بن).

(٤) ما بعد هذا مقول قوله: «ومنه قول بعض ملوكهم».

(٥) الأنعام: ٩٠.

(٦) النحل: ١٢٧.

(٧) غافر: ٩.



وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ [إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا هَا إِنْ تَقَفَ] قوله: (إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا): وَمِنْ ثَمَّ بَطَلَ قَوْلُ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ^(١) فِي: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾^(٢) إِنْ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَقَوْلُ الْكَسَائِيِّ^(٣) فِي: ﴿يَمَّا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾^(٤)، وَبَعْضُهُمْ^(٥) فِي: ﴿فِيمَا آغَوَيْتَنِي﴾^(٦) إِنْ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِيْهِنَّ. قوله: (وَأَوَّلُهَا هَا) وبذلك قرأ البرزجي^(٧) في جميع ما ورد في التنزيل من ذلك.

* * *

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي [سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ: «اِقْتِضَاءٌ مَّ اقْتَضَى؟»] تَلَخَّصَ أَنَّهَا تَجِبُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: هَذِهِ، وَمَسْأَلَةٌ: «لَمْ يَعْهْ، وَعِة».

* * *

وَوَضُلُ ذِي الْهَاءِ [أَجَزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا]

* * *

(١) انظر: تفسير الرازي المسمى بمفاتيح الغيب (٤٠٦/٩).

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) هذا مذهب الفراء، ونسبة هذا للكسائي غريب جداً، بل كتب النحاة مليئة بأن الكسائي قد ردّ على المفسرين ذهابهم إلى أنها استفهامية، ومنهم ابن هشام نفسه في المغني. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٧٤/٢) والأزهرية (٢٦) وأمالى ابن الشجري (٥٥٧/٢) ومغني اللبيب (٣٩٤).

(٤) يس: ٢٧.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي (٢٢٠/٤) والتفسير البسيط (٥٠/٩).

(٦) الأعراف: ١٦.

(٧) انظر: جامع البيان (٨٢٤/٢).

وَوَضَّلَهَا بِغَيْرِ [تَحْرِيبِكَ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُخِصِنَا]

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ [لَفْظُ الْوَضَلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظَمًا]

أظهر حمزة^(١) النون في: ﴿طَسَرَ﴾^(٢)، وأظهر غيرُه النون^(٣) من: ﴿يَسَ﴾^(٤) و﴿قَرَأَنَ﴾^(٥)، و: ﴿نُونٌ وَالْقَلَمُ﴾^(٦)، والنون الساكنة لا تظهر عند الميم والواو. والجواب: أن حروف التهجي مبنية على الوقف، فالسكوت مقدّر على كل منها، ولذلك وصلوها غير معربة.

ونظيره^(٧): بناؤهم أسماء الأعداد على الوقف؛ لتقديرهم السكوت على كل اسمٍ منها، فقالوا^(٨): «وَاحِدٌ، اِثْنَانٌ، ثَلَاثَةٌ، أَرْبَعَةٌ»، ثم قالوا: «وَاحِدِ اِثْنَانٍ»، بإلقاء حركة الهمزة على الدال، وقرأ الأعشى عن أبي بكر^(٩): ﴿أَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ﴾^(١٠)، بقطع الهمزة، وقالوا: «ثَلَاثَهْرَبَعَةٌ»^(١١)، بالنقل، وإبقاء الهاء غير مبدلة من تاء،

(١) انظر: السبعة (٤٧٠).

(٢) الشعراء: ١.

(٣) انظر: السبعة (٦٤٦).

(٤) يس: ١ - ٢.

(٥) القلم: ١.

(٦) في المخطوط: (ونظير).

(٧) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي (٣٣/٤).

(٨) انظر: الحجة (٦/٣) والبحر المحيط (٣٨٩/٢).

(٩) آل عمران: ١ - ٢.

(١٠) انظر: الخصائص (٣٠٦/٣) والبحر المحيط (٣٣٤/٣).



فلهذا يجبُ الادّغامُ فيما قدّمنا.

ونظيرُ ذلك: هاءُ السكتِ في مثلِ: ﴿مَالِيَّةٌ ۝ هَلَكَ﴾^(١)، مِنْهُمْ مَنْ ادَّعَمَ؛ نظرًا إلى اجتماعِ المثلينِ في الجملةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَظْهَرَ؛ لأنَّ الهاءَ في نيةِ الموقوفِ عليه، وعلى هذا لا يجبُ النقلُ لورشٍ^(٢) في: ﴿كُنْيَةٌ ۝ إِنِّي﴾^(٣).



(١) الحاقة: ٢٨-٢٩.

(٢) انظر: الإقناع (١/١٦٩-٣٨٩).

(٣) الحاقة: ١٩-٢٠.

الإمالة

لقد أبعَدَ أبو الفتح في «الخصائص»^(١) حيث سَمَّى (الإمالة): (ادَّغَامًا صَغِيرًا)، وَجَّهَ ذلك بأنَّ الادَّغَامَ المألوفَ: إنما هو تقريبُ صوتٍ مِنْ صوتٍ، والإمالةُ إنّما وَقَعَتْ في الكلامِ لتقريبِ صوتٍ مِنْ صوتٍ؛ ألا ترى أَنَّكَ قَرَّبْتَ فَتْحَةَ الْعَيْنِ مِنْ: (عَالِمٍ) إلى كسرة اللامِ، بأنْ نَحَوْتَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ، فأملتَ الألفَ نحوَ الياءِ، وكذلك: (سَعَى، وَقَصَّى)، نحوْتَ بالألفِ نحوَ الياءِ التي انقلبت عنها.

قال^(٢): «وإنَّما احتَطْنَا لهذا البابِ بهذه»^(٣) التسمية التي هي: (الادَّغَامُ الصَّغِيرُ)؛ لأنَّ فيها إيذانًا بأنَّ التقريبَ شاملٌ للموضِعَيْنِ، وأنَّه هو المرادُ الْمُبَغْيُ في كلتا الْجِهَتَيْنِ».

* * *

الْأَلِفَ الْمُبْدَلِ [مِنْ يَافِي طَرَفٍ أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلْفَ]
[الْأَلِفَ الْمُبْدَلِ]: بدأ بالسببِ الحرفي؛ لأنَّه أَقْوَى مِنَ الْحَرَكِي، وهما أَقْوَى مِنَ الْمُنَاسِبَةِ؛ فلهذا أَخْرَجَ عَنْهُمَا، وبدأ بالمقدَّرِ؛ لأنَّه أَقْوَى فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الظَّاهِرِ،

(١) انظر: الخصائص (١٤٣/٢).

(٢) انظر: الخصائص (١٤٧/٢).

(٣) في المخطوط: (هذه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط: (كلتي)، رُسمت بالألف المقصورة.

عكس ما يقتضيه القياس.

و: (الأَلِفَ) مفعولٌ، و: (المُبْدَلُ) صفةٌ، على تذكير الحرف، و: (في طَرَفٍ) حالٌ من (الأَلِفِ)، و: (اليَا) فاعلٌ باسمِ الفاعلِ، و: (خَلَفَ) حالٌ، وَقَفَ عليه على لغةٍ ربيعة^(١)، أو خبرٌ للوصفِ الموصولِ به، على تأويله بـ: (الصَّائِرِ)، وهو عندي حَسَنٌ، ولا أراهم يقولونَ به.

و: (دُونُ)^(٢) ظرفٌ في موضعِ الحالِ مِنَ الضميرِ المجرورِ بـ: (مِنْ)، و: (مَزِيدٌ) على حذفِ موصوفٍ ومضافٍ، أي: دُونُ مُمَارَاجَةٍ حَرْفٍ مَزِيدٍ، و: (لِمَا) البيتُ، أصلُه: وَحُكْمٌ مَا عَدِمَ الهَاءُ مِمَّا فِيهِ سَبَبُ الإِمَالَةِ ثَابِتٌ لِمَا تَلِيَهُ الهَاءُ مِمَّا فِيهِ ذَلِكَ، فَقَدَّمَ الخبرَ على مبتدئه، ومعمولَ الصلةِ على عامِلِهِ.

* * *

دُونُ مَزِيدٍ [أَوْ شُدُوزٍ وَلِمَا يَلِيهِ هَا التَّائِيثِ مَا الهَا عِدِمًا]

* * *

وَهَكَذَا بَدَلُ [عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُؤَلُّ إِلَى (فِلْتُ) كَمَا ضِي (خَفَ، وَدِنْ)]
كما تُمَالُ الأَلِفُ المتطرفةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتين، كذلك تُمَالُ الأَلِفُ المتوسطةُ لسببٍ مقدَّرٍ في مسألتين، وذلك كونُها منقلبةً عن حرفٍ مكسورٍ، وأوَّ كان، كـ: (خَافَ)، أو ياءً، كـ: (هَابَ)، أو عن ياءٍ، كـ: (طَابَ، وَدَانَ)، ويجمعُ المسألتين

(١) فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون. انظر: الحجة (١/ ١٤١) وسر صناعة الإعراب

(٢/ ٤٧٧) وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٨٠).

(٢) التي في البيت التالي.

ما ذَكَرَ النَّاظِمُ مِنَ الضَّابِطِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ أُمِيلُ: (خَافَ)؟

قُلْتُ: لِلْكُسْرَةِ الْمَقْدَّرَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فذ: (طَابَ)؟

قُلْتُ: لِلْيَاءِ الْمَقْدَّرَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فذ: (هَابَ)؟

قُلْتُ: لَهُمَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا ذَكَرَ الْمُمَالَ لِكُسْرَةٍ مَتَطَرِفَةٍ.

قُلْتُ: لَا يُمْكِنُ وَجُودُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ لَا يَسْتَحِقُّ حَرَكَةً إِلَّا فِي الْمَبْنِيِّ السَّاكِنِ
مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِيمَا آخِرُهُ أَلْفٌ.

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ [وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ (هَآ) كَذ: «جِيئَهَا أَدْرُ»]

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ [كَسِرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسِرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ]

فِي «الْخَصَائِصِ»^(١): (بَابُ إِقْلَالِ الْحَفْلِ، بِمَا يَلْطَفُ مِنَ الْحُكْمِ): «قَالُوا:
«مَرَزْتُ بِحِمَارٍ قَاسِمٍ»، وَ«نَزَلْتُ سَفَارٍ قَبْلُ»، فَكُسِرَتِ الرَّائِيْنِ فِي الْحُكْمِ وَاحِدَةً، وَإِنْ
كَانَتِ الثَّانِيَةُ لَازِمَةً.

(١) انظر: الخصائص (٢٢/٣).

واستقْبَحُوا: «قَامَ [و]»^(١) زَيْدٌ، و«قُمْتُمَا وَزَيْدٌ»، وإن كَانَ الْفَاعِلُ مَلْفُوظًا بِهِ

فِي الثَّانِي.

وَجَمَعُوا فِي الرَّذْفِ بَيْنَ: (عَمُودٌ، وَيَعُودُ)، وَإِنْ كَانَتْ وَאוُ (يَعُودُ) تَتَحَرَّكُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، نَحْوُ: «هَذَا أَعُوذُ مِنْكَ»، وَ: «عَاوَدْتُهُ»، وَأَيْضًا فَأَصْلُهَا فِي (يَعُودُ): (يَعُودُ)، وَكَذَا جَمَعُوا بَيْنَ: (بَابٌ، وَكِتَابٌ)، وَالْأَوَّلَى أَصْلُهَا مَتَحَرِّكَةً^(٢).

كَسْرًا وَقَصْلُ الْهَاءِ [كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ فَ: (دِرْهَمًا) مَنْ يُعِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ]

[وَقَصْلُ الْهَاءِ كَلَا فَضْلٍ يُعَدُّ؛ لَخَفَائِهَا.

قَالَ ابْنُ بَرِّي^(٣) فِي قَوْلِهِ^(٤):

رُوِيْدَكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ الْجَلِيلُ تَأَنَّ وَعُدُّهُ مِمَّا تُنِيلُ

«الْبَصْرِيُّونَ»^(٥) يَقُولُونَ: «وَعُدُّهُ»، بَضَمٌ الدَّالِ لَا غَيْرَ، وَكَذَا: «شُدُّهُ، وَمُدُّهُ،

وَزُرُّهُ»؛ لِأَنَّ الْهَاءَ عِنْدَهُمْ خَفِيَّةٌ، لَا اعْتِدَادَ بِهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «عُدُّوْ، وَشُدُّوْ»^(٦)، وَأَهْلُ

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الخصائص.

(٢) انظر: الخصائص (٣/ ٢٤).

(٣) انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري (١٢٨/ ٢).

(٤) لأبي الطيب المتنبي، من الوافر. انظر: ديوان المتنبي (٢٦٣) وشرح الإفليلي (١/ ١٧٩)

واللامع العزيزي (٨٦٩) وشرح الواحدي (١٩٤).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٢).

(٦) يريد أن الدال بإشباع ضمها، لا يريد أن هذه الواو ضمير، فتنبه.

الكوفة^(١) يُجِزُونَ: «عُدَّة، وَعُدَّة، وَعُدَّة»، وهذا لا يُجِزُهُ ص إلا مع عدم الهاء، فتقول: «عُدَّ، وَعُدَّ، وَعُدَّ»، وقد ذكر ثعلب في «الفصيح»^(٢) أَنَّهُ يَقَالُ: «زُرَّة، وَزُرَّة، وَزُرَّة»^(٣)، وقد أعلمتكَ أَنَّ هذا مذهب الكوفيين لا غير». انتهى بنصه.

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَا [يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَأ]

إِنْ كَانَ مَا [يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ] ع: الرأ غير المكسورة لا تَكْفُ ما ظَهَرَ مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالْأَلِفِ، فَلَوْ انْفَصَلَتْ لَمْ تَكْفُ، نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ^(٤) الْمُصَنِّفُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٥)، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَرْفَ الْإِسْتِعْلَاءِ فِي الْكَفِّ وَشُرُوطَهُ: «وإن فُتِحَتِ الرأ المتصلة^(٦) بِالْأَلِفِ، أَوْ ضُمَّتْ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُسْتَعْلِيِّ غَالِبًا».

وَكَذَا فِي «السَّبْكِ»^(٧) وَفِي «الْمَوْصَلِ»^(٨). انتهى.

(١) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٢) انظر: الفصيح (٢٦٧).

(٣) نص ثعلب: «وَزُرَّة، وَزُرَّة، وَزُرَّة، مثل: مُدَّ، وَمُدَّ، وَمُدَّ».

(٤) هذه التحشية حتى الآخر ستكرر فيما يلي.

(٥) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٦) في التسهيل: (متصلة).

(٧) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٨) يقصد به كتاب الموصول في نظم المفصل للإمام ابن مالك، وهذا الكتاب مفقود، وقد =

وفي «المِفْتَاح»^(١): «وَيَمْنَعُ إِمَالَةَ الْأَلْفِ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ وَجُودِ مُقْتَضِيهَا أَحَدُ ثَمَانِيَةِ أَحْرَفٍ، وَهِيَ الرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، نَحْوُ: (رَاشِدٌ)، وَ«هَذَا إِزَارُكَ»، وَ«رَأَيْتُ إِزَارَكَ».

وفي «المُفَصِّل»^(٢): «الرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ مَنَعَتْ مَنَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ، تَقُولُ: «هَذَا رَاشِدٌ»، وَ«هَذَا حِمَارُكَ»، وَ«رَأَيْتُ حِمَارَكَ».

* * *

كَذَا إِذَا قُدِّمَ [مَالَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثَرُ الْكَسْرِ كَ: «الْمِطْوَاعُ مِرْ»]

* * *

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ [وَرَأَيْتُكَفُّ بِكْسِرِ رَا كَ: «غَارِمًا لَا أَجْفُو»] قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ رَا) حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: (رَاءٌ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَلْفِ)، فَلَوْ انفَصَلَتْ لَمْ تَكْفُ، نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ.

وفي «التَّسْهِيل»^(٣): «وَإِنْ فُتِحَتْ الرَّاءُ الْمُتَّصِلَةُ^(٤) بِالْأَلْفِ، أَوْ ضُمَّتْ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُسْتَعْلِيِّ غَالِبًا».

= نثره ابن مالك في كتابه المسمى: (سبك المنظوم وفك المختوم) الذي قال عنه ابن هشام: (السبك). انظر: سبك المنظوم (١٨٤).

(١) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٢) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٣) انظر: التسهيل (٣٢٦).

(٤) في التسهيل: (متصلة).

وكذا في «سَبْكِ الْمَنْظُومِ»^(١) وفي «الْمُؤَصَّلِ»^(٢). انتهى.

وفي «المِفْتَاحِ»^(٣): «وَيَمْنَعُ مِنَ الْإِمَالَةِ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ وجودِ مُقْتَضِيهَا أَحْدَ ثَمَانِيَةِ أَحْرَفٍ، وهي الرَاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، نحوُ: «رَاشِدٌ»، و«هَذَا إِزَارُكَ».

وفي «الْمُفَصَّلِ»^(٤): «الرَاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلَّيْتَ الْأَلْفَ مَنَعَتْ مَنَعَ الْمُسْتَعْلِيَةِ، تقولُ: «هَذَا رَاشِدٌ»، و«هَذَا حِمَارُكَ»، و«رَأَيْتُ حِمَارَكَ»^(٥).

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَدَ (عِمَادًا) وَ^(٦): ﴿تَلَا﴾

وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْصِلْ [تَمَكُّنًا] دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا) قولُه: (غَيْرَ هَا) المرادُ: (هَا) المستعملةُ ضميرًا، لا: (هَا) التَّنْبِيهِ، ولا أَعْمُ.

(١) انظر: سبك المنظوم (٢٨٠).

(٢) لم يوقف عليه حتى الآن.

(٣) انظر: مفتاح الإعراب (١٦٧).

(٤) انظر: المفصل (٤٧٣).

(٥) معظم هذه الحاشية مأخوذة من حاشية سابقة بقليل.

(٦) الشمس: ٢.



وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ [رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ ك: «لِلْأَيْسَرِ مِلَّ تُكْفَى الْكُلْفُ»]

* * *

كَذَا الَّذِي يَلِيهِ [هََا التَّأْنِيثِ فِي وَقَفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ]

[كذا الذي يليه ها التأنيث]؛ لمشابهة الهاء لألف التأنيث معنى، ومخرجاً، وسكوناً، وخفاءً، وزيادةً، واستلزاماً للفتحة، فهذه ستة، وإنما لم تُمل في الوصل؛ لأنها فيه تاءٌ، والتاء لا تُشبه الألف.

قوله: (إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ)؛ لأنَّ سكونها قبل الهاء أزال بعض شبهها بهاء التأنيث، ولأنَّ الحرف المُمَال لا بُدَّ له من حرفٍ متحرِّكٍ قبله؛ ليقرب فتح ذلك الحرف من الكسرة، فيكون ذلك التقريب سُلماً إلى إِمَالَتِهِ، والألف ساكنةٌ، لا يُمكن ذلك فيها، ولأنَّ الألف لو أُمِيت لم يكن ذلك إلا إِمَالَةً ما قبلها، ولو فُعِلَ ذلك لَظُنَّ أنَّ الإِمَالَةَ لِلْأَلِفِ دُونَ الْهَاءِ.



التَّصْرِيفُ

التصريفُ في اللُّغة: التحويلُ مُطلقاً، وفي الاصطلاح: تحويلُ خاصٍّ، وهو: تحويلُ الكلمةِ لأمرٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، فالأوَّلُ: كتحويلِ المصادرِ إلى أفعالِها؛ لقصدِ الدلالةِ على تعيينِ زمنِ الحدثِ، والثاني: كتحويلِ (الْقَوْلِ)^(١) إلى (قَالَ)؛ لقصدِ التخفيفِ.

ومتعلِّقه^(٢) مِنَ الكَلِمِ نوعان: الأسماءُ التي لم تتوغَّل في مشابهةِ الحروفِ، والأفعالُ التي ليست جامدةً، ولها الإضافةُ في ذلك، ويمتنعُ مِنْ ثلاثة: الحروفُ، والأسماءُ الْمُتَوَعِّلَةُ في مشابهَتِها، والأفعالُ الجامدةُ.

* * *

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ [مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِي]
قوله: (وَشِبْهُهُ) يدخلُ جميعُ أنواعِ الشَّبهِ المذكورةِ في أوَّلِ الكتابِ^(٣)، وليسَ

(١) لعله يقصد: (قَوْلَ).

(٢) يقصد التصريف.

(٣) يعني قول ابن مالك في باب المعرب والمبني:

لَشَبِّهِ مِنَ الحُرُوفِ مُذْنِي	وَمِنْ يـــــــ
وَالْمَعْنَوِي فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)	كَالشَّبِّ الوَضْعِيِّ فِي اسْمِي «جِئْتَنَا»
تَأْتُرُ وَكَافَتْ قَارِأً صَلاً	وَكَتَابَةً عَنِ الْفِعْلِ بِلَا



شَرَطُ ذَلِكَ التَّوَعُّلُ، بِخِلَافِ الشَّبْهِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا الْأَفْعَالُ الْجَامِدَةُ؛ فَإِنَّهَا تُشَبِّهُ الْحُرُوفَ أَيْضًا؛
لِلزُّومِهَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً.

* * *

وَلَيْسَ أَذْنَى [مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا]
قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ) كَأَنَّ الصَّوَابَ عِنْدِي: (فَلَيْسَ)، أَيْ: بِالتَّفْرِيعِ^(١) عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ
التَّصْرِيفُ فِي حَرْفٍ وَشَبْهِهِ.

وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ مَا أَرَادَ أَنْ يَسُوْقَهُ هَذَا الْمَسَاقَ، وَلَكِنَّهُ سَاقَهُ مَسَاقَ
عَلَامَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَفْهُومُهُ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ مُطْلَقًا يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.
قُلْتَ: الْعَلَامَاتُ لَا مَفْهُومَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ انْعِكَاسُهَا، وَأَيْضًا فَاْلْمَفْهُومُ
لَا عُمُومَ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ^(٢).

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ مَا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ وَمَا لَا يَدْخُلُهُ فَاعْلَمْ - أَوْ: وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ
أَنَّ التَّصْرِيفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ، وَالْإِسْمِ الَّذِي لَمْ يَتَوَعَّلْ فِي مِثَالِهِ
الْحُرُوفِ فَاعْلَمْ - أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا قِسْمَانِ: مُجَرَّدٌ وَمَزِيدٌ فِيهِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا بَدَايَةٌ، وَنَهَايَةٌ،
وَأَوْرَاقٌ.

فَأَمَّا الْإِسْمُ الْمُجَرَّدُ فَبَدَايَتُهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، لَا يَنْقُصُ عَنْهَا، ك: (رَجُلٌ، وَفَرَسٌ)،

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (فَالْتَفْرِيعُ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَعِنْدَ الْعِلْمِيِّ (٢/٤٩٨): (وَالْتَفْرِيعُ).

(٢) انْظُرْ: الْمُسْتَصْفَى (٢٣٩).

ونهايته خمسة، لا يزيد عليها، ك: (سَفَرَجَلٍ، وَجَحْمَرِشٍ)، وبينهما واسطة، وهي ذوات الأربعة، ك: (جَعْفَرٍ)، فهذه بداية الاسم، ونهايته، وواسطته.

وأما أوزانه فأحد وعشرون: أحد عشر للثلاثي، وستة للرباعي، وأربعة للخماسي، والقياس أن يكون للثلاثي اثنا عشر، ولكن سقط منها واحد، وهو مكسور الفاء مضموم العين، وبقي ما عداه، ثم تذكر أمثلتها.

وأما الفعل المجرد فبدايته ثلاثة، ونهايته أربعة، ولا واسطة بينهما.

وأما الأوزان فسته أوزان: أربعة في الثلاثي: (فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفُعِلَ)، واثنان في الرباعي: (فَعَّلَ، وَفُعِّلَ)، وهذان الوزنان أهملهما الناظم، ولا عذر له في ذلك، وأهمل أيضا أوزان المزيد فيه؛ لانتشاره، ووضع هذه المقدمة على الإيجاز.

وَمُنْتَهَى اسْمٍ [خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُرْزَدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا]

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِيِّ [اِفْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسَرَ وَرَزَدَ تَسْكِينًا ثَانِيَةً نَعْمًا]

و(فَعِلَ) أَفْعِلَ [وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَضَائِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ: (فُعِلَ)]

قوله: (فُعِلَ) بالتكثير؛ لإرادة معنى التنويع، أي: نوع ما من الفعل، وهو صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله.

ع: إن قيل: كيف أهملوا (فُعِلَا)؛ لثقله، مع أن (فُعِلَا) أثقل منه؛ لأن الضمة أثقل من الكسرة؟

قلنا: لا نسلّم أن الكسرة مُطلقاً أخفُّ، بل الانتقال من ضمٍّ إلى كسرٍ أثقل من الانتقال من ضمٍّ إلى ضمٍّ؛ فلهذا جاء: (عُنُق)، ولم يجرِ (فُعُل) إلا فيما شذَّ. ونظيرُ هذا أنَّهم استقلوا: «يُوعِدُ»، فقالوا: «يَعِدُ»، ولم يستقلوا: «يُوضُّؤُ»، مع أنَّ الضمة أثقل من الكسرة؛ لأنَّ الخروجَ من ضمٍّ إلى ضمٍّ، ومن كسرٍ إلى كسرٍ، أخفُّ عليهم من الخروجِ من ضمٍّ إلى كسرٍ، ومن كسرٍ إلى ضمٍّ.

* * *

وافتَحَ وَضُمَّ وَانْكَسِرَ [الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوُ «ضَمِنَ»] ع: لا يَخْتَلِفُ وَزْنُ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ بِاعْتِبَارِ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، أَمَّا آخِرُهُ؛ فَلَأَمْرَيْنِ:

أحدهما: القاعدةُ المستمرةُ فيه وفي غيره: أنَّ الوزنَ لا يكونُ باعتبارِ الآخرِ. والثاني: أنَّ آخِرَهُ حالةٌ واحدةٌ دائماً، وهي البناءُ على الفتحِ، فهي موجودةٌ في جميعِ أوزانه، فأنَّى يَخْتَلِفُ اعتبارهُ بحسبِها؟! وأمَّا أولُهُ؛ فَلأنَّهم أوجبوا انفتاحه تخفيفاً؛ لأنَّ الفعلَ ثَقِيلاً، والضمَّةُ والكسرةُ ثَقِيلان، والسكونُ لا سَبِيلَ إليه؛ لأنَّه يستدعي اجتلابَ همزةِ الوصلِ، وكلامنا في المجرَّد.

فتلَخَّصْ أنَّ الأوَّلَ كالآخرِ، فلم يبقَ [إلا] ^(١) اعتبارُ وسطِهِ، وهو لا يكونُ ساكنًا؛ لأمرين:

(١) ساقطة من المخطوط، والمعنى لا يستقيم إلا بها.

أحدهما: أَنَّ آخِرَهُ مُعَرَّضٌ لِلسُّكُونِ إِذَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ، فَلَوْ سَكَنَ مَا قَبْلَهُ التَّقَى سَاكِنَانِ.

والثاني: أَنَّهُمْ دَلُّوا بِحَرَكَةِ وَسْطِهِ عَلَى الْمَعَانِي، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا (فَعَلَ) لِلْسَّجَايَا وَنَحْوِهَا، وَ(فَعَلَ) لِلْأَعْرَاضِ وَنَحْوِهَا، وَ(فَعَلَ) لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ؟
فهذانِ أمرانِ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، يُوجِبَانِ حَرَكَةَ الْوَسْطِ، وَثَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ لِلْفَعْلِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ بِاعْتِبَارِ وَسْطِهِ، فَكَانَتْ أَبْنِيَتُهُ ثَلَاثَةً.

وَمُتَّهَاهُ أَزْبَعُ [إِنْ جُرِّدَا] وَإِنْ يُرْزَدُ فِيهِ فَمَاسِئًا عَدَا]

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ [رُبَاعٍ: (فَعْلَلُ، وَفَعْلَلُ، وَفَعْلَلُ، وَفَعْلَلُ)]
[فَعْلَلُ]: بفتح أوله وثالثه، وَضَمَّهِمَا، وَكَسْرِهِمَا، مع سُكُونِ الثَّانِي فِيهِنَّ،
وبكسر الأولِ وفتح الثالثِ وسُكُونِ الثَّانِي، وعكسِ هذا في غَيْرِ الْأَوَّلِ، وهذه مُتَّفَقَةٌ
عليها، وَضَمُّ الْأَوَّلِ وفتح الثالثِ، ولا خِلافَ في ثُبُوتِهِ، ثُمَّ قَالَ س^(١): مُفَرَّغٌ عَنْ
مُضْمُومِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٢) وَالْكَوْفِيُّونَ: بِلِ صِيغَةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَالنَّاطِقُ
اتَّبَعَهُمْ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣)، وَاتَّبَعَ سَ هُنَا.

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٣٥) وما ينصرف للزجاج (١٦) وأبنية سيويه للزبيدي (١٢٧).

(٢) انظر: المنصف (١/ ٢٧) والأصول (٣/ ٣٣٦).

(٣) انظر: التسهيل (٢٩١).



وَمَع (فَعَلَ): [(فُعِلَ) وَإِنْ عَلَا فَمَع (فَعَلَ) حَوَى (فَعَلَا)]
 قوله: (فُعِلَ) ع: ولعدم ثبوته عند س^(١) قَالَ في (سُودَدَ): «إِنَّه مَلْحَقٌ بِمَا لَمْ
 يَجِئْ»، وَقَالَ ج ص^(٢): «لَمَّا رَأَى إِظْهَارَهُ مُوجِبًا لَذَلِكَ قَالَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ مَا يَلْحَقُ
 بِهِ؛ لِأَنَّ مَا اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا ثَبَتَ».

(جُحَدَبَ): (فُعِلَ)، إِمَّا فَرَعٌ عَن (فُعِلَ)، أَوْ أَصْلٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
 (فُعِلَ)، فَمِنْ ثَمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نَوْنَ: (جُنَدَبَ) زَائِدَةٌ، وَأَنَّهُ (فُنَعَلَ)، لَا: (فُعِلَ)؛
 لانتفاء (فُعِلَ)، أَوْ قَلْبِهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ^(٣).

أُثْبِتَ فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٤): (فُعِلَ)، وَقَالَ: «أُثْبِتُهُ - وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ نَفَاهُ؛
 لشدوذه - لِأَنَّهُمْ إِذَا أُثْبِتُوا (فِعَلًا)، وَلَمْ يَجِئْ مِنْهُ إِلَّا لَفْظَةً أَوْ لَفْظَتَانِ، فَهَذَا أَوْلَى،
 نَحْوُ: (زَنْبُرٍ، وَضَيْبُلٍ)، وَ(خَرْفُ) حَكَاهُ ابْنُ سَيِّدِهِ^(٥)، وَ(زِعْبِرٍ) حَكَاهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٦)،
 وَ(نَنْبُلٍ) حَكَاهُ أَبُو الطَّيِّبِ اللَّغَوِيُّ^(٧)».

(١) انظر: الكتاب (٤/٣٢٦).

(٢) (ج): اختصار لابن جني، و(ص): اختصار لكتاب الخصائص. انظر: الخصائص (٢/٣٤٥).

(٣) انظر: الكتاب (٤/٢٦٩) والأصول (٣/٢٠٥).

(٤) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (٢/٣٩٥) والمخصص لابن سيده أيضًا (١/٣٨٤).

(٦) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه (٨٧).

(٧) في إحدى النسخ المخطوطة للممتع في التصريف لابن عصفور بخط أبي حيان على الهامش:

«نبل بمعنى الداهية عن أبي الطيب الحلبي، وخرف وبرعم وزعبر عن ابن جني وابن سيده

وآخرين». انظر: الممتع (٥٦) وشرح الغاية (٢٢٦).

ثُمَّ قَالَ - أَعْنِي أَح^(١) فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ»^(٢): «وَقَدْ أَثْبَتَ بَعْضُهُمْ (فَعْلَلًا)، حَكَى
أَبُو عُبَيْدَةَ^(٣): (طَحْرِبَةً)، بِفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ^(٤).
وَقَدْ أَثْبَتَ كُ وَالْأَخْفَشُ^(٥) (فُعْلَلًا)، ك: (جُخْدَبٍ، وَبُرْقَعٍ)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ
مَالِكٍ^(٦)، مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِمْ: (عُنْدَدٌ)^(٧).

* * *

كَذَا (فُعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ) وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى
قَوْلُهُ: (لِلزَّيْدِ) نَحْوُ: (مُسْحَنَكِيٍّ، وَمُحَرَّنَجِمٍ)، وَمِنْهُ: (جَنْدِلٌ)، وَأَصْلُهُ عِنْدَنَا:
(جَنْدِيلٌ)، وَفَاقًا لِلْفَرَّاءِ وَالْفَارَسِيِّ^(٨)، لَا: (جُنَادِلٌ)، خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ^(٩)، وَمِنْهُ: (عَرَنْتُنْ،
وَعُلْبِطٌ)، أَصْلُهُمَا: (عَرَنْتُنْ^(١٠)، وَعُلَابِطٌ).

(١) اختصار ل: (أبو حيان).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٣) انظر: الاستدراك على أبنية سيبويه للزبيدي (٢٨)، ولعله يقصد أبا عبيد. انظر: الأمثال لأبي عبيد (٣٩١).

(٤) قال ابن مالك في إيجاز التعريف: «والطحربة الملبوس الحقيقير، حكاه أبو عبيدة». انظر: إيجاز التعريف (٧٦).

(٥) انظر: الأصول (٣/٣٣٦).

(٦) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (٦٤).

(٧) انتهى النقل عن أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٢٦).

(٨) انظر: تهذيب اللغة (١١/٣٢١) والتسهيل (٢٩١).

(٩) انظر: الكتاب (٣/٢٢٨) - (٤/٢٨٩).

(١٠) في المخطوط: (عراتن)، وهو تحريف. انظر: الكتاب (٤/٢٨٩) والأصول (٣/١٨٤) =

(أَوِ النَّقْصِ) نحو: (يَدٌ، وَدَمٌ، وَكُلٌّ، وَبَعٌ، وَخَفٌ).

قوله: (لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْصِ): بَقِيَ عَلَيْهِ: (أَوْ لِلشُّدُوذِ)، نحو: (زَنْبُورٌ)، و(خِرْفَعٌ) للقطنِ الفاسدِ، (أَوْ شَبَّهِ الحِرْفِ)، نحو: (كَمْ، وَمَنْ)، (أَوْ التَّرْكِيبِ)، نحو: (مَعْدِي كَرَبٌ)، (أَوْ العُجْمَةِ)، ك: (بَلَخَشٌ، وَسَرَخَسٌ)، ذكرهنَّ في «التَّسْهِيلِ»^(١).

والجوابُ: أَنَّ الشَّاذَّ لَا مَعْمُولَ عَلَيْهِ، وَشَبَّهِ الحَرْفِ لَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ؛ فَهُوَ بِمَعْزَلٍ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَالنَّظَرُ فِي أَوْزَانِ البَسَائِطِ، فَأَمَّا المَرْكَبُ فَمِنْ حَيْثُ هُوَ مَرْكَبٌ فَلَا وَزْنَ لَهُ، وَالكَلَامُ فِي لُغَةِ العَرَبِ^(٢).

* * *

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمَ [فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا «اِخْتُذِيَ»] لَمَّا أُنْهِى الْقَوْلُ فِي عِدَّةِ حُرُوفِ المَجْرَدِ وَأَبْنِيَّتِهِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا تُعَلَّمُ بِهِ زِيَادَةُ المَزِيدِ، وَأَصَالَةُ المِتَّأَصِّلِ.

وَالْمَزِيدُ ضَرْبَانِ: تَكَرَّارُ الْأَصْلِ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حُرُوفٍ بَعْضِهَا، وَغَيْرُ تَكَرَّارٍ لِأَصْلِ، فَيَتَوَقَّفُ عَلَى حُرُوفٍ بَعْضِهَا، وَهِيَ عَشْرَةٌ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «سَأَلْتُمُونِيهَا». وَمَعْنَى كَوْنِ التَّكَرَّارِ وَهَذِهِ الحُرُوفِ زَائِدَةٌ: أَنَّهُ لَا زَائِدَ إِلَّا مِنْهَا، لَا أَنَّهُمَا حَيْثُ وُجِدَا كَانَا زَائِدَيْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُذَكَّرَ قَانُونٌ يُعَرِّفُ بِهِ الزَّائِدُ مِنْ غَيْرِهِ، وَالدَّلِيلُ

= وَالْمَحْتَسَبُ (١/١٧٨).

(١) انظر: التَّسْهِيلُ (٢٩١).

(٢) هَذَا جَوَابٌ عَنْ: (أَوِ العُجْمَةِ).

ضَرَبَانِ: إجمال، وتفصيل، فالإجمال: هو كَوْنُ الحَرْفِ يَسْقُطُ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ،
مِثْلُ سُقُوطِ الدَّالِ وَالْوَاوِ وَالْهَمْزَةِ مِنْ: «اغْدُوذَنْ»، فِي قَوْلِكَ: (غَدَنْ)، وَسُقُوطِ هَمْزَةِ:
«اخْتُذِي» وَبَابِهِ فِي قَوْلِكَ: «حَذَوْتُهُ»، وَالتَّفْصِيلُ سِيَاقُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ
يَذْكُرَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْكُرَ كَيْفِيَةَ الْوِزْنِ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ.

قَدْ يُورَدُ عَلَى هَذَا الضَّابِطِ نَحْوُ: «خُذْ، وَكُلْ، وَمُرْ»، وَنَحْوُ: «عِذْ، وَيَعِذْ، وَعِدَّةٌ».
مِنْ «سِرِّ الصَّنَاعَةِ»^(١): «حَكَى ابْنُ حَبِيبٍ^(٢): «رَجُلٌ هِنْدِيٌّ، وَهِنْدِيكِيٌّ»،
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهَا أَصْلٌ، وَإِنَّهَا ك: (سَبَطٌ، وَسَبَطَرٌ) لَكَانَ قَوْلًا
قَوِيًّا، وَهُوَ الصَّوَابُ».

* * *

بِضْمَنِ (فِعْلٍ) [قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٍ يَلْفِظُهُ اكْتَفَى]
[بِضْمَنِ فِعْلٍ]: الْقُلُوبُ^(٣) وَأَفْعَالُ الْجَوَارِحِ، وَيُسَمَّوْنَهَا أَفْعَالُ الْعِلَاجِ، وَفِي
كَلَامٍ بَعْضُهُمْ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِالْقَلْبِ يَسْمَى عَمَلًا، لَا فِعْلًا، فَهَذَانِ عُمُومَانِ:
عُمُومُ الْفِعْلِ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، بِخِلَافِ الْعَمَلِ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: «قَدْ فَعَلْتُ»،
دُونَ: «قَدْ عَمِلْتُ»، بَعْدَ قَوْلِ الْقَائِلِ: «اسْمَعْ، وَكَلِّمْ».

وَالثَّانِي: عُمُومُهُ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَأَفْعَالِ الْقُلُوبِ بِخِلَافِ الْعَمَلِ، فَلَا يَكُونُ

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨١).

(٢) (حبيب) بمنع الصرف؛ لأنها أمه.

(٣) هكذا في المخطوط، وجاء قبله عند العليمي (٢/ ٥٠٥): «إنما جعلوا الميزان «فعل» لا «عمل»؛ لأن الأول أعم؛ لأنه يقال كلم زيدًا...، ولأن ما يتعلق بالقلب يسمى عملًا لا فعلًا عند بعضهم، فهذا عموم مان: عموم الفعل...».

للقلوبِ على ما قال بعضهم.

قال ابن دقيق العيد^(١) - رحمه الله -: «ما يتعلّق بالجوارح وبالقلوب قد يُطلق عليه: عملٌ، ولكنَّ الأسبق إلى الفهم تخصيصُ العملِ بأفعالِ الجوارحِ، وإن كان ما يتعلّق بالقلوبِ فعلاً للقلوبِ أيضًا».

قال: ولو خُصّصَ الفعلُ مِن أفعالِ الجوارحِ بما عدا ما يتعلّق باللسانِ لكانَ قريباً؛ لأنَّهم يُقابِلُون بينهما، فيقولون: «الأفعالُ، والأقوالُ»، فهذا اختصاصٌ ثالثٌ، إن صحَّ.

فنقولُ على هذا: الفعلُ أعمُّ من العملِ مِن ثلاثة أوجهٍ:

الأوّل: أنَّ الفعلَ يعمُّ جميعَ أفعالِ الجوارحِ، كلاماً كانَ أو سمعاً أو غيرَهما.

الثاني: أنَّه كما يكونُ للجوارحِ كذلك يكونُ للقلوبِ.

الثالث: أنَّه يكونُ لأفعالِ الجوارحِ قولها وغيره.

ع: كانَ ينبغي أن يتلو^(٢) قوله: (وَزَنَ) بقوله: (وَضَاعِفِ اللَّامِ) البيتَ، ويؤخَّرَ

قوله: (وَرَأَيْدُ بَلْفَظِهِ اكْتَفَى)، ويؤقِّع ما يُعطي معناه قبلَ: (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَضَلِّ) البيتَ.

* * *

وَضَاعِفِ اللَّامِ [إِذَا أَضَلَّ بَقِيَ كَرَاءٍ (جَعْفَرٍ) وَقَافٍ (فُسْتَقِي)]

* * *

(١) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٦١).

(٢) في المخطوط: (يتلو).

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِأَصْلٍ
قَالَ ابْنُ مُلْكُون^(١) فِي: (الْفَرَفَخِ): إِنَّهُ مِنْ لَفْظِ (الْفَرَخِ)، وَإِنَّا سُمِّيتَ بِذَلِكَ؛
لِلنِّبْهَا.

قَالَ السَّلَوِيُّ^(٢): هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْفَاءِ الثَّانِيَةِ زَائِدَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ
أَصْلِيَّةٌ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي «الْخَصَائِصِ»^(٣).

وَقَالَ السَّلَوِيُّ^(٤): اسْتَدَلَّ الْفَارْسِيُّ^(٥) عَلَى أَنَّ (شُرُوزِي): (فَعَوَعْلٌ)، لَا (فَعْلَعْلٌ)
بِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْكَلَامِ (ش، ر، و)، قَالَ: «وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا قَوِيٌّ كَوْنُ (قَطَوَطَى، وَشَجَوَجَى):
(فَعَوَعَلًا).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ بَعْدَ أَنْ حَكَى ذَلِكَ: وَقَدْ ذَكَرْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِ
«الْجُمُهرَةِ»^(٦) ذَكَرَ أَنَّ بِنَاءَ (الشَّرُوزِي) مِنْ (الشَّرُوزِ)، فَعَجِبْنَا، وَرَأَيْتُ اللَّحْيَانِيَّ ذَكَرَ فِي
«نَوَادِرِهِ» مَا حَكِيْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^(٧) أَنْفَاءً، وَأَظَنَّنِي ذَاكَرْتُ فِيهِ أَبَا عَلِيٍّ،
وَكَانَ تَعَجُّبُنَا مِنْهُمَا سَوَاءً؛ وَذَلِكَ أَنَّ بِنَاءَ (الشَّرُوزِي) عِنْدَنَا مِنْ (شَرِيْتُ)، قُلِبَتْ لَا مُهْمَا
وَأَوَّ! لَكُونَهَا اسْمًا لَا صِفَةً، بِمَنْزِلَةِ: (الْفَتَوَى، وَالْبَقَوَى).

(١) انظر: إيضاح المنهج لابن ملكون (١/٦٣٦).

(٢) انظر: حواشي السلويين على إيضاح المنهج (١/٦٣٩).

(٣) انظر: الخصائص (٢/٥٩).

(٤) انظر: حواشي السلويين على إيضاح المنهج (١/٦٣٧).

(٥) انظر: الخاطريات (ج ٢/٨٢).

(٦) يقصد به ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/٧٣٥).

(٧) يعني به ابن دريد.

قَالَ الشَّلَوَيْنُ: وَهَذَا اسْتَدْلٌ عَلَى أَنَّ لَامَ (الشَّرَى) يَاءٌ؛ لَانْتِفَاءِ (ش، ر، و)». .

* * *

وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ [حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَذ: (لَمْلِمِ)]
[وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ]: اعْلَمْ أَنَّ مَفْهُومَهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ التَّكْرِيرِ
فَهُوَ عَلَى الزِّيَادَةِ، وَذَلِكَ فِيمَا تَكَرَّرَتْ فِيهِ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ، كَذ: (مَرْمَرِيسِ)^(١)، أَوِ الْعَيْنُ
وَاللَّامُ، كَذ: (صَمَحَمَحِ)، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ، كَذ: (جَلْبَابِ)، أَوِ الْعَيْنُ فَقَطْ وَلَا فَاصلَ،
نَحْوُ: (سَلَمِ)، أَوْ تَمَّ فَاصِلٌ زَائِدٌ، كَذ: (عَقَنَقَلِ)، وَكُلُّ هَذَا صَحِيحٌ، وَمَا تَكَرَّرَتْ فِيهِ
الْفَاءُ فَقَطْ، كَذ: (سُنْدُسِ، وَقَرْقَفِ)، أَوِ الْعَيْنُ مَفْصُولَةٌ بِأَصْلِ، كَذ: (حَذَرْدِ)، أَوْ ثَلَاثِيًّا،
نَحْوُ: «شَدَّ، وَمَدَّ»، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَكَلَامُهُ شَامِلٌ لثَمَانِي مَسَائِلَ: خَمْسَةٌ صَحِيحَةٌ،
وِثْلَاثَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَيُجَابُ عَنِ الْآخِرِ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ؛ لِمَا اسْتَقَرَّ مِنْ أَنَّ أَقَلَّ
الْأَصُولِ ثَلَاثَةٌ.

* * *

فَأَلْفٌ أَكْثَرُ [مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ يَغْيَرُ مَيْنِ]
وَحَيْثُ ثَبَتَ أَنَّ الْأَلْفَ غَيْرُ زَائِدَةٍ فَهِيَ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ، كَذ: (بَاعَ، وَنَابَ)، أَوْ
وَإِو، كَذ: (قَالَ، وَبَابِ).

مَسْأَلَةٌ: لَزِيَادَةِ الْأَلْفِ شَرْطٌ وَاحِدٌ: وَهُوَ مَصَاحِبُهَا أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ.

وَلَزِيَادَةِ الْيَاءِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (مَرْمِيسِ).

أحدها: مصاحبتهما أكثر من أصليين، فخرج: (يَدُ، وَيَوْمُ).

والثاني: أن لا تكون الكلمة مبنية من حرفين بالتضعيف، ك: (يُؤْيُ).

الثالث: أن لا تتصدّر على أكثر من ثلاثة أصولٍ في غير مضارع.

ولزيادة الواو شروط:

أحدها: أن لا تتصدّر مطلقاً، فخرج: (وَرَنْتَلُ)، خلافاً لِمَنْ غَلِطَ.

والثاني: أن تصحب أكثر من أصليين، فخرج نحو: (يَوْمُ، وَغَزْوُ).

والثالث: أن لا يبنى من حرفين بالتضعيف، فخرج: (وَعَوْعُ).

ولزيادة الهمزة شروط:

أحدها: التطرّف.

الثاني: أن يسبقها ألف.

الثالث: أن تكون الألف مسبقة بأكثر من حرفين.

وأما المصدّرة فلزيادتها شرط^(١)، وهو أن يتأخّر عنها ثلاثة فقط.

وأما النون فتزاد وسطاً وطرفاً، فأما الطرف فبالشروط التي تزداد بها الهمزة

طرفاً، وأما الوسط فبشرطين:

أن تتوسط بين حرفين قبلها، وحرفين بعدها.

والثاني: أن تكون مفكوكة؛ ليخرج: (عَجَسَ).

(١) في المخطوط: (شروط)، وهو تحريف.

وَالْيَا كَذَا [وَالْوَاوُ إِن لَّمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤَيُّوْ، وَوَعَوْعَا)]

قوله: (وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) فِي «الْخَصَائِصِ»^(١) مِنْ^(٢) بَابِ (الْحَمَلِ عَلَى أَحْسَنِ الْأَتْبَحِينَ): «مِنْ ذَلِكَ بَابُ (وَرَنْتَلِ)^(٣)، أَنْتَ فِيهَا بَيْنَ ضَرُورَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَدَّعِي كَوْنَهَا أَصْلًا فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ غَيْرِ مُكْرَرَةٍ، وَالْوَاوُ لَا تُوجَدُ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا مَعَ التَّكْرِيرِ، نَحْوُ: (وَعَوْعَ).

وَالْآخَرُ: أَنْ تَجْعَلَهَا زَائِدَةً أَوَّلًا، وَالْوَاوُ لَا تُزَادُ أَوَّلًا.

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ أَنْ تَجْعَلَهَا أَصْلًا أَوَّلَى مِنْ أَنْ تَجْعَلَهَا زَائِدَةً؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ قَدْ تَكُونُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهُوَ التَّضْعِيفُ، فَأَمَّا أَنْ تُزَادَ أَوَّلًا فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا يُوجَدُ عَلَى حَالٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ: «فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ»؛ فَإِنَّ الرِّفْعَ يَقْتَضِي تَقَدُّمَ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَالنَّصَبَ يَقْتَضِي مَجِيءَ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ، وَهَذَا عَلَى قِلَّتِهِ جَائِزٌ، فَاحْتَمَلَ.

وَكَذَا: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ»، عَدَلَتْ إِلَى النَّصَبِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ رَفَعْتَ لَمْ تَجِدْ قَبْلَهُ مَا تُبَدِّلُهُ مِنْهُ، وَإِنْ نَصَبْتَ دَخَلَتْ تَحْتَ تَقْدِيمِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِي قُوَّةِ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ فَقَدْ جَازَ عَلَى كُلِّ حَالٍ^(٤).

* * *

(١) انظر: الخصائص (١/٢١٣).

(٢) عند العليمي (٢/٥٠٩): «فِي».

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: (رَنْتَلِ).

(٤) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/٢١٤).

وَهَكَذَا هَمْزٌ [وَمِيمٌ سَبَقًا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا]

قوله: (همز) فإن قلت: فكيف حكموا بزيادة همزة (أَحْنِطَاءٍ، وَشَمَالٍ، وَشَامِلٍ)؟
لسقوطها في (الْحَبِطِ، وَالشُّمُولِ).

قوله: (وَمِيمٌ) قَالَ صَاحِبُ «الْعَيْنِ»^(١) فِي بَابِ (مَذَرِ): «(الْمِذْرَوَانِ): فَرَعَا
الْأَلْيَتَيْنِ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي «التَّقْرِيطِ»^(٢): «الْمِذْرَوَانِ مِنْ بَابِ الْمَعْتَلِّ، وَالْمِيمُ فِيهِ زَائِدَةٌ».
وَذَكَرَ فِي الرَّبَاعِيِّ أَيْضًا - أَعْنِي صَاحِبَ «الْعَيْنِ»^(٣) - (الْمَبَاذِلِ): الثَّيَابُ الْخُلُقَانُ،
الْوَاحِدُ (مِثْلُ).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ^(٤): إِنَّمَا الْمِيمُ فِي ذَلِكَ زَائِدَةٌ؛ فَهُوَ فِي^(٥) ثَلَاثِيٍّ لَا رِبَاعِيٍّ.
مَسْأَلَةٌ^(٦): مِنْ مَسَائِلِ الْمِيمِ: (مَنْجَنِيْقٌ): (فَنْعَلِيلٌ)، ك: (عَتَرِيْسٍ)، لَا (مَنْفَعِيلٌ)^(٧)
بِزِيَادَةِ الْحَرْفَيْنِ؛ لِفَقْدَانِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ فِي أَوَّلِ اسْمٍ زِيَادَتَانِ إِلَّا فِي اسْمٍ
جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ.

(١) انظر: العين (٨/ ١٨٦).

(٢) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٧).

(٣) لم أره في مطبوعة العين. وهو في مختصر العين للزبيدي (٢/ ٦٠٥).

(٤) انظر: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (٢٠٩). وقوله: فهو ثلاثي...، لعله
من كلام ابن هشام؛ فهو ليس في كلام الزبيدي.

(٥) لعلها زائدة.

(٦) انظر: الصحاح (٤/ ١٤٥٥).

(٧) هذا قول ابن دريد. انظر: الجمهرة (٢/ ١١٠).

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِمْ^(١): «جَعَلْنَا بِالْمَنْجَنِيقِ»، فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَشَقَّقَتْ مِنْ بَعْضِ الْكَلِمَةِ، كَقَوْلِهِمْ لِبَائِعِ اللَّوْلُو: (لَتَّالٌ)^(٢)، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ، وَ(اللَّوْلُو) رِبَاعِيٌّ، وَقَوْلِهِمْ: (مُزَرَّجٌ) لِلَّذِي شَرِبَ الزَّرْجُونَ، وَهُوَ الْخَمْرُ، وَنُونُ (زَرْجُونَ) أَصْلٌ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^(٣): «سَأَلْتُ أَعْرَابِيًّا عَنْ حَرْبٍ كَانَتْ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: «كَانَتْ بَيْنَنَا حَرْبٌ عُونٌ، تُفَقِّأُ فِيهَا الْعَيُونَ، فَمَرَّةٌ نُجْنَقُ، وَأُخْرَى تُرْشَقُ».

وَلَا (فَعْلَلِيلٌ) بِأَصَالَةِ الْحَرْفَيْنِ، لِقَوْلِهِمْ: (مَجَانِيْقٌ)، فَاسْقَطُوا النُّونَ، وَالْخَمَاسِيَّ لَا يَسْقُطُ ثَانِيَهُ فِي التَّكْسِيرِ.

وَلَا (مَفْعَلِيلٌ) بِزِيَادَةِ الْمِيمِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ رِبَاعِيٌّ، فَلَا تَلَحُّقُهُ زِيَادَةُ مِنْ أَوَّلِهِ؛ لِبُعْدِهِ وَتَرَاخِيهِ عَنْ مَحَلِّ الزِّيَادَةِ، وَلِقَلَّةِ الزَّوَائِدِ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهَا قُوَّةُ الثَّلَاثِيَّ.

وَحِينَئِذٍ فَيَتَعَيَّنُ عَكْسُ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ أَصَالَةُ الْمِيمِ وَزِيَادَةُ النُّونِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ: (مَجَانِيْقٌ)، فَاسْقَطُوا النُّونَ^(٤).

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ [بَعْدَ أَلْفٍ] أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدِفٌ]

(١) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧).

(٢) في التحشية هذه كلها في المخطوط كُتِبَتْ (لَتَّل) هكذا: (لال).

(٣) انظر: المنصف لابن جني (١٤٧) وسفر السعادة (١/٤٦٥).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٤٤).

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ [كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُنْفِي] قَدْ يُورَدُ (مُهَوَّانٌ)؛ فَإِنَّ أَلِفَهُ: (أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ)، ومع هذا هي غيرُ زائدةٍ، أعني النونَ، وذلك لزيادة الميم؛ لأنَّه مِنَ الْهَوَانِ، فلو أنَّه قَالَ أَوَّلًا: (أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ) يخرجُ هذا، مع أنَّه مُتَرَنَّزٌ وَأَوْصَحُ.

النونُ في الْآخِرِ تُشَارِكُ الْهَمْزَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ فيما ذَكَرَ، وفي تَخَالُفِ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُثِ، أعني: أَنَّهَا لَا تَلْحَقُهُمَا التَّاءُ، وفي إِبْدَالِ النُّونِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي نَسَبٍ، كـ: (صَنْعَانِيٍّ، وَبَهْرَانِيٍّ، وَدُسْتَوَانِيٍّ)، وفي غيرِه، أنشدَ الْفَرَاءُ^(١):

فَلَيْنَ بَكَيْتُ عَلَى زَمَانٍ فَإِنِّي وَالنَّاسَ فِي أَزْمَانٍ ذِي أَزْمَانِي
فَلَقَدْ أَرَوْحُ بِلَمَّةٍ فَيَنَائِي سَوَادَ لَمْ تُخَضَّبَ مِنَ الْحِنَائِي
يريدُ: (الْحِنَاءُ).

فإن قلتَ: فَلِمَ حُكِمَ بزيادةِ نونٍ: (نَرْجِسٍ، وَعُرْنِيدٍ، وَكَنْهَبِلٍ، وَإِضْفَعِيدٍ، وَخُبْعَيْنَةٍ، وَهَنْدَلِيعٍ)، وليستَ آخرًا، ولا متوسطةً على الحدِّ المشروحِ؟ قلتُ: لئلاَّ يلزُمَ عَدَمُ النِّظَرِ فِيهِنَّ.

فإن قلتَ: فَلِمَ حُكِمَ بزيادةِ نونٍ (رَعْشَنِ، وَبِلَغْنِ)؟

(١) لم أقع على شيء من هذا في كتب الفراء، إنما نقله السهيلي عن الفراء، وهذا منقول عن أبي حنيفة في كتاب النبات، وأغلب من نقل هذا البيت - ومنهم أبو حنيفة - نقله بضم الحاء على أنه جمع حناء.

وهذا من الكامل، ولم أقع على كتاب ذكر البيت الأول. انظر: النبات (١٧٨) والمحكم (٤٠٩/٣).

قلنا: لسقوطها في (الرَّعْشَةِ)، و(البُلُوغِ)، وقد تقدّم قوله: (وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ).

ابن السَّجَرِيّ^(١): «(جَرَنْفَشُ): عَظِيمُ الْجَنَبَيْنِ، وَ(شَرَنْبُتٌ): غَلِيظُ الْكَفَيْنِ، وَ(شِنْدَارَةٌ): سَبْعُ الْخُلُقِ، وَعَوَّضُوا مِنْهُنَّ الْأَلْفَ، فَقَالُوا: (جُرَافِشُ، وَشُرَابِثُ)، وَالْهَمْزَةُ، فَقَالُوا: (شِنْدَارَةٌ)، وَمِثْلُ (جَرَنْفَشِ، وَجُرَافِشِ) قَوْلُهُمْ: (فَنَفَخَرُ)، وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ الرِّجَالِ، وَ(فَقَاخِرِيٌّ)، إِلَّا أَنَّهُمْ عَوَّضُوا الْأَلْفَ فِي هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِ النُّونِ»^(٢).

* * *

وَالْتَاءُ فِي التَّائِيثِ [وَالْمُضَارَعَةُ وَنَحْوِ (الِاسْتِفْعَالِ) وَالْمُطَاوَعَةِ] قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ (الِاسْتِفْعَالِ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا الْوِزْنُ فِي (الِاسْتِفْعَالِ) بَعْدَ ثَبُوتِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: (اسْتِفْعَالٌ) فَرُعٌ عَنِ أَنْ يَثْبُتَ الزَّائِدُ حَتَّى يُقَابَلَ الزَّائِدُ بِلَفْظِهِ؛ فَهَذَا دَوْرٌ.

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَرَادَهُ مَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، مِمَّا هُوَ مُصَدَّرٌ، وَفِيهِ سَيْنٌ وَتَاءٌ، فَتَأْوُهُ زَائِدَةٌ، وَكَذَا مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَرُعٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (نَحْوِ). وَتَضَمَّنَ كَلَامُهُ زِيَادَةَ السَّيْنِ أَيْضًا، فَاسْتَغْنَى بِهِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِإِنَّ السَّيْنَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَأَنَّ زِيَادَتَهَا فِي ذَلِكَ.

(١) انظر: أمالي ابن السجري (٢/ ١٦٧).

(٢) الجملة الأخيرة وهي: «إلا أنهم...» ليست في مطبوعة الأمالي، إلا أن تكون من كلام ابن هشام.

وَمِنْ هُنَا قَالَ ابْنُ جَنِّي^(١): «زَعَمَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى^(٢) فِي (أُسْكُفَّةٍ) أَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: «اسْتَكْفَ»، وَهَذَا ظَاهِرُ [الشَّعْنَةِ، وَذَلِكَ]^(٣) أَنَّ (أُسْكُفَّةً): (أَفْعَلَةٌ)، وَالسَّيْنُ فِيهَا فَاءٌ، وَتَرْكِيبُهَا مِنْ (ك، ف، ف)، فَأَيْنَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ حَتَّى يَجْتَمِعَا، وَلَمْ يَمُرَّ بِالْفِكْرِ، وَلَا وَقَعَ فِي الْوَهْمِ أَنَّ (أُسْفُغْلَةً) فِي الْأَوْزَانِ؟».

وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ السَّيْنَ إِنَّمَا تَزَادُ فِي (الاسْتِفْعَالِ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، وَ(أُسْكُفَّةٌ) لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ فِي قَبِيلٍ وَلَا دَبِيرٍ^(٤).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حُكِمَ عَلَى (تَنْضُبٍ، وَتَقْتُدُ، وَتُثْقِلُ، وَتُجِيبُ، وَعَزْوِيَتٍ) بِزِيَادَةِ التَّاءِ؟

قُلْتُ: لِثَلَا يُلْزَمَ عَدَمُ النَّظِيرِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حُكِمُوا عَلَى (تُثْقِلُ) بِالزِّيَادَةِ مَعَ وَجُودِ (فُعْلُلُ)، ك: (بُرْثُنٍ)؟
قُلْتُ: تَوْفِيقًا بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا عَكَسُوا النَّظَرَ، فَنَظَرُوا أَوَّلًا فِي (تُثْقِلُ)، فَقَالُوا: (فُعْلُلُ)، ثُمَّ فِي (تُثْقِلُ)، فَقَالُوا: (فُعْلُلُ)، تَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ.

قُلْنَا: مَا فَعَلُوهُ أَوَّلَى؛ لِثَلَا يُلْزَمَ ثُبُوتُ وَزْنِ أَصْلِيٍّ غَيْرِ مَالُوفٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حُكِمُوا عَلَى (كَنْهَبُلٍ) بِالزِّيَادَةِ، مَعَ انْتِفَاءِ (فُعْلُلُ)، وَفَعْلُلٍ؟

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٨٧).

(٢) انظر: المحكم (٦/ ٧٢٥).

(٣) ساقطة من المخطوط إلا الواو قبل (أَنَّ)، ومحلها بياض يسير جدًا، والتميم من الخصائص.

(٤) الفقرة هذه يظهر أنها من كلام ابن هشام؛ لذلك كتبها مستقلة.

قلنا: لَمَّا انْتَفَيَا كَانَ الْحَمْلُ عَلَى الزِّيَادَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَوْسَعُ الْبَابَيْنِ.

* * *

وَالِهَاءُ وَقَفَّا [كـ: (لَمَه؟) وَ(لَمْ تَرَه)] وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ
قَوْلُهُ: (وَالِهَاءُ وَقَفَّا) فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حَكُمُوا بِزِيَادَةِ هَاءٍ: (أُمَّهَاتٍ، وَهَبْلَعٍ،
وَأَهْرَاقٍ)؟

قلنا: لسقوطها في (الْأُمِّ، وَالبَلْعِ، وَأَرَاقٍ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ
الرَّائِدُ).

قَوْلُهُ: (وَاللَّامُ) عِنْدِي أَنَّ: (اللَّامُ) مُبْتَدَأٌ، وَ: (الْمُشْتَهَرَةُ) صِفَةٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ،
أَي: (زِيَادَتُهَا الْمُشْتَهَرَةُ)، وَ: (فِي الْإِشَارَةِ) خَبَرٌ، وَالجُمْلَةُ خَبَرٌ: (اللَّامُ)، وَفِيهِ إِشَارَةٌ
إِلَى أَنَّ زِيَادَتَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ ثَابِتَةٌ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مُشْتَهَرَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (عِقْرُطِلٍ)؛ لِانْتِفَاءِ
(فِعْلِلٍ).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ حَكُمُوا بِزِيَادَةِ (فَحَجَلٍ، وَهَدْمِلٍ)؟
قلنا: لسقوطها في: (الْفَحْجِ، وَالْهَدْمِ).

* * *

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً [بِلَا قَيْدٍ بَثْ] إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ حُجَّةً كـ: (حَظَلْتُ)
(الْقَيْدُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي حُرُوفٍ: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وَإِلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ:
وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفٍ سِنْسِمِ

مِنْ وَجوبِ دَعْوَى الزِّيَادَةِ، وَالْحَكْمُ بِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ذِي التَّكْرَارِ، إِلَّا فِي

باب: (شَدَّ، وَمَدَّ)، لما أفهمه قوله:

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَضَرُّفٍ

مِنْ أَنَّ الْأَسْمَ وَالْفِعْلَ لَا يَنْقُصَانِ عَنِ الثَّلَاثَةِ، فلا يكونُ أَحَدُ الْمَضْعُفَيْنِ زَائِدًا

فِي: (شَدَّ، وَمَدَّ، وَرَبَّ، وَبَرَّ، وَمُدَّ).

و(الْحُجَّةُ) فِي قَوْلِهِ: (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً) مَنْحَصَرَةٌ فِي [أُمُورٍ]^(١):

أَحَدُهَا: سَقُوطُ الْحَرْفِ، كَسَقُوطِ النُّونِ مِنْ (حَنْظَلٍ) فِي قَوْلِهِمْ: (حَظَلْتُ).

الثَّانِي: لَزُومُ عَدَمِ النِّظِيرِ بِتَقْدِيرِ الْأَصَالَةِ، ك: (تَرْجِسٍ، وَتَنْفُلٍ).

وَالثَّالِثُ: ثُبُوتُ الزِّيَادَةِ فِي الْكَلِمَةِ عَلَى إِحْدَى لَغَتَيْهَا، ك: (تُنْفُلٍ).



(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العليمي (٥١٦/٢).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الْوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ [سَابِقٌ لَا يَنْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَانَسْتَبْتُوا]

قَوْلُهُ: (لَا يَنْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ) فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ يَنْبُتُ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينَ
فَضْرُورَةٌ.

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ [اِخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مَنْ أَرْبَعَةَ نَحْوِ «انْجَلَى»]

وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَ: (اِخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا)

وَفِي (اسْمِ، اسْمِ، [ابْنِ، ابْنِمْ) سُمِعَ وَ(اِثْنَيْنِ، وَامْرِي) وَتَأْنِيَتْ تَبْعُ

[وَفِي اسْمِ]: وَقُطِعَتْ ضَرُورَةٌ فِي قَوْلِهِ^(٢):

وَمَا أَنَا بِالْمَخْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ وَلَا مَنْ تَسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الْإِسْمَا
[جِذْمُ]: أَي: أَضْل.

(١) البيت لقيس بن الخطيم، وهو من الكامل. انظر: ديوان قيس (١٦٢) ومعاني القرآن للأخفش (١٢/١) والمذكر والمؤنث للأنباري (٣٢٧/١).

(٢) البيت للأحوص، وهو من الطويل. انظر: ديوان الأحوص (١٩٣) والصحاح (٢٣٨٣/٦).

وَ(اِيْمُنُ) هَمْزُ (اَلْ) [كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الْاِسْتِفْهَامِ اَوْ يُسَهَّلُ]
 قُرِئَ^(١): «اَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ»، وَهِيَ مُشْكِلَةٌ، وَحَكَاهَا فِي «الْكَشَافِ»^(٢) عَنْ أَبِي
 جَعْفَرٍ، وَقَالَ: «هِيَ اِشْبَاعٌ لَهْمَزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ، لِلْاِظْهَارِ^(٣) وَالْبَيَانِ، لَا قَلْبًا^(٤) لَأَلْفِ
 الْوَصْلِ^(٥) كَمَا فِي^(٦): «الْاَسْحَرُ».



(١) المنافقون: ٦، وهي قراءة أبي جعفر برواية ابن وردان. انظر: معجم القراءات القرآنية (٤٧٣/٩).

(٢) انظر: الكشاف (٥٤٣/٤).

(٣) في المخطوط (لا للإظهار)، والتصويب من الكشاف.

(٤) في المخطوط: (قلب)، والتصويب من الكشاف.

(٥) في الكشاف: «لَا قَلْبًا لَهْمَزَةِ الْوَصْلِ أَلْفًا».

(٦) يونس: ٨١، بهمزة قطع للاستفهام وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على أل التعريف، وهي قراءة أبي عمرو ومجاهد وأبي جعفر واليزيدي والشنوذي وأبان عن عاصم وأبي حاتم عن يعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية (٦٠٢/٣).



الإبدال

من «سر الصناعة»^(١): «عربيُّ فُحٍّ، و: كُحٍّ: خالصٌ، وعربيةٌ فُحَّةٌ، و: كُحَّةٌ، وحقى أبو زيد^(٢) في الجمع: أَفَحَّاحٌ، ولم يُسمَعْ: أَكْحَاحٌ، فهذا دليلٌ إبدالِ الكافِ من القافِ، كما قلنا^(٣) في: جَدَثٍ وَجَدَفٍ». في «العين»^(٤) في بابِ (مَعَرَ): «رجُلٌ أَمْعَرُ الشَّعْرِ: وهو لونٌ يضربُ إلى الحمرة»^(٥).

قال أبو بكر^(٦): «الصوابُ: أَمْعَرُ^(٧)، مشتقٌّ من المَغْرَةِ».

[أَخْرَفُ الإبدالِ]: وعلامةُ البدليةِ الرجوعُ إلى المُبدَلِ منه في بعضِ التصاريفِ، لزومًا أو غلبةً، فالأوَّلُ ك: (جَدَثٍ، وَجَدَفٍ)، و(أَجْدَاثٍ)، والثاني ك: (لِصٍّ،

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/٢٨٩).

(٢) انظر: القلب والإبدال لابن السكيت (١١٣).

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب (١/٢٥٩).

(٤) انظر: العين (٢/١٣٨).

(٥) في العين: «إلى الحمرة والصفرة».

(٦) انظر: استدرارك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر الزبيدي (٥٦)، وفي المسألة كلام فانظر ما قاله المحققان في حاشية الاستدرارك.

(٧) في المخطوط: (مغر)، والتصويب من الزبيدي.

وَلِصِتٍ)، وقالوا^(١): (لُصُوصٌ) كثيراً، و(لُصُوتٌ) نادراً^(٢).

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ [«هَدَأْتُ مُوْطِيَا» فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا]

آخِرًا ائْرَ أَلْفٍ [زِيدَ وَفِي (فَاعِلٍ) مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا اقْتَفَى]

[آخِرًا]: فِي الْمَثَلِ^(٣): «اسْقِ رَقَاشٍ؛ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ»، أَي: أَحْسِنْ إِلَيْهَا؛ إِنَّهَا مُحْسِنَةٌ، وَمِثْلُهُ^(٤):

وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قُرُوضُ

قَوْلُهُ: (فَاعِلٍ مَا أَعْلَ) أَي: فاعِلٍ فعلٍ أُعْلِلَ، وَيُعْلَمُ بِالنَّظَرِ أَنَّ (فَاعِلَةً) كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّانِيثَ يَطْرَأُ عَلَى صِيغَةِ الْمَذَكَّرِ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَفِي فَاعِلٍ) الْبَيْتَ، وَكَذَا فِي (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) اسْمَيْنِ لَا فَعْلَ لِهَمَّا، ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٦)، نَحْوُ: حَائِرٍ، وَجَائِزَةٍ، وَحَائِشٍ، وَحَائِطٍ^(٧).

(١) انظر: الجمهرة لابن دريد (١/١٤٤).

(٢) انظر: سر الصناعة (١/١٦٦).

(٣) انظر: مجمع الأمثال (١/٣٣٣).

(٤) بتمامه:

يَكُنْ لَكَ فِي قَوْمِي يَدٌ يَشْكُرُونَهَا وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قُرُوضُ

وهذا من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم. انظر: ديوان بشر (١٠٧) والمستقصى (١/٣٠٣).

(٥) وقد صرح به في التسهيل. انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٦) انظر: التسهيل (٣٠٠).

(٧) انظر: الخصائص (١/١٢١) وارتشاف الضرب (١/٢٥٦).



الحائِثُ: مجتمَعُ الماءِ، وجمعه: حِيرانٌ، وحُورانٌ.

والحائِثُ في الأصلِ: المجتمعُ من الشجرِ، نخلاً كان أو غيره، ثم غَلَبَ على المجتمعِ مِنَ النَّخْلِ.

قوله: (وَفِي فَاعِلٍ) وكذا لو صُغِّرَ، واستدلَّ في «التَّذَكُّرَةِ»^(١) على ذلك بما حكاه الأَخْفَشُ^(٢) مِنْ قولِهِمْ في (أَذُورٍ): (أَذُرْ)، وهذا مقلوبٌ مِنْ: (أَذُورٍ)، وأصله: (أَذُورٌ)، فَهَمْزُ الواوِ، ثُمَّ قَدَّمَها، وَتَرَكَها هَمْزَةً، فَاثْبَتَتْ^(٣) أَلْفًا؛ لِسُكُونِها بَعْدَ فَتْحَةٍ، فَكَمَا جَرَتْ في مَوْضِعِ الفاءِ مَجْرَى (آدَمَ)، كَذَلِكَ تَجْرِي في (قُوَيْلٍ) مَجْرَى (ثَائِرٍ)^(٤)، فَالْقَلْبُ هَاهُنَا قَدْ اسْتَحْكَمَ؛ لِذَلِكَ لَمْ تَرْجِعِ الواوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ في (أَذِرٍ)، فَكَمَا لَمْ تَرْجِعِ الواوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ في (أَذِرٍ) كَذَلِكَ لَمْ تَرْجِعِ [في]^(٥) (أَذِيرَ، وَقُوَيْلَ).

* * *

وَالْمَدُّ زَيْدًا ثَلَاثًا [فِي الْوَاحِدِ] هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَذَا: [الْقَلْبِ] قوله: (وَالْمَدُّ زَيْدًا) مِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ (ذُوَابَةٌ)، فَمَقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ يُقَالَ فِي جَمْعِهِ (ذَائِبٌ)، بِهَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ (مَفَاعِلٌ)، وَلَكِنَّ الْمَسْمُوعَ إِبْدَالُ الْوَائِ مِنَ الْهَمْزَةِ

(١) انظر: التعليقة للفراسي (٣/ ٣٠٧ - ٣١٧) والحجة (٦/ ٧٠) - (٥/ ٣٩٣) والإغفال (٢/ ٢٤٥).

(٢) انظر: المخصص (١/ ٥٠٠).

(٣) في المخطوط: (فانقلب)، والتصويب من العلمي (٢/ ٥٢٨).

(٤) انظر: الحجة (٥/ ٣٩٣).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العلمي.

الأولى، فقل: (ذَوَائِبُ).

وفي «التَّسْهِيلِ»^(١) لِلنَّاطِمِ: «أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ إِفْرَادًا أَوْ جَمْعًا، لَا مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ».

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي جَمْعِ (سَامَةٍ): (سَائِمٌ)، بِهِمَزَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ (سَحَابَةٍ، وَسَحَابٍ)، لَا مِنْ بَابِ (كُنَاسَةٍ، وَكَنَاسٍ)، وَفِي مِثَالِ (عَلَابِطٍ) مِنْ (سَأَلَ): (سَوَائِلُ)، بِهِمَزَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَمْعٍ، نَعَمْ؛ إِنْ قُلْتَ: (سَوَائِلُ) بِالْوَاوِ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ فِي: (جُؤُنٍ): (جُؤُنٌ)، فَذَلِكَ جَائِزٌ اتِّفَاقًا، وَأَبُو الْحَسَنِ^(٢) يَقُولُ: (سَوَائِلُ، وَسَوَائِمٌ)، عَلَى حَدِّ (ذَوَائِبٍ)^(٣).

وَعِبَارَةُ «التَّسْهِيلِ»^(٤): «وَلَا تَأْثِيرَ لاجْتِمَاعِ الْهِمَزَتَيْنِ بِفَضْلِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى نَحْوِ: (ذَوَائِبُ) إِلَّا مِثْلَهُ جَمْعًا وَإِفْرَادًا، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ».

قُلْتَ: فِي (ذَوَائِبُ) شَذُوذَانِ:

التَّسْهِيلُ مَعَ انْفِصَالِ الْهِمَزَتَيْنِ.

وَكُونُ الْمُسَهِّلِ الْأَوَّلِيِّ.

وَعُذْرُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْجَمْعَ يُسْتَقَلُّ فِيهِ مَا لَا يُسْتَقَلُّ فِي غَيْرِهِ، وَعُذْرُ الثَّانِي: أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ لَا يَسْتَقِرُّ بَعْدَ أَلْفٍ (مَفَاعِلٍ) فِي هَذَا النَّحْوِ.

(١) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٢) يعني به الأخفش، انظر: المنصف (١٠٦/٣).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٢٦٩/١).

(٤) انظر: التسهيل (٣٠٢).

قوله: (وَالْمَدُّ زَيْدٌ) فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ^(١) فَيَمَارُوي عَنْهُ^(٢): «مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»
بِالْيَاءِ فَشَاذٌ، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ^(٣)؛ فَإِنَّهُ أَجَارَ ذَلِكَ قِيَاسًا، فَتَقُولُ: (عَجَائِزٌ، وَرَسَائِلُ)،
نَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ^(٤) «التَّرْشِيحِ»^(٥).
فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ قَالَ^(٦):

حَوَامِي الْكُرَاعِ الْمُؤِيدَاتِ الْعَسَاوِزِ

وَالْعَسَاوِزُ جَمْعُ عَشَوَزٍ، فَهَلَّا قَالَ: (العَشَائِزُ)؟
قُلْتُ: اسْتَدَلَّ بِهَذَا أَبُو الْفَتْحِ^(٧) عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا حَذَفُوا مِنَ الْكَلِمَةِ حَرْفًا إِمَّا ضَرُورَةً
أَوْ إِثَارًا فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْوَزْنَ وَزَنًا صَحِيحًا مَنَاسِبًا لِمَا ثَبَتَ فِي كَلَامِهِمْ.

(١) انظر: معجم القراءات القرآنية (١/ ٢١٨).

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ٣٢٠).

(٤) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، توفي بعد ٤٥٠ هـ، وكتابه الترشيح هذا قد اختصر فيه كتاب الزاهر لابن الأنباري، وينقل أبو حيان عنه كثيرًا، والنقل هذا عن صاحب الترشيح نقله ابن هشام من أبي حيان. انظر: بغية الوعاة (١/ ٥٥٣).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٠).

(٦) بتمامه:

حَذَاهَا مِنَ الصَّيْدَاءِ نَعْلًا طِرَافُهَا حَوَامِي الْكُرَاعِ الْمُؤِيدَاتِ الْعَسَاوِزِ

وَالْبَيْتُ لِلشَّمَاخِ، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. انظر: ديوان الشماخ (١٩٨) وتصحيح الفصيح (٤٥٧) والخصائص (٣/ ١١٨) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٨٣٠).

(٧) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤-١١٧).

قال (١): «ف: (مُنْطَلِقٌ) بعد حذف النون (٢) يُقَدَّرُ: (مُطْلِقٌ)، ك: (مُكْرِمٌ)؛ لانتفاء: (مُفْعِلٍ)، ثم قيل: (مَطَالِقٌ، وَمُطَلِّقٌ) (٣)، ك: (مَكَارِمٌ، وَمُكَيِّمٌ) (٤).
وكذلك تقدَّرُ: (جَحْنَفَلًا) بعد حذف النون: (جَحْفَلًا)، وإن شئتَ بَقِيَّتِهِ
مُحَرَّكًا؛ مُحْتَجًّا بِبُيُوتِ: (عَرْتُنِ) في: (عَرْتُننَ)، وفي: (سَفَرَجَلِ): (سَفَرَجُجَ)، وفي:
(حَبْنَطِي): (حَبْطِي)، ك: (أَرْطِي)؛ لانتفاء مثالِ (حَبْطِي) وألفه لغيرِ تَأْنِيثٍ (٥)، فإن
قَدَّرْتَ المحذوفَ الألفَ قَدَّرْتَهُ: (حَبْنَطَ)؛ لانتفاء (فَعَنْلَ).

فإن قيل: وكذا ينتهي (فَعَنْلَ).

قلنا: هو وإن انتفى في الأسماءِ لَكُنْهَ جَاءَ في الأفعالِ (فَعَنْلَ)، نحو: (قَلَنْسَ).
وتُقدَّرُ: (عَتْرِيَسًا) بعد حذف النون: (عَتْرِيَسَ)، بخلافِ نحو: (جَرْدَخَلِ)؛
فإنه يصيرُ (جَرْدَحَ)، ك: (دِزْهَمَ).

و(حَارِثُ) إذا صغرته ترخيماً صارَ: (حَرِثَ)، ك: (نَمِرَ)، فهذه لا تُغيَّرُ.

ووجهُ الدليلِ من البيتِ أنه لَمَّا حذَفَ نونَ (عَشَوَزِنِ)؛ تشبيهاً لها بالزائدِ، كما
حُذِفَتِ الهمزةُ من تحقيرِ: (إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ) كذلك، وإن كَانَتْ عِنْدَنَا أَصْلًا،
صارَ (عَشَوَزَ)، و(فَعَوَلٌ) مفقودٌ، فحوَّلَ إلى مثالِ: (جَدَوَلِ)، فتحركت الواوُ، فلم

(١) انظر: الخصائص (٣/ ١١٤).

(٢) في المخطوط: (اللام)، وهو سهو أو سبق قلم، والتصويب من الخصائص، وهو الذي يقتضيه الكلام.

(٣) في المخطوط (مطلق)، والتصويب من الخصائص.

(٤) في المخطوط (مكاريم)، والتصويب من الخصائص.

(٥) في الخصائص: «وألفه للإلحاق».

تَهْمَزُ كَمَا هُمَزَتْ وَاوُ: (عَجُوزَ)، فَأَمَّا انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا فَلَا يَمْنَعُهَا الْإِعْلَالُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ
الْهَمْزِ إِنَّمَا هُوَ سَكُونُهَا فِي الْوَاحِدِ.

وَاسْتِدْلٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِمْ فِي: (أَلْدَدِ) فِي التَّحْقِيرِ: (أَلْدَدُ) بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ
النُّونَ صَارَ: (أَلْدَدُ)، وَهَذَا مِثَالُ مَنْكُورٍ، فَلَمَّا أَفْضَى إِلَى ذَلِكَ أَدْعَمَهُ؛ لِأَنَّ [أَفْعَلَ] ^(١)
أَقْرَبُ الْأَوْزَانِ إِلَيْهِ، فَصَارَ: (أَلْدَدُ)، فَجَرَى مَجْرَى: (أَلْدَدُ)، مَذْكَرٌ: (لَدَاءُ)، كَ: (أَصَمَّ،
وَصَمَاءُ)، قَالَ ^(٢):

وَكُونِي عَلَى الْوَاشِينَ لَدَاءَ شَغْبَةٍ كَمَا أَنَا لِلْوَاشِي أَلْدُ شَغُوبُ
فَلذَلِكَ صُغِرَ عَلَى (أَلْدَدُ)، وَمُنِعَ الصَّرْفُ ^(٣).

قَالَ ^(٤): «وَمِنْ ذَلِكَ (كِرْوَانُ)، حُذِفَتْ زِيَادَتَا: (كَرْوَانِ)، فَصَارَ: (كَرَا)، بِالْقَلْبِ،
ثُمَّ جُمِعَ: (فَعَلَّ) عَلَى (فِعْلَانِ)، كَ: (خَرَبَ، وَخَرَبَانِ)، فَجَعَتِ الْأَلْفُ وَاوًا، فَهَذِهِ
الْوَاوُ بَدَلٌ مِنَ الْأَلِفِ مُبَدَّلَةٌ مِنْ وَاوٍ: (كَرْوَانِ)».

* * *

كَذَاكَ ثَانِي لَيْسَيْنِ [اِكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيْفَا)]

[ثَانِي لَيْسَيْنِ]: يَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ (حَوَايَا، وَرَوَايَا)؛ فَالْصَّوَابُ: (ثَانِي لَيْسَيْنِ لَيْسَ

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من الخصائص.

(٢) البيت ينسب لكثير ولابن الطثرية ولابن الدمينه، وهو من الطويل. انظر: ديوان كبير (٥٢٣)
وديوان ابن الطثرية (٦٢) وديوان ابن الدمينه (١١٢) والزاهر (٣٨٠ / ٢).

(٣) انظر: الخصائص (١١٩ / ٣).

(٤) يعني ابن جني. انظر: الخصائص (١٢٠ / ٣).

مُبْدَلاً مِنْ هَمْزَةٍ).

قوله: (اكتنفاً) ينبغي أن يقول: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)^(١)؛ ليخرج نحو قوله^(٢):

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ

قوله: (مدّ)^(٣) يشمل الواوين والمختلفين.

وقوله: (مفاعِل) يُخْرِجُ المفرد.

والجمع بين هذين الأمرين إحداث لقول ثالث؛ لأنَّ الأخفش^(٤) يرى اختصاص ذلك بالواوين.

* * *

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ [بِأَفِيمَا أَعْلَى لَأَمَّا وَفِي مَثَلِ (هَرَاوَةِ) جُعِلَ]

قوله: (وَأَفْتَحَ وَرَدَّ) البيت، إِنَّمَا فَتَحُوا؛ لِثِقَلِ الْكَلِمَةِ مِنْ جِهَاتٍ:

كونها جمعاً.

وكون الجمع بهذا الجمع الخاص.

وكون اللام معتلةً بعد كسرة على همزة.

وإذا استثقلوا كسرَ (مَدَارِي) حَتَّى قَالُوا: (مَدَارِي) فهذا أَجْدَرُ.

(١) في المخطوط: (وتقديراً).

(٢) الرجز ينسب للعجاج ولجنبد بن المثنى الطهوي. انظر: الكتاب (٣٧٠/٤) والأصول

(٣/٣٩٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٦٥) والخصائص (٣/٣٢٩).

(٣) الصواب: (لينين).

(٤) انظر: المقتضب (١/١٢٦) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/٢٦٢).

وفي «شرح الكافية»^(١): أَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَقْلُوا فِي هَذَا الْبَابِ قَلَبُوا الْهَمْزَةَ الْمَبْدَلَةَ مِنَ الْمَدَّةِ يَاءً مَفْتُوحَةً؛ لِتَقْلِبِ اللَّامُ أَلْفًا، وَأَنَّ نَحْوَ: (قَضَايَا) أَصْلُهُ: (قَضَائِي)، ثُمَّ (قَضَائِي)، ثُمَّ (قَضَايَا).

قَالَ^(٢): «تَطِيلُ التَّعْلِيلُ»^(٣)، فَتَقُولُ: (قَضَائِي)، ثُمَّ (قَضَائِي)^(٤)، ثُمَّ (قَضَاءَا)، ك: (مَدَارِي)، فَاسْتَقِيلَ وَقَوَّعُ هَمْزَةً عَارِضَةً فِي جَمْعٍ بَيْنَ أَلْفَيْنِ، وَهِيَ مِنْ مَجْرِي^(٥) الْأَلْفِ، فَكَانَ ذَلِكَ كَتَوَالِي ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، فَأَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ يَاءً.

* * *

وَأَوَّاهُمْزًا [أَوَّلُ السَّوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَيْءٍ «وُوفِي الْأَشَدُّ»] مَسْأَلَةٌ^(٦): (وُؤَلَى)^(٧)، ثُمَّ تَخَفَّفَهُ فَتَقُولُ: «وُؤَلَى»^(٨)، ثُمَّ يَجُوزُ إِبْدَالُ الْأُولَى؛ لِانْضِمَامِهَا، وَلَا يَجِبُ.

وَمِثْلُهُ أَنْ تَبْنِي مِنْ: (الْوَأْي) كَلِمَةً عَلَى وَزْنِ (قُفْلٍ)، تَقُولُ: (وُؤَيْ)، ثُمَّ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (وُؤِي)، وَلَا يَجِبُ الْإِبْدَالُ، هَذَا رَأْيُ النَّاظِمِ^(٩) فِي هَذَا النُّوعِ، وَهُوَ قَوْلُ

-
- (١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢٠٨٦/٤).
 (٢) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٢٠٨٦/٤).
 (٣) في شرح الكافية: «وبعضهم يطيل التعليل فيقول: ...»
 (٤) ليست هذه الخطوة في مطبوعة شرح الكافية.
 (٥) في شرح الكافية: (من مخرج الألف).
 (٦) السياق يقتضي كلامًا تقديره: (أصل (أولى): (وؤلى)...)..
 (٧) وهذا مذهب الكوفيين كما قال الرضي. انظر: شرح الشافية (٧٦/٣).
 (٨) (وؤلى) مؤنث (الأوال)، بمعنى (الألجأ).
 (٩) انظر: شرح الكافية الشافية (٢٠٨٩/٤).

المازني^(١)، وقال الخليل وس^(٢): يجبُ الإبدالُ.

مسألة: لو بنيتَ من: (الْوَعْدِ) مثل: (طُومَارٍ) قلت: (وُوعَادٍ)، ثمَّ يجوزُ إبدالُ
الأوَّلِ همزةً؛ لانضمامِها، قاله ابنُ هشام^(٣) وابنُ مالك^(٤)، وقال ابنُ عصفور^(٥):
يجبُ؛ لأصالةِ الضَّمِّ، بخلافِ^(٦): ﴿وُورِي﴾.

فرع: إذا بنيتَ مثالَ (أَفْعُوْعَلٍ) من (وَأَيْتُ) قلت: (إِوَأُوْأَيَ)، ثمَّ تقلبُ اللَّامُ
ألفًا، والفاءُ ياءً، فإنَّ نقلتَ حركةَ العينِ الأولى إلى الفاءِ - وهي الياءُ المنقلبةُ عن
الواوِ - زالت حاجتُكَ إلى همزِ الوصلِ، وزالَ مُوجِبُ قلبِ الواوِ ياءً، وهو سكونُها
وانكسارُ ما قبلها، فتصيرُ: (وَوَأَيَ)، فإنَّ نقلتَ حركةَ الهمزةِ [إلى]^(٧) الثانيةِ من
السواوين قلت: (وَوَيَ)، فغيرُ الفارسيِّ^(٨) يُوجبُ إبدالَ الواوِ الأولى همزةً،
والفارسيُّ^(٩) يجوزُها.

مسألة: مثال: (اغْدُوْدَنَ) من (وَأَيْتُ): (اَوَأُوْأَيَ)، بثلاثِ همزاتٍ: أُولَاهُنَّ
زائدةٌ، وهي همزة: (اغْدُوْدَنَ)، والأُخْرَيَانِ عَيْنَانِ، بإزاءِ دالِّي: (اغْدُوْدَنَ)، وبواوَيْنِ

(١) انظر: المنصف في شرح تصريف المازني (٢١٩).

(٢) انظر: الكتاب (٣٣٣/٤).

(٣) يقصد به ابن هشام الخضرواي. انظر: الارتشاف (١/٢٥٧).

(٤) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٠٩).

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٤١) والممتع (٤٧٦).

(٦) الأعراف: ٢٠.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) انظر: الكتاب (٣٣٣/٤) والأصول (٣/٢٤٥).

(٩) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (١٠/٥) وارتشاف الضرب (١/٢٥٧).

فاصلتين بين الهمزتين الأوليين، والهمزتين الأخريين، ثم ثَقَلَبُ الواوِ الأولى بَاءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، والياءُ الأخيرةُ أَلْفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها: (ايأوى)، ولا يُعَيَّرُ بأكثرَ مِنْ ذلك، إِلَّا إن أردتَ التخفيفَ:

فإن خَفَّفْتَ الهمزةَ الثانيةَ فقط قلتَ: (ايأوى)، وصَحَّحتَ الواوَ لموجِبينَ: أحدهُما: عروضَ حركتها، كما في (تَوَم)، مخفَّف: (تَوَام).

والثاني: أن لا يتوالى إعلالان، كما صَحَّحتَ في (الهَوَى، والنَّوَى)، وبإيهما.

وإن خَفَّفْتَ الهمزةَ الأولى فقط قلتَ: (ايوأى)، ثم تستغني عن همزة الوصلِ بتحريك ما بعدها، فتقولُ: (يُوأى)، فيزولُ المَوْجِبُ لثَقَلَبِ الواوِ بَاءً، وهو سكونُها وانكسارُ ما قبلها، فترجعُ إلى أصلِها، فتصيرُ (وَأوى)، فيجتمعُ حينئذٍ واوان، فتبدلُ الأولى همزةً، كما في: (أَوَصل)، فتقولُ: (أَوَأى).

فإن خَفَّفْتَهُما جميعًا قلتَ: (وَوَى)، ثم: (أَوَى)؛ لأنَّه لَمَّا صارَ بتخفيفِ الهمزةِ الأولى: (أَوَأى)، نَقَلْتَ حركةَ الهمزةِ الثانيةِ للواوِ وأسقطتها.

قال ابنُ عُصفور^(١): «وقد أجازَ أبو علي^(٢) إذا سَهَلَّتْ الهمزةُ الأولى وأبقيتَ الثانيةَ أن تقولَ: (وَوَأى)، وإذا سَهَلَّتَهُما معًا أن تقولَ: (وَوَى)، ولا ثَقَلَبُ الواوِ همزةً؛ لأنَّ نيةَ الهمزتين الواوِ، فجعلَ تركَ الهمزةِ هنا نظيرَ تصحيحِ الواوِ في: (رُؤْيَا) وأمثالِها، فلم ثَقَلَبَ وتدغَم، وإن كانت ساكنةً وبعدها الياءُ».

* * *

(١) انظر: الممتع لابن عصفور (٤٨٦).

(٢) انظر: البغداديات للفارسي (٩١) والمنصف (٢/٢٤٨).

وَمَدًّا أَبْدَلَ [ثَانِيِ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَ: «أَيَّرَ، وَافْتَمِنَ»] لِيَكُنْ صَدْرَ فَصْلٍ (تَسْهِيلِ الْهَمْزِ).

قوله ^(١) الهمزة حرفٌ مستقلٌّ؛ لأنَّه يخرجُ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ، كَأَنَّهُ سَعْلَةٌ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَضْعِبَ تَحْقِيقَهُ، وَكَثُرَ تَخْفِيفُهُ مَفْرَدًا، بِإِبْدَالِ، نَحْوُ: (يَوْمِنُ)، وَتَسْهِيلِ، نَحْوُ: «سَالٌ»، وَبَنْقَلِ، نَحْوُ: «الْآخِرَةَ»، فَإِذَا التَقَّتْ هَمْزَتَانِ تَضَاعَفَ الْاسْتِثْقَالُ، وَتَأَكَّدَتْ دَوَاعِي التَّخْفِيفِ، فَإِنْ كَانَتَا فِي كَلِمَةٍ أَزْدَادَ دَاعِي ^(٢) التَّخْفِيفِ قُوَّةً، وَصَارَ الْجَوَازُ وَجُوبًا.

وَتَعَيَّنَ فِي التَّسْهِيلِ أَنْ يَكُونَ بِالْبَدَلِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَنْوَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذْهَابٌ لِأَثَرِهَا بِالْكَلِمَةِ، ثُمَّ تُدَبِّرُ تَارَةً بِحَرَكَةِ نَفْسِهَا، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَتَارَةً بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا؛ لِمُعَارِضِ مَنَعٍ مِنْ اعْتِبَارِ الْأَصْلِ.

تنبيه: الذي قرأ ^(٣): ﴿إِنَّا لَنَفْهَمُ﴾ هو الْأَعَشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ ^(٤)، قَالَه فِي «شَرْحِ ك» ^(٥).

إِنْ يُفْتَحِ انْزَاصٌ [أَوْ فَنَحْ قُلُوبَ] وَآوَا، وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ]

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَلَا أَدْرِي مَا السِّيَاقُ، وَهَلْ فِي السِّيَاقِ بَرَقَ سَقَطُ، وَأَغْلَبَ هَذِهِ التَّحْشِيَةُ مَنَقُولَةٌ مِنْ نَصِّ ابْنِ مَالِكٍ. انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/٢٠٩٤).

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: (دَوَاعِي)، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ.

(٣) قَرِيشٌ: ٢.

(٤) انْظُرْ: مَعْجَمُ الْقُرْآنِ الْقَرْآنِيَّةِ (١٠/٥٩٨).

(٥) انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/٢٠٩٢).



قوله: (فَتَنَح) خلافاً للمازني^(١) في الهمزتين إذا كانت الثانية منهما فاءً لـ: (أَفْعَل)؛ فإنه يُبدّلُها ياءً، فيقول في بناء (أَفْعَل) مِنْ (أَمْ): (أَيْم)، والجماعة^(٢) يقولون: (أَوْم)، وفي استصحاب^(٣) إبدال الثانية ياءً؛ لانكسارها إذا زال ذلك الانكسار في تصغير أو تكسير، مثاله أن يبنى مِنْ (أَمْ) على وزن (إِضْبَع)، فيقول: (إَيْم)، يصغّره فيقول المازني: (أُيَيْم)^(٤)، أو يكسّره فيقول: (أَيَامِ)^(٥)، ونحن نقول: (أُوَيْم، وَأَوَام). [وباء إثر كسر ينقلب]: تنبيه: مثل (إِئْتَم) يُدْعَى أَنَّ حركة الميم الأولى نُقِلَتْ للهمزة الثانية، ثم أُبدِلَت الثانية ياءً.

قال الناظم^(٦): «ولا ينبغي أن يُدْعَى أَنَّا أبدلناها ساكنةً، ثم لَمَّا أردنا الإدغام نقلنا؛ لأنّه لو كانت العناية بالإعلاّل مقدّمةً على العناية بالإدغام لَقِيلَ في جمع (إِيَام): (أَمّة)؛ لأنَّ أصله (أُمَمَة)، ولكنهم إنَّما سهّلوه بالياء مكسورة، وكذلك هو قبل التسهيل، بدليل أَنَّ مِنَ السبعة^(٧) مَنْ يُحَقِّقُها ويكسّر الثانية»^(٨).

* * *

- (١) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥) والمنصف في شرح تصريف المازني (٢/ ٣١٦-٣١٨).
- (٢) انظر: الأصول (٣/ ٣١٥). والمنصف (٢/ ٣٢٢).
- (٣) أي: «وخلافاً للمازني في استصحاب...».
- (٤) في الارتشاف: (أَيْم).
- (٥) في الارتشاف: (أَيَام).
- (٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٦).
- (٧) ابن عامر والكسائي وحزمة وعاصم. انظر: السبعة (٣١٢) وجامع البيان (٢/ ٥١٤).
- (٨) ليس كله بالنص من مطبوع شرح الكافية، فلعل بعضه من كلام ابن هشام، ولكن من بداية النقل إلى قوله: «أُمَمَة» هذا من كلام ابن مالك بالنص، وهو في مطبوعة شرح الكافية. =

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا [كَذَا وَمَا يُضَمُّ وَأَوْأَصِرُ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمًّا]

قوله: (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) خلافاً للأخفش^(١) في المكسورة إثر ضمة؛ فإنه يُبدلها واواً.

قوله: (وَمَا يُضَمُّ وَأَوْأَصِرُ) خلافاً له^(٢) في المضمومة بعد كسرة؛ فإنه يُبدلها ياءً.

فالحاصل أنه يقول في الهمزتين المحركتين بحركتين ثقيلتين مختلفتين: إنَّ كُلًّا منهما تُدبِّرُ بحركة ما قبلها، لا بحركتها.

احتجَّ بأنَّ المسهلة قَرُبَتْ مِنَ السَّاكِنِ، وشبيهة بما قَرُبَتْ مِنْهُ، والواو لا تَسْكُنُ بعدَ كسرة، والياء لا تَسْكُنُ بعدَ ضمة، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَسْهَلْ أَحَدٌ فِي نَحْوِ: (جُونٍ، وَمِائَةٍ) بَيْنَ بَيْنٍ.

قلنا: هذا شبيهٌ بالمتنع، وهو أَلْفٌ بعدَ غيرِ فتحة، وذاك شبيهٌ بالمستثقل؛ فافترقا، ثم إنه ليس في العربية ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها وهي مضمومة، ولا واوٌ مضمومٌ ما قبلها وهي مكسورةٌ.

قوله: (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا) فأما قراءة قومٍ مِنَ الْقُرَّاءِ^(٣): ﴿أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾

= انظر: شرح الكافية الشافية (٢٠٩٦/٤).

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش (٤٥/١) والأصول (٣١٥/٣). والمنصف (٣٢٢/٢).

(٢) يعني: خلافاً للأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (٤٥/١).

(٣) التوبة: ١٢، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي وابن ذكوان وخلف وروح، وهي رواية عن نافع وابن أبي أويس. انظر: معجم القراءات القرآنية (٣٥١/٣).

بهمزتين، ففي «إيجاز التعريف»^(١) أن ذلك شاذٌ، وفي «التسهيل»^(٢): «وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة».

قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا) البيت، لو بنيت من (قَرَأَ) مثل (دَخَرَجْتُ) لقلت: (قَرَأَيْتُ)^(٣)، فالبديل؛ لثلاً يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وكان المبدل الثانية؛ لأنَّ الثقل حصل بها، ولأنَّها طرفٌ، وكان الإبدال إلى الياء؛ لأنَّها أخفُّ.

وتقول في مثال (قِمَطِرٍ) من (قَرَأْتُ): (قَرَأَيْتُ)، وإنَّما لم تُدْغَمْ كما ادَّغَمْتَ في (سَأَلٍ)؛ لأنَّ الْمُوجِبَ في (سَأَلٍ) أن تبقى الهمزتان من غير إبدال: أن عيني الكلمة لا تختلفان أبدًا، نحو: (قَتَالٍ وَضَرَابٍ)، واللامان قد يكونان مختلفين، نحو: (هَدْمَلَةٌ، وَسِبْطِرٍ).

* * *

فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا [جَا وَأَوْمٌ] وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ
لو بنيت من (أَاءٍ)^(٤) مثل (فُلُقُلٍ) لقلت على الأصل: (أَوَأُّ)، ثمَّ (أَوَأُّي)، ثمَّ تدخل في باب (أَذَلٍ)، فتصيرُ (أَوِي)، وفي (التعريف): «الأوِي، فإن سهَّلته بعد ذلك بالنقل قلت: (أَوِي)، وفي (التعريف): «الأوِي، ولا تردُّ الهمزة الأخيرة وإن زالت الهمزة التي قبلها»^(٥).

(١) انظر: إيجاز التعريف (١١٨).

(٢) انظر: التسهيل (٣٠٢).

(٣) انظر: الأصول (٣/٣٨١).

(٤) ك: (عاع)، وهو ثمر شجر. انظر: لسان العرب (١/٢٤).

(٥) انظر: التعريف (١٢٢).

فرع: مثال (قَمَطِر)^(١) من (قَرَأَ): (قَرَأَا)، بإبدال الياء من الهمزة الثانية؛ لأنها في موطن اللام، وتصحيح الأول والثالثة؛ لأنَّ كلاً منهما ليس ثانياً لهمازتين.
ولو بنيت من الهمزة مثل (أُتْرَجَّة) سهَّلت الثانية والرابعة، وخففت البواقي، فتقول: (أَوَاوَةٌ)، فإن نقلت حركة الهمزة الثانية قلت: (أَوَاوَةٌ)، أو حركة الثالثة قلت: (أَوَاوَةٌ)، أو كليهما قلت: (أَوَاوَةٌ)^(٢).

* * *

وَيَاءِ أَقْلَبَ أَلْفًا [كَسَرًا تَلَا] ع: (مَصَابِيحُ، وَدُعِي، وَغُزِي).
فأما (رَضِي) فإنه من باب قوله: (بَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرٍ)؛ لأنَّ أصله (رَضَوَ)، لا (رَضَا)، نعم، مَنْ قَالَ: إِنَّ (فُعِلَ) صِيغَةُ أَصْلِيَّةٌ ف: (دُعِي، وَغُزِي) عنده على غير ذلك، وأصلهما ك: (رَضِي)، فأما (رُمِي)، وقُضِيَ) فعلى أصليهما لا قَلْبَ فِيهِمَا.

* * *

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ [تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي (فَعْلَانِ) ذَا أَيْضًا رَأَوَا]
قوله: (فِي آخِرٍ) قالوا: لأنها في مَظَنَّةِ السكون.

وكان الناظم اكتفى بما يفهم من هذا التعليل عن التنبيه على قلبها في نحو: (إِيْعَادٍ، وَمِيْرَانٍ)، وشرطه أن لا تكون مُدْغَمَةً، فَمِنْ ثَمَّ [صَحَّتْ]^(٣) في (اجْلُوْاذِ).

(١) على مقتضى المثال المبني يجب عليه أن يذكر بدل (قمطر) اسماً خماسياً.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٦٩).

(٣) زيادة يقتضيهما السياق.

فرُع: (اخْوَوَى، اخْوَاءَ)، وَمَنْ قَالَ فِي (اَقْتَبَالَ): (قَتَالَ) فَإِنَّهُ إِذَا ادَّعَمَ هُنَا يَقُولُ: (جِيَاءَ)، والفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (اَجْلِيَوَاذٍ) أَنَّ هَذَا لَمْ يُوضَعْ عَلَى الِادَّعَامِ، فَلَمْ يَسْتَخْكِمِ التَّحْصُنُ، وَأَبُو الْحَسَنِ^(١) نَظَرَ إِلَى الظَّاهِرِ، فَقَالَ: (جَوَاءَ)^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ قَالُوا فِي (دِيَوَانٍ): (دِيَوَانٌ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي (اَجْلِيَوَاذٍ): (اَجْلِيَوَاذٍ)؟

قلنا: ذَلِكَ شَاذٌ.

[فِي آخِرٍ]: وَقَالَ^(٣):

قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِّي لَهُ

فَسَكَنَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْوَاوِ؛ لِعُرُوضِ زَوَالِ الْكُسْرِ.

[أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ]: شَذُّ: (مَقَاتِيَّةٌ)، وَ(سَوَاسِيَّةٌ)، وَ(أَقْرِيَّةٌ) جَمَعَ (قَرِيٌّ)، وَهِيَ مِيلَعَةُ الْكَلْبِ^(٤).

* * *

فِي مَضْدَرِ الْمُعْتَلِّ [عَيْنًا وَ (الْفَعْلَ) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ (الْحَوْلَ)]

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٢٧٩/١).

(٢) انظر: سفر السعادة (٢٤٣/١) والممتع (٣٧١) وارتشاف الضرب (٢٧٨/١).

(٣) من تمامه:

وَهَزِزْتُ مِثْلِي بِنْتُ مَوْءٍ لَهُ قَالَتْ أَرَاهُ دَالِفًا قَدْ دُنِّي لَهُ

والرجز لصحير بن عمير. انظر: الأصمعيات (٢٣٥) وأمالي القالي (٢٨٤/٢) والتمام

لابن جني (١٠٤).

(٤) انظر: اللسان (١٧٥/١٥).

[في مصدر المعتل عينًا]: أي: يقلبون الواو ياءً عينًا لمصدرٍ، بشرط كسرة قبلها، وألف بعدها، واعتلالها في الفعل، وبعد^(١) جمع كذلك، بشرط صحة اعتلالها في المفرد، أو سكونها.

فخرج باشتراط المصدر أو الجمع نحو (سَوَالِكُ)، وباشتراط الكسر نحو (عَاوٍ، وَعَوَاءٍ)، و(سَوَدَ سَوَادًا)، وباشتراط الألف نحو^(٢): ﴿عَوَجًا﴾، و^(٣): ﴿جَوَلًا﴾، و(عُودٍ، وَعِودَةٍ)، و(كُوزٍ، وَكِوْزَةٍ).

ويُشترط في الجمع صحة اللام، فنحو: (رَيَّانَ، وَرِوَاءٍ) [لا يعلل]^(٤). ومثّل أبو حيان^(٥) أيضًا ب: (جَوٌّ، وَجَوَاءٍ)، وهو خطأ؛ لأنَّ (جَوٌّ) لم تسكن عينه، ولا اعتلّت.

وخرج باشتراط سكونها في الجمع أو إعلالها نحو: (طَوِيلٍ، وَطَوَالٍ). فأما قوله^(٦):

(١) لعلها تصحيف لـ: (عينَ).

(٢) آل عمران: ٩٩ وغيرها.

(٣) الكهف: ١٠٨.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وقد سبقه في ذلك ابن مالك نفسه. انظر: إيجاز التعريف (١٢٣) والتذييل والتكميل

(٦/ ١٥٤) ط الأزهر.

(٦) بتمامه مع تغيير أو العجز:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَشَدَّاءَ الرُّجَالِ طِيَالُهَا

والبيت ينسب لأنيف بن زبان وللأثال بن عبدة بن الطيب، وهو من الطويل. انظر: الحماسة البصرية (١/ ٣٥) والكامل (١/ ٧٩) والمنصف (١/ ٣٤٢) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨٨).

فَلِإِنْ أَشَدَّاءِ الرَّجَالِ طِيَالَهَا

فنادرٌ.

فَأَمَّا (جَوَادٌ، وَجِيَادٌ) فَقَالَ الشَّيْخُ^(١): «يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا اسْتَغْنَوْا عَنْ جَمْعِ (جَوَادٍ) بِجَمْعِ (جَيِّدٍ)، كَمَا اسْتَغْنَوْا بِ: (عُرَاةٍ) جَمْعَ (عَارِي) عَنْ جَمْعِ (عُرْيَانٍ)، وَبِ: (عُدَاةٍ) جَمْعَ (عَادٍ) عَنْ جَمْعِ (عَدُوٍّ)».

قَالَ^(٢): «وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي (طِيَالٍ) أَنْ يَكُونَ جَمْعَ (طَائِلٍ)^(٣) اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ (طَالَهُ) إِذَا فَاخَهُ فِي الطُّولِ».

وَبِاشْتِرَاطِ اعْتِلَالِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ (اعْتَوَّنُوا اعْتَوَانًا)، وَ(اجْتَوَرُوا اجْتَوَارًا)، وَ(لَاوَدَ لَوَادًا).

قَوْلُهُ: (فِي مَصْدَرٍ) وَشَدَّ (نَارَتْ نَوَارًا)، بِمَعْنَى: نَفَرَتْ، قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ».

فِي «شَرْحِ الْكَافِيَّةِ»^(٥): «وَبُتِّهَ بِتَصْحِيحٍ مَا وَزَنَهُ (فَعْلٌ)، كَ: (الْحَوْلِ، وَالْعَوْدِ)^(٦)، وَالْعَوَجِ (مَصْدَرٌ) (حَالَ، وَعَادَ الْمَرِيضُ، وَعَاجَ)، عَلَى أَنَّ إِعْلَالَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ

(١) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٦).

(٣) في شرح الكافية الشافية: (طائيل).

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٥-٢١١٦).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٣).

(٦) في المخطوط: (العوض)، وهو تحريف.

مشروط بوجود الألف؛ حتى يكون [على] ^(١) (فَعَالٍ). انتهى.

وعلى قياس ذلك قوله في الجمع: (وَصَحَّحُوا فَعَلَةً)، فعلى هذا (وَصَحَّحُوا فَعَلَةً) استثناء من مسألة الجمع، وشذ (تَوَرَّ، وَثِيرَةٌ)، و(عَوْدٍ، وَعِيدَةٌ).

* * *

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ [أَعْلَلٌ أَوْ سَكَنٌ] فَاحْكُمُ بَذَا إِعْلَالٍ فِيهِ حَيْثُ عَنَّا
في «الخصائص» ^(٢): ممَّا يدلُّ على قوة اعتنائهم بهذا الشأن ^(٣) مراعاتهم في
الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق منه، فكما أعلُّوا الواو في الواحد أعلُّوها في الجمع،
ك: (قِيمَةٍ، وَقِيمٍ)، و(دِيمَةٍ، وَدِيمٍ)، ولمَّا صحَّحوها في الواحد صحَّحوها في الجمع،
ك: (زَوْجٍ، وَزَوْجَةٍ)، و(تَوَرَّ، وَتَوَرَّةٌ).

فأما (ثِيرَةٌ) ففي إعلاله ثلاثة أقوال:

فصاحب «الكتاب» ^(٤) حمَّله على الشُّذُوذِ.

وأبو العباس ^(٥) قال: أعلَّوه ليفصلوا بذلك بين (تَوَرَّ) الحيوان، وبين (التَّوَرَّ)

(١) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح الكافية.

(٢) انظر: الخصائص (١/ ١١٣).

(٣) تميم لقوله: «واعلم أنَّ العربَ تُؤثِّرُ من التجانسِ والتشابهِ وحملِ الفرعِ على الأصلِ ما إذا تأمَّلتَ عَرَفْتَ منه قوةَ عنايتها بهذا الشأنِ، وأنَّه منها على أقوى بالٍ». انظر: الخصائص (١/ ١١٢).

(٤) انظر: الكتاب (٤/ ٣٦١).

(٥) يعني به ثعلبًا، وقد تواتر عند النحاة كابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والمرادي وغيرهم بعد مقالة ابن جني هذه أن المقصود بأبي العباس المبرد، والذي أوقع =

لِلْقِطْعَةِ مِنَ الْأَقْطِ؛ لَأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِيهِ إِلَّا (ثَوْرَةً) بِالتَّصْحِيحِ، لَا غَيْرُ.
 وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ^(١): مَقْصُورٌ مِنْ (ثِيَارَةٍ)، فَتَرَكُوا إِعْلَالَ الْعَيْنِ أَمَارَةً عَلَى ذَلِكَ،
 كَمَا تَرَكُوا تَصْحِيحَ (اجْتَوَزَ) دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا بُدَّ مِنْ صِحَّتِهِ.
 ع: لَوْ نَظَرَهُ ب: (مِخْيَطٌ) كَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ سِوَاءً^(٢).

* * *

وَصَحَّحُوا (فَعْلَةً) [وَفِي (فَعَلٍ) وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى ك: (الْحَيْلُ)]
 قَوْلُهُ: (وَفِي فَعَلٍ وَجْهَانِ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَصْدَرِ الْمَقْطُوعِ فِيهَا بِالْإِعْلَالِ.
 وَفِي «التَّسْهِيلِ»^(٣) مَا نَصَّهُ: «تُبْدَلُ الْيَاءُ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِنْ وَاوٍ هِيَ عَيْنُ مَصْدَرٍ
 لِفِعْلِ مَعْتَلٍّ الْعَيْنِ، أَوْ عَيْنُ جَمْعٍ لَوَاحِدٍ مَعْتَلٍّ الْعَيْنِ مُطْلَقًا أَوْ سَاكِنَهَا إِنْ وَلِيَهَا فِي
 الْجَمْعِ أَلْفٌ وَصَحَّتِ اللَّامُ».

= هذا اللبس أن البصريين إذا أطلقوا أبا العباس فإن المراد به المبرد، ولكن ابن جني يصرح
 في غير موضع من كتبه أن الذي ذهب هذا المذهب أبو العباس ثعلب فيما أخبره به عن
 ثعلب ابن مقسم. انظر: المنصف لابن جني (٣٤٧).

(١) يعني به ابن السراج. انظر: الأصول لابن السراج (٣/ ٣١٠).
 (٢) أراد أن لفظ (مِخْيَطٌ) صَحَّتْ فِيهِ الْيَاءُ وَلَمْ تُعَلَّ، وَحَقُّهَا إِعْلَالٌ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ، لِتَصِيرَ
 (مِخَاطٌ)، وَلَكِنْ تَرِكَ الْإِعْلَالَ لَكُونِهَا مَقْصُورَةً مِنْ (مِخْيَاطٍ)، فَأَرَادُوا أَنْ يَنْبَهُوا عَلَى الْأَصْلِ،
 وَأَنَّ هُنَاكَ أَلْفًا زَائِدَةً حُذِفَتْ، وَكَذَلِكَ (ثَوْرَةٌ) مَقْصُورَةٌ مِنْ (ثَوَارَةٍ)، الَّتِي تَوَوَّلَ إِلَى (ثِيَارَةٍ)،
 فَصَحَّحُوا لِيَدُلُّوا عَلَى الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ، وَابْنُ هِشَامٍ يَقْصِدُ أَنَّ التَّمَثِيلَ ب: (مِخْيَطٌ) أَوَّلَى مِنَ
 التَّمَثِيلِ ب: (اجْتَوَزَ)؛ لِأَنَّ (اجْتَوَزَ) لَيْسَ فِيهَا حَذْفٌ وَلَا قَصْرٌ مِنْ مَمْدُودٍ، فَلَوْ مِثْلُ ب: (مِخْيَطٌ)
 لَكَانَ مِثْلَ (ثَوْرَةٍ). مُسْتَفَادٌ مِنْ صَدِيقِي الْأَسَازِ عَمَادٍ غَزِيرٍ حَفَظَهُ اللَّهُ.

(٣) انظر: التسهيل (٣٠٤).

وقد يصحَّح ما حقه الإعلالُ من (فَعَلٍ) مصدرًا أو جمعًا، و(فَعَالٍ) مصدرًا،
وقد يُعَلُّ ما حقه التصحيحُ من (فَعَالٍ) جمعًا أو مفردًا غيرَ مصدرٍ، ومن (فَعَلَةٍ) جمعًا،
وليس مقصورًا من (فَعَالَةٍ)، خلافًا للمبرد^(١).

قوله^(٢): (مِنْ فِعْلٍ مَصْدَرًا) ك: (حَوْلٍ)، (أَوْ جَمْعًا) ك: (حَاجَةٍ، وَحِوَجٍ)،
(وَفِعَالٍ مَصْدَرًا) ك: (نَارَتْ نَوَارًا)، (مِنْ فِعَالٍ جَمْعًا) ك: (طِيَالٍ).

* * *

وَالْوَاوُ لَا مَا [بَعْدَ فَتْحِ يَاءِ انْقِلَابِ ك: «الْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ» وَوَجَبَ]

* * *

إِنْدَالٍ وَوَ [بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا ك: (مُوقِنٍ) بِدَالِهَا اعْتَرَفَ]
هذا قسم^(٣) قوله:

وَيَاءُ أَقْلَبِ أَلِفًا كَسْرًا لَا

وذلك نحو (ضَارِبٍ، وَضُورِبٍ).

قوله: (كَمُوقِنٍ) أي: كِيَاءِ (مُوقِنٍ) الأصلية في كونها ساكنة مفردة، فخرج
نحو (هُيَامٍ، وَعَيْلٍ).

وبقي شرط ثالث، وهو أن لا تكونَ في جمعٍ، فإنَّ الذي يُعَلُّ حيثُ الحركَةُ،
نحو (بِيضٍ).

(١) انظر: المقتضب (١/٢٦٨) والأصول (٣/٣١٠).

(٢) يعني ابن مالك في التسهيل.

(٣) في المخطوط: (تقسيم)، والتصويب من العليمي (٢/٥٤٦).

ورابعٌ، وهو أن لا تكونَ عَيْنًا لـ: (فُعَلَى)^(١) صفةً، فإنَّ هذه لا يجبُ فيها إعلالُ الحرفِ، بل يجوزُ، تقولُ: «رَجُلٌ أَخِيرٌ»، و«امْرَأَةٌ خَيْرَى، وخُورَى»، وكذا: (ضِيقَى، وضُوقَى)، و(كَيْسَى، وكُوسَى).

وقد أشارَ إلى مسألةِ الجمعِ بقوله: (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ)، وإلى مسألةِ الصفةِ بآخرِ الفصلِ، وكانَ حقُّه أن يذكرَه إلى جانبِ مسألةِ الجَمْعِ.

* * *

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ [فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمًا)]
[ويكسر المضموم في جمع]: فأما قولُهم: (عَايِطٌ، وعُوطٌ) فشاذٌ، والقياسُ (عِيطٌ)، وقد تكلَّموا بهما^(٢).

قوله: (أَهْيَمًا) وكذا في جمعِ (هَيْمَاءَ)، وهي الإبلُ التي بها داءُ الهَيْامِ، وهو داءٌ تشربُ منه فلا تَرَوَى.

[هِيمٌ]: جمعُ (أَهْيَمَ، وهَيْمَاءَ)، قالَ ذو الرُّمَّةِ^(٣):

فَأَضْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ لَا الْمَاءِ مُبْرِدٌ صَدَاها وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيْامُهَا

وقيلَ في الآيةِ^(٤) إِنَّ (الهِيمَ): الرمالُ، قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «ووجهه أَنَّهُ جَمْعُ

(١) في المخطوط: (عينا الفعل)، والتصويب من العلمي (٥٤٧/٢).

(٢) انظر: الجيم (٢/٢٦٠) ومعاني القرآن للفراء (١/٧٣).

(٣) من الطويل، ورواية الديوان: (مبرى). انظر: ديوان ذي الرمة (٢/١٠٠٠) ونوادر أبي زيد

(٥٥٩) وغريب الحديث للخطابي (٢/٤٦٦).

(٤) يقصد قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ شَرِبَ الْيَمْرِ﴾، الواقعة: ٥٥.

(٥) انظر: الكشاف (٤/٤٦٤).

(الهِيَامُ)، بفتح الهاءِ، وهو الرَّمْلُ الذي لا يَتَماسِكُ، جُمِعَ على (فُعِلَ)، ك: (سَحَابٍ، وَسُحْبٍ)، ثُمَّ خُفِّفَ، وَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِجَمْعٍ: (أَبْيَضَ) ^(١).

* * *

وَوَاوَا ائِثَرَ الضَّمِّ رُذَّ الْيَمَامَى أَلْفِي لَامٍ فَعِلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ نَا

* * *

كَتَاءٍ بَانَ مِنْ (رَمَى) [ك: (مَقْدَرَةً) كَذَا إِذَا ك: (سَبُعَانٍ صَيْرَةً) (كَتَاءٍ) كذا: أي: لازمة، وإنَّما كانت لازمة؛ لانتفاء (مَفْعُلٍ) في كلامهم، وكذا لو بنيتَ مثل: (عَرْقُوتَةٍ) تقول: (رَمُوتَةٍ)؛ لانتفاء (فَعْلُو)، أمَّا لو بنيتَ مِنْ (الرَّمِي) مثل (سَمَرَةٍ) فَإِنَّكَ تقول: (رَمُوتَةٍ) إِنْ قَدَرْتَ طَرَانَ الهَاءِ، وَ: (رَمِيَّةٌ) إِنْ لَمْ تَقْدِرْ الطَّرَانَ.

* * *

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا [ل: (فُعَلَى) وَضَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى] فِي «شَرْحِ الْغَايَةِ» ^(٢) أَنَّ قَلْبَ الضَّمِّ كسرةٌ وَاجِبٌ فِي الْجَمْعِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي الصِّفَةِ عَلَى (فُعَلَى)، ك: (ضِيْزِي، وَخَيْرِي، وَكَيْسِي)، تَأْنِيثٌ: (أَخِيرَ، وَأَكْسَى)، وَأَنَّهُمْ رَبَّمَا قَلَبُوا الْبَاءَ وَوَاوَا، سُمِعَ مِنْهُمْ: (الْخُورَى، وَالْكُوسَى، وَالضُّوقَى)، فَإِنْ كَانَتْ (فُعَلَى) اسْمًا فَقَلَبُ الْبَاءِ وَوَاوَا وَاجِبٌ، ك: (طُوبَى).

(١) صار إلى (بِضٍ).

(٢) انظر: شرح الغاية (٢٦٥).

وفيه^(١) أيضًا أَنَّ قَلْبَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَأَوَّاءَ اللَّصْمَةِ شَرْطُهُ أَنْ لَا تَقْرُبَ مِنَ الطَّرَفِ،
فَإِنْ قَرُبَتْ مِنْهُ قُلِبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، سِوَاءِ أَكَانَتْ فِي جَمْعٍ، كـ: (بِضٍ، وَعِيسٍ)، أَوْ
مَفْرَدٍ، كَقَوْلِهِمْ^(٢): «أَعْيَسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ»، وَ(الْعَيْسَةُ): (فُعْلَةٌ)، كـ: (الْحُمَرَةُ).
وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى الْأَخْفَشِ^(٣) فِي قَوْلِهِ: إِنَّ قَلْبَ الْحَرَكَةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجَمْعِ؛
لثِقَلِهِ، وَأَنْتَ تَقُولُ [فِي]^(٤) مِثَالِ (فُفْلٍ) مِنْ (الْبَيَاضِ): (بُوضٌ).
وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ ثِقَلُ تَاءِ التَّانِيثِ^(٥)، فَاشْبَهَ بِذَلِكَ الْجَمْعَ.
وَمِنَ الْعَرَبِ^(٦) مَنْ يَقُولُ (مَعُوشَةً)، وَيَقْوِي قَوْلَ الْأَخْفَشِ^(٧)؛ لِأَنَّهُ مِنْ
(الْعَيْشِ)، وَهُوَ مَفْرَدٌ، وَقَدْ قَلَبَ الْيَاءَ وَأَوَّاءَ.



-
- (١) انظر: شرح الغاية (٢٦٧).
(٢) انظر: الإبل للأصمعي (١٤٧) ولسان العرب (٤/٣٦٤) ونهاية الأرب (١٠/١٠٨) وشرح
المرادي (٣/١٥٨٩).
(٣) انظر: تصريف المازني (١/٢٩٦) والمقتضب (١/١٠١).
(٤) زيادة يقتضيها السياق.
(٥) في شرح الغاية: «إِنْ فِيهِ ثِقَلًا لِلزُّومِ تَأْنِيثُهُ».
(٦) لغة الأزد. انظر: تهذيب اللغة (٣/٣٩).
(٧) انظر: الأصول لابن السراج (٣/٣٤٨) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/٢٥٠).

فَصْلٌ

مِنْ لَامٍ (فَعْلَى) اسْمًا [أَتَى الْوَاوُ بَدَلَ بَاءٍ كَ: (تَقْوَى) غَالِيًا جَا ذَا الْبَدَلِ]
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (الْعَلْيَاءُ)، بِالْمَدِّ وَالْفَتْحِ، وَقَوْلُهُ^(١):
لَمْ يُغْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا
فَمِنْ شَوَازِ الْإِبْدَالِ.

ومثله (الشُّكَايَةُ)، و(الرُّغَايَةُ) مِنْ رُغْوَةِ اللَّبَنِ، بَضْمُ الْفَاءِ وَالْإِبْدَالِ فِي اللَّامِ،
فَإِذَا فَتَحُوا الْفَاءَ أَوْ كَسَرُوهَا فَالْوَاوُ، قَالَه الْفَرَاءُ^(٢).

وقولهم^(٣): «دَيِّمَتِ السَّمَاءُ»، إِذَا أَمْطَرَتِ الدَّيْمَةَ، وَهِيَ الْمَطَرُ الدَّائِمُ.
وقولهم^(٤): «هَذَا أَخِيْلٌ مِنْ هَذَا، وَأَخَوَلٌ»، أَي: أَكْثَرُ حِيلَةً، وَ^(٥): «لَا حَيْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلَا لَغَتَيْنِ؛ لِقَوْلِهِمْ^(٦): «هُمَا يَتَحَاوَلَانِ» إِذَا قَابَلَ كُلُّ

(١) بتمامه:

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى
والرجز ينسب لرؤية، وللعجاج. انظر: ملحوظ ديوان رؤية (١٧٣) وديوان العجاج (٧٣)
و(٧٦) وشرح التسهيل (١٢٨/٢).

(٢) انظر: إصلاح المنطق (٨٨) وشرح الكافية الشافية (٢١٥٢/٤).

(٣) انظر: الخصائص (٣٥٦/١) والصاح (١٩٢٥/٥).

(٤) انظر: إصلاح المنطق (١٠٦).

(٥) نُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ. انظر: تهذيب اللغة (١٥٨/٥) والمحتسب (١٩٠/١).

(٦) انظر: المحتسب (٣٥٨/٢).

منهُما احتياله باحتيال صاحبه.

و^(١): «صَبَا الرَّجُلُ صَبِيًّا» إذا فعلَ [فَعَلَ] ^(٢) الصَّبِيَّانِ.

وهذا كله نظير ما يُفَعَّلُ مِنَ الحذفِ لغيرِ مُوجِبٍ، كـ: (يَدٌ، وَدَمٌ).

* * *

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ [فُعْلَى] وَضَفَا وَكَوْنُ (فُضْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

[فُعْلَى وَضَفَا]: قَالَ النَّاطِمُ^(٣): «إِنْ كَانَ (فُعْلَى) اسْمًا مُحَضًّا فَلَا قَلْبَ، كـ:

(حُزْوَى)، وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً مُحَضَّةً، أَوْ جَارِيَةً مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، كـ: (الْعُلْيَا، وَالذُّنْيَا)،

قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً».

قَالَ: «وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ هَذَا الْإِعْلَالُ مَخْصُوصٌ بِالْأَسْمِ، ثُمَّ لَا يُمَثِّلُونَ إِلَّا

بِصِفَةِ مُحَضَّةٍ، أَوْ بِـ: (الذُّنْيَا)، وَالْأَسْمِيَّةُ فِيهَا عَارِضَةٌ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ تَصْحِيحَ (حُزْوَى)

شَاذٌّ، كَتَصْحِيحِ (حَيَوَةٌ)، وَهَذَا قَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَمَا قُلْتُهُ مُؤَيَّدٌ بِالْأَدِلَّةِ،

وَمُؤَافِقٌ لِقَوْلِ أُمِّةِ اللُّغَةِ، حَكَى الْأَزْهَرِيُّ^(٤) عَنِ الْفَرَاءِ^(٥) وَعَنِ ابْنِ السَّكِّيتِ^(٦) أَنَّهُمَا

قَالَا: مَا كَانَ مِنَ النُّعُوتِ مِثْلَ (الذُّنْيَا، وَالْعُلْيَا) فَإِنَّهُ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَقْفِلُونَ الْوَاوَ مَعَ

(١) انظر: فعلت وأفعلت للزجاج (٦٩) وغريب الحديث للخطابي (١/١٢٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، وهي زيادة يقتضيها السياق. انظر: حواشي ابن بري على درة الغواص

(٨١٨).

(٣) انظر: إيجاز التعريف لابن مالك (١٥٧).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٩/١٧٥).

(٥) انظر: لغات القرآن للفراء (٧١).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٠٧).

ضمَّ الأوَّل، وليس فيه اختلافٌ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ قالوا: (القُصَوَى)، فأظهروا الواو، وهو نادرٌ، وبنو تميمٍ يقولون: (القُصَيَا). انتهى كلامه.

وفي «شرح الغاية»^(١) ذكر أنَّ القلبَ في الأسماءِ، ثمَّ مثلَ ب: (الدُّنْيَا، والعُلْيَا)، وذكرَ كلامَ النَّاطِمِ^(٢) إلى آخره، ثمَّ قال^(٣): «وقد شدَّ من الصِّفةِ في (فُعَلَى): (الحُلُوَى)، فلم يقلبوا واوها ياءً كما فعلوا ب: (العُلْيَا).

ولمَّا قالَ في (فُعَلَى)؛ لآثته إن كانَ (فُعَلَى) بالفتحِ فلا قلبَ، ك: (دَعَوَى، ورَضَوَى).

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ في كتابِ «المَقْصُورِ والمَمْدُودِ»^(٤): «(الدُّنْيَا) مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكْتَبُ بالألفِ، هذه لغةُ أهلِ نجدٍ وتميمٍ خاصَّةٌ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ وبنِي أُسْدٍ يلحقونها ونظائرُها بالمصادرِ ذواتِ الواوِ، فيقولون: (دَنُوَى)، مثلَ (سَرَوَى)، وكذلك يفعلونَ بكُلِّ (فُعَلَى) موضعٌ لامِها واوٌ يفتحونَ أولَها، ويقلبونَ ياءَها واواً، وأمَّا أهلُ اللُّغَةِ الأوَّلَى فيضمُّونَ الدالَّ، ويقلبونَ الواوَ ياءً؛ لأنَّهم يستقلُّونَ الضَّمةَ والواوَ، انتهى.

فظهرَ بهذا النقلِ أنَّ (فُعَلَى) مختلفٌ فيه، فالحجازيُّونَ وبنو أُسْدٍ يفتحونَ أولَها؛ لتصحَّ الواوُ، فيقولونَ: (دَنُوَى، وعَلَوَى، وقُصَوَى)، والتميميُّونَ والنَّجديُّونَ

(١) انظر: شرح الغاية (٢٦٥-٢٦٦).

(٢) ولم يصرح أبو حيان بابن مالك، بل قال: «وقال بعض المتأخرين: ...».

(٣) انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

(٤) انظر: الخط لابن السراج (١٢٣)، مجلة المورد، عام ١٩٧٧ م.



يَقْبَلُونَهَا؛ لِأَجْلِ الصَّمَّةِ، فَيَقُولُونَ: (الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُصَيَا)»^(١).



(١) انتهى النقل هنا من أبي حيان. انظر: شرح الغاية (٢٦٦).

فَصْلٌ

إِنْ يَسْكُنِ السَّاقِبُ [مِنْ وَاوٍ وَيَا وَانْفَصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا]

قوله: (وَمِنْ عُرُوضٍ) حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: (غَيْرِ لَزِمٍ).

قَالَ فَا^(١) فِي «تَذَكُّرَتِهِ»: (إِئِيلُ) يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ (فِعْلٌ)، مِنْ (أَيْلَّةَ) اسْمُ الْبَلَدِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (فِعْلٌ)، ك: (عَثِيرٌ)، مِنْ: (آلُ يُوُولُ)، إِذَا رَجَعَ، فَأَصْلُهُ:

(إِوِيلُ)، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ إِمَّا لَوْ قَوَّعَهَا سَاكِنَةٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَإِمَّا لَوْ قَوَّعَهَا سَاكِنَةٌ قَبْلَ

يَاءٍ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ (فِعْلٌ)، مِنْ: (وَأَلَّ يَيْلُ)، فَأَصْلُهُ: (وِئِيلُ)، ثُمَّ أُبْدِلَتْ

الْوَاوُ هَمْزَةً، كَمَا فِي (إِسَادَةٍ)، فَصَارَ (إِئِيلُ)، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ يَاءً لُزُومًا، وَلَمَّا

لَزِمَهَا التَّخْفِيفُ أَدْغَمَتْ فِي الزَّائِدَةِ.

ع^(٢): لَا يَصِحُّ أَنْ تُعْلَلَ إِجَازَةُ التَّصْحِيحِ فِي تَصْغِيرِ (جَدُولٍ، وَقَسُورٍ، وَأَسْوَدَ)

بَصَحَّتْهَا فِي التَّكْسِيرِ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِثَلَاثِ يَرَدِّ عَلَيْكَ تَصْغِيرُ (مَقَامٍ)؛ فَإِنَّ الْإِعْلَالَ

فِيهِ وَاجِبٌ، مَعَ قَوْلِهِمْ: (مَقَاوِمُ)، وَكَذَا: (يَقُومُ) عَلَمًا، مَعَ أَنَّكَ تَقُولُ: (يَقَاوِمُ) فِي

(١) يَقْصِدُ بِهِ: (فَا) الْفَارْسِي، وَكِتَابُ التَّذَكُّرَةِ مَفْقُودٌ حَتَّى الْآنَ كَمَا أَشْرْنَا مِنْ قَبْلُ، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ

ابْنُ جَنِي، وَهُوَ مُحَقَّقٌ مَطْبُوعٌ، وَالْمَسْأَلَةُ ذَكَرَهَا أَيْضًا الْفَارْسِيُّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ. انْظُرْ:

الْبَغْدَادِيَّاتِ (٤٠٨ - ٤٠٩).

(٢) التَّحْشِيَةُ هَذِهِ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْخَصَائِصِ. انْظُرْ: الْخَصَائِصِ (٨٦/٣).



تكسيره، بل بذلك مع ظهورها محرّكة في المفرد.

وقولنا: «في المُفْرَدِ» مُخْرِجٌ لِنَحْوِ (عَجُوزٍ)، ونقول: (عَجُوزٌ) أولى بالإعلال؛ لأنَّ واوه لا تظهر في الجمع، بل تُهْمَزُ.

ابنُ جِنِّي^(١): قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مِمَّا أَعَانَ عَلَى جَوَازِ: (جُدَيْوِلٍ، وَأُسَيْوِدٍ)^(٢) أَنَّ مَعْنَاهُمَا: (جَدَوُلٌ صَغِيرٌ)، و(أَسَوْدُ صَغِيرٌ)^(٣)، والواو في هذين تَصِحَّانِ.

ع: لا يصحُّ الاستدلالُ بجوازِ الإعلالِ في: (أَسَوْدَ) صفةً إذا صُغِرَ بقوله^(٤):
أَسَـيْدٌ.....

في كتابِ «العَيْنِ»^(٥): «لَوِي: يَلْوِي لَيًّا وَلَوِيًّا»^(٦).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الزُّبَيْدِيُّ في «التَّقْرِيطِ»^(٧): «اللَّوِيُّ مُحَالٌ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِدْغَامِ».

* * *

فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبَنَ [مُذْغِمًا وَشَذْ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا]

(١) انظر: الخصائص (١/٣٥٥).

(٢) في المخطوط: (واو أسود)، والتصويب من العلمي (٢/٥٥٨).

(٣) (أسود صغير) ليست في مطبوعة الخصائص.

(٤) بتمامه:

أَسَـيْدٌ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدَ الْقَمَامِ

والبيت من الوافر، وهو للفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق (٢/٨٣٤) والكتاب (١/١٨٥).

(٥) انظر: العين (٨/٣٦٣).

(٦) ليس في مطبوعة العين: (لويًا)، ولا ذكر لهذا المصدر، ولم ينقل عن الخليل هذا أحد.

(٧) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين للزبيدي (٢٢٤).

قوله: (مُدْغِمًا) وقد يُخَفَّفُ بغيرِ الادْغَامِ بحذفِ الحرفِ المُدْغَمِ فيه، كـ: (سَيِّد، وَهَيْن، وَلَيْن، وَمَيِّت)، وهذا كله باتفاق.

قيل^(١): ومنه (شَيْءٌ)، وقيل^(٢): و(رِيحَانٌ)، وقيل^(٣): و(قَيْلٌ).

وفي كتاب «العين»^(٤) أنهم اختلفوا في (فُلَانٍ)، فقيل: (فُعَالٌ)، من: «فَلَنَ»، وقيل: (فُعَلَانٌ) محذوفٌ، وتصغيره^(٥): (فُلِّيَانٌ).

قال أبو بكر في «التقريظ»^(٦): «هذا غلطٌ؛ لو كان كذلك^(٧) لَمُنِعَ مِنَ الصرفِ؛ لانه معرفة».

ع: لو سَمِينَا بـ: (رِيحَانٍ) لمنعناه مِنَ الصرفِ على القولين.

قوله:

وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

نحو: «عَوَى عَوَّةً»^(٨)، و«هُوَ نَهَوٌ عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٩)، وقال^(١٠):

(١) مذهب الفراء. انظر: معاني القرآن للفراء (٣٢١/١) والمنصف (٩٤/٢) والممتع (٣٢٩).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٤٣/٥).

(٣) انظر: الكتاب (٦٤٢/٣).

(٤) انظر: العين (٣٢٦/٨).

(٥) في المخطوط: (وتقديره)، والتصويب من العين، وعند الزبيدي: (وتحقيره).

(٦) انظر: استدراك الغلط الواقع في العين لأبي بكر الزبيدي (٢٢٠).

(٧) يعني: «على فُعَلَانٍ».

(٨) انظر: مجالس ثعلب (١٠١/١).

(٩) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤) وسر صناعة الإعراب (٢٣٧/٢).

(١٠) البيت ينسب للشنفرى ولتأبط شراً ولخلف الأحمر، وهو من المديد. انظر: ديوان الشنفرى =



وَفُتُّوْهُجَّجَرُوا ثُمَّ أَشْرَوْا لَيْلَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْجَابَ حَلُّوا
جمع (فَتَى) على (فُعُولٍ)، ك: (عَصَا، وَعُصْبِي)، ثُمَّ قَلَبَ اللَّامَ وَآوَا، ثُمَّ أَدَّعَمَ.

* * *

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَآوٍ [بِتَخْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ]
ع: تُقَلَّبُ الْوَآوُ وَالْيَاءُ أَلْفَيْنِ بِشَرُوطٍ: مِنْهَا مَا هُوَ فِي الْحَرْفِ، وَمَا هُوَ فِي صِفَتِهِ،
وَمَا هُوَ فِيمَا قَبْلَهُ، وَمَا هُوَ فِيمَا بَعْدَهُ، وَمَا هُوَ فِي الْكَلِمَةِ:

أَمَّا الَّذِي فِي الْحَرْفِ فَثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مُتَأَصِّلًا، فَخَرَجَ نَحْوُ (سَيْرَةٍ) فِي (شَجَرَةٍ).

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَلِيَهُ مَا يَسْتَحِقُّ الْإِعْلَالَ، فَخَرَجَ الْأَوَّلُ مِنْ مُعْتَلِّي: (هَوَى، وَنَوَى،
وَشَوَى، وَطَوَى).

وَالثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ عَيْنًا لِمَا زِيدَ فِي آخِرِهِ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ، فَخَرَجَ نَحْوُ
(حَيْدَى، وَصَوْرَى).

وَأَمَّا الَّذِي فِي وَصْفِهِ فَأَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْحَرَكَةُ، فَخَرَجَ: (الْقَوْلُ، وَالْبَيْعُ).

وَالثَّانِي: تَأَصُّلُهَا^(١)، فَخَرَجَتِ الْعَارِضَةُ، وَهِيَ نَوْعَانِ: حَرَكَةُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ،

= (٨٤) والعقد الفريد (٢/٣٥٢) وحماسة الخالدين (١/٧٨) وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي (٥٩٠) وللتبريزي (١/٣٤٥).

(١) في المخطوط: (تأصلهما)، والتصويب من العليمي (٢/٥٦٠).

نحو^(١): ﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾، و«أَخْشَوْا اللَّهَ»، وحركة النَّقْلِ، نحو (جَبَلٍ، وتَوْم).

وأما الذي فيما قبله فأمران:

أحدهما: الفتح، فخرج نحو: (هَيَّام، وَحَوْل).

والثاني: الاتصال، فخرج نحو: «ضَرَبَ وَاعِدًا»، و: «ضَرَبَ يَاسِرًا».

وأما الذي فيما بعده فأمر واحد، وهو الحركة إن كانت الواو عَيْنًا^(٢)، نحو: (طَوِيل، وَخَوَزَنِي)، والحركة أو السكون الذي ليس ألفًا ولا ياءً مُشَدَّدَةً إن كانت لامًا. وأما الذي في الكلمة^(٣) فثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكونَ على (افْتَعَلَ) الدالَّ على معنى: (التفاعل) والعينُ واوٌ، نحو: «اجْتَوَرُوا».

الثاني: أن لا يكونَ على (فَعَلَ) الذي وصفه على (أَفْعَلَ)، ك: (عَوَرَ، وَحَوَلَ، وَغَيَدَ).

الثالث: أن لا تكونَ مصدرًا لهذا الفعل^(٤)، ك: (العَوَرَ، والغَيَدَ، والحَوَلَ).

إِنْ حُرِّكَ الثَّالِي [وَإِنْ سُكِّنَ كَفَّ] إِغْلَالٌ غَيْرُ السَّلَامِ وَهِيَ لَا يُكْفَأُ

(١) التوبة: ٤٢.

(٢) في المخطوط (الواو اليا عَيْنًا)، والتصويب من العلمي.

(٣) في المخطوط زيادة (كلم).

(٤) الذي على (فَعَلَ).



إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ [غَيْرِ أَلِفٍ] أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفَ
يجبُ قلبُ اللامِ المعتلّةِ المحرّكةِ المفتوحِ ما قبلها أَلِفًا إِنْ تحرّكَ ما بعدها،
أَوْ سَكَنَ ولم يكن أَلِفًا، ولا ياءً مشددةً، ولا نونَ توكيدٍ، نحو: «لَا تَسْعَيْنَ»، و«لَا
تَخْشَيْنَ»، ولم يذكر هذه المسألة هنا؛ لأنّها قد علّمت من بابِ (نوني التوكيد).

* * *

وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ، وَفَعِلًا) ذَا (أَفْعَلٍ) ك: (أَغْيَدٍ، وَأَخْوَلًا)
[وصح عين فعل]: حقه أن يقول: (ذا أَفْعَلٍ)^(١)؛ لثلاثيهم إرادة ما يُعمُّ نحو:
(بَابٍ، وَنَابٍ، وَدَارٍ)، وليس كذلك.

وَمِنْ ثَمَّ حَكَمُوا بِشَدُوذِ (الْقَوْدِ)، و(الرَّوَحِ) جَمَعَ (رَاحٍ)، وجعلوهما نظيرَ
(عَفْوَةٍ) جَمَعَ (عَفْوٌ)، وهو الجَحْشُ، و(أَوِيٍّ) جَمَعَ (أَوْقَةٌ)، وهو الداهيةُ، ومثْلُ (الْقَوْدِ،
وَالرَّوَحِ): (الْغَيْبِ) جَمَعَ (غَائِبٍ).

قوله: (وَصَحَّ عَيْنُ) البيت، أَحْسَنُ مِنْ هذا وَأَتَمُّ قَوْلُهُ فِي «الْكَافِيَةِ»^(٢):

وَصَحَّحُوا الْعَيْنَ الَّتِي مِنْ (فَعِلًا) إِنْ يَتَّزِنُ فَاعِلُهُ بِ: (أَفْعَلًا)
وَهَكَذَا مَضْرُوءُهُ وَمَا بِيْنِي مِنْهُ كَمَثَلِ (عَيْنٍ، وَأَعْيِنَ)^(٣)

(١) كذا في المخطوط، ولا وجه للاعتراض، إلا أن يكون في المخطوط تحريف، وأن الصواب:

(ذوا أفعل)، وإذا أرادها مع الوزن كان الكلام: (ذوا أفعلٍ) بوصل الهمزة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٢٧/٤).

(٣) في الكافية: (ومعين).

قَالَ نُصِيبٌ^(١):

سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقَوَهِيِّ بِيضٌ بَنَائِقُهُ
وَرَوَى س^(٢) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَرَوِي هَذَا الْبَيْتَ: (سُدْتُ) - لِيُنْظَرَ مِنْ (شَرَحِ
الْأَيَّاتِ)^(٣) - فَعَذَا إِعْلَالٌ، وَقَدْ يُقَالُ: نَظَرَ إِلَى لَفْظِهِ، لَا إِلَى أَصْلِهِ، عَلَى وَجْهِ الشُّذُوذِ.
لِيُنْظَرَ فِي عِلَّةِ تَصْحِيحِ: (هَوِيَّ، وَغَوِيَّ، وَحَيِّي)^(٤).

* * *

وَأِنْ يَبْنُ (تَفَاعُلٌ) [مِنْ (افْتَعَلَ) وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ]
قَوْلُهُ: (وَالْعَيْنُ وَأَوْ): ذَكَرَ فِي «الْخَصَائِصِ»^(٥) أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ فِي (أَشْعَارِ
الْهُذَلِيِّينَ)^(٦) فِي لَفْظَةٍ: إِنَّهُ إِنَّمَا^(٧) لَمْ تُعَلَّ الْعَيْنُ فِيهَا، مَعَ أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ (افْتَعَلَ)؛ لَكُونِ

(١) من الطويل. انظر: ديوان نصيب (١١٠) والكتاب (٥٧/٤) وشرح المفصل (٤/٤٣٦).

(٢) انظر: الكتاب (٥٧/٤).

(٣) يقصد به شرح السيرافي على أبيات سيبويه، والحديث عن هذا البيت ليس في مطبوعة هذا الكتاب.

(٤) لأنها لو أُعِلَّتْ لَقِيلَ: (هَائِيَّ، وَعَائِيَّ، وَحَائِيَّ)، فيقتضي وقوع بَاءٍ متطرفة بعد ألفٍ، وهذا نادرٌ في كلامهم، كما أَنَّهَا حُمِلَتْ عَلَى الْأَصْلِ، إِذْ بَابُ (فَعَلَّ) بِالْفَتْحِ أَكْثَرُ، وَقَدْ صَحَّتْ فِي (فَعَلَّ) حَتَّى لَا يَتَوَالَى إِعْلَالَانِ، فَحُمِلَ الْفَرْعُ عَلَيْهِ. انظر: الشافية (٩٧/١).

(٥) انظر: الخصائص (١٥٢/١).

(٦) ابن جني في هذا الموضع يتحدث عن لفظة (اشْتَقُوا) في بيت هذلي، لكن هذا البيت والحديث عنه ليس في مطبوعة شرح أشعار الهذليين، وأيضًا في الخصائص موضعه بياض.

(٧) في المخطوط: (لما)، والتصويب من الخصائص.

عَيْنِهَا يَاءٌ، وَبَيْنَ الْيَاءِ وَالْأَلْفِ شِدَّةٌ تَقَارُبٌ، وَتِلْكَ اللَّفْظَةُ هِيَ (اسْتَأَفَ).

قَالَ: «وَأَمَّا الْآنَ فَلِإِنِّي أَقُولُ: الْعِلَّةُ مُسْتَمِرَّةٌ، يَعْنِي: فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ وَذَوَاتِ الْيَاءِ، وَإِنَّ: (اسْتَأَفُوا) لَيْسَ مَعْنَاهُ (تَسَائَفُوا)، بَلْ: (تَنَاوَلُوا السُّيُوفَ)، كَقَوْلِكَ: «امْتَسَنُوا سُيُوفَهُمْ، وَامْتَخَطُوهَا»، أَيْ: تَنَاوَلُوهَا، وَجَرَدُوهَا، ثُمَّ يُعْلَمُ أَنَّهُمْ تَضَارَبُوا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: «اسْتَأَفُوا»، فَكَأَنَّهُ مِنْ بَابِ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَأَمَّا تَفْسِيرُ أَهْلِ اللُّغَةِ: (اسْتَأَفَ الْقَوْمُ) بِمَعْنَى: (تَسَائَفُوا) فَتَفْسِيرٌ عَلَى الْمَعْنَى، عَلَى عَادَتِهِمْ»^(١).

* * *

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ [ذَا الْأَعْلَالِ اسْتُحِقَّ صُحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسُ قَدْ يَحِقَّ] [لِحَرْفَيْنِ]: أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ وَآوَيْنِ، نَحْوُ: (أَحْوَى)، أَصْلُهُ: (أَحْوُو)؛ لِأَنَّهُ مِنَ (الْحَوَّةِ)، أَوْ يَاءَيْنِ، نَحْوُ: (الْحَيَا)، أَصْلُهُ: (الْحَيَيَّ)، بِدَلِيلِ: (حَيَّانٍ)^(٢)، وَ(الْحَيَا): الْغَيْثُ، أَوْ وَآوَا وَيَاءً، ك: (هَوَى).

وَفِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ: (أَحْوَى) قَالَ مَا مَعْنَاهُ: إِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ تَقْلَبَا؛ لِثَلَا يَلْتَقِي الْأَن، فَتَحْذَفُ إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ تُحْذَفُ الْأُخْرَى؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ: الْأَلْفِ وَالتَّنْوِينِ، فَيَبْقَى اسْمٌ مَتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفٍ، وَذَلِكَ مَمْتَنِعٌ، وَمَا أَفْضَى^(٤) إِلَى مُمْتَنِعٍ مُمْتَنِعٌ.

(١) انظر: الخصائص (١/١٥٣).

(٢) في المخطوط: (أحيان)، وهو تحريف. انظر: الأصول (٣/٢٤٩) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/٣١٥).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢١٣٠).

(٤) في المخطوط: (اقتضى)، والتصويب من شرح الكافية.

قلتُ: (أَحْوَى) مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ، فَلَا تَنْوِينَ فِيهِ، ثُمَّ الْفِعْلُ أَصْلٌ فِي التَّصْرِيفِ، وَلَا تَنْوِينَ فِيهِ، فَلِمَ امْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهِ؟ لَا يُقَالُ (١).

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ [قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمًا]
وذلك مَتَّقٍ عَلَيْهِ فِي الْأَلِفِ وَالتَّاءِ، كـ: (جَوَزَاتٍ، وَبَيْضَاتٍ) فِي لُغَةِ هَذِيلٍ (٢)،
وَفِي الْأَلِفِ وَالنُّونِ فِي: (الطَّوْفَانِ، وَالْهَيْمَانِ)، وَشَدَّ: (مَاهَانُ، وَدَارَانُ) (٣).
وَلَيْسَ مِنْهُ: التَّاءُ، فَنَحْوُ: (الْحَوَكَةُ) وَشَبَّهَ قَالَ النَّاطِمُ (٤): «تَصْحِيحُهُ شَادُّ
بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ تَلْحَقُ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَفْظًا، كَمَا تَلْحَقُ الْإِسْمَ وَلَا يَثْبُتُ
بِلِحَاقِهَا مَبَايِنَةٌ».

وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ: فِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: (صَوْرَى) اسْمُ مَاءٍ، فَقَالَ الْمَازِنِيُّ (٥):
تَصْحِيحُهُ قِيَاسٌ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْإِسْمِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ (٦): لِأَنَّهَا تَشَبَّهُ أَلِفَ التَّثْنِيَةِ (٧)؛
لِأَنَّهَا كَأَلِفٍ (فَعَلًا) إِذَا جُعِلَ عَلَامَةً تَثْنِيَّةً، فَلَوْ بُنِيَ مِثْلُهَا مِنْ: (الْقَوْلِ) عَلَى رَأْيِهِ لَقِيلَ:

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَيُظْهِرُ أَنَّ هُنَا سَقَطَ، عَلَى أَنْ: (لَا يُقَالُ) لَيْسَتْ عِنْدَ الْعَلِيمِيِّ (٥٦٥/٢).

(٢) انظر: الكتاب (٦٠٠/٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣٦٣/٤).

(٤) انظر: شرح الكافة الشافية (٢١٣٣/٤).

(٥) انظر: شرح تصريف المازني (٩/٢).

(٦) انظر: الممتع (٣١٦) وشرح الشافية للرضي (١٠٧/٣).

(٧) فِي الْمَخْطُوطِ: (التَّأْنِيثِ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي.

(قَالَى)، جريًا على القياس، كما أَنَّ (قَائِلًا) لو حُدِّيَ به في الجمعِ حَذَوُ: (حَوَكَةَ) لَقِيلَ: (قَالَةً) باتِّفَاقٍ؛ لأنَّ ما شَدَّ لَا يُتَّبَعُ في شذوذه.

وكلامُ المؤلِّفِ جارٍ على مذهبِ المازنيِّ، وإلا فَكَانَ يَنْبَغِي له أَنْ يُفَصِّلَ.

وبالجملة فيجِبُ عندي استثناءُ تاءِ التانيثِ؛ لأنَّ التي تلحقُ الفعلَ إِنَّمَا هي الساكنةُ، وهذه متحرَّكةٌ، فهي خاصَّةٌ، ولم تُعْتَبَرْ، وينبغي أن يُقالَ: لأنَّ شِبْهَهَا يَلْحَقُ الفعلَ، ولا يُقالَ: إِنَّهَا هي تلحقُ الاسمَ والفعلَ.

* * *

وَقَبْلَ بَا أَقْلَبَ [مِمَّا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَ: «مَنْ بَتَّ أَنْبَدًا»]

في «الْخَصَائِصِ»^(١): «بَابُ: (العدولُ عَنِ الثَّقِيلِ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ لِلتَّخْفِيفِ)، مِنْ ذَلِكَ: (عَمْبَرٌ)^(٢)، أَبْدَلُوا النُّونَ - وَهُوَ أَخْفُ - مِمَّا، وَهِيَ أَثْقَلُ، فَخَفَّتِ الْكَلِمَةُ، وَلَوْ بَقِيَ النُّونَ كَانَ أَثْقَلُ.

وكذلك في (حَيَوَانٍ)، أَصْلُهُ: (حَيَّانٌ)؛ لأنَّ اتِّفَاقَ الْخَفِيفَتَيْنِ وَتَوَالِيَهُمَا أَثْقَلُ. وكذا (دِيَنَارٌ)، أَصْلُهُ: (دِنَارٌ)، بِدَلِيلِ: (دَنَانِيرَ)، فَعَدَلُوا عَنِ النُّونِ إِلَى الْيَاءِ، وَكَذَلِكَ: (دِيَوَانٌ)، أَصْلُهُ: (دِوَانٌ).

فإن قيل: هذا لَمَّا صَارَ: (دِيَوَانًا) أُعِلَّ إِعْلَالُ (سَيِّدِ).

قيلَ: لِأَنَّهُ نَقَضَ لِلْغَرَضِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا هَرَبُوا مِنَ الْمُثْلِينَ.

(١) انظر: الخصائص (٢٠/٣).

(٢) في المخطوط: (عنبر)، والتصويب من الخصائص.

وقال بعضهم^(١) في (آيِي، وَرَائِي) المنسوين إلى (آيَة، وَرَايَة): (آيِي، وَرَائِي)،
بإبدال الهمزة من الياء؛ لثلاثاً تجتمع ثلاث ياءات، وكذلك قال بعضهم: (رَاوِي،
وَأَوِي)، فأبدلها واواً، ومعلوم أن الياء أثقل.

وعلى هذا أجازوا في (فَعَالِيل) من: (رَمَيْتُ): (رَمَاوِي، وَرَمَائِي)، فأبدلوا
الياء من: (رَمَائِي) تارةً واواً، وأخرى همزةً، وكلتا هما أثقل [من] (٢) الياء؛ لتختلف
الحروف»^(٣).

أبو علي بن أبي الأحوص^(٤) في كتاب «التَّرْشِيد»: [قال الفراء]^(٥): تُخْفَى^(٦)
عند الباء، فحمله بعضهم على الظاهر، وقال: مذهب الفراء إخفاء الميم عند النون^(٧)
لا إبدالها ميماً، ولم يحمله بعضهم على ظاهره، وقال: إِنَّهُ سَمَّى الْبَدَلَ إِخْفَاءً مَجَازًا،
مِنْ جِهَةِ أَنَّ النُّونَ لَمْ تُدْعَمْ، وَلَمْ يَبْقَ لَفْظُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَدَّ
بغيره؛ فَإِنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ الْعَرَبِ إِخْفَاءَ النُّونِ مَعَ الْبَاءِ، إِنَّمَا يَقُولُونَ:
تُقَلَّبُ النُّونُ مَعَ الْبَاءِ مِثْمًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَمُحَالٌ أَنْ يَخَالِفَ الْفَرَاءُ السَّمَاعَ.

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٥٠).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الخصائص.

(٣) انتهى هنا النقل من الخصائص.

(٤) هو أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري، شيخ أبي
حيان، توفي عام ٦٧٩هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٢٤٢) وبغية الوعاة (١/ ٥٣٥).

(٥) ساقطة من المخطوط، والتتميم من شرح الغاية.

(٦) يعني النون.

(٧) في المخطوط: (الباء)، والتصويب من شرح الغاية.

وقال أبو جعفر بن الباذش^(١): «قال لي [أبي]^(٢): زعم الفراء أن الباء عند النون مخفأة^(٣)، كما تخفى عند غيرها من حروف القم، وتأويله: أنه سمي البدل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القراء^(٤)، وتبعهم قوم من المتأخرين، خلطوا مذهب س^(٥) وعبرة القراء من القلب والإخفاء، فغلطوا^(٦). من شرح الغاية^(٧)».



(١) انظر: الإقناع لابن الباذش (١/٢٥٨).

وابن الباذش: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المكنى بأبي جعفر، والمعروف بابن الباذش، توفي ٥٤٠ هـ، قال عنه ابن الجزري: «خطيب غرناطة، أستاذ كبير، وإمام محقق، محدث ثقة متقن»، وقال السيوطي: «النحوي، ابن النحوي». انظر: تاريخ الإسلام (١١/٨٠١) وغاية النهاية (١/٨٣) وبغية الوعاة (١/٣٣٨).

(٢) ساقطة من المخطوط، والتميم من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٣) في المخطوط: (مستخفاة)، والتصويب من شرح الغاية ومن الإقناع.

(٤) في الإقناع زيادة: «قوم من القراء المتحلين في الإعراب مذهب الكوفيين».

(٥) انظر: الكتاب (٤/٤٥٣).

(٦) وهنا انتهى كلام ابن الباذش.

(٧) انظر: شرح الغاية (٢٥٩).

فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ [انْقَلَبَ التَّخْرِيبُكَ مِنْ ذِي لِسِينٍ ابٍ عَيْنَ فَعْلٍ كَ: (أَبْن)]
 قوله: (صَحَّ): خَرَجَ نَحْوُ: (قَاوَلٌ، وَبَاتَعَ، وَبَيَّنَّ، وَعَوَّقَ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَالْمُدْغَمَ
 لَا يَتَحَرَّكَانِ، وَلَا تَقُلْ: «لَا يَتَحَرَّكَانِ بِالْفَتْحَةِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوهِمُ تَحَرُّكَهَا بِغَيْرِهَا.
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(١): «لَا يُقَالُ: «لَا يُنْقَلُ فِي (صَلَاةٍ)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَنْفَتِحُ»،
 وَلَا: «لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا تَتَحَرَّكُ بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ»؛ لِلْإِيهَامِ».

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ [فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَ: (ابْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عَلَلًا]
 قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ) الْبَيْتَ، اسْتَشْنَى فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لـ:
 (فَعِلَ) الَّذِي بِمَعْنَى (أَفْعَلْ)، نَحْوُ: (عَوَّرَ)، فَإِنَّ مُضَارِعَهُ (يَعَوِّرُ) غَيْرُ مُعَلٍّ.
 قوله: (كَابْيَضَّ): قَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»^(٣): «لَثَلَا يُقَالُ: (بَاَصَّ)، فَيُظَنُّ أَنَّهُ
 (فَاعِلٌ) مِنْ (الْبَصَاَصَةِ)، وَهِيَ نَعُومَةُ الْبَشَرَةِ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْمُرَادِ، فَوَجَبَ صَوْنُ
 اللَّفْظِ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهِ».

* * *

(١) انظر: الخصائص (٧٢/٣).

(٢) انظر: التسهيل (٣١١).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤).



وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا [الإِغْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَشَمٌ]

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ [ك: (المِفْعَالِ) وَأَلِفٌ (الإِفْعَالِ، وَاسْتِفْعَالِ)]

[ومفعول صحح]: «كما»^(١) قَالَ بَعْضُ الْجُهَّالِ - يَعْنِي بِهِ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٢) - فِي^(٣):
«وَهُوَ شَدِيدُ الْمَحَالِ» إِنَّهُ مِنْ (الْحَوْلِ)، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تُعَلَّ^(٤) الْعَيْنُ مِنْ (مِخْيَاطٍ،
وَمِقْوَلٍ)، وَإِنَّمَا لَمْ يُعَلَّ هَذَا كَمَا لَمْ يُعَلَّ: (مِخْيَاطٌ، وَمِقْوَالٌ)؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٥)
مَقْصُورٌ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَأْتِي عَلَى (مِفْعَلٍ)، وَلَكِنَّ (مِحَالًا): (فِعَالٌ)، مِنْ
(الْمَحَلِّ)، وَهُوَ الْقُوَّةُ^(٦).

أَزَلْ لَذَا^(٧) [الإِغْلَالِ] وَالْتَأَّ الزَّمَّ عَوْضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضٌ]

(١) ينقل نصّ كلام أبي علي من كتابه (المسائل البصريّات). انظر: البصريّات (١/٦٤٣).
(٢) ليس المقصور ابن خالويه، بل المقصود ابن قتيبة، وهذا التفسير قاله ابن قتيبة في كتابه
(غريب القرآن)؛ ثم إن النسبة إلى ابن قتيبة جاءت في حاشية البصريّات، وهو الكتاب الذي
ينقل منه ابن هشام، وقد أدخل المحقق عبارة: «يعني ابن قتيبة» في نص الكتاب. انظر: غريب
القرآن لابن قتيبة (٢٢٦) والبصريّات (١/٦٤٣).

(٣) الرعد: ١٣.

(٤) لعل الصواب: (لأعلت).

(٥) انظر: الكتاب (٤/٣٥٥).

(٦) منقول باختصار عن أبي علي. انظر: البصريّات (١/٦٤٣) وما بعدها.

(٧) في المخطوط: (لدى).

وَمَا لـ: (إِفْعَالٍ) [مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَ: (مَفْعُولٍ) بِهِ أَيْضًا قَمِنْ]

قَوْلُهُ: (فَمَفْعُولٍ) أَي: المَعْتَلُّ العَيْنُ^(١)، وإليه الإشارة بقوله^(٢):

إِنْ كَانَ مِنْ مُعْتَلٍّ عَيْنٍ وَضَعَا نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَضُونٍ) فَاسْمَعَا
ثُمَّ قَالَ^(٣):

وَشَذَذَ فِي (مَشُوبٍ): (الْمَشِيبُ) كَذَا (مَهُوبًا) جُعِلَ (الْمَهِيْبُ)

بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ (مَفْعُولٍ) الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ: قَلْبُ الضَّمَةِ كَسْرَةً فِي ذَوَاتِ
الْيَاءِ؛ لِتَصَحِّحِ الْيَاءِ؛ لِثَلَا يَلْزَمَ - عَلَى قَاعِدَةٍ مَا تَقَدَّمَ - قَلْبُ الْيَاءِ وَأَوَّاءُ، فَيَقَالُ: (مَبُوعٌ،
وَمَخُوطٌ)، عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ^(٤) مَنْ يُبْقِي الضَّمَّةَ، وَلَا يَغَيِّرُهَا كَمَا غَيَّرَتْ الضَّمَّةُ
فِي: (بَيْضٍ)، فَيَقُولُ فِي (مَهِيْبٍ): (مَهُوبٌ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا كَسْرَةً فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ،
فَتَصِيرُ ذَوَاتُ الْوَاوِ وَذَوَاتُ الْيَاءِ وَاحِدَةً، فَيَقُولُ فِي (مَشُوبٍ) بِمَعْنَى مَخْلُوطٍ:
(مَشِيبٌ)، حَمَلَهُ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

* * *

نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَضُونٍ) [وَنَدَرَ تَضَحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اسْتَهْزَأَ]

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (الْلَامِ)، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) يُشِيرُ إِلَى الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ، وَلَكِنْ الْبَيْتُ بِهَذِهِ الصَّبَاغَةِ لَيْسَتْ فِي مَطْبُوعِ الْكَافِيَةِ.

انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/٢١٤٢).

(٣) يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ فِي الْكَافِيَةِ. انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٤/٢١٤٢).

(٤) انْظُرْ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ (٥/٤٠) وَشَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ لِلْسَّيْرَانِي (٥/٢٤٦) وَالْخَصَائِصُ

مِنْ «الْخَصَائِصِ»^(١): «الْأَطْرَادُ وَالشَّدُودُ أَرْبَعَةٌ:

مُطَرِّدٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ الْغَايَةُ الْمَطْلُوبَةُ.

وَمُطَرِّدٌ فِي الْقِيَاسِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَاضِي مِنْ: (يَذَرُ، وَيَدَعُ)، وَقَوْلُهُمْ: (مَكَانٌ مُبْقِلٌ)، وَإِنَّمَا الْأَكْثَرُ: (بَاقِلٌ)، وَالْأَوَّلُ مَسْمُوعٌ أَيْضًا، قَالَ أَبُو دُوَادٍ لِابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ، مَا أَعَاشَكَ بَعْدِي؟»، فَقَالَ دُوَادٌ^(٢):

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلٌ
أَكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

وَمِنْهُ^(٣) أَيْضًا^(٤): «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُو سَا».

وَعَكْسُهُ: «اسْتَصَوَّبْتُ الْأَمَرَ»، وَ«اسْتَحَوَذَ»، وَ«أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ»^(٥)، وَلَا تُعَلُّ هَذِهِ.

وَالرَّابِعُ: عَكْسُ الْأَوَّلِ، كَتَمِيمٍ (مَفْعُولٍ)، مِمَّا عَيْنُهُ وَاوْ، نَحْوُ: «ثَوْبٌ مَصُورٌ»، وَ«مِسْكٌ مَذُوفٌ»، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ^(٦): (فَرَسٌ مَقُودٌ)، وَ(رَجُلٌ مَعُودٌ

(١) انظر: الخصائص (٩٨/١).

(٢) من الرجز، وفي المخطوط: (داود). انظر: التمام (١٨٦) والمحكم (٢/٢١٣) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/١١٢).

(٣) في المخطوط: (وعكسه)، والتصويب من الخصائص.

(٤) انظر: الكتاب (٥١/١).

(٥) انظر: المقتضب (٩٨/٢).

(٦) انظر: إصلاح المنطق (١٦٤).

مِنْ مَرَضِهِ، وَلَا يَسُوغُ الْقِيَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا رَدُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ»^(١).

وَصَحِّحَ (الْمَفْعُولُ) [مِنْ نَحْوِ (عَدَا) وَأَغْلِلَ إِنْ لَمْ تَنْحَرَّ الْأَجُودَا]

إِنْ أَخَذَ قَوْلُهُ: (عَدَا) بِمَعْنَى (فَعَلَ) الْوَائِي، فَيَكُونُ سَكَتَ عَنِ (الْمَفْعُولِ) مِنْ نَحْوِ (رَضِيَ)، وَهُوَ (فَعَلَ) الْوَائِي، فَظَاهِرُ سَكَتِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْلَلُ، وَالْوَاقِعُ بِخِلَافِهِ، بَلْ إِعْلَالُهُ وَاجِبٌ، إِلَّا فِيمَا شَدَّ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ أَخَذَ قَوْلُهُ عَلَى مَعْنَى (فَعَلَ، أَوْ فَعَلَ) الْوَائِي اللَّامِ، أَعْنِي: أَنْ تُوْخَذَ خصوصية اللَّامِ دُونَ الْمَثَالِ، فَسَدَ فِي (فَعَلَ) الْوَائِيهَا: بَدَأَتْهُ بِالتَّصْحِيحِ^(٢)، وَقَوْلُهُ فِي الْإِعْلَالِ: (إِنْ لَمْ تَنْحَرَّ الْأَجُودَا) فَلَا بَدَّ مِنْ زِيَادَةِ قَوْلِهِ بَعْدُ^(٣) مِنَ الْكَافِيَةِ^(٤):

كَمِثْلِ (مَعْدِيٍّ) وَمَا مِنْ (فَعَلَا) ك: (رَضِيَ) الْإِعْلَالُ فِيهِ فُضِّلَا^(٥)

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ [جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَائِي لَمْ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يُعْنَى]

هَذَا الْبَيْتُ فِي الْكَافِيَةِ^(٦)، إِلَّا أَنَّهُ:

(١) انتهى النقل من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ١٠٠).

(٢) في العليمي: «الواوي بداله».

(٣) في المخطوط: (به)، والتصويب من العليمي (٢/ ٥٧١).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٣).

(٥) في المخطوط زيادة (كذلك) أول العجز، وهو سهو.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٤٥).



..... لا مَّا جَمَعَا او فَرَدَا

ف: (لَا مَّا) حَالٌ مِنَ (الْوَاوِ)، و(جَمَعَا) حَالٌ مِنَ (ذِي) الْأَوَّلِ [حَالٌ]^(١) مِنْ
المُضَافِ، والثاني حَالٌ مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ.

وبعدَه:

وَرُجِّحَ الإِغْلَالُ فِي جَمْعٍ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوَّلَى مَا اقْتَضَى

وبعدهما:

(أَفْعُولَةٌ) كَذَا وَ(أَفْعُولٌ) وَمَا عَلَى (فَعُولٍ) كَ: (عَفُوٌّ) سَلِمًا
وفي «شَرْحِهَا»^(٢): «يُقَالُ لِمَا يُمْتَحَنُ بِهِ حَزْرُ الذَّكِيِّ: (أُحْجَوَّةٌ، وَأُحْجِيَّةٌ)،
وَهُمَا مِنَ: «حَجَوْتُ» بِمَعْنَى: «ظَنَنْتُ»، وَلِمَا يُلْهَى: (أَلْهِيٌّ، وَأَلْهُوٌّ)، وَلَمْ يُسَمَعْ فِي
(فَعُولٍ) كَ: (عَدَوْتُ) إِلَّا التَّصْحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْلِلَ التَّبَسُّ.»

ثُمَّ قَالَ:

وَكُلُّ ذِي الْأَوْزَانِ إِنْ ضَاهَى^(٣) (قَوِيٌّ) لَمْ يُسْتَجَزْ تَصْحِيحُهُ وَلَا نُوِي
وَقَالَ فِي «شَرْحِهَا»^(٤): «يُقَالُ: قَوِيْتُ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ: (مَقْوُوٌّ)،
فَأُبْدِلَتِ الثَّلَاثَةُ^(٥)؛ فَرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ وَاوَاتٍ أَوَّلُهَا مَضْمُومٌ، ثُمَّ قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ

(١) ساقطة من المخطوط، والتتيم من العلمي (٥٧٢/٢).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٤٦/٤).

(٣) في بعض نسخ الكافية: (من نحو).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٤٦/٤).

(٥) في شرح الكافية: (فأبدلت الثالثة ياء).

- لَسَبَقَهَا سَاكِنَةً - يَاءٌ، ثُمَّ اذْغَمَتِ الْيَاءُ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا.

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْعَمَلُ مَخْتَارًا فِي (مَفْعُولٍ): (رَضِيَ)، مَعَ أَنَّ عَيْنَهُ غَيْرُ وَاوٍ، فَمَلِكُنْ هُنَا وَاجِبًا؛ لَزِيَادَةِ الثَّقَلِ بِكَوْنِ الْعَيْنِ وَاوًا، وَلَوْ بُنِيَ مِنَ (الْقُوَّةِ): (فُعُولٌ، أَوْ فُعُولٌ، أَوْ أَفْعُولٌ) ^(١) لَزِمَ أَنْ يُفَعَّلَ بِهِ مَا يُفَعَّلُ بِهِ: (مَقْوِيٌّ)؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ فِي (مَقْوِيٍّ) مَحْذُورٌ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ^(٢).

فِي «الْخَصَائِصِ» ^(٣) الْفَتْحِيَّةِ: «بَابُ مَلَاظِفَةِ الصَّنْعَةِ: لَا تَقُولُ فِي (أَجْرٍ): قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً؛ لِأَنَّ هَذَا اسْتِكْرَاهٌ لِلْحَرْفِ عَلَى نَفْسِهِ تَعَجُّرًا وَتَهَالُكًا، بَلِ اسْتَعْمِلَ اللَّطْفَ فِي ذَلِكَ، فَقُلِ: أُبْدِلَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، فَانْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَهِيَ لَا مُ، فَقُلِبَتْ يَاءً. وَكَذَا تَقُولُ فِي جَمْعِ: (دَلَوٍ، وَحَقَوٍ)، أَصْلُهُمَا: (دُلُوٌ، وَحُقُوٌ)، وَلَنَا فِيهِ طَرِيقَانِ: إِنْ شِئْنَا شَبَّهْنَا وَاوَ (فُعُولٍ) الْمَدَّغَمَةَ بِضَمِّ عَيْنِ (أَفْعُلٍ) فِي: (أَذَلٍ، وَأَخَقٍ)، فَأَبْدَلْنَاهَا يَاءً، كَمَا أَبْدَلْنَا تِلْكَ الضَّمَّةَ كَسْرَةً، ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالٌ: (سَيِّدٌ)، ثُمَّ أَتْبَعْنَا حَرَكَةَ الْأَوَّلِ.

وَإِنْ شِئْنَا قُلْنَا: بِدَأْنَا بِهِ: (دُلُوٌ)، فَأَبْدَلْنَا وَاوَهُ - لَضَعْفِهَا بِالتَّطَرُّفِ، وَثَقَلِهَا - يَاءً، فَصَارَ (دُلُوِيٌّ، وَحُقُوِيٌّ)، ثُمَّ أَعْلَلْنَا إِعْلَالًا: (سَيِّدٌ)، ثُمَّ أَتْبَعْنَا؛ لِتَصِحِّحِ الْيَاءِ. وَمِنْ ذَلِكَ ^(٤): «قَامَ، وَبَاعَ» يَقُولُونَ: أُبْدِلْتَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ الْفَيْنِ؛ لِتَحَرُّكِهِمَا

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (الْقَوْلِ) بَدَلِ: (أَفْعُولِ).

(٢) انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ (٢١٤٧/٤).

(٣) انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (٤٧٢/٢).

(٤) يَعْنِي: مِنْ بَابِ مَلَاظِفَةِ الصَّنْعَةِ.

وانفتاح ما قبلهما، وهو لَعَمْرِي كذلك، إلا أَنَّا لم نَقْلِبْ واحدًا منهما حتَّى سَكَّنَاهُ؛ استثقالًا لحركته، ثُمَّ قُلْنَا: لتحَرُّكُهما في الأصلِ، وانفتاح ما قبلهما الآن، وإلَّا فلو رُمَتْ قَلْبُهُما متحرِّكينِ احْتِمَاتًا عَلَيْكَ بحركتَيْهِما، فَعَزَّزْنَا عَلَيْكَ، وعلى هذا قولُ أَبِي الحَسَنِ ^(١) في مثل ^(٢): ﴿يَوْمًا لَا يَجْزِي نَفْسٌ﴾ في أَنَّهُ حَذَفَ على التدرِيجِ ^(٣).

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ (نَيْمٍ) [فِي (نَوْمٍ) وَنَحْوُ (نَيْامٍ) شَذُوذُهُ نِيَمِي] قوله: (صَوْمٌ) ^(٤) لَيْسَ على إِطْلَاقِهِ، بل شَرْطُهُ أَنْ لَا تَكُونَ لَامُهُ مَعْتَلَةً؛ لِئَلَّا يَتَوَالَى إِعْلَالَانِ، فنحو: (الشَّاوي، والشَّوَى) واجبُ التصحيح، ونظيره: وجوبُ التصحيحِ في (رَيَّانَ، ورِوَاءَ) ^(٥)، وإنْ وجَبَ في: (دَارَ، ودِيَارَ)، وإذا وجَبَ التصحيحُ في: (رِوَاءَ) مع وجوبِ إِعْلَالِ نظيره مِنْ: (دِيَارَ)، فَانْ يَجِبُ تصحيحُ: (شَوَى) مع جوازِ إِعْلَالِ نظيره مِنْ: (صَوْمٌ) أَحَقُّ وَأَوَّلَى.

فإن قلتَ: فكيفَ وَالْوَابِينَ إِعْلَالِينَ في نحو: (الْمَاءِ، والشَّاءِ، وَيَرَى)، أَصْلُهُما: (مَوَّةٌ، وشَوَّةٌ، وَيَرَأَى)؟

في ذِهْنِي أَنَّهُمْ شَذَّذُوا ذَلِكَ.

(١) يعني به الأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٩٣).

(٢) البقرة: ٤٨ و ١٢٣.

(٣) انتهى النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٢/٤٧٥).

(٤) كذا في المخطوط، وهو تصرف في لفظ الألفية؛ إذ لفظها: (نَوْمٌ).

(٥) في المخطوط: (رِوَاءَ) بالتشديد.

وفي «شرح الكافية»^(١): توالي إعلالين إجحاف، فينبغي أن يُجتنَبَ على الإطلاق، فاستقرَّ^(٢) اجتنابه إذا كان الإعلالُ مُتَّفَقًا، كما كان^(٣) يكون في: (الهُوَى)، واغْتَبَرَ تواليهما إذا اختلفا، ك: (مَاءٍ)، أصله: (مَوَّةٌ).

ع: والذي يظهر لي خلاف ما قاله، وهو ظاهرُ كلامٍ غيره، وأنَّ هذه الألفاظ شاذةٌ عن القياس.

وقد قالوا في (بَلْحَارِثٍ، وَبَلْعَنْبَرٍ، وَبَلْهَجِيمٍ): إِنَّهُ خَاصٌّ بِمَا لَيْسَتْ لَمْ تَعْرِيفُهُ مَدَّغَمَةً؛ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ: (بَنِي النَّضِيرِ، وَبَنِي النَّجَّارِ)، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِكَرَاهِيَةِ الْإِعْلَالَيْنِ، هَذَا مَعَ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ.

وكذا قالوا في حذفِ نونِ (مِنْ)، نَحْوُ^(٤) قوله^(٥):

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالَكَةً غَيْرَ الَّذِي [قَدْ]^(٦) يُقَالُ مِ الْكَذِبِ وقوله^(٧):

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣١).

(٢) في شرح الكافية: (استمر).

(٣) ساقطة من شرح الكافية.

(٤) مكررة في المخطوط.

(٥) البيت من المنسرح، والمخاطب به لقيط بن زرارعة، ودختنوس اسم بنته. انظر: الحجة

(٤/ ٢٩٨) والخصائص (١/ ٣١٢) وأمالى ابن الشجري (١/ ١٤٥) وإيضاح شواهد

الإيضاح (١/ ٤٠٠).

(٦) ساقطة من المخطوط.

(٧) البيت للأعشى، وهو من الخفيف. انظر: ديوان الأعشى (٥) والمذكر والمؤنث للفراء

(٨٣).



وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدَامَ مِ الْإِسْمِ — فِنْطِ مَمْزُوجَةٌ بِمَاءٍ زُلَالٍ
وقوله^(١):

كَأَنَّهُمْ مِ الْآلِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
وقول آخر^(٢):

لَيْسَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ نَسَبٌ إِنَّمَا لِلْحَيِّ مِ الْمَيِّتِ النَّصَبُ
قالوا^(٣): ووقع في الشعر الحذف عند لام التعريف المُدْعَمَةِ فَأَظْهَرَهَا، قَالَ^(٤):
الْمُطْعِمِينَ لَدَى الشُّبَّتَا ءِ سَدَانِفًا مَلْنِيْبٍ غُرًّا
عبارته في «شرح الكافية»^(٥): «فَإِنْ كَانَ (فُعَالًا) وَجَبَ تَصْحِيْحُهُ؛ لِبُعْدِ الْعَيْنِ
مِنَ الطَّرْفِ بِالْأَلْفِ، وَقَدْ جَاءَ إِعْلَالُهُ^(٦) فِي الشُّعْرِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِي:

وَنَخَوُ (نِيَام) شُدُوْدُهُ نُمِي

(١) البيت لأبي صخر، وهو من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين (٩٥٦) والمذكر والمؤنث
للأنباري (٤٥٤/١).

(٢) أنشده ابن مالك، ولم ينسبه لقاتل، وهو من الرمل، وإنشاد ابن مالك: (سبب) بدل: (نسب).
انظر: شرح التسهيل (٢٢٠/٢) وشرح الكافية الشافية (٢٠٠٩/٤) والتذيل والتكميل
(٩/٨).

(٣) يقصد أبا حيان.

(٤) البيت للمؤرج التغلبي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: ارتشاف الضرب (٧٢٢/٢) والمسائل
السفريّة لابن هشام (٣٤) والمساعد لابن عقيل (٣٤٢/٣).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (٢١٤٨/٤).

(٦) في المخطوط: (في إعلاله)، والتصويب من شرح الكافية الشافية.

أي: روي. انتهى بنصه.





فَصْلٌ

ذُو اللَّيْنِ فَآتَا [فِي (افْتَعَالٍ) أُبْدِلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ (اِثْتَكَلَا)]

* * *

طَاتَا (افْتَعَالٍ) [رُدَّ إِثْرَ مُطَبَّقٍ فِي (اِذَانٍ، وَازْدَدَ، وَادَّكَرَ) دَالًا بَقِيَ] واعلم^(١) أَنَّ الِادِّغَامَ فِي الْمُتَقَارِبِينَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبِسُ إِذْ ذَاكَ بِادِّغَامِ الْمُثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الِادِّغَامَ فِيمَا هُوَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَا يَلْزَمُ، بَلْ يَجُوزُ مَعَهُ الْإِظْهَارُ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ بَيَانُ الْأَصْلِ.

فَإِنْ اجْتَمَعَ الْمُتَقَارِبَانِ فِي كَلِمَةٍ لَمْ يَجْزِ الِادِّغَامُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ اللَّبْسِ بِادِّغَامِ الْمُثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الِادِّغَامَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لَا زَمَ، فَلَوْ ادَّعَمْتَهَا لَمْ يَبْقَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ ادَّعَمْتَ النُّونَ مِنْ (أَنْمَلَةٍ) فِي الْمِيمِ، فَقِيلَ: (أَمْلَةٌ) لَمْ يُدْرَ: هَلِ الْأَصْلُ: (أَمْلَةٌ) أَوْ (أَنْمَلَةٌ)؟

وَلِأَجْلِ اللَّبْسِ الَّذِي فِي الْمُتَقَارِبِينَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بَيَّنَّتِ الْعَرَبُ النُّونَ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْمِيمِ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ فِي كَلِمَةٍ، نَحْوُ: (زَنْمَاءٌ، وَأَنْمَلَةٌ، وَقَنُو، وَدُنْيَا)، وَلَمْ تُخَفِّهَا كَمَا يُفَعَّلُ بِهَا مَعَ سَائِرِ حُرُوفِ الْقَمِّ؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ يُقَرِّبُهَا مِنَ الِادِّغَامِ، فَخَافُوا أَنْ يَلْتَبِسَ الْإِخْفَاءُ بِالِادِّغَامِ، فَبَيَّنُّوا.

(١) انظر: الكتاب (٤/٤٥٥) والأصول (٣/٣٥٥) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/١٩٥) والمنصف (٧٣) والمقرب (٥١٩) والممتع (١٩٧) وارتشاف الضرب (١/٣٤٨).

وكذلك أيضًا لم يوجد في كلامهم نونٌ ساكنةٌ قبلَ راءٍ ولامٍ، نحو: (عِنَلِ، وقِنِر)؛ لأنَّك إن بيَّنت ثَقُلَ؛ لقُربِ النونِ مِنَ الراءِ واللامِ، وإن ادَّعَمْتَ أَلْبَسَ بادِّغَامِ المثلينِ، إلا أن يجتمعَ المتقاربانِ في (افْتَعَلَ، أو تفاعلٌ، أو تَفَعَّلَ)، نحو: (اخْتَصَمَ، وتَطَايَرَ، وتَطَيَّرَ)، فإنَّه يجوزُ الادِّغَامُ فيها، والسببُ في ذلك أن التاءَ مِنْ هذه الأبنيةِ الثلاثةِ تنزَّلتَ ممَّا بعدها منزلةَ المنفصلِ؛ لأنَّه لا يلزمُ أن يكونَ بعدها مثلها، وكذلك أيضًا لا يلزمُ أن يكونَ ما بعدها مُقَارِبًا لها، كما لا يلزمُ ذلك في الكلمتين، فلمَّا أشبه^(١) اجتماعَ المتقاربينِ فيها اجتماعَهُما في الكلمتين لم يلزم الادِّغَامُ كما يلزمُ ذلك في الكلمتين، فأَمِنَ التباسُ المتقاربينِ فيها بادِّغَامِ المثلينِ؛ لأنَّ الإظهارَ يُبينُ الأصلَ، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإذا أردتَ الادِّغَامَ قلبتَ أحدَ^(٢) المتقاربينِ إلى جنسِ الآخرِ على حسبِ ما تقدَّم، ثم ادَّعَمْتَ، فتقولُ في (تَطَيَّرَ، وتَطَايَرَ، وتَدَارَى) إذا أردتَ الادِّغَامَ: (اطَّايَرَ^(٣)، وادَّارَى)، فتقلبُ التاءَ حرفًا من جنسِ ما بعدها، وتُسَكِّنُهُ بسببِ الادِّغَامِ، ثم تدَّغِمُ، وتَجْتَلِبُ همزةَ الوصلِ؛ إذ لا يُمكنُ الابتداءُ بساكنٍ.

وفي: (اخْتَصَمَ) إذا أردتَ الادِّغَامَ: (خَصَّمَ)، فتقلبُ التاءَ صَادًا، وتُسَكِّنُهَا بنقلِ حركتها إلى ما قبلها، ثم تدَّغِمُ، هذا في لغةٍ مَنْ قالَ: (قَتَلَ) بالفتحِ في القافِ والتاءِ، [ومن قاله: (قَتَلَ)]^(٤) فإنَّه يقولُ: (خِصَّمَ)، بكسرِ الخاءِ وفتحِ الصادِ، وَمَنْ

(١) في المخطوط: (اشتد)، وهو تحريف.

(٢) في المخطوط: (إحدى)، وهو تحريف.

(٣) في المخطوط: (اطاري)، وهو تحريف.

(٤) ساقطة من المخطوط، والتتيم من الممتع (٤٥٢).



كسَرهما^(١) قَالَ: (خِصَّم)، واسمُ الفاعِلِ والمفعولِ والمصدرُ والمضارعُ كالحُكْمِ في الفعلِ.

قوله: (فِي إِدَانِ) الْبَيْتِ، فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَقْبِلٍ^(٢):

يَا لَيْتَ [لِي] سَلَوَةٌ تُشْفَى النَّفْسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَغْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكْرِ
بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّدرِجِ^(٣)، وذلك لَأَنَّهُمْ لَمَّا قَلَبُوا الذَّالَ دَالًا
فِي: (ادَّكَّرَ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، تَدَرَّجُوا مِنْهُ إِلَى هَذَا.

وله نظائرُ: مِنْهَا حَدْفُهُمُ الْفَاءَ مِنْ: (ضِبْعَةٍ، وَفَحَةٍ)، كَمَا فِي (عِدَّةٍ، وَزِنَةٍ)، ثُمَّ
لَمَّا عَدَلُوا إِلَى فَتْحِ الْأَوَّلِ بَقَوْا الْحَدْفَ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا؛ لِحَرْفِ الْحَلْقِ.
وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: (دِيمَةً، وَدِيمٍ)، ثُمَّ تَدَرَّجُوا إِلَى [أَن]^(٤) قَالُوا: «دَوَّمتَ السَّمَاءَ،
وَدَيَّمتَ» بِالْيَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ بِهِمَا^(٥):

هُوَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ بْنِ سَبَلٍ
إِنْ دَوَّمُوا جَادُوا وَإِنْ جَادُوا وَبَلَّ

ثُمَّ قَالُوا: دَامَتِ السَّمَاءُ، تَدِيمٌ، فظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مَجْرَى (بَاعَ، يَبِيعُ).

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (كسَرها)، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَمْتَعِ.

(٢) مِنَ الْبَسِيطِ، وَ: (لِي) سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ. انْظُرْ: دِيوانُ ابْنِ مَقْبِلٍ (٧٤) وَالحِجَّةُ (٣/ ٤٢٧).

(٣) ذَكَرَ هَذَا أَبُو الْفَتْحِ، وَبَاقِي التَّحْشِيَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُ. انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (١/ ٣٥٢).

(٤) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) يَنْسَبُ لَجَهْمِ بْنِ سَبَلٍ، وَهُوَ رَجَزٌ. انْظُرْ: الْخَصَائِصُ (١/ ٣٥٦) وَالصَّحَاحُ (٥/ ١٩٢٥).

وَمَقَايِيسُ اللُّغَةِ (٦/ ٨٢) وَاللِّسَانُ (١١/ ٣٢٣).

فإن قيل: أهو (فَعَلَ يَفْعُلُ) مِنَ الْوَاوِ، كَقَوْلِ الْخَلِيلِ^(١) فِي (طَاحَ، يَطِيحُ، وَتَاهَ يَتِيهُ)؟

قلنا: حمله على الإبدالِ أقوى؛ لأنه قد جاء في مصدره: (دَيْمًا).

فإن قيل: فلعلَّ الياءَ لغةٌ، وهي أصلٌ.

قيل: يُعِيدُهُ إجماعهم على: (الدَّوَامِ)، ولا يقول أحدٌ: (الدَّيَامُ).

ومنها أَنَّ عُمَارَةَ بْنَ عَقِيلٍ قَالَ فِي جَمْعِ (رِيحٍ): (أَرْيَاحُ)، فَنُبِّهَ، فَرَدَّ إِلَى (أَرْوَاحٍ)^(٢).

ع: ذَكَرَ هَذِهِ كُلُّهَا أَبُو الْفَتْحِ، وَمِنْ ذَلِكَ عِنْدِي (صِغَقِي)^(٣)، بِكَسْرِ الصَّادِ مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ، وَ(شَهْدٌ، وَفَحْدٌ)، بِكَسْرِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مَعَ سَكُونِ ثَانِيهَا، إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْكُسْرَةَ إِتْبَاعٌ لَا مَنْقُولَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ^(٤): ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا﴾، صَارَ كَأَنَّ الْمُشْتَرَطَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ إِنَّمَا هُوَ فَاصِلٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَتُنَوِّسِي مَا شَرَعَ الْحُكْمُ لَهُ.



(١) انظر: العين (٢٧٨/٣) والكتاب (٣٣٤/٤)

(٢) انتهى هنا النقل عن ابن جني. انظر: الخصائص (٣٥٧/١).

(٣) انظر: الكتاب (٣٤٣/٣).

(٤) الأنعام: ١٤٨.

فَصْلٌ

فَا أَمْرٍ أَوْ مَضَارِعٍ [مِنْ كَ: (وَعَدَ) اخْذِفْ وَفِي كَ: (عِدَّةٌ) ذَاكَ أَطْرَدَ]

[اخذف]: فَإِنْ قَلْتُ: فَمَا بَالُ (يُوجَلُ)؟

قَلْتُ: الْفَتْحُ.

فَإِنْ قَلْتُ: فَمَا بَالُ (يَهَبُ) ^(١)؟

قَلْتُ: نَائِبَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَاضِيَ (فَعَلَّ).

فَإِنْ قَلْتُ: فَقُولُهُمْ: (وَسَعٌ، يَسْعُ)، و(وَطِئٌ، يَطِئُ)، الْفَتْحَةُ فِيهِ مُتَأَصِّلَةٌ، بِدَلِيلِ

أَنَّ الْمَاضِيَ عَلَى (فَعِلَّ)، فَمَا بِالْهَمْ حَذَفُوا مَعَ أَنَّ فَتَحَتْهُ غَيْرُ نَائِبَةٍ عَنِ كُسْرَةٍ؟

قُلْنَا: إِنَّهُ قُدِّرَ مِنْ بَابِ: (حَسِبَ، يَحْسِبُ)، فَجَاءَتْ الْفَتْحَةُ نَائِبَةً عَنِ

الْكُسْرَةِ.

فَإِنْ قَلْتُ: فَقُولُهُ فِي بَابِ (تَعَدَّى الْفِعْلُ وَلَزُومُهُ):

..... كَ: «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»

حُذِفَ فِيهِ وَلَا كُسْرَةَ.

قَلْتُ: الْأَصْلُ (يَدِيُوا)، فَلَمَّا حُذِفَتِ الْيَاءُ، وَضُمَّتِ الدَّالُّ؛ لَوْقُوعِهَا قَبْلَ وَائٍ

الْجَمْعِ، بَقِيَ الْحَذْفُ؛ لِثَبُوتِهِ قَبْلَ مَجِيءِ وَائٍ الْجَمَاعَةِ، وَعُرُوضِ زَوَالِ الْكُسْرَةِ؛ لِأَنَّهَا

إِنَّمَا زَالَتْ لِلْإِسْنَادِ لِلْوَاوِ، وَذَلِكَ عَارِضٌ.

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: (يَذْهَبُ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

فإن قلت: فقولُه^(١):

تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُذْنَ غَلِيلاً

الضمة فيه عارضة^(٢)، وقد حذفوا.

قلنا: لا ثاني لهذه الكلمة، فهذا موطنُ أَلَفَتْ فيه الكسرة.

ابنُ الشَّجَرِيِّ^(٣): «واختلفَ النحويون في (الوجهة)^(٤) مِنْ قولِه تعالى^(٥): ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ﴾، فقيل: مصدرٌ شَذَّ عَنِ القياسِ؛ مَبْهَةٌ عَلَى الأصلِ، ك: (الْحَوْنَةُ، وَالْحَوَكَةُ، وَاسْتَحَوَذَ)، ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّهَا اسْمٌ غَيْرُ مصدرٍ، وجاءَ عَلَى الصَّحَةِ؛ مِنْ [حَيْثُ]^(٦) كَانَ اسْمًا لِلْمُتَوَجِّهِ إِلَيْهِ، فالمرادُ إِذَا ب: (الوجهة): (القبلة)».

[أَحْذَفْ]: ولم يحذفوا في: (وَضُوءٌ، يَوْضُوءٌ)، كما لم يستثقلوا نحوَ (عُنُقِي)، وإن استثقلوا نحوَ: (ذُلِيلٍ)؛ وذلك أَنَّهُمْ لَا يَسْتَثْقِلُونَ الخُرُوجَ مِنْ وَاوٍ إِلَى ضَمٍّ؛ لتناسُبِهِمَا، ويستثقلون الخُرُوجَ في: (يُوعِدُ) مِنْ وَاوٍ إِلَى كسِرٍ. فإن قيل: فهَلَّا استثقلوا نحوَ: (يُوعِدُ).

(١) بتمامه:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادَ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُذْنَ غَلِيلاً
والبيت لجري، وهو من الكامل. انظر: ديوان جرير (٤٥٣) والحليبات (١٢٧) والمنصف (١٨٧).

(٢) في المخطوط: (غير عارضة)، والتصويب من العلمي (٥٧٧/٢).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (١٥٥/٢).

(٤) مستفاد من أبي علي. انظر: التكملة (٢٤٦).

(٥) البقرة: ١٤٨.

(٦) ساقطة من المخطوط، والتتميم من الأمالي.



فُلْنَا: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحَذَفَ مِنْهُ الْوَاوُ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ أَصْلُهُ: (يُؤْفَعِلُ)، فَحُذِفَتْ مِنْهُ الْهَمْزَةُ اسْتِثْقَالًا؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ هَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا قَالُوا: (أَأُوْعِدُ)، ثُمَّ حَمَلُوا الْبَاقِي، فَكَرَهُوا أَنْ يُوَالُوا بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ.

* * *

وَحَذَفُ هَمْزٍ [أَفْعَلْ] اسْتَمَرَ فِي مُضَارِعٍ وَبَنِيَّ مُتَصِفٍ]

* * *

[ظَلْتُ، وَظَلْتُ] (فِي ظَلَلْتُ) اسْتَعْمِلَا وَ(قِرْنَ) فِي (اِقْرِرْنَ) وَ(قِرْنَ) نَقِلَا
[وِظَلْتُ]: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾^(١)، ابْنُ الشَّجَرِيِّ:
«وَقُرِئَ فِي بَعْضِ الشَّوَادِ: ﴿ظَلْتُ﴾»^(٢).

ع: فِي «الْخَصَائِصِ»^(٣): «أَنشَدَ أَبُو زَيْدٍ لِرَجُلٍ مِنْ عُقَيْلٍ»^(٤):

أَلَمْ تَعَلِّمِي مَا ظَلْتُ بِالْقَوْمِ وَاقِفًا عَلَى طَلَلٍ أَضَحَّتْ مَعَارِفُهُ فَقَرَا
فَكَسَرَ الظَّاءَ.

مَسْأَلَةٌ^(٥): إِذَا بَنِيَتْ مِثَالُ (فُعْلُولٍ) مِنْ: (طَوَيْتُ) قُلْتُ: (طَوَيْوِي)، ثُمَّ تُبْدَلُ

(١) طه: ٩٧.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود وقتادة والأعمش بخلاف عنه وأبي حيوه وابن أبي عبلة وابن يعمر بخلاف عنه وأبو البرهسم والمطوعي وأبي رجاء. انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٤٩٢).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢).

(٤) من الطويل. انظر: الخصائص (١/ ٣٨٢) والأفعال (٣/ ٥٧٩) والمحكم (١٠/ ٤).

(٥) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (٣/ ٩) والأصول (٣/ ٣٨٤) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٣٣٤) وشرح الملوكي لابن يعيش (٥٢٣) والممتع (٤٨٢).

الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء بعدها، فصارَ (طُيُوِي)، ثمَّ تَقَلَّبَ الضمة كسرةً، ثمَّ بُدِّلَ الواوَ الثانيةَ ياءً، فتصيرُ (طُيِي)، فلمَّا اجتمعت أربعُ ياءٍ اتَّفَلَّتْ، فأريدَ التغييرُ؛ لتختلِفَ الحروفُ، فحرَّكَتِ الياءَ الأولى بالفتح؛ لتتقلَّبَ الثانيةُ ألفًا، فتتقلَّبَ الألفُ واوًا، فتعلَّ ذلك، ورَجَعَتِ الياءُ الأولى حينَ تحرَّكَتْ إلى أصلِها مِنَ الواوِ، فصارَ (طُويِي)، فانقلبتِ الياءُ الأولى التي هي لامٌ (فُعْلُولِ) ألفًا؛ لتحركِها وانفتاحِ ما قبلِها، فصارَ: (طُويِي)، ثمَّ قُلِبَتْ واوًا^(١)؛ لحاجتنا إلى حركتها، كما أنَّنا لَمَّا احتجنا إلى حركة اللام في الإضافةِ إلى: (رَحَى) قُلِبَتْ واوًا، فصارَ: (طُويِي)، كما نقولُ في الإضافةِ إلى (هَوَى) عَلَمًا: (هَوِيِي).

وإنَّ قَدَّرْتَ أَنَّكَ بدأتَ بالتغييرِ من آخرِ المِثَالِ فَإِنَّكَ لَمَّا بدأتَه: (طُويُوِي)، أبدلتَ واوَ (فُعْلُولِ) ياءً، فصارَ (طُويِي)، ثمَّ ادَّعِمَ، فصارَ (طُويِي)، بعدَ أن أبدلتَ من ضمةِ العينِ كسرةً^(٢)، فصارَ (طُويِي)، ثمَّ أبدلتَ الواوَ ياءً، فصارَ: (طُيِي)، ثمَّ ادَّعَمْتَ الياءَ الأولى في الثانيةِ، فصارَ (طُيِي)، ثمَّ حرَّكَتِ الأولى بالفتح، فانقلبتِ واوًا، والثانيةُ ألفًا، ثمَّ واوًا.

وَمَنْ قَالَ: (فَرَزْنُ الْوَى، وَفَرَزْنُ لِي) بالكسرِ، قَالَ: (طُيِي)، وَمَنْ صَمَّ صَمَّ^(٣).



(١) في المخطوط: (ألفًا)، وهو سهو.

(٢) لعل الصواب: (اللام الأولى).

(٣) انظر: الكتاب (٤/٤٠٨).



الادْغَامُ

أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ [مُحَرَّرَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمَ لَا كَمِثْلِ (صَفَفٍ)]

قوله: (مُحَرَّرَيْنِ)؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ إِنْ كَانَ سَاكِنًا فَلَا ادْغَامَ وَاجِبٌ فِي كَلِمَةٍ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ بَكْرًا».

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي سَاكِنًا، وَأُرِيدَ التَّخْفِيفُ، حُذِفَ الْأَوَّلُ، نَحْوُ: (عَلَمَاءٍ)^(١)، وَمِنْ ذَلِكَ: (ظَلْتُ، وَأَحَسْتُ).

وكَذَلِكَ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ صَحِيحًا، وَلَمْ يَقْبَلِ التَّحْرِيكَ، نَحْوُ: (اسْطَاعُوا)، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ التَّاءَ، فَتَقُولُ: (اسْطَاعُوا)؛ لَأَنَّ هَذِهِ السَّيْنَ لَمْ تَتَحَرَّكَ فِي وَقْتٍ، وَقَالُوا أَيْضًا: (بَلَعْنَبِرَ).

وَيَعْضُضُهُمْ قَالُ: (اسْتَاعَ)، فَهَذَا إِمَّا حَذْفَ الطَّاءِ، أَوْ أَبْدَلَهَا تَاءً بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ؛ لِتَوَافُقِ السَّيْنِ فِي الْهَمْزِ، كَمَا أَبْدَلْتَ الدَّالَّ مِنَ التَّاءِ فِي: (ازْدَانُ)؛ لِتَوَافُقِ مَا قَبْلَهَا فِي الْجَهْرِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ الْحَاذِفُ قَدْ حَذَفَ الْحَرْفَ الْأَصْلِيَّ؛ لِلتَّخْفِيفِ، كَمَا قَالُوا: (تَقَيْتُ)، وَالْأَصْلُ: (اتَّقَيْتُ)، حَذَفُوا الْفَاءَ، فَسَقَطَتِ الْهَمْزَةُ، وَلَا يَكُونُ الْأَصْلُ: (وَقَيْتُ)، فَأَبْدَلَ الْفَاءَ تَاءً، كَذَا: (تَيَقُّورٌ، وَتَوَلَّجٌ)؛ لِقَوْلِهِمْ فِي الْمَضَارِعِ: (يَتَقَيُّ)، قَالَ^(٢):

(١) التي أصلها: (على الماء).

(٢) بتمامه:

يَتَّقِي بِهِ نَفَيَانِ كُلِّ عَشِيَّةٍ

ولم يقل: (يَتَّقِي) بالإسكان.

ونظير (استأع): (استخذ فلان مالا)، يجوز أن يكون أصله: (اتخذ)، فحذف

الفاء، أو أبدل التاء الأولى سينا؛ لاجتماعيهما في الهمس، ومقاربة المخرج، كما

قال في (طس): (طست)، قال العجاج^(١):

أَنْ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسْتِ

والدليل على أن السين [الأصل] ^(٢) قوله ^(٣):

لَوْ عَرَضْتُ لِأَيْلِي قَسْ

أَشَعَتْ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسْ

حَنْ إِلَيْهَا كَحَنِّينِ الطُّسْ

ع: لوجوب الإدغام شروط، منها للمدغم ثلاثة:

عدم التصدر، فنحو: (دَدَن) لا يُدْغَم، وأما (تَتَكَلَّم) فمِنْ بابِ الجائز.

= يَتَّقِي بِهِ نَفَيَانِ كُلِّ عَشِيَّةٍ وَالْمَاءُ فَوْقَ سَرَائِهِ يَتَصَبَّبُ

والبيت لساعدة بن جؤية، وهو من الكامل. انظر: شرح ديوان الهذليين (١/١٦٩) ونوادر

أبي زيد (١٤٨).

(١) انظر: ديوان العجاج (٢٣) والعين (٣٦/٤) وتهذيب اللغة (١٣٢/٦).

(٢) زيادة يقتضيهما السياق. انظر: الحجة (٥/١٨١).

(٣) أنشده أبو عثمان عن أعرابي فصيح، وهو رجز. انظر: الفاضل (١٩) وتهذيب اللغة

(١٩٤/١٢).



وعدمُ وجوبِ تحريكه، فنحو: (جُسَسِ) لا يُدْغَمُ.
 وعدمُ سكونِ ما قبله، نحو: (اقتَلَّ، واستَرَّ)، إنما يُدْغَمُ جوازًا.
 ومنها للمدغم فيه ثلاثة:
 التحركُ، فخرج نحو: (اشدُّدْ، ولم يشدُّدْ)، فمن بابِ الجائزِ، و(على الماءِ)،
 فمُمتنعٌ.

واللزومُ، فخرج نحو: (حَيِّي، وعَيِّي).
 وعدمُ عروضِ الحركةِ، احترازًا من: (اخْصُصْ أَيْي).
 ولهما: أن يكونا مثليين في كلمة.
 وللکلمة: أن لا تكونَ ذاتُ إلحاقٍ، ولا ذاتُ وزنٍ من أوزانِ ثلاثة^(١)، ولا اسمًا
 على (فعلٍ).

امتنع الادغام في^(٢): ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ لعلِّ امتناعه في (جُسَسِ)، وهو أن النونَ من
 (أنا) واجبةُ الحركة؛ من حيثُ إنهم ألزموها ذلك، ألا تراهم زادوا الألفَ وقفًا؛
 خشيةً عليها من الذهابِ بالوقفِ؟ فلو ادَّغَمُوهَا لَسَكَّنُوهَا، وذلك مُنافٍ لغرضهم،
 كما أن السينَ الثانيةَ في (جُسَسِ) واجبةُ الحركة؛ من حيثُ هي مدغمٌ فيها، فلم يُمكن
 أن تُدْغَمَ في الثالثة؛ لأنَّ ذلك يقتضي إسكانها.

(١) يقصد: (فُعِلَ، وفُعِلَ، وفُعِلَ)، وهي التي قصدتها ابن مالك بقوله: «لا كمثل: صُفِّفَ وذُلِّلَ
 وكِلِّلَ».

(٢) العنكبوت: ٥٠ وغيرها.

وَذُلِيلٍ، وَكِلِيلٍ، [وَلَبَبٍ] وَلَا كَذَ: (جُسُوسٍ) وَلَا كَذَ: «اِخْصَصْ أَبِي»

وَلَا كَذَ: (هَيْلَلٍ) [وَشَذَّ فِي (أَلِيلٍ)] وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقِيلَ

و(حَيِّي) افكك [وَادْعِمْ دُونَ حَذَرٍ] كَذَلِكَ نَحْوُ (تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرِ) [افكك وادغم]: فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا ذَكَرَ^(١): ﴿أَتَحَاجُّونَنِي﴾، وَ^(٢): ﴿تَأْمُرُونَنِي﴾، وَنَحْوَهُمَا.

قُلْتُ: الْمِثْلَانِ فِي ذَلِكَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، لَا مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْكَلَامُ فِي الثَّانِي.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الْعِلَّةُ فِي: (حَيِّي)؟

قُلْتُ: أَنَّهُ كَالْمِثْلَيْنِ^(٣) فِي كَلِمَتَيْنِ فِي عَدَمِ لُزُومِ اجْتِمَاعِهِمَا، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّحُوا^(٤) فِي (سَاوَيْتَ) إِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ: (سُووِي) ^(٥)، قَالَ^(٦):

(١) الأنعام: ٨٠، وهي قراءة عمرو بن خالد والضحاك كلاهما عن عاصم وهي رواية ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم. انظر: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٧٠).

(٢) الزمر: ٦٤، وهي قراءة ابن عامر وابن ذكوان بخلاف عنه وهشام. انظر: معجم القراءات القرآنية (٨/ ١٨٤).

(٣) في المخطوط: (كالمثلان).

(٤) مستفاد من ابن جني. انظر: الخصائص (١/ ٩٥) وما بعدها.

(٥) يَحْسُنُ هُنَا أَنْ نُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿حَقَّ إِذَا سَاوَيْتَ بَيْنَ الصَّدِيقَيْنِ...﴾ قَدْ قَرَأَهَا ابْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: (سُووِي). انظر: معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣٠٦).

(٦) بتمامه:

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوِغْتُ مَا بَانَا
وقال العجاج^(١):

وَفَاحِمِ دُؤْيٍ حَتَّى اعْلُنْكَسَا

- أو: (اعكنكسا)^(٢)، ليكشف..

فإن قلت: لم يصحّ المثل الأول في ذلك لما ذكرت من عروض اجتماع الحرفين، بل لأنّ الأول مفردّ لين.

قلت: هذا إنّما يمنع من الادغام في كلمتين، نحو: (في يده)، و(ذو وفرة)، وأمّا في الكلمة الواحدة فيجب الادغام، نحو: (مرضية، ومدعو)^(٣).

فإن كان الذي قبل حرف العلة فتحة وجب الادغام في كلمة وفي كلمتين، نحو: (قو، وجو، وحى، ومضطمو وأقيد، وغلامي ياسر)^(٤).

[وَحْيِيْ افْكُكْ]: في «شرح الغاية»^(٥) ما معناه: ولا فرق أن يكونا متطرفين،

= بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوِغْتُ مَا بَانَا وَقَطَّعُوا مِنْ جِبَالِ الْوَضَلِ أَقْرَانًا

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: ديوان جرير (٤٤٩) والأضداد للأنباري (٧٥) والخصائص (٩٦/١).

(١) انظر: ديوان العجاج (٣١) والعين (٣٠٤/٢) والقلب والإبدال (١٥) وأمالى القالي (١٤٦/٢).

(٢) كذا في المخطوط، ولم أفع عليها في شيء من المصادر، ولعلها: (اعرنكسا).

(٣) في الخصائص: (مدعوة).

(٤) في المخطوط: (واغلامي).

(٥) انظر: شرح الغاية (١٧٥).

نحو: (حَيٍّ)، أو قَبْلَ أَلِفٍ ممدودة، نحو: (أَحْيَاءَ، وَأَعْيَاءَ)، أو أَلِفٍ ونونٍ زائدتين، نحو أن تَبْنِي مِن: (حَيِّتُ) مثل (مَفْعَلَانِ)، نحو: (مَحْيِيَانِ)، أو قَبْلَ تَاءِ التَّائِيَةِ لِحَقَّتْ بِنَاءَ جَمْعٍ، نحو: (أَحْيِيَّةَ، وَأَعْيِيَّةَ)، فيجوزُ الِادِّغَامُ.

ويجبُ إن لَحَقَتْ مفردًا عَوْضًا عن محذوفٍ، مثال ذلك: (تَحِيَّةٍ)، أصله: (تَحْيِيَّةٌ)، على (تَفْعِلَةٍ)، فالتَّاءُ لِحَقَّتْ الاسمَ المفردَ عوضًا عن تَاءِ (تَفْعِيلٍ)^(١)، ك: (تَكْرِيمٍ، وَتَكْرِمَةٍ)، وزعمَ المازني^(٢) أنَّ الإظهارَ في نحوِ (تَحِيَّةٍ) جائزٌ، قياسًا على (أَحْيِيَّةٍ).

بعد قوله: (استترَّ) مِن مسائلِ التمرين: تقولُ في مثالِ (اغْدَوْدَنَّ) مِن: (رَدَدْتُ): (ازْدَوْدَدَ)، ثُمَّ تنقلُ حركةَ الدالِ التي تلي الواوَ إليها؛ لتَمَكَّنَ مِنَ الِادِّغَامِ، ثُمَّ تَدْغِمُ، فتقولُ: (ازْدَوْدَدَ).

وتقولُ في مثاله مِن (وَدِدْتُ): (اودَدَدَ)، ثُمَّ تقلِبُ الواوَ الأولى ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلِها، ثُمَّ تنقلُ حركةَ الدالِ التي تلي الواوَ إليها، وتَدْغِمُ، فتقولُ: (ايدَوْدَدَ).

وتقولُ في مضارعِ هذا: (يَوْدَوْدُ)، برَدِّ الواوِ؛ لزوالِ الكسرةِ قبلِها. وتقولُ في المصدرِ: (ايديدَادُ)، تقلِبُ الواوَ الأولى ياءً؛ لانكسارِ الهمزةِ قبلِها، وقلبُ واوِ (أَفْعَوَعَلَ) ياءً؛ لانكسارِ الدالِ التي قبلِها، وينفكُ ادِّغَامُ الدالينِ؛ لفَصْلِ أَلِفِ (الْأَفْعِيْعَالِ) بينهما، فتقولُ: (ايديدَادَا).

(١) في المخطوط: (تفعل)، وهو تحريف.

(٢) انظر: المنصف (٢/١٩٤).

فإن بنيتَ مثلَ (أَفْعَنْسَسَ) [من] ^(١) (رَدَدْتُ)، قلتَ: (أَرْدَنْدَدَ)، ولم يَجُزْ لك من النقلِ والاذْغَامِ ما جازَ في المثالينِ قبلَها ^(٢)، كما لم يَجُزْ ذلك في (أَفْعَنْسَسَ)؛ لأنَّه وزنٌ مُلْحَقٌ بـ: (أَخْرَنْجَمَ)، والمُلْحَقُ لا يُدْغَمُ، كما قدَّمنا في (هَيْلَلٍ) ^(٣)، وهذا بخلافِ (أَعْدَوْدَنَ)؛ لأنَّه ليسَ بملْحَقٍ؛ إذ ليسَ في كلامِهِمْ مثلُ: (أَخْرَوْجَمَ) فيكونَ هذا مُلْحَقًا به.

* * *

وَمَا يَتَاءَنِينَ ابْتُدِي [قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَ: «تَبَيَّنَ الْعَبْرُ»]

* * *

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ [فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ]

* * *

نَحْوُ: «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ» [وَفِي جَزَمٍ وَشِبْهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ قُفِي]

* * *

وَفُكَّ [أَفْعِلْ] فِي [التَّعَجُّبِ التُّزْمِ وَالتُّزْمِ الْإِذْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمَّ)]

[وفك أفعِل]: كقولهِ ^(٤):

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوط: (قبلهما)، وهو سهو أو تحريف.

(٣) يقصد شروح الاذْغَامِ التي ذكرها سابقًا.

(٤) بتمامه:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَخِيبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا =

وَأَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقْدَمًا

وقوله^(١):

أَعَزَّزَ عَلَيَّ بِأَنْ أُرْوَعَ شِبْهَهَا أَوْ أَنْ يَذُقْنَ عَلَى يَدَيَّ حِمَامًا
وأجاز الكسائي^(٢) فيه الادغام، فيقول: «أَحَبَّ بَزِيدًا!»، و«أَعَزَّ بِهِندًا!»، وهذا
غير مسموع.

لِيُنْظَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وَهِيَ أَنَّ فِعْلِيَّ التَّعَجُّبِ اشْتَرَكَا فِي وَجُوبِ التَّصْحِيحِ
إِنْ كَانَا مَعْتَلِيَّيِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: «مَا أَقُولُهُ!»، و«أَقُولُ بِهِ!»، وافترقا فِي مَسْأَلَةِ الْإِدْغَامِ إِنْ
كَانَتِ الْعَيْنُ وَاللَّامُ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ، فَذ: (أَفْعَلُ) يُدْعَمُ، وَلَا بَدَّ، نَحْوُ: «مَا أَعَزَّهُ!»،
و(أَفْعِلُ) يُفَكُّ، نَحْوُ: «أَعَزَّزَ بِهِ!»، وَلِهَذَا قَالَ النَّاطِمُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ

وَقَالَ فِي هَذِهِ:

وَفَكُّ (أَفْعِلُ)

[هلم: مِنْ «خَصَائِصِ»^(٣) أَبِي الْفَتْحِ: «هِيَ مُرْكَبَةٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ»^(٤) مِنْ (هَا

= البيت للعباس بن مرداس، وهو من الطويل. انظر: ديوان العباس (١٠١) وشرح التسهيل (٣/٣٥).

(١) البيت لمجنون ليلي، وهو من الكامل. انظر: ديوان المجنون (٢٠٠) والزاھر (٢/٢٢٥) وأمالی القالی (١/١٣٧).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٤/٢٠٦٨).

(٣) انظر: الخصائص (٣/٣٧).

(٤) انظر: الكتاب (٣/٥٣٠).

لَمْ)، أي: «لَمْ يَنَّا»، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا، وَلِأَنَّ اللَّامَ بَعْدَهَا فِي حُكْمِ السَّكُونِ؛ لِأَنَّ أَقْوَى اللَّغَتَيْنِ الْحِجَازِيَّةِ^(١)، وَهِيَ: «الْمَمْ».

وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٢): أَصْلُهَا (هَلْ) زَجَرٌ وَحَتْ، وَ(أَمْ)، فَأُلْزِمَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ: (أَمْ) التَّخْفِيفَ.

وَرَدَّه أَبُو عَلِيٍّ^(٣) بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى هُنَا لِلِاسْتِفْهَامِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا زَعَمَهَا زَجْرًا.

[وَالْتَزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ]: إِنَّمَا التَّزِمَ الْإِدْغَامُ فِي (هَلَمْ)؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ^(٤) اسْمُ فَعْلٍ، وَهَمَّ يَدْغُمُونَ فِي الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ وَالْأَمْرِ، فِيهِ اسْمُ أَجْدَرٍ، وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ^(٥) فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَنْدهُمْ فَعْلًا، وَلَكِنَّهُمْ يُظْهِرُونَ فِي الْفَعْلِ، فَهَذَا عَلَى قَاعِدَتِهِمْ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ تَعْلِيلِهِمْ بِالْتَّرْكِيبِ، فَافْهَمِهِ.

* * *

وَمَا يَجْمَعُهُ غَيْثٌ قَدْ كَمَلَ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهْمَّاتِ اشْتَمَلَ
أَخْصَى مِنَ «الْكَافِيَةِ» «الْخُلَاصَةَ» كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلا خَصَاصَةٍ
فَأَحْمَدُ اللَّهُ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٢) وحروف المعاني والصفات للزجاجي (٧٤).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٠٣).

(٣) انظر: إيضاح الشعر لأبي علي (١/ ٧٥).

(٤) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٩).

(٥) انظر: الكتاب (٣/ ٥٣٠).

وَالِهَ الْفُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّةَ وَصَحْبِهِ الْمُتَجَبِّينَ الْخَيْرَةَ
 تُوفِّيَ الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ النَّاطِمُ لِهَذِهِ «الْخُلَاصَةُ» - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قُبَيْلَ
 الصَّبْحِ، مِنْ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، ثَانِي عَشَرَ شَعْبَانَ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمِئَةَ، بِدَمَشَقَ
 الْمَحْرُوسَةِ، بِالْعَادَلِيَّةِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَقَتَ الظُّهْرِ بِالْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ، وَدُفِنَ فِي جَبَلِ
 قَاسِيُون، فِي تَرَبَةِ الْقَاضِي عَزَّ الدِّينَ.



قائمة المصادر والمراجع

- ١ - «الإبانة في اللغة العربية» سلمة بن مُسلم العَوَتي الصُّحاري، ت: (٥١١) د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة / مسقط / سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٢ - «الابتهاج في أحاديث المعراج» أبو الخطاب بن دحية، ت: (٦٦٣)، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٣ - «إبراز المعاني من حرز الأمان» أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، ت: (٦٦٥)، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.
- ٤ - «الإبل» الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمغ، ت: (٢١٦) أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٥ - «الإبهاج في شرح المنهاج» تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي، ت: (٧٥٦) وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ت: (٧٧١) الدكتور أحمد جمال الزمزمي / الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ٦ - «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: (١١١٧هـ) أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٧ - «اتفاق المباني وافتراق المعاني» سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقي الدين الدقيقي المصري، ت: (٦١٣) يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- ٨ - «إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام» ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.
- ٩ - «أخبار أبي القاسم الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧) عبد الحسين المبارك، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٠ م.
- ١٠ - «أخبار النحويين البصريين» الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، ت: (٣٦٨) طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.
- ١١ - «الاختيارين» علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، ت: (٣١٥) فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٢ - «أدب الكاتب» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦) محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ١٣ - «ابن هشام الخضراوي، آراؤه النحوية والصرفية ومنهجه» فوزية عبد الله عتيق آل جميل، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على الماجستير، كلية التربية بجدة، ١٤٢٨ هـ.
- ١٤ - «ارتشاف الضرب من لسان العرب» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥) رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٥ - «الأزمة وتلبية الجاهلية» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطر، ت: (٢٠٦) د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٦ - «الأزمية في علم الحروف» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، ت: (٤٣٣) عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ١٧ - «أساس البلاغة» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله، ت: (٥٣٨) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٨ - «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩) عبد العلي الودغيري وصلاح مهدي الفرطوسي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٩ - «الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩) إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.

٢٠ - «أسرار العربية» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧)، بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١ - «إسفار الفصح» محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، ت: (٤٣٣) أحمد بن سعيد ابن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٢ - «الأشباه والنظائر في النحو» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: (٩١١) عبد الإله نهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٣ - «اشتقاق أسماء الله» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧) د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٤ - «الاشتقاق» أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١) عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٥ - «الإصابة في تمييز الصحابة» أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: (٨٥٢) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦ - «إصلاح الخلل الواقع في الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت: (٥٢١هـ) حمزة عبد الله النشري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- ٢٧ - «إصلاح المنطق» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: (٢٤٤هـ) أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م.
- ٢٨ - «الأصمعيات - اختيار الأصمعي» الأصمعي، أبو سعيد، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصم، ت: (٢١٦هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف / مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.
- ٢٩ - «الأصول في النحو» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، ت: (٣١٦هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان / بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٠ - «الأضداد» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت / لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣١ - «الإعجاز والإيجاز» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، ت: (٤٢٩هـ) مكتبة القرآن / القاهرة.
- ٣٢ - «أعجب العجب في شرح لامية العرب» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله، ت: (٥٣٨هـ) مطبعة محمد الوراق، الطبعة الثالثة، ١٣٢٨هـ.
- ٣٣ - «إعراب القراءات السبع وعللها» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٣٤ - «إعراب القراءات الشواذ» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، محب الدين، ت: (٦١٦هـ) محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب.
- ٣٥ - «إعراب ثلاثين سورة من القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ - ١٩٤١م).
- ٣٦ - «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

- البغدادي، محب الدين، تـ: (٦١٦هـ) د. عبد الحميد هنداي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٣٧ - «أعيان العصر وأعوان النصر» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تـ: (٧٦٤هـ) علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار الفكر، دمشق / سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ٣٨ - «الأغاني» علي بن الحسين بن محمد القرشي، أبو الفرج الأصفهاني، تـ: (٣٥٦) إبراهيم الأبياري، دار الشعب.
- ٣٩ - «الإغفال» وهو المسائل المصلحة من كتاب «معاني القرآن وإعراجه» لأبي إسحاق الزجاج، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، تـ: (٣٧٧هـ) عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.
- ٤٠ - «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله ابن الحسين السبي المالقي المالكي، المعروف بابن الطراوة النحوي، تـ: (٥٢٨هـ) حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٤١ - «الأفعال» سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد، تـ: (بعد ٤٠٠هـ) حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة / جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- ٤٢ - «الأفعال» ابن القوطية، تـ: (٣٦٧هـ) علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- ٤٣ - «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تـ: (٥٢١هـ) الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.
- ٤٤ - «الإقناع في القراءات السبع» أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو

جعفر، المعروف بابن الباذش، ت: (٥٤٠هـ) دار الصحابة للتراث.

٤٥ - «آكام المرجان في أحكام الجان» محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين ابن تقي الدين، ت: (٧٦٩هـ) إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن، مصر / القاهرة.

٤٦ - «الألفاظ» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: (٢٤٤هـ) فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٧ - «ألفية ابن مالك» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) سليمان العيوني، دار المنهاج.

٤٨ - «أمالى ابن الحاجب» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت: (٦٤٦هـ) فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار / الأردن، دار الجيل / بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٩ - «أمالى ابن الشجري» ضياء الدين، أبو السعادات، هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، ت: (٥٤٢هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

٥٠ - «أمالى الزجاجي» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧هـ) عبد السلام هارون، دار الجيل / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥١ - «أمالى القالي» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ت: (٣٥٦هـ) محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م.

٥٢ - «أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ» أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، ت: (٣٦٠هـ) أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩م.

٥٣ - «أمثال العرب» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، ت: (نحو ١٦٨هـ) إحسان



- عباس، دار الرائد العربي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٥٤ - «الأمثال» أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، ت: (٢٢٤هـ) الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٥٥ - «إنباه الرواة على أنباه النحاة» جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت: (٦٤٦هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
- ٥٦ - «الانتصار لسيويه على المبرد» أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، ت: (٣٣٢هـ) زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٧ - «أنساب الأشراف» أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، ت: (٢٧٩هـ) سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥٨ - «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين» عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧هـ) محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٩ - «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٧٤م.
- ٦٠ - «إيجاز التعريف في علم التصريف» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦١ - «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهبج» إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي، ت: (٥٨٤هـ) أحمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ١٤٣٧هـ.

٦٢ - «إيضاح شواهد الإيضاح» أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، ت: (ق ٦هـ) الدكتور محمد ابن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٦٣ - «الإيضاح في علوم البلاغة» محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، ت: (٧٣٩هـ) محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل / بيروت، الطبعة الثالثة.

٦٤ - «الإيضاح العضدي» أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٦٥ - «البارع في اللغة» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، ت: (٣٥٦هـ) هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٦٦ - «البحر المحيط في التفسير» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) صدقي محمد جميل، دار الفكر / بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٧ - «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: (١٢٥٠هـ) دار المعرفة / بيروت.

٦٨ - «البدیع في علم العربية» مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير، ت: (٦٠٦هـ) فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦٩ - «البرهان في تفسير القرآن» علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي، ت: (٤٣٠هـ) مخطوط، دار الكتب المصرية، تفسير ٥٩.

٧٠ - «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية» جمال الدين علي ابن محمد بن أبي القاسم الصنعاني، ت: (٨٣٧هـ) محمد عبد الستار علي أبو زيد، رسالة

دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقازيق، الدراسات العليا، قسم اللغويات،
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧١ - «السيط في شرح جمل الزجاجي» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي
الأموي العثماني الإشبيلي، ت: (٦٨٨هـ) عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٧٢ - «المسائل البصريات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن
أبان الفارسي النحوي، ت: (٣٧٧هـ) محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني،
الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٣ - «المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات» أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن
محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، ت: (٣٧٧هـ) صلاح الدين عبد الله السنكاوي،
مطبعة العاني / بغداد.

٧٤ - «بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال» أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري
اللبلي، ت: (٦٩١هـ) جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.

٧٥ - «بغية الطلب في تاريخ حلب» عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جردة العقيلي، كمال الدين
ابن العديم، ت: (٦٦٠هـ) سهيل زكار، دار الفكر.

٧٦ - «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي،
ت: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية / لبنان / صيدا.

٧٧ - «بلاغات النساء» أبو الفضل، أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور، ت: (٢٨٠هـ) أحمد الألفي،
مطبعة مدرسة والده عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م.

٧٨ - «بلال بن جرير وما تبقى من شعره» إعداد شريف راغب علاونه، بحث منشور في مجلة أم
القرى، ج ١٨، ع ٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ.

٧٩ - «البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية» محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري

الدمشقي، أبو البركات، بدر الدين بن رضي الدين، ت: (٩٨٤هـ) حمزة مصطفى حسن أبو توه، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩م.

٨٠ - «البيان والتبيين» عمرو بن بحر بن محبوب الكناfi بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت: (٢٥٥هـ) عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ، ١٩٨٨م.

٨١ - «تاج العروس من جواهر القاموس» مجموعة محققين، دار الهداية.

٨٢ - «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت: (٧٤٨هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٨٣ - «تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم» أبو المحاسن، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، ت: (٤٤٢هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨٤ - «تاريخ بغداد» أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي، ت: (٤٦٣هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨٥ - «تأصيل البنى في تحليل البناء» أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، ت: (٧٩٤هـ) محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح.

٨٦ - «تأويل مشكل القرآن» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان.

٨٧ - «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي» أبو محمد، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، ت: (القرن الرابع) يحيى مراد، دار الحديث، ٢٠٠٥م.

٨٨ - «التبصرة في أصول الفقه» أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت: (٤٧٦هـ)



محمد حسن هيتو، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٨٩ - «التبيان في إعراب القرآن» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: (٦١٦هـ)

علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩٠ - «تبين الحقائق شرح كنز الدقائق» عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي

الحنفي، ت: (٧٤٣هـ) المطبعة الكبرى الأميرية / بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.

٩١ - «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله

العكبري البغدادي، محب الدين، ت: (٦١٦هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي،

الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٢ - «تقيف اللسان وتلقيح الجنان» أبو حفص، عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي،

ت: (٥٠١هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩٣ - «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه» علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان

المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، ت: (٨٨٥هـ) عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة

الرشد / السعودية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩٤ - «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» زين الدين، أبو حفص، عمر بن مظفر بن الوردي،

ت: (٧٤٩هـ) عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ -

٢٠٠٨م.

٩٥ - «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب» أبو الحجاج،

يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري الأندلسي، المعروف بالأعلم، ت: (٤٧٦هـ) زهير

عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٩٦ - «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن علي بن

يوسف اللبلي، أبو جعفر الفهري المقرئ اللغوي المالكي، ت: (٦٩١هـ) عبد الملك بن

عيزة الشيبتي، رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى / مكة المكرمة، في

المحرم ١٤١٧هـ، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٧ - «التحفة الوفية بمعاني حروف العربية» إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقي، أبو إسحاق، برهان الدين، ت: (٧٤٢هـ) صالح بن حسين العائد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٩، السنة ١٩، ص ١٨٩ - ٢٩٣.

٩٨ - «تحقيق الفوائد الغياثية» محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى، ت: (٧٨٦هـ) علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة / المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٩ - «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت: (٧٦١هـ) عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٠ - «التخمير في شرح المفصل» صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت: (٦١٧هـ) عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٠١ - «التدوين في أخبار قزوين» عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، ت: (٦٢٣هـ) عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٠٢ - «التذكرة الحمدونية» محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، ت: (٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٣ - «تذكرة النحاة» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٤ - «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان، أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) حسن هنداي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى.

١٠٥ - «التذييل والتكميل» رسائل في الأزهر.



- ١٠٦ - «التذيل والتكميل» مخطوط، نور عثمانية (٤٥٦٢).
- ١٠٧ - «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ١٠٨ - «تصحیح التصحيف وتحرير التحريف» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: (٧٦٤هـ) السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٠٩ - «تصحیح الفصيح وشرحه» أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه بن المرزبان، ت: (٣٤٧هـ) محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١١٠ - «التصريح بمضمون التوضيح» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهری، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، ت: (٩٠٥هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١١١ - «التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت: (٢٨٥هـ) إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١١٢ - «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، ت: (٨٢٧هـ) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ١١٣ - «التعليقة على المقرب» بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي الشافعي، المعروف بابن النحاس، ت: (٦٩٨هـ) جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان، ٢٠٠٤م.
- ١١٤ - «التعليقة على كتاب سيبويه» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي،

ت: (٣٧٧هـ) عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١١٥ - «تفسير القرآن العظيم» أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، ت: (٣٢٧هـ) أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة - ١٤١٩هـ.

١١٦ - «التفسير البسيط» أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، ت: (٤٦٨هـ) أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٧ - «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، ت: (٤٢٧هـ) الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١١٨ - «بحر العلوم» أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ت: (٣٧٣هـ) محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت.

١١٩ - «جامع البيان في تأويل القرآن» محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: (٣١٠هـ) أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٠ - «لطائف الإشارات» عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، ت: (٤٦٥هـ) إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة الثالثة.

١٢١ - «تأويلات أهل السنة» محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، ت: (٣٣٣هـ) مجدي باسليم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٢٢ - «تفسير سفيان الثوري» أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ت: (١٦١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



- ١٢٣ - «تفسير مجاهد» أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، ت: (١٠٤هـ) محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ١٢٤ - «تفسير مقاتل» أبو الحسن، مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، ت: (١٥٠هـ) عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث / بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ.
- ١٢٥ - «التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، ت: (٥٤٠هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ١٢٦ - «التكملة» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ) كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ١٢٧ - «التمام في تفسير أشعار هذيل» (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح، عثمان بن جني ت: (٣٩٢هـ) أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني / بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- ١٢٨ - «التمثيل والمحاضرة» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، ت: (٤٢٩هـ) عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ١٢٩ - «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، ت: (٧٧٨هـ) علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ١٣٠ - «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: (٤٦٣هـ) مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية / المغرب، ١٣٨٧هـ.

- ١٣١ - «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي» محمد بن ناصر بن محمد بن علي، أبو الفضل السلامي، ت: (٥٥٠هـ) حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٣٢ - «التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) سيدة حامد عبد العال وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠هـ.
- ١٣٣ - «التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: (٤٨٧هـ) مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
- ١٣٤ - «التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح» عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش، ت: (٥٨٢هـ) مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ١٣٥ - «التنبيهات على أغاليط الرواة» علي بن حمزة البصري، أبو القاسم، ت: (٣٧٥هـ) عبد العزيز الراجكوتي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ١٣٦ - «تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، ت: (٦٠٩هـ) خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٣٧ - «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ت: (٦٨هـ) جمعه مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: (٨١٧هـ) دار الكتب العلمية / لبنان.
- ١٣٨ - «تهذيب الأسماء واللغات» أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: (٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

- ١٣٩ - «تهذيب اللغة» محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: (٣٧٠هـ) محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٤٠ - «مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها» أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي، ت: (٣٩٢هـ) حسين أحمد بوعباس، مركز فيصل للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- ١٤١ - «توجيه اللمع» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصللي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الحَبَّاز، ت: (٦٣٩هـ) فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٤٢ - «التوطئة» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوين، ت: (٦٤٥هـ) يوسف أحمد المطوع.
- ١٤٣ - «التيسير في القراءات السبع» أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، ت: (٤٤٤هـ) خلف حمود سالم الشغذلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- ١٤٤ - «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، ت: (٤٢٩هـ) دار المعارف / القاهرة.
- ١٤٥ - «ثمرات الأوراق» مطبوع بهامش «المستطرف في كل فن مستظرف» للشهاب الأبشيهي، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي، ت: (٨٣٧هـ) مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- ١٤٦ - «جامع البيان في القراءات السبع» عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ت: (٤٤٤هـ) جامعة الشارقة / الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٤٧ - «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: (٩١١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت.
- ١٤٨ - «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمثثور» نصر الله بن محمد بن محمد بن

- عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب، ت: (٦٣٧هـ) مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.
- ١٤٩ - «جامع بيان العلم وفضله» أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: (٤٦٣هـ) أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١٥٠ - «الجامع لأحكام القرآن» أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي، ت: (٦٧١هـ) أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ١٥١ - «الجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» أبو الفرج، المعافي بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني، ت: (٣٩٠هـ) عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ١٥٢ - «الجمال في النحو» لابن شقير، منسوب خطأ للخليل، فخر الدين قبادة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ١٥٣ - «الجمال» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ١٥٤ - «الجمال» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧هـ) الشيخ ابن أبي شنب، جول كرنبول بالجزائر، ١٩٢٦م.
- ١٥٥ - «جمهرة أشعار العرب» أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، ت: (١٧٠هـ) علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٥٦ - «جمهرة اللغة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١هـ) رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ١٥٧ - «الجنى الداني في حروف المعاني» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن



- علي المرادي المصري المالكي، ت: (٧٤٩هـ) فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٥٨ - «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي ت: (٣٣٣هـ) مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين / أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت / لبنان)، ١٤١٩هـ.
- ١٥٩ - «جواهر القرآن ونتائج الصنعة» منسوب خطأ للزجاج باسم: «إعراب القرآن» علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، ت: (نحو ٥٤٣هـ) إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية / بيروت / القاهرة / بيروت، الطبعة الرابعة - ١٤٢٠هـ.
- ١٦٠ - «الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالح، جمال الدين، ابن المبرد الحنبلي، ت: (٩٠٩هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٦١ - «الجوهرة الثيرة» أبو بكر، بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي، ت: (٨٠٠هـ) المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
- ١٦٢ - «الجيم» أبو عمرو، إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، ت: (٢٠٦هـ) إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٦٣ - «حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك» أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، ت: (١١٣٣هـ) دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ١٦٤ - «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» محمد بن مصطفى الخضري، ت: (١٢٨٧هـ) تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.
- ١٦٥ - «حاشية الصبان على شرح الأشموني» أبو العرفان، محمد بن علي الصبان الشافعي، ت: (١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- ١٦٦ - «حاشية العليمي على الألفية» ياسين الحمصي، المعروف بزين الدين العليمي، تـ: (١٠٦١هـ) المطبعة المولوية.
- ١٦٧ - «حاشية العليمي على التصريح» المكتبة التوفيقية.
- ١٦٨ - «الحجة في القراءات السبع» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تـ: (٣٧٠هـ) عبد العال سالم مكرم، دار الشروق / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ١٦٩ - «الحجة للقراء السبعة» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، تـ: (٣٧٧هـ) بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث / دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٧٠ - «حروف المعاني والصفات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تـ: (٣٣٧هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ١٧١ - «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تـ: (٩١١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ١٧٢ - «المسائل الحلييات» أبو علي الفارسي تـ: (٣٧٧هـ) حسن هنداي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق / دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٧٣ - «الحلل في شرح أبيات الجمل» أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تـ: (٥٢١هـ) يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٧٤ - «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تـ: (٤٣٠هـ) السعادة / بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- ١٧٥ - «الحماسة للبحري» أبو عبادة، الوليد بن عبید البُحَري ت: (٢٨٤هـ) محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٧٦ - «الحماسة البصرية» علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، ت: (٦٥٩هـ) مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت.
- ١٧٧ - «حماسة الخالدين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين» الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، ت: (نحو ٣٨٠هـ) وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، ت: (٣٧١هـ) محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.
- ١٧٨ - «الحماسة» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام الشاعر الأديب، ت: (٢٣١هـ) مصطفى عليان، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- ١٧٩ - «حواشي ابن بري على درة الغواص» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيهá وتكملتها» عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، ت: (٥٨٢هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٨٠ - «حواشي الشلوين على إيضاح المنهج» مطبوع ضمن كتاب «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوين، ت: (٦٤٥هـ).
- ١٨١ - «حواشي المفصل للشلوين» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوين، ت: (٦٤٥هـ) رسالة ماجستير تقدم بها حماد بن محمد الشمالي، ١٩٨٢م، جامعة أم القرى.
- ١٨٢ - «الحيوان» عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت: (٢٥٥هـ) عبد السلام محمد هارون، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٨٣ - «الخطريات» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) رسالة ماجستير تقدم بها

سعيد القرني، ١٩٩٦م، جامعة أم القرى.

١٨٤ - «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» عبد القادر بن عمر البغدادي، تـ: (١٠٩٣هـ)

عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨٥ - «الخصائص» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تـ: (٣٩٢هـ) محمد علي النجار، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٨٦ - «الخط» لابن السراج، مجلة المورد عام ١٩٩٧.

١٨٧ - «ردود ابن بري على انتقادات ابن الخشاب» المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

١٨٨ - «الدر الثمين في أسماء المصنفين» علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج

الدين ابن الساعي، تـ: (٦٧٤هـ) أحمد شوقي بنين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب

الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٨٩ - «الدر الفريد وبيت القصيد» محمد بن أيذر المستعصي (٦٣٩هـ - ٧١٠هـ) كامل سلمان

الجبوري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

١٩٠ - «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن

عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، تـ: (٧٥٦هـ) أحمد محمد الخراط، دار القلم.

١٩١ - «درة الغواص في أوهم الخواص» القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد

الحري البصري، تـ: (٥١٦هـ) عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت،

الطبعة الأولى، ١٤١٨ / ١٩٩٨هـ.

١٩٢ - «الدر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن

حجر العسقلاني، تـ: (٨٥٢هـ) محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية /

حيدر آباد / الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

١٩٣ - «ديوان ابن الدمينه» أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة.

١٩٤ - «ديوان ابن الطثري» حاتم الضامن، مطبعة أسعد بغداد.



- ١٩٥ - «ديوان ابن الفارض» دار صادر.
- ١٩٦ - «ديوان محمد بن حازم الباهلي» محمد خير البقاعي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٩٧ - «ديوان ابن عنين» خليل مردم بك، دار صادر.
- ١٩٨ - «ديوان ابن قيس الرقيات» عزيز فوال بابتي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٩٩ - «ديوان ابن مقبل» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٠٠ - «ديوان ابن ميادة» حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٠١ - «ديوان ابن هرمة» محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق.
- ٢٠٢ - «ديوان أبي الأسود الدؤلي» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٠٣ - «ديوان أبي النجم العجلي» محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٠٤ - «ديوان أبي تمام» محيي الدين الخياط.
- ٢٠٥ - «ديوان أبي طالب» محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٠٦ - «ديوان أبي نواس» إيفالد فاغنر وغريغور شولر، دار نشر الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٠٧ - «ديوان أحيحة بن الجلاح» حسن محمد باجودة، نادي اللطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٠٨ - «ديوان الأحوص» عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٠٩ - «ديوان الأخطل» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ٢١٠ - «ديوان الأدب للفارابي» أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: (٣٥٠هـ) أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٢١١ - «ديوان الأسود بن يعفر» نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام مديرية الثقافة العامة.
- ٢١٢ - «ديوان الأعشى» محمد حسين، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.
- ٢١٣ - «ديوان الأفوه الأودي» محمد التنوحي، دار صادر.
- ٢١٤ - «ديوان الأقيشر» محمد علي دقة، دار صادر.
- ٢١٥ - «ديوان الحادرة» ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، جزء ٢.
- ٢١٦ - «ديوان الحطينة» نعمان طه، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢١٧ - «ديوان الخنساء» أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- ٢١٨ - «ديوان الزيفان» محمد عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٤م.
- ٢١٩ - «ديوان الزمخشري» دار صادر.
- ٢٢٠ - «ديوان السموءل» دار صادر.
- ٢٢١ - «ديوان الشافعي» محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.
- ٢٢٢ - «ديوان الشماخ» صلاح الدين الهادي، دار المعارف.
- ٢٢٣ - «ديوان الشنفرى» إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٢٢٤ - «ديوان الطرماح» عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٢٢٥ - «ديوان العباس بن مرداس» يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ٢٢٦ - «ديوان العجاج» عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ٢٢٧ - «ديوان الفرزدق» إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.



- ٢٢٨ - «ديوان القطامي» إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠ م.
- ٢٢٩ - «ديوان الكميت» محمد نبيل طريفي، دار صادر.
- ٢٣٠ - «ديوان المتنبي» دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٢٣١ - «ديوان المتوكل» يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس.
- ٢٣٢ - «ديوان المثقب العبدى» حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٢٣٣ - «ديوان المجنون» عبد الستار فراج، مكتبة مصر.
- ٢٣٤ - «ديوان المرقشين» كارين صادر، دار صادر.
- ٢٣٥ - «ديوان المعاني» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت: (نحو ٣٩٥ هـ) دار الجيل / بيروت.
- ٢٣٦ - «ديوان النابغة» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ٢٣٧ - «ديوان النمر بن تولب» محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
- ٢٣٨ - «ديوان الهذليين» محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٢٣٩ - «ديوان اليزيديين» جمعه وحققه محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٣ م.
- ٢٤٠ - «ديوان امرئ القيس» محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ٢٤١ - «ديوان أوس» محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٢٤٢ - «ديوان بشار» محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية.
- ٢٤٣ - «ديوان بشر بن أبي خازم» عزة حسن، وزارة الثقافة السورية، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

٢٤٤ - «ديوان تأبط شرًا» علي ذو الفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ -

١٩٩٩ م.

٢٤٥ - «ديوان جران العود» دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

٢٤٦ - «ديوان جرير» نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٤٧ - «ديوان جميل» دار صادر بيروت.

٢٤٨ - «ديوان حاتم» أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٤٩ - «ديوان حسان» عبد الله سنده، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥٠ - «ديوان حميد بن ثور» عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ -

١٩٦٥م.

٢٥١ - «ديوان ديك الجن» مظهر الحججي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢٥٢ - «ديوان ذي الإصبع العدواني» عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور،

١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٥٣ - «ديوان ذي الرمة» عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ -

١٩٩٣م.

٢٥٤ - «ديوان رؤية» وليام بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة.

٢٥٥ - «ديوان زهير» حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٥٦ - «ديوان زياد الأعجم» يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٥٧ - «ديوان سلامة بن جندل» فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م.

٢٥٨ - «ديوان سويد بن أبي كاهل» شاکر العاشور، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢٥٩ - «ديوان شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة.



- ٢٦٠ - «ديوان طرفة» مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٦١ - «ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت» سامي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٧١ م.
- ٢٦٢ - «ديوان عبد الله بن رواحة» وليد قصاب، دار العلوم، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٦٣ - «ديوان عبد الله بن معاوية» عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ م.
- ٢٦٤ - «ديوان عبدة بن الطبيب» يحيى الجبوري، دار التريّة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٢٦٥ - «ديوان عبيد بن الأبرص» أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٦٦ - «ديوان عدي بن زيد» محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥ م.
- ٢٦٧ - «ديوان عروة بنت الورد» عبد المعين الملوح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- ٢٦٨ - «ديوان علقمة بن عبدة» سعيد نسيب مكارم، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
- ٢٦٩ - «ديوان علي بن جبلة» حسين عطوان، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ٢٧٠ - «ديوان عمر بن أبي ربيعة» فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢٧١ - «ديوان عمرو بن معدى كرب» مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٧٢ - «ديوان عنتر» محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
- ٢٧٣ - «ديوان قيس بن الخطيم» ناصر الدين الأسد، دار صادر.
- ٢٧٤ - «ديوان كثير» إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٢٧٥ - «ديوان لبید» إحسان عباس، وزارة الإرشاد في الكويت، ١٩٦٢ م.
- ٢٧٦ - «ديوان مسكين» عبد الله الجبوري و خليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٢٧٧ - «ديوان مضر بن ربيعي» عبد الله الجبوري و خليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٧٩٠.

- ٢٧٨ - «ديوان نصيب» داود سلوم، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧ م.
- ٢٧٩ - «ذيل الأمالي» مطبوع مع أمالي القاضي.
- ٢٨٠ - «ربيع الأبرار» جار الله الزمخشري ت: (٥٨٣هـ) مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٨١ - «رسائل في اللغة» أبو محمد، عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١هـ) وليد محمد السرايبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٢٨٢ - «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله ابن أحمد السهيلي، ت: (٥٨١هـ) عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م.
- ٢٨٣ - «روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» أبو محمد، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، ت: (٦٢٠هـ) مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٨٤ - «الزاهر في معاني كلمات الناس» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٨٥ - «الزهد الكبير» أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُشْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: (٤٥٨هـ) عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦ م.
- ٢٨٦ - «الزهد» أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: (٢٤١هـ) محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.



٢٨٧ - «زهر الآداب وثمر الألباب» إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، ت: (٤٥٣هـ) عناية زكي مبارك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الرابعة.

٢٨٨ - «الزهرة» أبو بكر، محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الظاهري، ت: (٢٩٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٩ - «السبعة في القراءات» أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ت: (٣٢٤هـ) شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٩٠ - «سبك المنظوم وفك المحتوم» محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) عدنان سلمان وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٩١ - «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، ت: (١٢٩٥هـ) بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٩٢ - «سر صناعة الإعراب» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) حسن هندراوي، دار القلم / دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٩٣ - «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي» أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن، المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ، ت: (٨٠١هـ) علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٩٤ - «سفر السعادة وسفير الإفادة» علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، ت: (٦٤٣هـ) محمد الدالي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ٢٩٥ - «سقط الزند» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، ت: (٤٤٩هـ) دار بيروت ودار صادر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ٢٩٦ - «سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي» أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: (٤٨٧هـ) عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.
- ٢٩٧ - «سنن ابن ماجه» ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: (٢٧٣هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٩٨ - «سنن أبي داود» أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، ت: (٢٧٥هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
- ٢٩٩ - «سنن الترمذي» محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت: (٢٧٩هـ) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- ٣٠٠ - «سنن الدارمي» أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، ت: (٢٥٥هـ) حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٠١ - «سنن النسائي» أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: (٣٠٣هـ) حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٣٠٢ - «سير أعلام النبلاء» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت: (٧٤٨هـ) مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٣٠٣ - «السيرة النبوية» عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، ت: (٢١٣هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٣٠٤ - «الشاطبية» المسماة بـ: «حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع» القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تـ: (٥٩٠هـ) محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٠٥ - «الشافية في علمي التصريف والخط» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تـ: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٠٦ - «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تـ: (١٠٨٩هـ) محمود الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠٧ - «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك تـ: (٦٨٦هـ) محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠٨ - «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تـ: (٧٦٩هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث / القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٠٩ - «شرح أبيات سيويه» يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو محمد السيرافي، تـ: (٣٨٥هـ) محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣١٠ - «شرح أبيات مغني اللبيب» عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٣هـ) عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى)، (١٣٩٣ - ١٤١٤هـ).

٣١١ - «شرح أشعار الهذليين» أبو سعيد، الحسن بن الحسين السكري، تـ: (٢٧٥ أو ٢٩٠هـ)

عبد الستار فراج، دار العروبة.

٣١٢ - «شرح الأبيات المشككة الإعراب» الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، ت: (٣٧٧هـ) محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣١٣ - «شرح الأزهرية» خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، ت: (٩٠٥هـ) المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

٣١٤ - «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، ت: (٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣١٥ - «شرح المرادي على ألفية ابن مالك» أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، ت: (٧٤٩هـ) عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣١٦ - «شرح بردة كعب بن زهير» ومعه «حاشية عبد القادر البغدادي» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) نظيف خواجه، دار صادر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣١٧ - «شرح التسهيل» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١٨ - «شرح التصريف» أبو القاسم، عمر بن ثابت الثماني، ت: (٤٤٢هـ) إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣١٩ - «شرح التعريف بضروري التصريف» أبو محمد، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، ت: (٦٨١هـ) هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع / الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٢٠ - «شرح التكملة» المسمى بـ: «المقتصد» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، تـ: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٢١ - «شرح الجزولية» أبو الحسن، علي بن محمد الأبيدي، تـ: (٦٨٠هـ) جامعة أم القرى، مجموعة رسائل علمية.

٣٢٢ - «شرح الجزولية» أبو علي، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوين، تـ: (٦٤٥هـ) تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٣ - «شرح الجمل» المسمى بـ: «البسيط» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، تـ: (٦٨٨هـ) عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٣٢٤ - «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، تـ: (٦٨٠هـ) نادي عبد الجواد، رسالة علمية، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٢٥ - «شرح الجمل» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تـ: (٤٦٩هـ) حسين السعدي، رسالة علمية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٣٢٦ - «شرح الجمل» أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تـ: (٦٠٩هـ) سلوى عرب، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٢٧ - «شرح الجمل» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، تـ: (٦٦٩هـ) صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٢٨ - «شرح الحدود» عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تـ: (٩٧٢هـ) المتولي رمضان

أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٩ - «شرح الحماسة» بعناية غيورغ.

٣٣٠ - «شرح الحماسة» أبو القاسم، زيد بن علي الفارسي، ت: (٤٦٧هـ) محمد عثمان علي، دار الأوزاعي / بيروت، الطبعة الأولى.

٣٣١ - «شرح شافية ابن الحاجب» محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين، ت: (٦٨٦هـ) محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٣٢ - «شرح شافية ابن الحاجب» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، ركن الدين، ت: (٧١٥هـ) عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٣٣ - «شرح ألفية ابن معط» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصللي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الحَبَّاز، ت: (٦٣٩هـ) حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٣٤ - «شرح ألفية ابن معط» عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصللي، المعروف بابن القواس، ت: (٦٩٦هـ) علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣٥ - «شرح القصائد التسع» أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت: (٣٣٨هـ) أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراق، دار الحرية، ١٩٧٣م.

٣٣٦ - «شرح الكافية الشافية» محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣٧ - «شرح الكافية» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب

- الكردي المالكي، ت: (٥٦٤٦هـ) جمال أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٣٣٨ - «شرح الكافية» محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، ت: (نحو ٦٨٦هـ) يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس / ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- ٣٣٩ - «شرح الكافية للركن مخطوط» حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، ت: (٧١٥هـ) الأزهرية رقم: ٤٣٢٩.
- ٣٤٠ - «شرح اللمع» أبو القاسم، عبد الواحد بن علي الأسدي، المعروف بابن برهان، ت: (٤٥٦هـ) فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٣٤١ - «شرح المعلقات السبع» حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَنِي، أبو عبد الله، ت: (٤٨٦هـ) دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٣٤٢ - «شرح المفصل» المسمى ب: «الإيضاح» عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت: (٦٤٦هـ) إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٤٣ - «شرح المفصل» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ت: (٦٤٣هـ) إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٣٤٤ - «شرح المفصل» الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي، ت: (٧١١هـ) أحمد حسن نصر، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٣٤٥ - «شرح المفضليات» محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.
- ٣٤٦ - «شرح المقدمة المحسبة» طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: (٤٦٩هـ) خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية / الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

- ٣٤٧ - «شرح المقصورة» أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١هـ) عيد محمد،
لوتس للدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- ٣٤٨ - «شرح المقصورة» محمد عبد الغني الأرديلي، ت: (٦٧٤هـ) صلوح بنت مصلح السريحي،
رسالة علمية، كلية البنات بجدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٤٩ - «شرح المقصورة» ابن هشام اللخمي، ت: (٥٧٧هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار مكتبة
الحياة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٥٠ - «شرح الملوك في التصريف» يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي،
أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ت:
(٦٤٣هـ) فخر الدين قباوة، مكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- ٣٥١ - «شرح النقائص» أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت: (٢٠٨هـ) محمد إبراهيم حور ووليد
محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
- ٣٥٢ - «شرح درة الغواص» أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، ت:
(١٠٦٩هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ -
١٩٩٦م.
- ٣٥٣ - «شرح ديوان الحماسة» يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا، ت: (٥٠٢هـ)
دار القلم / بيروت.
- ٣٥٤ - «شرح ديوان الحماسة» أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ت:
(٤٢١هـ) غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٥٥ - «شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري
البغدادي محب الدين، ت: (٦١٦هـ) مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ
شليبي، دار المعرفة / بيروت.
- ٣٥٦ - «شرح ديوان المتنبي» إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص،



- أبو القاسم ابن الإفليحي، ت: (٤٤١هـ) مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٣٥٧ - «شرح ديوان المتنبي» أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، ت: (٤٦٨هـ) ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٣٥٨ - «شرح شذور الذهب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٣٥٩ - «شرح شواهد الشافية» عبد القادر البغدادي، ت: (١٠٩٣هـ) مطبوع مع شرح الشافية للرضي.
- ٣٦٠ - «شرح شواهد المغني» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: (٩١١هـ) أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ٣٦١ - «شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت» محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٣٦٢ - «شرح كتاب سبويه» أبو الحسن، علي بن عيسى الرماني ت: (٣٨٤هـ) سيف بن عبد الرحمن ابن ناصر العريفي، الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ٣٦٣ - «شرح كتاب سبويه» أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: (٣٦٨هـ) أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٣٦٤ - «شرح كتاب سبويه» مخطوط، أبو القاسم بن علي بن محمد بن الصفار، ت: بعد (٦٣٠هـ) كوبريلي، ١٤٩٢.
- ٣٦٥ - «شرح لامية الأفعال» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ت: (٦٨٦هـ) كيلجرين، فولك، ١٨٨٢م.
- ٣٦٦ - «شرح مقامات الحريري» أبو العباس، أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القيسي الشريشي،

ت: (٦١٩هـ) دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.

٣٦٧- «شروح التلخيص» دار الكتب العلمية.

٣٦٨- «شروح سقط الزند» التبريزي والبطلوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٦٩- «شعر أبي دؤاد» أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ -

٢٠١٠م.

٣٧٠- «شعر الخوارج» إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

٣٧١- «شعر عمر بن لجأ» يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٧٢- «الشعر والشعراء» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) دار الحديث،

١٤٢٣هـ.

٣٧٣- «الشفاء في بديع الاكتفاء» محمد بن حسن بن علي بن عثمان التَّوَّاجي، شمس الدين، ت:

(٨٥٩هـ) محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٤- «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» نشوان بن سعيد الحميري اليمني، ت:

(٥٧٣هـ) حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت / لبنان، دار

الفكر، دمشق / سورية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٧٥- «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» محمد بن عبد الله بن مالك

الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: (٦٧٢هـ) طه محسن، مكتبة ابن تيمية،

الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٦- «الشيرازيات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان

الفارسي النحوي ت: (٣٧٧هـ) حسن هنداي، كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ -

٢٠٠٤م.

٣٧٧- «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها» أحمد بن فارس بن



- زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: (٣٩٥هـ) أحمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٧٨ - «الصحاح» أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: (٣٩٣هـ) أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٧٩ - «صحيح البخاري» محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، ت: (٢٥٦هـ) دار ابن كثير، اليمامة / بيروت، مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٨٠ - «صحيح مسلم» مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: (٢٦١هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت.
- ٣٨١ - «الصفوة الصفية في شرح الدررة الألفية» تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من علماء القرن السابع، محسن العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- ٣٨٢ - «ضرائر الشعر» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ٣٨٣ - «طبقات الشافعية الكبرى» تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت: (٧٧١هـ) محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٣٨٤ - «طبقات الشافعيين» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: (٧٧٤هـ) أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٨٥ - «طبقات فحول الشعراء» محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، ت: (٢٣٢هـ) محمود محمد شاكر، دار المدني / جدة.

- ٣٨٦ - «الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول» علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني، المعروف بـ: ابن معصوم المدني تـ: (١١٢٠هـ) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- ٣٨٧ - «العبر في خبر من غير» شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي، تـ: (٧٤٨هـ) محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.
- ٣٨٨ - «العدة في أصول الفقه» القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (تـ: ٤٥٨هـ) أحمد بن علي بن سير المبارك، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٧٩ - «العدة في إعراب البردة» تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، دار اليمامة للطباعة والنشر/ دمشق، الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ.
- ٣٩٠ - «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تـ: (٧٧٣هـ) عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٩١ - «العسكرات» أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي تـ: (٣٧٧هـ) علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، ٢٠٠٢م.
- ٣٩٢ - «العضديات» أبو علي الفارسي، علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٩٣ - «العقد الفريد» أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، تـ: (٣٢٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٤ - «علل النحو» محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تـ: (٣٨١هـ) محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٩٥ - «العناية شرح الهداية» محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ



- شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي الباقرى، ت: (٧٨٦هـ) دار الفكر.
- ٣٩٦ - «العين» المنسوب للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: (١٧٠هـ) د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٣٩٧ - «عيون الأخبار» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٣٩٨ - «غاية النهاية في طبقات القراء» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت: (٨٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية.
- ٣٩٩ - «غريب الحديث» أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي، ت: (٣٨٨هـ) عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر / دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٠٠ - «غريب القرآن» أبو بكر، محمد بن عزيز السجستاني، ت: (٣٣٠هـ) يوسف المرعشلي، وزارة الأوقاف القطرية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٤٠١ - «غريب القرآن» أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) سعيد اللحام.
- ٤٠٢ - «الغريب المصنف» أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، ت: (٢٢٤هـ) صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ج ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤ / ١٤١٥هـ، ج ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦ / ١٤١٧هـ.
- ٤٠٣ - «الغريبين في القرآن والحديث» أبو عبيد، أحمد بن محمد الهروي، ت: (٤٠١هـ) أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٠٤ - «الفاضل» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت: (٢٨٥هـ) دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- ٤٠٥ - «الفتن» أبو عبد الله، نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، ت:

(٢٢٨هـ) سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٠٦ - «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب» «حاشية الطيبي على الكشف» شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت: (٧٤٣هـ) جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٤٠٧ - «الفروق اللغوية» أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت: (نحو ٣٩٥هـ) محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

٤٠٨ - «الفريد في إعراب القرآن المجيد» المنتجب الهمذاني، ت: (٦٤٣هـ) محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٠٩ - «الفسر» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) رضا رجب.

٤١٠ - «الفصول الخمسون» ابن معط الزواوي، هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين، يكنى بأبي الحسين، وبأبي زكريا ت: (٦٢٨هـ) محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي.

٤١١ - «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، ت: (٧٦١هـ) حسن موسى الشاعر، دار البشير/ عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤١٢ - «الفصيح» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بشعلب، ت: (٢٩١هـ) عاطف مذكور، دار المعارف.

٤١٣ - «الفلك الدائر على المثل السائر» مطبوع بآخر الجزء الرابع من «المثل السائر» عبد الحميد ابن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، ت: (٦٥٦هـ) أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١٤ - «فيض القدير شرح الجامع الصغير» زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ت: (١٠٣١هـ) المكتبة

التجارية الكبرى / مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤١٥ - «القاموس المحيط» مجد الدين أبو طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: (٨١٧هـ) مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤١٦ - «القلب والإبدال» ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: (٢٤٤هـ) أوجست هفتر، مجموع الكثر اللغوي في اللسن العربي، بيروت، ١٩٣٠م.

٤١٧ - «قواطع الأدلة» أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، ت: (٤٨٩هـ) محمد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م.

٤١٨ - «قواعد الشعر» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بشعلب، ت: (٢٩١هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤١٩ - «القوافي» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: (٢١٥هـ) أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٤٢٠ - «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، ت: (٦٨٨هـ) فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٢١ - «الكافية» ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي، ت: (٦٤٦هـ) صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٤٢٢ - «الكامل» محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، ت: (٢٨٥هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٢٣ - «الكتاب» عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، ت: (١٨٠هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٢٤ - «الكشاف» أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: (٥٣٨هـ) دار

الكتاب العربي / بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٤٢٥ - «الكليات» أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، ت: (١٠٩٤ هـ) عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة.

٤٢٦ - «الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، ت: (٧٧٢ هـ) محمد حسن عواد، محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٤٢٧ - «اللغات» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧ هـ) مازن المبارك، دار الفكر / دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٢٨ - «اللامع العزيزي» أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري، ت: (٤٤٩ هـ) محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٤٢٩ - «اللباب في علل البناء والإعراب» أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: (٦١٦ هـ) عبد الإله النبهان، دار الفكر / دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٤٣٠ - «لسان العرب» محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي، ت: (٧١١ هـ) دار صادر / بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٤٣١ - «لغات القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت: (٢٠٧ هـ) جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥ هـ، غير مطبوع.

٤٣٢ - «اللمحة في شرح الملح» محمد بن حسن بن يساع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، ت: (٧٢٠ هـ) إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٣٣ - «اللمع» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصللي، ت: (٣٩٢ هـ) فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٩٧٢ م.

- ٤٣٤ - «ليس في كلام العرب» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٣٥ - «ما ينصرف وما لا ينصرف» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: (٣١١هـ) هدى قراعة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٤٣٦ - «المباحث الكاملية» أبو محمد، القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، ت: (٦٦١هـ) حمدي عبد الحميد المقدم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ٤٣٧ - «المبجح في تفسير أسماء شعراء الحماسة» أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٣٨ - «مجاز القرآن» أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، ت: (٢٠٩هـ) محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.
- ٤٣٩ - «مجالس العلماء» عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، ت: (٣٣٧هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي / القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٤٠ - «مجالس ثعلب» أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، ت: (٢٩١هـ) عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ٤٤١ - «المجالسة وجواهر العلم» أبو بكر، أحمد بن مروان الدينوري المالكي ت: (٣٣٣هـ) مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية / البحرين / أم الحصم، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، ١٤١٩هـ.
- ٤٤٢ - «مجاني الأدب في حقائق العرب» رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، ت: (١٣٤٦هـ) مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

- ٤٤٣ - «مجمع الأمثال» أبو الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، ت: (٥١٨هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة.
- ٤٤٤ - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» أبو الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت: (٨٠٧هـ) حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٤٤٥ - «المجموع المغني في غريب القرآن والحديث» محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى، ت: (٥٨١هـ) عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ج ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ج ٢، ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٤٤٦ - «المجيد في إعراب القرآن المجيد» مخطوط، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم برهان الدين أبو إسحاق القيسي السفاقي الفقيه المالكي المدرّس النحوي، المعروف بالسفاقي ت: (٧٤٢هـ) الظاهرية عام ٥٣٠؛ ٨٧٩٠.
- ٤٤٧ - «المحاسن والأضداد» عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت: (٢٥٥هـ) دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- ٤٤٨ - «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٤٩ - «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: (٥٤٢هـ) عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.
- ٤٥٠ - «المحصول في شرح الفصول» أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، ت: (٦٨١هـ) محمد صفوت مرسي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية.
- ٤٥١ - «المحكم والمحيط الأعظم» أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: (٤٥٨هـ)

- عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٥٢ - «مختصر في شواذ القرآن» الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: (٣٧٠هـ) مكتبة المتنبى، القاهرة.
- ٤٥٣ - «مختصر العين» محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: (٣٧٩)، سوسن الهندي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- ٤٥٤ - «المخصص» أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، ت: (٤٥٨هـ) خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٥٥ - «المدخل إلى تقويم اللسان» ابن هشام اللخمي، ت: (٥٧٧هـ) حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤٥٦ - «المذكر والمؤنث» أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري، ت: (٣٢٨هـ) محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٥٧ - «المذكر والمؤنث» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: (٥٧٧هـ) رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٥٨ - «المذكر والمؤنث» أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، ت: (٢٤٨هـ) حاتم الضامن / دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٥٩ - «مراتب النحوين» عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي، ت: (٣٥١هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ.
- ٤٦٠ - «المرتجل في شرح الجمل» أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، ت: (٥٦٧هـ) علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٤٦١ - «المساعد على تسهيل الفوائد» ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني

المصري، ت: (٧٦٩هـ) محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر / دمشق، دار المدني / جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ).

٤٦٢ - «المسائل السفرية» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٦٣ - «المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) مروان العطية ومحسن خرابة، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٦٤ - «المستدرك على الصحيحين» أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، ت: (٤٠٥هـ) مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠م.

٤٦٥ - «المستقصى في أمثال العرب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: (٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٤٦٦ - «مسند الإمام أحمد بن حنبل» أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: (٢٤١هـ) شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٦٧ - «مسند البزار» أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، ت: (٢٩٢هـ) محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم / المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٦٨ - «مسند الشافعي» أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، ت: (٢٠٤هـ) دار الكتب العلمية.

٤٦٩ - «مسند الشهاب القضاعي» أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري، ت: (٤٥٤هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة /



بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ م.

٤٧٠ - «مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم» أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: (٧٧٤هـ) إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.

٤٧١ - «مشكل إعراب القرآن» أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: (٤٣٧هـ) حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٧٢ - «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، ت: (نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية / بيروت.

٤٧٣ - «المصباح في المعاني والبيان والبدیع» بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ت: (٦٨٦هـ) حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

٤٧٤ - «مصنف ابن أبي شيبة» أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ت: (٢٣٥هـ) كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٧٥ - «مصنف عبد الرزاق» أبو بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعائي، ت: (٢١١هـ) حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي / الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٦ - «معاني القرآن لقطرب» محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب، ت: (٢٠٦هـ) محمد لقزیز، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٦ م.

٤٧٧ - «معاني القرآن» أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: (٢١٥هـ) هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.

٤٧٨ - «معاني القرآن» أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت: (٢٠٧هـ) أحمد يوسف النجاي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

- ٤٧٩ - «معاني القرآن» أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، ت: (٣٣٨هـ) محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.
- ٤٨٠ - «معاني القرآن وإعرابه» إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: (٣١١هـ) عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٨١ - «المعاني الكبير في أبيات المعاني» أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: (٢٧٦هـ) سالم الكرنكي وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.
- ٤٨٢ - «معجز أحمد» أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي، ت: (٤٤٩هـ) عبد المجيد دياب.
- ٤٨٣ - «معجم الأدباء» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: (٦٢٦هـ) إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٨٤ - «معجم البلدان» شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: (٦٢٦هـ) دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ٤٨٥ - «معجم القراءات القرآنية» عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٨٦ - «المعجم الكبير» سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: (٣٦٠هـ) حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية / القاهرة، الطبعة الثانية.
- ٤٨٧ - «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: (٤٨٧هـ) عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٤٨٨ - «المغرب في ترتيب المغرب» ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطَرِي، ت: (٦١٠هـ) دار الكتاب العربي.
- ٤٨٩ - «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف،



- أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: (٧٦١هـ) مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر / دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- ٤٩٠ - «مفاتيح الغيب» أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري، ت: (٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ٤٩١ - «مفتاح الإعراب» أمين الدين أبو بكر محمد بن علي المحلي، ت: (٦٧٣هـ) محمد شايب شريف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ٤٩٢ - «مفتاح العلوم» يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، ت: (٦٢٦هـ) نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٤٩٣ - «المفتاح في الصرف» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٤٩٤ - «المفردات في غريب القرآن» أبو القاسم، الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، ت: (٥٠٢هـ) صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية / دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٤٩٥ - «المفصل في صناعة الإعراب» أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: (٥٣٨هـ) علي بو ملحم، مكتبة الهلال / بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٤٩٦ - «المفضليات» المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، ت: (نحو ١٦٨هـ) أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.
- ٤٩٧ - «مفيد العلوم ومبيد الهموم» ينسب لأبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس، ت: (٣٨٣هـ) المكتبة العنصرية، بيروت، عام النشر: ١٤١٨هـ.
- ٤٩٨ - «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» أبو إسحق، إبراهيم بن موسى الشاطبي ت:

- (٧٩٠هـ) مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٤٩٩ - «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ) علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ٥٠٠ - «مقامات الحريري» أبو محمد، القاسم بن علي الحريري، ت: (٥١٦هـ) مطبعة المعارف، بيروت، عام النشر: ١٨٧٣م.
- ٥٠١ - «مقاييس اللغة» أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: (٣٩٥هـ) عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٥٠٢ - «المقتصد في شرح التكملة» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٥٠٣ - «المقتصد في شرح الإيضاح» أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (٤٧١هـ) كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- ٥٠٤ - «المقتضب» محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت: (٢٨٥هـ) محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب / بيروت.
- ٥٠٥ - «مقدمة ابن خلدون» عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشيلي، ت: (٨٠٨هـ) عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، سنة النشر: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٥٠٦ - «المقدمة الجزولية» عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، ت: (٦٠٧هـ) شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
- ٥٠٧ - «المقرب» ومعه «مثل المقرب» علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشيلي، أبو



- الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.
- ٥٠٨ - «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، ت: (٨٨٤هـ) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٠٩ - «المقصود والممدود» ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، ت: (٣٣٢هـ) بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- ٥١٠ - «المقصود والممدود» أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم ت: (٣٥٦هـ) أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٥١١ - «الملاحن» مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها» أبو بكر، محمد ابن الحسن بن دريد الأزدي، ت: (٣٢١هـ) عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٥١٢ - «المتع في التصريف» علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور، ت: (٦٦٩هـ) مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ٥١٣ - «منازل الحروف» علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، ت: (٣٨٤هـ) إبراهيم السامرائي، دار الفكر / عمان.
- ٥١٤ - «المنازل والديار» أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين، أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد ابن نصر بن منقذ الكنانى الكلبى الشيزري، ت: (٥٨٤هـ) مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥١٥ - «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: (٥٩٧هـ) محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- ٥١٦ - «متهى الطلب من أشعار العرب» محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي، ت: (٥٩٧هـ) محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٥١٧ - «المنصف في شرح تصنيف المازني» أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، ت: (٣٩٢هـ) دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٥١٨ - «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: (٧٤٥هـ) سيدني جلازر، تصوير دار أضواء السلف، ١٩٤٧م.
- ٥١٩ - «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري» أبو القاسم، الحسن بن بشر الأمدي، ت: (٣٧٠هـ) ج ١ و ٢ السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ج ٣ عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٥٢٠ - «الموجز» أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، ت: (٣١٦هـ) مصطفى الشويبي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- ٥٢١ - «الموطأ» مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ت: (١٧٩هـ) محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، عام النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٥٢٢ - «الموفي في النحو الكوفي» السيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي، ت: (١٣٤٩هـ) محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية / دمشق.
- ٥٢٣ - «النبات» أبو حنيفة، أحمد بن داود الدينوري، ت: (٢٨٢هـ) برنهارد لفين، فرانز شتاينر.
- ٥٢٤ - «نتائج الفكر» أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، ت: (٥٨١هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
- ٥٢٥ - «النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب» صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، ت: (نحو ٨٥٠هـ) محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ.
- ٥٢٦ - «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري

الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، تـ: (٨٧٤هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٥٢٧ - «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تـ: (٥٧٧هـ) إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٢٨ - «النشر في القراءات العشر» شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تـ: (٨٣٣هـ) علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٥٢٩ - «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» شهاب الدين، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تـ: (١٠٤١هـ) إحسان عباس، دار صادر.

٥٣٠ - «نقد مقامات الحريري» لابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى / مصر، ١٣٢٦هـ.

٥٣١ - «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي، تـ: (٧٤٥هـ) عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٣٢ - «النهاية في شرح الكفاية» أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الحَجَّاز، تـ: (٦٣٩هـ) عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥٣٣ - «النهاية في غريب الحديث والأثر» مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تـ: (٦٠٦هـ) طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية / بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٣٤ - «النوادر في اللغة» أبو زيد الأنصاري، تـ: (٢١٥هـ) محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٣٥ - «نوادير أبي مسحل» عبد الوهاب بن حريش الأعرابي، أبو محمد، الملقب بـ: أبي مسحل، تـ: (نحو ٢٣٠هـ) عزة حسن، مجمع اللغة العربية / دمشق، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- ٥٣٦ - «هدية العارفين» إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، ت: (١٣٩٩هـ) طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.
- ٥٣٧ - «ممع الهوامع في شرح جمع الجوامع» عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: (٩١١هـ) عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.
- ٥٣٨ - «هواتف الجنان» أبو بكر، محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر الخرائطي، ت: (٣٢٧هـ) إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٣٩ - «الوافي بالوفيات» صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ت: (٧٦٤هـ) أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث / بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٤٠ - «الوافية نظم الشافية» النيساري، حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٤١ - «الوحشيات» حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام، الشاعر، الأديب، ت: (٢٣١هـ) عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ٥٤٢ - «الوساطة بين المتبني وخصومه» أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني، ت: (٣٩٢هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٥٤٣ - «وفيات الأعيان» أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، ت: (٦٨١هـ) إحسان عباس، دار صادر.
- ٥٤٤ - «الوفيات» تقي الدين، محمد بن هجرس بن رافع السلامي، ت: (٧٧٤هـ) صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٥٤٥ - «الوفيات» أبو العباس، أحمد بن حسن بن الخطيب، الشهير بابن قنفذ القسنطيني، ت: (٨١٠هـ) عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة / بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* قالوا عن ابن هشام	٥
* مقدمة الناشر	٦
* مقدمة التحقيق	٩
* شكر وإهداء	١٢
* ترجمة الإمام ابن مالك	١٣
* ترجمة ابن هشام	١٧
* المخطوط - تحقيق العنوان وتوثيق النسبة لابن هشام	١٩
* منهج ابن هشام في هذه الحاشية	٢٥
* وصف النسخة المخطوطة	٣٦
* منهج التحقيق	٣٨
* صور من المخطوط	٤١

حاشية ابن هشام الكبرى

عنه

أبي القاسم

* الكلام وما يتألف منه ٥١

الموضوع	الصفحة
* الْمُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ	٦٤
* النَّكِيرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ	٩٩
* الْعَلَمُ	١١٨
* أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ	١٢٧
* الْمَوْضُوعُ	١٣١
* الْمُعَرَّفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ	١٤٩
* الْإِبْتِدَاءُ	١٥٦
* (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا	١٨٨
- فَضْلٌ فِي (مَا، وَلَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) الْمُسَبَّهَاتِ بِ: (كَيْسَ)	٢٠٩
* أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ	٢١٨
* (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا	٢٢٦
* التَّمْيِيزُ	٢٤٧
* حُرُوفُ الْجَرِّ	٢٥٤
* الْإِضَافَةُ	٢٨٠
* [المضاف إلى ياء المتكلم]	٣٣٥
* إِعْمَالُ الْمُضَدِّ	٣٣٧
* إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ	٣٥٥
* [أبنية المصادر]	٣٧٨

الموضوع	الصفحة
* أُبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُسَبَّهَةِ بِهَا	٣٩٣
* الصِّفَةُ الْمُسَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ	٤٠٢
* التَّعَجُّبُ	٤١٨
* (نَعَمْ وَبِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا	٤٣١
* اسْمُ التَّفْضِيلِ	٤٦٣
* [النَّعْتُ]	٤٨٨
* التَّوَكُّيدُ	٥١٨
* [عَطْفُ الْبَيَانِ]	٥٤٢
* [عَطْفُ النَّسَقِ]	٥٤٣
* [البدل]	٥٨٠
* [المنادى]	٥٩٢
- [فصل]	٦١٠
* [المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]	٦١٧
* [أسماء لازمت النداء]	٦٢٠
* [الاستغاثة]	٦٢٤
* [الندبة]	٦٢٥
* [الترخيم]	٦٣١
* [الاختصاص]	٦٣٩

الموضوع	الصفحة
* [التحذير والإغراء]	٦٤٣
* [أسماء الأفعال]	٦٥٠
* [نونا التوكيد]	٦٥٨
* [ما لا يتصرف]	٦٦٩
* [جمع التكسير]	٦٩١
* التَّصْغِيرُ	٧٥٣
* النَّسَبُ	٧٦٦
* [الوقف]	٧٨٩
* الإِمَالَةُ	٧٩٨
* التَّصْرِيفُ	٨٠٦
- فَضْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الْوَصْلِ	٨٢٧
* الإِبْدَالُ	٨٢٩
- فَضْلٌ	٨٥٤
- فَضْلٌ	٨٥٨
- فَضْلٌ	٨٧٠
- فَضْلٌ	٨٨١
- فَضْلٌ	٨٨٥
* الِادِّعَامُ	٨٨٩



الموضوع	الصفحة
* قائمة المصادر والمراجع	٨٩٩
* فهرس الموضوعات	٩٥٥

